

كتاب الحواشي
على سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه
للحافظ برهان الدين الحلبي
[ت ٨٤١هـ]

من باب حد السكران من كتاب الحدود إلى نهاية الكتاب

دراسة وتحقيق

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب:

سراج الحق محمد هاشم

إشراف فضيلة الشيخ

الأستاذ الدكتور/ بدر بن محمد

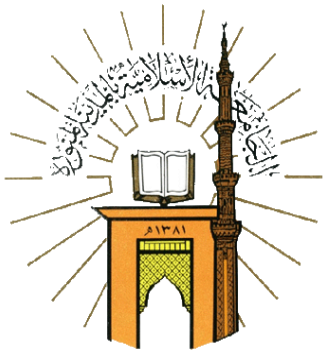
ابن محسن العماش حفظه الله

العام الجامعي

١٤٣٧هـ / ١٤٣٨هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(٠٣٢)
كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية
قسم علوم الحديث



كتاب الحواشي
على سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد
ابن ماجه

للحافظ برهان الدين الحلبي [ت: ٨٤١ هـ]

من باب حد السكران من كتاب الحدود إلى نهاية الكتاب

دراسةً وتحقيقًا

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية "الدكتوراه"

إعداد الطالب

سراج الحق بن محمَّد هَاشِم

إشراف فضيلة الشيخ

الأستاذ الدكتور/ بدر بن محمد بن محسن العماش -حفظه الله-

الأستاذ بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

العام الجامعي: ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدى هذا العمل إلى من ربَّانى صغيرا وعلَّمنى كبيرا۞ وأرسل على أثرى فى جوف الليالى دعاء كثيرا۞ إلى الفقيد الغالى والعالم الربَّانى والوالد الحانى۞ رحمك الله رحمة واسعة۞ رُزِقْتَ بكل حرف سطَّرتُه فى الخير من ذى العرشِ رِضوانا۞ ومن نعيم جِنانِ الرَّحمن ألوانا وألوانا۞ فقد كُنت بعدَ الله لى فى أُمورِ الخيرِ معوانا۞

وإلى والدتى الكريمة۞ أطال الله بقاءها ومتعها بالصحة والعافية۞

وإلى رفيقة دربى نحو النجاحات خطوةً خطوة۞ إلى من زيَّنت بصماتُها فى أبحاثى ثنايا السطور وزوايا الصفحات۞ إلى المرأة الفاضلة والزوجة الصالحة أم أحمد.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أستَهِلُّ كلمة الشُّكر والتقدير بذكر ربِّي جلَّ وعلا، فأشكرُه وأحمده على أن وفَّقني لانتهاج سِلك العُلوم الشرعية، ولإنجاز هذه الأطروحة المباركة، ثُمَّ انطلاقا من قول الحبيب المصطفى ﷺ: «**من لم يشكُرِ الناسَ لمْ يشكُرِ الله**»(١) وعرفانًا بالجميل أتقدَّمُ بالشُّكر الجزيل إلى قيادة الخير في بلاد الخير، بلاد الحرمين الشريفين –أدام الله عزَّها ورخاءها وخيرها وأمنها واستقرارها– على ما بذلتْه من جهود مباركة في سبيل نشر الخير والعلم، وأخصُّ من تلك الجهود جامعتنا المباركة، الهدية الغالية لجميع أبناء المسلمين في أقطار العالم الإسلامي، فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لجامعتنا ممثّلةً في جميع القائمين عليها، وعلى رأسهم معالي مدير الجامعة الإسلامية د. حاتم حسن المرزوقي –وفقه الله وسدده وأعانه–.

كما أتوجه بجزيل الشُّكر وعظيم الامتنان وخالص الدُّعاء لشيخي وأستاذي فضيلة الشيخ، الأستاذ الدكتور/ **بدر بن محمد بن محسن العمَّاش** (حفظه الله من كل سوء ومكروه، ونفعنا والمسلمين بعلمه) على تَفَضُّله بالإشراف على رسالتي، وبذله النصائح القيِّمة، والتوجيهات النفيسة، والملحوظات المهمَّة، مُدَّةَ إشرافه على الرسالة، وعلى ما استفدته من علمه المبارك قبل إشرافه على رسالتي وبعد إشرافه عليها خارج الإطار الأكاديمي، كلُّ ذلك مصحوبًا بالرفق ولينِ الجانبِ والصبر الجميل وحسنِ الخُلق فجزاه اللهُ خيرَ الجزاء.

كما أتوجه ببالغ الشكر والتقدير لعميد كلية الحديث الشريف د. **مصلح بن جزاء الحارثي**، ولأعضاء قسم علوم الحديث، ممثلا برئيسها **د. عبد الله عيد الجربوعي**، وأشكرُ جميع من تتلمذتُ عليهم وتعلَّمتُ على أيديهم من أولي العلم والفضل في هذه الكُليَّة المباركة، وكلَّ من كان له سبب في تعليمي ووصولي إلى هذه المرحلة.

كما أتقدم بالشكر العميق لكلٍّ من المناقشين الكريمين: فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن فوزان الفوزان، وفضيلة د. عادل حسن فرج على تفضلهما لمناقشة هذه الرسالة، وتحمُّلِهما عناءَ القراءة والتصويب والتصحيح، والتقويم فيها، فجزاهما الله خير الجزاء.

كما أشكر كُلَّ من مدَّ لي يد العون في بحثي من المشايخ الفُضلاء والإخوة الزُّمَلاء، وكل من قدم لي توجيها أو نصحا أو إرشادا، والله أسأل أن يجزي الجميع عني خير الجزاء، وأن يوفقنا لخدمة دينه وإعلاء كلمته، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، فهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وخيرته من خلقه وسلَّمَ، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك (٣٣٩/٤، ح ١٩٥٤) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شُرور أنفسنا، وسيِّئات أعمالنا من يهده الله فلا مُضلّ له ومن يُضلِلْ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[1]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾[2]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[3][4]

فحمدًا لربي الواحد الأحد، العليم العزيز الصمد، إله الحق المُمَجَّد، المُنَزَّه عن الشريك والصاحبة والولد، لا يحيطُ به علمُ مخلوقٍ إلى الأبد، مُنجِّي من لجأ إليه وقصد، تعالى وتقدَّس عن كُفر من كفر وجُحود من جحد، أحمده وأشكره وأتوب إليه وأستغفره عدد من له ركع وسجد.

ثُمَّ الصلاة والسلام الأتمَّان الأكمَلان على صفِيِّه محمدٍ خيرِ البرية، وأزكَى البشرية، "أوفرِهم علما وفهمًا، وأرجَحِهم عقلًا وحِلمًا، وأقواهم يقينًا وعزمًا، آتاه ربُّه حِكمةً وحُكمًا، ففتحَ به أعينا عُميًا، وقُلوبًا غُلفا، وآذانا صُمًّا"، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه

---

(١) سورة آل عمران، الآية رقم: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية رقم: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآيات: ٧٠-٧١.

(٤) هذا نصُّ خطبة الحاجة التي أسندها الإمام أبو داود إلى النبي ﷺ بإسناد صحيحٍ في سُننه في كتاب كتاب النكاح - باب في خطبة النكاح (ص٢٤١، ٢١١٧)، من طريق الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والحديث صححه الشيخ الألباني رحمه الله في كتيبه: خطبة الحاجة.

وسلَّم تسليمًا كثيرا[1].

أما بعد:

فإن أشرف ما وُجِّهت له الهِمم، وأثمنَ ما بذلت له الجهود، وقُضيت فيه الأزمانُ والأوقاتُ، هو العلمُ الشرعيُّ، لأنَّه الكَفيلُ بِسعادةِ الدَّارين، والعِلمُ الشرعيُّ هو العلمُ بكتابِ الله وسنَّة رسولِه ﷺ، وكلاهُما وحيٌ، ولقد قيَّضَ الله لخدمةِ السُّنة النَّبوية علماءَ جَهابِذة قامُوا بها خَير قِيام، وأخذتْ خدماتُهم مناحِيَ شتَّى في عُصورٍ مختلفةٍ، فدَوَّنوا وصنَّفوا وألَّفوا بطرائقَ مختلفة، ومناهِج متباينة، ولم يكنْ تأليفُ أحدٍ منهم إلا لسَدِّ ثُغور الحاجَة الَّتي كانُوا يرونَها، وكانَ أعظَمَ ما صُنف منها على الأبواب الفقهية الكتبُ الستة الأصول التي كان سادسُها: كتابُ السنن للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني رحمه الله، ت/٢٧٣هـ.

وقد اعتنى العلماء بكتاب السنن من جملة عنايتهم برجال الكتب الستة وأطرافها؛ إلا أن عنايتهم بخصوصه لم تكن كعنايتهم بغيره من الكتب الستة، وما وجد منها من حواش وتعليقات عليها لم تُعْنَ بها العناية اللائقة حتى إنَّ بعضها لم تَرَ نور الطباعة بعد.

ومن أهم الكتب التي اعتنت بسنن ابن ماجه: «كتاب الحواشي على سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه» لمؤلفه الحافظ برهان الدين الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي، ت/٨٤١هـ، رحمه الله تعالى.

وقد اعتنى السبطُ في حواشيه بنواحي عديدة تتعلَّق بضبط أسماء الرواة، والكلام عليهم من حيث الجرح والتعديل، وذكر الاختلافات بين نُسخ ابن ماجه في ضبط المتون، كما اعتنى أيضا بشرح غريب الحديث الذي تمس الحاجة إلى شرحه، وبالمسائل الفقهية التي اشتملت عليها أحاديثُ السنن، وقد قال رحمه الله في مطلع كتابه:

"فإني دخلت في كتاب السنن للحافظ ابن ماجه، ورأيت أنه لم يوضع عليه شيء بخصوصه -كما فعل بالصحيحين والموطأ، وأبي داود والترمذي- من الكلام على غريبها،

---

(١) جزء من ألفاظ الصَّلاة والسلام مُقتبسٌ من مقدمة القاضي عِياض لكتابِه: الشفا بتعريف المصطفى (ص ٢).

والبلاد المذكورة فيها والبقاع، ونسبة الرواة، وضبط أسمائهم وآبائهم، والكلام في بعض الرواة بجرح أو تعديل، وغير ذلك، فيما أعلم، ثم إني رأيت في كلام شيخنا الحافظ زين الدين العراقي -في ترجمة الحافظ علاء الدين مُغَلْطَاي بن قَلِيج البَكْجَرِي- أنه شرح بعض سنن ابن ماجه، ولكن لم أقف أنا عليها"، إلى أن قال: "فوضعت عليه هذه الحواشي اليسيرة مع عجلة عظيمة حين قراءتي له، ولم أقصد فيها جمع الأقوال ولا الكلام على الأحاديث من جهة ضعف أو أحكام، وإن كان فيها شيء فهو على سبيل العَرَض[١]". اهـ.

وهذا الكتاب مع أهميته وكثرة فوائده الحديثية -كما سيأتي- لا يزال مخطوطًا، ولم يطبع بعد، ولذا رغبت في خدمته وتحقيق قسم منه، وقد سبقني إلى تحقيق شطرِهِ الأول د. محمد رازق محمد أمجد، وحققتُ الشطر الثاني فكان موضوع رسالتي لنيل درجة العالمية العالية الدكتوراه، بعنوان:

كتاب الحواشي على سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه للحافظ برهان الدين الحلبي [ت: ٨٤١ هـ] من باب حد السكران من كتاب الحدود، إلى نهاية الكتاب- دراسة وتحقيقا.

أسباب اختيار الموضوع:

١) **أهمية موضوع الكتاب المحقق:** ففيه خدمة لأحد الكتب الستة المعتمدة.

٢) **قلة الكتب التي اعتنت بسنن ابن ماجه،** وما وجد منها لم تُعْنَ به العناية اللائقة.

٣) **مكانة المؤلف العلمية**[٢].

قال الحافظ ابن حجر: «فَإِنَّهُ الْيَوْم أَحَق النَّاس بالرحلة إِلَيْهِ لعلو سَنَده حسا وَمعنى ومعرفته بالعلوم فَنًّا فَنًّا أثابه الْحسنى آمين[٣]».

---

(١) انظر القسم الذي قام بتحقيقه د. محمد رازق محمد أمجد من هذا الكتاب (ص ١٣٣-١٣٤).

(٢) انظر ترجمته في الفصل الثاني من قسم الدراسة.

(٣) الضوء اللامع (ص ١٤٣).

٤) قيمة الكتاب العلمية:

أودع المؤلف في هذه الحواشي فوائد وتحقيقات نفيسة، قال الحافظ ابن حجر: «ومصنفاتُه ممتعةٌ محرَّرةٌ دالَّةٌ على تتبُّعٍ زائدٍ وإتقان»، وقال السخاوي: «واشتغل بالتصنيف فكتب تعليقاً لطيفاً على السنن لابن ماجه[١]». اهـ.

وقد تنوعت عناية الحافظ برهان الدين الحلبي بسنن ابن ماجه أنواعا، فمنها:

١) اعتماده على نسخة خطية متقنة لكتاب السنن لابن ماجهْ، مع عنايته ببيان الاختلاف بين النسخ مُرجِّحًا ومُصَوِّبًا.

٢) عنايته برجال الحديث من خلال:

(أ): اهتمامه بضبط أسماء الرجال بالحروف.

(ب): تحققه من بعض حالات الرواة، وسني وفاتهم.

(ج): تعريفه بالمبهمات.

(د): كلامه على الرواة جرحا وتعديلا: وهو على قسمين:

- أولهما: اهتمامه بنقل أقوال النقاد على الرواة جرحا وتعديلا.
- والثاني: أحكامه رحمه الله على الرواة.

٣) اهتمامه بإعراب متن الحديث.

٤) اهتمامه كثيرا بشرح غريب الحديث.

٥) اهتمامه بتوضيح الأماكنِ التي تردُ في متن الحديث.

٦) عنايته بتخريج الحديث وذكر عِلله والحكم عليه ونقل أقوال العلماء فيه.

٧) اهتمامه بفقه الحديث، ونقله أقوال المذاهب الفقهية ومناقشتها.

٨) اعتماده على مصادر هي في عداد المفقود في عصرنا.

٩) نقله لأقوال العلماء السابقين له، وتعقبه على بعضها[٢].

---

(١) المصدر نفسه (ص ١٤٣).

(٢) انظر الفصل الثالث من قسم الدراسة.

الدراسات السابقة:

وقفت على ثلاث رسائل علمية تناولت دراسة حياة المؤلف الحافظ برهان الدين الحلبي رحمه الله، وأثره في علم الحديث، وهي:

١- برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي (٨٤١هـ) وجهوده في علم الحديث"، إعداد الباحث: علي جابر وادع الثبيتي، رسالة دكتوراه، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤١٨هـ، وقد وقفت عليها.

٢- الحافظ البرهان الحلبي، وجهوده في خدمة السنة، إعداد الباحث: أحمد أشرف عمر لبي، رسالة ماجستير، بجامعة الأزهر بالقاهرة.

٣- برهان الدين الحلبي سبط بن العَجَمي وأثره في الحديث وعلومه، للدكتور/ محمد محسن الإبراهيم، رسالة ماجستير بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان عام ١٩٩٩م، ولم أقف على الدراستين الأخيرتين.

وأما ما يتعلق بالكتاب فإنني لم أقف على مؤلف أو دراسة اعتنت بالكتاب.

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وقسمين، وخاتمة، ثم الفهارس العلمية:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي في التحقيق.

القسم الأول: قسم الدراسة، ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تعريف موجز بالإمام ابن ماجه – رحمه الله –، وسننه: وتحته مبحثان:

المبحث الأول: تعريف موجز بالإمام ابن ماجه –رحمه الله–: وتحته ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته العلمية، ووفاته.

المطلب الثالث: أول طلبه للعلم، ورحلاته.

المطلب الرابع: أشهر شيوخه.

المطلب الخامس: أشهر تلاميذه.

المطلب السادس: عقيدته ومذهبه.

المطلب السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب الثامن: أشهر مؤلفاته.

المبحث الثاني: تعريف موجز بكتاب سنن ابن ماجه: وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المطلب الثاني: مكانته العلمية بين المصنفات الحديثية.

المطلب الثالث: أقوال العلماء في عده سادس كتب الستة المعتمدة.

المطلب الرابع: عناية العلماء بسنن ابن ماجه.

الفصل الثاني: ترجمة موجزة للحافظ برهان الدين الحلبي رحمه الله: وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية، ووفاته.

المبحث الثالث: أول طلبه للعلم، ورحلاته .

المبحث الرابع: أشهر شيوخه .

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه .

المبحث السادس: عقيدته ومذهبه.

المبحث السابع: منزلته بين علماء عصره، وثناء العلماء عليه.

المبحث الثامن: مصنفاته.

الفصل الثالث: دراسة الكتاب: وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: أهمية الكتاب ومكانته العلمية.

المبحث الثالث: مصادره في القسم المحقق.

المبحث الرابع: منهج المؤلف في القسم المحقق .

المبحث الخامس: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها .

القسم الثاني: النص المحقق [من باب حد السكران إلى نهاية الكتاب، أي: مائة وست عشرة ورقة (١١٦)].

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

والفهارس العلمية كالتالي:

١- فِهْرس الآيات.

٢- فِهرس الأحاديث.

٣- فِهْرس الآثار.

٤- فِهْرس الرواة المترجم لهم.

٥-فهرس الفوائد الحديثية.

٦- فِهْرس الألفاظ الغريبة .

٧- فِهْرس الأماكن، والبلدان.

٨-فهرس المصادر والمراجع.

٩-فِهْرس الموضوعات.

منهجي في التحقيق:

١- اعتمدتُ على النسخة الخطية التي بخط المؤلف الحافظ برهان الدين الحلبي في التحقيق، المحفوظة بمكتبة فيض الله أفندي، إلا ما يحتمل سقطًا أو خطأً فإني أصوبه من كتاب السنن لابن ماجه إن كان النص منقولا منه، أو من المصادر الأصلية الأخرى إن كان النص منقولا مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

٢- نسختُ القسم المراد تحقيقه بالرسم الإملائي الحديث، ثم مقابلته بالأصل مع الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يشكل عند الحاجة.

٣- فصَّلتُ الرموز التي وضعها المؤلفُ لأصحاب الكتب الستة ك (خ، م، د، ..) إلى أسمائهم، فقلت: البخاري، مسلم، أبو داود .. تسهيلا على القارئ، وتفاديا لوقوع إشكال.

٤- عزوتُ الآيات إلى مواضعها من القرآن الكريم بذكر السورة ورقم الآية، مع كتابتها بالرسم العثماني.

٥- عزوتُ ما يذكره المؤلف من الأحاديث إلى مواضعها من سنن ابن ماجه، وإذا قطَّع المصنف الحديث إلى فقرات؛ عزوت الحديث إلى موضعه في السنن عند الفقرة الأولى فقط، ووضعتُ خطا تحت الفقرات التي علَّق عليها ليسهُل الوقوف عليها.

٦- أُخرِّجُ الأحاديث التي تكلم المصنف عليها قبولا وردا، وذلك على النحو التالي:-

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما فإني أكتفي بالعزو إلى من أخرجه منهما.

ب- وإذا كان في غيرهما فإني أُخرِّجه من بقية كتب السنة بجمع طرق الحديث على سبيل الاستيعاب حسب الحاجة، ثم الحكم عليه بعد دراسة رجال الإسناد، والنظر في الشواهد المقوية له إذا احتاج الحديث إلى اعتضاد.

٧- أعتني بما يذكره المؤلف من الاختلافات بين نسخ ابن ماجه وبين ما في أصله وحفظه، وذلك بمقابلتها بالنسخ الخطية لسنن ابن ماجه القديمة الموثقة، ولذا قابلتُ مواضع الاختلاف والاستشكال بثلاث نُسخ رئيسية لسنن ابن ماجه، وهي النسخة السليمية، والنسخة التيمورية، وطبعة الأعظمي المحققة على نسخة مكتبة جار الله، واستعنتُ بأربع

نسخ أخرى عند الحاجة، وهي النسخة الفرنسية، والمحمودية، ونسخة مكتبة عارف حكمت، والنسخة الأزهرية.

٨- وثَّقتُ النقول الواردة في الكتاب من مصادرها الأصلية، وحاولتُ التوثيق من كتابِ قائل المعلومة إذا كان متوفرا، أو التوثيق من أقرب مصدر إليه.

٩- الترجمة للرواة الذين تكلم عليهم المؤلف من رواة ابن ماجه، أو من غير رواته ممن أوردهم في كتابه، مسترشدا بأقوال أئمة الجرح والتعديل باختصار، وأختم ذلك بذكر خلاصة حاله حسب القواعد المعروفة، وقد أختم الترجمة بذكر أحكام الحافظين الذهبي وابن حجر على الراوي من دون تعليق عليها إذا ترجَّح لدي ما حكما به على الراوي.

١٠-الترجمة للأعلام -غير المشهورين- عند أول موضع ذكروا فيه.

١١- الاعتناء بكلام المؤلف في ضبط ما يشكل من الكلمات والأسماء، وبيان الغريب بمراجعة الكتب المصنفة في ذلك، مع تحرير القول عند الاختلاف.

١٢- التعليق على ما يحتاج التعليق عليه من كلام المؤلف.

١٣-رقَّمت كل لفظٍ شرحه المؤلف لسُنن ابن ماجهْ، ويبدأ ذلك غالبا بقوله: «قوله»، أما ما يقول فيه: فائدة، أو تنبيه -وهو نادر- ويكون في شرح غير ألفاظ الحديث، فإني لم أقم بترقيمه.

١٤- وضع الفهارس التفصيلية على النحو المبين في الخطة.

الاختصارات المستخدمة في البحث:

استخدمت في عملي اختصارات أسردُها مع معانيها على النحو التالي:

- (ح) في الإحالات: رقم الحديث.
- (ت) في الإحالات: رقم الترجمة.
- (ص) في الإحالات: رقم الصفحة.
- (مج) في الإحالات: المجلد.
- (ت/) في التراجم: توفي في.
- الصحاح: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري.
- الإكمال: الإكمال في رفع الارتياب لابن مأكولا.
- النهاية: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير.
- المشارق: مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض.
- المطالع: مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قُرْقُول.
- شرح النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي.
- التذهيب: تذهيب تهذيب الكمال للذهبي.
- التقريب، يعني تقريب التهذيب لابن حجر.

- كما اكتفيتُ عند الإحالة بذكر أسماء المصنفين عن ذكر أسماء مصنَّفاتهم المشهورة التي تتبادرُ إلى الذهن بمجرد ذكرهم، فإذا قلت: أخرجه البخاري في الحدود؛ فإنما أعني به كتاب الحدود من صحيحه، فإذا كان العزو والإحالة إلى كُتبهم الأخرى صرَّحت بذلك، فقلتُ مثلا: أخرجه البخاري في الأدب المفرد، وهكذا فإني أعني بالعزو إلى: ابن سعد طبقاتِه الكبرى، وإلى مسلم صحيحَه، وإلى أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارقطني سنَنهم، وإلى أحمد، والطيالسي، وابن راهويه، وابن يعلى، والبزار مسانيدَهم، وبالعزو إلى البيهقي سنَنه الكبرى، وإلى ابن خزيمة وابن حبان صحيحيهما، وإلى الحاكم المستدركَ، وإلى عبد الرزاق وابن أبي شيبة مصنَّفيهما، وإلى الطحاوي شرحَ معاني الآثار، وإلى الطبراني المعجمَ الكبير، وإلى ابن عدي الكاملَ في ضعفاء الرجال، وإلى العقيلي الضعفاءَ الكبير. وهلم جرا.



القسم الأول: قسم الدراسة، ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تعريف موجز بالإمام ابن ماجه رحمه الله، وسننه. (وتحته مبحثان)

الفصل الثاني: ترجمة موجزة للحافظ برهان الدين الحلبي رحمه الله. (وتحته ثمانية مباحث)

الفصل الثالث: دراسة الكتاب. (وتحته خمسة مباحث)

الفصل الأول: تعريف موجز بالإمام ابن ماجه رحمه الله، وسننه، وتحته مبحثان:

المبحث الأول: تعريف موجز بالإمام ابن ماجه –رحمه الله–.

(وتحته ثمانية مطالب)

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته العلمية، ووفاته.

المطلب الثالث: أول طلبه للعلم، ورحلاته.

المطلب الرابع: أشهر شُيوخه.

المطلب الخامس: أشهر تلاميذه.

المطلب السادس: عقيدته ومذهبه:

المطلب السابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثامن: أشهر مؤلفاته.

المبحث الثاني: تعريف موجز بكتاب سنن ابن ماجه.

(وتحته أربعة مطالب)

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المطلب الثاني: مكانته العلمية بين المصنفات الحديثية.

المطلب الثالث: أقوال العلماء في عده سادس كتب الستة المعتمدة.

المطلب الرابع: عناية العلماء بسنن ابن ماجه.

المبحث الأول: تعريف مُوجَز بالإمام ابن ماجه –رحمه الله–.

وفيه ثمانيةُ مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبُه، وكنيته.

هو الإمام الحافظُ الكبيرُ الحُجَّة المفسِّر أبو عبد الله محمدُ بن يزيدَ، ابنُ ماجَه الرَّبَعِيُّ بالوَلاء، القَزْوِينِيُّ[(١)].

ومَاجَهْ: بفتح الميم والجيم المخففة بينَهُما ألف، وفي آخره هاءٌ ساكنة وصلًا ووقفًا لأنّه اسمٌ أعجميٌّ، وليست تاء تأنيث[(٢)].

واختُلفَ في «مَاجَهْ» هل هو لقبُ أبيهِ أو جدِّه أو اسمُ أُمِّه.

فذهبَ أبو يعلى الخليلي، وأبو الفضل محمد بن طاهر[(٣)] أنَّ أباهُ كان يُعرفُ

---

(١) انظر ترجمتَه في: الإكمال لابن مأكولا (١٩٩/٧)، المنتظم لابن الجوزي (٩٠/٥)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٧٠/٥٦)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (٢٥٨/١٢)، التدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم الرافعي القزويني (٤٩/٢)، تكملة الإكمال (٥٢٩/٤)، التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد كلاهما لابن نقطة (١٢٢/١)، إكمال الإكمال (٥٩٢/٤)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٧/٤)، تهذيب الكمال (٤٠/٢٤، ت ٥٧١٠)، سير أعلام النبلاء (٢٧٧/١٣)، تذكرة الحفاظ (٦٣٦/٢)، تذهيب تهذيب الكمال (٣٤٢/٨، ت ٦٤٥٠)، العبر في تاريخ من غبر (٢٤٩/١)، تاريخ الإسلام (٦٢٥/٦، ت ٦٣٦)، الوافي بالوفيات للصفدي (٢٢٠/٥)، البداية والنهاية لابن كثير (٥٢/١١)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٦٨/٩)، المقفى الكبير للمقريزي (٤٨١/٧)، مرآة الجنان لليافعي (١٨٨/٢)، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٧٠/٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٨٧)، طبقت المفسرين لأحمد بن محمد الأدنه وي (ت ٥٥)، طبقات المفسرين للداوودي (٣٥/١، ت ٥٥)، شذرات الذهب لابن العماد (١٦٤/٢)، الأعلام للزركلي (١٤٤/٧)، معجم المؤلفين لعمر كحالة (١١٥/١٢).

(٢) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٢٩٧/٤)، الرسالة المستطرفة (ص ١٢).

(٣) انظر: شروط الأئمة الستة لأبي الفضل المقدسي (ص ٢٥)، تاريخ دمشق (٢٧١/٥٦)، =

بِمَاجَهْ، وذكرَ الرافِعيُّ[١] والفيروزآباديُّ[٢] أنَّهُ لقبُ أبيهِ، وتبعهما الشيخُ أبو الحسنِ السِّنديُّ[٣].

قال الرافعي: «كذلِك رأيتُه بخطِّ أبي الحسنِ القطَّان، وهِبة الله بن زاذانَ، وقد يقال: محمد بنُ يزيدَ بنِ ماجَهْ، والأولُ أثبتُ[٤]».

وذهب شاه عبد العزيز الدَّهْلَوِيُّ[٥] إلى أن مَاجَهْ اسمٌ لأمِّهِ، وتبعه عليه صِدِّيق حسن خان القَنُّوجِيُّ[٦]، وهو قول ضعيفٌ، والراجِحُ القولُ الأوَّلُ لأنَّه قول تلميذِه وراويةِ سُننِه أبي الحسن القطَّان، وهو أعرفُ بشيخِه من غيره، ولأنَّه القول الذي اعتمدَه علماء بلده قَزْوين كأبي يعلى الخليليّ والرافعيّ.

والرَّبَعِيُّ: بفتح الراء والباء الموحدة، وبعدها عين مهملة، نسبة إلى قبيلة ربيعة بالولاء، وهو ولاء النسبة والانتماء، لا ولاء وعتق.

ورَبيعة اسمٌ لعدة قبائل: منها ربيعة بن نِزار، وربيعة الأزد، وربيعة الجُوعِ، ورَبْعة بن رَشْدان، ورَبيع بن مالك، ورَبيعة بن حِصن بن ضَمضم[٧].

ولا أدري إلى أيِّ تلك القبائل يُنسبُ ابنُ ماجه[٨].

والقَزْوِينيُّ: نسبةً إلى البلد قَزْوِين، بفتح القاف وسكون الزاي، وكسر الواو وياء مثناة من تحت ساكنة ونون، كذا قيَّده السمعاني وابن الجزري[٩] وغيرهما.

تاريخ الإسلام (٦/٦٢٥)، السير (١٣/٢٧٨).

(١) انظر: التدوين في أخبار قَزْوِين للرَّافِعِي (٢/٤٩).

(٢) انظر: القاموس المحيط (ص ٢٠٦).

(٣) انظر: مقدمة السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة) (ص ١٤).

(٤) التدوين للرافعي (٢/٤٩).

(٥) انظر: بستان المحدثين للدهلوي (ص ١٦٩).

(٦) انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٢٥٥).

(٧) الأنساب (٦/٧٦)، اللُّباب في تهذيب الأنساب (٢/١٦).

(٨) قالهُ ابن خلكان. انظر: وفيات الأعيان (٤/٢٧٩).

(٩) انظر: الأنساب للسمعاني (٤/٤٩٣)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٤/١١٠)، اللباب =

ووقع في بعض نُسخ سنن ابن ماجه بكسر القاف، قال مؤلفنا سبطُ ابن العجمي: «والذي نعرفُه أنها بالفتح، وكذا نصَّ عليها غيرُ واحد[١]».

قال زكريا القزويني: «مدينة كبيرة مشهورة عامرة .. وهما مدينتانِ، إحداهما في وسط الأخرى، والمدينة الصغرى تسمى شهرستان، لها سور وأبواب، والمدينة الكبيرة المحيطة بها، ولها أيضاً سور وأبواب، والكروم والبساتين محيطة بالمدينة العظمى من جميع الجوانب، والمزارع محيطة بالبساتين[٢]».

قال البَلاذُري: «حدثني عدة من أهل قزوين، وبكر بن الهيثم عن شيخٍ من أهل الري قَالُوا: وكان حصن قزوين بالفارسية كَشْوِين، ومعناه الحد المنظور إليه، أي المحفوظ، وبينه وبين الدَّيْلَمِ جبلٌ، ولم يزل فيه لأهل فارِس مقاتِلة منَ الأساورة يرابطون فيه، فيدفعُون الدَّيلم إذا لم يكن بينهم هُدنة، ويحفظُون بلدَهم من متلصِّصِيهم وغيرهم إذا جرى بينهم صُلحٌ[٣]».

وذكر ابنُ الفقيه أنَّ أول من استحدثها شابُور ذو الأكتاف[٤].

وكان عثمان بن عفان ﷺ ولَّى البراء بن عازبٍ على مدينة الرَّيِّ سنة ٢٤هـ، ومنها سار إلى مدينة أَبْهر ففتحَها، وسارَ منها إلى قَزوِين فأناخ عليها، ولما بلغَ أهلَ قزوين قصدُ المسلمين لهم أرسلوا إلى الديالمة يطلبون منهم العون فوعدوهم بذلك، ولما خرجوا لقتال المسلمين رأوا أن الديالمة على الجبل لا يتعرضون لجيش المسلمين بشيء، فطلبوا الصلح فعرض عليهم البراء بن عازب ﷺ ما أعطى أهل أَبْهَرَ من الشرائط، فقبلوا جميع ذلك إلّا الجزية فإنهم نفروا منها. فقال: لا بدّ منها، فلما رأوا ذلك أسلموا

لابن الجزري (٣/٣٤).

(١) انظر في القسم المحقق، النص رقم: ١٧٠٢.

(٢) آثار البلاد وأخبار العباد (ص ٤٣٤).

(٣) فتوح البلدان (ص ٣١٣).

(٤) انظر: البلدان لابن الفقيه (ص ٥٥٧).

وأقاموا بمكانهم فصارت أرضهم عُشْرِيَّة[١].

وقزوين اليوم عاصمة محافظة قزوين إحدى محافظات إيران الإحدى والثلاثين، تقع في شمال البلاد، وتبعد حوالي ١٣٠ كيلًا شمال غربي مدينة طهران عاصمة إيران، وهي في أسفل الجبال العظيمة، وكانت البِقاع الجبلية في الشمال الغربي منها تؤلف منذ القدم قِسْمًا من بلادِ الدَّيْلَم، ويطلقُ اسم قَزْوِين أيضا على بحر الخِزْرِ المغلق الواقعِ شرقَ محافظة قزوين[٢].

المطلب الثاني: مولده، ونشأته العلمية، ووفاته.

مولده: وُلد ابنُ ماجه سنة تسع ومائتين، قاله غيرُ واحد[٣]، وصرَّح هو بذلك فيما وجَدَه الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بخطِّ جعفر بن إدريس القزويني صاحبِ

---

(١) انظر: البلدان لابن الفقيه (ص ٥٥٧-٥٥٨)، معجم البلدان (٤/٣٤٢-٤٤٣)، آثار البلاد لزكريا القزويني (ص ٤٣٤)، بلدان الخلافة الشرقية (٢/٢٥٣).

(٢) انظر: معجم البلدان (٤/٣٤٢)، بلدان الخلافة الشرقية ص (٢٤٩-٢٥٧). وهذا موقِعها على خريطة جوجل:





(٣) انظر: التدوين للرافعي (٢/٥٠)، وفيات الأعيان (٤/٢٧٩)، تهذيب الكمال (٢٧/٤١)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٧).

ابن ماجهْ عنه، ونقله ياقُوتُ الحموي عن جعفر المذكور أيضا[١]، ويوافق هذا سنة ٨٢٤م من الميلادي. ولم تحدد المصادرُ مكانَ ولادته، والأغلبُ أنها كانت بِقَزْوين.

نشأتُه العلميَّة:

لا تشيرُ المصادرُ إلى تفاصيل نشأتِه العلميَّة، إلا أنه عند النظر في سيرتِه ومؤلفاته وطلبه المبكر للحديث[٢]، وصلاح أفراد أسرته واهتمامهم بالعلم، وعُمُورُ مدينتِه قزْوين بالعلم والعلماء، يتأكَّدُ للناظر أن الحافظ ابن ماجهْ نشأ في بيئة علمية صالحة تعتني بالعلم وأهله.

فعلى مستوى الأسرة ذُكر كثِيرُون من أفرادِ أسرته في عِداد أهل العلم بالحديث والفقه، تواردوا على العلم وتوارثوه، فقد كان له إخوةٌ ذكر بعضَهم جعفرُ بن إدريس القزويني صاحبُ ابنُ ماجه، وهم: أبو بكر وأبو عبد الله[٣]، وترجم الخطيب البغدادي لأخٍ له آخر، وهو أبو محمد الحسن بن يزيد[٤]، قال عنه الرافعي في التدوين: «كان من ثقات الشيوخ[٥]»، وللحسن هذا ابنٌ يُدعى أحمد أبو الحسن، ذكره حمزةُ السهمي والرافعي[٦]، وله حفيدٌ يسمى محمد بن حمزة الحسن، قال فيه الرافعي: «من بيت العلم والحديث[٧]»، وحفيد آخر اسمه علي بن أحمد بن الحسن، ذكره الرافعي أيضا[٨].

وخلَّف ابن ماجه وراءه ولدا أسماهُ عبد الله، ذكره جعفر بن إدريس القزويني حين تكلَّم عن وفاة ابن ماجه[٩].

---

(١) انظر: شروط الأئمة الستة لابن طاهر (ص ٢٥)، معجم البلدان (٣٤٤/٤).

(٢) أقدم شيخ له قبل أن يصل إلى الرابعة عشرة من عُمُره كما سيأتي في المطلب التالي.

(٣) انظر: شروط الأئمة الستة لابن طاهر (ص ٢٤).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٤٥٣/٧).

(٥) التدوين في أخبار قزوين (٤٣٩/٢).

(٦) انظر: تاريخ جرجان للسهمي (ص ١٠٨)، التدوين (١٥٧/٢).

(٧) التدوين (٢٧٤/١).

(٨) المصدر نفسه (٣٢٨/٣).

(٩) انظر: شروط الأئمة الستة لابن طاهر (ص ٢٥).

ولا شكَّ في أنَّ مثل هذه الأسر الصالحة تعتني بأولادها تربية وتعليما منذُ نعومة أظفارهم، فتبدأُ بتحفيظهم القرآن وتعليمهم القراءة والكتابة، ليُتبعوها بعد ذلك بملازمة مجالس العلماء وحِلق العلم لتلقِّي العلوم النافعة المتنوعة.

وعلى مستوى بلدِه الذي نشأ فيه فإن مدينة قزوين كانت عامرة بالعلم والعلماء، وشهدت في الفترة التي سبقت حياة ابن ماجهْ وخلالها نهضة علمية منذ أن عمَّرها الخليفة العباسي موسى الهادي[١] (ت/١٧٠هـ) سنة مائة وثمان وستين للهجرة، وجاء بعدهُ الخليفة هارون الرشيد[٢] (ت/١٩٣هـ) فبنى فيها مساجد وجوامع، وسلك ابناه الخليفتان الأمين[٣] (١٩٨هـ) والمأمون[٤] (ت/ ٢١٨هـ) سيرة والدهما بعد وفاته في الاهتمام بالعلم والعلماء وتشييد المساجد والجوامع ودور العلم، ونشطتْ خلال هذه الفترة من الخلافة العباسية حركةُ التصنيف والترجمة والأدب، وازدهرت العلوم والفنون، وتوسعتْ رقعتُها، فكانت بحقٍّ فترةً ذهبيةً لنهضةٍ علميةٍ شاملةٍ زاهرة قزوينُ فيها إحدى حواضر العلم التي كانت تموج بحركة النشاط العلمي، وتزخَرُ بحلقات العلماء والفقهاء،

---

(١) هو: الخليفة العباسي الهادي أبو محمد موسى بن المهدي محمد بن المنصور عبد الله الهاشمي العباسي، ولي عهد أبيه، فلما مات أبوه، تسلم الخلافة، وكان بجرجان، فأخذ له البيعة أخوه الرشيد. انظر: سير أعلام النبلاء (٧/٤٤١).

(٢) هو: الخليفة العباسي الرشيد هارون أبو جعفر بن المهدي محمد بن أبي جعفر المنصور عبد الله، لُقِّبَ بالرشيد، استخلف بعهد معقود له بعد الهادي من أبيهما المهدي في سنة سبعين ومئة بعد الهادي. انظر: سير أعلام النبلاء (٩/٢٨٦).

(٣) هو: الخليفة العباسي الأمين أبو عبد الله محمد بن الرشيد هارون بن المهدي محمد بن المنصور، الهاشمي العباسي البغدادي، وأمه زبيدة بنت الأمير جعفر بن المنصور، عقد له أبوه بالخلافة بعده، وقتل سنة ١٩٨هـ، وعمره ٢٥ سنة. انظر ترجمته في السير (٩/٣٣٤).

(٤) هو: الخليفة العباسي المأمون أبو العباس، عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور العباسي. أتته وفاة أبيه وهو بمرو سائرا لغزو ما وراء النهر، فبايع من قبله لأخيه الأمين، ثم جرت بينهما أمور وخطوب وبلاء وحروب إلى أن قُتل الأمين، وبايع الناس المأمون في أول سنة ١٩٨هـ. انظر ترجمته في السير (١٠/٢٧٢).

وساعد هذا الجوُ العلمي السائد الذي عاش فيه ابن ماجه على تنوُّعِ معارفه وتعدُّد جوانب ثقافته، فهو مع كونه إماما في الحديث وحافظا ناقدا فيه؛ كان أيضا مؤرخا ومفسرا، وله في التفسير والتاريخ مصنفاتٌ استفاد منها أهل العلم.

وقد جادت قزوين بعلماء وأئمة آخرين، أمثال علي بن محمد الطَّنافسي القزويني، وعمرو بن رافع البَجلي القزويني، وإسماعيل بن أبي توبة الثقفي القزويني[١]، وعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني صاحب الشَّرح الكبير في الفقه الشافعي وصاحب التدوين في أخبار قزوين، في جمعٍ غَفيرٍ غيرهم.

وفاتُه:

قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسي: «رأيتُ بقَزْوين له تاريخًا على الرجال والأمصار من عهدِ الصحابة إلى عصرِهِ، وفي آخر بخطِّ جعفرِ بن إدريس صاحبه: مات أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه المعروف يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومائتين .. ومات وله أربع وستون سنة، وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أبو بكر وأبو عبد الله أخواه وابنه عبد الله[٢]».

وقال الرَّافِعِيُّ: «تولَّى غسلَه مُحَمَّد بن علي القَهْرَمَان وإبراهيم بن دينار الورَّاق، وصلى عليه أخوه أَبُو بكر ودفنه أَبُو بكر وأبو مُحَمَّد الحسن أخواه وابنُه عَبْد اللَّهِ، ورثاه يَحْيَى بن زَكَرِيَّا الطرائقِيُّ فقال:

أيا قبر ابن ماجه غُثْتَ قَطْرًا ... مُلِثًّا بالغداةِ وبالعشيّ

فقد حُزتَ التُّقى والبِرَّ لما ... تضمَّنت البريَّ من البريّ

يريدُ البريَّة[٣]».

---

(١) هؤلاء من جُملة شيوخه، وستأتي تراجمُهم في المطلب الرابع من المبحث الجاري.

(٢) شروط الأئمة الستة لابن طاهر (ص ٢٤-٢٥).

(٣) التدوين في أخبار قزوين (٢/٥٠).

المطلب الثالث: أوَّلُ طلبِه للعِلْمِ، ورحلاتُه.

لا تشيرُ المصادرُ إلى تاريخِ بداية طلبِه للعلم تحديدًا، وإنما وردَ ما يدلُّ على تبكيره في طلب العلم، وأقدمُ شيخٍ أخذ عنه ابن ماجه -فيما وقفت عليه- هو الحسن بن محمد بن أبي شداد الطنافسي، ويليه أخوه علي بن محمد الطنافِسي، قال الخليلي عن الأخوين: «أقاما بقزوين، وارتحل إليهما الكبار أبو زرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن مسلم ابن واره، ومحمد بن أيوب، وروى عنهما من أهل قزوين يحيى بن عبدك، ومحمد بن ماجه، وغيرهما .. توفي الحسن سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وعليٌّ سنة ثلاث وثلاثين[1]».

ومن تاريخ وفاة شيخه الحسن بن محمد؛ نعرفُ أنَّ ابن ماجه أخذ عنه وعمرُه ثلاث عشرة سنة أو أقل، إلا أنه لم يرو عنه في السنن.

أما أخوه علي بن محمد الطنافسي فقد أكثر عنه ابنُ ماجهْ، وروى عنه في السنن ما يصلُ إلى ثلاثمائة وأربع وثمانين حديثا، وكان عمره حين وفاة شيخِه أربعًا وعشرين سنة.

رحلاتُه:

واصل الحافظُ ابنُ ماجهْ طلبَ العلم والتلقِّي عن شُيوخ بلده، فلما أخذ ما عندهم تطلَّع إلى الرحلة في طلب الحديث، فآثر ترك طيب المقام ببلده قزوين، وكانت الرحلة وقتَها سمة بارزة من سماتِ المحدثين.

رحل ابن ماجه بعد وفاة شيخه علي بن محمد الطنافسي ت/٢٣٣هـ، إلى أقطار بعيدة، وبلدان نائية، وكان تجاوز العشرين من عمره عند ارتحاله.

قال الخليلي: «ارتحل إلى العراقين البصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري لكتب الحديث[2]».

قال المزي: «ذو التصانيف النافعة والرحلة الواسعة. سمع بخراسان، والعراق،

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/٦٩٩).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٥٦/٢٧١).

والحجاز، ومصر، والشام، وغيرهما من البلاد جماعة يطول ذكرهم[١]».

المطلب الرابع: أشهرُ شُيوخِه.

حفلت الحقبة التي عاش فيها الحافظ ابنُ ماجهْ بثلة من الجهابذة والعلماء والنقاد في شتى الأمصار ممن يُرحل إليهم طلبا للعلم وسماع الحديث النبوي، وتعتبرُ هذه الحقبة عصر ازدهار العلوم الإسلامية، ولا سيما علوم السنة حيث نشطت فيها الرحلة لطلب العلم ونشط التأليف، وقد عُرف ابن ماجهْ بالرحلة ووصفه بها غير واحد من العلماء تقدم أقوالُ بعضهم في المطلب السابق، حيثُ لم يقنع بالأخذ عن عُلماء بلده فقط، بل بعد أخذ ما عندهم، آثر السفر إلى بلدان شتَّى، وتلقَّى العلمَ من أفواه شُيوخ يصعب حصرُهم ويطُولُ ذكرهم، وسأقتصر هنا على ذكر الأشهرِ منهم، ومن أكثر عنهُم ابن ماجهْ في سُننه، وهم:

١. **أبو بكر بن أبي شيبة**، وهو: عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبي شيبة بن عثمان بن خُواستي العبسي مولاهم الكوفي، ت/٢٣٥هـ، كان من أقران الإمام أحمد بن حنبل وابن المديني، قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «انتهى العلم الحديث إلى أربعة: إلى أبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، فأبو بكر أسردهم له[٢]». وقال أبو زرعة: «ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة[٣]». وقال ابن حبان: «كان متقنا حافظا دينا ممن كتب وجمع وصنف وذاكر، وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع[٤]». وقال الذهبي: «كان بحرا من بحور العلم، وبه يضرب المثل في قوة الحفظ[٥]».

وقد أكثر عنه الحافظ ابن ماجه في سُننه، فروى عنه ما يزيد على ألف حديث.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/٤٠).

(٢) تاريخ بغداد (١٠/٦٩).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/٦٩).

(٤) الثقات (٨/٣٥٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (١١/١٢٣).

٢. **علي بن محمد الطَّنافِسي**، وهو: علي بن محمد بن إسحاق بن أَبي شداد، أَبُو الحسن الكوفي، ت/٢٣٣هـ، روى عن سفيان بن عُيينة، وعبد الله بن نمير، وخاله محمد بن عبيد الطنافسي وطبقتهم، وسمع منه ابن ماجهْ ببلده قزوين، قال فيه أبو حاتم: «ثقة صدوق[١]»، وَقَال الحافظ أَبُو يَعْلَى الخليلي القزويني: «علي بْن محمد بْن أَبي شداد الطنافسي، وأخوه الحسن بْن محمد أقاما بقزوين وارتحل إليهما الكبار: أَبُو زُرْعَة، وأبو حاتم، ومحمد بن مسلم بْن وارة، ومحمد بْن أيوب. وروى عنهما من أهل قزوين يحيى بْن عبدك، ومحمد بْن ماجه وغيرهما. ولهما محل عظيم[٢]»، وقال الذهبي: «الإمام الحافظ المتقن محدث قزوين[٣]».

روى عنه ابن ماجهْ في السنن ما يزيدُ ثلاثمائة وثمانين حديثا.

٣.**هشام بن عَمَّار**، وهو: هشام بن عَمَّار بن نُصير -بالنون مصغر- السُّلمي الدمشقي الخطيب، أبو الوليد الحافظ المقرئ، ت/٢٤٥، وثَّقهُ ابن معين[٤] والعجلي[٥] وغيرهما، وقال أبو حاتم و الدارقطني: «صدوق[٦]»، وقال الذَّهبي: «الامام الحافظ العلامة المقرئ، عالمُ أهل الشام[٧]».

أخذ عنهُ الإمام ابنُ ماجهْ في دمشق، وروى عنه في السنن ما يزيدُ على مائتين وثلاثين حديثا.

٤.**محمد بن بشار**، وهو: محمد بن بشَّار بن عثمان بن داود بن كَيسان العَبْدي، أبو بكر البصري، ت/٢٥٢هـ، ولُقِّبَ بـ: بُندار، لأنه كان بُندارا في الحديث،

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٢٠٢).

(٢) الإرشادُ في معرفة علماء الحديث (٢/٦٩٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/٤٥٩).

(٤) سؤالات ابن الجنيد (ص ٢٤٨).

(٥) معرفة الثقات (٢/٣٣٣).

(٦) الجرح والتعديل (٩/٦٧)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٨٠)، وانظر: تهذيب الكمال (٣٠/١٤٧).

(٧) سيرُ أعلام النُّبلاء (١١/٤٢٠)، ونحوه في تذكرة الحُفَّاظِ (٢/٣٠).

والبُندارُ الحافظ[١]، روى عن جماعة كثيرين، وروى عنه جم غفير منهم أصحابُ الكتب الستة فيها، قال أبو داود: «كتبت عَنْ بُنْدَار نحوا من خمسين ألف حديث[٢]»، قال فيه الذهبي: «الامام الحافظ، راوية الاسلام .. بندار الحديث في عصره ببلده[٣]»، وقال أيضا: «الحافظ الكبير الإمام[٤]».

أخذ عنه الإمام ابن ماجهْ بالبصرة، وروى عنه في السنن ما يزيد على مائتي حديث.

٥.**محمد بن عبد الله بن نُمير**: وهو: الهَمْداني، الخارفي، أبو عبد الرحمن الكوفي، ت/٢٣٤هـ، من أقران الأئمة ابن معين، وابن المديني، وابن أبي شيبة، قال إبراهيم بن مسعود سمعت أحمد بن حنبل يقول: «محمد بن نمير دُرَّة العراق»، وقال أبو حاتم :«ثقة يحتج به[٥]»، وقال النسائي :«ثقة مأمون[٦]».

أخذ عنه ابن ماجهْ بالكوفة، وروى عنه في السنن ما يزيد على مائتي حديث.

كما روى الإمام ابن ماجهْ العلمَ عن آخرين من أكابر أهل العلم في رحلاته، فسمع بالرَّيِّ من الحافظ محمد بن حُميد الرازي، وبنيسابور من الحافظ محمد بن يحيى الذهلي، وبالعراق من الحافظ عثمان بن أبي شيبة، وزُهير بن حرب، وبالشام من محمد ابن المصَفَّى ودُحيم، وبمصر من يونس بن عبد الأعلى، وبمكة من ابن أبي عمر وأبي مروان العثماني، وبالمدينة من إبراهيم بن المنذر الحِزامي، وجماعة غيرهم[٧].

---

(١) تهذيب الكمال (٥١٤/٢٤)، التقريب (ت ٥٧٥٤).

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ت ٦٠٥).

(٣) السير (١٤٤/١٢).

(٤) تذكرة الحفاظ (٧٢/٢).

(٥) الجرح والتعديل(٣٠٧/٧).

(٦) تهذيب الكمال(٥٦٩/٢٥).

(٧) انظر: تاريخ مدينة دمشق (٢٧١/٥٦)، التدوين في أخبار قزوين (٤٩/٢-٥٠)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة (ت ١٣٧).

المطلب الخامس: أشهرُ تلاميذِه.

تلَقَّى العلمَ عن الإمام ابن ماجةْ ناسٌ كثيرون لم يشتهر منهم إلا القليل من الملازمين له، وحمل بعضُ هؤلاء كتابَ السنن، ولم يشتهر بروايته عنه إلا أبرزُهم، وهم أربعة ذكرهم الرافعي: علي بن إبراهيم أبو الحسن القطان، وسليمان بن يزيد القزوينيان، وأبو جعفر مُحَمَّد بن عِيسَى المُطَّوِّعي، وأبو بكر حامد بن لَيْثُويه الأبْهَرِيَّان(١). وزاد عليهم ابن حجر: سعدون وإبراهيم بن دينار الحَوْشَبي الهَمَذاني(٢).

وأما تلاميذه الذين حدَّثوا عنه ببعض مرويَّاتِه، فهم كما ذكرهم الحافظان المزي وابن حجر في تهذيبيهما(٣):

١. أحمد بن إبراهيم القزويني، جدُّ الحافظ أبي يعلى الخليلي، ت/٣٢٧هـ(٤).

٢. أحمد بن روح، أبو الطيب الشعراني البغدادي، وهو من أقران ابن ماجه في الطلب، حدث عنه الطبراني وغيره، ت/٢٩٠هـ(٥).

٣. أحمد بن محمد بن حكيم، أبو عمرو المديني الأصبهاني، روى عنه أبو الشيخ الأصبهاني وقال فيه: «كان ديِّنا فاضِلا، حسن المعرفة بالحديث»، ت/٣٣٣هـ(٦).

---

(١) انظر: التدوين في أخبار قزوين (٢/٤٩-٥٠). وستأتي تراجم هؤلاء الرواة في المطلب الثالث من المبحث التالي، عند الحديث عن رواة السنن.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٩/٤٦٩). ويذكر الحافظُ المزيُّ رواية إبراهيم بن دينار في أطرافه، ويُقارن بينها وبين رواية غيره، وقد يُصَوِّبُ رواية إبراهيم ويقدمها على غيرها.

انظر على سبيل المثال: تحفة الأشراف (١/٣٨٢، ح ١٥٠٥، ٢/٣٦٢، ح ٣٠٢٨).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٧/٤٠)، تهذيب التهذيب (٩/٤٦٩).

(٤) انظر: الإرشاد للخليلي (٢/٧٦٥)، التدوين (٢/١٣٤).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٥/٢٥٧)، بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم (٢/٧٤٧)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢١/٥٨).

(٦) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني (٤/٢٥، ت ٥٣٢).

وقد وقع في المطبوع منه خطأ في تاريخ وفاته، فكُتبَ (ثلاث وثلاثين ومائتين)، وهو خطأ بيِّن، لأن المؤلف في هذا الموضع بصدد ذكر طبقة من ماتوا بعد الثلاثمائة.

٤. إسحاق بن محمد القزويني، قال الخليلي: «ثقة متفق عليه، من كبار شيوخ قزوين». ت/٣١٩هـ[١].

٥. جعفر بن إدريس، أبو عبد الله القزويني، وقد اشتهر بالأخذ عند ابن ماجه، ووَجد أبو الفضل بن طاهر المقدسي بخطه في طباق السماع لمصنَّف ابن ماجه في التاريخ كلامَه عن تاريخ وفاة ابن ماجهْ ودفنه وذكرِهِ أخويهِ وابنَه كما تقدم، قال الرافعي: «خرج إلى مكة وجاور بها يقال: إنه كان إمام الحرمين ثلاثين سنة .. وروى عنه عبد الواحد بن الحسن بن أحمد أبو سعيد البندار» وأبو القاسم موسى بن محمد بن يُونس الفَقيه[٢].

٦. الحسين بن علي بن يَزْدَانْيار أبو بكر، روى عنه أبو بكر بن شَاذَانَ، قال أبو نعيم الأصبهانيّ: «أسنَدَ الحديثَ الكَثِير[٣]».

٧. علي بن سَعيد بن عبد الله الغُدَاني العَسْكَرِيّ. قال أبو يعلى الخليلي: «كان ذا فَهْمٍ وعلمٍ بهذا الشأن، وله معجم الصحابة متداول بين العلماء، رضيه الحفاظ، إسناده متقارب لكنه روى عنه الكبار لحفظه إسحاق الكيساني، وابن مهرويه، وعلي بن إبراهيم القَطَّان، وأقرانهم[٤]»، وقال أبو داود الفَامِي: «أملَى عليُّ بن سعيد العسكري بقَزْوين ثلاثين ألف حديث من حفظه[٥]»، وقال الحاكم: «من أعيان المحدثين، كثير التصنيف، وقد حدَّث عنه حفاظ الدنيا في عصره[٦]»، ت/٣١٣هـ.

٨. محمد بن عيسى، أبو عبد الله القَزْويني، الصفَّار، ثقة سَمِعَ ابن ماجهْ، وأبا حاتم الرازيّ، ويحيى بن عَبْدك، وعنه: عليّ بن أحمد بن صالح. ت/٣٠٧هـ[٧].

---

(١) الإرشاد في معرفة علوم الحديث (٢/٦٩٥)، التدوين (٢/٢٨٠).

(٢) التدوين في أخبار قزوين (٢/٣٧٥، ٤/١٠).

(٣) حلية الأولياء (١٠/٣٦٤).

(٤) الإرشاد في معرفة علوم الحديث (٢/٧١٥).

(٥) التدوين في أخبار قزوين (٣/٣٦٣).

(٦) تلخيص تاريخ نيسابور للخليفة النيسابوري (ص ٥٠).

(٧) انظر: تاريخ الإسلام (٧/١٢٤).

وممن لم يذكرهم المزي وابن حجر في تلاميذ ابن ماجهْ ثلاثة آخرون، ذكر منهم الحافظ أبو يعلى الخَلِيلي:

٩. محمد بن علي بن خِسْرَوماه القزويني، قال الخليلي: «ثقة سمع يحيى بن عبدك ومحمد بن ماجه وأقرانهما روى عنه ابنه عبد الرزاق[١]».

١٠. وسُليمان بن يزيد بن سُليمان، أبو داود الفَامِي القَزْوِيني، قال الخليلي: «ثقة كبير عارف بالحديث .. سمع بقزوين ابنَ ماجهْ[٢]».

وذكر الرافعيُّ منهم:

١١. محمد بن عبد الله الأصبهاني، أبو بكر القَزْوِينيّ[٣].

المطلب السادس: عقيدتُه ومذهبُه:

كان الإمامُ ابن ماجهْ -رحمه الله تعالى- على عقيدة السلف: عقيدة أهل السنة والجماعة في جميع أبواب الاعتقاد، ومن أظهر الأدلة على عقيدته السلفية أنه استهلَّ السنن بكتاب الإيمان، وعقد تحته أبوابا قرَّر في بعضها عقيدة أهل السنة والجماعة، وردَّ في بعضها الآخر على عقيدة أهل البدعِ والأهواء مما يدل على أنه لم يكن معتقدا لعقيدة السلف فحسب، بل كان داعية إليها، غيورا عليها، منافحا عنها، وإماما يُقتدى به في هذا الباب.

بدأ الحافظُ ابن ماجه -رحمه الله- كتاب الإيمان بـ باب اتباع سنة رسول الله ﷺ، وعقَدَ بعده بأبواب: باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ثم عقد على أثره أبوابا أخرى تدل على عقيدته ومنهجه، وهي:

باب اجتناب البدع والجدل، باب في الإيمان، باب في القدر، باب فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، باب فضل عمر رضي الله عنه، باب فضل عثمان رضي الله عنه، باب فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، باب في ذكر الخوارج، باب فيما أنكرت الجهمية.

---

(١) الإرشاد في معرفة علوم الحديث (٢/٧١٩).

(٢) التدوين في أخبار قزوين (٣/٥٧).

(٣) المصدر نفسه (١/٤٣٥).

وقد ذكر الإمام الذهبي في كتابه «العلوُّ للعَليِّ الغفَّارِ[١]» الأئمة الذين أنكروا قولَ الجهميَّة وأثبتوا العُلُوَّ والصِّفاتِ العَليَّة الأخرى لله عز وجل، وذكر منهم الإمام ابن ماجه -رحمة الله عليه-، وأشار إلى باب ما أنكرت الجهمية من سُنن ابن ماجهْ، ثم ساق حديثا منه.

وذكر الحافظ ابن كثير أنَّ كتابه السُّنن دالٌّ على علمه وعمله واتباعه للسنة في الأُصُول والفُرُوعِ[٢].

المطلب السابع: مكانتُه العلميَّة وثناءُ العُلماء عليه.

ابنُ ماجهْ إمامٌ أطبقَ أهلُ العلم على إمامتِه وجلالتِه، وتنوَّعتْ عباراتُ العلماء في الثناءِ عليه، ولَهِجَت الألسنةُ بالإشادةِ بعلمه، والتنويه بفضله، فمن ذلك: قولُ أبي يعلى الخليلي: «ثقةٌ كبيرٌ متفقٌ عليه محتَجٌّ به، له معرفةٌ بالحديثِ وحفظٌ» وقال أيضا: «وكان عارفًا بهذا الشأن[٣]».

وقال عبد الكريم بن محمد الرافعي: «إمامٌ من أئمةِ المسلمين، كبيرٌ متقِن، مقبولٌ بالاتفاق[٤]».

وقال ابن خلكان: «كان إماما في الحديث، عارفا بعلومه، وجميع ما يتعلق به[٥]».

وقال المزي: «أبو عبد الله ابن ماجهْ، صاحب كتاب السنن، ذو التصانيف النافعة، والرحلة الواسعة[٦]».

---

(١) انظر: العلو للعلي الغفار للإمام الذهبي (ص ١٩٨).

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (٥٢/١١).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (٢٧١/٥٦). وانظر: شروط الأئمة الستة (ص ٢٥)، التقييد لابن نقطة (١٢١/١)، تهذيب الكمال (٤١/٢٧).

(٤) التدوين في أخبار قزوين (٤٩/٢).

(٥) وفيات الأعيان (٢٧٩/٤).

(٦) تهذيب الكمال (٤٠/٢٧).

وقال الذهبي: «وكان ابن ماجهْ حافظًا، ناقدًا، صادقًا، واسعَ العلم[١]». وقال أيضا: «ابن ماجه الحافظ الكبير، الحجة المفسر[٢]». وقال أيضا: «أحد الأئمة .. ذو الرحلة الواسعة[٣]».

وقال ابن كثير: «صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالَّةٌ على عمله، وعلمهِ، وتبحُّرِه، واطلاعِهِ، واتباعِه للسنة في الأصُول والفُروع[٤]».

وقال ابن حجر: «أحد الأئمة، حافظ[٥]».

وقال ابنُ تَغْرِي بَرْدي: «الإمامُ، الحافظُ، الحجةُ الناقد، أبو عبد الله القَزْوِيني، سَمِع الكثيرَ، وكان صاحبَ فنون[٦]».

المطلب الثامن: أشْهَرُ مؤلَّفَاتِه.

لا تذكر المصادرُ للإمامِ ابن ماجهْ -رحمه الله تعالى- إلا ثلاثَة كُتبٍ، عُرفتْ به واشتهرت عنه، وهي:

١. **السنن**، وهو الكتاب الذي شرحهُ مؤلفُنا سبط ابنُ العجمي، وسيتمُّ التعريف به في المبحث التالي.

٢. **التفسير**، ذكره كل من ترجم له، قال أبو يعلى الخليلي: «له سننٌ وتفسيرٌ وتاريخٌ، وكان عارفًا بهذا الشأن[٧]»، وضمَّن المزِّيُّ رواتَه تهذيبَ الكمال، ورمز له بـ فق، وتبعه عليه من فرَّع على تهذيبه، وقال الذهبي: «مصنِّف السُّنن والتاريخ والتفسير[٨]»،

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٧٨/١٣).

(٢) تذكرة الحُفَّاظ (٢٣٦/٢).

(٣) تذهيب تهذيب الكمال (٣٤٢/٨، ح ٦٤٥٠).

(٤) البداية والنهاية لابن كثير (٥٢/١١).

(٥) التقريب (ت ٦٤٠٩).

(٦) النجوم الزاهرة (٧٠/٣).

(٧) شُروط الأئمة الستة (ص ٢٥).

(٨) السير (٢٧٧/١٣).

وقال ابن كثير: «ولا ماجةْ تفسيرٌ حافل[١]». وقال ابن حجر: «صنف السنن والتاريخ والتفسير[٢]»، وقال ابن الوردي: «له تفسيرٌ القرآن العظيم، وتاريخٌ أحسن فيه[٣]»، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في جُملة التفاسير التي يُذكر فيها تفسيرُ الصحابة والتابعين وتابعيهم صِرفًا[٤]، وذكره السيوطي في المفسرين المصنِّفين في التفسير[٥]، والداوُودي في طبقات المفسرين[٦].

ولم يصلنا من هذا الكتاب شيء، ويظهرُ من كلام الذهبي وابن كثير ومن قبلهما أنهم وقفوا على الكتاب ونقلوا منه، ثم فُقِد بعد ذلك، حيثُ لا يُوجد له ذكرٌ في المعاجم والفهارس المتأخرة بما في ذلك معجم الحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

٣. **التاريخ**، ذكره أبو يعلى الخليلي، وهو كسابقِه في عداد المفقُود من التراثِ، وقد بقي بعد وفاة ابن ماجه لمدة طويلة، ووقف عليه أبو الفضل بن طاهر المقدسي، حيث قال: «ورأيتُ له بقزوين تاريخا على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره[٧]»، وذكره الرافعي في التدوين وأكثر النقل عنه[٨]، ووصفه ابن خلكان بأنه «تاريخ مَليحٌ[٩]»، وقال ابن كثير: «تاريخٌ كامل، من لدن الصحابة إلى عصره[١٠]»، وقال الكتَّاني: «وتاريخُ قَزْوِين، وهي مدينة عظيمة مشهورة بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخا لابن ماجة القزويني[١١]».

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير (٥٢/١١).
(٢) التقريب (ت ٦٤٠٩).
(٣) تاريخ ابن الوردي (٢٣٢/١).
(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٥٥/١٣) .
(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٤٢/٤).
(٦) طبقات المفسرين للداوودي (٢٧٣/٢).
(٧) شروط الأئمة الستة (ص ٢٤، ٢٥).
(٨) انظر: التدوين في أخبار قزوين (٢٩٥/١، ٤٥١، ٤٣٣/٢).
(٩) وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٧٩/٤).
(١٠) البداية والنهاية لابن كثير (٥٢/١١).
(١١) الرسالة المستطرفة (ص ١٣٣).

المبحث الثاني: تعريفٌ موجزٌ بكتاب سنن ابن ماجه، وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب.

لم يُعثر على نسخة لكتابِ السُّنن بخط مصنِّفه تحملُ على طرتها أو إحدى صفحاتها تسميتهُ، كما خلا الكتابُ من مقدمةٍ يُذكر فيها عادةً اسمُ الكتاب، ولذا تعدَّدت أساميه في النُّسخ الخطية وذُكر في إطلاقات العلماء على وجوهٍ مختلفة إلا أنها متقاربة، منها ما يلي:

١. **كتابُ جامعِ السُّنن**، جاء هذا على طُرَّةِ النسخة السَّلِيمية[١] التي هي أقدم نسخةٍ وقفتُ عليها، وكذا جاء في آخرها: «آخر كتاب جامع السنن[٢]».

٢. **كتاب السُّنن**، وهو الاسم الذي ورد في أول النسخة التيمورية والفرنسية (الباريسية)، وفي آخر النسخة السليمانية، والمحمودية، والأزهرية ونسخة مكتبة عارف حكمت[٣]، وورد أيضا في الكثير من كتب التراجم التي ترجمت للإمام ابن ماجه وذكرت سُننه.

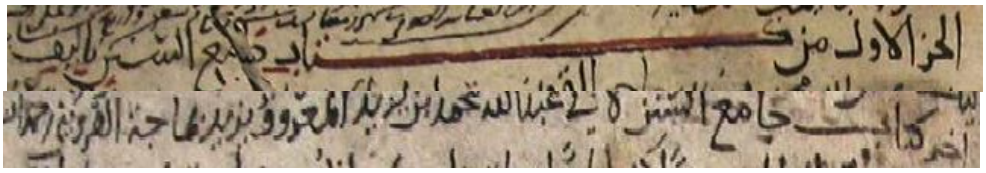
٣. «**سُنن ابن ماجهْ**» بإضافة السنن إلى ابن ماجهْ، كذا في سماعات النُّسخة التيمورية وإطلاقات العُلماء، أو يقال: «سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه»، كما على طرة كتابنا «الحواشي على السنن».

٤. «**المسند**»، أطلق بعضُهم عليه، وكأنه وصفٌ له بالنظر إلى أحاديثها المسندة إلى النبي ﷺ، ومنه ما جاء في ترجمة: أحمد بن إبراهيم بن الخليل أبو عبد الله الخليلي جد الخليل بن عبد الله الحافظ، أنه «سمع بقزوين محمد بن يزيد بن ماجه، وكتب

---

(١) سيأتي الكلام على هذه النسخة عند الحديث عن النسخ الخطية لابن ماجهْ.

(٢)



(٣) سيأتي الكلام على هذه النسخ عند الحديث عن النسخ الخطية لابن ماجهْ.

مسنده بيده»[١].

٥. «الـمُصَنَّف»، سمَّاه به أبو عبد الله الوادي آشي الأندلسي ت/٧٤٩هـ في برنامجه، فقال: «مُصَنف أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزِيد بن ماجة الْقزْوِينِي[٢]».

٦. «سُنن المصطفى لابن ماجهْ»، وهو اسمٌ ظهر على طبعة قديمة بذيلها حاشيةُ السندي، ولا دليل على هذا الاسم.

٧. «الصحيح»، قال البَنُّورِي: «إلا أنه وُجِد على ظهر سُنن ابن ماجهْ: «صحيح ابن ماجه» بخطِّ الحافظ البارع المتقن علاء الدين مُغُلْطَاي بن قِلِيج الحنفي[٣]».

والتسمية الصحيحة للكتاب لا تخرُج عن التسمية الأولى والثانية. والله أعلم.

المطلب الثاني: مكانتُه العلميَّة بين المصنَّفاتِ الحديثيَّة.

يُعتبر كتاب السنن لابن ماجه أحد دواوين السنة المشهورة، وأحد الأصول الستة التي لاقت عناية فائقة من المحدثين والفقهاء، واشتهرت بين الناس شهرة لم تنلها غيرها من الكتب، واشتغلت بها أقلام المؤلفين والمصنفين شرحا لغريبها، وفحصا لرجالها، واستنباطا لفقهها، وجمعا وتهذيبا لمتونها، وترتيبا لأطرافها.

ولمنزلته لدى العلماء، وحُسن ترتيبه وتبويبه، وقِلَّة التكرار فيه، وزوائده على الكتب الخمسة قبلهُ؛ عدَّه متأخرو المحدثين أحد الكتب الستة الحديثية المشهورة، وجعلُوه في الترتيب -على الراجح من أقوالهم- سادسَ الكتب المذكورة بعد صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي.

وقد لاقى كتابُ السنن لابن ماجهْ ثناءً عاما من العُلماء عند ثنائهم على الكتب الستة الأصول على وجه العموم، وثناء خاصا به على وجه الخصوص، واختلفتْ عباراتُهم في ذلك، ولكن لم يمنعهم ذلك من نقد الكتاب بما فيه من نقصانٍ ودُنُوٍّ مرتبة عن باقي الكتب الخمسة.

---

(١) انظر: التدوين في أخبار قزوين (١٣٤/٢).

(٢) برنامج الوادي آشي (ص ٢٠٢).

(٣) معارف السنن شرح سنن الترمذي، للبَنُّوري (١٧/١).

قال ابنُ ماجهْ: «عرضتُ هذه السُّنن على أبي زُرعة فنظرَ فيه، وقال: أظنُّ إنْ وقع هذا في أيدي الناس تعطَّلت هذه الجوامعُ أو أكثرُها، ثم قال: لعلَّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما في إسناده ضعف[١]».

ونقل ابن طاهر عن أبي زُرعة قوله أيضا: «طالعتُ كتاب أبي عبد الله ابن ماجه فلم أجد فيه إلا قدرا يسيرا مما فيه شيء[٢]». وقال عبد الكريم الرافعي القزويني: «سمعت والدي رحمه اللَّه يقول: عُرِضَ كتاب السنن لابن ماجه عَلَى أبي زرعة الرازي فاستحسنه، وقَال: لم يخطئْ إلا فِي ثلاثة أحاديث[٣]». ولعلّه يعني اطِّلاع أبي زُرعة على جُزءٍ من الكتاب، لأن الأحاديث الضعيفة فيه أكثر من العدد المذكور.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي عند ذكر طبقة الرواة المتروكين والمجهولين عن الإمام الزهري: «لم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين[٤]».

وقال المزي في مقدمة تحفة الأشراف: «فإني عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام وعليها مدار عامة الأحكام[٥]». وذكر منها كتاب السنن لابن ماجه.

وقال في مقدمة تهذيب الكمال عند ذكره مزايا الكتب الستة على غيرها: «وأما السنة، فإن الله تعالى وفق لها حفاظا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتنوعوا في تصنيفها، وتفننوا في

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٥٥/٢). وانظر: تاريخ دمشق (٢٧١/٥٦)، تهذيب الكمال (١٧٣/١)، الوافي بالوفيات (١٤٤/٥).

(٢) شروط الأئمة الستة (ص ٢٥).

(٣) التدوين في أخبار قزوين (٤٩/٢).

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب (٦١٥/٢).

(٥) تحفة الأشراف (٣/١).

تدوينها على أنحاءٍ كثيرة وضُرُوبٍ عديدة، حرصا على حفظها، وخوفا من إضاعتها، وكان من أحسنها تصنيفًا، وأجودها تأليفًا، وأكثرها صوابًا، وأقلها خطأ، وأعمها نفعًا، وأعودها فائدة، وأعظمها بركة، وأيسرها مؤونة، وأحسنها قبولا عند الموافق والمخالف وأجلها موقعا عند الخاصة والعامة: صحيحُ أَبِي عَبد اللَّهِ مُحَمَّد بْن إسماعيل البخاري، ثم صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، ثم بعدهما كتاب السنن لابي داود سُلَيْمان بْن الأشعث السجستاني، ثم كتاب الجامع لأبي عِيسَى مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى التِّرْمِذِيّ، ثم كتاب السنن لأبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبِ النَّسَائي، ثم كتاب السنن لأبي عَبد الله مُحَمَّد بْن يزيد المعروف بابن ماجه القزويني وإن لم يبلغ درجتهم.

ولكل واحد من هذه الكتب الستة مزية يعرفها أهل هذا الشأن، فاشتهرت هذه الكتب بين الأنام، وانتشرت في بلاد الاسلام، وعظم الانتفاع بها، وحرص طلاب العلم على تحصيلها، وصنفت فيها تصانيف، وعلقت عليها تعاليق، بعضها في معرفة ما اشتملت عليه من المتون، وبعضها في معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد، وبعضها في مجموع ذلك[١]».

وقال الذهبي: «سنن أبي عبد الله كتابٌ حسنٌ، لولا ما كدَّرهُ أحاديثُ واهيةٌ ليست بالكثيرة». وقال معلِّقا على الحكاية المنقولة عن أبي زُرعة: «قد كَانَ ابنُ مَاجَهْ حَافِظًا نَاقِدًا صَادِقًا، وَاسِعَ العِلْمِ، وَإِنَّمَا غَضَّ مِنْ رُتْبَةِ سُنَنِهِ مَا فِي الكِتَابِ مِنَ المَنَاكِيْرِ، وَقَلِيْلٌ مِنَ المَوْضُوْعَاتِ، وَقَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ -إِنْ صَحَّ- فَإِنَّمَا عَنَى بِثَلاَثَيْنَ حَدِيْثاً؛ الأَحَادِيْثَ المطرحَةَ السَّاقِطَةِ، وَأَمَّا الأَحَادِيْثُ الَّتِي لاَ تَقُوْمُ بِهَا حُجَّةٌ فَكَثِيْرَةٌ، لَعَلَّهَا نَحْوُ الأَلْفِ[٢]». وقال ابن الوردي: «وسُننه أحسن الكتب الستة[٣]».

---

(١) تهذيب الكمال (١/١٤٧).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٦). السير (١٣/٢٧٨-٢٧٩).

(٣) تاريخ ابن الوردي (١/٢٣٢). وابن الوردي هو: عمر بن المظفر بن عمر بن أبي الفوارس المعري زين الدين الحلبي، فقيه شافعي وشاعر مشهور، ت/٧٤٩هـ، له من المصنفات التاريخ، وديوان شعر. انظر: الدرر الكامنة ٤/٢٢٨-٢٣١).

وقال ابن كثير في ترجمة ابن ماجهْ: «صَاحِبُ كِتَابِ السُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ، وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى عمله وعلمه وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع، ويشتمل على اثنين وثلاثين كتابا، وألف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياد سوى اليسيرة. وَقَدْ حُكِيَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ أَنَّهُ انْتَقَدَ مِنْهَا بِضْعَةَ عَشَرَ حَدِيثًا. رُبَّمَا يُقَالُ إنها موضوعة أو منكرة جدا[١]».

وقال أيضا: «هو كتابٌ قويّ التبويب في الفقه[٢]».

قال السخاوي معقبا: «وهو كما قال ابن كثير، كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه[٣]».

وقال ابن الملقن منتقدا ما قاله أبو زُرعة عن ابن ماجهْ ومنكرا على من أيَّده: «وَأما سنَن أبي عبد الله بن مَاجَه الْقزْوِينِي: فَلَا أعلم لَهُ شرطا، وَهُوَ أَكثر السّنَن الْأَرْبَعَة ضعفا، وَفِيه مَوْضُوعَات، مِنْهَا: مَا ذكره فِي أَثْنَائِهِ فِي فضل قَزْوِين .

لَكِن قَالَ أَبُو زرْعَة – فِيمَا روينَا عَنهُ –: طالعت كتاب أبي عبد الله بن مَاجَه، فَلم أجد فِيهِ إِلَّا قدرا يَسِيرا مِمَّا فِيهِ شَيْء. وَذكر قدر بضعَة عشر، أَو كلَاما هَذَا مَعْنَاهُ.

وَهَذَا الْكَلَام من أبي زرْعَة – رَحِمَهُ اللَّهُ – لَوْلَا أَنه مَرْوِيّ عَنهُ من أوجه، لجزمتُ بِعَدَمِ صِحَّته عَنهُ، فإنَّه غير لائقٍ بجلالته .

لَا جرم أَن الشَّيْخ تَقِيّ الدَّين قَالَ فِي شرح الإِلمام: هَذَا الْكَلَام من أبي زرْعَة لَا بُد من تَأْوِيله، وإخراجه عَن ظاهرِه، وَحمله عَلَى وَجه يَصح .

وَعَجِيب قَول ابْن طَاهِر: حَسبك من كتاب يعرض عَلَى أبي زرْعَة الرَّازِيّ، وَيذكر هَذَا الْكَلَام بعد إمعان النّظر والنقد.

وَقَوله: ولعمري إنَّ كتاب أبي عبد الله بن مَاجَه، من نظر فِيهِ علم منزلَة الرجل: من حسن التَّرْتِيب، وغزارة الْأَبْوَاب، وَقلة الْأَحَادِيث، وَترك التّكْرَار، وَلَا يُوجد فِيهِ من

---

(١) البداية والنهاية (٥٢/١١).

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير، مع الباعث الحثيث (ص ٢٤١).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (٣٤٣/٤).

النَّوَازِل، والمقاطيع، والمراسيل، وَالرِّوَايَة عَن الْمَجْرُوحين، إِلَّا هَذَا الْقدر الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو زرْعَة.

وَرَوَى ابنُ عَسَاكِر عَن أبي الْحسن بن بابويه: قَالَ أَبُو عبد الله بن مَاجَه: عرضت هَذِه النُّسْخَة عَلَى أبي زرْعَة، فَنظر فِيهِ وَقَالَ: أَظن إِنْ وَقع هَذَا فِي أَيدي النَّاس تعطَّلت هَذِه الْجَوَامِع كلهَا، أَو أَكْثَرهَا. ثمَّ قَالَ: لَعَلَّه لَا يكون فِيهِ تَمام ثَلَاثِينَ حَدِيثا مِمَّا فِي إِسْنَاده ضعف، أَو قَالَ: عشْرين وَنَحْوهَا من الْكَلَام. قَالَ: وَحكي عَنهُ أَنه نظر فِي جُزْء من أَجْزَائِهِ، وَكَانَ عِنْده فِي خَمْسَة أَجزَاء.

قَالَ الشَّيْخ تَقِيّ الدَّين: لَا بُد من تَأْوِيله جزما، وَلَعَلَّه أَرَادَ ذَلِكَ الْجُزْء الَّذِي نظر فِيهِ، أَو غَيره مِمَّا يَصح.

وَقَالَ ابْنُ طَاهِر: وَسنَن ابْن مَاجَه وإِنْ لم تشتهر عِنْد أَكثر الْفُقَهَاء، فإِنَّ لَهُ بـ الـرّيّ، وَمَـا وَالاَهَـا مـن ديـار الْجَبَـل وقُوهسـتان -وعـدَّد بـلادًا- شـأنٌ عظـيمٌ، عَلَيْـهِ اعتمادهم، وَله عِنْدهم طرق كَثِيرَة[1]».

وقـال ابـن حجـر: «وكتابـه السـنن جـامعٌ جيـد، كثير الأبـواب والغرائـب، وفيـه أحاديث ضعيفة جدا حتى بلغني أن الـمِزِّيَّ[2] كـان يقـول: مهمـا انفرد بخبر فيه؛ هو ضعيف غالبا. وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة والله تعالى المستعان، ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجهْ فهو ضعيف، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى ما وجدته بخطه، وهو القائل: يعني، وكلامه هو ظاهر كلام شيخه لكن حمله على الرجال أولى، وأما حمله على أحاديث؛ فلا يصحُّ كما قدمت ذكره من وجوه: الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به من الخمسة فمن أمثلة الصحاح حديث...[3]». ثم ذكر ذلك.

---

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (١/٣٠٧-٣٠٩).

(٢) في المطبوع من تهذيب التهذيب (٦/٤٦٨) (السري) بدل المزي، والمثبتُ هو الصواب.

(٣) تهذيب التهذيب (٦/٤٦٨-٤٦٩).

وقال أيضا: «وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم... وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما فيه ضعف؛ فهي حكاية لا تصح لانقطاع إسنادها، وإن كانت محفوظة؛ فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءا منه فيه هذا القدر. وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة، ذلك محكي في كتاب العلل لابن أبي حاتم[1]».

وقال صديق حسن خان عند كلامه عن سُنن ابن ماجهْ: «وَفِي الْوَاقِع الَّذِي فِيهِ من حسن التَّرْتِيب وسرد الْأَحَادِيث بالاختصار من غير تكْرَار لَيْسَ فِي أحد من الْكتب وَقد شهد أَبُو زرْعَة على صِحَّته[2]».

وقال النُّعماني: «ويوجد في كتاب ابن ماجه أحاديث أخر قد حكم عليها بعضُ الحفاظ بالوضع أو البُطلان منها...[3]». ثم ذكر سبعة أحاديث.

المطلب الثالث: أقوالُ العلماء في عدِّه سادس كتب الستة المعتمدة.

لم يُؤْثَر إلحاقُ سنن ابن ماجهْ بالكتُب الخمسة عن أحد قبل القرن الهجري السادس، وأول من ألحقه بها مكملا به الستةَ الحافظُ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ت/٥٠٧هـ، حيث اعتمده في كتابيه: «أطراف الكتب الستة» و«شروط الأئمة الستَّة» وتبعَه من جاء بعده من المتأخرين، ولم يُخالفه فيهم إلا بعضُ من سيأتي ذكرُهم، ثم استقرَّ الأمرُ إلى يومنا هذا على اعتمادهِ في جمُلة الكتبِ الستة.

قال الرافعي ت/٦٢٣هـ عن السنن: «وَالْحُفَّاظُ يُقْرِنُونَ كتابَه بالصحيحين وسنن

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٤٨٤-٤٨٦).

(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٢٢١).

(٣) ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سُنن ابن مَاجه للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني (ص ٢٢٢).

أبي داود وَالنَّسَائِيِّ وَيَحْتَجُّونَ بِمَا فِيهِ[١]».

وقال الحافظ ابن حجر: «وحكى ابن عساكر أنَّ أولَ من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول أبو الفضل ابن طاهر، وهو كما قال؛ فإنه عمل أطرافه معها وصنف جزء آخر في شروط الأئمة الستة فعده منهم، ثم عمل الحافظ عبد الغني كتاب الكمال في أسماء الرجال الذي هذَّبه الحافظ أبو الحجاج المزي فذكره فيهم.

وإنما عَدَلَ ابنُ طاهر ومن تبعه عن عدِّ الموطأ إلى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدا بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة. والله أعلم[٢]».

وذكر ابن الصلاح في مقدمته الكتبَ الأصُول فقال: «أَصْحَابُ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْخَمْسَةِ الْمُعْتَمَدَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[٣]» ثم سردَهم، ولم يذكر من بينهم ابن ماجهْ أو سُننه، وانتقدهُ الحافظُ ابن كثير بقوله: «وقد كان ينبغي أن يذكر مع هؤلاء جماعة اشتهرت تصانيفهم بين الناس[٤]». قال السَّخاوي معقِّبا: «والظاهر أن ابن الصلاح لم يقصد المكثرين خاصة وإنما أراد مع انضمام تصانيف في بعض أنواع علوم الحديث، اشتهرت وعم الانتفاع بها، وبنحو ذلك يعتذر عن عدم ذكره لابن ماجه، وهو كونه ساذِجًا عمَّا حرص عليه أصحاب الكتب الخمسة من المقاصد التي بتدبرها يتمرَّن المحدث خصوصا، وفيه أحاديث ضعيفة جدا، بل منكرة، بل قال الحافظ المزي فيما نقل عنه: إن الغالب فيما انفرد به الضعف. ولذا لم يضفه غير واحد كـرَزِين السَّرَقَسْطِي[٥]

---

(١) التدوين في أخبار قزوين (١/٧).

(٢) النكت لكتاب ابن الصلاح (١/٤٨١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح، النَّوْعُ المُوفِي سِتِّينَ: مَعْرِفَةُ تَوَارِيخِ الرُّوَاةِ (ص ٣٨٥).

(٤) اختصار علوم الحديث (ص ٢٤٢).

(٥) هو: رَزِين بن معاوية بن عمار العَبْدَري، أبو الحسن الأندلسي السَّرَقَسْطِي -بفتح السين والراء المهملتين، وضم القاف، بعدها سين أخرى ساكنة، وفي آخرها الطاء المهملة- نسبة إلى سَرَقَسْطة بلدة على ساحل البحر من بلادِ الأندلس، إمام المالكية بالحرم، ت/٥٣٥هـ.

=

وابن الأثير[١] وغيرهما إلى الخمسة[٢]».

وعند تعليقه في تدريب الراوي على قول الإمام النَّووي ت/٦٧٦هـ: «وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَمْ يَفُتِ الْأُصُولَ الْخَمْسَةَ إِلَّا الْيَسِيرُ، أَعْنِي الصَّحِيحَيْنِ، وَسُنَنَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ»، قال الحافظُ السيوطي مُنبِّهًا:

«لم يُدخل المصنِّف سنن ابن ماجه في الأصول، وقد اشتهر في عصر المصنف وبعده جعل الأصول ستة بإدخاله فيها، قيل: وأول من ضمه إليها ابن طاهر المقدسي، فتابعه أصحاب الأطراف والرجال والناس[٣]».

وقال الحافظ ابن كثير ت/٧٧٤: «وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، صاحب السنن التي كُمِل بها الكتب الستة: السنن الأربعة بعد الصحيحين[٤]».

وقال الحافظُ ابن رجب ت/٧٩٥هـ: «ولم يعدَّهُ من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين[٥]».

كان رجلا فاضلا عالما بالحديث وغيره، صنف كتابه: جامع الصحاح، وسماه البعض تجريد صحاح أصول الدين، أو كتاب مسلم والبخاري والموطأ والسنن والنسائي والترمذي.

انظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بَشْكَوال (ص ١٨٤)، الأنساب (٢٤٦/٣)، فهرسة ابن خير الإِشْبِيلي (ص ١٠٣)، شذرات الذهب (١٧٥/٦).

(١) هو الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ت/٦٠٦هـ.

محدثٌ لغويٌ أصولي، صاحب المصنفات الشهيرة، منها: النهاية في غريب الحديث والأثر، وجامع الأصول في أحاديث الرسول، وتبع في هذا الأخير رَزِين السَرَقسطي، فجعل سادس الكتب الأصول موطأ الإمام مالك بدلَ سُنن ابن ماجه.

انظر: السير (٤٨٨/٢١)، الأعلام للزركلي (٢٧٢/٥).

(٢) فتح المغيث (٣٤٦/٤-٣٤٧).

(٣) تدريب الراوي (١٠٦/١، ١٠٨).

(٤) اختصار علوم الحديث، مع شرح الباعث الحثيث (ص ٢٤٠).

(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب (٦١٥/٢).

وقال صديق حسن خان القنوجي: «وَهِي السَّادِسَة من الْكتب السِّتَّة عِنْد الْبَعْض... قَالَ الشَّيْخ عبد الْحق الدهلوي: كِتَابهُ وَاحِد من الْكتب الإسلامية الَّتِي يُقَال لَهَا الْأُصُول السِّتَّة، والكتب السِّتَّة، والصحاح السِّتَّة. قلت: والأمهات السِّت، وَإِذا قَالَ المحدثون: رَوَاهُ الْجَمَاعَة؛ يريدون بِهِ رِوَايَة هَذِه الرِّجَال السِّتَّة فِي تِلْكَ الْكتب السِّتَّة، وَإِذا قَالُوا: رَوَاهُ الْأَرْبَعَة؛ فمرادهم هَذِه الْأَرْبَعَة غير البُخَارِيّ وَمُسلم[١]».

ومن العلماء من عدَّ سادس الكتبِ سُنن الدارميِّ أو موطَّأ مالك:

قال الحافظ ابن حجر: «وكان الحافظ صلاح الدين العلائي يقول: ينبغي أن يُعَدَّ كتابُ الدارميُّ سادسا للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه؛ فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة؛ فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه».

قال ابن حجر معلقا على كلامه: «وبعض أهل العلم لا يَعُدُّ السادس إلا الموطأ؛ كما صنع رَزِينُ السَّرَقَسْطِيُّ وتبعه المجدُ ابن الأثير في جامع الأصول[٢]».

وقال الأمير الصنعاني معقِّبًا على العلائي: «ويحتمل أنه إنما أراد تفضيله على ابن ماجه بخصوصه، وأن ابن ماجه رجاله الضعفاء أكثر وأحاديثه الشاذة والمنكر غير نادرة[٣]».

وقال الحافظُ الزَّركشي: «والكتب السِّتَّة الصحيحان وجامع التِّرْمِذِيّ وَسنَن أبي دَاوُد وَالنَّسَائِيّ، وَابْن مَاجَه، وَعند المغاربة موطأ مَالك عوضا عَن سنَن ابْن مَاجَه قبل أَن يقفوا عَلَيْهِ[٤]».

وقال عبد الغني النابلسي: «وقد اختلف في السادس، فعند المشارقة هو (كتاب السنن) لأبي عبد الله محمد بن ماجه القزويني، وعند المغاربة (كتاب الموطأ) للإمام

---

(١) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٢٢٠).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٤٨٤-٤٨٦).

(٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني (١/٤٤).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزَّرْكَشي (١/٣٨٠).

مالك بن أنس الأصبحي، رحمهم الله تعالى[١]».

وقال طاهرُ الجزائري: «وَلما كَانَ ابْن مَاجَه قد أَخرج أَحَادِيث عَن رجال متهمين بِالكَذِبِ وسرقة الأَحَادِيث؛ قَالَ بَعضهم: يَنْبَغِي أَن يُجْعَل السَّادِسُ كتابَ الدَّارمِيّ؛ فَإِنَّهُ قَلِيل الرِّجَال الضُّعَفَاء نَادِر الْأَحَادِيث الْمُنكرَة والشاذة، وَإِن كَانَت فِيهِ أَحَادِيث مُرْسلَة وموقوفة؛ فَهُوَ مَعَ ذَلِك أولى مِنْهُ[٢]».

المطلب الرابع: عِنَايةُ العُلماءِ بسُننِ ابن ماجَهْ.

عُني أهلُ العلمِ بسُنن ابن ماجهْ رواية ودراية، وإسماعًا ونسخا، وشرحًا وتعليقًا، وفحصًا لرجاله، وتجريدًا لزوائده، وحكمًا على أحاديثه، وبيانًا لمنهجه.

أولا: العناية بالسنن روايةً.

انتشرت روايةُ الحديث والعنايةُ بها بعد وفاة النبي ﷺ في عصر الخلافة الراشدة، وكان الصحابة في أول زَمنِ الخلافة يتشدَّدُون في أمر الرواية والنقل خشية وقوع الكذب على رسول الله ﷺ، وخشية انشغال الأمة عن القرآن، ومع استقرار حالة الأمة ووقوع النوازل والمستجدات سرعان ما احتاج الصحابة إلى رواية الحديث وحفظه والعناية به، ثم ورِث هذه العناية جيلُ التابعين، ثم من بعدَهم جيلًا بعد جيل حتى دُوِّنَت كُتب الحديث، فكانتِ الكُتب الجامعة للأحاديث والمرويَّات تُرْوَى كاملة إلى جنب الأحاديث والمرويات التي يروِيها رُواة الحديثِ بصُورةٍ مجزَّأةٍ ومنفرِدة، حتى كان القرن الخامسُ، حيثُ تضاءلت العِناية برواية المروياتِ المجزَّأة لصالحِ العناية برواية كُتبِ الحديثِ كاملةً، وكان الحظُّ الأكبر من هذه العناية حاصلًا للكُتبِ الستَّة وموطأ مالك.

وقد اعتنى تلامذة الإمام ابن ماجهْ بسُننه سماعًا ورواية ونسخا وتحديثا، واشتهر من بينهم تلميذه أبو الحسن القطان، ولم يصلنا السُّنن إلا من طريقه، وفيما يلي تراجم هؤلاء التلاميذ:

---

(١) ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث لعبد الغني النابلسي (ص ٣).

(٢) توجيه النظر (١/٣٧٢).

رواة السنن.

هم أربعة ذكرهم الرافعي: علي بن إبراهيم أبو الحسن القطان، وسليمان بن يزيد القزوينيان، وأبو جعفر مُحَمَّد بن عِيسَى المُطَوِّعي، وأبو بكر حامد بن لَيْثُويه الأبْهَرِيَّان[١].

وزاد عليهم ابن حجر: سعدُون، وإبراهيم بن دينار الحَوْشَبِي الهَمَذاني[٢].

وسأذكر تراجم هؤلاء الرواة باختصار، وأختمُها بترجمة أبي الحسن القطان الذي ترجع إليه جميعُ النسخ المتوفرة بين أيدينا، ثم أبدأ بدراسة إسنادِ النُّسخِ إليه.

١. سُليمان بن يزيد بن سُليمان بن سَلمان، الفامي، أبو داود القزويني[٣]، ارتحل مع أبي الحسن القطّان إلى اليمن، وَسَمِعَ: أبا حاتم الرّازيَّ، والمُنْسجِر بن الصَّلْت، ومحمد ابن ماجه، وإسحاق الدَّبَريّ وطبقتهم، وأخذه عَنْهُ: أبو الحسين أحمد بن فارس، وسُليمان بن أحمد النَّسَّاج وآخرون. وثَّقه الدارقطني[٤]، وقال الخَليلي: «ثقة كبير عارف بالحديث .. سمع بقزوين ابن ماجه»، وقال الرافعي: «القزويني من أئمتها المشهورين[٥]»، وقال الذهبي: «المحدث الصدوق.. وكان من العلماء بهذا الشأن[٦]»، روى عنه سنن ابن ماجه علي بن الحسن بن أحمد بن إدريس، أبو الحسن القزويني[٧]، وأحمد بن محمد بن المرزُبان[٨]، ت/٣٣٩هـ.

٢. مُحَمَّد بن عِيسَى أبو جَعْفَر المُطَوِّعِيّ[٩].

---

(١) انظر: التدوين في أخبار قزوين (٢/٤٩-٥٠).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٩/٤٦٩).

(٣) انظر ترجمته في: التدوين (٣/٥٧)، السير (١٥/٤٠٥)، تاريخ الإسلام (٢٥/١٧٤).

(٤) انظر: سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني (ت ٤١٠).

(٥) التدوين في أخبار قزوين (٣/٥٧).

(٦) السير (١٥/٤٠٥، ٤٠٦).

(٧) انظر: التدوين (٣/٣٤٣).

(٨) انظر: المصدر نفسه (٤/٧).

(٩) لم يتبيَّن لي من هو، وقد ترجم الرافعي في التدوين لجماعة ممن يحملون هذا الاسم، وليس =

٣. أبو بكر حامد بن لَيْثُويه الأبْهَرِيّ[١].

٤. سعْدُون[٢].

٥. إبراهيم بن دِينار الحَوْشَبي الورَّاق الهَمَذاني[٣].

وروايتهُ لابن ماجهْ وقفَ عليها الحافظُ المزيُّ، ويذكرها في أطرافه وتهذيبه، وقد يُرَجِّحُ روايةَ إبراهيم ويقدمها على غيرها.

من ذلك حديث جابر ﷺ في الكتب الستة: «مرضتُ فأتاني النبيُّ ﷺ يعودني وأنا لا أعْقِلُ» قال المزي: «ق عن محمد بن عبد الأعلى الصنعانيِّ، هكذا وقع في رواية إبراهيم بن دينار، عن ابن ماجه وهو الصواب. ووقع في نسخة السماع: محمد بن عبد الله الصنعانيُّ؛ وهو وهم[٤]».

وفي حديث أبي سعيد الخدري: «**لا تسبُّوا أصحابي**...» قال المزي: «وقد وقع في بعض نسخ ابن ماجه عن أبي هريرة – وهو وهم أيضاً. وفي رواية إبراهيم بن دينار (الجرشيِّ الوراق أحد رُواة سنن ابن ماجه) عن ابن ماجه: عن أبي سعيد على الصواب[٥]».

وفي ترجمة سعيد بن سعد بن أيوب البخاري من تهذيب الكمال نفى أن يكون شيخًا لابن ماجهْ، واستدل لذلك بقوله:

«ومن أدل دليل على صحة ما قلناه أنه ليس لَهُ ذكر فِي رواية إبراهيم بْن دينار،

فيهم من يُكنَّى أبا جعفر، أو تكون نسبتُه المطوعي.

(١) لم أقفْ على ترجمته.

(٢) لم أقفْ على ترجمته.

(٣) لم أقفْ على ترجمته.

(٤) تحفة الأشراف (٣٦٢/٢، ح ٣٠٢٨).

(٥) تحفة الأشراف (٣٤٢/٣، ح ٤٠٠١). وانظر المواضع الأخرى التي ذكره فيها الحافظ المزيُّ رواية إبراهيم بن دينار (٥٣/٣، ح ٣٣٨٣، ٣٨٧/٣، ح ٤١٢٧، ٢٨٣/٤، ح ٥١٦٧، ٤٣٤/٥، ح ٧٠٨٩، ٣٧٨/٦، ح ٨٩٢٣).

عَنِ ابن ماجه، ولو كَانَ من أصل التصنيف لذكره إِبْرَاهِيم بن دِينَار كما ذكر غيره، فلما سقط من رواية ابن دِينَار، ولم يذكر أحد من المتقدمين أن ابْن ماجه روى عنه، وذكروا أن أبا الْحَسَن بن سَلَمَة روى عنه، ووجدنا لأبي الْحَسَن عدة أحاديث قد زادها عَنْ مشايخه، علمنا أن هَذَا مما زاده، والله أعلم[١]».

٦. **علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القزويني، أبو الحسن القطان**، ولد سنة ٢٥٤هـ، وتوفي سنة ٣٤٥هـ[٢].

أخذ عن شيوخ كثيرين، قال الرافعي: ولا يكاد يضبط شيوخه لكثرتهم، وقال أيضا: وكتب عن أكثر من مائة شيخ، ومن أشهرهم: أبو حاتم الرازي وجلس عنده ثلاث سنين، وابن ماجه، والحارث بن أبي أسامة، وإبراهيم بن نصر الهمداني، وإسحاق بن محمد الخزَّاز، والقاسم بن محمد الدلال وغيرهم.

وتلامذته كُثُرٌ أيضا، فقد عُمِّر طويلا حتى أدركه الأحداث ورَووا عنه، وممن روى عنه أبو الحسن النحوي، وأبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي، والزبير بن عبد الواحد، وأبو سعيد عبد الرحمن بن محمد القزويني، والقاسم بن أبي المنذر الخطيب وغيرهم.

قال ابنُ فارس في بعض أماليه: «سمعت أبا الحسن القطان بعدما علت سِنُّه، يقول: كنت حين رحلت أحفظ مئة ألف حديث، وأنا اليوم لا أقومُ على حفظِ مئة حديث»[٣].

وقال الخَليلي: «عالم بجميع العلوم: التفسير، والنحو، واللغة، والفقه القديم، لم يكن له نظير دينا، وديانة وعبادة[٤]».

---

(١) تهذيب الكمال (٤٦١/١٠).

(٢) انظر ترجمته في: الإرشاد للخليلي (٧٣٥/٢)، التدوين (٣١٨/٣)، تذكرة الحفاظ (٨٥٦/٣)، السير (٤٦٣/١٥)، النجوم الزاهرة (٣١٥/٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٥٣)، شذرات الذهب (٣٧٠/٢).

(٣) السير (٤٦٤/١٥).

(٤) الإرشاد في معرفة علوم الحديث (٧٣٥/٢).

وقال الرافعي: «إمام كبير له من كل علم حظٌ موفور، كان صاحب قراءة وتفسير وتاريخ وحديث وفقه ولغة ونحو[١]».

وقال الذهبي: «الامام الحافظ القدوة، شيخ الاسلام.. عالم قزوين»، وقال أيضا: «جمع وصنف، وتفنن في العلوم، وثابر على القرب[٢]» ، وقال ابن العماد: «الحافظ العلامة الثقة الجامع[٣]».

ومن طريق أبي الحسن القطان يتصل إسناد كتاب السنن، وليست له في زمننا روايةٌ غيرُ روايته، وله زيادات على ابن ماجه بلغ عددها أربعا وأربعين زيادة، أغلبها استخراجٌ على أسانيد السنن، وقد تكون الزيادة حديثا مستقلا وهو قليل، أو شرحَ حديث وهو قليل أيضا، وهذه الزيادات مُدَوَّنة على هوامش بعضِ النُّسخ الخطية، وقد أخطأ بعض المحققين بإدخالها في كتاب السنن وإعطائها ترقيم أحاديث السنن مما يوهم أنها منه، وليست كذلك[٤].

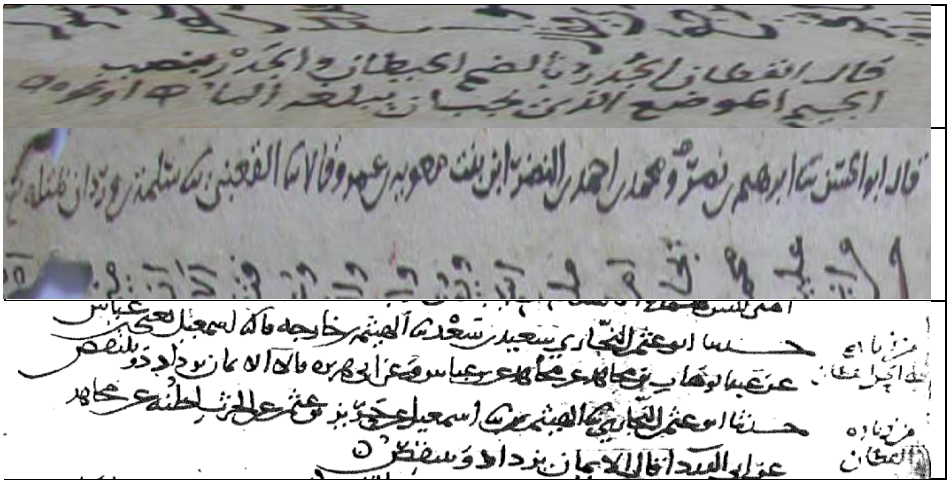
---

(١) التدوين في أخبار قزوين (٣/٣١٩).

(٢) السير (١٥/٤٦٣).

(٣) شذرات الذهب (٢/٣٧٠).

(٤) انظر: زيادات أبي الحسن القطان على ابن ماجهْ، ص (٢٣)، وانظر:



الصورة الأولى للوحة (٣/ب) من النسخة السليمية، وفي هامشها الأيسر زيادةٌ بشرحٍ غريبٍ، وفي الثانية منها (٥/أ) زيادةُ إسناد، والثالثة لصحيفة (١٤) من النسخة التيمورية وفيها زيادتان أدخلتا على السُّنن، ونُبه عليهما في الهامش الأيمن، وكلها لأبي الحسن القطان.

وقد روى السُّنن عن أبي الحسن القَطَّان جماعةٌ، منهم: علي بن سهل بن أحمد بن إدريس، أبو الحسن القزويني[١]، والفضل بن السري بن سهل القزويني[٢]، وأبو طلحة بن أبي المنذر القزويني، ولم يشتهر برواية السنن منهم إلا الأخير، وهو:

○ **القاسم بن محمد بن أحمد بن منصور، أبو طلحة بن أبي المنذر** القزويني الخطيب[٣]، ت/٤١٠هـ، سمع سنن أبي عبد اللَّهِ بن ماجه من أبي الحسن القطان، وسمع أبا الفتح الراشدي سنة ٤٠٦هـ، وروى عنه علي بن أَحْمَدَ بن المرزُبان بن منجويه، ومحمد بن الحسن بن عَبْد الملك البزاز، وأبو منصور المقَوِّمِيّ وجماعةٌ غيرهم.

وروى عنه سُنَنَ ابن ماجهْ حفيدُه محمد بن الفتاح بن أبي طلحة[٤]، وإسماعيل بن عمر المهراني[٥]، وأخوه مهران بن عمر[٦]، ومحمد بن أحمد بن إدريس الضرير القزويني[٧]، وحيدر بن محمد بن أحمد[٨]، وهبة الله القاسم الخليل[٩]، والحسين بن أحمد بن الهيثم المقومي[١٠] وابنه أبو منصور المقوِّمي، ولم تبلُغنا روايةُ السنن إلا برواية هذا الأخير عنه[١١]، واسمه:

○ **محمد بن الحسين بن الهيثم، الهيثمي، أبو منصور المقومي**، سمع سُنن ابن ماجه عن أبي طلحة بن أبي المنذر مَعَ أَبِيهِ بقراءة خُدَادُوْسْتْ بن باموسى الدَّيْلَميّ

---

(١) انظر ترجمته في: التدوين في أخبار قزوين (٣٤٣/٣).

(٢) انظر ترجمته في المصدر نفسه (٢٨/٤).

(٣) ترجمته في: التدوين في أخبار قزوين (٤٧/٤)، سير أعلام النبلاء (١٩٤/٢٨).

(٤) انظر: التدوين (٤٩٠/١).

(٥) انظر: المصدر نفسه (٢٩٩/٢).

(٦) انظر: المصدر نفسه (١٢٧/٤).

(٧) انظر: المصدر نفسه (١٧٠/١).

(٨) انظر: المصدر نفسه (٣٩٣/٢).

(٩) انظر: المصدر نفسه (١٨٣/٤).

(١٠) انظر: المصدر نفسه (٤٤٣/٢).

(١١) انظر: التدوين في أخبار قزوين (٤٧/٤)، سير أعلام النبلاء (١٩٤/٢٨).

في سنة ثمان وسنة تسع وأربعمائة[١]، وقال الخليلي: «ولم يبلغ من أبي المنذر الروايةَ غيرُه[٢]»، وقال الرافعي: «شيخ مشهور عارف بالحديث واللغة والشعر، وقد سمع وكتب الكثير، وانتشر من روايته سنن أبي عَبْد اللَّه بن ماجهْ سمعه من أبي طلحة القاسم بن أبي المنذر الخطيب سنة تسع وأربعمائة، وسمع منه الكبار بالرَّيِّ وقزوين، وسمع أبا الحسن علي بن الحسن بن إدريس ومن مسموعه منه كتاب السنة لأبي الحسن القطان...[٣]».

وسمع كتابَ السُّنن عن المقوِّميِّ كثيرون، منهم: إبراهيم بن عبد الملك الشَّحَّاذِيُّ[٤]، وأحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس الإِسْتَرَابَاذِيِّ[٥]، وإسماعيل بن محمد ابن الفضل بن علي الأصبهاني[٦]، ومحمد بن العراقي الطاوسي أبو جعفر القزويني[٧]، ومحمد بن عبد الله بن غانم[٨]، ومحمد بن الحسن بن كريمة الساماني[٩]، ومَلَكْدَادُ بن

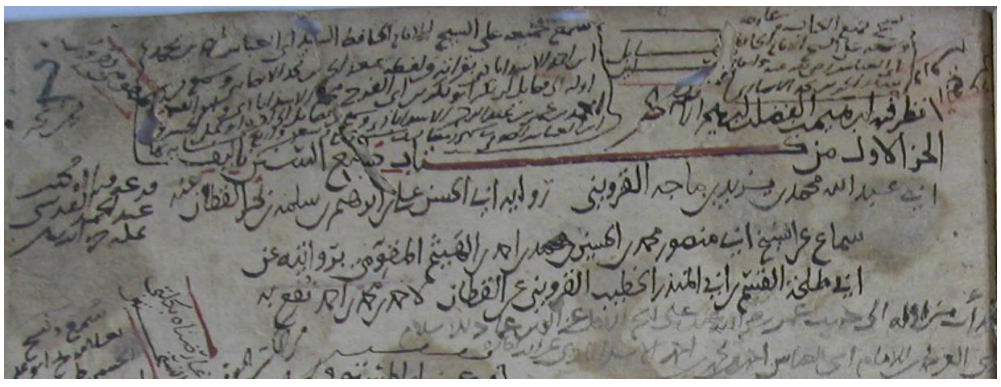
(١) انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لمحمد بن عبد الغني (ص ٦٣)، السير (١٩٤/٢٨).

(٢) التدوين في أخبار قزوين (٤٧/٤).

(٣) المصدر نفسه (٢٦٣/١).

(٤) المصدرُ نفسه (١١٤/٢).

(٥) كما هو مدوَّنٌ على طُرَّة النسخة السليمية التي سيأتي الحديث عنها، ويظهرُ أن أبا العباس الإِسْتَرَابَاذِيِّ هو ناسخها، وهي أقدمُ نسخة موجودة لسُنن ابن ماجهْ.



(٦) انظر: التدوين في أخبار قزوين (٣٠٢/٢).

(٧) انظر: المصدر نفسه (٤٥٣/١).

(٨) انظر: المصدر نفسه (٧٨/٢).

(٩) انظر: المصدر نفسه (٨٩/٢).

علي بن أبي عمرو بن إلياس القَزْويني، وعلي بن الشافعي[١]، وأبو زُرْعَة طاهر المقدسي، وهذا الأخير هو الذي اشتهرَ برواية السنن منهم، واسمه:

○ **طاهِر بن الحافظ محمد بن طاهِر، أبو زُرعة المقدسي**، ت/٥٦٦هـ، ويردُ اسمه في سائر أسانيد نُسخ سنن ابن ماجهْ، ولد بالريِّ، وبكَّر به أبوه فأسمعه من أبي الفتح عبدوس بن عبد الله الهمذاني وأبي منصور محمد بن الحسين المقدمي وأبي الحسن محمد بن منصور بن علان وأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الدُّوني، وسمع ببغداد أبا الحسين علي بن محمد بن العلاف وأبا القاسم علي بن أحمد بن محمد بن بيان[٢].

قال الذهبي: «قال عمر بن علي القرشي: بدأت بقراءة سنن ابن ماجهْ على أبي زُرعة، قدم علينا حاجًّا، وقال لنا: الكتاب سماعي من أبي منصور المقومي، وكان سماعي في نسخة عندي بخط أبي، وفيها سماع إسماعيل الكرماني، فطلبها مني، فدفعتها إليه من أكثر من ثلاثين سنة.

ثم قال القرشي: وتحققنا أن له إجازة المقومي، فقرئ الكتاب عليه إجازة إن لم يكن سماعا[٣]». وروى عنه السنن خلق كثيرٌ، منهم أنجب بن أبي السعادات الحمامي[٤]، وعبد اللطيف بن أبي العزّ يوسف بن محمد البغدادي الموصِلي[٥]، واشتهر برواية السنن عنه الموفق ابن قدامة المقدسي[٦]، مصنف المغني في الفقه الحنبلي، وهو:

○ **موفق الدين، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدامة** بن مقدام بن نصر بن عَبْد اللَّهِ، المقدسي، الجمَّاعيلي، الدمشقي الصالحي الحنبلي، ولد بجماعيل فِي شعْبَان سنة ٥٤١هـ، وَتُوفِّي سنة ٦٢٠هـ. قرأ على أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي كتاب

---

(١) انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لمحمد بن عبد الغني (ص ٦٣).

(٢) انظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدمياطي (١٩٧/١).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥٠٤/٢٠).

(٤) انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لمحمد بن عبد الغني (ص ٢١٦).

(٥) انظر: تاريخ الإسلام (٣٥٣/٤٥).

(٦) انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لمحمد بن عبد الغني (ص ٣٣٠).

فضائل القرآن لأبي عبيد وكتاب السنن لابن ماجهْ[١].

قال الذهبي: «الشيخ الإمام القدوة العلامة المجتهد شيخ الإسلام.. حفظ القرآن، ولزم الاشتغال من صغره، وكتب الخط المليح، وكان من بحور العلم وأذكياء العالم»، ثم نقل فيه عن ابن النجار قوله: «كان إمام الحنابلة بجامع دمشق، وكان ثقة حجة نبيلا، غزير الفضل، نزها، ورعا عابدا، على قانون السلف، عليه النور والوقار، ينتفع الرجل برؤيته قبل أن يسمع كلامه»، ثم نقل عن ابن الحاجب قوله: «هو إمام الأئمة، ومفتي الأمة، خصه الله بالفضل الوافر... وله المؤلفات الغزيرة، وما أظن الزمان يسمح بمثله، متواضع، حسن الاعتقاد، ذو أناة وحلم ووقار، مجلسه معمور بالفقهاء والمحدثين، وكان كثير العبادة، دائم التهجد، لم نر مثله، ولم ير مثل نفسه[٢]».

وأسانيد أكثر النسخ الموجودة حاليا لسنن ابن ماجهْ تدورُ على ابن قدامة، وأغلب النسخ منسوخة من نُسخته التي كتبها بيده، أو من النسخة التي نُسخت من نُسخته، أو قُرِأتْ عليه.

---

(١) انظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لأبي الطيب المكي الفاسي (٢/٢٨).

(٢) السير (٢٢/١٦٥-١٦٦). وانظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٤٤/٤٨٣)، الوافي بالوفيات (١٧/٢٣)، ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/٢٨١)، شذرات الذهب (٥/٨٧).

ثانيا: العناية بكتاب السنن نسخًا وطِباعة:

(أ): النُّسخ الخطية:

اعتنى العلماء بنَسخ كتاب السنن، ومقابلة نُسخِهم بالأصول المعتمدة، ثم قُرأتْ عليهم، وأجازوا طلبتهم بها، ونُسخت منها نسخٌ أخرى، وعلى بعضِها تصحيحاتُهم وتعليقاتُهم وسماعاتُهم، وتفرَّق الموجودُ منها في مكتبات العالم، وفيما يلي نُبذٌ مختصرة عن وصف الموجود من هذه النسخ وهي:

١- النسخة السَّلِيْمِيَّة: نسخها أحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس الإستراباذي سنة ٤٨٥هـ، وهي محفوظة بمكتبة السليمية الوطنية بأدرنه تركيا، تحت رقم (sel 997 22)[1]، وتقع في ٢٢٠ لوحة، في كل لوحة منها ٢٩ سطرا، وفي كل سطر ٢١ كلمة تقريبا.

وهي نسخة في غاية الإتقان والنفاسة، وتُعدُّ أقدم أصول سنن ابن ماجه -فيما وقفتُ عليه حتى الآن-، ولم يطلع الباحثون عليه إلا قبل نحو ثلاث سنوات، ولم يعتمد عليها أحدٌ ممن حقق سننَ ابن ماجه، وهي بحالة جيدة، وبخط واضح جميل، وعليها سماعات، وعندي منها نسخة رقمية ملونة، وفي بعض لوحاتها القليلة تآكل يسيرٌ بسبب أرضة ونحوها، وعلى الهوامش اليمنى واليسرى لصفحاتها زياداتُ أبو الحسن القطان مصدَّرةً بجملة: «قال أبو الحسن»، وقد ضُبط فيها بالشكل ما يُشكِلُ من الأعلام والكلمات الواردة فيها، وهي مقابلة بأصلها، حيث ينتهي كل حديث فيها بدارة مُعبَّأةٍ بحُمرة، وهي أقلُّ إشكالا وأندرُ خطأً وأجودُ ضبطا من سائر النسخ التي سيأتي التعريف بها لاحقا، ظهر لي ذلك من خلال المقارنة بينها وبين سائر النسخ عند العمل في هذا الكتاب.

وقد نسخَها ناسخُها من نسختين قُوبلتا بأصل أبي الحسن القطان كما جاء في آخر وجه من النسخة السليمية، ثم عارضها بالنسختين المذكورتين بعد الانتهاء من النسخ كما أشار إلى ذلك على طرة النسخة السليمية، والنسختان هما:

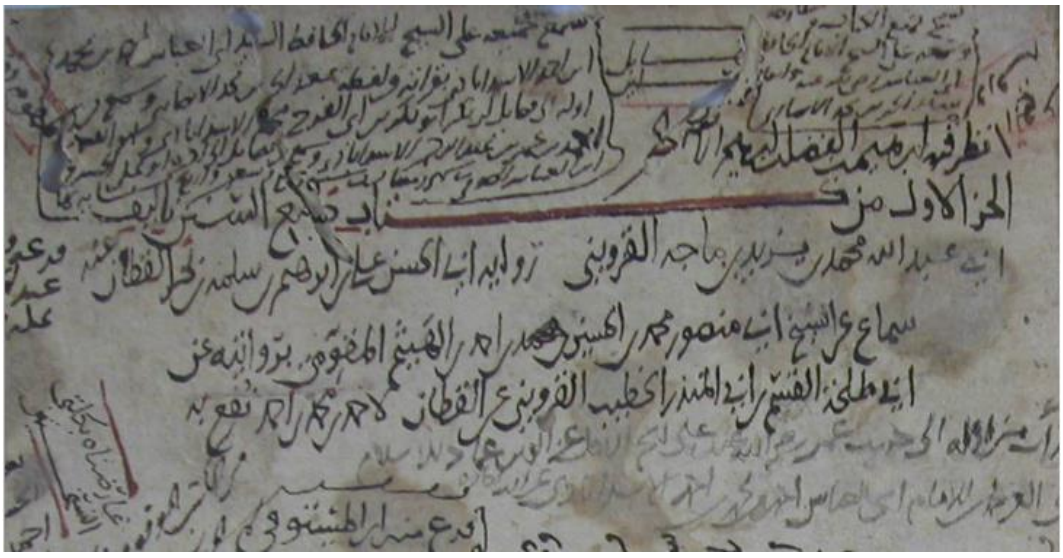
---

(١) النسخة متوفرة مجانا على الشبكة، وعلى موقع للمخطوطات التركية تحت هذا الرابط:
https://www.yazmalar.gov.tr/detay_goster.php?k=211890&dill=ara/

نسخة أحمد بن إبراهيم القزويني ت/٣٢٧هـ، تلميذ الحافظ ابن ماجه وجدُّ الحافظ الخليلي، قال الخليلي: «سمع بقزوين أبا عبد الله ابن ماجه وكتب مسنده[١]»، وقال الذهبي: «وكتب السنن عن ابن ماجه بيده[٢]». وتُعدُّ نسختهُ أقدم نسخةٍ، وهي في عِداد المفقود، ولم يُشر إليها أصحاب الفهارس.

والنسخة الأخرى هي لِـ علي بن محمد بن إبراهيم الجعفري[٣]، نص ناسخُ السليمية على اسمه في آخر نُسخته، ولم أقف عليها، وهي في عِدَاد المفقود أيضا.

وفيما يلي صورتان إحداها لطُرَّة النسخة السليمية والأخرى للوجه الأخير منها:



هذه الصورة للجزء العلوي من طُرَّة السليمية، ويمكنُ قراءة ما يلي فيها:

❖ اسم الكتاب: جامع السنن، كما في وسط الصورة، تحته: رواية أبي الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القطان عنه.

❖ اسم الناسخ: أحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس الإستراباذي، كما في أعلى يمينِ الصورة، وآخر سند النسخة.

---

(١) انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٧٦٥/٢)، التدوين في أخبار قزوين (١٣٤/٢).

(٢) تاريخ الإسلام (١٩٩/٢٤).

(٣) لم أقف على ترجمته.

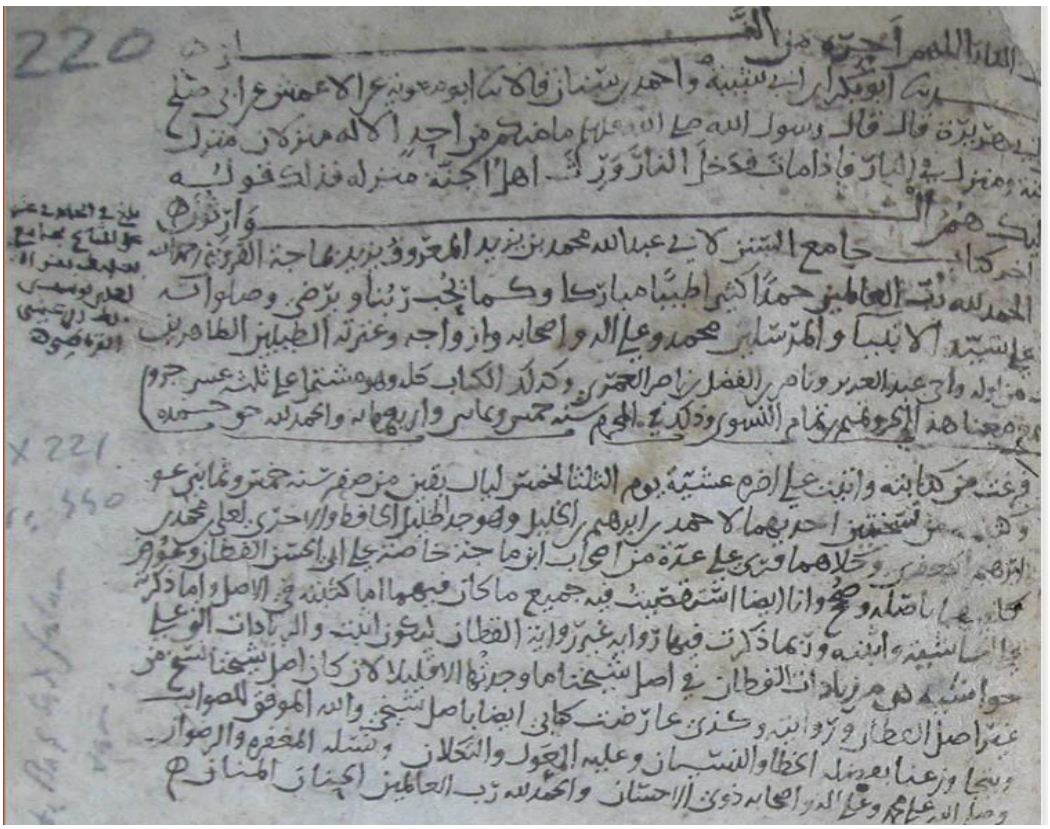
❖ رواية الناسخ عن شيخه أبي منصور المقوِّمي، وإسناده إلى ابن ماجهْ كما وسط الصورة، ونصُّه: «سماع عن الشيخ أبي منصور محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المقومي، بروايته عن أبي طلحة القاسم بن أبي المنذر الخطيب القزويني، لأحمد بن محمد بن أحمد، نُفِع به».

❖ رواية بعضِهم للنسخة عن ابن الناسخ كما في السطرين الأخيرين في الصورة بلون خافت: «قرأت من أوله إلى حديث عمر ﷺ على الشيخ الفاضل عز الدين عماد الإسلام أبي العز بن الإمام أبي العباس أحمد الإستراباذي».

❖ الإشارة إلى معارضتها بالنسختين بقوله: «عارضناه بكلتي النسختين» كما في أسفل يسار الصورة.

❖ سماعات متفرقة.

وهذه صورة للوجه الأخير منها:



ويظهرُ فيها ما يلي:

❖ اسم الكتاب: جامع السنن.

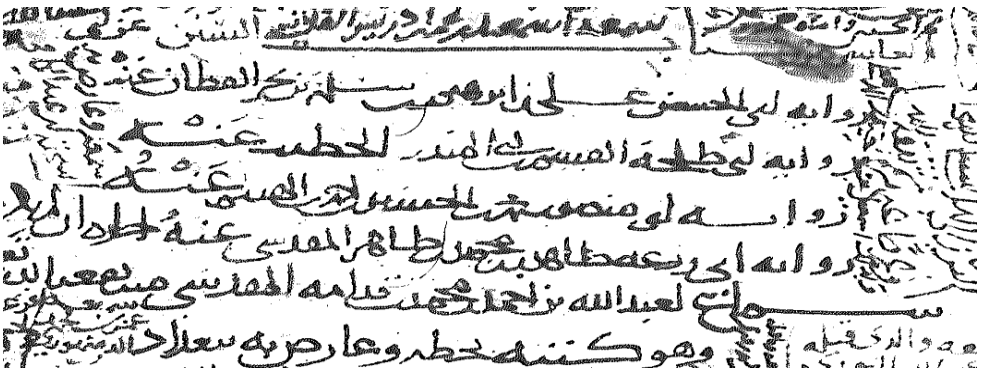
❖ الطباق ويشتمل على تاريخ القراءة، ويبدأ من السطر التاسع أعلاه بقول الناسخ أبي العباس الإستراباذي: «قرأت من أوله، وأخي عبد العزيز، وناصر بن الفضل ابن ناصر العمري، وكذلك الكتاب كله، وهو مشتمل على ثلاثة عشر جزء، سمع معنا هذا الجزء تميم بن تمام النسوي، وذلك في المحرم سنة خمس وثمانين وأربعمائة».

❖ تاريخ النسخ، كما في السطر الحادي عشر أعلاه: «فرغت من كتابته وأتيت على آخره عشية يوم الثلاثاء لخمس ليال بقين من صفر سنة خمس وثمانين وأربعمائة».

❖ الأصول المعتمدة المنقول عنها، قال ناسخه كما في السطر الثاني عشر: «وكتبته من نسختين: إحداهما لأحمد بن إبراهيم بن الخليل، وهو جد الخليل الحافظ، والأخرى لعلي بن محمد بن إبراهيم الجعفري، وكلاهما قرئ على عدة من أصحاب ابن ماجه، خاصة على أبي الحسن القطان، وعورض كلاهما بأصله، وصح».

٢- النسخة التيمورية، وهي نسخة موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تقع في مجلدين، نسخَ الثاني منهما ابنُ قدامة كما هو مدوَّن في لوحة البداية للمجلد المذكور[1]، أما الأول فنسخه أكثر من واحد، وهي محفوظة في الخزانة التيمورية برقم (٥٢٢)، وهي نسخة جيدة، مقسمة إلى ١٧ عشر جزء في مجلدين، يشتمل الأول منهما على تسعة أجزاء في ٢٨٤ ورقة، والثاني على ثمانية أجزاء في ٢٣٨ ورقة، في كل صفحة ٢٣ سطرا في الأغلب، وفي كل سطر ١٥ كلمة تقريبا، وقد رقمت النسخة الرقمية المتوفرة منها صفحة صفحة، وهي منسوخة من نسخة أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، وهو ابن أبي زُرعة شيخِ ابن قدامة المقدسي، حيث جاء على طرة الجزء

(١) **الصورة رقم١**: طرة الجزء العاشر، وهي بداية المجلد الثاني للنسخة:

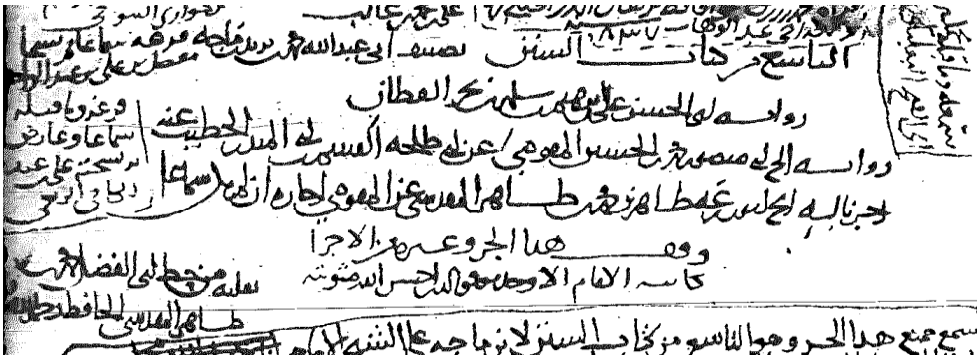


التاسع من أجزاء النسخة ما نصه: «نقلته من خط أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الحافظ، والحمد لله[١]»، وذكر في غير موضع مقابلة النسخة بالأصل، ونص الناسخ في بعض المواضع على أنه «قوبل الأصل بخط الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر».

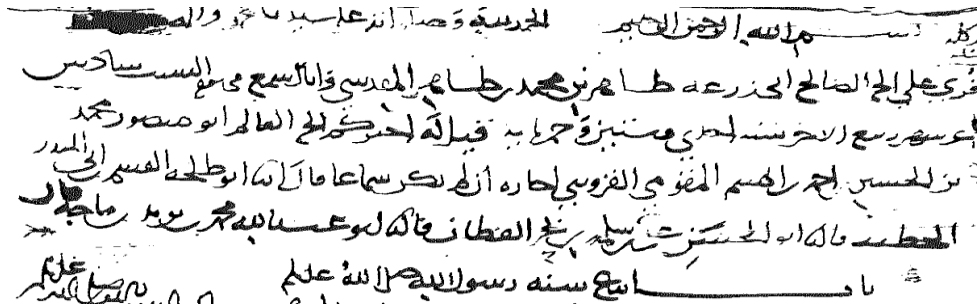
وقد سمع الإمام ابنُ قدامة وطبقتُه كتاب السُّنن من أبي زرعة سنة ٥٦١هـ كما في بداية السنن[٢] ونهايته من هذه النسخة[٣]، ثم رواه عنهُ من جاء بعده طبقة طبقة ودَوَّنوا

---

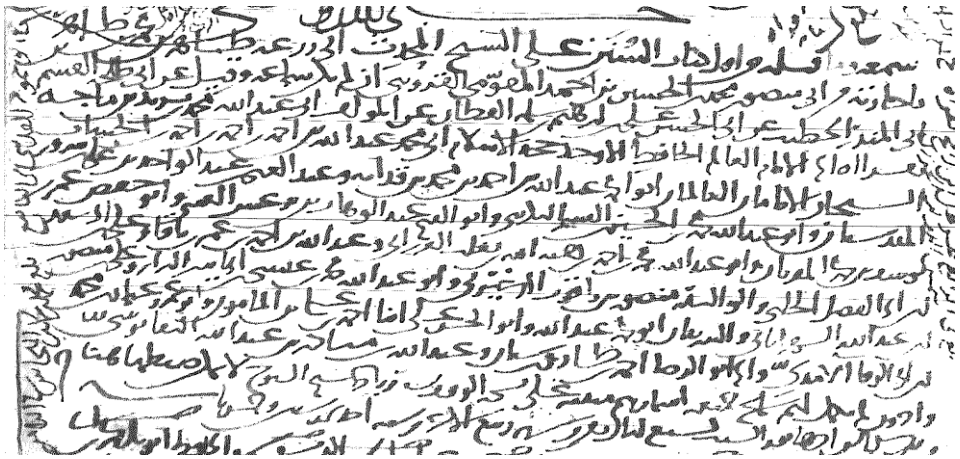
(١) **الصورة رقم ٢**: طرة الجزء التاسع، انظر الجزء السفلي الأيسر من الصورة.



(٢) **الصورة رقم ٣**: بداية الكتاب وفيها تاريخ السماع، ويظهر أسفل الصورة الباب الأول من أبواب ابن ماجه.



(٣) **الصورة رقم ٤**: آخر الكتاب، وفيها سماع ابنُ قدامة، وفي نهاية الصورة تاريخ سماعه منه.

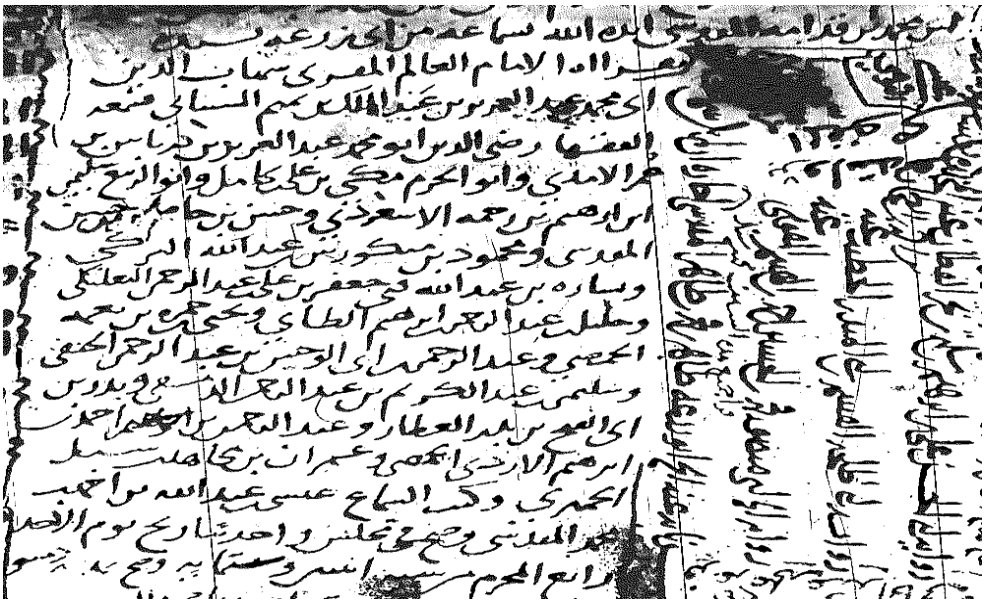


سماعاتهم على بدايات أجزاء النسخِ ونهاياتها بخطوط مختلفة وتواريخ متباعدة، وقد قُرئت النسخة على ابن قدامة سنة ٦٠٢ كما هو مدون على طُرَّة الجزء الأول من الكتاب[١]، وفي الصفحة الأخيرة منه سماعٌ لبعضهم عن أبي زرعة بتاريخ ٥٦٠هـ[٢].

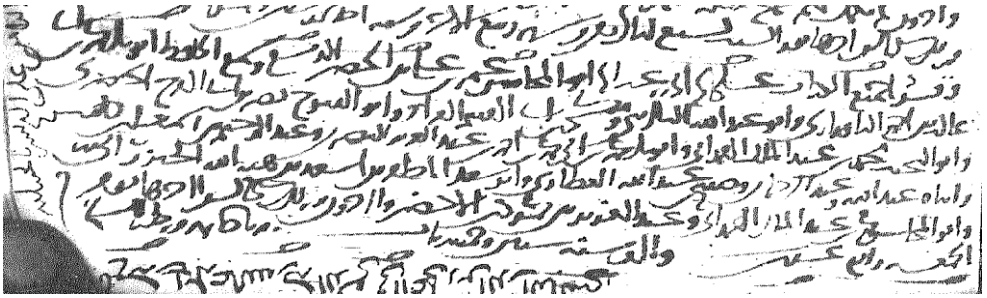
ومن السماعات المدونة على الأجزاء سماعٌ بقراءة الحافظ صلاح الدين العلائي على الحافظ المزي، وابن عساكر، وسماعٌ على الحافظ الذهبي، وآخر على ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، وآخر على الملك المحسن أحمد بن يوسف بن أيوب، ومؤلفنا سبط ابن العجمي[٣].

---

(١) **الصورة رقم ٥**: طرة الجزء الأول، وفي نهاية الصورة تاريخ السماع المذكور:



(٢) **الصورة رقم ٦**: نهاية الكتاب، وفي نهاية الصورة تاريخ السماع المذكور.



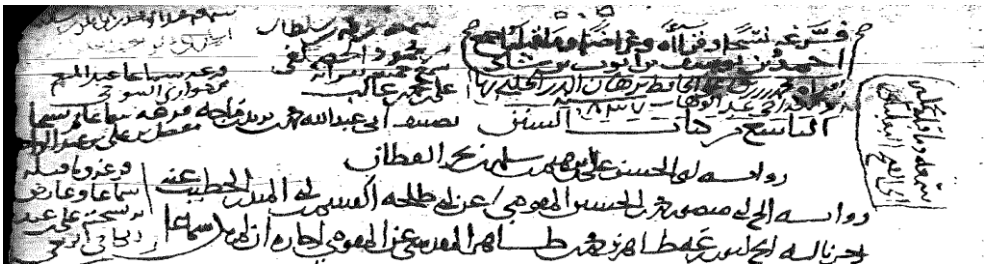
(٣) **الصورة رقم ٨**: طرة الجزء التاسع، وفي أعلى الصورة ما يدل على نسخ الملك المحسن وقراءته لهذا الجزء، وتحته سماعٌ على مؤلفنا سبط ابن العجمي، ويرمز (٧٣٨) إلى تاريخ القراءة عليه فيما يبدو.

=

وقد سُمعت هذه النسخة بالجامع الأموي بدمشق، والمدرسة الضيائية وبالجامع المظفر بجبل قاسيون، وبدار الحديث الأشرفية، وبمدرسة الصاحب محيي الدين ابن الجَوزي، وبالرباط السُّمَيساطي، وبمدرسة أبي عمر الصالحي الحنبلي، وبمسجد الحنابلة في بعلبَك، وبدار القرآن الجزرية، وبدار الحديث الشُّقَيْشِقيَّة، وفي رباط الناصرية، وفي المدرسة الصدرية.

ويبدو أن ابن قدامة لم تُقرأ عليه هذه النسخة فحسب، بل قرئت عليه نسخٌ أخرى نُسخت من هذا الأصل، منها نسخة مكتبة جار الله الآتية، قرئت عليه عام ٦٠١هـ.

٣- نسخة مكتبة جار الله –السليمانية–: نسخها أحمد بن عبد الخالق بن محمد بن هبة الله أبي هشام القرشي الشافعي الدمشقي وانتهى من نسخها –كما جاء في آخر النسخة– يوم السبت الموافق السادس من صفر سنة ٦٠١هـ، وهي محفوظة في مكتبة جار الله برقم ٢٩٠ بالمكتبة السليمانية بإسطنبول، وتقع في ١٧ جزء في مجلدين، وتشتمل على ٣٦٥ ورقة، وهي منسوخة من النسخة التيمورية السابقة، وقد عُورضت بها، وبأصول أخرى، كما نُبِّه على ذلك في غير موضع من النسخة[1]، وهي من سماع الملك المحسن أحمد بن يوسف بن أيوب على الموفق بن قدامة سنة ٦٠١هـ[2]، وعلى



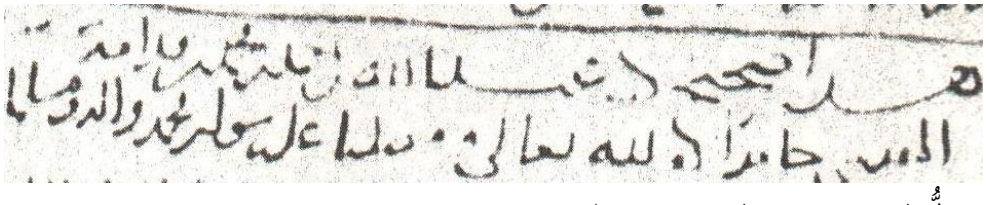
(١) الصورة رقم١: الجزءُ الأوسطُ من الوجه الأول من اللوحة الأخيرة:



(٢) كما هو مبين في طرة النسخة: الصورة رقم٢:

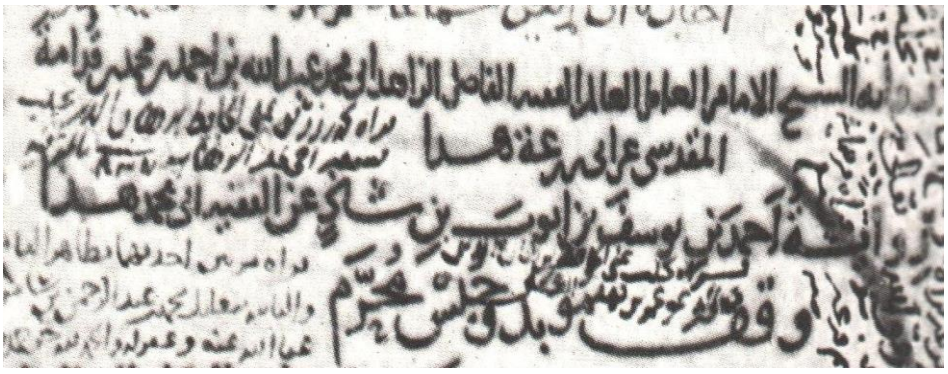
=

الصفحة الثانية من اللوحة الأخيرة توقيع الموفق بن قدامة.

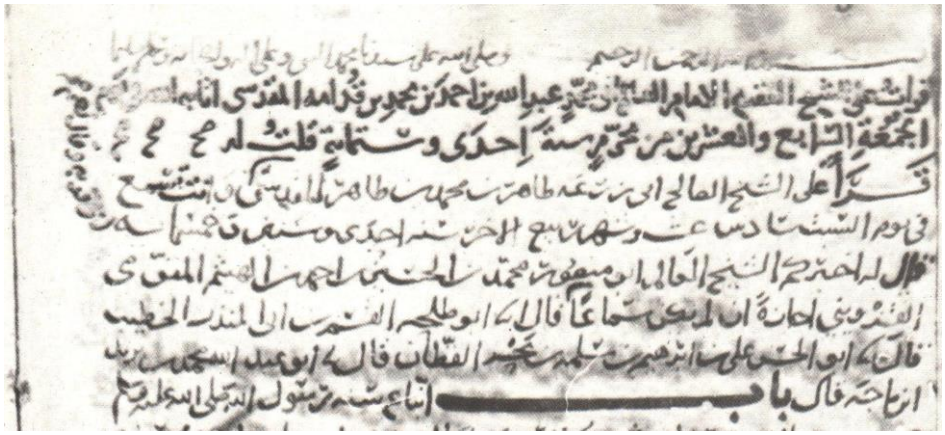


ويدلُّ لنسخها عن التيمورية ما يلي:

- أنها كأصلها مقسمة إلى ١٧ جزء في مجلدين.
- دُوِّن فيها نصوصٌ وتواريخ لسماعات وقراءات كثيرة تطابق تماما تلك التي في النسخة التيمورية المقروءة على الموفق ابن قدامة، وقد تنصُّ نسخة مكتبة جار الله على نقل ما ذُكر من الأصل المنقول عنه هذه النسخة، وقد لا تنص[1].



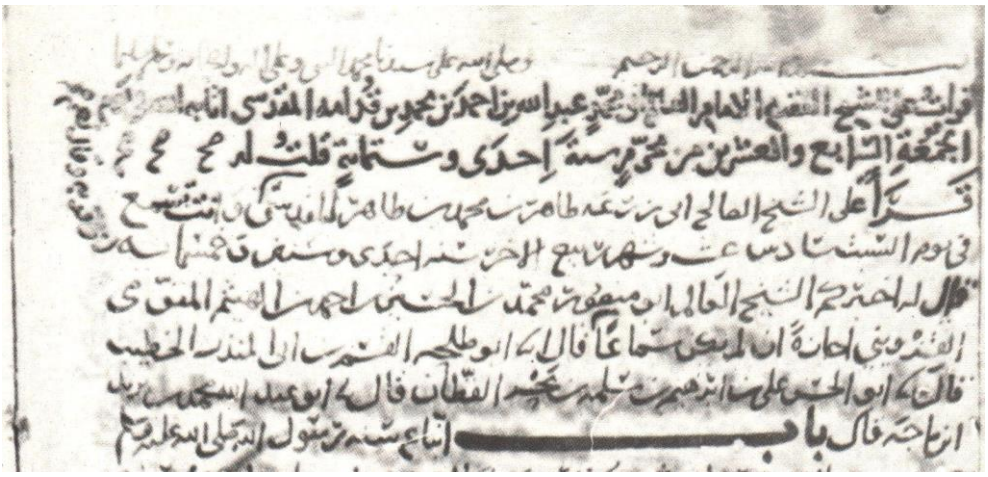
وفي الصحفة الأولى من النسخة وفي مواضع أخرى: الصورة رقم٣:



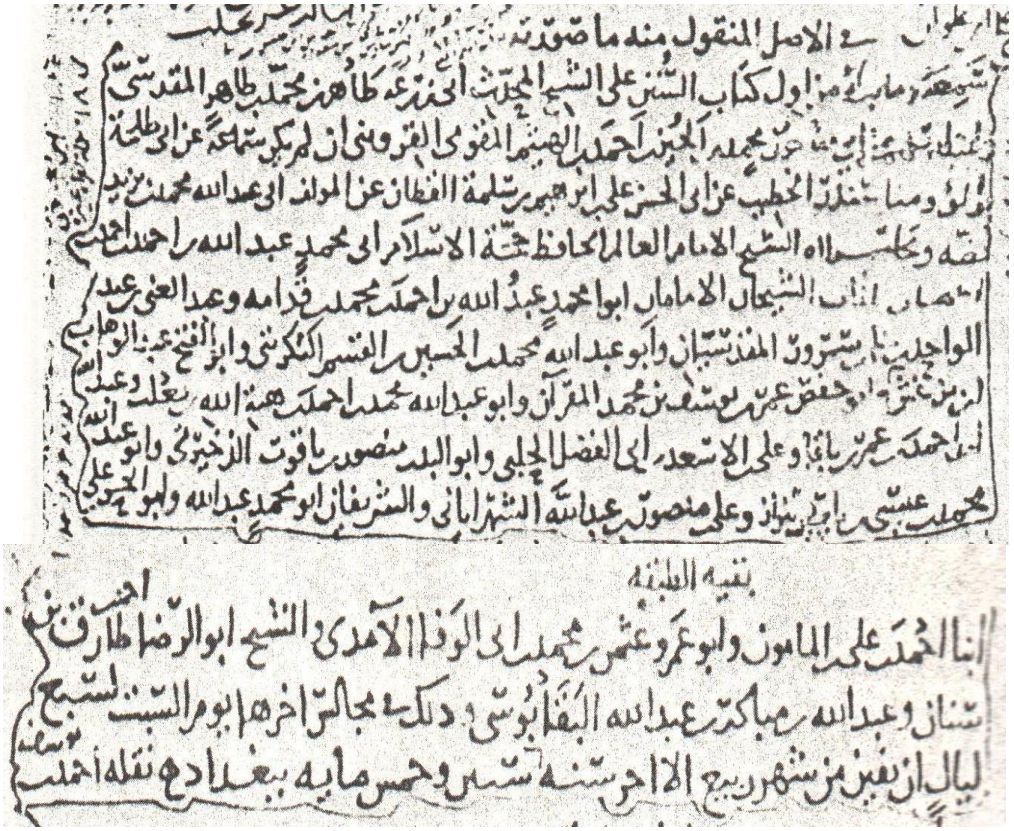
(١) قارن المكتوب في هذه الصور مع المكتوب في صور سابقة عن النسخة التيمورية قبلها:

الصورة رقم٤: وهي لجزء من الصفحة الأولى، طابق بينها وبين الصورة رقم٣ للتيمورية للوقوف على تطابق تاريخ السماع.

=



الصورة رقم٥: وهي للوجه الأول من اللوحة الأخيرة، مبدوءة بقوله: ((في الأصل المنقول منه))، وهذا المنقول مطابق تماما لما في الصورة رقم٤ للنسخة التيمورية.

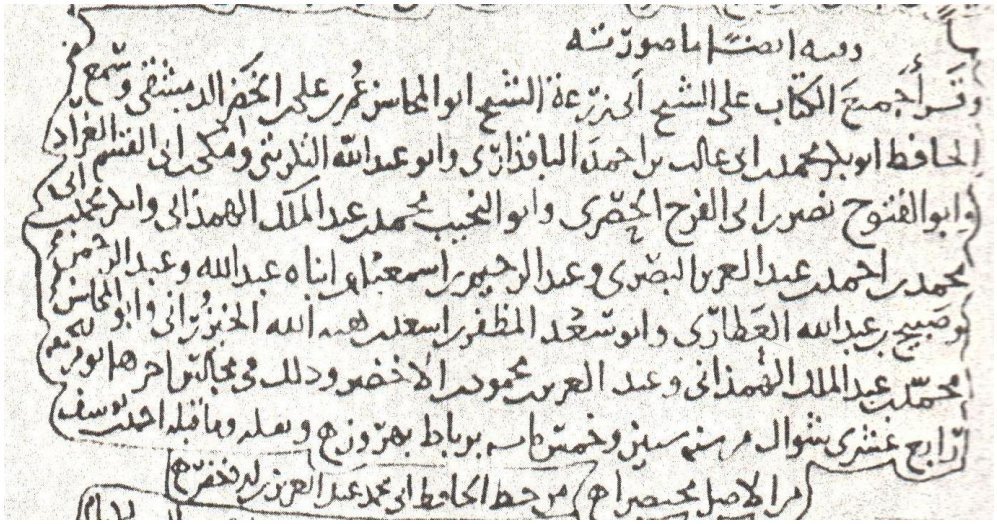


الصورة رقم٦: وهي للوجه الثاني من اللوحة الأخيرة، مبدوءة بقوله: ((وفيه أيضا ما صورته)) أي وفي الأصل، وتشتمل على سماع في سنة ٥٦٠هـ على أبي زرعة، والسماع المنقول فيها مطابق تماما لما في الصورة رقم٦ للنسخة التيمورية.

=

● مطابقتها للنسخة التيمورية في ضبط وتشكيل أكثر الكلمات المشكلة، وتطابقها معها أيضا في بيان الاختلاف في الأسانيد والمتون، إلا ما ندر مما جرى تعديله وتغييره لاحقا من قبل الملك المحسن[١] مالك هذه النسخة، وواقفها[٢] أو من عداه ممن قرئت عليهم النسخة، وكل ذلك مبيَّنٌ في موضعه من القسم المحقق.

● ويضافُ إلى ما تقدم ما دُوِّن على طُرَّة الجزء السابع عشر أن هذه النسخة من رواية الموفق ابن قدامة وسماع الملك المحسن أحمد بن يوسف بن أيوب، وقد تقدم في الصورة رقم ٨ من النسخة التيمورية ما يشهدُ أن الملك المحسن فَرَّغ نسخة الموفق ابنِ قُدامة نسخًا، وقراءة وعرضا[٣].



(١) هو الملك المحسنُ ظهيرُ الدين أَحْمَد بنُ السلطان صَلاَحِ الدِّيْنِ يُوْسُفَ بنِ أَيُّوْبَ بن شَاذِي بن مروان، ولد سنة سبع وسبعين، وتوفي سنة ٦٣٤هـ.

قال الذهبي: «المُحَدِّثُ، العَالِمُ، الزَّاهِدُ.. رَوَى عَنْ: يَحْيَى الثَّقَفِيِّ، وَابنِ صَدَقَةَ، وَكَتَبَ الكَثِيْرَ، وَقَرَأَ، وَأَحْسَنَ إِلَى طَلَبَةِ الحَدِيْثِ كَثِيْراً». قلت: هو صاحب النسخة التي اعتمدَ عليها المصنِّف، وقرأها الملك المحسنُ على الإمام ابن قُدامة المقدسي.

بغية الطلب (١٢٥٨/٣)، السير (١٧/٢٣-١٨)، تاريخ الإسلام (١٢٩/١٤).

(٢) في الورقة (٤/ب) ما نصه: «وقف على المسلمين بالشام، لا تردد فيه. واقفه الملك المحسن». وفي الورقة (٦٧/ب) وقفية أخرى بخط الحافظ المزي رحمهما الله جميعا.

(٣) الصورة رقم٧: طرة الجزء السابع عشر من النسخة:

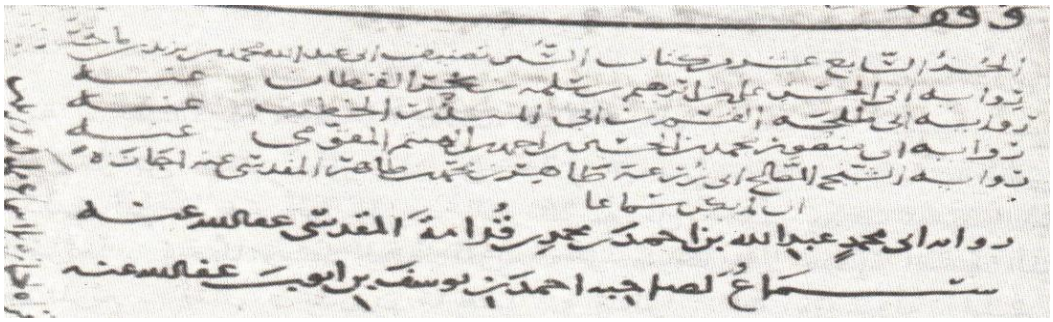
=

وقد قرئت هذه النسخة على كبار المحدثين من أمثال الذهبي، والبرزالي، وبرهان الدين الحلبي[1]، والبقاعي وخلق كثير سواهم.

وهذه النسخة اعتمدها مؤلفنا برهان الدين الحلبي في شرحه هذا على ابن ماجهْ، حيث صرح في غير موضع باسم الملك المحسن مالك النسخة وواقفها عندما ينقل عنه شيئا علقه أو شرحه أو ضبطه بخطه على النسخة التي جعلها مؤلفنا أصلا لنفسه لاحقا، كما قدْ يُشير الحافظ الحلبي إلى غيرها من النسخ أيضا.

واعتمدها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في تحقيقه لسنن ابن ماجهْ، ويدل لذلك أن ما يحيله الحافظ الحلبي على أصله من الضبط والتعليق والتصحيح والتضبيب وغير ذلك مما يتعلق بمتن السنن، موجودٌ في طبعة الدكتور الأعظمي باستثناء المواضع التي تصرَّف فيها الدكتور الأعظميُّ اعتمادا على طبعة فؤاد عبد الباقي من غير حاجة لفعل ذلك، وكل هذا مبين في موضعه من القسم المحقق.

٤- **نسخة مكتبة الفاتح**، تم نسخها في سنة ثلاث وعشرين وستمائة، وعدد أوراقها ٢٣٥ ورقة، وهي محفوظة بمكتبة الفاتح تحت رقم (٧٦٤)، وعلى الوجه الأول للوحة الأولى منها سماعٌ لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد البستي يروي النسخة بثلاث روايات مسندة إلى أبي منصور المقومي. إحداها بإسناده إلى أبي العباس أحمد بن محمد الحافظ، عن أبي منصور المقومي سنة ٤٨٤ هـ. والثانية بإسناده إلى أبي سليمان



(١) بتاريخ ٨٣٨هـ، كما هو مدون على طُرَّة النسخة.



أحمد بن حسنويه الزبيري عن المقومي بقزوين سنة ٥٥٢هـ. والثالثة بإسناده إلى أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي عن أبي منصور المقومي.

ويبدو أن هذه النسخة جمعت بين روايات متعددة يصعب التمييز بينها، كما أن النسخة ليست للبستي بل لرجل آخر تتلمذ عليه ولم يتأخر عنه كثيرا بدليل توقيع الحافظ عبد العزيز ابن باقا تلميذ أبي زُرعة المقدسي عليها، فإن التعليقات الهامشية في بعض الأحيان تنص على أن حديث كذا وباب كذا ليس في نسخة البستي، وأن كذا وكذا سقط من نسخة البستي، وثابتٌ في نسخة أخرى.

وهذه صورة من الصفحة الأولى والأخيرة للكتاب، وعلى الأخيرة منها توقيع الحافظ عبد العزيز بن باقا البغدادي:



٥- نسخة مكتبة مراد ملا: وهي نسخة جيدة، نسخها الإمام الحافظ ابن النجار سنة ٦٢٤هـ، وهي محفوظة في مكتبة مراد ملا بتركيا تحت رقم (٤٠٠)، وتقع في ٢٩٤ ورقة في ١٧ جزءا، وقد قرئت على الحافظ عبد العزيز ابن باقا البغدادي، عن أبي زرعة المقدسي شيخِ ابن قدامة، وعورضت على أصل ابن قُدامة أيضا.

قال الذهبي في ترجمة ابن باقا: «قال ابن النجار: كتبتُ بخطي عنه سُنن ابن ماجه[1]».

وفي آخر هذه النسخة سماعات لبعض الحفاظ، منها سماع بحضور جماعة من الحفاظ منهم المنذري وابنه في مجالس آخرها يوم الاثنين العشرين من صفر سنة اثنتين وعشرين وستمائة.

٦- النسخة الفرنسية أو الباريسية: وهي نسخة متقنة نسخت سنة ٧٣٠هـ، ومحفوظة في مكتبة باريس الوطنية برقم (٧٠٦ عربي)، وتقع في ١٧ جزءا في ٣٠٤ ورقة، ونسخته الرقمية متوفرة على الشبكة العنكبوتية، وهي مقابلة على أصل مسموع على الحافظ ابن باقا كما هو مدون على طُرَّة النسخة، كما قُوبلت على أصل الإمام المنذري كما جاء في آخرها: «بلغ العرض بأصل الحافظ المنذري رحمه الله».

وقد قرئت على جماعة من الحفاظ الكبار، منهم الإمام الذهبي كما هو مدون على هوامش في كل جزء من أجزائها.

٧- النسخة السليمانية: ناسخها علي بن محمد الشامي، فرغ من نسخها يوم الثلاثاء تاسع شهر شوال سنة ٨٦١هـ، وهي محفوظة في المكتبة السليمانية في إسطنبول تحت رقم ٣٧، وهي نسخة تامة متقنة واضحة الخط، تقع في مجلد واحد في ٣٢٧ ورقة، في كل لوحة منها ٢٥ سطرا، وفي كل سطر ١٥ كلمة.

وقد قوبلت على نسخة مشمولة بخط مؤلفنا الحافظ برهان الدين الحلبي والعلامة ابن ناصر الدين الدمشقي كما هو مدون على الصفحة الأخيرة من هذه النسخة، وقد اعتمد عليها الشيخ شُعيب الأرناؤوط في طبعِ السُّنن.

---

(١) السير (٣٥٢/٢٢).

٨- نسخة كوبرلي: ناسخها أبو بكر بن عثمان العجمي الحلبي ت/٧٩٥هـ، نسخت سنة ٧٩٠هـ، وعليها سماعات لمالكها أحمد بن عبد الحق السنباطي ت/٩٥٠هـ، وهي محفوظة بمكتبة كوبرلي في تركيا تحت رقم (٢٩٣)، وهي برواية الحافظ ابن باقا، عن أبي زرعة المقدسي.

٩- نسخة مكتبة عارف حكمت: وهي نسخة كاملة واضحة، مبدوءة بإسناد ابن قدامة المعروف لسنن ابن ماجهْ، ولم يقيد عليها اسمُ ناسخها، ولا تاريخ نسخها، وتقع في ٤٣٩ صفحة، وعلى أول صفحة منها بخط مغاير لخط صاحب النسخة أنها قوبلت على أصلها في المسجد النبوي بحضور جماعة من العلماء وفضلاء بيت المقدس في سنة ١١٣٦هـ، وهي محفوظة بمكتبة عارف حكمت ضمن مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة تحت رقم: ٣٤١.

١٠- النسخة المحمودية: نسخها محمد بن الحاج الكانقري القسطنطيني الحنفي، وفرغ منها سنة ١١٧٩هـ، وهي محفوظة تحت رقم (٨٥٦) بمكتبة المحمودية ضمن مكتبة الملك العزيز بالمدينة المنورة، وهي نسخة جيدة تقع في ٤٢٥ صفحة، وقد قُوبلت بأصلها المنقول عنها وبنسخ أخرى، وصححت في سنة ١٢٣١هـ كما هو مدون في آخر صفحة منها.

١١- النسخة الأزهرية: وهي نسخة كاملة ملونة، مبدوءة بإسناد ابن قدامة المعروف لسنن ابن ماجهْ، ولم يُقيد عليها اسم ناسخها ولا تاريخُ نسخها، ويظهر من رسم الخط أنها نسخة حديثة النسخ، ولكنها نسخت من أصل عتيق، فقد جاء في الصفحة (١٧٨) منها: «تم الجزء الأول بحمد الله وعونه وصلى الله على محمد عبده ورسوله وسلم، وذلك بمكة أعزها الله تعالى، في العشر الأواخر من رجب الفرد، سنة تسع وستمائة، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين». وهذا التاريخ المثبت للنسخة الأصل التي نُسخت منها النسخة الأزهرية التي خطها أشبه بخط القرن الحادي عشر وما بعده.

ويغلبُ على الظن أن النسخ المتأخرة إما منسوخة من النسخة التيمورية (نسخة ابن قُدامة)، أو من أصلٍ مقابل ومعروض على النسخة المذكورة.

(ب) العناية بكتاب السنن طباعة:

لكتاب السنن طبعات كثيرة، أذكرُ ما وقفت عليها منها مع نبذة مختصرة عن كل طبعة:

١. طبع كتاب السنن في الهند مرات عديدة، منها سنة ١٢٣٣هـ، وسنة ١٢٧٣هـ، وسنة ١٢٨٠هـ، وصححها مولوي محمد طاهر، ومولوي عبد الأحد، وهي غير مرقمة، ولم تذكر فيها النسخ الخطية التي اعتُمد عليها، وطبع معه حاشية السندي، وأعيد طبعه بدار الفكر في مجلدين.

ثم طُبع بمدينة لاهور سنة ١٣١١هـ، وبكراتشي من غير تاريخ أو ذكر للنسخ الخطية للكتاب، وطبع معه حواشي السيوطي، والشيخ عبد الغني المجددي، والشيخ فخر الحسن الكنكوهي.

٢. الطبعة المصرية لسنة ١٣١٣هـ، ثم أعيدت سنة ١٣٤٩هـ بحاشية السندي، وليس فيها ذكر للنسخ الخطية المعتمدة أيضا.

٣. طبعة محمد فؤاد عبد الباقي رحمة الله عليه، طبعتها دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٤٨هـ في مجلدين، وصورتها كثير من الدور بعد ذلك، وهي المشتهرة بين الناس، واعتمد فيها على النسخة المصرية آنفة الذكر، وعلى النسخة الهندية المطبوعة في دلهي سنة ١٢٨٠هـ، وهي طبعة مفهرسة مرقَّمة.

٤. طبعة بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي شافاه الله، في أربع مجلدات، منها مجلدان للفهارس، طبعته شركة الطباعة العربية السعودية، عام ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، اعتمد فيها محققه على نسخة مكتبة جار الله بمكتبة السليمانية بإسطنبول المحفوظة برقم ٢٩٠، ثم قام بمقابلة الكتاب مع طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وصحح نسخته ورتبها على هذا الأساس كما صرح بذلك في مقدمة تحقيقه[1] بقوله:

«وقد استفدت من طبعة الأستاذ فؤاد عبد الباقي رحمه الله من ناحيتين:

أولا: تشكيل الكتاب، فقد أخذنا منه التشكيل بكامله تقريبا، ولم أخالفه إلا في

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق سنن ابن ماجه للدكتور محمد مصطفى الأعظمي (ص ٣٩).

أماكن قليلة جدا، حيث وجدت أن المخطوطة مشكلة وتختلف مع تشكيل فؤاد عبد الباقي. ثانيا: استفدت من تعليقاته المنقولة عن حاشية السندي والخاصة بزوائد سنن ابن ماجه)).

قلت: وهذا التصرف منه -حفظه الله- ولَّد إشكالا، ففي كثير من الأحيان يكون النص صحيحا في نُسخته، وضبطه بالشكل يكون صحيحا أيضا -كما سيأتي في مواضع عديدة- ولكنَّه يميل عنها إلى طبعة فؤاد عبد الباقي لاختلافها عمَّا في نسخته، وهكذا حاكمَ نسخته الخطية المضبوطة المتقنة إلى نسخة مطبوعة، من غير أن يرجع عند الاستشكال إلى نسخ خطية أخرى متوفرة عنده منها نسخة المراد ملا، ونسخة الفاتح، كما أشار إليها في مقدمة تحقيقه[1].

ثم إنه بسبب اعتماده على هذه النسخة الوحيدة أسقط أكثر من خمسين حديثا موجودا في نُسخٍ أخرى.

٥. طبعة بتحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، ومعها شرح السندي، وبحاشيتها مصباح الزجاجة للبوصيري، وهي طبعة ملونة ومرقمة حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف، نشرتها دار المعرفة بيروت لبنان، سنة ١٤١٦هـ في خمس مجلدات.

٦. (سنن ابن ماجه مع أحكام الألباني) طبعة بتحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، نشرها مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، سنة ١٤١٧ هـ، في مجلد واحد، صدَّرها ناشرها بقوله: هي طبعة مميزة بضبط نصها مع تمييز زيادات أبي الحسن القطان، ووضع الحكم على الأحاديث والآثار، وفهرست الأطراف والكتب والأبواب.

٧. طبعة د. بشار عواد معروف، طبعته دار الجيل ببيروت عام ١٤١٨هـ في ست مجلدات منها مجلد للفهارس، وترقيمه للأحاديث موافق لنسخة فؤاد عبد الباقي، وقد اعتمد محققه على نسخة ابن قدامة المحفوظة بمكتبة الأوقاف ببغداد، وهي مقاربة للنسخة التيمورية، وعلى نسخة مكتبة جار الله، بالإضافة إلى أن كتاب تحفة الأشراف للمزي مثَّل لديه نسخة مستقلة مهمة، كما استفاد في ضبط النسخة من مصادر

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق سنن ابن ماجه للدكتور محمد مصطفى الأعظمي (ص ٢١).

حديثية أخرى أيضا منها كتابه: المسند الجامع لأحاديث الكتب الستة.

٨. طبعة بتحقيق الشيخ علي حسن الحلبي، نشرتها مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤١٩هـ في أربع مجلدات بترقيم جديد وفهارس، وقد اعتمد محققه فيها على طبعات سابقة، ثم اعتمد على نسخة مكتبة باريس الوطنية لمراجعة النصوص، وكذا بنسخة مكتبة كوبرلي أحيانا – كما ذكره في مقدمة التحقيق، وذكر في حاشية الكتاب أقوال البوصيري، والألباني رحمهما الله تعالى.

٩. طبعة المكنز، وهي طبعة مشكولة ملونة بتحقيق جماعة من المحققين، نشرتها جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٢١هـ في مجلد واحد، واعتمدوا في تحقيقها على النسخة التيمورية.

١٠. طبعة دار الرسالة سنة ١٤٣٠هـ، بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، وجماعة معه، هم: عادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله، واعتمدوا على ثلاث نسخ خطية: نسخة المكتبة السليمانية –وجعلوها الأصل– والنسخة التيمورية، والنسخة الفرنسية، والكتاب في خمس مجلدات، مرقم بترقيم جديد، ومفهرس.

١١. طبعة دار الصديق، بتحقيق عصام موسى هادي، عام ١٤٣١هـ، اعتمد فيها على ست نسخ خطية، وهي: النسخة التيمورية، ونسخة مكتبة مراد ملا، والنسخة الفرنسية، ونسخة المكتبة المحمودية، ونسخة عارف حكمت، والنسخة الأزهرية، وقد أضيف للكتاب آخر أحكام الإمام الألباني –رحمه الله– وذكر رقم الحديث في تحفة الأشراف وتمييز زيادات ابن القطان، وهو مفهرس في مجلد واحد.

١٢. طبعة بيت الأفكار الدولية في مجلد واحد، وفيها كلام الحافظ البوصيري على الأحاديث، وتخريج الأحاديث من الصحيحين، مع أحكام الشيخ الألباني، و فهارس للمواضيع وللأحاديث والآثار.

ثالثا: العناية بدراسة منهج ابن ماجهْ في السُّنن.

اعتنَى عددٌ من المحدثين والدارسين بدراسة منهج ابن ماجه في سُننِه من خلال تأليفات مستقلة أو دراسات مضمنة داخل كتب لهم، منهم:

١– المحدث الحافظ محمد بن طاهر المقدسي ت/٥٠٧هـ، في كتابه شروط الأئمة

الستة، طبع بدار الكتب العلمية مع كتاب شروط الأئمة الخمسة للحافظ الحازمي سنة ١٤٠٥هـ.

٢- الشيخ العلامة عبد الله بن سالم بن محمد البصري، ت/١١٢٤هـ، في كتابه: ختم سنن ابن ماجه، نُشر بتحقيق شيخنا أ.د. بدر بن محمد العماش، في العدد ٣١ من مجلة الحكمة، في شهر جمادى الثانية، من عام ١٤٢٦هـ.

٣- محمد فؤاد عبد الباقي، في دراسته ابن ماجهْ وسُننه، طُبعت مع السنن، وطبعت مستقلة أيضا بدار الفكر، بيروت لبنان.

٤- الشيخ محمد عبد الرشيد النُّعماني ت/١٤٢٠هـ، في كتابه ما تمس إليه الحاجة لمن يُطالع سنن ابن ماجهْ، ، طُبع بالهند، وطُبع مختصره مع شروح أخرى في طبعةٍ لبيت الأفكار الدولية.

٥- الأستاذ الدكتور سعدي بن مهدي الهاشمي، في بحثه: دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه، نُشر في العدد (٥٥، ٥٦) من مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة عام ١٤٠٢هـ.

٦- الشيخ سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثْري في كتابه: آراء الإمام ابن ماجهْ الأصولية من خلال تراجم أبواب سُننه، ، نُشر في العدد (٦٣) من مجلة البحوث الإسلامية عام ١٤٢٢هـ.

٧- ومن ذلك أيضا دراسات داخل مؤلفات تناولت منهج الحافظ ابن ماجهْ في سننه، من ذلك كتاب (أعلام المحدثين) للشيخ أبي شهبة، وكتاب (مناهج المحدثين) للدكتور سعد آل حميد، بالإضافة إلى الدراسات التي قام بها من حققوا سنن ابن ماجه في مقدمة تحاقيقهم.

رابعا: العناية برجال السنن.

اعتنى العديدُ من العلماء والدارسين برجال السنن إما بجمعهم والترجمة لهم ضمن رجال كتب الستة، أو إفرادهم بتأليف مستقل.

فمن النوع الأول:

١. الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي.

٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي.
٣. تذهيب تهذيب الكمال للإمام الذهبي.
٤. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، له أيضاً.
٥. إكمال تهذيب الكمال للحافظ مغلطاي بن قِلِيج.
٦. إكمال تهذيب الكمال، للحافظ ابن الملقن، -مفقود-.
٧. نهاية السول في رواة الستة الأصول، لمؤلفنا برهان الدين الحلبي.
٨. حاشية على كتاب الكاشف للذهبي، لمؤلفنا الحلبي.
٩. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر.
١٠. تقريب التهذيب له أيضا.
١١. خلاصة التذهيب للخزرجي.

ومن النوع الثاني:

١- المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه كلهم سوى من أخرج لهم في أحد الصحيحين، للإمام الذهبي، طبع بتحقيق د. باسم فيصل جوابرة، بدار الراية بالرياض عام ١٤٠٩هـ.

٢- المتروكون الذين انفرد لهم ابن ماجه، تأليف شيخنا د. عبد الله مراد علي، وهو في الأصل رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى، بمكة المكرمة عام ١٣٩٣هـ.

٣- دراسة رجال ابن ماجه الذي تفرد بهم عن بقية الستة، تأليف محمد ناصر القرني، وهي في الأصل رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٧هـ.

خامسا: العناية بأحاديث السنن.

تمثَّلت عناية العلماء بأحاديث السنن في مؤلفاتهم التي اعتنت بأطرافها، وبالزوائد منها، وبأنواعها، وببيان صحتها من ضعفها.

أ: العلماء المعتنون بأطراف السنن:

١. أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ت ٥٠٧هـ، في كتابه: أطراف الكتب الستة، وأبو الفضل أوَّلُ من عدَّ السنن سادس الستة كما تقدم.

٢. الحافظ ابن عساكر ت/٥٧١هـ، في كتابه أطراف السنن الأربعة.

٣. الحافظ المزي ت/٧٤٢، في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.

ب: المعتنون بزوائد السنن:

للحافظ عمر بن علي، ابن الملقن كتابٌ أسماه: زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة، ذكره السخاوي[1]، ولم أقف عليه، ثم شرحه في كتاب آخر له كما سيأتي.

جمع الحافظ شهاب الدين البوصيري ت/٨٤٠هـ زوائد السنن في كتابه: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، وقد طبع بتحقيق محمد المنتقي في ٤ مجلدات سنة ١٤٠٢هـ بالدار العربية، وبتحقيق موسى محمود في ثلاث مجلدات سنة ١٤٠٥هـ بدار الكتب الحديثة بالقاهرة، وبتحقيق كمال يوسف الحوت في مجلدين سنة ١٤٠٦هـ بدار الجنان، بيروت. وبتحقيق الدكتور عوض بن أحمد الشهري في مجلدين سنة ١٤٢٥هـ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ج: المعتنون بنوع أحاديثه:

١. الحافظ البرزالي ت/٦٣٦هـ، له كتاب: الأربعون الطبية، جمع فيها أربعين حديثا استخرجها من سُنن ابن ماجه، وقد طبع بشرح العلامة عبد اللطيف البغدادي بالمغرب ثم ببيروت.

٢. الإمام الذهبي ت/٧٤٨هـ، له كتاب: ثلاثيات ابن ماجهْ، وله نسخة في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع برقم (٥٩، من اللوحة ٣٨/أ إلى ٤٠/ أ)، وعندي منه نسخةٌ رقمية.

٣. وللإمام الذهبي أيضا جزءٌ انتقى فيه غرائب سُنن ابن ماجَه، وعدد الأحاديث فيه ٣٤ حديثا، ونُشر بتحقيق د. أحمد عبد الله الباتلي في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، في المجلد: ١٦، والعدد: ٢٨، في شهر شوال سنة ١٤٢٤هـ، واعتمد في تحقيقه على نسخة خطية محفوظة برقم (٠٧٢٣٦ف) في قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

---

(١) انظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٢/٦).

د: الاعتناء ببيان الصحيح من الضعيف فيه:

اعتنى الإمام العلامة الألباني رحمه الله بأحاديث سنن ابن ماجه تصحيحا وتضعيفا، وله في ذلك كتابان:

١. كتاب صحيح سنن ابن ماجه، جمع فيه ما ثبتَ من أحاديث ابن ماجهْ.

٢. كتاب ضعيف سنن ابن ماجه.

وقد طبع الكتابان بالمكتب الإسلامي ببيروت، وبمكتبة الرشد بالرياض.

سادسا: العناية بشرحِ السُّنن:

لأهميته اعتنى كثيرٌ من العلماء بشرح هذا الكتاب القيم، منهم:

١. أبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف الأنصاري، الأندلسي، المالكي، المعروف بابن النعمة ت/٥٦٧هـ[١].

٢. العلامة موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف البغدادي الشافعي ت/٦٢٩هـ، له على الكتاب شرح كبير[٢].

٣. سعد الدين مسعود بن أحمد العراقي الحارثي، أبو محمد المصري الحنبلي، ت/٧١١هـ[٣].

٤. الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي بن قليج البكجري، الحنفي، ت/٧٦٢هـ، له شرح: الإعلام بسنته عليه السلام، ولم يكمله الحافظ مغلطاي، وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٧٥ حديث)، وطبع الموجود منه -وهو إلى منتصف أبواب إقامة الصلاة- في خمس مجلدات بتحقيق كامل عويضة عام ١٤١٩هـ، بمكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة.

٥. الحافظ عمر بن علي، ابن الملقن ت/٨٠٤هـ، له شرح: ما تمس إليه الحاجة

---

(١) انظر: إيضاح المكنون لإسماعيل الباشا (٢٨/٢)، وتحقيق الأستاذ الدكتور بدر العماش لختم سنن ابن ماجه لعبد الله بن سالم البصري (مجلة الحكمة العدد٣١: ص ٤٨٦).

(٢) انظر: ما تمس إليه الحاجة، للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني (ص ٢٣١).

(٣) انظر: إيضاح المكنون (٢٨/٢).

على سنن ابن ماجه، وهو شرح على كتابه: زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة، ذكره الحافظ السخاوي في الضوء اللامع، وقال: «قال في خطبته أنه لم ير من كتب عليه شيئاً، وأنه يبين من وافقه من باقي الأئمة الستة، وضبطَ المشكل في الأسماء والكنى، وما يحتاج إليه من الغريب والغرائب مما لم يوافق الباقين، ابتدأه في ذي القعدة سنة ٨٠٠ هـ، وفرغ منه في شوال من التي بعدها. وقفت عليه وعلى شرح زوائد أبي دواد، وليس فيهما كبير أمر مع أنه قد سبقه للكتابة على ابن ماجه شيخُه مغلطاي وقفت منه بخطه على أربع مجلدات»[(١)]. له نسخة برقم (٦٥٩) بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية ضمن مكتبة الملك عبد العزيز، ونسخة ثانية في جامعة قاريونس بليبيا برقم (٣٢٣ ق)، نُسخت سنة ١٠٦١ هـ[(٢)].

٦. محمد بن موسى الدَّمِيري، القاهري، أبو البقاء الكمال، ت/٨٠٨هـ، له شرح أسماه "الديباجة" في نحو خمس مجلدات، مات قبل تحريره وتبييضه[(٣)]، وقد حُقِّقَ في رسائل علميَّة في جامعة أم القرى.

٧. الحافظ برهان الدين إبراهيم الحلبي، سبط ابن العجمي ت/٨٤١ هـ، له شرح: الحواشي على سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه، والشطر الثاني منه موضِعُ دراستي وتحقيقي، وسيأتي الحديث عنه في الفصل الثالث مفصلا.

٨. محمد بن عمار المصري ت/٨٤٤هـ، له كتاب: الغُيوث الثَّجّاجة في مختصر ابن ماجه، ثم شرحه في كتاب له آخر أسماه: الديباجة لتوضيح منتخب ابن ماجه[(٤)].

٩. الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت/٩١١ هـ، له: مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه، ويُعرف بـ بحاشية السيوطي على سنن ابن ماجه، طبع مع السُّنن

---

(١) الضوء اللامع (١٠٢/٦).

(٢) انظر: الفهرس الشامل (١٣٤٧/٣)، تحقيق ختم سنن ابن ماجه لـ أ.د. بدر محمد العماش (مجلة الحكمة العدد٣١: ص ٤٨٦).

(٣) انظر: الضوء اللامع (٦٠/١٠).

(٤) انظر: توشيح الديباج للقرافي (ص ٢١٣).

مِرَرًا في الهند، منها سنة ١٢٨٢هـ، وفي مصر سنة ١٢٩٩ هـ.

١٠. محمد بن رجب الزبيريُّ القاهري الشافعي ت/٩١٣ هـ، له كتاب: ما تدعو إليه الحاجة على سنن ابن ماجه، نسخة منه بخطِّه محفوظة بدار الكتب المصرية برقم: (٢٤٢٤)، ونسخة مصورة منه بمعهد المخطوطات العربية برقم (٣٨٠)، ونسخة ثالثة في مكتبة الدولة ببرلين برقم (١٩٥/٢)[١].

١١. أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي ت/١١٣٨هـ، له: كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه، ويُعرفُ بحاشية السندي على سنن ابن ماجه، وقد طبع مع السنن وحاشية السيوطي بالهند مرات عديدة، وبمصر سنة ١٣١٣ هـ، وطبعته دار الجيل ببيروت.

١٢. محمد بن علي العمراني، ت/١٢٦٤ هـ، له حاشيةٌ على السنن أسماها: عجالة ذوي الحاجة، ذكرها الضمدي في حدائق الزهر[٢].

١٣. الشيخ المحدث محمد عبد الغني الدهلوي ت/١٢٩٦ هـ، له إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه، طبع بالهند سنة ١٢٧٣ هـ في مجلد واحد[٣].

١٤. علي بن سعيد الدِّمَنْتِي البَجَمْعَوي ت/١٣٠٦ هـ، له نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه، وهو مختصر لكتاب السيوطي، وطبعته مطبعة الوهبي بالقاهرة سنة ١٢٩٩ هـ[٤].

١٥. فخر الحسن بن عبد الرحمن الكنكوهي ت/١٣١٥ هـ، له حاشية مختصرة على سنن ابن ماجه، جمعها من إنجاح الحاجة للدهلوي، ومصباح الزجاجة للسيوطي،

---

(١) انظر: الفهرس الشامل (١٣٤٧/٣)، برنامج خزانة التراث (الرقم التسلسلي: ٨٦٨٥٨)، تحقيق ختم سنن ابن ماجه لـ أ.د. بدر محمد العماش (مجلة الحكمة العدد٣١: ص ٤٨٧).

(٢) (ص ١٠٤).

(٣) انظر: جهود مخلصة (ص ١٢٣).

(٤) انظر: مقدمة الدكتور مصطفى الذهبي للسنن، طبعة فؤاد عبد الباقي (٢٣/١).

وأضاف إليها ما رآه، طبع مع حاشية السيوطي، والدَّهلوي بكراتشي[١].

١٦. محمد بن عبد الله بنجابي حزراوي، له مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه، طبع بلكناو الهند سنة ١٣١٥ هـ[٢].

١٧. وحيد الزمان اللكنوي ت/١٣٣٨هـ ، له رفع العَجَاجة عن سنن ابن ماجه، ترجم سنن ابن ماجه إلى اللغة الأردية، ثم شرحه بهذا الشرح، طبع بالهند في مكتبة صديقي[٣].

١٨. الشيخ محمود أنور الكشميري ت/١٣٥٢هـ، له حاشية على سنن ابن ماجه[٤].

١٩. محمد بن يوسف السورتي الهندي ت/١٣١٦هـ، له شرحٌ على السنن.

٢٠. الشيخ محمد بن عبد الله العلوي الهَرَارَوي، ت/١٣٦٦هـ، له مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه، طبع بحاشية السنن، بلكناو، الهند.

٢١. الشيخ عبد الصمد الحسين آبادي، ت/١٣٦٧هـ، له شرح على السنن لم يُتمَّه.

٢٢. عبد السلام بخش البستوي، ت/١٣٩٤ هـ، له شرحٌ على سُننِ ابن ماجهْ، وهو مفقود[٥].

٢٣. إشفاق الرحمن الحنفي الكاندهلوي، له شرح سنن ابن ماجه[٦].

٢٤. محمد المنتقي الكشناوي الكُوماسِي، له الكواكب الوهاجة بشرح سنن ابن ماجه، طبع سنة ١٤٠٩هـ بدار العربية بيروت.

---

(١) انظر: تحقيق ختم السنن، لـ أ.د. بدر محمد العماش (مجلة الحكمة العدد ٣١: ص ٤٨٧).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: ما تمس إليه الحاجة للنعماني (ص ٢٧٥).

(٤) انظر: نزهة الخواطر (٨٢/٨)، جهود مخلصة للفريوائي (ص ١٩٥).

(٥) انظر: جهود مخلصة (ص ٢١٣).

(٦) انظر: المصدر نفسه (ص ٢٣٦).

٢٥. محمد الحفيد بن عبد الصمد الحسيني الإدريسي، ت/١٤١٦هـ، له إتحاف ذوي التشويق والحاجة إلى قراءة سُنن ابن ماجه، طبعتْهُ وزارة الأوقاف المغربية بتصحيح عبد الصمد العشَّاب عام ١٤٢١ هـ.

٢٦. صفاء الضوي أحمد العَدَوي، له إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه، طبعته مكتبة دار اليقين في خمسة مجلدات سنة ١٤٢٢هـ، بالمنامة – البحرين.

٢٧. المحدث محمد بن علي بن آدم الأثيوبي، له مشارق الأنوار الوهاجة، ومطالع الأسرار البهاجة، طبعته دار المغني بالرياض في ٤ مجلدات، ولم يتم، ولعله إن كمل يكون في عشرين مجلداً، وهو شرح فيه إطالة وإسهاب.

٢٨. العلامة محمد علي جانباز، ت/١٤٢٩هـ، له إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه، طُبع في ١٢ مجلدا سنة ١٤٣٢هـ بدار النور – إسلام آباد.

الفصل الثاني: ترجمة موجزة للحافظ برهان الدين الحلبي –رحمه الله–،

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية، ووفاته.

المبحث الثالث: أول طلبه للعلم، ورحلاته.

المبحث الرابع: أشهر شيوخه.

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.

المبحث السادس: عقيدته ومذهبه.

المبحث السابع: منزلته بين علماء عصره، وثناء العلماء عليه.

المبحث الثامن: مصنفاته.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه[١].

اسمه ونسبه ونسبته:

هو المحدث الحافظ الفقيه القارئ اللغوي العلامة: إبراهيم بن محمد بن خليل، النجَّار الطرابُلُسي الأصل، الحَلَبي المولد والدار والوفاة، والدمشقي والحلبي المنشأ[٢]،

---

(١) ترجم له كثيرون في مصادر كثيرة، من أهمها: ذيل التقييد للفاسي (١/٤٤٠)، التوضيح لابن ناصر الدين (٣/٢٨٩)، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة للمقريزي (١/١٠١)، المجمع المؤسس (٣/٩-١٥)، المنهل الصافي لابن تغري بردي (١/١٤٧)، والدليل الشافي (١/٢٦) له أيضا، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص ٣٠٨)، ومعجم الشيوخ (ص ٤٧) كلاهما لابن فهد المكي، عنوان الزمان للبقاعي (٢/٩٠-٩٣)، الضوء اللامع (١/١٣٨)، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٥)، ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٣٧٩) كلاهما للسيوطي، شذرات الذهب (٧/٢٣٧)، البدر الطالع للشوكاني (١/٢٨)، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للشيخ محمد راغب الطباخ (٥/٢٠٥)، فهرس الفهارس للكتاني (١/٢٢١)، موسوعة عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي لمحمود رزق سليم (٣/١٨٨)، معجم المؤلفين لكحالة (١/٩٢)، الأعلام للزركلي (١/٦٥)، هدية العارفين لإسماعيل البغدادي (١/١٩).

وقد كُتب في الحافظ برهان الدين الحلبي وجهوده في علم الحديث ثلاث رسائل علمية مستقلة، وقفت منها على رسالة واحدة، وهي بعنوان: برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفي سنة (٧٥٢ - ٨٤١ هـ) المعروف بـ سبط ابن العجمي وجهوده في علم الحديث، للدكتور علي جابر وادع الثبيتي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، عام ١٤١٨هـ.

أما الرسالتان اللتان لم أقف عليهما، فالأولى منهما للدكتور أحمد أشرف عمر لبي، نال بها درجة الماجستير من جامعة الأزهر، عام ١٤١٣هـ.

والأخرى للدكتور محمد محسن الإبراهيم، نال بها الماجستير من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، عام ١٩٩٩م.

(٢) صرَّح به برهان الدين الحلبيُّ في ثبتِه (ص ٤٢/مخطوط). وانظر: (ص ١٥٦، و ١٧٠) من الثبت المذكور.

الشافعي المذهب.

وأبوه هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الصفا خليل الطرابلسي، وصفه ابنُ الشحنة بِـ: «الشيخ الإمام[١]»، ولم أقف له على ترجمة مستقلة.

والطرابُلُسيُّ: نسبَةً إلى طرابُلُس الشَّام، كذا قيَّده من ترجم له[٢]، بفتح الطاء المهملة وبعد الألف موحدة ثم لام مضمومتان، وسين مهملة، ويُقال: أَطرَابُلُس بالهمز[٣]، وهي مدينة معروفة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتقعُ اليوم في دولة لبنان، ويقُولون طرابلس الشام للفرق بينها وبين مدينة طرابلس في المغرب العربي، وهذه الأخيرة اليوم عاصمة دولة ليبيا.

والحَلَبِي: نسبة إلى حَلَب، المدينة المعروف في الشام[٤]، وتقع اليوم في دولة سورية.

كُنيته:

يُكنى المصنِّف -رحمه الله- بـ:

أ: أبو الوفاء، ذكره بها تلميذه ابن فهد، وابنه النجم عمر بن فهد، والسخاوي والسيوطي والكتاني وغيرهم[٥].

---

(١) كذا نقلهُ د. علي جابر الثبيتي في أطروحته عن ابن الشحنة في ثبته (ل ٢١/ب) ولم أعثر على الثبت المذكور.

انظر: سبط ابن العجمي وجهوده في علم الحديث، للدكتور علي جابر الثبيتي (ص ٥١).

(٢) انظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٣٨/١)، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب للأنصاري (ص ٣٤٣).

(٣) كذا أثبت المصنِّف برهان الدين الحلبي وغيره الهمزة فيها.

انظر: الأنساب للسمعاني (٢٩٨/١)، معجم البلدان (١٧٥/١)، ثبت المؤلف الحلبي (ص ٤٨/مخطوط)، مراصد الاطلاع (٨٨٢/٢).

(٤) انظر: الأنساب للسمعاني (٢١١/٤)، معجم البلدان (١٦٦/٢)، مراصد الاطلاع (٤١٧/١).

(٥) انظر: معجم الشيوخ (ص ٤٧)، لحظ الألحاظ (ص ٢٠١)، الضوء اللامع (١٣٨/١)، فهرس الفهارس (٢٢١/١)، أعلام النبلاء (٢٠٥/٥).

ب: أبو إسحاق، كنَّى بها نفسه في الثبت الذي ألفه لنفسه[١]، وذكره بها ابن حجر وابن تغري بردي وابن العماد [٢].

لقبه:

اشتَهرَ بِ سبطِ ابن العَجَميّ، حتى أصبح علَما عليه[٣]، نسبةً إلى جدِّه من جهة أمه الذي كان من بني العجَمي، واسمُه: عمر بن محمد بن الموفق الشمس أبي بكر أحمد ابن هاشم بن أبي حامد عبد الله بن العَجَمي الحلبي[٤]، وجدَّه هذا قُرشيٌّ أمويٌّ، فقد ذكر السخاوي في ترجمة حفيده القاضي المحدث: محمد بن أحمد بن عمر، ابن العجمي ت/٨٥٧هـ أنَّه قرشيٌّ أموي[٥]، وتتلمذ على هذا الأخيرِ السخاويُّ وابن فهد، وهو صاحب كتاب: استيفاء المنقول فيما يصح أن يدعى به من المجهول (مخطوط)[٦].

كما لُقِّب أيضًا بـ «برهان الدين[٧]»، واشتهر به أيضا مع إضافة نسبة الحلبيِّ إليه، وقد يختصرونه فيقولون: «الحافظ البرهان[٨]».

ولَقَّبه مُناوئوه بـ «القُوف» أو «ابن القُوف»، وكان يغضب منه[٩].

---

(١) انظر: ثبت المؤلف (ص ١٥٦، ص ١٨٨/مخطوط). وقلت صفحة؛ لأن عندي منه نسخة رقمية مرقمة ومفصلة صفحة صفحة، وليست على ترتيب اللوحات ذات الوجهين.

(٢) انظر: إنباء الغمر (١/٥٠، ٣/٤٦٧)، المنهل الصافي (١/١٤٧).

(٣) انظر: ذيل التقييد (١/٤٤٠)، درر العقود الفريدة (١/١٠١)، المجمع المؤسس (٣/٩-١٥)، المنهل الصافي (١/١٤٧)، لحظ الألحاظ (ص ٣٠٨)، الضوء اللامع (١/١٣٨).

(٤) انظر: الضوء اللامع (١/١٣٨).

(٥) انظر: المصدر نفسه (٧/٣٠)، وانظر ثبت المصنف (ص ٥/ مخطوط).

(٦) انظر: الأعلام للزركلي (٥/٢٣٢-٢٣٣).

(٧) قاله محمد بن أحمد المسعودي في إحدى الإجازات التي كتبها بخطه لسبط ابن العجمي، وهي في ثبته (ص ١٥/مخطوط).

(٨) قاله السخاوي في مواضع من الضوء اللامع (١/١٢، ١٩٨، ٢٠٩، ٢/٣٢٣).

(٩) المجمع المؤسس (٣/٩)، نزهة الألباب (٢/١٠٤)، الضوء اللامع (١/١٣٨). والقُوف: الشعر في نقرة. انظر: شمس العلوم القفا (٨/٥٦٦٣).

وكان يُطْلَقُ عليهِ: إبراهيم الحلبي[١]، وإبراهيم المحدث[٢]، وأمير المؤمنين[٣]، والحافظ[٤]، وشيخ الحفاظ[٥]، بقية حفاظ الإسلام[٦]، وشيخ البلاد الحلبية[٧]، وشيخ السنة النبوية[٨]، وشيخ المحدثين[٩]، ومحدث البلاد الشامية[١٠]، ومحدث حلب[١١]، والمحدث[١٢]، والمسند[١٣]، وناصر السنة[١٤]، والإمام العلامة[١٥].

---

(١) انظر ثبت سبط ابن العجمي: الصفحات (٦، ، ٢٥، ٢٨، ٣١٠، ٥٤٨، ٦١٢، ٧١٨).

(٢) كان يطلقه على نفسه كثيرا. انظر ثبته: (ص ٣، ٤).

(٣) أطلقه عليه الشيخ أبو البركات الغَزَّاقي. نقله عنه محمد عوامة في مقدمة تحقيقه للكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة وحاشيته لسبط ابن العجمي (١/١١٩).

(٤) أطلقه عليه معظم من ترجم له، منهم: ابن حجر، وابن فهد والسخاوي.
انظر: لحظ الألحاظ (ص ١١٦، ١٣١، ١٣٨)، الضوء اللامع (١/١٤٣).

(٥) أخرج له ابن حجر بخطه مشيخة سماها: جُزْء فِيهِ تراجم مَشَايِخ شيخ الْحفاظ برهَان الدّين.
انظر: الضوء اللامع (١/١٤٣).

(٦) أطلقه عليه ابن فهد في لحظ الألحاظ (ص ٢٠٥).

(٧) أطلقه عليه ابن فهد في لحظ الألحاظ (ص ٢٠٥)، ونحوه للسخاوي في الضوء (١/١٤٢).

(٨) حكاه السخاوي عن ابن حجر كما في الضوء اللامع (١/١٤٣).

(٩) رآه محمد عوامة في سماع رضي الدين الحلبي على كتاب السرة الصغرى لمغلطاي –نسخة الحرم المكي. انظر: مقدمة تحقيقه للكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة وحاشيته لسبط ابن العجمي (١/١١٨).

(١٠) قال ذلك أبو البركات الغَزَّاقي في مقدمة النسخة التي نسخها من كتاب شيخه الكشف الحثيث لسبط ابن العجمي. انظر: مقدمة تحقيق عوامة للكاشف وذيله (١/١١٩).

(١١) أطلقه عليه الفاسي في ذيل التقييد (١/٤٤٠).

(١٢) أطلقه عليه السخاوي غير مرة. انظر: الضوء اللامع (١/١٤٣).

(١٣) حكاه السخاوي عن ابن حجر. انظر: الضوء اللامع (١/١٤٣).

(١٤) أطلقه الغَزَّاقي أيضا. انظر: مقدمة تحقيق الكاشف وذيله لعوامة (١/١١٩).

(١٥) أطلقه عليه ابن حجر، وابن فهد، والْحَافِظ الْجمال المراكشي وزاد: المحدث الحافظ.
انظر: لحظ الألحاظ (ص ٢٠١)، الضوء اللامع (١/١٤٢، ١٤٣).

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية، ووفاته.

وُلد بمحلة الجَلُّوم[١] بِمدينة حَلَب في الثاني والعشرين من رجب من عام ثلاث وخمسين وسبعمائة للهجرة، كذا حدَّده المصنِّفُ بخطه في الصفحة الثانية من ثبته.

نشأته العلمية:

نشأ سبط ابن العجمي يتيما، فقد مات أبوه وهو صغيرٌ جدا، فكفلته أمه عائشة بنت عمر بن محمد بن أحمد بن هاشم بن عبد الله بن عبد الرحيم بن شرف الدين، الحلبي ابن العجمي، وكانت محدِّثة ومن أسرة اشتهرت بالعلم والاستقامة والنجابة[٢]، وجدها الأعلى شرف الدين هو المؤسس لأول مدرسة علمية بحلب[٣].

وقد سبق أن والد سبط ابن العجمي أيضا كان من أهل العلم ووصفه ابن الشحنة بالشيخ الإمام، وورث عنه ابنُه سبط ابن العجمي بعض الكتب التي كان يكتبُها والده بخطه، حيثُ نقل مرَّة في شرحه هذا من كتاب الإكمال لابن مأكولا وقال: «كذا في نسختي بخط أبي خليل، فاعلمه[٤]».

وبعد وفاة والده تحولت به أمه إلى دمشق، فحفظ فيها أجزاء من القرآن الكريم، ثم رجعت به لمدينته حلب، وأدخلته مكتب الأيتام لناصر الدين الطواشي تجاه الشَّاذْبَخْتِيَّة الحنفية بسوق النُّشَّاب، فأكمل حفظ القرآن على مؤدبه الشيخ علي الصعيدي، وصلى به على العادة التراويح في رمضان بخَانَقاه[٥] جده لأمه الشمس

---

(١) الجَلُّوم: بفتح الجيم وتشديد اللام المضمومة، وهي حارتان بمدينة حلب: الجلوم الكبرى والصغرى. انظر: عنوان الزمان للبقاعي (٢/٩٠)، نهر الذهب في للغزي (٢/٣٩).

(٢) ترجم لها الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة (٣/٤)، وذكر أنها سمعت على إبراهيم بن صالح ابن العجمي زوج عمتها، وأن ابنها سبط ابن العجمي سمع منها.

(٣) انظر: الطبقات لابن قاضي شهبة (١/٣٢٠).

(٤) انظر النص رقم: ٩١٨، في القسم الذي قام بتحقيقه زميلي د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٥) خانقاه معرب (خانگاه) وهو المكان الذي يجتمعُ فيه الزُّهادُ والمتصوفة للعبادة.
انظر: قاموس لُغات عميد (ص ٤٧٢).

أبي بكر أحمد بن العجمي[١]، وتلا به عدة ختمات، ثم اشتغل السبطُ بالقراءات، فأجاد وأتقن، وقرأ بروايات متعددة على عدد من الشيوخ المقرِئين[٢].

ثم قرأ الحديث النحو واشتغل في الفقه والتصريف والبديع وغيرها من العلوم على مشايخ ببلدته حَلَب، قال ابن فهد: «قرأ الكثير ببلدة حلب، جاء على غالب مروياتها، وشيوخه بها قريب من سبعين شيخا[٣]».

وقد كان لنشأته بين أخواله بني العجمي الأثر العظيم على تعلمه، حيث كان منهم الفقهاء والمحدثون، ولهم شهرة واسعة في علم الحديث، بل إن أول من انتفع به من الشيوخ كما ذكره سبطُ ابن العجمي عن نفسه هو كمال الدين ابن العجمي، وخاله هاشم فقيه حلب،، ومنهم خاله: عمر بن إبراهيم بن عبد الله العجمي[٤]، وتسردُ كتب التراجم أسماء عديدة أخرى لأهل العلم في هذه الأسرة العلمية المباركة، وعدَّهم الشيخ محمد عوامة فأوصلهم إلى ستة وأربعين رجلا، وخمس نسوة، كلهم علماء، خلال أربعة قرون ونصف قرن[٥].

وهكذا نشأ سبطُ ابن العجمي رحمه الله تنشئة علمية صحيحة أينعت، وآتت أكلها لما كبر، فانتفع بعلمه، ونفع الله به إلى يومنا هذا وينفع به إلى اليوم الذي يشاؤُه سبحانه.

وفاته:

توفي -رحمه الله- وهو يتلو القرآن، مصابا بالطاعون عن ثمان وثمانين عامًا يوم

---

(١) انظر: ثبت المصنف (ص ٥/مخطوط)، لحظ الألحاظ (ص ٢٠١).

(٢) انظر: لحظ الألحاظ (ص ٢٠٢).

(٣) ثبت المصنف (ص ٥/مخطوط)، لحظ الألحاظ (ص ٢٠٢)، وانظر: معجم المؤلفين (١٨٦/٤)، الضوء اللامع (١٣٩/١).

(٤) انظر: الدرر الكامنة (١٧٣/٤)، الضوء اللامع (١٣٨/١)، البدر الطالع (٢٨/١)، إعلام النبلاء (٥٩٧/٥).

(٥) انظر: مقدمة تحقيق عوامة للكاشف وذيله (٩٢/١).

الاثنين في شهر شوال، في السادس عشر[١] أو السادس والعشرين منه[٢] سنة ٨٤١هـ ، وصُلي عليه بالجامع الأموي الكبير بين صلاتي الظهر والعصر، وكانت جنازته مشهودة[٣].

المبحث الثالث: أول طلبه للعلم، ورحلاته.

كانت بداية طلبه للحديث في السادسة عشر من عمره، وكان أول سماع للحديث سنة ٦٩هـ، وكتب الحديث في جمادى الثانية من سنة ٧٠هـ، وسمع وقرأ الكثير بحلب وجاء على غالب مروياتها[٤]، وقد تفرغ للاشتغال بالحديث فأمضى فيه عمره بين تعلُّم وتعليم، ووصل شيوخه في هذا العلم نحو المائتين[٥]، واقتصرت مؤلفاته على هذا العلم، ولا سيما علم الرجال.

رحلاتُه:

بعدما جاء على غالب مروياته في بلدته حلب، وأخذ عن سبعين من علمائها كما سبق من كلام تلميذه ابن فهد؛ شدَّ رحله وبدأ الرحلة في طلب العلم سنة ثمانين وسبعمائة، فارتحل إلى المدن الشامية كحماة وحمص، وبعلبك، وطرابلس، ودمشق، ونابلس، والرملة، وبيت المقدس، وغزة، والخليل، ثم ارتحل إلى الديار المصرية، وكانت رحلته إليها مرتين:

---

(١) قاله الفاسي، والمقريزي، ومحمد بن فهد المكي والشوكاني.
انظر: ذيل التقييد (٤١١/١)، درر العقود (١٠١/١)، لحظ الألحاظ (ص ٢٠٥)، البدر الطالع (٣٠/١).

(٢) قاله ابن تغري بردي والسخاوي. انظر: المنهل (١٥٣/١)، الضوء اللامع (١٤٥/١).

(٣) انظر: لحظ الألحاظ (ص ٢٠٥)، المنهل (١٥٣/١)، الضوء اللامع (١٤٥/١).

(٤) كذا قاله المصنف عن نفسه، وابنُ فهد والبقاعي.
انظر: ثبت المصنف (ص ٥/ مخطوط)، عنوان الزمان (٩٠/٢)، لحفظ الألحاظ (ص ٢٠٢)، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء (٢٠١/٥).

(٥) انظر: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء (٢٠١/٥).

الأولى: سنة ثمانين وسبعمائة.

والثانية: في سنة ست وثمانين وسبعمائة، فسمع بِـ: بلبيس، والقاهرة وتِنِّيس، ودمياط، والإسكندرية، وفي هذه الرحلة لقي أساطين العلماء كالبلقيني، والهيثمي، والعراقي، وابن الملقن[١].

ورحلته لمكة المكرمة كانت سنة ٨١٣هـ بقصد حجَّة الإسلام، وكان الموقف يوم الجمعة، ولم يحج غيرها[٢]، وبمنى سمع منه تقي الدين ابن فهد «المائة المنتقاة» من مشيخة الفخر ابن البخاري الظاهري[٣].

وقد زار السبط بيت المقدس أربع مرات[٤]، وزار المدينة المنورة مرة واحدة.

وقد سجلَّ الحافظُ سبطُ ابنُ العَجَمي في ثَبْتِه جميع رحلاته بذكر المسموعات التي وقعتْ له من الشُّيوخ في المدن التي رَحل إليها[٥].

وينبغي أن لا نُغفل في هذا المبحث رحلته مع أمه إلى دمشق وهو صغير في الفترة بين سنة ٧٥٤هـ إلى قُبيل الستين وسبعمائة، حيث جاء في ثناء كلامه: «وقد رأيت وأنا صغير بدمشق في سنة بضع وخمسين بمرج الدحداح مسجدا وفيه شيخ كبير جدا جالس على كرسي وحوله نسوة كثيرة، وليس بينهن رجل ولا مراهق وهو يتكلم عليهن، وهذا فعل حسن[٦]».

---

(١) انظر: ذيل التقييد (١/٤٤٠)، لحظ الألحاظ (ص ٢٠٤)، الضوء اللامع (١/١٤٠)،

(٢) انظر: الثبت للمصنف (ص ٤٢/مخطوط).

(٣) لحظ الألحاظ (ص ٢٠٥).

(٤) الضوء اللامع (١/١٤٠).

(٥) انظر: الصفحات الآتية في ثبت المصنف: (١٨٨، ٣٠٤، ٣١٢، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٧٨، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٩٤، ٥٠٠، ٥١٢، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٦٤، ٥٨٠، ٦١٢) ذكر فيها على الترتيب مسموعات هذه المدن: دمشق، بيت المقدس، الخليل، مصر، مصر مرة أخرى، الإسكندرية، حلب، القاهرة، غزة، الخليل، بيت المقدس، نابلس، حمص، حماة، حماة مرة أخرى، بعلبك، دمشق، مصر، حلب.

(٦) كذا في التلقيح لفهم قارئ الصحيح للصحيح للمصنف ج١ ل (٦٥/أ) نقلا عن مقدمة =

المبحث الرابع: أشهر شيوخه.

أخذ الحافظ برهان الدين الحلبي عن شيوخٍ كثيرين، عددهم في مسقط رأسه حلب وحدها قريبٌ من سبعين شيخا، وكانت آنذاك حافلة بالعلماء، وشُيوخه في غيرها عددُهم بالمئات.

قال السخاوي: «وقرأت بِخَطِّهِ: مشايخي فِي الحَدِيث نَحْو الْمِائَتَيْنِ وَمن رويت عَنهُ شَيْئا من الشّعْر دون الحَدِيث بضع وَثَلَاثُونَ وَفِي الْعُلُوم غير الحَدِيث نَحْو الثَّلَاثِينَ وَقد جمع الْكل من شُيُوخ الْإِجَازَة أَيْضا صاحبنا النَّجْم بن فَهد الْهَاشِمِي فِي مُجَلد ضخم بَين فِيهِ أسانيده وتراجم شُيُوخه[1]» وسماه: «مورد الطالب الظمي من مرويات الحافظ سبط ابن العجمي[2]».

وقد ذكر المصنف في ثبته أسماء شيوخ له كثيرين، وأوردهم من ترجموا للمصنف في ترجمته، منهم ابن فهد في لحظ الألحاظ، والسخاوي في الضوء اللامع، واشتمل على أكثرهم كتابُ الدرر الكامنة لابن حجر، وسأكتفي هنا بذكر ستة من أبرز شيوخه الذين نقل عنهم في هذا الكتاب، وهم:

١) الحافظ سراج الدين، أبو حفص عمر بن علي، ابن الملقن، ت/٨٠٤، لقيه في القاهرة، ونقل عنه كثيرا في هذا الكتاب كثيرا، ووصفه بالإمام الحافظ[3].

٢) الحافظ سراج الدين، أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير البلقيني، الكناني، ت/٨٠٥هـ، أخذ عنه بالقاهرة[4].

تحقيق نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس للمصنف أيضا، تحقيق دكتورة سعاد بنت صالح ابن سعيد، رسالة علمية (ص ٦٥).

(١) الضوء اللامع (١/١٤٠)، وذكر البقاعي أن شيوخه في الحديث مائتان وثلاثون شيخا. انظر: عنوان الزمان (٢/٩١).

(٢) لحظ الألحاظ ص (٢٠٤).

(٣) انظر ترجمته في: المنهل الصافي (٦/١٤٦)، إنباء الغمر (٥/٤٢)، الضوء اللامع (٦/١٠٠)، حسن المحاضرة (١/٤٣٨)، البدر الطالع (١/٥٠٨).

(٤) انظر ترجمته في: لحظ الألحاظ (ص ٢٠٦)، الضوء اللامع (٦/٨٥)، طبقات الشافعية لابن

=

٣) الحافظ زين الدين، أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت/٨٠٦هـ[١].

٤) الحافظ نور الدين أبو الحسن، علي بن أبي بكر الهيثمي ت/٨٠٧هـ[٢].

٥) إمام اللغة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت/٨١٧هـ، نقل عنه في مواضع عديدة من هذا الكتاب[٣].

٦) عالم اللغة والشريعة: محمد بن أبي بكر بن عمر، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدَّمَامِيني، ت/٨٢٧هـ[٤].

وقد كان للحافظ البرهان حظ وافر عن حفاظ عصره الأربعة الأُوَل من شيوخه، وعنهم يقول: «حُفَّاظ مصر أربعة أشخاص، وهم من مشايخي: البلقيني، وهو أحفظهم لأحاديث الأحكام، والعراقي، وهو أعلمهم بالصنعة، والهيثمي وهو أحفظهم للأحاديث من حيث هي، وابن الملقِّن، وهو أكثرهم فوائد في الكتابة على الحديث[٥]».

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.

لمكانته العلمية وتبحره أخذ عنه العلم خلقٌ كثيرٌ يصعب حصرهم، ومن تتبع تراجم رجال القرن التاسع في المؤلفات المخصصة لذلك كالضوء اللامع وغيره، يرى كثيرا ممن تُرجم لهم من الفقهاء والمحدثين والقضاة قد استفادوا من علوم برهان الدين الحلبي، وقصدوه بالرحلة، وتتلمذوا عليه. قال البقاعي: «انتهت إليه مشيخة حلب، حتى صار

شهبة (٣٦/٤).

(١) انظر ترجمته في: إنباء الغمر (٢٧٥/٢)، لحظ الألحاظ (ص ٢٠٢)، الضوء اللامع (١٧١/٤)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ت ١١٧٥).

(٢) انظر ترجمته في: إنباء الغمر (٣٠٩/٢)، الضوء اللامع (٢٠٠/٥).

(٣) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٧٩/٢)، البدر الطالع (٢٨٠/٢).

(٤) انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٥٧/٦-٥٨).

(٥) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي (٩٢/١).

فقهاؤها جميعهم تلامذته، القضاة فمن دونهم[١]»، وقال السخاوي: «وَقد حدث بالكثير وَأخذ عَنهُ الْأَئِمَّة طبقَة بعد طبقَة وَألْحق الأصاغر بالأكابر وَصَارَ شيخ الحَدِيث بالبلاد الحلبية بِلَا مدافع[٢]».

وفيما يلي تراجم أبرز من تتلمذ عليه أو أخذ عنه:

١) الحافظ ابن ناصر الدين، وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي، ت/٨٤٢هـ[٣].

٢) الحافظ ابن حجر، وهو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي، العسقلاني المصري، ت/٨٥٢هـ[٤].

٣) ابن فهد الأب، وهو تقي الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله، أبو الفضل، ابن فهد المكي، ت/٨٧١هـ[٥].

٤) ابن فهد الابن، وهو نجم الدين عمر بن محمد بن محمد، أبو حفص، ابن فهد المكي، ت/٨٨٥هـ، وهو الذي عمل مشيخة لشيخه برهان الدين سبط ابن العجمي[٦].

٥) ابن خطيب الناصرية، وهو علاء الدين علي بن محمد الحلبي، أبو الحسن، ت/٨٤٣هـ، وكان مشاركا للسبط في عدد من شُيوخه[٧].

---

(١) عنوان الزمان (٢/٩١).

(٢) الضوء اللامع (١/١٤٢).

(٣) انظر ترجمته في: معجم الشيوخ لابن فهد (ص ٢٣٨)، الضوء اللامع (٨/١٠٣)، طبقات الحافظ (ص ٥٤٥).

(٤) انظر ترجمته: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، الضوء اللامع (٢/٣٦)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (١/٨٧).

(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٩/٢٨١)، البدر الطالع (٢/٢٥٩).

(٦) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٦/١٢٦)، البدر الطالع (١/٥١٢).

(٧) انظر ترجمته في: المجمع المؤسس (٣/١٨٦)، الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي (١/٤٨٠)، الضوء اللامع (٥/٣٠٦).

٦) ابن زُريق، وهو عبد الوهاب بن أبي بكر بن عبد الرحمن المقدسي الصالحي، توفي شابا سنة ٨٤٥هـ[١].

٧) أمير الحاج، وهو محمد بن محمد بن محمد ابن أمير الحاج الحلبي، ت/٨٧٩هـ[٢].

المبحث السادس: عقيدته ومذهبه.

بالنظر إلى البيئة التي ترعرع فيها الحافظ برهان الحلبي ونشأته العلمية، والعلوم التي تلقاها، والأعمال التي قام بها، والمسائل العقدية التي أدلى فيها برأيه أو نقل فيها في كتبه؛ يظهرُ أن الحافظ رحمه الله حاله في العقيدة كحال أقرانه ومعاصريه وبلدييه، حيث نشأ نشأة صوفية، ولكن تأثيرها لم يكن عليه بتلك القوة التي تؤثر على معتقده، وإنما كان في حدود بعض التصرفات التي يُظنُّ أنه ابتعد عنها لاحقا بعد طلبه علم الحديث وتبحره فيه، فقد كان معظما للسنة وكارها للبدعة، ومال لاحقا إلى تضعيف الروايات التي تؤيد بعض تلك التصرفات المشار إليها، ولم ينقل عنه في ذلك كبيرُ شيءٍ يدل على مداومته والتزامه بتلك التصرفات، كما سيأتي.

وكان رحمه الله أشعريا في باب الأسماء والصفات، مع عدم تعصبه للمنهج الأشعري، بدليل محبته لأهل العقيدة السلفية ونقله عنهم بل والذبِّ عنهم وتوبيخ من ينال منهم، كما سيأتي بيانُه، وبهذا يندرجُ الحافظ البرهان رحمه الله في دائرة أهل السنة والجماعة بالمفهوم العام المناهض لمنهج مُبْغِضي السنة وأهلها.

قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله تعالى: «فلفظ أهل السنة، يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة، وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول: إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٥/٩٩).

(٢) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٩/٢١٠)، شذرات الذهب (٧/٣٢٨).

المعروفة عند أهل الحديث والسنة[١]».

التصوف والحافظ برهان الدين الحلبي:

كان التصوف شائعا في عصره، وكان بعض التصرفات الصوفية المتعلقة بالسمت منقبة يُتنافس فيها، وقد درس السبطُ ابن العجمي بعض كُتب الصوفية، وذكر ضمن مسموعاته التي سردها في ثبته بعض كتب الصوفية، منها: كتاب الأربعين للسلمي، وجزء خرق تصوف، وكتاب خرقة التصوف[٢]، ولكن هذه الكتب وغيرها فيما يبدو لم تؤثر عليه، ولا نرى لها تأثيرا في كتبه وشروحه على الأحاديث، بل على العكس يتمسك بالنصوص ويحرصُ على السنة ويدحض البدعة، ويكون الحافظ الحلبي اكتفى من التصوف بالمفيد الذي يتعلق بالزهد والقناعة وكثرة الطاعة والعبادة، فإن علاقة الحافظ برهان الدين الحلبي بالتصوف تنحصرُ في بعض التصرفات الصوفية السائدة في عصره ووقعت له في بدايات حياته وطلبه للعلم، وثبتَ ابتعادُه عن بعضِها بعد طلبه لعلم الحديث وتبحره فيه، ومن تلك التصرفات الصوفية:

أ: إلباسه الخِرقة الصوفية[٣] ما يقرب من سبع مرات.

منها لبسه للخرقة على يدي الشيخ نجم الدين عبد اللطيف بن محمد الميهني سنة ست وسبعين وسبعمائة للهجرة[٤]، ولبسه الخرقة الصوفية على يدي علماء ومشايخ آخرين منهم: «الشيخ مصطفى وهو لبس من صدر الدين الأردبيلي، والشيخ أحمد المعري المشهور بقريعة وهو لبس من الشيخ عيسى، وابن أبي الخير شيخ الشيوخ بحلب

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/٢٢١).

(٢) انظر: ثبت سبط ابن العجمي (ص ٤٥، ٤٧٥، ٤٩٣/ مخطوط).

(٣) الخرقة: القطعة من الثوب الممزق، وعند أهل التصوف هي يلسها المريد من يد شيخه الذي قد دخل في إرادته، ويرى الصوفية أن في لبسِها معنى المبايعة، وأنها تمثل عتبة دخول المريد في صحبة الشيخ الذي يتولى تربيته وتهذيب أخلاقه وتقويم سلوكه.

انظر: لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام للقاشاني (١/٣٦٦).

(٤) ذكره ابنُه أبو ذر سبطُ ابن العجمي في كنوز الذهب (١/٣٨٦).

وهو لبس من والده، والعلامة سراج الدين ابن الملقن، والشيخ عبد الله البسطامي وشيخه الشيخ علي معروف طريقه بالخرقة، وسيدي الشيخ جمال الدين ابن الجمال فيما يغلب على ظني...[١]».

وفي موضع آخر من الثبت فصَّل إسنادَه في لبس الخِرقة من ابن الملقن حتى أوصله إلى الحسن بن أبي الحسن البصري، واستغرق ذلك منه صفحات[٢].

ب: إعطاؤه إجازةً في إلباس الخرقة الصوفية.

ذكر سبطُ ابن العجمي أنه حصل له الإذنُ في إلباسها لغيره من شيخه الحافظ سراج الدين ابن الملقن، ثم ساق أسانيده[٣].

ج: دُخوله الخانقاه الصوفية المسماة بالبلاط في حلب، ومكثه فيها تعبُّدا.

وهي أول خانقاه بنيت في حلب في سوق البلاط، وتغير اسمُه فيما بعدُ إلى سوقِ الصابون[٤].

د: قص شعره في صغره من قِبل بعض الصوفية.

ذكر سبطُ ابن العجمي أن أحد شُيوخه وهو عدي بن أبي بكر بن الخبَّاز العدوي، قصَّ شعره وهو صغير[٥].

ولكن سبطَ ابن العجميّ كأنه لم يرتضِ لبس الخرقة ولا قصَّ شعره، فقال قبل أن يسرد أسماء الشيوخ الذين ألبسوه الخرقة: «المشايخ الذين لبست منهم خرقة التصوف مع ما فيها من الانقطاع[٦]».

---

(١) ثبت سبط ابن العجمي (ص ٤٠/مخطوط).

(٢) انظر: ثبت سبط ابن العجمي (ص ٤٧٣-٤٧٥/مخطوط).

(٣) انظر: الثبت (ص ٤٧٠/مخطوط).

(٤) انظر: ثبت سبط ابن العجمي (ص ٤٨/مخطوط)، كنوز الذهب (٣٨٤/١)، خطط الشام لـ كُرد علي (١٤٠/٦،).

(٥) انظر: ثبت سبط ابن العجمي (ص ٤٠/مخطوط).

(٦) ثبت سبط ابن العجمي (ص ٤٠/مخطوط).

وقال في التلقيح: «وقد لبست خرقة التصوف مع ما فيها من الانقطاع[١]». وقال في الثبت أيضا بعد ذكره بعض روايات الخرقة: «يأتي في آخر هذه الكراسة كلام متعلق بالخرقة من كلام ابن تيمية، فانظره فإنه مفيد[٢]»، ثم نقل كلاما آخر الكراسة طويلا لشيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية، عن إبطال روايات الخرقة[٣]، وقد استحسنه ابن العجمي كما ترى، ولم تفتْه الإشارة إلى أن شيخ الإسلام ردَّ في المنهاج على ابن المطهر الرافضي.

وعند ذكره قص شعره قال: «وقص الشعر بدعة، صرح به ابن تيمية شيخ الإسلام، وابن القيم في الهدي[٤]».

ومما يدلُّ على أن الحافظ الحلبي اجتنب هذه التصرفات الصوفية بعدما أتاه العلم ببدعيتها وعدم صحة النقل بها؛ أنه لم ينقل إلينا أنه ألبس الخرقة أولاده أو غيرهم أو قصَّ شعرَ أحد.

باب الأسماء والصفات والحافظ برهان الدين الحلبي:

زلَّت قدمُ الحافظ بُرهان الدين الحلبي في هذا البابِ، شأنه في ذلك شأن كبار العلماء الذين زلت أقدامهم ممن عاصرهم الحافظُ الحلبي، أو سبقوه أو جاؤوا بعده، فقد كان المذهب الأشعري هو المذهب المنتشرُ والسائد في ذلك الزمان والمكان، وهو المذهبُ المتكلم بلسان أهل السنة.

لكنَّه رحمه الله تعالى لم يكنْ متعصبا للمذهب الأشعري، ولا يعادي مذهبَ السلف في باب الأسماء والصفات، ويدل لذلك أنه قد ينقل مذهب السلف كمذهبٍ معتمدٍ، بل قد يقول به ويرجحه في مواضع، ولكنه يقع في الإشكال حين يرى أن

---

(١) انظر: التلقيح لفهم قارئ الصحيح لسبط ابن العجمي، (ص ٥٩٢)، تحقيق: د. سعاد بنت صالح، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه إلى جامعة أم القرى، عام ١٤٢٥.

(٢) ثبت سبط ابن العجمي (ص ٤٧٠/مخطوط).

(٣) انظر: ثبت سبط العجمي (ص ٤٧٥-٤٧٦)، وانظر: منهاج السنة النبوية (٨/٤٧-٤٨).

(٤) ثبت سبط ابن العجمي (ص ٤٠/مخطوط).

مذهب السلف التفويض، وأنه أسلم، فيقول به حين لا يطمئن إلى التأويل.

قال سبط ابن العجمي مبينا منهج التعامل مع نصوص الصفات: «أحاديث الصفات وكذا آيات الصفات لأهل العلم فيها قولان:

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم: أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون يجب علينا الإيمان بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى، مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسيم، والانتقال والتحيز في جهة. هذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم، وهو أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين: أنها تتأول على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنما يسُوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفًا بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع[(١)]».

قلتُ: وهذا عملُ الأشاعرة وغيرِهم من المؤولة، يؤولون حينا ويُفوضون حينا، ويظهرُ من تقريراتِ المصنف في مصنفاته أنه يُؤول إذا اطمأن إلى التأويل، ويُفوِّضُ إذا أشكل عليه الأمر، لأن التفويض أسلمُ من التأويل الخطأ، فغفر الله لنا وله.

فمن تأويله للصفات الإلهية:

قوله في حديث: «**إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة**» «إن قيل كيف هذا؟ وذلك لأن الرحمة صفة الله عز وجل وهي إما صفة ذات أو صفة فعل، فإن كانت صفة ذات فقديمة، وإن كانت صفة فعل فكذا عند الحنفية، وجواب أنه عند الأشعري صفة الفعل حادثة، وأصل الرحمة النعمة، وبه فسر قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي [(٢)]﴾، وفي الصحيح: «جعل الله الرحمة مائة جزء» لا بلفظ خلق، والله أعلم[(٣)]».

---

(١) التلقيح لفهم قارئ الصحيح لسبط ابن العجمي، (ص ٢٨٤)، تحقيق: كمال بن عبد اللطيف بن محمد الدعيس، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى.

(٢) سورة الكهف، الآية رقم: ٩٨.

(٣) التلقيح لفهم قارئ الصحيح لسبط ابن العجمي، (ص ٩٧)، تحقيق: كمال بن عبد اللطيف بن محمد الدعيس، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى.

قلتُ: للرحمة في النصوص الشرعية إطلاقان: أولهما: الصفة الثابتة لله عز وجل، كما تليق بشأنه، وليست بمخلوقة، نثبتها لله تعالى من غير تأويل ولا تكييف ولا تعطيل ولا تمثيل، فلا تُؤول بمعنى النعمة أو بغيرها، ومثالها في القرآن: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ (١).

والإطلاق الثاني: إطلاقها على آثار رحمة الله عز وجل، وهي الرحمة المخلوقة، قال الله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾ (٢).

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «واعلم: أن الرحمة المضافة إلى الله تعالى نوعان أحدهما: مضاف إليه إضافة مفعول إلى فاعله والثاني: مضاف إليه إضافة صفة إلى الموصوف بها فمن الأول قوله في الحديث الصحيح: «احتجت الجنة والنار» فذكر الحديث وفيه "فقال: للجنة إنما أنت رحمتي أرحم بك من أشاء" رواه مسلم وأحمد، فهذه رحمة مخلوقة مضافة إليه إضافة المخلوق بالرحمة إلى الخالق تعالى وسماها رحمة لأنها خلقت بالرحمة وللرحمة وخص بها أهل الرحمة وإنما يدخلها الرحماء ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «خلق الله الرحمة يوم خلقها مائة رحمة كل رحمة منها طباق ما بين السماء والأرض»(٣)».

ومن ذلك قوله في حديثٍ جاء فيه: «فيأتيهم اللهُ»: «إن الإتيان عبارة عن رؤيتهم إياه، فعبر بالإتيان والمجيء هنا عن الرؤية مجازا. وقيل: الإتيان فعل من أفعال الله تعالى سمَّاه إتيانا، وقيل: المراد بـ يأتيهم أي: يأتيهم بعضُ ملائكته(٤)».

قلت: القول الأول والثالث تأويل مخالف لعقيدة السلف، والقول الثاني تفويضٌ مخالفٌ لعقيدة السلف أيضا، فعقيدتهم إثبات صفة الإتيان كما يليق بجلاله.

---

(١) سورة الأنعام، الآية رقم: ١٣٣.

(٢) سورة الروم، الآية رقم: ٥٠.

(٣) بدائع الفوائد (١٨٣/٢).

(٤) التلقيح لفهم قارئ الصحيح لسبط ابن العجمي، (ص ٢٨٤)، تحقيق: كمال بن عبد اللطيف.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في رسالته التي شرح فيها حديث النزول، وأثبت فيها صفة النزول كما يليق بالله سبحانه، قال: «وكذلك يثبتون ما أنزل الله في كتابه من ذكر المجيء والإتيان المذكورين في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله عز وجل: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفجر: ٢٢][(١)]».

ومن ذلك قولُه في صفة اليد: «والكلام في اليد معروف، تعالى الله عن الجارحة[(٢)]».

قلتُ: مذهب السلف إثبات صفة اليد بالمعنى الذي تدل عليه الكلام من تكييف ولا تمثل ولا تحريف ولا تعطيل، ولا يلزم من إثباتها التشبيه بجوارح المخلوقين، قال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «وقد تواتر في السنة مجيء اليد في حديث النبي ﷺ فالمفهوم من هذا الكلام: أن لله تعالى يدين مختصتان به، ذاتيتان له، كما يليق بجلاله، وأنه سبحانه خلق آدم بيده دون الملائكة وإبليس، وأنه سبحانه يقبض الأرض ويطوى السموات بيده اليمنى[(٣)]».

ومن ذلك قوله في حديث الصورة: «وأما قولهم: «**فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون**» فالمراد بالصورة هنا الصفة، ومعناه فيتجلى لهم سبحانه على الصفة التي يعلمونها، ويعرفونه بها، وإنما عرفوه بصفته، وإن لم يكن تقدمت لهم رؤية له سبحانه، فإنهم يرونه لا يشبه شيئا من مخلوقاته، وقد علموا أنه لا يشبه شيئا من مخلوقاته، فيعلمون أنه ربهم. فيقولون: أنت ربنا. وإنما عبر عن الصفة بالصورة لمشابهتها إياها،

---

(١) شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٥١).

(٢) التلقيح لفهم قارئ الصحيح لسبط ابن العجمي، (ص ١٩٣)، تحقيق: كمال بن عبد اللطيف.

(٣) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله (مطبوع ضمن الفتوى الحموية الكبرى) لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٩).

ولمجانسة الكلام[١]».

قلت: عقيدة أهل السنة والجماعة إثبات الصورة لله سبحانه وتعالى على الوجه الذي يليق به سبحانه بلا تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لفظ الصورة في هذا الحديث كسائر ما ورد من الأسماء والصفات التي قد يُسمَّى المخلوق بها على وجه التقييد وإذا أطلقت على الله مختصة به مثل العليم والقدير والرحيم والسميع والبصير ومثل خلقه بيديه واستوائه على العرش ونحو ذلك[٢]». وقد أطال شيخ الإسلام في الرد على من أول أو نفى الصورة عن الله عز وجل.

ومن ذلك أيضا قوله في صفة العجب: ومعنى عجب: «أي عظم عنده ذلك، وقيل: عظم جزاء ذلك فسمى الجزاء عجبا».

وقوله في صفة الضحك: «وأما ضحك الله فطريقه وطريق الأحاديث مثله الإيمان بها من غير تكييف ولا تمثيل ولا تأويل، وتسليمها إلى عالمها. أو تأويلها بما يليق بجلاله. وهما قولان. للسلف الأول، وللخلف الثاني[٣]».

وكل هذا تأويل أو تفويض، وليس من مذهب السلف في شيء، وله غيرُ ذلك في هذا الباب، تركتُه اختصارا.

موقف الحافظ البرهان من أهل البدع وبدعهم:

قال سبطُ ابن العجمي رحمه الله منكرا على الخوارج: «قوله: «ليس منا من شق الجيوب» أي: ليس من أهل سنتنا، ولا من المهتدين بهدينا، وليس الخروج من الدين

---

(١) التلقيح لفهم قارئ الصحيح لسبط ابن العجمي، (ص ٢٨٥)، تحقيق: كمال بن عبد اللطيف.

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١٣١/٧).

(٣) التلقيح لفهم قارئ الصحيح لسبط ابن العجمي، (ص ٢٦-٢٧)، تحقيق: نوار بن سعد الجعيد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير لجامعة أم القرى، عام ١٤٣٥هـ.

جملة، إذ المعاصي لا يُكفَّرُ بها عند أهل السنة، اللهم إلا أن يعتقد حِلَّ ذلك[١]».

وقد سبق الكلام عن نقلِه كلام شيخ الإسلام عن منهاج السنة النبوية، وتصريحه بأن شيخ الإسلام ردَّ فيه على ابن المطهر الرافضي.

كما كان يردُّ على مُتعصبي الأشاعرة، وله في ذلك قصة سأسردها في الصفحة التالية.

تأثُّرُ برهان الدين الحلبي برُموز العقيدة السلفية والاعتناء بتقريراتهم

تأثر سبطُ ابن العجمي بشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كثيرا، ونقل كلامهما في المسائل العقدية وغير العقدية، وصرَّح بترجيح ما ذهبا إليه في مواضيع عديدة.

فمن المسائل العقدية مسألة رؤية الله عز وجل يوم القيامة، ذكر فيها «ثلاثة أقوال: أحدها: لا يراه إلا المؤمنون. والثاني: يراه أهل الموقف -مؤمنهم وكافرهم- ثم يُحجب عن الكفار فلا يرونه بعد ذلك، والثالث: يراه المنافقون دون الكفار، وقال ابن القيم في حادي الأروح في الباب الخامس والستين: والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد، وهي لأصحابه، وكذلك الأقوال الثلاثة بعينها في نظمه لهم، ولشيخنا في ذلك مصنف مفرد حكى فيه الأقوال الثلاثة وحجج أصحابها، وقال ابن القيم قبيل هذا الكلام: فقد دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة على أن المنافقين، يرونه في عرصات القيامة، بل والكفار أيضا كما في الصحيحين في حديث التجلي يوم القيامة[٢]».

وأما في المسائل البدعية فقد تقدم نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية في إبطال روايات الخرقة، وتصريحه ببدعية الفعل الصوفي المتمثل بقص الشعر اعتمادا على قول شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى.

أما نقله عنهما في المسائل الفقهية فكثير.

وكان سبطُ ابن العجمي يُعظم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى، ولا

---

(١) انظر: برهان الدين الحلبي وجهوده في علم الحديث للدكتور علي جابر الشبيتي (ص ١٠٤).

(٢) انظر النص رقم ٨١٢ من القسم الذي قام بتحقيقه زميلي د. محمد رازق من هذا الكتاب.

أدل على ذلك من تقريظه لكتاب ابن ناصر الدمشقي الموسوم ب: «الرد الوافر على من زعم أن من أطلق على ابن تيمية شيخ الإسلام بأنه كافر» رد فيه ابن على العلاء البخاري الحنفي ت/٨٤١هـ[١].

ومما يُثبتُ حُبَّه لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه ردَّ على أحد متعصبي الأشاعرة، وهو التقي الحصني ت/٨٢٩هـ[٢]، وكان يَحط على ابن تيمية، وذلك أنه «لما دخل التقي الحصني حلب .. فَقَالَ لَهُ: لَعَلَّك التقي الحصني؟ فَقَالَ: أَنا أَبُو بكر، ثمَّ سَأَلَهُ عَن شُيُوخه فسماهم لَهُ، فَقَالَ لَهُ: إِن شيوخك الَّذين سميتهم هم عبيدُ ابْن تَيْمِية أَو عبيد من أَخذ عَنهُ فَمَا بالك تحط أَنْت عَلَيْهِ؟ فَمَا وسع التقيَّ إِلَّا أَن أَخذ نَعله وَانْصَرف وَلم يَجْسُر يرد عَلَيْهِ» [٣].

وصفُ تلاميذه لنهجه:

قال ابن تغري بردي وابن خطيب الناصرية عنه أنه كان: «على طريق السلف الصالح[٤]».

وقال البقاعي: «كان على طريقة السلف في التوسط في العيش وفي الانقطاع عن الناس، لا سيما أهل الدنيا[٥]».

وقال ابن حجر: «شيخ السنة النبوية[٦]».

---

(١) انظر تقريظه في المطبوع من الرد الوافر (ص ٢٦١). وانظر ترجمة العلاء هذا في الضوء اللامع (٢٩١/٩).

(٢) قال المقريزي: «كان شديد التعصب للأشاعرة، منحرفا عن الحنابلة انحرافا يخرج فيه عن الحد، فكانت له معهم بدمشق أمورٌ عديدة، وتفحش في حق ابن تيمية، وتجهر بتكفيره من غير احتشام، بل يصرح بذلك في الجوامع والمجامع بحيث تلقى ذلك عنه أتباعه، واقتدوا به جريا على عادة أهل زماننا في تقليد من اعتقدوه». درر العقود الفريدة (١٤٢/١).

(٣) الضوء اللامع (١٤٥/١).

(٤) المنهل الصافي (١٥١/١)، الضوء اللامع (١٤٢/١).

(٥) الضوء اللامع (١٤٤/١).

(٦) الضوء اللامع (١٤٣/١).

مذهبه:

كان الحافظ برهان الدين الحلبي شافعي المذهب، صرَّح بذلك مرارا في شرحه هذا وغيره، كما ذكره من ترجموا له كابن فهد والسخاوي والسيوطي والشوكاني، وقد كان نائب حلب عرض عليه قضاء الشافعية لتبحره في المذهب فاعتذر عن ذلك رحمه الله[1].

المبحث السابع: منزلته بين علماء عصره، وثناء العلماء عليه.

عاش الحافظ برهان الدين الحلبي في عصر تزامن وجوده مع وجود كوكبة من علماء الحديث، وكبار الحفاظ والمحدثين، وأساطين الحديث، كالحافظ ابن حجر العسقلاني ت/٨٥٢هـ، والحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي ت/٨٢٦هـ، والحافظ تقي الدين الفاسي ت/٨٣٢هـ، والحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي ت/٨٤٢هـ وغيرهم، ومع ذلك كانت مكانته بارزة بينهم، فقد تبوأ ذروة سنام علم الحديث حفظا وفهما وتدريسا، وساعد على بروز مكانته العلمية ومنزلته الرفيعة مشيختُه الذي تلقى عنهم العلم، فقد كانوا من أشهر الأئمة في زمانهم، ومحط رحلات طلاب العم وأنظارهم، وتلاميذه الحذاق المهرة الذي تلقوا علومه ونشروه، وهم كُثر، وقد سبق ذكر هؤلاء وهؤلاء في مبحث الشيوخ والتلاميذ.

كما أبرز هذه المكانة أقاويل أهل العلم والثناء العطر عليه ممن عاصروه من أقرانه أو جاؤوا بعده من تلاميذه ما يدل على تبحره في علم الحديث وعلو كعبه ورفعة شأنه بين معاصريه، فمن ذلك:

قال الحافظ ولي الدين العراقي ت/٨٢٦هـ: «كتاب الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، تصنيف سيدنا ومولانا الشيخ .. ناصر السنة .. الرُّحلة، أمير المؤمنين

---

(١) انظر: لحظ الألحاظ (ص ٢٠٤)، الضوء اللامع (١٣٨/١)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٥٠)، البدر الطالع (٢٨/١).

في الحديث.. محدث البلاد الشامية.. سبط ابن العجمي[١]».

وقال الحافظ ابن حجر ت/٨٥٢هـ: «المحدث الفاضل الرحال... جمع وصنف مع حسن السيرة، والتخلق بجميل الأخلاق.. وهو الآن شيخ البلاد الحلبية غير مدافع، أجاز لأولادي، بيننا مكاتبات ومودة[٢]». ثم ذكر طائفة من مصنفاته.

وقال أيضا فيما نقل عنه السخاوي بقوله: «وترجمه شَيخنَا حِينَئِذٍ بقوله: وَله الْآن بضع وَسِتُّونَ سنة يسمع الحَدِيث ويقرأه مَعَ الدّين والتواضع واطراح التَّكَلُّف وَعدم الِالْتِفَات إِلَى بني الدُّنْيَا، قَالَ: ومصنفاته ممتعة محررة دَالَّة على تتبع زَائِد وإتقان... وَقَالَ فِي مُقَدّمَة المشيخة الَّتِي خرجها لَهُ: أما بعد فقد وقفت على ثَبت الشَّيْخ الإِمَام الْعَلامَة الْحَافِظ الْمسند شيخ السّنة النَّبَوِيَّة برهَان الدّين الْحَلَبِي سبط ابْن العجمي لما قدمت حلب فِي شهور سنة سِتّ وَثَلَاثِينَ فرأيته يشْتَمل على مسموعاته ومستجازاته وَمَا تحمله فِي بِلَاده وَفِي رحلاته... فَلَمَّا رجعت إِلَى الْقَاهِرَة راجعت مَا علقته من الثبت الْمَذْكُور وأحببت أَن أخرج لَهُ مشيخة أذكر فِيهَا أَحْوَال الشُّيُوخ الْمَذْكُورين ومروياتهم ليستفيدها الرحالة فَإِنَّهُ الْيَوْم أَحَق النَّاس بالرحلة إِلَيْهِ لعلو سَنَده حسا وَمعنى ومعرفته بالعلوم فَنًّا فَنًّا أثابه الْحسنى، آمين[٣]».

وقال السخاوي أيضا: «وَكَذَا سَيَأْتِي فِي تَرْجَمَة وَلَده وصف شَيخنَا لصَاحب التَّرْجَمَة بشيخنا الإِمَام الْعَلامَة الْحَافِظ الَّذِي اشْتهر بالرعاية فِي الْإِمَامَة حَتَّى صَار هَذَا الْوَصْف لَهُ عَلامَة أمتع الله الْمُسلمين بِبَقَائِهِ[٤]».

وكان الحافظ ابن حجر يصفُه بالمحدث دائما، ويقول أحيانا: محدث حلب، وحصل أن اختبره مرة في حفظه، قال السخاوي: «وَبَلغنِي أَن شَيخنَا كتب لَهُ المسلسل بِخَطِّهِ عَن شُيُوخه الَّذين سَمعه مِنْهُم وَأدْخل فيهم شَيخا رام اختباره فِيهِ هَل يفْطن لَهُ أم

(١) مقدمة تحقيق عوامة للكاشف وذيله (١/١١٩).

(٢) المجمع المؤسس (٣/٩).

(٣) الضوء اللامع (١/١٤٢-١٤٣).

(٤) المصدر نفسه.

لَا فنبه الْبُرْهَان لذَلِك بل وَنبهَ على أَنه من امتحان الْمُحدثين[١]».

قال تقي الدين ابن فهد ت/٨٧١هـ: «شيخ البلاد الحلبية والمشار إليه فيها بلا نزاع، وبقية حفاظ الإسلام بالإجماع[٢]».

وقال أيضا: «عني بهذا الشأن واشتغل في علوم وجمع وصنف مع حسن السيرة والانجماع عن التردد إلى ذوي الوجاهات والتخلق بجميع الصفات والإقبال على القراءة بنفسه ودوام الإسماع والإشغال وهو إمام حافظ علامة ورع دين وافر العقل حسن الأخلاق جميل المعاشرة متواضع محب للحديث وأهله كثير النصح والمحبة لأصحابه كثير الإنصاف والبشر لمن يقصده للأخذ عنه خصوصا الغرباء ساكن منجمع عن الناس طارح للتكلف سهل في التحديث صبور على الإسماع ربما أسمع اليوم الكامل من غير ملل ولا ضجر كثير التلاوة بكتاب الله عز وجل[٣]».

وقال ابن خطيب الناصرية: «وبه انتفعت وبهديه اقتديت وبسلوكه تأدبت وعليه استفدت. وهو شيخ إمام عالم عامل، حافظ ورع مفيدة، زاهد على طريق السلف الصالح، ليس مقبلا إلا على شأنه من الاشتغال والإشغال والافادة[٤]».

وقال ابن تغري بردي ت/٨٧٤هـ: «كان إماما حافظا، بارعا مفيدا، سمع الكثير، وألف التواليف الحسنة المفيدة[٥]». وقال ابن العماد مثله[٦].

وقال البقاعي: «إنه كان على طريقة السلف في التوسط في العيش، وفي الانقطاع عن الناس، لا سيما أهل الدنيا، عالما بغريب الحديث، شديد الاطلاع على المتون، بارعا في معرفة العلل، إذا حفظ شيئا لا يكاد يخرج من ذهنه .. وهو كثير التواضع مع

---

(١) الضوء اللامع (١/١٤٣).

(٢) لحظ الألحاظ (ص ٢٠٥).

(٣) المصدر نفسه (ص ٢٠٤).

(٤) انظر: المنهل الصافي (١/١٥١).

(٥) المصدر نفسه (١/١٥٢).

(٦) شذرات الذهب (٩/٣٤٧).

الطلبة والنصح لهم[١]».

وقال أيضا: «هو حافظ تلك البلاد غير منازع في ذلك[٢]».

وقال السخاوي في الجواهر والدرر عند ذكر رحلة الحافظ ابن حجر إلى الشام: «لمَّا أشرفُوا على حلب تلقَّاهم أهلها، فكان من جملة مَنْ لقِيَ صاحبَ الترجمة: العلامة محب الدين ابن الشِّحنة، فسلم عليه، وهنأه بالسَّلامة، وسأله شيخنا عَنِ الشيخِ الحافظ محدِّث البلاد الحلبية برهان الدين سبط ابن العجمي، فذكر له أنه بخير، فقال له: لم أشدَّ الرحل، ولا استبحت القَصْر إلا للُقيِّه. فرحمه اللَّه. ما أوفر ديانته وتواضعه، ورياسته[٣]».

وقال السخاوي: «وَكَانَ إِمَامًا عَلامَة حَافِظًا خيرا دينا ورعا متواضعا وافر الْعقل حسن الْأَخْلَاق متخلقا بجميل الصِّفَات جميل الْعشْرَة محبا للْحَدِيث وَأَهله كثير النصح والمحبة لأَصْحَابه سَاكِنا منجمعا عَن النَّاس متعففا عَن التَّرَدُّد لبني الدُّنْيَا قانعا باليسير طارحا للتكلف رَأْسا فِي الْعِبَادَة والزهد والورع مديم الصّيام وَالْقِيَام سهلا فِي التحدث كثير الْإِنْصَاف والبشر لمن يَقْصِدهُ للأخذ عَنهُ خُصُوصا الغرباء مواظبا على الِاشْتِغَال والأشغال والإقبال على الْقِرَاءَة بِنَفسِهِ حَافِظًا لكتاب الله تَعَالَى كثير التِّلَاوَة لَهُ صبورا على الأسماع رُبمَا أسمع الْيَوْم الْكَامِل من غير ملل وَلَا ضجر[٤]». وعده من المتكلمين في الرجال في كتابه الإعلان بالتوبيخ[٥].

المبحث الثامن: مصنفاته.

اشتغل الحافظ برهان الدين الحلبي بالتصنيف، واجتهد فيه اجتهادا كبيرا، وكان جل اهتمامه منصبا على الحديث وعلومه، وله نصيب من العلوم الأخرى، وصلت

---

(١) عنوان الزمان (٢/٩١)، إعلام النبلاء (٥/٢٠٦).

(٢) عنوان الزمان (٢/٩١).

(٣) الجواهر والدرر في ترجمة الحافظ ابن حجر للسخاوي (١/١٨٣).

(٤) الضوء اللامع (١/١٤٢).

(٥) انظر: الإعلان بالتوبيخ لم ذم التاريخ (ص ٣٣٦).

مجموع مؤلفاته إلى واحد وثلاثين مؤلفا، وفيما يلي سرد أسماء المطبوع منها والمخطوط:

١) اختصار الغوامض والمبهمات لابن بَشْكوال، اختصره بحذف الأسانيد، ذكره تقي الدين ابن فهد، والفاسي، والنجم ابن فهد، والسخاوي، والكتاني، وهو مخطوط[١]، وأصل الكتاب: الغوامض والمبهمات مطبوع.

٢) الاغتباط بمعرفة من رُمي بالاختلاط، طُبع بتحقيقات مختلفة، منها تحقيق علي حسن عبد الحميد.

٣) إملاءات على صحيح البخاري، أملاها عدة مرات، كتبها عنه جماعةٌ من طلبته[٢].

٤) التاريخ، ذكره ابنه في كُنوز الذهب قائلا: «قال والدي في تاريخه[٣]».

٥) التبيين لأسماء المدلسين، رسالة صغيرة مطبوعة.

٦) تذكرة الطالب المعلَّم فيمن يقال إنه مخضرم، رسالة صغيرة طبعت بتحقيق مشهور حسن سلمان.

٧) ترجمة الإمام أحمد بن حنبل[٤].

٨) ترجمة الإمام علي بن أبي طالب[٥].

٩) تعليقات كتبها في هامش التوضيح لشرح الجامع الصحيح لشيخه ابن الملقن.

١٠) التلقيح لفهم قارئ الصحيح، شرحٌ مختصر على صحيح البخاري، أُخذ في رسائل علمية في جامعة أم القرى، ومنه نسخة خطية في مجلدين بخط المؤلف.

١١) الثَّبَت، فيه ذكرٌ لرحلاته وشيوخه وتلاميذه ومسموعاته، وهو مليء بفوائد

---

(١) انظر: لحظ الألحاظ (ص ٢٠٥)، التقييد (٤٤١/٢)، معجم الشيوخ (ص ٤٩)، الضوء اللامع (١٤٢/١)، فهرس الفهارس (٢٢٢/١).

(٢) انظر: الضوء اللامع (١٤١/١).

(٣) كنوز الذهب (٣٧٢/١، ٣٩٨).

(٤) ذكره المصنف في كتابه نهاية السول (٢١٨/١).

(٥) ذكره المصنف في كتابه نهاية السول (٥٠٤/١).

متنوعة، منه نسخة خطية بخطه.

١٢)حاشية على تجريد أسماء الصحابة للذهبي.

١٣) حاشية على تلخيص المستدرك للذهبي.

١٤) حاشية على جامع التحصيل للعلائي.

١٥) حواشي على سنن ابن ماجه، وهو الكتاب الذي حققّت الشطر الثاني منه، يأتي التعريف به في الفصل الثالث.

١٦) حاشية على سنن أبي داود.

١٧) حاشية على جزء من صحيح مسلم(١).

١٨) حاشية على الكاشف للذهبي، طبعت بحاشية الكاشف بتحقيق عوامة.

١٩) حاشية على ميزان الاعتدال، نقل بعضها منها البجاوي في تحقيقه للميزان.

٢٠) شرح مشارق الأنوار(٢).

٢١) زجاجة حمراء، ذكرها فيها المبتدعة واعتقاداتهم، ذكره المؤلف في مقدمة كتابه نهاية السول (١/١٢٥) حيث قال: «وقد ذكرت في زجاجة حمراء، بعض المبتدعة، وذكرت اعتقاداتهم، وأعني بالمبتدع الذي لم نكفره ببدعته».

٢٢) الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث، طبع بتحقيق صبحي السامرائي، وحُقق في رسالة علمية لنيل الماجستير بتحقيق إبراهيم بن عبد الله اللاحم، ولم تطبع لحد الآن.

٢٣) المسلسلات، مخطوط(٣).

٢٤) مصابيح الجامع الصحيح، وهو اختصار لكتاب: الكواكب الدراري في

---

(١) ذكرها والتي قبلها السخاويُّ في الضوء اللامع (١/١٤١).

(٢) ذكره المصنف في كتابه التلقيح. انظر: نور النبراس لسبط ابن العجمي، تحقيق د. سعاد (ص ١٣٠).

(٣) انظر: مقدمة محقق نهاية السول (١/٣٢).

شرح صحيح البخاري للكرماني، مخطوط[١].

٢٥) المقتفى في ضبط ألفاظ الشفا للقاضي عياض، في مجلد واحد، انتهى منها سنة ٧٩٧هـ، مخطوط[٢].

٢٦) نَثْلُ الهميان في مِعيار الميزان، استدرك فيه على الذهبي بذكر الضعفاء والمجهولين الذين أهملهم الذهبي، فرغ منه قبل فتنة تيمورلنك، وكان سقط منه أوراقٌ فأكملها عام ٨٠٥هـ، مخطوط[٣].

٢٧) نهاية السول في رواة الستة الأصول، اقتصر فيه على تراجم رجال الستة الأصول اقتفاء بالكاشف للذهبي، وقد طُبع بتحقيق د. عبد القيوم في ٣ مجلدات.

٢٨) نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس، أخذ في رسائل علمية في جامعة أم القرى.

٢٩) هوامش على الاستيعاب لابن عبد البر، مخطوط بالمكتبة الظاهرية.

٣٠) اليسير على ألفية العراقي وشرحها، حاشية على الألفية، ذكرها السخاوي[٤].

---

(١) ذُكر في الفهرس الشامل (١٤٩٠/٣). انظر: نور النبراس لسبط ابن العجمي، تحقيق: د. سعاد (١٣٠/١) رسالة علمية.

(٢) انظر: الضوء اللامع (١٤١/١).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق الكاشف لعوامة (١٢٦/١).

(٤) انظر: الضوء اللامع (١٤١/١).

الفصل الثالث: دراسة الكتاب، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: أهمية الكتاب ومكانته العلمية.

المبحث الثالث: مصادره في القسم المحقق.

المبحث الرابع: منهج المؤلف في القسم المحقق.

المبحث الخامس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

أولا: تحقيق اسم الكتاب:

نصَّ المؤلف نفسه على عنوان الكتاب في بدايته على أوَّل لوحة منه، فسمَّاهُ: "كتاب الحواشي على سُنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه"(١).

وذكر المؤلف هذا الاسم كوصف لكتابه في موضع آخر، فقال في باب الصلاة على أهل القبلة أثناء الكلام حول صلاته عليه السلام على ابن أبي بن سَلُول: "والكلام على الصلاة عليه بعد إعطاء القميص والاستغفار، فيه كلام كثير ليس هذا موضعه، فإن هذا الكتاب كالحواشِيِّ على ابن ماجه(٢)".

والكتاب بالعنوان الذي صرَّح به المصنف؛ ذكره تلميذه الحافظُ ابن فَهْدٍ(٣).

وذكره ابن تغري بردي بـــ "شرح سنن ابن ماجه"(٤).

والمؤلف في تسمية لكتبه لم يكن على طريقة واحدة، فقد يصرح باسمه، وقد لا يصرح، فمن تصريحه تسميته لشرح صحيح البخاري بـ "التلقيح لفهم قارئ الصحيح"، وكتابه في المختلطين بـــ "الاغتباط بمن رمي بالاختلاط"، وكذا كتابه: "نهاية السول في رواة الستة الأصول".

وكذا نجد من كتبه ما لم يصرح بتسميتها، مثل حاشيته على كتاب الكاشف للذهبي، وتلخيصه لكتاب الغوامض لابن بشكوال، وغيرها.

وذكره بعض من ترجم للمؤلف بـــ "التعليق على سنن ابن ماجه".

كذا ذكره تقي الدين الفاسي(٥)، والحافظ ابن حجر(٦)، وكذا قال السخاوي:

---

(١) الأصل (ل/١/ب).

(٢) انظر ص: (٥٩٣).

(٣) انظر: لحظ الألحاظ (٣١٣).

(٤) المنهل الصافي (١/١٥٢).

(٥) ذيل التقييد (١/٤٤٠).

(٦) المجمع المؤسس (٣/١٣).

"فكتب تعليقاً لطيفاً على سنن ابن ماجه"[١]، والزركلي[٢]، وهذا وصف للكتاب، وقد قال المؤلف في آخر الأصل: "فرغت منه ...، علقه إبراهيم سبط ابن العجمي"[٣].

ثانيا: توثيق نسبته إلى مؤلفه:

يظهر ثبوت نسبة الكتاب "الحواشي على سنن ابن ماجه" لمؤلفه الحافظ إبراهيم بن محمد ابن خليل الحلبي، سبط ابن العجمي رحمه الله مما يلي:

أولاً: ورود ما يدل على ذلك في مواضع من الكتاب، منها:

- جاء في آخر الأصل: "فرغت منه يوم الأحد ثامن عشر من شهر رمضان من سنة إحدى وتسعين وسبعمائة، وابتدأت فيه أوائل رجب من السنة ...، علقه إبراهيم، سبط ابن العجمي"[٤].
- جاء في أثناء الكتاب في آخر "باب اجتناب البدع والجدل"، ملحقاً بالكتاب بين الأسطر ما نصه: "سمع نجم الدين ابن فهد الهاشمي بقراءته عليَّ، وناولته الكتاب، وأذنت له في روايته عني، وذلك يوم الاثنين ثامن صفر من سنة ثمان وثلاثين، بالشرفية بحلب، قاله إبراهيم المحدث مؤلفه" اهـ[٥].
- قد بدأ المؤلف كتابه هذا بعد أن انتهى من تلخيص كتاب الغوامض لابن بشكوال، وكلاهما في كراسة واحدة، وجاء اسمه مصرحاً في آخر كتاب الغوامض قبل بداية هذا الكتاب.

ثانياً: إحالات المؤلف في ثنايا هذا الكتاب إلى كتبه الأخرى التي اشتهرت عنه،

---

(١) الضوء اللامع (١/١٤٤).

(٢) الأعلام (١/٦٥).

(٣) الأصل (ل/ ٢٣٣/أ).

(٤) الأصل (ل/ ٢٣٣/أ).

(٥) الأصل (ل/٢/ب). ويوافق هذا السماع ما قاله السخاوي في ترجمة ابن فهد في الضوء اللامع (٣/٢١٦).

مثل تعليقه على البخاري المسمى بالتلقيح لفهم قارئ الصحيح[١]، وكلها خطَّها بيده.

ثالثاً: من ترجم للمؤلف نسب هذا الكتاب إليه، كتقي الدين الفاسي، وابن حجر، وابن بردي، والسخاوي، والشوكاني، والزركلي[٢].

المبحث الثاني: أهمية الكتاب ومكانته العلمية.

لكتاب الحواشي على سنن الحافظ محمد بن يزيد ابن ماجه، للحافظ الحلبي رحمه الله أهميته ومكانته بين المصنفات الحديثية، وتظهر أهميته في أمور:

أولاً: يستمدُّ أهميته من أهمية الأصل الذي شرحه، وهو سنن ابن ماجه أحد الكتب الستة المعتمدة في السنة[٣].

ثانيا: منزلة الشارح العلمية بين علماء الإسلام، فقد كان شيخ الديار الحلبية، ومحدث حلب بلا مدافع في زمانه كما تقدم في ترجمته[٤].

ثالثا: قلة من اعتنى بسنن ابن ماجه بالنسبة مقارنة ببقية الكتب الستة المعتمدة، ويعتبر كتاب الحافظ الحلبي هو أقدم ما وصل إلينا بكامله من الكتب التي اعتُني فيها بشرح أحاديث السنن لابن ماجه، حيث لم يصل إلينا كتبٌ من ألف قبله بكماله، وكتاب ابن النعمة، وابن الملقن، والدَّميري كلها في عداد المفقود، وأما كتاب مغلطاي رحمه الله فلم يصل إلينا إلا الجزء اليسير منه، كما تقدم في الفصل الأول من هذه الدراسة حين الكلام حول شروح سنن ابن ماجه[٥].

---

(١) انظر مثلا النص (٥٢)، و (٤٦٥)، و (١٥٢٤). وينقل أحياناً من بعض كتبه دون أن يصرح به، مثل نقله في النص (٨٦٢) من كتابه "الحاشية على كتاب الكاشف للذهبي" (٤١٥/١).

(٢) انظر: ذيل التقييد (٤٤٠/١)، المجمع المؤسس (١٤/٣)، لحظ الألحاظ (٣١٣)، الضوء اللامع (١٤١/١)، الأعلام (٦٥/١)، الفهرس الشامل (٢ حديث/٩٢٠).

(٣) انظر: المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٤) انظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٥) انظر: المبحث الثاني من الفصل الأول ص (٧٣).

وقد أشار مصنِّفنا الحافظ برهان الدين الحلبي إلى هذا الأمر في المقدمة القصيرة التي قدمها لكتابه بقوله: "فإني دخلت في كتاب السنن للحافظ ابن ماجه، ورأيت أنه لم يوضع عليه شيء بخصوصه كما فُعل بالصحيحين والموطأ، وأبي داود والترمذي من الكلام على غريبها، والبلاد المذكورة فيها والبقاع، ونسبة الرواة، وضبط أسمائهم وآبائهم، والكلام في بعض الرواة بجرح أو تعديل، وغير ذلك فيما أعلم".

رابعاً: سهولة ألفاظه، وبعده عن التعمق في المعاني، والتطويل في الكلام.

خامسا: خدمة النص من جوانب متعددة، حيث أثرى المصنف الشرح بكثرة النقولات في مختلف العلوم.

سادسا: الجهدُ البارز والعناية الواضحة التي أولاها المصنف للكتاب عند تصنيفه، ثم تحريره، ومراجعته إياه للتصحيح كما يظهر من كتابة قوله: «بلغ» على هوامش الكتاب، وإضافته بعض النصوص لاحقا، وضربه على أخرى.

وهذه عادته في مصنفاته الأخرى أيضا، ولذا أثنى الحافظ ابن حجر على مصنفاته بقوله: «ومصنفاته ممتعة محررة دالة على تتبع زائد، وإتقان»[(١)].

وما أشار إليه الحافظ ابن حجر بانَ لي بوضوح أثناء عملي في هذا الكتاب.

المبحث الثالث: مصادره في القسم المحقق.

انتقى الحافظ برهان الدين الحلبي رحمه الله مادَّة كتابه من مصادر كثيرة متنوعة نفيسة، ومن مراجع قيمة مشهورة، وقد وُفِّق في حسن انتقائه على الوجهِ الذي ذكرهُ ابن الجوزي في صفة الصفوة: «وإنما أنقل عن القوم محاسن ما نُقل مما يليق بهذا الكتاب، ولا أنقُل كل ما نُقل، إذ لكل شيء صِناعةٌ، وصِناعةُ العَقْلِ حُسْنُ الاختيار[(٢)]»، وقد استقى منتقاه من مجموعة معتبرة من كتب الحديث والتفسير والفقه والأصول واللغة والغريب، والسير والتاريخ، والرقائق، وفي المصادر التي نقل منها يندُرُ وجُود بعضِها في

(١) الضوء اللامع (١/١٤٢- ١٤٣).

(٢) صفة الصفوة (١/١٤).

مكتبات العالم، وبعضها في عداد المفقود، وتنقسم هذه المصادر إلى قسمين:

القسم الأول: المصادر الشفهية: وتتمثَّل في النقولات التي يُصدِّرُها المؤلف بقوله: «قاله بعض مشايخي بالقاهرة»، وقوله: «رأيته في كلام بعض مشايخي فيما قرأته عليه بالقاهرة» [(١)]، وقوله: «وقال بعض مشايخي:... »[(٢)]، ونحو ذلك. وقد يقول: «أفادنيه .. من فمِه[(٣)]».

القسم الثاني: الكتب: وهي حسب الموضوع في القسم المحقق على النحو التالي[(٤)]:

أولا: من مصادره من كتب التفسير:

١. إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ت/٥٠٥هـ[(٥)].

٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري ت/٥٣٨ هـ[(٦)].

ثانيا: من مصادره في الكتب الحديثية (المتون):

٣. الجامع الصحيح لأبي عبد الله البخاري ت/٢٥٦ هـ.

٤. الصحيح الجامع لمسلم بن الحجاج ت/٢٦١ هـ.

٥. السنن لأبي داود السجستاني ت/٢٧٥ هـ.

٦. الجامع لأبي عيسى الترمذي ت/٢٧٩ هـ.

٧. المجتبى من السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن النسائي ت/٣٠٣ هـ.

٨. السنن لابن ماجه القزويني ت/٢٧٣هـ. وهو الكتاب الذي وضع عليه

---

(١) انظر على سبيل المثال: القسم المحقق، النصوص بأرقام: (١٦٥٩، ١٨٦٠، ٢٠٥٦، ٢٢٧٧).

(٢) انظر على سبيل المثال القسم النص المحقق، النصوص رقم: (١٦٠٨، ٢٠٦٦، ٢٣٦٦).

(٣) انظر على سبيل المثال القسم النص المحقق، النص رقم: (١٨٢٣).

(٤) سأحيل إلى النصوص في القسم المحقق من أجل التمثيل للمصادر التي لم يكثر منها المؤلف.

(٥) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٦٦.

(٦) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٨٢٨.

شرحه هذا.

٩. الموطأ للإمام مالك ت/١٧٩ هـ.

١٠.المسند للإمام الشافعي ت/٢٠٤ هـ.

١١.المصنف لعبد الرزاق ت/٢١١ هـ.

١٢.المصنف لابن أبي شيبة ت/٢٣٥ هـ.

١٣. المسند له أيضا[١].

١٤.المسند للإمام أحمد ت/٢٤١ هـ.

١٥.السنن الكبرى للنسائي ت/٣٠٣ هـ.

١٦. عمل اليوم والليلة له[٢].

١٧.صحيح ابن خزيمة ت/٣١١ هـ.

١٨.الإجماع لابن المنذر ت/٣١٨ هـ[٣].

١٩.الإشراف على مذاهب العلماء له أيضا[٤].

٢٠.نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، لمحمد بن علي، أبي عبد الله، الحكيم الترمذي، توفي ٣٢٠ هـ[٥].

٢١.شرح معاني الآثار للطحاوي ت/٣٢١ هـ.

٢٢.شرح مشكل الآثار له أيضاً[٦].

٢٣.صحيح ابن السكن، لأبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، ت/٣٥٣هـ[٧].

---

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٤٦.

(٢) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٤٤١.

(٣) انظر القسم المحقق، فائدة قبل النص رقم: ٢٠٠٧.

(٤) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٩٨٣، ٢٠١٩.

(٥) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٠٤٣.

(٦) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٤٧٣.

(٧) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٥١.

٢٤.صحيح ابن حبان ت/٣٥٤ هـ.

٢٥.المعجم الكبير للطبراني ت/٣٦٠ هـ.

٢٦.المعجم الأوسط، له.

٢٧.سنن الدارقطني ت/٣٨٥ هـ.

٢٨.المستدرك للحاكم ت/٤٠٥ هـ.

٢٩.شعب الإيمان للبيهقي ت/٤٥٨ هـ.

٣٠.السنن الكبرى له.

٣١.معرفة السنن والآثار له.

٣٢.شرح السنة للبغوي ت/٥١٦ هـ[١].

ثالثا: من مصادره في كتب الشروح:

٣٣.جزء فيه فوائد حديث أبي عمير لأبي العباس ابن القاص ت/٣٣٥ هـ[٢].

٣٤.معالم السنن للخطابي ت/٣٨٨ هـ.

٣٥.شرح صحيح البخاري للحافظ ابن بطال ت/٤٤٩ هـ.

٣٦.التمهيد لابن عبد البر النمري ت/٤٦٣ هـ.

٣٧.الاستذكار له أيضًا.

٣٨.عارضة الأحوذي للقاضي ابن العربي المالكي، ت/٥٤٣ هـ[٣].

٣٩.إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض ت/٥٤٤ هـ.

٤٠.الأحكام الوسطى لعبد الحق الإشبيلي ت/٥٨١ هـ[٤].

٤١.كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي ت/٥٩٧ هـ.

---

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٠٤٢.

(٢) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٦٢.

(٣) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٠٩٧.

(٤) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٢٠.

٤٢. شرح صحيح البخاري لابن التين ت/٦١١ هـ [١].

٤٣. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي ت/٦٥٦هـ [٢].

٤٤. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لجمال الدين ابن مالك الناظم ت/٦٧٢ هـ[٣].

٤٥. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي ت/٦٧٦ هـ.

٤٦. غاية الإحكام في أحاديث الأحكام للمحب الطبري، ت/٦٩٤هـ[٤].

٤٧. القرى لقاصد أم القرى. له أيضا[٥].

٤٨. التوضيح شرح الجامع الصحيح للحافظ ابن الملقن ت/٨٠٤ هـ[٦].

رابعا: من مصادره في كتب علوم الحديث، وتخريجه، وأطرافه:

٤٩. المراسيل لأبي داود السجستاني ت/٢٧٥ هـ[٧].

٥٠. العلل الواردة في الأحاديث للدارقطني ت/٣٨٥ هـ.

٥١. معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري، ت/٤٠٥هـ[٨].

٥٢. الإشراف على الأطراف لابن عساكر ت/٥٧١هـ[٩].

٥٣. الموضوعات لابن الجوزي ت/٥٩٧ هـ[١٠].

---

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٨٦٧.

(٢) انظر القسم المحقق، قبل النص رقم: ٢٨٣٣، باب ذكر التوبة.

(٣) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٤٩٦.

(٤) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٦٦٥.

(٥) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٨٥١.

(٦) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٨٢٣.

(٧) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٦٥٩.

(٨) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢١٢٨.

(٩) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٧٤٩.

(١٠) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٥٦٢.

٥٤.بيان الوهم والإيهام لابن القطان ت/٦٢٨ هـ[١].

٥٥.علوم الحديث لابن الصلاح ت/٦٤٣ هـ.

٥٦.تحفة الأشراف إلى معرفة الأطراف للحافظ المزي ت/٧٤٢ هـ.

٥٧. جامع التحصيل للعلائي ت/٧٦١ هـ[٢].

٥٨.البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للحافظ ابن الملقن ت/٨٠٤هـ.

٥٩.خلاصة البدر المنير، له أيضا.

٦٠.التقييد والإيضاح للعراقي ت/٨٠٦ هـ.

خامسا: من مصادره في تراجم الرجال:

٦١.الطبقات الكبرى لابن سعد ت/٢٣٠ هـ.

٦٢.تواريخ يحيى بن معين ت/٢٣٣ هـ، رواية الدوري، ورواية ابن محرز، ورواية الدقاق، ورواية الدارمي، وابن الجنيد.

٦٣.طبقات خليفة بن خياط ت/٢٤٠ هـ.

٦٤.العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ت/٢٤١ هـ، رواية ابنه عبد الله.

٦٥.التاريخ الكبير للبخاري ت/٢٥٦ هـ.

٦٦.التاريخ الأوسط له.

٦٧.الضعفاء الصغير له.

٦٨.الضعفاء للنسائي ت/٣٠٣ هـ.

٦٩.الضعفاء للعقيلي ت/٣٢٣ هـ.

٧٠.الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ت/٣٢٧ هـ.

٧١.الثقات لابن حبان ت/٣٥٤ هـ.

٧٢.كتاب المجروحين له أيضاً.

٧٣.معرفة الثقات للعجلي ت/٢٦١ هـ.

---

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٩١٣.

(٢) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٣٩.

٧٤. معجم الصحابة لابن قانع، ت/٣٥١هـ[١].

٧٥.المؤتلف والمختلف للدارقطني ت/٣٨٥ هـ.

٧٦.الضعفاء له.

٧٧.معرفة الصحابة لابن منده، ت/٣٩٥هـ[٢].

٧٨. المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد، ت/٤٠٩هـ.

٧٩.سؤالات البرقاني للدارقطني ت/٤٢٥ هـ.

٨٠.معرفة الصحابة لأبي نعيم ت/٤٣٠ هـ.

٨١.الاستيعاب لابن عبد البر ت/٤٦٤ هـ.

٨٢.الأسماء المبهمة للخطيب البغدادي ت/٤٦٤ هـ.

٨٣.الإكمال للأمير ابن مأكولا ت/٤٧٥ هـ.

٨٤.الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي، لعبد الغني بن سعيد الأزدي[٣].

٨٥.المؤتلف والمختلف للحازمي ت/٥٨٤ هـ[٤].

٨٦.غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال ت/٥٧٨ هـ.

٨٧.الضعفاء لابن الجوزي ت/٥٩٧ هـ.

٨٨.تهذيب الأسماء واللغات للنووي ت/٦٧٦ هـ.

٨٩. تهذيب الكمال للمزي، ت/٧٤٢هـ، نقل عنه المصنف في النص رقم: ٢١٥٣، واعتمادهُ على التذهيب للذهبي أكثر.

٩٠.تذهيب التهذيب للذهبي ت/٧٤٨ هـ.

٩١.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، له.

٩٢.ميزان الاعتدال له[٥].

---

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢١٥٨.

(٢) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢١٥٨.

(٣) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٥٩٩.

(٤) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٧٩١.

(٥) واعتمادُ المصنف في تراجم الرجال على التذهيب والكاشف والميزان أكثر من غيره، وقد ينص =

٩٣.تجريد أسماء الصحابة له.

٩٤.المشتبه في الرجال أسماؤهم وأنسابهم للذهبي أيضا.

٩٥.المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لأبي زرعة العراقي، ت/٨٢٨هـ[١].

سادسا: من مصادره في الفقه وأصوله:

٩٦.كتاب الأم للإمام الشافعي ت/٢٠٤ هـ.

٩٧.كتاب الرسالة له.

٩٨.مختصر المزني ت/٢٦٤هـ[٢].

٩٩.مسائل الإمام أحمد لأبي داود ت/٢٧٥ هـ.

١٠٠.مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله ت/٢٩٠ هـ.

١٠١.مسائل الإمام أحمد رواية صالح.

١٠٢.المحلى لابن حزم ت/٤٥٦ هـ.

١٠٣.التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي، ت/٤٧٦هـ[٣].

١٠٤.البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني ت/٥٥٨ هـ.

١٠٥. فتح العزيز في شرح الوجيز للرافعي ت/٦٢٣ هـ.

١٠٦.التذنيب في الفروع، له أيضا[٤].

١٠٧. المحرر في فقه الإمام الشافعي، له أيضا[٥].

١٠٨.شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح ت/٦٤٣ هـ.

على ذكر الثلاثة معا، كما في ترجمة صالح بن زُرَيق في النص رقم ٢٧٨٤: «كذا أخرجه الذهبي في كتبه: الكاشف، والتذهيب، والميزان».

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٥٣.

(٢) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٨٤٩.

(٣) انظر القسم المحقق، فائدة قبل النص رقم: ٢٨٣٣.

(٤) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٠٢٦.

(٥) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٠٢٨.

١٠٩.التعجيز شرح الوجيز للغزالي، لأبي القاسم الموصلي ت/٦٧١ هـ[١].

١١٠.المجموع شرح المهذب للنووي ت/٦٧٦ هـ.

١١١.روضة الطالبين وعمدة المفتين له.

١١٢. شرح معالم أصول الفقه، لابن التلمساني، ت/٧١٠هـ[٢].

١١٣.المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي لابن الرفعة ت/٧١٠ هـ[٣].

١١٤.كفاية النبيه شرح التنبيه له[٤].

١١٥. نهاية السول، شرح منهاج الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، ت/٧٧٢هـ[٥].

١١٦. المهمات، له أيضا[٦].

سابعا: من مصادره في كتب السيرة والتاريخ:

١١٧. السيرة لابن إسحاق، ت/١٥١هـ[٧].

١١٨.المغازي للواقدي ت/٢٠٧ هـ.

١١٩.السيرة النبوية، لابن هشام ت/٢١٣ هـ.

١٢٠.المعارف لابن قتيبة، لأبي محمد عبد الله بن مسلم، ت/٢٧٦ هـ[٨].

١٢١.أخلاق النبي وآدابه، لأبي محمد عبد الله المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ت/٣٦٩ هـ[٩].

---

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٦٢.

(٢) انظر القسم المحقق، فائدة قبل النص رقم: ٢٨٣٣.

(٣) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢١١٣.

(٤) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٢١٢.

(٥) انظر القسم المحقق، الفائدة قبل النص رقم: ١٧٩٦.

(٦) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣١٣.

(٧) انظر القسم المحقق، قبل النص رقم: ٢٣٦٦.

(٨) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٦٧٤.

(٩) انظر القسم المحقق، الفائدة قبل النص رقم: ١٧٤١.

١٢٢.الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض ت/٥٤٤ هـ[١].

١٢٣. تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن، ابن عساكر، ت/٥٧١ هـ[٢].

١٢٤.الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ت/٥٨١ هـ[٣].

١٢٥.تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي ت/٥٩٧ هـ[٤].

١٢٦.الإملاء المختصر في شرح غريب السير، لمصعب بن محمد الجياني الأندلسي، ت/٦٠٤ هـ[٥].

١٢٧.عيون الأثر في فنون المغازي والسير لابن سيد الناس اليعمري ت/٧٣٤هـ[٦].

١٢٨.المستوفي في أسماء المصطفى لابن دحية الكلبي، ت/٦٣٣هـ[٧].

١٢٩.غاية السول في خصائص الرسول لابن الملقن ت/٨٠٤ هـ[٨].

ثامنا: من مصادره في اللغة، وغريب الحديث:

١٣٠.كتاب العين للخليل الفراهيدي ت/١٧٠ هـ[٩].

١٣١.غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ت/٢٢٤ هـ[١٠].

---

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٠٦٣.

(٢) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٥٩.

(٣) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٨٤٢.

(٤) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٥٩٩.

(٥) انظر القسم المحقق، فائدة قبل النص رقم: ١٧٤٠.

(٦) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٩٠٤.

(٧) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٠٦٣.

(٨) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٨٧٥.

(٩) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٠٣٩.

(١٠) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٦١٣.

١٣٢.جمهرة اللغة لابن دريد ت/٣٢١ هـ[١].

١٣٣.الاشتقاق له أيضا[٢].

١٣٤.تهذيب اللغة للأزهري ت/٣٧٠ هـ[٣].

١٣٥.غريب الحديث للخطابي ت/٣٨٨ هـ[٤].

١٣٦. إصلاح غلط المحدثين له أيضا[٥].

١٣٧.الصحاح للجوهري ت/٣٩٣ هـ[٦].

١٣٨.معجم مقاييس اللغة لابن فارس ت/٣٩٥ هـ.

١٣٩.الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي ت/٤٠١ هـ[٧].

١٤٠.شرح الفصيح، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، ت/٤٢١ هـ[٨].

١٤١.كتاب الأفعال، لابن القطاع، ت/٥١٥هـ[٩].

١٤٢.مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ت/٥٤٤ هـ[١٠].

١٤٣.مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قُرقُول ت/٥٦٩ هـ، اعتمد عليه المؤلف كثيرا، وهو تهذيبٌ لكتاب المشارق السابق.

١٤٤.المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المديني

---

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢١١١.

(٢) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٥٣٣.

(٣) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٧٩٨.

(٤) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٧٩٣، ٢٨٤٣.

(٥) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٦٨٠.

(٦) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٩٣١.

(٧) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٦٢٩.

(٨) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٨٠٢.

(٩) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٩٦٠.

(١٠) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٩٦٣.

ت/٥٨١هـ[١].

١٤٥.النهاية في غريب الحديث والأثر، للحافظ ابن الأثير ت/٦٠٦ هـ، اعتمد عليه المؤلف كثيراً، وقد يصرح باسمه وقد لا يصرح أثناء النقل عنه.

١٤٦.الشوارد في اللغة للصغاني ت/٦٥٠ هـ[٢].

١٤٧. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، له أيضا[٣].

١٤٨.القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي ت/٨١٧ هـ.

١٤٩. تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين، له أيضا[٤].

١٥٠.مغني اللبيب، لابن هشام، ت/٧٦١هـ[٥].

١٥١.حاشية على مغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدَّماميني، ت/٨٢٧هـ[٦].

تاسعا: من مصادره في كتب الأنساب، والبلدان، ونحوها:

١٥٢.معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري الأندلسي ت/٤٨٧هـ[٧].

١٥٣.الأنساب للسمعاني ت/٥٦٢ هـ.

١٥٤.الأماكن للحازمي ت/٥٨٤ هـ[٨].

١٥٥.معجم البلدان لياقوت الحموي ت/٦٢٦ هـ.

١٥٦.اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ت/٦٣٠ هـ[٩].

---

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٨٥١.

(٢) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٩١، ٢٥٩٣.

(٣) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٧٠٣.

(٤) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢١٧٩.

(٥) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٨٩٨.

(٦) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٨٩٨.

(٧) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢١٠٩.

(٨) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٧٩١.

(٩) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢١٠٩.

عاشرا: كتبٌ أخرى متفرقة:

١٥٧. مسائل أحمد وإسحاق بن راهويه برواية الكوسج، لإسحاق بن منصور الكوسج، ت/٢٥١هـ[١].

١٥٨.المجالسة وجواهر العلم للدينوري، ت/٣٣٣هـ[٢].

١٥٩.جُزء البطاقة لحمزة بن محمد بن علي أبي القاسم الكناني المصري، ت/٣٧٥هـ[٣].

١٦٠.دلائل النبوة، للبيهقي، ت/٤٥٨هـ[٤].

١٦١.إحياء علوم الدين، للغزالي ت/٥٠٥هـ[٥].

١٦٢.التذكرة في علم أصول الدين، لأبي علي حسن بن محمد بن علي المسيلي، توفي في حدود ٥٨٠هـ، ولم أقف على كتابه مخطوطا ولا مطبوعا[٦].

١٦٣.الأذكياء لابن الجوزي، ت/٥٩٧هـ[٧].

١٦٤. عجالة المنتظر في شرح حالة الخضر، له أيضا[٨].

١٦٥.مرج البحرين لابن دحية الكلبي، ت/٦٣٣هـ[٩]. ولم أقف عليه مخطوطا ولا مطبوعا.

١٦٦.فتاوى ابن الصلاح ت/٦٤٣ هـ[١٠].

---

(١) انظر: القسم المحقق النص رقم: ١٥٨٣.

(٢) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٩١٣.

(٣) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٨٦٧.

(٤) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٨٧٧.

(٥) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٦٦.

(٦) انظر القسم المحقق، المسألة قبل النص رقم: ٢٨٣٣.

(٧) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٩١٣.

(٨) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٥٩٥.

(٩) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٥٩٥.

(١٠) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٥٩٥.

١٦٧.الترغيب والترهيب، لعبد العظيم بن عبد القوي، المنذري، ت/٦٥٦هـ[١].

١٦٨.التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، للإمام القرطبي، ت/٦٧١هـ[٢].

١٦٩. فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ت/٧٢٨ هـ[٣].

١٧٠. منهاج السنة النبوية، أيضا[٤].

١٧١.الكبائر للإمام الذهبي، ت/٧٤٨هـ[٥].

١٧٢.زاد المعاد في هدي خير العباد، للعلامة ابن قيم الجوزية ت/٧٥١ هـ.

١٧٣.إعلام الموقعين عن رب العالمين (معالم الموقعين)، له[٦].

١٧٤.حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح له أيضاً[٧].

١٧٥.إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، له أيضا[٨].

---

(١) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٠٤٣.

(٢) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٧٢٤.

(٣) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٧٩٠.

(٤) انظر: القسم المحقق النص رقم: ٢٦٠٢.

(٥) انظر القسم المحقق، النص رقم: ١٥٦١.

(٦) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٥٠٧.

(٧) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٣٨٢.

(٨) انظر القسم المحقق، النص رقم: ٢٤٢٦.

المبحث الرابع: منهج المؤلف في القسم المحقق.

كتب المؤلف الحافظ برهان الدين الحلبي رحمه الله بخطِّه في اللوحة الأولى من كتابه: «كتابُ الحواشي على سُنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه، **وهو ملخص جداً، ولم أقصد فيه جمع الأقوال ولا التطويل**».

ثم قدم في اللوحة التالية بمقدمة مختصرة جدا بين فيها شيئا يسيرًا من منهجه في هذا الكتاب، فقال رحمه الله:

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، وصلى الله على محمد، وآله أهل الوفى، وبعد:

فإني دخلت في كتاب السنن للحافظ ابن ماجه، ورأيت أنه لم يوضع عليه شيء بخصوصه كما فُعل بالصحيحين، والموطأ، وأبي داود، والترمذي، من الكلام على غريبها، والبلاد المذكورة فيها والبقاع، ونسبة الرواة، وضبط أسمائهم وآبائهم، والكلام في بعض الرواة بجرح أو تعديل، وغير ذلك فيما أعلم.

ثم إني رأيت في كلام شيخنا الحافظ زين الدين العراقي في ترجمة الحافظ علاء الدين مُغْلطاي بن قليج البكجري أنه شرح قطعة من سنن ابن ماجه، لكن لم أقف أنا عليها، وقد بلغني أن بعض الفقهاء من أصحابنا المصريين من الشافعية المتوسطين وضع عليه شرحاً، فوضعت عليه هذه الحواشي اليسيرة مع عجلة عظيمة حين قراءتي له بجامع حلب المحروسة، ولم أقصد فيها جمع الأقوال ولا الكلام على الأحاديث من جهة ضعف أو أحكام، وإن كان منها شيء فهو على سبيل العرض، والله أسأل أن ينفع به، إنه قريب مجيب» اهـ.

ويظهرُ مما تقدم ما يلي:

١- أن المؤلف ذكر في مقدمة كتابه سبب تأليفه، وهو أنه لم يقف على كتاب اعتنى بشرح أحاديث سنن ابن ماجه، ثم أشار إلى بعض الشروح السابقة على السنن، وشيئا من منهجه في الكتاب.

٢- انتهجَ المؤلف في شرحه مسلك الاختصار، حيث قال في بداية الكتاب: «وهو ملخص جداً»، وقال: «ولم أقصد فيه جمع الأقوال ولا التطويل»، وكرر نحو ذلك

أثناء الكتاب مرارًا، ومن ذلك قوله: «وفي قوله: «غيرَ مَكْفِيٍّ ولا مُوَدَّعٍ ولا مُسْتَغْنًى عنهُ رَبَّنَا»، كلام كثير تركتُه اختصاراً[١]»، وقوله بعد سرد أقوال في جابر الجعفي: «وفيه كلامٌ أكثر من هذا، وهو كافٍ»، ونحوه في يحيى بن سُليم[٢]، وقوله في التعليق على حديث: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ وَمَنْ جَدَعَهُ جَدَعْنَاهُ»: «في هذا الحديث أعمال وكلام كثير، ليس هذا موضعه[٣]».

٣- يهتم المؤلف في كتابه بالكلام على غريب الحديث، والتعريف بالبلدان المذكورة في أحاديث السنن، والكلام على الرواة من حيث ضبط أسمائهم وأسماء آبائهم، وأنسابهم، والكلام على بعض الرواة جرحا أو تعديلا، وبحث بعضِ المسائل الفقهية الهامة المستنبطة من أحاديث السنن، وفيها اختلاف بين الفقهاء.

وبالإضافة إلى ما تقدم ظهر لي من منهج المؤلف خلال دراستي وعملي في الكتاب ما يلي:

منهجه العام في كتابه:

١- اعتمد الحافظ برهان الدين الحلبي رحمه الله من بين نسخ سنن ابن ماجْه التي عنده على نسخة الملك المحسن أحمد بن يوسف الأيوبي، واتخذها أصلا له كما صرح بذلك مرارا، وهي نسخةٌ متقنةٌ مجوّدة.

قال السبطُ -رحمه الله- في النص (١٦٣٠): «كَذَا فِي أَصْلِنَا، وفي الحَاشِيَةِ بِخَطِّ المَلِكِ المُحْسنِ...». وقال في النص رقم (٢١١٨): «كذا في أصلنا، وعلى نُقيبٍ ضَبَّةٌ، وتُجاهه بخط الملك المحسن». وقال في النص رقم (٢١٤٩): «كذا في أصلنا، وعلى عامرٍ ضَبَّةٌ، ومكتوبٌ تُجاهه وأظنُّه بخطِ واقِفِ الأصلِ الملكِ المحسنِ ما لفظُه». وقال النص رقم (٢١٦٤): «وتُجاههُ بخطِّ الملك المحسِن واقف الأصل المذكور على

(١) النص رقم: ٢٠٧٦ من القسم المحقق. وانظر أيضا النصوص بأرقام: (١٧٧٦، ٢٠١٢٥، ٢٣٦٥، ٢٣٧٤، ٢٣٨٢).

(٢) انظر النص رقم: (٢٠٠٤، و ٢٥٦٩).

(٣) انظر النص رقم: (١٦١٠).

المسلمين بالشَّام ما صورتُه..»، ونحوه في النص رقم (٢١٤٩) والنص رقم: (٢٣٥٨) وغيره.

ويشُير الحافظُ الحلبيُّ إلى أصله في مواضع كثيرة بقوله: «كذا في أصلنا[١]» ثم يذكر ما يخالفه من حفظه أو مسموعه[٢] أو ما وقف عليه في نسخة أخرى عنده من السنن[٣]، أو ما جاء في الروايات الأخرى خارج السنن[٤].

وقد اختار الحافظ الحلبي هذه النسخة بعناية من بين النسخ التي قُرئت عليه، وهي منقولة من أصل ابن قدامة كما تقدم، ثم قوبلت بالأصل، وصُحِّحتْ وقرئت على أئمة معروفين، وعليها سماعاتهم، وعن ذلك يقول المصنف: «وقد علمت ما في أصلنا، ولم أر أصلا لابن ماجهْ مثله[٥]»، وهذه هذه النُّسخة هي التي اعتمد عليها د. محمد مصطفى الأعظمي في تحقيقه لسنن ابن ماجهْ.

٢- يعتنى الحافظ برهان الدين الحلبي بالألفاظ التي ترِدُ في أصله وتُشكل من حيث اللفظ أو المعنى؛ فيبحث لها عن توجيهات حسب قواعد اللغة، وقد لا يرى توجيها فيقول: «لا أعرفه[٦]» أو «لا أعلمه[٧]».

٣- يهتم بالمقابلة بين أصله وبين النسخ الخطية الأخرى لسنن ابن ماجه، وينبه على الفروق أحيانا، ويقدم إجابات حسنة عن أصله عند وُجود اختلافٍ بينه وبين النسخ الخطية الأخرى[٨].

---

(١) انظر على سبيل المثال النصوص بأرقام: (١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٥٢، ١٥٦٠، ١٥٧٦).

(٢) انظر النصوص بأرقام: (٢٥٥٠، و ١٩٧٥، ٢٥٢٠، ٢١٥٣).

(٣) انظر النصوص بأرقام: (١٧٦٣، ٢١٣٥، ٢٣٢٤، ٢٣٤٢).

(٤) انظر النصوص بأرقام: ١٦٩٥، ٢٤٦٨، ٢٥٤٦، ٢٦٣٧.

(٥) انظر النص رقم: (٥٦١) في الشطر الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٦) انظر النص رقم: (١٥٨٣).

(٧) انظر النص رقم: (٢٧٠١).

(٨) انظر على سبيل المثال النصوص رقم: (١٥٧٦، ١٥٨٣، ١٦٦٩).

٤- اتبع في ترتيب كتابه الترتيب والتبويب الذي عليه سار عليه ابن ماجه، معتمداً نسخة الملك المحسن للسنن، وسرد عناوين الكتب بالترتيب في مقدمة شرحه بعد أن ذكر عدد الكتب والأبواب إجمالا، قال: «جملة كتب سنن ابن ماجه اثنان وثلاثون كتابا، فيها ألف باب وخمسمائة باب، في جملة الأبواب أربعة آلاف حديث[١]».

٥- لم يلتزم بالتعرض لكل باب، ولا لجميع أحاديث الباب، كما لم يلتزم بشرح جميع ألفاظ الحديث، وإنما يختار بعض الكلمات والجمل من الأصل ويعلق عليها شرحًا للغريب الوارد فيها، وضبطا لأسماء الرواة فيها، وتعريفا بهم، وكلاما عليهم جرحا وتعديلا، وإيضاحا للجمل والكلمات التي تحتاج إلى إيضاح، أو توثيق، أو تصويب أو استدراك أو ما شابه.

٦- يذكر اسم الباب كاملاً كما في سنن ابن ماجه.

٧- ينقل المؤلف الكلمات أو الجمل بالنص من الأصل بادئا بعبارة: قوله، ثم يشرح بحسب ما يظهر له، ونادرا ما يكون هنالك تصرفٌ بالاختصار أو نقل بالمعنى في الجملة المنقولة من الأصل[٢].

٨- يلتزم المؤلف في نقل النصوص بالأمانة العلمية في النقل حيث يعزو الأقوال إلى قائليها، وأحيانا يصرح بنقله النص باللفظ أو المعنى ويعبر عن القائل بلفظ مبهم كقوله: قال بعض مشايخي[٣]، أو بعض شيوخ شيوخي[٤]، أو مشايخ مشايخي[٥]، إذا كانوا شيوخه أو شيوخ شيوخه، وإذا لم يكن يكونوا كذلك عبر عنهم بقوله: قال

(١) انظر مقدمة المؤلف.

(٢) انظر النص رقم: (٢٠٢٢).

(٣) انظر النص رقم: (١٦٦٧).

(٤) انظر النص رقم: (٢٦٥٣).

(٥) انظر النص رقم: (٢٠٦٦).

بعضهم[١]، وقال العلماء[٢]، وقال أصحابنا[٣]، وقال بعض الحنابلة العلماء[٤].

٩- يُغفل المصنف في نقوله التصريح بنقل ما ينقل أحيانا، وربما يرجعُ السبب في ذلك إلى أن الأقوال المنقولة لا تكون من قول صاحب الكتابِ الذي ينقُل منه المؤلف، بل يكون من منقوله عمَّن سبقه من العلماء، وغالبا ما يكون الكلام عنهُم مشهورا معروفا، فعلى سبيل المثال ينقلُ الحافظ برهان الدين الحلبي في كثير من الأحيان من النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، ولا يصرِّح باسمه أو اسم كتابه لأن ما نقله مشهور عن المتقدمين في كتبهم كغَريب أبي عُبيد، وغَريب ابن قتيبة وغيرهما، ولم يصرِّح ابن الأثير بأسمائهم أيضا.

أما إذا وجد المؤلف كلاما من ترجيحات أو آراء من سبقه في المصادر التي ينقل منها، فإنه ينص على القائل، ويصرح به، فمثلاً ينقل من كتاب النهاية لابن الأثير، فإذا قال ابن الأثير كلاما من عنده، فإن المؤلف ينسب القول إليه مع كون جميع ما ذكره – في الفقرة مثلا – من كتاب النهاية لابن الأثير[٥].

ونحوه منهج الإمام النووي رحمه الله في كتابه تهذيب الأسماء واللغات (٦/١) حيث قال في مقدمته: «وأنقل كل ذلك إن شاء الله تعالى محققاً مهذباً من مظانه المعتمدة، وكتب أهل التحقيق فيه، فما كان مشهوراً لا أضيفه غالباً إلى قائليه؛ لكثرتهم وعدم الحاجة إليه، وما كان غريبا أضفته إلى قائله أو ناقله».

١٠-يحيل المصنف إلى ما تقدم في الكتاب، فيقول مثلا: ((تقدم الكلام عليه قبله» أو ((قُبيلهُ»، أو نحو ذلك[٦].

---

(١) انظر النص رقم: (١٥٣٨).

(٢) انظر النص رقم: (٢١١٣).

(٣) انظر النص رقم: (٢٠٢٠).

(٤) انظر النص رقم: (١٥٢٩).

(٥) انظر على سبيل المثال النصوص بأرقام: (١٩٩٩، ٢٠٩٧، ٢٥٦٢، ٢٦٢٩).

(٦) انظر النصوص بأرقام: (١٥٢٧، ١٥٤٥، ١٥٥٨).

وكذا يحيل إلى ما سيأتي[١].

ويحيل أحيانا على وجه القلة إلى كتبه الأخرى، كما أحال إلى كتابه شرح البخاري المسمى: ((التلقيح لفهم قارئ الصحيح))، ويسميه عند الإحالة تعليقا[٢].

١١- يضيف المؤلف أحيانا فوائد وتنبيهات يبدأها بقوله: فائدة[٣]، تنبيه[٤].

١٢- يعتني كثيرًا بضبط الألفاظ بالحروف والشكل في الأسانيد المتون، كما جاء في أصله لسنن ابن ماجه[٥].

١٣- يعتني بعلامات الكتابة والضبط الواردة في أصله لسنن ابن ماجه، ويشير إلى ذلك بقوله: ((كذا في أصلنا، وفوقه ضبة))، وهو كثير[٦].

١٤- يتحرى الصواب في إثبات النصوص وفي شرحه لأحاديث رسول الله ﷺ، وفيما ينقله من العلماء، ويظهر ذلك للقارئ من خلال ما يلي:

- عزو الأقوال إلى قائليها مع ذكر مصادرها، وهذا كثير.
- التفريق بين مصادره الكتابية وبين ما سمعه أو قرأه على شيخه، أما الكتابية فكثير، وأما الشفهية والمسموعة فمنها قوله في النص رقم: ٢٠٦١: ((وقد نظمها شيخُنا الحافظ أبو الفضل العراقي في بيتين سمعتهما منه)) وقوله في النص رقم ٢٥٩٧: ((رأيته منقولا وسمعتُه من بعض مشايخي)).
- تحديد مكان سماعه أو قراءته على شيخه، ومن ذلك قوله في النص رقم:

---

(١) انظر النصوص بأرقام: (١٥٢٦، ١٨٩٨، ٢٥٨٧).

(٢) انظر النصوص بأرقام: (١٧٦٤، ١٨٥٦، ٢١٢٧، ٢٥١١، ٢٧٩٢).

(٣) انظر الفوائد قبل النصوص بأرقام: (١٥٤٦، ١٥٥٢، ١٧٤١).

(٤) انظر التنبيهات قبل النصوص بأرقام: (١٧٩٤، ٢٤٦٣).

(٥) انظر على سبيل المثال النصوص رقم: (١٥٢٨، ١٥٤٢، ١٥٤٤).

(٦) انظر على سبيل المثال النصوص رقم: (١٥٤٨) حيث قال: ((كذا في أصلِنا: شاهدًا، وعليه ضَبَّةٌ، ولا إشكالَ فِي ذلكَ، فإنَّه حالٌ))، وانظر النصوص رقم: (١٥٥٢، ١٥٧٦، ١٦٧٩، ١٦٩٤).

١٨٦١: «وفيما قرأته على بعض شُيوخي بالقَاهِرة».

● يُصرِّح إذا كان الكتاب المنقول عنه بخطِّ مصنِّفه، ومنه على سبيل المثال قوله في النص رقم ٢٢٩٣: «هذا الأصل الذي نقلت منه غاية في الصحة، فإنَّه قُرئ على الصَّنعاني، أو ماسكُه بنفسه، فإنَّ ما عليه من التخاريج بخطِّه، وهو مضبوطٌ في غاية الصِّحَّة».

● رجوعه إلى تحفة الأشراف وتذهيب تهذيب الكمال للتأكد من صحة ما جاء في نسخته من أسماء الرجال وألفاظ المتون، ثم يقوم بترجيح ما جاء في أصله، أو ما جاء في غير أصله، فمن الأول كلامه في النص رقم: ٢٨٩١حيث قال: «قوله: «حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ ذَكْوَانَ»، كذا في الأصل، وصوابه الحسين، كذا في هامش الأصل، والذي غلب على ظني صحة ما في الأصل ثم إني راجعت أطراف المزي فوجدته الحسن مكبرا، وقد عقبه بشيء عن أبي مسعود هو الدمشقي يَرْفَعُ الإشكالَ».

ومن الثاني كلامه في النص رقم ٢٤٨٤، قال: «قوله: «ثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، ثَنَا مُعاذ بنُ هِشَامٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ»، كذا في أصلِنا بابن ماجه، وقد راجعتُ أطرافَ المزيِّ من نسختي وهي صحيحة مقابلة، فإذا فيها: ثنا مُعاذ بن هشام لا مُعاوية، فنظرتُ التذهيب للذهبي في ترجمة معاذ بن هشام، ومعاوية بن هشام؛ فإذا هو قد ذكر في ترجمة معاوية بن هشام أنه روى عن علي بن صالح، وعنه أبو بكر بن أبي شيبة، ونظرت في ترجمة معاذ بن هشام فلم أره ذكر فيها روايته عن علي بن صالح، ولا رواية أبي بكر بن أبي شيبة عنه، فيخبرنا أن هذه النسخة التي هي أصلنا الصواب فيها -فيما يغلبُ على ظني- معاوية بن هِشام، لا معاذ بن هشام، والله أعلم، فضعيفٌ أنها على معاذ في أصلنا. والحديث انفرد به ابن ماجه في هذه الطريق، وأخرجه أبو داود من طريق أخرى».

● قد يضبطُ غريبا أو اسما، أو يذكر مسألة أو رأيا فقهيا فيشير إلى حاجته للتحرير بقوله: «فَلْيُحَرَّرْ مَا فِي الأَصْلِ» كما في النص رقم: ١٨٩٠، أو بقوله: «فليُنظر» كما في النص رقم ٢٢٥٠م، ونحوهما في النصوص رقم: ١٩٧٦، ٢١٢٩، ٢١٧٦ وغيرها.

● يعقب ما يذهب إليه أحيانا بقوله: «قلتُ هذا ولم أره لأحد، فإن كان

صواباً فمن الله ثم رسوله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان)) كما في النص رقم ٢٥٢٥، و ٢٧٣٣، ونحو ذلك قوله في جوابه على استشكال حديث «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ، عبد اللَّهِ، وَعبد الرَّحْمَنِ» ثم تسمية النبي ﷺ أولاده بغيرهما: ((قلتُ غالبَ هذه الأجوبة من غير أن أرى أحداً قالها ولا سمعتُها من أحدٍ فلتُنظر[١]))

● كثيرا ما يعزُو إلى حفظِه[٢].

١٥- يذكر رأيه في مسألة ما أحيانا، ثم يضرب عليه، أو يقول: ((فلتنظر)) ولعله تواضعا منه (رحمة الله عليه) كما في النص رقم ٢٣٦٥.

١٦- يتعقب أحيانا على أقوال من سبقه، ويذكر الصواب من غير تقليد، ومن ذلك أنه في النص رقم ٢٠٣٢ بعد أن نقل الاختلاف في أكل لحوم الحمر الأهلية قال: ((والصواب التحريم كما قاله الجمهورُ)) ومنه ما قاله في النص رقم ١٦٣٧: ((قوله: «أَبُو لَيلَى» كَتَبَ السُّلطان فِي الحَاشِيَةِ: ((صوابه ابن)) يعني ابنَ لَيلَى، وَضَبَّبَ على «أَبُو»، وَلَيسَ هَذَا بِصَوَابٍ، وَالصَّوَابُ مَا فِي الأَصْلِ: أَبُو لَيلَى)). ومنه أيضا ترجيحه صحبة صفية بنت شيبة في النص رقم: ١٩٧٣ بقوله: ((والذي ظهر لي بعد التأمل – والله أعلم– أنها صحابيةٌ، وكذا رجَّحه بعضُهم)).

١٧- يستعمل الرموز التي استعملها المزي في تهذيب الكمال، وتبعه بعضُ أقرانه كالإمام الذهبي، وكذا من جاء بعده، ومن ذلك اختصاره البخاري بـ خ، فيقول مثلا: "أخرجه خ"، ويقول: "قال خ". وكذا بقية الرموز المعروفة: م، د، ت، س، ق. و"٤" للأربعة كما يستعملُها الذهبي[٣]. ويكتب بعض الأرقام رقما دون كتابة كما في النصوص رقم: (١٥٦٤، ٢٢٠٠، ٢٢١٠) وغيرها. و"٤" هذه رسم الأربعة في

---

(١) انظر النص رقم: (٣٢٦٥).

(٢) انظر على سبيل المثال النصوص بأرقام: (١٧٩٢، ١٧٩٦، ٢٠٣٢، ٢١٥٤).

(٣) وقد فصلت جميع ما رمز له المؤلف، فإذا قال: "قال خ"؛ أثبتت: "قال البخاري"، وهكذا خدمة للنص وتسهيلا على القارئ.

الكتابة الفارسية.

منهجه في شرح غريب الحديث:

١٨- يعتني بشرح غريب الحديث، ويتخلص منهجُه في النقاط الآتية:

- يبدأ بذكر الكلمة مضبوطة بالحركات، ثم يضبطها بالحروف، ويتحرى في ذلك.
- بعد ضبط الكلمة يذكر معنى الكلمة الغريبة(١)، وقد يضبطُ الكلمة دون تفسيرها إذا لم تكن من الغريب(٢).
- ويعتمد في تفسير الغريب على غريب أبي عبيد القاسم بن سلام، والصحاح للجوهري، وتهذيب اللغة للأزهري، والغريبين لأبي موسى المديني، وكتاب المشارق للقاضي عياض، وفرعه كتاب المطالع لابن قُرقُول، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، وكتاب النهاية لابن الأثير، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، وغيرها، ويختار الراجح لديه من أقوالهم عند الاختلاف.

وأمثلة هذا كثيرة(٣).

- يشير إلى قواعد وترجيحات واختلافات لغوية تدل على تعمقه فيها(٤).

١٩- يعتني بإعراب لفظ الحديث. وأمثلته كثيرة(٥).

منهجه في بيان ما اشتمل عليه الحديث من مسائل فقهية:

٢٠- يتناول المصنف المسائل الفقهية بشكل مختصر إذا عرضت له مناسبتها في ثنايا الكتاب، ولا يطيل فيها كثيرا إلا في مواضع قليلة، ويكون ذلك في صدر الباب

---

(١) انظر على سبيل المثال النصوص بأرقام: (١٥٤١، ١٥٤٤، ١٥٧٠، ١٥٨٤، ١٨٣٠).

(٢) انظر على سبيل المثال النصوص بأرقام: (١٥٤٦، ١٦٠٨).

(٣) انظر على سبيل المثال النصوص بأرقام: (١٨٢٢، ١٩٣١، ٢١٥٩).

(٤) انظر على سبيل المثال النصوص بأرقام: (١٧٧٥، ٢٢٨٩، ٢٥٠٠، ١٨٥١، ٢١٩١، ٢١٩٧، ٢٤٠٤، ٢٥٣٥).

(٥) انظر على سبيل المثال النصوص بأرقام: (١٥٧٩، ١٧٧٨، ٢٨٢٠).

تحت عنوان: فائدة، في الغالب[١].

٢١- ينقل من كتب الشروح مثل شروح الخطابي، والمازري، والقرطبي، والقاضي عياض، والنووي وغيرهم[٢].

٢٢- يهتم بنقل المذهب الشافعي في المسألة، وينقل المذاهب الثلاثة الأخرى عن مصادرها في بعض المسائل المختلف فيها أحيانا، وقد ينقل المذهب الظاهري أيضا[٣].

٢٣- ينقل تقريرات في المسائل الفقهية عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم رحمهما الله تعالى[٤].

٢٤- في عرضه للمسائل الفقهية والخلاف فيها يأتي بأدلة كل فريق والردود عليها ثم يوفق بينها أو يرجح ما يراه[٥].

٢٥-يجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض[٦].

---

(١) انظر على سبيل المثال المسائل الفقهية التي أوردها المصنف قبل النصوص التي بأرقام: (١٥٤٦، ١٥٥٢، ١٧٤١، ١٧٩٧).

(٢) انظر النصوص بأرقام: (١٥٢٩، ١٨٣٩، ١٨٥٥، ٢٠١٠، ٢٢٢٣، ٢٢٤١)، وانظر المسائل الفقهية قبل النصوص بأرقام: (١٥٤٦، و: ٢٨٣٣).

(٣) انظر النصوص بأرقام: (١٥٥١، ١٦٣٧، ١٧٩٠)، وانظر مسألة القسامة قبل النص رقم: (١٦٢١).

(٤) انظر النصوص بأرقام: (١٥٢٩، ١٧٩٠، ٢٦٠٢).

(٥) انظر النصوص بأرقام: (٢٢٠٨، ٢٦٠٢)، وانظر المسألة قبل النص رقم: (١٥٤٦).

(٦) من ذلك جمعه في النص رقم: (١٥٢٩)، وفي الفائدة قبل النص رقم: (١٥٤٦).

منهجه في التعريف بالأعلام والكلام على رجال الأسانيد:

٢٦- يعتني بضبط أسماء الرواة، وأسماء آبائهم وأجدادهم بالحركات، إذا كان يُشكِلُ نطقُها، ويضبطها بالحروف أيضا، ويعتمد غالباً على كتاب الإكمال لابن مأكولا، وكتاب المشتبه للذهبي، وكذا كتاب تهذيب الأسماء للنووي[١].

٢٧- إذا كان ضبط اسم الراوي مختلفا فيه استوعب فيه ذكر الوجوه المختلفة[٢].

٢٨- يهتم بذكر المؤتلف والمختلف والمتشابه من أسماء الرواة[٣].

٢٩- يذكر -أحياناً- سني وفاة الرواة، وينقل الاختلاف في ذلك عن العلماء[٤].

٣٠- يعتني بتعريف المبهمات الواردة في أسانيد الحديث ومتونها، ويعتمد في بيان المبهمات غالبا على كتاب الأسماء المبهمة للخطيب، وكتاب غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال، وكتاب تهذيب الأسماء للنووي[٥]، ولعله ألزم نفسه ببيان كل مبهم، ويظهر ذلك من تركه البياض لبيان المبهم لعله يقفُ عليه لاحقا فيضيفه في مكانه، ويصرِّح أحيانا أنه لم يعرفه، كما في النص رقم ٢٠٩٨: «كذا في الأصل وينبغي أن يحرَّر هذا الاسم، ومن هو هذا؟».

٣١- إذا وقع اختلاف في تعيين المبهم نقل فيه الأقوال المختلفة ورجَّح ما يراه صوابا[٦].

٣٢- يحدد الراوي بحيث يميزه عن غيره، ويذكر أهم شيوخه وتلاميذه[٧].

---

(١) انظر النصوص بأرقام: (١٦٤٣، ١٦٤٧، ١٨٧١، ١٨٧٦، ٢٣٦٠، ٢٤٢٤).

(٢) انظر النص رقم: (٢٣٢٤).

(٣) انظر النصوص بأرقام: (١٥٥٣، ١٨٧١).

(٤) انظر النص رقم: (١٥٨١).

(٥) انظر النصوص بأرقام: (١٥٣٧، ١٥٥٢، ١٨٠٩، ٢٣٢٣، ٢٢٥٠، ٢٣٥٣).

(٦) كما في النص رقم: (٢٣٢٣).

(٧) انظر النصوص بأرقام: (١٥٦٠، ١٦٨٩، ١٨٥٨، ١٩٠١).

٣٣- إذا كان العلَم راويا أو مصنفا أو خليفة أو أميرا مشهورا لم يترجم له غالبا، بل يكتفي بذكر الاسم والنسب مختصرا[١].

٣٤- إذا كان العَلَم مشهورا بالكنية؛ عين اسمه واجتهد في ذلك[٢].

٣٥- إذا كان اسم الراوي مختلفا فيه استوعب ذكر أشهر الأقوال في تعيين اسمه ونسبه وكنيته[٣].

٣٦-ينبه أحيانا أن ترجمة العلَم تقدمت[٤].

٣٧- يجتهد المصنف أحيانا في ضبط الأسماء، ويأتي بما يدل على ذلك[٥].

٣٨- يُنبه على الأوهام التي وقعت في ضبط الأعلام ممن سبقه، ويذكر الصواب[٦].

٣٩- يتكلم في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا، وينقل في الراوي أقوال المتقدمين كالإمام أحمد وابن معين والبخاري وأبي حاتم وأبي داود والنسائي، والدارقطني[٧]، وقد ينقل بعض مروياته، ويعتمد في ذلك غالباً على كتب الحافظ الذهبي

---

(١) من ذلك أنه لم يترجم للصحابة المعروفين كـ: أبي هريرة، ومعاوية، وعبد الله بن عمر، وحمل ابن مالك النابغة الذبياني وغيرهم رضي الله عنهم، ولم يترجم للرواة المعروفين كـ عبد الرحمن ابن عايذ، و، ولم يترجم للمصنفين المعروفين كـ: أصحاب الستة وباقي مصنفي أمهات الكتب الحديثية، وكابن دريد، وابن الكلبي، والجوهري، والنووي والذهبي وبعض مشايخ المصنف، وغيرهم.

انظر: النصوص بأرقام: (١٥٢٩، ١٥٦١، ١٥٩٣، ١٦٧٤).

(٢) انظر النصوص بأرقام: (١٦١٥، ١٦٤٢، ١٧٥١، ٢٠٢٥).

(٣) انظر النصوص بأرقام: (١٨٧١، ١٩٧١، ٢٣٢١).

(٤) انظر النصوص بأرقام: (١٥٤٥، ١٦٤٦، ١٦٦٩، ١٨٦٥).

(٥) انظر النصوص بأرقام: (١٩٧٥، ٢٤٩٠، ٢٦٢٧، ٢٧٩٨).

(٦) انظر النصوص بأرقام: (١٦٣١، ١٩٠٢، ٢٠٦٩).

(٧) انظر النصوص بأرقام: (١٥٦٢، ١٦٥٩، ١٦٧٨، ١٦٨١).

في الرجال، وخاصة: ميزان الاعتدال، وتذهيب التهذيب، والكاشف، والمغني في ضعفاء الرجال، صرَّح بالنقل منها غير مرة[١]. وإذا لم يقف على الكلام فيها نقله من غيره.

وللمؤلف أيضا أحكام مستقلة على بعض الرواة[٢].

٤٠- يُنبه إذا انفرد ابن ماجه بالإخراج لراو من الرواة[٣].

٤١- يبين الوحدان من الرواة، وهم الذي ليس لهم إلا راو واحد[٤].

منهجه في تخريج الحديث:

٤٢- يعزو الحديث إلى مصادره، ولم يلتزم بذلك في جميع الأحاديث، ويتوسع في التخريج أحيانا[٥]، والأغلبُ عدم التوسع[٦].

٤٣- يركز على تخريج الحديث أولا من الصحيحين أو أحدهما، ويكتفي بذلك، أو يتوسع في تخريج الحديث فيخرجه من السنن الأربعة والمسانيد[٧].

٤٤- يأتي بالمتابعات والشواهد عند الحاجة لتقوية حديث أو طريق، كما في حديث: «**ماء زمزم لما شرب له**»[٨].

٤٥- يعتني بالكلام على علل الحديث، والحكم عليه، وينقل في ذلك أقوال

---

(١) انظر النصوص بأرقام: (١٦٧٨، ١٨١١، ١٨٥٨، ٢١٦٠، ٢٣٥٨، ٢٣٨٢).

(٢) ومن ذلك قوله في مقاتل بن حيان: «ثقةٌ عالمٌ صالحٌ، وإن تكلَّمَ فيه بعضُهم»: انظر النص رقم: (١٧٧٦).

(٣) كما في ترجمة ابن أبي الضيف، والخليل بن عبد الله، وخالد بن كثير وغيرهم. انظر النصوص بأرقام: (١٥٥٣، ١٦٨٩، ٢١٢٤).

(٤) انظر النصوص بأرقام: (١٧٧٨، ١٨٧١، ٢٢٣٠، ٢٣٧٨، ٢٤٢٨).

(٥) انظر النص رقم: (١٩١٣).

(٦) انظر النصوص بأرقام: (١٦٥٩، ١٧٩٠، ٢٠٣٢).

(٧) انظر النصوص بأرقام: (١٥٣٣، ١٦٢٣، ١٩٦٠، ٢٩٠٨).

(٨) انظر النص رقم: (١٩١٤).

أكابر الحفاظ على الأسانيد والمتونِ من المتقدمين كما في حديث «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ ﷻ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ[١]»، وفي حديث «الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يُسْلِمُ عَلَى يَدَيِ الرَّجُلِ[٢]»، وفي حديثٍ في فضل قزوين[٣]، كما ينقل أقوال مشايخه ومن سبقهم من المتأخرين، ويعتمد غالباً على كتب شيوخه: ابن الملقن، والعراقي، وما سمع من شيخه البلقيني في دروسه. وقد صرح في المقدمة أنه لم يلتزم بجمع الأقوال: «ولم أقصد فيها جمع الأقوال ولا الكلام على الأحاديث من جهة ضعف أو أحكام»، ومع ذلك يكثر من نقل الأقوال في بيان علل الحديث والحكم عليه.

٤٦- يحكمُ على الإسناد بحكم مجمل كقوله: «بإسناد ضعيف»[٤]، وقد يفصل فيذكر العلة التي من أجلها ضعف الإسناد، وينقل في أقوال العلماء في كلتا الحالتين وقد يكتفي بما قال من غير نقل[٥].

منهجه في أمور أخرى غير ما سبق:

٤٧- ينقل أقوال بعض أهل العلم في مسائل مختلفة، وإذا نقد منها قولا استهل نقده بقوله: «فيه نظر»، ومن ذلك نقده للقاضي عياض والأصيلي تضعيفهما لحديث الاشتراط في الحج[٦].

٤٨- يهتم بضبط أسماء القبائل[٧].

---

(١) انظر النص رقم: (١٥٦٢).

(٢) انظر النص رقم: (١٦٨٦).

(٣) انظر النص رقم: (١٧٠٤).

(٤) انظر النص رقم: (١٥٦٢).

(٥) انظر النصوص بأرقام: (١٩٧٠، ١٩٨٤).

(٦) انظر النص رقم: (١٨٤٣).

(٧) انظر كلامه عن عُكل وعُرينة في النص رقم: (١٥٣٣).

٤٩- يتهم كثيرا بضبط أسماء البلدان والمدن وسائر الأمكنة، وتعيين مواقعها[١].

٥٠- يهتم بأنواع علوم الحديث، ويتكلم في مسائلها، ويناقشُها، فمن ذلك مناقشتُه لعدد الصحابة الذين مات عنهم النبي ﷺ[٢]، ومناقشة آخر من مات من الصحابة ونقد بعضِ ما جاء في أعمار بعضهم كـ عِكْراش بن ذُؤيب[٣]، وكلامه في المؤتلف والمختلف والمتشابه[٤]، وكلامه عن تساهل الناس في الضبة وإنما حقُّها أن تُعمل على ما صحَّ وُرودًا وهو فاسدٌ[٥].

(١) ومن ذلك –على سبيل المثال– كلامه عن: عمواس، وقزوين، والقسطنطينيَّة، والرَّبذة، وغيرها. انظر النصوص بأرقام: (١٦٧٤، ١٧٠١، ١٧٠٣، ١٧٨٠).

(٢) انظر النص رقم: (١٩٢١).

(٣) انظر النص رقم: (٢٠٦٦).

(٤) انظر النص رقم: (١٥٢٨، و ٢١٢٩).

(٥) انظر النص رقم: (١٩٩٨، و ٢٥٦٥).

المبحث الخامس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

النسخة الأصلية للكتاب محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي بإسطنبول تركيا برقم: (٤٩٦)[١]، وعندي منه نسخة رقمية ملونة واضحة استوردتها من تركيا، ومصورتها موجودة في كل من معهد المخطوطات بالقاهرة[٢]، وفي قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (١٢١/ف)، وتصويرها سيء للغاية، وفي الاستفادة منها صعوبة بالغة.

والنسخة كتبها المؤلف بخط جميل دقيق، وحشَّى لوحاتها بحواشي مهمة كثيرة.

وعدد صفحات الكتاب (٢٣٣) ورقة ذات وجهين، عدد الأسطر في اللوحة الواحدة منها ما بين ٢١ إلى ٢٧ سطرا في الغالب، يتخللها حواشي كثيرة على الهوامش الأربع للصفحة، وعدد الكلمة في السطر الواحد حوالي ١٧-٢٣ كلمة، والقسم الذي أحققه منه يبدأ بلوحة ١١٨/أ وينتهي بانتهاء لوحة ٢٣٣/أ، أصاب اللوحات الأخيرة منها بللٌ محدود تسبب في طمس كلماتٍ وجمل حاولتُ استدراكها.

وقد رسم المؤلف دارات منقوطة وكتب كلمة "بلغ" في مواضع من الكتاب في هوامشه دون علامة لحق، مما يدل على أن المؤلف راجع النسخة وحررها بعد انتهائه من كتابتها الأولى. وأشير إلى هذه النسخة بقولي: "الأصل[٣]".

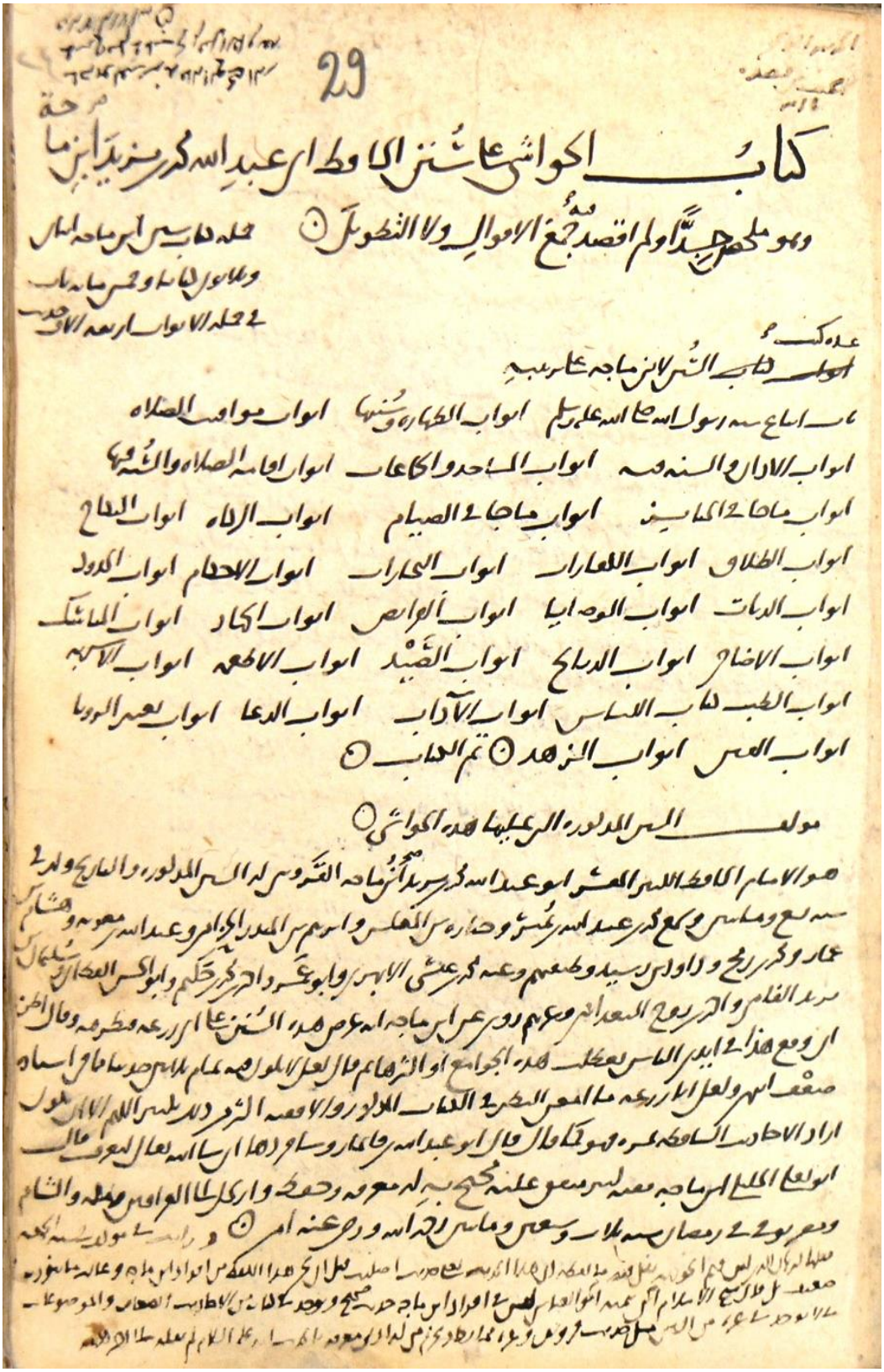
وفيما يلي نماذج من النسخة الخطية:

---

(١) كما هو مدون على كعب المجلد للمخطوط.

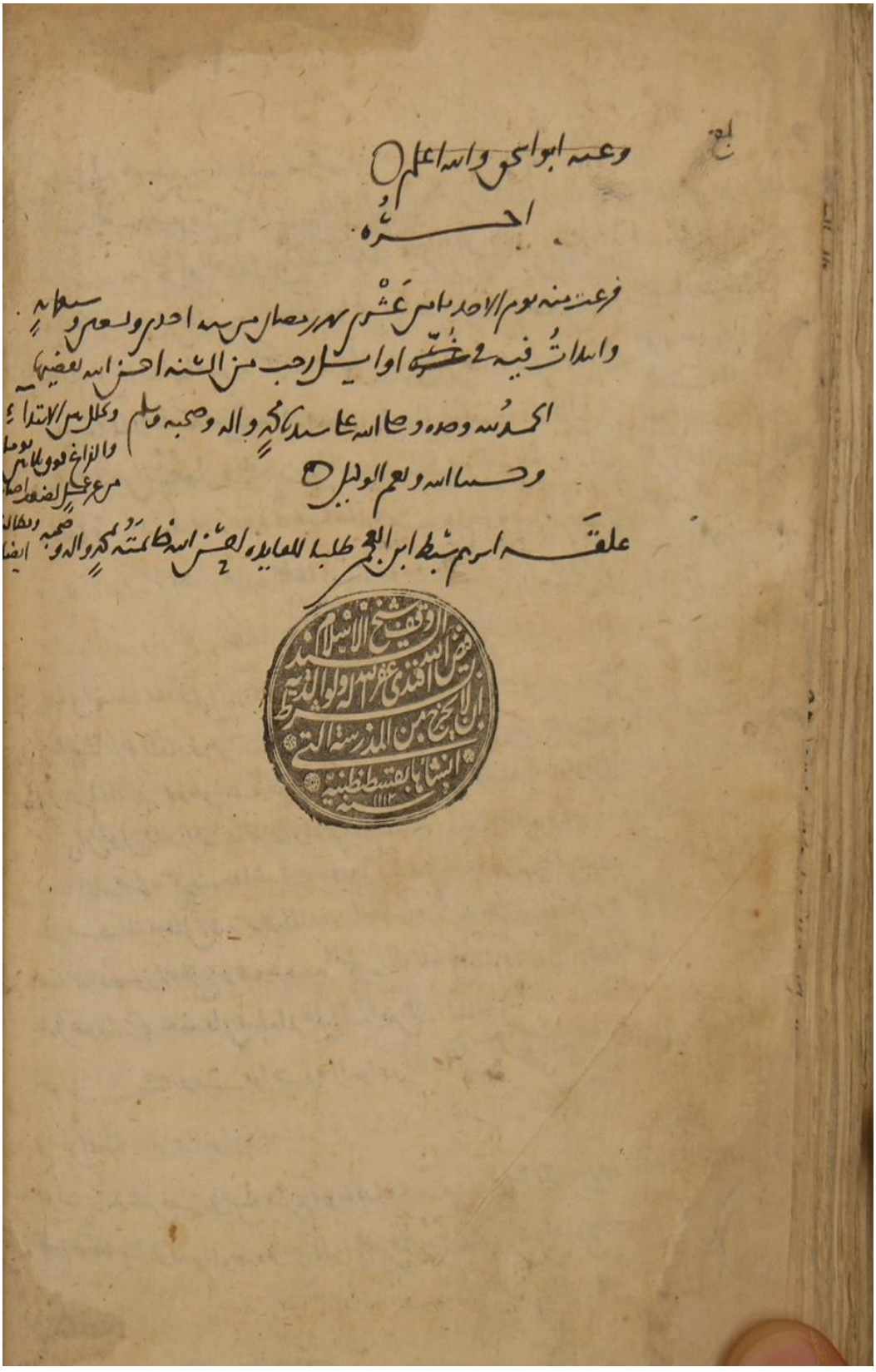
(٢) فهرس معهد المخطوطات (١٣٧/٢:٢).

(٣) ليس للكتاب سوى هذه النسخة. وقد استعنت عند المقابلة بثلاث نُسخ رئيسية لسنن ابن ماجه، وهي: النسخة السليمية أقدم وأجود نسخة للسنن لحد الآن، والنسخة التيمورية، وطبعة د. محمد مصطفى الأعظمي المحققة على نسخة مكتبة جار الله، التي أوضحتُ من خلال أدلة مؤكدة، أنها أصلُ المصنف، وأنها منسوخة من التيمورية التي بخط الموفق ابن قدامة، كما استعنت بأربع نسخ أخرى للسنن عند الحاجة، وهي: نسخة مكتبة باريس (النسخة الفرنسية)، والنسخة المحمودية، ونسخة عارف حكمت، والنسخة الأزهرية.



طرة المخطوط، وعليها اسم الكتاب، وسرد أبواب سنن ابن ماجهْ، وترجمة الإمام ابن ماجه رحمه الله.

بداية القسم المراد تحقيقه، من باب حدِّ السكران



نهاية القسم المراد تحقيقه، وبها نهاية الكتاب



القِسْمُ الثَّانِي:

النَّصُّ المُحَقَّق

حَدُّ السَّكْرَانِ

[١٥٢٦]قوله: «**ما كُنتُ أَدِيْ منْ أَقَمْتُ عَليهِ الحَدَّ، إلاَّ شاربَ الخَمْرِ، فإنَّ رسولَ الله ﷺ لَمْ يَسُنَّ فيهِ شَيْئًا**[١]» إلى آخِره، يأتي الكلامُ عليه في البابِ الذي بعده، والله أعلم. [١١٨/أ]

[١٥٢٧]قوله: «**حدثنا عبدُ اللهِ بنُ فَيْرُوْزَ الدَّانَاجُ**[٢]»، تقدم أنه بالفَارِسِيَّةِ العَالِم[٣]، وأنه يُقالُ له: الدَّانَاهْ[٤]، بالهاء[٥].

[١٥٢٨]قوله: «**حدَّثنِي حُضَيْنُ بنُ المنْذِرِ**»: هو بضمِّ الحاءِ المهملةِ، وفتحِ الضَّادِ المعجمةِ[٦]، والباقِي معروفٌ، كُنيتُه أبو سَاسَانَ[٧]، واعلمْ أنَّه ليسَ في رُواةِ العِلْمِ أحدٌ اسمُهُ حُضَيْنٌ بالضَّاد المعجَمة سِواه[٨]، والله أعلم.

---

(١) السُّنن (الكتاب ١٥، الباب ١٧، ٢/٨٨، ح ٢٥٩٧) وتمامه: «**قَالَ عليُّ بنُ أبِي طالبٍ: ما كنتُ أَدِي .. إنَّما شَيْءٌ جَعَلْناهُ نحنُ**».

(٢) السنن (الكتاب ١٥، الباب ١٧، ٢/٨٩، ح ٢٥٩٩): «وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الملِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بنُ المخْتَارِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَيْرُوزَ الدَّانَاجُ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُضَيْنُ بْنُ المنْذِرِ، قَالَ: لَمَّا جِيءَ بِالْوَلِيدِ ابْنِ عُقْبَةَ إِلَى عُثْمَانَ قَدْ شَهِدُوا عَلَيْهِ...».

(٣) الدَّانَاجُ: بدال مهملة، ونون وجيم خفيفتين، مُعرَّب من «الدَّانَا».
انظر: نُزهة الألباب في الألقاب (١/٢٥٦، ت ١٠٠٥)، الأنساب للسمعاني (٢/٤٤٧)، اللُّباب في تهذيب الأنساب (١/٤٨٦).

(٤) قاله ابن مَنجُويَه في رجال مُسلِم (١/٣٦٠، ت ٧٧٩)، وقال ابن حبان (الثقات ٥/٣٩، ت ٣٧٤٣): «وهو الذي يقال له: الدَّانا، بلا جِيم».

(٥) ثقةٌ من الخامسة، أخرج له الجَماعةُ ما عَدا التِّرمذيِّ. تقريب التهذيب (ت ٣٥٣٥).

(٦) انظر: الأسماء المفردة للبرديجي (ت ١٣٨)، المؤتلف والمختلف للدَّارَقُطني (٢/٥٥٣)، الإكمال لابن مأكولا (٢/٤٨١)، توضيح المشتبِه لابن ناصر الدين (٣/٢٦٦).

(٧) بِالمهْمَلَتَين، لقبٌ له. انظر: فتح الباب في الكُنى والألقاب لابن منده (١/٤٠٦)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/٢٣٦)، المقتنى في سرد الكنى للذهبي (١/٢٥٧)، نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر (٢/٢٦٣).

(٨) قاله الحاكم في معرفة علوم الحديث (٢٥٢)، وتبعهُ من جاء بعده كابن الصَّلاح في مقدمته =

مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ مِرَارًا

[١٥٢٩]قوله: «**ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: فَإِنْ عَادَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ**[(١)]»، قال بعضُ الحَنابلةِ العُلَماء[(٢)] رضِي اللهُ عنهُم: «وصَحَّ عنْه ﷺ أنَّه أمرَ بِقتلِه، أي بقتلِ شاربِ الخمرِ في الرَّابعةِ أو الخَامسةِ، فاختلفَ النَّاسُ في ذلك، فقيل: منسوخٌ[(٣)]، وناسخُه «**لا**

---

(٣٥١)، وقال به الأبناسي في شرحه على المقدمة: الشذا الفياح (٦٣٣/٢)، والعراقي في التقييد والإيضاح (٣٩٣)، والسيوطي في تدريب الراوي (٣٠٧/٢)، والجَعبري في رسوم التحديث (١٨٠)، وجماعةٌ غيرُهم.

والرَّاوي هو: حُضَينُ بن المُنذِر بن الحارِث الرَّقاشِي، أبو محمد، كان من أمراء عليٍّ بِصِفِّين، وهو ثقةٌ من الثانية، مات على رأس المائة، أخرج له مسلم. التقريب (ت ١٣٩٧).

(١) السُّنن (الكتاب ١٥، الباب ١٧، ٨٩/٢، ح ٢٦٠٠): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا سَكِرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: فَإِنْ عَادَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ**».

(٢) يريدُ به الإمامَ ابنَ القيِّمِ رحمه الله، وهو شمسُ الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد، الدِّمشقيُّ، المشهور بـ: ابن قيِّم الجوزيَّة، نسبةً إلى مدرسة أنشأها أبو المحاسن يوسفُ بنُ عبدِ الرحمن الجوزيُّ ت/٦٥٦هـ، كان أبوه قيِّمًا عليها. ولد سنة ٦٩١هـ، وتوفي سنة ٧٥١هـ. تتلمذ على الإمام ابن تيمية وتخرج عليه، وصار إماما في الحديث والفقه والزهد ومسائل الاعتقاد. له تصنيفات متقنة في فنون متنوعة.
انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤٤٧/٢)، الدُّرَرُ الكامِنة (٢١/٤)، الوافي بالوفيات (٢٧٠/٢-٢٧٢)، بُغية الوُعاة (٦٢/١-٦٣)، البدر الطالع (١٤٣/٢-١٤٦).

(٣) هذا قولُ جمهور العلماء، وفيهم الأئمة الأربعة، وقال ابن المنذر: «أجمع المسلمون على وجوب الحدِّ في الخمر، وأجمعوا على أنه لا يقتل إذا تكرر منه إلا طائفة شاذة ، قالت: يقتل بعد حده أربع مرات للحديث، وهو عند الكافة منسوخ». وقال الترمذي: «إنه لا يعلم في ذلك اختلافًا بين أهل العلم في القديم والحديث». وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «والقتل عند أكثر العلماء منسوخ». وعليه الفتوى في المملكة العربية السعودية. انظر: (مجلة البحوث

=

يَحِلُّ دمُ امرِئٍ مُسلِمٍ إلاَّ بإحدَى ثلاثٍ[١]»، وقيل: هو مُحْكَمٌ[٢]، ولا تعارُضَ بين الخاصِّ والعامِّ، ولا سِيَّما إذا لَمْ يُعْلَمْ تأخُّرُ العامِّ، وقيل: ناسخُه حديثُ عبدِ الله حمارٍ فإنَّه أُتِيَ به مِرَارًا إلى النبي الله ﷺ فجَلَدَهُ ولم يَقْتُلْهُ[٣].

وقيلَ: قتلُه تعزيرًا بحسبِ المصلحةِ، فَإِذا أَكثرَ منهُ ولَمْ يَنهَهُ الحدُّ وَاسْتَهانَ به؛ فَلِلإمامِ قتلهُ تعزيرًا لا حدًّا[٤].

وقد صحَّ عن عبدِ الله بن عمرٍو أنَّه قال: «**اِئْتُونِي بِه فِي الرَّابِعَةِ فَعَلَيَّ أَنْ أَقْتُلَهُ لَكُمْ**»، وهو أحدُ رواةِ الأمرِ بالقتلِ عن النَّبيِّ عليه السَّلامُ، وهم: مُعاوِيةُ[٥]،

العلمية الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء ٣٩/١٢).

وانظر: مسائل الإمام أحمد (٣٥٦٩/٧)، الحاوي للماوردي (٣٨٦/١٣)، تبيين الحقائق للزيلعي (١٩٦/٣)، نيل الأوطار للشوكاني (١٧٥/٧-١٧٦).

(١) متفقٌ عليه، أخرجه البخاري في الديات، باب قول الله تعالى: ﴿**أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ ...**﴾ (٥/٩، ح ٦٨٧٨). وأخرجه مسلم في القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب ما يباح به دم المسلم (١٣٠٢/٣، ح ١٦٧٦) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مسندا مرفوعا، وتمامُه: «**النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالمارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ**».

(٢) قاله ابنُ حزم وبعضُ أهل الظاهرِ. انظر: المحلَّى (٣٦٥/١١)، مراتب الإجماع (١٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في الحُدُود، بَاب مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الْخَمْرِ وَإِنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ الملَّةِ (١٥٨/٨، ح ٦٧٨٠) من حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَ اللَّهِ، مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

(٤) قال به شيخُ الإسلامِ ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله، ومال إليه تلميذُه ابن القيِّم.

انظر: مجموع الفتاوى (٤٨٣/٧)، وانظر لرأي ابن القيم آخر هذا الباب.

(٥) أخرج حديثَه أبو داود في الحدود، باب إذا تتابع في شُرب الخمر ٢٨٠/٤، ح ٤٤٨٤)، والترمذي في الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه... ٤٨/٤، ح ١٤٤٤)، وابن

=

وأبو هُريرَةَ(١)، وعبدُ اللهِ بن عُمَرَ(٢)، وعبدُ الله بن عمرٍو(٣)، وقَبِيصَةُ بن

ماجه في الحدود، باب من شرب الخمر مرارا، ٨٩/٢، ح ٢٦٠١)، والطحاوي (٩١/٢)، والحاكم (٣٧٢/٤)، وابن حبان (٢٩٥/١٠، ح ٤٤٤٦)، كلُّهم من طرقٍ عن عاصمِ بن بهدلَة، عن أبي صالح ذَكْوانَ السَّمَّان، عن مُعاوية به، وإسنادُه حَسَن، فيه عاصم بن بهدلة، صدوق، حسن الحديث، وصحَّحه الحاكم على شرط مسلم.

(١) أخرجه الطيالسي (٩٨/٤، ح ٢٤٥٨)، وأحمد (٢٩٠/١٣، ح ٧٩١١)، وأبو داود في الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر ٢٨١/٤، ح ٤٤٨٦)، والنسائي في الأشربة، باب ذكر الآيات المغلظات في شرب الخمر ٣١٣/٨، ح ٥٦٦٢)، وابن ماجه في الحدود، باب من شرب الخمر مرارا ٨٩/٢، ح ٢٦٠٠)، والطحاوي (٩١/٢)، وابن حبان (٢٩٧/١٠، ح ٤٤٤٧)، والحاكم (٤١٢/٤)، والبيهقي (٣١٣/٨) كلهم من طريق ابن أبي ذئب، عن خاله الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ به، وصححه ابن حبان، والحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي وزاد شرط البخاري.

(٢) أخرجه أحمد (٣٣٣/١٠، ح ٦١٩٧)، وأبو داود في الحدود، -باب إذا تتابع في شرب الخمر ٢٨١/٤، ح ٤٤٨٥) من طريق حُميد بن يزيد، عن نافع عن ابن عمر به، وإسناده ضعيف، لجهالة حُميد. التقريب (ت ١٥٦٥).

وأخرجه النسائي (٣١٣/٨، ح ٥٦٦١)، والحاكم (٤١٣/٤) من طريق المغيرة بن مِقْسَم الضبي، عن عبد الرحمن بن أبي نُعْم، عن ابن عُمر ﷺ، وإسنادُه حسن، ابن أبي نُعم صدوق، وصحَّحه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقَهُ الذهبي. انظر: التقريب (ت ٤٠٢٨).

(٣) أخرجه أحمد (١١٠/١١، ح ٦٥٥٣)، والطحاوي (١٥٩/٣)، والحاكم (٣٧٢/٤) من طريق قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الله بن عمرو ﷺ، وفي إسناده ضعفٌ، شهر كثيرُ الأوهام والإرسال. التقريب (ت ٢٨٣٠).

وأخرجه الطحاوي أيضا عن علي بن معبد، عن عبد الوهاب بن عطاء الخفَّاف، عن قرة بن خالد، عن الحسن البصري، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وفيه: فقال عبد الله بن عمرو: «**ائْتُونِي بِرَجُلٍ أُقِيمَ عَلَيْهِ الحَدُّ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ لَمْ أَقْتُلْهُ فَأَنَا كَذَّابٌ**». وإسنادُه حسن، الخفاف مختلف فيه، وثَّقه ابن معين، وابن نُمير، والنَّسائي -في رواية-، والحَسَن بن

=

ذُؤَيْبٍ. وحديثُ قَبيصة فيه دلالة على أن القتل ليس بحدٍّ أو أنه منسوخ، فإنه قال [١١٨/ب] فيه: «**فأُتِي رسولُ الله ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ فَجَلَدَهُ، وَرَفَعَ الْقَتْلَ، وَكَانَتْ رُخْصَةٌ**». رواه أبو داود(١).

سُفْيَان، والدارقطني، وابن شاهين، والسَّمعاني، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: «لا بأس به»، وقال ابن سعد: «صدوق إن شاء الله».

وضعَّفه الإمام أحمد، والنَّسائي، وتكلَّم في حفظه عثمان بن أبي شيبة، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وابن ناصر الدين الدمشقي، وذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء، ووصفه البخاري بالتدليس عن ثور وأقوام آخرين.

وقال الذهبي: «صدوق»، وقال في موضع آخر: «حديثه في درجة الحسن»، وقال إثر ذكره في ديوان الضعفاء: «حسن الحديث، ضعفه أحمد».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ، أنكرُوا عليه حديثاً في العبَّاس يقال: دلَّسه عن ثور»، وذكره في المرتبة الثَّالثة من المدلِّسين.

قلتُ: وخلاصة الكلام أن الرَّجل حسنُ الحديثِ إذا صرَّح بالتَّحديث ولم يُدَلِّس، وقد صرَّح هنا بالإخبار.

انظر: الطَّبقات لابن سعد (٣٣٣/٧)، تاريخ الدوري (٣٧٩/٢)، العلل للإمام أحمد -برواية عبد الله- (٢٥٥/٢)، العِلَل رواية المرُّوذي (ص٢٠١)، الضعفاء الصَّغير للبخاري (ص ١٥٦)، أبو زرعة وجهوده في السنة (٦٣٦/٢)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص١٦٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧٢/٦)، الثقات لابن حبان (١٣٣/٧)، الثقات لابن شاهين (ص٢٤٢)، تاريخ بغداد للخطيب (٢٢/١١)، الأنساب للسَّمعاني (١٥٧/٥)، تهذيب الكمال للمزِّي (٥٠٩/١٨)، ديوان الضُّعفاء للذهبي (٢٦٣، ت ٢٦٧٧)، السِّير (٤٥٤/٩)، الميزان (٦٨١/٢)، تعريف أهل التقديس (ص٤١)، تهذيب التهذيب (٤٥٠/٦)، التقريب لابن حجر (ت ٤٢٦٢).

(١) أخرجه أبو داود في الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر (٢٨٢/٤، ح ٤٤٨٧)، والطحاوي (١٦١/٣)، والبيهقي (٣١٤/٨) من طريق ابن شِهابٍ، عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيبٍ مرفُوعا، وإسناده ضعيف لعلة الإرسال، قبيصة مختلفٌ في صحبتِه، والأرجحُ أنه تابعيٌّ ثقةٌ، وُلد عام الفتح، وماتَ سنة ٨٩هـ، أو قبلها بقليل.

=

فإن قيل: فما تصنعُونَ بالحديث المتَّفَقِ عليه، عن عليٍّ أنَّه قال: «**ما كنتُ لِأَدِيَ مَنْ أقمتُ عليهِ الحدَّ إلاَّ شاربَ الخَمْرِ، فإنَّ رسولَ الله ﷺ لم يَسْنُنْ فيه شيئاً، إنَّما هُو شيءٌ قُلناه نحنُ**». لفظُ أبي داود[١] ، وهو في ابن ماجَهْ[٢].

ولفظُ الشَّيْخين: «**فإنَّ رسولَ الله ﷺ ماتَ ولَمْ يَسُنَّهُ**»[٣]؟.

قيل: المرادُ بذلك أنَّه عليه السلام لم يُقَدِّرْ فيه بقوله تقديراً لا يُزاد عليه ولا يُنقصُ كسائرِ الحُدود، وإلاَّ فعليٌّ قد شَهِدَ أنه عليه السَّلام ضربَ فيه أربعيَن...[٤]» انتهى.

ولذا قال النَّووي في قوله: «**لأنَّ النبيُّ عليه السَّلام لَمْ يَسُنَّه**»: «معناه لم يُقدِّرْ فيه حدًّا مضبوطًا[٥]». انتهى.

قال الحنبليُّ: «وقوله: «**إنَّما هُو شَيْءٌ قُلناهُ نَحنُ**»، يعني التقديرَ بثمانينَ، فإنَّ عمرَ جمعَ الصحابةَ واستشارَهم، فأشارُوا بثَمانِين، فأمضَاهَا، ثُمَّ جَلَدَ عليٌّ في خِلافتِه أربعينَ، وقال: هذا أحبُّ إليَّ.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٣/٤٧٦، ت ٤٨٤٢).

(١) أخرجه أبو داود بهذا اللَّفظ في الحدود، باب إذا تتابع في شُرب الخمر ٤/٢٨٣، ح ٤٤٨٨) من طريق سُفْيَانِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ عُثمانَ بن عاصمٍ بن الحُصينِ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه في النص رقم: ١٥٢٦.

(٣) أخرجه البُخاري في الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال، ٦/٢٤٨٨، ح ٦٣٩٦) ومسلم في الحدود أيضا، باب حد الخمر، ٣/١٣٣٢، ح ١٧٠٧) من طريق سُفْيانَ الثوري، عن أبي حَصين، عن عمير بن سعيد، عن علي رضي الله عنه قال: «مَا كُنْتُ لِأُقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ فَأَجِدَ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ: فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: لَمْ يَسُنَّهُ». واللفظ للبخاري. ولم ترِدْ وفاة النبي ﷺ في لفظ الشيخين، واللفظُ المعزو لهما أعلاه نقله المصنف عن ابن القيم في الزاد (٥/٤٨).

(٤) نقلَه المصنِّف عن زادِ المعاد (٥/٤٦-٤٨) بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(٥) شرح النَّووي على صحيح مسلم (١١/٢٢١).

ومَنْ تأمَّل الأحاديثَ، رآها تدلُّ على أنَّ الأربعينَ حدٌّ، والأربعونَ الزَّائدةَ عليها تعزيرٌ اتَّفقَ عليهِ الصحابةُ، والقتلُ إما مَنْسُوخٌ، وإمَّا أنَّه إلى رأيِ الإمام بحسبِ تهالُكِ النَّاسِ فيها واسْتِهانتِهم بِحَدِّها، فإذا رَأَى قتلَ واحدٍ لِيَنْزَجِرَ الباقُون؛ فلهُ ذلِك، وقدْ حلَق فيه عمرُ وغرَّبَ، وهذا من الأحكامِ المتعلِّقةِ بالأئِمَّة، وبالله التوفيق[١]». انتهى.

الكَبيرُ والمريضُ يجِبُ عَليهِ الحَدُّ

[١٥٣٠]قوله: «**رجُلٌ مُخْدَجٌ**[٢]»، أي ناقصُ الخَلْقِ[٣].

[١٥٣١]قوله: «**يَخْبُثُ بِها**» ماضِيهِ هو بوزنِ: كَرُمَ، أي يَزْنِي[٤].

[١٥٣٢]قوله: «**فخُذوا لَهُ عِثْكَالاً**»، العِثْكَالُ: العِذْقُ من أَعْذَاقِ النَّخلِ الذي يكون فيه الرُّطَبُ، يُقالُ: عِثْكَالٌ وعُثْكُولٌ وإِثْكَالٌ وأُثكُولٌ[٥].

---

(١) زادُ المعاد (٤٨/٥) بتصرُّفٍ يسير.

وقال ابن القيم رحمه الله في حاشيته على سنن أبي داود (٨٨/١٢): «وَالَّذِي يَقْتَضِيه الدَّلِيل: أَنَّ الْأَمْر بِقَتْلِهِ لَيْسَ حَتْمًا، وَلَكِنَّهُ تَعْزِيرٌ بِحَسَبِ المصْلَحَة فَإِذَا أَكْثَر النَّاس مِنْ الْخَمْر، وَلَمْ يَنْزَجِرُوا بِالْحَدِّ، فَرَأَى الْإِمَام أَنْ يُقْتَل فِيهِ؛ قُتِلَ، وَلِهَذَا كَانَ عُمَر يَنْفِي فِيهِ مَرَّة، وَيَحْلِق فِيهِ الرَّأْس مَرَّة، وَجَلَدَ فِيهِ ثَمَانِينَ وَقَدْ جَلَدَ فِيهِ رَسُول اللَّه ﷺ وَأَبُو بَكْر أَرْبَعِينَ. فَقَتْلُه فِي الرَّابِعَة: لَيْسَ حَدًّا، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْزِيرٌ بِحَسَبِ المصْلَحَة».

(٢) السنن (الكتاب ١٥، الباب ١٨، ٨٩/٢، ح ٢٦٠٢): «عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ أَبْيَاتِنَا رَجُلٌ مُخْدَجٌ ضَعِيفٌ، فَلَمْ نُرَعْ إِلَّا وَهُوَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَاءِ الدَّارِ يَخْبُثُ بِهَا، فَرَفَعَ شَأْنَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**اجْلِدُوهُ ضَرْبَ مِائَةِ سَوْطٍ**»، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هُوَ أَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ لَوْ ضَرَبْنَاهُ مِائَةَ سَوْطٍ مَاتَ، قَالَ: «**فَخُذُوا لَهُ عِثْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاخٍ فَاضْرِبُوهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً**».

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٣/٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦/٢).

(٥) انظر: المصدر نفسه (١٨٣/٣).

مَنْ سَعَى فِي الأَرْضِ فَسَادًا(١)

[١٥٣٣]قوله: «**أنَّ ناسًا من عُرَيْنَةَ**(٢)»، كذا هُنا وهُو في الصحيح(٣)، وجاء في غير هذا الكتابِ في الصَّحيحِ أيضا «**من عُكْلٍ**(٤)»، ورُوِيَ «**مِنْ عُكْلٍ أوْ عُرَيْنَةَ**(٥)» على الشَّك، ورُوِيَ «**مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ**(٦)» من غيرِ شكٍّ، ورُوِيَ «**أنَّ قومًا**

---

(١) في النسختين الخطيتين لسنن ابن ماجه: التيمورية (مج٢/١٩) والسليمية (١١٨/ب): «من حارب وسعى في الأرض فسادا».

(٢) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٠، ٢/٩٠، ح ٢٦٠٧): «عن أنسٍ بن مالك أَنَّ أُنَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاجْتَوَوْا المدِينَةَ فَقَالَ: «**لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى ذَوْدٍ لَنَا، فَشَرِبْتُمْ مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا**»، فَفَعَلُوا فَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا رَاعِيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَاقُوا ذَوْدَهُ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ فِي طَلَبِهِمْ، فَجِيءَ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا».

(٣) أخرجه البخاري في الزكاة –بَابُ اسْتِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَأَلْبَانِهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ (٢/١٣٠، ح ١٥٠١) من طريق شعبة، حدثنا قتادة، عن أنس ﷺ، وأخرجه مسلم في القسامة والمحاربين والديات –بَابُ حُكْمِ المحَارِبِينَ وَالمرْتَدِّينَ (٣/١٢٩٦، ح ١٦٧١) من طريق هشيم، عن عبد العزيز بن صهيب وحميد، عن أنس ﷺ.

(٤) أخرجه البخاري في الجهاد –باب إِذَا حَرَّقَ المشْرِكُ المسْلِمَ هَلْ يُحَرَّقُ (٤/٦٢، ح ٣٠١٨) من طريق وهيب، عن أيوب السختياني. وأخرجه مسلم في القسامة والمحاربين والديات – بَابُ حُكْمِ المحَارِبِينَ وَالمرْتَدِّينَ (٣/١٢٩٦، ح ١٦٧١) من طريق حجاج بن أبي عثمان، عن أبي رجاء مولى أبي قلابة. كلاهما عن أبي قلابة عن أنس ﷺ عنه.

(٥) أخرجه البخاري في الوضوء –بَاب أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالدَّوَابِّ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا ... (١/٥٦، ح ٢٣٣). ومسلم في القَسَامة والمحارِبينَ والدِّيَات –بَابُ حُكْمِ المحَارِبِينَ وَالمرْتَدِّينَ (٣/١٢٩٧، ح ١٦٧١) من طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني، عن أبي قلابة عن أنس ﷺ.

(٦) أخرجه البخاري، في المغازي –بَاب قِصَّةِ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ (٥/١٢٩، ح ٤١٩٢). وأخرجه مسلم في القَسَامة والمحارِبينَ والدِّيَات –بَابُ حُكْمِ المحَارِبِينَ وَالمرْتَدِّينَ (٣/١٢٩٨، ح

=

قَدِمُوا(١)»، وفي هذا الكتاب «**أنَّ قومًا أغَارُوا**(٢)»، ولم يُذكرْ من أيِّ قَبِيلَةٍ هُم، والكلُّ في الصَّحيحِ، فأمَّا عُرَيْنَة فَفِي بَجِيْلَةَ وقُضَاعَةَ، فالَّذي في بَجِيلةَ عُرينةُ بن نَذِير ابن قَسْر ابن عَبْقَر، وعَبْقَرُ أمُّه بَجِيلَة(٣)، قاله الرَّشاطِيُّ(٤)، ومنهم الرَّهط الذين أغاروا على إبِلِهِ عليهِ السَّلام.

قال: والعَرَنُ حَكَّةٌ تُصيبُ الفَرَسَ أو البَعيرَ فِي قَوائِمِهِما.

وأما عُكْلٌ ففي الرِّبَابِ(٥)، وعُكْلٌ امرأةٌ حَضَنَتْ بني عَوفِ بنِ وائلِ بنِ قيسٍ ابنِ عوفِ بن عبدِ مناةَ من الرِّبَابِ، حَكى ابنُ الكلبيِّ(٦) قال: ولدَ عَوفُ بنُ وائلٍ: الحارثَ وجُشَمًا وسَعدًا وعليًّا وقيسًا، وأمُّهُم ابنةُ ذي اللِّحْيَة من حِمْيَرٍ، وَحَضَنَتْهُم عُكْلٌ أَمَةٌ لَهُم فَغَلَبَتْ عَلَيهِم.

١٦٧١) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة عن أنس ﷺ.

(١) لم أقف على هذا اللفظ في المصادر الحديثية.

(٢) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٠، ٢/٩٠، ح ٢٦٠٨).

(٣) انظر: الأنساب للسمعاني (٤/١٨٦)، تكملة الإكمال لمحمد بن عبد الغني (٤/١٣٩).

(٤) هو الإمام: أبو محمد عبد الله بن علي بن عبد الله اللَّخمي الأندلسي، ت/٥٤٢هـ.

قال الذهبي: «كان ضابطا، محدثا، متقنا، إماما، ذاكرا للرجال، حافظا للتاريخ والأنساب، فقيها، بارعا، أحد الجلة المشار إليهم»، من مصنفاته "اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار" وكتاب "الإعلام بما في كتاب المختلف والمؤتلف للدارقطني من الأوهام". انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٥٩-٢٦٠).

(٥) «الرِّبَاب» هي القبيلة المنسوب إليها تَيْمُ الرِّبَاب.

المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/١٠٥٠).

(٦) هو: أبو المنذر هشام بن محمد أبي النضر بن السائب بن بشر الكوفي، ت/٢٠٤هـ.

مؤرخ، عالم بالأنساب وأخبار العرب وأيامها، كثير التصانيف، قال الذهبي: «العلامة، الأخباري، النسابة الأوحد .. الشيعي، أحد المتروكين كأبيه» له نيف ومئة وخمسون كتابا، منها: جمهرة الأنساب -قطعة منه-، والأصنام، ونسب الخيل، ثلاثتها مطبوعة.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/١٠١) الأعلام للزركلي (٨/٨٨).

قال ابن دُريد: «اشتِقَاقُ عُكْلٍ مِنْ عَكَلْتُ الشَّيْءَ إذا جَمعتَهُ، وقال غيرُه: يكونُ من عَكَلَ يَعْكِلُ، إذا قال بِرَأْيِهِ مثلَ حَدَسَ، ورَجُلٌ عُكْلِيٌّ أي أَحْمَقٌ[١]».

[١٥٣٤]قوله: «**فَاجْتَوَوْا المدِينَةَ**[٢]»، أيْ أصابَهم الجَوَى، [١١٩/أ] وهو المرضُ ودَاءُ الجَوْفِ إذا تَطَاوَلَ، وذلك إذا لم يوافِقْهم هَواؤُها واسْتَوْخَمُوها. ويقال: اجْتَوَيْتُ البَلَدَ، إذَا كَرِهْتَ المقامَ فِيهِ وإنْ كُنتَ فِي نِعْمَةٍ[٣].

[١٥٣٥]قوله: «**فَشَرِبْتُمْ مِنْ أَلْبَانِها وَأَبْوَالِهَا**[٤]» استدلَّ أصحابُ مالكٍ وأحمدَ على أنَّ بولَ ما يُؤكلُ لحمُه وروثُه طَاهِرانِ[٥]، وأجابَ القَائِلُونَ بالنَّجَاسَةِ بِأَنَّ شُربَهم البَولَ كانَ للتَّدَاوِي، وَهُوَ جَائِزٌ بِكُلِّ النَّجَاسَاتِ سِوَى الخَمْرِ والمُسْكِرَاتِ.

[١٥٣٦]وقوله في الصحيح: «**إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ**[٦]»، وهنا: «**لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى ذَوْدٍ لَنَا**» وبعده: «**أَغَارُوا عَلَى لِقَاحِ النبيِّ ﷺ**» وهو صحيحٌ، كان البعض للنَّبي عليه السَّلام، والبعض للصَّدقة، والله أعلم. فإن قيل: كيفَ أذنَ لهُم في شُربِ لَبَنِ الصَّدقةِ؟ فالجوابُ: أنَّ ألبانَها للمُحتاجِينَ من المُسلِمين، وهؤُلاءِ إذ ذاكَ كانُوا مِنْهُم.

[١٥٣٧]قوله: «**وقتلُوا الرَّاعِيَ**» هو يَسَارُ مولى رسول الله ﷺ، كذا قاله غيرُ واحدٍ، منهم ابن بَشْكَوال في مُبهماته[٧] ومن قبله الخطيبُ البغدادي[٨].

---

(١) انظر: الاشتقاق (ص ٥٣٨)، جمهرة اللغة (باب ع-ك-ل ٩٤٦/٢)، كلاهما لابن دُريد، وانظر: عيون الأثر لابن سيد الناس (٧٧/٢).

(٢) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٠، ٩٠/٢، ح ٢٦٠٧).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣١٨/١).

(٤) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٠، ٩٠/٢، ح ٢٦٠٧).

(٥) انظر: المعونة على مذاهب عالم المدينة (ص: ١٦٧)، المغني (٦٥/٢).

(٦) صحيح مسلم -كتاب القَسَامة والمحاربين والديات -بَابُ حُكْمِ المحَارِبِينَ وَالمرْتَدِّينَ (١٢٩٦/٣، ح ١٦٧١).

(٧) غوامِضُ الأسماء المبهمة لابن بشكوال (٢٨٣/١).

(٨) الأسماء المُبهمة للخطيب البغدادي (ص ٣٣٤).

حَدُّ السَّارِقِ

[١٥٣٨]قولـه: «**يسْـرِقُ البَيْضَـةَ**[١]» قـال بعضُـهم: هِـي الخُـوذَةُ، قـال ابـنُ قُتَيْبَـةُ[٢]: الوجـهُ في الحـديثِ، أنَّ الله لـمَّا أنْـزلَ: ﴿**وَٱلسَّـارِقُ وَٱلسَّـارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُـمَا**﴾[٣]، وقال عليه السَّلام: «**لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ البَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ**» على ظاهرِ ما يدُلُّ عليه يعني بيضةُ الدَّجاجَةِ ونحوها، ثُمَّ أعْلَمَهُ اللهُ بعدُ أنَّ القَطْعَ لا يكونُ إلاَّ في رُبعِ دِينارٍ فما فوقَه[٤]، وأَنْكَرَ تأويلَها -أعني ابن قُتَيبةَ- بالخُوذَةِ، لأنَّ هذا ليسَ موضعَ تَكثيرٍ لما يأخُذُه السَّارقُ، إنَّما هو موضعُ تَقليلٍ، فإنَّه لا يُقالُ: قَبَّحَ اللهُ فُلانًا، عَرَّضَ نفسَه للضَّرْبِ في عِقْـدِ جَـوْهَرٍ، إنَّمـا يُقـال: لَعَنَـهُ اللهُ، تَعَـرَّضَ لِقَطْـعِ يَـدِهِ في خَلَـقٍ رَثٍّ[٥]، أو كُبَّـةِ شَعْرٍ[٦]، واللهُ أعلَم.

[١٥٣٩]قولُه: «**وَيَسْـرِقُ الْحَبْـلَ**» قيلَ: على ظَاهِرِه، وهـو موافقٌ لِـما قاله ابـنُ قُتَيبةَ في البَيْضَةِ، وقيل: حَبْلُ السَّفِينَةِ[٧].

---

(١) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٢، ٢/٩١، ح ٢٦١٢): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ، فَتُقْطَعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ**»».

(٢) هو: الفقيه العلامة المحدث الأديب المؤرخ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينَوْري، صاحب التصانيف الشهيرة، وأشهرها الغريب وتأويل مختلف الحديث، وُلد سنة ٢١٣هـ، وتوفي سنة ٢٧٦هـ. السير (١٥/٤٢٧).

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٤.

(٤) تأويلُ مختلفِ الحديث لابن قتيبة (١٦٥).

(٥) هكذا العبارة في لسان العرب (٧/١٢٢) والنِّهاية (١/١٧٢) نقلاً عن ابن قُتيبة. ومعنى الخَلَقِ الرَّثِّ: القَدِيمُ البَالِي من الثوب وغيره، والخَلَقُ: بفتح الخاء واللام للمذكَّر والمؤنث. انظر: القاموس المحيط ص (١١٣٧)، وتاج العروس (٢٥/٢٥٥).

(٦) في المطبوع من تأويل مختلف الحديث لابن قُتَيْبَة: «في حَبْلٍ رَثٍّ، أو كُبَّةِ شَعْرٍ، أو إِدَاوَةٍ خَلَقٍ». وكُبَّةُ الشَّعر: ما جُمع منه على شكلِ كُرةٍ أو أُسطُوانةٍ، المعجم الوسيط (٢/٧٧٢)، والإداوَةُ بالكسر: إناءٌ صغير من جلْدٍ يُتَّخَذُ للماء. النهاية (١/٣٣).

(٧) هُو: الجُمَّلُ، حبلٌ غليظٌ مجتمَعٌ من حبالٍ شتَّى، ويُقَالُ لهُ القَلْسَ أيضًا.

=

[١٥٤٠]قوله: «**فِي مِجَنٍّ**[١]» هو التُّرسُ، لأنَّه يُوَارِيْ حَامِلَهُ، أيْ يَسْتُرُهُ، والميمُ زَائِدةٌ[٢].

العَبدُ يَسْرِقُ

[١٥٤١] [١١٩/ب] قوله: «**فَبِيعُوهُ وَلَوْ بِنَشٍّ**[٣]» النَّشُّ: بفتح النُّون وتشديدِ الشِّينِ المعجمةِ عِشرُونَ دِرْهَمًا[٤]، وفي الأصلِ ضَبَّبَ على «**نَشٍّ**» وكتَبَ فوقَه: «**شَنّ**» وعَمَلَ عليه صَحْ[٥]، وفيه إشارةٌ إلى أنَّه مَسَحَهُ، وهُو الصَّحِيحُ، يعني بفتْحِ الشِّينِ، وشدِّ النُّونِ، والشَّنُّ: القِرْبَةُ البَالِيَةُ[٦]، وكلاهُما له مَعْنًى.

لاَ يُقْطَعُ فِي ثَمَرٍ وَلاَ كَثَرٍ

[١٥٤٢] قوله: «**وَلاَ كَثَر**[٧]» هُو بِفتحِ الكافِ، والثَّاءِ المثَلَّثَةِ، وفي آخره راء، وهو الجُمَّار[٨].

انظر: تاجَ العَرُوس (٢٣٩/٢٨)، واللَّطائفَ في اللُّغةِ (٣٥٤).

(١) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٢، ٩١/٢، ح ٢٦١٣): «عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «**قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ**»».

(٢) النِّهاية في غريب الحديث (٣٠٨/١).

(٣) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٥، ٩٢/٢، ح ٢٦١٨): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا سَرَقَ الْعَبْدُ فَبِيعُوهُ وَلَوْ بِنَشٍّ**»».

(٤) النهاية في غريب الحديث (٥٦/٥).

(٥) في نسخَتَي السليمية (١١٩/أ) والتيمورية (مج٢١/٢) والمطبوع بتحقيق الأعظمي: نش، بتقديم النون، وكتب تجاهها في التيمورية: شن، وفي نسختي باريس والمحمودية كُتب: شَنّ، وكتب تحتها في نسخةِ باريس: نَشّ.

(٦) انظر: لسان العرب (١٢١/٥).

(٧) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٧، ٩٣/٢، ح ٢٦٢٢): «عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثَرٍ**»».

(٨) جُمَّار النَّخْل: شَحْمُه الَّذِي وسَط النَّخْلة. النهاية (١٥٢/٤).

[١٥٤٣]قوله: «**مَا أُخِذَ فِي أَكْمَامِهِ فَاحْتُمِلَ، فَثَمَنُهُ وَمِثْلُهُ مَعَهُ**[١]» الحديث، اعلم أنَّ هذهِ المسْألَةَ[٢]. [١٢٠/أ]

تَلْقِينُ السارِقِ

[١٥٤٤]قوله: «**مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ؟**[٣]» أَخَالُك بِفتحِ الهمزةِ وكسرِها، أيْ ما أَظُنُّكَ، والكسرُ أفصحُ وأكثرُ استِعمالاً، والفتحُ القِيَاسُ[٤].

المسْتَكْرَهُ

[١٥٤٥]قوله: «**نا معَمّرُ بن سُليمَانُ**[٥]» هو بِتشديدِ الميمِ[٦]، تقدَّمَ غير مرَّة[٧].

---

(١) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٨ من سرق من الحرز، ٢/٩٣، ح ٢٦٢٥): «عن عَمْرِو ابنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الثِّمَارِ، فَقَالَ: «**مَا أُخِذَ فِي أَكْمَامِهِ فَاحْتُمِلَ، فَثَمَنُهُ وَمِثْلُهُ مَعَهُ...**»».

(٢) لم يكمل المصنف كلامه مع تركه أكثر من نصف الصفحة بياضا، ولعله أراد أن يرجع إلى الحديث، فلم يتمكن.

(٣) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٧، ٢/٩٣-٩٤، ح ٢٦٢٦): عن «مَوْلَى أَبِي ذَرٍّ يَذْكُرُ أَنَّ أَبَا أُمَيَّةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُتِيَ بِلِصٍّ فَاعْتَرَفَ اعْتِرَافًا وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ المتَاعُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ؟**» **قَالَ: بَلَى، ثُمَّ قَالَ: «مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ؟»** قَالَ: بَلَى، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**قُلْ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ**»، قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ**» مَرَّتَيْنِ».

(٤) النهاية (٢/٩٣).

(٥) السنن (الكتاب ١٥، الباب ٢٧، ٢/٩٤، ح ٢٦٢٧): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّقِّيُّ، وَأَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَزَّانُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَنْبَأَنَا الْحَجَّاجُ ابْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: **اسْتُكْرِهَتِ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ...**»».

(٦) مع فتحٍ، انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/٢٠٢٤).

(٧) انظر النص رقم: ١٠٢٠ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

ومعمر بن سُليمان ثقة. انظر: التذهيب (٩/٦٤، ت ٦٨٥٩)، التقريب (ت ٦٨٦٣).

الحَدُّ كَفَّارَةٌ

فائِـدة: قـالَ أكثـرُ العُلمـاءِ: الحُـدود كفَّـارةٌ استـدلالاً بالأحاديـثِ الَّـتِي في هـذا المعنى، قال القاضي عِياضٌ: ومنهم من وقَفَ لحديثِ أَبِي هُريرةَ عنه عليه السَّلام قال: «**لا أَدْرِي، الحُدُودُ كَفَّارَةٌ؟**[١]»، قال: ولكنَّ حديثَ عُبادةَ -الَّذِي نحنُ فيهِ[٢]، يعني الـذي في الصَّـحيحِ[٣]- أصـحُّ إسنادًا، ولا تعَـارُضَ بـين الحَديثينِ، فيَحتمِـلُ أنَّ حـديثَ أَبِي هُريرة قبلَ حَديثِ عُبادةَ، فلَمْ يَعلَمْ، ثُمَّ عَلِمَ[٤].

[١٥٤٦]قوله: «**فَاللَّهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يَثْنِيَ عُقُوبَتَهُ**[٥]» يَثْنِيَ بفتحِ[٦] أوَّلِه من

---

(١) أخرجه الحاكمُ في المستدرك (٤٨٨/٢) من طريق آدَمِ بنِ أَبِي إِيَاسٍ، عن ابنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ المقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**مَا أَدْرِي أَتُبَّعٌ كَانَ لَعِينًا أَمْ لا، وَمَا أَدْرِي أَذُو الْقَرْنَيْنِ كَانَ نَبِيًّا أَمْ لا، وَمَا أَدْرِي الْحُدُودُ كَفَّارَةٌ لأَهْلِهَا أَمْ لا؟**»، قال الحاكمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي.

(٢) ما بين الشرطتين من كلام المصنف، وحديث الباب في السنن (الكتاب ١٥، الباب ٣٣، ٩٥/٢، ح ٢٦٣٢): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ عُبَادَةَ ابْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ أَصَابَ مِنْكُمْ حَدًّا، فَعُجِّلَتْ لَهُ عُقُوبَتُهُ، فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَإِلَّا فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ**»».

(٣) أخرجه البخاري في الحدود، باب الحدود كفَّارة (١٥٩/٨، ح ٦٨٧٤) عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ: «**بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ كُلَّهَا فَمَنْ وَفَى مِنْكُم فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ**».

(٤) إكمال المعلم (٥٥٠/٥).

(٥) السُّنَن (الكتاب ١٥، الباب ٣٣، ٩٥/٢، ح ٢٦٣٢): «عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَصَابَ فِي الدُّنْيَا ذَنْبًا فَعُوقِبَ بِهِ، فَاللَّهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُثَنِّيَ عُقُوبَتَهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَمَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا فِي الدُّنْيَا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَاللَّهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعُودَ فِي شَيْءٍ قَدْ عَفَا عَنْهُ**»».

(٦) هكذا عند المصنف بفتح ياء المضارعة مع التخفيف: «يَثْنِيَ عقوبتَه»، وضبطها غير واضح =

ثَنَى: ثُلاثيٌّ[١]، فاعلَمْهُ.

الرجُلُ يجِدُ مَعَ امْرَأتِهِ رَجُلاً

[١٥٤٧]قوله: «**فتَضرِبُونِّي**[٢]» هو في أصلِنا بتشدِيدِ النُّونِ.

[١٥٤٨]قوله: «**كَفَى بالسَّيفِ شَاهِدًا**» كذا في أصلِنا: شاهدًا، وعليه ضَبَّةٌ، ولا إشكالَ فِي ذلكَ، فإنَّه حالٌ، والله أعلم.

[١٥٤٩]قوله: «**إنِّي أخافُ أن يَتَتَايَعَ في ذلِكَ السَّكْرَانُ**» تتايَعَ بمثناة تحتية قبل العين، معناه: وَقَعَ فِي الشَّرِّ منْ غَيرِ فِكْرَةٍ وَلاَ رَوِيَّةٍ[٣].

[١٥٥٠]قوله: «**والغَيْرَانُ**» هو من الغَيرة بالفتح، يقال: رجُلٌ غَيُورٌ وغَيرانُ، وجمعُ غيور: غُيُر، وجمع غيران: غَيارَى، وغُيارَي[٤].

في النسخة التيمورية (مج٢/٢٣)، أما النسخة السليمية (١١٩/ب) والمصادر الحديثية التي وقفت عليها فضبط الكلمة فيها: بضم الياء وتشديد النون مع كسرها من المزيد من باب التفعيل، والضبط الأخير أوضح معنى. والله أعلم.

انظر على سبيل المثال: مسند أحمد (١٦٥/٢، ح ٧٧٥).

(١) بمعنى: يُكرِّر المباركفوري في تحفة الأحوذي (٣١٦/٧).

(٢) السُّنَن (الكتاب ١٥، الباب ٣٤، ٩٥/٢، ح ٢٦٣٥): «عَنْ سَلَمَةَ بنِ المحَبِّقِ، قَالَ: قِيلَ لِأَبِي ثَابِتٍ سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الحُدُودِ، وَكَانَ رَجُلًا غَيُورًا: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّكَ وَجَدْتَ مَعَ أُمِّ ثَابِتٍ رَجُلًا أَيَّ شَيْءٍ كُنْتَ تَصْنَعُ؟، قَالَ: كُنْتُ ضَارِبَهُمَا بِالسَّيْفِ، أَنْتَظِرُ حَتَّى أَجِيءَ بِأَرْبَعَةٍ؟ إِلَى مَا ذَاكَ قَدْ قَضَى حَاجَتَهُ وَذَهَبَ، أَوْ أَقُولُ: رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا، فَتَضْرِبُونِّي الْحَدَّ وَلَا تَقْبَلُوا لِي شَهَادَةً أَبَدًا، قَالَ: فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**كَفَى بِالسَّيْفِ شَاهِدًا**» **ثُمَّ قَالَ: «لَا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَتَايَعَ فِي ذَلِكَ السَّكْرَانُ وَالْغَيْرَانُ**»».

(٣) النهاية في غريب الحديث (٢٠٢/١).

(٤) الصِّحَاحُ في اللُّغة للجَوهري (٣٤٠/٢).

مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةَ أَبِيهِ مِنْ بَعْدِهِ

[١٥٥١] جاءت أحاديثُ في هذا المعنى غيرَ ما فِي الأصلِ، وقد نصَّ أحمد في رواية إسماعيلَ بنِ سَعيدٍ[(١)] في رجُلٍ تزوَّج امرأة أَبيهِ أو بذاتِ مَحْرَمٍ، فقال: يُقتلُ، ويُدخَلُ مالُه إلى بيتِ المالِ[(٢)]، قال بعضُ الحَنابِلة[(٣)]: «وهذا القولُ هو الصَّحيحُ، وهُو مُقتضَى حُكمِ رسُولِ الله ﷺ، وقال الشَّافعيُّ، ومالِكٌ، وأبو حَنِيفةَ: «حَدُّه حدُّ الزَّانِي»، ثُمَّ قال أبو حَنِيفةَ: «إن وَطِئَها بِعَقْدٍ عُزِّرَ ولا حَدَّ عليهِ»، قال: «وحكمُ رسول الله ﷺ وقضاؤُه أحَقُّ وأَوْلَى»[(٤)].

فائدةٌ عزيزةٌ: ما دام النَّاسُ يسألونَ هلْ هذا التَّوسيطُ[(٥)] مشروعٌ أم لا؟ والجوابُ: نعم. ذكرَ الجَوْزَجَانِيُّ أنه رُفِعَ إلى الحَجَّاجِ رَجُلٌ اغْتَصَبَ أُخْتَهُ على نفسِها، فقال: احْبِسُوهُ، وسَلُوا من هَاهُنا من أصحابِ رسولِ الله ﷺ، فسألوا عبد الله ابن مُطَرِّفٍ، فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: «**مَنْ تَخَطَّى حُرُمَ المؤْمِنِينَ، فَخُطُّوا**

---

(١) هو: إسماعيل بن سعيد أبو اسحاق الشالِنْجِي الجرجاني الطبري الكسائي، ت/ ٢٣٠ هـ.
من أعيان أصحاب الإمام أحمد وله مسائل جليلة عنه، أخذ مذهب الإمام أبي حنيفة عن محمد بن الحسن الشيباني، ثم انتقل إلى مذهب أهل الحديث، وسأل الإمام أحمد عن مسائل الإمام أبي حنيفة وغيرها، قال عنه الإمام أحمد: «فقيه عالم».
انظر: تاريخ جرجان للسهمي (ت ١٥٩)، تاريخ بغداد (٣٥١/٦)، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١٠٢/١)، بحر الدم (ت ٧٨).

(٢) ويرى الإمام أحمد أن تزوج الرجل بامرأة أبيه بمثابة الاستحلال، وأن فاعله لا يستتاب. قال: «لأنه استحل استحلالا حين تزوج تزويجا، فحل ذلك دمه وماله للسلطان». أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل لأبي بكر الخلال (٤٥٨/١، رقم ١٣٣٠). مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (١٣١/٣، رقم ١٤٩٧).

(٣) يعني ابنَ القيِّم رحمه الله.

(٤) زاد المعاد (١٥/٥-١٦).

(٥) المقصودُ بالتوسيط: قطعُ الشَّيء نصفَين، والمقصود هنا طريقة إيقاع الحد.
انظر: الصحاح للجوهري (٣٠٤/٣)، لسان العرب (٤٢٦/٧).

وَسَطَهُ بِالسَّيْفِ(١) (٢)».

---

(١) نقله المصنف بتصرُّفٍ من الجواب الكافي لابن القيم (١٢٣).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٨/٥، ح ٢٨١٧)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٠٧/٤)، والخرائطي في اعتلال القلوب (٩٦/١، ح ١٨٥) ومساوئ الأخلاق (ص ٢٥٣، ح ٥٤٤)، والعُقيليُّ (٢٠٢/٢)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٠٢/٢) وابنُ عَدِيٍّ (١٧٥/٣ و ٢٢١/٤) وعنه البيهقيُّ في "الشُّعبِ" (٣٧٩/٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٧٩٠/٤) كلهم من طرقٍ عن هِشَامِ بنِ عَمَّارٍ قال: حدثنا رِفْدَةُ بْنُ قُضَاعَةَ، حدثنا صَالِحُ بنُ رَاشِدٍ القُرَشِيُّ، قَالَ: أُتِيَ الحَجَّاجُ بنُ يُوسُفَ بِرَجُلٍ قَدِ اغْتَصَبَ أُخْتَهُ نَفْسَهَا، فَقَالَ: احْبِسُوهُ وَسَلُوا مَنْ هَاهُنَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلُوا عَبْدَ اللَّهِ ابنَ أَبِي مُطَرِّفٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَخَطَّى الحُرْمَتَيْنِ الاثنَتَيْنِ؛ فَخُطُّوا وَسَطَهُ بِالسَّيْفِ»، قَالَ: وَكَتَبُوا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُونَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ بِمِثْلِ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي مُطَرِّفٍ». واللفظ لابن عدي.

وهذا الحديث يشتملُ على عدة عللٍ إسنادية ومتنية:

العلة الأولى: رفدة بن قضاعة، ضعيفٌ منكر الحديث، تفرد هشام بن عمار بتوثيقه. قال البخاري والعقيلي: «لا يُتابع على حديثه» وقال البخاري أيضا: «في حديثه المناكير»، وقال أبو مسهر: «لم يكن عنده شيء»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، قال ابن عدي: «وهذا الحديث حديث عبد الله بن أبي مطرف لا أعرفه إلا من حديث رفدة»، وقال الدارقطني: «متروك»، وضعفه الذهبي وابن حجر. التاريخ الكبير (٣٤٣/٣)، الجرح والتعديل (٥٢٣/٣)، الضعفاء والمتروكين (ت ١٩٥)، الكامل (١٧٥/٣)، الضعفاء الكبير (٦٥/٢)، تهذيب الكمال (٢١٣/٩)، ميزان الاعتدال (٥٣/٣)، تهذيب التهذيب (٢٤٥/٣)، التقريب (ت ١٩٥٢).

العلة الثانية: صالح بن راشد القرشي، مجهولٌ منكرُ الحديث، قال البخاري: «لم يصح حديثه»، وأورده العقيلي في الضعفاء وذكر قول البخاري فيه ثم ذكر حديثه هذا وقال: «ولا يحفظ اللفظ إلا به»، وقال الذهبي: «شامي مجهول، ولم يصح حديثه»، وقال ابن حجر: «لا يعرف، وحديث منكر»، وقد ذكره ابن حبان في الثقات كعادته في توثيق المجاهيل.

التاريخ الكبير (٢٧٩/٤)، الضعفاء الكبير (٢٠٢/٢)، الثقات (٣٧٥/٤)، ميزان الاعتدال (٤٠٣/٣)، ديوان الضعفاء (ت ١٩١٩)، لسان الميزان (١٦٨/٣).

=

العلة الثالثة: ذكر ابن عباس في متن الحديث، وابن عباس مات قبل أن يلي الحجاج الأمر بمدة طويلة، فإنه ولي إمارة الحجاز بعد قتل عبد الله بن الزبير سنة ثلاث وسبعين فأقام سنتين، ثم ولي إمرة العراق، وكان موت عبد الله بن عباس سنة ثمان وستين. الإصابة في تمييز الصحابة (٢٣٨/٤).

العلة الرابعة: الوقف والإرسال. ذِكْرُ عبد الله بن أبي مطرف وهمٌ من راويه. قال الإمام أبو حاتم في ترجمة عبد الله بن أبي مطرف: «هذا غلط، غلط فيه رفدة بن قضاعة، إنما هو عبد الله بن مطرف بن عبد الله بن الشخير لجده صحبة». ثم ترجم له في موضع آخر، وقال: «يروى هذا الحديث عن عبد الله بن مطرف بن عبد الله بن الشخير، وأبوه من التابعين، فلا ادرى هذا هو ابن مطرف أو رجل آخر؟». الجرح (١٥٣/٥، ١٨٢).

وقال في العلل : «كذا رواهُ هِشامٌ. ورُوِي عن عَبدِ اللهِ بنِ مُطرِّفِ بنِ الشِّخِّيرِ هذا الكلام قولهُ. فلا أدرِي هذا هُو، أو غيرُهُ؟»، وقال أبو زرعة: «وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خطأٌ؛ رَوَى هَذَا الحديثَ قَتَادةُ، وداودُ بنُ أَبِي هند، عن عبد الله بْنِ مُطَرِّف بْنِ الشِّخِّير: أنَّ الحَجَّاجَ أُتِيَ برجُلٍ، الحديثَ؛ وَهَذَا الصَّحيحُ». العلل (٢٠٦/٤).

قلت: أثر قتادة الموقوف أخرجه الخرائطي في اعتلال القلوب (٩٦/٢، ح ١٨٦) عن عُمَرَ بنِ شَبَّةَ النَّمَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: أُتِيَ الْحَجَّاجُ بِرَجُلٍ زَنَى بِأُخْتِهِ فَسَأَلَ عَنْهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي مُطَرِّفٍ فَقَالَ: «يُضْرَبُ بِالسَّيْفِ، فَأَمَرَ بِهِ الْحَجَّاجُ فَضُرِبَتْ عُنُقُهُ».

ورواه ابن أبي شيبة موقوفا أيضا، عن محمد بن أبي عدِيٍّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ بَكْرٍ، قَالَ: رُفِعَ إِلَى الْحَجَّاجِ رَجُلٌ زَنَى بِابْنَتِهِ، فَقَالَ: مَا أَدْرِي بِأَيِّ قِتْلَةٍ أَقْتُلُ هَذَا، وَهَمَّ أَنْ يَصْلُبَهُ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُطَرِّفٍ، وَأَبُو بُرْدَةَ: سَتَرَ اللَّهُ هَذِهِ الأُمَّةَ، أَحَبَّ البَلاَءِ مَا سَتَرَ الإِسْلاَمَ، اقْتُلْهُ، قَالَ: صَدَقْتُمَا، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ.

ولم يصرح باسم الجد الأعلى (الشخير) في الكتابين، بالإضافة إلى مجيء الكنية في اسم الراوي (عبد الله أبي مطرف) عند الخرائطي، وقد يُشكل ذلك.

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢٠٨/٢) موقوفا أيضا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبي، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا حميد، عن بكر قال: أتي الحجاج بن يوسف برجل أعمى، وقد وقع على ابنته، وعنده عبد الله بن مطرف بن الشخير، وأبو بردة، فقال له أحدهما: «اضْرِبْ عُنُقَهُ، فَضُرِبَتْ عُنُقُهُ». فصرَّح باسم الراوي كاملا. وهذا إسنادٌ

=

[١٥٥٢]قوله: «**نا يوسُفُ بن مُنازِل**[(١)]» بنُونٍ بعْدَ الميم، وبعدَ الألِفِ زايٌ ثُمَّ

صحيح؛ حميد: هو ابن أبي حميد الطويل، وبكر: هو ابن عبد الله المزني.

وذهب الشيخ الألباني (الصحيحة ح ٤٥٧٢) إلى أن الصواب عند ابن أبي شيبة: عبد الله بن أبي مطرف، بإضافة أداة التكنية، وأن حذفها خطأ مطبعي أو قلمي. قلت: ساق ابن حجر إسناد ابن أبي شيبة في الإصابة (٢٣٨/٤) ولم يذكر فيها أداة التكنية، وذكر في اسم جده: الشخير، كما أن مجيء الحديث عند ابن قانع بمثل إسناد ابن أبي شيبة ولم تذكر أداة التكنية فيه وذكر في نسبه اسم جده، كل ذلك يدل على أن الصواب في الاسم عدم ذكر أداة التكنية، وهذا الذي عليه جميع طبعات ابن أبي شيبة.

ويتعيَّن مما سبق أن الراوي هو: عبد الله بن مطرف بن عبد الله بن الشخير، أبوه تابعي، وجده صحابي، وأن حديثه موقوف، على أن البخاري يرى صحبة عبد الله بن أبي مطرف هذا، لكن يقول: «لم يصح إسناده»، وتبعه عليه ابن السكن. الإصابة (٢٣٨/٤).

وأورده ابن عبد البر في الصحابة وقال: «يقولون إن رفدة بن قضاعة غلط فيه، ولم يصح عندي قول من قال ذلك». الاستيعاب (٩٩٤/٣).

ونخلص من السرد السابق إلى أن رواية التوسيط منكرة، أما عقوبة القتل لمن يزني بامرأة أبيه؛ فقد ورد فيه حديث البراء بإسنادٍ صالح، أخرجه أبو داود في الحدود، باب في الرجل يزني بحريمه (٥٦٢/٢، ٤٤٥٧) من طريق عمرو بن قُسيط، عن عُبيد الله بن عمرو الرَّقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن البراء ﷺ: لَقِيتُ عَمِّي وَمَعَهُ رَايَةٌ فَقُلْتُ لَهُ أَيْنَ تُرِيدُ قَالَ بَعَثَنِي رَسُولُ الله ﷺ إِلَى رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةَ أَبِيهِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ وَآخُذَ مَالَهُ. ومتن الحديث صحيح، إلا أن الجملة الأخيرة منه: «وَآخُذَ مَالَهُ» شاذة، كما لا يثبتُ تخميس مال المعتدي على المحارم لا يثبتُ عن النبي ﷺ استنادا إلى دراسة مطولة قام بها الباحث عن هذا الحديث وشواهده، ففي إسنادهِ اختلاف كثير، والقتل في هذه المسألة سواء جعلناه حدا أو تعزيرا فإنما هو بسبب إتيان المعتدي كبيرةً من أشنع الكبائر يستحق من أجلها القتل، لا أنه خرج بها من الإسلام إلى الكفر.

(١) السُّنَن (الكتاب ١٥، الباب ٣٥، ٩٦/٢، ح ٢٦٣٧): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَخِي الْحُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ مَنَازِلَ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «**بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ**

=

لامٌ، واختُلِفَ في ضمِّ ميمِهِ وفتحِها[١] وهو ثقةٌ[٢]. وقد جُعل في أصلِنا على منازل ضَبَّةٌ، فلَمْ أدْرِ لِمَ فَعَلَ ذلِك.

مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيْهِ أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيْهِ

[١٥٥٣]قوله: «**ثنا ابنُ أبي الضَّيفِ**[٣]» هو محمد بن أبي الضَّيف بضادٍ مُعْجمةٍ مفتوحة ثُمَّ مُثَنَّاةٍ تحتُ ساكنةٍ، ثُمَّ فَاءٌ، انفردَ بِالإخرَاجِ لَهُ[٤]، وَهُوَ بَيِّنٌ، وَمِثْلَهُ لَكِنْ بِمُهْمَلَةٍ محمدُ بنُ أَبِي الصَّيْفِ اليَمَانِيِّ[٥]، سَمِعَ عبدَ المنْعِمِ بن الفَرَاوِيِّ[٦]، وحدَّثَ وله أربعُون حديثًا[٧]. [١٢٠/ب]

تَزَوَّجَ امْرَأَةَ أَبِيهِ أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ وَأُصَفِّيَ مَالَهُ»».

(١) انظر: تبصير المنتبه (١٢٤٦/٤)، وتوضيح المشتبه (٢٦/٨).

(٢) التقريب (ت/٧٨٨٥).

(٣) السُّنَن (الكتاب ١٥، الباب ٣٦، ٩٦/٢، ح ٢٦٣٨): «حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ بَكْرُ بنُ خَلَفٍ، حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي الضَّيْفِ، حَدَّثَنَا عَبدُ اللَّهِ بنُ عُثْمَانَ بنِ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنِ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»».

(٤) ابنُ ماجهْ، وهو مستور الحال. انظر: تهذيب الكمال (٤٠٤/٢٥)، التقريب (ت ٥٩٧٣).
انظر: توضيح المشتبه (٢٥٣/٥)، تبصير المنتبه (٨٥٨/٣)، التقريب (ت ٥٩٧٣).

(٥) هو الفقيه الشافعي: محمد بن إسماعيل بن علي أبو عبد الله اليمني المعروف بابن أبي الصيف بصاد مهملة، ت/٦٠٩هـ بمكة. قال الذهبي: كان عارفا بالمذهب حصل كثيرا من الكتب، وجمع أربعين حديثا عن أربعين شيخا من أربعين مدينة، كان على طريقة حسنة وسيرة جميلة وخير. طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٦٤/٢).

(٦) هو الفقيه الشافعي: أبو المعالي عبد المنعم بن عبد الله ابن فقيه الحرم أبي عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد الفراوي، الصاعدي، النيسابوري، الشافعي، ت/٥٨٧هـ.
قال الذهبي: العالم، الأصيل، مسند خرسان، انتهى إليه علو الإسناد، وله أربعون حديثا سمعناها، وهو من بيت الرواية والعدالة. السير (١٨٠/٢١-١٨١).

(٧) انظر: توضيح المشتبه (٢٥٣/٥)، تبصير المنتبه (٨٥٨/٣).

مَنْ نَفَى رَجُلاً مِنْ قَبِيْلَتِهِ

[١٥٥٤]قوله: «**عن مُسلْمِ بنِ هَيْصَمٍ**[١]» هو بِفَتحِ الهَاءِ وإسكانِ المثنَّاةِ تحتُ، وَفتحِ الصَّادِ المهْمَلَةِ، ثُمَّ مِيمٌ، وُثِّقَ[٢].

[١٥٥٥]قوله: «**لا نَقْفُوا أُمَّنَا**[٣]» أي لا نَنْتَفِي مِنْهُ، ولا نَقْذِفُهُ، يُقالُ: فُلانٌ قَفَا فُلانًا، إذا قَذَفَهُ بِما لَيسَ فِيهِ، وقِيلَ معناهُ: لا نَتْرُكُ النَّسَبَ إِلَى الآباءِ ونَنْتَسِبَ إِلَى الأُمَّهَاتِ.

وفِي نِهايةِ ابنِ الأَثِيرِ: لاَ نَقْتَفِي عَنْ أبِينَا، ولا نَقْفُوا أُمَّنَا[٤].

---

(١) السُّنَن (الكتاب ١٥، الباب ٣٧، ٩٦/٢، ح ٢٦٤١): «حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ حَيَّانَ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بنُ المغِيرَةِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَقِيلِ بنِ طَلْحَةَ السُّلَمِيِّ، عَنْ مُسْلِمِ بنِ هَيْصَمٍ، عَنِ الْأَشْعَثِ بنِ قَيْسٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي وَفْدِ كِنْدَة...».

(٢) رَوَى عَنه سُلَيْمان بن بريدة، وعَقِيلُ بنُ طَلْحَةَ، ومُقاتل بن حيَّان. أخرج له مسلمٌ، وأَبُو داود، والنَّسَائي، وابن ماجه. وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات، وقال الذهبي: "وُثِّق"، وقال الحافظ ابن حجر: "مَقبولٌ".

انظر: التاريخ الكبير (٢٧٤/٧)، الجرح والتعديل (١٩٨/٨)، الثقات (٣٩٩/٥)، تهذيب الكمال (٥٤٨/٢٧)، الكاشف (٢٦١/٢)، التقريب (ت ٦٦٥٠).

(٣) السُّنَن (الكتاب ١٥، الباب ٣٧، ٩٦/٢، ح ٢٦٤١): «عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي وَفْدِ كِنْدَةَ وَلَا يَرَوْنِي إِلَّا أَفْضَلَهُمْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْتُمْ مِنَّا؟ فَقَالَ: «**نَحْنُ بَنُو النَّضْرِ بنِ كِنَانَةَ لَا نَقْفُو أُمَّنَا وَلَا نَنْتَفِي مِنْ أَبِينَا**»».

(٤) نصُّ كلام ابن الأثير في المطبوع من النِّهاية (٩٥/٤): «**نحنُ بنُو النَّضْرِ بنِ كِنانةَ لا نَنْتَفِي مِن أَبِينا ولَا نَقْفُو أمَّنَا**» أي لا نَتَّهِمها ولا نَقْذِفُها، يقال: قَفا فُلانٌ فُلاناً إذا قَذَفَه بما ليس فيه وقيل: معناه: لا نَتْرك النَّسَب إلى الآباء ونَنْتَسِب إلى الأمَّهات»، وهو لفظُ الحديث عند الضِّياءِ المقدسيِّ في المختارة (٢١٨/٢، ح ١٤٨٨)، والقفو بالمعنى الأول قال به أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (٤٠٧/٤).

المخَنَّثِينَ

[١٥٥٦]قوله: «**عَمْرُو بنُ قُرَّةَ**[١]» ذكره غيرُ واحدٍ في الصَّحابةِ[٢]، وسندُ الحديثِ المذْكُورِ فيهِ وَاهٍ[٣].

[١٥٥٧]قوله: «**ولا نُعْمَةُ عَيْنٍ**» هِيَ بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِهَا، وَإِسْكَانِ العَيْنِ، وَهِيَ المسَرَّةُ، يُقَالُ: نُعْمَةُ عَيْنٍ، ونُعْمَى عَيْنٍ، و نُعْمُ عَيْنٍ، أيْ مَسَرَّتُها وَقُرَّتُها[٤].

[١٥٥٨]قولُه: «**سَمِعَ مُخَنَّثًا وهُو يَقُولُ**[٥]»، تقدَّمَ أنَّهُ هِيْت[٦]، وقيل مَاتِعٌ[٧]، وتقدَّمَت أسماءُ المخَانِثَةِ الذينَ كانُوا عَلَى عَهْدِهِ عليه السَّلامُ، وتقدَّمَ اسمُ المرْأَةِ المدْلُولِ عَلَيهَا أَنَّها بَادِيَةُ بِنْتُ غَيْلَانَ[٨]، وقولُه: «**تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ**» في بابِ المخَنَّثِيْنَ فِي أبْوابِ النِّكَاحِ[٩]، واللهُ أعْلَمُ.

---

(١) السُّنَن (الكتاب ١٥، الباب ٣٨، ٢/٩٧، ح ٢٦٤٢): «حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ أَبِي الرَّبِيعِ الجُرْجَانِيُّ، .. أَنَّهُ سَمِعَ بِشْرَ بنَ نُمَيْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مَكْحُولًا، يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ يَزِيدَ بنَ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ عَمْرُو بنُ قُرَّةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ عَلَيَّ الشِّقْوَةَ فَمَا أُرَانِي أُرْزَقُ إِلَّا مِنْ دُفِّي بِكَفِّي، فَأْذَنْ لِي فِي الغِنَاءِ فِي غَيْرِ فَاحِشَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا آذَنُ لَكَ وَلَا كَرَامَةَ وَلَا نُعْمَةَ عَيْنٍ**...»» الحديث.

(٢) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/٢٠٤٤)، أسد الغابة (٤/٢٧٩).

(٣) فيه بِشْرُ بن نُمَيرٍ القُشيريُّ البصريُّ، متروكٌ، متَّهمٌ، فحديثه ضعيفٌ جدا إن لم يكن موضوعا. انظر: التقريب (ت ٧٠٦).

(٤) انظر: غريب الحديث للخطابي (٢/٥٣٣)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/٤٢٠)، الفائق للزمخشري (٤/٥)، النهاية لابن الأثير (٨٣/٥).

(٥) السُّنَن (الكتاب ١٥، الباب ٣٨، ٢/٩٧، ح ٢٦٤٣): «عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَمِعَ مُخَنَّثًا وَهُوَ يَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ: إِنْ يَفْتَحْ اللَّهُ الطَّائِفَ غَدًا، دَلَلْتُكَ عَلَى امْرَأَةٍ تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ، وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَخْرِجُوهُ مِنْ بُيُوتِكُمْ**»».

(٦) انظر: غوامض الأسماء المبهمة (١/١٠٥)، الإكمال (٧/٤١٧)، الإصابة (٦/٥٦٣).

(٧) مولى لفاختة بنت عمرو المخزومية. انظر: الإصابة (٥/٧٠٢).

(٨) انظر: غوامض الأسماء المبهمة، الإصابة (٧/٥٢٩). .

(٩) انظر النص رقم: ١٠٥٠، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

أَبْوَابُ الدِّيَاتِ

[١٥٥٩] قولُه: «**أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ**[١]» لَيسَ هذَا مُخالِفًا لِمَا فِي السُّنَن أيضًا: «**أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ صَلَاتُهُ**[٢]» لأنَّ الثَّاني فِيمَا بَينَ العَبدِ وبَينَ اللهِ، والأَوَّلُ بَينَ العِبادِ.

[١٥٦٠] قوله: «**حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ يَحْيَى بنِ الْأَزْهَرِ**[٣]» كَذَا فِي أَصْلِنَا وَعَمَلَ ضَبَّتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا عَلَى سَعِيدٍ، وَالثَّانِيَةُ عَلَى يَحْيَى، وَلَا أَدْرِي لِأَيِّ شَيْءٍ فَعَلَ ذَلِكَ[٤]، وَهُوَ سَعِيدُ بنُ يَحْيَى بنِ الأَزْهَرِ أبُو عُثمانَ الواسِطِيُّ، يَرْوِيْ عَنِ ابنِ عُيَيْنَةَ، وَأبِي بَكْرِ ابنِ عَيَّاشٍ، وأبِي مُعَاوِيَةَ، وإِسْحَاقَ الأَزْرَقِ، وَجَمَاعَةٍ، وعنه مسلم، وابن ماجه وعلي ابن الحُسَيْنِ بنِ الجُنَيْدِ وغيرُهُ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلاثٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَمِائَتَيْنِ[٥].

[١٥٦١] قولـه: «**عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَايِذٍ**[٦]» هُوَ بِمُثَنَّاةٍ تَحْتُ، ثُمَّ

---

(١) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ١ التَّغْلِيْظُ فِي قَتْلِ مُسْلِمٍ ظُلْمًا، ٢/٩٨، ح ٢٦٤٤): «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ -ابنِ مَسْعُودٍ-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ**»».

(٢) السُّنَن (الكتاب ٦، بَاب مَا جَاءَ فِي: أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ الصَّلَاةُ ١/٢٥٤، ح ١٤٢٦): «عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَلَاتُه**»».

(٣) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ١، ٢/٩٨، ح ٢٦٤٦): «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ يَحْيَى بنِ الأَزْهَرِ الوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ يُوسُفَ الأَزْرَقُ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ**»...» فذكره.

(٤) ربما لأجل أن لا يظنه القارئ: سعد بن بحير، والله أعلم.

(٥) انظر: تذهيب تهذيب الكمال (٤/٥٦، ت ٢٤٠٧)، تهذيب التهذيب (٤/٨٦).

(٦) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ١، ٢/٩٨، ح ٢٦٤٧): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَايِذٍ، عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ الجُهَنِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، لَمْ يَتَنَدَّ بِدَمٍ حَرَامٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ**»».

ذَالٌ مُعْجَمَةٌ[١].

[١٥٦٢]حديثُ أبي هُريرة مَرفُوعًا: «**مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ ﷻ مَكْتُوبٌ** [١٢١/أ] **بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ**[٢]». رواه ابن ماجه، والبَيْهَقِيُّ[٣] مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيْفٍ، حَتَّى ذَكَرَهُ ابنُ الجَوْزِيُّ فِي المَوْضُوعاتِ[٤]، وَقَدْ سُئِلَ أَبُو حَاتِمٍ عنْ هَذَا الحَدِيثِ فَقَالَ: «بَاطِلٌ مَوْضُوعٌ[٥]»، وعَزَا هذا الحديثَ الذَّهبِيُّ فِي الكَبائِرِ إلى المسنَدِ لأحمدَ بنِ حَنْبَلٍ[٦]، وَهَذَا الحَدِيْثُ فِي سَنَدِهِ هُنَا يَزِيدُ بنُ زِيَادٍ وَيُقَالُ: ابنُ أَبِي زِيَادٍ، قَالَ البُخَارِيُّ: «مُنْكَرُ الحَدِيْثِ[٧]»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ وَغيرُهُ: «ضَعِيْفٌ[٨]»، وقالَ النَّسَائِيُّ: «مَتْرُوكُ الحَدِيثِ[٩]»، وَقدْ ذَكَرَ لَهُ الذَّهَبِيُّ هَذَا الحَدِيثَ فِي الميزانِ مِمَّا أُنْكِرَ عَلَيهِ[١٠]، وَذَكَرَ بَعْدَهُ مَا ذَكَرْتُهُ عَنْ أَبِيْ حَاتِمٍ،

---

(١) انظر: توضيح المشتبه (٦٣/٦).

(٢) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ١، ٩٨/٢، ح ٢٦٤٧).

(٣) السنن الكبرى (٢٢/٨).

(٤) (١٠٣/٣).

(٥) كذا نقل الذهبي عنه في ميزان الاعتدال (٤٢٥/٤). وقال في الجرح والتعديل (٢٦٢/٩-٢٦٣): «ضعيف الحديث، كأن حديث موضوع».

(٦) الكبائر للإمام الذهبي (١٢)، ولم أقف على الحديث في المسند.

(٧) التاريخ الصغير (٩٨/٢)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣٨١/٤).

(٨) انظر: سنن الترمذي (٣٣/٤).

(٩) الضعفاء للنسائي (ت ٦٤٤). وقال عنه ابن حجر: «متروك». التقريب (ت ٧٧١٦).

(١٠) هذا الحديث أخرجه ابن ماجه (٩٨/٢، ح ٢٦٤٧) والبيهقي (٢٢/٨)، وأبو يعلى (٣٠٦/١٠، ح ٥٩٠٠) والعقيلي (٣٨١/٤) كلهم من طريق يزيد ابن زياد الشامي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ ﷻ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ». وهذا إسناد ضعيفٌ جدا، يزيد بن زِياد ضعفَّوه، وتركوا حديثه، واتهمه بعضهم بالوضع، وبالإضافة إلى ما نقله المصنف أعلاه في زياد وحديثه:

قال ابن المبارك: «ارم به». الموضوعات (١٠٥/٣).

=

وَذَكَرَ[١] لَهُ حديثًا آخِرَ يَتعَلَّقُ بِالشَّهَادَاتِ: «**لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ**[٢]» الحديث.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث». تهذيب الكمال (١٣٤/٣٢).

وقال العقيلي: "يزيد هذا قال البخاري: منكر الحديث"، قال: "ولا يتابعه إلا من هو نحوه". الضعفاء الكبير (٣٨١/٤).

وقال البيهقي: "ويزيد منكر الحديث". السنن الكبرى (٢٢/٨).

قال الإمام أحمد: «لَيْسَ هَذَا الْحَدِيث بِصَحِيح». وقال ابن حبان: «هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ لَا أَصْلَ لَهُ من حَدِيث الثقات»، الموضوعات (١٠٥/٣)، المجروحين (٧٥/٢).

وللحديث شواهدُ من حديث عمر بن الخطاب، وابن عباس، وأبي سعيد، كلها ضعيفة، أوردها ابن الجوزي في الموضوعات (١٠٣/٣-١٠٥) وأعلها كلها.

(١) أي الذهبي. ميزان الاعتدال (٤٢٥/٤).

(٢) أخرجه أبو داود في الأقضية، باب من ترد شهادته (٣٣٥/٣، ح ٣٦٠٣) والإمام أحمد (٢٩٩/١١، ح ٦٦٩٨، ٥٠١/١١، ح ٦٨٩٩)، والدارقطني (٢٤٣/٤، ح ١٤٣) والبيهقي (٢٠١/١٠) وابن عساكر (٩٧/٥٣) كلهم من طرق عن سليمان بن موسى الأشدق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا زان ولا زانية، ولا ذي غمر على أخيه». واللفظ لأبي داود وإسنادُه حسن، وقال ابن حجر في التلخيص (٤٨٠/٤): «سنده قوي».

وتابعه حجاج بن أرطأة، وآدم بن فائد، والمثنى بن الصباح.

أما حديث حجاج فأخرجه ابنُ ماجه في الأحكام، باب من لا تجوز شهادته (٤٩/٢، ح ٢٣٨٨) وأحمد (٥٣١/١١، ح ٦٩٤٠) من طريق معمر بن سليمان الرقي، عن حجاج، عن عمرو به، وإسنادُه ضعيف، حجاج كثير الخطأ التدليس وقد عنعن. وفي لفظه: «ولا محدود في الإسلام» بدل زان وزانية.

وأما حديث آدم بن فائد فأخرجه الدارقطني (٢٤٤/٤) والبيهقي (١٥٥/١٠) من طريق أبي جعفر الرازي، عن آدم بن فائد، عن عمرو به، بنحو لفظ حجاج: «ولا محدود في الإسلام ولا محدودة»، وآدم هذا مجهول، قال ابن حجر: «قال الذهبي في الضعفاء: مجهول، وكذا هو في كتاب بن أبي حاتم»، ولم أقف على قوله هذا في الجرح والتعديل. ديوان الضعفاء

=

(ت ٢٩٠)، لسان الميزان (١٦/٢، ت ٩٤٨).

وأبو جعفر الرازي سيء الحفظ. التقريب (١٩/٨٠).

أما حديث المثنى بن الصباح فأخرجه البيهقى (١٥٥/١٠) و قال: «آدم بن فائد والمثنى بن الصباح لا يحتج بهما».

وللحديث شواهد من حديث عائشة، وابن عمر، وأبي هريرة، رضي الله عنهم.

أما حديث عائشة رضي الله عنها، فأخرجه الترمذي في الشهادات، باب فيمن لا تجوز شهادته (٥٤٥/٤، ح ٢٢٩٨)، والدارقطني (٢٤٤/٤)، والبيهقي (١٥٥/١٠)، وفي إسناده يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وزياد ضعيف، قال الترمذي: «لا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري إلا من حديثه، ولا يصح عندي من قبل إسناده». قلتُ: هو الراوي الذي تقدم فيه الكلام قبل قليل.

وأما حديث ابن عمر من حديث ابن عمر، فأخرجه الدارقطني (٢٤٤/٤)، والبيهقي في (١٥٥/١٠)، من طريق عبد الأعلى بن محمد، عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمر، وفي إسناده عبد الأعلى وهو ضعيف، وشيخه يحيى بن سعيد الفارسي، متروك.

وأما حديث أبي هريرة فأخرجه عبد الرزاق (٣٢٠/٨، ١٥٣٦٥) من طريق إبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن عبد الله، عن يزيد بن طلحة، عن طلحة بن عبد الله، عن أبي هريرة. والبيهقي في (٢٠١/١٠) من طريق عبيد الله بن موسى، عن الزنجي مسلم ابن خالد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: «بعث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منادياً في السوق أنه لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، قيل: وما الظنين؟ قال: المتهم في دينه». واللفظ لعبد الرزاق.

هَلْ لِقَاتِلٍ مُؤْمِنٍ تَوْبَةٌ؟

[١٥٦٣] اعْلَمْ أنَّ كَلَامَ ابنِ عبَّاسٍ فِي هذهِ المسألَةِ مَعروفٌ، ومَذْهبُ الخَوَارِجِ والمعْتَزِلَةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ مَعْرُوفٌ، وَهَلْ رَجَعَ ابنُ عبَّاسٍ أَمْ لَا؟ وَهَلْ الخُلُودُ مَعْنَاهُ المُكْثُ الطَّوِيْلُ، عَلَى مَا أَوَّلَهُ أهلُ السُّنَّةِ جَمْعًا بَينَ الآياتِ وَالأحادِيثِ، مِثْلَ قَولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾[1]، وَغَيْرُ ذَلِكَ مَعْرُوفٌ، فَلَا نُطَوِّلُ بِهِ، فَإِنَّهَا مَسْئَلَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي غَايَةِ الشُّهْرَةِ[2].

---

(١) سورة النساء، الآية: ٤٨.

(٢) ذهب الجمهور ومنهم أصحاب المذاهب الأربعة إلى أن للقاتل عمدا ظلما توبة كسائر أصحاب الكبائر؛ للنصوص الخاصة الواردة في ذلك، والنصوص العامة الواردة في قبول توبة كل الناس، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ۝٩٣﴾ النساء: ٩٣؛ فيحمل مطلق هذه الآية على مقيد آية الفرقان: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ۝٦٩ إِلَّا مَن تَابَ﴾ سورة الفرقان (٦٨-٧٠) فيكون معناه: فجزاؤه جهنم خالدا فيها، إلا من تاب.

ولأن التوبة إذا صحت من الكفر إجماعًا؛ فلأن تصح من القتل أولى. انظر: المقدمات الممهدات للقرطبي (٣/٢٧٦-٢٧٧)، المجموع (١٨/٣٤٦).

ثم اختلفوا فيما يترتبُ على هذه التوبة:

فقال الحنفية: توبة القاتل لا تصح بالاستغفار والندامة فقط، بل يتوقف على إرضاء أولياء المقتول، فإن كان القتل عمدا لا بد أن يمكنهم من القصاص منه، فإن شاءوا قتلوه، وإن شاءوا عفوا عنه مجانا، فإن عفوا عنه كفته التوبة ويبرأ في الدنيا، ويسقط عنه حق الله، وظواهر الشرع تقتضي سقوط المطالبة في الآخرة. انظر: حاشية ابن عابدين (٦/٥٤٩).

وقال المالكية: إن القاتل في المشيئة، وإن توبته مقبولة، قال القرطبي: وهذا مذهب أهل السنة، وهو الصحيح. انظر: تفسير القرطبي (٥/٣٣٣).

وقال الشافعية: أكبر الكبائر بعد الكفر القتل ظلما، وبالقود أو العفو لا تبقى مطالبة =

أخروية، مع بقاء حق الله تعالى فإنه لا يسقط إلا بتوبة صحيحة، ومجرد التمكين من القود لا يفيد إلا إن انضم إليه ندمٌ من حيث المعصية، وعزم على عدم العود. انظر: المجموع للنووي (٣٤٦/١٨)، (٢١١/٥)، إعانة الطالبين (١٢٤/٤).

وقال الحنابلة: يسقط عنه حق المقتول في الآخرة بمجرد التوبة، بل يأخذ المقتول من حسنات القاتل بقدر مظلمته، فإن اقتص من القاتل أو عفا عنه: فهل يطالبه المقتول في الآخرة؟ فيه وجهان. انظر: الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (١٦٢/٤).

قال ابن القيم: «والتحقيق في هذه المسألة أنّ القتل يتعلق به ثلاث حقوق: حقّ لله، وحقّ للمقتول، وحقّ للولي. فإذا سلّم القاتل نفسه طوعًا واختيارًا إلى الولي ندمًا على ما فعل، وخوفًا من الله، وتوبةً نصوحًا، سقط حقُّ الله بالتوبة، وحقُّ الولي بالاستيفاء أو الصلح أو العفو، وبقي حقّ المقتول يعوّضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب المحسن، ويصلح بينه وبينه، فلا يذهب حقّ هذا، ولا تبطل توبة هذا». الجواب الكافي (ص ١٤-١٤٧).

وذهب جماعة من علماء السلف ومنهم ابن عباس رضي الله عنهم إلى أنه ليس لقاتل العمد توبة؛ لآية سورة النساء السابقة. انظر: تفسير القرطبي (٣٣٢/٥)، وانظر: الموسوعة الكويتية الفقهية (٢٩/٤١-٣١)، ففيها تفصيل أكثر عن المسألة.

قال الشيخ ابن عثيمين: «فإن قلت: ماذا تقول فيما صح عن ابن عباس: أن القاتل ليس له توبة ؟! فالجواب: من أحد الوجهين: إما أن ابن عباس رضي الله عنهما استبعد أن يكون للقاتل عمدا توبة، ورأى أنه لا يوفق للتوبة، وإذا لم يوفق للتوبة، فإنه لا يسقط عنه الإثم، بل يؤاخذ به. وإما أن يقال: إن مراد ابن عباس: أن لا توبة له فيما يتعلق بحق المقتول». مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٨ /٢٢٢).

وقد صح عن ابن عباس أن للقاتل توبة؛ فروى الطبري (٦٧/٩) عنه قال: «ليس لقاتل توبة، إلا أن يستغفر الله».

قال الشيخ الألباني: «أخرجه ابن جرير بسند جيد، ولعله يعني أنه لا يغفر له على قوله الأول، ثم استدرك على نفسه فقال: إلا أن يستغفر الله». الصحيحة (ح ٢٧٩٩).

أما مذهب الخوارج والمعتزلة؛ فالخوارج يكفِّرون صاحب الكبيرة، والمعتزلة يسلبون منه اسم الإيمان ويجعلونه في منزلة بين منزلتين في الدنيا، وترى كلتا الفرقتين أنه يكون في الآخرة خالدا مخلدا في النار خلافا لأهل السنة. انظر: المقدمات الممهدات للقرطبي (٢٧٧/٣)، العقيدة الواسطية (ص ١١٣-١١٤)، منهاج السنة النبوية (٤٦١/٣).

[١٥٦٤]قوله: «**عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ**[١]» هُوَ بِضَمِّ الدَّالِ المُهْمَلَةِ، وَإِسْكَانِ الهَاءِ، ثُمَّ نُونٌ، ثُمَّ يَاءُ النِّسْبَةِ، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى دُهْنِ بنِ مُعَاوِيَةَ، حَيٌّ مِنْ بَجِيلَةَ[٢]، وَهُوَ عَمَّارُ بنُ مُعَاوِيَةَ أَبُو مُعَاوِيَةَ الدُّهْنِيِّ، رَوَى عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ وَمُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِمَا، وَعَنْهُ شُعْبَةُ والسُّفْيَانَانِ وَجَمْعٌ، وكَانَ شِيْعِيًّا ثِقَةً، تُوُفِّيَ سَنَةَ ١٣٣[٣].

[١٥٦٥]قوله: «**احْتَفَزَ بِنَفْسِهِ**[٤]» هُوَ بِزَايٍ فِي آخِرِهِ، أَيْ أَرَادَ القِيَامَ أَوِ الحَرَكَةَ[٥]. واللهُ أَعْلَمُ.

مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِالخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ

[١٥٦٦]قوله: «**فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ**[٦]» يعني القصَاصَ والدِّيَةَ، أَيَّهُمَا اخْتَارَ كَانَ لَهُ.

[١٥٦٧]قوله: «**عَنْ مُحَلِّمِ بنِ جَثَّامَةَ**[٧]» مُحَلِّم: بِضَمِّ المِيْمِ وفَتْحِ الحَاءِ

---

(١) السُّنَن (الكتاب ١٤، الباب ٢، ٢/٩٩، ح ٢٦٥٠): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعْدِ، قَالَ: سُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ عَمَّنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ثُمَّ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى...»، وذكر الحديث.

(٢) انظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة لابن ناصر الدين (٤/٤٥).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٦/١٣٨)، الثقات (٥/٢٦٨)، تهذيب الكمال (٢١/٢٠٨-٢١٠)، التقريب (ت ٤٨٣٣).

(٤) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٢، ٢/٩٩، ح ٢٦٥٢): «قَالَ قَتَادَةُ: فَحَدَّثَنَا الحَسَنُ، قَالَ: لَمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ احْتَفَزَ بِنَفْسِهِ فَقَرُبَ مِنَ القَرْيَةِ الصَّالِحَةِ...».

(٥) انظر: النِّهَايَة في غَرِيبِ الحَدِيثِ (١/٤٠٧). قال ابنُ سِيدَه في المُخَصَّصِ (٣/٣٥٢): «واحتفزَ في جُلوسِه: أرادَ القِيَامَ والبطْشَ بِشَيءٍ، وكُلُّ دَفْعٍ حفْزٌ».

(٦) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٣، ٢/١٠٠، ح ٢٦٥٤): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَقْتُلَ وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى**»».

(٧) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٤، ٢/١٠٠، ح ٢٦٥٦): «عَنْ زَيْدِ بْنِ ضُمَيْرَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي وَعَمِّي وَكَانَا شَهِدَا حُنَيْنًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَا: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ ثُمَّ جَلَسَ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَقَامَ إِلَيْهِ الْأَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ وَهُوَ سَيِّدُ خِنْدِفٍ يَرُدُّ عَنْ دَمِ مُحَلِّمِ بنِ جَثَّامَةَ وَقَامَ عُيَيْنَةُ

=

الـمُهْمَلَةِ، وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، ثُمَّ مِيْمٌ، وَجَثَّامَةُ بِفَتْحِ الجِيْمِ وَتَشْدِيْدِ الـمُثَلَّثَةِ، وَاسمُ جَثَّامَةَ: يَزِيْدُ بنُ قَيْسٍ بنِ رَبِيْعَةَ الكِنَانِي، اللَّيْثِيُّ[1]، أخُو الصَّعْبِ، لَهُ ذِكْرٌ فِي قَتْلِهِ عَامِرَ الأَضْبَطَ، فَنَزَلَتْ فِيهِ: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟﴾[2] الآيَة، وَقِيْلَ إِنَّهُ مَاتَ بَعْدَ أَيَّامٍ فَلَفَظَتْهُ الأَرْضُ[3]، قَالَ بَعْضُ أَشْيَاخِيْ -فِيْمَا قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ- إِنَّهُ مَاتَ بِحِمْصٍ أَيَّامَ ابنِ الزُّبَيْرِ[4]، واللهُ أَعْلَمُ. [١٢١/ب]

[١٥٦٨]قوله: «**بِدَم عَامِرِ بنِ الأَضْبَطِ**» وهُو أَشْجَعِيٌّ قتلتهُ سَرِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ مُتَعَوِّذًا بِالشَّهَادَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قَاتِلَهُ مُحَلِّمُ قَبْلَهُ[5].

[١٥٦٩]قوله: «**فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ يُقَالُ لَهُ نُكَيْتِلٌ**» هُوَ بِضَمِّ النُّونِ

بنُ حِصْنٍ يَطْلُبُ بِدَمِ **عَامِرِ بنِ الأَضْبَطِ** وَكَانَ أَشْجَعِيًّا، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «**تَقْبَلُونَ الدِّيَةَ**»، فَأَبَوْا، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ يُقَالُ لَهُ: **نُكَيْتِلٌ**، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا شَبَّهْتُ هَذَا الْقَتِيلَ فِي غُرَّةِ الْإِسْلَامِ إِلَّا كَغَنَمٍ وَرَدَتْ، فَرُمِيَتْ أَوَّلُهَا فَنَفَرَ آخِرُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَكُمْ خَمْسُونَ فِي سَفَرِنَا، وَخَمْسُونَ إِذَا رَجَعْنَا**» فَقَبِلُوا الدِّيَةَ».

(١) انظر: أسد الغابة لابن الأثير (٣/٢١).

(٢) سورة النساء، الآية رقم: ٩٤.

(٣) رواه الطَّبراني في الكبير (٦/٤١) في ترجمة سَعدِ بنِ ضُميرة عقب قصَّة محلِّم بنِ جَثَّامَةَ بإسنادِه إلى الحَسَنِ بنِ أَبِي الحَسَنِ، قَالَ: لَمَّا مَاتَ دَفَنَهُ قَوْمُهُ، فَلَفَظَتْهُ الأَرْضُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، فَأَلْقَوْهُ بَيْنَ ضَوَاحِي جَبَلٍ، وَرَبَوْا عَلَيْهِ بِالحِجَارَةِ، فَأَكَلَتْهُ السِّبَاعُ، قَالَ ابنُ أَبِي الزِّنَادِ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا خَبُرَ أَنَّ الأَرْضَ لَفَظَتْهُ، قَالَ: «**أَمَا إِنَّ الأَرْضَ تَقْبَلُ مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُرِيَكُمْ عِظَمَ الدَّمِ عِنْدَهُ**». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٥٧٦، ح ١٢٢٨٨): «إسناده منقطع» قلتُ: ومَراسيلُ الحسنِ مِن أضعفِ المراسيلِ، لأنَّه كان يأخُذُ عن كُلِّ أَحَدٍ، كما قاله الحافظ ابن رجب في شرح العلل (١/٥٧).

(٤) هذا القولُ جَزَمَ بِه ابنُ السَّكَنِ، ونَقلَته كُتُبُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ. انظر: الاستِيعاب (١/٤٥٩)، أُسْد الغَابَةِ (٥/٧٨)، الإِصَابَة في تَمييزِ الصَّحابَةِ (٥/٧٨٥).

(٥) انظر النص السابق.

وَفَتْحِ الكَافِ ثُمَّ مُثَنَّاةٌ تَحْتُ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ مُثَنَّاةٌ فَوْقُ مَكْسُورَةٌ، ثُمَّ لَامٌ(١).

[١٥٧٠]قوله: «**ثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خَلِفَةً**(٢)» تَقَدَّمَ تَفْسِيْرُ الحِقَّةِ، وَالجَذَعَةِ(٣)، وأمَّا الخَلِفَةُ فَهِيَ بِفَتْحِ الخَاءِ الـمُعْجَمَةِ(٤)، وَكَسْرِ اللَّامِ، الحَامِلُ مِنَ النُّوقِ تَأْتِي مُفَسَّرَةً فِي حَدِيثٍ فِي الأَصْلِ بَعْدَهُ بِقَلِيْلٍ، وَتُجْمَعُ عَلَى خَلِفَاتٍ، وَخَلَايِفَ، وقد خَلِفَتْ: إِذَا حَمَلَتْ، وَأَخْلَفَتْ إِذَا حَالَتْ(٥).

[١٥٧١]قوله: «**وَذَلِكَ عَقْلُ العَمْدِ**(٦)» العَقْلُ: الدِّيَةُ، وأصلُهُ أنَّ القَاتِلَ كَانَ إِذَا قَتَلَ قَتِيلًا جَمَعَ الدِّيَة مِنَ الْإِبِلِ فعَقَلَها بفِنَاءِ أوْلِياءِ الـمَقْتول: أَيْ شَدَّها فِي عُقُلِها ليُسَلِّمَها إِلَيْهِم ويَقبِضُوها مِنْهُ؛ فسُمِّيت الدِّيةُ عَقْلًا -بِالمَصْدَرِ-(٧).

---

(١) الذي في كُتُبِ الرِّجال والمصادرِ الحديثية الأُخْرَى «مُكَيْتِلٌ» بالميم، ولم أقف على ضبط المصنف في شيء من المصادر المذكورة، وفي القاموس المحيط (ص ١٣٧٦): «نُكَيْتِلٌ كسُفَيْرِجٍ: صَحابِي»، قال في تاج العروس (٣٥/٣١): «نُكَيْتِلٌ كسُفَيْرِجٍ، أَهْمَلَهُ الجَوْهَرِيُّ والجَماعَةُ، وَهوَ صَحابِيٌّ، قَالَ شَيْخُنا (يقصد محمدَ بنَ الطِّيبِ الفَاسِيّ): الَّذي في التَّجْرِيدِ وَأُسْدِ الغابَةِ والإِصابَة وَغَيْرِ دِيوانٍ أَنَّهُ مُكَيْتِل، بِالميمِ لاَ بِالنُّون كَمَا زَعَم الـمُصَنِّف (أي الفيروزآبادي)، قُلْتُ: وَكَذا في مُعْجَمِ ابْن فَهْدٍ بِالميم. قالَ: وَهو اللَّيْثِيُّ لَهُ ذِكْرٌ في قِصَّةِ الطَّلَبِ بِدَمِ ابْنِ الأَضْبَط، وَكَأَنَّهُ تَصْغِير مِكْتَلٍ كَمِنْبَرٍ، فَالصواب إِذًا ذِكْرُه في «ك ت ل» فَتَأَمَّل».

(٢) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٤، ٢/١٠٠، ح ٢٦٥٧): «عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ قَتَلَ عَمْدًا، دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ القَتِيلِ، فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَذَلِكَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلِفَةً، وَذَلِكَ عَقْلُ العَمْدِ مَا صُولِحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ وَذَلِكَ تَشْدِيدُ العَقْلِ**»».

(٣) انظر النص رقم: ٩٥١، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٤) فسرت في الحديث رقم: (٢٦٦٠) في الباب الذي يليه «**أربعون خلفة في بطونها أولادها**».

(٥) انظر: النِّهاية في غَرِيبِ الحديثِ (٢/٦٨)، ومعنى حَالَتْ: أَيْ لم تحمِلْ.
انظر: تاج العروس (٣/٢٠١).

(٦) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٤، ٢/١٠٠، ح ٢٦٥٧).

(٧) انظر: النِّهاية في غَرِيبِ الحديثِ (٣/٢٧٨).

دِيَةُ شِبْهِ العَمْدِ

[١٥٧٢]قوله: «**شِبْهِ العَمْدِ**[١]» هُوَ أنْ تَرْمِيَ إنْسَانًا بِشَيْءٍ لَيسَ مِنْ عَادَتِهِ أنْ يَقْتُلَ مِثلُهُ، وَلَيْسَ مِنْ غَرَضِك قَتْلُهُ، فيُصادِفَ قَضَاءً وَقَدَرًا؛ فيقَعُ فِي مَقْتلٍ فيقْتُل، فَتَجِبُ فِيهِ الدِّيةُ دُونَ القِصاَصِ[٢].

[١٥٧٣]قوله: «**أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْثُرَةٍ**[٣]» المَأْثُرَةُ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ، وَيجُوزُ تَسْهِيلُها، ثُمَّ ثَاءٌ مُثَلَّثَةٌ مَضْمُومَةٌ[٤]، وَمَآثِرُ العَرَبِ: مَكَارِمُها وَمَفَاخِرُها الَّتِي يُؤْثَرُ عنها، أي تُذْكَرُ، وَتُرْوَى[٥].

[١٥٧٤]قوله: «**إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِدَانَةِ البَيْتِ**[٦]» السِّدَانَةُ بِالكَسْرِ: الخِدْمَةُ، وَسِدَانَةُ البَيْتِ: خِدْمَتُهُ، وَتَوَلِّي أَمْرِهِ، وَإِغْلَاقُ بَابِه وَفَتْحِهِ، يُقَالُ: سَدَنَ يَسْدُنُ سِدَانَةً فهو سَادِنٌ، والجَمْعُ سَدَنَةٌ[٧].

---

(١) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٥، ٢/١٠١، ح ٢٦٥٨): «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**قَتِيلُ الْخَطَإِ شِبْهِ العَمْدِ قَتِيلُ السَّوْطِ وَالْعَصَا، مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَرْبَعُونَ مِنْهَا خَلِفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا**»».

(٢) النهاية في غريب الحديث (٢/٤٤٢).

(٣) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٥، ٢/١٠١، ح ٢٦٦٠): «عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَهُوَ عَلَى دَرَجِ الْكَعْبَةِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: «**الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ، أَلَا إِنَّ قَتِيلَ الخَطَإِ قَتِيلَ السَّوْطِ وَالعَصَا: فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا، أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْثُرَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَدَمٍ تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِدَانَةِ البَيْتِ وَسِقَايَةِ الحَاجِّ، أَلَا إِنِّي قَدْ أَمْضَيْتُهُمَا لِأَهْلِهِمَا كَمَا كَانَا**»».

(٤) ويجوز فتحها، كَمَيْسَرَة ومَيْسُرَة، انظر: صحاح اللغة للجوهري (٢/١٣٦)، تاج العروس (١٠/١٨).

(٥) النهاية في غريب الحديث (١/٢٢).

(٦) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٥، ٢/١٠١، ح ٢٦٦٠)، انظر تخريج نص: ٤٨.

(٧) انظر: غريب الحديث لابن سلَّام (١/٢٣٧، ٢٨٨)، النهاية (٢/٣٥٥)، قال الزبيدي في تاج =

[١٥٧٥]قوله: «**وَسِقَايَةِ الحَاجِّ**[(١)]» هِيَ مَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَسْقِيهِ الحُجَّاجَ مِنْ الزَّبِيْبِ المنبُوذِ فِي المَاءِ، وكَانَ يَلِيْهَا العَبَّاسُ بنُ عبدِ المُطَّلِبِ فِي الجَاهِلِيَّةِ وَالإِسْلَامِ[(٢)].

[١٥٧٦] قوله: «**جَعَلَ الدِّيَةَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا**[(٣)]» كَذَا فِي أَصْلِنَا «اثْنَا» بالألِفِ، وعَلَيْهِ ضَبَّةٌ، وَهُوَ مُخَرَّجٌ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَجْعَلُ التَّثْنِيَةَ بِالأَلِفِ مُطْلَقًا فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، وَعَلَيْهِ أَشْعَارٌ وَغَيْرُهَا[(٤)]. [١٢٢/أ].

[١٥٧٧] قوله: «**ثَلَاثُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ**[(٥)]» وكَذَا بِنتَ لَبُونٍ، وكَذَا حِقَّةً، وكَذَا

العروس (١٨٠/٣٥): «سَدَنَ : عَمِلَ الحِجابَةَ فهو سادِنٌ، قالَ ابنُ بَرّي: الفرقُ بينَ السَّادِنِ والحاجِبِ أنَّ الحاجِبَ يَحْجُبُ إذْنُهُ لغيرِهِ، والسادِنَ يَحْجُبُ وإذْنُه لنفْسِه، (ج سَدَنَة) محرَّكةً.. وكانتِ السِّدَانَةُ واللِّواءُ لبَني عبْدِ الدّارِ في الجاهِلِيَّةِ فأَقَرَّها النبيُّ ﷺ في الإسْلامِ».

(١) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٥، ١٠١/٢، ح ٢٦٦٠)، انظر تخريج نص: ٤٨.

(٢) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الحَدِيثِ (٣٨١/٢).

(٣) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٦، ١٠٢/٢، ح ٢٦٦٤): «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: جَعَلَ الدِّيَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، قَالَ: وَذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَمَا نَقَمُوا إِلا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ»، قَالَ: بِأَخْذِهِمُ الدِّيَةَ».

(٤) قال ابن مالك في شواهد التوضيح ص (٩٧): «البحث الرابع والثلاثون في استعمال "اثنا عشر" مكان "اثني عشر" ومنها قول بعض الصحابة رضي الله عنهم: «ففرَّقنا اثنا عشر»، قلت: مقتضى الظاهر أن يقول: وفرقنا اثني عشر رجلا، لأن اثني عشر حال من النون والألف، ولكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث بن كعب، فإنهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألفَ في الأحوال كلها، لأنه عندهم بمنزلة المقصور، ومن لغتهم أيضا قصر الأب والأخ، كقول ابن مسعود رضي الله عنه لأبي جهل: «**أنتَ أبا جهل**»، وعلى لغتهم قرأ غير أبي عمرو: (إن هذان لساحران).. ومما جاء عليها قولُه عليه الصلاة والسَّلام «**إيَّاكُم وهاتَانِ الكَعْبَتَانِ المَوْسُومَتَانِ**» ومنها قولُ الشَّاعِرِ:

طارُوا عَلَاهُنَّ فَشُلْ عَلَاها *** واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا».

(٥) السُّنَن (الكتاب ١٦، الباب ٦، ١٠١/٢، ح ٢٦٦٤): عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ قُتِلَ خَطَأً، فَدِيَتُهُ مِنَ الإِبِلِ ثَلَاثُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ**

=

بَنُو لَبُونٍ، كُلَّ هَذَا تَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ فَرَاجِعْهُ(١).

[١٥٧٨] قوله: «**أَوْ عِدْلَهَا مِنَ الوَرِقِ**(٢)» كَذَا فِي أَصْلِنَا بِكَسْرِ العَيْنِ، والعَدْلُ بِفَتْحِ العَيْنِ: المِثْلُ، وَمَا عَادَلَ الشَّيءَ وكافَأَهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ فَهُوَ بِكَسْرِهَا(٣)، وَقِيْلَ بِالعَكْسِ نَقَلَهُ ابنُ الأَثِيْرِ(٤)، وَقِيْلَ هُمَا لُغَتَانِ، وَهُوَ قَوْلُ البَصْرِيِّيْنَ، وَنَحْوَهُ عَنْ ثَعْلَبٍ(٥).

[١٥٧٩]قوله: «**قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي دِيَةِ الخَطَإِ عِشْرِينَ حِقَّةً، وَعِشْرِينَ جَذَعَةً، وَعِشْرِينَ بِنْتَ مَخَاضٍ، وَعِشْرِينَ بِنْتَ لَبُونٍ، وَعِشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ**(٦)» كَذَا كُلُّهُ «**عِشْرِيْنَ**»،

وَثَلَاثُونَ بِنْتَ لَبُونٍ وَثَلَاثُونَ حِقَّةً وَعَشَرَةُ بَنِي لَبُونٍ...»، وفيه: «**أَوْ عِدْلَهَا مِنَ الوَرِقِ ثَمَانِيَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ**».

(١) انظر النصوص: ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٦، ١٠١/٢، ح ٢٦٦٤): انظُرْ: نصَّ الحديثِ السَّابِقِ.

(٣) ذكرَهُ القاضِي عياضٌ في مَشَارِق الأَنوارِ على صِحَاحِ الآثار (٦٩/٢)، ونقل الزَّبيدي عن الفرَّاء قوله: «قالَ الفَرَّاءُ : العَدْلُ، بالفَتْحِ: ما عَادَلَ الشَّيْءَ مِنْ غَيرِ جِنْسِهِ، والعِدْلُ، بالكَسْرِ: المِثْلُ، تقولُ منهُ: عِنْدِي عِدْلُ غُلاَمِكَ، وعِدْلُ شاتِكَ، إِذا كانَ غُلاَماً يَعْدِلُ غُلاَماً، أو شَاةً تَعْدِلُ شَاةً، فَإِذا أَرَدْتَ قِيمَتَهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، نَصَبْتَ العَيْنَ، ورُبَّما كَسَرَها بعضُ العَرَبِ، وَكَأَنَّهُ منهم غَلَطٌ، لِتَقَارُبِ مَعْنَى العَدْلِ مِنَ العِدْلِ، قالَ: وقد أَجْمَعُوا عَلى واحِدِ الأَعْدَالِ أَنَّهُ عِدْلٌ، بالكسرِ». انظر: تاج العروس (٤٤٧/٢٩).

(٤) نقلَهُ ابنُ الأَثِيرِ عَنْ بَعْضِهِم دُونَ تَعْيِينٍ، وكَذَا فَعَلَ الزَّبيدي.
انظر: النهاية في غريب الحديث (١٩١/٣)، تاج العروس (٤٤٧/٢٩).

(٥) كذا قال القاضي عياض (مشارق الأنوار ٩٦/٢). وقالَ الزبيدي: «قالَ الزَّجَّاجُ: العَدْلُ، والعِدْلُ، واحِدٌ، في مَعْنَى المِثْلِ، قالَ: والمَعْنَى واحِدٌ، كَأَنَّ المِثْلَ مِنَ الجِنْسِ، أو مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ... وقالَ ابنُ الأَعْرابِيِّ: عَدْلُ الشَّيْءِ وعِدْلُهُ سَوَاءٌ، أي مِثْلُهُ». انظر: تاج العروس (٤٤٧/٢٩).

(٦) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٦، ١٠٢/٢، ح ٢٦٦٣): من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وَإِعْرَابُهُ مُشْكِلٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونُ حُذِفَ مُضَافٌ تَقْدِيرُهُ: «عَدَدُ عِشْرِيْنَ» فِي الكُلِّ[١].

الدِّيَةُ عَلَى العَاقِلَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ؛ فَفِيْ بَيْتِ المَالِ

[١٥٨٠]قوله: «**قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالدِّيَةِ عَلَى العَاقِلَةِ**[٢]» العاقِلَةُ هُمُ القَرَابَةُ مِنْ قِبَلِ الأَبِ، وَهُمْ عَصَبَتُهُ وَقَومُهُ[٣].

[١٥٨١]قوله: «**عَنِ المِقْدَامِ الشَّامِيِّ**[٤]» هُوَ بِشِينٍ مُعْجَمَةٍ، هُوَ المِقْدَامُ ابنُ مَعْدِيْ كَرِبَ بنِ عَمْرِو بنِ يَزِيدَ الكِنْدِيُّ، أَبُو كَرِيمَةَ وَقِيلَ: أَبُو يَحيَى، نَزِيلُ حِمْصٍ، صَحَابِيٌّ لَهُ رِوَايَةٌ، وَرَوَى أيضًا عنْ غَيرِ الصَّحَابَةِ، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِيْنَ، وَلَهُ إِحْدَى وَتِسْعُونَ سَنَةً[٥]، وَقِيْلَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِيْنَ[٦]، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ، لَمْ يَرْوِ لَهُ مُسْلِمٌ شَيْئًا كَذَا اتَّفَقَ.

[١٥٨٢]قوله: «**وَالخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ**[٧]» قالَ بعضُهُم: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلى وَجْهِ السَّلْبِ فِي النَّفْيِ، كَمَا قَالُوا: الصَّبرُ حِيْلَةُ مَن لَا حِيلَةَ لَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيْدَ إِذَا كَانَ عَصَبَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ السُّلطانُ، فإنَّه يُسَمَّى خَالًا[٨].

---

(١) وكذا جاء بالياء: عشرين في النسخة التيمورية (مج٢/٢٩)، وهو على الصواب (عشرون) في النسخة السليمية (١٢١/ب): في المواضع الخمسة في الحديث.

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٧، ١٠٢/٢، ح ٢٦٦٥): من حديثِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ.

(٣) غريب الحديث لابن الجوزي (١١٧/٢).

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٧، ١٠٢/٢، ح ٢٦٦٦): «عَنِ المِقْدَامِ الشَّامِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، أَعْقِلُ عَنْهُ وَأَرِثُهُ وَالخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ**»».

(٥) قاله ابن سعد، ويحيى بن بكير، وعمرو بن علي، وأبو حسان الزيادي، وأبو عبيد وغير واحد في تأريخ وفاته ومبلغ سنه. انظر: التعديل والتجريح (٨٢٢/٢)، تهذيب الكمال (٤٥٩/٢٨).

(٦) ذكره أبو عبيد، وقال به علي بن عبد الله التميمي. تهذيب الكمال، الموضع السابق.

(٧) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٦، ١٠٢/٢، ح ٢٦٦٣): انظر تخريج نص (٥٦).

(٨) كذا في حاشية السندي على ابن ماجه (١٣٩/٢) نقلا عن القاضي أبي بكر الترمذي.

مَنْ حَالَ بَينَ وَلِيِّ المَقْتُولِ، وَبَينَ القَوَدِ أَوِ الدَّيَةِ

[١٥٨٣]قوله: «**مَنْ قَتَلَ فِي عِمِّيَّةٍ**[١]» هو بكسرِ العينِ والميمِ وشدِّها، قالَ صاحبُ المطالعِ[٢]: «وضبطناهُ في كُتبِ اللُّغةِ عن أبي الحُسينِ بالكَسرِ والضَّمِّ: عِمِّيَّةٍ، وعُمِّيَّةٍ، ويُقالُ: عَميا مقصُورٌ، قال أبو عليٍّ[٣]: يقال: قَتِيلٌ عميَا، إذا لم يُعلم قاتلُه، وفسَّر ابنُ حَنْبَل قَولهَ: «**تحتَ رَايةٍ عِمِّيَّةٍ**[٤]» في حديث آخرَ من هذا المَعنى: بأنَّها الأمرُ [١٢٢/ب] الأعمَى لا يَستبينُ وجهُه[٥]، قال ابن راهُويه: هذا في (تَهَارُجِ[٦]) القومِ، وقتلِ

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٧، ١٠٢/٢، ح ٢٦٦٧): «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ قَتَلَ فِي عِمِّيَّةٍ أَوْ عَصَبِيَّةٍ بِحَجَرٍ أَوْ سَوْطٍ أَوْ عَصًا**، فَعَلَيْهِ عَقْلُ الْخَطَإِ، وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوَدٌ وَمَنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ»».

(٢) هو الفقيه المحدث الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس، الحمزي، الوهراني، الشهير بابن قرقول.

ولد بالمرية بالأندلس في شهر صفر سنة ٥٠٥هـ، وتوفي بفاس في السادس من شعبان سنة ٥٦٩هـ.

انظر: تكملة الإكمال لابن نقطة (١٥٣/٢)، التكملة لكتاب الصلة لابن الأبّار (١٣/١)، وفيات الأعيان (٦٢/١)، المعين في طبقات المحدثين (ص ٢٤٨)، الأعلام للزركلي (٨١/١).

(٣) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي، نحوي وعالم بالعربية.

(٤) صحيح مسلم (١٤٧٦/٣، ح ١٨٤٨) من حديث أبي هريرة، (١٤٧٨/٣، ح ١٨٥٠) من حديث جُندب بن عبد الله البجليّ.

(٥) انظر: شرح السنة للبغوي (٥٣/١٠)، غريب الحديث لابن الجوزي (١٢٨/٢)، مشارق الأنوار (٨٨/٢).

(٦) ما بين القوسين يبدو رسمُه في الأصلِ: "تخارج" أو "تحارج"، وجاء في المحقق من المطالع: "تَجَارُحِ" من الجَرحِ، وفي المحقق من مسائل أحمد وإسحاق بن راهويه (٢٢٥/٢): "تَهَارُج" من الهرج، وهو الفتنة والاختلاط، والوجه الأخير هو الألصق بالسِّياق والأقربُ في نظر =

بعضهِم بعضًا[١]، كأنَّه من التَّعميةِ، وهو التَّلبيسُ، وقيل: العُمِّيَّةُ الضلالةُ، وقيل: في فِتنةٍ وجهلٍ»[٢]، والمعنَى في هَذا الحَديثِ: أن يُوجدَ فيهم قتيلٌ يَعمَى أمرُه، ولا يتبيَّنُ قاتلُه، فحكمُه حكمُ قتيلِ الخطأِ، تجبُ فيهِ الدِّيةُ، وفي أصلِنا: «عَمية» مفتوحُ العينِ بالقلمِ، ولا أعرفُهُ.

[١٥٨٤]قوله: «**ومن قُتلَ عَمْدًا فهو قَوَدٌ**[٣]»، القَوَدُ بفتح القافِ والواوِ، وهُو أيضا: القِصَاصُ، وقَتلُ القاتلِ بدلَ القَتِيلِ، وقد أَقَدْتُه بهِ، أُقيدُ إِقادةً، واستقدتُ الحَاكِمَ، سَألتُه أن يُقيدَنِي، واقتدتُ منهُ، أقْتادُ[٤].

[١٥٨٥]«**لا يُقبلُ منهُ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ**[٥]»، الصرفُ التَّوبةُ، وقيل: النَّافلةُ، وقيل: الحِيلةُ، وقيل: تَصَرُّفٌ في فِعلٍ، والعَدْلُ: الفِداءُ، ويقالُ: الفَرِيضَةُ[٦].

مَا لا قَودَ فِيهِ

[١٥٨٦]قولُه: «**حدَّثني نِمْرَانُ بنُ جَارِيةَ**[٧]» هُو بِالجيمِ، وقبلَ تاءِ التأنيثِ مُثَنَّاةٌ تحتُ، كَذا هُنا، وهُو الصَّوابُ، وقد تقدَّمَ الكَلامُ على هذَا الرَّجُلِ فِي تَرْجَمَةِ:

الباحث، ولم أقف للوجهين الأولين على توجيه لُغويٍّ.

(١) انظر: مسائل أحمد وإسحاق بن راهويه برواية الكوسج (٢/٢٢٥، ٢٣٩٤).

(٢) انظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول (٤/٤٥٦)، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، إصدار وزارة الشؤون الإسلامية بدولة قطر.

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٨، ٢/١٠٢، ح ٢٦٦٧): انظر تخريج نص (٥٨).

(٤) انظر: النهاية لابن الأثير (٤/١١٩).

(٥) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٨، ٢/١٠٢، ح ٢٦٦٧): انظر تخريج نص (٥٨).

(٦) انظر: مشارق الأنوار (٢/٤٢).

(٧) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٩، ٢/١٠٢، ح ٢٦٦٨): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَعَمَّارُ ابْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ دَهْثَمِ بْنِ قُرَّانَ، حَدَّثَنِي نِمْرَانُ ابْنُ جَارِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ رَجُلًا عَلَى سَاعِدِهِ بِالسَّيْفِ...».

الرَّجُلَانِ يُدْعَيَانِ فِي خُصٍّ، وَكَيفَ وَقَعَ هُناكَ فانظُرْهُ(١).

[١٥٨٧]قوله: «**عن ابنِ صُهْبانَ عن العبَّاسِ**(٢)» في القَوَدِ، لعَلَّهُ عُقبةُ، كذا قال الذَّهَبِيُّ في غيرِ موضِعٍ(٣)، وعُقبةُ بن صُهبان أزْدِيٌّ بصريٌّ، يروِي عن عُثمانَ، وعائشةَ، وعِياضِ بن حِمارٍ، وعبدِ الله بنِ مُغَفَّلٍ المُزَنِيِّ، وأبي بَكْرَةَ، وعنه قتادةُ، وعليُّ ابن زيدِ بن جُدْعَانَ، والصَّلْتُ بنُ دينارٍ، وجماعةٌ. وثَّقَهُ أبو داود وجماعةٌ(٤)، صَرَّحَ قتادةُ بالسَّماعِ منه(٥)، ماتَ في وِلايةِ الحَجَّاجِ على العِرَاقِ(٦).

[١٥٨٨]قوله: «**فِي المَأْمُومَةِ**(٧)» ويُقالُ لها: الآمَّةُ، وهُما الشَّجَّةُ التي بَلَغَتْ أُمَّ الرَّأسِ، وهِي الجِلْدَةُ الَّتِي تَجْمَعُ الدِّمَاغَ، يُقَالُ: «رَجُلٌ أَمِيمٌ وَمَأْمُومٌ»(٨).

[١٥٨٩]قوله: «**ولَا الجَايِفَةِ**(٩)» هِيَ الطَّعْنَةُ الَّتِي تَنْفُذُ إِلَى الجَوْفِ، يُقَالُ: «جُفْتُهُ إِذَا أَصَبْتَ جَوْفَه وأجَفْتُهُ الطَّعْنَةَ، وجُفْتُهُ بِهَا»، والمُرادُ بِالجَوْفِ هٰهُنَا كُلُّ مَالَهُ قُوَّةٌ مُحِيلَةٌ كَالبَطْنِ والدِّمَاغِ(١٠). [١٢٣/أ]

---

(١) وقع هناك في لوحة (١٢٩/أ): «نمران بن حارثة: بالحاء المهملة، وبعد الراء ثآء مثلثة، كذا في أصلنا، وابن مأكولا عنده بالجيم، وهو الصواب، والله أعلم». وانظر: الإكمال (١/٢).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٩، ١٠٣/٢، ح ٢٦٦٩): «حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا رِشْدِينُ ابنُ سَعْدٍ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ صَالِحٍ، عَن مُعَاذِ بنِ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَن ابنِ صُهْبَانَ، عَن العَبَّاسِ بنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا قَوَدَ فِي المَأْمُومَةِ وَلَا الجَائِفَةِ وَلَا المُنَقِّلَةِ»».

(٣) انظر: الكاشف (٤٨٠/٢)، ميزان الاعتدال (٥٩٣/٤).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢٠١/٢٠)، تاريخ الإسلام (٤٨٦/٥).

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٤٣١/٦).

(٦) قاله ابن سعد، ولفظُه: «في أوَّلِ وِلَايةِ الحجَّاجِ...» انظر: الطبقات الكبرى (١٤٦/٧).

(٧) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٩، ١٠٣/٢، ح ٢٦٦٩)، انظر تخريج النص: ٦٤.

(٨) انظر: النهاية في غريب الحديث (٦٨/١).

(٩) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٩، ١٠٣/٢، ح ٢٦٦٩)، انظر تخريج النص: ٦٤.

(١٠) النهاية (٣١٧/١).

[١٥٩٠]قوله: «**ولَا المُنَقِّلَةِ**[١]» هِيَ بِكَسْرِ القَافِ المُشَدَّدَةِ، هِيَ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا صِغَارُ العِظَامِ، وَتَنْتَقِلُ عَنْ أَمَاكِنِهَا، وَقِيْلَ الَّتِي تُنْقِلُ العَظْمَ، أيْ تَكْسِرُهُ[٢].

[١٥٩١]قوله: «**فَلاَحَّهُ**[٣]» هُوَ بِتَشْدِيدِ الحَاءِ المُهْمَلَةِ المَفْتُوحَةِ، مِنْ المُلَاحَاةِ، وَهِيَ المُقَاوَلَةُ، وَالمُخَاصَمَةُ[٤].

دِيَةُ الجَنِيْنِ

[١٥٩٢] قوله: «**بغُرَّةٍ عَبْدٍ أو أَمَةٍ**[٥]» الغُرَّةُ العبدُ نفسهُ أوِ الأمَةُ، وَأَصْلُ الغُرَّة: البَيَاضُ الَّذِي يَكُونُ فِي وَجْهِ الفَرسِ، وَكَانَ أَبُو عَمْرِو بنُ العَلاءِ يَقُولُ: الغُرَّة عبْدٌ أبيضُ أَوْ أمَةٌ بَيْضاءُ، وسُمِّيَ غُرَّة لِبيَاضِهِ، وَلَا يُقبَل فِي الدِّيةِ عبدٌ أسْودُ وَلَا جَارِيَةٌ سَوْداء[٦]، قال: «ولَوْلَا أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ أَرَادَ بِالغُرَّةِ مَعْنًى زَائِدًا عَلَى شَخْصِ العَبْدِ والأَمَةِ لَمَا ذَكَرَهَا، وَلَقَالَ: «عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ»[٧]. وَلَيْسَ ذَلِكَ شَرْطاً عِنْدَ الفُقهاء، وَإِنَّمَا الغُرَّة عِنْدَهُم مَا

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٩، ١٠٣/٢، ح ٢٦٦٩)، انظر تخريج النص: ٦٤.

(٢) النهاية (١١٠/٥).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١٠، ١٠٣/٢، ح ٢٦٧٠): «عَنْ عَائِشَةَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا جَهْمِ بنَ حُذَيْفَةَ مُصَدِّقًا فَلَاحَّهُ رَجُلٌ فِي صَدَقَتِهِ فَضَرَبَهُ أَبُو جَهْمٍ فَشَجَّهُ...».

(٤) قال ابن دُرَيدٍ: «المُلاحَاة: المُشاتَمة»، وقال ابن منظُور في لسانِ العرب: «ويحكى عن الأَصمعي أَنه قال: المُلاحاة المُلاوَمة والمُباغَضة، ثم كثُر ذلك، حتى جُعلت كل مُمانعة ومُدافعة مُلاحاة»، وفي المطبوع من السُّنن بتحقيق الأعظميِّ: "فلاجَّه" بالجيم، قال العظيم آبادي: «"فَلَاجَّهُ": نَازَعَهُ وَخَاصَمَهُ مِنَ اللَّجَاجِ، وَفِي نُسْخَةِ الخَطَّابِيِّ: "فَلَاحَاهُ" بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ مَنْقُوصًا وَهُمَا بِمَعْنًى».

انظر: الاشتقاق لابن دُريد (ص ١٧٦)، لسانُ العرب (٢٤١/١٥)، عون المعبود (١٧٢/١٢).

(٥) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١١، ١٠٣/٢، ح ٢٦٧١): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ...».

(٦) انظر: النِّهاية في غريب الحديث (٣٥٣/٣).

(٧) انظر: مشارق الأنوار (١٣١/٢).

بَلغَ ثمنُهُ نِصْفَ عُشْرِ الدِّيَةِ مِنَ العَبِيدِ وَالإِمَاءِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الغُرَّة فِي الجَنينِ إِذَا سَقَط مَيِّتاً، فَإِن سَقَطَ حَيّاً ثُمَّ مَاتَ فَفِيهِ الدِّيةُ كَامِلَةً. وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ رِواياتِ الحَدِيثِ «بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ فَرَسٍ أَوْ بَغْلٍ[١]»، وَقِيلَ: إِنَّ الفَرسَ والبَغْلَ غَلَطٌ مِنَ الرَّاوِيِّ[٢]، وقَدْ أَخَذَ بِهَا بعضُ السَّلَفِ[٣]، وَضُبِطَ عن غيرِ واحدٍ (غُرةٍ)[٤] بِالتَّنوِينِ عَلَى بَدَلِ مَا بعدَهَا مِنْهَا، وَهُوَ الَّذِي فِي أَصْلِنَا هَذَا، وَلَكِنِ المُحَدِّثُونَ يَرْوُونَهُ عَلَى الإِضَافَةِ، قَالَ صَاحِبُ المَطالِعِ: «وَالأَوَّلُ هُوَ الصَّوابُ، لِأَنَّهُ يُبَيِّنُ الغُرَّةَ مَا هِيَ[٥]».

---

(١) أخرجه أبو داود في الديات، باب دية الجنين (٣١٨/٤، ح ٤٥٨١) من طريق عِيسَى بن يُونس، عَنْ مُحَمَّدِ بْنَ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ به. قال أبو داود: «رَوَى هَذَا الحَدِيثَ حَمَّادُ ابْنُ سَلَمَةَ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو لَمْ يَذْكُرَا أَوْ فَرَسٍ أَوْ بَغْلٍ»، وقال البيهقيُّ (الكبرى ١١٥/٨): «وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ»، وقال أيضا: «وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَيْضًا الزُّهْرِيُّ عَن أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدِ ابنِ المُسَيِّبِ»، وقال الطبراني في الأوسط (٢١٢/٣، ح ٢٦٤٩): «وقدْ روَى هذَا الحديثَ جماعةٌ عن محمَّدِ بن عمرٍو فلَم يقُلْ أحدٌ منهم: أو فرسٍ أو بغلٍ، إلاَّ عيسى بنُ يُونُس»، وقال الدارقطنيُّ (العلل ٢٩٤/٩-٢٩٥): «رَواهُ مُحَمد بن عَمرٍو واختُلِف عَنهُ؛ فَرَواهُ عِيسَى بن يُونُس، عَن مُحَمدِ بنِ عَمرٍو، عَن أَبِي سَلَمَة، عَن أَبِي هُرَيرة، وقال فِيهِ غُرَّةٍ عَبدٍ أَو أَمَةٍ أَو فَرَسٍ أَو بَغلٍ، ولَم يَقُل ذَلِك عَن مُحَمدِ بنِ عَمرٍو سِواهُ». وقال ابن طاهر (أطراف الغرائب والأفراد ٣١٠/٥): «تفرَّدَ به عيسَى بن يُونس عن محمد ابن عمرو، وقال فيه: أو فرسٍ أو بغلٍ».

(٢) انظر: النِّهاية في غريب الحديث (٣٥٣/٣).

(٣) قاله النَّووي في شرحه على مسلم (١٧٦/١١)، وتمام كلامه «وأما ما جاء في بعض الروايات في غير الصحيح: «بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل» فرواية باطلة، وقد أخذ بها بعض السلف، وحُكي عن طاوس وعطاء ومجاهد أنها: عبد أو أمة أو فرس».

(٤) في الأصل: غرةً، والمثْبتُ هو الصَّوابُ بدليلِ ضَبطِ المصنِّفِ أوَّل النَّصِّ، وبدليلِ الأصلِ المنقول عنه وهو المطالع.

(٥) انظر: مطالع الأنوار لابن قَرقُول (١٣٧/١).

[١٥٩٣]قوله: «**فَقَالَ الذِي قُضِيَ عَليهِ**[١]» هو حَمَلُ -بالحاء المهملةِ واللامِ المفتوحتين- ابن مَالِكِ بنِ النَّابِغَةِ، صَحَابِيٌّ مَعْرُوفٌ[٢]، كَذَا جَاءَ فِي بَعضِ طُرقِ الصَّحيحِ[٣].

[١٥٩٤]قولُه: «**ومِثْلُ ذلِكَ يُطَلُّ**[٤]» هَكَذَا فِي أصلِنَا[٥] بياءٍ مُثَنَّاةٍ تحتُ مَضْمُومَةٍ، وفَتحِ الطَّاءِ المُهْمَلَةِ، وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، ورُوِيَ بَطَلَ[٦]، بالمُوحَّدَةِ والطَّاءِ المُهْمَلَةِ المَفْتُوحَتَينِ، وفِي آخرِهِ لامٌ، ورَجَّحَ الخَطَّابِيُّ[٧] رِوَايَةَ المُثَنَّاةِ تَحْتُ، مِنْ طَلَّ دَمَهُ، وطُلَّ دَمُهُ، وأُطِلَّ دَمُهُ، كُلُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُطْلَبْ بِهِ، وأَكثَرُ الرِّوايَاتِ بِالمُوحَّدَةِ، قَالهُ فِي المَطَالِعِ[٨].

[١٥٩٥]قوله: «**إِنَّ هَذَا لَيَقُولُ بِقَولِ شَاعِرٍ**[٩]» وفي الصَّحِيحِ: إنَّ هَذَا مِن إِخْوَانِ الكُهَّانِ[١٠]، إِنَّمَا ذَمَّ النَّبِيُّ عَليهِ السَّلاَمُ بِحَقِّهِ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُما: أَنَّهُ عَارَضَ بِه

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١١، ١٠٣/٢، ح ٢٦٧١)، وانظر تخريج النص: ٦٩.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة الصحابة (٨٩١/٢)، أُسدُ الغابة (٧٤/٢)، الإصابة (١٢٥/٢).

(٣) أخرجه مسلم في القَسَامَةِ .. وَالدِّيَاتِ - بَابِ دِيَةِ الجَنِينِ (١٣٠٩/٣، ح ١٦٨١) من طريق ابنِ شِهَابٍ، عَنِ ابنِ المُسَيِّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعا.

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١١، ١٠٣/٢، ح ٢٦٧١)، وانظر تخريج النص: ٦٩.

(٥) وفي النسخة التيمورية (مج٣١/٢)، أما السليمية (١١٢/أ) ففيها: بطل، بالباء الموحدة.

(٦) كذا رواه مالك (الموطأ ٨٥٥/٢، ح ١٥٥٢-رواية اللَّيثي-) والبخاري (الصحيح ١٣٥/٧، ح ٥٧٥٨)، والترمذيُّ (السنن ٢٣/٤، ح ١٤١٠)، والنسائي (السنن الكبرى ٢٣٩/٤)، والطحاوي (شرح معاني الآثار ١٨٧/٣) وغيرهم.

قال ابن قَرقُول في المطالع (٤٨٩/١): «"ومِثْلُ ذلِكَ بطَلَ"، و"يُطَلُّ" بالوجهين رويناهُ في "موطأ يحيى" عنه، قال ابن بُكير: بالوجْهين روَيناهُ عن مالكٍ».

(٧) نقلهُ المصنِّفُ عن المطالِع، ولم أقف عليه في أعلام الخطابي، ولا معالمه، ولا غريبه.

(٨) (٤٨٩/١-٤٩٠).

(٩) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١١، ١٠٣/٢، ح ٢٦٧١)، وانظر تخريج النص: ٦٩.

(١٠) أخرجه البخاري في الطب -باب الكهانة (١٣٥/٧، ح ٥٧٥٨، ٥٧٥٩) من طريق عبد الرحمن بن خالد، ومالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وأخرجه =

حُكْمَ الشَّرعِ، ورَامَ إبطَالَهُ، والثَّانِي: تَكَلُّفُهُ فِي مُخَاطَبَتِهِ، وَهَذَا الوَجْهَانِ مِنَ السَّجْعِ مَذْمُومَانِ، بِخَلافِ غَيرِهِ مِنَ [١٢٣/ب] السَّجْعِ الَّذِي لَيسَ فِيهِ هَذَا، بَلْ هُوَ حَسَنٌ(١).

[١٥٩٦]قولُه: «**فِي مِلَاصِ المَرْأَةِ**(٢)» يعني سِقْطِهَا، كَذَا هُوَ فِي أَصْلِنَا بِغَيرِ هَمْزَةٍ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ الصَّحِيحِ(٣) كَذَلِكَ، وَكَأَنَّهُ اسمٌ لِفِعْلِ الوَلَدِ فَحُذِفَ، وَأَقَامَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، أَوْ اسْمٌ لِتِلْكَ الوِلَادَةِ كَالخِدَاجِ، والإِمْلَاصُ إِزْلَاقُ الوَلَدِ قَبْلَ حِينِهِ، يُقَالُ: أَمْلَصَتِ المَرْأَةُ الجَنِينَ، وَأَمْلَصَتْ بِهِ، وَمَلَصَ هُوَ يَمْلُصُ، وَمَلِصَ يَمْلَصُ، وَامْلَصَّ إِذَا زَلَقَ(٤).

[١٥٩٧]وقولُه: «**سُقْطَهَا**(٥)» هُوَ بِضَمِّ السِّينِ فِي أَصْلِنَا، فَإِنْ كَانَ المُرَادُ بِهِ الوَلَدُ؛ فَهُوَ مُثَلَّثُ السِّينِ(٦)، وَيَكُونُ مِلَاصٌ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الفَاعِلِ بِخِلَافِ مَا ذَكَرْتُهُ آنِفًا، وَيَكُونُ سُقطُها مَفْعُولٌ، واللهُ أعْلَمُ.

[١٥٩٨]قوله: «**نَشَدَ النَّاسَ قَضَاءَ رَسُولِ اللهِ**(٧)» أَمَّا نَشَدَ النَّاسَ: أَيْ قَالَ لَهُمْ: أَنْشُدُكُمُ اللهَ، أَيْ سَأَلْتُكُمُ اللهَ، وَقَضَاءَ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الجَرِّ

مسلم في القسامة والمحاربين والديات -باب دية الجنين... (١٣٠٩/٣، ح ١٦٨١) من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن ابن المُسيب، عن أبي سلمة.

(١) انظر: شرح النووي (١٧٨/١١).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١١، ١٠٣/٢، ح ٢٦٧٢): «عَن المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ المَرْأَةِ، يَعْنِي سِقْطَهَا...».

(٣) صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والديات —باب دية الجنين... (١٣١١/٣، ح ١٦٨٩).

قال فؤاد عبد الباقي: «هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم».

(٤) انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (٣٨٠/١).

(٥) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١١، ١٠٣/٢، ح ٢٦٧٢)، وانظر تخريج نص: ٧٣.

(٦) انظر: فتح الباري (١٣٣/١).

(٧) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١١، ١٠٤/٢، ح ٢٦٧٣): «عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ أَنَّهُ نَشَدَ النَّاسَ قَضَاءَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ يَعْنِي فِي الجَنِينِ».

فَانْتَصَبَ(١)، وَتَقْدِيْرُهُ: عَنْ قَضَاءٍ، واللهُ أعْلَمُ.

[١٥٩٩]قوله: «**كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ**(٢)»، هُمَا مُلَيْكَةُ بِنْتُ عُوَيْمِرٍ(٣)، وَأُمُّ غُطَيْفِ بِنْتُ مَسْرُوْحٍ(٤)، كَذَا فِي غَوامِضِ عَبدِ الغَنِيِّ(٥)، وَذَاتُ الجَنِيْنِ الأُولَى، وَالضَّارِبَةُ الثَّانِيَةُ، وَفِي النَّسَائِيِّ(٦) تَسْمِيَةُ المَرْأَتَيْنِ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وَقِيلَ فِي الثَّانِيَةِ: عَفِيفٌ(٧)، قَالَ ابنُ الجَوْزِيِّ فِي تَلْقِيحِهِ: «وَاسْمُ إِحْدَى المَرْأَتَيْنِ مُلَيْكَةُ، وَالأُخْرَى عُطَيْفٌ، وَقِيلَ: أُمُّ عُطَيْفٍ، وَرُوِيَ أَنَّ إِحْدَى المَرْأَتَيْنِ أُمُّ عَفِيفٍ، وَالأُخْرَى أُمُّ مُكَلَّفٍ، وَذُكِرَ أَنَّ الضَّارِبَةَ هِيَ أُمُّ عَفِيفٍ بِنْتُ مَسْرُوحٍ، وَالمَضْرُوبَةُ هِيَ مُلَيْكَةُ بِنْتُ سَاعِدَةَ الهُذَلِيُّ»(٨)، انتهى.

---

(١) وهذا ما يعبِّرُ عنهُ أهل النَّحو بـ"النصب بنزع الخافض".
انظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، لـ سعيد بن محمد الأفغاني ص (٦٢).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١١، ٢/١٠٤، ح ٢٦٧٣)، وانظر تخريج نص: ٧٥.

(٣) هي مُلَيكَةُ بنت عُوَيمِرٍ الهُذليَّة، وقيل: بنت عويم بغير راء، وتكنى أم عفيف، وقيل: أم قطيف.
قال الحافظ ابن حجر: «والأول المعتمد»، ولم يختلف أهل السير والتراجم في أن مُليكةَ زوجة حمل بن النابغة، وإنما اختلفوا في اسم أبيها، هل هو عُوَيمِر، أم عُوَيمٌ، أم ساعدة؟ وذكرَ الحافظ ابن حجر أن عُويم بدون راء وقع في كلام أبي عُمر وهو تصحيف.
انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/٢٢١٨)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٩١٤)، الإصابة في تمييز الصَّحابة (٨/١٢٣).

(٤) هِيَ: أم عفيف، ويقال أم غطيف بنت مسروح الهذلية زوج حمل بن مالك الهذلي.
الإصابة في تمييز الصحابة (٨/٢٦٢).

(٥) هكذا قالَ المصنِّف: بِالغَيْنِ المعجمة في (غُطَيفٍ) نقلاً عنهُ، والذي في المطبوع من غوامضِ عبد الغنيِّ (١٣٦): (أُمُّ عَفِيفٍ بنتُ مَسْروحٍ) وساقَ مَرْوِيًّا حُجَّةً لذلِك، ثمَّ نقل ذلكَ عنه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهَمة (١/٢٢٠)، وساقَ المرويَّ المذكور بإسناده إليه.

(٦) بلفظ: «قالَ ابن عبَّاسٍ: كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُلَيكَةُ وَالأُخْرَى أُمُّ غُطَيْفٍ».
سنن النسائي (٨/٥١)، وانظر: سنن أبي داود (٤/٣١٧)، صحيح ابن حبان (١٣/٣٧٦)، مسند البزار (١١/٧٤)، السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي (٨/١١٥)، المعجم الكبير (١١/٢٨٩)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/١١١).

(٧) أي: أُمُّ عَفِيفٍ.

(٨) تلقيحُ فُهومِ أهلِ الأَثَرِ (٥١٢)، وانظُر: الأسماء المبهمة في الأنباءِ المحكمَة للخطيب (ص =

[١٦٠٠]قولُه: «**بِمِسْطَحٍ**[١]» المِسْطَحُ بِالكَسْرِ عُودٌ مِنْ أَعْوَادِ الخِباءِ[٢].

المِيرَاثُ مِنَ الدِّيَةِ

[١٦٠١]قوله: «**وَرَّثَ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضِّبَابِيِّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا**[٣]» امْرأَةُ أَشْيَمُ اسمُهَا...[٤].

[١٦٠٢]قوله: «**أَشْيَمُ**[٥]» بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، ثُمَّ شِيْنٌ مُعْجَمَةٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ مُثَنَّاةٌ تَحْتُ مَفْتُوحَةٌ، والضِّبَابِيُّ بِكَسْرِ الضَّادِ المُعْجَمَةِ، وَبِمُعْجَمَةٍ مَكْسُورَةٍ[٦].

رَوَى هَذَا الحديث أبو دَاوُدَ، التِّرمِذِيُّ، النَّسَائيُّ، وغيرُهم[٧]، وقَالَ التِّرْمِذِيُّ:

---

٥١٢)، غوامضُ الأسماء المبهَمة لابنِ بشكوال (١/٢٢٠). وفي المطبوع من الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات للنووي (١٣٣-١٣٤): «قال الخطيب: .. وإحدى المرأتين اسمها مليكة، والأخرى اسمها غُطيف، ويقال: أمُّ غُطيف.. ورُوي إنَّ إحداهما أمُّ عفيف، والأخرى أم مكلّف، وذُكر أن الضاربة هي أم عفيف بنت مسروح، والأخرى المضروبة: مُليكة بنت ساعدة الهُذلي». وهذَا مختلفٌ عما هُو مُدَوَّنٌ في المطبوع من الأسماء المبهمة للخطيب، والغوامض لابن بشكوال، والتَّلقيحِ لابنِ الجوزيِّ وعمَّا نقله المصنِّفُ عنهُ، ويظهرُ من سِياق كلام ابنِ الجوزيِّ أنَّه اعتمد فيما ذهب إليه على كلام الخطيب.

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١١، ٢/١٠٤، ح ٢٦٧٣)، وانظر تخريج نص: ٧٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث (٢/٣٦٥).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١٢، ٢/١٠٤، ح ٢٦٧٤): «عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الدِّيَةُ لِلْعَاقِلَةِ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا حتى كتب إليه الضحاك ابن سفيان أن النبي ﷺ وَرَّثَ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضِّبَابِيِّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا».

(٤) بيَّض لاسمِها ابنُ العَجَمِيُّ ولم يَذْكُرهُ، ولعلَّه لم يظفرْ به، وكذا الباحثُ لم يظفر بِه أيضًا.

(٥) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١٢، ٢/١٠٤، ح ٢٦٧٤).

(٦) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/٩٠)، تبصير المنتبه (١/٢١).

(٧) أخرجه أبو داود (كتاب الفرائض –باب في المرأة ترث من دية زوجها ٣/٩٠، ح ٢٩٢٩) عن أحمد بن صالح. وأخرجه الترمذي (كتاب الديات –باب المرأة هل ترث من دية زوجها ٤/٢٧، ح ١٤١٥) عن قُتيبة وأحمد بن منيع وأبي عمار. وأخرجه النسائي (الكبرى – كتاب الفرائض –باب توريث المرأة من دية زوجها ٤/٧٨، ح ٦٦٣٠) عن محمد ابن

=

«حَسَنٌ صَحِيحٌ(١)»، وقُتِلَ أَشْيَمُ خَطَأً، وَهُوَ صَحَابِيٌّ(٢). [١٢٤/أ]

[١٦٠٣]قولـه: «**اللِّحْيَـانِيِّ**(٣)» مَنْسُـوبٌ إِلَى لِحْيَـانَ -بِكَسْـرِ الـلَّامِ- كَـذَا المَشْهُورُ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا، وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ هُذَيْلٍ(٤).

[١٦٠٤]قوله: «**بِمِيرَاثِهِ مِنَ امْرَأَتِهِ الَّتِي قَتَلَتْهَا امْرَأَتُهُ الْأُخْرَى**» تقدَّمَ اسمُ المَرْأَتَيْنِ قُبَيلَ هَذَا(٥).

ديَةُ الكَافِرِ

[١٦٠٥]قوله: «**عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَيَّاشٍ**(٦)» هُوَ بِمُثَنَّاةٍ تَحْتُ، وَفِي آخِرِهِ شِينٌ مُعْجَمةٌ(٧)، وَلَهُم آخرُ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَيَّاشٍ كَهَذَا، لِكِنْ ذَاكَ سَمْعِيٌّ قُبَائِيٌّ،

منصور المكي. خمستُهم عن سُفيان بن عُيينة، عن الزُّهري، عن سعيدِ بن المسيِّب، عن عمرَ ابن الخطَّاب.

(١) السنن (كتاب الديات –باب المرأة هل ترث من دية زوجها ٤/٢٧، ح ١٤١٥).

(٢) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/٩٠).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١٢، ٢/١٠٤، ح ٢٦٧٥): «عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ: قَضَى لِحَمَلِ بنِ مَالِكٍ الهُذَلِيِّ اللِّحْيَانِيِّ بِمِيرَاثِهِ مِنَ امْرَأَتِهِ الَّتِي قَتَلَتْهَا امْرَأَتُهُ الْأُخْرَى».

(٤) انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (٣/١٢٩)، مغاني الأخيار (٣/٤٤٧).

(٥) انظر النص رقم: ١٥٩٩.

(٦) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١٣، ٢/١٠٤، ح ٢٦٧٦): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بنُ إِسْمَاعِيل، حَدَّثَنَا عَبدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَيَّاشٍ، عَن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ**»».

(٧) هو: عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ، نسب لجدِّ أبيه، أخرج له النسائي وابن ماجه.

قال ابن سعد: «كان ثقة»، وقال ابن معين: «صالح»، وقال في رواية أخرى: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقال العجلي: «مدني ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان من أهل العلم».

=

وَيُقَالُ فِي أَبِيْهِ بِالمُوَحَّدَةِ وَبِمُهْمَلَةٍ فِي آخِرِهِ، وَقَدْ وُثِّقَ[١]، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي ابْنِ مَاجَه شَيْءٌ، إِنَّمَا لَهُ فِي أَبِي دَاوُدَ فَقَطْ، وَصَاحِبُ التَّرْجَمَةِ لَهُ فِي ابْنِ مَاجَه فَقَطْ.

المُوْضِحَةُ

[١٦٠٦]قولُه: «**فِي المَوَاضِحِ خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ**[٢]» المَوَاضِحُ جَمْعُ مُوْضِحَةٍ، وَهِيَ الَّتِي تُبْدِيْ وَضَحَ العَظْمِ أَيْ بَيَاضَهُ، وهَذِهِ الَّتِي فِيهَا خَمْسٌ مِنَ الإبلِ هِيَ: مَا كَانَ مِنْهَا فِي الرَّأْسِ والوَجْهِ، فَأَمَّا فِي غَيْرِهِمَا فَفِيهِمَا الحُكُومَةُ[٣].

مَنْ عَضَّ رَجُلًا فَنَزَعَ يَدَهُ فَنَدَرَ ثَنَايَاهُ

[١٦٠٧]قوله: «**عَنْ عَمَّيْهِ يَعْلَى وَسَلَمَةَ ابْنَيْ أُمَيَّةَ، قَالَا: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَمَعَنَا صَاحِبٌ لَنَا فَاقْتَتَلَ هُوَ وَرَجُلٌ آخَرُ...**[٤]» الحديث. هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، فَإِنَّ فِيهِ: أَنَّ يَعْلَى صَاحِبُ القِصَّةِ[٥]، وَفِيهِ

وقال أحمد: «متروك»، وضعفه ابن المديني، وقال ابن نمير: «لا أقدم على ترك حديثه»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، توفي سنة ١٤٣هـ.

قال الحافظ في التقريب: «صدوق له أوهام».

انظر: الجرح والتعديل (٥/٢٢٤)، الثقات (٧/٦٩)، تاريخ الثقات (٢٩٠)، تهذيب الكمال (١٧/٣٣٥، ٣٧/١٧)، تهذيب التهذيب (٦/١٤١-١٤٢، ٦/٢٢٣)، التقريب ت (٣٨٣١).

(١) ذكره ابنُ حبَّان في الثقات، وقال الذهبي: «وُثق»، وقال ابن حجر: «مقبول».

انظر: الكاشف (١/٦٣٩، ت ٣٢٨٦)، التقريب ت (٣٩٧٦).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ١٩، ٢/١٠٦، ح ٢٦٨٧): «عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **فِي المَوَاضِحِ خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ**» فذكره.

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/١٩٦).

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٠، ٢/١٠٧، ح ٢٦٨٨): وفيه: «فَعَضَّ الرَّجُلُ يَدَ صَاحِبِهِ فَجَذَبَ صَاحِبُهُ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَطَرَحَ ثَنِيَّتَهُ...».

(٥) أخرجه الإمام في كتاب القسامة... -باب الصَّائل على نفس الإنسان... (٣/١٣٠٠، ح ١٦٧٣) ولفظُه: «قَاتَلَ يَعْلَى بنُ مُنْيَةَ أَوِ ابنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَانْتَزَعَ

=

أيضًا غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ صَاحِبَهَا أَجِيْرُهُ لَا يَعْلَى[١]، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا هُنَا، وَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ أَنَّ أَجِيْرَهُ صَاحِبُ القِصَّةِ[٢]، قَالَ الحُفَّاظُ: الصَّحِيحُ المَعْرُوفُ أَنَّ صَاحِبَ القِصَّةِ أَجِيْرُ يَعْلَى لَا يَعْلَى، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ لِيَعْلَى وَلِأَجِيْرِهِ فِي وَقْتٍ أَوْ وَقْتَيْنِ[٣]. والله أعلم.

[١٦٠٨]قولُه: «**يَقْضَمُ أَحَدُكُمْ كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ**[٤]» بِفَتْحِ الضَّادِ المُعْجَمَةِ فِيْهِمَا -وَقَدْ حَكَى بَعْضُ مَشَايِخِي الكَسْرَ عَن اللَّبْلِيِّ[٥] عَن قَائِلِهِ-، وَبِالكَسْرِ فِي المَاضِي.

لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ

[١٦٠٩]قوله: «**عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَيَّاشٍ**[٦]» هُو بِمُثَنَّاةٍ تَحْتُ، وَبِمُعْجَمَةٍ فِي آخِرِهِ، وقدْ تَقَدَّمَ فِي أوائل هِذِهِ الصَّفْحَةِ[٧] فَراجِعْهُ.

يَدَهُ مِنْ فَمِهِ» الحديث.

(١) انظر: صحيح مسلم، الكتاب والباب المذكورين (١٣٠١/٣، ح ١٦٧٤).

(٢) أخرجه البُخاري في الإجارة -باب الأجير في الغزو (٨٩/٣، ح ٢٢٦٥).

(٣) كذا قال النَّووي، انظر شرحه على صحيح مسلم (١٦٠/١١).

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٠، ١٠٧/٢، ح ٢٦٨٩): «عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا عَضَّ رَجُلًا عَلَى ذِرَاعِهِ فَنَزَعَ يَدَهُ، فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتُهُ فَرُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فأبطلها وقال: «يقضم ...»».

(٥) هو: شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف بن علي بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ أَبُو جَعْفَر الفهري المُقري اللُّغوي النَّحوي المالكي، تُوفِّي بتُونس غُرَّةَ المحرَّم من سنة ٦٩١هـ.

انظر: تاريخ الإسلام (٧٢٢/١٥)، بغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٤٠٢/١)، معجم المؤلفين (٢١٢/٢).

(٦) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢١، ١٠٧/٢، ح ٢٦٩٠): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، قال: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بنُ إِسْمَاعِيل، عن عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَيَّاشٍ، عَن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ**»».

(٧) في بابِ "دِيَةِ الكَافِرِ".

هَلْ يُقْتَلُ الحُرُّ بِالعَبْدِ؟

[١٦١٠]قوله: «**مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ وَمَنْ جَدَعَهُ جَدَعْنَاهُ**[١]» فِي هَذَا الحَدِيثِ أَعْمَالٌ وَكَلَامٌ كَثِيرٌ لَيس هَذَا مَوْضِعُهُ، وَفِي سَنَدِهِ الحَسَنُ عن سَمُرَةَ، وَقَدْ قَدَّمْتُ الخِلَافَ فِي سَمَاعِهِ مِنهُ[٢]، وقولُه: «**وَمَنْ جَدَعَهُ**» [١٢٤/ب] الجَدْعُ قَطْعُ الأَنْفِ أَو الأُذُنِ أَو الشَّفَةِ، وَهُوَ بِالأَنْفِ أَخَصُّ، فَإِذَا أُطْلِقَ غَلَبَ عَلَيْهِ، يُقَالُ: رَجُلٌ أَجْدَعُ وَمَجْدُوعٌ، إِذَا كَانَ مَقْطُوعَ الأَنْفِ[٣].

[١٦١١]قوله: «**قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدَهُ عَمْدًا مُتَعَمِّدًا، فَجَلَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةً، وَنَفَاهُ سَنَةً وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**[٤]» قالَ بعضُ النَّاسِ: فَعَلَ ذلِكَ عليهِ السَّلامُ لِعَبدٍ مِنْ سَيِّدِهِ[٥].

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٣، ٢/١٠٧، ح ٢٦٩٥): «عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فذكره.

(٢) تقدم في النص رقم (١٠٥٣) في القسم الذي حققه زميلي د. محمد أمجد من هذا الكتاب نفي سماع الحسن عن عقيل بن أبي طالب، والحسن لم يصرِّح بالتحديث عن سمرة في هذا الحديث، وقد قال جمع من العلماء: إن الحسن لم يسمع من سمرة شيئا، وقيل: لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وأثبت بعضهم سماعه منه، والقول بعدم سماعه منه إلا حديث العقيقة قولٌ قويٌّ، فالأصل الانقطاع، وقد أخرج عبد الله بن أحمد عن أبيه، عن هشيم، عن ابن عون قال: «دخلنا على الحسن فأخرج إلينا كتاباً من سمرة ...". اهـ، فهذا يؤيد أنَّ مروياته عنهُ من صَحيفةٍ ولم تكن سماعاً».

انظر: علل الإمام أحمد (٢/٢٦٠)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٢٩٢)، جامع التحصيل للعلائي (١/٩١).

(٣) النهاية في غريب الحديث (١/٢٤٦).

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٣، ٢/١٠٨، ح ٢٦٩٦): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ الطَّبَّاعِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ إِسْحَاق بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَا: قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدَهُ عَمْدًا مُتَعَمِّدًا...» الحديث.

(٥) إسناده ضعيفٌ جدًّا لتدليس إسماعيل بن عياش، والضَّعفِ الشديد في إسحاق بن عبد الله ابن

=

يُقْتَادُ مِنَ القَاتِلِ كَمَا قَتَلَ

[١٦١٢]هكَذا التَّرجَمةُ «يُقْتَادُ» من قَادَهُ، بِمُثَنَّاةٍ فَوْقُ، يُقَالُ: اقْتَدْتُ مِنْهُ أَقْتَادُ، فإذا بُنِيَ يُقَالُ: يُقتَادُ كَمَا فِي الأصْلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بعضُ هَذَا في ترجَمةِ: «من حَالَ بَينَ وَلِيِّ المَقْتُولِ وَبَينَ القَوَدِ» فَانظُرهُ[١].

[١٦١٣]قولُه: «**عَلَى أَوْضَاحٍ**[٢]» قالَ أبُو عُبَيدٍ: «يعني حُلِيَّ فِضَّةٍ[٣]»، الواحِدَةُ وَضَحٌ، قِيلَ: هِيَ حُلِيٌّ مِنْ حِجَارَةٍ، وقالَ الحَرْبِيُّ: «الأَوْضَاحُ: الخَلاخِيْلُ»[٤].

لَا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ

[١٦١٤]قوله: «**عن سُفْيَانَ عَن جَابِرٍ**[٥]» جابِرٌ هُو الجُعْفِيُّ[٦]، وشُهرتُه تُغْنِي عَن تَحْدِيدِهِ.

[١٦١٥]قوله: «**عن أَبِي عَازِبٍ**» هُوَ بِعَينٍ مُهْمَلَةٍ في أوَّلِه، وزايٍ مَكسُورَةٍ بعدَ الألِفِ، وَفِي آخِرِهِ مُوَحَّدَةٌ، «عَن النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ» لا يُعرفُ أبو عازِبٍ، واسمُه مُسْلِمُ بن عَمْرٍو، وقيل فِي أبيهِ غيرُ ذلِك، ذَكَرَ لهُ الذَّهَبِيُّ الحَدِيث الذِي في الأَصْلِ: «**لَا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ**» وَقَالَ: «وَقَدْ رَوَى نَحْوَهُ مُبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ عن الحَسَنِ عن النُّعْمَانِ»[٧]، وَقالَ في مَوْضِعٍ آخَرَ: «أبُو عازِبٍ مَا رَوَى عنهُ سِوَى جَابِرِ الجُعْفِيِّ، قال

أبي فروة، وللحديث طرقٌ أخرى لا تخلو من ضَعْفٍ. تعريف أهل التقديس (ت ٦٨)، التقريب (ت ٣٦٨).

(١) انظر النص رقم ١٥٨٤.

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٣، ٢/١٠٨، ح ٢٦٩٨): «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَالَ لَهَا: أَقَتَلَكِ فُلَانٌ؟...» الحديث.

(٣) غريب الحديث (٣/١٨٨).

(٤) انظر: مشارق الأنوار (٢/٢٨٩).

(٥) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٤، ٢/١٠٨، ح ٢٦٩٩): «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ المُسْتَمِرِّ العُرُوقِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَن سُفْيَانَ، عَن جَابِرٍ، عن **أَبِي عَازِبٍ**، عَن النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ»».

(٦) مشهورٌ بالضَّعف، وقد اتُّهِمَ بِالكَذِبِ. انظر: تهذيب الكمال (٤/٤٦٨).

(٧) ميزان الاعتدال (٤/٥٤٢).

البُخَارِيُّ: لَا يُتَابَعُ علَيهِ(١)»، ثُمَّ سَاقَ حَدِيثَه(٢) لَكِنْ بِلَفْظِ: «**كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السَّيفُ، وَلِكُلِّ خَطَأٍ أَرْشٌ**(٣)»، ثُمَّ قَالَ: «قُلتُ: وجَابِرٌ لَا شَيْءَ، وَلَعَلَّ الخَبَرَ مَوْقُوفٌ»(٤)، وَذَكَرَ بَعْضُ شُيُوخِيْ(٥) فِيمَا قَرَأْتُهُ عَلَيهِ بَعدَ فَرَاغٍ مِنَ الحَدِيثِ: «رَوَاهُ ابْن مَاجَه من رِوَايَة النُّعْمَان بن بشير وَأبي بكرَة بِإِسْنَادٍ وَاهٍ، قَالَ أَبُو حَاتِم: مُنكَرٌ، وَقَالَ البَيْهَقِيّ: لَيسَ بِالقَوِيِّ، وَقَالَ عبدُ الحقِّ: النَّاسُ يُرسِلونَهُ عَن الحسَنِ»(٦). انتهى.

---

(١) نقله العُقيلي في ضعفائه (١٥٢/٤) عن آدم عنه.

(٢) عن الثَّوري، عن جابر الجُعفي، عنه. أخرجه عبدُ الرزَّاق في مصنَّفِه (٢٧٣/٩)، وهو عند ابن ماجه من طريق أبي عاصم وعند أحمد (المسند ٣٤٢/٣٠، ح ١٨٣٩٥) من طريق وكيع. كلاهما عن الثوريِّ به، وأخرجه البيهقي في الكبرى (٤٢/٨) من طريق الثوري وشُعبة عن جابر الجُعفي به.

(٣) «هُوَ الَّذِي يَأخُذُهُ المُشْتَرِي مِنَ البَائِعِ إِذَا اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ فِي المَبِيعِ، وأُرُوش الجِنَايَاتِ وَالجِرَاحَاتِ مِن ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا جَابِرَةٌ لَهَا عَمَّا حَصَلَ فِيهَا مِنَ النَّقْصِ، وَسُمِّيَ أَرْشاً لِأَنَّهُ مِن أَسْبَابِ النِّزَاعِ، يُقَالُ: أَرَّشْتُ بَيْنَ القَوْمِ إِذَا أوقَعتَ بَيْنَهُمْ».
النهاية في غريب الحديث (٣٩/١).

(٤) ميزان الاعتدال (١٠٥/٤)، وانظر: المغني في الضعفاء (٦٥٦/٢، ت ٦٢١٧).

(٥) هو ابنُ الملقِّنِ، ذكر ذلك في خُلاصَةِ البَدرِ المُنيرِ (٢٦٥/٢، ح ٢٢٢٣).

(٦) أخرج ابنُ ماجه هذا الحديث من طريقين:

أُولاها: عن إِبْرَاهِيم بنِ المُسْتَمِرِّ العُرُوقِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَن سُفْيَانَ، عَن جَابِرٍ، عَنْ أَبِي عَازِبٍ، عَن النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ مرفُوعا، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جِدًّا، أبو عازِبٍ مجهولٌ، وجابرُ الجُعفيُّ متَّهَمٌ بالكَذِبِ.

الطريقُ الثَّانية: من طريق إبرَاهِيمَ بنِ المُسْتَمِرِّ، حَدَّثَنَا الحُرُّ بنُ مَالِكٍ العَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُبَارَكُ ابنُ فَضَالَةَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ نُفَيعِ بن الحارِثِ مرفوعا، وهذا الإسنادُ ظَاهرُه الحُسنُ، إلا أنَّ الحُرَّ بن مالكٍ أخطأَ في وصله.

قال البزَّار (١١٦/٩٩): «لا نَعلَمُ أحَدًا أسْنَدَهُ بِأحسَنَ مِن هَذا الإسنادِ عن رسُول الله، ولا نعْلَمُ أحدًا قال: عَن أبي بَكْرَةَ؛ إلَّا الحرُّ بنُ مالكٍ، وكانَ لا بأسَ بِه، وأحسَبُه أخْطأَ في هذا الحَديثِ، لأنَّ الناس يَروُونَهُ عن الحَسنِ مُرسَلًا».

قال الزَّيْلَعِيُّ في نَصْبِ الرَّاية (٣٤١/٤): «وَالمُرْسَلُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيهِ البَزَّارُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي

=

لا يَجْنِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ

[١٦١٦]قوله: «**عَن الخَشْخَاشِ العَنْبَرِيِّ**(١)» هُوَ بِخَاءَينِ مُعْجَمَتَينِ، الأُولى مَفْتُوحَةٌ، وَبِشِينَينِ كذلِكَ، إلَّا أنَّ الأُولى سَاكِنَةٌ. [١٢٥/أ] وهُو الخَشْخَاشُ بن الحَارِثِ، وقِيلَ: ابن مَالِك بنِ الحَارِثِ، وَقيلَ: ابنُ جَنَابِ بنِ الحارثِ، التَّمِيمِيُّ، العَنْبَرِيُّ، كَانَ كَثِيرَ المَالِ، وَقَدِمَ هُوَ وَأَبْنَاؤُهُ مَالِكٌ، وعُبيدٌ، وقَيسٌ على النَّبيِّ ﷺ، وأَسْلَمُوا(٢).

[١٦١٧]قوله: «**وَمَعِيَ ابْنِي**» هُو واحدٌ من الثَّلاثة المذكورين أعْلاه، والله أعلم(٣).

الجُبَارُ

[١٦١٨]قولُه: «**العَجْمَاءُ جَرحُها جُبَارٌ**(٤)» العَجْمَاءُ البَهِيمَةُ، وقَدْ فَسَّرَها فِي

مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حدثَنَا أَشْعَثُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ، عَن الحَسَنِ، مَرْفُوعًا: لَا قَوَدَ إلَّا بِحَدِيدَةٍ».

قلتُ: وأخرجَهُ ابنُ أبي شَيبةَ في مصنَّفِه (٩/٣٥٤، ح ٢٨٢٩٥) عن عِيسَى ابنِ يُونُسَ، عَنْ أَشْعَثَ بن عبدِ المَلِكِ، وَعَمْرو بن دينار، عَنِ الحَسَنِ مُرسَلًا.

وإسْنادُه صَحيحٌ إلى الحَسَنِ.

ويُروَى الحديثُ من طُرقٍ أُخرَى وَاهِيةٍ لا تَرتقِي إلى الاعتبارِ بها لِتَقويةِ المُرسَلِ.

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٦، ٢/١٠٩، ح ٢٧٠٣): «حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ أَبِي الحُرِّ، عَنِ الخَشْخَاشِ الْعَنْبَرِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي فَقَالَ: «لَا تَجْنِي عَلَيْهِ **وَلَا يَجْنِي عَلَيْكَ**»».

(٢) وقيل في اسم أبيه حُبَاب-بالحاء- غيرُ ما ذُكر. قال الحافظ ابن حجر: «له وفادةٌ ورواية، ولابنيه مالكٍ وعُبيدٍ وِفَادَةٌ».

انظر: تاريخ ابن معين -الدوري- (٣/٤٦)، الثقات لابن حبان (٣/١١٢)، الإكمال (٣/١٤٦)، المؤتلف والمختلف (٢/٦١٩)، الإصابة (٢/٢٨٤)، توضيح المشتبه (١/١٦٦).

(٣) قال الحافظ ابن حجر (الإصابة ٢/٢٨٤): «يقال إن اسم ولده مالك».

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٧، ٢/١٠٩، ح ٢٧٠٥): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ =

الأَصْلِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا لا تَتَكَلَّمُ وَكُلُّ مَنْ لَا يَقْدِرُ علَى الكَلَامِ فَهُوَ أَعْجَمُ وَمُسْتَعْجَمٌ(١).

[١٦١٩]وقَولُهُ: «**جَرْحُهَا**» هُو: بِفَتْحِ الجِيمِ عَلَى المَصْدَرِ لَا غَيرُ(٢)، قَالَ زَكِيُّ الدِّينِ المُنْذِرِيُّ: «وَأَكْثَرُ مَا يُقْرَأُ هَذَا بِالضَّمِّ».

[١٦٢٠]قوله: «**جُبَارٌ**(٣)» أيْ هَدْرٌ، وقَدْ فَسَّرَهُ فِي الأَصْلِ.

رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**العَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالبِئْرُ جُبَارٌ**»».

(١) النهاية في غريب الحديث (١٨٧/٣)، وانظر: حاشية السيوطي والسندي على سنن ابن ماجه (١٢٦/٦)، حاشية السِّندي على النسائي (٤٥/٥)، شرح الزَّرقاني على موطأ مالك (٢٤٤/٤)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري (٢٥٦/٦).

(٢) هو بفتح الجيم الفِعلُ، وهو مصدر أيضا، أمَّا الجُرْحُ بِالضَّمِّ فهُو الاسْم، كذا قال الأزهرِيُّ. انظر: النهاية لابن الأثير (٢٥٥/١). وانظر: تهذيب اللغة (٨٦/٤).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٧، ١٠٩/٢، ح ٢٧٠٧): من طريق «مُوسَى بن عُقْبَةَ، حَدَّثَنِي إِسْحَاق بنُ يَحْيَى بنِ الوَلِيدِ، عَن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، قَالَ: «**قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمَعْدِنَ جُبَارٌ، وَالْبِئْرَ جُبَارٌ، وَالْعَجْمَاءَ جَرْحُهَا جُبَارٌ**» وَالعَجْمَاءُ: البَهِيمَةُ مِنَ الأَنْعَامِ وَغَيْرِهَا، وَالجُبَارُ: هُوَ الهَدْرُ الَّذِي لَا يُغَرَّمُ».

قال الحافظُ ابن حجر في الفتح (٢٥٥/١٢): «كذا وقع التفسير مدرجًا وكأنه من رواية موسى بن عقبة».

القَسَامَةُ

اعْلَمْ أنَّ القَسَامَةَ[١] أَصْلٌ مِنْ أُصُولِ الشَّرْعِ، وَقَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الأَحْكَامِ، وَرُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ مَصَالِحِ العِبَادِ، وَبِهَا أَخَذَ العُلَمَاءُ كَافَّةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُم مِنْ عُلَمَاءِ الأَمْصَارِ، وَإِن اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ الأَخْذِ بِهَا[٢]، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ إِبْطَالُهَا، وَأَنَّهُ لَا يُحْكَمُ لَهَا، وَلَا يُعْمَلُ بِهَا، وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ سَالِمُ بنُ عَبدِ اللهِ، وَسُلَيمَانُ بن يَسَارٍ، وَالحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ، وَقَتَادَةُ، وَأَبُو قِلَابَةَ، وَمُسْلِمُ بنُ خَالِدٍ، وابنُ عُلَيَّةَ، وَالبُخَارِيُّ، وَغَيرُهُم، وعَنْ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ رِوَايَتَانِ كَالرِّوَايَتَينِ[٣].

وَاخْتَلَفَ القَائِلُونَ بِهَا، فِيمَا إِذَا كَانَ القَتْلُ عَمْدًا، هَلْ يَجِبُ القِصَاصُ بِهَا؟، فَقَالَ مُعْظَمُ الحِجَازِيِّيْنَ: يَجِبُ، وَهُوَ قَوْلُ الزُّهْرِيِّ، وَرَبِيْعَةَ، وَابنِ أَبِي الزِّنَادِ، وَمَالِكٍ وأَصْحَابِه، واللَّيثِ، والأَوْزَاعِيِّ، وَأحمدَ، وإِسحَاقَ، وأَبِي ثَوْرٍ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي القَدِيمِ، وَرُوِيَ عَن ابنِ الزُّبَيْرِ، وعُمرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ[٤].

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ والشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ: لَا يَجِبُ بِهَا القِصَاصُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِيهَا

---

(١) في اللُّغة: الجماعةُ يقسمون على الشيء أو يشهدون، ويمين القسامة منسوبة إليهم، كذا قاله ابن سيده، وقال الأزهري: «القسامة اسم من الإقسام وضع موضع المصدر ثم يقال للذين يقسمون قسامة»، وفي الصحاح للجوهري: «هي الأيمان تقسم على الأولياء في الدم»، وقال ابن قدامة: «القسامة مصدر أقسم قسما وقسامة، ومعناه حلَف حلِفًا»، وذكر الكاساني أن القسامة في اللغة تستعمل بمعنى الوسامة وهو الحسن والجمال.

والمراد بالقسامة اصطلاحا: «الأيمان المكرَّرة في دعوى القتل»، ذكر ذلك ابن قُدامة، ولها تعريفات أخرى مشابهة.

انظر: لسان العرب (٤٨٧/١٢)، الصحاح (٢٨٨/٥)، البدائع والصنائع للكاساني (٢٨٦/٧)، المغني لابن قدامة (١٨٨/١٢).

(٢) انظر: إكمال المعلم للقاضي عياض (٤٤٨/٥).

(٣) انظر: الاستذكار (٣٢٦/٢٥)، إكمال المعلم (٤٤٨/٥)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤٥٧/١)، فتح الباري (٢٣٥/١٢)، عمدة القاري (٣٦٥/٣٤).

(٤) انظر: التمهيد (٢١٧/٢٣)، الاستذكار (٣١٥/٢٥-٣١٦).

الدِّيَةُ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَن الحَسنِ البَصْرِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، والنَّخَعَيِّ، وَعُثْمَانَ البَتِّيِّ، وَالحَسَنِ بنِ صَالِحٍ، وَرُوِيَ أيضًا عن أبي بَكْرٍ، وعُمرَ، وابنِ عبَّاسٍ، ومُعاوِيةَ رَضِيَ اللهُ عنْهُم(١).

وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَحْلِفُ فِي القَسَامَةِ، فَقالَ مَالِكٌ والشَّافِعِيُّ والجُمهُورُ: تَحْلِفُ الوَرَثَةُ وَيَجِبُ الحَقُّ بِحَلِفِهِمْ خَمْسِينَ يَمِينًا، واحتَجُّوا بِهَذَا الحَدِيثِ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ، وَفيهِ التَّصرِيحُ بِالابتِدَاءِ بِالمُدَّعِيْ، وَهُوَ مَا ثَبَتَ مِن طُرُقٍ صِحَاحٍ(٢)، وَالمَسْأَلَةُ طَوِيلَةٌ، فَيَكْفِي هَذا هُنَا، وَمَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ فَعَلَيهِ بِكُتُبِ الفُقَهَاءِ، فَإِنَّهَا مُسْتَوْعَبَةٌ فِيهَا، وَللهِ الحَمْدُ.

[١٦٢١]قولُه: «**ومُحَيِّصَةُ خَرَجَا**(٣)» تَقَدَّمَ ضَبطُ مُحَيِّصةُ أَنَّهُ بِالتَّشْدِيدِ والتَّخْفِيفِ فِي اليَاءِ، وكَذَا حُوَيِّصَةُ مِثْلَهُ بِالتَّشدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ فِي اليَاءِ(٤).

[١٦٢٢]قوله: «**وَأُلقِيَ فِي فَقِيرٍ أَوْ عَينٍ**» الفَقِيرُ هُوَ بِتَقْدِيمِ الفَاءِ، مِثْلَ الفَقِيرِ

---

(١) انظر: التمهيد (٢١٧/٢٣)، الاستذكار (٣١٧/٢٥).

(٢) انظر: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (٤٤٨/٥-٤٥٣).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٨، ١١٠/٢، ح ٢٧٠٩): «عَن سَهْلِ بنِ أَبِي حَثْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، عَنْ رِجَالٍ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِن جَهْدٍ أَصَابَهُمْ، فَأُتِيَ مُحَيِّصَةُ فَأُخْبِرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَأُلْقِيَ فِي فَقِيرٍ، أَوْ عَيْنٍ بِخَيْبَرَ فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُمْ ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيِّصَةُ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ يَتَكَلَّمُ وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحَيِّصَةَ: «كَبِّرْ، كَبِّرْ يُرِيدُ السِّنَّ»، فَتَكَلَّمَ حُوَيِّصَةُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ**»، فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِم فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيِّصَةَ وَمُحَيِّصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «**تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟**» قَالُوا: لَا، قَالَ: «**فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟**» قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ...». الحديث.

(٤) يجوز فيهما تشديد الياء مكسورة، ويجوز تخفيفها ساكنة، والأشهر التشديد.
انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١٧١/١).

مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ فَمُ القَنَاةِ(١).

[١٦٢٣]قوله: «**فقَالَ عليهِ السَّلَامُ: كَبِّرْ كَبِّرْ**» أي ليليَ الكلامَ الأكبرُ، وفي رواية في الصَّحِيحِ: «**كَبِّرِ الكُبْرَ**(٢)»، والكُبْرُ جمعُ أَكْبَر، مثل أحْمَرَ، وحُمْرٍ(٣).

[١٦٢٤]قولُه: «**فقالَ رسُولُ اللهِ ﷺ لِحُوَيِّصَةَ وَمُحَيِّصَةَ وَعبدِ الرَّحْمَنِ: أَتَحْلِفُونَ**» الحديث. إنْ قِيلَ كَيفَ عُرِضَتِ اليَمِينُ عَليهِم، وَإِنَّمَا يَكُونُ اليَمِينُ لِلْوَارِثِ خَاصَّةً، وَالوَارِثُ عبد الرحمن، وَهُوَ أخُو القَتِيلِ، والآخَرَانِ ابْنَا عَمِّهِ، لَا مِيرَاثَ لَهُمَا، مَعَ وُجُودِ الأَخِ، قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا عندَهُم أَنَّ اليَمينَ يَخْتَصُّ بِالوَارِثِ، فَأَطْلَقَ الخِطَابَ لَهُمْ، وَالمُرَادُ مَنْ يَخْتَصُّ بِهِ اليَمِينُ، وَاحْتَمَلَ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مَعْلُومًا لِلْمُخَاطَبِينَ، كَمَا سَمِعَ كَلَامَ الجَمِيعِ فِي صُورَةِ قَتْلِهِ وَكَيْفِيَّةِ مَا جَرَى، وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَةُ الدَّعْوَى وَقْتَ الحَاجَةِ مُخْتَصَّةً بِالوَارِثِ، واللهُ أَعْلَمُ(٤).

[١٦٢٥]قوله: «**يَمْتَارُونَ**(٥)» من المِيرَةِ، وَهِيَ الطَّعَامُ، والمِيْرَةُ أيضًا مَا يَمْتَارُ البَدَوِيُّ مِنَ الحَاضِرَةِ(٦). [١٢٥/ب]

---

(١) ومن معانيه: البِئرُ، ومنهُ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُنيس «ثُمَّ جَمَعْنا الْمَفَاتِيحَ وتَرَكْناها فِي فَقِيرٍ مِن فُقُرِ خَيْبر» أَيْ بِئرٍ مِنْ آبارِها.
انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/٤٦٣).

(٢) متفق عليها، أخرجها البُخاري في كتاب الأدب -باب إكرام الكبير ويبدأ الأكبر (٨/٣٤، ح ٦١٤٢)، وأخرجها مسلم في كتاب القسامة والمحاربين والديات -باب القسامة (٣/١٢٩٢، ح ١٦٦٩) كلاهما من حديث رافع بن خَديجٍ وسهلِ بن أبي حثْمةَ رضي الله عنهما. وقوله: «لِيَلِيَ الكَلامَ الأكبرُ» من تفسير يحيى بن سَعيدٍ الأنصاريِّ، راوي الحديثِ.

(٣) انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/٣٣٣).

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (١١/١٤٦-١٤٧).

(٥) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٨، ٢/١١٠، ح ٢٧١٠): «عَنْ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ، وَسَهْلِ بنِ أَبِي حَثْمَةَ، أَنَّ حُوَيِّصَةَ، وَمُحَيِّصَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بنَ سَهْلٍ، خَرَجُوا إِلَى خَيْبَرَ يَمْتَارُونَ مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمُوا تَفَرَّقُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَوَجَدُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ مَقْتُولا مَطْرُوحًا فِي سَاقِيَةٍ مِنْ سَوَاقِيهِمْ...». الحديث.

(٦) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/٣٩١).

مَنْ مَثَّلَ بِعَبْدِهِ فَهُوَ حُرٌّ

[١٦٢٦]قوله «**عَن سَلَمَةَ بنِ رُوحِ بنِ زِنْبَاعٍ**(١)»، زِنْبَاعٌ: هُوَ بِكسرِ الواوِ وإِسْكانِ النُّونِ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ، وَفِي آخِرِهِ عَينٌ مُهْمَلَةٌ(٢).

[١٦٢٧]قوله: «**وَقَدْ أَحْصَى غُلَامًا لَهُ**(٣)» هَذَا الغُلَامُ اسمُهُ سَنْدَرٍ، وهُو بِسِينٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ، وَإِسْكَانِ النُّونِ، وَفَتْحِ الدَّال المُهْمَلَةِ، ثُمَّ رَاءٍ، كُنْيَتُه أبُو عبد الله(٤)، وَجَدَهُ مَولَاهُ يُقَبِّلُ جَارِيَةً لَهُ، فَخَصَّاهُ، وَجَدَعَهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْتَقَهُ، وَهُوَ المُرادُ في قَولِهِ في الحَدِيثِ الذِي بَعْدَ هَذَا: جَاء رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَارِخًا... الحديث(٥).

بَابُ أَعَفِّ النَّاسِ قِتْلَةً أَهْلُ الإِيمَانِ

[١٦٢٨]قوله: «**أَعَفُّ النَّاسِ قِتْلَةً**(٦)» القِتْلَةُ بِكَسْرِ القَافِ، الحَالَةُ مِنَ القَتْلِ، وَبِفَتْحِهَا المَرَّةُ مِنْهُ(٧).

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٩، ٢/١١٠، ح ٢٧١١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاق بنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ، عَنْ إِسْحَاق بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بنِ رَوْحِ بنِ زِنْبَاعٍ ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَحْصَى غُلَامًا لَهُ «فَأَعْتَقَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ **بِالمُثْلَةِ**»».

(٢) كذا ضَبطَ ابن حجر كُنية "روح بن الفرج القطان أبي الزنباع" في التقريب ت (١٩٦٧). وكذا قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط (١/٩٣٦): «زِنْبَاع كَقِنْطَار».

(٣) انظر التخريج السابق.

(٤) كذا ضبطه القسطلاني في إرشاد الساري (١/١٤).

(٥) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٢٩، ٢/١١٠، ح ٢٧١٢): عن عبد الله بن عمرو ابن العاص «قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَارِخًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكَ؟»، قَالَ: سَيِّدِي رَآنِي أُقَبِّلُ جَارِيَةً لَهُ، فَجَبَّ مَذَاكِيرِي».

(٦) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٣٠، ٢/١١١، ح ٢٧١٣): «حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ شِبَاكٍ، عَنْ إِبرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبدُ اللهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَعَفِّ النَّاسِ قِتْلَةً أَهْلَ الْإِيمَانِ**»».

(٧) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٢/٧٤)، النِّهايةُ في غريبِ الحديث (٤/١٣).

[١٦٢٩]قوله: «**عَنْ مُغِيرَةَ**[١]» كَذَا فِي أَصْلِنَا وَعَلَيه سَطْرٌ[٢]، فَنَظَرْنَا فَإِذَا الحَدِيثُ فِي ابنِ ماجَهْ عَن عُثْمانَ بنِ أَبِي شَيْبَة، عَن غُنْدَرٍ، عَن شُعْبَةَ، عَن مُغِيرَةَ، عَن شِبَاكٍ، عَن إبراهِيمَ، عَن هُنَيٍّ، عَن عَلْقَمَةَ، عَن عَبْدِ الله. وَالله أَعْلَم.

[١٦٣٠]قوله: «**عَن عَبدِ اللهِ**» هذا هو ابنُ مَسْعُودٍ، كَذَا فِي أَصْلِنَا، وفي الحَاشِيَةِ بِخَطِّ المَلِكِ المُحْسنِ[٣]: عَنْ عَلْقَمَةَ بَعْدَ هُنَيٍّ، وَكَتَبَ عَلَيْهِمَا: نَسَخَهُ وَذَكَرَهُ (أَيْ رَفَعَهُ[٤])، وَهُوَ إِثْبَاتُ عَلْقَمَةَ بَيْنَهُمَا، أَيْ بَينَ هُنَيٍّ وعبدِ اللهِ، واللهُ أعلَم.

[١٦٣١]قوله: «**عن هُنيِّ بنِ نُوَيْرَةَ**[٥]» أَمَّا هُنَيّ فَبِضَمّ الهاءِ، وَفَتْحِ النُّونِ، وَتَشْدِيد الْيَاء فِي آخره، وَقَد ضَبَطَ بَعْضُهُم نَظِيرَ هَذَا الاسْمِ وَهُو هُنَيء مَوْلَى عُمَرَ ابنِ الْخَطَّاب بِالْهَمْز، وَهُو خَطَأٌ، قَالَه النَّوَوِيّ[٦]. ونُوَيرَةُ بِضَمّ النُّونِ وَفَتْح الواوِ وَإِسْكانِ

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٣٠، ٢/١١١، ح ٢٧١٤): «حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَن شُعْبَةَ، عَن مُغِيرَةَ، عَن شِبَاكٍ، عَن إِبْرَاهِيمَ، عَن هُنَيِّ بنِ نُوَيْرَةَ، عَن عَلْقَمَةَ، عَن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ أَعَفَّ النَّاسِ قِتْلَةً أَهْلُ الإِيمَانِ**»».

(٢) لم يرِدْ ذِكرُ "علقمة" في الإسناد في نُسخة ابن قُدامة المقدسيِّ (مج٢/٣٧) وعددٍ من النُسخ الخطية لابن ماجه، ونسخةُ المقدسي هي الأقرب لأصلِ المؤلِّف، كما لم يرِدْ ذكره في طبعة الأعظمي (٢/١١١، ح ٢٧١٤) المعتمِدة على نُسخة السُّليمانية التي تأكَّد كونها أصلَ المصنِّف مع أن المصنف أشار في الفقرة التالية أن الملك المحسن واقف النسخة استدرك "علقمة" في الحاشية، كما أن نسخا أخرى ذكرت "علقمة" في الإسناد أيضا، منها النسخة السليمية الأقدم نسخة لابن ماجه لحد الآن (١٢٤/أ)، وأثبتَه المحققون الذين اعتمدوا النسخ المذكورة في تحقيقهم.

(٣) هو الملك: أحمد بن أيوب.

(٤) ما أثبته بين القوسين هو الأقرب للرسم الموجود في النسخة الخطية، ويحتملُ أن يكون: (يعني رفعه). والله أعلم.

(٥) انظر تخريج نص رقم ١٠٧.

(٦) انظر: الإكمال لابن مأكولا (٧/٣١٩)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/١٤٠).

الـمُثَناة تَحْت، ثُمّ راءٌ، ثُمَّ تاءُ التَّأْنِيثِ(١).

[١٦٣٢]قوله: «**وَيُرَدُّ عَلَى**(٢)» كَذَا فِي الأَصْلِ، وَصَوَابُهُ: عَلَيهُمْ أَقْصَاهُم، أَيْ أَبْعَدُهُمْ، وَكَذَلِكَ فِي الغَزْوِ إِذَا دَخَلَ العَسْكَرُ أَرْضَ الحَرْبِ فَوَجَّهَ الإِمَامُ مِنْه السَّرَايَا، فَمَا غَنِمَتْ مِنْ شَيْءٍ أَخَذَتْ مِنْهُ مَا سُمِّيَ لَهَا، وَرُدَّ مَا بَقِيَ عَلَى العَسْكَرِ، لِأَنَّهُمْ وإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا الغَنِيمَةَ رِدْءٌ للسَّرايَا وَظَهْرٌ يَرْجِعُونَ إِلَيهُمْ(٣)(٤).

---

(١) قال الحافظ (ت ٧٣٢٤): «بنون، مصغر».

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٣١، ٢/١١١، ح ٢٧١٥): «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الـمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَيُرَدُّ عَلَى أَقْصَاهُمْ**»».

(٣) كذا فسَّرهُ ابن عبد البر في الاستذكار (٦/١٤٢)، والبغوي في شرح السنة (١٠/١٧٤)، وابن الأثير في النهاية (٤/٧٤)، وجماعةٌ آخرون.

(٤) كتب بعد هذا في الأصل بخط عريض ما رسمُه: «قولـــــــه».

بَابُ مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا

[١٦٣٣]قولُه في السَّنَدِ: «**نَا مَعْدِيُّ بنُ سُلَيمَانَ**»(١)، كُتبَ في الحَاشِيَةِ: «لعلَّهُ مُعمَّرٌ(٢)» وليسَ كذَلِكَ، بَلْ هُو مَعْدِيُّ بنُ سُليمَانَ. واللهُ أعلَم.

من أَمِنَ رَجُلًا عَلى دَمِهِ فَقَتَلَهُ

[١٦٣٤]قولُه في التَّرْجَمَةِ: «**أَمِنَ**(٣)» هُو بِفَتحِ الهَمْزَةِ المَقْصُورَةِ، وَكَسْرِ المِيمِ فَاعَلمْهُ، وكَذَا فِي المَتْنِ، كَذَا هُوَ مَضْبُوطٌ فِي أَصْلِنَا، وَهُوَ صَحِيحٌ(٤).

[١٦٣٥]قولُه: «**رِفَاعَةَ بنِ شَدَّادٍ الفِتْيَانِيِّ**(٥)» هُو بِفاءٍ مكسُورَةٍ، ومُثَنَّاةٍ فَوقُ سَاكِنةٍ، ثُمَّ مُثَنَّاةٍ تَحْتُ، وَبَعْدَ الأَلِفِ نُونٌ، ثُمَّ يَاءُ النِّسْبَةِ، وَهَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى بَطْنٍ مِنْ بَجِيلَةَ، وَثَّقَ رِفَاعَةَ النَّسَائِيُّ(٦).

---

(١) هو: أبو سُليمان صاحبُ الطَّعامِ، ضعيفٌ، وكانَ عابدًا، أخرجَ لهُ ابن ماجَه والتِّرمِذِيُّ، ومتنُ الحديثِ صَحيحٌ من وجهٍ آخَر. انظُر: التَّقريب ت (٦٧٨٨).

(٢) لم ترِدْ هذه العبارة في النسخة السليمية (١٢٤/أ) والتيمورية (مج٢/٣٨) ولا في المطبوع بتحقيق الأعظمي.

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٣٣، ٢/١١٢، ح ٢٧٢٠): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ بنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ ببنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ بنِ شَدَّادٍ الفِتْيَانِيِّ، قَالَ: لَوْلَا كَلِمَةٌ سَمِعْتُهَا مِنْ عَمْرِو بنِ الحَمِقِ الخُزَاعِيِّ لَمَشَيْتُ فِيمَا بَيْنَ رَأْسِ المُخْتَارِ وَجَسَدِهِ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ أَمِنَ رَجُلًا عَلَى دَمِهِ فَقَتَلَهُ، فَإِنَّهُ يَحْمِلُ لِوَاءَ غَدْرٍ يَوْمَ القِيَامَةِ**»».

(٤) وكذا ضُبِطَ في نسخَة ابن قُدامة المقدسي المحفوظة في التيمورية (مج٢/٢٨)، وكذا ضبط في السليمية في المتن (١٢٤/أ).

(٥) انظر التخريج السابق.

(٦) الكاشف (١/٣٩٧)، وذكره ابنُ حبان في الثقات.

انظر: الثقات (٤/٢٤٠)، توضيح المُشْتَبِه (٧/٤٥)، خُلاصةُ تذهيبِ تهذيبِ الكَمالِ للخزرجي (ص ١١٨).

[١٦٣٦]قوله: «**أبُو لَيلَى**[١]» كَتَبَ السُّلطانُ[٢] فِي الحَاشِيَةِ: «صوابه ابن» يعني ابنَ لَيلَى، وَضَبَّبَ على «**أَبُو**»، وَلَيسَ هَذَا بِصَوَابٍ، وَالصَّوَابُ مَا فِي الأَصْلِ: أَبُو لَيلَى[٣]. واللهُ أعْلَمُ. [١٢٦/أ]

العَفْوُ عَنِ القَاتِلِ

[١٦٣٧] قَوْلُه :«**قَتَلَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَدَفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ المَقْتُولِ، فَقَالَ القَاتِلُ: يا رَسُولَ الله! وَاللهِ مَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا ثمّ قَتَلْتَهُ؛ دَخَلْتَ النَّارَ[٤]»**.

هَذَا الحَدِيثُ ظاهِرُهُ مُشْكِلٌ عَلَى أَفْهَامِنَا، فَأَقُول فِيه –وَاللهُ وَرَسُولُه أَعْلَمُ–: لَعَلَّهُ عَلَيهِ السَّلامُ أَرَادَ إِنْ كَانَ صَادِقًا، وَعَلِمْتَ صِدْقَهُ، ثُمَّ قَتَلْتَهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ القَتْلُ فِي الخَطَأِ، إِنَّمَا لَهُ الدِّيَةُ عَلَى العَاقِلَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ القَتْلَ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ:

- قَتْلٌ بِقَصْدِ الفِعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا جَارِحٍ أَو مُثْقَلٍ، فَهَذَا قَتْلُ عَمْدٍ.
- فَإِنْ فُقِدَ قَصْدُ أَحَدِهِمَا فَخَطَأٌ.
- فَإِنْ قَصَدَهُمَا بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَشِبْهُ عَمْدٍ.

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٣٣، ٢/١١٢، ح ٢٧٢١): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا أَبُو لَيْلَى، عَنْ أَبِي عُكَّاشَةَ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الْمُخْتَارِ فِي قَصْرِهِ...» الحديث.

(٢) هو الملك المحسن: أحمد بن أيوب، والنُّسخة التي اعتمدها المصنف ويسمِّيها بالأصل نسخها السلطان الصالح المذكور وعلَّقَ علَيها، ثم أوقَفها على طلبة العلم.

(٣) قال الحافظ في التهذيب (١٢/١٩٤): «يقال: الخراساني، روى عن أبي عكاشة الهمداني، وعنه وكيع بن الجراح. ويقال إنه عبد الله بن ميسرة الحارثي»، وقال عن أبي ليلى في التقريب ت (٨٣٣٣): «مجهول».

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٣٤، ٢/١١٢، ح ٢٧٢٢): « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ...» فذَكرَه، وتَمامُه: «قَالَ: فَخَلَّى سَبِيلَهُ، قَالَ: فَكَانَ مَكْتُوفًا بِنِسْعَةٍ، فَخَرَجَ يَجُرُّ نِسْعَتَهُ، فَسُمِّيَ ذَا النِّسْعَةِ».

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ حَدِيثٌ آخَرُ ظاهِرُهُ مُشْكِلٌ: «جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُ آخَرَ بِنِسْعَةٍ[١]، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللهِ! هَذَا قَتَلَ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَقَتَلْتَهُ؟**» -فَقَال: إِنَّه لَوْ لَمْ يَعْتَرِفْ أَقَمْتُ عَلَيهِ البَيِّنَةَ-، قَال: نَعَمْ، قَتَلْتُهُ، قَال: «**كَيْفَ قَتَلْتَهُ؟**» قَال: كُنْتُ أَنَا وَهُو نَخْتَبِطُ[٢] مِنْ شَجَرَةٍ فَسَبَّنِيْ فَأَغْضَبَنِي؛ فَضَرَبْتُهُ بِالفَأْسِ عَلَى قَرْنِهِ فَقَتَلْتُهُ. الحَدِيث، إِلَى قَوْلِهِ: فَانْطَلَقَ بِهِ، فَلَمَّا وَلَّى قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ». الحَديث، إِلَى قَوْلِهِ: «**أَمَا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ**[٣]»»، وَفِي رِوايَةٍ: «أَنَّه انْطَلَقَ بِهِ، فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ عَلَيهِ السَّلام: «القَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّار[٤]»».

أَمَّا قَوْلُه: «**إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ**». فَالصَّحِيحُ فِي تَأْوِيلِهِ أَنَّهُ مِثْلَهُ فِي أَنَّهُ لَا فَضْلَ وَلَا مِنَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، كَأَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَا لَو عَفَا عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ الفَضْلُ وَالمِنَّةُ وَجَزِيلُ ثَوابِ الآخِرَةِ، وَجَمِيلُ الثَّوابِ فِي الدُّنْيَا[٥]. وَقِيل: فَهُوَ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ قَاتِلٌ وَإِن اخْتَلَفَا فِي التَّحْرِيمِ وَالإِبَاحَةِ[٦]؛ لَكِنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي طَاعَتِهِمَا الغَضَبَ وَمُتَابَعَةِ الهَوَى، لَا سِيمَا وَقَد طَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْه العَفْوَ، وَإِنَّمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلامُ مَا قَالَ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ صَادِقٌ فِيهِ، وَفِيهِ إِيهَامٌ لِمَقْصُودٍ صَحِيحٍ وَهُوَ أَنَّ الوَلِيَّ رُبَّما خَافَ فَعَفَا، وَالعَفْوُ مَصْلَحَةٌ لِلْوَلِيِّ وَالمَقْتُولِ فِي دِينِهِمَا لِقَوْلِه: «**أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ**» وَفِيه مَصْلَحَةٌ لِلْجَانِي وَهُوَ إِنْقَاذُهُ مِن القَتْلِ، فَلَمَّا كَانَ العَفْوُ مَصْلَحَةً تَوَصَّلَ إِلَيهِ بِالتَّعْرِيضِ. وَقَدْ قَالَ الصَّيمَرِيُّ[٧] مِن الشَّافِعِيَّة وَغَيْرُهُ وَغَيْرُهُم: يُسْتَحَبُّ لِلْمُفْتِي إِذَا رَأَى

---

(١) النِّسْعُ: سَيْرٌ يُضْفَرُ يشد به الرحال. والقطعة منها: نِسْعَة. العين (٣٣٨/١).

(٢) أَيْ نَضْرِبُ الشَّجَرَ لِيَنْتَثِرَ الْخَبَطُ (الوَرَقُ) مِنْهُ. انظر: النهاية في غريب الحديث (٨/٢).

(٣) أخرجه مسلم في القَسَامةِ والمحارِبينَ والدِّيَاتِ –بَابُ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ بِالْقَتْلِ، وَتَمْكِينِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ مِنَ الْقِصَاصِ، وَاسْتِحْبَابِ طَلَبِ الْعَفْوِ مِنْهُ (١٣٠٧/٣، ح ١٦٨٠) من طريق سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عن عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عن أبيه وائل بن حُجر الحضرمي رضي الله عنه.

(٤) أخرجها مسلمٌ من طريق إسماعيل بن سالم عن علقمةَ به، انظر المصدر السابق.

(٥) انظر: شرح النَّووي على مُسلمٍ (١٧٣/١١)، وعبارةُ النووي: «وجَمِيلُ الثَّنَاءِ فِي الدُّنيَا».

(٦) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قُتيبة ص (٣٠٩).

(٧) هو: عبد الواحد بن الحسين، أبو القاسم الصيمري، توفي بعد ٣٨٧هـ.

=

مَصْلَحَةً[1] فِي التَّعْرِيضِ لِلْمُسْتَفْتِي أَنْ يُعَرِّضَ تَعْرِيضًا يَحْصُلُ بِهِ المَقْصُودُ مَعَ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ، وَقَوْلُه: «**القَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ**» لَيْسَ المُرَاد بِه هَذَيْنِ، فَكَيْفَ تَصِحُّ إِرَادَتُهُمَا مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَهُ لِيَقْتُلَهُ بِأَمْرِهِ عَلَيه السَّلامِ، بَلِ المُرَادُ غَيْرُهُمَا وَهُوَ: إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فِي المُقَاتَلَةِ المُحَرَّمَةِ، وَالمُرَادُ بِهِ التَّعْرِيضُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَسَبَبُ قَوْلِهِ مَا تَقَدَّمَ لِكَوْنِ الوَلِيِّ يَفْهَمُ مِنْهُ دُخُولَه فِي مَعْنَاهُ، وَلِهَذَا تَرَكَ قَتْلَهُ فَحَصَلَ المَقْصُودُ، وَقَوْلُه: «**أَمَا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ**» فَقِيلَ مَعْنَاهُ: يَتَحَمَّلُ إِثْمَ المَقْتُولِ بِإِتْلَافِهِ مُهْجَتَهُ بِالقَتْلِ، وَإِثْمَ الوَلِيِّ لِكَوْنِهِ فَجَعَهُ فِي أَخِيهِ، وَيَكُونُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيه بِذَلِكَ فِي هَذَا الرَّجُلِ خَاصَّةً، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ عَفْوَكَ عَنْهُ سَبَبٌ لِسُقُوطِ إِثْمِكَ وَإِثْمِ أَخِيكَ، وَالمُرَادُ إِثْمُهُمَا السَّابِقُ بِمَعَاصٍ لَهُمَا مُتَقَدِّمَةٍ لَا تَعَلُّقَ لَهَا بِهَذَا القَاتِلِ، فَيَكُونَ مَعْنَى «(يَبُوءُ)» يَسْقُطُ، وَأُطْلِقَ هَذَا اللَّفْظُ مَجَازًا.

قَالَ القَاضِي: إِنَّ قَتْلَ القِصَاصِ لَا يُكَفِّرُ ذَنْبَ القَاتِلِ بِالكُلِّيَّةِ، وَإِن كَفَّرَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا جَاء فِي الحَدِيثِ الآخَرِ: «**فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ**[2]»، وَيَبْقَى حَقُّ

والصيمري: نسبة إلى موضعي على نهر من أنهار البصرة.

قال الذهبي: «شيخ الشافعية، وعالمهم، القاضي، أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري، من أصحاب الوجوه ... ارتحل الفقهاء إليه إلى البصرة، وعليه تفقه أقضى القضاة الماوردي». السير (١٤/١٧).

(١) تكرَّرت كلمة (مصلحة) في النُّسخة الخطيَّة.

(٢) هذا طرفٌ من حديثٍ مُتَّفقٍ عليه، أخرجه البخاري في الحدود –بابُ تَوبَةِ السَّارِقِ (١٦٢/٨، ح ٦٨٠١) وأخرجه مسلم في الحُدود -بَابُ الْحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لِأَهْلِهَا (١٣٣٣/٣، ح ١٧٠٩) من حديث عُبادة بن الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: «تُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، **وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَتَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ**». واللفظُ لمسلم.

المَقْتُولِ[١]. وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ فِي كُلِّ ذَلِكَ[٢].

[١٦٣٨]قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْرٍ عِيسَى بنُ مُحَمَّدِ بنِ النَّحَّاسِ[٣]» هو بالحاء المُهملَةِ[٤].

[١٦٣٩]قوله: «**فإنَّكَ مِثْلُهُ**» أَيْ فِي أَنَّهُ لَا فَضْلَ وَلَا مِنَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَا لَو عَفَا؛ فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ الفَضْلُ وَالمِنَّةُ وَجَزِيلُ ثَوابِ الآخِرَةِ، فَهُوَ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ قَاتِلٌ وَإِن اخْتَلَفَا فِي التَّحْرِيمِ وَالإِبَاحَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبلَهُ[٥].

---

(١) هو القاضي عياض، وكلامُه في إكمال المعلم (٤٨٨/٥).

(٢) انظر: شرحَ النَّووي على مسلم (١٧٣/١١).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٦، الباب ٥٤، ١١٣/٢، ح ٢٧٢٤): «حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْرٍ عِيسَى بنُ مُحَمَّدِ ابنِ النَّحَّاسِ، وَعِيسَى بنُ يُونُسَ، وَالْحُسَيْنُ بنُ أَبِي السَّرِيِّ العَسْقَلَانِيِّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ ابنُ رَبِيعَةَ، عَنِ ابن شَوْذَبٍ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ بِقَاتِلِ وَلِيِّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْفُ» فَأَبَى، فَقَالَ: «**خُذْ أَرْشَكَ**»، فَأَبَى، قَالَ: «**اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ**» قَالَ: فَلُحِقَ بِهِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَالَ: «**اقْتُلْهُ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ**»، فَخَلَّى سَبِيلَهُ».

(٤) الإكمال (٢٨٦/٧).

(٥) في بِدَايَةِ البَابِ.

بَابُ الوَصَايَا

[١٦٤٠]قَولُه: «**قَالَ الهُزَيْلُ بنُ شُرَحْبِيْلَ**[١]» هُوَ بِضَمِّ الهَاءِ وَفَتْحِ الزَّايِ ثُمَّ مُثَنَّاةٌ تَحْتُ ثُمَّ لَامٌ، ثِقَةٌ[٢].

[١٦٤١]قَولُه: «**أَأَبُوبَكْرٍ**[٣] **كَانَ يَتَأَمَّرُ عَلَى وَصِيِّ رسُولِ اللهِ ﷺ؟**[٤]» هُوَ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، وَهُوَ اسْتِفْهَامُ إِنْكَارٍ.

[١٦٤٢]قولُهُ: «**عَنْ أُمِّ مُوسَى**[٥]» اسْمُهَا: حَبِيبَةُ، وَيُقَالُ: فَاخِتَةُ، وَهِيَ سُرِّيَّةُ[٦] عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، رَوَتْ عَنهُ، وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَعَنْهَا مُغِيرَةُ بنُ مِقْسَمٍ[٧].

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٧، الباب ١، ٢/١١٤، ح ٢٧٢٨): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى: أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَكَيْفَ أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ بِالْوَصِيَّةِ؟، قَالَ: «**أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ**».

قَالَ مَالِكٌ، وَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ، قَالَ الْهُزَيْلُ بْنُ شُرَحْبِيلَ، أَأَبُو بَكْرٍ كَانَ يَتَأَمَّرُ عَلَى وَصِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!؟ وَدَّ أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ وَجَدَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدًا فَحَزَمَ أَنْفَهُ بِخِزَامٍ».

(٢) انظر: الإكمال (٧/٣١٣)، تهذيب التهذيب (١١/٣٠)، التقريب ت (٧٢٨٣).

(٣) كذا بهمزتين عند المصنِّف والنسخة التيمورية (مج٢/٤٠)، وفي السليمية (١٢٤/ب) وطبعة الأعظمي بحذف همزة الاستفهام.

(٤) انظر: التخريج السَّابق.

(٥) السُّنَن (الكِتاب ١٧، الباب ١، ٢/١١٤، ح ٢٧٣١): «حَدَّثَنَا سَهْلُ بنُ أَبِي سَهْلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيْلٍ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أُمِّ مُوسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: كَانَ آخِرُ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ: «الصَّلَاةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»».

(٦) والجَمْعُ: السَّرَارِي -مثل ذُرِّيَّة وذَرَارِي-، وَهِيَ الجَارِيَةُ المُتَّخَذَةُ لِلْمِلْكِ وَالجِمَاعِ.
انظر: لسان العرب (٤/٣٥٦).

(٧) قالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «حَدِيثُها مُسْتَقِيمٌ، يُخَرَّجُ حَدِيثُها اعْتِبَارًا»، وَقَالَ العِجْلِيُّ: «كُوفِيَّةٌ تَابِعِيَّةٌ ثِقَةٌ»، وَقَالَ الحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ: «مَقْبُولَةٌ»، رَوَى لهَا البُخَارِيُّ فِي الأَدَبِ، وَأَبُو داوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وابنُ مَاجَه.
قلتُ: تابَعَها نُعَيمُ بنُ يَزِيدَ عِندَ أَحْمَدَ (٢/١٠٥، ح ٦٩٣)، وإِسْنادُهُ ضَعيفٌ لِجَهَالَةِ نُعَيمٍ، لَكِنَّ الحَديثَ له شَواهِدُ صَحِيحَةٌ مِنَها حَدِيثُ أَنَسٍ بن مَالِكٍ فِي البَابِ.

=

الحَيْفُ فِي الوَصِيَّةِ

[١٦٤٣] قوله: «**عَنِ ابنِ حَلْبَسٍ**(١)» هُوَ بِفَتْح الحَاءِ المُهْمَلَةِ، وَإِسْكَانِ اللَّامِ، وَفَتْحِ المُوَحَّدَةِ، ثُمَّ السِّينِ المُهْمَلَةِ(٢)، وَقِيلَ: أَبُو حَلْبَسٍ(٣)، وكَذَا وَقَعَ فِي أَصْلِنَا النُّسْخَتَانِ(٤)، عَنْ خُلَيدِ بنِ أَبِي خُلَيدٍ فِي الوَصِيَّةِ، وَعَنْهُ بَقِيَّةُ، كَذَا الصَّوَابُ، وَهُوَ الَّذِي فِي أَصْلِنَا(٥). وَفِي إِكْمَالِ الأَمِيرِ مُخَالَفَةٌ لِهَذَا، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: أَبُو حَلْبَسٍ رَوَى عَن مُعَاوِيَةَ

انظر: المقتنى في سرد الكنى (١٧١/٢، ت ٦٩٩٣)، تهذيب الكمال (٣٨٨/٣٥، ت ٨٠١٦)، تهذيب التهذيب (٤٢٩/١٢)، التقريب ت (٨٧٧٧).

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٧، الباب ٣، ١١٥/٢، ح ٢٧٣٧): «حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ عُثْمَانَ بنِ سَعِيدِ ابنِ كَثِيرِ بنِ دِينَارٍ الحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ أَبِي حَلْبَسٍ، عَنْ خُلَيْدِ بنِ أَبِي خُلَيْدٍ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَأَوْصَى وَكَانَتْ وَصِيَّتُهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ **كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا تَرَكَ مِنْ زَكَاتِهِ فِي حَيَاتِهِ**»».

(٢) انظر: الإكمال (٤٩٨/٢)، توضيح المشتبه (٢٩٤/٣).

(٣) مجهولٌ من مَشَايِخِ بَقِيَّةَ، قال فيه الذَّهبي: «واه».
انظر: الكاشف (٤٢٠/٢، ت ٦٥٩١)، التقريب ت (٨٠٦٢).

(٤) مقصود المصنف أن كلمة «ابن» جاءت في الأصل، وكلمة «أبي» كتبت فوقها، وكذا هو في طبعة الأعظمي، ووقع مثله في نسخة ابن قدامة المحفوظة بالتيمورية (مج٢/٤١) فكُتب «ابن» على السطر، وكتب فوقه: «أبي»، مما يُؤَكِّدُ أن أصل المصنِّف منسوخ منها، ووردت «أبي» منفردة في السليمية (١٢٥/أ)، والمحمودية (ص ٢٦٠)، والنسخ الخطية المنقولة عن نسخة ابن قدامة المقدسي كنسخة عارف بيك الموقوفة بجامعه (ص ٢٢١)، ونسخة عارف حكمت (ص ٢٧٩)، إلا أن هذه الأخيرة جعلت الراويين واحدا فجاء فيها: «أبي حلبس بن أبي خُلَيدٍ» أما النسخة الفرنسية (ص ٣٥١) فجاء فيها «ابن» بدل «أبي»، والفرنسية عُورضت بأصل المنذري، وقرئت على الإمام الذهبي وغيره.

(٥) وكذا في النسخة السليمية (١٢٥/أ)، والمحمودية (ص ٢٦٠) والفرنسية (ص ٣٥١) والأزهرية (ص ٢٢١) ونسخة عارف حكمت (ص ٢٧٩) وفي المطبوع بتحقيق الأعظمي. وجاء في التيمورية (مج٢/٤١): "خليد بن عبد الله أبي خُليد"، ولم أقف في الرواة على من هذه كنيته وهذا اسم أبيه ويروي عن معاوية، وما عند المصنف والنسخ الأخرى هو الأصوب.

ابنِ قُرَّةَ، رَوَى عَنهُ خُلَيدُ بنُ أَبِي خُلَيدٍ(١)، وَفِيهِ نَظَرٌ(٢)، إِنَّمَا رَوَى عَنْ خُلَيدٍ، وَخُلَيْدٌ عَنْ مُعَاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ، وَقَرِيبٌ مِن هَذَا مَا فِي الـمُشْتَبِه لِلذَّهَبِيِّ(٣)، فَإِنَّهُ قَالَ: «وَأَبُو حَلْبَسٍ عَن مُعَاوِيةَ بنِ قُرَّةَ» وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّه إِنَّمَا رَوَى عن خُلَيْدٍ(٤)، وَخُلَيْدٌ عن مُعَاوِيَةَ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي التَّذْهِيبِ عَلى الصَّوَابِ، وكَذَا فِي الكَاشِفِ. وَأَبُو حَلْبَسٍ المَذْكُورُ وَاهٍ، كَذَا فِي الكَاشِفِ، وَفِي التَّذْهِيبِ: مَجْهُولٌ، وَبِمَعْنَاهُ فِي المِيزَانِ(٥). [١٢٦/ب]

---

(١) كذا قال ابن مأكولا (٤٩٨/٢)، ولعلَّه اعتمد رواية عيسى بن المنذر وجحدر بن الحارث الحمصيَّين، عن بقية، عن خليد بن أبي خليد، عن أبي حلبس، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، كذا في تُحفةِ الأشراف (٢٨٣/٨، ح ١١٠٨٦).

(٢) فائدة: كتب المؤلف أولا: «وهم» ثم ضرب عليه، وكتب مكانه: «مخالفة لهذا»، وفي الموضع الثاني قال: «وهذا ليس بصحيح» ثم ضرب عليه، وكتب مكانه: «وفيه نظر». وهذا دال على حسن أدبه مع العلماء رحمهم الله جميعا.

(٣) ص (٢٤٥) قال: «وأبو حلبس عن معاوية بن قرة»، وعقَّب عليه ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه (٢٩٤/٣) بقوله: «كذا وجدته بخط المصنف وهو خطأ، إنما هو أبو حلبس عن خُليد عن معاوية، وعلى الصَّواب ذكره المصنف في الكاشف والميزان».

(٤) خُليد بن أبي خُليدٍ، كذا في أكثر النُّسخ الخطيَّة، وهو مجهولٌ أيضا، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّه خُلَيد بن دَعْلَج، شيخُ بَقيَّةَ، دَلَّس بقيةُ اسمه لضَعْفِه، وعلى هذا يكون خُليدٌ شيخ شيخ بقية في الإسناد، قال الذهبي في ترجمته: «والظاهر أنه خُليد بن دعلج»، وقال الخزرجيُّ: «لعله خليد بن دعلج دلسه بقية وابن دعلج ضعيف»، وقال المزيُّ في ترجمتِه بعد أن ساق له حديثا: «وقد روى بقية عن خليد بن دعلج عن معاوية بن قرة حديثا غير هذا وما أخلقه أن يكون خليد بن أبي خليد هذا ويكون بقية قد دلسه في هذا الحديث لضعفه فإن ذلك معروف لبقية»، وقال الحافظُ ابن حجر: «مجهول من السادسة، ويحتمل أنه الذي بعده»، يعني ابن دعلج.

انظر: تهذيب الكمال (٣٠٧/٨)، ميزان الاعتدال (٦٦٣/١)، خلاصة تهذيب الكمال ص (١٠٦)، التقريب ت (١٧٣٩).

(٥) انظر: الكاشف (٣٧٥/١)، التذهيب (١٣٦/٣)، ميزان الاعتدال (٦٦٣/١).

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الإِمْسَاكِ فِي الحَيَاةِ والتَّبْذِيرِ عِنْدَ المَوْتِ

[١٦٤٤]قوله: «**نَا شَرِيكٌ، عَنْ عُمَارَةَ بنِ القَعْقَاعِ، وابنِ شُبْرُمَةَ**[(١)]» مَجْرُورٌ، لِأَنَّ شَرِيكًا رَوَى عَنِ ابنِ القَعْقَاعِ، وابنِ شُبْرُمَةَ، وَإِذَا رَفَعْتَ ابنَ شُبرمَةَ؛ يَكُونُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَهُ بِهِ ابنُ شُبْرُمَةَ، وَلَا يَصِحُّ، واللهُ أعلم، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

[١٦٤٥]قوله: «**نَعَمْ، وَأَبِيكَ لَتُنَبَّأَنَّ**» إِنْ قِيلَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُحْلَفَ بِالآبَاءِ، فَمَا هَذَا؟ فَيُقَالُ فِي الجَوَابِ[(٢)]: إِنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَقَعَ عَنِ الحَلِفِ بِهِمْ تَعْظِيمًا لَهُم،

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٧، الباب ٤، ٢/١١٥، ح ٢٧٣٨): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عُمَارَةَ بنِ الْقَعْقَاعِ، وابنِ شُبْرُمَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَبِّئْنِي مَا حَقُّ النَّاسِ مِنِّي بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ، فَقَالَ: «**نَعَمْ، وَأَبِيكَ لَتُنَبَّأَنَّ** ..» قَالَ: نَبِّئْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ عَنْ مَالِي كَيْفَ أَتَصَدَّقُ فِيهِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، وَاللَّهِ لَتُنَبَّأَنَّ، أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ** ...»» الحديث.

(٢) إنَّ هذهِ لَفظَةٌ شَاذَّةٌ، جاءت من طريقِ شريك القاضي، ومحمد بن فُضيل بن غزوان، عن عُمارة، واختُلف فيها عنهُما.

أما شَرِيكٌ، فرواها عنه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٥/٢١٨)، ومن طريقه ابن ماجه، ومسلم (٢/٧١٦، ح ١٠٣٢)، وأبو يعلى (١٠/٤٧٩، ح ٦٠٩٢)، ولم يرد عند مسلم وابن أبي شيبة حكاية الصدقة إلا من طرُقٍ أخرى عن عُمارة.

وخالفَه أسودُ بن عامر، فرواه عن شريك كما عند أحمد (١٥/٣٨، ح ٩٠٨٠) بلفظ: «**واللهِ لَتُنَبَّأَنَّ**»، كما في حكاية الصَّدقة عند ابن ماجه، وذكر الأسودُ في روايتِه حكايةَ الصُّحبة دون الصَّدقة.

ولعلَّ هذا الاضطراب من شريكٍ لسُوء حفظِه، فالأسودُ ثِقةٌ، وروايتُه هي أصوبُ وأرجحُ روايتي شَريك.

أمَّا ابنُ فُضَيلٍ فَتابَعَ شريكًا في حكاية الصَّدقة دون ذكر الصُّحبة كما عند أحمد (١٢/٧٥، ح ٧١٥٩) عنه به، وعند مسلم (٢/٧١٦، ح ١٠٣٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة، وابنِ نُمير، عنه به، ولفظُهم: «**أَمَا وَأَبِيكَ لَتُنَبَّأَنَّه**».

وخالفهم أحمد بن حرب عند النسائي في المجتبى (٦/٢٣٧، ح ٣٦١١)، فرواه عن ابن فُضيل، عن عمارة، دون قوله: «**أَمَا وَأَبِيكَ لَتُنَبَّأَنَّه**».

=

وتابعه أبو كُريب عن ابن فُضيلٍ عند أبي يعلى في المسند (٤٨٢/١٠، ح ٦٠٩٤) وليس فيه: «**أمَا وَأَبِيكَ لَتُنَبَّأَنَّه**»، وإسناده صحيح.

وتابعه على حكاية الصَّدقَةِ جريرُ بن عبد الحميد، وعبدُ الواحد بن زياد، وسُفيان الثَّوري، عن عُمارةَ به، وليس فِيما رووهُ: «**أمَا وَأَبِيكَ لَتُنَبَّأَنَّهُ**».

حديثُ جريرٍ أخرجه أحمد (٣٧٠/١٢، ح ٧٤٠٧) عن جَريرٍ به. وأخرجه مسلم (٧١٦/٢، ح ١٠٣٢)، وأبو يعلى (٤٦٤/١٠، ح ٦٠٨٠) كلاهُما عن زهير بن حرب عن جرير، وأخرجه ابن حبان (١٢٥/٨، ح ٣٣٣٥) من طريق أبي يعلى به، ومن طريق عبد الله ابن محمد الأزديِّ، عن ابن راهُويه، عن جَرير به (١٠٥/٨، ح ٣٣١٢).

أما حديث عبد الواحد بن زياد فأخرجه البخاري (١١٠/٢، ح ١٤١٩) عن موسى ابن إسماعيل. ومسلم (٧١٦/٢، ح ١٠٣٢) عن أبي كامل الجحدري. وأحمد (٢٢٢/١٥، ح ٩٣٧٨) عن عفان. ثلاثتهم عن عبد الواحد به.

وأما حديثُ سُفيان الثوري فأخرجه البخاري (٤/٤، ح ٢٧٤٨) عن محمد بن العلاء عن أبي أسامة. وأحمد (٤٧٨/١٥، ح ٩٧٦٨) عن وكيع. والنسائي (٦٨/٥، ح ٢٥٤٢) عن محمود بن غيلان عن وكيع. وابن حبان (١٧٥/٢، ح ٤٣٣) عن أبي خليفة، عن إبراهيم بن بشار الرمادي. ثلاثتهم عن الثوريِّ عن عُمارة بن القعقاع به.

وقد روى جريرُ بن عبد الحميد حكايةَ حُسنِ الصُّحبة منفردةً عن عُمارةَ في حديث آخر، ولم يذكر فيه العبارة المذكورة. أخرجه البخاري (٢٢٢٧/٥، ح ٥٦٢٦) عن قُتيبة ابن سعيد. ومسلم (١٩٧٤/٤، ح ٢٥٤٨) عن قتيبة وزُهير بن حرب. وابن حبان (١٧٧/٢، ح ٤٣٤) عن عبد الله بن محمد الأزديِّ، عن إسحاق بن راهُويه. ثلاثتُهم عن جَرير به.

فما رواه الجماعة من الثقات أصح وأرجح، لأنَّهم الأكثر والأحفظ، ولم يختلف عليهم، أما شريك وابن فضيل فاختلف عليهما، بالإضافة إلى سوء حفظ الأول.

ومن الأمور التي ترجحُ رواية الجماعة عن عُمارة أن عبد الله بن شُبرمة، ويحيى بن أيوب (ثقتان) تابعاه فروياه عن أبي زرعة، وليس في شيء من روايتها الحلف.

حديثُ عبد الله بن شُبرمة أخرجهُ مسلم (١٩٧٤/٤، ح ٢٥٤٨) وأحمد (٨٦/١٤، ح ٨٣٤٤)، والبخاري في الأدب المفرد (١٥، ح ٥) وابن عدي في الكامل (٢٣٦/٦) كلهم من طرقٍ عنه به.

أما حديث يحيى بن أيوب فأخرجه أيضا أحمد في المسند (١١٩/١٥، ح ٩٢١٨)

=

أَمَّا مَا يَجْرِيْ عَلَى أَلْسِنَةِ العَرَبِ فِي مُخَاطَبَاتِهِمْ وَمُحَاوَرَاتِهِمْ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ بِالكُلِّيَّةِ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ النَّهْيِ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ النَّهْيِ(١)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّ هَذَا يُلْفِتُ إِلَى القَاعِدَةِ الأُصُولِيَّةِ فِي أَنَّ المُخَاطِبَ هَلْ يَدْخُل فِي عُمُومِ خِطَابِه؟، وَفِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ نَعَمْ(٢)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

[١٦٤٦]قوله: «**نَا حَرِيزُ بن عُثْمَانَ**(٣)» هُوَ بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَفِي آخِرِهِ زَايٌ، تَقَدَّمَ غَيرَ مَرَّةٍ(٤).

[١٦٤٧]قوله: «**عَن بُسْرِ بنِ جَحَّاشٍ**» بُسْرٌ هُو بِضَمِّ المُوَحَّدَةِ، وَإِسْكَانِ السِّينِ المُهْمَلَةِ، كَذَا فِي أَصْلِنَا(٥)، وَيُقَالُ فِيهِ: «بُشْر» أيضًا، قَالَ ابنُ مَنْدَةَ: أَهْلُ الشَّامِ

والبُخاري في الأدب المفرد (١٦، ح ٦) عنه به، وإسنادُه صحيح.

وله شاهدٌ من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، أخرجه أحمد في المسند (٢٤٥/٣٣، ح ٢٠٠٤٨) عن يحيى بن سعيد عنه به، ولفظه: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: «**أُمَّكَ، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ أُمَّكَ، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمَّكَ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبَ فَالْأَقْرَبَ**»».

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (١٦٨/١).

(٢) وأنَّه «لا يخرج عنه إلا بدليل يخصصه» وهو مذهب الجُمهور خلافًا لأكثر أصحاب الشافعي القائلين بأنه: «لا يدخل إلا بدليل».

انظر: إرشاد الفحول (٣٢٦/١).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٧، الباب ٤، ١١٥/٢، ح ٢٧٣٩): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا حَرِيزُ بنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي عَبدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ جُبَيْرِ بنِ نُفَيْرٍ، عَن بُسْرِ بنِ جَحَّاشٍ القُرَشِيِّ، قَالَ: بَزَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي كَفِّهِ ثُمَّ وَضَعَ أُصْبُعَهُ السَّبَّابَةَ وَقَالَ: «**يَقُولُ اللَّهُ عز وجل: أَنَّى تُعْجِزُنِي ابْنَ آدَمَ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ فَإِذَا بَلَغَتْ نَفْسُكَ هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ، قُلْتَ: أَتَصَدَّقُ وَأَنَّى أَوَانُ الصَّدَقَةِ**»».

(٤) انظر: الإكمال (٨٥/٢)، توضيح المشتبه (٢٨٩/٢).

(٥) وفي التيمورية (مج٤١/٢)، والمحمودية ص (٢٦٠). أما السليمية ففيها بالشين المعجمة (١٢٥/أ).

يَقُولُونَ بِالْمُعْجَمَةِ، وَأَهْلُ العِرَاقِ بِالْمُهْمَلَةِ[١]، وَقَدْ ذَكَرَ الإِهْمَالَ فِيهِ وَالإِعْجَامَ غَيرُ وَاحِدٍ[٢]، فَاعْلَمْ ذَلِكَ. لَكِنْ قَالَ ابنُ مَأْكُولَا: «وَقِيلَ فِيهِ: بُشْرٌ بِالإِعْجَامِ، وَلَا يَصِحُّ[٣]». انْتَهَى. وَجَحَّاشٌ: بِجِيمٍ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ حَاءٍ مُهْمَلَةٍ مُشَدَّدَةٍ، وَفِي آخِرِهِ شِينٌ مُعْجَمَةٌ[٤]، وَصَاحِبُ التَّرْجَمَةِ بُسْرٌ أَوْ بُشْرٌ قُرَشِيٌّ نَزَلَ الشَّامَ، لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ[٥]، وَهُوَ الحَدِيثُ الَّذِي فِي ابنِ مَاجَه: بَزَقَ عَلَيهِ السَّلامُ فِي كَفِّهِ، الحَدِيثَ.

[١٦٤٨]قوله: «**وَوَضَعَ أُصْبَعَهُ السَّبَّابَةَ**» فِي الأُصْبُعِ عَشْرُ لُغَاتٍ: تَثْلِيْثُ الهَمْزَةِ، وَتَثْلِيْثُ البَاءِ، فَهَذِهِ تِسْعُ لُغَاتٍ، وَالعَاشِرَةُ أُصْبُوع، وَالأَنْمُلَةُ مِثْلُهَا، غَيرَ أَنَّهَا لَا أَعْلَمُ فِيهَا الأَنْمُولَةَ[٦]، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ نَظَّمَ ذَلِكَ الإِمَامُ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بنُ عِيسَى البَارِينِيُّ الفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ[٧]، فَقَالَ:

فِي أُصْبُعٍ ثَلِّثْنَ مَعْ مِيمِ أَنْمُلَةٍ *** وَثَلِّثِ الهَمْزَ أَيضًا وَارْوِ أُصْبُوعَا.

[١٦٤٩]قوله: «**أَنَّى تُعْجِزُنِي ابنَ آدَمَ!**» ابن: مَنْصُوبٌ عَلَى النِّدَاءِ، وَحَرْفُ النِّدَاءِ مَحْذُوفٌ.

[١٦٥٠]قوله: «**وَأَنَّى أَوَانُ الصَّدَقَةِ**» يَجُوزُ فِيهِ ضَمُّ النُّونِ، وَهُوَ الذِي فِي أَصْلِنَا[٨]، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِ، واللهُ أَعْلَمُ.[١٢٧/أ]

---

(١) كذا نقله ابن حجر عن ابن منده في الإصابة (٢٩١/١).

(٢) انظر: المنفردات والوحدان ص (٦٥)، توضيح المشتبه (٥٢١/١)، تبصير المنتبه (٨٥/١).

(٣) الإكمال (٢٦٨/١). وكذا قال الدارقطني. انظر: الاستيعاب (١٦٧/١)،

(٤) انظر: توضيح المشتبه (٥٢٢/١).

(٥) كذا في تهذيب الكمال (٧١/٤، ت ٦٦٧).

(٦) انظر: لسان العرب (١٩٢/٨)، القاموس المحيط ص (٩٥٠)، تاج العروس (٣١٢/٢١).

(٧) هو أبو حفص عمر بن عيسى بن عمر الباريني، الشيخُ الإمام، فقيهُ الشافعية.
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٠٩/٣).

(٨) وكذا في النسخة السليمية (١٢٥/ب)، والتيمورية (مج٢/٤٢).

الوَصِيَّةُ بِالثُّلُثِ

[١٦٥١]قوله: «**عَنْ عَامِرِ بنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ**[١]» أَبُوهُ هُوَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ، واسْمُ أَبِي وَقَّاصٍ مَالِكُ بنُ وَهْبِ بنِ عَبدِ مَنَافِ بنِ زُهْرَةَ الزُّهْرِيُّ، وَسَعْدٌ أَحَدُ العَشَرَةِ المَشْهُودِ لَهُمْ بِالجَنَّةِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أَجْمَعِينَ[٢].

[١٦٥٢]قوله: «**وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي**»، ابْنَتُهُ هَذِهِ اسْمُهَا عَائِشَةُ، كَذَا سَمَّاهَا النَّوَوِيُّ فِي مُبْهَمَاتِ التَّهْذِيْبِ[٣] قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ لِسَعْدٍ ذَلِكَ الوَقْتُ إِلَّا هَذِهِ البِنْتُ، ثُمَّ عُوْفِيَ مِنْ ذَلِكَ المَرَضِ، وَجَاءَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْلَادٌ كَثِيرُونَ مَعْرُوفُونَ. انْتَهَى. وَقَدْ ذَكَرَهُمْ فِي تَرْجَمَتِهِ، فَذَكَرَ فِيهَا: مُحَمَّدًا وَإِبْرَاهِيمَ وَعَامِرًا وَمُصْعَبًا وَعَائِشَةَ. وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخِي[٤]: عُوفِيَ مِنْ ذَلِكَ المَرَضِ، وَجَاءَهُ أولادٌ ثَمَانِيَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ عَائِشَةَ فِي تَجْرِيدِهِ[٥] فَقَالَ:

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٧، الباب ٥، ٢/١١٦، ح ٢٧٤٠): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَالحُسَيْنُ ابنُ الْحَسَنِ المَرْوَزِيُّ، وَسَهْلٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ ابنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَرِضْتُ عَامَ الْفَتْحِ حَتَّى أَشْفَيْتُ عَلَى المَوْتِ فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَيْ رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: «**لَا**»، قُلْتُ: فَالشَّطْرُ، قَالَ: «**لَا**»، قُلْتُ: فَالثُّلُثُ، قَالَ: «**الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ أَنْ تَتْرُكَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ**»».

(٢) انظر: الاستيعاب (٢/٦٠٦-٦٠٧)، أسد الغابة (٢/٤٣٣).

(٣) انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/٣٦٧).

(٤) لعله ابن الملقن، إلا أني لم أقف عليه في المطبوع من كتبه. والله أعلم.

(٥) تجريد أسماء الصحابة (٢/٢٨٦، ت ٣٤٣٢)، ورجح الحافظ ابن حجر (الفتح ٥/٣٦٧) أن المبهمة غيرُ عائشة، مشيرا إلى أنها روت هذا الحديث عن أبيها: «وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة فإن كان محفوظا فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يليه وفي الطب، وهي تابعية عمرت حتى أدركها مالك وروى عنها، وماتت سنة سبع عشرة، لكن لم يذكر أحد من النسابين لسعد بنتا تسمى عائشة غير هذه، وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى وأمها بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة، وذكروا له بناتا أخرى أمهاتهن متأخرات الإسلام بعد الوفاة النبوية، فالظاهر أن البنت المشار إليها هي أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد بأمها، ولم أر من حرر ذلك».

عَائِشَةُ بِنتُ سَعْدٍ قَالَ فِي المُبْهَمَاتِ -وَمَا أَدْرِي مَنْ عَنَى بِقَائِلِ ذَلِكَ-: «هِيَ الَّتِي يَقُولُ: وَلَيسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ، قُلتُ: هِيَ تَابِعِيَّةٌ». انتهى. وَقَدْ حَمَّرَ عَلى اسْمِها، فهي عِنْدَهُ تَابِعِيَّةٌ بِالنَّصِّ والاصْطِلَاحِ، وَقَدْ ذَكَرَ ابنُ الجَوْزِيِّ أَوْلَادَ سَعْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَبَلَغَ بِهِمْ سِتَّةً وَثَلاثِينَ، وَكَذَا مَا بَينَ ذَكَرٍ وَأُنْثَى فِي تَلْقِيحِ فُهُومِ الأَثَرِ لَهُ(١).

[١٦٥٣]قوله: «**إِنَّكَ إِنْ تَتْرُكْ**» هُوَ فِي أَصْلِنَا بِجَزْمٍ تَتْرُكْ على أَنَّ إِنْ حَرْفُ جَزْمٍ، قَالَ فِي المَطَالِعِ(٢): «**إِنْ تَذَرْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ**» بِالوَجْهَينِ عَلَى الشَّرْطِ، وَالفَتْحِ عَلَى تَأْوِيلِ المَصْدَرِ، أَيْ إِنَّك وَوَذْرَهُم وَتَرْكَهُم أَغْنِيَاءَ خَيرٌ مِنْ تركِهِم عَالَةً، وَأَكْثَرُ رِوَايَتِنَا فِيْهِ بِالفَتْحِ. قَالَ ابنُ مَكِّيٍّ(٣) فِي تَقْوِيمِ اللِّسَانِ: «لَا يجُوزُ هُنَا إِلَّا الفَتْحُ» ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا آخَرَ مُتَعَلِّقًا بِتَكْمِلَةِ الحَدِيثِ، وَلَكِنْ لَيسَ فِي هَذَا الحَدِيثِ الَّذِي فِي الأَصْلِ؛ فَحَذَفْتُهُ.

[١٦٥٤]قوله: «**عَالَةً**» أَيْ فُقَرَاءَ(٤)، وَقَولُهُ: «**يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ**» أَيْ يَأْخُذُونَ صَدَقَاتِ النَّاسِ فِي أَكُفِّهِمْ(٥)، واللهُ أَعْلَمُ.

[١٦٥٥]قوله: «**حِينَ أَخَذْتُ بِكَظَمِكَ**(٦)» هُوَ بِفَتحِ الظَّاءِ المُعْجَمَةِ، قَالَ

---

(١) انظر: تلقيح فهوم الأثر لابن الجوزي ص (٨٤).

(٢) المطالع (٣٠٧/١) وتمامه: «بالوجهين، بالكسر على الشرط، وبالفتح على تأويل المصدر».

(٣) كذا قال ابن قرقُول، وابن مكي هو: هو الإمام عمر بن خلف بن مكي الصقلي، أبو حفص اللغوي النحوي الفقيه المحدث، ت/٥٠١ هـ، لم أقف له على كتاب تقويم اللسان، ولم أر من ذكره ممن ترجم له، بل ذكروا له كتابا باسم: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، وهو مطبوع، وجاء في ص (٢٠٩) منه ما نصه: (ويقولون: إنك إن تذر.. والصواب: إنك أن تذر بفتح الهمزة وفتح الراء). انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٩٨/١)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص (٤٨)، بغية الوعاة (٢١٨/٢)، الأعلام (٤٦/٥)، معجم المؤلفين (٢٨٤/٧).

(٤) انظر: غريب الحديث لابن قُتيبة (٣٤٤/١)، مشارق الأنوار (١٠٧/٢).

(٥) انظر: غريب الحديث: لابن قتيبة (٣٤٤/١)، وابن الجوزي (٢٩٦/٢)، والنهاية (١٩٠/٤).

(٦) السُّنَن (الكِتاب ١٧، الباب ٥، ١١٦/٢، ح ٢٧٤٢): «عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا ابْنَ آدَمَ اثْنَتَانِ لَمْ تَكُنْ لَكَ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا جَعَلْتُ لَكَ نَصِيبًا مِنْ مَالِكَ حِينَ**

=

ابنُ الأَثِيرِ: «**فَلَا يَأْخُذُ بِأَكْظَامِهَا**» هُو جَمْعُ كَظَمٍ بِالتَّحْرِيكِ، وَهُوَ مَخْرَجُ النَّفَسِ مِنْ الحَلْقِ(١)، انْتَهَى. وَفِي نُسْخَةٍ صَحِيْحَةٍ عِنْدَنَا قُوبِلَتْ بِالصِّحَاحِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، بِإِسْكَانِ الظَّاءِ بِالقَلَمِ. وَالمُرَادُ هُنَا عِندَ خُرُوجِ نَفَسِكَ. واللهُ أَعْلَمُ.

لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ

[١٦٥٦]قولُه: «**وَإِنَّ رَاحِلَتَهُ لَتَقْصَعُ بِجِرَّتِهَا**(٢)» الجِرَّةُ: بِكَسْرِ الجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ مُشَدَّدَةً(٣)، أَرَادَ شِدَّةَ المَضْغِ، وَضَمَّ بَعْضِ الأَسْنَانِ عَلَى البَعْضِ، وَقِيلَ: قَصْعُ الجِرَّةِ:

أَخَذْتُ بِكَظَمِكَ لِأُطَهِّرَكَ بِهِ وَأُزَكِّيَكَ وَصَلَاةُ عِبَادِي عَلَيْكَ بَعْدَ انْقِضَاءِ أَجَلِكَ»».

(١) النهاية (١٧٨/٤)، وكذا قال الفيروزآبادي والزَّبيدي وغيرُهما بالتَّحريكِ في المعنى المذكور.

وذكر الحربي الكَظَمَ في غريبِه، فسكَّن الظَّاء وفسَّره بمخرج النَّفَسِ، ثم استشهد ببيتِ شعرٍ لأبي خِراشٍ الهُذليِّ قال فيه:

وكلُّ امْرِىءٍ يَوْماً إِلَى المَوْتِ صَائِرٌ ... قَضاءٍ إِذَا ما حَانَ يُؤْخَذَ بِالْكَظْمِ

وعَلَّلَ الزَّبِيدِيُّ ذَلِكَ أنَّ الشَّاعِرَ أَرادَ الكَظَمَ فاضْطُرَّ.

أما الكظْمُ بسكون الظاء فهو من باب ضرب يضربُ بمعنى الإمساك والحبس والإغلاق وما شابه، ومنه كظْمُ الرجل غيظَه، وكظْمُ البابِ إذا أغلقتَه، وكلُّ ما سدَدْت من مَجْرَى ماء أو بابٍ أو طريق فهو كَظْم.

انظر: غريب الحديث للحربي (١٢١٤/٣)، القاموس المحيط (١٤٩٠)، تاج العروس (٣٦٣/٣٣)، المخصص (٥١٠/١)، محيط اللغة للصاحب بن عباد (٢٣٣/٦)، المصباح المنير (٥٣٤/٢).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٧، الباب ٦، ١١٧/٢، ح ٢٧٤٤): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَن شَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ، عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ غَنْمٍ، عَن عَمْرِو بنِ خَارِجَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَهُمْ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَإِنَّ رَاحِلَتَهُ لَتَقْصَعُ بِجِرَّتِهَا، وَإِنَّ لُعَابَهَا لَيَسِيلُ بَيْنَ كَتِفَيَّ، قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ لِكُلِّ وَارِثٍ نَصِيبَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ، فَلَا يَجُوزُ لِوَارِثٍ وَصِيَّةٌ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَمَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ أَوْ قَالَ: عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ**»».

(٣) قال ابن سلَّام: «مَا تَجْتَرُّهُ الإِبِلُ فَتُخْرِجُهُ مِنْ أَجْوَافِهَا لِتَمْضَغَهُ ثُمَّ تَرُدَّهُ فِي أَكْرَاشِهَا بَعْدَ الجِرَّةِ

=

خُرُوجُها مِنَ الجَوْفِ إِلَى الشِّدْقِ، وَمُتَابَعَةُ بَعْضِهَا بَعْضًا، وَإِنَّما تَفْعَلُ النَّاقَةُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُطْمَئِنَّةً وَإِذَا خَافَتْ شَيْئاً لَمْ تُخْرِجْهَا. وأَصْلُهُ مِنْ تَقْصِيعِ اليَرْبُوعِ وَهُوَ إِخْرَاجُهُ تُرابَ قَاصِعَائِهِ وَهُوَ جُحْرُهُ(١).

[١٦٥٧]قوله: «**وللعَاهِرِ الحَجَرُ**» تَقَدَّمَ قَبلَ ذَلِك.

[١٦٥٨]قوله: «**لا يُقبلُ منهُ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ**» تَقَدَّمَ قَبلَهُ بِقَلِيلٍ.

[١٦٥٩]حديث: «**إنَّ اللهَ أَعْطَى كُلَّ ذِيْ حَقٍّ حَقَّهُ؛ فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ**(٢)».

رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ، التِّرْمِذِيُّ(٣)، ابنُ مَاجَهْ، مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أُمَامَةَ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ، انْتَهَى. وَفِيهِ إِسْمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي الاحْتِجَاجِ بِهِ، قَالَ أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ(٤) وَغَيرُهُمَا: مَا رَوَاهُ عَنِ الشَّامِيِّيْنَ فَصَحِيحٌ. قَالَ البَيْهَقِيُّ: وَهَذَا الحَدِيثُ إِنَّمَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ عَنِ الشَّامِيِّيْنَ(٥)، انْتَهَى. وَالَّذِي رَوَاهُ عَنهُ إِسْمَاعِيلُ(٦) هُوَ شُرَحْبِيلُ بنُ مُسْلِمٍ، وَهُوَ

أَيْ بَعْدَ أَنْ تَجْتَرَّهُ»، وقال ابن الأثير: «مَا يُخْرِجه الْبَعِيرُ مِنْ بطْنِهِ ليَمضُغَه ثُمَّ يَبْلَعه. يُقَالُ: اجْتَرَّ الْبَعِيرُ يَجْتَرُّ».

انظر: غريب الحديث لابن سلام (٢١/٣)، النهاية (٢٥٩/١).

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (١١٤/٤).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٧، الباب ٦، ١١٧/٢، ح ٢٧٤٥): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا شُرَحْبِيلُ بنُ مُسْلِمٍ الخَوْلَانِيُّ، سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ البَاهِلِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ: «**إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ**»».

(٣) انظر: سنن أبي داود (٧٣/٣، ح ٢٨٧٢)، سنن الترمذي (٤٣٤/٤، ح ٢١٢١).

(٤) فتح الباري (٦٦٥/٩، ٥٤٥/١٣). وقال ابنُ معين، وأبو زُرعة وغيرهُم: إذا حدث عن الشاميين، فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم، خاصة أهل العراق، وأهل الحجاز، فحديثه مضطرب. والعمل على هذا عند المحدثين، فيقبلون حديثه عن أهل الشام، ويضعفون حديثه عن غيرهم.

انظر: تهذيب الكمال (١٧٠/٣-١٨٠)، شرح علل الترمذي (٧٧٣/٢).

(٥) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢٦٤/٦).

(٦) كذَا العبارَةُ في النُّسخَةِ الخَطِّيَّةِ، والمعنى: (والذي روى عنهُ إسماعيل هو...).

حِمْصِيٌّ من أَهْلِ الشَّامِ، ثِقَةٌ كَمَا قَالَهُ أَحْمَدُ وَغَيرُهُ(١)، لَا كَمَا زَعَمَهُ ابنُ حَزْمٍ مِنْ جَهَالَتِهِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ(٢)، وَرَوَاهُ أيضًا: التِّرْمِذِيُّ، النَّسَائِيُّ، وَابنُ مَاجَهْ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو ابنِ خَارِجَةَ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»(٣)، وَرَوَاهُ البَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهَيْنِ عَنهُ صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ(٤)، وَمِنْ رِوَايَةِ

---

(١) ووثَّقَهُ ابنُ نُمَيرٍ والعِجْليُّ أيضًا، وذكرَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي ثِقَاتِه وَمَشَاهِيرِهِ. وَاخْتُلِفَ عنِ ابنِ مَعِينٍ فِيهِ تَوثِيقًا وتَضْعِيفًا، وَقَالَ فِيهِ الذَّهَبِيُّ: وُثِّقَ، وَقَالَ الحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ: صَدُوقٌ فِيهِ لِينٌ.

وَهُوَ من التَّابِعِينَ، أدرك الجاهلية والإسلام، وَلَمْ يَصْحَبِ النَّبِيَّ ﷺ.

وَأَرَى أنَّه مِمَّنْ يُحسَّنُ حَدِيثُهُ على أَقَلِّ الأَحْوَالِ، لتَحْسِينِ الأَئِمَّةِ حَدِيثَهُ، وتَوثِيقِهم إِيَّاهُ، وَذِكرُ ابنُ حِبَّانَ إِمَامُ السَّبرِ والاسْتِقرَاءِ للرَّاوِي فِي كِتابَيهِ المُخَصَّصَينِ للثِّقَاتِ يُؤَكِّدُ تَرْجِيحَ الاحتِجاجِ بِه، وضَعْفِ القَوْلِ القائِلِ بِتَضْعِيفِه. والله أعلم.

انظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري – (٤/٤٢٩، ت ٥١٢١)، الإكمال (٧/٢٨)، الجرح والتعديل (٤/٣٤٠)، معرفة الثقات (١/٤٥١)، الثقات (٤/٣٦٣) مشاهير علماء الأمصار ص (١٨٨)، تهذيب الكمال (١٢/٤٣٠)، الكاشف (١/٤٨٣، ت ٢٢٦٣)، المُعين في طبقات المحدثين ت (٣٩٠)، التقريب ت (٢٧٧١).

(٢) انظر: المُحَلَّى (٨/٣١٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٤/٤٣٤، ح ٢١٢١)، والنَّسائي (٦/٢٤٧، ح ٣٦٤١) وابن ماجه (٦، ١١٧/٢، ح ٢٧٤٤) كلهم من طريق قتادة، عن شهر بن حوشب عن عبدِ الرَّحمن بن غَنمٍ، عن عمرو بن خارجةَ، وهذا إسنادٌ ضعيف لسُوءِ حفظِ شهرٍ، ولعلَّ تصحيحَ الترمذيِّ للحديثِ من أجل شواهِدِهِ الكثيرةِ.

(٤) أرادَ المصنِّفُ بالوجهِ الصَّحيح حديث عمرو بن خارجةَ الذي أخرجه البيهقي (الكبرى ٦/٢٦٤) من طريق قتادة عن شهر بن حوشب به، وبالضَّعيف طريقا بعدها ضعَّفَها البيهقي بقوله: «وَرُوِىَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ ضَعِيفٍ عَنْ عَمْرٍو، أَخْبَرَنَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْفَضْلِ الْقَطَّانُ بِبَغْدَادَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ السَّمَّاكِ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِىٍّ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِى إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لاَ وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلاَّ أَنْ يُجِيزَ الْوَرَثَةُ**»».

قلتُ: في إسناده إسماعيلُ بن مسلمٍ، وهو ضعيفُ الحديث. تقريب التهذيب ت ٤٨٤).

أَنَسِ بنِ مَالِكٍ(١)، ثُمَّ قَالَ: رُوِيَ مِنْ أَوْجُهٍ أُخَرَ، كُلُّهَا غَيرُ قَوِيَّةٍ، وَالاعْتِمَادُ(٢) عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ أَهْلِ المَغَازِيِّ مَعَ إِجْمَاعِ العَامَّةِ عَلَى القَوْلِ بِهِ(٣)، انْتَهَى. وَقَدْ رُوِيَ «**إِلَّا أَنْ تَشَاءَ الوَرَثَةُ**» مِنْ حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ: «**لَا تَجُوزُ الوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ الوَرَثَةُ**(٤)». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالبَيْهَقِيُّ، مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ عَنْهُ، وَعَطَاءٌ هُو الخُرَاسَانِيُّ، وَهُوَ

---

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (٦/٢٦٤) من طريق عُمرَ بنِ عبدِ الواحِدِ، والوَليدِ بن مَزْيَدَ البَيْرُوتِيِّ، كلاهما عن عبدِ الرحمنِ بن يَزيدَ بن جَابرٍ، عن سَعيدِ بنِ أبي سعيدٍ شيخٌ بالسَّاحِلِ، عن أنسِ بن مالكٍ، وقال الوليد: عن رَجُلٍ من أهل المدينة بَدلَ أنسٍ، وفي إسناده شيخٌ بالسَّاحل مجهولٌ.

(٢) تَتِمَّةُ كلامِ البيهقي في الكُبرى (٦/٢٦٤): «وَالاِعْتِمَادُ عَلَى الحَدِيثِ الأَوَّلِ وَهُوَ رِوَايَةُ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ ...». قلتُ: حديثُ ابنُ عبَّاسٍ هذا أخرَجَهُ البخاري في صحيحه (٤/٤، ح ٢٧٤٧) عن «مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ المَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمُنَ وَالرُّبُعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبُعَ».

(٣) قال الإمام الشافعي في الرسالة ص (١٣٩-١٤٢): «ووَجدْنا أهلَ الفُتْيَا، ومَنْ حَفِظْنَا عنه مِنْ أهل العلم بالمَغَازِي، مِنْ قُريش وغيرهمْ: لا يختلفون في أنَّ النبي ﷺ قالَ عامَ الفَتْحِ: «**لاَ وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ، وَلاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ**»، ويَأْثُرُونه عَنْ مَنْ حَفظوا عنه مِمَّنْ لَقُوا من أهل العلم بالمغازي، فكان هذا نَقْلَ عامَّةٍ عنْ عامَّة .. وإنما قَبِلْنَاه بما وَصَفْتُ من نقْل أهل المغازي وإجماع العامة عليه، وإن كُنَّا قد ذكرنا الحديث فيه، واعتمدنا على حديثِ أهل المغازي عامًّا وإجماع الناس .. فاستدللنا بما وصفتُ، من نقْلِ عامَّة أهل المغازي عن النبي ﷺ أن: «**لاَ وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ**»، على أنَّ المواريث ناسخة للوصية للوالدين والزوجة، مع الخبر المُنْقَطِعِ عن النبي ﷺ، وإجماعِ العامَّةِ على القَولِ بِه».

(٤) أخرجه الدَّارَقطني في سُنَنِه (٤/٩٨) من طريق يونس بن راشد، عن عطاء الخراساني، عن عكرمة، عن ابن عباس، وأخرَجه ابنُ عبدِ البر في التمهيد (١٤/٢٩٩) من طريق ابن جُريجٍ، عن عطاء، عن ابن عبَّاس، وأخرجه البيهقي من طريق الدارقطني -بمثلِ طريق ابن عبد البر- عن ابن جُريج، عن عطاء، عن ابن عبَّاس، وقال: «عَطَاءٌ هَذَا هُوَ ابْنُ الخُرَاسَانِيُّ لَمْ يُدْرِكِ ابنَ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَرَهُ، قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ وَغَيْرُهُ». ثمَّ سَاقَهُ من طريقِ الدَّارَقُطْنِيِّ أيضًا عن

=

غَيرُ ثِقَةٍ، وَلَمْ يُدْرِكْ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَرَهُ، قَالَهُ[١] أَبُو دَاوُدَ وَغَيرُهُ، وَقَدْ رُوِيَ «**لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الوَرَثَةُ**». رَوَاهَا أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاسِيلِهِ وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِالإِسْنَادِ المَذْكُورِ[٢]، قَالَهُ بَعْضُ مَشَايِخِيْ فِيمَا قَرَأْتُهُ عَلَيهِ بِالقَاهِرَةِ[٣]. [١٢٧/ب]

يُونسَ بن راشدٍ به، وقال: «عَطَاءٌ الخُرَاسَانِيُّ غَيْرُ قَوِيٍّ».

قلتُ: قال فيه الحافظ ابن حجر (التقريب ت ٤٦٠٠): «صَدُوقٌ يَهِمُ كَثِيرًا وَيُرْسِلُ وَيُدَلِّسُ». وَقَدْ دَلَّسَ فِي إِحْدَى الطَّرِيقَينِ.

(١) كذا في النُّسخة الخَطِّيَّة: (قال)، والمعنى: قال ذلك.

(٢) إن كانَ المقصود حديثُ عطاءٍ الخُراساني عن ابن عبَّاسٍ؛ فإني لم أقف في المطبوع من سنن الدارقطني -بدار المعرفة والرسالة- والمطبوعِ من المراسيل (٢٥٦/١، ح ٣٤٩) على هذا اللَّفظِ لحديثِ عَطاءٍ الخُراسانيِّ، وإنَّما اللَّفظُ المذكورُ عند الدَّارقطني (السُّنن ٩٨/٤، ١٥٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه وإسنادُه واهٍ، ومن حديث عمرو بن خارجة، وقد تقدَّم الكلامُ عليه، ولفظُهما: «**لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الوَرَثَةُ**».

ولفظُ أبي داود في المراسيل من طريق ابن جُريجٍ، عن عطاء، عن ابن عباس: «**لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ**»، وذكرَهُ في المراسيل للانقطاع بين عطاء وابن عباس.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (١٢٥/١، ح ٤٢٦) عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينارٍ مرسلا، بلفظ: «**لاَ تَجُوزُ لِوَارِثٍ وَصِيَّةٌ إِلاَّ أَنْ يُجِيزَهَا الْوَرَثَةُ**».

قال الحافظُ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٠٤/٣): «حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ «**لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ وَيُرْوَى إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الْوَرَثَةُ**» الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ، وَأَبُو دَاوُد فِي الْمَرَاسِيلِ مِنْ مُرْسَلِ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ بِهِ، وَوَصَلَهُ يُونُسُ ابنُ رَاشِدٍ فَقَالَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْمَعْرُوفُ الْمُرْسَلُ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ بِاللَّفْظِ الثَّانِي وَهُوَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ».

(٣) لم يتبيَّن لي أيَّ شيخٍ أرادهُ المصنِّفُ، وقد كانَ لهُ في مصرَ من الشُّيوخِ الحافظُ العراقيُّ، والبُلقِينيُّ، والهَيْثَمِيُّ، وابنُ المُلَقِّنِ وغيرُهم، ولم أقف عليه في البدر المنير لابن الملقن.

انظر: الجواهر والدُّرر للسَّخاوي ص (٤١).

[١٦٦٠]قولـه: «**ثَنَـا مُحَمَّـدُ بـنُ شُـعَيْبِ بـنِ شَـابُورٍ**[١]» شَـابُورٌ: بِشِـينٍ مُعجَمَةٍ[٢].

[١٦٦١]قوله: «**يَسِيلُ عَلَيَّ لُغَامُهَا**[٣]» لُغَامُ الدَّابَّةِ بِضَمِّ اللَّامِ ثُمَّ غَينٌ مُعْجَمَةٌ لُعَابُها وَزَبَدُها الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ فِيهَا مَعَهُ، وَقِيلَ: هُوَ الزَّبَدُ وَحْدَهُ، سُمِّيَ بِالـمَلَاغِمِ وَهِيَ مَا حَوْلَ الفَمِ مِمَّا يَبْلُغُهُ اللِّسَانُ وَيصِلُ إِلَيْهِ[٤].

الدَّيْنُ قَبْلَ الوَصِيَّةِ

[١٦٦٢]قولـه: «**وإنَّ أَعْيَـانَ بَنِـي الأُمِّ يَتَوَارَثُـونَ**[٥]» الأَعْيـانُ: الإِخْـوَةُ لِأَبٍ وَاحِدٍ، وَأُمٍّ وَاحِدَةٍ، مَأْخُوذٌ مِنْ عَينِ الشَّيْءِ، وَهُوَ النَّفِيسُ مِنْهُ[٦].

[١٦٦٣]قولـه: «**دُونَ بَنِـيْ العَـلَّاتِ**» العَـلَّاتُ: الإِخْـوَةُ لِأَبٍ وَاحِـدٍ وَأُمَّهَـاتُهُم شَتَّى، أَيْ يَتَـوَارَثُ الإِخْوَةُ لِـلْأَبِ وَالأُمِّ، دُونَ الإِخْوةِ لِأَبٍ، فَإِذَا كَـانُوا لِأُمٍّ وَاحِدةٍ وَآبَاءٍ

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٧، البـاب ٦، ٢/١١٧، ح ٢٧٤٦): «حَـدَّثَنَا هِشَـامُ بـنُ عَمَّـارٍ، حَـدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ شُعَيْبِ بنِ شَابُورَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَـن أَنَـسِ بـنِ مَالِـكٍ، قَـالَ: إِنِّي لَتَحْـتَ نَاقَـةِ رَسُـولِ اللَّـهِ ﷺ يَسِيلُ عَلَـيَّ لُغَامُهَـا فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، أَلَا لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ**»».

(٢) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٢/٤٤٣).

(٣) بـالغين والميم، كـذا عنـد المصنِّف، وفي النسـخة السـليمية (١٢٥/ب)، وفي النسـخة التيموريـة (مـج٢/٤٣) والمحموديـة ص (٢٦١) والفرنسـية ص (٣٥٣) ونسـخة عـارف حكمـت ص (٢٨٠) والمطبـوع بتحقيـق الأعظمـي. أمـا نُسـخة محمـد بيـك ص (٢٢٢) وبعـض المطبـوعِ، فجاء فيها: "لُعَابُها"، والأوَّلُ هو الأرجَحُ.

(٤) انظـر: غريـب الحـديث للخطـابي (١/٥١٥)، النهايـة (٤/٥١٨)، القـاموس المحـيط ص (١٤٩٥)، تاج العروس (٣٣/٤٢٨).

(٥) السُّـنَن (الكِتـاب ١٧، البـاب ٧، ٢/١١٧، ح ٢٧٤٧): «عَـنْ عَلِـيِّ بْـنِ أَبِي طَالِـبٍ، قَـالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي العَلَّاتِ يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ دُونَ إِخْوَتِهِ لِأَبِيهِ**»».

(٦) انظر: النهاية (٣/٣٣٣).

شَتَّى؛ فَهُمُ الأَخْيَافُ(١).

مَنْ مَاتَ وَلَمْ يُوصِ هَلْ يُتَصَدَّقُ عَنْهُ؟

[١٦٦٤]قوله: «**إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا**(٢)» بِالفَاءِ وَضَمِّ التَّاءِ، أَيْ مَاتَتْ فَجْأَةً، وَنَفْسُها بِالرَّفْعِ، وَكَذَا فِي أَصْلِنَا، وَبِالنَّصْبِ، وَكَذَا ضَبَطَهُ النَّاسُ بِهِمَا(٣)، وَهُمَا صَحِيحَانِ، الرَّفْعُ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالنَّصْبُ عَلَى المَفْعُولِ الثَّانِي.

قَوْلُه: «وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالمَعْرُوفِ(٤)».

[١٦٦٥]قوله: «**غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا**(٥)» أَيْ غَيرَ جَامِعٍ، يُقَالُ: مَالٌ مُؤَثَّلٌ، وَمَجْدٌ مُؤَثَّلٌ، أَيْ مَجْمُوعٌ، ذُو أَصْلٍ، وَأَثْلَةُ الشَّيْءِ أَصْلُهُ(٦).

---

(١) انظر: غريب الحديث (١٤٠/٢)، كشف المشكل –كلاهما– لابن الجوزي (٣٧٥/٣)، النهاية (٣٣٣/٣)،

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٧، الباب ٨، ١١٨/٢، ح ٢٧٤٩): «عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا وَلَمْ تُوصِ وَإِنِّي أَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ لَتَصَدَّقَتْ فَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا وَلِيَ أَجْرٌ قَالَ: «**نَعَمْ**»».

(٣) انظر: الاستذكار (٣٥٤/٢٢)، مشارق الأنوار (٣٥٢/٢)، شرح النووي (٨٩/٧)، النهاية (٤٦٧/٣).

(٤) كذا ترجمةُ الباب في الأصل، والسليمية (١٢٦/أ) التيمورية (مج٢/٤٤). وفي المحمودية ص (٢٦١): باب قَوْلِه تعالى: ﴿**وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ**﴾. وهو جزء من الآية ٦ من سورة النساء.

(٥) السنن (الكتاب ١٧، الباب ٩، ١١٨/٢، ح ٢٧٥٠): «عَنْ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: لَا أَجِدُ شَيْئًا وَلَيْسَ لِي مَالٌ وَلِي يَتِيمٌ لَهُ مَالٌ، قَالَ: «**كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُتَأَثِّلٍ مَالًا قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ وَلَا تَقِي مَالَكَ بِمَالِهِ**»».

(٦) ومنهُ قول امرئ القيس: ولكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ *** وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أمثالِي
انظر: غريب الحديث لابن سلام (١٩٢/١)، النهاية (٢٣/١).

فَرَائِضُ الصُّلْبِ(١)

[١٦٦٦]قوله: «**هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بنِ الرَّبِيعِ، قُتِلَ مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ**(٢)». ابنَتَا سَعْدٍ..(٣)، سَعْدٌ هذا هو ابن الرَّبِيعِ ابن عَمرِو بن أبي زُهَيرٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، عَقَبِيٌّ بَدْرِيٌّ، نَقِيبُ بَنِي الحَارِثِ بنِ الخَزْرَجِ، هوَ وعبدُ اللهِ بنُ رَواحةَ(٤).

[١٦٦٧]قولُه: «**وإنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ جَمِيعَ مَا تَرَكَ**» عَمُّهما هُو(٥): [١٢٨/أ]

[١٦٦٨]قوله: «**وَلَكِنْ هُوَ ذَاكَ السُّدُسُ**(٦)» كذا في أصلنا بفتح الكاف(٧)، وفيه نظر، لأنه يخاطب امرأةً، فالذي نعرفه أن «**ذا**» اسم إشارة، وأن الكاف حرف خطاب، والمخاطَب إذا كان مؤنثا كُسِرت الكاف(٨)، ويصح تأويله -مع بُعْد فيه-

---

(١) هكذا بوَّبَ المصنِّفُ، وهو بداية أبواب الفرائض، وقد كتب المصنف في هذا الموضع: «أبواب الفرائض، الحث على تعليم الفرائض»، ثم ضرب على ذلك، وكتب قُبالته في الهامش الأيسر: «فرائض الصلب».

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ٢، ٢/١١٨، ح ٢٧٥٢): «عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةُ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ بِابْنَتَيْ سَعْدٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدٍ قُتِلَ مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ جَمِيعَ مَا تَرَكَ أَبُوهُمَا، وَإِنَّ المَرْأَةَ لَا تُنْكَحُ إِلَّا عَلَى مَالِهَا ...» الحديث.

(٣) بيَّضَ المصنِّفُ لبيانِ المبهمتين -ابنتي سعد- ليرجع لها لاحقا، وكأنَّه لم يقف على اسميهما، كما لم أقف عليها أيضا.

(٤) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/٢١٠).

(٥) بيَّضَ المصَنِّفُ لذكرِ اسم عَمِّهما أيضا، ولكنَّه لم يذكُره.

(٦) السُّنَن (الكِتاب ١٨، باب ميراث الجدَّة ٤، ٢/١٢٠، ح ٢٧٥٦): «عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، قَالَ: جَاءَتِ الجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا...» وفيه: «ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى مِنْ قِبَلِ الْأَبِ إِلَى عُمَرَ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لِغَيْرِكِ وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا وَلَكِنْ هُوَ ذَاكِ السُّدُسُ فَإِنِ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا وَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا».

(٧) وكذا في التيمورية (مج٢/٤٥)، ولم تضبط في السليمية.

(٨) انظر: شرح شذور الذهب (١/٢٩٩). قال الشيخ ابن عثيمين: «وقد ذكر العلماء أن في =

على أنه التفت عنها وخاطب رجلا.

الكَلَالَةُ

[١٦٦٩]قوله: «**عَن مَعْدَانَ بنِ أَبِي طَلْحَةَ اليَعْمَرِيِّ**[١]» هو بفتح الميم ويجوز ضمُّها، حكاه في المطالع عن البخاريِّ فاعلمه[٢]، وقد تقدم.

[١٦٧٠]قوله: «**مِنْ أَمْرِ الكَلَالَةِ**» الكَلَالةُ: الوارث إذا لم يكن للميت ولد ولا والد، وقيل: اسم للميِّت الذي ليس له ولد ذكراً كان الميِّتُ أم أنثى، وقيل: اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد، وقيل: اسم للمال الموروث[٣].

[١٦٧١]قوله: «**تكْفِيكَ آيَةُ الصَّيفِ**[٤]» أي التي أنزلت في الصيف، وهي

كاف الخطاب المتصل باسم الإشارة ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن يكون مطابقا للمخاطب المفرد للمفرد والمثنى للمثنى والجمع للجمع، مذكرا كان أم مؤنثا. الوجه الثاني: الفتح مطلقا. الوجه الثالث: الكسر للمؤنث مطلقا، والفتح للمذكر مطلقا». مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٩/ ٣٨٩).

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٨، باب ٥، ٢/١٢٠، ح ٢٧٥٦): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ ابنِ أَبِي طَلْحَةَ اليَعْمُرِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ قَامَ خَطِيبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ خَطَبَهُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَدَعُ بَعْدِي شَيْئًا هُوَ أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ أَمْرِ الْكَلَالَةِ وَقَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهَا حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي جَنْبِي أَوْ فِي صَدْرِي ثُمَّ قَالَ: «**يَا عُمَرُ تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي نَزَلَتْ فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ**»».

(٢) المطالع (٦/٢٩٤).

(٣) قُلتُ: والكلالةُ مصدرٌ من (كلَّ)، ومن معانيه: إطافةُ شيء بشيء، ومنه الإكليلُ، وكلُّ ما احْتَفَّ بالشيء من جَوانِبه فهو إكْلِيلٌ، وسُميِّ الميِّت بالكلالةِ لأنّ الوُرَّاثَ يُحِيطون به من جَوانبه لا طرفيه، فطرفاه الوالد والولد، وليسا موجودين ليرثُوه.

انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/١٢١)، إكمال المعلم (٥/٣٣٣)، النهاية (٤/٣٥٣)، شرح النووي على مسلم (١١/٥٨)، تاج العروس (٣٠/٣٤٦).

(٤) سورة النساء، الآية: ١٧٦، ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾.

الآية التي في آخر النساء، وكذا ذكرها في الأصل، أنها التي في آخر النساء، واعلم أن الآية التي في أولها أنزلت في الشتاء[١].

ميراثُ أهلِ الإسلام من أهلِ الشِّرْكِ

[١٦٧٢]قوله: «**لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ**[٢]» اعلم أنه انعقد الإجماع على أنَّ الكافرَ لا يرثُ المسلمَ[٣]، وأما توريثُ المسلم من الكافر؛ فقال جماعة به، منهم: معاذ بن جبل، ومعاوية بن أبي سفيان، وابن المسيب، ومسروق، وإسحاق، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي [٤]. وعن أحمد أنَّ اختلاف الدين لا يمنع الإرث بالولاء، يعني أنَّ المسلمَ يرثُ عتيقَه الكافرَ[٥]، ونَقَل ذلك القاضي عبد الوهاب المالكي[٦] عن الشافعي، لكن في الأمِّ خِلافُه[٧].

---

(١) كذا في شرح السُّنة للبغوي (٣٣٩/٨)، ونقله السيوطي في الإتقان (٦٩/١) عن الواحدي، وآية الشتاء هي: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ سورة النساء، الآية ١٢.

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ٦، ١٢١/٢، ح ٢٧٦١): «عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ**»».

(٣) حكى الإجماعَ الحافظُ ابن عبد البر، وابن رُشد، والنووي، والعيني وغيرُهم.
انظر: التمهيد (٢٤٤/٩)، الاستذكار (٤٩٠/١٥)، بداية المجتهد (٣٥٢/٢)، شرح النووي على مسلم (٥٢/١١)، عمدة القاري (٢٢٨/٩).

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (٥٢/١١)، عمدة القاري (٢٢٨/٩).

(٥) انظر: المغني لابن قدامة (٢٤٠/٧)، الشرح الكبير على المقنع (٢٥٤/٧) زاد المعاد (١٦٧/٥).

(٦) هو القاضي: أبو محمد عبد الوهاب بن نصر بن علي التغلبي البغدادي، أحد أعلام المذهب المالكي، ولد في بغداد، ونشأ بها، وتلقى العلم فيها عن أفاضل شيوخها، وكان له الأثر الكبير في المذهب المالكي، واذا أطلق لقب القاضي عند المالكية؛ فهو المقصود به. وقد أكثر متأخرو المالكية من النقل عنه واعتماد ترجيحاته في المذهب، توفي في مصر سنة ٤٢٢ هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٣١/١١)، ترتيب المدارك (٢٢٠/٧)، السير (٤٢٩/١٧).

(٧) قال الشافعي في الأم (٢٧٢/٥): «وإن مَاتَ المُعتَقُ لم يَرِثْهُ مَولَاهُ باختلافِ الدِّينَيْنِ».

ميراثُ الولاء

[١٦٧٣]قوله: «**تَزَوَّجَ رِئَابُ**(١) **بنُ حُذَيفَةَ بنِ سُعَيدِ بنِ سَهْمٍ**(٢)» **سُعَيد** بضم السين، وفتح العين(٣)، وكذا في أصلِنا(٤)، وهو معروفٌ، ذكره غير واحد(٥). [١٢٨/ب]

[١٦٧٤] قوله: «**فَمَاتُوا فِي طَاعُونِ عَمْوَاسٍ**» عَمْوَاس: قرية تقرُبُ الرَّمْلَةَ من الشام(٦)، وهو أوَّل طاعُون كان في الإسلام، كان في زمن عمر بن الخطاب، كان سنة

---

(١) بكسر الراء المهملة، وفتح الهمزة، آخره موحدة. كذا ضبطه الدارقطني، وابن مأكولا، وابن ناصر الدين وغيرهم، وفي المطبوع من السنن بتحقيق الأعظمي: رَباب، وهو تصحيف.
انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (١٠٥١/٢)، الإكمال (٣/٤)، توضيح المشتبه (١٠٣/٥).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ٧، ١٢١/٢، ح ٢٧٦٤): «عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: تَزَوَّجَ رِئَابُ بنُ حُذَيْفَةَ بْنِ سَعِيدِ بنِ سَهْمٍ أُمَّ وَائِلٍ بِنْتَ مَعْمَرٍ الجُمَحِيَّةَ فَوَلَدَتْ لَهُ ثَلَاثَةً، فَتُوُفِّيَتْ أُمُّهُمْ فَوَرِثَهَا بَنُوهَا رِبَاعًا وَوَلَاءَ مَوَالِيهَا. فَخَرَجَ بِهِمْ عَمْرُو بنُ العَاصِ إِلَى الشَّامِ فَمَاتُوا فِي طَاعُونِ عَمْوَاسٍ فَوَرِثَهُمْ عَمْرٌو وَكَانَ عَصَبَتَهُم، فَلَمَّا رَجَعَ عَمْرُو بنُ الْعَاصِ جَاءَ بَنُو مَعْمَرٍ يُخَاصِمُونَهُ فِي وَلَاءِ أُخْتِهِمْ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِمَا سَمِعْتُ مِن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**مَا أَحْرَزَ الوَلَدُ وَالوَالِدُ فَهُوَ لِعَصَبَتِهِ مَنْ كَانَ**...»» الحديث.

(٣) قال ابن مأكولا: «مختلف فيه .. اسمُه: سعيد بفتح السين وكسر العين، وقريش تصغره فتسميه سُعيدا تصغير سعد»، ونقل ذلك عنه ابن ناصر الدين، وأخذَ على الإمام الذهبي جزمَه بضم السِّين وفتح العين في المشتبه دون الإشارة إلى الاختلاف فيه، وجزم بالتصغير الإمام النووي أيضا.
انظر: الإكمال (٣٠٤/٤)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٨١/١)، المشتبه ص (٣٦٠)، توضيح المشتبه (١٠٣/٥).

(٤) لم أقف على هذا الضبط في التيمورية والمحمودية.

(٥) من أصحاب التراجم والمؤرخين والنَّسَّابين لشُهرته. فمن ولده الصحابيان الجليلان: عمرو ابن العاص بن وائل بن هاشم بن سُعَيد بن سهم، وابنه عبد الله.
انظر: أسد الغابة (٣٥٦/٣)، الإصابة (١٩٢/٤).

(٦) انظر: معجم البلدان (١٥٧/٤) الروض المعطار ص (٤١٥)، والميم في عَمْوَاس تفتح =

ثمانٍ عشرة، مات به أبو عبيدة بن الجراح، واسمه عامر بن عبد الله بن الجراح، ومعاذ[١] أيضا، وخلق كثير، قال ابن قُتيبة في المعارف عن الأصمعي: أن أول طاعون كان في الإسلام طاعون عمواس، ثم الجارف في زمن ابن الزبير، ثم طاعون الفتيات لأنه بُدئ به العذارى والجواري بالبصرة، وبواسط، وبالشام، والكوفة، وكان الحجاج يومئذ بواسط في ولاية عبد الملك بن مروان، وكان يقال له: طاعون الأشراف[٢].

[١٦٧٥]قوله: «**وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا حَمِيمًا**[٣]» الحَمِيم: القريب[٤].

[١٦٧٦]حديث عائشة: «أنَّ مَولًى لِلنَّبِيِّ ﷺ وَقَعَ مِنْ نَخْلَةٍ فَمَاتَ، فَأُتِيَ بِهِ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: **هَلْ لَهُ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَحِمٍ؟** قَالُوا: لَا، قَالَ: **أَعْطُوا مِيرَاثَهُ بَعْضَ أَهْلَ قَرْيَتِهِ**» في أبي داود وغيره[٥]، قال الترمذي:

وتسكن، وعينها تفتح وتكسر، ولم تزل هذه القرية محتفظة على اسمها إلى عهد قريب، حتى احتلها اليهود عام ١٩٦٧، ودمرها الجيش الصهيوني، وطرد أهلها، وأزالوها عن الوجود تماما كما غيرها من القرى والبلدات الفلسطينية، وكانت تقع في منطقة اللطرون جنوب شرق الرملة، وكانت تقع على مفترق طرق يوصل بين مدن رئيسية هي: رام الله، الرملة، يافا، القدس وغزة. تبعد عن يافا حوالي ٣٠ كلم ومثل ذلك تقريباً عن القدس.

انظر: المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص: ٢٠٢)، فلسطين بلادنا للدباغ (ج٤-القسم الثاني/٥١٠-٥١٤).

(١) ابن جبل.

(٢) انظر المعارف لابن قتيبة (ص ٦٠١).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ٧، ١٢٢/٢، ح ٢٧٦٥): « عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ مَوْلًى لِلنَّبِيِّ ﷺ وَقَعَ مِنْ نَخْلَةٍ فَمَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا حَمِيمًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَعْطُوا مِيرَاثَهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ قَرْيَتِهِ**»».

(٤) انظر: القاموس المحيط ص (١٠٩٧)، تاج العروس (١٠/٣٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٨٣/٣، ح ٢٩٠٤)، والترمذي (٤٢٢/٤، ح ٢١٠٥)، وابن ماجه (١٢٢/٢، ح ٢٧٦٥)، وابن أبي شيبة (٤١٢/١١)، وأحمد (٥٠٣/٤١، ح ٢٥٠٥٤)، والطحاوي (٤٠٤/٤)، والبيهقي (٢٤٣/٦) كلهم من طريق سُفيان الثوري، عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن الأصبهاني، عن مجاهد بن وردان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله

=

«حسن»[١]، قال بعضُ أشياخي: «ونص الشافعي في الوصيَّة وبابِ الولاءِ من الأُمِّ[٢] على أنَّه يُصرف إلى أهل بلدِه الذي ماتَ فيه»، فاستفدْهُ فإنَّه مهم. انتهى.

ميراثُ القَاتلِ

[١٦٧٧]قوله: «**قَالَتْ -يعني ابنةَ حمزةَ[٣]-: مَاتَ مَوْلَايَ وَتَرَكَ ابْنَةً فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَالَهُ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنَتِهِ فَجَعَلَ لِي النِّصْفَ وَلَهَا النِّصْفَ**[٤]».

تعالى عنها، ورجال الإسناد ثقات، إلا مجاهد بن وردان، قال أبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال «يخطئ»، وقال ابن معين: لا أعرفه، قال الحافظ عنه «صدوق». (الجرح ٣٢٠/٨)، (٤٩٩/٧) التقريب (ت ٦٤٨٤).

(١) سنن الترمذي (٤٢٢/٤، ح ٢١٠٥).

(٢) قال الشافعي في الأم (٢٧١/٥): «والذي يموت ولا وارث له يكون ماله لجماعتهم لا أنهم مواليه .. ونحن والمسلمون إنما يُعطُون ميراثَه أهل البلد الذي يموت فيه دون غيرهم...». وقال البغوي في شرح السنة (٣٦١/٨) في شرح الحديث: «ليس هذا عند أهل العلم على سبيل توريث أهل القرية والقبيلة، بل مال من لا وارث له لعامة المسلمين، يضعه الإمام حيث يراه على وجه الصدقة، فوضعه النبي ﷺ في أهل قبيلته على وجه الوجه».

(٣) ابن عبد المطلب، وهي أختُ عبدِ الله بن شَدَّاد لأمِّهِ، راوي حديث الباب عنها، بينه محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى كما في إسناد ابن ماجه. اختلف في اسمها على أقوال: ففي مسند أحمد (٢٥٧/٤٥، ح ٢٧٢٨٤) من حديث همام عن قتادة أنها سلمى. وفي مستدرك الحاكم من حديث ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن عبد الله بن شداد (٦٦/٤) أنها أمامة. وكناها جابر الجعفي في روايته عن عبد الله بن شداد بأم الفضل (علل الدارقطني ٣٩٢/١٥). وفي مصنف ابن أبي شيبة أنها فاطمة، كذا عزاه الشوكاني في النيل (٨٣/٦) إلى المصنَّف، ولم أقف عليه في المطبوع منه. وقال ابن حجر: «اسمها عمارة، وقيل فاطمة، وقيل أمامة، وقيل أمة الله، وقيل سلمى، والأول هو المشهور». الفتح (٥٠٥/٧).

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ٨، ١٢٢/٢، ح ٢٧٦٨) من طريق: «عَبْدِ اللَّهِ بنِ شَدَّادٍ، عَنْ بِنْتِ حَمْزَةَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: -يَعْنِي ابْنَ أَبِي لَيْلَى- وَهِيَ أُخْتُ ابْنِ شَدَّادٍ لِأُمِّهِ، قَالَتْ: مَاتَ مَوْلَايَ...» الحديث.

رواه ابن ماجه والنسائي، قال النسائي: ومرسلا أولى بالصواب[١]، وقال الدارقطني: إنه الأصح[٢]، قال بعض مشايخي فيما قرأته عليه: «وكذلك أخرجه أبو داود في مراسيله[٣]، وروى الدارقطني[٤]: أن المولى كان لحمزة، قال البيهقي[٥]: وهو غلط[٦]»، انتهى كلام شيخنا.

ذَوِيْ الأَرْحَامِ

كذا في أصلنا: «ذَوِيْ» بالجر، وتقديرُه ميراثُ ذوي الأرحام، والله أعلم.

[١٦٧٨]قوله: «**حَكِيم بن حَكِيمِ بنِ عَبَّادِ بنِ حُنَيْفٍ الأَنْصَارِيّ**[٧]» كذا في

---

(١) الكبرى (٨٦/٤، ح ٦٣٦٥)، والمرسل رواه بعد المرفُوع من طريق حماد بن سلمة، عن عبد الله بن عون، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الله بن شداد بن الهاد أنَّ ابنة حمزة ابن عبد المطلب... وذكر الحديث. وقال: «وهذا أولى بالصواب من الذي قبله» أي المرفُوع. وكذا رواه البيهقي (٢٤١/٦، ٣٠٢/١٠) مرسلاً من طرُقٍ عن عبد الله بن شدَّاد. وقال: «هذا مرسل، وقد روى من أوجه أخر مرسلا، وبعضها يؤكد بعضا». قلتُ: كلامُه يُشيرُ إلى أنَّه حسنٌ، وهو كذلك.

(٢) انظر: العلل للدارقطني (٣٩٢/١٥). وعزى ابنُ الملقِّن (البدر المنير ١٩٣/٧)، وابن حجر (التلخيص الحبير ١٨٢/٣) إلى الدارقطني والنَّسائي ترجيحَهما للمُرسَلِ.

(٣) ص (٢٦٦، ح ٣٦٤، ٣٦٥) مرسلاً من طريقين، أولاهما طريق عبد الله بن شداد، والثانية طريق إبراهيم النخعي.

(٤) في السنن (٨٣/٤) من طريق سليمان بن داود المنقري، عن يزيد بن زريع، عن سعيد عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: «أن مولى لحمزة فتوفي فترك ابنته وابنة حمزة ...» وهذا إسنادٌ متروكٌ، سليمان بن داود هو الشَّاذَكُونِيُّ متَّهَمٌ بالوضع.

(٥) في السنن الكبرى (٢٤١/٦).

(٦) هذا نصُّ ما قاله شيخُ المصنِّف ابنُ الملقِّن في خلاصَة البدر المنير (١٢٩/٢، ح ١٧٢٩).

(٧) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ٩، ١٢٣/٢، ح ٢٧٦٩): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ ابنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ الحَارِثِ بنِ عَيَّاشِ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ الزُّرَقِيِّ، عَن حَكِيمِ بنِ حَكِيمِ بنِ عَبَّادِ بنِ حُنَيْفٍ الأَنْصَارِيِّ، عَن أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلِ ابنِ حُنَيْفٍ، أَنَّ رَجُلًا رَمَى رَجُلًا بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا خَالٌ فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ

=

أصلنا، وعلى حَكيمِ الأوَّلِ ضَبَّةٌ، وكذا على الثاني[١]، وما أدري لأي شيء فعل ذلك![٢]، وهذا الذي أعرفُه في اسمه، وقد ذكره ابن حبَّان في الثقات[٣]، وقال ابن سعد: «لا يحتجون به»، قال الذَّهبي في ميزانه[٤]: «ومن مفرداته -فذكر الحديث الذي في الأصل وهو- عن أبي أمامة، عن عمر مرفوعا: «**الخَالُ وَارِثٌ**»، حسَّنه التِّرمذيُّ ولم يصحِّحهُ، وحسَّن أيضا في ذلك خبر عائشة[٥]»، وقال الذهبي في كاشفه[٦]: «حَسنُ الحديث»، وقد تقدَّم الكلام قبله على قوله: «**والخَالُ وَارِثُ مَن لَا وَارِثَ لَهُ**» في ترجَمة: «الدِّية على العاقلة، فإن لم تكن عاقلة ففي بيت المال»، والله أعلم[٧]. [١٢٩/أ]

مِيرَاثُ العَصَبَةِ

[١٦٧٩] قوله: «**أَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الأُمِّ**[٨]» الحديث، تقدَّم الكلامُ عليه قبله

بنُ الجَرَّاحِ إِلَى عُمَرَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَن لَا مَوْلَى لَهُ، **وَالخَالُ وَارِثُ مَن لَا وَارِثَ لَهُ**»».

(١) مُكبَّرٌ، وافق اسمه اسمَ أبيه. انظر: من وافق اسمه اسم أبيه لأبي الفتح الأزدي ت (٧١)، تهذيب التهذيب (٣٨٩/٢).

(٢) قلت: لعله لتكرار الاسم، حتى لا يُظنَّ خطأ.

(٣) انظر: الثقات (٢١٤/٦).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٥٨٤/١).

(٥) قال التِّرمذيُّ (السُّنن ٤٢١/٤، ح ٢١٠٣) بعد أن ساقَ حديث أبي أُمامة: «وفي الباب عن عائشة والمقدام بن معد يكرب، وهذا حديث حسن صحيح»، ثم ساق عقبه (٤٢٢/٤، ح ٢١٠٤) بسنده حديث عائشة وقال: «وهذا حديث حسن غريب، وقد أرسله بعضهم ولم يذكروا فيه عن عائشة».

(٦) الكاشف (٣٤٧/١، ح ١٢٠٠)، وقال فيه ابن حجر في التقريب ت (١٤٧١): «صدوق».

(٧) انظر النص رقم: ١٥٨٢.

(٨) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ١٠، ١٢٣/٢، ح ٢٧٧١): «عَن عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ**...»» الحديث.

بقليلٍ فراجِعهُ، في ترجمةِ: الدَّينُ قَبلَ الوَصِيَّةِ[١].

مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ

[١٦٨٠] قوله: «**مَاتَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَدَعْ لَهُ وَارِثًا إِلَّا عَبْدًا هُوَ أَعْتَقَهُ فَدَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ مِيرَاثَهُ**[٢]»، وهذا الحديثُ مُتَأَوَّلٌ[٣]، وقد قال

---

(١) انظر النص رقم: ١٦٦٢.

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ١٠، ١٢٣/٢، ح ٢٧٧٢): «عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَاتَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...» فذكره.

(٣) على أنَّ المعتَقَ كان من الأصناف الثمانية التي تُشرع لها الصدقات من بيت مال المسلمين، وأخذَ البعض بظاهر حديث الباب ومنهم طاووس فقالوا: إن المولى الأسفل المعتَقَ يرثُ من لا وارثَ له. ولكنَّ الحديث ضعيف.

قال ابن قتيبة (تأويل مختلف الحديث ص ٢٦٢) بعد إيراده الحديث: «والفقهاء على خلاف ذلك إما لاتهامهم عوسجة بهذا، وأنه ممن لا يثبت به فرض أو سنة، وإما لتحريف في التأويل، كأن تأويله لم يدع وارثا إلا مولى هو أعتق الميت، فيجوز على هذا التأويل أن يكون وارثا لأنه مولى المتوفى، وإما النَّسخ».

وقال الترمذي عقب الحديث المذكور (السنن ٤٢٣/٤، ح ٢١٠٦): «هذا حديث حسن والعمل عند أهل العلم في هذا الباب إذا مات الرجل ولم يترك عصبة أن ميراثه تجعل في بيت مال المسلمين».

وقال الطحاوي: «إنه ليس في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ قال المولى الأسفل يرث المولى الأعلى. وإنما فيه أنه دفع ميراثه، وهو تركته إليه، وليس كما روي عنه في الخال، أنه قال هو وارث من لا وارث له. فقد يحتمل وجوها: منها أن يكون دفعه إليه؛ لأنه ورثه إياه بمال الميت عليه من الولاء. ويحتمل أن يكون مولاه ذا رحم له، فدفع إليه ماله بالرحم، وورثه له، لا بالولاء. ألا تراه يقول في الحديث ولم يترك قرابة إلا عبدا هو أعتقه. فأخبر أن العبد كان قرابة له، فورثه بالقرابة. ويحتمل أن يكون دفع إليه ميراثه؛ لأن الميت كان أمر بذلك، فوضع رسول الله ﷺ ماله حيث أمر بوضعه فيه».

وقال الماوردي: «والدليلُ على ألا ميراثَ له -يعني العبدَ المعتَق- قول النبي ﷺ: الولاء لمن أعتق. وروي أنَّ عبد الله بن عمر كان يورث موالي عمر دون بناته: لأن المولى الأعلى ورث لإنعامه فصار ميراثه كالجزاء، والمولى الأسفل غير منعم فلم يستحق ميراثا ولا جزاء، فأما

=

بظاهره طاووس، ولم يصحَّ هذا الحديثُ، قال البُخاريُّ: «فيه عَوْسَجَةُ، لم يَصِحَّ حَدِيثُهُ[١]» انتهى. وقد روى عن ابن عبَّاسٍ أحاديثَ، قال الذَّهَبِيُّ: «منها حديث في السُّنن الأربعة[٢]» فذكر هذا الحديث، حسَّنه التِّرمذيُّ[٣].

باب تُحْرِزُ المرأة ثلاث مواريث

[١٦٨١]قوله: «**نا عُميرُ بن رُؤْبة التَّغْلِبيُّ**[٤]» أما عُمير، فصوابه عُمر، وكذا

إعطاء النبي ﷺ ذلك له، فيجوز أن يكون ذلك طعمة منه: لأنه كان أولى بمال بيت المال أن يضعه حيث يرى، والله أعلم».

انظر: شرح معاني الآثار (٤/٤٠٣)، الحاوي في فقه الشافعي للماوردي (٨/١١٩).

(١) ثم ساق البُخاري بسنده حديثه هذا، وقال: لا يُتابَع عليه.

انظر: الضُّعفاء للعقيلي (٣/٤١٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/٣٠٥). والراوي المذكور وثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان الثقات، وقال أبو حاتم والنسائي: «ليس بمشهور»، وتبعهما ابن حجر.

انظر: الجرح والتعديل (٧/٢٤) تهذيب الكمال (٢٢/٤٣٤)، تهذيب التهذيب (٨/١٤٧)، التقريب ت (٥٢١٤).

(٣) انظر: سننه (٤/٤٢٣، ح ٢١٠٦). والأكثرون على تضعيف الحديث.

قال النسائي (الكبرى ٤/٨٨، ح ٦٣٧٦): «عوسجة ليس بالمشهور لا نعلم أنَّ أحدا يروي عنه غير عمرو بن دينار، ولم نجد هذا الحديثَ إلا عند عوسجة».

وقال ابن الجوزي (العلل المتناهية ٢/٩٠٧): «هذا حديث لا يصح وعوسجة لا يتابع عليه قال البخاري ولم يصح حديثه».

وأورده ابن عرَّاق الكناني في تنزيه الشريعة المرفوعة (ح ١٦)، والشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي (ح ١٤).

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ١٢، ٢/١٢٣، ح ٢٧٧٣): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ رُؤْبَةَ التَّغْلِبِيُّ، عَن عَبدِ الوَاحِدِ بنِ عَبدِ اللَّهِ النَّصْرِيِّ، عَنْ وَاثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «المَرْأَةُ تُحْرِزُ ثَلَاثَ مَوَارِيثَ: **عَتِيقِهَا وَلَقِيطِهَا وَوَلَدِهَا الَّذِي لَاعَنَتْ عَلَيْهِ**»».

صحَّحَ عليه في أصلنا، والتَّغْلِبِيُّ: بالمثناة فوق، وبالغين المعجمة، وكسر اللام[١]، وقد ذكر له في الأصل حديث واثِلَةَ بن الأَسْقَعِ مرفوعا: «**تُحْرِزُ المَرْأَةُ ثَلَاثَ مَوَارِيثَ**» وليس له في السُّنن إلا هو، قال دُحَيمٌ: «لا أعلمُه إلا ثقةً»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، وليس بحُجَّةٍ»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: «فيه نظر»[٢]، قال الخطَّابِيُّ: «حديث واثِلَةَ غيرُ ثابتٍ عند أهل النقل»، انتهى[٣]. وقد ذكر لعُمرَ بن رُؤْبَةَ الذَّهَبِيُّ هذا الحديث في ميزانه، أنكره عليه[٤].

[١٦٨٢]قوله: «**عَنْ عَبْدِ الوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّصْرِيِّ**» هو بالنون المفتوحة، ثم الصاد المهملة الساكنة[٥].

---

(١) انظر: توضيح المشتبه (٤٦/٢).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (١٥٥/٦)، الجرح والتعديل (١٠٨/٦)، الكامل في الضعفاء (٥٠/٥)، الثقات (١٧٥/٧)، الضعفاء للعقيلي (١٥٩/٣)، تهذيب الكمال (٣٤٤/٢١).

(٣) انظر: معالم السنن للخطابي (٩٩/٤).

(٤) وقال فيه: «ليس بذاك»، انظر: الميزان (٢٣٦/٥).

وحديثُ واثِلةَ بن الأَسْقَعِ أخرجه أبو داود (٨٤/٣، ح ٢٩٠٨) وسكت عنه، والتِّرمِذِيُّ (٤٢٩/٤، ح ٢١١٥) وقال فيه: «هذا حديث حسن غريب، لا يعرف إلا من هذا الوجه من حديث محمد بن حرب»، والحاكم (٣٤١/٤) وقال: «صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه» وقوَّاه ابن عبد الهادي في تنقيحه بشواهده.

وذهب جمعٌ من الأئمةِ إلى تضعيفه لضعف التَّغلِبيِّ. قال ابن عدي في ترجمة التغلبي هذا: «فيه نظر، سمعت ابن حمَّادٍ ذكره عن البخاري.. ولعمر ابن رؤبة غير ما ذكرت وليس بالكثير وإنما أنكروا عليه أحاديثه عن عبد الواحد النصري». وقال البيهقي: «هذا غير ثابت قال البخاري: عمر بن رؤبة التغلبي عن عبد الواحد النصري فيه نظر». ونقل ابن عبد الهادي عن الشافعي أنه تكلم فيه، وضعَّفه الشيخ الألباني.

انظر: الكامل لابن عدي (٥٠/٥)، السُّنن الكُبرى للبيهقي (٢٤٠/٦)، تنقِيح التَّحقيق (٢٧٣/٤)، إرواء الغليل (٢٤/٦).

(٥) انظر: الإكمال لابن مأكولا (٣٩٠/١).

[١٦٨٣]قوله: «**المَرْأَةُ تُحْرِزُ**» هو بضم المثناة فوق، وهو رُباعي، ولعله يقال فيه: «**تَحْرِزُ**» بالفتح على أنه ثلاثيٌّ، لأنه جاء في حديث: «**اللَّهُمَّ اجْعَلنا فِي حِرْزٍ حَارِزٍ**[١]» أي كهفٍ منيع، والقياسُ أن يقول: «حِرْزٍ مُحرِزٍ» أو «حِرْزٍ حَرِيزٍ» لأنَّ الفعل منه «أحرَزَ»[٢]. والله أعلم.

إذا استَهَلَّ المَولودُ

[١٦٨٤]قوله: «**إِذَا اسْتَهَلَّ المَوْلُودُ**[٣] **صُلِّيَ عَلَيْهِ وَوُرِّثَ**[٤]». تقدَّم عليه بعض كلام في الجنائز، فانظره[٥]. [١٢٩/ب]

الرَّجُلُ يُسْلِمُ عَلى يَدَيِ الرَّجُلِ

[١٦٨٥]حديث تميم الداري: «**هُوَ أَولَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ**[٦]» قيل: لو

---

(١) لم أقف عليه إلا في كتب اللُّغة كشاهدٍ لُغوي.

(٢) يريدُ المصنِّفُ -فيما ظهر لي والله أعلم- أنَّ اللَّفْظَ «تُحْرِزُ» جاء في الحديث رُبَاعيًّا، بينَمَا يأتي في مثل هذا السِّياق ثُلاثيًّا «تَحْرِزُ»، وعكسُه ما جاء في حديث «اللَّهُمَّ اجْعَلنا فِي حِرْزٍ حَارِزٍ» ثُلاثيًّا، والقِياسُ أنْ يأتي رُباعيًا «حِرْزٍ مُحرِزٍ» من أَحْرَزَ. فالثلاثيُّ منه يؤدِّي معنى الضمِّ والجمعِ، والرُّباعي يؤدي معنى الحفظ والضمِّ والصون عن الأخذ.
انظر: النهاية (٣٦٦/١)، لسان العرب (٣٣٣/٥)، تاج العروس (١٠٢/١٥).

(٣) لعلَّ المصنِّف أخذ كلمة «المولود» من تبويبِ ابن ماجه، أمَّا حديثُ ابن ماجه ففيه بدلا من ذلك «الصبي»، وكذا هو في السليمية (١٢٧/ب)، والتيمورية (مج٢/٤٩)، وفي كتاب الجنائز عند المصنِّف [٨١/أ].

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ١٦، ١٢٤/٢، ح ٢٧٧٧): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بنُ بَدْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَن جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ صُلِّيَ عَلَيْهِ وَوَرِثَ**»».

(٥) انظر النص رقم: ٧٧١، و ٧٧٢، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٦) السُّنَن (الكِتاب ١٨، الباب ١٧، ١٢٤/٢، ح ٢٧٧٨): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن عَبدِ العَزِيزِ بنِ عُمَرَ، عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ مَوْهَبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ تَمِيمًا الدَّارِيَّ، يَقُولُ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يُسْلِمُ عَلَى يَدَيِ الرَّجُلِ؟ قَالَ: «**هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ**»».

صح لكان معناه: هو أحق به أن يواليَه وينصُرَه ويَبَرَّه ويصِلَه ويغسِلَه ويُصلِّيَ عليه ويَدفنَه[١]. وفي سنده في أبي داود[٢] قبيصةُ بن ذؤيب، عن تميم، قال الميموني صاحب أحمد[٣]: «قال بعض أصحابنا: لم يلق قبيصةُ تميمًا[٤]»، فعلى هذا يكون الحديث منقطعا، وقد رأيت الخطَّابيَّ نقل عن أحمد أنه ضعَّف الحديث، وقال: عبد العزيز[٥]

---

(١) نقله ابن بطَّالٍ في شرحِه على البُخاريِّ (٣٧٦/٨) عن ابنِ القصَّار.

(٢) أخرجه أبو داود (٨٧/٣، ح ٢٩٢٠) من طريق يحيى بن حمزة، عن عبد العزيز بن عمر قال سمعت عبد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز عن قبيصة بن ذؤيب، عن تميم الداري... فذكره.

(٣) هو: عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران، أبو الحسن الجزري ثم الرقي. ثقة فاضل، لازم أحمد أكثر من عشرين سنة، ت/٢٧٤هـ، أخرج له النسائي.

له مرويات عن الإمام أحمد في الرجال باسم: سؤالات الميموني، وهي مطبوعة.

انظر: تهذيب الكمال (٣٣٤/١٨-٣٣٥)، التقريب ت (٤١٩٠).

(٤) كذا في تحفة التحصيل لأبي زُرعة العراقي ص (٢٦٢)، أما في العلل ومعرفة الرجال (٤٣١/٢) فجاء ما نصُّه: «حدثني أبي قال: حدثنا محمد بن ميمون أبو النضر الزعفراني سنة ثلاث وثمانين ومائة من كتابه، قال: حدثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن موهب عن تميم الداري، -قال: لا أعلمه إلا قد لقيه- قلت: يا رسول الله! أرأيت الرجل من أهل الكفر يُسلم على يدي الرجل من المسلمين ما السنة فيه؟ قال: هو أولى الناس بمحياه ومماته، سمعت أبي يقول: قال يحيى بن حمزة: عن عبد العزيز بن عمر، عن ابن موهب، عن قبيصة، عن تميم».

(٥) هو: عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي، أبو محمد المدني، نزيل الكوفة، مات بعد الخمسين ومائة.

وثقه ابن معين في روايتي الدوري، وأحمد بن سعد بن أبي مريم عنه، وقال في رواية الكوسج عنه: «ليس به بأس، وفي رواية إبراهيم بن الجنيد عنه: «ثقة ليس به بأس»، وفي رواية المفضل بن غسان عنه: «ثبت، روى شيئا يسيرا».

ووثقه أبو داود، ويعقوب بن سفيان الفسوي، ومحمد بن عمار الموصلي، وقال: «ليس بين الناس فيه اختلاف، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يخطئ، يعتبر بحديثه إذا كان دونه ثقة».

=

راويه ليس من أهل الحفظ والإتقان[١] انتهى، وهو في سند ابن ماجه أيضا، وكنت أعلم أن عبدَ العزيز ضعَّفه أبو مُسْهِرٍ وحده، ولكن قد روى له الجماعة الستة، فجاز القَنْطَرَةَ، والله أعلم. وفي سند ابن ماجه عبد الله بن مَوْهِبٍ[٢]، قال: سمعت تميمًا الدَّارِيَّ، قال يعقوب الفَسَوي: «لم يدركه[٣]»، وقال أحمد بن حنبل في حديثه عن تميم قلت: يا رسول الله، رأيتَ الرجل من أهل الكتاب يُسْلِمُ على يدي الرجل؟ الحديث: «إنما هو ابن مَوْهِبٍ، عن قَبيصة، عن تميم[٤]»، وقد رأيت أن في

وقال أبو زرعة: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، وقال النسائي: «ليس به بأس».

ونقل ميمون بن الأصبع عن أبي مسهر أنه «ضعيف الحديث».

وثَّقه الذَّهبيُّ في الكاشف، وذكره في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، وقال: «وثقوه ولينه أبو مسهر فقط بلا حجة».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ».

قلتُ: بالنَّظر والمقارنة بين أقوال الأئمة فيه أقلُّ أحوالِه أن يكون صدوقًا حسنَ الحديث، والله أعلم.

انظر: يحيى بن معين وكتابه التاريخ -رواية الدوري- (٤/٤٢٦)، معرفة الرجال -رواية ابن محرز- (١/٩٦، ت ٣٩٥)، سؤالات ابن الجنيد ت (١٤٤)، الجرح والتعديل (٥/٣٨٩)، المعرفة والتاريخ (٢/٢٥٤)، التعديل والتجريح (٢/١٠٠٠)، الثقات (٧/١١٤)، الضعفاء للعقيلي (٣/١٨)، تهذيب الكمال (١٨/١٧٣-١٧٧)، الكاشف (١/٦٥٧، ت ٣٤٠٤)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ت (٥٣)، التقريب (ت ٤١١٣).

(١) معالم السنن (٩/١٠٤).

(٢) أبو خالد الشامي، ثقة، قاضي فلسطين. التقريب ت (٣٦٥٠).

(٣) قال الفسوي عقب ذكره رواية ابن موهب عن تميم: «وهذا خطأ، ابن موهب لم يسمع من تميم ولا لحقه».

انظر: المعرفة والتاريخ (٢/٢٥٤).

(٤) لم أقف على هذا اللَّفظ، وسبق أن نقلتُ عن الإمام أحمد إيراده (العلل ومعرفة الرجال ٢/٤٣١) لطريق يحيى بن حمزة التي ذكر فيها قبيصة بين ابن موهب وتميم عقبَ الرِّواية التي

=

الترمذي[١] ما لفظُه: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن موهب، ويقال ابن وهب، عن تميم الداري، وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن موهب، وبين تميم الداري: قَبيصةَ بن ذُؤيب، وهو عندي ليس بمتَّصِلٍ» انتهى، وقال البخاري في الصحيح لما علَّقه بصيغة التمريض: «واختلفوا في صحة هذا الخبر[٢]»، والظاهر أنه أراد ما قاله الترمذي، والله أعلم.

لم يردْ فيها قبيصة، وكأنَّه إشارةٌ إلى ترجيح رواية يحيى بن حمزة. قال الفسوي (المعرفة والتاريخ ٢/٢٥٤) بعد ذكر الروايتين: «والحديث حديث يحيى بن حمزة». وقال الذَّهبِيُّ في تاريخ الإسلام (٧/١٤١): «والأصحُّ أنَّه لم يدرك تميماً، وإنّما هو: ابن موهب عن قَبيصةَ عن تميمٍ».

(١) سنن الترمذي (٤/٤٢٧، ح ٢١١٢).

(٢) الصحيح (٨/١٥٥). وقال في التاريخ الكبير(٥/١٩٩) بعد أن ساق حديث تميم الداري: «ولا يصح لقول النبي ﷺ: الولاء لمن أعتق».

أبواب الجهاد، فضل الجهاد في سبيل الله

[١٦٨٦]قوله: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي أَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَغْزُوَ؛ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَغْزُوَ؛ فَأُقْتَلَ**[(١)]» كذا في أصلنا: فأُقتلَ، منصوب بالخطِّ في الأماكن الثلاثة، وهو منصوب على أنه جواب التمنِّي[(٢)]. [١٣٠/أ]

[١٦٨٧]قوله: «**إِمَّا أَنْ يَكْفِتَهُ إِلَى مَغْفِرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ**[(٣)]» الكَفْتُ: الضَّمُّ، أي يَضُمُّهُ إِلى مَغْفِرَتِهِ[(٤)]، الحديث.

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١، ١٢٥/٢، ح ٢٧٧٩): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَعَدَّ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي، وَإِيمَانٌ بِي، وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الجَنَّةَ أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ** ...»» الحديث.

(٢) يُنصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمَرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة الواقعة في جواب التّمنّي، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٧٣) ونحو قولِ الشاعر:

يَا لَيْتَ أُمَّ خُلَيْدٍ وَاعَدَتْ فَوَفَتْ *** وَدَامَ لِي مَعَهَا عُمْرٌ فَنَصْطَلِحَا

والشّاهد في الآية الكريمة: (فأفوزَ) وفي بيت الشعر: (فنصطلحا). حيث نُصب الفعلُ المضارِع فيهما للسَّبَبِ المُشار إليه.

انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٤٤٤/٣).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١، ١٢٥/٢، ح ٢٧٨٠): «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «المُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَضْمُونٌ **عَلَى اللَّهِ إِمَّا أَنْ يَكْفِتَهُ إِلَى مَغْفِرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَرْجِعَهُ بِأَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ** ...»» الحديث.

(٤) كَفَتَ يَكْفِتُ من بابِ ضرَبَ يضرِبُ، قال ابن فارس: «الكاف والفاء والتاء أصلٌ صحيح، يدلُّ على جَمْعٍ وضمّ. من ذلك قولهم: كفَتُّ الشَّيءَ، إذا ضممتَه إليك. قال رسول الله عليه الصلاة والسلام في اللَّيل: "واكفِتُوا صِبْيَانكم"، يعني ضُمُّوهم إليكم واحبسوهم»، وقال القاضي عياض: «وأصل الكَفْتِ: السّتْرُ والضَمُّ، قال الله تعلى: ﴿أَلَمۡ نَجۡعَلِ ٱلۡأَرۡضَ كِفَاتًا ۝٢٥ أَحۡيَآءٗ وَأَمۡوَٰتٗا﴾ (النبأ، الآية ٢٥-٢٦) أي تضمُّهم على ظهرها أحياءً، وفي بطنِها أمواتا».

انظر: معجم مقاييس اللغة (١٩٠/٥)، كتاب الأفعال للسرقسطي (١٥١/٢)، مشارق الأنوار (٣٤٧/١)، تاج العروس (٦٠/٥-٦١).

فَضْلُ الغُدُوِّ وَالرَّوَاحِ فِي سَبِيلِ اللهِ

[١٦٨٨]قوله: «**غَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ**[١]» الغَدْوَةُ: هي من أول النَّهار إلى الزَّوال، والرَّوْحَةُ من الزَّوال إلى الليل[٢].

فَضْلُ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللهِ

[١٦٨٩]قوله: «**مَنْ أَرْسَلَ بِنَفَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَقَامَ فِي بَيْتِهِ فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُ مِائَةِ دِرْهَمٍ، وَمَنْ غَزَا بِنَفْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْفَقَ فِي وَجْهِ ذَلِكَ فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُ مِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ**»، ثُمَّ تَلَا: ﴿**وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ**﴾[٣] [٤]»، هذا الحديث في سنده في ابن ماجه الخليل بن عبد الله، يرويه عن الحسن، وعنه ابن أبي فُديك، لا يُعرفُ، ما روى عنهُ سِوى ابن أبي فُديك، وقد انفرد ابن ماجه بالإخراج له[٥].

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ٢، ١٢٥/٢، ح ٢٧٨١): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**غَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**»».

(٢) قال ابنُ الجوزيِّ في كشف المشكل من الصحيحين (٥٠٥/٣، ح ١٩٩٥): «والغُدُوُّ أوَّل النهار، والغَدْوَة الفعلة الواحدة، و الرَّوَاحُ من زوال الشمس إلى الليل، والرَّوْحَةُ الفعلةُ الواحدة»، وقال في موضع آخر (٩٣/٢، ح ٥٧٠) بنحو ما قال المصنِّف.

وانظر: مشارق الأنوار (٣٠١/١، ١٢٩/٢)، النهاية (٣٤٦/٣).

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٦١.

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ٤، ١٢٦/٢، ح ٢٧٨٧): «حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ الحَمَّالُ، حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنِ الخَلِيلِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الحَسَنِ، عَن عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللَّهِ ابنِ عَمْرٍو، وَجَابِرِ ابنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعِمْرَانَ بنِ الحُصَيْنِ، كُلُّهُم يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: **مَنْ أَرْسَلَ بِنَفَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**...» فذكره.

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣٣٨/٨، ت ١٧٢٩)، ميزان الاعتدال (٤٥٩/٢).

قلتُ: هذا حديثٌ منكرٌ، آفتُهُ -كما ذكرَ المصنِّفُ- الخليلُ بن عبد الله، مجهولٌ، تفرَّدَ به عن الحسنِ -البصري- إمامٍ ثقة فقيه يُجمعُ حديثُه، وجمع في إسناده ثمانيةً من الصحابة،

=

التَّغليظُ في تركِ الجِهادِ

[١٦٩٠]قوله: «**أَصَابَهُ اللَّهُ بِقَارِعَةٍ**(١)» أي بداهِيةٍ تُهلِكُه، يقال: قَرعَه أمر، إذا أتاه فَجْأةً، وجمعُها قَوارِعُ(٢).

فضلُ الرِّباطِ في سَبيلِ الله

[١٦٩١]قوله: «**لَمْ يَمْنَعْنِي مِنْ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ إِلَّا الضِّنُّ**(٣)» الضِّنُّ: بكسر

أغلبُهم مُكثرون، وهو لا يخلُو من انقطاعٍ أيضا، فالحسن البصري يُدلِّسُ ولم يصرِّح فيه بالتَّحديثِ، وقد نصَّ بعضُ الأئمة على عدم ثبوت سماع الحسن من بعض هؤلاء الصحابة.

قال المنذري: «رواه ابن ماجه عن الخليل بن عبد الله، ولا يحضرني فيه جرح ولا عدالة، عن الحسن عنهم، ورواه ابن أبي حاتم عن الحسن عن عمران فقط»، وقال أيضا: «والحسن لم يسمع من عمران، ولا من ابن عمر، وقال الحاكم: أكثر مشايخنا على أن الحسن سمع من عمران، انتهى. والجمهور على أنه لم يسمع من أبي هريرة أيضا، وقد سمع من غيرهم والله أعلم».

وقال ابن كثير: «هذا حديث غريب».

وقال البوصيري في الزوائد: «في إسناده خليل بن عبد الله، قال الذهبي: لا يعرف، وكذا قال ابن عبد الهادي».

انظر: الترغيب والترهيب (١٦٢/٢، تفسير ابن كثير (٦٩٢/١)، مصباح الزجاجة (مطبوعة مع السنن ٣٣٩/٣).

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ٥، ١٢٦/٢، ح ٢٧٨٨): «عَن أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ لَمْ يَغْزُ أَوْ يُجَهِّزْ غَازِيًا أَوْ يَخْلُفْ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ أَصَابَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»».

(٢) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٢٣٥/٢)، النهاية (٤٥/٤).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ٧، ١٢٧/٢، ح ٢٧٩٢): «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: خَطَبَ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ النَّاسَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ حَدِيثًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ إِلَّا الضِّنُّ بِكُمْ وَبِصَحَابَتِكُمْ؛ فَلْيَخْتَرْ مُخْتَارٌ لِنَفْسِهِ أَوْ لِيَدَعْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ رَابَطَ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ كَانَتْ كَأَلْفِ لَيْلَةٍ صِيَامِهَا**

=

الضاد المعجمة، وهو البُخل والشُحُّ، يقال: ضَنِنْتُ: أَضَنُّ، وضنَنْتُ أَضِنُّ، ضِنًّا، وضَنانةً[(١)].

[١٦٩٢]قوله: «**وأَمِنَ مِنَ الفَتَّانِ**[(٢)]» لعلَّه -والله أعلم- فتَّانُ القبر، أو الشيطان[(٣)]، ويحتملُ أنَّه عليه السَّلام أرادهما، والله أعلم.

[١٦٩٣]قوله: «**عَنْ مَكْحُولٍ، عَن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ**[(٤)]» قد عمل في أصلنا بين

وَقِيَامِهَا»».

(١) انظر: الصحاح (٦/٦)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٥٦/٨)، النهاية (٢٢٠/٣)، تاجُ العروس (٣٤٠/٣٥).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ٧، ١٢٧/٢، ح ٢٧٩٣): «عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَجْرَى عَلَيْهِ أَجْرَ عَمَلِهِ الصَّالِحِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ، وَأَجْرَى عَلَيْهِ رِزْقَهُ، وَأَمِنَ مِنَ الفَتَّانِ**...»» الحديث.

(٣) وفَتَّان بالمعنى المذكُورِ: بفتح الفاء وتشديد المثناة الفوقية، قال الملا علي قاري: «وفي نسخة بضم الفاء، وقال شارح للمصابيح من علمائنا ويروى: الفُتَّان، جمع فاتن أي نار محرقة، أو الزبانية الذين يعذبون الكفار». مرقاة المفاتيح (٣٢٨/٧).

وقال النووي: ««**أمن الفتان**» ضبطوا أمن بوجهين أحدهما: أَمِنَ بفتح الهمزة وكسر الميم من غير واو، والثاني: أومن بضم الهمزة وبواو، وأمَّا الفتان فقال القاضي: رواية الأكثرين بضم الفاء جمع فاتن، قال: ورواية الطبري بالفتح، وفى رواية أبي داود في سننه (٣١٧/٢، ح ٢٥٠٢) «**أومن من فتاني القبر**»». شرح النووي على مسلم (٦١/١٣).

وقال الطيبي: «إذا روي بالفتح فالوجه ما قيل: إن المراد منه الذي يفتن المقبور بالسؤال فيعذبه .. وإن روى بالضم فالأولى أن يحمل على أنواع من الفتن بعد الإقبار من ضغطة القبر والسؤال والتعذيب في القبر، وبعده من أهوال يوم القيامة». شرح الطيبي على المشكاة (٢٦٢٧/٨).

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ٧، ١٢٨/٢، ح ٢٧٩٤): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيل ابنِ سَمُرَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَعْلَى السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ صُبْحٍ، عَن عَبْدِ الرَّحمَنِ بنِ عَمْرٍو، عَن مَكْحُولٍ، عَنْ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَرِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ مُحْتَسِبًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ، أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ عِبَادَةِ مِائَةِ سَنَةٍ صِيَامِهَا**

=

مكحول، وأُبيّ؛ [١٣٠/ب] ضَبَّة، وهذه الضبَّة صحيحة، فإنه أرسل عنه(١)، ولم يلقَه، والله أعلم. وفي سند الحديث الذي فيه مكحولٌ عن أُبيٍّ: مُحَمَّدٌ يعني السلمي، وهو متروك(٢)، وعُمرُ بن صُبْح أسوأُ منه، وقد رُمي بالوضع(٣).

**وَقِيَامِهَا، وَرِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ مُحْتَسِبًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَعْظَمُ أَجْرًا، أُرَاهُ قَالَ: مِنْ عِبَادَةِ أَلْفِ سَنَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا، فَإِنْ رَدَّهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِهِ سَالِمًا لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ سَيِّئَةٌ أَلْفَ سَنَةٍ، وَتُكْتَبُ لَهُ الْحَسَنَاتُ، وَيُجْرَى لَهُ أَجْرُ الرِّبَاطِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»».

(١) من عادة المحدثين التَّضبيب في موضع الإرسال والانقطاع.

انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٠٥).

(٢) هو ابنُ يعلى السُّلمي، يُلقَّب زُنبور.

قال البخاري في الكبير والصغير: «يتكلمون فيه»، ونقل عنه العقيلي والخطيب قوله: «ذاهب الحديث»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»، ونقل عن أحمد بن سنان أنه كان جهميا، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال العجلي: «كتبت عنه، ترك الناس حديثه، ويقال إنه جهمي»، وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ حتى يجيء بما يحدث به مقلوبا، فإذا سمعه من الحديث صناعته؛ علم أنه معمول أو مقلوب، فلا يجوز الاحتجاج به فيما خالف الثقات من الروايات، ولا فيما انفرد وإن لم يخالف الاثبات»، وقال الخطيب: «ضعيف»، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين.

وأوردهُ الذهبي في المغني والميزان وديوان الضعفاء، وقال في الميزان: «شذ أبو كريب فروى عنه، وقال: كان ثقة». وقال في الكاشف: «متروك».

انظر: التاريخ الكبير (٢٦٨/١)، الضعفاء الصغير للبخاري ت (٣٤١)، الجرح والتعديل (١٣١/٨)، ضعفاء العقيلي (١٤٩/٤)، معرفة الثقات (٢٥٦/٢)، المجروحين (٢/ ٢٦٧) تاريخ بغداد (٣/ ٤٤٨) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٠٨/٣)، تهذيب الكمال (٤٥/٢٧)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢٣٢/٢)، المغني في الضعفاء (٦٤٥/٢)، ميزان الاعتدال (٧١/٤)، ديوان الضعفاء ص (٣٨٠).

(٣) بل كانَ يعترفُ بوضع الحديث. فمن ذلك ما رواه البخاري في التاريخ الأوسط (١٩٢/٢) عن يحيى اليشكري، عن على بن جرير، قال: سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي ﷺ.

ذكره المصنِّف في الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث (١٩٧/١)، وذكره غيرُ

=

بابُ فَضلِ الحَرَسِ والتَّكْبِيرِ

[١٦٩٤]قوله: «**عَلَى كُلِّ شَرَفٍ**[١]» هو بفتح الشِّين المعجمة، والراء، أي على كُلِّ مكانٍ مرتفِعٍ منَ الأرضِ[٢].

الخروجُ فِي النَّفِيرِ

[١٦٩٥]قوله: «**وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ**[٣]» هذا الفرسُ يقال له: مندوب، كذا جاء في بعض طُرق الحديث خارج هذا الكتاب[٤].

[١٦٩٦]قوله: «**لَنْ تُرَاعُوا**» أي لن تُفزَعُوا[٥].

واحدٍ فيمن كذبوا في الحديث ووضعوا؛ فطُرحت مروياتهم، وعلامات الوضع ظاهرة على متن حديثه في الباب، وقد وضعه في ثواب الرباط في سبيل الله.

انظر لترجمته أيضا: الكامل في الضعفاء (٢٤/٥)، المجروحين (١٧٧/١)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢١١/٢)، المغني في الضعفاء (٤٦٩/٢)، ميزان الاعتدال (٢٠٧/٣)، ديوان الضعفاء (٢٩٤/١).

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ٨، ١٣٠/٢، ح ٢٧٩٧): «عَن أَبِي هُرَيرَةَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «**أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالتَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ**»».

(٢) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين للحَميدي ص (١٥٤)، مشارق الأنوار (٢٤٩/٢).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ٩، ١٣٠/٢، ح ٢٧٩٨): «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: كَانَ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَشْجَعَ النَّاسِ، وَلَقَدْ فَزِعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَيْلَةً فَانْطَلَقُوا قِبَلَ الصَّوْتِ فَتَلَقَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَبَقَهُمْ إِلَى الصَّوْتِ وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُرْيٍ مَا عَلَيْهِ سَرْجٌ فِي عُنُقِهِ السَّيْفُ وَهُوَ يَقُولُ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَنْ تُرَاعُوا**» يَرُدُّهُمْ، ثُمَّ قَالَ لِلْفَرَسِ: «**وَجَدْنَاهُ بَحْرًا، أَوْ إِنَّهُ لَبَحْرٌ**»».

(٤) منها ما اتفق الشيخان (البخاري ٢٩/٤، ح ٢٨٥٧، مسلم ١٨٠٣/٤، ح ٢٣٠٧) على إخراجه من حديث شُعْبَةُ سَمِعْتُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ بِالمَدِينَةِ فَزَعٌ فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ مَنْدُوبٌ، فَرَكِبَهُ فَقَالَ: «**مَا رَأَيْنَا مِنْ فَزَعٍ وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا**». وهذا لفظُ مسلم.

(٥) انظر: غريب ابن الجوزي (٤٢١/١)، مشارق الأنوار (٣٠٢/١)، النهاية (٢٧٧/٢).

[١٦٩٧]قوله: «**وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا**» أي واسعَ الجريِ، وسُمِّي البحرُ بحرًا لسَعتِه، وتبحَّر في العلم: اتَّسَعَ[١].

فضلُ غَزْوِ البَحرِ

[١٦٩٨]قوله: «**والَّذِي يَسْدَرُ فِي البَحْرِ**[٢]» السَّدَرُ: بفتح السين، والدال المهملين المفتوحتين، كالدُّوار، وهو كثيراً ما يعرِض لراكب البحر، يقال: سَدِرَ يَسْدَرُ، الماضي بالكسر، والمضارعُ بالفتح، سَدَرًا بفتحِهما، والسَّدِرُ بكسر الدال: من أسمَاءِ البحر[٣].

[١٦٩٩]قوله: «**حدَّثنَا يُوسُفُ بن عَبدِ الله الجُبَيْرِيُّ**» كذا في الأصل، وتجاهه مكتوب: «**حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ يُوسُفَ**[٤]» وهذا الذي في الهامش هو الصَّواب، وهو: عُبيد الله بن يوسف الجُبَيرِيُّ، بضمِّ الجيم، وفتح الموحدة، وإسكان المثنَّاة تحتُ، ثم راء، ثم ياء النِّسبة[٥]، أبو حفص البصري، عن علي بن عابس، ووكيع، ويحيى القطان، وروح بن عطاء، وجماعة. وعنه: ابن ماجه، وابن خُزيمة، [١٣١/أ] وابن صاعد، وابن أبي داود، وأبو عروبة وغيرهم، بقي إلى حدود الخمسين، ومائتين، ذكره غير واحد

---

(١) النهاية (٩٩/١).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٠، ١٣١/٢، ح ٢٨٠٣): «عَن أَبِي الدَّرْدَاءِ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**غَزْوَةٌ فِي البَحْرِ مِثْلُ عَشْرِ غَزَوَاتٍ فِي البَرِّ، وَالَّذِي يَسْدَرُ فِي الْبَحْرِ كَالْمُتَشَحِّطِ فِي دَمِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ**»».

(٣) انظر: النهاية (٣٥٦/٢)، لسانُ العرب (٣٥٤/٤).

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٠، ١٣١/٢، ح ٢٨٠٤): «حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ يُوسُفَ الجُبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بنُ مُحَمَّدٍ الكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا عُفَيْرُ بنُ مَعْدَانَ الشَّامِيُّ، عَن سُلَيْمِ بنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**شَهِيدُ البَحْرِ مِثْلُ شَهِيدَيِ البَرِّ، وَالمَائِدُ فِي البَحْرِ كَالمُتَشَحِّطِ فِي دَمِهِ فِي البَرِّ** ...»» الحديث.

(٥) انظر: الإكمال (٢٥٤/٢)، مشتبه النسبة لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ل ١٢)، توضيح المشتبه (٦٤/٣).

بعُبيد الله بن يوسف[١] فاعلمْه، ولم أر من ذكره كما في الأصل: يوسف بن عبد الله.

[١٧٠٠] قوله: «**والمَائِدُ في البَحْرِ كَالمُتَشَحِّطِ في دَمِهِ**» يقال: مَادَ: أي أصابه غَثَيَانٌ، ودُوارٌ من رُكوبِ بحرٍ[٢].

ذكر الدَّيلَمِ وفَضْلُ قِزْوين

[١٧٠١] قوله في التَّرجمة: «الدَّيْلَم[٣]» هم جِيلٌ من النَّاس[٤]، وأمَّا قزْوِينُ[٥]

---

(١) لترجمته انظر: الثقات (٤٢٨/٨)، الأنساب للسمعاني (٣٢/٢)، تهذيب الكمال (١٧٩/١٩)، الكاشف (٦٨٨/١، ت ٣٦٠٢)، التقريب ت (٤٣٥٤).

(٢) انظر: النهاية (٣٧٩/٤)، القاموس المحيط ص (٣٢١).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١١، ١٣١/٢).

(٤) الدَّيْلَم: -بفتح الدال واللام وسكون الياء بينهما-، أو الدَّيالِمَة إحدى الشُّعوب الإيرانية غير الفارسية التي عاشت شمال الهضبة الإيرانية في الأصقاع الجبلية المطلة من الجنوب والغرب على أراضي الدلتا الرسوبية الواقعة في الجنوب الغربي لشاطئ بحر الخِزْرِ (قَزْوِين)، وأطلق البلدانيون العرب على الدلتا اسم الجيل أو الجيلان بوجه خاص، وما زال يعرف بهذا الإسم (جيلان = گيلان بالفارسية)، وقد يشيرون إليه بصيغة الجمع جيلانات (گيلانات). وتُطلقُ تسمية الدَّيلم على بلادِ الدَّيالمة أيضًا، وهي بلاد كلها جبال ووهاد، وحصرها ابن الوردي في ثلاث جبال منيعة كان أهلها يتحصَّنون بها، وقد اشتهرت في التاريخ بكونها موطن بني بويه، أي الديالمة، فقد كان رؤساؤهم في المئة الرابعة سادة بغداد وذوي النفوذ على الخلافة في أكثر تلك الحقبة. وفي المئة الرابعة وهو الوقت الذي بلغت فيه سيادة البويهيين ذورتها كانت جميع جيلان وأقاليم الجبل التي في شرقيها المحاذية لبحر قزوين، وهي طبَرِستان وجُرجان وقُومَس، في ضمن إقليم الديلم، ثم صار ينظر إلى هذه الأقاليم الشرقية في الأزمنة المتأخرة كأنها مستقلة عنه، وبعد ذلك بطل استعمال اسم الديلم نفسه في الغالب، وعرفت الجهات المجاورة بإقليم جيلان، على أنَّ جيلان بوجه أصح لم تكن غير البقاع الساحلية بينما الديلم كان الصقع الجبلي المطل عليها، ويعتبرُ اليوم جزء من مرتفعات محافظة جيلان (گيلان) الإيرانية، وينسب التاريخ شعب الديالمة إلى الشجاعة والإقدام وشدَّة العداء والبأس في الحروب.

انظر: الأنساب للسمعاني (٥٢٧/٢)، خريدة العجائب لابن الوردي ص (٣٧) بلدان الخلافة الشرقية (٢٠٦-٢٠٧)، قاموس لُغات عميد ص (٥٤٩).

(٥) قَزْوِينُ: بالفتح ثم السكون وكسر الواو وياء مثناة من تحت ساكنة ونون، قال ياقوتُ الحموي: «مدينة مشهورة بينها وبين الرَّيِّ سبعة وعشرون فرسخا، وإلى أبهر اثنا عشر فرسخا».

=

ففي أصلنا في غير موضع: بكسر القاف، والذي نعرفُه أنها بالفتح، وكذا نصَّ عليها غيرُ واحد، وهي بفتح القاف، وكسر الواو، وكذا قيَّدها ابنُ السَّمعاني وغيره(١)، وهي مدينة كبيرة معروفة بخُراسان، قال الصغانيُّ(٢): «بين الرَّيِّ وأَبْهَرَ».

[١٧٠٢]قوله: «**مِنْ أَهْلِ بَيْتِي**(٣)» هو المَهْدِيُّ، واسمه محمد بن عبد الله، وهو من ولد فاطمة رضي الله عنها، يملكُ سبعَ سنين، وفي رواية: تسعَ سنينَ(٤)، وصِفتُه

قلت: موقع مدينة الرَّيِّ إلى الجنوب الغربي منها، وكانت بلدة كبيرة من بلاد الديلم بين قومس والجبال، تقع جنوب شرقي طهران، لم يبق لها أثر بعد نزول كارثة المغول عليها سنة٦١٧هـ. أما موقع أبهر فإلى الغرب على بعد ٨٥ كيلومتراً منها، وهي مدينة عامرةٌ إلى اليوم، وتتبع محافظةَ زِنْجَان الإيرانية.

وقَزْوِين اليوم عاصمة محافظة قزوين إحدى محافظات إيران الإحدى والثلاثين، تقع في شمال البلاد، وتبعد حوالي ١٣٠ كيلومتراً شمال غربي مدينة طهران، وهي في أسفل الجبال العظيمة، وكانت البقاع الجبلية في الشمال الغربي منها تؤلف منذ القدم قسما من بلاد الديلم، ويطلقُ اسم قَزْوِين أيضا على بحر الخِزْرِ المغلق الواقعِ شرقَ محافظة قزوين.

انظر: معجم البلدان (٣٤٢/٤)، بلدان الخلافة الشرقية ص (٢٤٩-٢٥٧).

(١) انظر: الأنساب (٤٩٣/٤)، وكذا في اللباب لابن الجزري (٣٤/٣).

(٢) التكملة والذيل والصلة (٢٩٣/٦)، ومصنِّفه هو: أبو الفضائل رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن، العدوي العمري الصغاني، المحدث الفقيه اللغوي، صاحب تصانيف، منها الموضوعاتُ، والعُباب الزَّاخر، ومجمع البحرين، توفي ليلة الجمعة لتسعة عشر يوما خلون من شعبان سنة ٦٥٠ هـ.

انظر ترجمته في: العبر (٢٦٥/٣)، النجوم الزاهرة (٣٠/٧).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١١، ١٣٢/٢، ح ٢٨٠٥):«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ، لَطَوَّلَهُ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ حَتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يَمْلِكُ جَبَلَ الدَّيْلَمِ**»».

(٤) رواية سبع سنين، أخرجها أبو داود (١٧٤/٤، ح ٤٢٨٧) عن سهل بن تمام بن بزيع، عن عمران بن داور أبو العوام القطَّان، عن قتادة عن أبي نضرة هاشم بن القاسم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**المَهْدِيُّ مِنِّي، أَجْلَى الْجَبْهَةِ أَقْنَى**

=

أنه أجلى الجبهة، والأجلاْ بالقصر، وهو خَفيفُ شعرِ ما بين النَّزعَتينِ من الصِّدْغَين، وأيضا الذي انحسَر الشَّعر عن جبهته[١]، ومن صفته أنه أقْنَى الأنف[٢]، ومن أراد

الْأَنْفِ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا وَظُلْمًا، يَمْلِكُ سَبْعَ سِنِينَ». وهذا إسنادٌ ضعيف، عمران بن دَاوَر صدوق يهم (التقريب ت ٥٧٩٨)، وقد تفرد بالحديث عن إمام مكثر يجمع حديثه، وحالته لا تحتمل التفرد عن مثله.

أما رواية تسع سنين، فجاءت عن أبي سعيد الخُدريِّ أيضا، من طريق أبي الصِّدِّيق النَّاجي بكر بن عمرو عنه، وقد اختلف في تحديد المدة عن أبي الصديق الناجي، فقيل عنه: سبعا، وقيل عنه: خمسا أو سبعا أو تسعا على الشكِّ، وقيل عنه: سبعا أو تسعا على الشك أيضا، وأصحُّ الطرق عنه التي جاءت بدون تحديد، أخرجها الإمام أحمد في المسند (٣/٣٦، ح ١١٣١٣) عن محمد بن جعفر، عن عوف بن أبي جَميلة، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَمْتَلِئَ الْأَرْضُ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا، قَالَ: ثُمَّ يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ عِتْرَتِي أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَمْلَؤُهَا قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا**».

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين. رجاله كلهم ثقات رجالُ الشيخين.

وأخرجه أبو يعلى في المسند (٢/٢٧٤، ح ٩٨٧)، ومن طريقه ابن حبان (الصحيح – الإحسان ١٥/٢٣٦، ح ٦٨٢٣)، والحاكم في المستدرك (٤/٦٠٠)، وأبو نعيم في الحلية (٣/١٠١) من طرقٍ عن عوفٍ بهذا الإسناد، بنحو اللفظ السابق.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وقال أبو نعيم: «مشهورٌ من حديث أبي الصديق عن أبي سعيد رضي الله عنه».

وللحديث طرقٌ أخرى عن أبي سعيد الخُدري، وطرق صحيحة وحسنة وضعيفةٌ عن صحابةٍ آخرين.

(١) انظر: غريب ابن قتيبة (١/٣٠٩)، غريب الحربي (١/١٢١)، غريب الخطابي (٢/١٩١)، النهاية (١/٢٩٠)، تاج العروس (٣٧/٣٦٦).

(٢) القَنا في الأنف: طُوله ورِقَّة أرْنَبَتِه مع حَدَبٍ في وَسَطِهِ.

الصحاح (٦/٣١٩)، النهاية (٤/١١٦)، لسان العرب (١٥/٢٠١).

مطالعة أحواله وصفاته، وكيف يملكُ؟ فعليهِ بسُننِ أبي داود؛ فإنَّ له بابًا في السُّنن(١).

[١٧٠٣]قوله في الحديث: «**والقُسْطُنْطِيْنَة**» هي بضم الطاء المهملة الأولى، كذا قُيِّد عن أهل هذا الشأن، وقد رواه بعضُ رواة البخاري قسطنطينيَّة بزيادة ياء مشددة، وهو كما في أصلنا، وحذفُها أكثر، وقال الصَّغاني في الذَّيل والصلة لكتاب التكملة(٢) ما لفظُه: «قُسْطُنْطِينِيَّة، ويقال: قُسْطُنْطِيْنَة دار ملك الرُّوم»(٣).

[١٧٠٤]حديث أنس: «**سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمُ الآفَاقُ، وَسَتُفْتَحُ عَلَيْكُم مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا قَزْوِينُ مَنْ رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً؛ كَانَ لَهُ فِي الجَنَّةِ عَمُودٌ**

---

(١) (٤/١٧٠-١٧٧) من (ح ٤٢٨١ إلى ح ٤٢٩٢).

(٢) (٤/١٦٥).

(٣) وعلى الوجهين –بزيادة الياء وإسقاطها– قاله الفيروز آبادي في القاموس ص (٦٨٢)، وتبعهُ الزَّبيدي في تاج العروس (٢٠/٢٩)، إلا أنهما فتحا الطاء الأولى، وقالا: «وقد تُضَمُّ الطّاءُ الأُولى منهما» وزاد الزَّبيدي: «وأَمّا القافُ فإِنَّها مضمومةٌ كما في شُرُوحِ الشِّفاءِ، وإِنْ كانَ الإِطْلاقُ يُوهِمُ الفَتْح، فهي خمسُ لُغاتٍ، ويُرْوَى أَيضاً تَخْفِيفُ الياءِ كما في شُرُوحِ الشِّفاءِ، فهي سِتُّ لُغاتٍ». ثم نقل عن تقويم البلدان لابن الجوزي قوله: «لا يَجُوزُ تَخْفِيفُ أَنْطَاكِيّة، وهي مُشَدَّدَةٌ أَبداً، كما لا يَجُوزُ تَشْدِيدُ القُسْطَنْطِينِيَة».

تقعُ القُسْطَنْطِينيَّةُ في الغرب التركي اليوم، شرقَ أوروبا الحديثة، وكانت تُسمَّى بِيزَنطية في القرون الأولى لميلاد المسيح عليه السلام، انتقل إليها ملك الروم قسطنطين الأكبر في ٣٣٥ ميلادية فسمَّاها باسمه، وجعلها عاصمة لحكمه بعد أن كانت العاصِمةُ مدينة رومية. وبقيت دارُ ملك الرُّومان إلى أن افتتحها محمد الفاتح في التاسع والعشرين من شهر مايو / أيار سنة ١٤٥٣ للميلاد، الموافق للعشرين من جمادى الأولى سنة ٨٥٧ هـ، وأطلق عليها إسلام بول، أو الأستانة، وكان الأتراك قبل فتحها يُسمونها إستنبول (إسطنبول معرَّبةً) أيضا، وهي التسمية التي تطلق عليها إلى اليوم. استمرت إسطَنبول عاصمة للخلافة العثمانية إلى أن اختار الأتراك أنقرة عاصمة لجمهورية تركيا الحديثة منذ عام ١٩٢٣م.

انظر: معجم البلدان (١/١٣٨)، الروض المعطار (١/٢٠٠)، التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية ص (١، ٧، ١٠).

مِنْ ذَهَبٍ عَلَيْهِ زَبَرْجَدَةٌ(١) **خَضْرَاءُ**(٢)» الحديث، في سند هذا الحديث داود بن المُحَبَّر، بضم الميم، وفتح الحاء المهملة، وفتح الموحدة المشدَّدة، ثم راء، هو ابن قَحْذَم أبو سُليمان البصريُّ(٣)، صاحب كتابِ العَقلِ، وليت داود لم يصنِّفه(٤)، روى عن شعبة وهمام، وجماعة، وعن مقاتل بن سليمان، [١٣١/ب] والحارث بن أبي أسامة، وجماعة، قال أحمد: «لا يدري ما الحديث(٥)»، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه(٦)»، وقال أبو زرعة وغيره: «ضعيف(٧)»، وقال أبو حاتم: «ذاهبُ الحديث(٨)»، وقال الدارقطني: «متروك»(٩)، انتهى. ولابن معين و أبي داود فيه كلام لم

---

(١) جوهرٌ معروفٌ يُقالُ له: الزُّمُرُّذُ أيضا.

انظر: الصحاح (١٢٧/١٢)، المحكم (٦٠٠/٧)، لسانُ العرب (١٩٤/٣)، القاموس المحيط ص (٣٣٣).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١١، ١٣٢/٢، ح ٢٨٠٦): «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ المُحَبَّرِ، أَنْبَأَنَا الرَّبِيعُ بنُ صَبِيحٍ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبَانَ عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمُ الآفَاقُ، وَسَتُفْتَحُ عَلَيْكُم مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا قَزْوِينُ مَنْ رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً كَانَ لَهُ فِي الجَنَّةِ عَمُودٌ مِنْ ذَهَبٍ عَلَيْهِ زَبَرْجَدَةٌ خَضْرَاءُ، عَلَيْهَا قُبَّةٌ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مِصْرَاعٍ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَى كُلِّ مِصْرَاعٍ زَوْجَةٌ مِنَ الحُورِ العِينِ**»».

(٣) انظر: توضيح المشتبه (٤٨/٨)، تبصير المنتبه (١١٢٣/٣، ١٢٥٤).

(٤) كذا تمنَّى الذَّهبي أيضا في ميزان الاعتدال (٢٠/٢).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٣٨٨/١)، بحر الدم ص (٥١، ت ٢٧٦).

(٦) تهذيب الكمال (٤٤٦/٨).

(٧) أبو زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٥٠٩/٢)،

(٨) الجرح والتعديل (٤٢٤/٣).

(٩) الضعفاء والمتروكين (١٠). وقال البخاري: «منكر الحديث». وقد ضعفه آخرون أيضا.

انظر: التاريخ الكبير (٢٤٤/٣)، الضعفاء الصغير للبخاري ص (٤٥) أجوبة أبي سؤالات أبي عبيد الآجري ص (٢٣٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ١٠٠)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ٢٦٧-٢٦٨)، الضعفاء للأصبهاني ص (٧٨)، تاريخ بغداد (٣٦٠/٨-

=

أذكره[١]، وعن الدارقطني أنه قال: كتاب العقل وضعه مَيْسَرة بن عبد ربه، ثم سرقه داود بن المُحَبَّر، وكتبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة بن عبد ربه، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، ثم سرقه سليمان بن عيسى السِّجزي[٢] أو كما قال، قال الذَّهبي في ترجمته[٣] بعد أن ذكر الحديث الذي ذكرته بسنده منه إلى ابن ماجه: «فلقد شَانَ ابن ماجه سننه بإدخال هذا الحديث الموضوع فيها»، انتهى. ورأيت عن ابن ناصر[٤] ما لفظُه: «هذا حديثٌ موضوع، وداود بن المحبَّر كذَّاب، ولا يصحُّ في قزوين شيء من ذلك»[٥]، انتهى.

---

٣٦١)، تهذيب الكمال (٨/٤٤٥-٤٤٧)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/٣٨٢)، ميزان الاعتدال (٢/٢٠).

(١) قال فيه ابن معين: «قد سمع، إلا أنه لم يكن له بخت»، وقال أبو داود: «هو ثقة شبه الضعيف وبلغني عن يحيى فيه كلام أنه كان يوثقه»، قال ابن عدي في الكامل: «وداود له أحاديث صالحة خارج كتاب العقل، ويشبه أن تكون صورته ما ذكره يحيى بن معين أنه كان يخطئ ويصحف الكثير، وفي الأصل أنه صدوق كما ذكره». ونقل ابن الجوزي في المتروكين عن ابن معين قوله: «يحيى كان ثقة، لكنه ترك الحديث وتنسَّك فلما كبر حدث بصحف وأخطأ». وروى الخطيب بسنده عن الدوري أنه قال: «سمعت يحيى بن معين وذكر داود بن المحبر؛ فأحسن عليه الثناء وذكره بخير وقال: ما زال معروفا بالحديث يكتب الحديث، وترك الحديث ثم ذهب فصحب قوما من المعتزلة؛ فأفسدوه وهو ثقة». ونقل عنه أيضا: سمعت يحيى بن معين يقول: «داود بن المحبر ليس بكذاب، قال يحيى: وقد كتبت عن أبيه المحبر بن قحذم، وكان داود ثقة، ولكنَّه جفا الحديث ثم حدَّث».

انظر: الجرح والتعديل (٣/٤٢٤)، سؤالات الآجري ص (٢٣٢)، تاريخ بغداد (٨/٣٦٠).

(٢) كذا نقلوا عن الدارقطني من طريق عبد الغني بن سعيد عنه.

انظر: تاريخ بغداد (٨/٣٦٠)، سؤالات البرذعي (٢/٥٠٩)، تهذيب الكمال(٨/٤٤٧)، الميزان (٢/٢٠).

(٣) في الميزان (٢/٢٠).

(٤) الظاهرُ أنَّه ابن ناصر الدين الدمشقي، ولم أقف له على كلام باللفظ المذكور، لكن له مقالا في ترجمة داود بن المحبر (توضيح المشتبه ٨/٤٨) بنحو ما نقل عنه المصنِّف.

(٥) والحديثُ حكم المحدِّثون بوضعه، وأوردوه في كتب المناكير والموضوعات، وفي إسناده يزيد بن

=

[١٧٠٥]قوله: «**عنِ الرَّبِيعِ بن صَبِيحٍ**» هو بفتح الصاد وكسر الموحَّدة(١)، وفيه مقال(٢).

الرَّجُلُ يَغْزُو وله أَبَوَانِ

[١٧٠٦]قوله: «**عَنْ مُعَاوِيَةَ بن جَاهِمَةَ**(٣)» هو بالجيم وكسر الهاء بعد الألف وفتح الميم ثم تاء التأنيث(٤).

أبان والربيع بن صَبِيح ضعيفان أيضا، واتهم ابن الجوزي يزيد بوضعه.
انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/٥٥)، اللآلئ المصنوعة (١/٤٦٣)، تنزيه الشريعة المرفوعة (٢/٥٠)، الفوائد المجموعة ص (٥٢٩).

(١) هكذا ضبطه المطرزي في ترتيب المعرِب (٢/٤٦٤)، وابن الأثير في تتمة جامع الأصول (١٢/٣٩١)، وفي الكامل في التاريخ (٥/٢٣٤)، وابن حجر في هدي الساري ص (٢٠/٨).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٩/٨٩، ت ١٨٦٥).

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٢، ٢/١٣٢، ح ٢٨٠٧): «حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ مُحَمَّدُ ابنُ أَحْمَدَ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَلَمَةَ الحَرَّانِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاق، عَن مُحَمَّدِ بنِ طَلْحَةَ ابنِ عَبْدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ، عَن مُعَاوِيَةَ بنِ جَاهِمَةَ السُّلَمِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ الجِهَادَ مَعَكَ أَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ...»، وفيه أنَّه ﷺ قال له: «**وَيْحَكَ، أَحَيَّةٌ أُمُّكَ**»، قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «**وَيْحَكَ الْزَمْ رِجْلَهَا فَثَمَّ الْجَنَّةُ**».

(٤) مختلفٌ في صُحبتِه. وذهب البعضُ إلى أن روايته مرسلة، وإسنادُه مختلفٌ فيه، فتارة جعل الحديث من مسنده كما في الباب، وتارة من مُسند أبيه جاهمة بن العباس بن مرداس. قال أبو أحمد العسكري: «روايته مرسلة»، ونفى أبو القاسم صحبته، وأثبتها ابن حبان، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: «روى عن النبي ﷺ، روى عنه محمد بن طلحة وعكرمة بن روح». قال المزيُّ: «له صُحبة»، وقال الذهبي: «صحابي»، وقال الحافظ ابن حجر: «قيل: له صحبة».
انظر: الجرح والتعديل (٨/٣٧٧)، الثقات (٣/٣٧٤)، الاستيعاب (١/٧٩)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/٦٣٣)، الإصابة (١/٤٤٦)، تهذيب الكمال (٢٨/١٦٢)، الكاشف (٢/٢٧٥)، تحفة التحصيل ص (٢٧٨)، التقريب ت (٦٧٤٩).

[١٧٠٧] قوله: «**الزَم رِجْلَها**» هو بكسر الراء ثم بالجيم واللام، وقوله: «**فَثَمَّ الجَنَّةُ**» هو بفتح الثَّاء، وتشديد الميم، أي هناك.

النِّيَةُ فِي القِتَالِ

[١٧٠٨]قوله: «فقلت: خذها مني وأنا الغلامُ الفارسيُّ، فبلغتِ النبيَّ ﷺ؛ فقال: «**ألا قلتَ: خُذهَا منِّي، وأنا الغلامُ الأنصاريُّ**[١]»».

ارتِبَاطُ الخَيْلِ فِي سَبِيلِ اللهِ

[١٧٠٩]قوله: «**واسْتَنَّتْ**[٢]» أي جَرَتْ، وقيل: لجَّتْ في عدْوِها إقبالًا وإدبارًا، وقيل: الاستِنانُ يختصُّ بالجَرْيِ إلى فوق، وقيل: هو المَرَحُ والنَّشَاطُ[٣]، وفي البَارِعِ[٤] الاستِنانُ كالرَّقْصِ، قال ابن وهبٍ: فَلَتَتْ، وقِيلَ: رَعَتْ، وقيلَ: الاستِنانُ: الجَرْيُ بغير فارِسٍ[٥]. [١٣٢/أ]

---

(١) في السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٣، ٢/١٣٣، ح ٢٨١١): من رواية «أبي عُقْبَةَ، وكَانَ مولىً لأهْلِ فَارِسَ، قال: قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فَضَرَبْتُ رَجُلًا مِنَ المُشْرِكِينَ، فَقُلْتُ: خُذْهَا مِنِّي...» وذكر الحديث. وترك المصنِّف -رحمه الله- بياضا بمقدار سطر لهذا الحديث، إلا أنه لم يكتب شيئا.

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٤، ٢/١٣٤، ح ٢٨١٥): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ .. الخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: فَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ؛ فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُعِدُّهَا له .. وَلَوِ اسْتَنَّتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ تَخْطُوهَا أَجْرٌ.. وَأَمَّا الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؛ فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا أَشَرًا وَبَطَرًا وَبَذَخًا وَرِيَاءً لِلنَّاسِ، فَذَلِكَ الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ وِزْر**»».

(٣) النهاية (٢/٤١٠)، لسانُ العرب (١٣/٢٢٠).

(٤) هو: البارع في اللغة لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، ت/ ٣٥٦هـ، قريبٌ من كتاب العين للخليل بن أحمد جمعا وترتيبا ومادة مع زيادات كثيرة، والكتاب أكثره مفقودٌ ولم أقف في الجزء المطبوع منه على النص المنقول.

انظر: مقدمة تحقيق البارع لهاشم الطعان ص (٦٧-٧٢)، وقد فصل في ترجمة مؤلفه أيضا.

(٥) النصُّ المذكور إلى نهاية الفقرة ذكره القاضي عياض أيضا في مشارق الأنوار (٢/٢٢٢) وعزاه =

[١٧١٠] قوله: «**شَرَفاً أو شَرَفَينِ**» هو بفتح الشين المعجمة، والراء، ثم بالفاء، أي عَدَتْ شَوطًا أو شَوطَينِ(١).

[١٧١١]قوله: «**فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا أَشَرًا**» الأَشَرُ: البَطَرُ، وقيل: أشدُّ البَطَرِ(٢).

[١٧١٢] قوله: «**وبَذَخًا**» البَذَخُ بفتحِ الموحَّدة والذَّال وبالخاء المعجمتين: «الفخرُ والتَّطاوُل، والباذِخُ: العَالِي، وَيُجمعُ على بُذَّخٍ»(٣).

[١٧١٣] قوله: «**عن عُلَيِّ بنِ رَبَاحٍ**(٤)» هو بضمِّ العين(٥) تقدم غير مرة.

[١٧١٤] قوله: «**الأَدْهَمُ**» هو الأسود(٦).

[١٧١٥] قوله: «**الأَقْرَحُ**» هو ما كان في جبهته قُرحة -بِالضَّمِّ- وهو بياضٌ يَسيرٌ في وجه الفرسِ دونَ الغُرَّةِ، وأما القارِحُ من الخيل فهو الذي دخل في السنة

إلى البارع.

(١) وقال الحميدي وابن الجوزي: أي قدرا من المسافة.

انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٥٢)، غريب ابن الجوزي (٥٣٣/١)، النِّهاية (٤٦٣/٢)، لسانُ العرب (١٦٩/٩)، القاموس المحيط ص (٨٢٣).

(٢) النهاية (٥١/١).

(٣) النهاية (١١٠/١)، وانظر أيضا: المحكم (١٦١/٥)، لسان العرب (٧/٣)، تاج العروس (٢٣٢/٧).

(٤) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٤، ١٣٤/٢، ح ٢٨١٦): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَن عُلَيِّ بنِ رَبَاحٍ، عَن أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**خَيْرُ الخَيْلِ الأَدْهَمُ الْأَقْرَحُ المُحَجَّلُ الأَرْثَمُ طَلْقُ الْيَدِ الْيُمْنَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشِّيَةِ**»».

(٥) انظر: الإكمال (٢٥٠/٦)، تهذيب الأسماء واللغات (٥٠/٢).

(٦) والدُّهمة: السَّواد.

انظر: النهاية (١٤٦/٢)، لسان العرب (٢٠٩/١٢)، القاموس ص (١١٠٩).

الخامسة وجمعه: قُرَّحٌ(١).

[١٧١٦] قوله: «**المُحَجَّلُ**» هو الذي مرتفِع البَياضِ في قَوائمِه في موضع القَيد، ويُجاوز الأرساغ ولا يُجاوز الركبتين؛ لأنها في موضع الأحجال وهي الخَلاخيل والقُيود، ولا يكون التحجيلُ باليد واليدين ما لم يكن معها رِجْلٌ أو رِجلان(٢).

[١٧١٧] قوله: «**الأَرْثَمُ**» هو بفتح الهمزة، ثم راء ساكنة ثم بالثاء المثلثة المفتوحة، الذي أنفُه أبيضُ وشَفَتُه العُليا(٣).

[١٧١٨] قوله: «**فَكُمَيتٌ**» الكُمَيتُ من الخيل يستوي فيه المذكر والمؤنث ولونُه الكُمْتَةُ، وهي حُمرة تدخلها قُنُوءٌ، وهي شِدَّة حُمرةٍ، قال سيبويه: سألت الخليل عن كميت، فقال: إنما صُغِّرَ لأنه بين السواد والحمرة، كأنه لم يَخلُص له واحد منهما فأرادوا بالتصغير أنَّه منهما قريب(٤).

[١٧١٩] قوله: «**عَلَى هَذِهِ الشِّيَةِ**»، الشِيَةُ: بكسر الشين المعجمة، وفتح الياء المثناة من تحت من غير همزٍ، ثم تاء التأنيث، كلُّ لونٍ يخالف معظم لون الفرس وغيره، وأصلها من الوَشْيِ والهاء عوض عن الواو [١٣٢/ب] المحذوفة كالزِّنَةِ والوَزْنِ، يقال:

---

(١) النهاية (٣٦/٤). والغُرَّةُ أيضًا بياضٌ في وجه الفرس، ويكون أكثر من القرحة.
انظر: معجم مقاييس اللغة (٨٣/٥)، الصحاح (٣٩٥/١).

(٢) النهاية (٣٤٦/١). قال الزبيدي في التاج (٢٨٢/٢٨): «ويكونُ التَّحْجِيلُ في رِجْلَيْن ويَدٍ قال: مُحَجَّل الرِّجْلَيْنِ منْه واليَدِ. ويكونُ بالعَكْس: أي في رِجْلٍ ويَدَيْن، ويُقال فيهما: مُحَجَّلُ الثَّلاث، مُطْلَقُ يَدٍ أو رِجْلٍ، قال:

تَعادَى مِن قَوائِمِها ثَلاَثٌ *** بتَحْجِيلٍ وقائِمَةٌ بَهِيمُ

ويكونُ في رِجْلَيْن فَقَطْ قَلَّ أو كَثُر، بعدَ أن يُجاوِزَ الأَرْساغَ، ولا يُجاوِزَ الرُّكْبَتَيْن والعُرْقُوبَيْنْ، لأنها مَواضِعُ الأَحْجالِ، وهي الخَلاخِيلُ والقُيُودُ».

(٣) النهاية (١٩٦/٢).

(٤) كذا في الصِّحاح للجَوهري (٢٦٣/١). وقصة سيبويه مع الخليل ذكرها في كتابه: الكتاب (٤٧٧/٣) ولفظه: «وسألت الخليل عن كُميت فقال: هو بمنزلة جُميلٍ، وإنما هِي حُمرةٌ مخالطُها سوادٌ ولم يَخلص، فإنما حقروها لأنها بين السَّواد والحُمرة، ولم يخلص أن يقال له أسود ولا أحمر، وهو منهما قريب».

وشَيْتُ الثوبَ أَشِيْهِ وَشْيًا وَشِيَةً، وأصلها وِشْيَةٌ، والوَشْيُ: النَّقش، أراد على هذه الصفة وهذا اللَّونِ من الخيل(١).

[١٧٢٠] قوله: «**أَنَّهُ عَلَيهِ السَّلامُ يَكْرَهُ الشِّكَالَ مِنَ الخَيْلِ**(٢)» «هو أن يكون ثلاث قوائم منه محجَّلة وواحدة مطلَقة(٣) تشبيهًا بالشِّكال(٤) الذِّي تُشْكلُ به الخيل؛ لأنه يكون في ثلاث قوائم غالباً، وقيل: هو أن تكون الواحدة محجَّلة والثلاثُ مطلَقة، وقيل: هو أن تكون إحدى يديه وإحدى رجليه من خلافٍ محجَّلتينِ، وإنما كرهه لأنَّه كالمشكُول صورةً تفاؤلاً، ويمكنُ أن يكون جرّب ذلك الجنس فلم يكن فيه نَجابة، وقيل: إذا كان مع ذلك أغَرَّ زالتِ الكراهةُ لزوال شِبه الشِّكال، والله أعلم»(٥).

---

(١) النهاية (٥٢٢/٢). ونحوه في الصحاح (٢٥٢٤/٦)، واللِّسان (٣٩٢/١٥)، والقاموس ص (١٣٤٣).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٤، ١٣٤/٢، ح ٢٨١٧): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «يَكْرَهُ الشِّكَالَ مِنَ الخَيْلِ»».

(٣) شريطةَ أن يكون الإطلاق أو التحجيلُ في الرِّجل لا اليدِ، وتكون القوائم الثلاث على عكس الواحدة، لأن محجلَّ الثلاث طلقُ اليدِ اليُمنى من خير الخيل كما في حديث أبي هريرة السابق ذكرُه، قال ابن عبد البر: «والشِّكال من الخيل التي تكون ثلاث قوائم منه محجَّلة وواحدة مطلقة، أو تكون الثلاث مطلقة وواحدة محجَّلة، وتكونَ الرجل خاصة هي المطلقة وحدها أو المحجَّلة وحدها، لا تكون اليد، وليس يكون الشِّكال إلا في الرِّجل، ولا يكونُ في اليدِ عندهم»، ونحوه لأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن الجوزي، والقاضي عياض، وفي الشِّكال أقوالٌ أُخَر أيضا.

انظر: التمهيد (١٠١/١٤)، غريب الحديث لأبي عُبيد (١٨/٣)، غريب الحديث لابن الجوزي (٥٥٧/١)، مشارق الأنوار (٢٥٢/٢).

(٤) أي القَيد والعِقالُ والوِثاقُ، والمشكولُ: المقيَّد.

قال الجوهري: «والشِّكال: العِقالُ، والجمع شُكُلٌ»، وقال ابن سيده: «الشِّكالُ.. الوِثاقُ بين اليد والرِّجل». انظر: الصِّحاح (١٧٣٦/٥)، المخصَّصُ (٦٨٧/٦).

(٥) النهاية (٤٩٦/٢).

القِتَالُ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلّ

[١٧٢١] قوله: «**فُوَاقَ نَاقَةٍ**[١]» هو قدرُ ما بين الحَلْبَتَينِ من الراحة، تُضَمُّ فاؤه وتُفتح[٢].

فَضْلُ الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللهِ

[١٧٢٢] قوله: «**كَأَنَّهُمَا ظِئْرَانِ أَضَلَّتَا فَصِيلَيْهِمَا**[٣]»، الظِئْرُ: المرضِعة غير ولدها ويقعُ على الذكر والأنثى، ومنه القَينُ ظِئرُ إبراهيم[٤]، أي: زوجُ مرضعتِه[٥].

[١٧٢٣] قوله: «**فِي بَرَاحٍ مِنَ الأَرْضِ**» البَراحُ: بفتحِ الموحدة وفي آخره حاءٌ مهملة، المتَّسع من الأرضِ لا زرعَ فيها ولا شجرَ[٦].

[١٧٢٤] قوله: «**للشُّهَدَاءِ عِندَ اللهِ سِتَّةُ**[٧] **خِصَالٍ**»[٨] إلى آخره، لم يذكر إلا

---

(١) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٥، ٢/١٣٥، ح ٢٨١٩): «حَدَّثَنَا مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عز وجلَّ، مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، فُوَاقَ نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ**»».

(٢) النهاية (٣/٤٧٩). ونحوه لأبي عبيد (٤/١٧٧)، وابن الجوزي (٢/٢١١) في غريبيهما.

(٣) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٦، ٢/١٣٦، ح ٢٨٢٥): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ذُكِرَ الشُّهَدَاءُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**لَا تَجِفُّ الْأَرْضُ مِنْ دَمِ الشَّهِيدِ حَتَّى تَبْتَدِرَهُ زَوْجَتَاهُ كَأَنَّهُمَا ظِئْرَانِ أَضَلَّتَا فَصِيلَيْهِمَا فِي بَرَاحٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَفِي يَدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حُلَّةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**»».

(٤) ابنُ النبيِّ ﷺ، واسمُ ظِئرِه: سيفٌ.

(٥) النهاية (٣/١٥٤). وقال ابن سيده (المحكم ١٠/٣٤): «الظِّئْرُ: العاطِفَةُ عَلَى وَلَدِ غَيْرِها المُرْضِعَةُ له من الناسِ».

(٦) الصحاح للجوهري (١/٣٥٥).

(٧) كذا في الأصل والنسخة التيمورية (مج٢/٧٦)، وفي السليمية (١٣٠/ب): ستُّ خصال.

(٨) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٦، ٢/١٣٥، ح ٢٨٢٦): «عَنِ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِ يكَرِبَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لِلشُّهَداءِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ خِصَالٍ: يَغْفِرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دُفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ، وَيُرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَيُحَلَّى حُلَّةَ الإِيمَانِ، وَيُزَوَّجُ مِنَ الحُورِ الْعِينِ، وَيُشَفَّعُ فِي**

=

خمسةً، وفي الترمذي[١]: «**يَغْفِرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دُفْعَةٍ، وَيُرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الفَزَعِ الأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الوَقَارِ، اليَاقُوتَةُ مِنهُ خَيرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيُزَوَّجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الحُورِ العِينِ، وَيُشَفَّعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقَارِبِهِ**»، فهذه سبعٌ، وكذا هو في جميع نُسَخِ الكتابينِ سِتٌّ، وهي في ابن ماجه كما علمتَ خمسٌ[٢]، وفي الترمذيِّ سبعٌ كما رأيت، ويتَّفق من الحديثينِ ثَمان، لأنَّ السَّبع التي في الترمذي ثامنُها: «**وَيُحَلَّى حِلْيَةَ الإِيْمَانِ**» في ابن ماجه، قال القُرْطُبي في تذكرته: وكذا ذكره أبو بكر أحمد بن سلمان النجَّاد[٣] بسنده عن المقدام بن معديكرب، قال رسول الله ﷺ: «**لِلشَّهِيدِ عِندَ اللهِ ثَمان ِخِصَالٍ**[٤]». انتهى.

سَبْعِينَ إِنْسَانًا مِنْ أَقَارِبِهِ»».

(١) السُّنن (١٨٧/٤، ح ١٦٦٣) من حديث المقدام. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

(٢) كذا في نُسخة المصنِّف والسليمية (١٣٠/ب)، والتيموريَّة (مج٢/٧٦) والمطبوع بتحقيق الأعظمي. أما في النُّسخة الفرنسية ص (٣٦٤) والمحمودية ص (٢٧٠) فسبعٌ، بزيادة: «**وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الفَزَعِ الأَكْبَرِ**» اعتمدها محقِّقو السُّنن.
انظر: سُنن ابن ماجه بتحقيق كل من: بشار عواد (٣٣٨/٤، ح ٢٧٩٩)، شُعيب الأرناؤوط (٨٢/٤، ح ٢٧٩٩)، عصام موسى ص (٤٦٨، ح ٢٧٩٩)، فؤاد عبد الباقي (٩٣٥/٢، ح ٢٧٩٩).

(٣) هو: الإمام المحدث الحافظ الفقيه المفتي، شيخ العراق أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن ابن إسرائيل، البغدادي، ولد ٢٥٣ هـ، وأخذ عن الإمام أبي داود السجستاني، ويحيى بن أبي طالب، ومحمد بن عبدالله مطين وكثيرين غيرهم، توفي سنة ٣٤٨هـ.
له من المصنَّفات السُّنن، والفوائد المنتقاة من أماليه (مخطُوط)، ومسند عمر بن الخطاب (مطبوع)، والرد على من يقول القرآن مخلوق (مطبوع) وغيرُها.
انظر: تذكرة الحفاظ (٥٧/٣)، سير أعلام النبلاء (٥٠٢/١٥) المقصد الأرشد (١١٠/١).

(٤) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (٤١٩/١). ولم أقف عليه في كُتبِ النَّجَّاد المطبوعة، =

[١٧٢٥] قوله: «**يَغْفِرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دُفْعَةٍ**»، الدُّفْعة: بضم الدال وكذا في أصلنا هي من المطر وغيره، وبالفتح هي المرَّة الواحدة(١).

[١٧٢٦] قوله: «**حدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ المُنذِرِ الحِزَامِيُّ**(٢)» هو بالزَّاي(٣) تقدم(٤).

[١٧٢٧] قوله: «**حدَّثنَا مُوسَى بنُ إِبْرَاهِيمَ الحَرَامِيُّ الأَنْصَارِيُّ**»، هو بالراء(٥)، فاعلمْهُ.

[١٧٢٨] قوله: «**لَمَّا قُتِلَ عبدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ حَرَامٍ**» هو بالراء، وهو من

ولم يسق القرطبي إسنادَه.

(١) انظر: لسان العرب (٨/٨٧). والدُّفْعَة أيضا مَا دَفَعْتَ من سِقَاء أَو إِنَاء فانصبَّ بمرَّةٍ. فكأنَّه شُبِّه دُفعة الدم بدفعة المطر أو دفعة الماء من السقاء.

انظر: تهذيب اللغة (٢/١٣٤).

(٢) السُّنَن (الكِتاب ١٩، الباب ١٦، ٢/١٣٦، ح ٢٨٢٧): «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ الْمُنْذِرِ الحِزَامِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبِ بنِ عَرَبِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ كَثِيرٍ الأَنْصَارِيُّ الحَرَامِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بنَ خِرَاشٍ، قَال: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: لَمَّا قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَمْرِو بنِ حَرَامٍ يَوْمَ أُحُدٍ، لَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**يَا جَابِرُ أَلَا أُخْبِرُكَ مَا قَالَ اللَّهُ لِأَبِيكَ**»؟ وَقَالَ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ: «**يَا جَابِرُ مَا لِي أَرَاكَ مُنْكَسِرًا**»؟ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتُشْهِدَ أَبِي وَتَرَكَ عِيَالًا وَدَيْنًا، قَالَ: «**أَفَلَا أُبَشِّرُكَ بِمَا لَقِيَ اللَّهُ بِهِ أَبَاكَ**»؟ قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «**مَا كَلَّمَ اللَّهُ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَكَلَّمَ أَبَاكَ كِفَاحًا**... »» الحديث.

(٣) نسبة إلى جدهم الأعلى: حزام بن خويلد بن أسد القرشي.

الأنساب للسمعاني (٢/٢١٤).

(٤) انظر: النص رقم: ٩٦ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٥) نسبة إلى حرام الأنصاري، الجد الأعلى لجابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه وعن أبيه.

انظر: الإكمال (٣/٣٣)، الأنساب (٢/١٩٣).

الأنصار، وهو أبو جابر بن عبد الله المعروف المشهور[١]. [١٣٣/أ]

[١٧٢٩] قوله: «**كِفَاحًا**» أي مُواجَهةً ليس بينهما حجابٌ ولا رسول[٢].

(١) صحابي جليل، قتل يوم أحد شهيدا. الاستيعاب (٣/٩٥٤).

(٢) النهاية (٤/١٨٥).

مَا يُرْجَى فِيهِ الشَّهَادَةُ

[١٧٣٠] قوله: «**كُنَّا لَنَرْجُو أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ قَتْلَ شَهَادَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**»(١)، قَتْل: مصدرٌ، وهو منصوبٌ على أنَّه خبر كان.

[١٧٣١] قوله: «**والمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمْعٍ**»، هو مثلَّثُ الجِيمِ، وفَسَّره في الأصل بمعنى: حاملًا ونقول: معنى بِجُمعٍ: بحَملٍ قد اجتمع خلقُه في بطنها، وقيل: بل من نِفاسٍ وقيل: بل تموتُ بِكراً لم تُفتَضّ، وقيل: صغيرةٌ لم تَحضْ(٢).

[١٧٣٢] قولُه: «**والمَجْنُوبُ**»، يعني: ذاتَ الجَنْبِ، اعلم أن ذاتَ الجَنْبَ هي الدُّبَيلَةُ(٣)، إلا أنَّ «ذُو» للمذكَّر و«ذاتَ» للمُؤَنَّث، وصارت ذاتُ الجنْب علماً لها، وإن كانت في الأصل صِفةً مضافةً، والمجنُوب الذي أخذتْه ذاتُ الجنْب، وقيل: أراد بالمجنُوب الذي يشتكِي جنبَه مُطلقًا(٤).

السِّلَاحُ

[١٧٣٣] قوله: «**وَعَلَى رَأْسِهِ المِغفَرُ**»(٥)، المِغْفَرُ: ما يلبسُه الدَّارِعُ على رأسه

---

(١) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ١٧، ١٣٧/٢، ح ٢٨٣٠): «عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عَبدِ اللَّهِ ابنِ جَبْرِ بنِ عَتِيكٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، أَنَّهُ مَرِضَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْ أَهْلِهِ: إِنْ كُنَّا لَنَرْجُو أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ قَتْلَ شَهَادَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذًا لَقَلِيلٌ، القَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ شَهَادَةٌ، وَالمَطْعُونُ شَهَادَةٌ، وَالمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمْعٍ شَهَادَةٌ -يَعْنِي الحَامِلَ-، وَالغَرِقُ، وَالحَرِقُ، وَالمَجْنُوبُ -يَعْنِي ذَاتَ الجَنْبِ- شَهَادَةٌ**»».

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٢٥٥/١)، مشارق الأنوار (١٥٣/١).

(٣) المجنُوب: «الذي به ذات الجنب، وهي قرحة تصيب الانسان داخل جنبه»، وقيل: «هِيَ الدُّبَيْلَة والدُّمّل الكَبِيرة الَّتي تَظْهر فِي بَاطِنِ الجَنْب وتَنْفَجر إِلَى دَاخِل، وَقلّما يَسْلَم صَاحِبُهَا». الصحاح (١٠٣/١)، النهاية (٣٠٣/١).

(٤) انظر: النهاية (٣٠٤/١)، لسان العرب (٢٧٩/١).

(٥) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ١٨، ١٣٧/٢، ح ٢٨٣٢): «عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ: «**دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ المِغْفَرُ**»».

من الزَّرْدِ[١] ونحوِه، وقد يُطلَقُ أيضًا على الخُوذَةِ مِغْفَرٌ[٢].

[١٧٣٤] قوله: «**أَخَذَ دِرْعَيْنِ، كَأَنَّهُ ظَاهَرَ بَيْنَهُمَا**»[٣]، أي: جمعَ ولبِس إحداهما فوق الأخرى، وكأنَّه من التظاهُر وهو التعاوُن والتَّساعُد[٤]، وقد تقدَّم عددُ أدراعِهِ عليه السلامُ، وأنها سبعٌ: ذاتُ الفُضول، وذاتُ الوِشَاح، وذاتُ الحواشِيِّ، والسَعْدِيَّة، وَفِضَّة، والخِرْنِق والبَتْراء[٥].

[١٧٣٥] قوله: «**وَلَكِن الآنُكُ**»[٦] الآنُكُ: الرَّصاصُ الأبيض، وقيل: الأسود،

---

(١) والزَّرْدُ والزَّرَدُ: حَلَقُ المِغْفَرِ والدِّرْعِ. المحكم لابن سيده (٢٠/٩).

(٢) من غفر، وأصل الغفر: السَّتر والتغطية.

انظر: المشارق (١٣٨/٢)، النهاية (٣٧٤/٣).

(٣) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ١٨، ١٣٧/٢، ح ٢٨٣٣): «عَنِ السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ «**أَخَذَ دِرْعَيْنِ، كَأَنَّهُ ظَاهَرَ بَيْنَهُمَا**»».

(٤) النهاية (١٦٦/٣)، وانظر: تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٤٣).

(٥) ذكرهَا بأسمائها ابنُ الجوزي في تلقيحِ فُهوم الأثر ص (٣٨)، وابن سيد الناس في عُيون الأثر (٤٠٥/٢)، وابنُ المصنِّفُ في السِّيرة الحَلَبِيَّة (٤٢٨/٣) وفصَّل فيها ضبطًا وشرحا؛ قال رحمه الله: «وأما الدُّروع: فدِرعٌ يُقال لها ذاتُ الفُضول: بضم الفاء وبالضاد المعجمة لطولها أرسل بها إليه ﷺ سعد بن عبادة رضي الله تعالى عنه حين سار إلى بدر، وكانت من حديد، وهي التي رهنها ﷺ عند أبي الشَّحم اليهودي على ثلاثين صاعا من الشعير، وكان الدَّين إلى سنة. ودرعٌ يقالُ لها ذاتُ الوِشاح بكسر الواو، وبالشِّين المعجمة مخففة، وفي آخره حاء مهملة. ودرعٌ يقال لها ذاتُ الحواشي. ودرعٌ يقال لها السفرية بالفاء، والسفر موضع يصنع به الدُّروعُ، قال في النُّور: والذي أحفظه في هذه الدرع السَّغْدية بضم السين المهملة وبالغين المعجمة الساكنة ثم دال مهملة مفتوحة. ودرعٌ يقال لها الفِضَّة ويقال لها السَّعدية بالعين المهملة مفتوحة، وهما من دروع بني قينقاع يقال: إنها درع داود عليه الصلاة والسلام التي لبسها لقتال جالوت كما تقدَّم. ودرع يقال لها البَتْراء بفتح الموحدة ثم مثناة فوق ساكنة ممدودة، قيل لها ذلك لقِصَرها. ودرع يقال لها الخِرْنِقُ بالخاء المعجمة مكسورة ثم راء ساكنة ثم نون مكسورة ثم قاف، قيل لها ذلك لنعومتها».

(٦) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ١٨، ١٣٨/٢، ح ٢٨٣٤): عن «حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بنُ حَبِيبٍ، =

وقيل: هو الخالص منه ولم يجئْ على أَفْعُل واحدًا[١] غيرُ هذا، فأمَّا أشُدُّ فمختلفٌ فيه هل هو واحدٌ أو جمعٌ؟ وقيل: يحتمِلُ أنَّ الآنُكَ فَاعُلًا لا أفْعُلًا وهُو أيضًا شَاذٌّ[٢]. [١٣٣/ب]

[١٧٣٦] قوله: «**وَالعَلَابِيُّ**»: هو بفتح العين المهملة وتخفيف اللام ثُم موحَّدة، ثم مثناة تحتُ ساكنة ومشدَّدة، وقد فسَّره عَقيبه أبو الحسن القطَّان بأنَّه العَصَبُ. انتهى. والعَلابِيُّ: جمع عِلْبَآء وهو عَصَبٌ من العُنق يأخذ إلى الكاهِل، وهما: عِلْبَاوان يمينا وشمالا وما بينهما عُرْفُ الفَرَس، ويقال: في التَّثْنِية (عِلْباآن)[٣]، وكانت العرب تَشُدُّ على أجفان سيوفِها العَلابيَّ الرَّطْبَةَ فَتَجِفُّ عليها، وتَشُدُّ الرماح بها إذا تَصَدَّعتْ فتَيْبَس وَتَقْوَى[٤].

[١٧٣٧] قوله: «**تَنَفَّلَ**[٥] **سَيْفَهُ ذَا الفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ**[٦]»، ذُو الفَقَار: بفتح

=

قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي أُمَامَةَ فَرَأَى فِي سُيُوفِنَا شَيْئًا مِنْ حِلْيَةِ فِضَّةٍ فَغَضِبَ وَقَالَ: «**لَقَدْ فَتَحَ الْفُتُوحَ قَوْمٌ مَا كَانَ حِلْيَةُ سُيُوفِهِمْ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَكِنْ الْآنُكُ وَالْحَدِيدُ وَالْعَلَابِيُّ**». قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْقَطَّانُ: الْعَلَابِيُّ الْعَصَبُ».

(١) أي على وزن أَفْعُلَ مُفرَدًا، أما الجمعُ فكثير، مثل: أسهُم، أضرُب، أوجُه وغير ذلك.

(٢) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين ص (١٦٧)، النهاية (٧٧/١).

(٣) في الأصلِ (علبان)، والصَّواب ما أثبتُّه منَ النِّهاية، ويظهرُ أنَّ المصنِّف أراد ذلك أيضًا.

(٤) النهاية (٢٨٥/٣)، وانظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (١٤٨/٤).

(٥) النفل -بالتحريك- الغنيمة وجمعه أنفال، وهو بالسكون وقد يحرك: الزيادة. وجمعه: النفل -بالفتح وقد تسكن-: زيادة يخص بعض الغزاة، وهو أيضا الغنيمة، ومنه: «**ونفلهم بعيرا بعيرا**»، أي زادهم على سهامهم، ويكون من خمس الخمس، و«**تنفل سيفه**» أي أخذه زيادة عن السهم.

انظر: الصحاح (١٨٣٣/٥)، النهاية (٩٩/٥)، مجمع بحار الأنوار (٣٨٥/٣ /مادة: نفل.

(٦) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ١٨، ١٣٨/٢، ح ٢٨٣٥): «عنِ ابنِ عَبَّاسٍ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «**تَنَفَّلَ سَيْفَهُ ذَا الفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ**»».

الفاء وكسرها[١]، وإنما قيل له ذو الفَقَار، لأنه كان فيه حُفَرٌ صِغَار حِسانٌ، والـمُفَقَّر من السُّيوف الذي فيه حُزُوزٌ مُطْمَئِنَّةٌ[٢]. وقد قدَّمت عدد سُيوفه عليه السلام قبل ذلك وهي: مِخْذَمٌ، وَعَضْبٌ، وذُو الفقَارِ، وقَلَعِيٌّ، وحَيْفٌ، ورَسُوبٌ، وبَتّارٌ، والقَضِيبُ، والمأثُورُ[٣].

---

(١) كذا عند غير واحدٍ من أهل اللُّغة، ونسب الخطَّابي الكسر إلى العامة.
انظر: إصلاح غلط المحدثين ص (٦١).

(٢) أي نازلَةٌ ومنخفضةٌ عن متنِه. شُبِّهت حُزوزُ السَّيف بالفَقَارِ. والحُزُوزُ جمعٌ حزٍّ، والحزُّ كلُّ غامِضٍ من الأَرض ينقادُ بين غليظتين، وكُلُّ شيْءٍ حُزَّ أَوْ أُثِّرَ فيه فَقَدْ فُقِّر، ويُقَال لِلْحُفْرَة: فُقْرَة، وجَمْعُها فُقَرٌ، وفَقَارُ الظَّهْرِ: خَرَزَاتُه، الواحِدةُ فَقَارَةٌ.
انظر: معجم مقاييس اللغة (٣٥٥/٤)، المحكم (٣٨٠/٦)، لسان العرب (٦٠/٥، ٣٣٤)، تاج العروس (٣٤٢/١٣).

(٣) فهذه تسعةُ سُيوفٍ، وذكرها ابنُ المصنِّفُ أيضا في السيرة الحلبية (٤٢٧/٣) بأسمائها وضبطها وشرحها، وأبدل البتَّار بالصَّمصامةِ. وذكرها ابن سيد الناس في عيون الأثر (٤١٥/٢-٤١٦)، والمحب الطبري في خلاصة سير سيد البشر (٢٥٨-٢٦٠)، وابن القيِّم في زاد المعاد (١٣٠/١)، والعراقي في ألفية السيرة ص (١٤٤)، ومحمد بن يوسف بن صالح الشامي في سبل الهدى والرشاد (٥٨١/٧-٥٨٤) وقالوا: الحَتْف -بالمثناة الفوقيَّة- بدلَ الحَيْف، وزادَ الشاميُّ سيفًا آخر سمَّاه اللُّحيفَ.

قال ابنُ المصنف رحمه الله: «فأمَّا السُّيوف فسيفٌ يقال له: مأثُور -بهمزة ساكنة ثم ثاء مثلثة- ورثه ﷺ من أبيه، وقدم به المدينة .. وسيفٌ يقال له: العضبُ، أي القاطع، أرسل به إليه سعد بن عبادة رضي الله تعالى عنه عند توجهه ﷺ إلى بدر، وسيفٌ يقال له: ذو الفقَار، كان في وسطه مثل فقرات الظَّهر، غنمه ﷺ يوم بدر، كان للعاص بن وائل، قتل يوم بدر كافرا وكانت قائمتُه وقَبِيعتُه -بفتح القاف وكسر الموحدة ثم مثناة تحتية ساكنة ثم عين مهملة مفتوحة- وحلْقته -بإسكان اللام وفتحها- وعِلاقته -بكسر العين- فضَّةٌ وكان لا يفارقه ﷺ في حرب من الحروب، ويقال: إن أصله من حديدة وجدت مدفونة عند الكعبة، وسيفٌ يقال له: الصمصامة -بفتح الصاد المهملة وإسكان الميم- كان مشهورا عند العرب، وهو سيف عمرو بن معد يكرب أهداه ﷺ لخالد بن سعيد بن العاص حيث استعمله ﷺ =

الرَّمْيُ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ

[١٧٣٨] قوله: «**عَنْ أَبِي سَلَّامٍ**[١]» هو بتشديد اللام[٢].

[١٧٣٩] قوله: «**والمُمِدَّ بهِ**»، أي: الذي يقومُ عند الرَّامي فيُنَاوِلَهُ سَهْمًا بعد سهم، أو يرُدّ عليه السَّهم من الهدف فقال: أمَدَّه يُمِدُّه فهو مُمِدٌّ.

[١٧٤٠] قوله: «**عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الهَمْدَانِيِّ**[٣]»، هو بإسكان الميم وبالدَّال المهملة نسبةً إلى القَبِيلة، وليسَ في الصحابة ولا التَّابعين ولا تابعيهم أحد ينسب إلى البلد[٤].

=

على اليمن، وسيفٌ يقال له القلَعي -بفتح اللام- نسبة إلى بُرج القلعة موضع بالبادية، وسيفٌ يقال له: الحيف -بفتح الحاء المهملة ثم مثناة تحت ساكنة- وهو الموتُ وهذه الثلاثة من سلاح بني قينُقاع -مثلث النون-، وسيفٌ يقال له: الرَّسوب -بفتح الراء وضم السين المهملة ثم واو ساكنة موحدة- أي يرسُب ويستقرُّ في الضَّربة .. وسيفٌ يقال له: المِحذم -بكسر الميم ثم حاء ساكنة ثم ذال معجمة مفتوحة- القاطعُ وهما كانا معلَّقين على صنمٍ طيئ الذي يُقال له الفُلْس، وسيف يقال له: القَضِيب من قضب الشيء قطعه، فعيل بمعنى فاعل، أي قاطع».

(١) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ١٨، ١٣٨/٢، ح ٢٨٣٨): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ، عَن يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَّامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الأَزْرَقِ، عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ الجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ لَيُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الوَاحِدِ الثَّلَاثَةَ الجَنَّةَ: صَانِعَهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الخَيْرَ، وَالرَّامِيَ بِهِ، وَالمُمِدَّ بِهِ**»».

(٢) انظر: التقييد والإيضاح ص (٣٨١)، ألفية علوم الحديث ص (١٧٣)، كلاهما للعراقي.

(٣) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ١٨، ١٣٩/٢، ح ٢٨٤٠): «حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، أَنْبَأَنَا عَبدُ اللَّهِ بنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بنُ الحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الهَمْدَانِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ ابنَ عَامِرٍ الجُهَنِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ**﴾ «**أَلَا وَإِنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**»».

(٤) الذي يُسمَّى هَمَذان بفتح الميم والذال المعجمة، وأكثر المتأخرين يُنسبون إلى البلد. انظر: الإكمال (٣٢٢/٧)، توضيح المشتبه (٨٧/٩).

الرَّايَاتُ وَالأَلْوِيَةُ

فائدة: كان لهُ عليه السَّلام رايةٌ سَوداءُ مربَّعة(١)، يُقال لها: العُقَابُ(٢)، ورايةٌ

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٧/٢، ح ٢٥٩٣)، والترمذي في السنن (١٩٦/٤،ح ١٦٨٠) والعلل (ترتيب علل الترمذي ص ٢٧٧)، وأحمد (٥٨٩/٣٠، ح ١٨٢٦)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤٠٣/٨)، والنسائي في الكبرى (١٨١/٥، ح ٨٥٥٢)، وأبو يعلى (٢٥٥/٣، ح ١٧٠٢)، والطبراني في الأوسط (٨١/٥، ح ٤٧٣٣)، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ ص (١٥٥، ح ٤٢٥)، والبيهقي في السنن (٣٦٣/٦) من طريق يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة، أخبرنا أبي يعقوب الثقفي، حدثني يونس بن عبيد –رجل من ثقيف، مولى محمد ابن القاسم– قال: بعثني محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب يسأله عن راية رسول الله ﷺ ما كانت؟ فقال: «**كانت سوداء مربَّعَة من نَمِرةٍ**». والسياق لأبي داود.

قال الترمذي: «وفي الباب عن علي والحارث بن حسان وابن عباس .. هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة. و أبو يعقوب الثقفي اسمه إسحق ابن إبراهيم وروى عنه أيضا عبيد الله بن موسى». وقال في العلل: «سألت محمدا –يعني البخاري– عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن».

قلتُ: إسنادُه ضعيفٌ، يونس بن عبيد مجهول، وأبو يعقوب الثَّقفي ضعيف، ونسب ابن القطان (بيان الوهم والإيهام ٢٤٧/٥) الثَّاني إلى الجهالة أيضا. ولكن حديثهما يرتقي إلى الحسن لغيره بالشواهد التي أشار إليها الترمذيُّ دون قوله: «**مربَّعة**» لأنَّهما لم يُتابعا عليها. ويُضاف إلى الشَّواهد حديث أنس عند النسائي في الكبرى (١٨١/٥) «أنَّ ابن أم مكتوم كانت معه راية سوداء لرسول الله ﷺ في بعض مشاهد النبي ﷺ» وإسناده صحيح.

(٢) خبرُ تسمية رايتِه ﷺ بالعُقاب رُوي مسندا من حديث أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما، ورُوي مرسلا من وجوه عديدة، أما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٩١/٤) وفي إسناده عبَّاد بن كثير وضَّاع، وعبد الرحمن بن قيس متروكٌ.

وأما حديث عائشة فأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦٨/٥) وفي إسناده أحمد ابن عبد الجبار، ضعيف.

وأما المراسيل فمنها: مرسل سعيد بن المسيب أخرجه خليفة بن خياط في تاريخه ص (٦٧) عن «علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف، عن سلام بن أبي مطيع، عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال: «**كانَتْ رايةُ رسُولِ الله ﷺ يومَ أُحُدٍ مِرْطًا أَسْوَدَ مِنْ مَرَاحِلَ كَانَ لِعَائِشَةَ. ورايَةُ الأنصارِ يُقال لها: العُقَابُ**»» وفي إسناده علي بن محمد ليس بالقوي، =

بَيْضَاءُ، يقال لها: الرِّينة[1]، وربما جُعل فيها الأسود، وروى أبو داود في سُننه[2] من حديث سِماك بن حربٍ عن رَجُلٍ من قومه، عن آخر منهم قال: «**رأيتُ**

=

وسلام بن أبي مطيع ثقة في حديث عن قتادة ضعف.

ومرسلُ يحيى بن سعيد، أشار إليه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٤٧/٥).

ومرسل الحسن، أخرجه ابن حيان في أخلاق النبي ﷺ ص (١٥٦، ح ٤٢٩)، والبغوي في الأنوار في شمائل النبي المختار ص (٣١٦) من طريق «جُبَيْر بن هَارُونَ، نَا عَلِيٌّ الطَّنَافِسِيُّ، نَا وَكِيعٌ، نَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الفَضْلِ، عَنِ الحَسَنِ قَالَ: «**كَانَتْ رَايَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَوْدَاءَ، تُسَمَّى: العُقَابَ**»» وإسنادهُ صحيح إلى الحسن.

ومرسل زُهير بن محمَّد الخراساني أخرجه ابن عساكر أيضا (٢٢٦/٤)، من طريق عمرو ابن أبي سلمة الدمشقي عنه، وزُهير بن محمد وإن كان صدوقا إلا أن روايات الشاميين عنه غير مستقيمة، وهذه منها.

ومرسل أبي الفضل أخرجه ابن معين في التاريخ (٣١٥/٤،ح ٤٥٦٢)، وابن عدي في الكامل (٥٠/٢)، وأبو الفضل هذا بحرُ السقَّاء، ويُقال بحر بن كَنيز، وهو متروك الحديث.

ومرسل إسحاق بن أبي فروة أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٩/٢)، وابن أبي فروة متروك الحديث.

وبعضُ هذه المراسيل يعضِدُ بعضُها بعضا، وحديث عائشة رضي الله عنها يُعتبرُ بمثله، فالحديث لا يقلُّ مرتبةً عن الحسن لغيره، وقد جزمَ بتسمية العُقابِ الذهبيُّ في تاريخ الإسلام (٥٤٨/٢)، وابن القيم في زاد المعاد (١٣١/١) وغيرهم.

(١) كذا في عُيون الأثر لابن سيِّد الناس ص (٤١٦-٤١٧)، ولم أقف على تسمية الرِّينة. وأمَّا البيضاءُ فوقفتُ عليها من حديث أَبِي رُوَيْحَةَ ربيعِ بنِ السَّكَنِ، أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٠٩٥/٢) من طريق «أَبِي بِشْرٍ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَمَّادٍ الدُّولابِيِّ، ثنا مُوسَى ابنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، ثنا أَبُو شَيْبَةَ أَبَانُ بنُ السَّرِيِّ، ثنا عَبْدُ الجَبَّارِ بنُ مُحْرِزِ بنِ عَبْدِ الجَبَّارِ، ابن أَبِي رُوَيْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ مُحْرِزٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الجَبَّارِ، عَن أَبِي رُوَيْحَةَ رَبِيعَ بنِ السَّكَنِ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ «**فَعَقَدَ لِي رَايَةً بَيْضَاءَ**»» وإسنادُه مسلسلٌ بالمجاهيل، أبو شيبة، وعبد الجبار، وأبوه وجدُّه مجهولون.

(٢) في الجهاد -باب في الرايات والألوية (٣٣٧/٢، ح ٢٥٩٥) وإسناده ضعيف لجهالة راويه.

رَايَةَ رسُولِ الله ﷺ صَفْراء»، وروى أبو الشَّيخِ ابنُ حيَّان[1] من حديث ابن عبَّاس قال: مكتوبٌ على راياتِه لا إله إلا الله، محمد رسول الله[2]، وقال الحافظُ

---

(١) هو الإمام الحافظ المحدث المصنِّف أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، المعروف بأبي الشيخ، ولد سنة ٢٧٤هـ، وتوفي سنة ٣٦٩ هـ.

سمع الحديث وهو ابن عشر سنين، وتتلمذ على جلة شيوخ عصره منهم: الحافظ أبو بكر ابن مردويه، والحافظ أبو نعيم الأصبهاني، والحافظ أبو سعد الماليني.

وثقه وأثنى عليه أبو نعيم الأصبهاني، أبو بكر الخطيب، وابن مردويه، وأبو موسى المديني، ويوسف بن خليل الحافظ، والذهبي، والسيوطي وغيرهم.

انظر: تاريخ بغداد (٢٢٣/١٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٣ ١٠٥)، سير أعلام النبلاء (٢٧٦/١٦)، الوافي بالوفيات (٢٦٢/١٧)، طبقات الحفاظ ص (٣٨٢).

(٢) أخرجه أبو الشَّيخ في أخلاق النبي وآدابه ص (١٥٥، ح ٤٢٦) قال: «حدثنا أحمد بن زنجويه المخرمي، نا محمد بن أبي السَّريِّ العسقلاني، نا عبَّاس بن طالب، عن حيَّان بن عُبيد الله عن أبي مجلز، عن ابن عباس قال: «**كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض، مكتوب فيه: لا إله إلا الله محمد رسول الله**»»، وهذا إسنادٌ ضعيف، محمد بن أبي السري كثيرُ الحفظِ وكثيرُ الخطأ، وعبَّاس بنُ طالبٍ ضعيفٌ إلَّا أنه قد تُوبع على الشطرِ الأوَّل عند أبي الشيخ الأصبهاني (ص ١٥٣، ح ٤٢٠)، تابعه إبراهيمُ بن الحجَّاج السامي عن حيَّان بن عُبيد الله به، وإسنادُه حسن، وليس في حديثه قوله: «**مكتوب فيه: لا إله إلا الله محمد رسول الله**». فهي زيادة منكرة، ولعلَّها من أخطاء محمد بن أبي السريِّ، فإنه روى هذا الحديث بالزيادة المذكورة من طريق آخر أيضا، أخرجه أبو الشَّيخ ابن حيَّان (ص ١٥٤، ح ٤٢١) عن أحمد بن زنجويه، عنه، عن ابن وهب، عن محمد بن أبي حميد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله. وفي إسنادِه علَّة أخرى، وهي ضعف محمد بن أبي حُميد.

وحيَّان بن عُبيد الله صدوقٌ حسنُ الحديث، ولم يتفرَّد به عن أبي مِجلَز، بل تابعه يزيدُ ابن حيَّان النَّبَطي البلخيُّ عنه، صدوقٌ يُخطئُ، أخرج حديثه الترمذي (١٩٦/٤، ح ١٦٨١)، وابن ماجه (١٣٩/٢، ح ٢٨٤٥)، والحاكم (١٠٥/٢)، والبيهقي (٣٦٢/٦) كلُّهم من طريق يحيى ابن إسحق السالحَانِي، عن يزيد بن حيَّان، عن أبي مجلز لاحق ابن حميد، عن ابن عباس قال: «**كانت رايةُ رسُولِ الله ﷺ سوداءَ ولواؤه أبيضَ**» قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس».

الدِّمياطي[١] شيخُ شيوخِي: قال يوسُف بن الجوزيِّ[٢]: إن لواءَه أبيض، مكتوبٌ فيه لا إله إلا الله، محمد رسول الله[٣]. انتهى.

واللِّواءُ بالمدِّ، وجمعُه ألوِية، هي المَطارِدُ، وهي دُون الأعلام[٤]، وأما الرَّاية فهِي العَلَمُ[٥].

---

(١) هو: الإمام شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف بن الخضر بن موسى التُّونِيُّ التِّنِّيسِيُّ الدمياطي الشافعي، ت/٧٠٥هـ.

قال الذهبي: «سمعت أبا الحجَّاج المزي يقول: ما رأيت في الحديث أحفظ من الدمياطي». ويشتملُ معجم شيوخه على ألف شيخ كما أشار إليه حاجي خليفة.

انظر: تذكرة الحفاظ (١٧٩/٤)، العبر في خبر من غبر (١٣/٤)، الوافي بالوفيات (١٥٩/١٩)، فوات الوفيات للكُتبيّ (٤٠٩/٢)، كشف الظنون (١٠١٢/٢، ١٧٣٥)، الأعلام للزركلي (١٦٩/٤)، معجم المؤلفين (١٩٧/٦).

(٢) هو: يوسف بن عبد الرحمن بن عليّ، محيي الدين، أبو المحاسن ابن الإمام أبي الفرج ابن الجوزي، الحنبلي، قتل مع ابنه بأمر الطاغية هولاكو في أخذ بغداد في ٦٥٦هـ.

تولَّى التدريس والوعظَ وصنّف وأنشأ المدرسة الجوزيَّة، قال الذهبي: «كان إماما كبيرا .. عارفا بالمذهب، كثير المحفوظ، حسن المشاركة في العلوم، مليح الوعظ، ذا سمت ووقار...».

انظر: العبر (٢٨٥/٣)، تاريخ الإسلام (٣٠٦/٤٨)، الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر الدمشقي (٢٣/٢)، معجم الكتب ليوسف بن أحمد الدمشقي ص (٩٧).

(٣) سبق تخريجُه. وقولُ ابن الجوزي عزاه إليه ابنُ سيِّد الناس في عُيون الأثر ص (٤١٦-٤١٧).

(٤) كذا قال الجوهري في الصحاح (٢٤٨٦/٦) ونقله عنه الزَّبيدي في التاج (٤٩٦/٣٩).

(٥) الأكثرون على أن اللواء أصغر من الراية، ثم فصَّلوا بعد ذلك؛ فقال ابن المطرز: «اللواء علم الجيش وهو دون الراية، لأنه شقة ثوب يلوى ويشد إلى عود الرمح، والراية علم الجيش ويكنى أم الحرب وهو فوق اللواء». المغرب في ترتيب المعرب (٣٥٨/١، ٢٥٢/٢).

وقال التوربشتي: «الراية هي التي يتولاها صاحب الحرب ويقاتل عليها وتميل المقاتلة إليها، واللواء علامة كبكبة الأمير تدور معه حيث دار». عمدة القاري (٢٣٢/١٤).

وقال ابن منظور: «وأُمُّ الحَرْب الراية، وأُم الرُّمْح اللِّواء وما لُفَّ عليه من خِرْقَةٍ»، وقال أبو بكر بن العربي: «فاللواء ما يعقد في طرف الرمح ويلوى عليه، والراية ما يعقد فيه ويترك حتى تصفقه الرياح». لسان العرب (٢٢/١٢)، فتح الباري (١٢٦/٦).

=

وقال أبو ذرٍّ[١] في حواشِيه على سِيرةِ ابن هشام: «اللواءُ ما كان مستطيلًا، والرَّاية ما كان مربَّعا[٢]». انتهى.

[١٧٤١] قوله: «**عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ**»[٣]، هو بضمِّ الدَّال المهملة، وإسكان الهاء، ثم بالنون، ثم ياء النسبة، تقدَّم قبل ذلك[٤]. [١٣٤/أ]

لُبسُ الحَريرِ والدِّيبَاجِ في الحَربِ

[١٧٤٢] قوله: «**أَخْرَجَتْ جُبَّةً مَزْرُورَةً**[٥] **بِالدِّيبَاجِ**[٦]»، معناه: والله أعلم، أي

=

وَقيل: اللِّوَاء الْعلم الضخم، قال النووي: «قال أهل اللغة: اللواء الرايةُ العظيمة لا يمسكها إلا صاحب جيش الحرب أو صاحب دعوة الجيش، ويكون الناس تبعا له»، وذهب إليه السيوطي. شرح النووي على مسلم (٤٣/١٢)، الديباج على مسلم (٣٤٢/٤).

وقد يُسمى اللواء رايةً كما قال الحربي، وقاله به القاضي عياض وغيره.

انظر: غريب الحديث للحربي (٧٧٦/٢)، مشارق الأنوار (٣٠٤/١، ٣٦٦).

(١) هو: أبو ذر مصعب بن أبي بكر محمد بن مسعود الخُشني، الأندلُسي الجيَّاني، ت/٦٠٤هـ.

قال ابنُ الأبَّار: «كان رئيسًا في صناعة العربية .. رحل الناس إليه فيها مع المعرفة بالآداب واللغات والأخذ بحظ من قرض الشعر، وله تأليف في شرح غريب السير لابن إسحاق...»، أقام بآخره بمدينة فاس يقرئ العربية ويُسمع الحديث، وبعد صيتُه في الإقراء.

انظر: السير (٤٧٧/٢١)، العبر (١٣٨/٣)، جذوة الاقتباس للمكناسي (٣٣٦/١)، التكملة لكتاب الصلة لابن الأبَّار (١٨٨/٢)، خزانة الأدب للبغدادي (٧٤/٦-٧٧).

(٢) انظر: الإملاء المختصر في شرح غريب السير (٣٤/٢).

(٣) السُّنَن (الكتاب ١٤، الباب ٢، ٩٩/٢، ح ٢٦٥٠): «حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، وَعَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قال: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَلِوَاؤُهُ أَبْيَضُ»».

(٤) انظر: النص رقم: ١٥٦٤.

(٥) هكذا في الأصل، على وزن مفعولة، وفي التيمورية (مج٧٩/٢) (ص ٧٩) والسليمية (١٣١/ب) والمطبوع بتحقيق الأعظمي: «مُزَرَّرَةً» على وزنِ مفعَّلةً.

(٦) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٢١، ١٤٠/٢، ح ٢٨٤٦): «عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهَا

=

مطوَّقةً بهِ أو لها أَزْرَارٌ من حرير أو مزيَّنةُ الأزرارِ به، ولم أر هذا منقولا وإنما أخذته من قوله «**مُزَرَّرَةٌ بِالذَّهَبِ**[١]»، فإن هذه المعاني قيلت فيها، والله أعلم.

لُبْسُ العَمَائِمِ فِي الحَرْبِ

فائدة: كان له عليه السلام عمامة يعتَمُّ بها يقال لها: السَّحابُ سمِّيت به تشبيهًا بِسحاب المطر لانسحابه في الهواء وَهَبَها لعليٍّ[٢]، وعَمامةٌ سوداءُ[٣]، ولا يخرج يوم الجمعة إلا معتَمًّا[٤] بعَمامة يرسِلُها بين كتِفيه، ويُديرُها ويَغْرِزُها[٥] ﷺ، فهاتانِ

=

أَخْرَجَتْ جُبَّةً مُزَرَّرَةً بِالدِّيبَاجِ فَقَالَتْ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُ هَذِهِ إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ**»».

(١) انظر: مشارق الأنوار (١/٣١٠).

(٢) أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في "أخلاق النبي ﷺ" (ص ١٢٣، ح ٣٠٨) عن مَسْعَدة ابن اليَسَع عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال: كسا رسول الله ﷺ علياً عمامة -يقال لها: السحاب-؛ فأقبل علي رضي الله عنه وهي عليه، فقال ﷺ: «**هذا علي قد أقبل في السحاب**»، فحرفها هؤلاء، فقالوا: علي في السحاب. وفي إسناده مسعدة متروك متهم بالكذب، قال أحمد: «ليس بشيء، خرقنا حديثه، وتركنا حديثه منذ دهر»، وقال الذهبي «هالك، كذبه أبو داود». التاريخ الكبير (٤/٢٦)، ميزان الاعتدال (٤/٩٨).

(٣) أخرج مسلم في صحيحه (٢/ ٩٩٠، ح ٤٥١) عن جابر بن عبد الله الأنصاري، «أن رسول الله ﷺ دخل مكَّة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام».

(٤) أخرج مسلم في صحيحه (٢/ ٩٩٠، ح ١٣٥٩) من حديث جعفر بن عمرو بن حريث، عن أبيه، «أن رسول الله ﷺ خطب الناس وعليه عمامة سوداء». ولم أقف على حديث يدل على اعتمامه ﷺ كل جمعة.

(٥) أخرج الترمذيُّ في السنن، كتاب اللباس، باب في سدل العمامة بين الكتفين (٤/٢٢٥، ح ١٧٣٦)، وفي الشمائل المحمدية ص (١٠٧ ح ١١٨) والعقيلي في الضعفاء (٣/٢٠) من طريق يحيى بن محمد الجاري المدني. وأخرج أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ -واللفظُ له- (ص ١٢٣، ح ٣١٠) من طريق يحيى الفضل. كلاهما عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ «**كان إذا اعتَمَّ سَدَلَ عمامته بين كتفيه**». واللفظُ للأصبهانيِّ، وإسناده حسن، الدراوردي صدوق

=

عَمامتانِ، ويحتملُ أنَّ العمامَة التي يخرج بها يوم الجمعة تكون غيرَ السوداءِ. والله أعلم. فإن كانت غيرها وهو الظاهر فهن ثلاثٌ وإلا فاثنتانِ(١).

تَشييعُ الغُزاةِ ودُعَاؤُهُم

[١٧٤٣] قوله: «**عن زبَّانَ بنِ فَائِدٍ**»(٢)، زبَّان: بالزاي المفتوحة، وتشديد

=

حسن الحديث، والروايان عنه يعضد بعضهما بعضا، يحيى بن محمد صدوق يخطئ، ويحيى بن الفضل مقبول. انظر: التقريب (ت ٤١١٩، ٧٦٢٣، ٧٦٣٨).

وأخرج الأصبهاني أيضا في أخلاق النبي ﷺ (ص ١٢٢، ح ٣٠٧) عن زكريا الساجي وابن رسته.

وأخرج الطبراني في الكبير (٢٧٨/١٣، ح ١٤٠٣٩) عن عبدان بن أحمد. ثلاثتُهم عن أبي كامل الجَحْدَري، عن أبي مَعْشَرٍ البَرَّاءِ، عن خالد الحذاء، قال: حدثني أبو عبد السلام قال: «قلت لابن عمر: كيف كان رسول الله ﷺ يَعْتَمُّ؟ قال: «كان يُدير كَوْرَ العِمامَة على رأسِه، ويَغْرزُها من ورائه، ويُرسِلُها بين كَتِفَيه» هذا لفظ الطبراني، وفي لفظ الأصبهاني: «ويرخي لها ذؤابة بين كتفيه». قال نافع: وكان ابن عمر يفعل ذلك».

قلت: رجال الإسناد من ملتقى الإسنادين رجال الصحيح، إلا أبا عبد السلام، فإنه يذكرُ بكُنيته، قال فيه أبو حاتم: «مجهول»، وقال ابن حجر: «لا يعرف». الجرح والتعديل (٤٠٦/٩)، لسان الميزان (١١٥/٩).

وأوردهُ الهيثمي في المجمع (١٢٠/٥) وعزاه للطبراني في الأوسط وقال: «رجاله رجال الصحيح خلا أبا عبد السلام وهو ثقة»، ولم أقف عليه في الأوسط بل في الكبير، ويشهدُ للحديث الحديثُ الذي قبله، وأحاديث أخرى لا تخلو من ضعف، ويعضد بعضُها بعضا، ولعل الحديث بمجموع طُرقِه يكون حسنا أو صحيحا. والله أعلم.

(١) انظر: عيون الأثر لابن سيد الناس (٤١٨/٢)، السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، لابن المصنف (٤٥٢/٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٢٤، ١٤٠/٢، ح ٢٨٥١): «حدثنا جعفرُ بن مسافر، قال: حدثنا أبو الأسْود، قال: حدثنا ابنُ لهيعةَ، عَنْ زَبَّانَ بنِ فَائِدٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لَأَنْ أُشَيِّعَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَكُفَّهُ عَلَى رَحْلِهِ**

=

الموحدة، وفايد: بالفاء تقدم ذلك(١).

[١٧٤٤] قوله: «**إذا شَخصَ**(٢)»: شخُوصُ المسافِرِ خروجُه عن منزله(٣).

السرايا

[١٧٤٥] قوله: «**سمعتُ أبا الوَرْدِ صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ ﷺ**(٤)»، اسمُ أبي الورد حربٌ وهو مازنيٌّ أنصاريٌّ، سكن مصر، روى عنه لهيعةُ بن عُقبة(٥) قولَهُ.

وفي هامش سنن ابن ماجه وهي أصلنا ما صورتُه (رفعَه) وعلى (رفعَه) خ إشارة إلى أنها نسخة، يقول: «**إيَّاكم والسَّرِيَّةَ الَّتِي إنْ لَقِيتْ فَرَّتْ وَإنْ غَنِمَتْ غلّتْ**(٦)». انتهى.

=

غَدْوَةً أَوْ رَوْحَةً، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»».

(١) انظر: الإكمال (١١٤/٤)، الأسماء المفردة للبرديجي (ت ٢٨٢)، توضيح المشتبه (٢٤٤/٤)، تبصير المنتبه (٦١٥/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٢٤، ١٤١/٢، ح ٢٨٥٣): «عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا شخص يَقُولُ لِلشَّاخِصِ: «**أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ، وَأَمَانَتَكَ، وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ**»». ومثله في النسخة السليمية (١٣٢/أ)، وفي التيمورية (مج٢/٨٠): «إذا شخص السرايا يقول للشاخص»، وفي النُّسخ الأخرى الخطية منها والمطبوعة: «إذا أشخصت السرايا يقول للشاخص»، من باب الإفعال.

(٣) وأصل الشخص: الرفع، ومنه لم يشخص رأسه، أي لم يرفعه.
انظر: غريب الحديث للحربي (٥٨/٣)، مشارق الأنوار (٢٤٥/٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٢٥، ١٤١/٢، ح ٢٨٥٦): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَاب، عَنْ ابْنِ لَهِيعَةَ، أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ لَهِيعَةَ بْنِ عُقْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَرْدِ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «**إِيَّاكُمْ وَالسَّرِيَّةَ الَّتِي إِنْ لَقِيَتْ فَرَّتْ، وَإِنْ غَنِمَتْ غَلَّتْ**»».

(٥) انظر: الاستيعاب (٧٢/٢)، أسد الغابة (٣٤٦/٦)، الإصابة (٤٥٨/٧).

(٦) هذا الخبر رُوي مرفوعا وموقوفا، أما الموقوف فعند ابن ماجه وغيره، وأما المرفوع فأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٣٩/٢، ح ٥٤٧) عن زيد بن الحباب عن ابن لهيعة به. وإسنادُه

=

الأَكْلُ في قُدُورِ المُشْرِكِينَ

[١٧٤٦] قوله: «**عن قَبيصةَ بن هَلِبٍ**[(١)]» اسمه الأصلي زيد وقيل: يزيد، وتقدم الكلام على هاء هُلْب، هل هي مضمومة مع إسكان اللام، أو مفتوحة مع كسر اللام فراجعه[(٢)]. [١٣٤/ب]

=

ضعيفٌ في الحالتين لسوء حفظ ابن لهيعة واختلاطه. فقد ضعّفه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو حاتم، وغيرهم.

وقال البيهقي: «أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة وترك الاحتجاج بما انفرد فيه». ورماه ابن حبّان بالتدليس، وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين. ورُمي بالاختلاط أيضا، فقد اختلط بعد احتراق كتبه، وممن روى عنه قبل الاختلاط: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ.

وقال البوصيري لهذا الحديث: «هذا إسناد ضعيف موقوف».

انظر: الطبقات الكبرى (٥١٦/٧)، تاريخ الدارمي (ص ١٥٣، ت ٥٣٣)، سنن الترمذي (١٦/١)، الجرح والتعديل (١٤٥/٥-١٤٨)، المجروحين (١١/٢-١٣)، المدخل إلى كتاب الاكليل (ص ٦٧)، شرح علل الترمذي (٤١٩/١-٤٢٢)، مصباح الزجاجة (١٦٩/٣)، تعريف أهل التقديس (ص ١٤٢).

(١) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٢٦، ١٤١/٢، ح ٢٨٥٧): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ قَبِيصَةَ ابْنِ هُلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى، فَقَالَ: «**لَا يَخْتَلِجَنَّ فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ، ضَارَعْتَ فِيهِ نَصْرَانِيَّةً**»».

(٢) تقدم كلام المصنف عن "هلِب" في كتاب الصلاة، باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة (٥١/أ)، قال: «هلب»، الذي نحفظه فيه بضم الهاء وإسكان اللام ثم موحدة في آخره، قال شيخنا مجد الدين الفيروز آبادي في قاموسه (ص ١٤٥) في اللغة -وهو كتاب جليل لم يصنف في اللغة أجمع منه: «والهلب لقبُ أبي قبيصة يزيدُ بن قُنافة الطائي، يضمه المحدثون، وصوابه ككتِف، يعني بفتح الهاء وكسر اللام»، ثم قال: «كان أقرعَ؛ فمسحَه النبي ﷺ فنبتَ شعرُه». انتهى».

=

[١٧٤٧] قوله: «**لا يَتَحلَّجَنَّ فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ ضَارَعْتَ**[١] **فِيهَا نَصْرَانِيَّةٌ**».

أي: لا يدخلن قلبك شيءٌ منه فإنه نظيفٌ فلا ترتابنَّ فيه وهو: بحاء مهملة مفتوحة، وبعد اللام المشددة جيم وأصلُه من الحَلْجِ وهو: الحركةُ والاضْطِرَابُ[٢]، ويُروى يَتَخَلَّجَنَّ: بالخاءِ المعجمة وهُو الذي في أصلنا، وهو بمعناه، وهذا أيضا قاله عليه السَّلام لعديِّ بن حاتم[٣].

[١٧٤٨] قوله: «**فَارْحَضُوهَا رَحْضًا حَسَنًا**[٤]»، أي اغسِلُوها، والرَّحْض: بالراء

=

وقبيصة بن هُلْب لم يوثقه إلا ابن حبان والعجلي، وحسن له الترمذي هذا الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: «مقبول».

انظر: سنن الترمذي (٣٢/٢، ح ٢٥٢)، معرفة الثقات (٢١٤/٢)، الثقات (٣١٩/٥)، التقريب (ت ٥٥١٦).

(١) ضارَعتَ: -بسكون العين وفتح التاء على صيغة الخطاب- من المضارعة والمقاربة، أي شابهتَ به ملةً نصرانية. النهاية في غريب الحديث (٨٥/٣).

(٢) ومنه حَلَجَ القطنَ. وحَلَجَ الخبزةَ: دَوَّرَها. وأنكر الأصمعي الخاء المعجمة فيه.

انظر: معجم مقاييس اللغة (٩٦/٢)، مشارق الأنوار (١٩٤/١)، النهاية في غريب الحديث (٤٢٣/١).

(٣) أخرجه الترمذي في السير، باب طعام المشركين (١٣٣/٤، ح ١٥٦٥)، بإسناده إلى شُعبة عن سماكٍ، عن مُرَيِّ بنِ قَطَرِيٍّ، عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ بمثله. وهذا إسنادٌ حسن، رجاله رجال مسلم إلا مري بن قطري، فلم يوثقه غير ابن حبان، وقال فيه الحافظ: «مقبول»، ولكنه لم يتفرد بالحديث، بل تابعه قبيصة بن هلب كما في الحديث السابق، وحاله مثل حاله تقريبا. الثقات (٤٥٩/٥)، التقريب (ت ٦٥٧٨).

(٤) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٢٦، ١٤٢/٢، ح ٢٨٥٨): «حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ رُوَيْمٍ اللَّخْمِيُّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ، -قَالَ: وَلَقِيَهُ وَكَلَّمَهُ- قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُدُورُ الْمُشْرِكِينَ نَطْبُخُ فِيهَا؟، قَالَ: «**لَا تَطْبُخُوا فِيهَا**» قُلْتُ: فَإِنِ احْتَجْنَا إِلَيْهَا فَلَمْ نَجِدْ مِنْهَا بُدًّا، قَالَ: «**فَارْحَضُوهَا رَحْضًا حَسَنًا، ثُمَّ اطْبُخُوا وَكُلُوا**»».

المفتوحة، وإسكان الحاء المهملة: الغَسْلُ[١].

الاستِعَانَةُ بِالمُشْرِكِينَ

[١٧٤٩] قوله: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد، قالا: حدثنا وكيع، حدثنا مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد، عن نِيار، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «**إنّا لا نستعينُ بِمُشرِكٍ**»، قال عليٌّ في حديثِه: عبدُ الله بن يزيدَ أو زيدٌ[٢]» انتهى. وقد كتَبَ تجاهه ابنُ خليل الحافظ[٣] -كذا في غالب ظني أنه خطُّه- ما لفظه: «كذا وقع في حديث وكيع، وهو خطأ، والمحفوظُ حديث مالك عن الفُضيل بن أبي عبد الله، عن عبد الله بن نِيار، عن عروة، عن عائشة، وكذلك رواه أصحاب مالك[٤]، وقد أخرجه مسلم من حديثه[٥]، كذلك قاله

---

(١) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٢/٢٥٤)، تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي الأندلسي ص (٩٦).

(٢) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٢٧، ٢/١٤٢، ح ٢٨٥٩): «حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ نِيَارٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ**»، قَالَ عَلِيٌّ فِي حَدِيثِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ أَوْ زَيْدٍ».

(٣) هو: يوسف بن خليل بن عبد الله، أبو الحجاج شمس الدين الدمشقي الإسكاف.

وصفه الذهبي بالإمام "المحدث الصادق، الرحال النقال، شيخ المحدثين، راوية الإسلام".

توفي سنة ثمان وأربعين وست مئة وله ثلاث وتسعون سنة.

انظر: السير (٢٣/١٥١).

(٤) قال الإمام الدَّارقطني في العلل (١٤/٢١١): «يَروِيهِ مالِكُ بن أَنَسٍ، واختُلِف عَنهُ؛ فَرَواهُ وكِيعٌ، عَن مالِكٍ، عَن عَبدِ الله بنِ يَزِيد، عَنِ ابنِ نيار، عَن عُروَة، عَن عائِشَة، ووَهِم فِيهِ وكِيعٌ؛ وَخالَفَهُ عَبد الرَّحمَنِ بن مَهدِيٍّ، ويَحيَى القَطّانُ، وبشر بن عمر، وابن وهبٍ؛ رَوَوهُ عَن مالِكٍ، عَنِ الفُضَيلِ بنِ أَبِي عَبدِ الله، عَن عَبدِ الله بنِ نيار، عَن عُروَة، عَن عائِشَة، وهُو الصَّوابُ» ثم ساقه بإسناده.

(٥) في الجهاد والسير، باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر (٣/ ١٤٤٩، ح ١٨١٧).

أبو القاسم[١]». انتهى.

الخديعةُ في الحرب

[١٧٥٠] قوله: «**الحَرْبُ خدعَةٌ**[٢]»، يروي بفتح الخاء وضمها مع سكون الدال وبضمها مع فتح الدال، فالأول معناه: الحرب ينقضي أمرها بخَدْعَة واحدة من الخداع، أي المقاتل إذا خُدِع مرة واحدة لم تكن لها إقالة وهو أفصح الروايات وأصحها، ومعنى الثاني: هو الاسم من الخداع. ومعنى الثالث: أن الحرب تخدع الرجال وتمنيهم ولا تفي لهم كما يقال: رجل لُعَبة وضُحَكة للذي يكثر اللعب والضحك، قاله ابن الأثير[٣].

المبارَزَةُ والسَّلَبُ [١٣٥/أ]

[١٧٥١] قوله: «**عن أبي هاشِم الرُّمَّانيُّ**»[٤]، هو بالراء، كان ينزل قصر

---

(١) هو: علي بن الحسن، أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي، ت/٥٧١ هـ، صاحب تاريخ دمشق، وله الإشراف على معرفة الأطراف، وجمع في هذا الأخير أطراف السنن الأربعة ولا يزال مخطوطا، وقد أضافه المزي إلى كتابه تحفة الأشراف، ولعل ما عزاه المصنف سبطُ ابن العجمي إلى الحافظ أبي القاسم ابن عساكر قد ضمنه الحافظ المزي في قوله في التحفة (١٣/١٢): «وفي حديث علي: عن عبد الله بن يزيد أو زيد. كذا عنده وهو تخليط فاحش، والصواب ما تقدم». يريد رواية الجماعة عن مالك.

(٢) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٢٨، ١٤٢/٢، ح ٢٨٦١): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مَطَرِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الحَرْبُ خَدْعَةٌ**»».

(٣) في النهاية (١٤/٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٢٩، ١٤٢/٢، ح ٢٨٦٢): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيل، أَنْبَأَنَا وَكِيعٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَّانِيِّ، قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ: هُوَ يَحْيَى ابْنُ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُقْسِمُ: لَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي هَؤُلَاءِ الرَّهْطِ السِّتَّةِ يَوْمَ بَدْر ﴿**هَـٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ**﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾ فِي حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَعُتْبَةَ بْنِ =

الرمان فنُسب إليه واسمه يحيى، وقيل: نافع، ثقة معروف(١).

[١٧٥٢] قوله: «**عن قَيس بن عُبَاد**»، هو بضم العين وتخفيف الموحدة تقدَّم(٢).

الغَارَةُ والبَيَاتُ وقتلُ النِّساءِ والصِّبيانِ

[١٧٥٣] قوله: «**سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ**»(٣)، الدار هنا المنازل المسكونة والمحال، وأراد هنا القبيلة، وكل قبيلة اجتمعت في محلة، سميت تلك المحلة دارا، وسمي ساكنوها بها مجازا على حذف المضاف، أي أهل الدار(٤). والله أعلم.

[١٧٥٤] قوله: «**يبيَّتُونَ فَيُصَابُ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ**» الحديث أي: يصابون ليلاً، وتبييتُ العدو: وهو أن يُقْصَدَ في الليل من غير أن يَعْلَم فيؤخذ بغتة وهو البياتُ(٥).

[١٧٥٥] قوله: «**فَعَرَّسْنَا**(٦)»، التَّعريسُ: النُّزول من آخِر الليل للنَّوم

=

رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، احْتَصَمُوا فِي الْحُجَجِ يَوْمَ بَدْرٍ»».

(١) انظر: الإكمال (١٢٥/٤)، توضيح المشتبه (٢٢٢/٤)، رجال البخاري للكلاباذي ت (١٣٢١)، تذهيب تهذيب الكمال (٤٢١/١٠، ت ٨٤٧٩).

(٢) توضيح المشتبه (٧١/٦). ولم أقف عليه فيما مضى من السنن وشرح المصنف.
وهو: قيس بن عُباد الضُّبعي، أبو عبد الله البصري، ثقة، توفي بعد الثمانية، أخرج له الخمسة عدا الترمذي. انظر: التقريب (٥٥٨٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٠، ١٤٣/٢، ح ٢٨٦٦): «عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الصَّعْبُ بنُ جَثَّامَةَ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَن أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيَّتُونَ، فَيُصَابُ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، قَالَ: «**هُمْ مِنْهُمْ**»».

(٤) انظر: مشارق الأنوار (٢٦٣/١).

(٥) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين ص (١١١٦).

(٦) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٠، ١٤٣/٢، ح ٢٨٦٧): «عَن إِيَاسِ بنِ سَلَمَةَ بنِ الْأَكْوَعِ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: «**غَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ هَوَازِنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَيْنَا مَاءً لِبَنِي فَزَارَةَ فَعَرَّسْنَا، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ شَنَنَّاهَا عَلَيْهِمْ غَارَةً، فَأَتَيْنَا أَهْلَ مَاءٍ فَبَيَّتْنَاهُمْ**

=

والاستِراحة(١).

[١٧٥٦] قولـه: «**شَنَنَّاهَـا عَلَـيهِم غَـارَةً**» أي فرَّقْنَاهـا علـيهم مـن جميـع جهاتهم(٢).

[١٧٥٧] وقوله: «**غَارَة**»، الغارة: اسم من الإغارة، والإغارة للدفع على القوم لاستِلاب أموالهم ونفوسِهم(٣).

[١٧٥٨] قوله: «**وَلَا عَسِيفًا**(٤)» يعني: أجيرًا(٥).

[١٧٥٩] قولـه: «**عَـنْ جَـدِّهِ رَبَـاحِ بـنِ الرَّبِيـعِ**»(٦)، رَبَـاح هـو بفـتح الـراء ثم الموحـدة، وكـذا هـو في أصـلنا، والربيـع هـو ابـن صَـيْفِيٍّ، ورِبـاح أخـو حنظلـة الكاتـب الأسدي، نزل البصرة، وقيل فيه رِيَاح بكسر الراء ثم بالمثناة تحت، ورأيت القولين في غير

=

فَقَتَلْنَاهُمْ تِسْعَةً أَوْ سَبْعَةَ أَبْيَاتٍ»».

(١) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي، ص (٣٥).

(٢) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١/٥٦٦).

قال ابن فارس (مقاييس اللغة ٣/١٧٦): «أمّا إِشْنانُ الغارةِ فإنما هو مشتقٌّ من الشَّنين، وهو قَطَران الماء من الشَّنَّة، كأنهم تفرَّقوا عليهم فأتَوْهم من كلِّ وجه. ويقال شننت الماءَ، إذا صَبَبْته متفرِّقاً. وهو خلافُ سَنَنْت».

(٣) انظر: الصحاح للجوهري (٢/٣٣٨)، إسفار الفصيح للهروي (١/٥١١).

(٤) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٠، ٢/١٤٤، ح ٢٨٧٠): «عَنْ حَنْظَلَةَ الْكَاتِبِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَرَرْنَا عَلَى امْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ قَدْ اجْتَمَعَ عَلَيْهَا النَّاسُ فَأَفْرَجُوا لَهُ، فَقَالَ: «**مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ فِيمَنْ يُقَاتِلُ، ثُمَّ قَالَ لِرَجُلٍ: انْطَلِقْ إِلَى خَالِدِ بنِ الْوَلِيدِ فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ يَقُولُ: لَا تَقْتُلَنَّ ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا**»».

(٥) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٥٩).

(٦) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٠، ٢/١٤٤، ح ٢٨٧٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَن أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ المُرَقِّعِ، عَنْ جَدِّهِ رَبَاحِ ابنِ الرَّبِيعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: يُخْطِئُ الثَّوْرِيُّ فِيهِ».

موضع، فممن رأيته حكاه؛ الترمذي في جامعه[١].

التَّحرِيقُ بِأرضِ العَدُوِّ

[١٧٦٠] [١٣٥/ب] قوله: عن أسامة بن زيد؛ قال: «**بَعَثَنِي رسولُ الله ﷺ إلى قَرِيةٍ يُقال لَها أُبْنَى**[٢]»، أُبْنَى: -بضمِّ الهمزةِ ثم موحَّدةٍ ساكنةٍ ثم نونٍ مفتُوحةٍ-، وزن فُعْلى[٣]، وهو

---

(١) انظر: الإكمال (٧٣/١)، الاستيعاب (١٤٤/١)، المؤتلف والمختلف (١٠٢٨/٢).

أما قول الترمذي فلم أقف عليه في المطبوع من الجامع، ووقفت عليه في العلل الكبير ص (٢٥٩، ح ٢٧٤) ونص كلامه: «وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال رباح بن الربيع ومن قال رياح بن الربيع هو وهم، قال أبو عيسى: رباح بن الربيع أصح». وتبعهما أبو نعيم في معرفة الصحابة (١١٠٦/٢) فقال: «وقيل رياح، وهو وهم».

(٢) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣١، ١٤٤/٢، ح ٢٨٧١): «عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا: أُبْنَى، فَقَالَ: «**ائْتِ أُبْنَى صَبَاحًا ثُمَّ حَرِّقْ**»».

(٣) قال ابنُ سيدِّ الناس: «وهي أرض الشَّراة ناحية البَلقاء»، وقال السُّهيلي: «هي القرية التي عند مؤتة حيثُ قتل أبوه زيد». وقال البِلادي: «مُؤْتَةُ: بَلْدَةٌ أُرْدُنِّيَّةٌ، تَقَعُ جَنُوبَ الْكَرْكِ غَيْرُ بَعِيدَةٍ مِنْهَا». عيون الأثر (ص ٣٦٩)، الروض الأُنُف (ص ٣٨٥)، معجم المعالم الجغرافية (ص ٣٠٤).

أما ما ذهب إليه ابنُ الأثير (النهاية ١٨/١) من أن "أُبنى" اسْمُ «مَوْضِعٍ مِنْ فِلَسْطِين بَيْنَ عَسْقَلان والرَّمْلة، وَيُقَالُ لَهَا يُبْنَى بِالْيَاءِ» ففيه نظر، فقرية "يُبنى" الفلسطينية غيرُ "أُبنى" الأردنية المقصودة في الحديث، فالأولى تقع بين عسقلان والرَّملة، ومن المعروف أن هذه المناطق وما حولها لم يقترب منها الصحابة إلا في أواخر عهد أبي بكر ولم يفتحوها كلَّها إلا في عهد عمر رضي الله عنهما. وكان فتح مدينة يُبنا على يد عمرو بن العاص في عهد أبي بكر رضي الله عنه كما ذكره البلاذُري في فتوح البلدان (١٦٤/١).

ثم وجدت مصطفى الدَّبَّاغ قال في موسوعته "بلادنا فلسطين" (١٢/٢/٤) عند ذكره حديث أسامة ومدينة يُبنى: «والحقيقة هي (أبنة)؛ ويقوم على موقعها اليوم محطة خان الزبيب».

انظر في موسوعة بلادنا فلسطين أيضا: (٥٣/٢/٤، ١٠٣، ١٠٨، ٥٨٩ ٥٩٣).

=

أرض الشَّراةِ(١) ناحية البَلْقَاءِ(٢)، أرسله يوم الاثنين لأربع بقين من صفر سنة إحدى عشرة من مُهاجَرِ رسول الله ﷺ وهذه آخر السَّرايا، وتوفي عليه السلام قبل سفره، إنما كان خرج إلى الجُرْفِ(٣)، فلما مات عليه السلام دخل المسلمون الذين عسكروا بالجُرف إلى المدينة، ومات عليه السلام يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول، فلما كان هلال شهر ربيع الآخر من سنة إحدى عشرة خرج أسامة إلى أهل أُبنى، فسار عشرينَ ليلة فشنَّ عليهم الغَارَةَ(٤).

[١٧٦١] قوله: «**وَهِيَ البُوَيْرَةُ**(٥)»، هي بضم الموحدة وفتح الواو وإسكان

=



(١) الشَّراةُ: إقْلِيمٌ وَاسِعٌ بَيْنَ الحِجَازِ وَالْبَلْقَاءِ، وقاعِدَتها مدينَة مَعان -بِفَتْحِ المِيمِ وَالعَيْنِ المُهْمَلَةِ مَعًا، وَآخِرُهُ نُونٌ- الأردنيَّة، وتقع مَعان اليوم عَلَى الطَّرِيقِ بَيْنَ المَدِينَةِ وَعَمَّان، جَنُوبَ عَمَّان عَلَى (٢١٢) كَيْلًا. المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (٣٠٠).

(٢) البَلْقَاءُ: -بِفَتْحِ الْبَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ ثُمَّ قَافٍ- قال عاتق البلادي (معجم المعالم الجغرافية ص ٤٩): «إِقْلِيمٌ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْأُرْدُنِّيَّةِ الْهَاشِمِيَّةِ، وَهُوَ الْإِقْلِيمُ الَّذِي تَتَوَسَّطُهُ مَدِينَةُ عَمَّان عَاصِمَةِ الْأُرْدُنِّ، وَمِنْ أَشْهَرِ مُدُنِ هَذَا الْإِقْلِيمِ: عَمَّانُ وَالسَّلْطُ وَالزَّرْقَاءُ وَالرُّصَيْفَةُ، يَتَّصِلُ بِهِ فِي الْجَنُوبِ إِقْلِيمُ الشَّرَاةِ الَّذِي قَاعِدَتُهُ مَعَانُ».

(٣) الْجُرْفُ: بِسُكُونِ الرَّاءِ -هُوَ الصَّوَابُ- «مَكَانٌ غَرْبِيَّ الْمَدِينَةِ يُرَى مِنْ جَبَلِ سَلْعٍ مَغِيبَ الشَّمْسِ، يُظَلِّلُهُ عَشِيًّا جَبَلُ سَامِقٍ يُسَمَّى جَبَلَ الشَّظْفَاءِ»، ولا يزال يعرفُ بهذه الاسم.
معجم المعالم الجغرافية ص (٢٨١).

(٤) انظر: عيون الأثر ص (٣٦٩-٣٧٠).

(٥) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣١، ٢/١٤٤، ح ٢٨٧٢): «عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

=

المثناة تحت وفتح الراء ثم تاء التَّأنيثِ، وهو موضع من بلد النَّضير بقرب المدينة الشريفة، وهي في قبلة مسجد قباء من جهة الغرب، وفيها أُطُمٌ خَرَابٌ، قاله زين الدين ابن حُسين[١] في تاريخ المدينة[٢].

[١٧٦٢] قوله: «**مِنْ لِينَةٍ**»، اللِّينة: أصلها لِوْنة فقُلبت الواو ياء لكسرة اللام وجمعُها اللَّونُ[٣]، وهو الدَّقل[٤]، وقيل: نوع من النخل، وقيل: النَّخلُ كلُّه ما خَلا البَرْنيِّ[٥]

=

حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَقَطَعَ وَهِيَ الْبُوَيْرَةُ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عزو جل: ﴿**مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً**﴾، الْآيَةَ».

(١) هو: أبو بكر بن الحسين بن عمر بن محمد بن يونس، زين الدين المراغي الشافعي، قاضي طيبة وخطيبها وإمامها وفقيهها، ومسند الحجاز.

ولد سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، وتوفي في سنة ثمانمائة وستة عشر للهجرة.

قال الفاسي: «وكان كثير العناية بالفقه، بارعا فيه مشاركا في غيره، شرح المنهاج في الفقه للنووي، وألف تاريخا للمدينة النبوية، وجاور بها نحو خمسين سنة». وقال كحالة: «مؤرخ فقيه».

انظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٢/٣٤٣-٣٤٤)، معجم المؤلفين (٣/٦٠).

(٢) قال عاتق البلادي (معجم المعالم الجغرافية ص ٥٠-٥١): «الْبُوَيْرَةُ تَصْغِيرٌ.. هِيَ مِنْ أَمْوَالِ بَنِي قُرَيْظَةَ شَرْقِيِّ الْعَوَالِي، مِنْ ظَاهِرِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَلَمْ تَعُدْ مَعْرُوفَةً». قلت: لم أقف على ما نقله المصنِّف في المخطُوط من تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة، لزين الدين ابن الحسين المراغي، ولعل له كتابا آخر في تاريخ المدينة المنورة. وانظر للبُويرة أيضا: كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (١/٦٥٣)، مشارق الأنوار (١/١١٧).

(٣) انظر: كتاب النخلة للسجستاني (ص ٦٠)، مشارق الأنوار (١/٣٦٥)، النهاية في غريب الحديث (٤/٢٧٩).

(٤) الدَّقل: رديء التَّمر ويابِسُه، وَمَا ليْس لَهُ اسْم خاصٌّ فَتراه ليُبْسه ورَدَاءته لَا يجْتَمِع، وَيَكُونُ مَنْثُورا. النهاية في غريب الحديث (٢/١٢٧).

(٥) البَرْنِيُّ ضرْبٌ من التمر أَصْفَرُ مُدَوَّر، واحِدتُه بَرْنِيّةٌ، وهو خير التمر وأجودُه وأصحُّه.

انظر: كتاب النخلة (ص ٨٥)، لسان العرب (١٣/٤٩).

والعَجوةِ(١)، تسمِّيه أهلُ المدينة الألوانَ(٢).

[١٧٦٣] حديث ابن عمر أنه عليه السلام «**حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَقَطَعَ**(٣)» إلى هنا من أول السند وهو: حدثنا عبد الله بن سعيد؛ مكتوب عليه لا - إلى، وتجاهه في الهامش ما لفظُه: «هذا الحديث مضروب عليه في الأصل(٤)»، وفي نسخة أخرى، ليس في نُسخة السماع، وهي نسخة الحافظ ابن عساكر، انتهى. فليعلم ذلك(٥).

---

(١) قال الجوهري: «ضرب من أجود التمر بالمدينة»، وقال أبو حنيفة «العجوة بالحجاز أُمُّ التمر الذي إليه المرجع كالشِّهريزِ بالبصرة، والتَّبِيِّ بالبحرين، والجُذَامِيِّ باليمامة».
الصحاح (٢٦٩/٦)، المحكم والمحيط الأعظم (٢٨٢/٢)، الفائق (١٠٩/١).

(٢) اختلف في اللينة على عشرة أقوال: أولها: النخل كله إلا العجوة؛ قاله الزهري ومالك وغيرهما، وعن ابن عباس: النخل كله. وعنه أيضا: لون من النخل. وعن الثوري: أنها كرام النخل. وعن أبي عبيدة: أنها جميع ألوان التمر سوى العجوة والبرني. وقيل: إنها العجوة خاصة. وقيل: ضرب من النخل يقال لتمره: اللون، تمره أجود التمر، وهو شديد الصفرة، يرى نواه من خارجه. وقيل: هي النخلة القريبة من الأرض. وقيل: إن اللينة الفسيلة؛ لأنها ألين من النخلة. والقول العاشر: أنها الدقل؛ قال ابن العربي: والصحيح قول الزهري ومالك لأنهما أعرف ببلدهما وأشجارهما، ولأنَّ الاشتقاق يعضِدُه، وأهلُ اللُّغةِ يصحِّحُونه؛ فإن اللينة وزنها لُونة، واعتلت على أصولهم فآلت إلى لينة فهي لون، فإذا دخلت الهاء كسر أولها؛ وقيل لينة أصلها لِونة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. وجمع اللينة لِين». انظر: تفسير القرطبي (٩/١٨).

(٣) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣١، ١٤٤/٢، ح ٢٨٧٣): «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بنُ خَالِدٍ، عَن عُبَيْدِ اللَّهِ، عَن نَافِعٍ، عَنْ ابنِ عُمَرَ «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَقَطَعَ**»، وَفِيهِ، يَقُولُ شَاعِرُهُمْ:

لهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُوَيْرَةِ مُسْتَطِيرُ».

(٤) كذا أيضا في النسخة التيمورية التي بخط ابن قدامة (مج٢/٨٣). وهذا من الأدلة أنَّ نسخة المصنِّف منقولة من نسخة ابن قُدامة، ولا يوجد هذا الحديث في النسخة السليمية أيضا (١٣٢/ب).

(٥) يظهرُ أن هذا من كلام المصنِّف، ولعله أضافه بخطه إلى أصله، قال محقق السنن د. مصطفى =

[١٧٦٤] قوله: «**وفيه يقُول شاعرُهم: لـهَانَ[١] عَلَى سَرَاةِ[٢] بَنِي لُؤَيٍّ...**» البيت، شاعرهم: هو حسَّانُ بن ثابت، كذا هو مسمى في الصحيح، وقد ذكرتُ ما في هذا في تعليقي على صحيح البخاري[٣]، وهو فائدة فانظره.

فِداءُ الأسرى

[١٧٦٥] قوله: «**عليها قِشْعٌ[٤]**»، هو بكسر القاف وإسكان الشينِ المعجمة، ثُمَّ بالعَين المهملة، قيل: أراد بالقِشْعِ الفَرْوُ الخَلَق[٥].

الغُلولُ

[١٧٦٦] قوله: «**يُقَالُ لَهُ كَرْكَرَةُ[٦]**»، هو بفتح الكافين

=

الأعظمي (١٤٤/٢): «وأضيف بخط آخر: وفي نسخة أخرى ليس في نسخة السماع، وهي نسخة الحافظ ابن عساكر».

(١) أَيْ سَهُل. مرقاة المفاتيح (٢٥٣٧/٦).

(٢) بفتح السين أشراف القوم، ورؤساؤهم.
شرح النووي على مسلم (٥١/١٢).

(٣) انظر: التلقيح لفهم قارئ الصحيح للمصنف (٢٢٣/١/ب) نسخة خطية بخط المصنف محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي، برقم: ٤٣٥، ٤٣٦، وتاريخ نسخها: ٨٢٤هـ، وعندي منه نسخة رقمية.

(٤) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٢، ١٤٤/٢، ح ٢٨٧٤): «عَن إِيَاسِ بنِ سَلَمَةَ بنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ هَوَازِنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَفَّلَنِي جَارِيَةً مِنْ بَنِي فَزَارَةَ مِنْ أَجْمَلِ الْعَرَبِ عَلَيْهَا قِشْعٌ لَهَا فَمَا كَشَفْتُ لَهَا عَنْ ثَوْبٍ، حَتَّى أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ: «**لِلَّهِ أَبُوكَ! هَبْهَا لِي**»، «**فَوَهَبْتُهَا لَهُ، فَبَعَثَ بِهَا فَفَادَى بِهَا أُسَارَى مِنْ أُسَارَى الْمُسْلِمِينَ كَانُوا بِمَكَّةَ**»».

(٥) وقيل فيه بفتح القافِ أيضا، والفروُ الجِلدُ، والخَلَقُ البالي من الثيابِ.
انظر: مشارق الأنوار (١٩٣/٢)، النهاية في غريب الحديث (٦٥/٤).

(٦) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٤، ١٤٥/٢، ح ٢٨٧٧): «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ:

=

وكسرهما(١). [١٣٦/أ]

[١٧٦٧] قوله: «**فأخذَ منه قَرَدَة، يعني وَبَرَةً**(٢)»، القَرَدَةُ: بفتحِ القَافِ والرَّاءِ والدال المهملة، وفي آخره تاء التأنيث، والجمع قَرَدٌ بتحريك الراء أيضا(٣).

[١٧٦٨] قوله: «**وَشَنَارٌ**»، الشَّنَارُ: العيبُ والعارُ، وقيل: هو العيب الذي فيه عارٌ(٤).

النَّفَلُ

[١٧٦٩] هو بفتحِ الفاء الغنيمةُ، وجمعه أنفال، والنَّفْلُ بالسكونِ، وقد تُحرَّك: الزِّيادَةُ(٥).

[١٧٧٠] قوله: «**عَن أبِي سَلاّمٍ الأعْرَجِ**(٦)» هو بتشديد اللام، وهو مَمْطورٌ

=

كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: كِرْكِرَةُ، فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**هُوَ فِي النَّارِ**»، «**فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ، فَوَجَدُوا عَلَيْهِ كِسَاءً أَوْ عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا**»».

(١) وقيل فيه: بفتح الكاف الأولى وكسر الثانية، له صحبة، ولا تعرف له رواية.

انظر: تبصير المنتبه (١١٩٣/٣)، أسد الغابة لابن الأثير (٤٩٧/٤)، الإصابة (٥٨٧/٥).

(٢) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٤، ١٤٥/٢، ح ٢٨٧٨): «عَن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِلَى جَنْبِ بَعِيرٍ مِنَ الْمَقَاسِمِ، ثُمَّ تَنَاوَلَ شَيْئًا مِنَ الْبَعِيرِ فَأَخَذَ مِنْهُ قَرَدَةً يَعْنِي وَبَرَةً، فَجَعَلَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَذَا مِنْ غَنَائِمِكُمْ أَدُّوا الْخَيْطَ وَالْمِخْيَطَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ، فَمَا دُونَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْغُلُولَ عَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوم القيامة، وشَنارٌ ونارٌ**»».

(٣) وهي: القطعةُ من الوبر تَنسلُّ منه. غريب الحديث للخطابي (٤٠٧/١).

(٤) انظر: الصحاح في اللغة (٢٦٧/٢)، المحيط في اللغة (٣١٩/٧)، مشارق الأنوار (٢٥٤/٢)، النهاية (٥٠٤/٢).

(٥) تقدَّم توضيحُه في التعليق على النَّص رقم ١٧٣٧.

(٦) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٥، ١٤٥/٢، ح ٢٨٨٠): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن سُفْيَانَ، عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ الزُّرَقِيِّ، عَن سُلَيْمَانَ بنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَن أَبِي سَلَّامٍ الْأَعْرَجِ، عَن أَبِي أُمَامَةَ، عَن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ:

=

الأسود الحبشي(١)، ترجمة معروفة.

العَبيدُ والنِّساءُ يَشهَدون معَ المسلمِين

[١٧٧١] قوله: «**مولى آبِي اللَّحْمِ**»(٢)، اسم فاعِلٍ، تقدم الكلام على آبي اللحم(٣) فيما تقدم فراجعه(٤).

[١٧٧٢] قوله: «**مِنْ خُرْثِيِّ المتَاعِ**(٥)»، الخُرْثِيُّ: بضم الخاءِ المعجمة وإسكان الراء، ثم الثاء المثلَّثة ثم ياءٍ مشدَّدةٍ، وهو أثاثُ البَيتِ ومَتاعُه(٦).

=

«**نَفَّلَ فِي البَدْأَةِ الرُّبُعَ، وَفِي الرَّجْعَةِ الثُّلُثَ**»».

(١) ثقة يرسلُ، أخرج له الخمسة، انظر: الأسامي والكنى للإمام أحمد ت (١٣٤)، الكنى والأسماء لأبي بشر للدولابي (٥٩٦/٢)، الإكمال (٢٤١/٣)، توضيح المشتبه (١١٠/٣)، التقريب (ت ٧٧٤٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٧، ١٤٦/٢، ح ٢٨٨٤): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ سَعْدٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ زَيْدِ بنِ مُهَاجِرِ بنِ قُنْفُذٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى آبِي اللَّحْمِ، قَالَ وَكِيعٌ: كَانَ لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ، قَالَ: «**غَزَوْتُ مَعَ مَوْلَايَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَأَنَا مَمْلُوكٌ فَلَمْ يَقْسِمْ لِي مِنَ الْغَنِيمَةِ** ...»».

(٣) مولى آبي اللحم هو: عُميرٌ كما في الحديث، وله صحبة، وآبي اللحم الغفاري له صحبة ورواية عن النبي ﷺ أيضا، واختلف في اسمه: فقيل: عبدالله بن عبد الملك، وقيل خلف ابن عبد الملك، وقيل: الحُويرث بن عبدالله بن خلف بن مالك بن عبدالله بن حارثة بن غفار، قُتل يوم حنين. انظر: الإكمال (٣/١)، الاستيعاب لابن عبد البر (١٣٥/١).

(٤) انظر النص رقم: ١٣١١، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٥) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٧، ١٤٦/٢، ح ٢٨٨٤): «عَن مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بنِ مُهَاجِرِ بنِ قُنْفُذٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى آبِي اللَّحْمِ، قَالَ وَكِيعٌ: كَانَ لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ، قَالَ: «**غَزَوْتُ مَعَ مَوْلَايَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَأَنَا مَمْلُوكٌ فَلَمْ يَقْسِمْ لِي مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأُعْطِيتُ مِنْ خُرْثِيِّ المَتَاعِ سَيْفًا، فَكُنْتُ أَجُرُّهُ إِذَا تَقَلَّدْتُهُ**»».

(٦) إلا أنه من سقط المتاع ورديئه. انظر: الصحاح (٣٠٤/١)، مقاييس اللغة (١٧٥/٢)، المحكم (١٦٣/٥)، النهاية (١٩/٢).

وَصِيَّةُ الإِمَامِ

[١٧٧٣] قوله: «**حدَّثني عَطيَّةُ بن الحَارِثِ أبو رَوْقٍ الهَمدانيُّ**[١]»، أمَّا رَوْقٌ: فبفتحِ الراء وإسكانِ الواو ثم قافٌ[٢]، والهَمْداني: بإسكان الميم وبالدال المهملة[٣]، قال أبو حاتم: «صدوق[٤]».

[١٧٧٤] قوله: «**حدثنا أبو الغَرِيف عُبيدُ الله بن خَليفةَ**»، أبو الغَريف: بفتح الغين المعجمة[٥]، والباقي معروفٌ، وهو همْدانيٌّ مثل الذي قبله، قال أبو حاتم: «تكلَّموا فيه[٦]».

---

(١) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٨، ٢/١٤٧، ح ٢٨٨٦): «حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنِي عَطِيَّةُ بنُ الْحَارِثِ أَبُو رَوْقٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو الغَرِيفِ عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ خَلِيفَةَ، عَن صَفْوَانَ بنِ عَسَّالٍ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَقَالَ: «**سِيرُوا بِاسْمِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَلَا تُمثِّلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا...**»».

(٢) انظر: تكملة الإكمال (٢/٦٩٣).

وقد تحرَّف في المطبوع من السنن (٢/١٤٧، تحقيق-الأعظمي) إلى "رءوف".

(٣) الهمْداني -بسكون الميم وبالدال المهملة- منسوب إلى همدان قبيلة، والهمَذاني -بفتح الميم والذال المعجمة- نسبة إلى أهل همَذان، مدينة من عراق العجم من كور الجبل، وعراق العجم هو القسم الأسفل من ما بين نهري الدجلة والفرات. وهي اليوم في إيران، وأبو روق منسوب إلى القبيلة.

انظر: الطبقات الكبرى (٦/٣٦٩)، الإكمال (٧/٤١٩)، الروض المعطار في خبر الأقطار ص (٥٩٦)، بلدان الخلافة الشرقية ص (٢٢١، ٢٢٩).

(٤) الجرح والتعديل (٦/٣٨٢). وقال فيه الإمام أحمد وغيرُه: «ليس به بأس»، وقال ابن معين: «صالح»، وقال ابن حجر: «صدوق». التاريخ الكبير (١/١٠٩)، التقريب (ت ٤٦١٥).

(٥) انظر: الإكمال (٦/١٧١)، توضيح المشتبه (٦/٢٥٣)، المقتنى في سرد الكنى (٢/٥).

(٦) الجرح (٥/٣١٣). ووثقه العجلي وابن حبان، ونقل الذهبي وابن حجر قول أبي حاتم فيه، وقال في التقريب: «صدوق رُمي بالتشيُّع».

انظر: معرفة الثقات (٢/١١٠)، الثقات (٥/٦٨)، الكاشف (١/٦٧٩)، المغني =

[١٧٧٥] قوله: «**فَإِنَّكُم إن تُخْفِرُوا اللهَ..**[(١)]» الحديث يقال: أخْفرْتُ الرُّجُلَ إذا نقضتَ عهدَه وخفرتُه إذا وفيتَ له بعهدِه، والخُفَارةُ بالضمِّ والكسرِ: الذِّمَامُ، والهمزة في أخْفَرْتَهُ لِلإزالَةِ[(٢)]، أيْ أَزَلْتَ خُفَارَتَه، [١٣٦/ب] كَأَشْكَيتَهُ إِذَا أَزَلْتَ شَكْوَاهُ[(٣)].

[١٧٧٦] قوله: «**قَال علقَمَةُ: فحدَّثتُ به مُقاتِلَ بن حيَّانَ**[(٤)]»، مقاتلُ ابن حيَّانَ: -بفتح الحاءِ المهملَة، وتشديدِ المثنَّاةِ تحتُ-، بلخيٌّ، روى له مسلم والأربعة، وهو ثقةٌ عالمٌ صالحٌ، وإن تكلَّمَ فيه بعضُهم، والظاهرُ أنه اشتبه على من نقل عمن تكلَّم فيه بابن سُليمان[(٥)]، فإنَّ مقاتل بن سليمان قال وكيع:

=

(٤١٥/٢)، ديوان الضعفاء (ت ٢٦٩١)، ميزان الاعتدال (٥/٣)، لسان الميزان (٢٩٦/٧) التقريب (ت ٤٢٨٦).

(١) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٨، ١٤٧/٢، ح ٢٨٨٧): «حدَّثنا محمدُ بن يحيى، حدَّثنا محمدُ بن يوسُفَ الفِريابيُّ، حدَّثَنا سُفيانُ، عن علقمةَ بنِ مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَّرَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ، بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، فَقَالَ: «**اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ.. وَإِنْ حَاصَرْتَ حِصْنًا فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّكَ فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّكَ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَبِيكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ فَإِنَّكُمْ إِنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ آبَائِكُمْ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ...**»».

(٢) وتسمى همزة السلب، كقولك عتب عليَّ فأعتبته وشكا فأشكيته.

انظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (٥٣/١).

(٣) كذا قال ابن الأثير في النهاية (٥٢/٢)، ونقله عنهُ ابن منظور في لسان العرب (٢٥٣/٤)، وأيده الزمخشري في الفائق (٣٨٥/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٨، ١٤٧/٢، ح ٢٨٨٨): «قَالَ عَلْقَمَةُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ مُقَاتِلَ ابنَ حَيَّانَ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمُ بْنُ هَيْصَمٍ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ».

(٥) ما ذهب إليه المصنِّف هو الصوابُ، فمُقاتل بن حيَّان أقلُّ أحواله أن يكون صدوقًا حسنَ الحديثِ، فقد وثقه جماعة، قال مروان بن محمد الطاطري: «ثقة». وقال ابنُ معين: «مقاتل

=

«كذَّاب[١]»، وقال البخاري: «قال سفيان بن عيينة، سمعت مقاتلا يقول: إن لم يخرج الدجال في سنة خمسين ومائة؛ فاعلموا أنِّي كذَّاب[٢]»، وقال النَّسائي: «كان مقاتلُ يكذب[٣]»، وفيه كلام آخر تركته اختصارا، ومنه أن البخاري قال: «سكتُوا عنه[٤]»،

=

ابن حيان ثقة، ومقاتل بن سليمان ليس بشيء»، وقال وعبد الرحمن بن الحكم بن بشير: «مرتفع مرتفع»، وذكره ابن حبان في الثقات. الجرح والتعديل (٣٥٤/٨)، تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٣٧٣)، الثقات لابن حبان (٥٠٨/٧).

وقال أبو داود: «لا بأس به»، وقال في مسائله عن الإمام أحمد: «سمعت أحمد، ذكر كتاب الخمس مائة الذي لمقاتل بن حيان، فجعل يستحسنُه. لم يعنِ مقاتلَ بن سليمان، ولكن ابن حيَّان». قلتُ: لو كان كذَّابًا لم يستحسِن كتابَه. مسائل الإمام أحمد -رواية أبي داود ص (٤٣٠، رقم ١٩٩٦).

وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال الدارقطني: «صالح الحديث».

أما ابن خزيمة فقال: «لا أحتج بمقاتل بن حيان»، وقال الأزدي: «كان وكيع ينسبه إلى الكذب». الجرح (٣٥٤/٨)، تهذيب الكمال (٤٣٠/٢٨-٤٣٣).

وأكد الذهبي توثيقه، وفرق بينه وبين مقاتل بين سُليمان المفسر في الكاشف وتذكرة الحفاظ والميزان، فقال في الكاشف: «ثقة عالم صالح م ٤، فأما مقاتل بن سليمان البلخي المفسر صاحب الضحاك فمتروك»، وقال في الميزان بعد نقل أقوال من جرح مقاتل ابن حيان، ومنهم ابنُ معين: «قلتُ: الظاهر أنه مقاتل بن سليمان، وقد جاء توثيق يحيى ابن معين لابن حيان من وجوه عنه». وتبعه الحافظان ابن كثير وابن حجر في التكميل والتقريب، قال ابن كثير بعد نقل قوله الأزدي فيه: «ولعله التبس عليه بمقاتل بن سليمان، فإن مقاتل بن حيان صدوق، قوي الحديث». وقال ابن حجر: «صدوق فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعا كذبه، وإنما كذَّب الذي بعده». انظر: الكاشف (٢٩٢/٢)، تذكرة الحفاظ (١٣١/١)، الميزان (٧٢/٤)، التكميل في الجرح والتعديل (١٦٠/١)، التقريب (ت ٦٨٦٧).

(١) الجرح والتعديل (٣٥٤/٨).

(٢) الكامل في الضعفاء (٤٣٥/٦).

(٣) ميزان الاعتدال (١٧٣/٤).

(٤) الكامل في الضعفاء (٤٣٥/٦).

وروى عباس عن يحيى: «ليس حديثه بشيء[١]»، وقال الجوزجاني: «كان دجَّالا جَسُورا[٢]»، وليس له في الكتب شيء غير أن أبا داود أخرج له في كتاب المسائل التي سأل عنها أحمد بن حنبل[٣]. والله أعلم.

[١٧٧٧] قوله: «**كَأَنَّ رأسَه زَبِيبَةٌ**[٤]»، أي لِسَوادِه[٥].

[١٧٧٨] قوله: «**إنْ أمّرَ عليكُم عَبْدَا حَبشِيًّا مجدَّعًا**[٦]»، كذا في الأصلِ منصوبٌ[٧]، وفي (أمّر) بتشديدِ الميمِ، وبقُرب الميمِ شيءٌ يُشبِه أن يكون كسرة، فإن لم يكن كسرة فالفاعلُ محذوفٌ، أي إن أمَّر عليكُم الإمامُ والخليفةُ عبدا، فعبدًا، منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ، وما بعده صفةٌ له، وإن كانت الكسرةُ للميمِ؛ فإعرابُه على أنَّه مفعول ثانٍ لأُمِّر، والجارُ والمجرورُ النائب مناب الفاعل، وهو المفعول الأول، وقد أعربوا مثل هذا الإعراب في (فأُثْنِيَ عليه خيرًا) و(فأُثْني عليه شَرًّا)[٨]. والله أعلم.

---

(١) المصدرُ ذاتُه.

(٢) أحوال الرجال، (ت ٣٧٣).

(٣) انظر: مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود السجستاني ص (٣٦٠، رقم ١٧٣٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٣٩، ١٤٨/٢، ح ٢٨٩٠): «عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ**»».

(٥) وقيل لتَفَلْفُلِه وجعودتِه. انظر: مشارق الأنوار (٣٠٩/١)، مطالع الأنوار (٢٢١/٣).

(٦) السُّنن (الكتاب ١٩، باب طاعة الإمام ٣٩، ١٤٨/٢، ح ٢٨٩١): «عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدَّعٌ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا مَا قَادَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ**»».

(٧) في النسخة التيمورية التي بخط ابن قدامة (مج٨٧/٢) كلمة (أمر) غير واضحة، والكلمات بعدها منصوبة: (عبدا حبشيا مجدعا)، ومثله في السليمية (١٣٣/ب) وكلمة (أُمِّر) فيها بالتشديد مع البناء للمجهول، أما نسخة باريس المنقولة من طريق الذهبي (ص ٣٧٢)، ففيها (أمّر) بالتشديد دون كسر أو ضم، والكلماتُ بعدها مرفوعة.

(٨) كذا أعرب ابن بطَّال الجُملتَين (فأُثْنِيَ عليه خيرًا) و(فأُثْني عليه شَرًّا) فيما نقله عنه الحافظُ العيني في عمدةِ القاري (١٩٦/٨)، ثم نقل العينيُّ فيه أقوالا أخرى لعل بعضَها ينفعُ أيضًا في =

[١٧٧٩] وقوله: «**مجدَّعًا**»: أي مُقطَّعَ الأطرافِ، والتَّشديدُ للتَّكثيرِ(١).

[١٧٨٠] قوله: «أنَّه انتَهَى إِلَى الرَّبَذَةِ(٢)»، هِيَ بالراءِ والباءِ الموحَّدةِ، ثم الذَّال المعجمة المفْتوحاتِ، ثم تاء التأنيث، وهي على ثلاثِ مراحلَ(٣) من المدينةِ(٤)

=

إعراب الجملة الواردة في حديثِ الباب، قال: «وَقَالَ ابْن مَالك: خيرا، صفة لمصدر مَحْذُوف وأقيمت مقَامه فنصب لِأَن: أُثني، مُسْند إِلَى الْجَار وَالْمَجْرُور، والتفاوت بَين الإِسْنَاد إِلَى المصدر والإسناد إِلَى الجَار وَالمَجْرُور قَلِيل. وَقَالَ النَّوَوِيّ: هُوَ مَنْصُوب بِإِسْقَاط الجَار أَي: فَأثْنى عَلَيْهَا بِخَير، وَوجه الرّفْع ظَاهر، وَهُوَ أَن: أُثنيَ، مُسْندٌ إِلَيْهِ، وَقَالَ ابن التِّين: الصَّوَاب بِالرَّفْع، وَفِي نَصبه بُعدٌ فِي اللِّسَان». وتبع الحافظُ السيوطي النوويَّ (شرح النووي ١٩/٧) في القول بإسقاطِ الجار في شرحِه على مسلم (الديباج ٣٣/٣).

(١) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٢٠)، كشف مشكل الصحيحين (٤٢/١)، النهاية (٢٤٧/١).

(٢) السُّنن (الكتاب ١٩، باب طاعة الإمام ٣٩، ١٤٨/٢، ح ٢٨٩٢): «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الرَّبَذَةِ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَإِذَا عَبْدٌ يَؤُمُّهُمْ، فَقِيلَ: هَذَا أَبُو ذَرٍّ فَذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: «**أَوْصَانِي خَلِيلِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ**»».

(٣) المراحِلُ: جمع مرحلَة، وهي المَنْزِلُ يُرْتَحَلُ مِنْه، وَمَا بَيْنَ المَنْزِلَين مَرْحَلَةٌ، أو هي المسافةُ التي يقطعُها المسافرُ في نحو يوم، والمرحلة بريدان، والمرحلتان مسافة قصر الصلاة، والبريدُ أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل ١,٦٨ كيلا. وبناء عليه فإن المرحلة الواحدة تكون ٤٠,٣٢٠ كيلا، وقد نظم بعضهم المقادير المذكورة في أبيات فقال:

مسافة القصر احفظوها واسمعوا ... هي أربعٌ من قيس بُرد تُذرع
ثم البريد من الفراسخ أربع ... ولفرسخ فثلاث أميال ضعوا
والميل ألف أي من الباعات قل ... والباع أربع أذرع فتتبعوا

انظر: تهذيب اللغة (٦/٥)، المصباح المنير (٢٢٣/١)، إعانة الطالبين (١١٣/٢)، معجم لغة الفقهاء (ص ٤٥١)، المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها (ص ٢٥٤).

(٤) الرَّبَذَةُ: فلاةٌ بأطرافِ الحجازِ مما يلي نجدًا، وهناك من عدَّها في (شُرُفِ نجدٍ)، نزلَ بها =

قريبٌ من ذاتِ عِرْقٍ(١).

[١٧٨١] قوله: «**وإنْ كانَ عبدًا حبَشِيًّا**»، عبداً: منصوب على أنه خبر كان والاسم الأميرُ، أي وإن كان الأميرُ عبْدًا، أو منصوب وإن كان الخليفةُ عبدًا أو نحو ذلك.

=

الصحابي الجليل أبو ذر رضي الله عنه مع أهله وأقام بها حتى مات، وبها قبره، وتقع بين السَّلِيلة وماوان، شِمال العَمق، على طريق حاجِّ العراقِ المعروفِ بدربِ زُبيدة، والرَّبَذَةُ في نهاية المرحلة الثالثةِ من هذا الدَّربِ، وهي اليوم خرابٌ وبقايا آثار برَكٍ في الشرق إلى الجُنوب من بلدة الحناكية التي هي على مائة كيل من المدينة على طريق القصيم، وتبعد الربذة شمال مهد الذهب (معدن بني سليم سابقا)، على (١٥٠) كيلًا مقاسة على الخريطة من المدينة، ومياهها تتجه إلى الغرب فتصبُّ في العقيق الشرقي. وقد اختفى اسم الربذة، فالأهالي لا يعرفون الربذة، ولكن يعرفون المكان باسم: بركة أبو سليم.



انظر: معجم البلدان (٢٤/٣)، معجم المعالم الجغرافية ص (١٣٥-١٣٦).

(١) هي بكسر العين وسكون الراء بعدها قاف، سميِّ بذلك لأن فيه عرقا، وهو الجبلُ الصغير، وهي أرض سبِخة تُنبت الطَّرْفاء، بينها وبين مكة اثنان وأربعون ميلا، وهو الحدُّ الفاصلُ بين نجدٍ وتهامة، وكان حاجُّ العراقِ يُحرِمُ منها.

وهي الآن في شمال شرقي مكة المكرمة جهةَ الطائف على نظام قوافل القديم، يطؤها درب المنقَّى والمعروفُ بدرب زُبيدة، ويسمى موقعه الآن بالضَّرِيبة (ويُقالُ الظَّرِيبة) والخُرِيباتِ، علما بأن آثاره السابقة قد اندثرت، ويُحرم الحجاج إلى الآن من السَّيل الكبير وهي محاذية لذاتِ عرقٍ، وسيُعاد هذا الميقات من جديد، فهو يمر به الآن طريق القصيم-مكة الجديد.

انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٢٦٣/٣)، فتح الباري (٣٨٩/٣)، وانظر: معالم مكة (ص١٦٠، ١٨٣)، معجم معالم الحجاز (١٩٩/٥، ٧٧/٦)، كلاهما للبِلادي.

باب لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ

[١٧٨٢] قولُه: «**لِيَصْطَلُوا**[١]»، الاصْطِلاءُ: افتعالٌ من صِلاءِ النَّارِ، ومعنى ليَصْطَلُوا: أيْ لِيَسْتَدْفُوا[٢].

[١٧٨٣] قوله: «**وكانَتْ فيهِ دُعَابَة**»، هي بِضمِّ الدَّالِ المهملَةِ، وهي المُزاحُ[٣].

[١٧٨٤] قوله: «**فَقَامَ نَاسٌ فَتَحَجَّزُوا**»، أي ربطوا في أوساطِهم الحُجُزَ، وهي جمع حُجْزَةٍ، وهي ما شُدَّ على العورة، والحاجِزُ الحَائلُ بين الشيئين[٤].

[١٧٨٥]قوله: «**وَالمَنْشَطِ والمَكْرَهِ**[٥]»، المَنْشَطُ: مَفْعَلٌ من النَّشَاطِ، وهو الأمر الذي يُنشَطُ له ويُؤْثَرُ فعلَه، وهو مصدر بمعنى النشاط، والمَكْرَهُ مصدر بمعنى

---

(١) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٤٠، ١٤٨/٢، ح ٢٨٩٣): «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ عَلْقَمَةَ بْنَ مُجَزِّرٍ عَلَى بَعْثٍ وَأَنَا فِيهِمْ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى رَأْسِ غَزَاتِهِ أَوْ كَانَ بِبَعْضِ الطَّرِيقِ اسْتَأْذَنَتْهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْجَيْشِ فَأَذِنَ لَهُمْ، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسٍ السَّهْمِيَّ، فَكُنْتُ فِيمَنْ غَزَا مَعَهُ فَلَمَّا كَانَ بِبَعْضِ الطَّرِيقِ، أَوْقَدَ الْقَوْمُ نَارًا لِيَصْطَلُوا أَوْ لِيَصْنَعُوا عَلَيْهَا صَنِيعًا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ -وَكَانَتْ فِيهِ دُعَابَةٌ-: أَلَيْسَ لِي عَلَيْكُمْ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَمَا أَنَا بِآمِرِكُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا صَنَعْتُمُوهُ، قَالُوا: نَعَمْ قَالَ: فَإِنِّي أَعْزِمُ عَلَيْكُمْ إِلَّا تَوَاثَبْتُمْ فِي هَذِهِ النَّارِ، فَقَامَ نَاسٌ فَتَحَجَّزُوا، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّهُمْ وَاثِبُونَ قَالَ: أَمْسِكُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّمَا كُنْتُ أَمْزَحُ مَعَكُمْ...**»».

(٢) وَيَتسَخَّنُوا بها، ومنه قولهم: فلانٌ لَا يُصْطَلَى بنارِهِ إِذَا كَانَ شُجاعا لَا يُطَاق، والاصطِلاءُ بنار الحربِ: أي التَّعَرُّض لحرِّها.

انظر: لسان العرب (٩٥/٣)، تاج العروس (٤٣٥/٣٨).

(٣) غريبُ الحديث لابن سلام (٣٣٣/١)، غريب الحديث لابن الجوزي (٣٣٨/١).

(٤) ومنهُ الحديث: «فأَنا آخِذٌ بحُجَزكم». وهي: المآزِرُ. انظر: لسان العرب (٣٣١/٥).

(٥) السُّنن (الكتاب ١٩، باب البيعة ٤١، ١٤٩/٢، ح ٢٨٩٦): «عَن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، قَالَ: «**بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَالْأَثَرَةِ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُولَ الْحَقَّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ**»».

المكروه، ومعنى ذلك على المحبُوبِ والمكروهِ(١). [١٣٧/أ]

[١٧٨٦] قوله: «**والأُثْرَةِ عَلينَا**»، وهي بضمِّ الهمزة، وإسكان الثَّاء، وهو الذي في أصلنا(٢)، ويقال بفتحهما، ويقال أيضا إِثْرَة، بكسر الهمزة وسكون الثاء، وهو الاسْتِئْثَارُ، أي يُسْتَأْثَرُ عليكم بأمورِ الدُّنيا، ويُفَضَّلُ غيرُكم عليكُم، ولا يُجعل لكم في الأمرِ نصيبٌ(٣)، وحُكِيَ أنَّ الأَثَرَةَ الشِّدَّةُ، والأوَّلُ أكثرُ وأظهرُ(٤).

[١٧٨٧] قوله: «**عن عَتّابٍ مَولَى هُرْمزَ**(٥)» هو بعين مهملة مفتوحة وبالمثناة فوق المشدَّدة، وفي آخره موحَّدة(٦)، وقد انفردَ عنه شُعبة، روى الكوسجُ عن ابن معين أنَّه ثقةٌ(٧).

---

(١) انظر: كشف المشكل ص (٣٦١)، الفائق في غريب الحديث (٢٥٥/٣)، النهاية في غريب الحديث (١٦٩/٤، ٥٧/٥)، لسان العرب (٥٣٤/١٣)، تاج العروس (١٤٣/٢٠).

(٢) أما النسخة السليمية (١٣٤/أ) والتيمورية (مج٨٨/٢) والفرنسية ص (٣٧٣) فلم تُضبط الكلمة فيها.

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٢٣/١٥).

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥٥/١)، مشارق الأنوار (١٨/١)، النهاية (٢٢/١)، مطالع الأنوار (١٩٤/١).

(٥) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٤١، ١٤٩/٢، ح ٢٨٩٨): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَتّابٍ مَوْلَى هُرْمُزَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: «**بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَقَالَ: فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ**»».

(٦) في المنفردات والوُحدان لمسلم (ت ١١٩٦) وفي الثقات لابن حبان (٢٧٤/٥): (عتَّاب مولى بني هُرْمُز).

(٧) الجرح والتعديل (١٢/٧)، وكذا وثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقال الذهبيُّ: «وثِّق»، وخلُص ابنُ حجر إلى أنه صدوق.

انظر: الجرح والتعديل (١٢/٧)، الثقات لابن حبان (٢٧٤/٥)، الكاشف (٦٩٥/١) التقريب (ت ٤٤٢٤).

الوَفاءُ بِالبَيْعةِ

[١٧٨٨] قولُه: «**وأنَّه ليسَ كَائنٌ بَعدِي نَبِيٌّ فِيكُم**[١]» كائنٌ اسمُ ليسَ، وفيكم خبرُها، ونبيٌّ اسمُ كائنٌ، وبَعدِيْ خبرُه.

السَّبْقُ والرِّهَانُ

[١٧٨٩] قوله: في الترجمة «**السَبْقُ**»، هو بإسكان الموحدة، كذا في الأصل[٢]، وهو بالإسكان المصدر، سبقتُ أسبِقُ سَبْقًا، وبفتح الموحَّدة: ما يُجعل من المال رَهْنًا على المسابقة[٣].

[١٧٩٠] حديث أبي هُريرة: «**مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ**[٤]» الحديث، رواه مع ابن ماجه أبو داود[٥]، ولفظهُ نحوه، والطبرانيُّ[٦] والبيهقيُّ[٧] والحاكم، وقال: «صحيحُ الإسنادِ»[٨]، وصحَّحه ابن حزم أيضا[٩]، وأعلَّهُ جماعةٌ

---

(١) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٤٢، ٢/١٥٠، ح ٢٩٠١): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ تَسُوسُهُمْ أَنْبِيَاؤُهُمْ، كُلَّمَا ذَهَبَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَائِنٌ بَعْدِي نَبِيٌّ فِيكُمْ**...»».

(٢) وفي النسخة التيمورية (مج٢/٩٠) والسليمية (١٣٤/ب).

(٣) غريب الحديث للخطابي (١/٥٢١)، النهاية (٢/٣٣٨)، لسان العرب (١٠/١٥١).

(٤) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٤٤، ٢/١٥١، ح ٢٩٠٦): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ، فَهُوَ قِمَارٌ**»».

(٥) في الجهاد، باب في المحلل (٢/٣٣٤، ح ٢٥٨١).

(٦) في الأوسط (٤/٦٢، ح ٣٦١٣) والصغير (١/٢٨٥، ح ٤٧٠).

(٧) في السنن الكبرى (١٠/٢٠)، ونقل ابن الملقن في البدر المنير (٩/٤٣٠) تقرير البيهقي مقَالَة الحَاكِم فِي أَنه حَدِيث صَحِيح الإِسْنَاد.

(٨) ووافقه الذهبي بقوله: «صحيح». انظر: المستدرك (٢/١١٤).

(٩) نقلَ التصحيح عن ابن حزمٍ جماعةٌ، منهم ابن الأثير في جامع الأصول (٥/٣٩)، وابن القيم في الفروسية (ص ٢٤٦)، وابن الملقِّن في خلاصة البدر المنير (٢/٤٠)، ولم أقف عليه في =

بالوقْفِ، آخرُهم ابنُ تيميَّة[1].

=

كتب ابن حزم، إلا أنَّه استدل به في المحلى (٣٥٤/٧).

(١) في مجموع الفتاوى (٦٣/١٨). والحكم بالوقف هو الرَّاجحُ، فالحديث ورد عن الزُّهريِّ مرفوعًا من طريقينِ معلَّلتين: أولاهُما: طريق سفيان ابن حُسينٍ، والثانية: طريق سعيد بن بشير.

فأمَّا طريقُ سفيانَ بن حُسينٍ فأخرجه أبو داود، وابنُ ماجه، وأحمد في المسند (٣٢٧/١٦، ح ١٠٥٥٧) والدارقطني في السنن (١١١/٤) والحاكم، والبيهقي، وأبو نعيم في الحلية (١٧٥/٢) كلهم من طرقٍ عن سفيانَ بن حسين، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة به مرفوعًا.

وسفيانُ بن حُسينٌ مع ثقتِه وإخراج مسلم له؛ ضعيفُ الحديثِ عن الزهريِّ، كما قاله ابن معين، ونقله عنه البيهقي في الكبرى (٣٤٣/٨)، واستضعفه في الزهريِّ ابنُ دقيق العيد (الإلمام ٥٥٩/٢) وابنُ الملقِّن (خلاصة البدر المنير ٥٥٥/٢) والحافظُ ابن حجر (التلخيص الحبير ٣٩٨/٤).

وأمَّا طريق سعيد بن بشير فأخرجها أبو داود عقب رواية سُفيان بن حُسين، و ابن عدي في الكامل (٢٧٢/٣) والطبراني في الأوسط والصغير، والبيهقي من طريق الوليد ابن مسلم، عن سعيد بن بشير به مرفوعًا. إلا أن الطبراني ذكر قتادة بدل الزهري، وهو رواية لابن عدي عن شيخِه عبدان، عن هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم به، قال ابن عدي: «وذكر لنا عبدانُ في هذا الحديث قصة، وقال: لقِّن هشامُ بن عمَّارٍ هذا الحديث عن سعيد بن بشير، عن الزُّهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، والحديث عن قتادة عن سعيد ابن المسيب..، وهذا الذي قاله عبدان غلطٌ، وأخطأ، والحديث عن سعيد بن بشير عن الزهري أصوبُ من سعيد بن بشير عن قتادة، لأن هذا الحديث في حديث قتادة ليس له أصل، ومن حديث الزهريِّ له أصل». وكذا خطَّأَ الدارقطنيُّ في العلل (١٦١/٩) مَنْ ذكرَ قتادةَ في الإسنادِ. قال الحافظُ ابن حجر (التلخيص ٣٩٩/٤): «الغَلَطُ فِيهِ مِنْ هِشَامٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ فِي الآخِرِ».

وسعيدُ بن بشير ضعيفٌ بالجُملة، قال ابن معين: «ليس بشيء» وضعفه أحمد والنسائي، وقال ابن نُمير: «منكر الحديث ليس بشيء». كذا نقله ابن التركماني في الجوهر النَّقي (٢٠/١٠).

=

[١٧٩١] قولُه: «**من الحَفْيَاءِ إلى ثَنِيَّة الوَدَاعِ**[(١)]»، الحَفْيَاءُ: بفتح الحاء

=

أما ما جاء عند أبي نعيم في الحلية (١٢٧/٦) من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد ابن عبدالعزيز، عن الزُّهريِّ؛ فهو وهمٌ، والصوابُ سعيدُ بن بَشير.

ومع ضَعف سُفيانَ في الزُّهري، وضعفِ سعيدٍ مُطلقا؛ وتفرُّدِهما بالحديثِ (السنن الكبرى للبيهقي ٢٠/١٠) عن إمامٍ يُجمعُ حديثُه؛ خالفهما الجماعةُ من الثقاتِ، فرووه عن الزُّهريِّ عن رجالٍ من أهل العلمِ قولَهم. وعن الزهري عن سعيد بن المُسيب قوله.

قال أبو داود: «رواه معمرٌ وشعيبٌ وعقيلٌ عن الزهريِّ عن رجال من أهل العلم، وهذا أصحُّ عندنا».

وقال أبو حاتم في العلل (٦٧٥/٥): «هَذَا خَطَأٌ، لَمْ يَعْمَلْ سُفْيَانُ بنُ حُسَيْنٍ شَيْئًا، لا يشبه أن يكون عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وأحسنُ أحواله أن يكون عَن سَعِيدِ بنِ الْمُسَيِّبِ قوله، وقد رَوَاهُ يَحْيَى بن سَعِيد، عَن سَعِيد قوله».

وقال ابنُ القَطَّان الفاسي في بيان الوهم والإيهام (٤٨٠/٣) منتقدًا من أعل رواية سعيد وسفيانَ بعلَّة مخالفةِ الجماعةِ لهما: «وهذا ليس في الحقيقة بعلة، لو كان سفيان وسعيد رافعاه ثقتين، فإنه لا بُعد في أن يكون الخبر عند الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وعن رجال من أهل العلم ذهبوا إليه ورأوه لأنفسهم رأيا. وإنما علة الخبر ضعف سفيان بن حسين في الزهري، فقد عهد كثير المخالفة لحفاظ أصحابه، كثير الخطأ عنه، وضعف سعيد بن بشير بالجملة، ومنهم من يوثقه. فلو كانا حافظين لم يضرهما مخالفة من وقفه».

وقال ابنُ الملقِّنِ في البدرِ المنير (٤٣٢/٩): «قَالَ أَبُو عبيد القَاسِم بن سَلام: هَذَا الحَدِيث رَوَاهُ سُفْيَان مَرْفُوعا وَغَيره لَا يرفعهُ. وَقَالَ ابْنُ أبي خَيْثَمَة: سَأَلتُ ابن معِين فَقَالَ: بَاطِل. وَخطَّ عَلَى أبي هُرَيْرَة، وَرجَّح ابن عبد البر أَيْضا وَقفه عَلَى سعيد».

وقد أطال ابن القيم رحمه النفس في هذا الحديث حديثيا فقهيا في كتابه الفروسية (ص ١٦٠- ٣٤٩) واستطرد عند إعلال حديث سفيان بن حسين إسنادا ومتنا إلى مسائل أخرى كثيرة، نصر من خلالها رأيه القاضي بضعف حديث سفيان.

(١) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٤٤، ١٥١/٢، ح ٢٩٠٧): «عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «**ضَمَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخَيْلَ، فَكَانَ يُرْسِلُ الَّتِي ضُمِّرَتْ مِنْ الحَفْيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَالَّتِي لَمْ**

=

المهملة، وإسكانِ الفاءِ، ثم مثنَّاة تحت، ثم ألف ممدودة ومقصورة(١)، وقد ضبطه بعضهم بضم الحاء والقصر، وهو خطأٌ(٢)، وذكر أبو بكر الحازميُّ في المؤتلِف والمختلِف في أسماءِ الأماكنِ أنَّه يقال فيه: الحَيْفَاءُ بتقديم المثنُّاة تحتُ على الفاء، ذكر ذلك في حرف الجيم قال: والأشهرُ بتقديم الفاءِ(٣)، قال سُفيان: «**بين الحَفْيَاءِ وثَنِيَّةِ الوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ، أَوْ سِتَّةٌ**(٤)»، **وَقَالَ ابنُ عُقْبَةَ**: «**سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ**(٥)».

[١٧٩٢] قوله: «**مِنْ ثَنِيَّةِ الوَدَاعِ**(٦) **إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ**»، في حفظِي أنَّ

= **تُضَمَّرْ مِنْ ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ**»».

(١) موضع قربَ المدينة أجرى منه رسول الله ﷺ الخيلَ في السِّباق.

قال السَّمهودي في وفاء الوفا (٨٣/١): «قال ابن زَبالة: هي بالغابَة في شاميِّ المدينة، وقال الهجَري: وراء الغابَة بقليل»، وقال أيضا (٦١/٤): «قلتُ: هي شامي البركة مغيض العين؛ لأنَّ الهَجَري قال بعد ذكر مجتمَع السيول بزُغابة: ثم يُفضي إلى سافلة المدينة وعين الصَّوْرَين بالغابة، وبها الحفياءُ صدقة الحسن بن زيد بن علي، وعبارة الزبير: فينحدر على عين أبي زياد والصَّوْرَين في أدنى الغابة، فالحفياء التي عبر عنها الهجري بالحيفاء بأدنى الغابة». قلتُ: والغابةُ حدد موقعها عاتقُ البلادي بقولِه: «وهي أرضٌ من مقصَّر جبل أحدٍ إذا أكنعَ في قناةَ إلى الشّمال، تشمل مَدفَع وادي النَّقَمي في الخُليل، ويمكن اعتبار الخُليل كلّه من الغابة، والخُليل: هو وادي المدينة بعد اجتماع: قناةَ وبطحان، والعقيق». كما ذكر البلادي أن العُيونَ المذكورة في تسمية "طريق العيون" يقصد بها الغابة. معجم المعالم الجغرافية ص (٢٢٣)، معجم معالم الحجاز (٣١٧/٢). وانظر: المعالم الأثيرة (ص ٨٢).

(٢) نقله ياقُوت الحموي عن القاضي عياض. معجم البلدان (٢٧٦/٢).

(٣) انظر: الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة للحازمي ص (٢٥٨). وأشار إلى ورود (حيفاء)؛ الفيروزآبادي في القاموس ص (١٦٤٦)، والزبيدي في التاج (٤٥٢/٣٧).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب السبق في الخيل (٣١/٤، ح ٢٨٦٨).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب غاية السبق للخيل المضمرة (٣١/٤، ح ٢٨٧٠).

(٦) الثَّنِيَّة طريق مرتفعٌ بين جبلين، والوداع -بفتح الواو- اسم من التوديع عند الرحيل، وثنية =

بينهما ميلًا، وأن ذلك في البخاري[١]، وكذا الذي قبله، وهو كذلك. وزُرَيق: المضافُ المسجد إلى بنيه: بتقديم الزاي المضمومة وفتح الراء بعدها، فاعلمه[٢].

=

الوداع موضع وداع المسافرين من المدينة، وهو اليومَ في قلبِ عُمران المدينة على متن جبل سلع الشرقي، فَإِذَا خَرَجْت مِنْ المَدِينَةِ فَسَلَكْتَ ثَنِيَّةَ الوَدَاعِ، كَانَ جبلُ سَلْعٌ عَلَى يَسَارِك، وأكمةُ ذِبَابٍ التي عليها مسجد الراية عَلَى يَمِينِك خلْفَ محطَّة الزغيبي، وَفِيهَا عُبِّدَ الطَّرِيقُ الذَّاهِبُ إلَى العُيُونِ (الغابة) وَالشُّهَدَاءِ وَالشَّامِ وسُلطانة.



انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١/١٣٠)، معجم البلدان (٢/٨٦)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (٢٧٨، ٣٣٢)، معجم معالم الحجاز (٢/٣١٦).

(١) هو كما قال المصنف، انظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب السبق في الخيل (٤/٣١، ح ٢٨٦٨).

(٢) بنُو زُرَيقٍ بطنٌ من الأنصارِ من الخزرج. الأنساب (٣/١٤٧)، اللباب (٢/٦٥).

ومسجِدُ بني زُريقٍ كان في دُورِهم في قبلةِ المسجد النبوي إلى الجنوب الغربِّي منه، على طريقِ مسجدِ قُباء، وفيها بئرُهم: بئرُ ذَرْوان أو ذِي أروان الذي دفنَ فيه لبيدُ بن الأعصم اليهودي سحره الذي سحرِ به النبيَّ ﷺ كما في الحديث المتَّفقِ عليه، ثم سُمِّي هذا الحيُّ باسم البئر: ذَرْوَان وبقيت هذه التسمية إلى عهدٍ قريب، وكان الحيَّ ذَرْوان يمتدُّ من قبلة المسجد النبوي الشريف، وحتى طريق دربِ الجنائز، وكلاهما دخلا مؤخرا ضمن توسعة المسجد النبوي الشريفِ الجنوبية.

انظر: أخبار المدينة لابن زبالة ص (١٨١)، تاريخ مكة المشرفة لابن الضياء المكي الحنفي ص (٣٠٦)، التحفة اللطيفة للسخاوي (١/٣٩)، معجم معالم الحجاز (٣/٦٤٠)، طيبة مدينة الرسول ﷺ، للدكتور أحمد الخاني، ورقة بحث "المدينة المنورة عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ١٤٣٤هـ"، منشورة على موقع الألوكة الإلكتروني.

[١٧٩٣] قوله: «**لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ**[١]»، وفي السُّنن الثَّلاثة: «**أو نَصْلٍ**»[٢]، قال الترمذي: حسنٌ، وصحَّحه ابن حبان[٣]. وقوله: سَبَق: هو بفتح الباء، وهو ما يُجعل من المال رهنًا على المسابَقة، وقد تقدَّم ذلك، والمعنى: لا يحل أخذ المال بالمسابقة إلا في هذه الثَّلاثة، وهي الإبل، والخيل، والسِّهام، [١٣٧/ب] وقد ألحق بها الفقهاءُ ما كان بمعنَاها، وله تفصيلٌ في كتب الفقه، قال الخطَّابي: «الرواية الصَّحيحة بفتح البَاء»، والله أعلم[٤].

تنبيه: روى غياثُ بن إبراهيم هذا الحديث، فزاد فيه أو جَناح، وهي اللفظة من وضعه، وضعَها للمهدي، وكان يلعبُ بالحمام، وقصته مشهورة في ذبحها[٥].

باب قِسْمَةِ الخُمْسِ

[١٧٩٤] قوله: «**إِنَّمَا أَرَى بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْئًا وَاحِدًا**[٦]»، كذا

---

(١) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٤٤، ١٥١/٢، ح ٢٩٠٨): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ**»».

(٢) أخرجه أبو داود في الجهاد، باب في السبق (٣٣٤/٢، ح ٢٥٧٦)، والترمذي في الجهاد، باب الرهان والسباق (٢٠٥/٤، ح ١٧٠٠)، والنسائي (٢٢٦/٦، ح ٣٥٨٥)، كلهم من طريق ابن أبي ذئب، عن نافع بن أبي نافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صحيح ابن حبان (الإحسان ٥٤٤/١٠، ح ٤٦٩٠).

(٤) قال به غيرُ الخطَّابي أيضا، ونقله ابن الأثير عنه في النهاية (٣٣٨/٢). وانظر: غريب الحديث للخطابي (٥٢١/١)، البدر المنير (٤٢١/٩).

(٥) انظر: المدخل إلى كتاب الإكليل لأبي عبد الله الحاكم ص (٥٥)، الموضوعات لابن الجوزي (٧٨/٣)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (٢٢٥/١).

(٦) السُّنن (الكتاب ١٩، الباب ٤٦، ١٥٢/٢، ح ٢٩١١): «عَن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ أَنَّ جُبَيْرَ بنَ مُطْعِمٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ جَاءَ هُوَ وَعُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُكَلِّمَانِهِ، فِيمَا قَسَمَ مِن خُمُسِ خَيْبَرَ لِبَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، فَقَالَا: قَسَمْتَ لِإِخْوَانِنَا بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، وَقَرَابَتُنَا وَاحِدَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّمَا أَرَى بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْئًا**

=

هو شيئا بالشين المعجمة ثم الهمزة، وهو معروف والروايةُ المشهورة. وقد كتب بعضهم تُجاهه ما لفظه: صوابه سَيًّا مُهملةَ السِّينِ، انتهى. وقد رواه يحيى بن معين سيًّا واحداً بالسِّين المهملةِ ثُم المثنَّاة المشدَّدةِ، ومعناهُ: مِثْلٌ وَسَوا، يقال: هما سِيَّانِ أي: مِثْلَانِ(١).

=

وَاحِدًا»».

(١) كذا في النهاية (١٠٦٣/٢)، ولسان العرب (٤٠٨/١٤)، والمغرب في ترتيب المعرب (٤٢٤/١)، ولمعنى "سِيٍّ" انظر أيضا: تهذيب اللغة (٨٤/١٣)، المخصص (٣٧٧/٣).

أبوَابُ المَنَاسِكِ

[١٧٩٥] قوله: « **نَهْمَتَهُ**[(١)]»، النهمة بلوغ الهمة في شيء، ومنه النهم من الجوع[(٢)].

[١٧٩٦] قوله: «**وَتَعْرِضُ الحَاجَةُ**[(٣)]»، هو بكسر الراء[(٤)].

فَرْضُ الحَجِّ

فائدة: اختلف متى فُرض الحج، وأغرب ما قيل فيه أنَّه فرض قبل الهجرة، وفي حفظي أنَّ الإسنوي[(٥)] نقله عن الإمام في نهايتِه[(٦)]، وأقربُ الأقوال فيه قولان: سنة

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١، ١٥٣/٢، ح ٢٩١٢): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ سَفَرِهِ فَلْيُعَجِّلِ الرُّجُوعَ إِلَى أَهْلِهِ**»».

(٢) مشارق الأنوار (٣٠/٢). وهي: -بفتح النُّون وسكون الهاء- والمراد: رغْبَتَهُ وشَهْوتَه.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١، ١٥٣/٢، ح ٢٩١٤): «عَن ابنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الفَضْلِ، أَوْ أَحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَن أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ، فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرَضُ الْمَرِيضُ، وَتَضِلُّ الضَّالَّةُ، وَتَعْرِضُ الْحَاجَةُ**»».

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة (٢١٩/٤).

(٥) هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين: فقيه أصولي، من علماء العربية. صاحب مصنَّفات، ولد بإسنا سنة ٧٠٤هـ، وتوفي سنة ٧٧٢هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٩٨/٣)، الأعلام للزركلي (٣٤٤/٣).

(٦) أي عن إمام الحرمين أبو المعالي الجويني رحمه الله، في: نهاية المطلب (٢٤٢١/٤)،. وعلى خلاف هذا القول الغريب قال القسطلاني في المواهب اللدنية (مع شرح الزرقاني ١٤٣/٥): «فرض الحجّ كان سنة ستٍّ على الأصح» ثم قال: «احتجَّ الشافعي بكونه على التَّراخي، بأن فرض الحج كان بعد الهجرة، وأنه ﷺ كان قادرًا على الحج في سنة ثمان، وفي سنة تسعٍ، ولم يحجَّ إلا في سنة عشرٍ» وذكر أحمد غُنيم النفراوي في كتابه الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٧٨٩/٢): «واختلف هل فرض الحج قبل الهجرة ونزل قوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ**﴾ [آل عمران، الآية: ٩٧] تأكيدا له، أو بعدها سنة خمس أو ست، =

خَمسٍ أو سنة ستٍّ، وقيلَ سنة ثَمانٍ، وقيل سنة تسعٍ وصحَّحه القاضي عِياض[١]، وفي حديث ضِمامٍ ذكرُ الحج[٢]، وقدومُه سنة تِسعٍ كما قاله الطرسوسي[٣]، لكن قال محمَّد بن حبيب[٤]: سنة خمس. وقيل سنة سبع، وقيل سنة عشر، وهما غريبان، فالمجموع ستَّةُ أقوال مرتَّبة غير الأول: الخامسة، السادسة، السابعة، الثامنة، التاسعة، العاشرة[٥]، وقد رأيتُ في حاشيةٍ بخط بعض مشايخي أنَّ القُرطبي ذكر أنه فرض في السنة الثانية، قال: وهو غريب، انتهى. والظاهر أنَّه تصحَّف على الناسخ، والظاهرُ أنَّه في السَّنة الثامنة[٦]، والله أعلم.

=

وصححه الشافعي، أو ثمان أو تسع وصحَّحه في الإكمال، أقوالٌ».

(١) انظر: إكمال المعلم للقاضي عياض (٢١٧/١).

(٢) هو: ضِمَام -بكسر الضاد- بن ثَعْلَبَة السَّعْدي من بني سَعْدِ بن بكر. وعِدادُه في أهل الحجاز. روى عنه: ابن عبَّاس، وأنس. وحديث ضِمام أخرجه الشيخان، ولكن فيه ذكر سنة وفادته، قال ابن الأثير: «بعثه إلى النبي ﷺ بنو سعد بن بكر وافدا، قيل: إنَّ ذلك في سنة خمس، وقيل: في سنة سبع، وقيل: سنة تسع». جامع الأصول (٥٣٢/١٢).

قلتُ: الأشبه أن يكون عام تسع من الهجرة، لأنه كان عام الوفود، وفيه أورد أصحابُ السِّير قصة قُدوم ضِمام، منهم ابنُ هشام في سيرته (٢٦٧/٥).

(٣) لعلَّه: محمد بن إبراهِيم بن مُسلِمٍ الخُزَاعِيّ، أبو أُمَيَّة الطَّرْطُوسِي، بَغدَادِيُّ الأصلِ، مشهورٌ بِكُنْيَتِه، ت/٢٧٣ هـ، له مسند عبد الله بن عمر، قال الذَّهبي: «كان من ثقات المصنفين».

انظر: تاريخ بغداد (٣٩٥/١)، العبر (٣٩٤/١).

(٤) هو: محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي، بالولاء، أبو جعفر البغدادي، علامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر، وله مصنفات كثيرة. ت/٢٤٥هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٢٧٧/٢)، معجم الأدباء (٢٨٦/٥)، الأعلام للزركلي (٧٨/٦).

(٥) انظر: التوضيح لابن الملقن ١١/١١.

(٦) جاء في المفهم للقرطبي المحدِّث (١٦٢/١) أن ضمام بن ثعلبة جاء إلى النبي سنة تسع وسأل عن الحج، وقال في موضع آخر (٢٥٥/٧): «واختلف في زمان فرض الحج، فقيل سنة خمس من الهجرة، وقيل سنة تسع، وهو الصحيح». وعند القرطبي المفسر (٢١٧/٥) نحوه، وليس فيهما ذكر لفظ (التاسعة) التي يحتمل أن تكون تصحفت إلى (الثانية).

فضلُ الحجِّ والعمرة

[١٧٩٧] قوله: «**وَالحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ**[١]»، الحج المبرور هو الذي لا يخالطُه شيء من المآثم، وبعضهم قال: هو الذي لا يرتكِب صاحبه فيه معصية، وهو هو[٢]، وقيل: هو المقبول المقابل بالبِرِّ، وهو الثَّوابُ[٣].

[١٧٩٨] قوله: «**فَلَمْ يَرْفُثْ**[٤]»، الرفثُ قال الأزهريُّ: كلمة جامعة لكل ما يريدُه الرَّجُلُ من المرأةِ[٥]، وقد تقدَّم تفسيرُه فيما مضى بزيادةٍ.

[١٧٩٩] قوله: «**وَلَمْ يَفْسُقْ**» أي: لم يعصِ[٦]. [١٣٨/أ]

الحجُّ على الرَّحْلِ

[١٨٠٠] قوله: «**عَلَى رَحْلٍ رَثٍّ**[٧]»، أي خَلِقٍ[٨].

[١٨٠١] قوله: «**وَقَطِيفَةٍ تُسَاوِي أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ**»، القَطِيفَةُ: هي كِساء له خَمْلٍ[٩].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٣، ١٥٤/٢، ح ٢٩٢٠): «عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةُ مَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ**»».

(٢) أي القول الثاني هو الأول.

(٣) تفسير غريب ما في الصحيحين ص (١٢٣)، النهاية (١١٧/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٣، ١٥٤/٢، ح ٢٩٢١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ، وَسُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**»».

(٥) تهذيب اللغة (٧٧/١٥).

(٦) انظر: مشارق الأنوار (١٦٣/١).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤، ١٥٤/٢، ح ٢٩٢٢): «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَحْلٍ رَثٍّ، وَقَطِيفَةٍ تُسَاوِي أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ أَوْ لَا تُسَاوِي، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ حَجَّةٌ لَا رِيَاءَ فِيهَا، وَلَا سُمْعَةَ**»».

(٨) انظر: القاموس المحيط ص (١١٣٧)، وتاج العروس (٢٥٥/٢٥).

(٩) النهاية (٨١/٢).

=

[١٨٠٢] قوله: «**تَسْوَى أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ**»، أولا: تسوى كذا في أصلنا(١) في الموضعين تَسْوَى، قال المرزُوقي في شرح الفَصِيح(٢): هذا الشيء يساوي ألفاً، أي يستوي معه في القدر، قال: والعامَّة تقول: يَسْوَى، وليس بشيء، وفي كتاب مسلم في كتاب النذر أن ابن عُمر أعتق عبْدا كان ضربه ثم قال: ما لي فِيهِ من الأجرِ ما يَسْوَى هذا(٣)، وفي صَحيحِ البُخاري في أوائِل كتابِ الحُدود، في بابِ لعْنِ السَّارق عن الأعمشِ قال: كانوا يرون أن الحبلَ الذي يُقطَعُ فيه ما يَسْوَى دَراهِمَ(٤)، كذا هو في الأصول يَسْوَى، واعتذرَ بعضهم عن كلام ابن عمر قال: هو تَغييرٌ من بعض الرواة، وكذا يُعتذر هنا عن أنسٍ إنْ لم يثبُتْ لغةً(٥). والله أعلم.

=

والخَمْلُ: هُدب القطيفة ونحوها. انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٥/٢١٤).

(١) وكذا في التيموريَّة (مج٢/٩٢)، والسليمية (١٣٦/ب) وكتبت فيها على الألف: تسوَا.

(٢) هو: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، ت/٤٢١هـ. أديب لغوي نحوي مصنِّف. الأعلام للزركلي (١/٢١٢).

وكتابه: شرح الفصيح -فيما علمتُه- لم ير نورَ الطباعة بعد.

(٣) باب صحبة المماليك، وكفارة من لطم عبده، (٣/١٢٧٨، ح ١٦٥٧).

(٤) (٨/١٥٩، ح ٦٧٨٣).

(٥) قال الأزهري: نقلَ «أَبُو عُبيد عَن الفرّاء: يُقَال: لَا يُساوِي الثوبُ وغيره، كَذَا وَكَذَا، وَلم يُعرَف يَسْوَى. وَقَالَ اللَّيْث: يَسوَى نادرةٌ، وَلَا يُقَال مِنْهُ سَوِي، وَلَا سَوَى.. قلتُ: وَقَولُ الفرّاء صَحِيح، وقولُهم: لَا يَسوَى لَيْسَ من كَلَام العَرَب، وَهُوَ من كَلَام المولَّدين، وَكَذَلِكَ لَا يُسْوَى لَيْسَ بِصَحِيح». تهذيب اللغة (١٣/١٢٦).

وقال ابن منظور: «وقولهم لا يَسْوى أَحسِبُه لغة أَهلِ الحجاز، وقد رُوِيَ عن الشافعي». لسان العرب (١٤/ ٤٠٨).

وقال الفيروزآبادي: «ولا يَسْوَى، كيَرْضَى قَليلَةٌ». القاموس المحيط ص (١٢٩٧).

وقال الزَّبيدي: «وقال شيْخُنا : لا يَسْوى أَنْكَرها الجماهِيرُ وصَرَّحَ في الفَصِيح بإنْكارِها ، ولكنْ حَكَاها شُرَّاحُه، وقيلَ: هي صَحِيحةٌ فَصِيحةٌ، وهي لُغَةُ الحَجازِيِّين، وإن ضعَّفَها ابْتِذالها، قالوا: وهي مِن الأفْعال التي لا تَتَصرَّفُ، أَي لم يُسْمَع منها إلاَّ فِعْلٌ واحِدٌ ماضٍ

=

[١٨٠٣] قوله: «**لَهُ جُؤَارٌ**[(١)]»، الجُؤَار: الصوتُ العالي[(٢)].

[١٨٠٤] قوله: «**ثنية هَرْشَى**»، هو جبل من بلاد تَهَامة على طريق الشَّام والمدينة قُرب الجُحفة[(٣)].

[١٨٠٥] قوله: «**أو لِفْت**»، هو بكسر اللام وإسكان الفاء ثم مثناة فوقُ، قال في المطالع ما معناه: بفتح اللام وسكون الفاء، وفتحهما، وكسر اللام وإسكان الفاء، قال: وهي ثنيَّةٌ بين مكَّةَ والمدينة[(٤)]، فتحصَّلَ لنا أنَّه يُقال لها: لَفْت،

=

كعَسَى وتَبارَكَ، أَو مُضارِع كيَسْوى...». تاج العروس (٣٣٠/٣٨).

وانظر: صحاح الجوهري (٢٣٥/٦)، المحكم والمحيط الأعظم (٦٤٠/٨).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤، ١٥٤/٢، ح ٢٩٢٣): «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَمَرَرْنَا بِوَادٍ، فَقَالَ: «أَيُّ وَادٍ هَذَا؟ »، قَالُوا: وَادِي الْأَزْرَقِ، قَالَ: «**كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلام فَذَكَرَ مِنْ طُولِ شَعرِهِ شَيْئًا لَا يَحْفَظُهُ دَاوُدُ وَاضِعًا إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، لَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ مَارًّا بِهَذَا الْوَادِي قَالَ: ثُمَّ سِرْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى ثَنِيَّةٍ، فَقَالَ: «أَيُّ ثَنِيَّةٍ هَذِهِ؟»، قَالُوا: ثَنِيَّةُ هَرْشَى أَوْ لَفْتٍ، قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ عَلَى نَاقَةٍ حَمْرَاءَ عَلَيْهِ جُبَّةُ صُوفٍ ...**»».

(٢) مع تضرُّعٍ واستغاثةٍ. وجُؤَار-بضمِّ الجيم وفتح الهمز-.

انظر: الغريب لابن الجوزي (١٣٣/١)، النهاية (٦٦٣/١)، لسان العرب (١١٢/٤).

(٣) هَرْشَى: -بفتح أوله وسكون الراء بعدها شين معجمة، مقصور-.

قال البلادي: «هي ثنية في طريق مكة قريب من الجُحفة يرى منها البحر، ولها طريقان فكل من سلك واحدا منهما أفضى به إلى موضعٍ واحد»، وقال أيضا: «لا زالت هَرشى معروفة، تأتي الأبواءُ من الجنوب بينهما وبين رابغ.. وهي على ١٨ كيلا من رابغ شمالا شرقيًّا، وبينها وبين الأبواء ١٣ كم».

انظر: مَشَارق الأنوار (٥٥١/٢)، معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (١٣٥٠/٤)، معجم معالم الحجاز (١٨٢٩/٩-١٨٣٠).

(٤) قريبةٌ من هَرْشى، وتُشرِف اليومَ على خُليصٍ من الشِّمال، يطؤها الدرب بينَه وبين قُديد، سلكها رسول الله ﷺ في مهاجَره، وتسمى اليوم "الفَيْتُ"، ولعله تحريفا للُفَيت بالتصغير..،

=

ولَفَت، ولِفْت[١].

[١٨٠٦] قوله: «**وخِطَامُ ناقتِه خُلْبَةٌ**»، الخُلْبة: بضمِّ الخاء المعجمة وإسكان اللَّام ويقال: بضمِّهما لُبُّ النَّخلة، أو قلبُها، واللِّيف، والحبلُ منه[٢].

فضلُ دُعاءِ الحَاجِّ

[١٨٠٧] قوله: «**وقال: يا أُخَيَّ! أَشْرِكْنَا فِي دُعَائِكَ**[٣]»، أُخي: بضمِّ الهمزة وهو مصغَّر، بتصغير التحبُّبِ[٤]، وضُبط أيضًا بفتح الهمزة وكسر الخاءِ.

مَا يُوجِبُ الحَجَّ

[١٨٠٨] قوله: «**قالَ: الشَّعِثُ التَّفِلُ**[٥]»، أما الشَعِثُ: فهو مغبرُّ الرَّأسِ[٦]،

=

وقد هُجرت لِفْت منْ زمن، ولم تعد مطروقةً، وعندما عُبِّد الطريق تجاهلها وتركها الناس، وأُخِذَ عنها يسارا في حرَّة لم تكن مطروقةً من قبل.

انظر: معجم البلدان (٢٠/٥)، شرح النووي (٤٠٠/٢)، مشارق الأنوار (٣٦٩/١)، معجم المعالم الجغرافية ص (٣٩٣)، معجَم معالم الحِجازِ (١٤٧٤/٧) كلاهُما للبلادي.

(١) انظر: مطالع الأنوار (٤٨٠/٣)، وقبلَه في مشارِق الأنوار (٣٦٩/١).

(٢) كذا في: لسان العرب (٣٦٣/١)، القاموس المحيط ص (٨١)، تاج العروس (٣٧٩/٢). وانظر: مطالع الأنوار (٤٣٥/٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٥، ١٥٥/٢، ح ٢٩٢٦): «عَنْ ابنِ عُمَرَ، عَن عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي العُمْرَةِ، فَأَذِنَ لَهُ، وَقَالَ: «**يَا أُخَيَّ، أَشْرِكْنَا فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِكَ وَلَا تَنْسَنَا**»».

(٤) قال المناوي في التعاريف ص (١٧٩): «التصغير يأتي لمعان منها: التحقير والتقليل كَدُرَيْهِم، ومنها تقريب ما يتوهم حقارته كَدُوَيْهِيَّة، ومنها التحبب والاستعطاف كهذه بُنَيَّتُك». انظر: شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي (١٩٠/١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٦، ١٥٦/٢، ح ٢٩٢٨): «عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُوجِبُ الْحَجَّ؟، **قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا الحَاجُّ؟، قَالَ: «الشَّعِثُ التَّفِلُ»، وَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ومَا الحَجُّ؟، قَالَ: «العَجُّ وَالثَّجُّ ...»**».

(٦) انظر: لسان العرب (١٦٠/٢)، عمدة القاري (٢٢٢/٢٠).

وأما التَفِلُ: فهو الذي قد ترك استعمالَ الطِّيبِ من التَّفْلِ، وهو الريح الكريهةُ(١). [١٣٨/ب]

الحجُّ عنِ الميِّتِ

[١٨٠٩] قوله: «**أَنَّهُ عَلَيهِ السَّلامُ سَمِعَ رَجُلا يَقُولُ: لَبَّيكَ عَنْ شُبْرُمَةَ**(٢)»، قال الخطيب: أمَّا الملَبِّي فلا نحفظُ أحداً سمَّاه، انتهى. وفي مبهماتِ تهذيب النووي، عن ابن باطِيش: اسمه نُبَيْشَةُ(٣). انتهى. وفي مبهَمات الخطيبِ: وأما الملبَّى عنه فهو شُبْرُمَة، وقيل: نُبيشة، وأسند النووي هذا القولَ في مبهماتِه، ثم زاد فقال: وقيل: اسم الملبِّي نُبَيْشَةُ(٤). انتهى.

[١٨١٠] قوله: «**عن شُبْرُمَةَ**»، شبرمةُ: هذا عدَّه جماعة في الصحابة، ولكن لم ينسبهُ أحدٌ، تُوفِّي في حياتِه عليه السَّلام(٥).

[١٨١١] قوله: «**عن أبي الغَوْثِ بن حُصَينٍ**(٦)» هو بضمِّ الحاءِ، وفتحِ الصَّاد، وهو خَثْعَمِيٌّ، قال الذَّهبي: إنَّ عطاءً يعني: الخُراسانيَّ لم يلقَه، ذكر ذلك في مختصر الكُنى له(٧)، وأبوه حُصين صحابيٌّ أيضا(٨).

---

(١) النهاية (١/١٩١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٩، ٢/١٥٧، ح ٢٩٣٥): «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ .. «**فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ احْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ**»».

(٣) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/٢/٣١١).

(٤) كذا في كتاب الإشارات لبيان الأسماء المبهمات للنووي (لوحة ٣٣/أ – مخطوط، ولم يصلني المطبوع منه وقت تعليقي هذا) ولم أقف على قول الخطيب في المطبوع من مبهماتِه.

(٥) أسد الغابة (٢/٥٧٩). وهو بضم الشين والراء. تهذيب الأسماء واللغات (١/٢٤٢).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٩، ٢/١٥٧، ح ٢٩٣٧): «حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الغَوْثِ بنِ حُصَيْنٍ، رَجُلٌ مِنَ الْفُرْعِ أَنَّهُ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ حَجَّةٍ كَانَتْ عَلَى أَبِيهِ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**حُجَّ عَنْ أَبِيكَ**»، **وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ**: «**وَكَذَلِكَ الصِّيَامُ فِي النَّذْرِ، يُقْضَى عَنْهُ**»».

(٧) انظر: المقتنى في سرد الأسماء والكنى (٢/٨).

(٨) انظر: أُسْدُ الغابَةِ (٢/٣٦)، الإصابة (٢/٩٣).

[١٨١٢] قوله: «**رَجُلٌ مِنَ الفُرْعِ**»، هو بضمِّ الفاء وسكون الراء، موضعٌ معروفٌ، بين مكَّة والمدينة(١).

الحَجُّ عن الحَيِّ إذَا لَمْ يَسْتَطِعْ

[١٨١٣] قوله: «**عن أبي رَزِينِ العُقَيلِيِّ، أنَّه أتَى النَّبِيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله! إنَّ أبِي شيخٌ كَبِيرٌ**(٢)»، أما أبو رَزِين: فاسمُه لَقِيطُ بن عامر بن صَبِرة ابن عبد الله بن المنتفِق بن عامر بن عُقيل بن كَعب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعَةَ، والعُقَيلِيُّ: بضم العَين وفتح القافِ(٣)، وأبُوه هو عامرٌ كما ذكرتُه في النَّسب.

[١٨١٤] قوله: «**قَدْ أفْنَدَ**(٤)»، الفَنَدُ: بالفاء والنُّون المفتوحتين، ثم دالٌ مهملةٌ، وهو في الأصلِ: الكذِبُ، وأَفْنَدَ: تكلم بالفَنَدِ، ثم قالوا للشَّيخِ إذا هَرِم قد أفْنَدَ، لأنه يتكلَّم بالمحرَّف من الكلامِ عن سَنن الصِّحَّة، وأفندَهُ الكِبَرُ، إذا أوقعَه في الفَنَدِ(٥).

---

(١) الفُرْع: بضم أوله وسكون ثانيه أو ضمه أيضا، وأخره عين مهملة، واد وقرية من أعمال المدينة، تقع على بُعد ١٥٠ كيلا جنوبا على الطريق السريع بين مكة والمدينة، ووادية من أطول أودية الحجاز وأغناها عيونا، ويسمى وادي النخل أيضا لكثرة نخيله، وقد يسميه البعض وادي بني عمرو، ذلك إنه لا يساكنهم فيه أحد.
انظر: معجم البلدان (٥٢/٤)، معجم معالم الحجاز (١٣١٢/٧-١٣١٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠، ١٥٧/٢، ح ٢٩٣٨): «حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن شُعْبَةَ، عَن النُّعْمَانِ بنِ سَالِمٍ، عَن عَمرِو بنِ أَوْسٍ، عَن أَبِي رَزِينٍ العُقَيْلِيِّ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الحَجَّ وَلَا العُمْرَةَ وَلَا الظَّعْنَ، قَالَ: «**حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ**»».

(٣) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢٤١٨/٥)، تهذيبَ الأسماءِ واللُّغات للنَّووي (٧٢/٢)، تهذيب الكمال (٢٤٨/٢٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦٨٦/٥).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠، ١٥٨/٢، ح ٢٩٣٩): «عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمٍ، جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ أَفْنَدَ، وَأَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الحَجِّ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَدَاءَهَا فَهَلْ يُجْزِئُ عَنْهُ أَنْ أُؤَدِّيَهَا عَنْهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**نَعَمْ**»».

(٥) النهاية في غريب الحديث (٤٧٥/٣). وانظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٣١١/١)، معجم مقاييس اللغة (٤٥٤/٤).

النُّفَسَاءُ والحائِضُ تُهِلُّ بِالحَجِّ

[١٨١٥] قوله: «**نُفِسَتْ أَسْماءُ بِنتُ عُمَيْسٍ**[١]»، نُفِست: بضم النون وكسر الفاء[٢]، كذا في أصلنا أي حاضتْ، قال في المطالع: قال الهروي[٣] «يقال في الوِلادة: بضم النون وفتحها وإذا حاضت بالفتح لا غير، ونحوه عن ابن الأنباري»[٤]، ولكن رواه صاحب المطالِع فيهما بالضم[٥]، ونقل النووي قال: «نقل أبو حاتم عن الأصمعي، الوجهين في الحيض والولادة، وقد ذكر ذلك غير واحد»[٦]. [١٣٩/أ]

[١٨١٦] قوله: «**نُفِستْ أسماءُ بنتُ عُمَيسٍ بِالشَّجَرَةِ**»، الشجرة: بذي الحُليفة، وكانت سُمُرة، وكان عليه السلام ينزِلُها من المدينة ويحرم منها، وهي على ستَّة أميال من المدينةِ[٧].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٢، ١٥٨/٢، ح ٢٩٤٣): «حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**نُفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، أَنْ يَأْمُرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهِلَّ**»».

(٢) وكذا في التيمورية (مج٢/٩٦)، وهي غير واضحة في السليمية (١٣٧/أ) لتآكل اللوحة.

(٣) هو: العلامة أحمد بن محمد، الباشاني أبو عبيد الهَروي صاحبُ الأزهري، ت/ ٤٠١هـ.

أخذ علم اللسان عن الأزهري، وصنف الغريبين، قال ابن خلكان: «سار كتابه في الآفاق، وهو من الكتب النافعة».

انظر: السير (١٤٧/١٧)، وفيات الأعيان (٢٨/١)، الأعلام للزركلي (٢١٠/١).

(٤) انظر: الغريبين في القرآن والحديث للهروي (١٨٧١/٦).

(٥) انظر: مطالع الأنوار (١٩٤/٤).

(٦) شرح النووي على مسلم (٢٠٧/٢).

(٧) قلتُ: هي موضع مسجد ذي الحليفة، بينه وبين المسجد النبوي تسعة أكيال، وهو اليوم داخل في الطرف الجنوبي الغربي من المدينة، وكان منزل رسول الله ﷺ إذا خرج من المدينة لحج أو عمرة، فكان ينزل تحت شجرة في هذا الموضع ويسمَّى بمسجد ذي الحليفة اليوم، وقد ذكر العيني في شرحه للبخاري، وغيره، أن هنالك مسجدين لرسول ﷺ، المسجد الكبير الذي يحرم منه الناس وهو مسجد الشجرة، والمسجد الآخر مسجدُ المعرَّس، وهو الذي كان يعرِّس فيه رسول الله ﷺ عند الرجوع ويبيت فيه قبل دخول المدينة.

=

[١٨١٧] قوله: «**وَتَسْتَثْفِرَ بِثَوْبٍ**(١)»، هو أن تشُدَّ فرْجَها بِخِرْقَةٍ عَرِيضةٍ بعد أن تحتَشِيَ قُطنًا، وتُوثِقَ طرفَيها في شيءٍ تشدُّه على وَسْطِها. فتمنَعَ من ذلك سَيلَ الدَّمِ، وهو مأخوذٌ من ثَفَرِ الدَّابةِ الَّذِيْ يُجعلُ تحتَ ذَنَبِهَا(٢).

مَوَاقِيتُ أَهْلِ الآفَاقِ

[١٨١٨] قوله: «**مِنْ ذِي الحُلَيْفَةِ**(٣)» هي على سِتَّة أمْيَالٍ من مدينتِه عليه السَّلام وقد تقدَّم(٤)، وقيل: سبعةٍ، وهو ماء من مياه بني جُشَمٍ(٥)، وفي الصحيح من حديث رافعِ بن خَديجٍ: «كنَّا مع النبي ﷺ بذي الحُلَيفة من تَهامة فأصبنا نَهْبَ غَنمٍ(٦)»، قال الداودي(٧): ذُو

=

انظر: عمدة القاري (٢/٢١٨)، معجم ما استعجم (١/٤٦٤)، معجم البلدان (٥/١٥٥)، المعالم الأثيرة ص (١٠٣)، معجم المعالم الجغرافية ص (١٠٣)، معجم معالم الحجاز (٣/٤٩٤، ٨٨٥).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٢، ٢/١٥٩، ح ٢٩٤٥): «عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «**نُفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهَا، أَنْ تَغْتَسِلَ، وَتَسْتَثْفِرَ بِثَوْبٍ وتُهِلَّ**»».

(٢) النهاية (١/٢١٤). ويحتملُ «أن يكون مشتقًّا من الثَّفْرِ بالسُّكون وهو الفرج وأصلُه للسباع فاستُعير لغيرها». كذا قاله القاضي عياض في المشارق (١/١٣٤).

وانظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١/١٢٤)، الفائق (١/١٦١).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٣، ٢/١٥٩، ح ٢٩٤٦): «عَن ابنِ عُمَرَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**يُهِلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنْ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ**».. قَالَ: «**وَيُهِلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ**»».

(٤) تقدَّم شرحُها وتحديد موضعها عند التعليق على النص رقم: ١٨١٦.

(٥) انظر: معجم البلدان (٢/٢٩٥). وأنكر البلادي في معجم معالم الحجاز (٣/٤٩٥) كون هذا الموضع من ديار جُشم. والله أعلم.

(٦) أخرجه البخاري في الذبائح والصيد، باب ما ندَّ من البهائم فهو بمنزلة الوحش (٥/٢٠٩٨، ح ٥١٩٠)، وأخرجه مسلم في الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، إلا السن، والظفر، وسائر العظام (٣/١٥٥٨، ح ١٩٦٨).

(٧) هو: محمد بن موسى بن المثنى، الفقيه أبو بكر البغدادي الأثري الداودي الظاهري، كان على

=

الحُليفة هذِه ليستْ المُهَلَّ التي بقُرب المدينة(١)، انتهى. وقد ذكرتُ في الأضاحي قدرا زائدا على هذا فانظره تجدْه فيه(٢).

[١٨١٩] قوله: «**وَأَهْلُ الشَّامِ**(٣)» الشَّامُ: إقليم معروف، مهموزٌ(٤) ويجوز تركه، وفيه ثالثة شآمٍ(٥)، بفتح الشين والمد وهو مُذكَّر ويُؤنَّثُ أيضا(٦)، حدُّه طولا من العَرِيشِ(٧) إلى الفُرَاتِ(٨)، وقيل إلى بَالِسٍ، وقال ابن حِبَّان في صحيحه: أولُه

=

مذهب داود الظاهري؛ فنسب إليه، ت/٣٨٥ هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٢٤٦/٣)، تاريخ الإسلام (٥٨٦/٨).

(١) انظر: مشارق الأنوار (٢٢١/١)، طرح التثريب (٩/٥).

(٢) انظر النص الآتي برقم: ١٩٩٠.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٣، ١٥٩/٢، ح ٢٩٤٦): «عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**يُهِلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنْ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ**».. **وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيُهِلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ»**».

(٤) وورد سكونُ الهمزة وفتحُها. معجم البلدان (٣١١/٣).

(٥) هكذا في الأصل، وكتابتها في الإملاء الحديث: الشآم.

(٦) هكذا حكاه الجوهري في الصِّحاح (٢٣٥/٥)، ونقله عنه العينيُّ في عمدة القاري (٨٢/١)، وقاله النووي في شرحه على أبي داود: الإيجاز ص (١١٥).

(٧) العَرِيش: -بفتح أوله وكسر ثانيه ثم شين معجمة بعد الياء المثناة من تحت- وهي مدينة كانت أول عمل مصر من ناحية الشام على ساحل بحر الروم في وسط الرمل، وهي اليوم على ساحل البحر الأبيض المتوسط، جنوب غرب الحدود المصرية مع فلسطين، على مسافة ٥٣ كيلو مترا من مدينة رفح المصرية الحدودية، وعلى مسافة حوالي ٣٥٠ كم من القاهرة. وتعد أكبر مدن شبه جزيرة سيناء، وهي عاصمة محافظة شمال سيناء.

انظر: الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة ص (٧٣٧)، معجم البلدان (١١٣/٤)، موسوعة ألف مدينة إسلامية لعبد الحكيم العفيفي ص (٣٣٧).

(٨) هو نهر عظيم، مخرجه جبال أرمينية الشمالية، ويجري في تركيا غربا، ثم ينحرِفُ جنوبًا، ويدخل سوريا عند منطقة جرابُلس السورية الشمالية، ويمر على مدينة الرّقة، وينحرفُ شرقا فيمرُّ على

=

بَالِسٌ[١] وآخره العريش[٢]، وأما عرضًا فمن جبل طيِّءٍ[٣] من نحو القبلة[٤] إلى بحر

=

نقطة البُوكمال الحدودية السُّورية العراقية، ثم يتجه إلى الجنوب، فيتَّحد مع نهر دجلة، ويشكل معه شطَّ العربِ ويصبُّ في الخليج العربي.

انظر: آثار البلاد وأخبار العباد ص (٤٢١)، خريدة العجائب ص (٢٥٢)، خرائط موقع جوجل الإلكتروني.

(١) مدينة أثرية صغيرة بالشام، لم يبق منها إلا خرائبها، تقع شمال الرقة، وشرق حلب، وتبعد عنها ستين ميلا، وكانت أول مدن الشام من العراق، ومرفأ حلب على نهر الفرات، قال الحموي: «وكانت على ضفة الفرات الغربية، فلم يزل الفرات يشرق عنها قليلا قليلا حتى صار بينهما في أيامنا هذه أربعة أميال». فتحها أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه.



انظر: معجم البلدان (٣٢٨/١)، المسالك والممالك للاصطخري ص (٦٢)، خرائط جوجل الإلكترونية.

(٢) انظر: صحيح ابن حبان (الإحسان ٢٩٤/١٦، ح ٧٣٠٥).

(٣) جبلان يُشرِفان على مدينة حائل في شمال جزيرة العرب (شمال المملكة العربية السعودية حاليا)، أحدهما يُشرف عليها من الجهة الشمالية الغربية، وهو جبلُ أَجَأ، والآخرُ يشرفُ عليها من الجهة الشرقية الجنوبية، وهو جبل سلمى. ويقال لهما: جبلا شِمْرٍ، وشِمْرٌ قَبِيلَةٌ مِن بَقَايَا طَيِّءٍ تَسكُنُ الجبَلين. المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (١٧).

قلت: والضبط المعروف بين الناس اليوم: فتح الشين والميم مع تشديدها، شَمَّر، وذكره الجزري في اللباب (٢٠٨/٢) وقال: «بفتح الشين والميم المشدد، نسبة إلى شمر بن عبد جذيمة بن ثعلبة بن سلامان بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيِّء، بطن من طيء، منهم قيس بن شَمَّر، وهو الذي ذكره امرؤ القيس فقال: وهل أنا لاق حي قيس بن شمرا».

(٤) المقصود بـ نحو القبلة: الجبل الذي يقع إلى جهة القبلة، وهو جبل سلمى.

الروم[١]، وما تسامت ذلك من البلاد[٢]، نقله بعضُ شيوخي[٣] فيما قرأته عليه عن صاحب التَّنقيب على المهذَّب[٤]، وقد دخلَه نبيُّنا عليه السَّلام مع عمِّه أبي

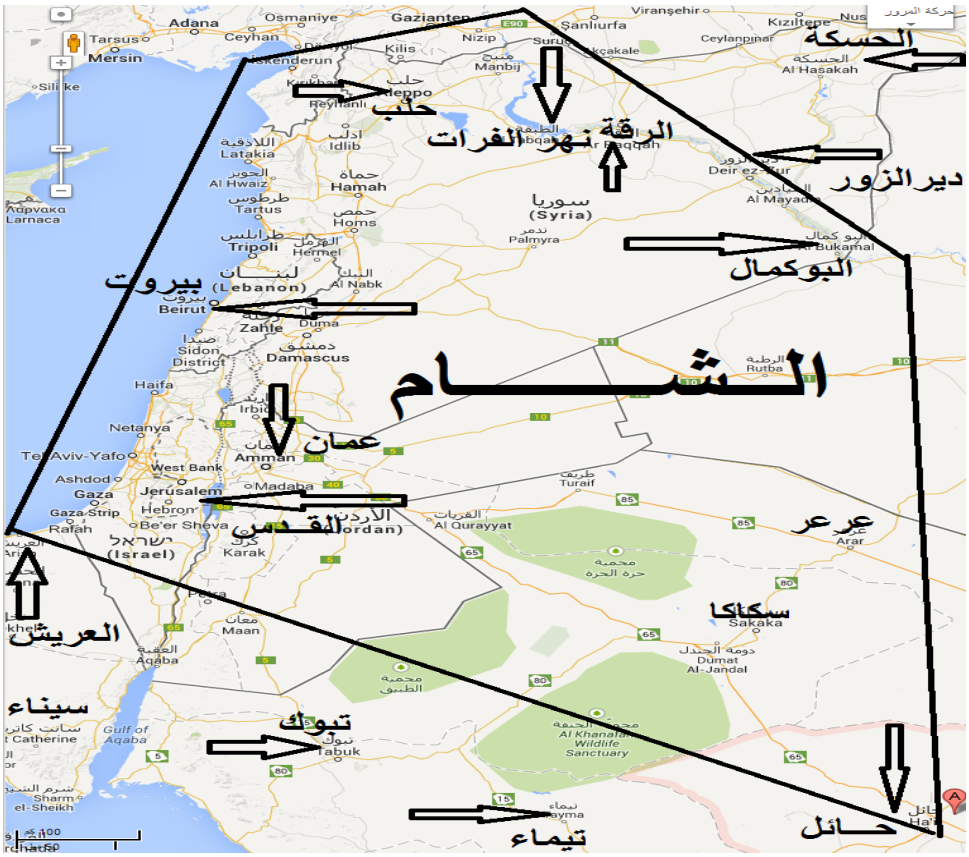
---

(١) هو البحر المتصل بالمحيط الأطلسي، وهو شبه محاط تماماً بالبر، من الشمال تركيا وأوروبا الجنوبية، ومن الجنوب شمال أفريقيا ومن الشرق بلاد الشام. ويسمى اليوم بـ البحر الأبيض المتوسط، لتوسطه بين ثلاث قارات العالم.

انظر: عمدة القاري (٥٩/٢)، خريطة موقع جوجل الإلكتروني.

(٢) معجم البلدان (٣١٢/٣). وعلى هذا تكون حُدود الشام التقريبية كما هو مبين في الخريطة أدناه، وتدخل فيها حائلُ، وتخرج منها تيماء وتبوك. قال الحميري: «بين تيماء وأول الشام ثلاثة أيام»، وقال البلادي: «تبوك: مدينة تاريخية حجازية». وهنالك من أخرج عنها حائلا أيضا وعدُّوها في نجدٍ، كابن خرداذبه والبلادي.

انظر: الروض المعطار ص (١٤٦)، المسالك والممالك ص (٢٤٨)، معجم المعالم الجغرافية، ص (٣١٣)، معجم معالم الحجاز (٢٥٤/٢).



(٣) لعله ابن الملقِّن فقد أكثر عن ابن معنٍ صاحبِ التنقيب، في البدر المنير.

(٤) هو: محمد بن معن بن سلطان، شمس الدين، أبو عبد الله الشيباني الدمشقي، تفقه على ابن

=

طالب[١]، وفي مَتْجَرٍ لخديجة قبل النُّبُوَّة[٢]، وحين جاء لتبُوك[٣]، فهذه ثلاثُ مرَّاتٍ، ودخَلَهُ عشرةُ آلاف صحابيٍّ، كذا قاله شيخُنا عن ابن عساكرَ في تاريخه[٤].

[١٨٢٠] قوله: «**مِنْ الجُحْفَةِ**» الجُحفة: قرية جامعة لها مِنبر على طريق المدينة من مكة، وهي مَهْيَعَة، وسميت الجحفة لأن السيل أجحفتها وحمل أهلها، وهي على ستة أميال من البحر، وعلى ثمانية مراحل من المدينة، وقيل: نحو سبع مراحل وثلاث من مكة[٥].

=

شداد، وحفظ كتاب الوسيط للغزالي، وسمع وحدث، وكان فقيهاً، إماماً، مناظراً، أديباً، قارئاً بالسبع. له التنقيب على المهذب في جزأين، وفيه غرائب وأوهام في عزو الأحاديث إلى الكتب كذا أفاده ابن قاضي شهبة، ت/٦٤٠هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٨٩/٢)، هدية العارفين (١٢١/٢).

(١) انظر: سيرة ابن هشام (١٨٠/١).

(٢) المصدر السابق (١٨٧/١).

(٣) أي لغزوة تبوك، ويُفهَمُ من كلام المصنِّف هذا أنه يُدخِلُ تبوكَ في الشَّامِ، والرَّاجحُ أنها على أطراف الشام وليست منها، والمصنِّفُ اعتمد في تعريف الشام على تعريف ياقوتِ الحموي لها في معجم البلدان (٣١٢/٣)، ولم يجعل الحمويُّ تبوك منها، قال: «تبوك بالفتح، ثم الضم وواو ساكنة وكاف، موضعٌ بين وادي القرى والشام»، ثم ذكر ذهاب النبي ﷺ إليها في غزوته سنة تسعٍ للهجرة. انظر: معجم البلدان (١٤/٢).

(٤) (٣٢٧/١) فيما رواه بإسناده إلى الوليد بن مسلم قال: «دخلت الشام عشرة آلاف عين رأت رسول الله ﷺ».

(٥) انظر: معجم البلدان (١١١/٢)، الروض المعطار، ص (١٥٦، ٥٦٠).

وقد كانت الجحفة مدينة عامرة ومحطة من محطات الحاج بين الحرمين، ثم تقهقرت في زمن لم يتعين تحديدُه؛ إلا أنه قبل القرن السَّادس، وتوجد اليوم آثارها شرق مدينة رابغ باثنين وعشرين كيلا، إذا خرجت من رابغ تؤم مكة كانت إلى يسارك حَوْزُ (ناحية) السهل من الجبل، وقد بنت هناك حكومة المملكة العربية السعودية الراشدة (حرسها الله) مسجدا يزوره بعض الحُجَّاج. انظر: المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (٨٠).

[١٨٢١] قوله: «**وَأَهْلُ نَجْدٍ**» نجد: ما بين جُرَش[(١)] إلى سَوَادِ الكوفة، وحدُّه مما يلي المغربَ [١٣٩/ب] الحِجازُ، وعن يسارِ الكعبةِ اليمنُ، ونجدٌ كلُّها من عَملَ اليَمامة[(٢)].

[١٨٢٢] قوله: «**مِنْ قَرْنٍ**» وهو قَرْنُ المنازِلِ[(٣)]، وقرْنُ الثَّعالِبِ، كذا قاله

---

(١)-بضم الجيم وفتح الراء وآخره شين معجمة- «وهي مدينةٌ عظيمة كانت قائمة إلى القرن الرابع، وفي عهد النبي ﷺ كانت تعتبر من المدن المتطورة عسكريًّا إذ جاء أن بعض الصحابة كانوا بجُرش أثناء حصار الطائف يتدربون على الدبابات والمجانيق، ثم اندثرت جُرش، وتوجد آثارها اليوم قرب خميس مشيط». معجم المعالم الجغرافية ص (٨١).

(٢) قلت: هكذا عرف القاضي عياض نجدا، ونقله عنه العيني، والعراقي، وقال الجوهري: «النجد: ما ارتفع من الأرض.. ونجد من بلاد العرب، وهو خلاف الغور. والغور: تهامة. وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد»، وقال ابن الأثير: «هُوَ اسمٌ خاصٌّ لِمَا دُونَ الْحِجَازِ، ممَّا يَلي العِراق». وقال البلادي: «أما نجد العلَم فهو قلب الجزيرة العربية، تتوسطه مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، ويشمل أقاليم كثيرة منها: القصيم وسدير والأفلاج واليمامة والوشم وغيرها، وهو يتصل بالحجاز غربا، وباليمن جنوبا، وبإقليم الأحساء شرقا، وببادية العرب شمالا، وليست هناك حدود تحدد أقاليم الجزيرة بعضها من بعض، وكل ما قاله الأقدمون يرحمهم الله هو فرض وحدس، غير أن العرب اليوم تعرف بالتوارث ما يشبه الحدود، فهم يقولون لك -مثلا- الدُّفَينة من نجد وليست من الحجاز، وحائل من نجد وليست من بادية الشام، ويقولون: تيماء من الحجاز وليست من الشام ولا من نجد، وهكذا».

الصحاح (١٠٤/٢)، المشارق (٣٤/٢)، النهاية (١٩/٥)، عمدة القاري (٢٦٦/١)، طرح التثريب (١٠/٥)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (٣١٣).

(٣) والقَرْنُ: جُبيلٌ قرب مكة يحرم منه حاجُّ نجد، ويقال له: قرْنُ المنازِل أيضا، بالإضافة إلى منازل، ويعرف اليوم باسم السَّيل الكبير، وما زال الوَادي يسمى قَرْنًا، والبلدة تسمى السيل، وهو على طريق الطائف من مكة المار بنخلة اليمانية، يبعد عن مكة ٨٠ كيلا، وعن الطائف ٥٣ كيلا.

قال البلادي: تسميتُه بـ «قرن الثعالب وهم، وقرن الثعالب كان بمنى، أُكَيمة صغيرة ثم أزيلت».

انظر: معجم البلدان (٢٠٢/٥)، المعالم الجغرافية ص (٢٥٤)، معجم معالم الحجاز =

صاحب المطالع[١]، والقاضي عِياض[٢] وغيرهما، والقَرْنُ كلُّ جبلٍ صغير انقطع من جبلٍ كبير، وهو بفتح القاف، وإسكان الراء، لا خلافَ في ذلك بين الرُّواة وغيرهم، وغلَّطوا الجوهريَّ صاحبَ الصّحاح في قوله: أنَّه بفتح الراء، وفي قوله: إنَّ أُوَيْسًا القَرَنِيَّ منسوب إليه[٣]، فإنَّ الصَّوابَ أنَّه ساكن الراء، وأن أُوَيْسًا منسوب إلى قَرَنٍ، بفتح القاف والراء بطنٍ من مُرَادٍ القبيلة المعروفة[٤].

[١٨٢٣] قوله: «**مِنْ يَلَمْلَمَ**» يَلَمْلَم: ويقال فيه أَلَمْلَم، بهمزة مفتوحة، بدل الياء والهمز الأصل، والياء بدل منها وهو على ليلتين من مكة[٥]، ويقال فيه: يَرَمْرَمْ بِرَاءَيْنِ، نقله ابنُ السيِّد البَطَلْيُوسِيُّ[٦]، كذا أفادنيه العلامة

=

(١٣٧٢/٧).

(١) انظر: مطالع الأنوار (٣٤٣/٥).

(٢) انظر: مشارق الأنوار (٣٩٣/١).

(٣) انظر: الصحاح للجوهري (٣١/٦).

(٤) قال ابن دُريد في جمهرة اللغة (٧٩٤/٢): «وَبَنُو قَرْن، بتسكين الرَّاء: بطن من الأزد لَهُم مَسْجِد بِالْكُوفَةِ. وَبَنُو قَرَن، بفتْحها: قَبيلَة من مُرَاد، مِنْهُم أُوَيس القَرَنِيّ».
وانظر لكلام المصنف: مشارق الأنوار (١٩٨/٢-١٩٩)، النهاية (٥٤/٤)، لسان العرب (٣٣١/١٣)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (٥٠١/٢).

(٥) هو جبل بالقرب من مكة، وتنحدر أوديته إلى البحر، وهو من كبار جبال تهامة، ويقع في طريق اليمن إلى مكة، ويطلق اليوم على الوادي الذي بجنب الجبل، وهو واد فحل يمر جنوب مكة على (١٠٠) كيل، فيه ميقات أهل اليمن من أتى على الطريق التهامي، ويعرف الميقات إلى سنة ١٣٩٩ هـ بالسَّعدية، ثم زُفِّتَ طريقُ السيارات فأخذ الساحل، فهجر هذا الميقات اليوم لبعده عن الطَّرِيقِ الحَدِيث.
انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (١٣٩٨/٤)، المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص٣٣٩)، معالم مكة التاريخية والأثرية -كلاهما للبلادي- ص (١٦١).

(٦) مشكلات موطأ مالك بن أنس ص (١٣٣). قال: «و "قرن ويلملم" ويَرَمْرَم باللام والراء جبلان». واسمُه: عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد. مصنِّفٌ عالِمٌ باللغة والأدب، والنحو، أَقرَأَ الآدَابَ، وَشَرَحَ المُوَطَّأ، وَلَهُ كِتَاب: الاقتضَاب فِي شرح أَدب الكِتَاب، وَكِتَاب: الأَسبَاب الموجبَة

=

ابنُ الملقِّن[١] شيخُنا من فمِهِ، ونقلَهُ في شرحِه للبُخاري[٢] فيما قرأتُه عليه ولم يُعْزِهِ لأحدٍ، وهو في الصِّحاح للجوهريِّ في رَمَّ، ولفظُه: «ويَرَمْرَمُ جبلٌ وربما قالوا: يلملم[٣]». انتهى.

[١٨٢٤] قوله: «**مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ**[٤]» المُهَلُّ: بضم الميم وإنما يفتحها من لا يعرف، كما نبَّه عليه ابن الجوزي[٥].

[١٨٢٥] قوله: «**مِنْ ذاتِ عِرْقٍ**[٦]» هي على مرحلتين من مكَّة، وهي الحدُّ

=

لاخْتِلاَف الأَئِمَّة. نشأ في بطليوس (Badajoz) في الأندلس، وهي اليوم مقاطعة بجنوب غرب إسبانيا الحديثة، وانتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها سنة ٥٢١هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٤/١٤)، الأعلام للزركلي (١٢٣/٤).

(١) هو: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي، أبو حفص المصري، ابن النحوي، الشهير بابن الملقِّن، أصله من وادي آش (بالأندلس)، ت/٨٠٤هـ بالقاهرة.

من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال، الرشيدي قَالَ الْبُرْهَان الحلبي: «اشْتغل فِي كل فن حَتَّى قَرَأَ فِي كل مَذْهَب كتاباً، وَسمع على الْحفاظ كَابْن سيد النَّاس والقطب الحلبي وَغَيرهمَا، وَأَجَازَ لَهُ جمَاعَة كالمزي، ورحل إلى الشَّام وَبَيت المقدس، وَله مصنفات كَثِيرَة مِنْهَا تَخْرِيج أَحَادِيث الرافعي» وأوصلها بعضُهم إلى ثلاثمائة مصنف.

انظر: البدر الطالع (٥٠٨/١)، الأعلام للزركلي (٥٧/٥).

(٢) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (٥٤/١١).

(٣) الصحاح للجوهري (٢١٦/٥).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٣، ١٥٩/٢، ح ٢٩٤٧): «عَن جَابِرٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مِنْ الْجُحْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ**...»».

(٥) غريب الحديث لابن الجوزي (٣٧٩/٢)، كشف المشكل (٨٩/٣). ونبه عليه النووي أيضا في شرحه على مسلم (٨٥/٨).

(٦) تقدَّم توضيحُ موقعِها في النَّص رقم: ١٧٨٠.

بينَ نجدٍ وتِهامة(١).

الإِحْرَامُ

[١٨٢٦] قوله: «**كَانَ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ**(٢)» الغَرْز: رِكَابُ كُور البعير، إذا كان من جلدٍ أو خشبٍ، وقيل: هو للكُورِ كالرِّكاب للسَّرْجِ(٣).

[١٨٢٧] قوله: «**إِنِّي عِنْدَ ثَفِنَاتِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**(٤)» هو جمع ثَفِنة، بفتح المثلثة وكسر الفاء فيهما ثم نون، وهو ما وليَ الأرض من كل ذاتِ أربعٍ إذا بركَتَ كالرُّكبتينِ، وغيرهما ويحصُل فيه غِلَظٌ من أَثَرِ البُروكِ(٥).

التَّلْبِيَةُ

[١٨٢٨] قوله: «**إِنَّ الْحَمْدَ**(٦)» يُروى بكسر الهمزة وفتحِها والأوَّل أجودُ، قال ثعلبٌ: [(١٤٠/أ] الاختيارُ الكسرُ وهو أجودُ في المعنى من الفتحِ، لأنَّ من كسر جعلَ

---

(١) -بكسر أوله- قال البلادي: «أحسن تحديدٍ لتهامة هو: أنّها تلك الأرض المنكفِئة إلى البحر الأحمر من الشرق، من العقبة -في الأردن- إلى المخا في اليمن، ففي اليمن تسمى تهامة اليمن، .. وفي الحجاز تسمى تهامة الحجاز .. ومنها مكة المكرمة، وجدة والعقبة...».
معجم المعالم الجغرافية ص (٦٥-٦٦)، وانظر: معجم ما استعجم (١/ ٣٢٢)، معجم البلدان (٧٤/٢)، معجم معالم الحجاز ص (٢٨٣/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٤، ١٥٩/٢، ح ٢٩٤٨): «عَن ابنِ عُمَرَ «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ وَاسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ...**»».

(٣) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١٥٣/٢)، مشارق الأنوار (١٣١/٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٤، ١٥٩/٢، ح ٢٩٤٩): «عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: «**إِنِّي عِنْدَ ثَفِنَاتِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ قَائِمَةً...**»».

(٥) انظر: غريب الحديث لابن سلام (١٥٢/٤)، النهاية في غريب الحديث (٢١٥/١).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٥، ١٦٠/٢، ح ٢٩٥٠): «عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: تَلَقَّفْتُ التَّلْبِيَةَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، **لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ**». قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالعَمَلُ».

معناه: «**إنَّ الحمدَ لك والنِّعمة لك على كلِّ حَالٍ**» ومن فتح قال: لبيك لهذا السبب، والمعروفُ عند الشافعية أنَّ الكسرَ أصحُّ وأشهرُ[١]، وقال الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسيره، في آخر يس أنَّ الفتحَ للشافعي، والكسرَ لأبي حنيفة، ولفظه: «فتح الشافعي، وكسر أبو حنيفة»[٢]، فاعلمه. ولعله انقلَبَ على الناقِلينَ عنه، والله أعلمُ.

[١٨٢٩] قوله: «**والنِّعمةَ**» المشهور فيها النَّصبُ، وهو الذي في أصلِنا[٣]، قال عِياض: ويجوز رفعُها على الابتداء ويكون الخبرُ محذوفًا، قال ابنُ الأنباريِّ[٤]: وإن شئت جعلتَ خبر إنَّ محذوفا تقديره: إنَّ الحمدَ لك والنعمةَ مستقرةٌ لك[٥].

[١٨٣٠] قوله: «**وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ، وَالْعَمَلُ**» الرَّغْباءُ: بفتح الراء مع المد وهو الذي في أصلنا[٦]، وبضمِّها مع القصر[٧]، والأول أكثر، وقال بعض أهل اللُّغة: بالفتح والقصر أيضا، حكاه أبو علي القالي[٨]

---

(١) كذا نقله النووي في شرح مسلم (٨٨/٨)، العراقي في طرح التثريب (٩١/٥)، وانظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، للأزهري ص (١٧١).

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (٣١/٤).

(٣) وفي النسخة السليمية (١٣٧/ب). ولم تضبط في النسخ الأخرى: التيمورية (مج٢/٩٧)، والفرنسية ص (٣٨٠)، والمحمودية ص (٢٨١)، وعارف حكمت (ص ٢٩٩).

(٤) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري.

ولد في الأنبار عام ٢٧١هـ، وتوفي ببغداد سنة ٣٢٨ هـ، كان من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظًا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن. انظر: الأعلام للزركلي (٣٣٤/٦).

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (٨٨/٨)، طرح التثريب (٩١/٥).

(٦) لم أقف عليها ممدودة في نسخ ابن ماجه الخطية التي بين يدي، وموضعها فيها في الإحالات السابقة آنفا، ولعل السبب يرجعُ إلى اختلاف الرسم، فشكلُ الكلمة عند المصنِّف هكذا: (الرغبآ) وفي النسخ الخطية هكذا: (الرغبا).

(٧) كذا قاله المازريُّ في المعلم بفوائد مسلم (٧٢/٢).

(٨) هو: إسماعيل بن القاسم بن عيذون، أبو علي القَالي، توفي بقرطبة/٣٥٦هـ.

كان أحفظ أهل زمانه للغة والشعر والأدب، له من الكتب: الأمالي في الأدب، والمقصور =

ومعناه: كله الطلبُ والمسئلةُ[١].

رفعُ الصَّوتِ بالتَّلبِيةِ

[١٨٣١] قوله: «**العَجُّ وَالثَّجُّ**[٢]» أما العَجُّ: فرفع الصوت بالتلبية، والثَّجُّ: سيلان دماء الهدي والأضاحي[٣].

[١٨٣٢] قوله: «**مَا مِنْ مُحْرِمٍ يَضْحَى لِلَّهِ يَوْمَهُ**[٤]» هو بفتح الياء وإسكان ثانيه، وفتحِ ثالثه، والماضي ضَحى بكسر ثانيه وفتحه، ومعناه يَبْرُزُ من الظلِّ والكِنِّ[٥].

الطِّيبُ عندَ الإحْرَامِ

[١٨٣٣] قوله: «**وَبِيصِ الطِّيبِ**[٦]»، أي بَرِيقَ الطيب[٧].

=

والممدود، وكتاب الإبل، وكتاب الخيل، والبارع في اللغة في بضعة عشر مجلدا ولكن لم يتمه.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٥٢/١٢)، الأعلام للزركلي (٣٢١/١).

(١) كذا نقله القاضي عياض في إكمال المعلم (١٧٨/٤). وانظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ص (٤٣٨)، تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته لابن القيم (٥٩٤/٢)، طرح التثريب (٩٢/٥).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٦، ١٦٠/٢، ح ٢٩٥٦): «عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟، قَالَ: العَجُّ وَالثَّجُّ**»».

(٣) انظر: غريب الحديث لابن سلام (٢٧٩/١)، غريب الحديث لابن الجوزي (١١٨/١)، النهاية في غريب الحديث (٢٠٧/١، ١٨٤/٣).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٧ الظلال للمحرم، ١٦١/٢، ح ٢٩٥٧): «عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا مِنْ مُحْرِمٍ يَضْحَى لِلَّهِ يَوْمَهُ يُلَبِّي حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ؛ إِلَّا غَابَتْ بِذُنُوبِهِ فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**»».

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث (٧٧/٣)، لسان العرب (٤٧٤/١٤). والكِنُّ: السُترة، والجمع أكْنانٌ. والأَكِنَّةُ: الأغطية. الصحاح للجوهري (٦/ ٢١٨٨)

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٨، ١٦١/٢، ح ٢٩٥٩): «عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطِّيبِ، فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُلَبِّي**»».

(٧) ولَمَعانهَ. انظر: غريب الحديث لأبي عُبَيد القاسم بن سلام (٣٣٣/٤)، الفائق للزمخشري

=

[١٨٣٤] قوله في ترجمةٍ: «**السَّرَاويلِ والخُفَّينِ للمُحْرِمِ**»، كذا في أصلنا(١) وينبغي أن تُقرأ "السراويل" بالجرِّ على تقدير لُبس السراويلِ والخُفَّينِ.

التَّوَقِّي في الإحْرامِ

[١٨٣٥] قوله: «**حتَّى إذا كانَ بالعَرْج**(٢)» العَرْجُ: مدينة جامعة من عمل الفُرعْ على نحو ثمانية وسبعين ميلاً من المدينة، وهو أوّلُ تِهامة(٣).

[١٨٣٦] قوله: «**فكانتْ زِمالتُنَا وزِمالةُ أبي بكرٍ واحِدةً**»، أي مركوبهما وأداتُهما، وما كان معهما في السَّفر، قاله ابن الأثير في نهايته(٤).

[١٨٣٧] قوله: «**مَعَ غُلَامِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: فَطَلَعَ الْغُلَامُ وَلَيْسَ مَعَهُ بَعِيرُهُ...**»، الحديث هذا الغلامُ اسمُه...(٥) [١٤٠/ب]

=

(٣٩/٤)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣١٣/٥).

(١) وكذا في النسخة التيمورية، (مج٢/٩٩)، والسليمية (١٣٨/أ) بالجرِّ فيها.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢١، ١٦٢/٢، ح ٢٩٦٥): «عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْعَرْجِ نَزَلْنَا، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَائِشَةُ إِلَى جَنْبِهِ وَأَنَا إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَتْ زِمَالَتُنَا وَزِمَالَةُ أَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً مَعَ غُلَامِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: فَطَلَعَ الْغُلَامُ وَلَيْسَ مَعَهُ بَعِيرُهُ، فَقَالَ لَهُ: أَيْنَ بَعِيرُكَ؟ قَالَ: أَضْلَلْتُهُ الْبَارِحَةَ، قَالَ: مَعَكَ بَعِيرٌ وَاحِدٌ تُضِلُّهُ؟ قَالَ: فَطَفِقَ يَضْرِبُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ؟**»».

(٣) انظر: معجم البلدان (٩٩/٤)، والعَرْجُ-بفتح العين المهملة وسكون الراء وآخره جيم-: وهي اليوم: قريةٌ من قرى محافظة المهد التابعة لمنطقة المدينة المنورة، سميت باسم الوادي الذي تقع فيه: العرج، وهو واد فحل من أودية الحِجَاز التِّهَامِيَّة، كانَ يَطَؤُه طَرِيق الحُجّاج من مكة إلى المدينة، جنوب المدينة على (١١٣) كيلا.

انظر: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (٢٠٣).

(٤) أي النهاية في غريب الحديث (٣١٣/٢).

(٥) بيَّض المصنِّف رحمه الله لاسم الغُلام، ولم يكتبه، رُبما لعدم وقوفه عليه، ولم أقف عليه أيضا.

المُحرِمُ يَغْسِلُ رأسَهُ

[١٨٣٨] قولـه: «**بِـالْأَبْوَاءِ**[(١)]»، الأبـواءُ: قريـةٌ مـن عَمَـل الفُـرْع مـن المدينـة، بينها وبين الجُحْفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلا، قال بعضُهم: سمِّيت بذلك لما فيها من الوَبَاءِ، ولو كان كما قيل؛ لقيل: الأوْباء أو تكون مقلُوبًا منه، وبه توُفِّيت أُمُّ رسُولِ الله ﷺ آمِنَةُ، والصَّحيحُ أنَّها سُمِّيَتْ بذلِك لِتَبَوُّءِ السُّيولِ بها، قاله ثابتٌ[(٢)][(٣)].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٢، ٢/١٦٢، ح ٢٩٦٦): «عَن إِبرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ حُنَيْنٍ، عَن أَبِيهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ عَبَّاسٍ، وَالْمِسْوَرَ بنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ فقال ابنُ عباس: يغسِلُ المحرمُ رأسَهُ، وَقَالَ الْمِسْوَرُ: لا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ القَرْنَيْنِ...».

(٢) كذا في معجم البلدان (١/٧٩)، وتاج العروس (٣٧/٢٢). قلتُ: وهي اليوم مركز تابع لمحافظة رابغ شمالَ منطقة مكة المكرمة ويمر بها وادي الأبواء، وهو وادٍ من أودية الحجاز التِّهامية، كثيرُ المياه والزَّرع، يلتقي فيه واديا الفُرع والقاحة فَيَتَكَوَّنُ من التقائهما وادي الأبواء على ٣٤ كيلا من مستُورة شرقا، وينحدر وادي الأبواء إلى البحر جاعلاً أنقاضَ ودَّان على يساره، ويمر بَبَلدةِ مَستورة ثم يُبْحِر. ويسمَّى اليوم "وادي الخُرَيْبَة" غير أنَّ اسم الأبواءِ معروف لدى المثقَّفِين.

انظر: المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (١٤)، معجم معالم الحجاز (١/٤٣-٤٥).



(٣) هو: ثابت بن أبي ثابت، أبو محمد اللغوي، واسم أبيه سعيد، وقيل: محمد، وقيل: عبد العزيز، عبد العزيز، وقيل: عمرو.

من كبار الكوفيين، عاش في القرن الثالث الهجري، وقد لقي فصحاء الأعراب وأخذ عنهم، وعرف بصاحب أبي عبيد، وورّاق أبي عبيد، صنف كتاب: الفرق.

=

[١٨٣٩] قولُه: «**بَيْنَ الْقَرِيْنَيْنِ**» كذا في الأصْلِ[١] وصوابُه القَرْنَين، وهما قَرْنَا البِئْرِ المبنيَّانِ على جانِبَيها[٢].

المُحْرِمَةُ تُسْدِلُ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِهَا

[١٨٤٠] قوله: «**أَسْدَلْنَا ثِيَابَنَا**[٣]»، أي أسْبَلْنَا ثِيابَنا[٤]، قالَ غيرُ واحِدٍ: إن للمَرأةِ أن تُسْدِلَ الثَّوْبَ على وَجْهِهَا من فَوقِ رأسِهَا غيرَ أن لا يُباشِرَ بِه الوَجْهَ[٥]، وذكَرَ

=

انظر: طبقات النحويين واللغويين لمحمد بن حسن الزبيدي ص (٢٠٥)، معجم الأدباء لياقوت الحموي (٣٦٣/٢)، الفهرست لابن النديم ص (١٠٣).

(١) وكذا في النسخة التيمورية (مج١٠٠/٢)، أمَّا النُّسخ الأخرى لابن ماجه: السليمية (١٣٨/ب) الفرنسية ص (٣٨٢)، ونسخة مكتبة عارف حكمت ص (٣٠٠)، والنسخة المحمودية ص (٢٨٣)، ففيها: "القرنين"، وكذا في المطبوع بتحقيق الأعظمي.

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١٧٩/٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢٣٩/٢)، النهاية في غريب الحديث (٥٢/٤).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٣، ١٦٣/٢، ح ٢٩٦٧): «عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ، فَإِذَا لَقِيَنَا الرَّاكِبُ أَسْدَلْنَا ثِيَابَنَا مِنْ فَوْقِ رُءُوسِنَا، فَإِذَا جَاوَزَنَا رَفَعْنَاهَا**»».

(٤) انظر: لسان العرب (٣٣٣/١١)، القاموس المحيط ص (١٠١٤).

(٥) بلف الثوب أو الخمارِ عليه، أو شدِّ النقاب أو التلثُّم أو التبرقُعِ. قال الخطَّابي في معالم السنن (١٧٩/٢): «فأما سدلُ الثوب على وجهها من رأسها فقد رخص فيه غير واحد من الفقهاء ومنعوها أن تلف الثوب أو الخمار على وجهها أو تشد النقاب أو تتلثم أو تتبرقع». وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٠٦/٣): «قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط كله والخفاف، وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها إلا وجهها فتسدل عليه الثوب سدلا خفيفا تستتر به عن نظر الرجال ولا تخمِّرُه». وقال شيخ الاسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١١٢/٢٦): «ولو غطَّت المرأة وجهها بشيء لا يمسُّ الوجه جاز بالاتفاق، و إن كان يمسه فالصَّحيح أنه يجوز أيضاً.. وأزواجه ﷺ كن يسدلن على وجوههن من غير مراعاة المجافَاة».

الخطَّابيُّ أنَّ الشَّافِعيَّ علَّقَ القولَ فيهِ[١].

الشَّرْطُ فِي الحَجِّ

[١٨٤١] قوله: «دَخَلَ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: مَا يَمْنَعُكِ يَا عَمَّتَاهُ مِنَ الْحَجِّ؟...[٢]». الحديث، هذا الذي في الكتاب فيه نظرٌ، إلا أن يكون عليه السلام خاطبَها بذلك تعظيمًا لها ونسبَها الرَّاوي إلى جدِّها، وفيه بُعدٌ[٣]، وضُباعةُ المذكورة في الحديث إنما هي ضُباعة بنت الزُّبير بن عبد المطلب بن هاشم القرشية الهاشمية بنتُ عمِّه عليهِ السلام لا عمَّتُه، وكذا وقع في الصحيح، من غير وجهٍ على

---

(١) انظر معالم السنن (١٧٩/٢). قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٥٧٦/٢): «وذكر الخطَّابي أن الشافعي علَّق القول فيه على صحة الحديث»، ونقل الشوكاني في نيل الأوطار (٩/٥) عن المنذري قوله: «قد اختار جماعة العمل بظاهر هذا الحديث، وذكر الخطابي أن الشافعي علق القول فيه يعني على صحته». قلتُ: ولِهذا ذهبَ الإمام الشافعي في الأم (٢٨٠/٢) إلى أن الإسدال جائز بشرط المجافاة عن الوجه، قال الشافعي: «ويكون للمرأة إذا كانت بارزة تريد الستر من الناس أن ترخي جلبابها أو بعض خمارها أو غير ذلك من ثيابها من فوق رأسها، وتجافيه عن وجهها حتى تغطي وجهها متجافياً كالستر على وجهها، ولا يكون لها أن تنتقب».

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٤، ١٦٣/٢، ح ٢٩٦٩): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح. وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ جَدَّتِهِ، قَالَ: لَا أَدْرِي أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَوْ سُعْدَى بِنْتِ عَوْفٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ: «**مَا يَمْنَعُكِ يَا عَمَّتَاهُ مِنَ الْحَجِّ ؟**»، فَقَالَتْ: أَنَا امْرَأَةٌ سَقِيمَةٌ، وَأَنَا أَخَافُ الْحَبْسَ، **قَالَ**: «**فَأَحْرِمِي، وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحِلَّكِ حَيْثُ حُبِسْتِ**»».

(٣) لأنها خُوطبت في لفظِ الحديث من قِبل النبي ﷺ بـ العمَّة، وليست عمَّةً، وإنما هيَ ابنتُ عمِّه الزُّبير بن عبد المطلب. فيظهرُ أن الراوي أخطأَ في موضعين: أولهما حين نسبها لعبدِ المطلب، والثاني حين جعلها عمة للنبي ﷺ. والحديثُ بهذا الإسنادِ ضعيفٌ، فيه أبو بكر بن عبد الله بن الزبير بن العوام مستور، لم يوثقه أحد. انظر: تهذيب الكمال، التقريب (١٠١/٣٣) (ت ٧٩٧١).

الصواب[١]، وكذا هو في هذا الكتابِ وغيره على الصَّواب[٢]، وكانت تحت المقداد بن الأسود فولدت له عبد الله، وكريمة، وقُتل عبد الله يوم الجمل مع عائشة، روى عن ضباعة هذه عبد الله بن عباس، وجابر، وأنس، وعائشة، وعروة، وعبد الرحمن الأعرج، وسعيد بن المسيب، وابنتها كريمةُ. كنيةُ ضُباعة أمُّ حكيمٍ[٣]، كذلك ذكر كُنيتها الإمامُ الشافعي فيما رواه البيهقيُّ عنه في مناقبه[٤]، وقد وقع في الوسيط أيضا وهم، فإنه قال: ضُباعة الأسلميَّة[٥]، وصوابُه الهاشميَّة[٦]، وليس في الصحابيات ضُباعة غيرها، وغيرُ بنتِ الحارث[٧] أختِ أم عطيَّة الأنصارية، وغيرُ بنتِ عامر بن قُرْطٍ العامرية، [١٤١/أ] وغير

---

(١) أخرجه البخاري في النكاح، باب الأكفاء في الدين (٧/٧، ح ٥٠٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرجه مسلم في الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه (٨٦٧/٢-٨٦٨، ح ١٢٠٧، ١٠٨) من حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٤، ١٦٣/٢، ح ٢٩٧١).

(٣) انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣٥٠/٢).

(٤) مناقب الشافعي للبيهقي (٤٨٧/١). وكذا قال ذلك كلٌّ من: الإمام أحمد، والذهبي، والنووي.

انظر: الأسامي والكنى للإمام أحمد ص (٢٦)، المقتنى للذهبي (١٦٩/٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٣٥٠/٢).

(٥) الوسيط في المذهب للغزالي (٧٥٠/٢)، ومثله قال إمام الحرمين الجويني.

انظر: طرح التثريب (١٦٧/٥).

(٦) كذا قال النَّووي وجماعة. تهذيب الأسماء واللغات (٣٥٠/٢)، طرح التثريب (١٦٧/٥).

(٧) تبع المصنفُ ابنَ عبد البرِّ في ذكره ضُباعة بنت الحارث فيمن لها صحبة، وإنما اعتمد ابنُ عبد البر في ذلك على حديث رُوي عن أمِّ عطية الأنصارية عن أختها ضُباعة: «أنها رأت النبي ﷺ أكل كتفا ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ»، وقد وَهِم راويه خَلَفُ بن موسى ابن خَلَف العَمِّي (بفتح العين) في إسنادِه، فجعل ضُباعة أختا لأمِّ عطية. هكذا بينه ابن الأثير وتبعه الحافظُ ابنُ حجر.

انظر: الاستيعاب (١٨٧٤/٤)، أسد الغابة (١٧٥/٧)، الإصابة (٣/٨).

ضُباعة بنتِ عَمرو بن مِحْصَنٍ النَّجَّارية[١]. قال ابن سعد[٢]: بايعتْ[٣]. وعمَّاتُه عليه السلام، ليس فيهن من أسلم بلا خلاف، غيرُ صفيَّة، وسيجيءُ الخلافُ فيمن أسلَمَ منهن، وها أنا أسُوق عمَّاته لنعرف ذلك يقينا وهُنَّ: أمُّ حَكيم، وعاتِكة، وَبَرَّة، وأَرْوَى، وأُمَيْمَة، وصفيَّة، فله ستُّ عمَّات لا خلاف في ذلك، وكلُّهن بناتُ فاطمةَ المخزوميَّة إلا صفيَّة، فهي من هالَة الزُّهريَّة، هذا هو المشهورُ عند أهلِ النَّسَبِ، وقد ذُكر أن أروى لِفاطمةَ المخزومية، ولم يُسلِم من عمَّاتِه غيرُ صفيَّة، وإسلامُها معروفٌ مشهورٌ محقَّقٌ، وفي أرْوَى خلافٌ[٤]، ذكرها العُقَيلي[٥] في الصَّحابة[٦]، قال أبو عُمر: وأبى غيرهُ ذلك[٧]، وذكرَ الواقديُّ[٨] في خبرٍ أنَّها أسلمتْ[٩]، وكذلك اختُلف في إسلام عاتِكة، والمشهورُ أنها لم تُسلِم، وهي صاحبةُ الرؤيا يوم بدرٍ[١٠]، وفي تجريدِ الذَّهبيِّ ما لفظُه: أُمَيمةُ بنت عبد المطلب، أو بنتُ ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب لها صُحْبَةٌ[١١]

---

(١) حسب الوارد في كتب معرفة الصحابة من الصحابيات اللاتي تسمين بهذا الاسم.
انظر: أسد الغابة (١٧٥/٧-١٧٦)، الإصابة (٣/٨-٦).

(٢) مؤلف الطبقات الكبرى.

(٣) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٥١/٨).

(٤) كذا في عيُون الأثر لابن سيد الناس (٣٦٩/٢-٣٧٠). وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤١/٨-٤٥)، خلاصة سير سيد البشر للمحب الطبري ص (١٤٧-١٤٨).

(٥) هو: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي، صاحب الضعفاء الكبير.

(٦) عزاه ابن عبد البر إلى العقيلي في غير موضع من الاستيعاب، وكذا ابن حجر في الإصابة، ولم أقف عليه مخطوطا ولا مطبوعا.

(٧) الاستيعاب (١٧٧٨/٤).

(٨) هو: محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي المدني، أبو عبد الله، الواقدي.

(٩) لم أقف عليها في المطبوع من كتب الواقدي، ومقوله عند الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب (١٧٧٨/٤-١٧٧٩).

(١٠) عيون الأثر (٣٧٠/٢).

(١١) تجريد أسماء الصحابة للذهبي (٢٤٧/٢، ت ٢٩٩٩)، وذكر الذهبي أروى بنت عبد المطلب =

انتهى. وتقدَّم فيما مضى بعض ذلك.

[١٨٤٢] قوله: «**وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحِلَّكِ حَيْثُ حُبِسْتِ**»، المحِلُّ: بكسر الحاء وفتحها وهو موضعُ الحُلول، ومنه بَلَغت محِلَّها(١)، أي موضِعَها ومستحَقَّها(٢)، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾وفي هذا الحديث تصريحٌ بأنه يجوزُ للحاجِّ والمعتمِر في إحرامه أنَّه إنْ مرِضَ تحلَّل، وهو قولُ عُمر بن الخطَّاب، وعليٍّ، وابن مسعود، وآخرين من الصَّحابة وجماعةٍ من التابعين، وأحمدَ(٣)، وإسحاقَ، وأبي ثورٍ، وهو الصَّحيحُ من مذهبِ الشَّافعيِّ(٤)، وقال مَالِكٌ(٥) وأبو حنيفة(٦) وبعضُ التابعين: لا يصحُّ الاشتراطُ، وحملوا الحديثَ على أنَّها واقعةُ عينٍ، وأنه مخصوصٌ بضُباعة(٧)، وأشار القاضي عياض إلى تضعيفِ الحديث فإنه قال: لا يثبُتُ في الاشتراطِ إسنادٌ صحيحٌ(٨)، نقله: قال الأَصِيْلِي(٩). قال النَّسائي: لا أعلم أسنده عن الزهري غيرُ

=

عبد المطلب في الصحابيات أيضا (٢/٢٤٣، ت ٢٩٤٥).

(١) هذه الجملة وردت في حديث أخرجه البخاري في الزكاة، باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة، ومن أعطى شاة (٢/ ١١٥، ح ١٤٤٦) من حديث أم عطية رضي الله عنها قالت: بعث إلى نسيبة الأنصارية بشاة، فأرسلت إلى عائشة رضي الله عنها منها، فقال النبي ﷺ: «**عندكم شيء؟**» فقلت: لا، إلا ما أرسلت به نسيبة من تلك الشاة، فقال: «**هات، فقد بلغت محلها**».

(٢) كذا في مطالع الأنوار (٢/٢٨٤)، ونحوه في المشارق (١/١٩٥).

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، ص (١٧١)، وانظر: الكافي لابن قدامة (١/٤٧٦)، المبدع شرح المقنع لابن مفلح (٣/٥٥).

(٤) انظر: الأم للشافعي (٧/١٩٠)، الحاوي (٤/٣٥٩)، فتح العزيز (٣/٥٢٦).

(٥) انظر: الاستذكار (١٣/٣٦٢)، الذخيرة للقرافي (٣/١٩١).

(٦) انظر: المبسوط للسرخسي (٤/١٩٢).

(٧) كذا قاله القاضي في إكمال المعلم (٤/٢٢٧).

(٨) المصدر السَّابق.

(٩) أي نقله القاضي عن الأصيلي. والأصيلي هو: أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد

=

معمر[١]. والذي عرض به القاضِي وقاله الأَصِيلي من تضعيفِ الحديث فيه نظر، لأنَّ الحديث مشهورٌ في: البُخاريِّ، مسلم[٢]، أبي داود[٣]، الترمذي[٤]، النَّسائي[٥]، ابن ماجه، من طُرقٍ متعددة بأسانيدَ كثيرة، عن جماعةٍ من الصحابة[٦]، والله أعلم.

دُخُولُ الحرَمِ

[١٨٤٣] [١٤١/ب] قوله: «**حدَّثنا إسماعيلُ بن صَبيحٍ**»[٧]، هو بفتح الصاد، وكسرِ الموحدة، وهو ثقةٌ[٨].

اسْتِلامُ الحَجَرِ

[١٨٤٤] قوله: «**رأيتُ الأُصَيلِعَ عُمرَ بنَ الخطَّابِ**»[٩]، هو تصغيرُ أَصْلَعَ

=

الأصيلي ت/٣٢٤ هـ، شيخُ المالكية، محدِّثٌ وحافظ وفقيه.

انظر: سير أعلام النبلاء (٥٦٠/١٦).

(١) سنن النسائي (٥/ ١٦٨، ح ٢٧٦٨).

(٢) تم تخريجُه عند التعليق على النصِّ الأول في هذا الباب.

(٣) في المناسك، باب الاشتراط في الحج (٨٥/٢، ح ١٧٧٨).

(٤) في الحج، باب الاشتراط في الحج (٢٧٨/٣، ح ٩٤١).

(٥) في مناسك الحج، باب كيف يقول إذا اشترط (١٦٧/٥، ح ٢٧٦٦).

(٦) انظر: شرح النووي على مسلم (١٣١/٨-١٣٢). ورُوي الاشتراط من حديث أنس وجابر وابن مسعود وعائشة وأم سليم رضي الله عنهم. انظر: التلخيص الحبير (٦٠٣/٢).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٥، ١٦٣/٢، ح ٢٩٧٢): «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْنُ صَبِيحٍ، حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ حَسَّانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**كَانَتِ الْأَنْبِيَاءُ تَدْخُلُ الْحَرَمَ مُشَاةً حُفَاةً** .... »».

(٨) انظر: تهذيب الكمال (٢١٥/٣-٢١٦)، المغْني في الضَّبط ص (١٤٩)، التقريب ت (٤٥٣).

(٩) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٧، ١٦٤/٢، ح ٢٩٧٦): «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ، قَالَ: رَأَيْتُ الْأُصَيْلِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُقَبِّلُ الْحَجَرَ، وَيَقُولُ: «**إِنِّي لَأُقَبِّلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ**

=

وَالأَصْلَعُ: هو الذي انحَسَرَ شَعرُ مُقَدَّمِ رأسِهِ، وموضِعُهُ الصَلَعَة بالتحريك، وكذلك الصُلَعةُ بالضم(١)، وصفات عمر رضي الله عنه أنه كان طِوَالًا جدًّا، أصْلَعَ، أعسرَ، يَسَرًا، وهو الذي يعملُ بيديه جميعًا، وكان أبيضَ تعلُوه حمرةٌ، وإنما صار في لونه سُمرةٌ في عامِ الرَّمَادَةِ(٢) لأنه أكثر أكل الزيتِ، وترك السَّيْمْنَ، للغلاءِ الذي وقعَ بالنَّاسِ، قال: وامتنع من أكلِ اللَّبنِ والسَّيْمْنِ، حتَّى لا يتميَّزَ على الضَّعَفَةِ. وقال زِرُّ بنُ حُبَيْشٍ: كان عمر آدَمَ(٣)، وقال الواقديُّ: لا نعرف ذلك إلا أن يكون رآه عام الرَّمَادَةِ(٤)، قال ابن عبد البر: وصفه زِرُّ بنُ حُبَيْشٍ وغيرُه، أنه كان آدمُ شديدَ

=

حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ، مَا قَبَّلْتُكَ»».

(١) انظر: الصحاح في اللغة (٣/٣٧٩)، النهاية (٣/٤٧).

(٢) هي السنة الثامنة عشرة للهجرة، حيث أصابت الناسَ فيها بالحجازِ مجاعةٌ شديدة وجُدوبٌ وقُحوطٌ، وكان فيها طاعون عَمْواس، فتفانى بها الناس. والرَّمادَةُ من الرَّمْدِ، وهو الهلاكُ، أو من الرَّمادِ، حيثُ تتابع الجَدْبُ فصَيَّرَ الأَرْضَ والشَّجَرَ مثلَ لَوْنِ الرَّمادِ.

انظر: تاريخ الطبري (٢/٥٠٧)، معجم مقاييس اللغة (٢/٤٣٨)، الصحاح في اللغة (٢/٤٠)، المحكم والمحيط الأعظم (٩/٣٣٠)، تاريخ الإسلام (٣/١٦٥).

(٣) أيْ أَسْمَر، وأصلُه: أَأْدَم، من الأُدْمَةِ، وهِيَ فِي النَّاسِ السُّمْرَة الشَّديدة، وَقِيلَ هُوَ مِنْ أَدْمَةِ الْأَرْضِ وَهُوَ لَوْنُهَا.

انظر: الصحاح في اللغة (٥/١٣٧)، المحكم لابن سيده (٩/٣٨٩)، النهاية (١/١٣٢)، تاج العروس (٣١/١٩٤).

(٤) وقد تغير لأكله الزيت، وتركه أكله المعتاد قبل ذلك. أخرج أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري ت/٣٣٣هـ في المجالسة وجواهر العلم (٢/٤٨، رقم ١٩٤) قال: «حدثنا أَبُو بَكْرِ ابنُ أَبِي الدُّنْيَا، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، حدثنا الْوَاقِدِيُّ؛ قَالَ: كَانَ عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ أَبْيَضَ، أَمْهَقَ، تَعْلُوهُ حُمْرَةٌ، وَكَانَ يُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ، وَكَانَ يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا وَكَانَ أَصْلَعَ، وَكَانَ عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ شَدِيدَ الْبَيَاضِ، وَكَانَ يَأْكُلُ السَّمْنَ وَاللَّبَنَ، فَلَمَّا أَمْحَلَ الناس حرَّمهما عَلَى نَفْسِهِ، وَكَانَ عَامَ الرَّمَادَةِ، وَقَالَ: وَاللهِ! لَا آكُلُهُمَا حَتَّى يُخْصِبَ النَّاسُ، وَكَانَ يَأْكُلُ الزَّيْتَ حَتَّى تَغَيَّرَ لَوْنُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ».

الأُدْمَةِ، قال وهو الأكثرُ عند أهل العلم[١]، وقال ابن قُتيبة في المعارف: قال الكوفيُّون: كان آدم شديدَ الأُدْمَةِ[٢]، وقال بعضُ الحجازيِّين: كان أبيضَ أمْهَقَ[٣][٤].

من استَلَم الرُّكْنَ بِمِحْجَنِه

[١٨٤٥] قوله: «**يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ**[٥]»، المِحْجَنُ: بكسر الميم وإسكان الحاء المهملة، وفتح الجيم، وهو عصًا مُعَقَّفَةٌ يتناولُ بها الراكبُ ما سقط منه ويحرِّك بطرفها بعيرَهُ للمشيِ[٦].

[١٨٤٦] قوله: «**فَوَجَدَ فِيهَا حَمَامَةَ عِيْدَانٍ**[٧]»، كذا هو عِيدان بكسر العين في أصلنا[٨] وبعدها مثناة تحت ساكنة ثم دال مهملة، وفي آخره نون، وفي حديث أنه عليه السَّلام كان له قَدَحٌ من عَيْدان يوضع تحت سريره يبولُ فيه في الليل، رواه

---

(١) الاستيعاب (١١٤٦/٣).

(٢) ص (١٨١).

(٣) الأمهق: شديد البياض، الذي لا يخالط بياضه شيء من الحمرة، وليس بنير، ولكن كلون الجص، أو نحوه. غريبُ الحديث لأبي عبيد (٢٧/٣).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/١/ص ١٤).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٨، ١٦٥/٢، ح ٢٩٨١): «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ**»».

(٦) انظر: غريب الحديث لابن سلاَّم (٢١٦/٣)، تفسير غريب ما في الصَّحيحين ص (١٤٩)، مشارق الأنوار (١٨٢/١)، غريب الحديث لابن الجوزي (١٩٥/١)، النهاية (٣٤٧/١)، تاج العروس (٣٩٩/٣٤-٤٠٠).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٨، ١٦٥/٢، ح ٢٩٨٠): «عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: «**لَمَّا اطْمَأَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، طَافَ عَلَى بَعِيرِهُ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ بِيَدِهِ، ثُمَّ دَخَلَ الْكَعْبَةَ فَوَجَدَ فِيهَا حَمَامَةَ عَيْدَانٍ فَكَسَرَهَا، ثُمَّ قَامَ عَلَى بَاب: الْكَعْبَةِ فَرَمَى بِهَا، وَأَنَا أَنْظُرُهُ**»».

(٨) وكذا في النسخة السليمية (١٣٩/أ)، والتيمورية، (مج٢/١٠٦).

أبو داود[١]، والنسائي[٢]، وهو بفتح العَين المهملة، وإسكان المثناة تحتُ، وهو جمعٌ[٣]. [١٤٢/أ]

[١٨٤٧]قوله: «**حدثنا مَعْرُوفُ بْنُ خَرَّبُوذَ**»[٤]، هو بفتحِ الخاء المعجمة، وضمَّها أبو الوليد الباجيُّ[٥]، وفتح الراء مشدَّدةً، ثم موحَّدةٍ مضمُومةٍ، وفي آخره ذالٌ معجمةٌ[٦]، لا ينصرِف للعُجْمَةِ والعَلَمِيَّةِ.

الرَّمَلُ حولَ البَيتِ

[١٨٤٨] قوله: «**حدثنا أحمدُ بن بَشِير**»[٧]، هو بفتحِ الباءِ الموحَّدةِ وكسرِ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ[٨].

---

(١) في الطهارة، باب في الرجل يبول بالليل في الإناء ثم يضعه عنده (١/١١، ح ٢٤).

(٢) في الطهارة، باب البول في الإناء (١/٣١، ح ٣٢).

(٣) والمفردُ منهُ عَيْدَانة، "والعَيْدانُ بالفتح: الطِّوالُ من النَّخْلِ، واحِدَتُها عَيدانة، بهاءٍ، ومنها كان قَدَحٌ يَبولُ فيه النبيُّ ﷺ". القاموس المحيط، ص (٣٠٢)، تاج العروس (٤/٨٤٠).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٨، ٢/١٦٥، ح ٢٩٨٢): «حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ بْنُ خَرَّبُوذَ الْمَكِّيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ عَامِرَ بْنَ وَاثِلَةَ، قَالَ: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ**...»».

(٥) هو: سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، أبو الوليد الباجي.

ولد سنة ٤٠٣ هـ، وتوُفي سنة ٤٧٤ هـ، محدث وفقيه مالكي كبير، صنف في الحديث والفقه والأصول، من مصنفاته: التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح. انظر: الأعلام للزِّركلي (٢/٨٣٠).

(٦) كذا ضبطه القاضي عياض ونقل ضبط الباجيِّ له. المشارِق (١/٢٥١).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٩، ٢/١٦٥، ح ٢٩٨٣): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ بَشِيرٍ، ح. وحَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ رَمَلَ ثَلَاثَةً وَمَشَى أَرْبَعَةً مِنْ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ**»».

(٨) الإكمال (١/٢٩٢).

[١٨٤٩] قولُه: «**رَمَلَ ثَلَاثَةً**»، يقال: رَمَلَ يرمُلُ رَمَلاً ورَمَلانًا، والرَّمَلُ: هو سُرعةِ المشيِ مع تقارُبِ الخُطَى دُون الوُثوب والعَدْوِ، وهُو الخَبَبُ(١)، قال الشافعي في مختصرِ الْمُزَنِيِّ: الرَّمَلُ: هُو الخَبَبُ(٢)، قال الرَّافِعِيُّ: وقد غَلَّطَ الأئمةُ مَنْ ظنَّ أنه دُونَ الخَبَبِ(٣)، انتهى. وقال أهلُ اللُّغة: الرَّمَلُ: الهَرْوَلَةُ(٤).

[١٨٥٠] قوله «**مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ**» هما بفتح الحاء المهملة والجيم، وكذا في أصلنا(٥).

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١٢٨/٣)، وانظر: مشارق الأنور (٢٢٨/١)، مطالع الأنوار (٤٠٥/٢)، شرح النَّووي على مُسلم (١٠/٩)، هَدْيُ السَّاري (ص١١٥، ١٣١).

وفسَّرهُ ابن سيده بأنه فوق المشيِ ودُون العَدْوِ، وفسَّره ابنُ الأثير بسُرعة المشي مع هزِّ المنكِبين، وتبِعه ابن منظُور.

انظر: المحكم لابن سيده (٢٥٧/١٠)،النهاية (٢٦٥/٢)، لسان العرب (٢٩٤/١١).

(٢) انظر: مختصر المزني (٦٧/٨، ملحق بكتاب الأم للشافعي) وكذا في كتاب الأم أيضا (١٧٤/٢).

(٣) انظر: فتح العزيز (٣٢٦/٧).

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٤٢/٢)، الصحاح للجوهري (٣٩٩/٤). وتبعهم الحُميدي في تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٦٥)، وابن الجوزي في كشف المشكل ص (٥١٩). وقال في موضع آخر منه ص (٦٠٢): «الخَبَبُ ضربٌ من العَدْو فوقَ المشيِ ودُون الجَرْيِ، وهو الرَّمَلُ».

قلتُ: والهَرْوَلةُ فسَّرَها أهلُ اللُّغة بأنها: مطلقُ الإسراعِ في المشْيِ، أو أنها الرَّمَلُ، أو دونَ الرَّمَلِ والخَبَبِ وفوقَ المشيِ، أو بين العَدْوِ والمشيِ.

انظُر: فقه اللغة للثعالبي (٣١١/١)، المحكم (٢٩٩/٤)، أساس البلاغة للزمخشري (٣٨٧/١)، تاج العروس (١٣١/٣١).

(٥) وفي النسخة السليمية (١٣٩/أ)، ولم تضبط الكلمة في النسخة التيمورية (مج١٠٣/٢). ومعنى الجملة: من الحجرِ الأسوَد إلى الحجر الأسود، فمنه بداية الشوط وبه نهايته، وجاء مصرحا به في الموطأ (٣٦٥/١، ح ٨١١، رواية الليثي) من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر: «من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود».

[١٨٥١] قوله: «**فيما الرَّمَلانُ الآنَ**[١]»، الرَّمَلَانُ: بضم النُّون بالقَلَم في أصلِنَا[٢]، قال المحِبُّ الطَّبريُّ[٣]: قال الحربيُّ[٤]: هو بكسر النُّون تثنية الرَّمل في الطواف والسعي بين الصفاء والمروة، ولم يقل السعيان تغليبا للأخف، كما قيل العمران لأبي بكر، وعمر، والقمران للشمس والقمر، وقال غيره: إنما هي بضم النون مصدر رمل، وكثير ما يجيئُ المصدرُ على هذا الوزن خصوصًا في أنواع المشي والحركة، كالرَّسَفَانِ في مشي المقيَّدِ[٥]، واللَّوَذَانِ[٦]، والنّزَوَانِ[٧]، والنَّسَلَانِ[٨]، والسَّيَلانِ[٩] في أشباه لها واختاره الحافظ أبو موسى[١٠]: وغيرُ بعيدٍ ما

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٩، ١٦٦/٢، ح ٢٩٨٥): «حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ عَوْنٍ، عَن هِشَامِ بنِ سَعْدٍ، عَن زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: «**فِيمَ الرَّمَلَانُ الْآنَ؟ وَقَدْ أَطَّأَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ**، ... »».

(٢) وكذا في النسخة السليمية (١٣٩/أ)، ولم تضبط الكلمة في التيمورية (مج١٠٣/٢).

(٣) هو: أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين، أبو العباس الطبري، الشافعي، المكي، ت/٦٩٤هـ.

حافظ مصنف، فقيه الحرم ومفتيه، رحل وسمع الكثير. من أبرز مؤلفاته: غاية الإحكام في أحاديث الأحكام. انظر: النجوم الزاهرة (٧٤/٨)، شذرات الذهب (٥٨/١).

(٤) هو: إبراهيم بن إسحاق بن بشير البغدادي، الحنبلي، أبو إسحاق الحربي، ت/٢٨٥هـ.

كان من أعلام المحدثين، حافظا للحديث، مميزا لعلله، عارفا بالفقه، قيما بالأدب، جماعا لِلُّغة، زاهدا، تفقه على الإمام أحمد، وصنف كتبا كثيرة منها: غريب الحديث.

انظر: معجم الأدباء (٤١/١)، بغية الوعاة (٤٠٨/١).

(٥) فقه اللغة (٣١٠/١).

(٦) مصدر من لاذَ بالشيء يلُوذ لَوْذاً ولَوَذاناً. الاشتقاق لابن دريد ص (٤١١).

(٧) هو: الوَثْبُ، وخَصَّ بعضُهم به الوَثْبَ إلى فَوْق. تاج العروس (٦٥/٤٠).

(٨) مصدرٌ من نسَلَ ينسُل نسْلا ونسَلا ونسَلانًا: أسْرَعَ. التاج (٤٨٩/٣٠).

(٩) من سالَ الماءُ، والشَّيْءُ، يَسِيلُ سَيْلاً، وسَيَلاَناً: جَرَى. التاج (٢٤١/٢٩).

(١٠) هو محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني، أبو موسى المديني، ت/٥٨١.

محدث، حافظ، لغوي أخباري، مصنف، نسابة. من تصانيفه الكثيرة: اللطائف من =

ذكرهُ الحربي إن حَفِظَ اللَّفْظَ كذلك[١]. انتهى. وأصلُ هذا في النِّهاية[٢] بأطولَ من هذا فانظُره إن شئته. قال المحبُّ أيضا في منسكه بعد ذكرِ القولين: ويؤيد ذلك، -يعني يؤيِّد أنه مصدرٌ- أن عمر أراد الرَّمل الذي أمر به النبي ﷺ في عُمرة القضاء ليُرِيَ المشركين جَلَدهم لما قالوا: وهنتهم حُمَّى يثرب، أما السعي بين الصفا والمروة، فهو شعار قديم من عهد هَاجَر أُمِّ إسماعيلَ عليه السلام، فإذًا: المرادُ بقول عمرَ رَمَلَانُ الطواف وحده الذي سُنَّ لأجل الكفار، وهو مصدر، وكذلك شرحه أهل العلم لا خلاف بينهم فيه؛ فليس للتَّثنية فيه وجهٌ[٣]. والله أعلم.

[١٨٥٢] قوله: «**أَطَّأَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ**»، أي ثبَّتَهُ وأرساهُ، والهمزةُ فيه بدلٌ من واوِ وَطَّأ[٤].

[١٨٥٣] قوله: «**فَلْيَرَوُنَّكم جُلُدًا**»[٥]، جمع جَلَدٍ، وهو القَوِيُّ[٦].

=

دقائق المعارف في علوم الحفاظ، والمجموع المغيث. انظر: معجم المؤلفين (٧٦/١١).

(١) كذا في المجموع المغيث لأبي موسى المديني (٨٠٥/١). وانظر: غاية الإحكام في أحاديث الأحكام للمحب الطبري (١٥٣/٥)، وذكر ذلك أيضا في منسكه الموسوم بـ القرى لقاصد أم القرى ص (٣٠٢) وعزاه لابن الأثير.

(٢) النهاية (٢٦٥/٢-٢٦٦).

(٣) القرى لقاصد أم القرى للطبري ص (٣٠٢).

(٤) النهاية (٥٣/١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٩، ١٦٦/٢، ح ٢٩٨٦): «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ حِينَ أَرَادُوا دُخُولَ مَكَّةَ فِي عُمْرَتِهِ بَعْدَ الْحُدَيْبِيَةِ «**إِنَّ قَوْمَكُمْ غَدًا سَيَرَوْنَكُمْ فَلَيَرَوُنَّكُمْ جُلُدًا**...»».

(٦) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١٦٥/١)، تاج العروس (٥٠٩/٧).

الاضْطِبَاعُ

[١٨٥٤] قوله: «**طَافَ مُضْطَبِعًا**[(١)]»، الاضْطِبَاعُ: هو أن يأخذ الإزار أو البُرْدَ فيجعل وسطه تحت إبطِهِ الأيمنِ، ويُلقي طرفَيه على كَتِفِه الأيسرِ من جِهتي صدْرِهِ وظهرِهِ وسُمِّي بذلِك: لإبداءِ الضَّبْعَينِ ويُقال: للإبطِ الضَّبْعُ للمُجاورة[(٢)].

الطَّوَافُ بالحِجْرِ

[١٨٥٥] قوله: «**سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحِجْرِ، فَقَالَ: هُوَ مِنْ الْبَيْتِ**[(٣)]». الحِجْرُ: بكسر الحاء وإسكان الجيم، هذا هو الصَّواب المعروفُ، قال النَّووي: ورأيتُ بعضَ العلماء المصنِّفين في ألفاظِ المهذَّبِ أنَّه يقال: بفتح الحاءِ لحَجْر الإنسان، وسمي حِجْرًا لاستدارته، والحِجْرُ: عَرْصَةٌ مُلْصقة بالكعبة منقُوشة على نصف دائرة، وعليه جدارٌ، وارتفاعُ الجدار من الأرض نحوُ ستة (أشبار[(٤)])، وعرضه نحو خمسة أشبارٍ، وقيل: خمسةٌ وثلثٌ، وللجدارِ طرفان: ينتهي أحدهما: إلى رُكن البيت العراقي، والآخر: إلى الركن الشَّامي، [١٤٢/ب] وبين كل واحد من الطَّرفين وبين الركن فتحةٌ يُدخَلُ منها إلى الحِجْرِ، وتدوير الحجر تسع وثلاثون ذراعا وشبرٌ، وطُول الحِجْرِ من الشّاذَرْوَانِ الملتصِق بالكعبة إلى الجدار المقابلِ له من الحِجْرِ أربعٌ وثلاثونَ قدَمًا ونصفَ قَدَمٍ، وما بين الفتحتين أربعون قَدَماً إلا نصفَ قدم، وميزابُ البيت يضربُ في

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٣٠، ١٦٦/٢، ح ٢٩٨٧): «عَنْ ابْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِيهِ يَعْلَى «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا**»، قَالَ قَبِيصَةُ: وَعَلَيْهِ بُرْدٌ».

(٢) والضَّبعُ وسَطُ العَضُد. النهاية (٧٣/٣).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٣١، ١٦٦/٢، ح ٢٩٨٨): «حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ أَشْعَثَ ابْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحِجْرِ، فَقَالَ: «**هُوَ مِنْ الْبَيْتِ**... »».

(٤) كذا في الأصل، وفي المصدر المنقول منه: (تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٨٠/٣): أَذْرُع، بدل أشبار، وهو الصواب.

الحِجْرِ[١]، وقد اختلفتِ الروايات وأقوالُ أصحاب الشَّافعيِّ في أنَّ الحِجْرَ كله من البيت، أو سِتُّ أذرُعٍ فحسبُ أو سَبْعٌ، وقد ذكرتُ الكلام فيه في تعليقي على صحيح البخاريِّ، فانظره إن أردته.

[١٨٥٦] قوله: «**مَنْ فَاوَضَهُ، فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ**[٢]»، المفاوضة الملابسة والمخالطة من مفاوضة الشريكين في المال يفوض كل واحد منهما أمره إلى صاحبه، قاله المحب الطبري في إحكامه في الحج[٣].

الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الطَّوَافِ

[١٨٥٧] هكذا في أصلنا[٤]، وهو مجرورٌ على تقديره صلاةَ الركعتين. والله أعلم.

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣/٨٠).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٣٢، ٢/١٦٧، ح ٢٩٩٠): «فَلَمَّا بَلَغَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا بَلَغَكَ فِي هَذَا الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ؟، فَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ فَاوَضَهُ، فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ**»».

(٣) غاية الإحكام للمحب الطبري (٥/١٤٥، ح ٩٣٢٩). والحديث من زوائد ابن ماجه على الخمسة، وهو ضعيف، في إسناده حُميد بن أبي سَوِيَّة، فيه ابن عدي: «أحاديثه غير محفوظة»، وقال الذهبي: «له مناكير». الكامل في الضعفاء (٢/٢٧٤، ترجمة حميد بن سويد)، ديوان الضعفاء (ت ١١٦٩)، مصباح الزجاجة (٣/١٩٥).

قال المزي: هكذا وقع عند ابن ماجه حميد بن أبي سوية، والصحيح حميد بن أبي سويد». تحفة الأشراف (١٠/٢٦٠، ح ١٤١٧٤)، (مصباح الزجاجة ٣/١٩٥).

وبما أن الحديث ضعيفٌ؛ فلا حاجة إلى إيضاح الجانب المتعلق منه بتوحيد الأسماء والصفات. ونحوه حديث: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض». ضعيفٌ أيضا، ومع فرض صحتها فإنهما لا يشكلان، ولا يلزم منه أن يكون الحجر الأسود أو الركن يد الله التي هي صفة له. انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٦/١٣٧-١٣٩).

(٤) وهكذا في النسختين السليمية (١٣٩/ب) والتيمورية (مج٢/١٠٥).

المُلْتَزَمُ

فائدة: المُلتزمُ قالوا: هو ما بين رُكنِ الكعْبةِ والبابِ، يَعنُونَ بينَ الرُّكنِ الذي فيهِ الحَجَرُ الأَسْوَدُ وَبَابُ الكَعْبَةِ(١).

[١٨٥٨] قوله: حَدَّثَنِي عَمْرُو بنُ شُعَيْبٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، قَالَ: «**طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو**(٢)» الحديث، كذا في أصلِنا(٣)، أعني أن جدَّ عمرو المذكور هنا المراد به وبصريحٍ هذا الأدنى، وهو محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، ولم يترجموا عليه ابن ماجه، وقد أشار إلى هذا الحديث الذهبي في تذهيبه مختصر التهذيب(٤)، وهو أخذهُ من أصلِه(٥)، وكأنَّه لم يترجَّح عندهم ذلك، وإنما رجحوا: روى له (أبو) داود(٦) والترمذِيُّ، والنسائيُّ، ومحمد المذكور مُقِلٌّ، وقد روى له أيضا أبو حاتم البُسْتِيُّ في صحيحه(٧) حديثا واحدا عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه مرفوعا: «**ألا أحدِّثُكم بأحبِّكم إلى اللهِ، وأقربِكم مني مجلسًا يوم القيامة...**» الحديث. وقد ترجم له ابن حبان في الثقات(٨). قال ابن

---

(١) انظر: مشارق الأنوار (١٩٣/١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٣٥، ١٦٨/٢، ح ٢٩٩٥): «حَدَّثَنِي عَمْرُو بنُ شُعَيْبٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، قَالَ: «**طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَلَمَّا فَرَغْنَا مِنَ السَّبْعِ رَكَعْنَا فِي دُبُرِ الْكَعْبَةِ، فَقُلْتُ: أَلَا نَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، قَالَ: ثُمَّ مَضَى، فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ، ثُمَّ قَامَ بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْبَاب...**»».

(٣) وكذا في النُّسخة السليمية (١٣٩/ب) والتَّيمورية (مج١٠٦/٢)، والفرنسية ص (٣٨٦). والمحمودية ص (٢٨٦)، ونسخة عارف حكمت ص (٣٠٣).

(٤) تذهيب تهذيب الكمال (١٦٣/٨).

(٥) ولعل أصله النسخة الفرنسية، لأنها جاءت من طريقه ص (٢٨٦).

(٦) في الأصل (أبا داود)، والمكتوبُ هو الصواب، (أبو) مرفوعٌ بالفاعلية.

(٧) صحيح ابن حبان (الإحسان ٢٣٥/٢، ح ٤٨٥).

(٨) الثقات (٣٥٣/٥). وقال فيه الحافظ: «مقبول»، ولم يذكر ابن ماجه فيمن أخرج له، وهم: الثلاثة من أصحاب السنن. التقريب (٦٠٣٧).

يُونس: روى عن أبيه، روى عنه حكيمُ بن الحارث الفهمي في أخبار سَعيد بن عُفير، وابنُه شعيب بن محمد(١). فإن كان ما في الأصل صحيحًا، فينبغي أن يُترجم له ابن ماجه، وقد راجعتُ أطرافَ المزِّيِّ فرأيته قد ذكر لمحمد عن عبد الله بن عمرو حديثا وهو: «**لا يَحِلُّ سَلَفٌ وبيعٌ**(٢)» الحديث، وهو في أبي داود(٣)، الترمذي(٤)، النسائي(٥)، ولم يذكر له غيره، فما في الأصلِ فيه نظرٌ على هذا(٦)، والله أعلم.

[١٨٥٩] قوله: «**قَامَ بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْبَاب**»، هو بفتح الحاء والجيم.

الحائِضُ تَقْضِي المَنَاسِكَ إِلَّا الطَّوَافَ

[١٨٦٠] قوله: «**لَا نُرَى إِلَّا الْحَجَّ**(٧)»، كذا في أصلِنا(٨)، نُرى: بضم النون، أي لا نَظُنُّ إلا أنه الحجُّ، وفيما قرأته على بعض شُيوخي بالقَاهِرة(٩) ما لفظه: ضبط

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٥٩٣/٣). وتاريخ ابن يونس المصري من جمع المعاصر: عبد الفتاح فتحي (٤٥٣/١).

(٢) تحفة الأشراف (٣٠٤/٦).

(٣) في الإجارة، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده (٣٠٣/٣، ح ٣٥٠٦).

(٤) في البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك (٥٣٥/٣، ح ١٢٣٤).

(٥) في البيوع، شرطان في بيع... (٢٧٥/٧، ح ٤٦٣٠).

(٦) وإسنادُ الحديث فيه المثَنَّى بن الصَّبَّاح -بالمهملة والموحدة الثقيلة- اليماني، الأَبْناوي -بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون- ضعفه غيرُ واحد لاختلاطه بأخرة. تهذيب التهذيب (٣٢/١٠-٣٤)، التقريب (ت٦٤٧١)، الكواكب النيرات ص (٥٠٤).

ويمكنُ تخريجُه إن صح لفظُ الحديث على أن الضمير في "قال: طُفتُ" راجعٌ إلى شُعيب والد عمرو، ويكون المقصودُ من قوله: "عن جده" حكايته القصَّة التي وقعتْ له مع جدِّه. والله أعلم.

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٣٦، ١٦٨/٢، ح ٢٩٩٦): «عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نُرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ سَرِفَ حِضْتُ...**»».

(٨) وكذا في النسخة السليمية (١٣٩/ب)، ولم تضبط الكلمة في التيمورية (مج١٠٦/٢).

(٩) هو ابن الملقِّن، نقله عن ابن التين في شرحه على البخاري. التوضيح (٢٢٧/١١).

بفتح النون وضمها، حكاه ابن التِّين[١]. انتهى. [١٤٣/أ]

[١٨٦١] قوله: «**فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفَ**»، سَرِفُ: هي بفتح السِّين المهملة، وكسر الراء، وهو ماءٌ بين مكة والمدينة بقُرب مكة على أميالٍ منها، قيل: ستة، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: عشرة، وقيل: اثنتي عشر ميلا، والله أعلم[٢].

مَنْ قَرَنَ الحَجَّ والعُمْرَةَ

[١٨٦٢] قوله: «**سَمِعْتُ الصُّبَيَّ بْنَ مَعْبَدٍ**[٣]»، الصُّبَيُّ: بضم الصاد المهملة، تصغير صَبِيٍّ[٤]، ومَعْبَدٌ: بفتح الميم وإسكان العين المهملة، وفتح الموحدة ثم دال مهملة هو في ثِقات ابن حِبّان[٥].

[١٨٦٣] قوله: «**بالقَادِسِيَّة**» هي بكسر الدال والسين المهملتين، وتشديد الياء

---

(١) هو: محمد بن عبد الواحد السفاقسي المعروف بابن التين شارح البخاري. ذكره ابن حجر في الإصابة (٣٩٢/٧).

(٢) انظر: معجم ما استعجم (٧٣٥/٣) مشارق الأنوار (٢٣٣/٢)، النهاية (٣٦٢/٢)، لسان العرب (١٤٨/٩). وسَرِف اليوم: «وادٍ متوسِّط الطُّول من أودِيَة مكَّة، يأخُذ مياه ما حول الجِعِرَّانة -شمال شرقي مكة- ثم يتجه غربا، وبه مزارع منها «ثَرِير» وغيره، فيمرّ على ١٢ كيلا شمال مكة، وحيث يقطع الطريق هناك، يوجد قبر السيِّدة ميمونة أم المؤمنين ك على جانب الوادي الأيمن، وقد شمل هذا المكان -حيث يمر الطريق- اليوم العمران فقامت فيه أحياء جميلة، فيها داراتٌ على طابقين وثلاثة، وأصبح كثيرٌ من الأراضي الزِّراعية يُعمر بيوتاً». المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص ١٥٧).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٣٨، ١٦٩/٢، ح ٣٠٠٣): «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الصُّبَيَّ بْنَ مَعْبَدٍ، يَقُولُ: «**كُنْتُ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمْتُ، فَأَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَسَمِعَنِي سَلْمَانُ ابْنُ رَبِيعَةَ وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَأَنَا أُهِلُّ بِهِمَا جَمِيعًا بِالْقَادِسِيَّةِ**...»».

(٤) الإكمال (١٦٥/٥).

(٥) (٢٨٤/٤).

بينها وبين الكوفة مرحلَتان، وبينها وبين بغداد نحو خمسُ مراحِل(١).

[١٨٦٤] قوله: «**فَلَمْ آلُوا**(٢) **أنْ أَجْتَهِدَ**(٣)»، أي فَلَمْ أُقصِّرْ في الاجتهاد(٤).

طوافُ القَارِنِ

[١٨٦٥] قوله: «**حدَّثنا مسلمُ بن خالِدٍ الزَّنْجِيُّ**(٥)»، هو بفتح الزاي وكسرِها،

---

(١) انظر: نزهة المشتاق للشريف الإدريسي (١/٣٨٣).

وتقعُ القادسية اليومَ بين النَّجَفِ والحِيرة إلى الشِّمال الغربيِّ من الكُوفةِ، وإلى الجنوب من كربلاء، وتبعدُ عن النجف ٦٢ كيلاً، وفيها وقعت معركة القادسية بقيادة سعد بن أبي وقاص سنة ١٦ للهجرة، وكان يومها أعظم يوم انهزم فيه الفُرس وزالت دولتهم، وقتل رستُم قائدهم.

انظر: معجم المعالم الجغرافية ص (٢٤٨-٢٤٩).

وكان موقع القادسية تحول في عهد قريب إلى محافظة القادسية، وسُمي مركزُها بالديوانية، ولكن في سنة ٢٠٠٣ وبعد الاحتلال الأمريكي الإيراني لبغداد تم تغييرُ اسمها إلى محافظة الديوانية.



(٢) هكذا رسمُ الكلمة في الأصلِ، ورأيتُ الحِفاظَ عليه للفائدة، وفي الرسم الحديث يُكتب: آلُ.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٣٨، ٢/١٧٠، ح ٣٠٠٤): «عَنْ الصُّبَيِّ بْنِ مَعْبَدٍ قَالَ: كُنْتُ حَدِيثَ عَهْدٍ بِنَصْرَانِيَّةٍ فَأَسْلَمْتُ فَلَمْ آلُ أَنْ أَجْتَهِدَ فَأَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ...».

(٤) انظر: مشارق الأنوار (١/٣١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٣٩، ٢/١٧٠، ح ٣٠٠٨): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا **مُسْلِمُ ابْنُ خَالِدٍ الزَّنْجِيُّ**، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى عَبْدًا فَاسْتَغَلَّهُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَرَدَّهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدِ اسْتَغَلَّ غُلَامِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْخَرَاجُ**

=

تقدم في أوائِل الكتاب، وهل قيل له ذلك لبياضِه أو لسَوادِه[١]، وتقدَّمت ترجمتُه مختصرةً في فضلِ عُمر بن الخطَّاب رضي الله عنه[٢].

التَّمَتُّعُ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ

[١٨٦٦] قوله: «**وَهُوَ بِالْعَقِيقِ**[٣]»، العَقِيقُ: وَادٍ عليه أموالُ أهلُ المدينة، وهو على ثلاثةِ أميالٍ، وقيل: مِيلَينِ، وقيلَ: سبعةٍ[٤]، قاله ابن وضَّاحٍ[٥]. وهما عَقِيقَانِ أحدُهما: عَقيقُ المدينة عُقَّ عنْ حَرَّتِها، أي قُطِعَ[٦]، وهو العَقِيقُ الأصغر وفيه بيرُ رُومَةَ[٧]، والعقِيقُ

=

بِالضَّمَانِ»».

(١) انظر: تكملة الإكمال (٣/٩٣)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٩٢)، توضيح المشتبه (٣/٤١٤).

(٢) انظر النص رقم: ٤٥، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤٠، ٢/١٧٠، ح ٣٠١٠): «حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بِالْعَقِيقِ: «**أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي**...»».

(٤) والعَقِيقُ اليوم: مِنْ أَشْهَرِ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، يَأْتِيهَا مِنْ الجنوب، وَيَأْخُذُ أَعْلَى مَسَاقِطِ مِيَاهِهِ مِنْ جِبَالِ قُدْسٍ وَمِنْ حَرَّةِ الْحِجَازِ عَلَى قُرَابَةِ ١٤٠ كَيْلًا جنوب الْمَدِينَةِ، فَيُسَمَّى أَعْلَاهُ النَّقِيعَ وَبَيْنَ جَبَلِ عِيرٍ وَحَمْرَاءِ الْأَسَدِ يُسَمَّى الْحَسَا، فَإِذَا تَجَاوَزَ ذَا الْحُلَيْفَةِ سُمِّيَ الْعَقِيقَ، فَيُدْفَعُ بِأَسْفَلِ الْمَدِينَةِ مُجْتَمِعًا مَعَ أَوْدِيَتِهَا الْأُخْرَى مِثْل بطحَانَ وَقَنَاةَ وَغَيْرِهِمَا. انظر: معجم المعالم الجغرافية ص (٢١٣)، معجم معالم الحجاز (٦/١١٧٣).

(٥) هو الإمام: محمد بن وضاح بن بزيع المرواني أبو عبد الله، القرطبي. ت/ ٢٨٦هـ.

قال ابن الفرضي: «كان عالما بالحديث، بصيرا بطرقه وعلله، كثير الحكاية عن العباد، ورعا، زاهدا، صبورا على نشر العلم، متعففا، نفع الله به أهل الأندلس».

سير أعلام النبلاء (١٣/٤٤٥).

(٦) انظر: القاموس المحيط ص (٩١٠).

(٧) رُوْمة: أرضٌ بالمدينة بين الجُرف وزُغابة (مجمع الأسيال، آخر وادي العقيق عند التقائه بوادي قناة)، نزلها المشركون عام الخندق، وفيها بئر رومة التي ابتاعها عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتصدق بها على أنَّ له بها مشربٌ في الجنَّة كما بشره النبي ﷺ بذلك، ولا تزالُ البئر معروفة في آخر حرةِ المدينة الغربية إذا اقتربت نازلا إلى مجمع الأسيالِ باسم بئر عثمان، ويُسمى الحيُّ الذي توجد فيه البئرُ بـ: حيّ بئر عثمان.

=

الآخَرُ: أكبرُ من هذا، وفيه بيرُ عُروةَ[١] الذي ذكره الشُّعَراء، والعقيقُ الآخَر أكبرُ من هذا

=

انظر: معجم البلدان (١/٢٩٩)، معجم الحجاز ص (٧٣١)، معجم المعالم الجغرافية ص (٢٨١).



(١) ينسبُ إلى عروةُ بن الزبير بن العوام، ولم تزل بئر عروة بالعقيق معروفة يقوم عليها قصر مشهور أيضا بقصر عروة عند سُدَّ وادي العقيق فصارت أرضها روضة. وفي بئر عروة يقول الشاعر: السري بن عبد الرحمن الأنصاري:

كفنوني إن متُّ في درع أروى *** واجعلوا لي من بئرِ عروة مائي

سخنة في الشتاء باردة الصيـ *** ـف فِ سراج في الليلة الظلماء

انظر: معجم البلدان (١/٣٠٠)، معجم الحجاز ص (١٥٥).



وفيه بيرٌ على مَقرُبةٍ منهُ وهو من بِلادِ مُزَينةَ(١)، وهو الذي أقطعه رسول الله ﷺ بلالَ بن الحَارِثِ ثم أقطعَه عُمرُ النَّاسَ(٢)، فعلى هذا تُحْملُ المسافتانِ لا على الخِلافِ، والعَقِيقُ الذي جاء فيه هذا الحديث: «**إِنَّك بِوادٍ مُبَارَكٍ**»(٣)، هو الذي ببَطنِ وادي ذي الحُليفةِ وهو الأقربُ منهُما(٤)، والعَقِيقُ الَّذي فيه أنَّه مُهَلُّ العِراقِ من

---

(١) مُزَيْنَة: قبيلةٌ من حَرْب، واحدُهم مُزَيْنِيٌّ، يقطُنُون القصيم والساحل الممتد من مُجَيْرِمَة -جنوب شرقي جدة- إلى وادي اللِّيث، وأماكنَ متفرقة في المدينة المنورة، منها الحَسَا، وهي مزارعُ آبار علي بين المدينة وذي الحليفة على ضِفَّة وادي العقيق، يسكنُه ذوُو راضي من الهوامِلة وآل غنَّام من القصيرين، بطونٌ من مُزينة. وهذا الأخيرُ هو المقصودُ في قول المصنِّف: «وهو من بلادِ مُزَينةَ». والله أعلم.

انظر: معجم قبائل المملكة العربية السعودية لحمد الجاسر ص (٧٥٠)، قبيلة مزينة في الجاهلية والإسلام، لمساعد بن مسلم الحصني المزني ص (٣٧٧).

(٢) هو: بلال بن الحارث بن عاصم، أبو عبد الرحمن المزني، مدني، قدم على النبي ﷺ في وفد مزينة في رجب سنة خمس، وأقطعه النبي ﷺ العقيق، وكان يحمل لواء مُزينة يوم فتح مكة، ثم سكن البصرة، توفِّي سنة ستين آخر أيام معاوية.

انظر: تاريخ المدينة لابن شبَّة (١/١٤٩-١٥٢)، أسد الغابة (١/٣٠٤).

(٣) أخرجه البخاري في الحج، باب قول النبي ﷺ «العقيق واد مبارك» بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما يقول: إنه سمع عمر رضي الله عنه يقول سمعت النبي ﷺ بوادي العقيق يقول: «أتانيَ الليلةَ آتٍ من ربي فقال: صلِّ في هذا الوادي المباركِ وقل: عُمرةٌ في حجَّةٍ».

(٤) إلى منشأِ الوَادي ومنبعِه. وموقعُه من مسجد ذي الحُليفة كما في الصورة:



ذاتِ عِرْقٍ(١). [١٤٣/ب]

[١٨٦٧] قولُه: «**قالَ فِي ذلكَ بعدُ رجلٌ برأيِه ما شَاءَ**(٢)» الذي عرَّض به عمران: قال ابنُ الجوزيِّ: يريد عُثمان(٣)، وقال القُرطبيُّ والنَّووي: يريد عُمر(٤)، زادَ ابنُ التِّينِ: يحتملُ أن يكون أراد أبا بكرٍ أو عُمر أو عُثمان(٥). وقد ذكر البخاريُّ حديث عمرانَ في التَّفسير ثم عقَّبه بقوله: قال محمد: يعني البخاريُّ نفسَه، إنَّه عُمر(٦).

---

(١) هذا العقيق هو: واد خلف ذات عرق مما يلي المشرق، عن يسار الذاهب من ناحية العراق إلى مكة، ويشرف عليها جبل عِرْقٍ، والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه السيل في الأرض فأنهره ووسعه عقيق، وفي بلاد العرب أربعة أعقّة، منها: عقيق يدفق ماؤه في غَوْرِ تِهامة وهو المراد هنا. قلت: هو عقيقُ الطائف، ويقع شمالي غربه. انظر: معجم البلدان (١٣٨/٤-١٣٩)، المجموع شرح المهذب (١٩٥/٧-١٩٦)، معجم معالم الحجاز (١١٧٤/٦).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤٠، ١٧١/٢، ح ٣٠١٢): «عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ يَزِيدَ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ أَخِيهِ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشِّخِّيرِ قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ: إِنِّي أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ اعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «**قَدْ اعْتَمَرَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّة فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَنْزِلْ نَسْخُهُ**»، **قَالَ فِي ذَلِكَ بَعْدُ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ أَنْ يَقُولَ**».

(٣) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي ص (٣٠٤).

(٤) انظر: المفهم للقرطبي (٣٥٠/٣)، شرح النووي على مسلم (٢٠٥/٨).

(٥) انظر: فتح الباري (٤٣٣/٣). ويظهر من سياق كلام الحافظَ ابن حجر أنه نقل ما جاء في هذه الفقرة عن المصنِّف سبط ابن العجمي.

(٦) لم أقف على هذه العبارة في النُّسخ المطبوعة المتوفرة للصحيح، وعزاها القاضي عياض إلى البخاري في صحيحه، وذكر الحافظ ابن حجر أن الحُميدي حكى وقوعها «في البخاري في رواية أبي رجاء عن عمران: قال البخاري: يقال إنه عمر، أي الرجل الذي عناه عمران ابن حصين»، قال الحافظ: «ولم أر هذا في شيء من الطُّرق التي اتَّصلت لنا من البخاري، لكن نقله الإسماعيليُّ عن البخاريِّ كذلك، فهو عمدةُ الحميديِّ في ذلك».
انظر: مشارق الأنوار (٣٨٥/٢)، فتح الباري (٤٣٣/٣).

فَسْخُ الحَجِّ

[١٨٦٨] قوله: «**وَمَذَاكِيرُنَا**[١]» هو جمع ذكر على غير قياسٍ[٢].

السَّعْيُ بينَ الصَّفا والمرْوَةِ

[١٨٦٩] قولُه: «عن هشام بن عُروة، قال: أخبرني أبي، قال: قلت لعائشة: **ما أرَى عليَّ جُناحٌ أن لا أطَّوَّفَ بين الصَّفا والمَرْوَةِ**[٣]»، وجوابُ عائشةَ هذا من فهمِ عائشةَ الثَّاقِبِ، وذلك لأنَّ الآيةَ الكريمَةَ ليستْ فيها دلالةٌ للوجوبِ ولا لعدمهِ، وبيَّنتِ السَّبَبَ فِي نُزولِها والحِكْمَةَ في نَظْمِها، وأنَّها نزلت في الأنصار حين تحرَّجوا من السَّعْيِ بين الصفا والمروة في الإسلام، وإنها لو كانت كما يقول عروة: لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما وقد يكونُ الفعلُ واجبًا ويعتقدُ إنسانٌ أنَّه يمتنع إيقاعُه على صفة مخصوصة، وذلك كمنْ عليه صلاة الظهر، وظنَّ أنَّه لا يجوز فعلُها عند غروب الشَّمسِ، فسأل عن ذلك، فيُقال في جوابهِ: لا جُناحَ عليكَ أن تصلِّيها في هذا الوقتِ فيكونُ جوابًا صحيحًا، ولا يقتضي نفيَ وجوبِ صلاة الظُّهر، واعلمْ أنَّ مذهبَ الجماهيرِ أنَّ السَّعيَ بينَ الصَّفا والمروةِ ركنٌ من أركانِ الحجِّ لا يصِحُّ إلَّا بهِ، ولا يُجْبَرُ بِدَمٍ

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤١، ١٧١/٢، ح ٣٠١٤): «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ خَالِصًا لَا نَخْلِطُهُ بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَسَعَيْنَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً وَأَنْ نَحِلَّ إِلَى النِّسَاءِ**»، فَقُلْنَا: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ فَنَخْرُجُ إِلَيْهَا **وَمَذَاكِيرُنَا تَقْطُرُ مَنِيًّا**...».

(٢) النهاية في غريب الحديث (١٦٤/٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤٣، ١٧٣/٢، ح ٣٠٢٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا أَرَى عَلَيَّ جُنَاحًا أَنْ لَا أَطَّوَّفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿**إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا**﴾ وَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكَانَ؛ **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا**...».

ولَا غَيرِهِ(١)، وقال بعضُ السَّلَفِ: هُوَ تَطَوُّعٌ(٢)، وقالَ أبو حَنِيفة: هُو واجِبٌ، فإنْ تركَه عَصَى وَجَبَرَهُ بالدَّمِ وَصَحَّ حَجُّهُ(٣).

العُمْرَةُ

[١٨٧٠] قوله: «**حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الْخُشَنِيُّ**(٤)»، هو بخاءٍ مضمُومَةٍ، وشِينٍ مفتوحةٍ مُعْجَمتينِ ثُم نُونٌ ثُمَّ ياءُ النِّسْبَةِ(٥)، قال ابن معين: ليسَ بِشَيءٍ(٦)، وقالَ دُحَيمٌ: لا بأسَ بهِ، وقالَ أبو حَاتِم: صَدُوقٌ سيِّءُ الحِفْظِ،(٧) وقَالَ النَّسَائيُّ: لَيسَ بِثقَةٍ(٨)، وقال الدَّارَقُطنيُّ: متروكٌ(٩)، انتهى. تُوُفِّيَ بَعْدَ التِّسعِينَ وَمِائَةٍ(١٠). [١٤٤/أ]

العُمْرَةُ فِي رَمَضَانَ

[١٨٧١] قولُه: «**عن وَهْبِ بْنِ خَنْبَشٍ**»(١١)، هُو بخَاءٍ معجَمةٍ مفتُوحَةٍ، ثُمَّ

---

(١) انظر: لمذهب المالكية: المدونة الكبرى (٤٢٧/١)، مواهب الجليل للرُّعيني (١١٨/٤). ولمذهب الشافعية: الحاوي (١٥٥/٤)، المهذب للشيرازي (٧٦٩/٢)، ولمذهب الحنابلة: العدة شرح العمدة (١٩٤/١)، المغني (٢٣٨/٥).

(٢) انظر: بداية المجتهد (٣٤٤/١).

(٣) الهداية شرح البداية (١٤٢/١)، الفتاوى الهندية (٢١٩/١)، بدائع الصنائع (١٣٣/٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤٤، ١٧٣/٢، ح ٣٠٢٣): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الْخُشَنِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ قَيْسٍ، أَخْبَرَنِي طَلْحَةُ بنُ يَحْيَى، عَنْ عَمِّهِ إِسْحَاقَ ابنِ طَلْحَةَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**الْحَجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ**»».

(٥) الإكمال (٢٦١/٣).

(٦) تاريخ ابن معين -الدوري- (٤٦٦/٤، ت ٥٣٢٩).

(٧) الجرح والتعديل (٤٤/٣).

(٨) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (١٦٩، ت ١٥٠).

(٩) الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص (١٩٤، ت ١٩٠).

(١٠) انظر: تذهيب تهذيب الكمال (٣٢٠/٢-٣٢١، ت ١٢٩٣).

(١١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤٥، ١٧٤/٢، ح ٣٠٢٥): «حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، =

نونٌ ساكنةٌ، ثم مُوَحَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ، ثُمَّ شِينٌ مُعْجَمَةٌ(١)، وقيل: اسمُه هَرِمُ بنُ خَنْبَشٍ وقد وقعَ كذلِكَ في هَذا الكِتابِ(٢)، وهو تَصْحِيفٌ، والصَّحِيحُ وهبٌ، وهو صَحَابِيٌّ مَعْرُوفٌ، انْفَرَدَ عَنْهُ الشَّعْبِيُّ(٣)، وَمِثْلُهُ عَبدُ الرَّحْمَنُ بنُ خَنْبَشٍ صَحَابِيٌّ أيضًا(٤)، وَعبدُ الصَّمَدُ بن خَنْبَشٍ شَيْخٌ لِعَبدِ الغَنِيِّ(٥)، وَخَنْبَشُ بنُ يَزِيدَ حِمْصِيٌّ قَدِيمٌ، وَمحمدُ ابن أحمدَ بنِ أبي خَنْبَشٍ قَاضِي بَعْلَبَكَّ(٦) وغيرُهم، ولم يَسْتَوْعِبْهُمُ الذَّهَبِيُّ فِي مُشْتَبِهِ النِّسْبَةِ(٧).

[١٨٧٢] قولُه: «**عنْ دَاوُدَ بن يَزِيدَ الزَّعَافِرِيِّ**»(٨)، هُو بِزَايٍ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ عَينٍ

=

عَنْ بَيَانٍ. وَجَابِرٌ، عَنْ الشَّعْبِيِّ. عَن وَهْبِ بنِ خَنْبَشٍ، قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّه ﷺ: «**عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ، تَعْدِلُ حَجَّةً**»».

(١) انظر: الإكمال (٣٤٢/٢)، توضيحُ المشتبِه (٤٦٥/٣)، تبصيرُ المنتبِه (٥٤١/٢).

(٢) أي في أصْلِ المصنِّف من سُنن ابن ماجَه في الحديث التَّالي (رقم ٣٠٢٦)، وهو كذلك في النُّسخة التيمورية (مج١١١/٢) والسليمية (١٤١/أ) على الخطأ: هَرم.

(٣) صرَّح بتصويبِ (وهبٍ) وتصحيفِ (هَرِمٍ) كلٌّ من ابن مأكولا، وابن عبد البر، وابن بشكوال، وابنُ الأثير، والحافظ ابن حجر في ترجمة وهبِ بنِ خَنْبَشٍ، وغلَّط بعضُهم فيه داودَ الأودي الزَّعَافِرِيَّ راوي الحديثِ عن الشَّعْبِيِّ.

انظر: الإكمال (٣٤٢/٢)، الاستيعاب (١٥٦٠/٤)، غوامض الأسماء المبهمة (٧١٨/٢)، أسد الغابة (٤٧٤/٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣٢٦/٦).

(٤) أسد الغابة (٤٥٦/٣)، الإصابة (٣٠٠/٤).

(٥) تاريخ دمشق (٣٣٦/٣٦). وعبدُ الغني هو: ابن سعيد بن الأزدي، أبو محمد المصري.

(٦) انظر لهذه الأسماء: الإكمال (٣٤٢/٢)، توضيح المشتبه (٤٦٥/٣)، تبصير المنتبه (٥٤١/٢).

(٧) انظر: المشتبه في الرجال، أسماؤهم وأنسابهم للذهبي، ص (٢٧٣).

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤٥، ١٧٤/٢، ح ٣٠٢٦): «حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، جَمِيعًا عَنْ دَاوُدَ ابْنِ يَزِيدَ الزَّعَافِرِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ هَرِمِ بْنِ خَنْبَشٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ، تَعْدِلُ حَجَّةً**»».

مُهْمَلَةٍ، وَبَعْدَ الأَلِفِ فَاءٌ، ثُمَّ رَاءٌ، ثُمَّ يَاءُ النِّسْبَةِ(١).

العُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ

[١٨٧٣] قوله: «**فَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ**(٢)»، هو بفتحِ التَّاءِ المثنَّاةِ فوقُ، عِند طرفِ حَرَمِ مكَّة من جهةِ المدينةِ والشَّام على ثلاثةِ أمْيالٍ، وقيل: أربعةٍ من مكَّة، سُمِّي بذلِك لأنَّ عن يمينِه جبلًا، يقالُ له: نُعَيم، وعن شِماله جبل يقال له: نَاعِم، والوادي نَعْمان(٣). وقولُه في التَّنْبِيهِ: الأفضَلُ أن يُحرِمَ بالعُمْرَةِ من التَّنْعيمِ(٤)؛ فمِمَّا أُنْكِرَ عليه، والصوابُ أن يقولَ: من الجِعْرَانَةِ(٥)، فإن لم يكن فمن التَّنْعِيم(٦)، وكذا قاله هو في المهَذَّب(٧)، والأصحابُ قالوا: وبعد التَّنْعِيمِ

---

(١) اللباب في تهذيب الأنساب (٦٨/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤٨، ١٧٥/٢، ح ٣٠٣٣): «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ، أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ، فَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ».

(٣) على وزن فَعْلان. انظر: معجم البلدان (٤٩/٢)، ويُقال له التنعيم أيضا، وهو الوادي الذي يأخُذ من الثَّنِية البيضاء -وتسمى العُمرة أو عمرة التنعيم وعليها مسجدُ عائشة رضي الله عنها- إلى الشِّمال فيصُبُّ في وادي يأْجَج، ويأجج يصُبُّ في مرِّ الظَّهْران، ووصلها اليوم نُزُل مكة من الجُنوب، ويبعُد المسجدُ اليوم عن المسجد الحرام بستة أكيال.

انظر: معجم المعالم الجغرافية ص (٥٥)، معجم معالم الحجاز (٢٨٠/٢-٢٨١).

(٤) انظر: التنبيه للشيرازي ص (٧٩).

(٥) الجِعْرَانَة: بكسر الجيم إجماعا، وأهل الحديث يكسرون العين، ويشددون الراء، وأهل اللغة والأدب يسكنون العين، ويخففون الراء. اسم بئرٍ تقع شمال مكة على بعد ميل إلى الشرق، سمِّي الموضع باسمها، نزلها النبي ﷺ، وقسم بها غنائم حُنين وأحرم منها بالعمرة. وتبعد اليوم عن مكة ٢٩ كيلاً، يعتمر منها المكيون، وبها مسجد، وقد عطلت بئرُها، وكانت عذبةَ الماء يُضربُ المثلُ بعُذوبَتِه.

انظر: معجم البلدان (١٤٢/٢)، معجم المعالم الجغرافية ص (٨٣)، معجم معالم الحجاز (٣٥٥/٢-٣٥٨)، وانظر الخريطة الآتية.

(٦) انظر: روضة الطالبين للنووي (٣١٩/٢-٣٢٠، ط عالم الكتب).

(٧) انظر: المهذب للشيرازي (٦٩٢/٢، ط الزحيلي).

الحُدَيْبِيَّة[١]. واعلمْ أنَّ الحَرَمَ لهُ حُدودٌ أربعةٌ، وأنَّ أقربَ جِهَاتِ الحَرَمِ التَّنْعِيمُ، وهُو على ثَلاثةِ أمْيالٍ، أو أربعةٍ كما قدَّمْتُه، ومن جِهَةِ العِراقِ والطَّائِفِ سَبعةُ أميالٍ، ومن جِهةِ جُدَّةَ عشرةُ أمْيالٍ، ومن جِهة الجِعِرَّانَةِ، سبعةُ أميالٍ[٢]، وقد نظَّمَ ذلِك بعضُهم فقالَ:

---

(١) انظر: الوجيز للغزالي (٣٣٩/٣، مطبوعٌ مع شرحه فتح العزيز).

والحُدَيْبِيَّةُ: بضم الحاء وفتح الدال بعدها ياء ساكنة وباء موحدة مكسورة وياء، اختلفوا في تشديد الياء الثانية وتخفيفها، وقيل: إن أهل المدينة يثقِّلونها وأهل العراق يخففونها، وصوَّب الإمام الشافعيُّ تشديدَها. كانت قرية متوسطة ليست بالكبيرة سميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله ﷺ تحتها، وهي اليوم على بعد ٢٢ كيلا غرب مكة على طريق جُدَّة القديم، وهي خارج الحرم غير بعيدة منه.

انظر: معجم البلدان (٢٢٩/٢)، المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (٩٤)، معجم معالم الحجاز ص (٤٢٥/٢).



(٢) وحدود الحرم اليوم كالتالي:

في الجهة الشمالية حيثُ طريق المدينة والتنعيم، يبعد الحلُّ ستة أكيال عن الحرم.

وفي الجهة الشرقية حيث نجدٌ والعراق وطريق السيل المؤدي إلى ميقات قرنِ المنازل؛ وحدُّ الحرم فيها وادي نخلة بجبل المقطع؛ يبعدُ الحلُّ ١٤ كيلا.

وفي الجهة الغربية حيثُ الحُدَيْبِيَّة، الشُّميسي الآن، وطريق جدة؛ يبعدُ الحلُّ ١٥ كيلا.

وفي الجهة الشرقية الشمالية حيثُ الجِعْرَانة، وحدُّ الحرم فيها ثنيَّةُ المستوفرة؛ يبعدُ الحِلُّ

=

وللحَـرَمِ التَّحْدِيـدُ مِـنْ أَرْضِ طَيْبَـةَ ثَلَاثَـــةُ أَمْيَـــالٍ إِذَا رُمْـــتَ إِتْقَانَـــهْ
وَسَبْعَـــةُ أَمْيَـــالٍ عِـــرَاقٌ وَطَائِـــفٌ وَجُـــدَّةُ عَشْـــرٌ ثُمَّ تِسْـــعٌ جِعِرَّانَـــةْ[1]

[١٨٧٤] قوله: «**فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الحَصْبَةِ**[2]»، هي بفتح الحاء وإسكان الصاد

=

١٦ كيلا.

وفي الجهة الجُنوبية، حيث طريقُ اليمن وميقاتُ يلملم، وحدُّ الحرَم فيها أضاة؛ يبعدُ الحِلُّ ١٢ كيلا، وأضاة هي أضاة لِبْن: جبلٌ في نهاية السلسلة الجبلية التي تبدأ غرب المسفلة على ستة أكيال، ثم تأخذ في جنوبها. وإلى الجنوب من لِبْن لُبين، وقد يُسميَّان اللُّبين الأصغر، وإلى الجنوب منه اللُّبين الأكبر، وسُمِّيت نهاية السلسلة بالباب الأول، وهي داخلة في الحرم.

انظر: فقه السنَّة لسيد سابق (١/٦٨٨-٦٨٩)، معجم معالم الحجاز (١/١٠٨، ٢/٣٦٠، ٧/١٤٦٣).



(١) نسبَ صاحبُ الدُرِّ المختار هذه الأبياتَ إلى ابنِ الملقِّن، وأشارَ شارحُه إلى نقْلٍ عن شرح المهذَّب يفيدُ أن ناظمَها القاضي أبو الفضل النويري. وذهب إليه ابن نُجيم الحنفي.

انظر: الدر المختار للحصكفي، مع شرحه الرد المحتار لابن عابدين (٣/٤٨٥)، البحر الرائق لابن نُجيم (٣/٤٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤٨، ٢/١٧٥، ح ٣٠٣٤): «فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

=

المهملتين، ثم موحدة مفتوحة، ثم تاء التأنيث[١]، وهي اللَّيلةُ التي بعد أيَّام التشريق، سُمِّيت بذلك لأنهم نَفَروا من منى، فنزلوا في المُحَصَّبِ[٢]،

=

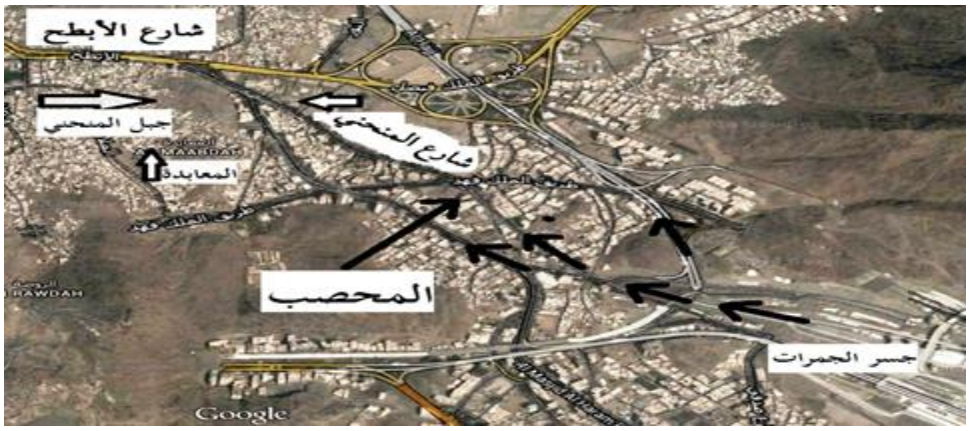
فَقَالَ: «**دَعِي عُمْرَتَكِ، وَانْقُضِي رَأْسَكِ، وَامْتَشِطِي وَأَهِلِّي بِالْحَجِّ**»، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، **فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ** وَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّنَا أَرْسَلَ مَعِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَأَرْدَفَنِي وَخَرَجَ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَحْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ...»».

(١) الحصْبةُ: -بفتح الحاء وإسكان الصاد- صغارُ الحجارة، واحدتُها: حَصبَة. والمحصَّب: المكان الذي يوجدُ فيه الحصى أو الحصباء، والتحصيبُ: النُّزول في ذلك المكان.

انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٢٤٢)، النهاية (٣٩٣/١)، لسانُ العرب (٣١٨/١)، تاج العروس (٢٨٢/٢).

(٢) المُحَصَّبُ: «هو ما بين منى إلى المُنحَنَى، والمُنحَنَى: حَدُّ المحصَّب من الأبْطح، فمُنذ أن تخرجَ من منَى فأنتَ في المُحصَّب حتى يضيق الوادي بين العَيْرَتَينِ فذاك المُنحَنَى». وعند المنحنى «اليوم القصرُ الملكي، والجبلُ الذي ينحني عليه هو جبل العَيرَة اليمانية، ويسمى اليوم جبلُ الشِّيبي». المعالم الجغرافية ص (٢٨٣)، معجم معالم الحجاز (١٥١٥/٨-١٥١٦، ١٦٧٨). والعيرتَان امتدادٌ لجبلين محيطين بمنى، سمى النووي أحدهما ثبيرا والآخر صانعا. هكذا حدَّد موضعَه غيرُ واحد بقولهم: «هو الشِّعبُ الذي مخرجُه إلى الأبطح»، وهو الصواب، وأدخل بعضُهم الأبطَحَ فيه أيضا.

انظر: تهذيب اللغة (٢٦١/٤)، المحيط لابن عباد (٤٦٦/٢)، تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٢٤٢)، المجموعُ للنووي (١٤٧/٨)، القاموس ص (٧٥)، تاج العروس (٢٨٤/٢).



وباتُوا فيه(١). [١٤٤/ب]

مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيتِ المَقْدِسِ

[١٨٧٥] قوله: «**عن أُمِّ حَكِيمٍ**(٢)» اسمها حُكيمة، بضم الحَاء وفتح الكافِ، بنتُ أُميَّة، ذكرها ابن حِبان في الثِّقاتِ(٣).

[١٨٧٦] قوله: «**عَنْ يَحيَى بنِ أَبِي سُفيانَ، عن أمِّه، أمِّ حَكِيمٍ بنتِ أُمَيَّةَ**»(٤)، هي المذكورة قبله: حُكيمة، وهي جدة يحيى بن [أبي(٥)] سُفيان كذا قاله ابن مأكُولا في إكمالِهِ(٦). وفي التَّذهيب قال: عن جدتهِ، وقيل: أمه حُكيمة بنت أمية(٧)، قال في النِّساء: وعنها قرابتُها(٨)، وهو صحيحٌ لكن الذي قاله ابن مأكولا – وهو أولا– أحسنُ وأميزُ، ويحيى ذكره ابن حِبان في الثِّقات(٩)، له في أبي داود(١٠)، ابن

---

(١) انظر: الفائق (٢٨٨/١)، تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٢٤٢)، مشارق الأنوار (٢٠٥/١)، كشف المشكل من حديث الصحيحين ص (٦٩٦).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤٩، ١٧٥/٢، ح ٣٠٣٥): «حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَن مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاق، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بنُ سُحَيْمٍ، عَن أُمِّ حَكِيمٍ بِنْتِ أُمَيَّةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، غُفِرَ لَهُ**»».

(٣) (١٩٥/٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٤٩، ١٧٥/٢، ح ٣٠٣٦): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاق، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّهِ أُمِّ حَكِيمٍ بِنْتِ أُمَيَّةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَتْ لَهُ كَفَّارَةً**...»».

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وموجودٌ في الإكمال المنقول عنه، وهو بإثبات أداة التكنية في المصادر الأخرى أيضا، انظر على سبيل المثال: تهذيب مستمر الأوهام (ص ١٧٣)، التاريخ الكبير (٢٧٨/٨)، الجرح والتعديل (١٥٥/٩).

(٦) الإكمال (٤٩٤/٢).

(٧) التذهيب (٤٤٨/٩).

(٨) التذهيب (١٢٦/١١).

(٩) (٥٢٧/٥).

(١٠) في المناسك، باب في المواقيت (٧٧/٢، ح ١٧٤٣).

ماجه، هذا الحديث: «**من أَهَلَّ لِعُمْرَةٍ من بَيْتِ المَقْدِسِ...**» الحديث، فقط[١].

الخُروجُ إلى مِنًى

[١٨٧٧] قوله: «**يومَ التَّرْوِيَةِ**[٢]»، هو ثامِنُ ذي الحِجَّة، سُمِّيَ بذلِك لأَنَّهم كانُوا يرْتَوُونَ فيه منَ الماءِ لما بَعْدَهُ، أي يَسْتَقُون وَيسْقُوْنَ[٣].

النُّزُولُ بِمِنًى

[١٨٧٨] قولُه: «**عن يُوسفَ بن مَاهَكٍ**[٤]»، كذا في أصلِنا[٥] مصروفٌ في غير موضِعٍ وقد ذكرتُه في أوَّلِ موضعٍ وقعَ فيه صرفُه، وهنا موضِعانِ آخرانِ، ولا أعلمُ فيه إلا عَدمَه للعُجْمة والعلَمِيَّة، وكذا ذكرهُ الشَّيخُ مُحيِي الدين في شرحِ مُسلمٍ، في بابِ حديثِ غَسلِ الرِّجْلينِ[٦]، ورأيتُ أيضًا بخطِّ بعضِ الفُضَلاءِ صرفَهُ أيضًا وعمل فتحةً على الكافِ[٧]، وكتبَ فوقَها: معًا، إشارةً إلى أنَّه يُقال فيه بهما ولا أعلمُ ما قالَه، ولا أعلمُ غيرَ عدمِ الصَّرف. والله أعلم.

[١٨٧٩] قوله: «**مِنًى مُنَاخُ مَنْ سَبَقَ**»، المُنَاخُ: بضم الميم مَبْرَكُ الإبِلِ، وهذا

---

(١) انظر: التذهيب (٤٤٩/٩).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٥١، ١٧٦/٢، ح ٣٠٣٨): «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى بِمِنًى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى عَرَفَةَ**»».

(٣) النهاية (٢٨٠/٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٥٢، ١٧٦/٢، ح ٣٠٤٠): «حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَبْنِي لَكَ بِمِنًى بَيْتًا؟، قَالَ: «**لَا مِنًى مُنَاخُ مَنْ سَبَقَ**»».

(٥) لم يُضبط آخر الكلمة في النسخة السليمية (١٤٢/أ) والتَّيمورية (مج٢/١١٤).

(٦) شرح النووي على مسلم (١٣١/٣).

(٧) وكذا وقع مصروفًا في رواية الأصيلي للبخاري، وماهَك: بفتح الهاء، كلمة فارسية، تصغيرُ مَاهْ، وهو القمرُ بالعربيِّ، والكاف فيه للتصغيرِ، فالمصغَّرُ القُمَيْرُ.
انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١٦٦/١)، عُمدةُ القاري (٨/٢).

ظاهِرٌ وإنما ضبطُه لأني رأيتُ من يفتحُه ويطلب النَّقلُ في ذلك[١].

المَنْزِلُ بِعَرَفَةَ

[١٨٨٠] قوله: «**فلمَّا قَتَلَ الحجَّاجُ ابنَ الزُّبيرِ**[٢]»، كان قتلُ الحجاج لابنِ الزُّبيرِ، وهو عبد الله يوم الثُّلاثاء سابعَ عشرَ جُمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين، كذا نقلهُ ابن سَعْد عن أهْلِ العلمِ[٣] ونقله غيرُه، وقيلَ: بل قُتل في نصف جُمادي الآخرة، وحكى البخاريُّ عن ضمُرة: أنَّهُ قُتِلَ سنة اثنتين وسبعين[٤]، والمشهورُ الأول. والله أعلم. [١٤٥/أ]

المَوْقِفُ بِعَرَفَةَ

[١٨٨١] قوله: «**عن عبدِ الرَّحمنَ بن عيّاشٍ**[٥]»، هو بمثنَّاة تحتُ وفي آخره شينٌ معجمة، وهو: عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، يروي عن جماعةٍ منهم: عمرو بن شعيب، والحسن البصري، وزيد بن علي، وعنه جماعة منهم: سفيان الثوري، وقد تقدَّم غير مرَّة، ولكن تقدَّم نسبُه، وإذا جاء نسبُه عُرِفَ، فلمَّا أنْ نسبَه إلى أبي جدَّه؛ فرُبَّما أشْبَه على من لا خِبرةَ له بمعرفةِ الرجال؛ فلهذا ضبطتُه. قال أبو حاتم: «شيخٌ»[٦]، وقال النَّسائي: «ليس بالقويِّ»[٧]،

---

(١) القاموس المحيط ص (٢٦٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٥٤، ١٧٧/٢، ح ٣٠٤٣): «عَنْ ابْنِ عُمَرَ «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِعَرَفَةَ فِي وَادِي نَمِرَةَ قَالَ: فَلَمَّا قَتَلَ الْحَجَّاجُ ابْنَ الزُّبَيْرِ**، أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ: أَيَّ سَاعَةٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرُوحُ فِي هَذَا الْيَوْمِ، قَالَ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ رُحْنَا...»».

(٣) انظر: الطبقات الكبرى (١٠٩/٥).

(٤) التاريخ الكبير (٦/٥).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٥٥، ١٧٩/٢، ح ٣٠٤٤): «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ: «**هَذَا الْمَوْقِفُ**...»».

(٦) الجرح والتعديل (٢٢٤/٥).

(٧) تهذيب الكمال (٣٨/١٧).

وقال ابن سعد: «ثقةٌ»[١].

[١٨٨٢] قوله: «**فأتانا ابنُ مِربَعٍ**[٢]»، ابنُ مِرْبَع هذا: اسمه عبد الله، وقيل: زيد[٣]، وقال التِّرمذيُّ في جامِعِه في الحجِّ: اسمه يَزِيدُ، وكذا ذكره غيره فقال: زيدٌ، أو يزيدُ، أو عبدُ الله[٤]. انتهى. واسم أبيه قَيْظِيٌّ وهو أنصَاريٌّ، قال الترمذي في جامعه: وإنما يُعرف له هذا الحديث الواحد، يعني الحديث الذي في الأصل: «**كُونُوا على مَشَاعِرِكُم**...[٥]» الحديث.

الدُّعاءُ بِعَرَفَةَ

[١٨٨٣] ذكر فيه حديث عبَّاس بنِ مِرْدَاسٍ، «**أنَّه عليهِ السَّلام دعا لأمَّتِه عشيَّةَ عَرَفَةَ بِالمَغْفِرَةِ. فأُجِيبَ: إنِّي قَدْ غَفَرْتُ مَا خَلَا الظَّالِمَ. فَإِنِّي آخِذٌ لِلْمَظْلُومِ منهُ. قال: «أيْ ربِّ! إنْ شِئْتَ أَعْطَيتَ المَظْلُومَ مِنَ الجَنَّةِ، وَغَفَرْتَ لِلظَّالِمِ» فَلَمْ يُجَبْ عَشِيَّتَهُ. فَلَمَّا أَصْبَحَ بِالمُزْدَلِفَةِ أَعَادَ الدُّعَاءَ؛ فَأُجِيبَ إِلَى مَا سَأَلَ، قال: فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، أوْ قَالَ: تَبَسَّمَ**[٦]» الحديث، في سنده عبدُ الله بن كِنَانَةَ ابن

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (الجزء المتمم ص ٢٦٩). قلت: قال العجلي: «مدني ثقة»، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: «كان من أهل العلم». وقال ابن معين : «لا بأس به» وضعفه ابن المديني، وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام».
انظر: تاريخ ابن معين للدارمي ص (١٦٤)، معرفة الثقات (٧٥/٢)، الثقات (٦٩/٧)، تهذيب الكمال (٣٨/١٧)، التهذيب (١٤١/٦)، التقريب ت (٣٨٣١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٥٥، ١٧٩/٢، ح ٣٠٤٥): «عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ، قَالَ: كُنَّا وُقُوفًا فِي مَكَانٍ تُبَاعِدُهُ مِنَ الْمَوْقِفِ، فَأَتَانَا ابْنُ مِرْبَعٍ، فَقَالَ: رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ يَقُولُ: «**كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ فَإِنَّكُمُ الْيَوْمَ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ**»».

(٣) انظر: الاستيعاب (٥٥٨/٢)، الإكمال (١٨١/٧)، غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (٦٠٠/٢)، أسد الغابة (٣٩١/٣)، تهذيب الأسماء واللغات (٣٠١/٢)،

(٤) سنن الترمذي، الحج، باب ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء بها (٢٣٠/٣، ح ٨٨٣).

(٥) المصدر السابق.

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٥٦، ١٨٠/٢، ح ٣٠٤٧): «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كِنَانَةَ ابْنِ

=

العبَّاس بن مِرداسٍ الأسْلَمِيُّ، عن أبيه، عن جدِّه، وعنه عبدُ القاهر فقط، قال البخاريُّ: «لم يصِحَّ حديثُه»، وَكِنَانَةُ أيضا ذكره البخاري فقال: «لا يصِحُّ حديثُه»، يعني هذا، هكذا ذكر الذَّهبيُّ الحديث في الترجمتين فتبِعتُه(١).

مَنْ أَتَى عَرَفَةَ قَبلَ الفَجْرِ لَيلَةَ جَمْعٍ

[١٨٨٤] قوله: «**يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَنْضَيْتُ رَاحِلَتِي**(٢)»، هو بفتح الهمزة

=

عَبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ، عَن أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا لِأُمَّتِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْمَغْفِرَةِ، فَأُجِيبَ: إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ مَا خَلَا الظَّالِمَ، فَإِنِّي آخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنْهُ، قَالَ: «**أَيْ رَبِّ، إِنْ شِئْتَ أَعْطَيْتَ الْمَظْلُومَ مِنَ الْجَنَّةِ...**»».

(١) انظر: تذهيب التهذيب (٢٦٥/٥، ت ٣٥٦٤، و ٤٦٠/٧، ت ٥٧١٣). وقد نقل الذهبيُّ قول البخاري في عبد الله بن كنانة في الكاشف (٥٨٨/١) والميزان (٤٧٤/٢) أيضا، وتبعه الحافظُ ابن حجر في التهذيب (٣٢٤/٥، ٤٠٣/٨)، ولم أقف عليه في تواريخ البخاري إلا أنه ترجم لكنانة ولأبيه عبد الله بن مرداس بترجمة مختصرة في التاريخ الكبير (٢/٧، ٢٣٦). ونقل العقيليُّ في الضعفاء (١٠/٤) بإسناده عن البخاري قوله: «كنا نرى عباس بن مرداس السُّلمي عن أبيه، روى عنه ابنه». قال البخاري: «ولم يصح».

وقال ابن حبان في ترجمة أبيه كنانة: «روى عنه ابنه منكر الحديث جدا فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من ابنه ومن أيهما كان فهو ساقط الاحتجاج بما روى لعظيم ما أتى من المناكير عن المشاهير». المجروحين (٢٩٩/٢).

وقال ابن حجر والخزرجي في عبد الله بن كنانة: «مجهول». التقريب (ت ٣٥٥٦)، خلاصة التذهيب (ص ٢١١).

فالحديث بهذا الإسناد منكرٌ جدا، وهو من زوائد ابن ماجه، ولم أقف له على إسناد آخر، وضعف البوصيري إسناده، ونقل قول البخاري فيه. مصباح الزجاجة (٢٠٣/٣).

والحديث أورده ابن الجوزي، والسيوطي، وابن عراق، والفتني في موضوعاتهم.

انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢١٤/٢)، اللآلئ المصنوعة (١٠٣/٢)، تنزيه الشريعة المرفوعة (١٦٩/٢)، تذكرة الموضوعات (ص ٣١٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٥٧، ١٨١/٢، ح ٣٠٥١): «عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسٍ الطَّائِيِّ أَنَّهُ

=

وإسكان النون وفتح الضاد المعجمة، ثم مثناة تحت ساكنة، ثم تاء المتكلم المضمومة، ومعناه: هَزَلْتُها، والنِّضوُ بالكسرِ: [١٤٥/ب] البَعِيرُ المهزُول، والناقةُ نِضْوَةٌ، وقدْ أنضَتْها الأسفارُ، فهِيَ مُنْضَاة، وأنضى فلانٌ بعيرَهُ، أي هَزَلَهُ، وتَنَضَّاهُ أيضا(١).

[١٨٨٥] قوله: «**إِنْ تركتُ من حَبْلٍ**»، إن: هنا مكسورة الهمزة ساكنة النون، بمعنى: ما النافية، وحَبْل في الحديث بحاء مهملة مفتوحة وموحَّدة ساكنة، ثم لام، وهو المستطيلُ من الرَّمْلِ، وقيلَ: الضَّخْمُ منه، وجمعه حِبالٌ، وقيل: الحِبالُ في الرَّمْلِ كَالجِبالِ في غيرِ الرَّمْلِ(٢). والله أعلم.

[١٨٨٦] قوله: «**فَقَدْ قَضَى تَفَثَهُ**»، التَّفَثُ: ما يفعله المحرمُ بالحجِّ إذا حلَّ بِقَصِّ الشارب، والأظفار، ونَتْفِ الإِبِطِ، وحَلْقِ العَانةِ، وقيل: هُو إذهابُ الشَّعْثِ والدَّرَنِ والوَسَخِ مُطلقًا(٣).

الدَّفْعُ منْ عَرَفَةَ

[١٨٨٧] قوله: «**كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ**(٤)»، العَنَقُ: بفتحِ العين المهملة والنُّونِ،

=

حَجَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُدْرِكِ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ بِجَمْعٍ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَنْضَيْتُ رَاحِلَتِي، وَأَتْعَبْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ إِنْ تَرَكْتُ مِنْ حَبْلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ شَهِدَ مَعَنَا الصَّلَاةَ وَأَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا؛ فَقَدْ قَضَى تَفَثَهُ، وَتَمَّ حَجُّه**»».

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٣٧/٥)، النهاية في غريب الحديث (٧٣/٥)، لسان العرب (٣٢٩/١٥).

(٢) النهاية (٣٣٣/١).

(٣) النهاية (١٩١/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٥٨، ١٨١/٢، ح ٣٠٥٢): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سُئِلَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ حِينَ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ؟، قَالَ: «**كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ**...»».

سَيْرٌ سَهْلٌ فِي سُرعَةٍ، ليسَ بالشديدِ(١).

[١٨٨٨] قوله: «**فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ**» أمَّا الفَجْوَةُ فهِي المُتَّسَعُ مِن الأرْضِ، وهي الفَجْوَاءُ، يُخْرَجُ إليهِ مِنْ ضِيقٍ، وقد رَوَى فِي الموطأ: فُرْجَةً، وهي روايةُ يحيى، وابنِ بُكير، وأَبي مُصعبٍ. وعند ابنِ القاسم والقَعْنَبِيِّ: فَجْوَةً(٢). وقولُه: نَصَّ أي: رَفَعَ في سَيرِهِ، وَأسرَعَ(٣)، وَالنَّصُّ مُنْتَهى الغَايةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ(٤). والله أعلم.

[١٨٨٩] قوله: «**نَحْنُ قَوَاطِنُ الْبَيْتِ**(٥)»، كأنَّهُ جمعُ قاطِنٍ، قَطَنَ بِالمكانِ، أيْ أقَامَ بِهِ، ومعناهُ: نحنُ مُلازِمُونَ البيتَ وسُكَّانُه، وخُدّامُه، والذي أعرفُه في جَمعِ قاطِنٍ، قُطَّان، وقَاطِنةَ، وقَطِين أيضًا مثل: عَازِبٍ وَعَزِيبٍ(٦)، فَلْيُحَرَّرْ مَا فِي الأَصْلِ(٧).

---

(١) انظر: مشارِق الأنوار (٢/٩٢).

(٢) مطالع الأنوار (٥/١٩٥)، وقبله في المشارق (٢/١٤٧).

(٣) والنصُّ التَّحريكُ حتَّى يُستخرَجَ من الدَّابَّةِ أقصَى سيْرِها.
انظر: غريب الحديث لابن سلاَّم (٣/١٧٨)، تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٣٨٢)، النهاية (٥/٦٣).

(٤) ومبلغُ أقصاها. انظر: غريب الحديث لابن سَلاَّم (٣/٤٥٧).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٥٨، ٢/١٨١، ح ٣٠٥٣): «حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَتْ قُرَيْشٌ: «**نَحْنُ قَوَاطِنُ الْبَيْتِ، لَا نُجَاوِزُ الْحَرَمَ**» فَقَالَ اللَّهُ عزو جل: ﴿**ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ**﴾».

(٦) انظر: الصحاح للجوهري (٦/٣٢)، النهاية (٤/٨٥)، لسان العرب (١٣/٣٤٢)، القاموس المحيط ص (١٢٢٥).

(٧) قَواطِنُ البيتِ: هكذا جاء في نُسخِ ابن ماجه الَّتي وقفتُ عليها، وهي النسخة السليمية (١٤٢/ب)، والتيمورية (مج٢/١٣٠)، والفرنسيَّة ص (٣٩٣)، والمحمودِيَّة ص (٢٩٢)، وعارف حكمت ص (٣٠٨). وقواطنُ البيتِ يُطلقُ على حَمامِ الحَرمِ كما قالَهُ أهلُ اللُّغةِ، وإطلاقُه على سُكَّانِ مكَّةَ قدْ يكونُ من عَملِ أحَدِ الرُّواة بمعنى قُطَّانِ البيتِ مَجازًا، فكلا اللَّفظينِ من أصلٍ لُغويٍّ واحد، أو يكونَ القواطنُ جمعَ قاطنةٍ، والقاطِنةُ جمعُ قاطِنٍ، فيكون القواطنُ جمعَ جمعٍ. والله أعلم.

=

الوُقُوفُ بِجَمْعٍ

[١٨٩٠] قولُه: «**أَشْرِقْ ثَبِيرُ كَيْمَا نُغِيرُ**(١)» هو بفتح الهمزة وكسر الراءِ، أي ادْخُلْ يَا جَبلُ فِي شَرْقٍ، أي فِي ضَوءِ الشَّمْسِ، يُقال: شَرَقَتِ الشَّمْسُ طَلَعَتْ وَأَشْرَقَتْ أَضَاءَتْ، وَهُوَ امتِدَادُ ضَوئِها، وَكَيْمَا نُغِيرُ، أيْ: نَدْفَعُ للنَّحْرِ، ومعناه: الإسراعُ(٢). والله أعلم. وَثَبِيرُ: جَبلُ المُزْدَلِفَةِ عَلَى يَسَارِ الذَّاهِبِ إِلَى مِنَى(٣). [١٤٦/أ]

[١٨٩١] قولُه: «**وَأَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسِّرٍ**(٤)(٥)»، الإيضاعُ: الإسراعُ في

=

انظر: الصحاح للجوهري (٣٢/٦)، لسان العرب (٣٤٢/١٣).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٦١، ١٨٢/٢، ح ٣٠٥٧): «عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نُفِيضَ مِنْ الْمُزْدَلِفَةِ، قَالَ: «**إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَقُولُونَ: أَشْرِقْ ثَبِيرُ كَيْمَا نُغِيرُ**...»».

(٢) مطالع الأنوار (٣٧/٦-٣٨). وانظر: تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٩، ٢٢٧)، مشارق الأنوار (١٤٠/٢)، النهاية (٤٦٤/٢، ٣٩٤/٣).

(٣) مَشارقُ الأنوار (١٣٦/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٦١، ١٨٢/٢، ح ٣٠٥٨): «قَالَ جَابِرٌ: أَفَاضَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ، وَأَمَرَهُمْ بِالسَّكِينَةِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ، وَأَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسِّرٍ، وَقَالَ: «**لِتَأْخُذْ أُمَّتِي نُسُكَهَا**...»».

(٥) مُحَسِّر: -بالضَّمِّ ثم الفتح وكسر السِّين المشَدَّدة- بمعنى الإعياء، تقول: حَسَرَتِ الدَّابَّةُ والعين إذا أعيتْ، وهو وادٍ صغير يَمُرُّ بين منى ومزدلفة، وليس منهما، لا يزيدُ عرضه على أكثر من ٢٠ متراً، ودربُ السَّيل فيه صغيرٌ جداً، يأخذ من سفوح ثبير الأثبرة الشرقية، ويدفع إلى عُرنة، وله هناك علاماتٌ منصُوبة.

انظر: مشارق الأنوار (١١٧/١)، معجم البلدان (٤٤٩/١)، زاد المعاد (٢٥٦/٢)، معجم معالم الحجاز (١٥١٤/٨-١٥١٥)، مجلة ميقات الحج -السنة الثالثة -العدد السادس - ١٤١٧هـ، ص ١٩٥، -لقاء مع المؤرِّخ الحجازي عاتق البلادي.

السَّير، أوضَعَ دابَّتَهُ: حملَها على الإِسْراعِ في السَّيْرِ(١).

مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ جَمْعٍ لِرَمْيِ الجِمَارِ

[١٨٩٢] قوله: «**أُغَيْلِمَةَ بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ**(٢)»، أُغَيْلِمَةَ: تصغيرا أَغْلِمَةَ جمعُ غُلامٍ في القياسِ، ولم يَرِدْ جمعُهُ أَغْلِمَةُ وإنما قالُوا: غِلْمَةٌ، ومثلُه أُصَيْبِيَة تصغيرُ صِبْيَةٍ، ويريدُ بالأُغَيْلِمَةِ الصِّبْيَانَ وَلِذَلِكَ صَغَّرَهُم(٣).

[١٨٩٣] قوله: «**فَجَعَلَ يَلْطَحُ أَفْخَاذَنَا**» هو بفتحِ أوَّله وإسكانِ ثانيهِ وفتحِ الطَّاء وحَاءٍ مُهملتينِ، والماضِيْ مفتوحٌ، وهُو كمَنعَ، واللَّطْحُ: الضَّرْبُ بِالكَفِّ وَلَيْسَ بِالشَّدِيدِ(٤).

[١٨٩٤] قولُه: «**أُبَيْنِيَّ**» اختُلِفَ في صِيغَةِ هذِه اللَّفْظَةِ ومعنَاها، فقيل: إنَّها تصغيرُ أَبْنَى كَأَعْمَى وأُعَيْمِيَّ، وهو اسمٌ مفردٌ يدلُّ على الجَمْعِ، وَقِيلَ: إنَّ ابنًا يجمعُ علَى أَبْنًا مقْصُورًا ومَمْدُودًا، وقِيلَ: هُو تَصْغيرُ ابْنٍ وفيهِ نَظَرٌ. وقالَ أبُو عُبَيدٍ: هو تصغِيرُ بَنِيَّ(٥)، جمعُ ابنٍ مضافًا إلى النَّفْس فهذا يوجِبُ أن تكونَ صيغةُ اللَّفْظةِ في الحديثِ: أُبَيْنِيَّ: بوزنِ سُرَيْجِيٍّ، وهذه التقديراتُ على اختلافِ الرِّوَاياتِ(٦).

---

(١) مطالع الأنوار (٦/٢٢١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٦٢، ٢/١٨٢، ح ٣٠٦٠): «حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، وَسُفْيَانُ، عَن سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عَن الْحَسَنِ الْعُرَنِيِّ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُغَيْلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمُرَاتٍ لَنَا مِن جَمْعٍ، فَجَعَلَ يَلْطَحُ أَفْخَاذَنَا، وَيَقُولُ: «**أُبَيْنِيَّ لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ**» زَادَ سُفْيَانُ فِيهِ: «**وَلَا إِخَالُ أَحَدًا يَرْمِيهَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ**»».

(٣) النهاية (٣/٣٨٢).

(٤) النهاية (٤/٢٥٠)، ولا يقال فيه لطَخ بالمعجمة. انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/٢٥١)، غريب الحديث لابن سلام (١/١٢٩)، غريب الحديث للحربي (٢/٦٢٨).

(٥) انظر: غريب الحديث لأبي عُبيد بن سلام (١/١٢٩).

(٦) النهاية (١/١٧).

[١٨٩٥] قوله: «**وَلَا إِخَالُ أَحَدًا يَرْمِيهَا**» إِخَالُ: بفتحِ الهمزةِ وكسرِها تقدَّم، أيْ أظنُّ[١].

[١٨٩٦] قولُه: «**كَانَتِ امْرَأَةً ثَبْطَةً**[٢]»، هُو بِمُثَلَّثَةٍ مفتُوحةٍ، ثم مُوحَّدةٍ مَكسُورةٍ وساكنةٍ، ثُمَّ طاءٌ مُهملةٌ ثم تاءُ التَّأنيثِ، أيْ بَطِيئَةً[٣].

قَدْرُ حَصَى الرَّمْيِ

[١٨٩٧] قولُه: «**وَهُوَ رَاكِبٌ عَلَى بَغْلَةٍ**[٤]»، اعْلَمْ أنَّهُ عليه السَّلامُ كان لَهُ بَغْلَاتٌ، فَوَاحِدَةٌ شَهْبَاءُ[٥]، يُقالُ لها: الدُّلْدُلُ[٦]، أَهْداها له المُقَوقِسُ[٧]، وَبَغْلَةٌ يُقالُ

---

(١) النهاية (٢/٩٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٦٢، ٢/١٨٣، ح ٣٠٦٢): «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ كَانَتِ امْرَأَةً ثَبْطَةً، فَاسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَدْفَعَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ دَفْعَةِ النَّاسِ، فَأَذِنَ لَهَا...».

(٣) ثقيلة. من التَّثْبيط وهو التَّعويق والشُّغْل عن المراد، وتثبيط شخص تخذيله من القيام بأمر ما، ويلزم من ثقل الجسم والبدانة تثبيطه وتخذيله عن الحركة. انظر: مشارق الأنوار (١/١٢٨)، النهاية (١/٢٠٧، ٢٨٥)، مطالع الأنوار (٢/٤٦)، تاج العروس (٢٨/٤٠١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٦٣، ٢/١٨٣، ح ٣٠٦٣): «عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرِو ابْنِ الْأَحْوَصِ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَهُوَ رَاكِبٌ عَلَى بَغْلَةٍ، فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ**...»».

(٥) مِنَ الشَّهَبِ -مُحَرَّكَةً- لَوْنُ بَيَاضٍ يَصْدَعُه سَوَادٌ في خِلَالِهِ. تاج العروس (٣/٣٦٤).

(٦) الدُّلْدُلُ: القُنْفُذُ، أو عَظِيمُهُ لهُ شَوْكٌ طِوالٌ، أو ذَكَرُه. تاج العروس (٢٨/٤٩٩).

(٧) أمير مصر والإسكندرية، واسمُه جُريج بن مِينا، والمقوقس لقبٌ له، وقد أهدى لرسول الله ﷺ جاريتين: مارية أم إبراهيم، وأختها سيرين، وبغلةً سنة سبع للهجرة، مات ولم يُسلم. وذكرَ النووي أنَّ ابن مندة، وأبا نعيم ذكراه في الصحابة، وغلَّطَهما في ذلك.
انظر: الإكمال (٢/٦٦)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/٢٦٤٨)، كشف المشكل من حديث الصحيحين ص (٨٧٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/١١٣).

لها: فِضَّة، أهداها فروةُ بنُ عمرو الجُذَامِيُّ(١)، فوهَبها لأبي بكرٍ، وبَغْلَةٌ أهداها له ابنُ العَلْمَاءِ(٢) صاحبُ أَيْلَةَ (٣)، وبعثَ صاحبُ دُوْمَةِ الجَنْدَلِ(٤) إليهِ بِبَغْلَةٍ، وقيل: إنَّ كسرى أهْدَى له بَغْلَةً، ولا يَثْبُتُ(٥)، وعن ابن عبَّاسٍ أنَّ النَّجاشي أهْدَى له عليه

(١) أسلم في عهد النبي ﷺ وبعث اليه بإسلامه ولم ينقل أنه اجتمع به. وكان فروة عاملا للروم على من يليهم من العرب، وكان منزله مُعان وما حولها من أرض الشام.
انظر: أسد الغابة (٣٧٨/٤)، الإصابة (٣٨٦/٥).

(٢) العَلْمَاء -بفتح العين المهملة، وإسكان اللام، وبالمد- لعله اسم أمه. وأما اسمه فهو: يوحنا بن روبة. و(يوحنا) هو بضم التحتانية، وفتح المهملة، وتشديد النون. و(روبة) هو بضم الراء، وسكون الواو، بعدها موحدة.
انظر: شرح النووي (٤٤/١٥)، فتح الباري (٣٤٥/٣).

(٣) أيلة -بفتح الهمزة، وسكون التحتانية، بعدها لام مفتوحة- بلدة قديمة على ساحل بحر القلزم -البحر الأحمر- فيما يلي الشام، وهي اليوم تسمى مدينة العقبة، وهي ميناء المملكة الأردنية الهاشمية.
انظر: معجم البلدان (٣٤٧/١)، فتح الباري (٣٤٥/٣)، (٤٧٠/١١)، معجم المعالم الجغرافية ص (٣٥).

(٤) دُومة الجَنْدَل: -بضم أوله وفتحه- وهي بلدةٌ معروفة الآن في منطقة الجوف، يشرف عليها حصن ماردٌ وهو حصن أُكَيدِر الكِنْدي، وتبعد عن المدينة حوالي ٨٨٠ كيلاً من جهة الشمال. انظر: معجم البلدان (٥٥٤/٢) ، معجم المعالم الجغرافية ص (١٢٧-١٢٨).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (٥٤١/٣) من حديث عبد الله بن ميمون القدَّاح، عن شِهاب ابن خِراش، عن عبد الملك بن عُمير، عن ابن عباس. وإسناده ضعيف جدا؛ فيه عبد الله بن ميمون القدَّاحُ، قال البخاري: «ذاهب الحديث»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث» وقال أبو حاتم: «منكر الحديث» قال الذهبي في التلخيص : «القدّاح عبد الله بن ميمون، قال أبو حاتم: متروك، والآخر: شِهاب بن خِراش مختلف فيه، وعبد الملك لم يسمع من ابن عباس».
التاريخ الكبير (٢٠٦/٥)، الجرح والتعديل (١٧٢/٥)، مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على المُستدرَك، لابن الملقن (ح ٧٦٨).

السلام بَغْلَةً، فكانَ يرْكَبُها(١).

[١٨٩٨] قولُه: «**وهُوَ على ناقَةٍ**(٢)» له عليه السَّلام ناقةٌ هاجَر عليها، تُسَمَّى القَصْوَاءَ والجَدْعَاءَ والعَضْبَاءَ(٣)، وكانَتْ شَهْبَاءَ، وعن قُدامَةَ بن عبدِ الله قال: رأيتُه عليه السَّلام في حجَّته يرمِي على ناقةٍ صَهْبَاءَ، والصَّهباءُ الشَّقراءُ(٤)، وعن نُبَيطِ بن شُرَيطٍ قال: رأيتُه عليه السَّلام على جَمَلٍ أَحْمَرَ(٥)، وبعثَ عليه السلام خِرَاشِ بن أُمَيَّة يوم الحُدَيْبِيَّة إلى قُريشٍ على جملٍ يُقال له الثَّعلب(٦)، وكان في هديِه عام الحُدَيْبِيَّة جملٌ كان لأبي جَهلٍ في

---

(١) عيونُ الأثر لابن سيد النَّاس (٤٢٢/٢). وانظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣٧/١)، السيرة الحلبيَّة (٤٣١/٣).

وحديثُ ابن عباسٍ أخرجه أبو الشيخ ابنُ حيَّان في أخلاق النبي ﷺ (ح ٤٥٨، ص ١٦٤) من حديث محمد بن زياد الزيادي، عن سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عنه. وإسنادُهُ قريبٌ من الحسَنِ، فيه الزياديُّ ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «رُبما أخطأ». وقال الذهبيُّ: «صدوقٌ». زاد الحافظُ: «يخطئُ». وبقيةُ رجالِ الإسنادِ ثقاتٌ.

الثقات (١١٤/٩)، الكاشف (١٧١/٢)،، التقريب ت (٥٨٨٧).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٦٣، ١٨٣/٢، ح ٣٠٦٤): «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ الْعَقَبَةِ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ: .. ثُمَّ قَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ**»».

(٣) القَصْوَاء: النَّاقَةُ الَّتِي قُطِع طَرَف أُذنِها، وكلُّ مَا قُطِع مِنَ الأذُنِ فهي جَدْعاء، فَإِذَا بَلَغ الرُّبعَ فهي قَصْعاء، فَإِذَا جاوَزَه فهي عَضْباء، فَإِذَا اسْتُؤصِلَت فهي صَلْماء. النهاية (٧٥/٤).

(٤) الصُّهبة: الشَّقرة في شعر الرأس. وناقةٌ صَهبَاء أَيْ بينَ البياضِ والحُمرة.

الصحاح للجوهري (١٨٥/١)، المخصص لابن سيده (٣٧/٥).

(٥) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٣٧/٨)، والنسائي في المناسك، باب الخطبة بعرفة قبل الصلاة (٢٥٣/٥، ح ٣٠٠٧) وأحمد (٣٠٥/٤، ح ١٨٧٢٣) من طرقٍ عن سلمة بن نُبيط عن أبيه به. وإسناده صحيح.

(٦) هذا جزء من حديث أخرجه أحمد (٣٢٤/٤، ح ١٨٩١٠) من طريق ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم به. وهذا إسنادٌ حسنٌ، ابنُ إسحاق وإن كان مدلسا وقد عنعن إلا أنه صرح بالتحديث في بعض فقرات هذا =

أنفِه بُرَةَ[١] من فِضَّة، غَنِمَه يوم بَدرٍ[٢]، وسيأْتِي ما يُعكِّر على هذا، وهذا هو الصَّحيحُ فاعتمِدْهُ، وكان له عشرون لَقْحَةً[٣] بالغَابَةِ، ولَقْحَةٌ غَزِيرةٌ اللَّبن تُحلبُ، وممَّا تُحْلَبُ لَقِحَتان غَزِيرَتانِ أهداهَا لهُ الضحَّاكُ ابن سُفيانَ[٤]، وكانت له خمسٌ وعشرونَ لَقْحَةٌ بِذِي الجُدْرِ[٥]، يرعاها يَسَارُ[٦]، أغارَ عليها العُرَنِيُّونَ[٧]، وكانت له بذي الجُدْرِ أيضا سبعُ لَقَائِحَ، وكان له

=

الحديث، فتنتفِي شبهةُ التَّدليس، وهو إمام في المغازي والسير، وقد تابعه معمر عن الزهري عند أحمد (٢٤٣/٣١، ح ١٨٩٢٨). وانظر: التقريب (ت ٥٥٧٥).

(١) حَلْقَةٌ تُجْعل فِي لَحْمِ الْأَنْفِ. النهاية (١٢٢/١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٠/٣، ح ١٣٨٢٦) عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ إِدْرِيسَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ مُرسلا، وجاء من طرقٍ موصولة إلا أنَّها ضعيفةٌ وغيرُ محفوظة، منها: حديثُ جابرٍ ﷺ، أخرجه الترمذي في الحج، باب ما جاء كم حج النبي ﷺ (١٦٩/٣، ح ٨١٥) عن زيد ابن حباب، عن سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله ﷺ. وهذا إسنادٌ ضعيف، زيد بن حباب صدوق يخطئ في حديث الثوري، وقد تفرد به عنه هنا. ونقلَ الترمذي عن البُخاريِّ أنه لم يعدَّ الحديث محفوظًا. وانظر: تقريب التهذيب (ت ٢١٢٤).

ومنها حديث ابن عباس: أخرجه أحمد (٢٤٩/٤، ح ٢٤٢٨) عن مُؤَمَّلٍ، عن سفيان الثوري، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس ﷺ.

وإسنادُه ضعيفٌ أيضا، مؤمل سيئ الحفظ، ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى سيئ الحفظ جدا. التقريب (ت ٧٠٢٩، ٦٠٨١).

(٣) اللِّقْحَة، بالفتح والكسرِ: النَّاقَةُ قَرِيبَةُ العَهْد بالنِّتاج. النهاية (٢٦٢/٤).

(٤) ابن عوف بن كعب، أبو سعيد الكلبي، صحابي جليل. الاستيعاب (٧٤٢/٢).

(٥) ذُو الجُدْرِ: -بسكون الدَّال- مسْرَحٌ على ستةِ أميالٍ من المدينة ناحيةَ قُباء، كانت فيه لِقَاحُ رسول الله ﷺ. معجم معالم الحجاز (٣٤٤/٢).

(٦) الراعي، مولى رسول الله ﷺ. انظر: الاستيعاب (١٥٨١/٤)، أسد الغابة (٤٧٩/٥).

(٧) أخرجه البخاري في الوضوء، باب أبوال الإبل والدواب والغنم (٥٦/١، ح ٢٣٣) من حديث حديث أنس رضي الله عنه.

لِقْحَةٌ تُسَمى الحَفِدةُ، والحَفِدةُ السَّريعة(١)، ومَهْرِيَّةٌ(٢) بعث إليه بها سعدُ بن عُبادةَ من نَعَم بني عُقيل، وكانت له لِقْحَةٌ تسمَّى مَرْوَةُ(٣)، هذا الذي أعرفُه من نُوقِه وجِمالهِ عليه السَّلام وبِغاله.

من أين تُرمَى جَمرةُ العَقَبة؟

[١٨٩٩] قول ابن مسعود: «**مِنْ هَاهُنَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ**(٤)»، جرت عادة الطلبة، السؤال عن قول ابن مسعود في اختصاصه سورة البقرة بالذكر دون غيرها، والجوابُ أن البقرةَ فيها معظم المناسك، فلهذا خصَّصها بالذكر. والله أعلم. [١٤٦/ب]

[١٩٠٠] قوله: «**عن أمِّ جُنْدُبٍ**(٥)» هي الأزديَّة، روى عنها ابنها سليمان ابن عمرو بن الأحوص، وعبد الله بن شدَّاد بن الهادي، وأبو يزيد مولى عبد الله ابن الحارث. صحابيَّة(٦).

تَأْخِيرُ رَمْيِ الجِمَارِ

[١٩٠١] قوله: «**عن أبي البَدَّاحِ بن عَدِيٍّ، عن أبِيهِ**»(٧)؛ كذا هنا، وفي

---

(١) من الحَفْدِ، وهي السُّرعة، وأحفَده: حمله على الإسراعِ. الصحاح (٢٨/٢).

(٢) الإبلُ المَهْرِيَّة: نسبةً إلى مَهْرَةَ بن حَيْدان، حيّ عظيم. المحكم لابن سيده (٣١٧/٤).

(٣) عيونُ الأثر لابن سيد النَّاس (٤٢٣/٢). وانظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣٧/١)، زاد المعاد (١٣٥/١)، السيرةُ الحلبيَّة (٤٣٢/٣). وأخرج رواياتِ هذه الفقرةِ حمادُ بن إسحاق مسندةً في تركةِ النبي ﷺ ص (١٠٦-١٠٨) وفي أسانيدها الواقديُّ، وهو متروك.

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٦٤، ١٨٣/٢، ح ٣٠٦٥): «عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: لَمَّا أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بنُ مَسْعُودٍ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، اسْتَبْطَنَ الْوَادِيَ وَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ وَجَعَلَ الْجَمْرَةَ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ رَمَى .. ثُمَّ قَالَ: **مِنْ هَاهُنَا**...».

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٦٤، ١٨٣/٢، ح ٣٠٦٧): «حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ عَمْرِو بنِ الْأَحْوَصِ، عَن أُمِّ جُنْدَبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ».

(٦) انظر: الاستيعاب (١٩٢٧/٤)، أسد الغابة (٢٩٨/٧)، تذهيب تهذيب الكمال (١٩٤/١١، ت ٨٧٧٦).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٦٧، ١٨٤/٢، ح ٣٠٧٢): «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ =

طريقٍ أُخرى بعدها عن أبي البَدَّاحِ بن عاصمٍ، أما أبو البَدَّاحِ: فبموحَّدة مفتوحة ثم دال مهملة مشدَّدة وفي آخره حاءٌ مهملةٌ(١)، لا أعرفُ اسمَه، واسمُ أَبيه: عاصِمٌ -كما في الأصلِ في الطريق الثانية- ابن عديِّ بن الجَدِّ بن العجْلان بن حارثة البلويُّ الأنصاريُّ، يروي عن أبيه، وعنه ابنه عاصمٌ، وأبو بكر بن حزم، وغيرهما. وثَّقهُ بعضُهم، وهو قليلُ الحديثِ(٢)، وأبوهُ الذي يروي عنه هو عاصمُ بن عَدِيٍّ وهو الصحابي(٣). فقوله في الطريق الأول: عاصم بن عَدِيّ عن أبيه، يوهِمُ أنَّ عَدِيًّا هو الصحابيُّ وأنه أبوه، وليس كذلك، بل هو جدُّه وليس بصحابيٍّ، إنما الصحابيّ أبُوه: عاصم. وقوُله: في الطريق الثانية: ابن عاصِم، صحيحٌ، ولكن كتَب تُجاهه كاتبُ الأصل: «عاصم جدُّهُ» وضبَّبَ على ابن عاصِم(٤)، وهذا خطأ(٥). والله أعلم.

الحَلْقُ

[١٩٠٢] قولـه: «**حـدّثنا علـيُّ بـن محمَّـدٍ وأحـمَدُ بـن أبـي الحَـوَارِيْ الدِّمَشْقِيُّ**(٦)»، ابنُ أَبِي الحَوَارِيِّ أحمدُ، اسم أبيه: عبد الله بن مَيْمُون، كنيته أبو الحسن زاهدُ دمَشقَ عن ابن عُيَينةَ، وأبي مُعاوية، وغيرهم وعنه أبو داود، وابن ماجه، ذكره ابن

=

عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي بَكْرٍ، عَن عَبْدِ الْمَلِكِ بنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بنِ عدي، عَنْ أَبِيهِ «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا، وَيَدَعُوا يَوْمًا**»».

(١) توضيح المشتبه (١/٤٠٠).

(٢) ت/١١٠هـ، وقيل بعد ذلك، وثقه ابن حجر. انظر: تهذيب الكمال (٣٣/٦٥)، تذهيب تهذيب الكمال (١٠/١٨٩)، التقريب (ت ٧٩٥١).

(٣) انظر: الاستيعاب (٢/٧٨١)، أسد الغابة (٣/١١٠، ٦/٢٤).

(٤) هكذا أضاف ناسخُ التيمورية في الهامش الأيسر (مج٢/١٣٣)، وما أضافه خطأ.

(٥) ما قاله المصنِّفُ هو الصَّوابُ، وهكذا ساقَ غيرُ واحد من المترجِمينَ نسبَ أبي البدَّاحِ.

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧١، ٢/١٨٦، ح ٣٠٨٠): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَأَحْمَدُ ابنُ أَبِي الْحَوَارِي الدمشقي، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابنِ عُمَرَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ**»، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ...».

حبان في الثِّقات[١]، وقال الخَلِيليُّ ومَسْلَمةُ بن قاسم: «ثِقَةٌ»، وقال ابن خَلْفُون وابنُ عسَاكِر: «كانَ أحَدَ الثِّقَاتِ»[٢]. وأبُو الحَوَارِي، بفتح الراء ويجوز كسرُها كنظائرِه: صَحارَى وصَحَارِي وغيرها[٣]، وفي أصلنا كسرَ الراء وشدَّد الياء، وما إخالُه إلا خطأً[٤]. والله أعلم.

[١٩٠٣] قوله: «**لِمَ ظَاهَرْتَ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا**[٥]»، أي: جَمَعْتَ[٦]. والله أعلم.

[١٩٠٤] قوله: «**وَلِلْمُقَصِّرِينَ وَاحِدَةً؟**» الحديث، اعلم أنَّ الصَّحابة عليهم السلام الذين كانُوا معه [١٤٧/أ] في الحُدَيْبِيَّةِ في السَّنةِ السَّادسةِ من الهِجْرَةِ، حَلَقوا كلهم إلا عُثمانَ، وأبا قتادة كذا في مسند أحمد[٧]، قال أحمد: «حدثنا رَوْحٌ،

---

(١) الثقات (٢٤/٨).

(٢) انظر: تذهيب تهذيب الكمال (١٦٢/١-١٦٣)، إكمال تهذيب الكمال (٦٩/١). ولم أقف على ترجمة الحواريِّ في تاريخ دمشق. والثقاتُ لابن خلفون لا يزال مفقودا.

(٣) انظر: توضيح المشتبه (٣٧٧/٣)، تبصير المنتبه (٥٥٣/٢).

(٤) لم تُضبط الكلمة في النُّسخة التَّيمورية (مج١٣٤/٢) أما السليمية (١٤٣/ب) فهي فيها بنقطتين من تحت من دون تشديد. وما ذكره المصنِّف وجهٌ ثالثٌ من أربعة وجوهٍ ذكرهَا أهلُ الضبطِ، ورابعها: ضمُّ الحاء وفتح الراء، قال عنه ابن ناصر الدين: «وهو غريب». انظر: توضيح المشتبه (٣٧٧/٣).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧١، ١٨٦/٢، ح ٣٠٨١): «عَن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ ظَاهَرْتَ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ وَاحِدَةً؟ قَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَشُكُّوا**»».

(٦) ومنه حديث: «**أَنَّهُ ﷺ ظَاهَرَ بَيْنَ دِرْعَين يَوْمَ أُحُد**» أَيْ جَمَعَ ولَبِسَ إِحْدَاهُمَا فوقَ الأُخْرَى. النهاية (١٦٦/٣).

(٧) (٣٥٩/١٨-٣٦٠، ح ١١٨٤٧). وإسنادُه ضعيفٌ، فيه أبو إبراهيم الأنصاري، قال أبو حاتم: «لا ندري من هو ولا أبوه»، وقال الذهبي: «مجهول»، ولم يُذكر في الرواة عنه غيرُ ابنِ أبي كثير، وبقيَّة رجاله ثقات رجال الشيخين. ولكنَّ الحديث صحيحٌ من طُرقٍ أُخْرى ليسَ فيها ذكرُ عثمانَ وأبي قتادة. الجرح والتعديل (٣٣٢/٩)، الكاشف (٤٠٥/٢).

وعبد الصمَّد، وأبو عامر قالوا: حدثنا هِشَامُ بن أبي عبدِ الله، حدثنا: يحيى ابنُ أبي كَثِير، عن أبي إبراهيم الأنصاري، عن أبي سعيد الخدري، أنَّ رسولَ الله ﷺ وأصحابَه حلقُوا رُؤوسَهم عام الحُدَيْبِيَّةِ غيرَ عُثمان، وأبي قتادة، «**فَاسْتغْفَرَ رسُولُ الله ﷺ للمُحَلِّقِينَ ثلاثَ مَرَّاتٍ ولِلمُقَصِّرِينَ مَرَّةً**»»، ورواه أيضا من حديث حسنِ بن موسى، حدثنا: شيبان عن يحيى فذكرهُ[١]، وذكر ابنُ سعدٍ بسندِه أنَّ عثمانَ وأبا قتادة الأنصاريَّ ممن لم يَحْلِقْ[٢]، ذكرَ ذلِكَ ابن سيِّدُ النَّاسِ عنه في سِيرتِه في الحُدَيْبِيَّةِ[٣].

مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ

[١٩٠٥] قوله: «**عليهِ السَّلامُ إنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي**[٤]» الحديث، تَلْبِيدُ الرَّأسِ: هو جمعُه بما يُلْزِقُ بعضَه إلى بعضٍ من خِطْمِيٍّ، أو صَمْغٍ أو شِبهِه ليتَّصِلَ بعضُه ببَعْضٍ فَلا يَشْعَثْ ويَقْمَلْ في الإحْرامِ[٥].

---

(١) المسند (١٨/٣٦٠، ح ١١٨٤٨).

(٢) الطبقات الكبرى (٢/١٠٤). وروايةُ ابنِ سعدٍ من طريقِ أبي إبراهيم الأنصاري أيضًا.

(٣) عُيون الأثر (٢/١٦٩).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧٢، ٢/١٨٦، ح ٣٠٨٢): «عَن ابنِ عُمَرَ: أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا، وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟، قَالَ: «**إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي**...»».

(٥) مطالعُ الأنوار (٣/٤١٢)، وقبله في المشارق (١/٣٥٤).

والخِطْمِيُّ: ضَربٌ من النبات يُغسل به. انظر: الصحاح (٥/١٩١٥)، المحكم لابن سيده (٥/١٢٩).

وفي المعجم الوسيط (١/٢٤٥): «نباتٌ من الفصيلة الخبَّازية كثير النفع، يُدَقُّ ورقه يابسا ويُجعل غسلا للرأس فيُنَقِّيه». المعجم الوسيط.

الخُطْبَةُ يَوْمَ النَّحْرِ

[١٩٠٦] قوله: «**وأوَّلُ ما وُضِعَ[١] دمُ الحَارِثِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ[٢]**» كذا هنا وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الحارثَ بنَ عبدِ المطَّلبِ أكبرُ ولدِ عبدِ المطَّلبِ، وبِهِ كان يُكنَّى، لم يُدْرِك الإسلامَ، وأسلمَ من أولاده خمسةٌ: نَوْفَلٌ، وَرَبِيعَةُ، وأبو سُفيانَ، وعبدُ الله، والمُغِيرةُ، وقيلَ: إنَّ المُغِيرَةَ اسمُ أبِي سُفيانَ، والصَّحيحُ الأوَّلُ أعْنِي أنَّه غَيْرُه[٣]. فَلا يَصِحُّ ما في الأصل، وقد وقع في الصحيح في هذا المكانِ أيضا شيءٌ، وهو أنَّ في صحيح مسلم: دمُ ابنِ رَبيعةَ بن الحارثِ[٤]. قال النَّوويُّ: قال المحقِّقون: هذا الابن إيَاسُ بن رَبِيعةُ بنُ عبْدِ المطَّلِبِ، وقيل: اسمه حارثة، وقيل: آدمُ، قال الدارَقطنيُّ: هو تصحيفٌ، وقيل: اسمه تمَّامٌ، وممن سمَّاه آدمَ الزُّبيرُ بن بَكَّارٍ[٥]. قال القاضي عِياضٌ: ورواه بعضُ رُواةِ مسلمٍ: دمُ ربيعةَ بن الحارثِ، قال: وكذا رواه أبو داود[٦]، انتهى. وكذا هو في هذا الكتاب في حديث جابر الذي يأتي قال: وقيل: وهو وهْمٌ والصَّواب ابنُ رَبيعة؛ لأنَّ ربِيعةَ عاشَ بعدَ النبي ﷺ إلى زَمن عُمر[٧]، وكذا قال الذَّهبي في تجريده[٨]، وقال إنه

---

(١) خرَّجَ المصنِّفُ هُنا إلى الهامش الأيمن، وكَتبَ: (خ أَضَعُ). يريدُ أنَّه في نسخةٍ أخرى للسنن بصيغة المتكلم، ومثله في النسخة السليمية (١٤٤/ب)، أما التيمورية (مج٢/١٣٦) ففيها كما في المتنِ أعلاه.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧٦، ١٨٨/٢، ح ٣٠٩١): «حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ شَبِيبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ عَمْرِو بنِ الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؟** ... »».

(٣) عيون الأثر (٣٨٧/٢).

(٤) أخرجه مسلم في الحج، باب حجَّة النبي ﷺ (٨٨٦/٢، ح ١٢١٨)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٥) شرح النَّووي على مسلم (١٨٢/٨).

(٦) أخرجه أبو داود في المناسك، باب صفة حجة النبي ﷺ (١٢٢/٢، ح ١٩٠٧).

(٧) انظر: إكمال المعلم (٢٧٦/٤-٢٧٧).

(٨) تجريد أسماء الصحابة للذهبي (١٧٨/١، ت ١٨٤٨).

توفي سنة ثلاث عشرة، قال النَّوويُّ: وتأوَّله أبو عُبيد فقال: دمُ ربيعة لأنَّه وليِّ [١٤٧/ب] الدَّمِ فنسبَه إليه(١)، قالوا: وكان هذا الابن المقتولُ طفلا صغيرا يحبُو بين البيوتِ، فأصابه حجرٌ في حربٍ كانت بين بني سعدٍ وبني ليثِ بن بكرٍ، قاله الزُّبير. انتهى معنى كلام النَّوَوِي(٢)، فما في الأصلِ مُؤَوَّل، والله أعلم. ودمُ الحارِث مرفوعٌ على أنَّه خَبرُ المبْتدأِ.

[١٩٠٧] قوله: «**نَضرَ اللَّهُ امْرَأً**(٣)»، هو بالتخفِيفِ وصُوِّب، والتَّشديد ومعناه حسَّنه وجمَّله، وهو من النَّضارة(٤)، وقد تقدم في بابِ الانتفاع بالعلم والعمل به أول الكتاب(٥).

[١٩٠٨]قوله: «**ثَلَاثٌ لَا يُغَلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤمنٍ**»، تقدَّم الكلامُ عليه في الباب المذكور، هو باب الانتفاعِ بالعلم، إلى آخره(٦).

[١٩٠٩] قوله: «**وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْمُخَضْرَمَةِ**(٧)»، هي بفتحِ الراء، وفي أصلِنا

---

(١) انظر: غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سلام (٢٨٩/١).

(٢) شرح النووي (١٨٣/٨).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧٦، ١٨٨/٢، ح ٣٠٩٢): «عَن زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ، قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا**...» وفيه: «**ثَلاثٌ لا يُغَلُّ عليهِنَّ قلبُ مؤمنٍ: إخلاصُ العملِ للهِ**...»».

(٤) النهاية (٧١/٥).

(٥) لم أجد فيه، وهو في الباب الذي بعدهُ من أبوابِ السنَّة: من بلَّغ علمًا. انظر النص رقم: ١٣٠، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٦) لم أجد فيه، وهو في الباب الذي بعدهُ من أبوابِ السنَّة: من بلَّغ علمًا. انظر النص رقم: ١٣١، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧٦، ١٨٨/٢، ح ٣٠٩٣): «عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْمُخَضْرَمَةِ** بِعَرَفَاتٍ فَقَالَ: «**أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا، وَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا، وَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟**» قَالُوا: هَذَا بَلَدٌ حَرَامٌ، وَشَهْرٌ حَرَامٌ، وَيَوْمٌ حَرَامٌ، قَالَ: «**أَلَا وَإِنَّ أَمْوَالَكُمْ وَدِمَاءَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ..، أَلَا وَإِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ وَأُكَاثِرُ بِكُمْ الْأُمَمَ**...»».

بكسرِها[١]، ولا أعلمُ وجهَهُ، وهي الَّتي قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِهَا، وكان أهلُ الجاهليَّةِ يُخَضْرِمُونَ نَعَمَهُم، فلما جاءَ الإسلامُ، أمرهم النَّبيُّ ﷺ، أنْ يُخَضْرِمُوا مِن غَيرِ الموضِعِ الَّذي يُخَضْرِمُ منهُ أهلُ الجَاهِلِيَّةِ[٢].

[١٩١٠] قولُه: «**أَلَا وَإِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ**» أي: متقدِّمُكم إليه، يُقال: فَرَطَ يَفْرِط فهو فَارِطٌ وَفَرَطٌ إذا تقدَّمَ وسبقَ القومَ ليَرْتَادَ لهم وَيُهَيِّئَ لهم الدِّلاءَ والأَرْشِيَةَ[٣].

زِيَارَةُ البَيْتِ

[١٩١١] قولُه: «**حدَّثنا سُفيانُ، حدَّثني مُحمدُ بن طَارِقٍ، عن طاوُسٍ وأبُو الزُّبَيرِ، عنْ عَائشةَ وابنِ عَبَّاسٍ**[٤]»، أبُو الزُبير: مرفوعٌ لأنه معطوفٌ على محمدِ ابن طارقٍ، وقد روى سُفيان عن أبِي الزُّبير ومحمَّدِ بن طارقٍ. وطاوسٌ قال يحيى ابن معين: لا أراه سمِعَ من عائشةَ[٥] ففيه إرسالٌ، ولهذا قد عُمِلَ في أصلِنا ضَبَّةٌ بعدَ طاوسٍ إشارة إلى هذا[٦]. وروايةُ ابنِ الزُّبيرِ، عن ابنِ عبَّاسٍ، وعائشةَ في: مسلمٍ، الأربعة، فاعلمْه[٧]. [١٤٨/أ]

---

(١) هي في السليمية (١٤٤/ب) بفتحها، ولم تضبط في التيمورية (مج٢/١٣٧).

(٢) النهاية (٤٢/٢).

(٣) النهاية (٤٣٤/٣).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧٧، ١٨٩/٢، ح ٣٠٩٥): «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ طَارِقٍ، عَنْ طَاوُسٍ. وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ «أن النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ»».

(٥) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (٣٥٢/١، رقم ٣٥٢)، إكمال تهذيب الكمال (٥٢/٧)، تحفة التحصيل ص (١٥٧).

(٦) وعُمِلَتْ في النُّسخة التيمورية أيضًا (مج٢/١٣٧).

(٧) انظر: تذهيب تهذيب الكمال (٢٧٩/٨، ت ٦٣٣٨).

الشُّربُ منْ زَمزمْ

[١٩١٢] قوله: «**وتَضَلّعْ منْها**[١]»، أي: أكثرْ من الشُّربِ حتَّى يَمتلِئَ جَنْبُك وأضلاعُك[٢].

[١٩١٣] حديث: «**مَاءُ زَمْزَمْ لَمَا شُرِبَ لَهُ**[٣]»في سندِه في طريق الأصل عبد الله بن المُؤَمَّل، فمن طريقين[٤] عن يحيى بن معين: «ضعيفٌ[٥]»، وقال أحمدُ بن أبي مريم عن يحيى: «ليس به بأس، عامَّةُ حديثه منكر[٦]»، وقال أحمد: «أحاديثه مناكير[٧]» وروى عباسٌ عن يحيى: «صالح الحديث[٨]»، وقال النسائي والدارقطني: «ضعيف[٩]»، ذكر له الذَّهبي في ميزانِه مناكيرَ، أولُها حديثُ: ماءُ زَمْزَمْ لِمَا شُرِبَ لَهُ[١]،

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧٧، ١٨٩/٢، ح ٣٠٩٥): «عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَالِسًا، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟، قَالَ: مِنْ زَمْزَمَ، قَالَ: فَشَرِبْتَ مِنْهَا كَمَا يَنْبَغِي قَالَ: وَكَيْفَ؟، قَالَ: **إِذَا شَرِبْتَ مِنْهَا؛ فَاسْتَقْبِلْ الكَعْبَةَ وَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، وَتَنَفَّسْ ثَلَاثًا، وَتَضَلَّعْ مِنْهَا**...»

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (٣٦٩/٣)، النهاية (٩٧/٣).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧٨، ١٨٩/٢، ح ٣٠٩٨): «حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ الْمُؤَمَّلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ**»».

(٤) بل ثلاث: الدارمي، وابن أبي خيثمة، ومعاوية بن صالح كما عند ابن عدي والعقيلي.
تاريخ الدارمي عن ابن معين ص (١٤٢، ت ٤٧٦) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢٦٦/١، نص ٩٢١)، الكامل (١٣٥/٤) ضعفاء العقيلي (٣٠٣/٢).

(٥) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (١٤١، ت ٤٧٦).

(٦) نص رواية ابن أبي مريم هكذا في الكامل (١٣٦/٤): «ليس، به بأس ينكر عليه الحديث».

(٧) العلل ومعرفة الرجال (٥٦٧/١، ت ١٣٦١).

(٨) تاريخ ابن معين –رواية الدوري– (٧٣/٣).

(٩) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (٢٠٠، ت ٣٢٧)، سنن الدارقطني (٥٥/٤).

لَهُ[١]، واعلم أن هذا الحديث رواه أيضا البيهقي كما رواه ابن ماجه من حديث عبد الله بن المؤمَّل، عن أبي الزُّبير، عن جابر مرفوعا، قال البيهقي: تفرد به عبد الله ابن المؤمَّل[٢]. قال بعضُ مشايخي[٣]: لا بل تابعه عليه إبراهيم بن طَهْمَانَ، عن أبي الزُّبير كذا أخرجه البيهقيُّ نفسُه في سُننه فيما بعدُ، باب الرُّخصة في الخروج بماء زمزم[٤] وكأنَّ البيهقيَّ تبِعَ العُقيليَّ في ذلك، فإنه قال: رواه عبد الله بن المؤمل، ولا يُتابع عليه[٥]، انتهى[٦]. وقد رأيتُ الذهبيَّ في ميزانِه عقب الحديث المذكور بقوله: رواه عبد الرحمن ابن المغيرة، عن حمزة الزيَّات، عن أبي الزبير، فتابعه حمزةُ أيضا[٧]، قال شيخنا المذكور: وعبد الله ابن المؤمَّل صحَّحَ الحاكمُ حديثَه في مستدركه في كتاب الطَّلاق وغيرِه[٨]، وأعلَّه ابنُ القطان بتدليسِ أبي الزُّبير عن جابر[٩]، وقد زال التدليس أنَّ في ابن ماجه التَّصريحُ بالتحديثِ[١٠]، وكذا في سُنن البيهقي[١١]. ولهذا الحديث طريقٌ آخر على شرط مسلم أخرجه البيهقي في شُعب الإيمان من حديث سُويد ابن سعيد، عن ابن المبارك، عن ابن أبي الموالِيِّ، عن ابن المنكدر عن جابر مرفوعا بهِ سواء، ثم قال: تفرَّدَ به سُويد بن سعيد، عن ابن المبارك[١٢]، قال الحافظ الدِّميَاطِيُّ: هذا حديث على رسْمِ الصَّحيحِ، فإنَّ

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/٥١٠).

(٢) السنن الكبرى (٥/١٤٨).

(٣) هو الحافظ: سراجُ الدين ابنُ الملَقِّن.

(٤) السنن الكبرى (٥/٢٠٢).

(٥) الضعفاء الكبير (٢/٣٠٣).

(٦) البدرُ المنير لابن الملقن (٦/٢٩٩-٣٠٠).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/٥١٠).

(٨) المستدركُ على الصحيحين (٢/٢١٤).

(٩) في بيان الوهم والإيهام (٣/٤٧٨).

(١٠) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧٨، ٢/١٨٩، ح ٣٠٩٨).

(١١) من طريق ابن طَهمان. السنن الكبرى (٥/٤٠٠).

(١٢) شعب الإيمان (٣/٤٨١-٤٨٢).

عبدَ الرحمن بن أبي الموالِيِّ انفرد به البُخاري، وسُويدُ بن سَعيد انفرد به مسلم(١)، انتهى. وقد جَمع في ذلك جزءً(٢)، قال بعض شُيوخي(٣) فيما قرأتُه عليه: وإنما المعروف رواية عبد الله بن المؤمَّل، عن ابن المُنْكَدِرِ، كما رواه ابن ماجه، [١٤٨/ب] وضعَّفه النَّوويُّ وغيرُه من هذا الوجه، وطريق ابنُ عبَّاسٍ أصَحُّ، من طريق جابرٍ(٤)، انتهى. قال شيخُنا الأوَّلُ(٥): وقد رُوي هذا الحديث من طريقٍ آخر عن ابن عباس، أخرجه الحاكم في مستدركه من حديثه مرفوعا: «**مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ، فَإِنْ شَرِبْتَهُ تَسْتَشْفِي بِهِ شَفَاكَ اللهُ، وَإِنْ شَرِبْتَهُ مُسْتَعِيذًا أَعَاذَكَ اللهُ، وَإِنْ شَرِبْتَهُ لِتَقْطَعَ بِهِ ظَمَأَكَ قَطَعَهُ اللهُ**» قال: وكان ابنُ عباسٍ إذا شرِبَ ماء زمزم" قال: اللهُمَّ إنِّي أسالُك عِلمًا نافعًا، ورزقًا واسِعا، وشِفاءً من كُلِّ دَاءٍ. ثُمَّ قال الحاكم: «هذا حديث صحيحُ الإسناد إن سَلِمَ من محمدِ بن حبيبٍ الجَارُودِيِّ»(٦)، يعني الذي في إسنادِه، قال شيخُنا(٧): وقد سَلِمَ منه(٨) فإنه قدِم بغدادَ وحدَّث بها، وكان

---

(١) كذا في البدر المنير (٦/٣٠١)، وعزاهُ الحافظ ابن حجر إليه في التلخيص الحبير (٢/٥٧١) ناقَدا إيَّاهُ بقولِه: «وَاغْتَرَّ الْحَافِظُ شَرَفُ الدِّينِ الدِّمْيَاطِيُّ بِظَاهِرِ هَذَا الْإِسْنَادِ فَحَكَمَ بِأَنَّهُ عَلَى رَسْمِ الصَّحِيحِ لأنَّ بن أبي الموالِي انْفَرَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَسُوَيْدًا انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ، وَغَفَلَ عَنْ أَنَّ مُسْلِمًا إنَّمَا أَخْرَجَ لِسُوَيْدٍ مَا تُوبِعَ عليه، لا مَا انْفَرَدَ بِهِ فَضْلًا عَمَّا خُولِفَ فِيهِ». وحسَّن الدمياطيُّ حديث جابر رضي الله عنه في مؤلَّفه: المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح ص (٤٣٣، ح ٨٩٢).

(٢) وأشار إلى هذا الجزء الحافظُ ابن حجر في جزئه الذي ألفه في هذا الحديث، ولم أقف عليه. انظر: جزء في حديث: ماء زمزم لما شرب له، لابن حجر ص (٣٨).

(٣) هو الحافِظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي.

(٤) التقييد والإيضاح للحافظ العراقي ص (٢٤).

(٥) سراجُ الدين ابنُ الملقِّن.

(٦) وتمامُ كلامِه: «ولم يُخرجاه». المستدرك على الصحيحين (١/٤٧٢).

(٧) أي ابن الملقِّن.

(٨) ومثلَ ذلك قال الدِّمياطي في المتجر الرابح ص (٤٣٣، ح ٨٩١).

صَدوقًا[١]، وبالجُملة فقد سُئل سُفيان بن عيينة عن حديث: «**مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ**»، فقال: حديثٌ صحيحٌ، أسندَ ذلك عنه ابن الجوزي في كتابِ الأذكياءِ[٢]، انتهى. وقال فيما قرأتُه عليه: إنَّ الدِّينَوْرِيَّ ذكر ذلك عن سُفيانَ في المجالَسَة[٣]، وفي صحيح مسلم: أنها «**طَعَامُ طُعْمٍ**[٤]» زاد أبو داود الطيَالِسي: «**وشِفَاءُ سُقْمٍ**[٥]»، وقال فيما قرأتُه عليه: وقد شَرِبَهُ العلماء لمقاصدَ، كالشافعيِّ، والخطيبِ البغداديِّ، وغيرِهما نالوها، والحمد لله[٦]. انتهى. وقولُ بعضِ العَوَامِّ: أن حديث: «الباذِنْجَانُ لما أُكِلَ لَه» أصحُّ من

---

(١) عزاهُ في البدر المنير (٣٠٢/٦) إلى ابن القطَّان في علله (بيان الوهم والإيهام ٤٧٩/٣).

(٢) ص (٩٨).

(٣) المُجالسة وجواهر العلم (٣٤٢/٢، نص ٥٠٩). ونصُّه: «حدثنا أحمد، حدثنا محمد بن عبد الرحمن، حدثنا الحميدي قال: كنا عند سفيان بن عيينة فحدثنا بحديث زمزم أنه لما شُرِبَ له، فقام رجلٌ من المجلس ثم عاد فقال له: يا أبا محمد! أليس الحديثُ صحيحاً الذي حدثتنا به في زمزم أنه لِما شُرِبَ له؟ فقال سفيان: نعم، فقال الرجل: فإني قد شربتُ الآن دلواً من زمزم على أنَّك تحدثني بمئةِ حديثٍ، فقال سُفيان: أُقعُدْ فَحَدَّثْهُ بمئةِ حَديثٍ».

(٤) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي ذر رضي الله عنه (١٩١٧/٤، ح ٢٤٧٣) من حديث عبد الله بن الصامت عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٥) مسند الطيالسي (٣٦٤/١، ح ٤٥٩).

(٦) قلتُ: انتهى الحافظُ ابن حجر إلى أنَّ الحديثَ يصلُح للاحتجاجِ بمجموع طرقه على ما عُرف من قواعد أئمة الحديث، ولم يصحح أو يحسِّن أسانيد هذا الحديثِ للعلل القادحة فيها، باستثناء إسنادِ حديثِ معاوية -رضي الله عنه- الذي أخرجه الفاكهي في أخبار (٣٧/٢) قال: «حدثنا محمد بن إسحاق الصيني، قال: حدثنا يعقوب بن ابراهيم ابن سعد، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق قال: حدثني يحي بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: لما حجَّ معاوية رضي الله عنه حَجَجْنَا معه فلمَّا طاف بالبيتِ وصلى عند المقام ركعتين ثُمَّ مَرَّ بزمزم وهو خارج إلى الصَّفا فقال: انزعْ لي منها دلوًا يا غلامُ، قال: فنَزَعَ له منهَا دلوًا فَأُتِيَ به فشرب منه وصبَّ على وجههِ ورأسِه وهو يقول: زَمْزَمْ شِفَاءٌ هِيَ لِمَا شُرِبَ لَهُ». قال الحافظ ابن حجر: «هذا إسنادٌ حسن مع كونه موقوفا، وهو أحسن من كل إسناد وقفتُ عليه لهذا الحديث». قلت: ومثلُه يكون له حكمُ الرَّفعِ إذْ لا يمكن أن يكون من قَبيل الرأي.

=

حديث: «**ماءُ زمزم لِـمَا شُرِبَ لَهُ**» قولٌ فاسد، لأنَّ حديث الباذنجانِ موضوعٌ مُخْتَلَقٌ على رسولِ الله ﷺ، قال ابنُ القيِّم في الهدي، في الطب، في حرف الباء بعد أن ذكرَ حديثَ الباذنجان لما أكل له: «وهذا الكلام تُستقْبَحُ نسبتُه إلى آحادِ العُقلاء فضلا عن الأنبياء[١]»، وهذا قد عرفتَ ما فيه، والله أعلم. واعلم أنِّي سألتُ شيخَنا حافظ الإسلام أبا الفضل العراقيِّ، عن حديثِ الباذِنجَانِ لما أُكِلَ لهُ، فأخرجَ مُسندَ الفِرْدَوْسِ فإذا فِيه: «كُلُوا الباذِنْجانَ فإنَّه شَجرةٌ رأيتُها في جنَّةِ المأوى شَهِدتْ لله بالحقِّ وَلِيْ بِالنُّبُوَّةِ، وَلِعَلِيٍّ بِالوِلايةِ، فَمَنْ أَكَلَها عَلَى أَنَّها دَاءٌ كَانت داءً، وَمنْ أكلَها على أنَّها دواءٌ كانتْ دواءً»، ذكره صاحبُ مسندِ الفِردَوسِ بغير إسنادٍ من حديثِ أبي هُريرة[٢]، قال شيخُنا: هذا الخبر كذبٌ، منكرٌ، باطلٌ، وفي الكتابِ المذْكورِ أيضًا: «كُلُوا الباذِنْجَانَ وأكثِرُوا منهُ فإنها أولُّ شجرةٍ آمنتْ باللهِ»، رواهُ بإسنادِهِ من حَديث أنسٍ، كذا كتَب، ورواه بإسناده إلى جعفر بن محمد، وقال: إنه موقُوفٌ عليه[٣]، انتهى.

=

انظر: جزء في حديث: ماء زمزم لما شرب له، لابن حجر ص (٣٢).

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (٤/٢٩١).

(٢) انظر: الفردوس، وبحاشيتِه مسندُ الفردوس وتسديدُ القوس (٣/٢٩٥، نص ٤٧٥٥).

(٣) الفردوس (٣/٢٩٤، نص ٤٧٥٣). وقد نصَّ على بُطلانِ أحاديثِ الباذِنجَانِ غيرُ واحدٍ من النُّقَّاد، وأوردُوها في كُتب الأحاديث الموضوعة المختلقَة المصنوعة. ونقل العجَلوني عن ابن الغرس نقلا عن كتاب سفر السعاة للفيروزآبادي ما نصه: «العدس والباقلاء والجبن والجوز والباذنجان والرمان والزبيب لم يصح فيها شيء، وإنما وضع الزنادقة في هذه الأبواب أحاديثَ أدخلوها في كُتب المحدِّثين شينا للإسلام، خَذَلَهم المليك العلَّام»، ونحوَه قبله عن أبي حفص الموصلي.

انظر: المغني عن الحفظ والكتاب للموصلي ص (٤٤١)، المنارُ المنيف ص (٥١، ح ٥٤، ٥٥)، التلخيص الحبير (١/٣٨)، الأسرار المرفوعة ص (١٤٤، ح ١١٢)، كشف الخفاء (١/٢٧٨-٢٧٩)، الفوائد المجموعة ص (١٦٧، ح ٣٦).

دُخولُ الكعْبةِ

[١٩١٤] قوله: «**فأخبرني أنَّه صَلَّى على وجْهِه، حِينَ دخلَ، بينَ العَمُودَينِ، عَنْ يَمِيْنَهِ**[١]»، كذا في أصلنا[٢] مفتُوح الأوَّل مفتوح النون مكسور الهاء، وهذا لا يصِحُّ، وإنَّما هو عن يمينِهِ، بكسر النون لا بفتحها، أو أراد أن يجعلها يَمْنَتِهِ، أو يَمْنَةٍ، فذهبَ عليه، والله أعلم.

نزُولُ المُحَصَّبِ

[١٩١٥] قوله: «**المُحَصَّب**»، موضعٌ بين مكَّة ومنى، وهو خَيْفُ بني كِنَانَةَ، والأبْطَحِ[٣]. [١٤٩/أ]

[١٩١٦] قوله: «**أَدْلَجَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ النَّفْرِ**[٤]»، يقال أَدْلَجَ بالتخفيف، وكذا هو في أصلنا، إذا سار من أوَّلِ الليلِ، وادَّلَجَ بالتشديد إذا سار من آخره، والاسم منهما: الدُّلْجَةُ، والدُّلْجَةُ: بالضمِّ والفتحِ، ومنهم من يجعل الإِدْلَاجَ لِلَّيْلِ كُلِهِ[٥].

طوافُ الوَداعِ

[١٩١٧] قوله: «**حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ**[٦]»، كذا في أصلِنا آخر منصوب، وهو خبر كان واسمها محذوف تقديره حتى يكون طوافهُ آخرَ عهدِه بالبيت،

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٧٩، ١٨٩/٢، ح ٣٠٩٩): «عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ الْكَعْبَةَ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَعُثْمَانُ بنُ شَيْبَةَ، فَأَغْلَقُوهَا عَلَيْهِمْ مِن دَاخِلٍ، فَلَمَّا خَرَجُوا، سَأَلْتُ بِلَالًا: أَينَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَخْبَرَنِي: **أَنَّهُ صَلَّى عَلَى وَجْهِهِ**...»».

(٢) وكذا في التَّيمورية (مج١٣٨/٢). ووردت على الصواب في السليمية (١٤٥/أ) بكسرها.

(٣) تقدَّم التعريفُ به في التعليق على النص ٣٥٥.

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٨١، ١٩٠/٢، ح ٣١٠٤): «عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**ادَّلَجَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ النَّفْرِ مِنْ الْبَطْحَاءِ ادِّلَاجًا**»».

(٥) النهاية (١٢٩/٢).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٨٢، ١٩١/٢، ح ٣١٠٦): «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ كُلَّ وَجْهٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ، حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ**»».

ويجوز نصبُه على أنه اسم كانَ وخبرها محذوفٌ، أي طوافُه. والله أعلم.

الحائِضُ تَنْفِرُ قبلَ أن تُوَدِّعَ

[١٩١٨] قوله: «**فقالَ عَقْرَى! حَلْقَى**[١]»، قال في المطالِعِ: هي مقصورةٌ غير منوَّنةٍ، انتهى. وهو الذي في أصلنا[٢]، قال: ومنهم من ينوِّنُهما وهو الذي صوَّب أبو عُبيد، وهو على هذا مصدر أي: عَقَرها الله وحلَقَها، أي أهلكَها وأصابَها بِوَجَعٍ في حلْقها[٣]، قال ابنُ الأنباريِّ: لفظُه الدُّعاء ومعناه غيرُ الدُّعاءِ، وقال غيرُ أبي عُبيد: هو وزنُ غَضْبَى، أي: جعلها الله كذلك، والألفُ للتأنيث، وقيل: عَقْرَى عَاقِرٌ لا تلِدُ، قال الأصمَعِيُّ: هي كلمةٌ تُقال للأمرِ عند التعجُّبِ منه، عَقْرَى، صَلْعَى، خَمْشَى، أي تَعْقِرُ النساء منه خُدودَهن بالخَمْشِ، ويحلِقْنَ رُؤُوسَهُنَّ للتَّسلُّبِ على أزواجِهِنَّ لمصائِبِهنَّ[٤]. ثم قال: وقال اللَّيثُ: معنى عَقْرَى حَلْقَى، مشؤومَةٌ تعقِرُ قومَها وتحلِقُهم بِشُؤمِها، وقيل معنى ذلِك: ثُكِلَ، فتحلقُ أمُّه رأسَها، وهي عَاقِرٌ لا تَلِدُ[٥]، وقيل: هي كلمةٌ تقُولها اليهودُ للحَائِضِ، وفيها جاء الحديث، ونحوهُ لابنِ الأنْبَارِيِّ، وفي البُخاريِّ: إنَّه لُغَةُ قريشٍ[٦]، وقال الدَّاودِيُّ: معناهُ أنتِ طويلةُ اللِّسانِ؛ لمَّا كلَّمتْهُ بما يكرَهُ، مأخوذ من الحلْقِ الذي منهُ يخرجُ الكلامُ، وعَقَرَ من العَقِيرَةِ، وهو الصَّوتُ، قال ابنُ قَرْقُول: قلتُ: وهذا لا يُساوِي سَمَاعَه[٧]. انتهى.

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٨٣، ١٩١/٢، ح ٣١٠٩): «عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَفِيَّةَ، فَقُلْنَا: قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ: «**عَقْرَى حَلْقَى، مَا أُرَاهَا إِلَّا حَابِسَتَنَا**...»».

(٢) وكذا في النسخة السليمية (١٤٥/أ) والتيمورية (مج١٣٩/٢).

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٩٤/٢).

(٤) تهذيب اللغة (٥٩/٤).

(٥) انظر: إصلاح غلطِ المحدثين للخطابي ص (٥٣).

(٦) في الأدب، باب قول النبي ﷺ تربت يمينك وعقرى حلقى (٣٧/٨، ح ٩١٥٧).

(٧) مطالع الأنوار (٢٩١/٢-٢٩٢)، وقبلهُ في المشارق (١٩٧/١).

حَجَّةُ رسُولِ الله ﷺ [١٤٩/ب]

[١٩١٩] قوله: «**فَقَامَ فِي نِسَاجَةٍ**[(١)]»، هو بكسرِ النُّونِ وتخفيفِ السِّينِ

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٨٤، ٢/١٩١-١٩٣، ح ٣١١٠): «حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ، سَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِي فَحَلَّ زِرِّي الْأَعْلَى ثُمَّ حَلَّ زِرِّي الْأَسْفَلَ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ ثَدْيَيَّ -وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌّ- فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ سَلْ عَمَّا شِئْتَ فَسَأَلْتُهُ، وَهُوَ أَعْمَى فَجَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ **فَقَامَ فِي نِسَاجَةٍ** مُلْتَحِفًا بِهَا كُلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكِبَيْهِ رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صِغَرِهَا، وَرِدَاؤُهُ إِلَى جَانِبِهِ عَلَى **الْمِشْجَبِ**، فَصَلَّى بِنَا فَقُلْتُ أَخْبِرْنَا عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ بِيَدِهِ: فَعَقَدَ تِسْعًا وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحُجَّ فَأَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، **فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ** كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتَمَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَعْمَلَ بِمِثْلِ عَمَلِهِ، فَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ **فَأَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ** فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: «**اغْتَسِلِي وَاسْتَثْفِرِي بِثَوْبٍ وَأَحْرِمِي**» فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ **رَكِبَ الْقَصْوَاءَ** حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ قَالَ جَابِرٌ: **نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي** مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ بَيْنَ رَاكِبٍ وَمَاشٍ وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِك وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، مَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ، فَأَهَلَّ بِالتَّوْحِيدِ: «**لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ**»، وَأَهَلَّ النَّاسُ بِهَذَا الَّذِي يُهِلُّونَ بِهِ فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَتَهُ، قَالَ جَابِرٌ: لَسْنَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ **فَرَمَلَ** ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا ثُمَّ قَامَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَكَانَ أَبِي يَقُولُ وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا حَتَّى إِذَا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ «**نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأَ بِالصَّفَا فَرَقِيَ عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ؛ فَكَبَّرَ اللَّهَ وَهَلَّلَهُ وَحَمِدَهُ وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ**

=

=

وَحْدَهُ»، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ وَقَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ فَمَشَى حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ رَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا -يَعْنِي قَدَمَاهُ- مَشَى، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا، فَلَمَّا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ قَالَ: «**لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقْ الْهَدْيَ وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً**»؛ فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَّرُوا إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، **فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ** فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِأَبَدِ الْأَبَدِ؟ قَالَ: فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ فِي الْأُخْرَى وَقَالَ: «**دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ هَكَذَا مَرَّتَيْنِ: لَا بَلْ لِأَبَدِ الْأَبَدِ**»، قَالَ: وَقَدِمَ عَلِيٌّ بِبُدْنِ النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدَ فَاطِمَةَ مِمَّنْ حَلَّ وَلَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا، وَاكْتَحَلَتْ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا عَلِيٌّ فَقَالَتْ: أَمَرَنِي أَبِي بِهَذَا، فَكَانَ عَلِيٌّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ: فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **مُحَرِّشًا** عَلَى فَاطِمَةَ فِي الَّذِي صَنَعَتْهُ مُسْتَفْتِيًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي ذَكَرَتْ عَنْهُ وَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا فَقَالَ: «**صَدَقَتْ صَدَقَتْ، مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ**»؟ قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُهِلُّ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُكَ ﷺ قَالَ: «**فَإِنَّ مَعِي الْهَدْيَ فَلَا تَحِلَّ**»، قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي جَاءَ بِهِ عَلِيٌّ مِنْ الْيَمَنِ وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ الْمَدِينَةِ مِائَةً، **ثُمَّ حَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَّرُوا** إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، **فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ** وَتَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى أَهَلُّوا بِالْحَجِّ، فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِمِنًى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتْ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعَرٍ فَضُرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَةَ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَشُكُّ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَاقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ أَوْ الْمُزْدَلِفَةِ كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ **بِنَمِرَةَ** فَنَزَلَ بِهَا، حَتَّى إِذَا زَاغَتْ **الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرُحِلَتْ** لَهُ فَرَكِبَ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ الْوَادِي فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «**إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا وَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَأَوَّلُ دَمٍ أَضَعُهُ دَمُ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ -كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلَتْهُ هُذَيْلٌ- وَرِبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رِبًا أَضَعُهُ رِبَانَا رِبَا الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَإِنَّ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئْنَ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبَرِّحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَمْ تَضِلُّوا إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ: كِتَابَ**

=

المهملة، وبالجيم، هذا هو المشهُور، وكذا هو في أصلِنا(١)، ووقع [في(٢)] صحيحِ مسلمٍ في بعضِ النُّسخِ بحذفِ النُّونِ(٣)، ونقله القاضِيْ عن رواية الجُمْهُورِ وصوَّبهُ، وقال: السَّاجَةُ

=

اللَّـهِ، وَأَنْـتُمْ مَسْـئُولُونَ عَنِّـي فَمَـا أَنْـتُمْ قَـائِلُونَ؟» قَـالُوا: نَشْـهَدُ أَنَّـكَ قَـدْ بَلَّغْـتَ وَأَدَّيْـتَ وَنَصَحْتَ؛ **فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُبُهَا إِلَى النَّاسِ**: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ** -ثَلَاثَ مَرَّاتٍ-» ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ إِلَى الصَّخَرَاتِ **وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ** بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتْ الشَّمْسُ وَذَهَبَتْ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ خَلْفَهُ فَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **وَقَدْ شَنَقَ الْقَصْوَاءَ** بِالزِّمَامِ **حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ** وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى: «**أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ**»، **كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِن الْحِبَالِ** أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ، ثُمَّ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَرَقِيَ عَلَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا، ثُمَّ دَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَأَرْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ الْعَبَّاسِ -وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعَرِ أَبْيَضَ **وَسِيمًا**- فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **مَرَّ الظُّعُنُ** يَجْرِينَ، فَطَفِقَ **يَنْظُرُ** إِلَيْهِنَّ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ مِنْ الشِّقِّ الْآخَرِ؛ فَصَرَفَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ مِنْ الشِّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ، حَتَّى أَتَى مُحَسِّرًا حَرَّكَ قَلِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تُخْرِجُكَ إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ، وَرَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ **فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ**، وَأَعْطَى عَلِيًّا **فَنَحَرَ مَا غَبَرَ** وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ، **ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ** فَجُعِلَتْ فِي قِدْرٍ فَطُبِخَتْ فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرِبَا مِنْ مَرَقِهَا، ثُمَّ أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُمْ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ فَقَالَ: «**انْزَعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ**»، فَنَاوَلُوهُ دَلْوًا فَشَرِبَ مِنْه».

(١) وكذا في النسختين السليمية (١٤٥/أ) والتيمورية (مج٢/١٤٠).

(٢) ما بين المعقُوفين ليس من الأصلِ، وأضفتُه لدلالة السِّياقِ.

(٣) كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (٢/٨٨٦، ح ١٢١٨).

والسَّاجُ ثوبٌ كالطَّيْلَسَانِ وشِبهِه، وعَزَى روايةَ النُّونِ للفَارِسِيِّ(١)، قال: ومعناها ثوْبٌ مُلَفَّقٌ، قال: وقال بعضُهُم: النُّونُ خطأٌ وتصْحِيفٌ، قال: وقيل: هِي الخَضِرُ منها(٢)، قال النَّووِيُّ: ليسَ كذلِك، بل كلاهُما صَحِيحٌ، ويكونُ ثوبًا مُلَفَّقًا على هيئَةِ الطَّيْلَسَانِ، ثُمَّ قال: وقال الأَزْهَرِيُّ: طَيْلَسَانٌ(٣) مُقَوَّرٌ(٤) نُسِجَ كذلك، وقيلَ: الخَشِنُ، ولامُ الطَّيْلَسَانِ مفتوحةٌ ومكسُورةٌ وضَمُّها قَليلٌ(٥).

[١٩٢٠] قوله: «**على المِشْجَبِ**»، المشْجَبُ: أعوادٌ يوضَع عليها الثِّيابُ، ومتاعُ البيتِ(٦).

[١٩٢١] قوله: «**فَقَدِمَ المَدِينةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ**»، وقد جاءَ عددُ من حجَّ معه حجَّةَ الوَدَاعِ، وكذا عددُ الصَّحابةِ كلِّهم، رُوِّينا عن أبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ -على ما فيه من

---

(١) هو: الإمام عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر، أبو الحسين الفارسيِّ ثم النيسابوري، حدث عنه: أبو أحمد محمد بن عيسى بن عمرويه الجلودي بـ "صحيح مسلم"، سمعه منه سنة خمس وستين وثلاث مئة. سير أعلام النبلاء (١٩/١٨).

(٢) إكمال المعلم (٢٦٦/٤).

(٣) الطَّيلَسان: كساءٌ غليظٌ يشبه الأردية، يوضع على الكتفين والظهر. والطيلسان معرَّبةٌ من أصل فارسيٍّ: تالشان، نسبة إلى أهل تالَش، كانوا يلبسون هذا النوع من الكساء.
انظر: تهذيب اللغة (٣٣٣/١٢)، غريب ما في الصحيحين (ص٢٦٢)، مشارق الأنوار (٣٢٤/١).

(٤) القاف والواو والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على استدارةٍ في شيء، من ذلك: الشيءُ المُقَوَّرُ. ومنه الطَّيْلَسانُ المُقوَّرُ: أيْ المُدوَّر، وقوَّره أي قطعهُ مدوَّرًا، وكل شيء قطعت من وسطِه خرقاً مستديراً فقد قَوَّرْتَه.
انظر: معجم مقاييس اللغة (٣٢/٥)، الصحاح (٣٦٣/٢)، لسان العرب (١٢١/٥)، تاج العروس (٥٠/٦).

(٥) شرحُ النووي على مسلم (١٧١/٨).

(٦) انظر: الصحاح (١٥٢/١)، المشارق (٢٤٤/٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (٥١٩/١)، النهاية (٤٤٥/٢)، التاج (١٠١/٣).

نظرٍ- أنَّه سُئِلَ عَن عِدَّةِ من رَوَى عنِ النَّبِيِّ ﷺ فقال: «ومن يضبِطُ هذا؟ شهد معه حجَّة الوَداعِ أربعونَ ألفاً، وشهِدَ معهُ تبوكَ سبعُونَ ألفًا»(١)، ورُوِّينَا عن أبي زُرْعَةَ أيضا، أنه عليه السلام قُبِضَ عن مِائةِ ألْفٍ وأربعَةَ عَشَرَ ألْفًا منَ الصَّحَابَةِ(٢)، مِمَّن روى عنه وسمِعَ منه وفي رواية: ممَّن رآهُ وسمِعَ منهُ(٣).

[١٩٢٢] قوله: «**فأتينَا ذا الحُليفَةِ**»، تقدَّم أين هي؟ فراجعْه(٤).

[١٩٢٣] قوله: «**واستَغْفِرِيْ**»، تقدَّم تفسيرُ الاستِغْفارِ قبل ذلك فراجِعْه(٥).

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٩٣، نص ١٨٩٣) بإسناده إلى الحسن بن علي الرازي عن أبي زرعة، والحسنُ ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٧/٣٨٦)، ولم ينقل فيه جرحا ولا تعديلا، وباقي رجالِ الإسنادِ صدوقٌ وثقتانِ.

وقولُ المصنف: «على ما فيه من نظرٍ» لعلَّه يشيرُ به إلى قولِ شيخِه العراقيِّ في شرحه على مقدِّمة ابن الصلاح (التقييد والإيضاح ص ٣٠٥) معلِّقًا على رواية المِائةِ ألْفٍ وأربعَةَ عَشَرَ ألْفًا: «وفي هذا التحديدِ بهذا العدد المذكور نظر كبير، وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرُّق الصحابة في البوادي والقرى. والموجود عن أبي زرعة بالأسانيد المتصلة إليه تركُ التحديد في ذلك، وأنهم يزيدون على مائة ألف كما رواه أبو موسى المديني في ذيله على الصحابة لابن منده بإسناده إلى أبي جعفر أحمد بن عيسى الهمداني، قال: قال أبو زرعة الرازي: توفي النّبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائةِ ألفِ إنسان من رجل وامرأة، وكل قد روى عنه سماعا أو رؤية، انتهى. وهذا قريبٌ لكونه لا تحديد فيه بهذا القدر الخاص، وأما ما ذكره المصنف عن أبي زرعة فلم أقف له على إسنادٍ ولا هو في كتب التواريخ المشهورة، وقد ذكره أبو موسى المديني في ذيله على الصحابة بغير إسناد فقال: ذكر سليمان بن إبراهيم بخطه قال: قيل لأبي زرعة».

(٢) أخرجه الخطيب أيضا في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٩٣، نص ١٨٩٤) بإسناده إلى أبي زُرعة، وفيه راويه عن أبي زُرعة: محمد بن أحمد بن جامع الرازي، لم أقف له على ترجمة.

(٣) ذكره ابنُ الصَّلاح الروايتين في مقدِّمته ص (١٧١) من غير إسنادٍ، ومنهُ نقلَ المصنِّف.

(٤) انظر النص رقم: ١٨١٦.

(٥) انظر النص رقم: ١٨١٧.

[١٩٢٤] قوله: «**رَكِبَ القَصْوَاءَ**»، هي التي قُطِعَ طرفُ أذنِها، وقد تقدم عدد نُوقه وجِماله عليه السلام، قبل ذلك(١).

[١٩٢٥] قوله: «**نَظْرْتُ إلى مَدِّ بَصَرِي**»، أي: مُنتَهاه(٢).

[١٩٢٦] قوله: «**فَأَهَلَّ بِالتَّوحيدِ**»، يعني قوله: لبَّيك لا شريك لك(٣).

[١٩٢٧] قوله: «**إنَّ الحَمْدَ**»، تقدم الكلام على همزةِ إنَّ قبل ذلك فراجعْه(٤).

[١٩٢٨] قوله: «**والنِّعمة**»، تقدم الكلام عليها فراجعه(٥).

[١٩٢٩] قوله: «**فَرَمَلَ**»، تقدم ما هو الرَّمَل قبل ذلك(٦).

[١٩٣٠] قوله: «**وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ**»، المراد بالأحزاب: الذين تحزَّبوا على رسول الله ﷺ يوم الخندق، وكان الخندقُ في شَوَّالٍ سنة أربع من الهجرة، وقيل: سنة خمس(٧). [١٥٠/أ]

[١٩٣١] قوله: «**فقام سُرَاقَةُ بنُ مَالِكِ بنِ جُعْشُم**»، جُعْشُم: بضم الجيم وإسكان العين المهملة وضم الشين المعجمة، ويفتح مع فتح الجيم نقله الجوهري عن الفراء، وهو الرَّجُل القَصِيرُ الغَلِيظُ معَ شِدَّةٍ(٨).

[١٩٣٢] قوله: «**مُحَرِّشًا**»، التَّحْريشُ الإِغْرَاءُ، والمرادُ هنا أنْ يَذْكُرَ لَهُ مَا يَقْتَضِي عِتَابَه(٩).

[١٩٣٣] «**ثُمَّ حَلَّ النَّاسُ كُلُّهُم وَقَصَّرُوا**» إنَّما قصَّروا ولم يحلِقُوا مع أنَّ الحلقَ

---

(١) انظر النص رقم: ١٨٩٨.

(٢) المشارق (٣٧٦/١)، المطالع (٢٤/٤).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٧٤/٨).

(٤) انظر النص رقم: ١٨٢٨.

(٥) انظر النص رقم: ١٨٢٩.

(٦) انظر النص رقم: ١٨٤٩.

(٧) انظر: جوامع السيرة لابن حزم (ص ١٨٥)، شرح المشكاة للطيبي (١٩٦٠/٦).

(٨) الصحاح (١٦٧/٥).

(٩) النهاية (١٦٨/١).

أفضل، لأنَّهم أرادوا أن يبقَى شعرٌ يُحْلَقُ في الحجِّ، فلو حَلَقُوا لم يبقَ شَعرٌ، فكان التقصيرُ أحسن، ليحصُلَ في النُّسكينِ إزالةُ شَعرٍ[١]. والله أعلم.

[١٩٣٤] قوله: «**فلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ**»، هو ثامِنُ ذي الحِجَّة، وتقدَّم[٢].

[١٩٣٥] قوله: «**بِنَمِرَةٍ**»، هي بفتح النون وكسر الميم ويجوز فيها ما في نظائرها، وهو إسكان الميم مع فتح النون وكسرها، وهي موضِعٌ بِجَنْبِ عَرَفَاتٍ، وليستْ منها[٣].

[١٩٣٦] قوله: «**أَمَرَ بِالقَصْواءِ فَرُحِلَتْ**»، هو بتخفيف الحاء، أي: جُعِلَ

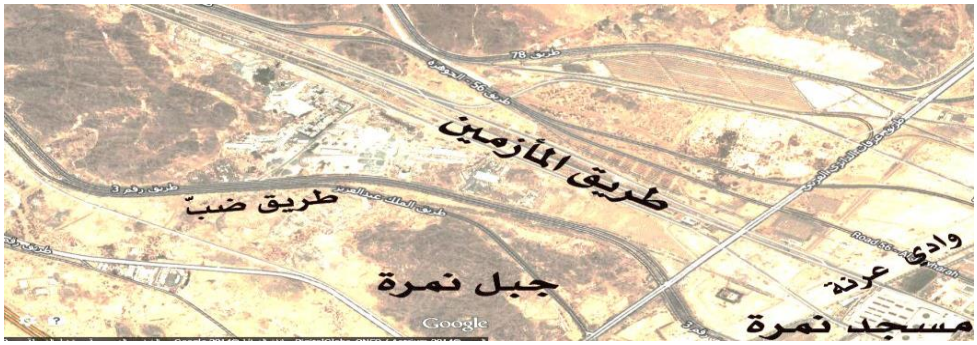
---

(١) شرح النووي (١٧٩/٨).

(٢) انظر النص رقم: ١٨٧٧.

(٣) شرح النووي على مسلم (١٨١/٨). قلتُ: ونَمِرةُ اسمٌ لجَبلٍ صَغيرٍ بَارِزٍ تراهُ في الجهة الغربية الشِّمالية وأنت واقفٌ بعرفة، بينك وبينه سيل وادي عُرَنَةُ، وإذا كنت تؤُم عرفة من طريقِ ضبٍّ تمرُّ بسفحِه الشمالي، وإذا خرجت من طريق المأزِمين تريد عرفة؛ كان الجبل في نهاية الطريقِ عن يمينك وعليه أنصابُ الحرم. وبنَمِرةَ مسجدٌ يُسمى باسمِها، وكان خارج حُدودِ عرفة، تكرر توسيعُه كثيراً، وبعد التوسِعة التي أجرتها حكومة المملكة العربية السعودية الرشيدة؛ أصبح يتسع لأكثر من ٣٠٠ ألف مصلٍّ، ودخل أكثرُ مساحتِه في عرفة، غير أن الجزء الذي به محرابه ومنبره لا يدخل ضمن حُدود عرفات، وفي داخل المسجد علامات تبين للحجاج ما هو من عرفات وما ليس منها ينبغي النظر إليها.

انظر: معجم البلدان (٣٠٤/٥-٣٠٥)، معجم معالم الحجاز (١٠٢٣/٥، ١٧٦٦/٩)، مفيد الأنام لابن جاسر (٤٢/٢)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٦١/٣٠).



عليها رَحْلُها، وفي أصلِنا بالتَّشديد[١].

[١٩٣٧] قوله: «**وَأَوَّلُ دَمٍ أَضَعُهُ دَمُ رَبِيعَةَ بنِ الحَارِثِ**»، تقدَّم الكلامُ عليه في الخُطبة يوم النَّحرِ، فانظُرهُ تجدْه بِفوائِد[٢].

[١٩٣٨] قوله: «**وَرِبَا الجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ**»، معناه: الزَّائِدُ على رأسِ المالِ للآيةِ، وهذا إيضاحٌ، والمقصودُ مفهوم من لفظِ الحديث لأنَّ الرِّبا الزيادةُ[٣].

[١٩٣٩] قوله: «**واسْتَحْلَلْتُم فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللهِ**»، قيل: معناه: فإمساكٌ بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسان، وقيل: كلمة التوحيد، وهي لا إله إلا الله محمد رسولُ الله، إذ لا تحل مسلمة لغير مسلم، وقيل: بإباحة الله، والكلمة قوله: ﴿**فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ**﴾[٤]، ورجَّحه النوويُّ، وعَزَى الأوَّلَ للخَطَّابِيِّ[٥] والهَرَوِيِّ[٦] وغيرِهما، قال: وقيل المراد بالكلمة الإيجابُ والقبولُ، ومعناهُ على هذا بالكلمةِ التي أمر الله بها. والله أعلم[٧]. [١٥٠/ب]

[١٩٤٠] قوله: «**غَيْرَ مُبَرِّحٍ**»، فِيهِ أنَّ للرجل أن يضرب امرأته للتأديب، فإن ضربها الضَّربَ المأذونَ فيه فماتت منه؛ وجبتْ ديتُها على عاقِلةِ الضَّارِبِ، وَوَجَبَتِ الكَفَّارَةُ فِي مَالِهِ[٨].

[١٩٤١] قولُه: «**فقَالَ: بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُبُها**»، هو بموحدة

---

(١) مشارق الأنوار (٢٨٥/١)، و "رُحلت" في النسخة التَّيمُورية (مج١٤٢/٢) بالتخفيف، وفي السليمية (١٤٦/أ) بالتشديد.

(٢) انظر النص رقم: ١٩٠٦.

(٣) شرح النووي على مسلم (١٨٣/٨).

(٤) سورة النساء، الآية: ٣.

(٥) غريب الحديث للخطابي (٢٥١/١).

(٦) انظر: الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي (١٦٥١/٦).

(٧) شرح النووي على مسلم (١٨٣/٨).

(٨) شرح النووي على مسلم (١٨٤/٨).

بعد النُّون، وهذه اللفظةُ رُويت في صحيحِ مسلم(١)، وضُبطت بمثناةٍ فوقُ بعدَ الكافِ، قال القاضي: وهو بعيدُ المعنى ثم قال: قيل صوابُه ينكُبُها -يعني كما هُنا- وروياه في أبي داود، بالتاء المثناة فوق من طريق ابن الأعرابي وبالموحدة من طريق أبي بكرِ النَّجَّارِ، ومعناه: يُقَلِّبُها ويَرُدُّها إلى النَّاسِ مُشِيرًا إليهِمْ، ومنهُ نَكَتَ كِنَانَتَهُ إذا قَلَبَها(٢).

[١٩٤٢] قوله: «**وَجَعَلَ حَبْلَ المُشَاةِ**»، هو بالحاء المهملة وبالموحَّدة الساكنة، كذا في أصلِنا(٣)، قال النَّووي في شرحه لمسلم: ورُوي -يعني في مسلم- جَبَل بالجيم يعني المفتوحة وفتحِ الموحَّدة(٤)، قال القاضِي: الأولُ أشْبَهُ بالحديثِ، وحَبلُ المُشاة أي: مجتمعُهم وحَبْلُ الرَّمْلِ ما طالَ منه(٥)، وقد تقدَّم شَيءٌ من هذا فانْظُره(٦).

[١٩٤٣] قوله: «**وَقَدْ شَنَقَ القَصْوَاءَ**»، هُو بشينٍ مُعْجَمةٍ، ثم نُونٍ مفتُوحتين، ثم قافٍ، أي: ضَمَّها(٧).

[١٩٤٤] قوله: «**حتَّى إنَّ رَأْسَها لَيُصِيبُ مُورِكَ رَحْلِهِ**»، كذا في أصلنا بضم

---

(١) كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ (٢/٨٨٦، ح ١٢١٨).

(٢) في المطبوعِ من إكمال المعلم للقاضي عياض (٤/٢٧٧-٢٧٨) عكسُ ما ذكره المصنِّف، حيث عزى رواية الباء إلى ابن الأعرابي، ورواية التاء إلى أبي بكر النَّجار، وفي المطبوع من سُنن أبي داود أشار المحققون إلى وجود رواية التاء والباء في النسخ الخطية. انظر: سنن أبي دواد، بتحقيق شعيب الأرناؤوط (٣/٢٨٦، ح ١٩٠٥).

(٣) وكذا في السليمية (١٤٦/أ)، ورسمُ الكلمة غير واضح في التَّيمورية (مج٢/١٤٢).

(٤) في المطبوع من صحيح مسلم (٢/٨٩٠، ح ١٢١٨) بالحاء المهملة، ويظهرُ من كلام النَّووي أنه في بعض نُسخِ الصحيح بالجيم. شرح النووي (٨/١٨٦).

(٥) إكمال المعلم (٤/٢٨١).

(٦) انظر النص رقم: ١٨٨٥.

(٧) شَنَقَ: ضمَّ وضَيَّق، يُقالُ: شَنَق زِمَامَ نَاقَتِه، أي ضَمَّه إليه كَفًّا لها عن الإسْراع، والزِّمام للنَّاقة كالرَّسَن للدَّوابِّ.

انظر: غريب الحديث للحربي (١/٣٠٨)، شرح النووي على مسلم (٨/٤١٥)، تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٢١٦).

الميم[١]، والمعروف فتحُها وكسر الراء، وهو الموضع الذي يَثْنِي الراكبُ رِجْلَهُ عليه قُدَّامَ واسِطَةِ الرَّحْلِ إذا مَلَّ من الرُّكوب[٢]، وضبطه القاضي عياض، بفتحِ الراء، وهو قِطْعَةُ أَدْمٍ يَتَوَرَّكُ عليها الرَّاكب تُجْعَلُ فِي مُقَدَّمِ الرَّحْلِ شِبْه المَخَدَّةِ الصَّغِيرَةِ[٣].

[١٩٤٥] قوله: «**السَّكِينَةَ**»، السَّكِينَةَ: هي منصُوبة في الموضعين، أي: الْزَمُوا السَّكينَة، وهو ظاهر[٤].

[١٩٤٦] قوله: «**كُلَّما أتَى حَبْلًا من الحِبَالِ**»، الحَبْلُ: بالحاء المهملة، والموحدة الساكنة، تقدَّم تفسيرهُ قبل[٥].

[١٩٤٧] قوله: «**وَسِيْمًا**»، هو بفتح الواو وكسر السين المهملة، أي: حَسَنًا[٦].

[١٩٤٨] قوله: «**مَرَّ الظُّعُن**»، هو بضم الظاء المعجمة، والعين المهملة، ويجوز إسكانها، جمع ظَعِينَة، وأصلُ الظَّعِينَةِ: البعِيرُ الَّذي عليه امْرَأَةٌ، وتُسَمَّى بِه المَرْأَةُ مَجَازًا لِمُلابَسَتِها لِلْبَعِيرِ[٧]. [١٥١/أ]

[١٩٤٩] قوله: «**يَنْظُرُ**» هُو من النَظَرِ، وفي أصْلِنَا خَبطَ فيها الذي ضَبَطَها، فليعلم ذلك[٨].

---

(١) أما السليمية (١٤٦/أ) ففيها بفتح الميم وكسر الراء، ولم تضبط في التيمورية (مج٢/١٤٣).

(٢) شرح النووي على مسلم (٨/١٨٦).

(٣) انظر: إكمال المعلم (٤/٢٨١).

(٤) شرح النووي على مسلم (٨/١٨٦).

(٥) انظر النص رقم: ١٨٨٥، ١٩٤٢.

(٦) شرح النووي على مسلم (٨/١٨٩).

(٧) شرح النووي على مسلم (٨/١٨٩).

(٨) في السليمية (١٤٦/ب) ينظُرُ مثل ضبط المصنف. ولم تُضبط في التيمورية، (مج٢/١٤٣)، والخَبْط: ضرب البعير بُخفِّ الأرض إذا سار، ومن معانيها الوطء الشديد، والضَّرْب عَلَى غَيْرِ اسْتِواء. وقيل: هو السَّيْرُ عَلَى غَيْرِ جادَّةٍ أو طَرِيقٍ واضِحَةٍ، وقِيل: أَصْلُ الخَبْطِ: ضَرْبٌ مُتَوالٍ عَلَى أَنْحاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، وكلها معان متقاربة، ثم استعير ذلك للإنسان إذا سار على غير جادة، =

[١٩٥٠] قوله: «**فَنَحَرَ ثَلاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً**»، إنْ قيل: ما الحكمةُ في أنَّه عليه السلام نحر هذا العدد، وكذا ما الحكمةُ في أنَّ عدَدَ مواليه ثلاثٌ وستُّون، كذا سألني بعض الفُضَلاءِ[١] بالقاهرة، والأول: مُسَلَّمٌ، والثاني: ممنوعٌ، فإنَّ مواليه من الرجال: نحو السَّبْعِينَ، ومن النِّساء: خمس عشرة[٢]، والأوَّل مُسَلَّمٌ، فأجاب: أنَّ ذلك إشارةٌ إلى سِنِي عُمرِه، وأنَّه يعيشُ هذا المقدارَ. والله أعلم[٣].

[١٩٥١] قولُه: «**فَنَحَرَ مَا غَبَرَ**»، أي: ما بقي من الأَضداد، والمراد هنا: بقي[٤].

[١٩٥٢] قولُه: «**ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ**»، هي بِفتحِ البَاءِ، أي: بِقِطْعةٍ[٥].

[١٩٥٣] قولُه: «**مِنْهَا جَمَلٌ لأَبِي جَهْلٍ**[٦]»، في أنفِه بُرَةٌ من فِضَّةٍ، المعروف أنَّ هذا الجمل كان في هدي يوم الحديبية، وقد قدمت ذلك في ترجمة: قَدْر حَصَى الرَّمْيِ، فانظُرهُ[٧]. والله أعلم.

=

فيُشبه بالبعير ضعيف البصر، ويقال فيه: خبط خبط عشواء، أي يتصرف على غير علم ولا بصيرة. انظر: تاج العروس (١٩/٢٢٧، ٢٣٦).

(١) لعلَّه شيخُه ابن الملقن، فإنه أشار إلى هذه المسألة في البدر المنير (٩/٣١٢).

(٢) انظر: عيون الأثر (٢/٤١٠-٤١١)، تهذيب الأسماء واللغات (١/٢٨)، تطور كتابة السيرة النبوية لعمار عبودي ص (٢٨٨).

(٣) سبق إلى القول بذلك ابن حبان في صحيحه (٩/٢٥٠)، حيث قال: «العلة في نحر المصطفى ﷺ ثلاثا وستين بدنة بيده دون ما وراء هذا العدد: أن له في ذلك اليوم كانت ثلاثا وستين سنة، ونحر لكل سنة من سنيه بدنةً بيده، وأمر عليا بالباقي فنحرها».

(٤) النهاية (٣/٣٣٧)، المطالع (٥/١٢٣).

(٥) النهاية (١/١٣٣).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٨٤، ٢/١٩٤، ح ٣١١٢): «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: «حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .. وَاجْتَمَعَ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا جَاءَ بِهِ عَلِيٌّ مِائَةَ بَدَنَةٍ **مِنْهَا جَمَلٌ لِأَبِي جَهْلٍ** فِي أَنْفِهِ بُرَةٌ...»».

(٧) انظر النص رقم: ١٨٩٨.

المُحْصَر

[١٩٥٤] الإحصارُ: المنعُ والحبسُ، يقال: أحصرَهُ المرضُ والسُّلطانُ، إذا منعه عن مقصدِه فهُو مُحصَر وحصَرَهُ إذا حَبسَه فهُو محصُورٌ(١)، وفي المطالِعِ: قال القاضِي إسماعيل: الظاهرُ أنَّ الإحصارَ بالمرضِ، والحصرَ بالعدُوِّ(٢).

[١٩٥٥] قوله: «**من كُسِرَ أو عَرِجَ**(٣)»، هو بكسر الراء، كذا في أصلنا وذكره بعدُ من طريقٍ أخرى، وضبطه فيها بكسر الراء وفتحِها(٤)، يقال: عرَج، بفتح الراء عُروجا، ومَعْرَجا، إذا أصابه شيء في رِجلِه فَخمع، وليس بخِلْقَةٍ، فإذا كان خِلْقَةً فعرِج، كفرِح أو ثُلِّثَ الرَّاءُ في غير الخِلْقَةِ، ذكر ذلك شيخُنا مجدُ الدِّين في قامُوسِه(٥)، فعلى هذا يخرَّجُ ضبطُ الأصلِ. والله أعلم.

فِدْيَةُ المُحْصَرِ

[١٩٥٦] قوله: «**عنْ عَبدِ الله بنِ مَعْقِل**(٦)» هُو بفتحِ الميم وإسكان العينِ المُهملة، ثمَّ بالقافِ المكسُورة، وهو عبد الله بن مَعْقِل بن مُقْرِن المُزَنِي، يروِي عن أبيه، عن ابن مسعُود وغيرهما، وعنه أبُو إسحاق، ويزيدُ بن أبي زِيَادُ، ثقةٌ وَيَشْتَبِهُ هذا بالصَّحابيِّ عبد الله بن مُغَفَّل، بضم الميمِ وفتح الغينِ المعْجَمةِ وتشديد الفاءِ، ذاك فردٌ،

---

(١) النهاية (١/٣٩٥).

(٢) مطالع الأنوار (٢/٣٢٤).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٨٥، ٢/١٩٤، ح ٣١١٣): عن الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى**»، فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَا: صَدَقَ».

(٤) في السليمية (١٤٦/ب) بكسر الراء في الموضعين: عَرِج. ولم تُضبط في التيمورية (مج٢/١٤٤) في الموضع الأول، وضُبطت بفتح الراء في الموضع الثاني.

(٥) القاموس المحيط ص (١٩٨).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٨٦، ٢/١٩٥، ح ٣١١٥): «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، قَالَ: قَعَدْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي الْمَسْجِدِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿**فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ**﴾ ..».

ولهم هُبَيبُ بن مُغْفِل، بضم الميم وإسكان الغين المعجمة وكسرِ الفاء(١).

الحِجامة للمُحرِم

[١٩٥٧] [١٥١/ب] قولُه: «**حدَّثنا محمدُ بن أبي الضَّيفِ**(٢)»، هو بضادٍ معجمةٌ مفتوحةٌ، تقدَّم فاعلمْه(٣).

[١٩٥٨] قوله: «**عن رَهْصَةٍ أَخَذَتْهُ**»، الرَّهْصُ: أَنْ يُصيبَ باطنَ حَافِرِ الدَّابَّةِ شيءٌ يوهِنُهُ، أو ينْزل فِيهِ المَاءُ مِنَ الإعْياء، وأصلُ الرَّهْصِ: شِدَّةُ العَصْرِ(٤).

مَا يَدَّهِنُ بِهِ المُحرِم

[١٩٥٩] قوله: «**غير المُقَتَّتِ**(٥)» هو بقافٍ مفتوحة وتشديد المثناة فوق الأُولي، أي غير مُطيَّبٍ، وهو الذي يُطبَخُ فيه الرياحِينُ حتَّى تَطيبَ ريحُه(٦).

المُحْرِمُ يَمُوتُ

[١٩٦٠] قوله: «**أنَّ رجُلًا أوْقَصَتْهُ**(٧)»، وجاء في الصَّحيح فَوَقَصَتْهُ، أو قال:

---

(١) انظر: الإكمال (٢٠٣/٧-٢٠٤)، توضيح المشتبه (٢١٨/٨-٢١٩).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٨٧، ١٩٥/٢، ح ٣١١٨): «حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلَفٍ أَبُو بِشْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الضَّيْفِ، عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ عَنْ رَهْصَةٍ أَخَذَتْهُ**»».

(٣) تكملة الإكمال لابن نقطة (٦٣٠/٣).

(٤) النهاية (٢٨٢/٢). والراء والهاء والصاد أصلٌ يدلُّ على ضَغْط وعصر وثَباتٍ، رَهَصه الحجر يرهَصُه، من الرَّهصَة. ودابَّةٌ رهيص: مرهوصة. والرَّواهص من الحجارة: التي ترهَصُ الدوابَّ إذا وطِئَتْها، واحدتها راهصة. معجم مقايس اللغة (٤٤٩٩/٢.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٨٨، ١٩٥/٢، ح ٣١١٩): «عَنْ ابْنِ عُمَرَ «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدَّهِنُ رَأْسَهُ بِالزَّيْتِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، غَيْرِ الْمُقَتَّتِ**»».

(٦) انظر: غريب الحديث لابن سلام (٣٢/٢)، النهاية (١١/٤).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٨٩، ١٩٥/٢، ح ٣١٢٠): «عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بنِ دِينَارٍ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ =

فأوقَصَتْه[١]، أي كسرَتْ عُنُقَه، يقال: وَقَصَه، وأوْقَصَهُ ومنهُ الأَوْقَصُ: القَصِيرُ العُنُقِ، والاسم منه الوَقَصُ، كأنه وُقِصَ فدَخَل عنقُه في جوفِه، ولم يذكر صاحبُ الأفْعَالِ[٢] فيه إلا وَقَصَهُ لا غير، قاله في المطالِع[٣].

[١٩٦١] قوله: «**ولا تُخَمِّرُوا وجْهَه، ولا رأْسَه**»، وفي صحيحِ مُسلم: «**رأسَه ولا وجهَه**»[٤]، قال البَيْهَقِيُّ: ذكرُ الوجهِ وهْمٌ من بعض رواتِه في الإسنادِ والمتنِ، والصحيحُ: لا تُغَطُّوا رأسَه. كذا أخرجهُ البُخاريُّ[٥]، وذكرُ الوجْهِ فيه غريبٌ[٦]. وفي تخميرِ الوجهِ ثلاثةُ

=

رَاحِلَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ، وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ...**»».

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب الكفن في ثوبين (٧٦/٢،ح ١٢٦٦) وفي الحج، باب المحرم يموت بعرفة ... (١٧/٣، ح ١٨٥٠).

(٢) انظر: كتاب الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، المعروف بابن القطاع (٣١٨/٣).

(٣) مطالع الأنوار (٢٣٤/٦-٢٣٥).

(٤) أخرجه مسلم في الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات (٨٦٦/٢، ح ١٢٠٦) قال: «حدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، أنَّ رجُلا أَوْقَصَتْهُ راحلتُه وهو محرِمٌ فماتَ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «**اغسِلُوهُ بماءٍ وَسِدْرٍ وكَفِّنُوه في ثوبَيهِ، ولَا تُخَمِّرُوا رأسَه ولا وَجْهَهُ، فإنَّه يُبعثُ يومَ القِيامةِ ملَبِّيًا**»».

(٥) في الحج، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة (١٥/٣، ١٨٣٩) قال: «حدَّثنا قُتيبة، حدثنا جريرٌ، عن منصُور، عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: وُقِصَتْ بِرجُلِ مُحْرِمٍ ناقتُه فقتلتْه، فأُتِيَ به رسولُ الله ﷺ فقال: «**اغسلُوه وكفِّنُوه ولا تُغَطُّوا رأسَه ولا تُقَرِّبُوه طِيبًا فإنَّه يُبعثُ يُهِلُّ**»».

(٦) السُّنن الكبرى للبيهقي (٣٩٣/٣). قلتُ: يريدُ البيهقيُّ بالطريق التي ادَّعى وقوعَ الوهم فيها ما أخرجه مسلم في الحجِّ، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات (٨٦٧/٢، ح ١٢٠٧) عن «عبد ابن حميد، أخبرنا عُبيد الله بن موسى، حدثنا إسرائيل، عن منصُور، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان مع رسول الله رجلٌ فوقصتْه ناقتُه فماتَ، فقال النَّبي

=

=

ﷺ: «**اغسِلُوه ولا تقرِّبُوه طِيبًا، ولا تُغَطُّوا وجْهَهُ، فإنَّه يُبْعَثُ يُلَبِّي**»».

قال البيهقي بعد إخراجه حديث إسرائيل: «رواه مسلم في الصحيح .. وهو وهْمٌ من بعض رواته في الإسناد والمتن جميعا، والصحيح ما أخبرنا...»، فساق حديثَ جرير الذي أخرجه البخاريُّ في الصحيح (٣/١٥، ١٨٣٩) عن منصور، عن الحكم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وليس فيه لفظة: "وجهه"، وقال: «رواهُ البخاري في الصحيح عن قتيبة، وهذا هو الصحيح، عن منصور عن الحكم عن سعيد، وفي متْنِه: "ولا تُغَطُّوا رأسه" ورواية الجماعة في الرأس وحده، وذكر الوجه فيه غريب، ورواه أبو الزبير عن سعيد بن جبير فذكر الوجه على شكٍّ منه في متنه، ورواية الجماعة الذين لم يشُكُّوا وساقوا المتْن أحسنُ سياقةً؛ أولى بأن تكون محفوظةً. والله أعلم».

قال الحافظُ ابن حجر معقِّبًا: «وفي كل ذلك نظرٌ، فإنَّ الحديثَ ظاهرُهُ الصِّحَّة، ولفظُه عند مسلمٍ من طريق إسرائيل عن منصور، وأبي الزُّبير، كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عبَّاسٍ فذكر الحديث، قال منصور: «**ولا تُغَطُّوا وجْهَهُ**»، وقال أبو الزُّبير: «**وأنْ يكشِفُوا وجْهَه**»، وأخرجه النَّسائيُّ من طريقِ عمرو بن دينار عن سعيد بن جُبير بلفظ: «**ولا تُخَمِّروا وجهَهُ ولا رأسَهُ**»». فتح الباري (٤/٦٤).

قلتُ: حديثُ عمرو بن دينار أخرجه مسلم (٢/٨٦٦، ح ١٢٠٦) من طريق وكيع. وأخرجه النسائي (٥/١٤٤، ح ٢٧١٣) من طريق أبي داود الحفري. كلاهما عن سفيان عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بلفظ: «**ولا تُخَمِّروا رأسَهُ ولا وجْهَهُ**». وحديث أبي الزبير أخرجه مسلمٌ (٢/٨٦٧، ١٢٠٦) من طريق الأسود بن عامر، عن زهير، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ: «**وأنْ يكشِفُوا وجْهَه**». ووَرد ذكرُ الوجه أيضا في حديث أبي بشرٍ عن سعيد بن جبير، أخرجه مسلم (٢/٨٦٧، ١٢٠٦) من طريق غُندر. وأخرجه النسائي (٥/١٩٦، ح ٢٤٥٨) من طريق خالد بن الحارث. كلاهما عن شُعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير به، ولفظه عند مسلم: «**خارجٌ رأسُه ووجهُه**»، ولفظه عند النسائي: «**ولا تُخَمِّرُوا وجهَهُ ورَأْسَهُ**».

فَنخلُصُ ممَّا تقدَّم إلى ثُبوتِ لَفْظةِ "الوَجْهِ".

مذاهب، الجوازُ، والمنعُ، والفرقُ بين الحيِّ والميِّتِ، فإن كانَ حيًّا فله تغطيتُه، وإن كان ميِّتا لم يجُز قاله أبو محمد بن حَزْمٍ(١).

مَا يَقْتُلُ المُحْرِمُ

[١٩٦٢] قوله: «**خَمْسٌ فَواسِقُ**(٢)»، هو بتنوينِ خمسٍ وفواسقُ بدلٌ منه.

[١٩٦٣] قوله: «**في الحِلِّ والحَرَمِ**»، الحَرَمُ: هو بفتح الحاء والراء، أي: في حرمُ مكة، وقيل: بضم الحاء والراء، أي: المواضع الحُرم، ولم يذكر عِياضٌ غيرَه، والفتحُ أظهرُ(٣)، وهو ما في أصلِنا(٤).

[١٩٦٤] قوله: «**والفَأْرَةُ**» هي مهمُوزةٌ، ويجُوز تركُها(٥). [١٥٢/أ]

باب ما يُنهى عنهُ المُحْرِمُ منَ الصَّيدِ

[١٩٦٥] قوله: «**عَنِ الصَّعْبِ بن جَثَّامَةَ**(٦)»، هو بفتح الجِيم، وتشديدِ المثلَّثَةِ، وبعد الألف ميمٌ، ثم تاء التأنيث، وهو الصَعْب بن جَثَّامَة، واسم جَثَّامة: يزيد ابن قيس بن عبد الله بن يَعْمُر بن عوف بن عامر بن ليث، توُفِّي في خلافة الصديق

---

(١) الجوازُ مذهبُ الشافعي وأحمد في رواية، والمنع مذهب مالك وأبي حنيفة، وأحمد في رواية. زاد المعاد (٢/٢٤٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٩١، ٢/١٩٦، ح ٣١٢٤): «عَنْ عَائِشَةَ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحِدَأَةُ**»».

(٣) مشارق الأنوار (١/١٨٧)، شرح النووي على مسلم (٨/١١٥).

(٤) لم تُضبط الكلمة في النسختين: السليمية (١٤٧/أ) والتيمورية (مج٢/١٤٦).

(٥) النهاية (٣/٤٠٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٩٢، ٢/١٩٧، ح ٣١٢٧): «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ رُمْحٍ، أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، جَمِيعًا عَن ابنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَن عُبَيْدِ اللَّهِ ابنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا **الصَّعْبُ بْنُ جَثَّامَةَ**، قَالَ: مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ...».

رضي الله عنهما، الكناني، الليثي، كان ينزل ودّانَ[١].

[١٩٦٦] قوله: «**وأنَا بالأبواءِ أو بِوَدَّان**»، أمَّا الأبواء فقريةٌ من عمل الفُرعِ من المدينة بينها وبين الجُحفة مما يلي المدينةَ ثلاثةٌ وعشرون مِيلا، وقد تقدَّمت قبلُ[٢].

وأما وَدَّانُ فبفتح الواو وتشديدِ الدَّالِ المهملة، فقريةٌ جامعةٌ من عمل الفُرعِ أيضًا بينها وبين هَرْشَى نحو من ستَّةِ أميالٍ، وبينها وبين الأبواءِ نحو من ثمانيةَ أميالٍ قريبٌ من الجُحْفَةِ[٣].

---

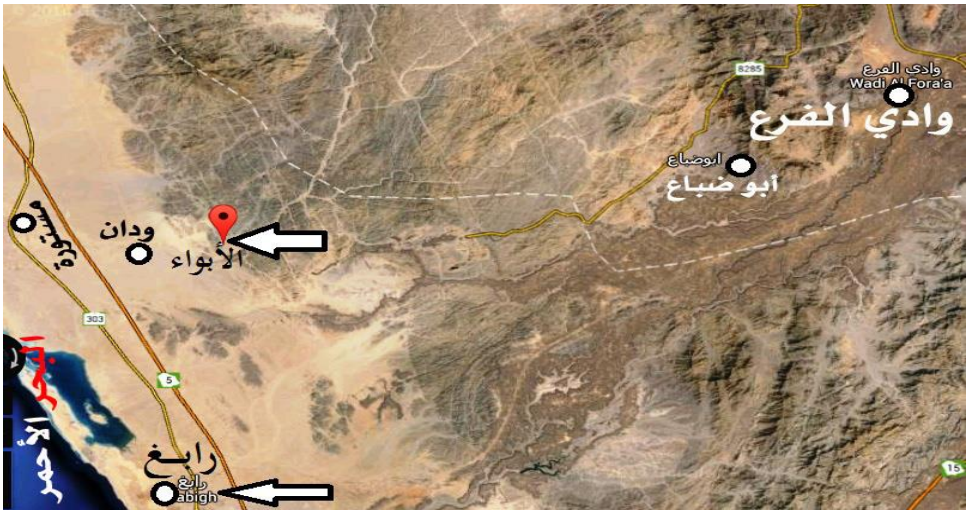
(١) أسد الغابة (٣/٢١)، الإصابة (١/٤٦٤).

(٢) انظر النص رقم: ١٨٣٨.

(٣) معجم البلدان (٥/٣٦٥). هي اليوم شرق مستورة إلى الجنوب، وشمال شرقي رابغ، وقد اندثرت، وتوجد آثارها على نَعْفِ حرَّة الأبواء إذا وصلت إلى مكان يلتقي فيه سيل تلعة حمامة بوادي الأبواء، وذلك النَّعف يسمى "العُصْعُص" والمسافة بينها وبين مستورة قريبا من اثني عشر كيلا. وانظر الأبواء في النص رقم ٣١٨.

انظر: معجم المعالم الجغرافية ص (٣٣٣)، معجم معالم الحجاز (٩/١٧٩٧-١٧٩٨).

والنَّعف له معانٍ كثيرة، منها: ما انْحَدَرَ عن السَّفْحِ، وغَلُظَ، وكانَ فيه صُعُودٌ وهُبوطٌ، وهذا المعنى هو مقصود عاتق البلادي. انظر: تاج العروس (٢٤/٤٢٦).



الرُّخصة في ذلِك إذا لم يُصَد لهُ

[١٩٦٧]قوله: «**فأحرَم أصْحابُه ولم أُحرِم**[١]» جرتِ العادةُ أن يُسأل لأيِّ شيء جاوزَ أبو قتادةَ الميقاتَ؟، والجوابُ أنه يحتملُ أن يكونَ لم يقصِدْ نُسُكًا وإنما جاء لكثرةِ الجمْعِ، ويجوز أن تكون المواقيتُ لم تُوَقَّتْ إذ ذاك، لأنَّ هذا زَمَنُ الحُديبِيَّةِ كما جاء معرَّضا به في الحديث، وإن كان في الصحيح أنَّه عليه السلام خرج حاجًّا[٢]، وهو متأوَّل على العُمرة، لأنَّ في الصَّحيحِ أنَّه زمنَ الحُدَيْبِيَّةِ[٣]؛ فيتعيَّنُ حملُ الحج على العمرة، ولم يكن فُرِض الحجُّ على الصَّحيح في سبعةِ أقوال تقدَّمت من غير ترجيحٍ[٤]، ومكةُ أهلها كفارٌ إذ ذاك. وقال الأثرمُ: كنتُ أسمع أصحاب الحديث يتعجَّبون من هذا الحديث، ويقولون كيف جاز لأبي قتادةَ أن يُجاوِزَ الميقاتَ غير مُحْرِمٍ؟، ولا يدرُون ما وجهُه حتَّى رأيتُه مفسرا في رواية عياض بن عبد الله عن أبي سعيد، -أي: في الصحيح- خرجْنا مع رسُول الله ﷺ فأحرَمْنا، فلمَّا كُنَّا مكانَ كذا وكذا؛ إذا نحنُ بأبي قتادة كان النبي ﷺ بعثَه في شيءٍ قد سمَّاه[٥]، فذكر حديث الحمارَ الوحشيِّ، وعند الطَّحاوي: أنَّه

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٩٣، ١٩٧/٢، ح ٣١٣٠): «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ، وَلَمْ أُحْرِمْ، فَرَأَيْتُ حِمَارًا فَحَمَلتُ عَلَيْهِ وَاصْطَدْتُهُ، فَذَكَرْتُ شَأْنَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَحْرَمْتُ وَأَنِّي إِنَّمَا اصْطَدْتُهُ لَكَ، «**فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ فَأَكَلُوا، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتُهُ أَنِّي اصْطَدْتُهُ لَهُ**»».

(٢) أخرجه البخاري في الحج، باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال (١٣/٣، ح ١٨٢٤) عن عثمان بن موهب، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

(٣) أخرجه البخاري في الحج، باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله (١١/٣، ح ١٨٢١) عن هشام، عن يحيى، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه.

(٤) انظر باب: فرض الحج، قبل النص: ١٧٩٧.

(٥) أخرجه حبان في الصحيح (٢٨٨/٩، ح ٣٩٧٦) من طريق عبيد الله بن عمر عن عياض ابن عبد الله، عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه، وإسناده صحيح، رجالُه ثقات.

عليه السلام بعثه على الصَّدقة[١]، وقال المنذري: أن أهل المدينة أرسلوه إليه عليه السلام، يُعْلمونه أنَّ بعض العربِ ينوي غزوَ المدينة[٢]، والثابت في الصحيح: «خَرجْنا مع النبي عليه السلام، فمنَّا المحرمُ ومنَّا غيرُ المحرِمِ[٣]»، وفي لفظ آخر: «أحرَم الصحابة ولم يُحْرِمْ هو[٤]». والله أعلم[٥].

[١٩٦٨]حديث أبي قتادة: «**وذكرتُ له، يعني: للنَّبي عليه السلام: أنِّي لم أكُنْ أَحْرَمْتُ، وأنِّي إنما اصطَدْتُه لك، فأمر النبيُّ ﷺ أصحابَه فأكلوا، ولم يأكُلْ منه حِينَ أخبرتُه أنِّي اصطَدْتُه**[٦]»، كذا هنا وهو في الدارقطني[٧] أيضاً، قال بعض مشايخي[٨] فيما قرأته عليه: قال أبو بكر النيسابوري[٩]: [١٥٢/ب] قوله: «**اصطدتُه**»، وقوله: ولم يأكله، لا أعلمُ أحدا ذكره في هذا الحديث عن معْمر،

---

(١) أخرجه الطحاوي أيضا في شرح معاني الآثار (٣١٩/٤) من طريق عُبيد الله بن عمر، بنحو لفظ ابن حبان.

(٢) عمدة القاري (١٦٧/١٠).

(٣) أخرجه مسلم في الحج، باب تحريم الصيد للمحرم (٨٥١/٢، ح ١١٩٦) من طريق صالح بن كيسان، قال: «سمعت أبا محمد، مولى أبي قتادة، يقول: سمعت أبا قتادة، يقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ، حتَّى إذا كنَّا بالقاحة، فمنَّا المحرم ومنا غير المحرم...».

(٤) أخرجه مسلم في الباب نفسه بعد الحديث السابق من طريق مالك بن أنس، عن نافع مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة، ولفظُه: «أنه كان مع رسول الله ﷺ حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلَّف مع أصحاب له محرمين، وهو غير محرم فرأى حمارا وحشيا...».

(٥) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقِّن (٣٤٥/١٢-٣٤٦).

(٦) كذا النص في الأصل.

(٧) أخرجه الدارقطني (٢٩١/٢، ح ٢٤٨) من طريق عبد الرزاق (٤٢٩/٤، ح ٨٣٣٧)، عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، وإسنادُه صحيح.

(٨) هو ابن الملقِّن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٥٠/١٢).

(٩) هو: شيخ الدارقطني، الإمام الحافظ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل النيسابوري، صاحب التصانيف المتقنة، منها "الزيادات على كتاب المزني" ت/٣٢٤ هـ.
انظر: المنتظم (٢٨٦/٦-٢٨٧)، سير أعلام النبلاء (٦٥/١٥)، مرآة الجنان (٢١٧/٢).

وهو موافقٌ لما رُوي عن عثمانَ بن عفان[١]، وقال غيرُه: هذه لفظةٌ غريبة، لم نكتبها إلا من هذا الوجه[٢]. انتهى. واعلمْ أنَّ معْمرًا أحدُ الأعلامِ الثِّقاتِ، وقد رَوى له الأئمة الستَّة، لكن له أوهامٌ معروفةٌ احتُملت له في سَعة ما أَتْقَنَ[٣]. والله أعلم[٤]. واعلم أن

---

(١) الزيادات على كتاب المزني (ص ٣٥٣، ح ٢١٩)، سنن الدارقطني (٢/٢٩١، ح ٢٤٨). وأما رواية عثمان بن عفان التي أشار إليها أبو بكر النيسابوري، فقد أخرجها في الزيادات عقب كلامه السابق من طريق عبد الرزاق، عن مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَن عُرْوَةَ، عَن يَحْيَى ابنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ حَاطِبٍ، عَن أَبِيهِ، أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَعَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَكْبٍ، فَأُهْدِيَ لَهُ طَائِرٌ، فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ، وَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ، قَالَ لَهُ عَمْرُو بنُ الْعَاصِ: أَنَأْكُلُ مِمَّا لَسْتَ مِنْهُ آكِلا؟ فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ فِي ذَاكُمْ مِثْلَكُمْ، إِنَّمَا أُصِيدَ لِي وَأُمِيتَ بِاسْمِي». وإسنادُه صحيح، رجالُه كلهم ثقات.

(٢) الكلام للبيهقي في السنن الكبرى (٥/١٩٠)، وزاد: «وقد روينا عن أبي حازم بن دينار عن عبد الله بن أبي قتادة في هذا الحديث: أن النبي ﷺ أكل منها، وتلك الرواية أودعها صاحبا الصحيح كتابيهما، دون رواية معمر، وإن كان الإسنادان صحيحين، والله أعلم».

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (١٠/٢١٨-٢٢٠)، تقريب التهذيب (ت ٦٨٠٩).

(٤) قلت: وأشار الحافظ ابن خُزيمة أيضا إلى تفرد معمر بن راشد باللفظتين المذكورتين فقال: «هذه الزيادة: "**إنما اصطدته لك**"، وقوله: "**ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته لك**"، لا أعلم أحداً ذكره في خبر أبي قتادة غير معمر في هذا الإسناد، فإن صحت هذه اللفظة فيشبه أن يكون ﷺ أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله، فلما أعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله امتنع من أكله بعد إعلامه إياه أنه اصطاده من أجله؛ لأنه قد ثبت عنه ﷺ أنه قد أكل من لحم ذلك الحمار». صحيح ابن خزيمة (٤/١٨٠).

قال الحافظ ابن حجر معقِّبًا على الاحتمال الذي ذكره ابن خُزيمة: «فيه نظر؛ لأنه لو كان حراماً ما أقر النبي ﷺ على الأكل منه إلى أن أعلمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله». فتح الباري (٤/٣٠).

والصواب أن معمر بن راشد وهِم في زيادة اللفظتين، وخالف بذلك جمعا من الثقات عن يحيى بن أبي كثير، وهم: هشام الدستوائي (صحيح البخاري ٣/١١، ح ١٨٢١،

=

حاصل ما في أكل المحرِم الصَيْد أربعةُ مذاهب: المنعُ مطلقًا صيد لأجله أم لا، وهو مذكور عن بعضِ السَّلف، دليلُه حديث الصَّعب بن جثَّامة[1]، وقد روى عن

صحيح مسلم ٨٥٣/٢، ح ١١٩٦)، ومعاوية بن سلام (صحيح مسلم (٢/ ٨٥٤، ح ١١٩٦)، وعلي بن المبارك (صحيح البخاري٣/ ١٢، ح ١٨٢٢)، وشيبان ابن عبد الرحمن (مستخرج أبي عوانة ١١٣/٩، ح ٣٥٩٠)، رووه عن يحيى من دون اللفظتين.

ومما يؤكِّدُ على شُذوذ زيادة معمر؛ أن الحديث ورد من غير طريق يحيى بن أبي كثير، فرواه الثقاتُ: عثمان بن عبد الله بن موهب (صحيح البخاري ٣/ ١٣، ح ١٨٢٤، صحيح مسلم ٢/ ٨٥٣، ح ١١٩٦)، وأبو حازم سلمة بن دينار (صحيح البخاري(٤/ ٢٨، ح ٢٨٥٤، صحيح مسلم ٨٥٥/٢، ح ١١٩٦)، وعبد العزيز بن رفيع (صحيح مسلم ٨٥٥/٢، ح ١١٩٦)، والصَّدوقُ: صالح بن أبي حسان (مستخرج أبي عوانة ١٢٧/٩، ح ٣٦٠٠) عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، ولم يذكروا هاتين اللفظتين.

كما ورد الحديث من طرُق أخرى عن أبي قتادة، وليس فيها اللفظتان، منها: ما رواه الثقات: نافع مولى أبي قتادة (صحيح البخاري ٣/ ١٢، ح ١٨٢٣، صحيح مسلم ٨٥٢/٢، ح ١١٩٦)، وعطاء بن يسار (صحيح البخاري ٣/ ١٥٤، ح ٢٥٧٠، صحيح مسلم ٨٥٢/٢، ح ١١٩٦)، ومعبد بن كعب (مسند أحمد ٢٩٠/٣٧، ح ٢٢٦٠٤)، والمقبول: أبو صالح مولى التوأمة (صحيح البخاري ٧/ ٨٩، ح ٥٤٩٢) أربعتُهم عن أبي قتادة الأنصاري.

ويظهرُ لي -والله أعلم- أنَّ معمرا اختلط عليه لفظُ حديثه عن أبي قتادة بلفظ حديثِه الآخر الذي رواه عن عثمان بن عفان في طير صِيد من أجلِه، وقد تقدَّم تخريجه.

قال ابن حزم: «فلا يخلو العمل في هذا من ثلاثة أوجُه: إما أن تغلَّب رواية الجماعة على رواية معمر لا سيَّما وفيهم من يذكر سماع يحيى من ابن أبي قتادة ولم يذكر معمرا، أو تسقط رواية يحيى بن أبي كثير جملة لأنه اضطرب عليه، ويؤخذ برواية أبي حازم وأبي محمد وابن موهِب الذين لم يضطرب عليهم، لأنه لا يشُكُّ ذو حِسٍّ أنَّ إحدى الروايتين وهمٌ، إذ لا يجوز أنْ تصحَّ الرواية في أنَّه عليه السلام أكل منه، وتصحَّ الرواية في أنَّه عليه السلام لم يأكل منه، وهي قصة واحدة في وقت واحد في مكان واحد في صيد واحد». المحلى (٢٥٣/٧).

(١) أخرجه مسلم في الحج، باب تحريم الصيد للمحرم (٨٥٠/٢، ١١٩٣) من طريق ابن شهاب، =

علي[١] وابن عمر[٢] وابن عباس[٣]، ثانيها: المنع إن صاده أو صيد لأجلهِ سواء كان بإذنه أم بغير إذنه، وهو مذهب مالك[٤] والشافعي[٥]، ثالثها: إن كان باصطياده أو بإذنهِ أو بدلالةٍ حَرُم وإلا فلا، وإليه ذهب أبو حنيفة[٦]، وقال ابن العربي: يأكل ما صيد وهو حلالٌ ولا يأكل ما صيد بعدُ، وحديث أبي قتادة في الصحيح وغيره يدل على جواز الأكل في الجملة[٧]، وهذا خلاف المذهب الأول، فهذه أربعة مذاهب.

فِي الهَدْيِ إِذَا عَطِبَ

[١٩٦٩] قوله: «**أَنَّ ذُؤَيبًا الْخُزَاعِيَّ، حَدَّثَ: أَنّه عَلَيْه السَّلام كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبُدْنِ**[٨]»، ذُؤيب: هذا هو ابن حَلْحَلَة بن عَمرو بن كُليب الخُزَاعِيّ الكَعبيّ،

عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس ﷺ، عن الصَّعب بن جثَّامة الليثي ﷺأنه أهدى لرسول الله ﷺ حمارا وحشِيًّا وهو بالأبواء -أو بودان- فرده عليه رسول الله ﷺ. قال: فلما أن رأى رسول الله ﷺ ما في وجهي، قال: «**إنا لم نردَّه عليك، إلا أنَّا حُرُمٌ**».

(١) رواه عبد الرزاق في "المصنَّف" كتاب المناسك، باب ما ينهى عنه المحرم من أكل الصيد (٤/٤٢٧، ح ٨٣٢٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف"، كتاب الحج، من كره أكله للمحرم (٣/٧٥٦، ح ١٤٦٩٤، ١٤٦٩٥)، وإسنادُهما حسن.

(٢) مصنَّفُ ابن أبي شَيبة (٣/٧٥٥، ح ١٤٦٨٨)، وإسنادُه صحيح.

(٣) مصنف عبد الرزاق (٤/٤٢٨، ح ٨٣٣٠)، مصنَّفُ ابن أبي شَيبة (٣/٧٥٦، ح ١٤٦٩٣)، وإسنادُهما صحيح.

(٤) التفريع في فقه مالك بن أنس لابن جلاب ص (١٧٣).

(٥) البيان في مذهب الشافعي لابن أبي الخير (٤/١٧٩).

(٦) الهداية شرح البداية للميرغيناني (١/١٧٤).

(٧) كذا في التوضيح لابن الملقِّن (١٢/٣٥١)، وعُمدة القاري للعيني (١٦/٢٠).

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠١، ٢/١٩٩، ح ٣١٤٢): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بِشْرٍ الْعَبْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَن قَتَادَةَ، عَن سِنَانِ ابْنِ سَلَمَةَ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ ذُؤَيْبًا الْخُزَاعِيَّ، حَدَّثَ: أَنّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبُدْنِ، ثُمَّ يَقُولُ: «**إِذَا عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا، فَانْحَرْهَا، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي**

=

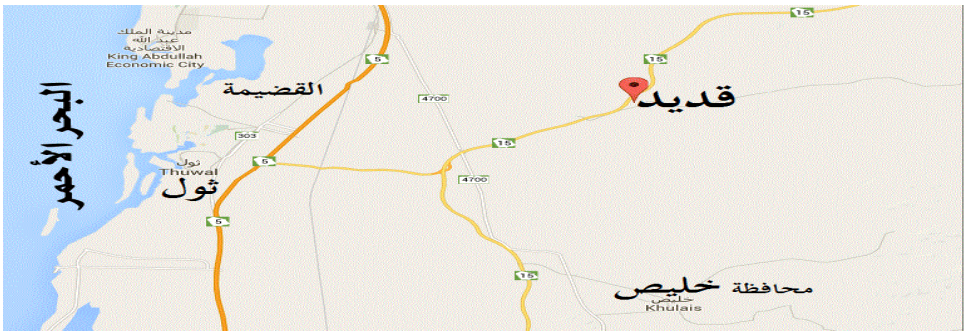
وقيل: ذُؤيب بن حَبيب، وقيل: غير ذلك وهو والد قَبِيصة بن ذُؤيب، شَهِدَ الفتح وكان ينزلُ بقُدَيدٍ(١)، روى عنه ابنُ عبَّاسٍ(٢) كما في الأصل(٣).

[١٩٧٠] قوله: «**وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ**»، الرُّفْقَة: بضم الراء وكسرها(٤).

[١٩٧١] قوله: «**عن نَاجِية الخُزَاعِيِّ**(٥)»، نَاجِية: هذا هو ابنُ كَعْبٍ، وقيل: ابن جُندب بن كعب، وقيل: غير ذلك، أسلميٌّ خُزاعي، وقيل: اسمه ذَكْوان ويدعى

دَمِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ صَفْحَتَهَا، وَلَا تَطْعَمْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ»».

(١) قُدَيد: -بضم القاف وفتح الدال المهملة ومثناة تحتية ودال أخرى-: وادٍ فحلٌ من أودية الحِجَاز التهامية، تابعٌ لمحافظة خليص، يأخذ أعلى مساقط مياهه من حرةِ ذَرَّة فيُسَمَّى أعلاهُ سِتَارَة، وأسفله قُديدًا، يقطعه الطريق من مكَّة إلى المدينة على نحو من ١٢٥ كيلا، ثمَّ يَصُبُّ في البحر عند القضيمة.



انظر: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص٢٥٠)

(٢) انظر: الإكمال (٢١٢/)، تهذيب الأسماء واللغات (٥٦/٢).

(٣) السليمية (١٤٨/أ)، والتيمورية (مج١٤٩/٢).

(٤) لسان العرب (١١٨/١٠). وهي الجماعة ترافِقُهم في سفرك. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤١٨/٢)، مشارق الأنوار (٢٩٧/١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠١، ١٩٩/٢، ح ٣١٤٣): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، وَعَمْرُو بنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالُوا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن نَاجِيَةَ الْخُزَاعِيِّ، قَالَ عَمْرٌو فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ صَاحِبَ بُدْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ الْبُدْنِ؟، قَالَ: «**انْحَرْهُ وَاغْمِسْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ، ثُمَّ اضْرِبْ صَفْحَتَهُ، وَخَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ فَلْيَأْكُلُوهُ**»».

ناجية لكونه نجا من قريش، تُوُفِّي زمنَ معاوية[١]. [١٥٣/أ]

فَضْلُ مَكَّةَ

[١٩٧٢] قوله: «**بِالحَزْوَرَةِ**[٢]»: هي بفتح الحاء المهملة وإسكان الزاي وفتح الواو مخفَّفة، قال الدارَقطني: كذا صوابُه، والمحدِّثون يفتحُون الزَّايَ ويُشدِّدُون الواو، قال: وهو تصحيفٌ، كذا قال[٣]، وهو سوقُ مَكَّة، وقد دخلتِ المسجد لما زِيدَ فيه[٤]، والذي أعرفه ونقله غير واحد أنها مضبوطة بالضبطين معًا، وكذا قال في المطالع: ضبطناهُ على ابن سِرَاج[٥] بالوجهين، قال: قال أبو عبيد: الحَزْوَرَةُ: الرَّابِيَةُ[٦]. انتهى.

[١٩٧٣] قوله: «**عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رسول الله ﷺ،**

---

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١٢١/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠٣، ٢٠٠/٢، ح ٣١٤٥): «عَنْ مُحَمَّدِ بنِ مُسْلِمٍ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيِّ بنِ الْحَمْرَاءِ، قَالَ لَهُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ وَاقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ، يَقُولُ: «**وَاللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَيَّ**... »».

(٣) مطالع الأنوار (٣٨٢/٢)، وقريبٌ منه قولُ الشافعي: «النَّاسُ يُشَدِّدُون الحَزْوَرَةَ والحُدَيْبِيَة، وَهُمَا مُخَفّفتان». النهاية في غريب الحديث (٣٨٠/١).

(٤) معجم البلدان (٢٥٥/٢)، معجم ما استعجم (٤٤٤/١)، معجم معالم الحجاز (٤٥٨/٢).

(٥) هو: أبو مروان عبد الملك بن أبي القاسم سِرَاج بن عبد الله ابن محمد بن سراج الأموي، مولاهم القُرطبي، ت/٤٨٩هـ.

قال القاضي عياض: «إمام الأندلس في وقته في علم لسان العرب وضبط لغاتها وأذكرهم لشوارد أشعارها وأوثقهم في ذلك، وإليه كانت الرحلة من جميع جهات الأندلس».

انظر: قلائد العقيان (ص ١٨٨)، ترتيب المدارك (٧٧/٢) شجرة النور الزكية (١٨١/١).

(٦) كذا قال القاضي عياضٌ، ونقله عنه صاحب المطالع، وسبقهما ابن سيده إلى تفسيره بالرابية الصغيرةِ كما في "المحكم"، وقال في المخصص: «الحَزْوَرَةُ هي الأُكَيمةُ الصغيرة»، وقال ابن فارس: «الحزورة: التلُّ الصغير».

معجم مقاييس اللغة (١٤٧/٢)، المحكم والمحيط الأعظم (٢٢٠/٣)، المخصص (٥٨/١)، مشارق الأنوار (٢٢٠/١)، مطالع الأنوار (٣٨٢/٢).

يَخْطُبُ عَامَ الْفَتْحِ(١)»، الحديث، صفيَّة هذه: بنتُ شَيبة بن عثمان بن أبي طلحة عبد الله بن عبد العُزى العَبْدَرِيَّة الحجبي، قتلَ عليٌّ جدَّها يوم أحُد وأسلم أبوها يوم الفتح، وتوفي سنة تسعٍ وخمسين(٢)، ولها حديث آخر في هذا الكتاب أيضا، من طريق ابن إسحاق أيضاً، أنَّه عليه السلام رأتْه دخلَ الكعبة يوم الفتحِ، وبها حَمَامَة عَيْدان (فكسرها(٣))(٤)، تأخرت حتى أدركها ابنُ جريج، لكنه لم يسمع منها(٥)، قال الذهبي: وأظنُّها عاشت إلى قريب سنة تسعين، وحديثُها في أبي داود، والنسائي، وابن ماجه(٦)، قال الذهبي في الكاشِف: وأراه مرسلا(٧). انتهى. وقد حَمَّر اسمها في تجريده(٨)، ومن عادته أنه إذا حَمَّر اسما يكون الراجح فيه أنه تابعي فهي تابعية عنده، قال في مكان آخر: وثَّقها ابن حبان(٩). انتهى. لكن في صحيح البخاري في باب الإذخر والحشيش

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠٣، ٢/٢٠٠، ح ٣١٤٦): «حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمير، حدثنا يُونس بن بُكير، حدثنا محمد بن إسحق، حدثنا أبان بن صالح، عن الْحَسَنِ بنِ مُسْلِمِ بنِ يَنَّاقٍ، عَن صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَامَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهِيَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**...»».

(٢) الاستيعاب (٧١٢/٢)، تهذيب الكمال (٦٠٤/١٢، ٦٠٦)، سير أعلام النبلاء (١١/٣).

(٣) تصحَّف في المخطوط إلى : "فسكرها"، والمثبتُ هو الصواب.

(٤) هو في السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ٢٨ من استلم الركن بمحجنه، ١٦٥/٢، ح ٢٩٨٠)، وتقدم عند المصنف برقم: ١٨٤٥.

(٥) التاريخ الأوسط (٩٢/٢)، تهذيب الكمال (٢١١/٢٥)، السير (٥٠٨/٣).

(٦) تذهيب تهذيب الكمال (١٤٨/١١، ت ٨٦٩٣)، وقال في السير (٥٠٩/٣): «أحسب أنها عاشت إلى دولة الوليد بن عبد الملك». وقد ولي الوليد الخلافة سنة ٨٦ هـ.

(٧) الكاشف (٥١٢/٢، ح ٧٠٢٧).

(٨) تجريد أسماء الصحابة، (ص ٢٨٣، ت ٣٤٠٠)، ونص كلام الذهبي: «مختلف في صحبتها، وكان أحاديثها مرسلة».

(٩) تذهيب تهذيب الكمال (١٤٨/١١، ت ٨٦٩٣). وانظر الثقات (١٩٧/٣).

في القبر(١): «وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة، سمعتُ النبي ﷺ مثله»، فانظر هذه العبارة، فإنها صريحة بصُحبتِها، وكذا هاذان الحديثان اللذان ذكرتهما وغيرهما، وفي أبي داودَ قالت: «رأيتُ عليه السلام يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ» (٢)، ولها في الصَّحيحين خمسةُ أحاديث عن عائشة(٣)، وقد ضعَّف المزي في أطرافه(٤) أبان بن صالح في ترجمتها من أجل الحديث الذي ذكرته من عند البخاري، وانفرد بتضعيفه فيما أعلمُه، والذي ظهر لي بعد التأمل -والله أعلم- أنها صحابيةٌ، وكذا رجَّحه بعضُهم(٥)، وقال: إنه المشهور(٦).

---

(١) في كتاب الجنائز (٢/٩٢، ح ١٣٤٩

(٢) في المناسك، باب الطواف الواجب، (٢/١١٥، ح ١٨٨٠).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٣٤٩).

(٤) تحفة الأشراف (١١/٣٤٣، ت ١٥٩٠٨). قال المزي: «لو صح هذا الحديث لكان صريحاً في سماعها من النبيّ ﷺ، لكن في إسناده أبان بن صالح، وهو ضعيف». قلتُ: أبان ابن صالح وثَّقه غير واحد من الأئمة منهم: ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وقال النسائي: «لا بأس به»، وقد ذكر ذلك المزيُّ نفسُه في تهذيب الكمال (٢/١٠-١١).

قال أبو زُرعة العراقي بعد نقله تضعيف المزيِّ لأبان: «وهذا وهم منه»، أي من المزي. ذيل ميزان الاعتدال (ص ٥٠).

وقال الحافظ ابن حجر: «و وثقه الأئمة ووهم بن حزم فجهله وابن عبد البر فضعفه». تقريب التهذيب (ت ١٣٧).

(٥) لعل المقصود بالبعض في كلام المصنف النوويُّ، فإنه صاحب هذا القول. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٣٤٩).

(٦) وهذا هو الراجح، وممن قال بصُحبتها: ابنُ حبَّان، والنَّووي، وأوردَها ابنُ عبد البر في الصَّحابةِ، وكذا ابنُ الأثير وأشار إلى الاختلاف في صُحبتِها، وأثبت لها الرؤيةَ العلائيُّ، والمزيُّ، وابن حجر، ونقلَها الذهبيُّ بصيغةِ التمريضِ (ويُقَالُ). وأنكرَ الدارقطني رؤْيتَها، وذكرها في التابعين، وتبِعه العجليُّ، والبرقانيُّ كما في خلاصة التذهيب.

قال الحافظ ابن حجر في التقريب: «لها رؤية، وحدثت عن عائشة وغيرها من

=

فضلُ المَدِينَةِ

[١٩٧٤] قوله: «**إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ**[١]»، **لَيَأْرِزُ**: بكسر الراء، وقد قال بعضُهم[٢]: بضم الراء، وحكى بعضُهم[٣] عنِ المروزي[٤] بفتح الراءِ، ومعناه: ينضَمُّ ويجتمِعُ[٥].

الصحابة، وفي البخاري التصريحُ بسماعِها من النبي ﷺ، وأنكر الدارقطني إدراكها». وقال في الإصابة: «وأبعد من قال لا رؤية لها، فقد ثبتَ حديثُها في صحيحِ البخاري تعليقًا».
انظر: معرفة الثقات (٤٥٤/٢)، الثقات (١٩٧/٣)، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني (١٨١/١، ت ٤٨٠)، الاستيعاب (١٨٧٣/٤)، أسد الغابة (١٨٦/٧)، تهذيب الأسماء واللغات (٣٤٩/٢)، تهذيب الكمال (٢١١/٣٥)، الكاشف (٢١٥/٢)، السير (٥٠٨/٣)، تحفة التحصيل (ص ٣٧٧)، الإصابة (٧٤٣/٧)، تقريب التهذيب (ت ٨٦٢٢)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص ٤٩٣).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠٤، ٢٠٠/٢، ح ٣١٤٨): «عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ، كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا**»».

(٢) هو: ابنُ سراج، نقله عنه القاضي عياض في المشارق (٢٧/١)، تقدَّمت ترجمتُه.

(٣) هو الحافظ المحدث: أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري المعروف بالقابِسي، تلميذُ المروزيِّ. ولد في القيروان عام ٣٢٤ هـ، وتوفي سنة ٤٠٣ هـ، وتسمية القابسي إنما هي نسبة إلى قرية قابس بالقرب من القيروان.
انظر: مشارق الأنوار (٢٧/١)، تذكرة الحفاظ (١٨٦/٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٤١٩، ت ٩٤٧).

(٤) هو: الإمام محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو زيد المروزي الفاشاني، شيخ الشافعيةُ، وراوي "صحيح البخاري" عن الفربري.
ولد سنة إحدى وثلاثمائة، وتوفي يوم الخميس ثالث عشر رجب، سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة بمرو.
انظر: السير (٣١٣/١٦)، طبقات الشافعية للسبكي (٧١/٣)، وفيات الأعيان (٢٠٩/٤).

(٥) المشارق (٢٧/١)، المطالع (٢٣٧/١)، والهمزة والراء والزاء أصل واحد لا يُخْلف قياسُه، وهو =

[١٩٧٥] قوله: «**عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُكْنَفٍ**[١]»، هو بضم الميم وإسكان الكاف وفتح النون ثم فاء، كذا في أصلِنا مضبوطٌ بالقلمِ[٢]، والذي كنت أحفظه أنه بكسر الميم، وكذا رأيته في بعض كتب الأسماء الصحيحة فليُحرَّر[٣]، وعبد الله المذكور واهٍ[٤]، وقال الذهبي في مكان آخر: مجهول، قال: وقال ابن حِبَّان: لا يحتج به[٥]، وقال البُخاري: في حديثه نظر[٦]. انتهى. [١٥٣/ب]

[١٩٧٦] قوله: «**عن أُحدٍ وَهُوَ عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الجَنَّةِ**»، وفي سندِه

التجمّع والتّضامّ. انظر: معجم مقاييس اللغة (٧٨/١).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠٤، ٢٠١/٢، ح ٣١٥٢): «حَدَّثَنَا هَنَّادُ بنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَن مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاق، عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُكْنَفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ أُحُدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، وَهُوَ عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الْجَنَّةِ، وَ عَيْرٌ عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ النَّارِ**»».

(٢) وكذا ضبطه الأعظمي في تحقيقه للسنن (٢٠١/٢، ح ٣١٥٢) لأنَّه اتَّخَذ نُسخةَ مكتبة جار الله أصلا لتحقيق السُّنن، وهي أصلُ المصنِّف، أما النسختان: السليمية (١٤٨/ب) والتيمورية (مج١٥٠/٢) التي تُعدُّ أصلَ أصلِ المصنِّف؛ فضُبِطتِ الكلمةُ فيهما بكسر الميم وسُكونِ الكاف وفتح النون، وهو الصواب. ولم تُضبط الكلمة في النُّسخ الخطيَّة الأخرى للسُّنن (الفرنسية ص ٤٠٨، والمحمودية ص ٣٠٤، والأزهرية ص ٢٥٧، ونسخة عارف حكمت ص ٣١٨).

(٣) ما في حفظِ المصنِّفِ هو الصَّواب، وهكذا ضَبَطُوهُ في كتُب الرجالِ وضَبطِ الأسماء.
انظر: توضيح المشتبه (٢٥٦/٨)، تقريب التهذيب (ت ٣٦٣٩)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص ٢١٦).

(٤) الكاشف (٦٠٠/١، ت ٣٠٠٢).

(٥) المغني في ضعفاء الرجال (٣٥٩/١، ت ٣٣٨٢).

(٦) كذا في توضيح المشتبه (٢٥٦/٨). ولفظُ البخاري في التاريخ الكبير (١٩٣/٥): «فيه نظر» قالهُ بعد أن أوردَ في ترجمتِه حديث الباب، ونقله عنه ابن عدي والعُقيلي.
الكامل (٢٢٤/٤)، ضعفاء العقيلي (٣٠٨/٢).

عبدُ الله المقَدَّمُ ذكرُه[١]، التُّرْعَةُ في الأصل: الرَّوضَة على المكان المرتفع خاصَّةً، فإذا كانتْ في المطمئِّن فهِي رَوْضَةٌ[٢]. قال في الصِّحَاحِ: والتُّرعة بالضَّم: البابُ[٣]، وفي الحديث: «**إنَّ مِنْبَرِي هَذا تُرْعَةٌ مِنْ تُرَعِ الجَنَّةِ**»[٤]، ويقال: التُّرعَةُ الرَّوْضَةُ، ويقال: الدرجة، ويقال: التُّرعة أيضا: أفواهُ الجداول، حكاه بعضُهم[٥]. انتهى.

صَومُ شهرِ رمضانَ بِمَكَّة

[١٩٧٧] قوله: حديث ابنِ عباس مرفوعا: «**مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ بِمَكَّةَ فَصَامَ وَقَامَ مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ لَهُ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِائَةَ أَلْفِ شَهْرِ رَمَضَانَ فِيمَا سِوَاهَا، وَكَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ (خ: عِتْقَ رَقَبَةٍ، وَكُلِّ لَيْلَةٍ عِتْقَ رَقَبَةٍ[٦])، وَكُلِّ يَوْمٍ حُمْلَانَ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَفِي كُلِّ يَوْمٍ حَسَنَةً، وَفِي كُلِّ لَيْلَةٍ حَسَنَةً**[٧]»، هذا الحديث في سنده

---

(١) فالحديثُ ضعيفٌ جدا.

(٢) كذا في النهاية (١/١٨٧). وهو كلامُ أبي عُبيد، وقاله الخليلُ أيضا.
غريب الحديث لابن سلام (١/٥)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/١٠٦).

(٣) الصحاح في اللغة (٣/٣٢٦).

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى (٢/٤٨٨)، وابن سعد في الطبقات (١/٢٥٣)، وأحمد في المسند (١٤/٣٣٧، ح ٨٧٢١) من طرق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ، وإسنادُه صحيح. وأخرجه أحمد وغيره أيضا من طرق أخرى عن أبي هريرة ﷺ.

(٥) تهذيب اللغة (٢/٢٦٦)، الصحاح في اللغة (٣/٣٢٦)، تاج العروس (٢٠/٣٨٥).

(٦) ما بين القوسين سقط من السطر، واستدركهُ المصنِّف في الهامش الأيسر مبدوءا بحرف الخاء هكذا: (خ). ولعل المقصُود منها: نسخة خطية أخرى قُرأت عليه. ونحو هذا في النُّسخة التيمورية أصلِ أصلِ المصنِّف (مج٢/١٥١) استدركَ ابن قُدامة كلمتين (عتق رقبة) بين السَّطرين، وكتب قبلهما: (خ). أما النسخ الخمس الأخرى لابن ماجه ومنها السليمية (١٤٨/ب) فجاء نص الحديث فيها كاملا دون سقط أو استدراك.

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠٦، ٢/٢٠١، ح ٣١٥٢): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بنُ زَيْدٍ العَمِّيُّ، عَن أَبِيهِ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ بِمَكَّةَ فَصَامَ**...»»، الحديث.

عبد الرحيم بن زيد العَمِّي، عن أَبيه، قال البخاري: «تركوه»[١]، وقال يحيى: «كذاب»[٢]، وقال مرة: «ليس بشيء»[٣]، وقال الجوزجاني: «غير ثقة»[٤]، وقال أبو حاتم: «ترك حديثه[٥]»، وقال أبو زرعة: «واه»[٦]، وقال أبو داود: «ضعيف[٧]»، وأبوه زيد بنُ الحَوَارِيِّ العَمِّي البصري قاضي هراة، مختلفٌ في توثيقه[٨].

قال المحبُّ الطبري: وهذه الزيادة على التضعيف بمائة ألف فيه إشعار بأفضلية الصوم على سائر عبادات البَدَنِ، وبه قال قائلون، ويحتملُ أن تكون تلك الزيادة في مقابلة وصف اتصف به الصوم من مشقَّة تحصل فيه غالبا لا سيما في أيام الحر الشديد، ويكون التضعيف بمائة ألفٍ في مقابلة ذاتِ العبادة، ولذلك كانت الصلاة بمائة ألف صلاة فكذلك الصوم نفسه وكذلك أشخاص جميع العبادات، ثم قد يُزاد على ذلك بسببِ وصفٍ تتَّصف به العبادة تارة وتخلو منه أخرى، فيزادُ في صلاة ذات خُشوع وحضور أو في جماعة أو مسجد [أو[٩]] جِوَار ونحو ذلك، ولا يُزاد في الخالية من تلك الأوصاف، والتضعيف بمائةِ ألفٍ ثابتٌ فيها، مُطَّرِدٌ في جميع العبادات، وحينئذ لا يكون فيه دلالة على الأفضليَّة، إذ كلُّ عبادة قد يكون فيها مثلَ ذلك أو أكثرَ أو أقلَّ بحسب وصفِها، ويرجعُ التفاضُلُ عند تفاوُت الزِّياداتِ إلى الصِّفات لا إلى الذَّاتِ،

---

(١) التاريخ الكبير (٦/١٠٤)، الضعفاء الصغير (ص ٨١، ت ٢٣٥).

(٢) العلل المتناهية (١/٢٨٣)، ميزان الاعتدال (٢/٦٠٥).

(٣) الجرح والتعديل (٥/٣٣٩).

(٤) أحوال الرجال (ص ١٩٣، ت ٣٦٠).

(٥) الجرح والتعديل (٥/٣٤٠).

(٦) المصدر السابق.

(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص ٢٨٦، ت ٤١٢).

(٨) تهذيب الكمال (١٠/٥٦-٥٩،ت ٢١٠٢).

(٩) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، واستدركتُه من غاية الإحكام (٤/٣٥٨) للمحب الطبري، والسياقُ يقتضيه أيضا.

والله أعلم. انتهى ببعض حذفٍ(١).

الطَّوافُ في مَطَرٍ

[١٩٧٨] حديث: «**الطَّواف في المَطَرِ**(٢)» في سنده داودُ بن عَجْلان المكيُّ عن أبي عِقالٍ. ضعَّفَ داودَ ابنُ معين(٣)، وقال أبو داود: «ليسَ بشيء(٤)»، وأبو عِقَال: بكسر العين المهملة وبالقاف المخففة، وفي آخره لام، ويشتبه به عَقَّال -بتشديد القافِ- بن شبَّة أبو شَيْظَم عن الزُّهري(٥).

وصاحب الترجمة أبو عِقَال المخفَّف، اسمه هِلالُ بن زيدٍ(٦)، في حديثِه مناكيرُ، وقال أبو حاتم والنَّسائي: «منكر الحديث(٧)»، زاد النسائي: «ليس بثِقة»، وقد ذكر له الذَّهبيُّ في الميزانِ عدَّة مناكير(٨)، وقال في الكنى(٩): «أبو عِقَال اسمه هلال متَّهم بالوضع، قد ذُكر». انتهى.

---

(١) غاية الإحكام في أحاديث الأحكام لمحب الدين الطبري (٣٥٨/٤، ح٨٠٤٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠٧، ٢٠٢/٢، ح ٣١٥٥): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ عَجْلَانَ، قَالَ: طُفْنَا مَعَ أَبِي عِقَالٍ فِي مَطَرٍ، فَلَمَّا قَضَيْنَا طَوَافَنَا أَتَيْنَا خَلْفَ الْمَقَامِ، فَقَالَ: طُفْتُ مَعَ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ فِي مَطَرٍ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الطَّوَافَ أَتَيْنَا الْمَقَامَ، فَصَلَّيْنَا رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ لَنَا أَنَسٌ: «**ائْتَنِفُوا الْعَمَلَ، فَقَدْ غُفِرَ لَكُمْ، هَكَذَا قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَطُفْنَا مَعَهُ فِي مَطَرٍ**»».

(٣) الكامل (٩٣/٣). وفي تاريخ الدوري (١٢٧/٣، ت ٥٢٧): «ما أظنه بشيء».

(٤) تهذيب الكمال (٤١٨/٨)، ميزان الاعتدال (١٢/٢).

(٥) الإكمال (٢٤٤/٦)، تبصير المنتبه (٩٥٩/٣).

(٦) المقتنى في سرد الكنى (٤٠٦/١).

(٧) الجرح والتعديل (٧٤/٩)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٤٤، ت ٦٠٧)، ميزان الاعتدال (٣١٤/٤).

(٨) الميزان (٣١٤/٤).

(٩) من كتابه: الميزان. (٥٥٣/٤).

الحجُّ ماشِيًا

[١٩٧٩] قولُه: «**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْنُ حَفْصٍ الْأُبُلِّيُّ**[١]»، هو بضم الهمزة والموحدة[٢]، هذه النسبةُ إلى الأُبلُةِ أبُلَّةِ البَصرةِ. [١٥٤/أ]

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٠، الباب ١٠٨، ٢٠٢/٢، ح ٣١٥٦): «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ حَفْصٍ الْأُبُلِّيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ يَمَانٍ، عَن حَمْزَةَ بنِ حَبِيبٍ الزَّيَّاتِ، عَن حُمْرَانَ بنِ أَعْيَنَ، عَن أَبِي الطُّفَيْلِ، عَن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: «**حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مُشَاةً مِنْ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، وَقَالَ: ارْبُطُوا أَوْسَاطَكُمْ بِأُزُرِكُمْ، وَمَشَى خِلْطَ الْهَرْوَلَةِ**»».

(٢) وتشديد اللام، بلدة قديمة ضاربة في جذور التاريخ، تقع على شاطئ شطِّ العربِ حيث يجتمعُ النهران دجلةُ والفرات، كانت على أربعة فراسخ (عشرين كيلا) من البصرة إلى الشمال الغربي منها، وهي اليوم حيٌّ من أحيائها.



انظر: الأنساب (٧٥/١)، معجم البلدان (٩٩/١)، اللباب (٢٥/١-٢٦)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٦٥).

أبوابُ الأَضَاحِيِّ

أضَاحِيُّ رسولِ الله ﷺ

[١٩٨٠] قوله: «**عَن أَبِي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيِّ**(١)»، عيَّاش: هو بمثنَّاةٍ تحتُ، وفي آخره معجَمة، وهو صَحَابِيٌّ اسمُه زيد بن الصَّامت، وقيل: عُبيدُ بن زيدِ بن الصَّامِتِ، وقيل: عُبيدُ بن مُعاوِية بن الصَّامِتِ(٢)، قال في التَّذهِيبِ: وقيل: عبد الرحمن بن معاوية، شهِد أُحُدًا، روى عنهُ مجاهِدٌ وجماعةٌ(٣).

[١٩٨١] قوله: «**مَوْجُوءَيْنِ**(٤)» أي: خَصِيَّيْنِ، ومنهم من يرويه بغير هَمْزٍ على التَّخفِيفِ ويكون من: وَجَيتُه وَجْيًا فَهُوَ مُوجًى(٥).

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ١، ٢٠٣/٢، ح ٣١٥٨): «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاق، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَن أَبِي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيِّ، عَن جَابِرِ ابنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ بِكَبْشَيْنِ، فَقَالَ حِينَ وَجَّهَهُمَا: «**وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ**...»».

(٢) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (مخطوط – ١٨٦/ب)، الإكمال (٣٦٣/٣)، الكنى والأسماء (١٣٧/١)، المقتنى (٤٤٤/١)، الإصابة (٢٩٤/٧).

(٣) تذهيب تهذيب الكمال (٣٥٦/١٠، ت ٨٣٥٠).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ١، ٢٠٣/٢، ح ٣١٥٩): «عَن عَائِشَةَ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ، اشْتَرَى كَبْشَيْنِ عَظِيمَيْنِ سَمِينَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوءَيْنِ، فَذَبَحَ أَحَدَهُمَا عَن أُمَّتِهِ لِمَنْ شَهِدَ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ وَشَهِدَ لَهُ بِالْبَلَاغِ وَذَبَحَ الْآخَرَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَعَنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ**»».

(٥) هكذا نقلهُ المصنف من النهاية (١٥٢/٥) «مُوجًى» على وزن مُكْرَم (مُفْعَل) من بابِ الإفعال، والذي في المطبُوعِ من النِّهاية: «مَوْجِيّ» على وَزنِ مَخْصِيٍّ، وذكرَ ابنُ منظُورٍ الوُجُوهَ الثلاثة في الكلمة (مُوجًى، موجوء، مَوْجِيّ). لسانُ العرب (١٩٠/١).

قال الخطابي: «وفي حديثه: «أَنَّهُ ضَحَّى بكَبْشَيْنِ مَوْجِيَّيْنِ» وأصحابُ الحديث يقولون: مُوجَيَيْنِ. والصوابُ: مَوْجُوءَيْن من وَجَأْتُهُ أَجَأُهُ ، والاسمُ منه الوِجاءُ». إصلاح غلط المحدثين (ص ٤١، نص رقم ٥١).

الأضَاحِيُّ وَاجِبةٌ أمْ لَا؟(١)

[١٩٨٢] قوله: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَيَّاشٍ، عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ**(٢)»، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاشٍ: بمُثَنَّاةٍ وفِي آخِرِهِ شينٌ معجمة، وهذا عبد الله بن عَيَّاش القِتْبَانِيُّ المصري أبو حَفْصٍ، ليس بالمتين(٣)، تقدَّم. وليس لهُم في الكُتب الستَّة عبدُ الله بن عبَّاسٍ بموحَّدةٍ ومُهملةٍ في آخره إلَّا حَبْر الأُمة(٤).

[١٩٨٣] قوله: «**أو عَتِيرَة**(٥)»، **العَتِيرَةُ**: شاةٌ تُذبحُ في رَجب، كذا فسَّرها في الحديث، وكان الرجُل من العرب يَنْذُرُ النَّذْرَ، يقول: إذا كان كذا أو بَلَغَ شَأْوَهُ كذا؛ فعليه أن يَذْبَح في كل عشرة منها في رَجَبٍ كذا، وقد عَتَر، يَعتِر، عَتْراً، إذا ذَبح العَتِيرة، وهكذا كان في صدرِ الإسلام وأوَّلِهِ ثم نُسِخ(٦)، كذا قِيل(٧). والفَرَعُ يأتي تفسيره بعدَه

---

(١) كتب المصنف بعد ترجمة الباب بخط صغير: «من هنا تقرأُ الوُريقة الصغيرة»، ولم أقف على هذه الوُريقة.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٢، ٢٠٣/٢، ح ٣١٦٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بنُ الْحُبَاب، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَيَّاشٍ، قَالَ: عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحِّ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا**»».

(٣) الجرحُ والتعديل (١٢٦/٥).

(٤) لم أقف عليه لغير المصنف، وهو منه عملٌ إحصائي دال على الاستقراء.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٢، ٢٠٤/٢، ح ٣١٦٣): «عَن مِخْنَفِ بنِ سُلَيْمٍ، قَالَ: كُنَّا وَقُوفًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَّةً وَعَتِيرَةً، أَتَدْرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ؟ هِيَ الَّتِي يُسَمِّيهَا النَّاسُ الرَّجَبِيَّةَ**»».

(٦) النهاية في غريب الحديث (١٧٨/٣)، والكلامُ لأبي عُبيد في الغريب ونقله عنه من بعده.
انظر: غريب الحديث لابن سلام (١٩٦/١)، مشارق الأنوار (٦٥/٢)، غريب الحديث (٦٦/٢)، كشف المشكل -كلاهما لابن الجوزي (٨٨٨/١).

(٧) استدل أبو عبيد القاسم بن سلام لكلامه بحديث الباب، حديث مِخْنف بن سُليم وأن حديث «لا فرع ولا عتيرة» الوارد في الصحيحين ناسخٌ له.
قلتُ: لو جعل المنسوخَ حديثَ نُبيشة الآتي تخريجهُ في النَّص الحالي لكان أقرب، فإنَّ في

=

بقليل، فانظره تجده[1].

واعلم أنَّ أصحاب الشافعي اختلفوا في كراهية العَتِيرةِ والفَرَعِ، وكان ابنُ سيرينَ يذبحُها في رَجَبٍ[2]، قال الشَّافِعِي: الفرَعُ شيءٌ كان أهل الجاهلية يطلبون به البركة في أموالهم، فكان أحدهم يذبح بِكْرَ ناقتِهِ أو شاته فلا يُغَذُّوه رجاء البركة فيما يأتي بعده، فسألوا النبي ﷺ عنه فقال: «**فَرِّعُوا إنْ شِئْتُم**[3]» أي: اذبحُوا إن شئتم، يُشير بذلك الشَّافعيُّ إلى حديث رواهُ البيهقيُّ[4]، وفي آخره: «**ومن شاء فَرَعَ، ومَنْ شَاء لم يَفْرَعْ**[5]»، وكانُوا يسألونهُ عما كانوا يصنعونه في الجاهليَّة خوفًا أن يُكره في الإسلام

حديث مِخنف ضعفًا كما سيأتي، ومتنُه يُشير إلى أنَّ النبي ﷺ أمر بالعتيرة في حجَّة الوداع التي توفي النبي ﷺ بعدها بثلاثة أشهر، فالقول بنسخه بعيد، ويحتمل أن أبا عبيد القاسم ابن سلام قصد نسخ الحكم ذاته لا نسخ الحديث، وحينئذ فلا استدراك عليه.

(١) انظر النص رقم: ٢٠١١.

(٢) الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (٤٢٦/٣).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣٣٨/٤، ح ٧٩٩١) وابن أبي شيبة (٣٤٢/١٢، ح ٢٧٩٠) عن ابنِ عُيَيْنَةَ، عن ابنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرسلا، قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفَرَعِ...»، الحديث، وإسناده صحيح، رجاله ثقات، ويشهدُ له الحديث الآتي تخريجه.

(٤) لفظُ الحديث الوارد في كلام الشافعي يوافقُ لفظ مرسل طاووس الذي تم تخريجه آنفا، ولعله يكون مقصود الشافعي، أو يكون مقصوده الحديث التالي، وكلام الشافعي هذا أخرجه البيهقي (٣١٣/٩) بإسناده إليه.

(٥) أخرجه النسائي في الصغرى، في الفرع والعتيرة (١٦٩/٧، ح ٤٢٢٧) والكبرى (٧٩/٣، ح ٤٥٣٨) وأحمد (٣٤٢/٢٥، ح ١٥٩٧٢)، والطَّحاوي في شرح مشكل الآثار (٩٠/٣، ح ١٠٦٦)، والطبراني في الكبير (٢٦١/٣، ح ٣٣٥٠)، والحاكم في المستدرك (٢٣٦/٤) كلهم من طريق عفان بن مسلم الصفار، عن يحيى بن زُرارة، عن أبيه، عن جده الحارث ابن عمرو بطوله مرفوعا. وهذا إسنادٌ حسن، عفان بن مسلم ثقة، ويحيى ابن زُرارة صدوق حسن الحديث، ذكره ابن حبان في الثقات (٦٠٢/٧) وروى عنه جماعة ولم يُجرَح، وقد توبع من جماعة في هذا الحديث، ومدارُ الحديث على أبيه: زرارة بن كريم ابن الحارث، وهو من كبار التابعين، مختلفٌ في رؤيته، ولم يأت بِما يُنكر عليه، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين

=

فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه، وأمرهم استحبابا أن يُغَذُّوه، ثم يحمل عليه في سبيل الله[1]، قال الشَّافعي: وقوله ﷺ «**الفَرَعُ حَقٌّ**»، يُشير الشافعي لحديث رواه

(٢٦٧/٤) وقال: «ومن زعم أن له صحبة فقد وهم». والحارثُ صحابي مشهور.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، فإن الحارث بن عمرو السهمي صحابي مشهور، وولده بالبصرة مشهورون».

وقد ذهب بعضُهم إلى تضعيف الحديث بعلة جهالة الابن والأب وأن ابن حبان تفرد بتوثيقهما، والجوابُ عن ذلك وجهين:

الوجهُ الأول: الأصلُ في المجهولين من كبار التابعين وأوساطهم احتمالُ حديثهم، وتلقيه "بحسن الظن إذا سلم من مخالفته الأصول، وركاكة الألفاظ"، كما قاله الذهبي. خاتمة ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٤٧٨).

قلتُ: وما ذكره الذهبي ينطبق على حالة الابن والأب معا، ويزيدُ حديثُ أمثالهم من التابعين قوة إذا روى عنهم جماعة، وكان لحديثهم متابعٌ أو شاهد كما في هذا الحديث.

الوجه الثاني: أنه على افتراض جهالة الابن فإنها لا تضر، فقد تُوبع في حديثِه من جماعة عن أبيه زُرارة، أخرجه ابنُ أبي عاصم في الآحاد المثاني (٤٥٦/٢، ح ١٢٥٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩٠/٣، ح ١٠٦٥) ، والطبراني في الكبير (٢٦١/٣، ح ٣٣٥١) والحاكم (٢٣٢/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٨/٥) كلهم من طريق عُتبة بن عبد الملك السهمي، عن زُرَارة، به.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وأورده الهيثميُّ في "المجمع" (٢١٦/٣، ٢٦٩/٣)، وقال: «رجاله ثقات».

وبنحوه أخرجه ابنُ أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤٥٧/٢، ١٢٥٨)، والطبراني في الكبير (٢٦١/٣، ٣٣٥٢) من طريق يعقوب بن إسحاق الحضرمي، عن سهل بن حُصين الباهلي، عن زُرارة بن كريم به.

وأورده الهيثميُّ في "المجمع"(٤٠٢/٩)، وقال: «رجاله ثقات».

(١) أخرجه الشافعي في السنن المأثورة (ح ٤٠٩) برواية الطحاوي عن المزني عنه، ومن طريق الطحاوي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣١٣/٩)، كما أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩١/٣) من الطريق نفسه أيضا.

أبو داود من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده[١]، وهو بعض حديث معناه: ليس باطل، وهو كلام عربي خرج على جواب السائل، قال عليه السلام: «**لا فَرَعَ ولا عَتِيرَةَ**[٢]»، أي: لا فرع واجب، ولا عتيرة واجبة، قال: والحديث الآخر يدل على هذا المعنى، فإنه أباح له الذبح واختار له أن يعطيه أرملة، أو يحمل عليه في سبيل الله، قال: وقوله عليه السلام في العتيرة: «**اذبحُوا لله في أيِّ شهرٍ كان**[٣]»، أي: اذبحوا إن شئتم، واجعلوا الذبح لله في أي شهر كان، لا أنها في رجب دون غيره من الشهور[٤].

قال النووي: والصحيح عند أصحابنا، وهو نص الشافعي استحباب الفرع والعتيرة وأجابوا عن حديث: «**لا فَرَعَ ولا عَتِيرَةَ**» بثلاثة أجوبة، أحدها: جواب الشافعي السابق أن المراد نفي الوجوب، والثاني: يعني ما كانوا يذبحونه لأصنامهم، والثالث: أنهما ليسا كالأضحية في الاستحباب أو في [ثواب إراقة الدم، فإما تفرقة اللحم على المساكين فبر وصدقة، وقد نص الشافعي في سنن حرملة أنها إن تيسرت

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود في الضحايا، باب في العقيقة (٦٦/٣، ح ٢٨٤٤)، والنسائي في الفرع والعتيرة (١٦٢/٧، ١٦٨، ح ٤٢٢٥)، وعبد الرزاق (ح ٧٩٦١، ٧٩٩٥)، وابن أبي شيبة (٣٤١/١٢، ح ٢٤٧٨٨)، وأحمد (٣٢٠/١١، ح ٦٧١٣)، والحاكم (٢٣٦/٤، ٢٣٨)، والبيهقي (٣٠٠/٩، ٣١٢) كلهم من طرق، عن داود ابن قيس، عن عمرو بن شعيب بهذا الإسناد، وصححه الحاكم، وسلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يحكم لها أهل الحديث بالحُسنِ.

(٢) أخرجه البخاري في العقيقة، باب الفَرَع (٨٥/٧، ح ٥٤٧٣، ٥٤٧٤)، ومسلم في الأضاحي، باب الفرع والعتيرة (١٥٦٤/٣، ح ١٩٧٦) من طرقٍ عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة ﷺ.

(٣) هذا جزء من حديث نُبيشة يأتي تخريجه بعد قليل عند كلام المصنف عليه.

(٤) آداب الشافعي ومناقبه (ح ١٥٦)، شرح مسلم (١٣٧/١٣)، المجموع، كلاهما للنووي (٤٤٥/٨).

كل شهر كان حسنا، هذا تلخيص حكمها في مذهبنا، وادعى القاضي[(١)] أن جماهيرَ العلماء على نسخ الأمر بالفرعِ والعتيرة[(٢)]، والله أعلم. انتهى.

وقد جاءت فيها أحاديثُ منها:

حديث نُبيشة: «نادى رجلٌ رسولَ الله ﷺ، فقال: إنَّا كُنَّا نَعْتَرُّ عَتِيرة...» الحديث. وهو في الأصل رواه وغيرُه بأسانيدَ صحيحة[(٣)]، قال ابن المنذر: هو حديث صحيح.

وروى البيهقيُّ بإسنادِهِ الصحيحِ عن عائشة قالت: «أمرنا رسولُ الله ﷺ بالفَرَعَةِ من كُلِّ خمسينَ واحِدَة»، وفي رواية: «في كلِّ خمسينَ شاةً شاةٌ»[(٤)]. قال ابنُ المُنذِر:

---

(١) ما بين المعقوفين كتبه المصنِّف في الهامش الأيسر، واختفى بسبب خياطة وتجليد النسخة الخطية، واستدركتُه من شرح النووي على مسلم (١٣/١٣٧).

(٢) قاله القاضي عياض في إكمال المعلم (٦/٤٣٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه في أبواب الذبائح، باب العقيقة السُّنن (٢/٢١١، ح ٣٢٠٥) قال: «حدثنا أبو بِشر بَكر بنُ خَلَف، حدثنا يزيدُ بن زُريع، عن خالِدٍ الحذَّاء عن أبي المليح، عن نُبَيْشَةَ قال: نَادَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا نَعْتِرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «**اذْبَحُوا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ، وَبَرُّوا لِلَّهِ وَأَطْعِمُوا**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا نُفْرِعُ فَرَعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَمَا تَأْمُرُنَا بِهِ؟ قَالَ: «**فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فَرَعٌ تَغْذُوهُ مَاشِيَتُكَ، حَتَّى إِذَا اسْتَحْمَلَ ذَبَحْتَهُ فَتَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ** -أُرَاهُ قَالَ:- **عَلَى ابْنِ السَّبِيلِ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ خَيْرٌ**»». وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُه كلُّهم ثقات.

وأخرجه النسائي في الصغرى (٧/١٦٩، ح ٤٢٢٨)، والكبرى (٣/٨١، ح ٤٥٤٣)، والشافعي في السنن المأثورة (ص ٣٣٧، ح ٣٦٩)، وأحمد (٣٤/٣٢٢، ح ٢٠٧٢٢) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/٢٧٠، ح ١٠٧١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/٨٧)، والحاكم (٤/٢٣٥)، كلهم من طُرقٍ عن خَالدِ بن مِهرانَ الحذَّاء بنحوِه، وإسنادُه صحيح.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٤) أخرجه أبو داود في الضحايا، باب في العتيرة (٣/٦٤، ح ٢٨٣٥)، وعبد الرزاق (٤/٣٤٠،ح ٧٩٩٧) ومن طريقه البيهقي (٩/٣١٢) عن عبد الله بن عثمان بن خُثيم، عن

=

حديثُ عائشةَ صَحيحٌ[١].

وحديثُ عمرو بن شُعيب المتقدِّم الذي أشار إليه الشافعيُّ، وغير ذلك من الأحاديثِ مثل حديث مِخْنَفِ بن سُلَيم الذي في الأصل في ترجمة: الأضاحيُّ واجبة هي أم لا[٢]، ورواه أيضا: أبو داود[٣]، الترمِذيُّ[٤]، النسائيُّ[٥]، قال الترمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ»، وقال الخطَّابي:«الحديثُ ضعيفُ المخرجِ»، لأن أبا رَمْلة يعني الذي في سنده؛ مجهول[٦]، وصدق[٧]. [١٥٤/ب]

يوسُف بن ماهَك، عن حفصةَ بنتِ عبدِ الرحمن، عن عائشةَ رضي الله عنها، وإسنادُه حَسَنٌ، ابنُ خُثيم صدوقٌ حسنُ الحديث، وباقي رجال الإسناد ثقات.

(١) قال المنذري عن حديث عائشة ونُبيشة: «خبر عائشة، وخبر نبيشة ثابتان».
الإشراف على مذاهب العلماء (٤٢٥/٣).

(٢) ابن ماجه (الكتاب ٢١، الباب ٢، ٢٠٤/٢، ح ٣١٦٣).

(٣) الضحايا، باب ما جاء في إيجاب الضحايا (٤٩/٣، ٢٧٩٠).

(٤) الأضاحي، باب ١٩، (٩٩/٤، ح ٥١٨) من حديث ابن عون، عن أبي رملة، عن مخنف بن سليم. قال الترمذي: «هذا حديث حسنٌ غريبٌ، ولا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من حديث ابن عون».

(٥) الفرع والعتيرة، (١٦٧/٧، ح ٤٢٢٤).

(٦) معالم السنن (٢٢٦/٢).

(٧) إسنادُ الحديثِ ضعيفٌ كما ذهب إليه الخطابيُّ والمصنِّف، فيه أبُو رَملة، واسمه عامر، مجهولٌ. وضعَّفه أيضًا عبدُ الحق الإشبيلي، ووافقهُ ابنُ القطَّان.
انظر: الأحكام الوسطى (١٢٦/٤)، بيان الوهم والإيهام (٥٧٧/٣)، ميزانُ الاعتدال (٣٦٣/٢).

ما يُستحبُّ من الأضَاحِيِّ

[١٩٨٤] قوله: «**فَحِيل**[(١)]»، الفَحِيل: هو بفتح الفاء وكسر الحاء المهملة، ثم مثناة تحت ساكنة ثم لام، المُنْجِبُ في ضِرابِه[(٢)]. واختار الفَحْلَ على الخَصِيِّ والنَّعْجَةِ طلبَ نُبله وعِظَمه. وقيل: الفَحِيل: الذي يُشبه الفُحُولَة في عِظَمِ خلقِه[(٣)].

[١٩٨٥] قوله: «**يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ**[(٤)]»، كأنَّه -والله أعلم- شِفاهُه وما حولها سُودٌ، ولم أر ذلِك منقولا[(٥)].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٤، ٢٠٤/٢، ح ٣١٦٦): «عَن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: «**ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلٍ، يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ، وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ**»».

(٢) ومنهُ قولُ الراعي النُّميري: كَانَتْ هَجائِنُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ *** أُمَّاتِهِنَّ وَطَرْقُهُنَّ فَحِيلًا.

وفي رواية: نجائب بدل هجائن. أي: كان ذُو طرْقها فَحْلاً فَحيلاً أي: مُنْجِباً، والهجائن: الكرام البيضُ من الإبل. انظر: جمهرة أشعار العرب (ص ٧٣٠)، غريب الحديث لابن سلام (٢٦٦/٤)، لسان العرب (٢١٥/١٠)، القاموس المحيط (ص ١٢٣٩).

(٣) النهاية (٤١٨/٣). وقبله في غريب الحديث لابن سلام (٢٦٦/٤). قال ابنُ دُرَيْدٍ: «فَحْلٌ فَحِيلٌ إذا كان نجيبًا كريمًا». جَمْهَرة اللغة (٥٥٥/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٤، ٢٠٤/٢، ح ٣١٦٦): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ ابنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ غِيَاثٍ، عَن جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: «**ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلٍ، يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ، وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ**»».

(٥) وقال البغوي قبله: «أراد به أن فمَه.. أسود»، وتبعه المباركفوري والشوكاني ومحمد عبد الغني الدهلوي. وقال النووي: «معناه:.. بطنُه» وتبعه السندي. وقال ابن حجر بعد سرد الجزء المتعلق بالسَّواد: «أي أن مواضعَ هذه منه سُود، وما عدا ذلك أبيض» وتبعهُ الملا علي القاري.

شرح السنة (٣٣٦/٤)، الفتح (١٠/١٠)، شرح النووي على مسلم (١٢٠/١٣)، مرقاة المفاتيح (١٦١/٥)، تحفة الأحوذي (٦٧/٥)، شرح السندي على النسائي (٢٢١/٧)، إنجاح الحاجة (مع مجموعة شروح، ص ١١٨٠).

[١٩٨٦] قوله: «**وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ**» أي: قوائمُه سُودٌ.

[١٩٨٧] قوله: «**وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ**»، أي: محاجِرُ عينيهِ سُود(١).

[١٩٨٨] قوله: «**فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ إِلَى كَبْشٍ أَدْغَمَ**(٢)»، الأَدْغَمُ: هُو الذي يكُونُ فيه أدْنَى سَوادٍ خُصوصًا إلى أُذُنيه وتحت حَنَكه(٣).

[١٩٨٩] قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو عَائِذٍ**(٤)»، هو بهمزة ممدُودة صورتُها مثنَّاة من تحتُ، ثم ذالٌ معجمة، اسمه: عُفير بن مَعْدان الحمصي المؤذن، كنيتُه: أبو عائذ، وقيل: أبو مَعْدان(٥)، ضَعَّفُوهُ(٦).

كَمْ تُجزِئُ من الغَنَمِ عن البَدَنَة

[١٩٩٠] قوله: «**وَنَحْنُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةَ**(٧)»، وهذه ليست بالمُهَلِّ،

---

(١) ارجع إلى المصادرِ السابقة.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٤، ٢/٢٠٥، ح ٣١٦٧): «حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ مَيْسَرَةَ بنِ حَلْبَسٍ، قَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ أَبِي سَعِيدٍ الزُّرَقِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى شِرَاءِ الضَّحَايَا، قَالَ يُونُسُ: فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ إِلَى كَبْشٍ أَدْغَمَ لَيْسَ بِالْمُرْتَفِعِ، وَلَا الْمُتَّضِعِ فِي جِسْمِهِ، فَقَالَ لِي: اشْتَرِ لِي هَذَا، كَأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِكَبْشِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»».

(٣) غريب الحديث للخطابي (١/١٨٤)، لسان العرب (١٢/٢٠٢)، تاج العروس (١٢/١٦٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٤، ٢/٢٠٥، ح ٣١٦٨): «حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بنُ عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَائِذٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سُلَيْمَ بْنَ عَامِرٍ، يُحَدِّثُ عَن أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**خَيْرُ الكَفَنِ الحُلَّةُ، وَخَيْرُ الضَّحَايَا الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ**»».

(٥) انظر: الإكمال (٦/٩).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٢٠/١٧٧-١٧٨)، ميزان الاعتدال (٣/٨٣).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٦، ٢/٢٠٦، ح ٣١٧٥): «عَن رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ، قَالَ: «**كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةَ، فَأَصَبْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا فَعَجِلَ الْقَوْمُ فَأَغْلَيْنَا الْقُدُورَ، قَبْلَ أَنْ تُقْسَمَ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِهَا، فَأُكْفِئَتْ ثُمَّ عَدَلَ الجَزُورَ بِعَشَرَةٍ مِنَ الْغَنَمِ**»».

وقد ذكرتُ ذلك في مواقيت أهل الآفاق، ولكنها مكان من تَهامة بين حاذَة وذات عِرْقٍ، كذا ذكره الحازميُّ في أسماء الأماكن، لكنَّه قال الحُليفة من غير ذي، فالذي في الصحيحين بذي، فكأنَّه يُقال بالوجهين(١).

[١٩٩١] قوله: «**فَأَغْلَيْنَا الْقُدُورَ، قَبْلَ أَنْ تُقْسَمَ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِهَا، فَأُكْفِئَتْ**...» الحديث، وهو في الصَّحيحين، وقوله: فأكفئت: أي: قلبت وأريق ما فيها، قال بعضهم: وإنما أمر بإراقتها لأنهم كانوا قد انتهوا إلى دار الإسلام والمحلِّ الذي لا يجوز فيه الأكل من الغنيمة المشتركة، فإنَّ الأكل من مالِ الغنائم قبل القِسمة إنَّما يباح في دارِ الحربِ. وقال المهلَّبُ بن أبي صُفرةَ المالكيُّ: إنما أُمِروا بإكفائِها عُقوبةً لهم لاستعجالهم في السير وتركهم النبي عليه السلام في أُخريات القوم متعرِّضا لمن يقصده، والأوَّل أصح. واعلم أنَّ المأمور به من إراقة القدور إنما هو إتلاف لنفس المرق عقوبة لهم، وأما اللَّحم فلم يُتلِفُوهُ، بل يُحمَلُ على أنه جُمِعَ، ورُدَّ إلى المَغنم، ولا يُظَنُّ أنَّه عليه السَّلام أمر بإتلافِه لأنَّه مالُ الغانِمين، وقد نهى عن إضاعةِ المالِ، مع أنَّ الجِنايةَ بطبخِه لم تقعْ من جميعِ مستحقِّي الغنيمةِ، إذًا من جُملتهم أصحابُ الخُمْس، ومن الغانمين منْ لم يَطْبُخْ. فإن قيل: ولم يُنقل أنَّهم حملوا اللحم إلى المغنم. قُلنا: ولم يُنقل أيضاً أنهم أحرقوه وأتلفوه، وإذا لم يثبت فيه نقل صريح وجب تأويله على وفق القواعد الشرعية. ثم ذكر كلاما آخر متعلِّقا به، هذا زبدتُه(٢).

واعلم أنَّه اختلف العلماء في ذبح المغصُوب، وقد نصَّ أحمد على أنه ذَكِيٌّ(٣)، وفيه الحديث المذكور وحديث المرأة التي أضافتهُ عليه السلام فذبحت له شاةً أخذتْها بغير

---

(١) وذكر نحوَه ياقوتُ الحمويُّ أيضا. وقال البِلادي: «الأرض بين حاذة وذات عرق ليست من تَهامة»، ثم قال: «والموضع الذي أخذوا منه الغَنم لعله (أبو حليفاء) وادٍ إذا سرتَ من جمدان باتجاه مكة تراه على يسارك».

انظر: الأماكن، ما اتفق لفظه وافترق مسماه للحازمي ص (٣٧٨)، معجم البلدان (٢٩٦/٢)، معجم معالم الحجاز للبلادي (٤٩٤/٣-٤٩٥).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (١٢٧/١٣).

(٣) أي: مُذَكًّى.

إذنِ أهلِها، فقال: أطعِمُوها الأَسَارَى[1]، وفيه دليلٌ على أنَّ المذبوح بغير إذنِ أهله يمنعُ من أكله المذبوحُ له دُون غيرِهِ، كالصَّيد إذا ذبحه الحلالُ لحرام حَرُمَ على الحرامِ دون الحَلالِ، وقد نقل صالحٌ عن أبيه، فيمن سرق شاة فذبحها؟ لا يحلُّ أكلها، يعني له. قلتُ: فإن ردَّها على صاحبها؟ قال: تُؤكل[2]. فهذه الرواية قد يؤخذ منها أنها حرام على الذَّابح مطلقا؛ لأن أحمد لو قصد التحريم من جهة أن المالك لم يأذن له في الأكل لم يخُصَّ الذابح بالتحريم[3]. انتهى. ومن قال من العلماء بأن ذبيحةَ السارقِ والغاصِبِ حرامٌ؛ قد يتمسَّك بهذا الحديث وهو في أبي داود صريحٌ ولفظُه: «خرجْنا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ، فأصابَ الناسَ حاجةٌ شديدة وجَهْدٌ، فأصابوا غَنَمًا فانتهبُوها، وإن قُدُورَنا لَتَغْلِي، إذ جاء رسولُ الله ﷺ يمشي على فرسِه، فأكفأ قدورَنا بقوسِه، ثم جعلَ يرمُل

---

(١) أخرجه أبو داود في البيوع، باب في اجتناب الشبهات (٢٤٨/٣، ح ٣٣٣٤) ، وأحمد (١٨٥/٣٧، ح ٢٢٥٠٩)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٥٥/٧)، وفي شرح المعاني (٢٠٨/٤)، والدارقطني (٢٨٥/٤)، والبيهقي (٣٣٥/٥)، من طُرق عن عاصم بن كُليب، عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَخْبَرَهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي جِنَازَةٍ، فَلَمَّا رَجَعْنَا لَقِيَنَا دَاعِي امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ فُلَانَةَ تَدْعُوكَ وَمَنْ مَعَكَ إِلَى طَعَامٍ...»، وفيه: قولُ النبيُّ ﷺ: «**أَجِدُ لَحْمَ شَاةٍ أُخِذَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا**»، فَقَامَتِ الْمَرْأَةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ كَانَ فِي نَفْسِي أَنْ أَجْمَعَكَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى طَعَامٍ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى الْبَقِيعِ فَلَمْ أَجِدْ شَاةً تُبَاعُ، وَكَانَ عَامِرُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ ابْتَاعَ شَاةً أَمْسِ مِنَ الْبَقِيعِ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أَنْ ابْتُغِيَ لِي شَاةً فِي الْبَقِيعِ، فَلَمْ تُوجَدْ فَذُكِرَ لِي أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ شَاةً، فَأَرْسِلْ بِهَا إِلَيَّ، فَلَمْ يَجِدْهُ الرَّسُولُ، وَوَجَدَ أَهْلَهُ فَدَفَعُوهَا إِلَى رَسُولِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَطْعِمُوهَا الأَسَارَى**». واللفظُ لأحمد، وإسنادُه جيِّد، عاصم بن كليب وأبوه صدوقان لا بأس بهما، وجهالةُ الصحابيِّ لا تضرُّ.

(٢) لم أقف عليه في مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح، وذكرَه عبدُ الله في مسائله عن أبيه (ص ٢٦٣، رقم ٦٧٥). وفي مسائل المروزي عن أحمد (٢٢٤٦/٥): سُئِلَ عن «ذبيحة السارق؟ قال: لا بأس بها»، وقد نقل عبد الرزاق في المصنف بإسناده (٤٨٥/٤) عن طاووس وعكرمة كراهة ذبيحة السارق، ونقل جوازَها عن الزهري وسعيد بن المسيب.

(٣) الكلامُ لشيخِ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى الكُبرى (١٨٤/٦)، ونقله عنه ابنُ القيم في إغاثة اللهفان (٣٧٤/١).

اللَّحم بالتُّرابِ، ثم قال: «إنَّ النُّهبةَ ليست بأحَلَّ من الميتةِ، كذا وإنَّ الميتة ليست بأحَلَّ من النُّهْبَة»، الشكُّ من هنَّاد». وهذا الحديث ذكره أبو داود في الجهاد، في قوله: باب في النهي عن النُّهْبَى في أرض العَدُوِّ إذا كان في الطَّعام قِلَّة(١). والله أعلم بالصواب. وقد ضاقَ هذا المكانُ عن تبسيطِ الكلام.

فرع: نقلَ الحنابلةُ عن أحمدَ روايتين في الذبحِ بآلةٍ مَغْصُوبةٍ(٢).

ما تُجْزِئُ في الأضاحِيِّ

[١٩٩٢] قوله: «**فَبَقِيَ عَتُودٌ**(٣)»، العَتُود: من أولاد المَعْزِ، ما بلغَ السِّفاد، وقيل: إذا شبَّ وقَوِيَ(٤).

[١٩٩٣] قوله: «**يَجُوزُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ**(٥)»، هو الشابُّ القويُّ، وهو من الإبل ما دخلَ في الخامسة، ومن البقَرِ والمعْزِ ما دخل في الثانية، وقيل: البقر في الثالثة، ومن الضَّأنِ ما تمَّتْ له سنةٌ، وقيل: أقلُّ منها. ومنهُم من يخالِفُ بعض هذا التَّقدِير(٦).

---

(١) أخرجه أبو داود (١٨/٣، ح ٢٧٠٧) ومن طريقه البيهقي (٦١/٩) عن هنَّاد بن السري، عن أبي الأحوص، عن عاصم بن كُليب بن شِهاب عن أبيه، عن رجل من الأنصار قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فأصاب النَّاس... الحديث. وإسنادُه حسنٌ.

(٢) والقول بصحة الذبح أصح الوجهين في المذهب.

انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٢٩٣/١٠).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٧، ٢٠٦/٢، ح ٣١٧٦): «عن عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا، فَقَسَمَهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَحَايَا فَبَقِيَ عَتُودٌ، فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَال: «**ضَحِّ بِهِ أَنْتَ**»».

(٤) غريب الحديث لابن سلام (١٦٥/١)، النهاية (١٧٧/٣)، المشارق (٦٥/٢).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٧، ٢٠٦/٢، ح ٣١٧٧): عن أُمِّ بِلَالٍ بِنْتِ هِلَالٍ «عَن أَبِيهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**يَجُوزُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ أُضْحِيَّةً**»».

(٦) النهاية (٢٠٥/١)، المطالع (١٠٤/٢).

قلتُ: اختلافُ الفُقهاء في التقديرِ يرجِعُ إلى اختلاف أهلِ اللُّغةِ في الجَذَعِ، هل هو اسم على سنٍّ محدَّدةٍ أم اسمٌ له في زَمَنٍ يُجْذِعُ فيه، وبالأول قال الجوهري وابن سيده، وبالثاني =

[١٩٩٤] قوله: «**إِنَّ الْجَذَعَ يُوفِي مِمَّا تُوفِي مِنْهُ الثَّنِيَّةُ**[١]»الجَذَعُ: تقدَّم تفسيره قبله، الثَّنِيَّةُ: من المعْزِ ما دخَل في السَّنة الثالثة، ومن البقرِ كذلك، ومن الإبلِ في السادسة، وَالذَّكَرِ ثَنِيٌّ، وعلى مذهبِ أحمدَ: ما دخل من المعْزِ في الثانية، ومن البَقرِ في الثَّالِثة[٢]. [١٥٥/أ]

الحربيُّ ومن معه، والقائلونَ بالثاني أرجعوا الإجذاع إلى خِصَبِ السّنة وَكَثْرَة اللَّبن والعُشْب، وإلى كونِه ابنًا لشابَّيْنِ، فإذا كان ابنًا لهرمين تأخر الإجذاعُ.

والذي عليه جُمهور أهل العلم وهو الأشهَرُ عند أهل اللُّغة كما قاله النووي، أنَّ الجَذَعَ من الضَّأنِ ما أتمَّ سنةً، وفرَّق بعضُ الحنفيَّةِ بين تعريفِ الجَذَعِ من الضَّأنِ في الشَّرعِ واللُّغَة، فذهبوا إلى أنَّه في الشرع ما له ستَّةُ أشهرٍ، وفي اللُّغة ما له سنةٌ كاملة، واشترطوا في الجذَعِ الشَّرعيِّ أن يكونَ عظِيم الجُثَّةِ يشتبهِ بالثنيِّ للناظر من بعيد، ووافقتِ الحنابلَةُ الحنفيَّة في أنَّ الجَذعَ ما له ستَّة أشهر، وهو قولٌ عندَ المالكيَّة والشافعية. وفي المعتمد عند المالكية والأصح عند الشافعية أنَّ الجَذَع ما أتمَّ سنةً ودخلَ في الثانية، وفي كلٍّ من المذاهِب المذكورَة أقوالٌ أُخرُ في تحديد سنِّ الجذَعِ بسبعةِ أشهر، وثمانية، وتسعةٍ، وعشرة.

انظر: بدائع الصنائع (٣٣/٢)، حاشية ابن عابدين (٣٢١/٦-٣٢٢)، مختصر الخرقي (ص ١٤٦)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٥٥/٤)، التاج والإكليل لمختصر خليل (٢٣٩/٣)، الذخيرة للقرافي (١١٠/٣)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤٣٥/١)، روضة الطالبين (١٩٣/٣)، نيلُ الأوطار (١٣٤/٥).

وانظر لكلام أهل اللغة: تهذيب اللغة (٣٥٢/١)، الصحاح (٣٢٩/٣)، لسان العرب (٤٣/٨)، المصباح المنير للفيومي (٩٤/١)، تاج العروس (٤٢٢/٢٠-٤٢٣).

(١) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٧، ٢٠٦/٢، ح ٣١٧٨): «عَن عَاصِمِ بنِ كُلَيْبٍ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُقَالُ لَهُ: مُجَاشِعٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَعَزَّتِ الْغَنَمُ فَأَمَرَ مُنَادِيًا، فَنَادَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**إِنَّ الجَذَعَ يُوفِي مِمَّا تُوفِي مِنْهُ الثَّنِيَّةُ**»».

(٢) النهاية (٢٢٦/١). قلتُ: سَاوَى أكثرُ أهْلِ اللُّغة بينَ الثَّنِي في البقرِ والماعِزِ، ففسروه بالذي دخل في السنة الثالثة، وذهبَ ابنُ سِيده إلى أنه في الماعز والضَّأنِ ما دخل في السنة الثانية. قال ابن سيده: الثَّنِيُّ «من الغَنَمِ الدّاخِلُ في السَّنَةِ الثانية تَيْسًا كانَ أو كَبْشًا». وهذا عليه =

[١٩٩٥] قوله: «**حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ حَيَّانَ**[١]»، هو بحاءٍ مهملةٍ، ثم مثنَّاة تحتُ مشدَّدة، وهو هارون بن موسى بن حيان، أبو موسى التميمي القزويني، ويُنسب إلى جده، كما فعل المؤلِّفُ، قال الخليليُّ: هارونُ بن حيَّان، ثقةٌ كبيرُ المحلِّ مشهورُ الدِّيانة والعِلْمِ[٢].

[١٩٩٦] قوله: «**لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً**»، المُسِنَّةُ من البَقَرِ ما له ثلاثُ سِنين، ودخَلَ في الرابعة، وقيل: هي التي دخلت في الثالثة[٣].

[١٩٩٧] قوله: «**فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ**»، الجَذَعُ من الضَّأْن: ما له سنة، وقد تقدم قبله بيسير[٤].

ما يُكْرَهُ أنْ يُضَحَّى بِه

[١٩٩٨] قوله: «**عَنْ شُرَيْحِ بنِ النُّعْمَانِ، عَن عَلِيٍّ**[٥]»، هو بالشين المعجمة،

الإمام أحمدُ وفقهاء الحنابلة والحنفية.

انظر: بدائع الصنائع (٥/٧٠)، تبيين الحقائق للزيلعي (١/٢٦٣)، المغني لابن قُدامة (٩/٤٤٠).

وانظر لكلام أهل اللغة: المحكم (١٠/١٩٩)، المخصص (٢/٢٣٤)، تاج العروس (٣٧/٢٩٦).

(١) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٧، ٢/٢٠٧، ح ٣١٧٩): «حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنْبَأَنَا زُهَيْرٌ، عَن أَبِي الزُّبَيْرِ، عَن جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ**»».

(٢) الإرشاد للخليلي (٢/٧٠٥)، تهذيب الكمال (٣٠/١١٢).

(٣) انظر :النهاية (٢/٤١٢)، لسانُ العرب (١٣/٢٢٠)، مطالع الأنوار (٥/٥١٩).

(٤) انظر النص رقم: ١٩٩٣.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٨، ٢/٢٠٧، ح ٣١٨٠): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ، عَن أَبِي إِسْحَاق، عَن شُرَيْحِ بنِ النُّعْمَانِ، عَن عَلِيٍّ، قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضَحَّى بِمُقَابَلَةٍ، أَوْ مُدَابَرَةٍ، أَوْ شَرْقَاءَ، أَوْ خَرْقَاءَ، أَوْ جَدْعَاءَ**»».

وفي آخره حاءٌ مهملة، وفي أصلِنا على النُّعمان ضَبَّةٌ[١]، وما أدري لم فعل ذلك؟، ويحتمل أن لا يكون النُّعمان في الأصل، فإنَّ الناس كثيرا ما يتساهَلُون في الضبَّة، وإنما حقُّها أن تُعمل على ما صحَّ وُروداً وهو فاسدٌ[٢]. وهو شُريح بن النُّعمان الصائِدي الكوفي، عن علي، وعنه: ابنه سعيد، وسعد بن أشوع، وأبو إسحاق السَّبِيعي. ذكره ابن حبان في الثِّقات، له هذا الحديث الواحد في الأُضْحِية في الكتب الأربعة[٣].

[١٩٩٩] قوله: «**بِمُقَابَلَةٍ، أَوْ مُدَابَرَةٍ، أَوْ شَرْقَاءَ، أَوْ خرْقَاءَ، أَوْ جَدْعَاءَ**»، أما المقابلة: فهي التي قُطِع طرفُ أَذُنها، أي: من مُقَدَّمِها[٤]، والمُدابَرَةُ التي يُقطع طرفُ أُذُنها من مُؤَخَّرِها، قال ابنُ الأثيرُ: ثم يُترَكُ معلقاً كأنه زَنَمَة[٥]. والشَّرْقَاءُ: التي شُقَّت أذنُها، قال ابنُ الأثير: باثنتين، شَرَق أذُنها يشْرُقها شَرقًا إذا شقَّها، واسم السِّمَة الشَرَقَة بالتحريك[٦]. والخَرْقَاء: المخروقة أذنُها[٧] السِمَة[٨]، هذا تفسيرُ أبي إسحاق وهو السَّبيعي في سنن أبي داود[٩]، والجَدْعَاءُ: الجَدْعُ: قطعُ الأنف أو الأُذُن أو الشّفة، وهو

---

(١) وكذا هي في النسخة التيمورية (مج٢/١٥٥)، واسم: النعمان مذكورٌ في النسخة السليمية (١٤٩/ب).

(٢) قال الحافظ العراقي في ألفيته: ومرَّضوا فضبَّبُوا صادا تُمِدْ ** فوق الذي صح وُرودًا وفسد
ألفية الحديث مع شرحها فتح المغيث (١٩٩/٢).

(٣) الإكمال (٢٧٧/٤)، الطبقات الكبرى (٢٢٢/٦)، الجرح (٣٣٣/٤)، الثقات (٣٥٣/٤).

(٤) غريب الحديث لابن سلام (١٠١/١)، الفائق (٢٣١/٢)، النهاية (٨/٤)، لسان العرب (٥٣٤/١١).

(٥) النهاية (٩٨/٢). وانظر: غريب الحديث لابن سلام (١٠١/١)، الفائق (٢٣١/٢)، لسان العرب (٥٣٤/١١).

(٦) النهاية (٤٦٦/٢)، لسان العرب (١٧٣/١٠).

(٧) على هيئة ثَقْبٍ مُستدير، والخَرْقُ: الشَّقُّ.
انظر: غريب الحديث لابن سلام (١٠١/١)، النهاية (٢٦/٢)، لسان العرب (١٧٣/١٠).

(٨) هكذا في الأصل، والمقصود: المخروقة أذنها للسِّمة.

(٩) سنن أبي داود، الضحايا، باب ما يكره من الضحايا (٥٥/٣، ح ٢٨٠٦)، وفسَّر
=

بالأنف أخصُّ[١]، والمعروفُ في الرواية أنَّ «مقابلة ومدابرة» مفتوحةُ الموحَّدة فيهما، وفي أصلنا عملها مفتوحةً ومكسورةً، والفتح طارٍ عليها والكسرُ بخط الأصل[٢].

[٢٠٠٠] قوله: «**أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ، وَالْأُذُنَ**[٣]»، أي: نتأمَّل سلامتَهما من آفةٍ تكون بهما، وقيل: هي الشُّرْفة، وهي خيارُ مالٍ، أي أُمِرْنا أن نتخيَّرَها[٤]. [١٥٥/ب]

[٢٠٠١] قوله: «**الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا**[٥]»، أي: عَرَجُها، والظَّلْعُ: بسكون اللام العَرَجُ. كذا ضَبطه ابن الأثير في نهايته[٦]، ولكن صاحب المطالع ذكر الفتْح والإسكان[٧].

[٢٠٠٢] قوله: «**لَا تُنْقِي**»، أي: التي لا مُخَّ لها لضَعفها وهُزَالِها[٨].

[٢٠٠٣] قوله: «**بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ**[٩]»، هو مكسور القرن، ويكون

أبو إسحاق السبيعي الكلمات الأخرى الواردة في لفظ الحديث عدا الجدعاء على نحو ما فسره به ابن الأثير.

(١) النهاية (٢٤٦/١).

(٢) وفي النسخة التيمورية (مج١٥٥/٢) ضُبطت الموحدة بالفتح في الكلمتين، ولم تضبط في السليمية (١٤٩/ب).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٨، ٢٠٧/٢، ح ٣١٨١): «عَن عَلِيٍّ، قَالَ: «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ، وَالْأُذُنَ**»».

(٤) النهاية (٤٦٢/٢).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٨، ٢٠٧/٢، ح ٣١٨٢): «عن عُبَيْد بن فَيْرُوزَ، قَالَ: قُلْتُ لِلْبَرَاءِ بنِ عَازِبٍ: حَدِّثْنِي بِمَا كَرِهَ أَوْ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَضَاحِيِّ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَكَذَا بِيَدِهِ وَيَدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِهِ: «**أَرْبَعٌ، لَا تُجْزِئُ فِي الْأَضَاحِيِّ الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي** ...»».

(٦) النهاية (١٥٨/٣).

(٧) مطالع الأنوار (٣٠٨/٣).

(٨) النهاية (١١١/٥)، والنَّقْيُ: مخُّ العظام. لسان العرب (٣٣٨/٥).

(٩) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٨، ٢٠٧/٢، ح ٣١٨٣): عن عليٍّ ﷺ «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ**

=

العضب أيضا في الأُذُن إلا أنَّه في القرن أكثر، وقد استعمله في هذا الحديث في الأُذُن(١).

من اشْترى أُضْحِيَةً صَحِيحةً فأصابَها عندهُ شَيْءٌ

[٢٠٠٤] قوله: «**عَنْ جَابِرِ بنِ يَزِيدَ**(٢)»، هو الجُعفي، وحالتُه معروفةٌ، وثَّقهُ شُعبة فشَذَّ، وتركه جماعةُ الحُفَّاظِ، قال أبو داود: ليس له في كتابي سوى حديث السَّهو(٣)، وفيه كلامٌ أكثر من هذا وهو كافٍ.

[٢٠٠٥] قوله: «**مُحَمَّدِ بنِ قَرَظَةَ**»، بفتح القاف والراءِ والظاء المعجمة، وفي آخره تاء التأنيث، ما روى عنه سوى جابرِ الجُعْفِيِّ المذكور(٤).

من ضَحَّى بشاةٍ عن أهلِه

[٢٠٠٦] قوله: «**عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ**(٥)»، هو بفتح السِّين المهملة وكسر الراء، ثم

نَهَى أَنْ، يُضَحَّى بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ».

(١) النهاية (٣/٢٥١). وأصلُ العَضْبِ القطعُ، قال الخليل: «العَضْب: السَّيف القاطع. والعَضْب: القطعُ نَفْسُه. تقول عَضَبه يَعْضِبه، أي قطعه». مقاييس اللغة (٤/٣٤٧).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ٩، ٢/٢٠٨، ح ٣١٨٤): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ ابنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو بكر، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَن الثَّوْرِيِّ، عَن جَابِرِ بنِ يَزِيدَ، عَن مُحَمَّدِ ابنِ قَرَظَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: «**ابْتَعْنَا كَبْشًا نُضَحِّي بِهِ، فَأَصَابَ الذِّئْبُ مِنْ أَلْيَتِهِ أَوْ أُذُنِهِ، فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَنَا أَنْ نُضَحِّيَ بِهِ**»».

(٣) أي في سنن أبي داود. الكاشف (١/٢٨٨)، ميزان الاعتدال (١/٣٨٣).

(٤) مجهولٌ. قال ابن القطَّان: «لا تعرف له حال»، وقال عبد الحق الإشبيلي: «يقال: إنه لم يسمع من أبي سعيد».
بيان الوهم والإيهام (٣/٢٦٥)، الكاشف (٢/٢١٢)، الميزان (٤/١٦)، تهذيب التهذيب (٩/٣٦٥).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ١٠، ٢/٢٠٨، ح ٣١٨٦): «حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ مَنْصُورٍ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ، ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَن بَيَانٍ، عَن الشَّعْبِيِّ، عَن أَبِي سَرِيحَةَ، قَالَ: «**حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى**

=

مثناة تحت ساكنة، ثم حاءٌ مهملة مفتوحة، ثم تاء التأنيث[١]، واسمه حُذيفة ابن أَسِيد، بفتح الهمزة وكسر السين المهملة، صحابي غِفَارِيٌّ بايع تحت الشجرة ﷺ[٢].

النَّهي عن ذَبحِ الأُضْحِيَةِ قبلَ الصَّلاةِ

فائدة: ينبغي أن يَذبح الأُضحِية بعد صلاتِه مع الإمامِ فحينئذٍ تُجزِئُه بالإجماع، قال ابن المُنذر: وأجمعوا أنها لا تجوز قبل طُلوع الشمس يوم النحر[٣]، واختلفُوا فيما بعد ذلك، قال الشَّافعيُّ وداود وابن المنذر وآخرون: يدخُلُ وقتها إذا طلعتِ الشَّمس ومضى قدرُ صلاةِ العيد وخُطبتين، فإذا ذبحَ بعد هذا الوقتِ أجزأه سواء صلى الإمام أم لا، وسواء صلى الضُّحى أم لا، وسواء كان من أهل الأمصار، أو من أهل القُرى أو البوادي والمسافرين، وسواء ذبح الإمام أُضْحِيته أم لا[٤]. وقال عطاءٌ وأبو حنيفة: يدخل وقتُها في حق أهل القُرى والبَوادي إذا طلع الفجرُ الثَّاني، ولا يدخُل في حق أهل الأمصار حتى يصلِّيَ الإمام ويخطُب، فإذا ذبح قبل ذلك لم تجزئْه[٥]. وقال مالك: لا يجوز ذبحُها إلا بعد صلاةِ الإمام وخُطبتِه وذبحِه[٦]، وقال أحمدُ: لا يجوزُ قبل صلاةِ الإمام ويجوزُ بعدَها قبل ذبحِ الإمام وسواء عنده أهل القرى والأمصار ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق[٧]، وقال الثوري: يجوزُ بعد صلاة الإمام قبل خُطبته وفي أثنائها.

الْجَفَاءِ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ، كَانَ أَهْلُ الْبَيْتِ يُضَحُّونَ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ، وَالْآنَ يُبَخِّلُنَا جِيرَانُنَا»».

(١) على وزنِ عَظيمة. الكنى والأسماء للدولابي (٩٥/١)، الإصابة (١٦٩/٧).

(٢) الإكمال (٥٨/١)، الاستيعاب (١٦٦٧/٤)، المقتنى (٢٦٠/١، ت ٢٤٨٧)، الإصابة (٤٣/٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (ص ٦٠).

(٤) انظر: الحاوي (٨٥/١٥)، المجموع شرح المهذب (٣٨٩/٨).

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي (١٧/١٢)، البحرُ الرائق (١٩٩/٨).

(٦) التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس (ص ٢٥٥).

(٧) المغني لابن قدامة (٤٥٢/٩).

وقال ربيعة فيمن لا إمام له: إن ذبح قبل طلوع الشَّمس لا يجزئه، وبعد طلوعها وبعدها يجزئُه. وأما آخرُ وقتِها فقال الشَّافعي: تجوزُ في يوم النَّحر وأيَّام التَّشريق الثلاثةِ بعدهُ. وممن قال بهذا عليٌّ بن أبي طالب، وجُبير بن مطعم، وابنُ عبَّاس، وعطاء، والحسن البصري، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان بن موسى الأسدي فقيُه أهل الشام، ومكحُول وداود الظَّاهري(١). وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: تختصُّ بيوم النحر ويومينِ بعده. وُروي هذا عن عُمر وعلي وابن عمر وأنس رضي الله عنهم(٢)، وقال سعيد بن جبير: تجوز لأهل الأمصار يوم النَّحر خاصة ولأهل القرى يوم النحر وأيام التَّشريق، وقال محمد بن سيرين: لا تجوز لأحد إلا في يوم النَّحر خاصة(٣)، وحكى القاضي عِيَاضٌ عن بعضِ العُلماء أنها تَجُوز في جميعِ ذي الحِجَّة(٤)، واختلفوا في جواز التَّضْحِيَةِ في ليالي أيام الذَّبح، وقال الشافعي: تجُوز ليلًا مع الكراهة، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور والجُمهور(٥)، وقال مالك في المشهور عنه وعامة أصحابه ورواية عن أحمد: لا تجزئُه في الليل بل تكون شاة لحم(٦). والله أعلم(٧).

[٢٠٠٧] قوله: «**فَوَجَدَ رِيحَ قُتَارٍ**(٨)»، القُتَار: بضم القاف، وتخفيف المثناة

---

(١) انظر: المجموع شرح المهذب (٣٩٠/٨).

(٢) انظر: التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس (ص ٢٥٦)، المغني لابن قدامة (٤٥٣/٩)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٥/٦).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (٤٥٣/٩).

(٤) كأبي سلمة بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار.
انظر: إكمال المعلم (٤٠١/٦)، المغني (٤٥٣/٩).

(٥) انظر: إكمال المعلم (٤٠٢/٦)، المغني (٤٥٤/٩)، المجموع شرح المهذب (٣٩١/٨)، بدائع الصنائع (٧٤/٥)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٥/٦).

(٦) انظر: التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس (ص ٢٥٥)، إكمال المعلم (٤٠٢/٦).

(٧) شرح النووي على مسلم (١١١/١٣-١١٢).

(٨) السُّنن (الكتاب ٢١، الباب ١٢، ٢٠٩/٢، ح ٣١٩٢): «عَن أَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدَارٍ مِنْ دُورِ الْأَنْصَارِ فَوَجَدَ رِيحَ قُتَارٍ، فَقَالَ: «**مَنْ هَذَا الَّذِي ذَبَحَ؟**»،

=

فوق، رِيحُ الشِّواء وريح القِدْرِ أيضًا ونحوهما[1]. [١٥٦/أ]

[٢٠٠٨] قوله: «**أو حَمَلٌ**»، هو بفتح الحاء المهملة والميم، والحَمَلُ من الضَّأنِ معروف، وهو الجَذَعُ أو دُونه وجمعه حُمْلان وأَحْمَالٌ[2].

فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَّا، فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ، لِأُطْعِمَ أَهْلِي وَجِيرَانِي، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَا عِنْدِي إِلَّا جَذَعٌ أَوْ حَمَلٌ مِنَ الضَّأْنِ، قَالَ: «**اذْبَحْهَا وَلَنْ تُجْزِئَ جَذَعَةٌ عَن أَحَدٍ بَعْدَكَ**»».

(١) النهاية (١٢/٤).

(٢) المحكم (٣٧٠/٣)، لسان العرب (١٧٤/١١)، القاموس المحيط (ص ٩٨٨).

أبواب الذَّبائحِ

العَقِيقَةُ

[٢٠٠٩] قوله: «**عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكافِأَتَان**[١]»، يعني: متساويتين في السن، أي: لا يُعَقُّ عنه إلا بِمُسِنَّةٍ، وأقلهُ أن يَكُون جَذَعًا، كما يجزئُ في الأُضْحِية، وقيل: مكافِأتان[٢]، أي: مستوِيتان أو متقارِبتان، واختار الخَطَّابيُّ الأوَلَّ، واللَّفظةُ مكافِئَتان: بكسر الفاء يُقال: كافأَه يكافِئُه فهو مكافِئُه، أي مُساوِيه، قال: والمحدِّثون يقولون: مكافَأتانِ بالفتح وأرى الفتح أولى، لأنه يريد شاتين قد سُوِّيَ بينهما، أي مُساوًى بينهما، وأما بالكسر فمعناه أنهما مُتساويتان فيحتاجُ أن يذكُرَ أيَّ شيءٍ سَاوَيَا[٣]، وإنما لو قال مُتَكَافِئَتان كان الكسر أولى، قال الزَّمخشري: لا فرق بين المكافِئتين والمكافَأتين لأنَّ كل واحدة إذا كافَأت أختها فقد كُوفِئت فهي مكافِئَة ومُكافأَة، أو يكون معناه: مُعَادِلتان لما يجب في الزكاة والأضحية من الأسنان، ويحتمل مع الفتح أن يزيد مَذْبُوحَتان مِن كافأ الرجُلُ بَين بعِيرَيْن إذا نَحر هذا ثم هَذا مَعًا من غيْر تَفْريق، كأنَّه يُريد شاتَيْن يَذْبَحُهما في وقْت واحد. انتهى كلام صاحب النهاية[٤].

[٢٠١٠] قوله: «**كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ**[٥]»، ذكروا في معناه غيرَ وجهٍ، قال الخطَّابي: أجودُها ما ذهب إليه أحمدُ بن حنبل: هذا في الشفاعة، يُريد أنه إذا لم يُعَقَّ

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ١، ٢/٢١١، ح ٣٢٠٠): «عَن أُمِّ كُرْزٍ، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُتَكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ**»».

(٢) كذا رسمُ الهمزة في النُّسخة الخطيَّة، أما في الإملاء الحديث فيكونُ رسم الهمزة المفتوحة المتوسطة المكسورُ ما قبلها على نبرة: متكافِئتان.

(٣) قدْ يُجاب عن هذا الإشكال بِأنَّ الشاتين سَاوتا بعضَهما البعض.

(٤) النهاية في غريب الحديث (٤/١٨١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ١، ٢/٢١١، ح ٣٢٠٣): «عَن سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى**»».

عنه فمات طفلا؛ لم يَشْفَعْ في والديه[١]، وقد ذَكر هذا عن أحمد غيرُ واحدٍ. والله أعلم.

الفَرَعة والعَتِيرَة

[٢٠١١] قوله: «**إِنَّا كُنَّا نَعْتِرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ، فَمَا تَأْمُرُنَا؟**[٢]»، الحديث، تقدم الكلام في العَتِيرَةِ والفَرَعِ قبله[٣]، ولكن لم يتقدم تفسيرُ الفَرَعُ، والفَرِعُ والفَرَعَةُ: بفتح الراء أوَّلُ ما تلِدُ الناقة، كانوا يذبحونه لآلهتِهم فنُهي المسلمون عنه، وقيل: كان الرَّجُلُ في الجاهلية إذا تمَّت إبلُه مائة قدَّم بَكْرا فنحره لصنمِه وهو الفَرَع، وقد كان المسلمون يفعلونه في صدرِ الإسلام ثم نُسخ، كذا قيل. فانظر قبل ذلك تجدُ الكلام عليه شافيًا مختصرا. والله أعلم. [١٥٦/ب]

[٢٠١٢] قوله: «**إِنَّا كُنَّا نُفْرِعُ**»، كذا هو في أصلنا[٤]، بضمِّ أوله وكسرِ الراء، قال في الصحاح: أَفْرَعَ القومُ إذا ذَبحُوه، أي: الفَرَعَ[٥].

---

(١) كشفُ المشكل (١٧٢/٤)، النهاية (٢٨٥/٢)، فتح الباري (٥٩٤/٩).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٢، ٢١١/٢، ح ٣٢٠٥): «عَن نُبَيْشَةَ، قَالَ: نَادَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَعْتِرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ، فَمَا تَأْمُرُنَا؟، قَالَ: «**اذْبَحُوا لِلَّهِ عزو جل فِي أَيِّ شَهْرٍ ما كَانَ، وَبَرُّوا لِلَّهِ، وَأَطْعِمُوا**»، **قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نُفْرِعُ فَرَعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَا تَأْمُرُنَا بِهِ؟، قَالَ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فَرَعٌ تَغْذُوهُ مَاشِيَتُكَ** ...»».

(٣) انظر النص رقم: ١٩٨٣، ٢٠١١.

(٤) وردت في السليمية (١٥٠/ب) بفتح نون المضارعة وفتح الراء، من باب منع، ولم تُضبط في النُّسْخَتين التيمورية (مج١٦٠/٢) والفرنسية (٤١٤)، وباب الإفعال (نُفْرِعُ) هو الأصح في لفظ الحديث.

انظر: تاج العروس (٤٨٧/٢١).

(٥) الصحاح (٢٩٣/٣).

إذَا ذَبَحْتُم فأحْسِنوا الذَّبْحَ

[٢٠١٣] قوله: «**فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ**[١]»، هو بكسر أوله، وهو الهيئَةُ[٢].

[٢٠١٤] قوله: «**وَخُذْ بِسَالِفَتِهَا**[٣]»، السالِفة: صَفْحَةُ العُنق وهما سَالِفتان من جَانِبيه[٤].

ما يُذَكَّى بهِ

[٢٠١٥] قوله: «**ذَبَحْتُ أَرْنَبَيْنِ بِمَرْوَةٍ**[٥]»، المَرْوَةُ: حجرٌ أبيضُ بَرَّاقٌ، وقيل: هي التي تُقْدَحُ منها النَّار[٦].

[٢٠١٦] قوله: «**عن مُرَيِّ بن قَطَرِي**[٧]»، أما مُرَيٌّ فهو بضم الميم وفتح الراء وتشديد الياء، وقَطَرِيٌّ: بفتح القاف والطاءِ المهملة وكسر الراء وتشديد الياء[٨].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٣، ٢/٢١٢، ح ٣٢٠٨): «عَن شَدَّادِ بنِ أَوْسٍ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ عزو جل كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ**»».

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة (٢/٧٤)، كشفُ المشكِلِ (٢/٢١٠).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٣، ٢/٢١٢، ح ٣٢٠٩): «عَن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ وَهُوَ يَجُرُّ شَاةً بِأُذُنِهَا، فَقَالَ: «**دَعْ أُذُنَهَا وَخُذْ بِسَالِفَتِهَا**»».

(٤) تفسير غَريب ما في الصحيحين (ص ٣٩٧)، النهاية (٢/٣٩٠).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٥، ٢/٢١٣، ح ٣٢١٤): «عَن مُحَمَّدِ بنِ صَيْفِيٍّ، قَالَ: «**ذَبَحْتُ أَرْنَبَيْنِ بِمَرْوَةٍ فَأَتَيْتُ بِهِمَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَنِي بِأَكْلِهِمَا**»».

(٦) النهاية (٤/٣٢٣). وجمع الأصمعي بين القولين فقال: «المَرْو حجارةٌ بيضٌ برَّاقة، تكون فيها النار». تهذيب اللغة (١٥/٢٨٥).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٥، ٢/٢١٣، ح ٣٢١٦): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَن سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عَن مُرَيِّ بنِ قَطَرِيٍّ، عَن عَدِيِّ بنِ حَاتِمٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَصِيدُ الصَّيْدَ فَلَا نَجِدُ سِكِّينًا، إِلَّا الظِّرَارَ وَشِقَّةَ الْعَصَا، قَالَ: «**أَمْرِرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ، وَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ**»».

(٨) كذا ضبطُه في النسخة السليمية (١٥١/أ)، وضبطه به العيني في مغاني الأخيار (٣/٢٨).

=

[٢٠١٧] قوله: «**فَلَم نَجِدُ سِكِّينًا، إِلَّا الظِّرَارَةَ وَشِقَّةَ الْعَصَا**»، الظِّرَارَةُ: بكسر الظاء المعجمة وبرائَين بينهما ألف، وفي آخرِها تاء التأنيث، وهو جمع ظُرَرٍ، بضم الظاء المعجمة وفتح الراء الأولى، مثل: رُطَبٍ ورِطابٍ ويجمع أيضا على ظِرَّان، مثل صُرَد وصِرْدَان، وهو حجرٌ صَلْبٌ مُحَدَّدٌ، ويُجمع أيضا على أَظِرَّةٍ(١).

[٢٠١٨] قوله: «**إمْرِ**(٢) **الدَّمَ بِمَا شِئْتَ**»، أي: استخْرِجْه وأَجْرِه بما شئت. يريد الذَّبح، وهو من مَرَى الضَّرْعَ يَمْرِيهِ، ويُروَى أَمِرِ الدَّمَ، من مَارَ يَمُورُ إذا جَرَى، وأَمَارَهُ غَيرُهُ. قال الخطَّابي: أصحابُ الحديث يروونه مُشَدَّد الراء وهو غلطٌ(٣)، وقد جاء في سُنن أبي داود(٤) والنَّسائي(٥): أمرِرْ: براءين مُظْهَرَتين(٦)، ومعناه: اجْعَل الدَّمَ يَمُرُّ: أي

ومُرَيّ رَوَى عَن عدي بْن حاتم الطائي، ورَوَى عَنه: سماك بْن حرب، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «لا يعرف»، وقال ابن حجر: «مقبول».

تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص ٢٠٥، ت ٧٦٦)، الثقات (٤٥٩/٥)، ميزان الاعتدال (٩٥/٤)، تهذيب الكمال (٤١٤/٢٧)، تقريب التهذيب (ت ٦٥٧٨).

(١) الصِّحاح في اللغة (٢٩٢)، فقهُ اللُّغة (ص ٢٠٢)، النهاية (١٥٦/٣-١٥٧).

(٢) كذا بهمزة القطعِ في صيغة الأمر الثُّلاثية عندَ المصنِّف وابن الأثير في المطبوع من نهايته (٣٢٢/٤)، والصوابُ أنها بالوصل لأنَّها صيغةُ الأمر من الثلاثي المجرد، فيكون الأمرُ منهُ: امْرِ بتسكين الميم وهمزة الوصل المكسورة. وإذا كانت الصيغة من الرباعي من باب الإفعال؛ فإن الهمزةَ تكونُ فيها بالقطعِ، وحينئذ يكونُ في هذا الفعل وجهان: أولهما: أَمْرِرْ من باب الإفعال كما في بعضِ الألفاظِ، ومصدره الإمرارُ، ثانيهما: أَمِرْ من الإِمَارَة، وأصلُه أَمْوِرْ من الإِمْوَارِ من باب الإفعال، والثلاثيُّ المُجرَّدُ منه: مار يمُورُ مورًا على وزنِ قالَ يقول قولا.

قال الحربي: «قوله : امر الدم بما شئت، المحدثون يقولون في امر الدَّمَ ضُروبا. الصواب منه: اَمْرِ الدم بجزمِ الميم. وخفْضِ الراء. يقال: مَرَيتُ الدَّم: استخرجتُه وسيَّلْتُه، وَمَرَيْتُ الضَّرعَ إذا مَسَحْتَهُ واستخرجتَ لبنَه». غريب الحديث للحربي (٨٥/١).

(٣) إصلاح غلط المحدثين (ص ٣٧).

(٤) سُنن أبي داود، الذَّبائح، باب في الذَّبِيحةِ بالمروة (١١٣/٢، ح ٢٨٢٤).

(٥) لم أقف عليه في المطبوع من النسائي، ولعلَّ ما ذكرهُ المصنفُ؛ في نسخته من النسائي.

(٦) وكذا في النُّسختين: السليمية (١٥١/أ)، التَّيمُوريَّة لابن ماجه (مج١٦٢/٢).

يذهبُ، فعلى هذا من رواه مُشَدَّدَ الراءِ؛ يكون قد أَدْغَمَ وليس بغلطٍ[١]. [١٥٧/أ]

[٢٠١٩] قوله: «**أَنْهَرَ الدَّمَ**[٢]» هو بفتح الهمزة وهو رباعِيٌّ وهو من الإنهارِ: وهو الإسالةُ والصَّبُّ بكثرةٍ، شبّه خُروجَ الدم من موضع الذَّبح بجَرْي الماءِ في النهر، وإنما نهى عن السِّنِّ والظُّفْرِ، لأنَّ من تعرَّض للذبح بها خَنَقَ المذبُوح ولم يقطعْ حلْقه.

[٢٠٢٠] قوله: «**غَيْرَ السِّنِّ وَالظُّفْرِ**» الحديث، في هذا الحديث تصريحٌ بجوازِ الذَّبْحِ بكل محدَّدٍ يقطع إلا الظُّفْرَ والسِّنَّ والعِظامَ، أما الظُّفْرُ فيدخل ظُفْرُ الآدميِّ وغيره من كل حيوانٍ وسواء المتَّصل والمنفصِلُ، الطاهِرُ والنَّجِسُ، ويلحَقُ بِالعظم سائرُ العظام من كل حيوان، فكله لا تجوز الذَّكاة بشيءٍ منه، قال أصحابنا[٣]: نبه عليه السلام على العِلَّةِ في قوله: «**فَعَظْمٌ**»، أي نهيتُكم عنه لكونه عظْما، فهذا تصريحٌ بأن العلة كونُه عظمًا، فكلما صدق عليه اسم العظم؛ لا تجوز الذكاةُ به. وقد قال الشَّافِعيُّ وأصحابه بهذا الحديث في كلِّ ما تضمَّنه، وبه قال النَّخَعي والحسن بن صالح والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وفقهاءُ الحديث وجمهور العلماء[٤]، كذا قيل[٥]. وقال أبو حنيفة وصاحباه: لا يجوز بالسن والعظم المتصِلَين ويجوزُ بالمنفصلين[٦]. وعن مالك رواياتٌ أشهرُها: جوازه بالعظم دون السن كيف كان، والثانية: كمذهبِ الجُمهور،

---

(١) النهاية (٣٢٢/٤). وانظر: غريب الحديث لابن سلام (٥٧/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٥، ٢١٤/٢، ح ٣٢١٧): «عَن رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ نبي اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَكُونُ فِي الْمَغَازِي فَلَا يَكُونُ مَعَنَا مُدًى، قَالَ: «**مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ الله عليه فَكُلْ، غَيرَ السِّن والظُّفْرِ، فَإِنَّ السِّنَّ عَظْمٌ والظُّفْرُ مُدَى الحَبَشَةِ**».

(٣) يعني الشَّافعية.

(٤) انظر: إكمال المعلم (٤١٧/٦)، المغني (٣٩٦/٩)، الشرح الكبير للرافعي (١٤/١٢-١٥)، المجموعُ (٨٣/٩)، شرح النووي على مسلم (١٢٤/١٣)، مغني المحتاج (١٠٨/٦).

(٥) يُشيرُ المصنِّفُ إلى ما قاله الإمام النووي في شرحه على مسلم (١٢٤/١٣).

(٦) انظر: المبسوط للسرخسي (٢/١٢)، الاختيار لتعليل المختار (١٢/٥).

والثالثة: كأبي حنيفة وصاحبيه[١]، والرابعة: حكاها عنه ابن المنذر: يجُوز بكل شيء حتى السِّنِّ والظُّفْرِ[٢]. وعن ابن جُريج جواز الذَّكاة بعظم الحمار دون القِرْدِ[٣]، وهذا مع ما فيه لا يُحتاج إلى رده.

قال الشَّافِعيُّ وأصحابُه وموافِقُوهم: لا تحصلُ الذَّكاةُ إلا بقطعِ الحُلقُومِ والمريء بكمالِهما، ويُسْتَحَبُّ قطعُ الوَدْجَينِ ولا يُشْتَرَطُ، وهذا أصحُّ الروايتين عن أحمد[٤]. قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه إذا قطع الحلقوم والمريء والودجين وأسال الدم حصلتِ الذكاة[٥]، قال: واختلفوا في قطعِ بعضِ هذا فقال الشَّافعي: يُشترطُ قطعُ الحُلقُوم والمريءُ ويُستَحبُّ الوَدْجان. وقال الليث، وأبو ثور، وداود، وابن المنذر: يُشترطُ الجميعُ[٦]. وقال أبو حنيفة: إذا قطع ثلاثةً من هذه الأربعة أجزأه[٧]. وقال مالك: يجب قطع الحُلقوم والودجين ولا يُشترطُ المريء[٨]، وهذه رواية عن الليث أيضا، وعن مالكٍ رواية أنه يكفي قطعُ الودجين، وعنه اشتراطُ قطعِ الأربعة كما قال اللَّيثُ وأبو ثور[٩]. وعن أبي يوسفَ ثلاث روايات، إحداها كأبي حنيفة: والثانية: إن قطع الحلقوم واثنين من الثلاثة الباقية حلّت وإلا فلا، والثالثة: اشتراط قطع الحلقوم والمريء وقطع

---

(١) انظر: إكمالُ المعلم (٤١٧/٦)، بداية المجتهد (٢٠٩/٢)، شرح مختصر خليل للخرشي (١٧/٣).

(٢) انظر: الإشراف على مذاهب العلماء (٤٣٠/٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: الأم (٢٣٦/٢)، متن أبي شجاع (ص ٤٢)، العدة شرح العمدة (٩٠/٢)، روضة الطالبين (٢٠٢/٣)، الإقناع للشربيني (٥٧٧/٢).

(٥) انظر: الإجماع لابن المنذر ص (٦١).

(٦) شرح النووي على مسلم (١٢٤/١٣)، المجموع (٩٠/٩).

(٧) المبسوط (٣/١٢).

(٨) مناهِجُ التَّحصيل للرجراجي (٢٢١/٣)، المدخل لابن الحاج (١٨٣/٤).

(٩) انظر: إكمال المعلم (٤١٨/٦).

الودجين[١]، وقال محمد بن الحسن: إن قطع من كل واحد من الأربعة أكثرَهَ حَلَّ، وإلا فلا. والله أعلم[٢].

وفي قوله: «**أَنْهَرَ الدَّمَ**» دليل على جواز ذبح المنحور ونحر المذبوح، وقد جوَّزه العلماء كافة إلا داود بن علي بن خلف الأصبهاني إمام أهل الظاهر فمنعهما، وكرهه مالك كراهةَ تنزيه، وفي رواية: كراهةَ تحريم، وفي رواية عنه إباحةُ ذبح المنحور دون نحر المذبُوح. وأجمعُوا على أنَّ السُنة في الإبل النحر، وفي الغنم الذبح، والبقر كالغنم عن الشافعية وعند الجمهور، وقيل: يَتَخَيَّر بين نحرها وذبحها[٣]. والله أعلم.

السَّلْخُ

[٢٠٢١] قوله: «**مَرَّ بِغُلَامٍ يسلَخُ شاة**[٤]»، هو بضم اللام وفتحها، والسَّلْخ معروف[٥].

النَّهيُ عن ذَبْحِ ذواتِ الدَّرِّ

[٢٠٢٢] قوله: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ مَدَّ**[٦] **شَفْرَهُ لِيَذْبَحَ له عليه السَّلام، فقالَ لَه عليه السَّلامُ: «إِيَّاكَ وَالْحَلُوبَ**[٧]». لعل هذا الرَّجُلَ

---

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (٦/٢٩٥).

(٢) انظر: الاختيار لتعليل المختار (٥/١١).

(٣) انظر: الإشراف على مذاهب العلماء (٣/٤٣١)، إكمال المعلم (٦/٤١٨)، الشرح الكبير (١٢/٨٦)، المجموع (٩/٩٠)، شرح النووي على مسلم (١٣/١٢٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٦، ٢/٢١٤، ح ٣٢١٨): «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِغُلَامٍ يَسْلُخُ شَاةً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَنَحَّ حَتَّى أُرِيَكَ**»، **فَأَدْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ فَدَحَسَ بِهَا، حَتَّى تَوَارَتْ إِلَى الْإِبِطِ**...»».

(٥) المحكم لابن سيده (٥/٧٨)، لسان العرب (٣/٢٤)، تاج العروس (٧/٢٧٠).

(٦) كأنَّ المصنِّف ذكر الحديث بمعناه لا بلفظِه، ففي أصل المصنِّف وهو المطبوع بتحقيق الأعظمي، وكذا في النُّسخة السليمية (١٥١/ب)، والتيمورية (مج٢/١٦٢): «فأخذ شَفْرَه».

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٧، ٢/٢١٤، ح ٣٢١٩): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

=

الأنصاري، هو إن شاء الله أبو الهَيثم بن التَّيِّهَان(١)، فإنَّ له قصةً كهذه(٢)، ويحتملُ أن يكون أبا أيُّوب الأنصاري(٣) فإنَّ له قصة(٤) كهي(٥).

[٢٠٢٣] قوله: «**انْطَلِقُوا بِنَا إِلَى هذا الْوَاقِفِيِّ» قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فِي الْقَمَرِ إلى الْحَائِطَ، إلى أن قال: «إِيَّاكَ وَالْحَلُوبَ» أو قال: «ذاتَ الدَّرِّ**(٦)» هذا الواقفيُّ لا أعلمه

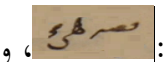
أَتَى رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ، فَأَخَذَ الشَّفْرَةَ لِيَذْبَحَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ النبيُّ ﷺ: «**إِيَّاكَ وَالْحَلُوبَ**»».

(١) بِفَتْحِ الْمُثَنَّاةِ فَوْق، وَكَسْرِ الْمُثَنَّاةِ تَحْت وَتَشْدِيدِهَا. كذا ضبطهُ الحافظ المنذري.
إتحاف الخيرة المهرة (١٠١/٦).

(٢) في حديثٍ أخرجه الترمذي في الزهد، باب معيشة أصحاب النبي ﷺ (٣٨٥/٤، ح ٢٣٦٩) بإسناده الصحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ، ووردت القصة من طُرقٍ أخرى أيضا، صُرِّح فيها باسم أبي الهيثم تارة وأبهم فيها تارة، فمما أُبهم فيه حديثُ البابِ عن أبي هُريرة، وحديثُ جابرٍ ﷺ. قال ابن بشكوال في الأول والخطيب في الثاني من الحديثين: المبهم هو أبو الهيثم بن التيهان. ثم أوردا من الأدلة ما يثبتُ ذلك.
انظر: الأسماء المبهمة (ص ٢٨٢)، غوامض الأسماء المبهمة (٦٢٨/٢).

(٣) أخرجها ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس ﷺ، في كتاب الأطعمة، باب آداب الأكل (١٦/١٢، ح ٥٢١٦).

(٤) بالنظر في الروايات يغلبُ على الظنِّ أن القصة وقعت لكلٍّ من أبي الهيثم بن التيهان وأبي أيوب الأنصاري رضي الله عنهما، قال البوصيري: «وقد رويت هَذِهِ الْقِصَّةُ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مصرح في أكثرها بأنه أبو الهيثم، وجاء فِي مُعْجَمَيِ الطَّبَرَانِيِّ الصَّغِيرِ وَالْأَوْسَطِ وَصَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ اتَّفَقَتْ مَرَّةً مَعَ أَبِي الْهَيْثَمِ وَمَرَّةً مَعَ أَبِي أَيُّوبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»، إتحاف الخيرة المهرة (١٠١/٦).

(٥) كذا كتبتُها، وصورتها في المخطوط:  ، وما في آخر الكلمة ضبَّة.

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٧، ٢١٤/٢، ح ٣٢٢٠): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ

=

إلا أن يكون هلالَ بن أُمَيَّة بن عامر الأنصاري الواقِفِيّ، بدري فيما صح في البُخاريِّ(١)، وفيه نظرٌ وقد قدمتُه(٢)، كان يكسر أصنام بني واقف، وكان معه راية قومهِ يوم الفتح، وهو أحدُ الثلاثة الذين تِيب عليهم رضي الله عنهم أجمعين(٣).

ذَكاةُ النادِّ من البهائم

[٢٠٢٤] قوله: «**إِنَّ لَهَا أَوَابِدَ أَحْسَبُهُ، قَالَ: كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ...**(٤)»، الحديث الأوابدُ، جمع: آبِدَةٍ بهمزة ممدُودَةٍ وكسر الموحَّدَةِ، وهي التي قد تأبَّدَت، أي توَحَّشتْ ونَفَرَتْ من الإنس. وقد أَبَدَتْ تأبِدُ وتأْبُدُ(٥).

[٢٠٢٥] قوله: «**عَنْ أَبِي الْعُشَرَاءِ، عَن أَبِيهِ**(٦)»، روى عن أبيه في السُّنن الأربعة، ولم يُسم أبوه في طريق الحديث، واختُلف في اسم أبي العُشَراء واسمِ أبيه بعد أن اتفقوا على أنَّه بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة ثم راء وفي آخره همزة ممدودة،

بنُ أَبِي قُحَافَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ وَلِعُمَرَ: «**انْطَلِقُوا بِنَا إِلَى هذا الْوَاقِفِيِّ**»، **قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فِي الْقَمَرِ، حَتَّى أَتَيْنَا الْحَائِطَ...**»».

(١) من حديث أبي هريرة، أخرجه في كتاب المغازي (٥/٨٠، ح ٣٩٨٩).

(٢) أخرج أبو يعلى قصة أبي الهيثم بن التيِّهان في مسنده (١/٧٩-٨١) من حديث المحاربي، عن يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب، عن أبيه، عن أبي هريرة عن أبي بكر رضي الله عنهما، وفيه أن أبا الهيثم التيِّهان هُو الواقِفِي: «فانطلِقوا بنا إلى الواقفي أبي الهيثم ابن التيهان فلعلنا نجد عنده شيئا يُطعمنا» وإسنادُهُ ضعيفٌ جدا، يحيى بن عُبيدِ الله متروك.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٢/١٣٩)، وقصة الثلاثة مُخرَّجة في الصحيح وغيره.

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٩، ٢/٢١٥، ح ٣٢٢٢): «عن رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَنَدَّ بَعِيرٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ لَهَا أَوَابِدَ** -أَحْسَبُهُ، قَالَ:- **كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا**»».

(٥) النهاية في غريب الحديث (١/١٣)، مطالع الأنوار (١/٦١).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ٩، ٢/٢١٥، ح ٣٢٢٣): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عَن أَبِي الْعُشَرَاءِ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تَكُونُ الذَّكَاةُ، إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ؟، قَالَ: «**لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجْزَأَكَ**»».

على أقوال، أحدُها -وهو الأشهر كما قال ابن الصلاح في علومهِ-: أنه أسامة بن مالك بن قِهْطم، بكسر القاف وإسكان الهاء وكسر الطاء المهملة أيضا، وقيل: قحطم بالحاء المهملة، موضع الهاء. الثاني: أن اسمه عُطارد بن بَرْز، بتقديم الراء على الزاي، واختلف في الراء هل هي ساكنة [١٥٧/ب] أو مفتوحة، وقيل: اسم أبيه بَلْز باللام مكان الراء(١)، والثالثُ: اسمُه يسار، بمثناة تحت ثم سين مهملة، وفي آخره راء، ابنُ بَلْز -بموحدة مفتوحة ثم لام ساكنة ثم زاي- كالقول الذي قبله، ابنُ مسعود(٢). والله أعلم.

وأبو العُشراء روى عنه حمادُ بن سلمة، قال الحاكم: لا نعرِفُ أحدا روى عنه غيره(٣)، قال البُخاري: في حديثه واسمِه وسماعهِ من أبيه نظر(٤). قال الذهبي في الميزان: ولا يدري من هو، ولا أبوه، وحكى انفرادَ حمادٍ عنه(٥) انتهى. وحديثه المذكور هنا، أخرجه أبو داود(٦)، الترمذي(٧)، ابن ماجه(٨)، قال الترمذي: ولا يعرف لأبي العشراء عن أبيه سواهُ، قال الذَّهبيُّ(٩) متعقبا للترمذي: روى عبد الرحمن بن قيس الزعفراني عن حماد بالإسناد، يعني عن أبي العُشراء، عن أبيه، أن رسولَ الله ﷺ سُئل عن العَتِيرة فحسَّنها(١٠).

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٨٨).

(٢) ذكر كل هذه الأقوال أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٣٤/ب، مخطوط). وانظر أيضا: الإكمال (٢٠٧/٦)، توضيح المشتبه (٢٨١/٦)، المقتنى (٣٩٨/١)، الإصابة (٢٣٠/١).

(٣) هو أبو أحمد الحاكم الكبير، وكلامُه في كتابه: الأسامي والكنى (لوحة ٣٤/ب).

(٤) التاريخ الكبير (٢٢/٢).

(٥) ميزان الاعتدال (٢٥٥/٤).

(٦) في الضحايا، باب ما جاء في ذبيحة المتردية (٦٢/٣، ح ٢٨٢٧).

(٧) في الأطعمة، باب ما جاء في الذكاة في الحلق واللبة (٧٥/٤، ح ١٤٨١).

(٨) في الضحايا، ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها (٢٢٨/٧، ح ٤٤٠٨).

(٩) ميزان الاعتدال (٢٥٥/٤).

(١٠) أخرجه الطبراني في الكبير (١٦٨/٧، ح ٦٧٢٢) بإسنادِه إلى عبد الرحمن بن قيس الضبي، عن حماد بن سلمة عن أبي العُشراء الدارمي، عن أبيه، فذكره.

النهي عن صَبْرِ البَهائِم وعن المُثْلَةِ

[٢٠٢٦] قوله: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن صَبْرِ الْبَهَائِمِ**[١]»، هو أن يُمسكَ شيءٌ من ذواتِ الروح حيًّا ثم يُرمَى بشيء حتى يموتَ[٢].

[٢٠٢٧] قوله: «**لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا**[٣]»، الغَرَضُ: بفتح الغين المعجمة والراء وبالضاد المعجمة، وهو الهدف الذي يُرمي فيه[٤].

النهي عن لُحوم الجَلَّالَةِ

[٢٠٢٨] قوله: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن لُحُومِ الْجَلَّالَةِ وَأَلْبَانِهَا**[٥]»، الجلَّالة من الحيوان التي تأكلُ العَذِرَةَ. والجِلَّةُ: البَعْرُ فوُضع موضِعَ العَذِرَةِ[٦]. ويُحرم أكلُها إذا ظهر تغيُّرُ لحمها لأنها صارت من الخبائث، وقيل: تُكره لأنَّ النَّهي إنما كان لأجل التغيُّر، وهو لا يوجبُ التحريم بدليل المذكَّى إذا جَافَّ، وهذا ما نقله الرافعي في الشرح[٧] والتذنيب عن إيرادِ الأكثرين[٨]. لا جَرَم عقَّب الشيخ محيي الدين في منهاجه بقوله: قلت: الأصحُّ يكره[٩]، والله أعلم. وتبع الرافعيُّ في المحرَّر الإمامَ[١٠] والبغوي

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ١٠، ٢/٢١٥، ح ٣٢٢٥): «عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن صَبْرِ الْبَهَائِمِ**»».

(٢) النهاية (٣/٨).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ١٠، ٢/٢١٥، ح ٣٢٢٦): «عَن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا**»».

(٤) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/٥٦٤).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ١١، ٢/٢١٦، ح ٣٢٢٨): «عن ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن لُحُومِ الْجَلَّالَةِ وَأَلْبَانِهَا**»».

(٦) النهاية (١/٢٨٨).

(٧) الشرح الكبير (فتح العزيز ١٢/١٥١).

(٨) انظر: التذنيب (ص ٦٣٠).

(٩) منهاج الطالبين (ص ٣٢٣).

(١٠) أي الإمام الجويني رحمه الله. انظر: نهاية المطلب ١٨/٢١٤.

والغزالي(١)، لكنه اعترض عليه في التذنيب.

ثم قيل: إن كان أكثر علفِها النَّجاسةُ فهي جلَّالة، وإن كان الطاهر أكثر فلا(٢)، وهذا (قضيَّةُ(٣)) كلام الشيخ محيي الدين في تجريده(٤)، والصَّحيح أنه لا اعتبار بالكثرة، بل الرائحةُ والنَّتْنُ كما جَزم به بعضُهم(٥)، فإن وُجد في عَرَقِها أو غيره ريحُ الجلَّالة فهو موضعُ النهيِّ، وإلا فلا، فإن عُلفت طاهرا فطاب لحمُها لزوال التغَيُّرِ حَلَّ لزوال العِلَّة، وكما يُمنع لحمها يُمنع لبنُها وكذا بيضُها ويُكره الركوب عليها بدون حائلٍ، وحكم السَّخلةِ(٦) المُرَبَّاةِ بلبنِ الكلبةِ نهيٌ(٧). [١٥٨/أ]

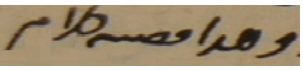
لحومُ الحُمُر الأهلِيَّة

[٢٠٢٩] قوله: «**وإنَّ قُدورنا لَتَغْلِي، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ الله ﷺ...**(٨)»

---

(١) أي في القول بالتحريم، وبترجيح أنه نهي تنزيه. انظر: التهذيب للبغوي (٦٥/٨-٦٦)، الوسيط (١٦٥/٧)، المحرر للرافعي (ص ٤٦٩)، التذنيب (ص ٦٣٠)، المجموع (٢٨/٩).

(٢) كذا في الشرح الكبير (١٥١/١٢) نقلا عن "تتمة التتمة" لأبي الفتوح أسعد بن محمود العجلي الأصبهاني.

(٣) كذا قرأت الكلمة، هذه صورتُها في المخطوط:  ، والقضية مصدر قضى يقضي قضية وقضاء، ومن معاني القضيَّة: الحُكم، ولعل هذا المعنى هو الأليق بالمقام. والله أعلم. المحكم (٤٨٢/٦)، لسان العرب (١٨٦/١٥).

(٤) يظهرُ أنه يريد "روضة الطالبين" فالنص الذي نقله منه، ولعل تسمية المصنف له بالتجريد كونه كونه اختصارا لفتح العزيز للرافعي.

(٥) منهم الرافعي في الشرح الكبير (١٥٢/١٢).

(٦) السَّخْلَة: يحملُها الراعي، هي الصغيرة من ولد الضَّأنِ حين يُولدُ ذَكَرًا أو أُنثَى والجمعُ سَخْلٌ. مشارق الأنوار (٤٦٦/٣).

(٧) انظر: الشرح الكبير (١٥٣/١٢)، روضة الطالبين (٢٧٨٣/٣-٢٧٩).

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ١٣، ٢١٦/٢، ح ٣٢٣١): عن عبد الله بن أبي أوفى قال: «أصابتْنا مجاعةٌ يومَ خَيبرَ ونحنُ معَ النبيِّ ﷺ، وقدْ أَصَابَ القومُ حُمُرًا خارجًا مِنَ المدينةِ؛ فَنَحرْنَاها، وإن قُدورَنا لَتَغْلِي إذ نادَى مُنادِي النبي ﷺ أَنْ اكْفِئُوا القُدُورَ وَلَا تَطْعَمُوا من لُحُومِ

=

الحديث، مُناديه عليه السلام: هو عبدُ الرحمن بن عوف، والدليل على ذلك ما جاء في النَّسائي الصغير في تحريم أكل الحُمُر الأهلية[١]، وفي صحيح مسلم: فأمر رسولُ الله ﷺ أبا طلحة[٢]. ووجهُ الجمع: لعلَّه عليه السلام أمرهما لينياديا في الجيشِ، وقد ذكر الرَّافعيُّ في شرحِه الكبيرِ، في كتابِ الأطعِمة، أنَّه عليه السلام أمَرَ خالدَ بن الوليدِ فنادى بذلك[٣]، وهذا غريبٌ بل باطِلٌ؛ لأنَّ خالدًا لم يكنْ أسلَمَ يومئِذٍ[٤].

[٢٠٣٠] قوله: «**حَتَّى ذَكَرَ الْحُمُرَ الْإِنْسِيَّةَ**[٥]» هي بفتح الهمزة والنُّون، وأكثرُ الرواة يكسِرون الهمزة، ويسكِّنون النُّون، وكلاهما صحيح[٦]، وفي أصلنا

الحُمُرِ شيئًا؛ فَأَكْفَأْنَاها»».

(١) المجتبى، كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية (٧/ ٢٠٤، ح ٤٣٤١) من حديث أبي ثَعلبة الخُشَنِيِّ ﷺ، وإسناده حسن.

(٢) الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية (٣/ ١٥٤٠، ح ١٩٤٠) من حديث أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ.

(٣) فتح العزيز (١٢/١٢٧). ساق الرافعي بصيغة التمريض في ذلك حديثًا أخرجه أحمد في المسند (٢٨/١٥، ح ١٦٨١٦) عن المقدام بن معدي كرب، وفي إسناده صالح بن يحيى ابن المقدام، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٤/٢٩٢-٢٩٣) وقال: «فيه نظر»، وجرحه آخرون أيضا، وفي متن حديثه نكارةٌ واضطراب.

(٤) قال الحافظ ابن عبد البر: «اختلف في وقت إسلامه وهجرته، فقيل: هاجر خالد بعد الحُديبية وقيل: بل كان إسلامه بين الحُديبية وخيبر، وقيل: بل كان إسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله ﷺ من بين قريظة، وقيل: بل كان إسلامه سنة ثمان مع عمرو بن العاص وعثمان بن طلحة»، وقال الحافظ ابن حجر: «أسلم في سنة سبع بعد خيبر وقيل قبلها، وَوَهِمَ من زعم أنه أسلم سنة خمس».

الاستيعاب (٢/٤٢٧)، الإصابة (٢/٢٥١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ١٣، ٢/٢١٦، ح ٣٢٣٢): «عَن المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ أَشْيَاءَ، حَتَّى ذَكَرَ الْحُمُرَ الْإِنْسِيَّةَ**»».

(٦) مطالع الأنوار لابن قرقول (١/٣١٥). قلتُ: بكسْر الْهَمْزَةِ نسبة إِلَى الإِنْس، والْوَاحِدُ إِنْسِيّ. وبِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ مَصْدَرُ أَنِسْتُ بِهِ آنَسُ أَنَساً وأَنَسَةً. النهاية (١/٧٥).

بإسكان النون[١].

[٢٠٣١] قوله: «**أَنْ نُلْقِيَ الْحُمُرَ الْأَهْلِيَّةِ نَيِّئَةً وَنَضِيجَةً**[٢]»، كذا في أصلنا نيِّئة بالتشديد[٣]، وإنما هي مهموزةٌ مكسورةُ النون[٤]، كذا الأكثرُ، وقد ذكر ابن الأثير فيه التَّشديد[٥].

واعلم أنه اختلف العلماء في هذه المسئلة، أعني أكل لحوم الحُمُر الأهلية، فقال الجماهيرُ من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بتحريم لحومها لهذا الحديث وغيره من الأحاديث الصريحة، وقال ابنُ عباس: ليست بحرام[٦]، وعن مالك ثلاثُ رواياتٍ، أشهرُها: أنها مكروهة كراهةَ تنزيهٍ شديدةٍ، والثانية: حرام، والثالثة: مباحة[٧]، والصواب التحريم كما قاله الجمهورُ. وأما الحديثُ المذكورُ في سُنن أبي داود عن غالبِ بن أَبْجَرَ، قال: أصابتْنا سَنَةٌ فلم يكن في مالي شيءٌ أُطْعِم أهلي إلا شيءٌ من حُمُرٍ، وقد كان رسولُ الله ﷺ، حرَّم لحومَ الحُمُر الأهليَّةِ، فأتيتُ رسولَ ﷺ فقلت: يا رسول الله! أصابتْنا سَنَةٌ ولم يكنْ في مالي ما أطعِمُ أهلي إلا سِمَانُ حُمُرٍ، وإنَّك حرَّمْتَ لحومَ الحمُر

---

(١) لم تُضبط الكلمة في النُّسختين: السليمية (١٥٢/أ) والتيمورية (مج٢/١٦٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ١٣، ٢/٢١٦، ح ٣٢٣٣): «حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، عَن عَاصِمٍ، عَن الشَّعْبِيِّ، عَن الْبَرَاءِ بنِ عَازِبٍ، قَالَ: «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُلْقِيَ لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ نِيئَةً وَنَضِيجَةً، ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْنَا بِهِ بَعْدُ**»».

(٣) وفي السليمية (١٥٢/أ) بكسر النون وتشديد الياء من دون همز: نِيَّةُ، ولم تُضبط الكلمة في النُّسخة التيمورية (مج٢/١٦٤).

(٤) نِيئَةً. مطالعُ الأنوار (٤/٢٤٠).

(٥) قال ابن الأثير: «وَقَدْ يُتْرك الْهَمْزُ ويُقلَب يَاءً فَيُقَالُ: نِيٌّ، مُشدَّدا»، ومثله لابن منظور. النهاية (٥/١٤٠)، لسان العرب (١/١٧٨).

(٦) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٤/٥٠١)، الهداية شرح البداية (٤/٣٥٢)، المجموع (٩/٦)، المبدع شرح المقنع (٩/١٧٠).

(٧) انظر: المعونة على مذهب عالم المدينة ص (٧٠٢)، إكمال المعلم (٦/٣٧٨).

الأهليَّة فقال: «أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حِمارك، فإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِّ القُرَى[1]».

---

(١) أخرجه في الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية (٣/٤٢٠، ح ٣٨١١) قال: «حدثنا عبد الله بن أبي زياد، حدثنا عبيدُ الله، عن إسرائيل، عن منصور، عن عُبيد أبي الحسن، عن عبد الرحمن، عن غالب بن أبجر» فذكره. وهذا الحديث في إسنادِه ومتنه اختلافٌ اضطراب كبير، فقد رواه أبو داود على الوجه المذكور. وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٢٠٣-٢٠٤) بخمسةِ أوجهٍ في إسنادِه مع اختلاف في المتنِ:

الوجه الأول: «أبو نُعيم عن مِسْعَر بن كِدَامٍ، عَنْ عُبَيْدِ بنِ حَسَنٍ، عَنِ ابنِ مَعْقِلٍ، عَنْ رَجُلَيْنِ مِن مُزَيْنَةَ، أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ رُوَيْمٍ، وَالآخَرُ غَالِبُ بنُ الْأَبْجَرِ» وفي لفظه: «فَأَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ مَالِكِ فَإِنَّمَا قَذِرْتُ لَكُمْ جَوالَّ الْقَرْيَةِ».

الوجه الثاني: «أبو نعيم عن شُعْبَةَ، عَنْ عُبَيْدِ بنِ حَسَنٍ، عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَعْقِلٍ، عَن عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ بَشِيرٍ، عَن رِجَالٍ مِنْ مُزَيْنَةَ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ». ولفظه نحو سابقه.

الوجه الثالث: «روح بن عبادة عن شُعْبَة، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بنَ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَعْقِلٍ، عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ بَشِيرٍ، أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مُزَيْنَةَ، حَدَّثُوا عَنْ سَيِّدِ مُزَيْنَةَ الْأَبْجَرِ، أَوِ ابْنِ الْأَبْجَرِ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ» وذكر مثل لفظ شُعبة السابق.

الوجه الرابع: «أبو داود الطيالسي ثنا شُعْبَةُ، عن عبيد بن الحسن، عن عَبْد الرَّحْمَنِ ابْن مَعْقِلٍ وَقَالَ: عَنْ رِجَالٍ مِن مُزَيْنَةَ الظَّاهِرَةِ وَلَمْ يَقُلْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ: إِنَّ أَبْجَرَ، أَوِ ابْنَ أَبْجَرَ».

الوجه الخامس: «شريك عَنْ مَنْصُورِ بنِ مُعْتَمِرٍ، عَن عُبَيْدِ بنِ الْحَسَنِ، عَن غَالِبِ بنِ أَبْجَرَ، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ»: وفيه «كُلُوا مِنْ سَمِينِ مَالِكُمْ».

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٨/٢٦٥-٢٦٧) على وجوه في إسناده واختلاف في متنه أيضا:

الوجه الأول: «وكيع، عن مسعر، عن عُبيد بن الحسن، عن ابن معقل المزني، عن أناس من مزينة الطاهرة، عن غالب بن الأبجر» بنحو لفظ مسعر السابق.

الوجه الثاني: «يونس بن حبيب، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن عبيد بن الحسن قال: سمعت عبد الله معقل يحدث عن عبد الله بن بسر، عن ناس من مزينة، أن أبجر أو ابن أبجر: سأل النبي ﷺ» بنحو اللفظ الأول عن مسعر.

=

الوجه الثالث: «زكريا بن يحيى زحمويه، عن شريك، عن منصور، عن عبيد بن الحسن، عن غالب بن دريخ أن رجلا أتى النبي ﷺ...» وفي لفظه: «كل من سمين مالك وقال إنما قذرت لكم أو كرهت لكم جلالة القرية».

الوجه الرابع: «أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا شريك، عن منصور، عن عبيد بن الحسن، عن غالب بن دريخ قال: قلتُ يا رسول الله» بنحو اللفظ السابق.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥٢٥/٤، ح ٨٧٢٨) عن ابن عيينة عن مسعر عن عبيد بن حسن عن عبد الله بن معقل أنَّ رجلين من مزينة سألا النبي ﷺ أو أحدهما، ولفظه نحو لفظ الحديث الأول عن مسعر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧٧/٨، ح ٢٤٨٢٤، ٢٤٨٢٦) على وجهين في إسناده:

الوجه الأول: «شَرِيكٌ، عَن مَنْصُورٍ، عَن عُبَيدِ بنِ الْحَسَنِ، عَنْ غَالِبِ بنِ ذيخ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ».

الوجه الثاني: «وَكِيعٌ، عَن شُعْبَةَ، عَن عُبَيْدِ بنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابنِ مَعْقِلٍ، عَن أُنَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ الظَّاهِرَةِ، قَالَ: قَالَ غَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قُلْتُ: لَمْ يَبْقَ مِنْ مَالِي إِلاَّ أَحَمِرَةٌ ؟».

قال الخطابي: «حديث ابن أَبْجَرَ اختلف في إسناده». معالم السنن (٢٠٥/٤).

وقال أبو بكر البزار: «ولا يعلم لغالب بن أبجر غير هذا الحديث، وقد اختلف فيه؛ فبعض أصحاب عُبيد بن الحسن يقول: عن غالب بن أبجر، وبعضهم يقول: عن أبجر ابن غالب، وبعضهم يقول: عن غالب بن ذريح، وبعضهم يقول: عن غالب بن ذيخ». نصب الراية (١٩٨/٤).

وقال البيهقي: «هذا حديث مختلف في إسناده.. ومثل هذا لا يعارض به الأحاديث الصحيحة التي قد مضت مصرحة بتحريم لحوم الحمر الأهلية». السنن الكبرى (٣٣٢/٩).

وقال أيضا: «حديث غالب بن أبجر في الرخصة.. إسنادُه مضطرب، وفي حديثه ما دل على أنه كان لا يجد غيره يطعمه أهله». السنن الصغير (٣١٩/٨).

وقال أيضا: «وأما حديث غالبِ بن أبجر.. فإسناده مضطرب.. فكأنه إن صح، إنما رخص له في أكله بالضرورة، حيث تباح الميتة». معرفة السنن (١٠٢/١٤).

=

يعني: بالجَوَالِّ التي تأكل الجِلَّةَ والعَذِرَةَ[١]؛ فهذا الحديثُ مضطربٌ مختلفُ الإسناد شديدُ الاختلافِ، ولو صحَّ لحُمِل على الأكل في حال الاضطِرَارِ[٢]. والله أعلم.

لحُومُ البِغَالِ

[٢٠٣٢] حديثُ خالِد بن الوليد: «**نهى رسولُ الله ﷺ عن لحُومِ الخَيلِ والبِغَالِ والحَمِيرِ**[٣]»، رواه: أبو داود، النسائي، ابن ماجه، من رواية صالح بن يحيى

قلتُ: وهذا توجيهٌ قوي، فإنه مع الاختلاف تجتمع ألفاظ الحديث على الإشارة إلى حاجة السائل، إما بذكر المجاعة أو بأنه لم يبق له من ماله إلا الأحمرة.

وقال الزيلعي: «في إسناده اختلاف كثير، فمنهم من يقول: عن عبيد أبي الحسن، ومنهم من يقول: عبيد بن الحسن، ومنهم من يقول: عن عبد الله بن معقل، ومنهم من يقول: عبد الرحمن بن معقل، ومنهم من يقول: عن ابن معقل، وغالب بن أبجر، ويقال: أبجر بن غالب، ومنهم من يقول: غالب بن ذريح، ومنهم من يقول: غالب بن ذيخ، ومنهم من يقول: عن أناس من مزينة عن غالب بن أبجر ومنهم من يقول: عن أناس من مزينة أن رجلا أتى النبي ﷺ، ومنهم من يقول: إنَّ رجلين سألا النبي ﷺ، وهذه الاختلافات بعضها في معجم الطبراني، وبعضُها في مصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، وبعضها في مسند البزار .. وكذلك اختلف في متنه، فمنهم من يقول: كل من سمين مالك، وأطعم أهلك، ومنهم من يقول: كل من سمين مالك فقط، ومنهم من يقول: أطعم أهلك من سمين مالك فقط». نصب الراية (١٩٨/٤).

وقال النووي: «اتَّفق الحفاظ على تضعيفه». المجموع (٦/٩).

وقال أيضا -كما نقله المصنف أعلاه-: «هذا الحديث مضطرب مختلف الإسناد شديد الاختلاف لو صحَّ حمل على الأكل منها في حال الاضطرار». شرح النووي على مسلم (٩٢/١٣).

وقال الحافظ ابن حجر: «إسناده ضعيف، والمتن شاذٌّ مخالف للأحاديث الصحيحة، فالاعتماد عليها». فتح الباري (٦٥٦/٩).

(١) النهاية (٢٨٨/١).

(٢) شرح النووي على مسلم (٩١/١٣-٩٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٢، الباب ١٤، ٢١٧/٢، ح ٣٢٣٧): «عَن خَالِدِ بنِ الْوَلِيدِ، قَالَ: «**نَهَى**

=

ابن المقدام بن معدي كرب، عن أبيه، عن جده، عن خالدٍ[١]. واتَّفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أنَّه حديث ضعيفٌ[٢]، وقال بعضهم: منسوخ. وقد روى البيهقي، والدارقطني بإسنادهما عن موسى بن هارون الحمَّال -بالحاء المهملة- قال: هذا حديث ضعيف، قال: لا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه[٣]، وقال البخاري: هذا الحديث فيه نظر[٤]، وقال البيهقي: هذا إسنادٌ مضطرب[٥]، وقال الخطابي: في إسناده نظر، قال: وصالح بن يحيى، عن أبيه، عن جده، لا يُعرف سماعُ بعضهم من بعضٍ[٦]، وقال

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن لُحُومِ الْخَيْلِ، وَالْبِغَالِ، وَالْحَمِيرِ»».

(١) أخرجه أبو داود في الأطعمة، باب في أكل لحوم الخيل (٤١٣/٣، ح ٣٧٩٢). والنسائي في الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحوم الخيل (٢٠٢/٧، ح ٤٣٣١)، وابن ماجه في الذبائح، باب لحوم البغال (٢١٧/٢، ح ٣٢٣٧) كلهم عن من طرقٍ عن بقية بن الوليد عن ثَورِ ابنِ يَزِيدَ، عَن صَالِحِ بنِ يَحْيَى بنِ الْمِقْدَامِ بنِ مَعْدِ يكَرِبَ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، عَن خَالِدِ ابنِ الْوَلِيدِ رضي الله عنه بنحو لفظ ابن ماجه.

وأخرجه أحمد في المسند (١٥/٢٨، ح ١٦٨١٦) عن أَحْمَد بن عَبدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ يعنِي الأَبْرَشَ، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ سُلَيْمٍ أَبُو سَلَمَةَ، عَن صَالِحِ ابن يَحْيَى ابن الْمِقْدَامِ عن جده المِقدامِ عن خالِدٍ رضي الله عنه، فأسقط أباه يحيى من الإسناد. وفي لفظه قولُ خالدٍ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ غَزْوَةَ خَيْبَرَ».

(٢) نقل الاتفاقَ النووي في شرحه على مسلم (٩٦/١٣)، وممن قال بتضعيفه الإمام أحمد حيث قال: «هذا حديث منكر». التحقيق في أحاديث الخلاف (٣٦٥/٢).

وقال الدارقطني: «هذا حديث ضعيف». السنن (٢٨٧/٤).

وقال البيهقي: «إسناده مضطرب، وهو مخالف لحديث الثقات». معرفة السنن (٩٤/١٤).

(٣) سنن الدارقطني (٢٨٧/٤)، معرفة السنن (٩٤/١٤).

(٤) قال البخاري في صالح بن يحيى: «فيه نظر» ثم ساق حديثه هذا. التاريخ الكبير (٢٩٣/٤).

(٥) معرفة السنن (٩٤/١٤).

(٦) معالم السنن (٢٤٥/٤).

أبو داود: هذا الحديث منسوخٌ[١]، وقال النسائي: حديث الإباحة أصح، قال: ويشْبِه إن كان صحيحا أن يكون منسوخا[٢].

وهذا القدر كاف في ردِّ هذا الحديث[٣]، وفي حفظي أن أبا محمد بن حزم، قال: إنه موضوع[٤]، وكأنه وصفه بالمعنى، وذلك لأن خالد بن الوليدَ لم يكن أسلم عام خيبر[٥]. والله أعلم.

---

(١) سنن أبي داود (٣/٤١٣، ح ٣٧٩٢).

(٢) وتمامُ كلامه: «لأن قوله في حديث جابر: وأذِن في لحوم الخيل، دليلٌ على ذلك».
نصب الراية (٤/١٩٦)، شرح النووي على مسلم (١٣/٩٦).

(٣) الحديثُ ضعيفٌ منكرٌ لأربعِ عِلل:

العلة الأولى: جهالةُ صالح بن يحيى كما في كلام هارون الحمال، أو ضعفُه كما يشيرُ إليه كلامُ البخاري، وضعَّفه أيضا كل من العُقيلي وابنِ الجارود وابن الجوزي والذهبي. الضعفاء الكبير (٢/٢٠٦)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/٥١)، ميزان الاعتدال (٢/٣٠٤)، إكمال تهذيب الكمال (٦/٣٤٨).

العلة الثانية: جهالة يحيى بن المقدام، كما في كلام هارون الحمال. واعتمده الذهبي في الميزان (٤/٤١٠) بقوله: «لا يعرف إلا برواية ولده صالح عنه».

العلة الثالثة: الاضطراب في إسناده، كما أشار إليه البيهقي. فعلى خلافِ رواية بقية السابقة عن ثورٍ: «رواه محمد بن حمير عن ثور عن صالح أنه سمع جده المقدام، ورواه عمر بن هارون البلخي عن ثور عن يحيى بن المقدام عن أبيه عن خالد». السنن الكبرى (٩/٣٢٨).

العلة الرابعة: في متنه نكارةٌ ومخالفةٌ:

أما النَّكارةُ فهي ما أشار إليها ابنُ حزم من أن في سياقِ الحديث أن خالدا شهد خيبر (مسند أحمد ٢٨/١٥، ح ١٦٨١٦)، وهو خطأٌ فإنه لم يسلم إلا بعدها على الصحيح.

وأما المخالفة، فلما صحَّ بأسانيد الثقات أنه ﷺ رخص في لحوم الخيل.

(٤) قال ابنُ حزم: «أما حَدِيثُ صَالِحِ بنِ يَحْيَى بنِ الْمِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ فَهَالِكٌ لِأَنَّهُم مَجْهُولُونَ كُلُّهُم، ثُمَّ فِيهِ دَلِيلُ الوَضْعِ، لِأَنَّ فِيهِ عن خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ قَالَ: غَزَوْت مَعَ النَّبِيِّ ﷺ -خَيْبَرَ-، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْلِم خَالِدٌ إلَّا بَعدَ خَيْبَرَ بِلَا خِلَافٍ». المحلى (٦/٨٢).

(٥) انظر في ذلك التعليق على النص رقم: ٢٠٢٩.

النَّهيُ عن اقْتِنَاءِ الكَلْبِ إلَّا كَلبَ صيدٍ أو حَرْثٍ أو مَاشِيَةٍ

[٢٠٣٣] قوله: «**لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ**[١]»، يقال: لكُلِّ جِيلٍ من النَّاسِ والحَيَوَانِ: أُمَّة[٢].

صيدُ القَوسِ

[٢٠٣٤] قوله: «**إِذَا رَمَيْتَ، وَخَزَقْتَ فَكُلْ مَا خَزَقْتَ**[٣]» يقال: خزق السهم وخسق، [١٥٨/ب] إذا أصاب الرَّمِيَّة ونَفَذ فيها، وسَهْمٌ خازِق وخاسِق[٤].

صيدُ المِعْرَاضِ

[٢٠٣٥] قوله: «**سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنِ الصَّيْدِ بِالمِعْرَاضِ**[٥]»، المِعْرَاضُ: خَشبةٌ مُحَدَّدةُ الطرَفِ، وقيل: بل فيها حَدِيدةٌ يُرمى بها الصَّيدُ، وقيل: سَهْمٌ لا ريشَ له[٦].

[٢٠٣٦] قوله: «**فَهُوَ وَقِيذٌ**»، هو بفتح الواو وكسر القاف وإسكان المثناة تحت وذال معجمة في آخره، أي مَيتةٌ، فَعِيْل بمعنى مفعُول، وهي المقتولة بِعَصًى أو

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ٢، ٢١٨/٢، ح ٣٢٣٧): عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُغَفَّلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ، لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ، وَمَا مِنْ قَوْمٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ...**»».

(٢) النهاية (٦٨/١).

(٣) السُّنن (أبواب الصيد ٢٣، الباب ٥، ٢٢٠/٢، ح ٣٢٥١): «عَن عَدِيِّ بنِ حَاتِمٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا قَوْمٌ نَرْمِي، قَالَ: «**إِذَا رَمَيْتَ، وَخَزَقْتَ فَكُلْ مَا خَزَقْتَ**»».

(٤) النهاية (٢٩/٢).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ٧، ٢٢٠/٢، ح ٣٢٥٣): «عَن عَدِيِّ بنِ حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: عَنِ الصَّيْدِ بِالمِعْرَاضِ، قَالَ: «**مَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَمَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ فَهُوَ وَقِيذٌ**»».

(٦) المطالع (٤٠١/٤). والقول الأخير اختاره الجوهري في الصحاح (١٠٨٣٩/٣). وقال النووي: «خشبة ثقيلة أو عصا في طرفها حديدة وقد تكون بغير حديدة، هذا هو الصحيح في تفسيره». شرح مسلم (٧٥/١٣).

حَجَرٍ لا حَدَّ له، يقال: وَقَذْتُه إذا أَثْخَنْتهُ ضرْبًا[١].

صيدُ الحِيتانِ والجَرَادِ

[٢٠٣٧] قوله: «**عَنْ أَبِي سَعْدٍ يعني البَقَّالِ**[٢]»، اسمُ أبي سعدٍ: سعيد ابن المَرْزُبان العَبْسِي بالموحدة، الكوفي الأعور، مولى حُذيفة بن النعمان، روى عن جماعة وعنه جماعة، قال ابن معين: «ليس بشيء، وكان من قُرَّاءِ الناس»[٣]، وقال البخاري: «منكر الحديث»[٤]، وقال النَّسائي وغيره: «ضعيف»[٥]، قال الذهبي: «ما علمتُ أحدًا وثَّقه»[٦]، والبَقَّالُ بالموحدة، نسبته إلى البَقْلِ الذي يُؤكل.

[٢٠٣٨] قوله: «**حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُلَاثَةَ**[٧]»، عُلاَثَةُ: هو بضم العين المهملة وتخفيف اللام، وقبل تاء التأنيث ثاء مُثَلَّثة مفتوحة، ثقةٌ، ويشتبه به علَّانة: بتشديد اللام وبنون قبل تاء التأنيث، وهو الحُسين بن عبد الله بن أحمد بن أبي عَلَّانة، يروي عن

---

(١) المطالع (٦/٢٣٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ٩، ٢/٢٢١، ح ٣٢٥٩): «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَن أَبِي سَعْدٍ الْبَقَّالِ، سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: «**كُنَّ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَهَادَيْنَ الْجَرَادَ، عَلَى الْأَطْبَاقِ**»».

(٣) تاريخ ابن معين-رواية الدوري- (٤/٤٠، ٣٠٣٨)، تهذيب الكمال (١١/٥٤).

(٤) الكامل في الضعفاء (٣/٣٨٣).

(٥) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ١٨٩، ت ٢٧٠). وقال فيه الفلاس: «ضعيف الحديث متروك»، وقال الدارقطني: «متروك»، وقال ابن حبان: «كثير الوهم والخطأ».
الكامل (٣/٣٨٣)، سؤالات البرقاني (ت ١٧٦)، المجروحين (١/٣١٧).

(٦) تذهيب تهذيب الكمال (٤/٤١، ت ٢٣٨٢).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ٩، ٢/٢٢١، ح ٣٢٦٠): «حَدَّثَنَا هَاشِمُ بنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُلَاثَةَ، عَن مُوسَى بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عَن أَبِيهِ، عَن جَابِرٍ، وَأَنَسِ ابنِ مَالِكٍ أن النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا عَلَى الْجَرَادِ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَهْلِكْ كِبَارَهُ، وَاقْتُلْ صِغَارَهُ...**»».

أبي بكر بن شَاذان، روى عنه الخطيب، وابنه أبو سعد محمد، سمعَ الـمُخَلِّصَ[١]، وزياد بن عِلاقَة بالقافِ، لا يشتبِه به[٢].

[٢٠٣٩] قوله: «**قال: إِنَّ الْجَرَادَ نَثْرَةُ الحُوتِ**[٣]» النَّثْرَةُ هُنا: العَطْسَةُ[٤].

[٢٠٤٠] قوله: «**فَاسْتَقْبَلَنَا رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ**[٥]» الرِجْلُ: بكسر الراء وإسكان الجيم، وهو الجَرادُ الكثيرُ[٦].

ما يُنْهَى عنْ قَتْلِهِ

[٢٠٤١][١٥٩/أ] قوله: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن قَتْلِ الصُّرَدِ**[٧]»، الصُّرَدُ طائر، والجمعُ صُرْدَان، قال ابنُ الصلاح: هو مهمل الحروف، على وزن الجُعَل، ذكر الأزهريُّ عن اللَّيث راوي العين -وبعضهم ينكر أن يكون العين لخليل، ويقول: كانت

---

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي، أبو طاهر المخَلِّص، شيخٌ ثقة مشهورٌ مصنِّفٌ، ولد سنة ٣٠٥هـ، وتوفي سنة٣٩٣ هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٥٥٨/٣).

(٢) انظر: الإكمال (٣٠٦/٦)، تكملة الإكمال (٢٢٢/٤)، تبصير المنتبه (٩٦٢/٣).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ٩، ٢٢٢/٢، ح ٣٢٦٠): «عَنْ جَابِرٍ، وَأَنَسِ بنِ مَالِكٍ أن النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا عَلَى الْجَرَادِ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَهْلِكْ كِبَارَهُ، وَاقْتُلْ صِغَارَهُ...**»» وفيه: «**إِنَّ الْجَرَادَ نَثْرَةُ الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ**».

(٤) النَّثْرَةُ والنَّثِير -كأمير- للدَّوابِ كالعُطاسِ للإنسان.
انظر: الصحاح (٣٨٦/٢)، لسان العرب (١٩١/٥)، تاج العروس (١٧٣/١٤).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٣، باب صيد الحِيتانِ والجَراد ٩، ٢٢٢/٢، ح ٣٢٦١): «عَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ فَاسْتَقْبَلَنَا رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ.. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**كُلُوهُ فَإِنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ**»».

(٦) النهاية (٣٠٢/٢).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٠، ٢٢٢/٢، ح ٣٢٦٢): «عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن قَتْلِ الصُّرَدِ، وَالضِّفْدَعِ، وَالنَّمْلَةِ، وَالْهُدْهُدِ**»».

مقطَّعاتٍ جمعها اللَّيث بن المظفَّر بن نصر بن سيَّار[١]، وزاد فيها ونقص، ونسبها إلى الخليل، وهو بريءٌ منها، واتفقوا على كثرة الأغاليط في العين[٢]- أنَّ الصرد طائر فوق العُصفور[٣]. وعن النَّضرِ بن شُميل[٤]: أنَّهُ طائر أبْقَعُ ضخم المنقار له بُرْثُنٌ -يعني

---

(١) أحد أهم علماء اللغة العربية، وصاحب الخليل بن أحمد الفراهيدي، وكان من أكتب الناس في زمانه، بارع الأدب بصيرا بالشعر والغريب والنحو، وكان كاتبا للبرامكة معجبين به.
انظر: معجم الأدباء (٥/٢٢٥٣-٢٢٥٥)، المزهر في علوم اللغة (١/٦٢-٦٣)، بغية الوعاة (٢/٢٧٠).

(٢) يتلخص كلام من تعرض لكتاب العين ومؤلفه في أربعة أقوال:
القول الأول: قوم نسبوه إلى الخليل إجمالاً، ومنهم: المبرد والزجاجي والمفضل بن سلمة وغيرهم.
القول الثاني: قوم توقفوا في نسبته للخليل ومنهم: النووي وابن حجر العسقلاني وبدر الدين العيني وغيرهم.
القول الثالث: قوم أنكروا نسبته للخليل، ونسبوه إلى الليث بن المظفر ومن هؤلاء: أبو حاتم السجستاني والأزهري صاحب تهذيب اللغة والزُّبيدي الأندلسي صاحب مختصر العين وغيرهم.
القول الرابع: ذهب كثيرٌ من العلماء إلى أنه لا يمكن نسبته كله للخليل ولا نفيه كله عن الخليل؛ بل بعضه من صنع الخليل بن أحمد وبعضه من صنع الليث بن المظفر على اختلاف بينهم في تحديد نسبة ما للخليل وما للّيث، وهذا اختيار أبي العباس ثعلب وابن جني والسيوطي وغيرهم.
انظر: معجم الأدباء (٥/٢٢٥٣-٢٢٥٨)، المزهر في علوم اللغة (١/٦١-٧٠)، أقوال الرواة والعلماء في معجم العين وإشكالية النسبة، لسعود بن عبد الله آل حسين (ص ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٦٥) مجلة العلوم العربية، العدد ١٦، رجب ١٤٣١هـ، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٣) انظر: شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح (٤/٢٣٣).

(٤) المازني، أبو الحسن البصري، النحوي، نزيل مرو، ت/ ٢٠٣ أو ٢٠٤هـ.
كان إماما في العربية والحديث، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع خراسان، وولي

=

أصابعُه عظيمة- ولا تراه إلا في شُعْبَةٍ أو شَجَرَةٍ، لا يُقْدرُ عليه[١]. قال أرطاطاليس[٢] في نُعوتِ الحيوان: الصُّرَدُ صغيرُ الخلقِ شَرِيرُ النَّفس شديدُ النُّفرة، غِذاؤه من اللحم، وله صَفِيرٌ مختلف، يُصفِّر لكل طائر يريد صيده بِلُغته فيدعوه إلى التقرُّبِ منه، فإذا اجتمعن إليه شَدَّ على بعضهم، وله مِنْقَرٌ مُؤْذٍ شديد، فإذا نقر واحدا قدَّهُ من ساعتِه وأكله، فلا يزالُ على ذلك، ومأواه في الأشجار ورؤوس القِلاعِ والتِّلاعِ[٣]. قال أبو حاتم[٤] في كتاب الطير: الصُّرَدُ نحو القَارِيَة في العِظَم، وهو أبيض البطن أخْضَرُ الظَّهر ويسمى

قضاء مرو. وثَّقه ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، والنّسائي، وغيرهم، وذكره ابن حبّان في الثقات.

قال الذهبي: «ثقة، إمام، صاحب سنة»، وقال ابن حجر : «ثقة ثبت».

انظر: الطبقات (٣٧٣/٧)، تاريخ الدارمي (ت ٨٢٧)، الجرح (٤٧٧/٨)، الثقات (٢١٢/٩)، تهذيب الكمال (٣٨٢/٢٩)، وفيات الأعيان (٣٩٧/٥)، الكاشف (١٧٩/٣)، السير (٣٢٨/٩-٣٣١)، التقريب (ت ٧١٣٥).

(١) تهذيب اللغة (١٣٨/١٢).

(٢) هو الفيلسوف اليوناني: أرسطوطاليس بن قوماخس الفيثاغوري، ويطلق عليه أرسطو اختصاراً، تتلمذ على أفلاطون، وإليه مُنتهى فلسفة اليونانيين، ويلقبونه بالمعلم الأول، وهو سيد علمائهم، وفيلسُوف الروم، وخطيبها، وطبيبها، كان وزير الإسكندر المقدوني الوثني، وتُنسب إليه المدرسة المشائية.

انظر: طبقات الأطباء والحكماء (ص٢٥)، تاريخ الحكماء (ص٢٧)، عيون الأنباء (ص ٨٦)، إغاثة اللهفان (٢٦٠/٢)، البداية والنهاية (١٠٦/٢).

(٣) عزا الدميريُّ كلام أرسطو أعلاه إلى النَّضر بن شُميل، ولعل النضر نقله عن كتاب أرسطو (نُعوتُ الحيوان) الذي طُبع باسم: طِباع الحيوان، ولم أتمكن من الوصول إليه. انظر: حياة الحيوان الكبرى للدميري (٨٣/٢).

(٤) هو: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجُشمي السجستاني، البصري.

من كبار العلماء باللغة والشعر، صاحب التصانيف، كان المبرد يلازم القراءة عليه ت/٢٥٥هـ، وقيل ٢٥٠هـ. سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٢).

السُّمَيْط والأَخْطَبُ والأَخْيَلُ والأنثى صُرَدَة[١].

وفي حِلِّه وجهان في مذهبِ الشافعي أصحُّها التحريم لورود النهي الصحيح عن قتله، والثاني: الإباحة[٢]، كان الشافعي أوجب فيه الجزاء على المُحْرِم، ولا يُفْدى غيرُ المأكول، لأن النهي عن قتله لم يكن لأجل كرامته، إنما هو لأنَّ العرب كانت تتشاءم به فيقتلونه، لا أنه حرام[٣]، ذكره العبَّادِيُّ[٤] في الطبقات[٥]، والله أعلم.

[٢٠٤٢] قوله: «**وَالنَّمْلَةِ**[٦]»، اعلم: أنَّ قتلَ النملَ حرامٌ كذا أطلقه الرافعيُّ[٧] والنَّوويُّ في الروضة[٨]، وهذا في النَّمْل الكبيرِ أمَّا النَّملُ الصَّغيرُ ففي شرح المهذَّبِ

---

(١) لم أقف على كتابِ الطير مخطوطا ولا مطبوعا، وكلامُ أبي حاتمٍ هذا عزاه إليه بعضَه الحمويُّ في المصباح المنير (١/٣٣٧-٣٣٨)، قال: «قَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي كِتَابِ الطَّيْرِ: الصُّرَدُ طَائِرٌ أَبْقَعُ أَبْيَضُ الْبَطْنِ أَخْضَرُ الظَّهْرِ ضَخْمُ الرَّأْسِ وَالْمِنْقَارِ لَهُ بُرْثُنٌ وَيَصْطَادُ .. صِغَارَ الطَّيْرِ وَهُوَ مِثْلُ الْقَارِيَةِ فِي الْعِظَمِ»، ثم قال: «وَزَادَ بَعْضُهُمْ..: وَيُسَمَّى الْمُجَوَّفَ لِبَيَاضِ بَطْنِهِ، وَالْأَخْطَبَ لِخُضْرَةِ ظَهْرِهِ، وَالْأَخْيَلَ لِاخْتِلَافِ لَوْنِهِ .. وَنَقَلَ الصَّغَانِيُّ أَنَّهُ يُسَمَّى السُّمَيْطَ أَيْضًا بِلَفْظِ التَّصْغِيرِ». وعزا الأزهريُّ في التهذيب (١٢/١٣٨) بعضَه إلى النَّضر بن شُميلٍ.

(٢) المجموع (٩/٢٢).

(٣) حياة الحيوان الكبرى للدميري (٢/٨٦).

(٤) هو: الإِمَامُ، القَاضِي، أَبُو عَاصِمٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عبَّادٍ العَبَّادِيُّ، الهَرَوِيُّ، الشَّافِعِيُّ.

قال الذهبي: كانَ إِمَاماً مُحَقِّقاً مُدَقِّقاً، صَنَّفَ من الكُتب: المبسَوْط، والهَادِي، وأَدب القَاضِي، وطبقَات الفُقَهَاء، ت/٤٥٨هـ. السير (١٨/١٨٠).

(٥) طبقات الفقهاء للعبَّادي (ص ٤٢- مخطوط)، وقد طبع في ليدن عام ١٩٦٤ بعناية المستشرق Gosta Vitestam.

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٠، ٢/٢٢٢، ح ٣٢٦٢): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن قَتْلِ الصُّرَدِ، وَالضِّفْدَعِ، وَالنَّمْلَةِ، وَالْهُدْهُدِ**»».

(٧) فتح العزيز (٧/٤٨٩).

(٨) روضة الطالبين (٣/١٤٦).

المسمى بالاستقصاء[١] نقلا عن الإيضاحِ للصَّيْمَري[٢] أنَّه لا يحرُم قتلُه لأنَّه مُؤذٍ وأقرَّه عليه[٣]، قال: وقد سُئلَ ابنُ عباسٍ عن قَتْلِ المُحرم لها فقال: تلك ضَالَّةٌ لا شيء فيها[٤]، وذكر البغويُّ أيضا في شرح السُنة جواز قتلِها[٥]، وذكر الخطابي في معالمه أنَّ النمل على ضربين، أحدهما: مُؤذٍ ضَرَّارٌ فدفع عادِيَتِهِ جائز، وضَرْبٌ آخر لا ضَرَرَ فيه، وهو الطِّوالُ الأَرْجُلِ لا يحوزُ قتلُه[٦]، انتهى. والله أعلم.

[٢٠٤٣] قوله: «**إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَرَصَتْهُ نَمْلَةٌ...**[٧]»، الحديث هذا النبيُّ؛ قال

---

(١) لمذاهب العلماء الفقهاء، في الفقه الشافعي، تأليف الإمام ضياء الدين عثمان بن عيسى ابن درباس القاضي أبو عمرو الهدباني الماراني ثم المصري، ولم يتمه كتب منه نحوا من ٢٠ مجلدة وصل فيه الى كتاب الشهادة، ولم أقف عليه مطبوعا.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣٣٧/٨)، كشف الظنون (١٩١٢/٢)، هديةُ العارفين (٦٥٤/١).

(٢) هو: القاضي أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصَّيْمَري، شيخ الشافعية، من أصحاب الوجوه في المذهب، توفي بعد سنة ٣٨٦هـ.

وكتابه الإيضاح صنفه في سبع مجلدات، ولم أقف عليه مطبوعا.

انظر: السير (١٤/١٧)، طبقات الشافعية الكبرى (٣٣٩/٣).

(٣) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشربيني (١٥٣/٦).

(٤) هكذا عند الدميري في النجم الوهاج (٥٥٨/٩) ويظهر من سياقه أن الموقوف في قتل النمل، ولم أقف عليه، إنما الذي ورد عن ابن عباس في قتل القمل، أخرجه الشافعي في مسنده (٣٢٥/١، ح ٨٤٤) عن «ابن أبي نُجَيْحٍ قال: سمعتُ ميمون بن مَهْرانَ قال: كنت عند ابن عباس وسأله رجلٌ فقال أخذت قملة فألقيتُها ثم طلبتُها فلم أجدْها فقال ابن عباس تلك ضالَّةٌ لا تُبْتَغَى». وإسناده صحيح. فلعل الدميري قاس النمل الصغير على القمل لعلة الضرر الجامعة بينهما.

(٥) شرح السنة للبغوي (١٩٨/١٢).

(٦) معالم السنن (٢٨٣/٢).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٠، ٢٢٢/٢، ح ٣٢٦٤): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَن نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَرَصَتْهُ نَمْلَةٌ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ فَأُحْرِقَتْ، فَأَوْحَى اللَّهُ عزَّ وجَلَّ**

=

المنـذريُّ: جـاء مـن غـير وجـهِ أنَّـه عُزيـرٌ(١)، انتهـى. وفي ذلـك نظـرٌ؛ لأن في سـنن أبي داود والحاكم وصحَّحه من حديث أبي هُريرة مرفوعا: «**ما أدري عزيرٌ نبـيٌّ أم لا؟**(٢)»، اللَّهُـم إلا أنْ يُقال أنه أطلعَه بعدُ على أنَّه نبيٌّ(٣)، وفي كلامِ الحكيم الترمذي أنه موسى(٤).

[٢٠٤٤] قولـه: «**أَهْلَكْـتَ أُمَّـةً مِـنَ الْأُمَـمِ**(٥)»، الأُمَّـة: هـم الجِيـلُ مـن النـاس

إِلَيْهِ، فِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَهْلَكْتَ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ...»».

(١) انظر: الترغيب والترهيب (٣/٣٨٥).

(٢) أخرجه أبو داود في السنة، باب في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (٤/٣٥٢، ح ٤٦٧٦) عن محمد بن المتوكل العسقلاني، ومخلد بن خالد الشعيري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «**ما أدرى أتُبَّعٌ لَعينٌ هو أم لا؟ وما أدرى أعُزيرٌ نبيٌّ هو أم لا**». وإسناده صحيح، وأخرجه الحاكم (٢/١٤) من طريق عبد الرزاق به، ومن طريق آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب به (٢/٤٥١)، إلَّا أنه قَال في الموضعينِ عوض عُزَيْر "ذُو القرنين" وَزَاد: «وَمَا أَدْرِي الْحُدُود كَفَّارَات لأَهْلهَا أَو لَا؟» وَقَالَ: «هذا حديث صحيحٌ عَلَى شَرط الشَّيخَين وَلم يخرجَاهُ». وقد أورد السيوطي الموضعين في الفتح الكبير (٣/٧٤، ح ١٠٤٥٨، ١٠٤٥٩) وعزاهما إلى الحاكم، ولكنه ذكر عُزيرًا عوض ذي القرنين في ا لموضع الثاني. ورُبما يكون هذا راجعا إلى اختلاف النُّسخ، لأن المصنِّف عزا ذلك إلى الحاكم أيضا.

(٣) ومثله لابن عساكر في تاريخ دمشق (١١/٥).

وقال البوصيري: «ثُمَّ أَعْلَمَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنَّ الْحُدُودَ كَفَارَاتٌ وَأَنَّ تُبَّعًا أَسْلَمَ، كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَالدَّارِمِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ الذَّنْبِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ**» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ مَرْفُوعًا: "لَا تَسُبُّوا تُبَّعًا؟ فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ أَسْلَمَ" وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ». إتحاف الخيرة المهرة (٥/٣٥٩).

قلتُ: وأمَّا عُزَيرٌ فلم يثبُتْ ما يدلُّ على أنَّه نبيٌّ.

(٤) انظر: نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ (١/٤٠٧).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٠، ٢/٢٢٢، ح ٣٢٦٤): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَن نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَرَصَتْهُ نَمْلَةٌ...**»».

والحيَوانِ وقد تقدَّم(١).

النُّهي عن الخَذْفِ

[٢٠٤٥] قوله: «**إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الخَذْفِ**(٢)»، الخَذْفُ: هو رميُ الحصاة أو النَّواة بين السبَّابتين ويُرمى بها، أو تَتَّخِذَ مِخْذَفَةً من خشبٍ ثم تَرمي بها الحصاةَ بين إبهامِك والسَبَّابة(٣).

[٢٠٤٦] قوله: «**ولا تَنْكأُ عَدُوًّا**(٤)»، يُقال: نَكَيتُ في العدوِّ أَنْكِيْ نِكَايةً إذا أكثرتَ فيهم الجِراحَ والقتلَ فوَهَنوا لذلك، وقد يُهْمزُ لغةً فيه، وهو الذي في أصلنا(٥)، قال عياضٌ: وهو الرواية يقال: نكأْتُ القُرْحَةَ أنكَؤُها إذا قَشَرْتَها(٦).

كلُّ ذي نَابٍ من السِّباع

[٢٠٤٧] قوله: «**عَنْ عَبِيدَةَ بنِ سُفْيَانَ**(٧)»، هو بفتحِ العين تقدم(٨).

---

(١) انظر النص رقم: ٢٠٣٣.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١١، ٢/٢٢٣، ح ٣٢٦٦): «عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ قَرِيبًا لِعَبْدِ اللَّهِ بنِ مُغَفَّلٍ خَذَفَ، فَنَهَاهُ، وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى، عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «**إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ، وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ** ..»».

(٣) النهاية (٢/١٦).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١١، ٢/٢٢٣، ح ٣٢٦٧): «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُغَفَّلٍ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «**إِنَّهَا لَا تَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَا تَنْكَأُ العَدُوَّ، وَلَكِنَّهَا تَفْقَأُ الْعَيْنَ، وَتَكْسِرُ السِّنَّ**»».

(٥) وكذا في السليمية (١٥٣/أ) والتيمورية (مج٢/١٦٩، ١٧٠).

(٦) انظر: الصحاح للجوهري (١/٨٩-٩٠)، النهاية (٥/٢٤٦).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٣، ٢/٢٢٤، ح ٣٢٧٣): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ ح. وحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ وَإِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا حَدَّثَنَا مَالِكُ بنُ أَنَسٍ، عَن إِسْمَاعِيل بنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَن عَبِيدَةَ ابنِ سُفْيَانَ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ حَرَامٌ**»».

(٨) وكذا ضبطه في النسخة السليمية (١٥٣/ب) والتيمورية (مج٢/١٧٠).

الذِّئْبُ والثَّعْلَبُ

[٢٠٤٨] قوله: «**عَنْ حِبَّانَ بنِ جَزْي**[١]»، حِبَّان: هو بكسر الحاء وتشديد الموحَّدة[٢]، وجَزِيْ: بفتح الجيم وزاي مكسورة وياء ساكنة قيَّدَ عبدُ الغني. خُزيمة بن جَزِي له صُحبة[٣]، ومحميَّة بن جَزِي في قولٍ[٤]. قال الأمير في هذه الترجمة: أما جِزِيّ بكسر الجيم يقولُه أصحابُ الحديث، قاله الدارقطني[٥]. وقال الخطيبُ بسكون الزاي ولم يذكر حركة الجيم[٦]، قال عبد الغني: جَزِي بفتح الجيم وكسر الزاي، فهو جَزِي (أبو[٧]) خُزيمة وحِبَّان، له صُحبة ورواية، روى عنهُ ابنه حبان[٨]. وتُجاه ذلك بخط الحافظ ابن خليل[٩]: وأهل العربية

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٤، ٢/٢٢٤، ح ٣٢٧٥): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بنِ أَبِي المُخَارِقِ، عَن حِبَّانَ ابنِ جَزْءٍ، عَن أَخِيهِ خُزَيْمَةَ بنِ جَزْءٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُكَ، لِأَسْأَلَكَ عَن أَحْنَاشِ الْأَرْضِ، مَا تَقُولُ فِي الثَّعْلَبِ؟، قَالَ: «**وَمَنْ يَأْكُلُ الثَّعْلَبَ**»، **قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الذِّئْبِ؟، قَالَ: «وَيَأْكُلُ الذِّئْبَ أَحَدٌ فِيهِ خَيْرٌ؟!...»**».

(٢) الإكمال (٢/٣٠٨)، تبصير المنتبه (١/٢٧٨).

(٣) قال: «ويُقال: ابن جَزْء». المؤتلف والمختلف لعبد الغني (١/١٩٧-١٩٨).

(٤) والقول الآخر في والدِ محميَّة: جَزْء. المصدر السابق (١/١٩٨).

(٥) المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/٤٩١).

(٦) الإكمال للأمير (٢/٧٨).

(٧) ما بين القوسين جاء في الأصل (ابن)، ولعله تصحيف، والتَّصويب من الإكمال (٢/٧٩) والمؤتلف والمختلف للدارقطني (١/٤٩٢) وعبد الغني (١/١٩٨).

(٨) كما في المعجم الكبير (٢/٢٦٨، ح٢١٣٠).

(٩) هو: الإمام المحدث: يوسف بن خليل بن قراجا، أبو الحجاج شمس الدين الدمشقي، نزيل حلب. ولد سنة ٥٥٥هـ، وتوفي سنة ٦٤٨هـ.

قال الذهبي: «حُبب إليه الحديث، وعني بالرواية، وسمع الكثير، وارتحل إلى النواحي، وكتب بخطه المتقن الحلو شيئا كثيرا، وجلب الاصول الكبار، وكان ذا علم حسن ومعرفة جيدة ومشاركة قوية في الاسناد والمتن والعالي والنازل والانتخاب».

=

يقول (جزء) بفتح الجيم والهمزة[١] [١٥٩/ب] قال الذَّهبي في المشتبه له: قلتُ: تقييدُ هذا الفصل ناقص وأنهم ما ذكروا ما بعد الياء هل هو همزة أم لا؟ وهو همزٌ[٢]. انتهى. وكذا هو في أصلِنا مفتوح الجيم مهموز الآخر في موضعين[٣]، قال الذهبي: ويجوز إدغامُه فتبقى الياءُ مثقَّلةً[٤]. انتهى.

[٢٠٤٩] قوله: «**عَنْ أَحْنَاشِ الْأَرْضِ**»، أي: هَوامُّها[٥].

[٢٠٥٠] حديث: «ما تقولُ في الثعلب؟، قَالَ: وَمَنْ يَأْكُلُ الثَّعْلَبَ؟، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الذِّئْبِ؟، قَالَ: وَيَأْكُلُ الذِّئْبَ أَحَدٌ فِيهِ خَيْرٌ؟».

في سنده عبد الكريم بن أبي المُخارق وشيء آخر[٦]، قال معْمر: قال لي أيوب: لا تحمل عن عبد الكريم بن أبي أمية فإنه ليس بشيء[٧]، وقال الفلاس: كان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عن عبد الكريم المُعَلِّمِ[٨]، وروى عثمان بن سعيد عن يحيى: ليس بشيء[٩]، وقال أحمد بن حنبل: قد ضربتُ على حديثه هو شبه المتروك[١٠]، وقال

السير (١٥١/٢٣).

(١) سقطت الهمزة من (جزء) فأثبتُّها، ويظهر أن الجملة المضافة نقلها الحافظ ابن خليل عن الدارقطني شيخِ عبد الغني بن سعيد. المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤٩١/١).

(٢) المشتبه في الرجال (١٥٤/١).

(٣) وكذا في النسخة التيمورية (مج١٧١/٢). أما السليمية (١٥٣/ب) ففيها بفتح الجيم وكسر الزاي وياء في آخرها.

(٤) المشتبه (١٧١/١).

(٥) النهاية (٤٥٠/١).

(٦) لم يذكر المصنِّف هذا الشيء الآخر، ولعله عنى به عنعنة ابن إسحاق، فهو مدلس.

(٧) الضعفاء الكبير (٦٣/٣)، المجروحين (١٤٥/٢).

(٨) الجرح والتعديل (٥٩/٦)، المجروحين (١٤٥/٢).

(٩) من كلام أبي زكريا ابن معين في الرجال –رواية طهمان (ص ٨٣، ت ٢٥٢)، تاريخ ابن معين –رواية الدارمي (٨٦، ت ٦٨١)، العلل المتناهية (٦٦١/٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٦٠/٦)، الكامل (٣٣٩/٥).

النسائي والدارقطني: متروك[١]، وقد أخرج له البخاري تعليقا ومسلم متابعة[٢]، وهذا يدُلُّ على أنه ليس بمطَّرَحٍ، وقال ابنُ عبد البر: لا يختلفون في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصَّة، ولا يُحتجُّ به، وكان مؤدِّبَ كُتَّابٍ حسَنَ السَمْتِ غَرَّ مالكا منه سمتُه ولم يكن من أهل بلده فيعرفَهَ، كما غَرَّ الشافعيَّ من إبراهيم بن أبي يحيى حذقُه ونباهتُه، وهو أيضا مُجْمَعٌ على ضعفه[٣]. انتهى. وفي حكاية الإجماع في أمرهم نظرٌ، قال: ولم يُخْرِجْ عنه مالكا حُكما بل ترغيبا وفضلا[٤]، قال أبو الفتح اليَعْمُرِيِّ: لكن لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه: إذا لم تستحِ فافعل ما شئتَ، ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة وقد اعتذر لما تبيَّن أمره، وقال: غَرَّنِي بكثرة بُكائه في المسجد أو نحو هذا[٥].

الضَّبُعُ

[٢٠٥١] حديثُ: «**خُزَيْمَةَ بنِ جَزْءٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي الضَّبُعِ؟، قَالَ: وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبُعَ؟**[٦]»، في سندِه أيضا عبد الكريم المذكور وشيءٌ آخر[٧] ويردّهُ أيضاً حديثُ جابرٍ في الترمذي، ابن ماجه، النسائي، قال الترمذي:

---

(١) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢١٢، ت ٣٩٨)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٨٧، ت ٥٧٣)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ٢٨٨، ت ٣٦١)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/١١٤، ت ١٩٧٩).

(٢) تهذيب الكمال (١٨/٢٥٩)، تهذيب التهذيب (٦/٣٣٦).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١/٦٠).

(٤) المصدر السابق (٢٠/٦٥).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/٦٤٧)، تهذيب الكمال (١٨٥/٢٥٩-٢٦٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٥، ٢/٢٢٥، ح ٣٢٧٧): «عَن ابنِ إسحَاق، عَن عبدِ الكَرِيمِ بنِ أَبِي المُخَارِقِ، عَن حِبَّانَ بنِ جَزْءٍ، عَن خُزَيْمَةَ بنِ جَزْءٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الضَّبُعِ؟، قَالَ: «**وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبُعَ؟**»».

(٧) الشيءُ الآخر -فيما يبدو- هو: عنعنة ابن إسحاق، وهو مدلِّس، والحديثُ بالنظر إلى العلَّتين منكر، تفرد به عبد الكريم وليس له متابع.

=

حسنٌ صحيحٌ(١).

باب الضَبِّ

[٢٠٥٢] قوله: «**إِنَّ أُمَّةً فَيْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ دَوَابًّا فِي الْأَرْضِ، وَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلَّهَا هِيَ**(٢)» الحديثَ، وكان هذا في أوَّل الأمر، وكذا قولُه: «**فُقِدَت أُمَّةٌ ولا أُرَاهَا إِلَّا الفَأْرَ**»، ثم إنَّ الله أطلعه على ذلك فجاء في صحيح مسلمٍ: أنَّ الله لم يمسخْ شيئا فيجعلَ له نَسْلًا(٣).

قال الترمذي: «هذا حديث ليس إسناده بالقوي، لا نعرفه إلا من حديث إسمعيل بن مسلم، عن عبد الكريم أبي أمية، وقد تكلم بعض أهل الحديث في إسماعيل وعبد الكريم أبي أمية». (السنن ٤/٢٥٣، ح ١٧٩٢).

(١) أخرجه أبو داود في الأطعمة، باب في أكل الضبع (٣/٤١٧، ح ٣٨٠٣) عن محمد ابن عبد الله الخزاعي، عن جرير بن حازم.

وأخرجه الترمذي في الحج، باب ما جاء في الضبع يصيبها المحرم (٣/٢٠٧، ح ٨٥١) عن أحمد بن منيع، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن جريج.

وأخرجه ابن ماجه –واللفظ له– في الصَّيد، باب الضَّبُع (٢/٢٢٥، ح ٣٢٧٧) عن هِشام بن عمَّار ومحمد بن الصبَّاح، كلاهُما عن عبد الله بن رجاء، عن إسماعيل بن أُمَيَّة.

ثلاثتُهم عن عبد الله بن عُبيد، عن عبدِ الرحمن بن أبي عمَّار قال: «سألتُ جابر ابن عبد الله عن الضَّبُعِ أصيدٌ هُو؟ قال نعم. قلتُ: آكلُها؟ قال: نعم. قلت: أشيءٌ سمعتَ من رسُول الله ﷺ؟ قال نعم». وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٦، ٢/٢٢٥، ح ٣٢٧٨): «عَنْ ثَابِتِ بنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَصَابَ النَّاسُ ضِبَابًا، فَاشْتَوَوْهَا فَأَكَلُوا مِنْهَا، فَأَصَبْتُ مِنْهَا ضَبًّا فَشَوَيْتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخَذَ جَرِيدَةً فَجَعَلَ يَعُدُّ بِهَا أَصَابِعَهُ، فَقَالَ: «**إِنَّ أُمَّةً فَيْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ دَوَابَّ فِي الْأَرْضِ...**»».

(٣) أخرجه مسلم في القدر، بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْآجَالَ وَالْأَرْزَاقَ وَغَيْرَهَا لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ عَمَّا سَبَقَ بِهِ الْقَدَرُ (٤/٢٠٥٠، ح ٢٦٦٣) من حديث أُمِّ حبيبة رضي الله عنها، وفيه قالَ رسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلًا وَلَا عَقِبًا**».

[٢٠٥٣]وقوله في هذا الحديث: «**دَوَابًّا**»، كذا في أصلنا بالألف، وهو جمعُ المتناهي(١)، ولعل ذلك على لغة من صرفَ جميعَ الأسماءِ(٢). والله أعلم. [١٦٠/أ]

بابُ الأرْنَبِ

[٢٠٥٤] قوله: «**فَاسْتَنْفَجْنَا أَرْنَبًا**(٣)»، أي: استثرْنَاهَا وأَقَمْنَاهَا(٤).

[٢٠٥٥] قوله: «**أَنَّهُ مَرَّ عَلَى ﷺ النَّبِيِّ بِأَرْنَبَيْنِ مُعَلِّقِهُمَا**(٥)»، كذا في أصلنا مكسور القاف(٦)، ويجوز رفعُه ونصْبُه(٧).

[٢٠٥٦] قوله: «**نُبِّئْتُ أَنَّهَا تَدْمَى**(٨)» معناه: تحيضُ، وهو

---

(١) وكذا في النسخة السليمية (١٥٤/أ) بتنوين الباء بفتحتين وألف في آخره، وورد في التيمورية (مج٢/١٧١) وسائر النسخ الأخرى التي بين يديَّ (الفرنسية ٤١٥، عارف حكمت ٣٢٩، المحمودية ٣٠٨) مجردا عن الألف والتنوين.

(٢) قال ابن جني: «من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف، فيقول: ضربت أحمدا، وكلمت عُمرا»، وعزا نحوه ابن عُصفور إلى أبي الحسن الأخفش والزجاجي، حيث قال: «وقد زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وحكى الزجاجي أيضاً في نوادره مثل ذلك».
سر صناعة الإعراب (١٣٩/٢)، ضرائر الشعر (ص ٢٥).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٧، ٢٢٦/٢، ح ٣٢٨٤): «عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: «مَرَرْنَا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَاسْتَنْفَجْنَا أَرْنَبًا، فَسَعَوْا عَلَيْهَا، فَسَعَيْتُ حَتَّى أَدْرَكْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَذَبَحَهَا...»».

(٤) مشارق الأنوار (٢٠/٢).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٧، ٢٢٦/٢، ح ٣٢٨٥): «عَنْ مُحَمَّدِ بنِ صَفْوَانَ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَرْنَبَيْنِ مُعَلِّقَهُمَا، فَقَالَ: «**يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ هَذَيْنِ الْأَرْنَبَيْنِ** ...»».

(٦) لم تضبط الكلمة في النسخة السليمية (١٥٤/أ) والتيمورية (مج٢/١٧٢).

(٧) الرَّفعُ بناء على أنَّ (معلق) خبرٌ لمبتدإ محذوف تقديره (وهُو). والنَّصبُ على أنه حال: حال كونه معلقَهما. أما الكسر فعلى جرِّ الجوار. والله أعلم.

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٧، ٢٢٧/٢، ح ٣٢٨٦): «عَنْ حِبَّانَ بنِ جَزْءٍ، عَن أَخِيهِ خُزَيْمَةَ بنِ جَزْءٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُكَ لِأَسْأَلَكَ عَن أَحْنَاشِ الْأَرْضِ.. »، وفيه:

=

معتَلٌّ[١] ووقَع في أصلنا بالهمزِ وفيه نظر[٢]. واعْلم أنَّ الذي يَحِيضُ من جميعِ المخلوقاتِ النساءُ، وحيضُهن معروفٌ، والأرنبُ، والخُفَّاش، والضَّبُع، وفيما أحفظُه وقد أفادنِيه بعضُ الفُضُلاء بالقاهرةِ، أنَّ الجاحِظَ ذكر في كتابه الحيوان الكبير عن صاحب المنطق؛ أن ذوات الأربعِ كلها تحيض، وأنَّ الكلبة تقعُد سبعة أيام حائضًا، وعلامة حيضِها انتفاخُ أثْفَارِها، وما دامت حائضًا لا يقربها الكلب[٣]. انتهى.

بابُ الطَّافِي من صَيدِ البَحْرِ

[٢٠٥٧] اِعْلَمْ أنَّ حديث العَنْبَرِ الذي هو أصلٌ في هذا الباب؛ لم يذكره، وقد ذكره أهلُ الصَّحيح[٤]، والذي ذكره في الأصل حديث أبي هُريرة: «**الطَّهُورُ مَاؤُهُ**...[٥]» الحديث، رواه الأربعةُ وصحَّحه الترمذي، والبُخاري، وابن خُزيمة، وابن حبان، وابن السَّكن[٦].

«قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تَقُولُ فِي الْأَرْنَبِ: قَالَ: «**لَا آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ**» قُلْتُ: فَإِنِّي آكُلُ مِمَّا لَمْ تُحَرِّمْ، وَلِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**نُبِّئْتُ أَنَّهَا تَدْمَى**»».

(١) النهاية (٢/١٣٥).

(٢) في النسخة السليمية (١٥٤/أ) التيمورية (مج٢/١٧٣) رسمُها (تدْما) من دون همز.

(٣) الحيوان للجاحِظ (٢/٢٢٠).

(٤) أخرجه البخاري في المغازي، بَابُ غَزْوَةِ سِيفِ البَحْرِ (٥/١٦٧، ح ٤٣٦١) ومسلم في الصيد والذبائح، باب إباحة ميتات البحر (٣/١٥٣٦، ح ١٩٣٥) من حديث جابر ابن عبد الله ﷺ وفيه: «فَأَلْقَى لَنَا البَحْرُ دَابَّةً يُقَالُ لَهَا العَنْبَرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ فَأَقَمْنَا بِالسَّاحِلِ نِصْفَ شَهْرٍ... » واللفظُ للبخاري.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٨، ٢/٢٢٧، ح ٣٢٨٧): «أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّار، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «**الْبَحْر الطَّهُورُ مَاؤُهُ...**»».

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (١/٢٢، حديث ٤١) عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ مِنْ آلِ بَنِي الْأَزْرَقِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ

=

وفي الحديثينِ معًا إباحةُ ميتاتِ البحرِ كلها سواء ما مات بنفسه أو باصطيادٍ، وقد أجمع المسلمون على إباحةِ السمك، قالت الشافعية: ويحرم الضفدع للنهي عن قتلها، قالوا: وفيما سوى ذلك ثلاثة أوجُه أصحُّها: يحلُّ جميعُه لهذين الحديثين، والثاني: لا يحلُّ، والثالث: يحل ماله نظير مأكول في البر دون ما لا يؤكل نظيرُه، فعلى هذا يؤكل خيلُ البحر وغنمه وظباؤه دون كلبه وخنزيره وحماره، قالت الشافعية: الحمار وإن كان في البر منه مأكول وغيره، لكن المغلَّبَ غيرُ المأكول، هذا تفصيلُ مذهب الشافعي، وممن قال بإباحة جميع حيوان البحر إلَّا الضفدع، أبو بكر الصديق، وعُمر، وعثمان، وابن عباس[1]، وأباح مالكٌ الضفدع والجميع[2]، وقال أبو حنيفة: لا يحل إلا السمك[3].

وأما السَّمك الطافي وهو الذي يموت في البحر بلا سبب، فمذهب الشافعي إباحته، وبه قال جماهير العلماء من الصحابة فمن بعدهم، منهم أبو بكر الصديق وأبو

عَطِشْنَا أَفَنَتَوَضَّأُ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُه**».

وأخرجه أبو داود في الطهارة، باب الوضوء بماء البحر (١/٣١، ح ٨٣)، والترمذي في الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور (١/١٠٠، ٦٩)، والنسائي في الطهارة، باب ماء البحر (١/٥٠، حديث ٥٩)، وابن ماجه في الصيد، باب الطافي من صيد البحري (٢/٢٢٧، ح ٣٢٨٧)، وأحمد (١٢/١٧١، حديث ٧٢٣٣)، وابن خزيمة (١/٥٨، ح ١١١)، وابن حبان (٤/٤٩، ح ١٢٤٣) كلهم من طُرق عن مالك به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُه كلهم ثقات، والحديث صحَّحه الترمذي في السنن، ونقل تصحيحه عن البخاري، ونقل ابن الملقن تصحيحه عنهما وعن ابن خُزيمة، وابن حبان، وابن السكن، وزاد عليهم ابن حجر ابن المنذر، والخطابي، والطحاوي، وابن منده، والحاكم، وابن حزم، والبيهقي، وعبد الحق الإشبيلي.

انظر: العلل الكبير (١/٤١، ح ٣٣)، تحفة المحتاج (١/١٣٦)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٣٠، ترجمة المغيرة بن أبي بردة).

(١) انظر: المجموع شرح المهذب (٩/٣٣)، شرح النووي على مسلم (١٣/٨٦).

(٢) انظر: التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس (ص ٢٧٠).

(٣) انظر: الهداية (٤/٣٥٣).

أيوب وعطاء ومكحول والنخعي ومالك وأحمد وأبو ثور وداود وغيرهم[١]. وقال جابر ابن عبد الله وجابر بن زيد وطاوس وأبو حنيفة: لا يحل[٢].

دليل الشافعية وموافقيهم قولُه﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾[٣] قال ابن عباس والجُمهور: صيدُهُ ما صدتموهُ وطعامُه ما قذَفَهُ. وحديثُ جابرٍ أعني حديث العنبر في الصحيحين. وحديثُ الأصل: «**هو الطَّهُورُ ماؤهُ، الحِلُّ ميتتُه**» وهو حديث صحيحٌ، وأشياءُ غير ما ذكرنا.

وأما حديث جابر الآتي: «**ما ألقاهُ البحرُ أو جَزَرَ عنهُ...**» الحديث؛ فضعيفٌ باتفاقِ أئمة الحديث كذا قاله النوويُّ[٤]، ولا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ لو لم يعارضْه شيء، كيف وهو معارض بما ذكرناه، فإن قال قائل: لا حُجَّة في حديث العنبر، لأنهم كانوا مضطرِّين قيل له: الاحتجاج فيه بأكل النبي ﷺ منه في المدينة الشريفة من غيرِ ضَرورةٍ[٥]. والله أعلم.

[٢٠٥٨] قوله: «مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ[٦]»، قوله جَزَرَ عنه: أي ما انكَشَف عنه الماءُ من حيَوان البحرِ، يقال: جَزَرَ الماء يَجْزُرُ

---

(١) انظر: التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس (ص ٢٧٠)، المجموع (٣٣/٩)، شرح النووي على مسلم (٨٦/١٣).

(٢) المذهب الحنفي على كراهة الطافي.
انظر: الهداية (٣٥٣/٤)، البحر الرائق (١٩٦/٨).

(٣) سورة المائدة، الآية: ٩٦.

(٤) شرح النووي على مسلم (٨٦/١٣-٨٧)، المجموع (٣٤/٩-٣٥).

(٥) جاء ذلك في بعض طرق الحديث، منها ما أخرجه في المغازي، بَاب غَزْوَةِ سِيفِ البَحْرِ (١٦٧/٥، ح ٤٣٦٢) من طريق ابن جُريج، عن عمرو بن دينار، عن جابر ﷺ قال: «غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَبَطِ... وفيه: «فَلَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**كُلُوا، رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ، أَطْعِمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ**» فَأَتَاهُ بَعْضُهُمْ فَأَكَلَهُ».

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٣، الباب ١٨، ٢٢٧/٢، ح ٣٢٨٨): «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ عَبْدَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بنُ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ...**»».

جَزْرًا إذا ذَهب ونقَص، ومنه الجَزْرُ والمَدُّ، وهو رُجُوعُ الماءِ إلى خَلفٍ(١)، وفي سندِ هذا الحديثِ يحيى بن سُليم الطائفي، وثَّقه غيرُ واحد(٢)، وقال النسائي: ليس بالقَوِيّ(٣)، وقال أحمد: رأيته يخلط في أحاديث فتركتُه، وقال عبد الله ابن أحمد عن أبيه قال: يحيى بن سُليم كذا وكذا، ولم يحمده(٤). وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ليس به بأس يكتب حديثه(٥). ذكر له الذهبي في الميزان هذا الحديث كأنَّه أنكره عليه وحديثاً آخر(٦). وفيه أيضا عنعنةُ أبي الزُبير، ولكن هذه قد تتمَشَّى عند غير ابنِ حزمٍ إذا كانت من غير طريق اللَّيث، وهنا ليست من طريقه، وإذا كانت من طريق اللَّيثِ فإنما تمشي عند ابن حَزْمٍ(٧)، وفي أبي الزُّبير كلام

---

(١) النهاية (٢٦٨/١).

(٢) كابن معين وابن سعد، وذكره ابنُ حبان في الثقات.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥٠٠/٥)، الثقات لابن حبان (٦١٥/٧)، تهذيب الكمال (٣٦٥/٣١).

(٣) الضعفاء والمتروكين (ص ٢٤٩، ت ٦٣٣).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤٠٦/٤).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٩/٧).

(٦) ميزان الاعتدال (٣٨٤/٤).

(٧) قال ابنُ حزم: «فما لم يكن من رواية الليث عن أبي الزبير، ولا قال فيه أبو الزبير أنه أخبره به جابرٌ، فلم يسمعه من جابر، بإقراره، ولا ندري عمن أخذه فلا يجوز الاحتجاج به»، وكرر ذلك من في مواضع من المحلى (٦٤/٦).

قلت: للمحدثين مع رواية أبي الزبير عن جابر ثلاثة مذاهب.

الأول: القبول مطلقا، وهذا ظاهرُ صنيع مسلم، حيث اشتمل صحيحه على أحاديث أبي الزبير عن جابر، من طريق الليث وغيره، معنعنة وغير معنعنة. لكن ما كان منها معنعنة ومن غير طريق الليث؛ قال فيها العلائي: « وكأن مسلما رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه وإن لم يروها من طريقه والله أعلم». جامع التحصيل (ص ١١٠).

وذهب ابن حجر إلى أن مسلما «لا يخرج لأبي الزبير إلا ما صرح فيه بالسماع من جابر، أو كان فيه متابعًا، أو كان من رواية الليث، وهذا لم أره من حديث أبي الزبير عن جابر إلا بالعنعنة». نتائج الأفكار (٧٩/٣).

=

يطُول ذكرُه لكنه ثقةٌ، أخرج له مسلم[١]، وقد تقدَّم لك من كلام النَّووي اتفاق أئمة الحديث على تضعيف (ليث بن أبي سُليم)[٢]، وقد بسط القول في ذلك في شرح المهذَّب في باب الأطعمة[٣]. والله أعلم.

الثاني: الرد مطلقا، وينسبونه إلى شعبة، حيث قدح في عدالة أبي الزبير، ولكنه في واقع الأمر قدحٌ بما ليس بقادح، فلا يؤثر في عدالته الحديثية.

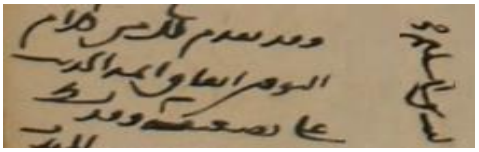
الثالث: مذهب الأكثرين، وهو مذهب ابن حزم أيضا، ما كان من رواية الليث عن أبي الزبير، أو كان مما صرح فيه أبو الزبير بالتحديث والإخبار؛ قُبل، وإلا فلا لأنه مدلس.

ولكن إذا كانت الرواية المعنعنة من غير طريق الليث في صحيح مسلم؛ فإنها محمولة على السماع من جهة أخرى عند أكثر أهل العلم، حسب القاعدة المعمول بها عندهم من أن ما وجد في "الصحيحين" من عنعنة المدلسين، وإخراجهما ذلك على سبيل الاحتجاج، محمول على ثبوت السماع عندهما في هذا المعنعَن من جهة أخرى، ولو لم نقف نحن على ذلك: لا في المستخرجات ولا في غيرها. قاله السخاوي.

ويُستندُ في استثناء رواية الليث إلى ما جاء عن سعيد بن أبي مريم قال: «حدثنا الليث قال: جئت أبا الزبير فدفع إلي كتابين فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر؟ فسألته فقال: منه ما سمعت ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أَعْلِمْ لي على ما سمعت، فأَعْلَمَ لي على هذا الذي عندي». انظر: التذهيب (٢٨١/٨، ت ٦٣٣٨)، السير (٣٨٣/٥)، المغني في الضعفاء (٦٣٣/٢)، فتح المغيث (٢٣٢/١).

(١) التقريب (ت ٦٢٩١).

(٢) خرَّج المصنِّف منعطفا إلى اليمين بعد كلمة (تضعيف) وكتب قُبالته (ليث بن أبي سليم)،



ولعله سبق قلم من المصنف، وأنه كان يريد كتابة: يحيى بن سُليم، فلم يسبق أن نقل المصنف عن النووي في شأن ليث، وإن كان صرح في المجموع أنه لا تقوم به حجة عند أكثر أهل العلم بالحديث، كما أن النوويَّ نقل الاتفاقَ على تضعيفِ الحديث، لا على تضعيف يحيى ابن سليم، وإن كان ضعفُه هو سببُ الاتفاق على تضعيف حديثِه. انظر: المجموع (٣٤/٩، ٩/١٢).

(٣) المجموع (٣٤/٩-٣٥).

أبوابُ الأطْعِمَة

بابُ إِطْعَامِ الطَّعَامِ

[٢٠٥٩] قوله: «**انْجَفَلَ النَّاسُ قِبَلَهُ**[١]»، أي: ذهبوا مُسرِعين نحوه، يقال: جَفَل وأجْفَلَ وانْجَفَل[٢].

باب طعامِ الوَاحدِ يَكْفِي الاثنين

[٢٠٦٠] قوله: «**قَهْرَمَانُ آلِ الزُّبَيْرِ**[٣]»، القَهْرَمَانُ: هو كالخازن، والوكيل، الحافظ لما تحت يده، والقائم بأمور الرَّجُلِ، وهو فارسِيٌّ، وهو بفتح القاف وإسكان الهاءِ وفتح الراء والباقي معروفٌ[٤].

باب المُؤْمِن يَأْكُلُ في مِعًى وَاحِدٍ، إلى آخره

[٢٠٦١] قوله: «**وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ**[٥]»، إن قيل: هل سَمَّى أحدٌ

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١، ٢/٢٣٠، ح ٣٢٩٢): عن «عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَلَامٍ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، انْجَفَلَ النَّاسُ قِبَلَهُ، وَقِيلَ: قَدْ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَدْ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...»».

(٢) النهاية (١/٢٧٩).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٢، ٢/٢٣١، ح ٣٢٩٦): «حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ دِينَارٍ قَهْرَمَانُ آلِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ طَعَامَ الْوَاحِدِ يَكْفِي الِاثْنَيْنِ**... »».

(٤) النهاية (٤/١٢٩). والكلمةُ كانت تُستخدَم بالمعنى المذكور في اللغة العربية، وأصل معناها في الفارسية الشُّجاع، والبطَل الذي لا يُقهر، ولا زالت تستخدم لهذا المعنى، وكأن استعارتها للخازن من أجل الشبه بين الخازن المسيطر على ما في يده والشجاع المسيطر على غيره.
انظر: قاموس الاصطلاحات اليومية (فرهنگ اصطلاحات روز ص ٩٦)، القاموس الفارسي للعميد (فرهنگ فارسى عميد ص ٨٢٣).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٣، ٢/٢٣١، ح ٣٢٩٧): «عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ، وَالكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ**»».

هـذه الأمعـاء، قيـل: نعـمْ، سمَّاهـا القاضـي عيـاض[١]، وقـد نظمهـا شـيخُنا الحـافظ أبو الفضل العراقي في بيتين سمعتهما منه. [١٦٠/ب]

سـبعةُ أمعـاءٍ لكـل آدمِـيٍّ ... مَعِـدَةٌ بَوَّابُهـا[٢] مـع صـائِمِ[٣]

مـع الرَّقيـقِ[٤] أَعْـوَر[٥] قَيْلُـونِ[٦] ... مـع الـمُستقيمِ[٧] مَسْـلَكِ المطـاعِمِ[٨]

---

(١) إكمال المعلم (٥٥٧/٦). قال القاضي: «وزعم أهل الطب والتشريح أن أمعاء الإنسان سبعة: المعدة، ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها: التواب، والصايم، والرقيق، وهى كلها رقائق. ثم ثلاثة غلاظ: الأعور، والقولون، والمستقيم».

(٢) البواب: فتحةٌ عند نهاية المعدة تسمح بمرور الطعام إلى الأمعاء الدقيقة، ويتصل بها الجزء الأول من الأمعاء الدقيقة على شكل هلال، ويُسمى "قناة الاثنا عشر"، ويصل طولها من ٢٥-٣٠ سانتي متر.

(٣) الصائم: الجزءُ الأوسط من الأمعاء الدقيقة، وتبدأ عند انتهاء هلال قناة "الاثنا عشر"، ويصل طول من ٢-٣ أمتار.

(٤) الرَّقيق: الجزءُ الأخير من الأمعاء الدقيقة، ويسمى اللفائفي أيضا، ويتصل بمنطقة الأعور من الأمعاء الغليظة، ويصل طوله من ٣-٤ أمتار.

(٥) الأعور: هو أول أجزاء الأمعاء الغليظة، وهو كيس قصير وسميك، تتصل به زائدة رفيعة يطلق عليها الزائدة الدودية.

(٦) هكذا بالياء لدى المصنف، وجاء لدى أبي زُرعة العراقي والعيني بالواو: القُولُون، وهو الأشهر. وهو الجزء الثاني والأكبر في الأمعاء الغليظة، يتصل بالأعور، ويتكوَّن بالترتيب من القولون الصاعد، والمستعرض والنازل على شكل حرف (n).

(٧) المستقيم: هو آخر جزء من الأمعاء الغليظة، أسفل القُولون النازل.

للحواشي الست السابقة انظر: بحث القناة الهضمية، موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية. http://www.moqatel.com/

(٨) نقل البيتين عنه أيضا ابنه أبو زرعة العراقي، وتلميذهُ بدر الدين العيني.

انظر: طرح التثريب (١٨/٦)، عمدة القاري (٤١/٢١).

بابُ الوُضُوءِ عندَ الطَّعام

[٢٠٦٢] حديث أنس «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكْثِرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ...**[(١)]»، الحديث، هذا الحديثُ أحدُ ثُلاثِيَّات ابنِ ماجه وهو أولها، وهي خمسةٌ كلُّها بهذا السَّند: جُبَارَةُ ابن المُغَلِّس، حدثنا كَثِير بن سُليم عن أنس، وهذه بهذا الإسنادِ ضَعيفة[(٢)]، وله رباعياتٌ أيضا سمعتهما مع الكتاب غيرَ مرة ومتفرِّقتين غير مرة أيضا.

باب الأكلِ مُتَّكِئًا

[٢٠٦٣] قوله: «**لَا آكُلُ مُتَّكِئًا**[(٣)]»، هل كان الأكل متَّكِئًا حرامًا عليه أو مكروهًا كما هو في حقِّ الأمة؟ فيه وجهان، أشهرُها -كما قال الرافعيُّ- [الثاني[(٤)]]،

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٥، ٢/٢٣٢، ح ٣٣٠٢): «حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بنُ المُغَلِّس، قال: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بنُ سُلَيْمٍ، قال: سَمِعْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكْثِرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ، فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا حَضَرَ غَدَاؤُهُ وَإِذَا رُفِعَ**»».

(٢) لأنَّ جُبارة وكثيرا ضَعيفان. التقريب (ت ٨٩٠، ت ٥٦١٣).

والثلاثيات الأربعة الباقية:

حديث: «مَا رُفِعَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضْلُ شِوَاءٍ قَطُّ». أخرجه ابن ماجه في الأطعمة، باب الشواء (٢/٢٤١، ح ٣٣٥٣).

وحديث: «الْخَيْرُ أَسْرَعُ إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي يُؤكل فيه». أخرجه في الأطعمة، باب الضيافة، (٢/٢٥٠، ح ٣٣٩٩).

وحديث: «مَا مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي بِمَلَإٍ إِلَّا قَالُوا: يَا مُحَمَّدُ! مُرْ أُمَّتَكَ بِالْحِجَامَةِ». أخرجه في الطب، باب الحجامة (٢/٢٧٣، ح ٣٥٢٤).

وحديث: «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ مَرْحُومَةٌ عَذَابُهَا بِأَيْدِيهَا». أخرجه في الزهد، باب صفة أمة محمد ﷺ (٢/٤٤٦، ح ٤٣٤٦).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٦، ٢/٢٣٢، ح ٣٣٠٤): «عَن أَبِي جُحَيْفَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لَا آكُلُ مُتَّكِئًا**»».

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، واستدركتُه من المصدر الذي عزى القول إليه.

انظر: الشرح الكبير للرافعي (٧/٤٣٧).

وجزم بالأول صاحب التلخيص[١] أي لما فيه من الكِبْرِ والعُجْبِ. وعلَّل الأولُ الأولَ بأنه لم يثبت فيه ما يقتضي التحريم واجتناب النبي عليه السلام الشيء واختياره غيره لا يدل على كونه محرما عنده، ثم ما المراد بالمتكئ؟ قال الخطابي: المراد به هنا الجالس المعتمد على وِطاءٍ تحته، وأقره عليه البيهقي في سُننه[٢]، وأنكره عليه ابن الجوزي وقال: المراد به المائل على جنب[٣]. وصاحبُ الشِّفاء فسره بما قاله الخطابي ثم قال: وليس هو الميل على شق عند المحقِّقين[٤]، وكذا قال ابن دحية[٥] في كتابه المستوفى في أسماء المصطفى: إنَّ الاتكاء في اللُّغة هو التمكُّن في الأكل[٦].

باب تَنْقِيَة الصَّحْفَةِ

[٢٠٦٤] قوله: «**أَنْبَأَنا أَبُو الْيَمَانِ الْبَرَّاءُ**[٧]»، البَرَّاءُ: هو بتشديد الراء، وهو

---

(١) هو الفقيه أحمد بن أبي أحمد، أبو العباس المطيري، الشهير بابن القاص، ت/٣٣٥هـ.
قال الشيخ أبو إسحاق: «كان ابن القاص من أئمة أصحابنا، صنف المصنفات».
ومن كتبه: التلخيص والمفتاح وأدب القاضي والمواقيت وغيرها. السير (٣٧٢/١٥).

(٢) السنن الكبرى (٢٨٣/٧).

(٣) غاية السول في خصائص الرسول ﷺ لابن الملقن (ص ١٣١).

(٤) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٨٦/١).

(٥) هو: الإمام الجليل عمر بن حسن بن علي الأندلسي الداني الأصل، السبتي، الشهير بابن دحية الكلبي، ت/٦٣٣هـ.
قال الذهبي: «كان بصيرًا بالحديث معنيًّا بتقييده مكبًّا على سماعه حسن الخط معروفًا بالضبط، له حظ وافر من اللغة ومشاركة في العربية وغيرها».
تذكرة الحفاظ (ص ١٤٣/٤).

(٦) غاية السول (ص ١٣١)، إمتاع الأسماع للمقريزي (٩٢/١٣).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٠، ٢٣٤/٢، ح ٣٣١٤): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْبَرَّاءُ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي جَدَّتِي أُمُّ عَاصِمٍ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا نُبَيْشَةُ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ نَأْكُلُ فِي قَصْعَةٍ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ فَلَحَسَهَا اسْتَغْفَرَتْ لَهُ الْقَصْعَةُ**»».

النَبَّالُ واسمه مُعَلَّى بن راشد، هُذَلِيٌّ بصريٌّ[١]، قال أبو حاتم: شيخٌ يُعرفُ بحديثٍ عن جدَّته عن نُبَيْشَةَ عن النبيِّ عليه السلام: «**من لَحَسَ القَصْعَةَ استغفرتْ له**[٢]»، وقال النَّسائي: ليس به بأس[٣]. [١٦١/أ]

[٢٠٦٥] قوله: «**حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ حَدَّثَتْنِي جَدَّتِي**[٤]»، المُعلَّى بن راشدٍ: هو أبو اليمان البرَّاء المذكور قبله، وقوله: حدثنا أبو اليمان، الذي ظهر لي والله أعلم، أنه غلط وصوابُه: أبو اليمان من غير حدثنا، لأن أبا اليمان هو المعلَّى بن راشدٍ، وجدَّته هي أمُّ عاصم[٥] فاعلم ذلك، وقد تأملت في ذلك فوجدت في أصلنا المعلى بنَ راشدٍ في آخر السطر، وملحقٌ بعده في آخر السطر: «حدثنا» مرمُوزةً، والظاهر أنها ليست بخط الأصل، وكأن بعض المتفضِّلين أصَّلها لأنه رأى المعلى بن راشد في آخره، وأبو اليمان في أول سطر، فظن أنه غيره، وأنه سقط «ثنا» فألحقها[٦]، والله أعلم.

---

(١) انظر: الكنى والاسماء (١١٩٦/٣)، تهذيب الكمال (٢٨٤/٢٨).

(٢) الجرح والتعديل (٣٣٣/٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢٨٥/٢٨). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «صدوق»، وقال الحافظ: «مقبول».

الثقات (٤٩٣/٧)، الكاشف (٢٨١/٢)، التقريب (ت ٦٨٠٣).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٠، ٢٣٤/٢، ح ٣٣١٥): «حدَّثنا أبو بِشْر بَكرُ بن خَلَف ونَصْرُ بن عليٍّ قالا: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بنُ رَاشِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ حَدَّثَتْنِي جَدَّتِي، عَن رَجُلٍ مِنْ هُذَيْلٍ يُقَالُ لَهُ: نُبَيْشَةُ الْخَيْرِ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا نُبَيْشَةُ وَنَحْنُ نَأْكُلُ فِي قَصْعَةٍ لَنَا، فَقَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ ثُمَّ لَحَسَهَا**...»».

(٥) وكانت أم ولد لسنان بن سلمة بن الْمُحَبِّق. قال الحافظ ابن حجر: «مقبولة»، أخرج لها الترمذي وابنُ ماجه.

تهذيب الكمال (٣٧٠/٣٥)، تقريب التهذيب (ت ٦٦٩/٢).

(٦) هو كما قال المصنف، فأبو اليمان هو المعلى بن راشد، والبراء لقبٌ له كما يظهرُ من ترجمته، والإسناد جاء على الصواب من دون تعديل في الحديثين في النسختين: السليمية (١٥٦/ب)

=

باب الأَكْلِ مِمَّا يَلِيكَ

[٢٠٦٦] قوله: «**عن أَبيهِ عِكْراشِ بن ذُؤَيبٍ**[١]»، عِكْرَاش: هذا صحابيٌّ تميميٌّ مِنْقَريٌّ، ولا أعلم تاريخ وفاته[٢]، إلا أن بعض مشايخَ مشايخي ذكر أنه عاش مائة سنة بعد وَقْعَةِ الجَمَل وقد حكى ذلك ابن دُرَيد في الاشتِقاق[٣]، قال شيخنا الحافظ عبد الرحيم العراقي -فيما قرأته عليه-: قلت: وهذا خطأ صريح ممن زعم ذلك، وابن دُريد لا يرجع إليه في ذلك، وابن دُريد أخذه من ابن قُتيبةَ فإنه في المعارف[٤] حكى هذه الحكاية التي حكاها ابن دُرَيد، وابن قتيبة أيضا كثيرُ الغلط، ومع ذلك فالحكاية بغير إسناد، وهي محتملة لأنه إنما أراد أنه أكمل بعد ذلك مائة سنة[٥]، وهو الظاهر، فإن حاصل الحكاية المذكورة أنه

والتيمورية (مج٢/١٩٧)، وكُتب في التيمورية في الهامش الأيسر قبالة «أبو اليمان البراء» الوارد في إسناد الحديث الأول: «هو المعلى بن راشد البرَّاء».

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١١، ٢/٢٣٥، ح ٣٣١٧): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بنُ الفَضْلِ بنِ عَبدِ الْمَلِكِ بنِ أَبِي السَّوِيَّةِ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ عِكْرَاشٍ، عَن أَبِيهِ عِكْرَاشِ بنِ ذُؤَيْبٍ، قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالوَدَكِ، فَأَقْبَلْنَا نَأْكُلُ مِنْهَا، فَخَبَطْتُ يَدِي فِي نَوَاحِيهَا، فَقَالَ: «**يَا عِكْرَاشُ كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ**»، ثُمَّ أُتِينَا بِطَبَقٍ فِيهِ أَلْوَانٌ مِنَ الرُّطَبِ فَجَالَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّبَقِ وَقَالَ: «**يَا عِكْرَاشُ كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ**»».

(٢) عِكْراش: بكسر العين المهملة وسكون الكاف، وآخره شين معجمة، لا تثبتُ له صحبة، لأنه لم يأت من طريقه إلا حديث واحد بإسناد واحد، من رواية ابنه: عُبيد الله بن عِكراش عنه، وعبيد الله هذا مجهولٌ كما قال أبو حاتم، وقال البخاري في إسناده عن أبيه: «لا يثبُت»، وقال في ترجمة أبيه: «ولم يصح إسناده»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث»، وقال الذهبي: «فيه جهالة».

انظر: التاريخ الكبير (٥/٣٩٤، ٧/٨٩)، المجروحين (٢/٦٢)، ميزان الاعتدال (٣/١٣)، أسد الغابة (٤/٧٦)، الإصابة (٤/٥٣٧).

(٣) الاشتقاق (ص ٢٤٩).

(٤) المعارف لابن قتيبة (ص ٣١٠).

(٥) فكان جميعُ عمره مائة سنة. كذا قال العراقي في الأربعون العشارية السامية (ص ١٧٤)، =

حضر مع عليٍّ وقْعَةَ الجَمَل وأنه مسح رأسه فعاش بعد ذلك مائة سنة لم يشِبْ، فالظاهر أنه أراد: أكمل مائة سنة، والصواب ما ذكره المصنِّف -يعني ابن الصلاح- أن آخرهم أي الصحابة موتا على الإطلاق أبو الطُّفيل[١]، ولم يختلِف في ذلك أحد من أهل الحديث إلا قول جرير ابن حازم[٢] أن آخر الصحابة موتا سهل بن سعد[٣]، والظاهر أنه أراد بالمدينة، وأخذه من قول (سهل[٤]) حيث سمعه يقول: لو مُتُّ لم تسمعوا أحدًا يقولُ: قال رسول الله ﷺ[٥]، وإنما كان خطابُه بهذا لأهل المدينة، أو أنه لم يُطلِق الصُّحبة على أبي الطُّفيل فقد عدَّه بعضهم في التابعين، وما ذكرناه من أن آخرهم موتا أبو الطفيل، جَزَم به مسلم في صحيحه[٦]، ومصعب بن عبد الله[٧] وأبو زكريا بنُ منده

وليس فيه: ((وابن قتيبة أيضا كثيرُ الغلط)).

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٧١). وهو أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي.

قال الحافظ ابن حجر: «المحدثون قد اتفقوا على أن آخر الصحابة موتا أبو الطفيل عامر بن واثلة، ومات سنة (١١٠) على الصحيح، وظهر به مصداق قوله ﷺ فيما أخرجه أصحاب الصحيح أنه قال في آخر عمره: «**على رأسِ مائةِ سَنةٍ من هذه اللَّيلة لا يَبْقَى على وَجهِ الأرضِ ممَّن هُو اليومَ عليها أحدٌ**» فكان كذلك». تهذيب التهذيب (٢٢٩/٧).

(٢) ابن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، ت/١٧٠هـ بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه، أخرج حديثه الجماعة. انظر: التقريب (ت ٩١١).

(٣) هو: سهل بن سعد مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة الأنصاري الساعدي، من مشاهير الصحابة، قال ابن حجر: «هو آخر من مات بالمدينة من الصحابة، مات سنة إحدى وتسعين، وقيل قبل ذلك». الإصابة (٢٠٠/٣).

(٤) في الأصل: (سعد)، والتصويب من التقييد والإيضاح (ص ٣١٣).

(٥) انظر: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٥٩/٢).

(٦) قاله الإمام مسلم عقب حديث أخرجه في الفضائل، بَابُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَبْيَضَ مَلِيحَ الْوَجْهِ (١٨٢٠/٤، ح ٢٣٤٠).

(٧) هو: مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، أبو عبد الله الزبيري، =

وغيرهم(١). انتهى. قيل: إن أبا الطُّفيل تُوفِّي سنةَ مائةٍ وهو أكثر، وقيل: سنة عشرٍ ومائة(٢). والله أعلم.

[٢٠٦٧] قوله: «**أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالوَدَكِ**»، وفي نسخة والوَذْرِ(٣)، أما الوَدَكُ: فهو دسَمُ اللَّحمِ ودُهنه الذي يُستخرجُ منه(٤)، وأما الوَذْرُ بالتَّسْكينِ: جمعُ وَذْرَةٍ كتمرةٍ وتَمْر، فهي قِطَعُ اللَّحم(٥). [١٦١/ب]

باب النَّهي عن الأكلِ منْ ذِرْوَةِ الثَّرِيدِ

[٢٠٦٨] قوله: «**وَدَعُوا ذِرْوَتَهَا(٦)**»، أي: أعلاها(٧).

[٢٠٦٩] قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بنُ الدِّرَفْسِ(٨)**»، هو بكسر الدال

توفي ببغداد سنة ٢٣٦هـ.

كان عالما بالأنساب، غزير المعرفة بالتاريخ، أوجه قريش مروءة وعلما وشرفا، وكان ثقة في الحديث، شاعرا.

انظر: السير (١١/٣٠-٣٢)، الأعلام للزركلي (٧/٢٤٨-٢٤٩).

(١) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح (ص ٣١٣).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١٤/٨١).

(٣) وكذا كتب الناسخ في الهامش الأيمن في النسخة التيمورية (مج٢/١٩٨): «خ: والوذر». وفي السليمية (١٥٧/أ) الوَدَكُ لا غير.

(٤) النهاية (٥/١٦٩).

(٥) لا عَظْمَ فيها. انظر: الصحاح للجوهري (٢/٤٠٩)، غريب الحديث للحربي (ص ٢٥٥)، النهاية (٥/١٧٠).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٢، ٢/٢٣٥، ح ٣٣١٨): عن «عَبْدِ اللَّهِ بنِ بُسْرٍ: أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُتِيَ بِقَصْعَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا، وَدَعُوا ذِرْوَتَهَا يُبَارَكْ فِيهَا**...»».

(٧) ذِروةُ كُلِّ شيء وذُرْوتُه: أعلاه. المحكم والمحيط الأعظم (١٠/١١٢).

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٢، ٢/٢٣٥، ح ٣٣١٩): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بنُ الدِّرَفْسِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي قُسَيمَةَ، عَن وَاثِلَةَ بنِ الْأَسْقَعِ اللَّيْثِيِّ،

=

المهملة وبالراء المفتوحة وإسكان الفاء ثم السِّينُ المهملة، والدِرَفْسُ من الإبل: العظيمُ، وناقة دِرَفْسَة[١]، وَهِم البُخاري فسمَّاه عَمْرًا[٢]، قال أبو حاتم: ما في حديثِه إنكارٌ[٣].

[٢٠٧٠] قوله: «**حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي قُسَيمَةَ**»، هو بضم القاف وفتح السين المهملة وإسكان المثناة تحت وفتح الميم وتاء التأنيث في آخره[٤]، تفرَّد عنه عُمر بن الدِّرَفْسِ[٥].

قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِ الثَّرِيدِ، فَقَالَ: «**كُلُوا بِسْمِ اللَّهِ مِنْ حَوَالَيْهَا**...»».

(١) الدِّرَفْسُ: على وزنِ حِضَجْرٍ، ومن معانيها: العَلَمُ والراية، قال ابنُ عساكر: «يقال: إنه كان يحمل علَما يقال له الدِّرَفْسُ، فلُقِّب به». هذا هو المشهورُ في ضبطه، وكذا ضُبط في النسخة التيمورية (مج٢/١٩٨) ولدى أهل اللغة، وضبطه ابنُ حجر والخزرجي بفتح الدال، وهو موافق لما جاء في النسخة السليمية (١٥٧/أ).

انظر: معجم مقاييس اللغة (٣٤١/٢)، الصحاح للجوهري (٦٦/٣)، المحيط في اللغة (٤٢٨/٨)، القاموس المحيط (ص ٥٤٥)، نزهة الألباب في الكنى والألقاب (٢٦١/١)، التقريب (ت ٤٨٩٢)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص ٢٨٢).

(٢) التاريخ الكبير (٣٢٩/٦). وقد وقع في المطبوع من التاريخ (الدرفش) بالشين المعجمة، والصواب بالسين المهملة كما في نُسخ ابن ماجه، وكتب الرجال وعند المصنف أعلاه.

وقال المزي: «وذكره البخاري فِي من اسمه عَمْرو وتبعه عَلَى ذَلِكَ أَبُو حاتم بن حبان فِي كتاب الثقات، وذلك معدودٌ فِي أوهامهما». تهذيب الكمال (٣٣٣/٢١).

وقال ابن عساكر في ترجمة عبد الرحمن بن أبي قُسيمة: «روى عنه عمر بن الدرفس الشامي، وقع في النسخة عمرو بن الدرفس وهو خطأ». تاريخ دمشق (٣٤٨/٣٥).

(٣) بيان خطأ البخاري (ص ٦٩)، الجرح والتعديل (١٠٧/٦). ووقع في المطبوع من بيان خطأ البخاري (الدرفش) بالشين المعجمة، أما في الجرح فبالسين المهملة، وهو الصواب.

(٤) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/١٩٨)، وضبطه ابن مأكولا مثل ذلك، إلا أنه حذف التاء المربوطة، قال: «وعبد الرحمن بن أبي قُسَيم الحجري، حدث عن واثلة بن الأسقع، روى عنه عمر بن الدِّرَفْس الدمشقي». وهو في النسخة السليمية (١٥٧/أ) بفتح القاف وكسر السين مع التاء المربوطة. الإكمال (١١٨/٧).

(٥) ميزان الاعتدال (٥٨٢/٢).

اللُّقْمَةُ إذا سَقطتْ

[٢٠٧١] قوله: «**فَتَغَامَزَ بِهِ الدَّهَاقِينُ**[١]»، الدهاقينُ: جمع دِهْقَان بكسر الدال المهملة وضَمِّها، رئيسُ القرية ومُقدَّمُ أصحابِ الزراعة، وهو معربٌ ونونه أصلية، لقولهم: تَدَهْقَنَ الرجلُ، وله دهقنة بموضع كذا، وقيل: النونُ زائدة وهو من الدَهَقِ، وهو الامتلاءُ[٢].

فضلُ الثَّرِيدِ على الطعام

[٢٠٧٢] قوله: «**كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**[٣]» قيل: إنه لم يُرد عين الثَّرِيدِ وإنما أراد الطعام المتَّخَذَ من اللحم والثَّرِيدِ معا، لأنَّ الثَّرِيدَ غالبا لا يكون إلا من لحمٍ، والعربُ قلَّما تَجِدُ طَبيخاً ولا سيَّما بلحمٍ، ويقالُ: الثريدُ أحدُ اللحمين بل اللَّذَّةُ والقوةُ -إذا كان اللحم نضيجًا- في المرقِ أكثرُ مما يكون في نَفسِ اللَّحم[٤].

باب ما يُقالُ إذا فُرِغ من الطَعامِ

[٢٠٧٣] قوله: «**عن رِياحِ بن عَبيدة**[٥]»، رياح: هو بكسر الراء وبالمثناة

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٣، ٢/٢٣٦، ح ٣٣٢١): «عَنْ مَعْقِلِ بنِ يَسَارٍ، قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يَتَغَدَّى، إِذْ سَقَطَتْ مِنْهُ لُقْمَةٌ، فَتَنَاوَلَهَا فَأَمَاطَ مَا كَانَ فِيهَا مِنْ أَذًى فَأَكَلَهَا، فَتَغَامَزَ بِهِ الدَّهَاقِينُ، فَقِيلَ: أَصْلَحَ اللَّهُ الْأَمِيرَ... »».

(٢) النهاية (٢/١٤٥).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٤، ٢/٢٣٦، ح ٣٣٢٣): «عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ، وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**»».

(٤) النهاية (١/٢٠٩).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٦، ٢/٢٣٧، ح ٣٣٢٦): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَن حَجَّاجٍ، عَن رِيَاحِ بنِ عَبِيدَةَ، عَن مَوْلًى لِأَبِي سَعِيدٍ، عَن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا، قَالَ: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ**»».

تحت، وعَبيدة: بفتح العين وكسر الموحَّدة[١]، ذكر رِياحًا ابنُ حِبان في الثِّقات[٢]. [١٦٢/أ]

[٢٠٧٤] قوله: «**غَيْرَ مَكْفِيٍّ**[٣]»، أي: غير مقْلُوبٍ، وهو من كَفَأْتُ الإناءَ إذا قلبتَه، فعلى هذا تُقرأ بالهمزة[٤]، ويكون الضميرُ راجعا إلى الطعام، وقيل: يكفي من الكِفاية، فيكون من المُعْتَلِّ، يعني أنَّ الله هو المُطْعِم والكافي، وهو غير مُطعَم، ولا مَكْفِيٍّ، فيكون الضمير راجعا إلى الله[٥].

[٢٠٧٥] قوله: «**وَلَا مُوَدَّعٍ**»، أي: غير متروكٍ الطَّلَب إليه والرَّغْبَةِ فيما عنده، وهو بفتح الدال، ويُقال: بكسرها، ومعناهُ غيرِ تاركِ طاعتِك ربَّنَا[٦].

[٢٠٧٦] قوله: «**رَبَّنَا**»، يجوز فيه النصبُ على النِّداء أو الاختِصاص، وهو الذي

---

(١) كذا ضبطُه في النسخة التيمورية (مج١٩٩/٢)، وكُتب الضبط، وهو: رياحُ بن عَبِيدة الباهلي مولاهم، الكوفي. وجاء في السليمية (١٥٧/ب) بفتح الراء والموحدة: رباح، إلا أن الناسخ كتب قُبالته في الهامش الأيسر: رِياح، ووضع عليه: صحْ.

انظر: الإكمال (١٤/٤، ٥٠/٦)، تبصير المنتبه (٥٨٧/٢، ٩١٤/٣).

(٢) الثقات (٢٣٨/٤). وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة». التقريب (ت ١٩٧٣).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٦، ٢٣٧/٢، ح ٣٣٢٧): «عَنْ خَالِدِ بنِ مَعْدَانَ، عَن أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا رُفِعَ طَعَامُهُ أَوْ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا**...»».

(٤) إن قلنا إن الكلمةَ مشتقة من الثلاثي المجرد: كَفَأَ، فاسم المفعول منه على القياس: مَكْفُوءٌ، وبعد الإعلال: مَكْفِيٌّ. قال القاضي عياض: هكذا رويناه.

وإن قُلنَا إنها مشتقة من الثلاثي المزيد فيه من باب التفعيل: كَفَّأَ، فاسمُ المفعول منه على مُكَفَّإٍ ومُكَفًّى كما جاء في بعضِ الروايات، وإن قلنا إنها مشتقة من الرُّباعي من باب الإفعال: أَكْفَأَ، فاسم المفعول منهُ على: مُكْفَئٍ، كما قرأ ابن الأثير، وتبعه ابن منظور.

انظر: مشارق الأنوار (٣٤٥/١)، النهاية (١٨٢/٤)، لسان العرب (١٣٩/١)، مطالع الأنوار (٣٧٩/٣).

(٥) النهاية (١٨٢/٤).

(٦) المصدر السابق (١٨٢/٤، ١٦٨/٥).

في أصلنا، أعني النصبَ[١]، والرفعُ على الابتداءِ[٢]، ويجوز جرُّه على البدل من قوله الحمدُ لله. والله أعلم. وفي قوله: «غيرَ مَكْفِيٍّ ولا مُوَدَّعٍ ولا مُسْتَغْنًى عنهُ رَبَّنَا»، كلام كثير تركتُه اختصاراً.

باب النَّفْخِ في الطَّعَامِ

[٢٠٧٧] قوله: «**لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْفُخُ فِي طَعَامٍ، وَلَا شَرَابٍ**[٣]»، النفخ في الطعام والشراب معروف وعلةُ ذلك -والله أعلم- كي لا يخرج من فيْه ريق على الطعام فتعافُه نفسُه أو نفسُ الآكل معه أو يخرج من فيه رائحة كريهة، فتعْلَقَ بالطعامِ والشراب، ومن الغريب ما في مقدمة ابن أبي زيدٍ في مذهب مالكٍ: يكره أن ينفخ في الطعام والشراب والكتاب[٤]، ولم أر الكتاب في روايةٍ، وإنما هو ملحقٌ بالمنصوص عليه؛ لأنَّ العلة في الطعام والشراب هو لئلا يخرج من فيه ريق يُفسد الطعام والشراب كما قدمته، فربما خرج من فيه رقِيقٌ[٥] أفسد الكاغَدَ والكتاب، والله أعلم.

باب الأَكْلِ على الخِوَانِ والسُّفَرِ

[٢٠٧٨] قوله: «**وَلَا فِي سُكُرُّجَةٍ**[٦]»، هي بضم السِّين والكافِ والراء، وقال بعضهم: صوابُه بفتح الراء[٧]، وهي قِصاع صغارٌ يُؤكلُ فيها، وليست بعربية، فيها كبيرة

---

(١) لم تضبط الكلمةُ في النُّسخة التيمورية.

(٢) انظر: النهاية (١٨٢/٤).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٧، ٢٣٨/٢، ح ٣٣٣١): «حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَن عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَن عِكْرِمَةَ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْفُخُ فِي طَعَامٍ، وَلَا شَرَابٍ..**»».

(٤) مقدمة ابن أبي زيد القيرواني (ص ١٥٩).

(٥) كذا في المخطوط، فإما أن يكون تصحَّف من «رِيق»، أو يكون المقصود الرَّقيقُ منهُ.

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٩، ٢٣٨/٢، ح ٣٣٣٥): «عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: «**مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ، وَلَا فِي سُكُرُّجَةٍ**» قَالَ: فَعَلَامَ كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفَرِ».

(٧) قاله أبو منصور الجواليقي، وابنُ مكي، وبه جزم التوربشتي وزاد: لأنه فارسيٌّ معرب، والراء في =

وصغيرة، فالكبيرة تحمل قدر ستة أواقي، وقيل: أربعة مثاقيل، وقيل: ما بين ثلثي أوقية، ومعنى ذلك أنَّ العجم كانت تستعملُها في الكَوَامِيخِ[١] وما أشبهها من الجُوَارِشْنَاتِ[٢] على الموائد حول الأطعمة للتشهِّي والهضم، فأخبر أنه عليه السلام لم يأكل على هذه الصفة [١٦٢/ب] وقال الداودي: هي قَصْعَة صغيرة مدهُونة، ولغير الداودي أنها قَصْعَةٌ ذاتُ قوائِمَ من عُود كمائدةٍ صغيرة[٣]. والله أعلم.

الأصل مفتوحة. قال ابن حجر: «ولا حُجَّة في ذلك، لأن الاسم الأعجمي إذا نطقت به العرب لم تبقه على أصله». المعرب من كلام الأعجمي للجواليقي (ص ٣٩٢- ف عبد الرحيم)، مطالع الأنوار (٤٨٩/٥)، فتح الباري (٥٣٢/٩).

(١) صيغة منتهى الجموع من الكامَخ، ويجمع على الكوامخ أيضا، والكامَخُ بفتح الميم وهو الأشهر، وقد كسرهم بعضهم، طعامٌ يؤتدمُ به، وهو معرب من كامه بالفارسية، قال شهاب الدين الخفاجي: «مخلَّلٌ يُشَهِّي الطعامَ، معرَّبُ كامه، قال صاحب منهاج البيان: كامخ الطعام من دقيق وملح ولبن ينشف في الشمس، ثم يطرح عليه الأبازير». قلتُ: الأبازير: جمعُ بِزْرٍ، وهي التوابل التي يُطيَّب بها الطّعام كالفُلْفُل والكُزبرة والكمُّون وغيرها.

انظر: الصحاح (٤٥٢/١، ١٥١/٢)، النهاية (٨٤/٤)، المصباح المنير (٥٤٠/٢)، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل (ص ١٩٣)، تاج العروس (٣٣٠/٧)، الألفاظ الفارسية المعربة للسيد أدّي شير (ص ١٣٧).

(٢) الجُوَارِشْنُ -بضم الجيم- وجمعهُ الجُوارِشْناتُ، مُعرَّبُ (گُوَارِش) وزيد النون في آخره بعد التعريب، نوع من الحلويات يُصنع من السكَّر، وعند الأطباء نوع من الأدوية المُرَكَّبَة يُقَوّي المَعِدة ويَهْضِم الطَّعَامَ، وأصل معناه الهَضَّام والهَاضُوم.

انظر: النهاية (٣١٩/١)، لسان العرب (٦١٣/١٢، ٨٨/١٣)، تصحيح لسان العرب (ص ١٢٥)، الألفاظ الفارسية المعربة (ص ٤٠).

(٣) انظر: مشارق الأنوار (٢١٥/٢)، النهاية (٣٨٤/٢)، مطالع الأنور (٤٨٩/٥). ونقل أبو منصور الجواليقي في ضبطها أُسْكُرَّجَة، وقال: «فارسية معربة، وترجمتها مُقَرِّبُ الخَلِّ، قد تكلمت بها العرب، قال أبو علي: فإن حقَّرت حذفت الجيم والراء، فقلت: أُسَيْكَرة، وإن عوضت من المحذوف وقلت: أُسَيْكِيرة». المعرب من كلام الأعجمي (ص ١٣١).

وذكر صاحب الألفاظ الفارسية المعربة أنَّ «فارسيَّته أُسْكُرَه، وهو إناء صغير من

=

[٢٠٧٩] قوله: «**حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ يُوسُفَ الجُبَيْرِيُّ**[١]»، هو بضم الجيم وفتح الموحدة[٢] والباقي معروفٌ، تقدَّم التنبيهُ عليه[٣].

باب النَّهي أن يُقام عن الطعامِ حتى يُرفَعَ، وأن يَكُفَّ يدَهُ حتَّى يَفْرُغَ القَومُ

[٢٠٨٠] قوله: «**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بنِ بَشِيرِ بنِ ذَكْوَانَ الدِّمَشْقِيُّ**[٤]»، بَشِير: هو بفتح الموحدة وكسر الشين المعجمة والباقي معروف[٥]، قال أبو حاتم: صدوق[٦].

[٢٠٨١] قوله: «**وَلَا يَرْفَعُ يَدَهُ، وَإِنْ شَبِعَ حَتَّى يَفْرُغَ الْقَوْمُ، وليُعْذِرْ**[٧]» الحديث، الإعذارُ: المبالغةُ في الأمر، ليُبالِغَ في الأكل، وقيل: إنما هو من التعذير: التَّقصير في الأكل ليتوفَّر على الباقين وليُرِ أنَّه يُبَالِغُ[٨].

خَزَفٍ». الألفاظ الفارسية المعربة (ص ١٠).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ١٩، ٢/٢٣٨، ح ٣٣٣٦): «حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ يُوسُفَ الجُبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَحْرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَن أَنَسِ ابنِ مَالِكٍ، قَالَ: «**مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ حَتَّى مَاتَ**»».

(٢) نسبة إلى جُبير، والدِ سعيد بن جبير، كذا في الأنساب (١/٣٨٧).

(٣) انظر النص رقم: ١٣٥٦ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٢٠، ٢/٢٣٩، ح ٣٣٣٧): «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ أَحْمَدَ ابنِ بَشِيرِ بنِ ذَكْوَانَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، عَن مُنِيرِ بنِ الزُّبَيْرِ، عَن مَكْحُولٍ، عَن عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «**نَهَى أَنْ يُقَامَ عَنِ الطَّعَامِ حَتَّى يُرْفَعَ**»».

(٥) كذا في النسخة السليمية (١٥٨/أ)، التيمورية (مج٢/٢٠١)، والإكمال (١/٢٨٤).

(٦) الجرح والتعديل (٥/٥)، ومثله قال ابن حجر، ت/٢٤٢هـ. التقريب (ت ٣٢٠٣).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٢٠، ٢/٢٣٩، ح ٣٣٣٨): «عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا وُضِعَتِ الْمَائِدَةُ فَلَا يَقُومُ رَجُلٌ حَتَّى تُرْفَعَ الْمَائِدَةُ، ولا يَرْفَعُ يَدَهُ وَإِنْ شَبِعَ حَتَّى يَفْرُغَ الْقَوْمُ، وليُعْذِرْ**»».

(٨) النهاية (٣/١٩٨)، وانظر: تاج العروس (١٢/٥٤٢).

باب من بات وفي يده ريح غَمَر

[٢٠٨٢] قوله: «**حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بنُ الوَسِيمِ الجَمَّالُ**[١]»، وَسِيم: هو بفتح الواو وكسر السِّين المهملة ثم مثناة تحت ساكنة، ثم ميمٌ والجَمَّالُ: بالجيم[٢] ذكره ابنُ حِبانَ في الثِّقاتِ[٣]، له عند ابن ماجه هذا الحديث الواحد الذي في الأصل[٤].

[٢٠٨٣] قوله: «**ريح غَمَر**»، الغَمَرُ: بالتحريك الدَّسَمُ والزُّهُومَة من اللَّحم، كالوَضَرِ من السَمْنِ[٥].

باب الدُبَّاءِ

[٢٠٨٤] قوله: «**حَدَّثنا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ**[٦]»، هو بفتح العين وكسر الموحدة[٧].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٢١، ٢/٢٣٩، ح ٣٣٣٩): «حَدَّثَنَا جُبارةُ بن المُغَلِّسِ، قال: حدَّثنا عُبَيْدُ بنُ وَسِيمٍ الْجَمَّالُ، حَدَّثَنِي الحَسَنُ بنُ الحَسَنِ، عَن أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنتِ الحُسَيْنِ، عَن الحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ، عَن أُمِّهِ فَاطِمَةَ ابْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَلَا، لَا يَلُومَنَّ امْرُؤٌ إِلَّا نَفْسَهُ، يَبِيتُ وَفِي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ**»».

(٢) انظر: تبصير المنتبه (١/٣٤٨، ٢/٦٠٢).

ويقال له: عُبيد بن أبي الوسيم أيضا. انظر: غنية الملتمس للخطيب (ت ٥٦).

(٣) وقال: «يروي المقاطيع». الثقات (٨/٤٢٩).

وقال ابن معين: «ثقة»، وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال ابن حجر: «صدوق».

انظر: سؤالات ابن طهمان عن ابن معين (ت ٩٨)، الثقات لابن شاهين (ت ٩٦٧)، التقريب (ت ٤٤٠٠).

(٤) ومثله قال المزي في تهذيب الكمال (١٩/٢٧٤).

(٥) النهاية (٣/٣٨٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٢٥، ٢/٢٤٠، ح ٣٣٤٥): «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ، أَنْبَأَنَا عَبِيدَةُ بنُ حُمَيْدٍ، عَن حُمَيْدٍ، عَن أَنَسٍ، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ الْقَرْعَ**»».

(٧) وكذا في النسخة السليمية (١٥٨)، والتيمورية (مج٢/٢٠٢) وكتب الضبط، وهو: الكوفي أبو عبد الرحمن المعروف بالحذاء التيمي أو الليثي أو الضبي.

=

[٢٠٨٥] قولـه: «**بِمِكْتَـلٍ فِيـهِ رُطَـبٌ**[١]»، المـِكْتَلُ: الزِّنْبِيـلُ[٢]، وقيـل: القُفَّة[٣]، وقال ابنُ وهب[٤]: هو وِعاءٌ يَسَعُ خمسةَ عشرَ صاعًا إلى عشرين، قال في المطالع: قلت: قاله سَعِيد[٥] في العَرَقِ[٦].

انظر:

قال ابن سعد : «كان ثقة صالح الحديث»، ووثقه كذلك ابن معين -في رواية ابن أبي مريم- وقال في رواية الدارمي: «المسكين ليس به بأس، وليس له بخت»، وقال أحمد و النسائي: «ليس به بأس »، وابن المديني قال: «أحاديثه صحاح وما رويت عنه شيئا وضعفه» هكذا روى عنه ابنه، وقال في موضع آخر: «ما رأيت أصح حديثا من عبيدة ولا أصح رجالاً». وقال ابن حجر: «صدوق نحوي ربما أخطأ».

انظر: الطبقات (٣٢٩/٧)، تاريخ الدارمي (ص١٥٥)، تاريخ بغداد (١٢١/١١-١٢٢)، الإكمال (٥١/٦)، تهذيب الكمال (٢٦١/١٩)، توضيح المشتبه (١٣٠/٦)، تبصير المنتبه (٩١٣/٣)، التقريب (ق ٤٩٦٤).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٢٥، ٢٤٠/٢، ح ٣٣٤٦): «عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «بَعَثَتْ مَعِي أُمُّ سُلَيْمٍ بِمِكْتَلٍ فِيهِ رُطَبٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أَجِدْهُ، وَخَرَجَ قَرِيبًا إِلَى مَوْلًى...»».

(٢) وفي النهاية: الزَّبِيلُ، بدون نونٍ وهو أولى، وزنبيل بفتح الزاي وكسرها لغةٌ في الزبيل، والمكتلُ عند ابن الأثير: الزَّبِيل الكَبير.

انظر: النهاية (٢١٩/٣، ١٥٠/٤)، تاج العروس (١٤٣/٢٩).

(٣) القُفَّة: الزبيل الذي يتخذ من الخوص على هيئة القرعة. وفي المعجم الوسيط: القفة هي المقطف الكبير والزبيل.

انظر: الصحاح (١٠٤/٤)، تاج العروس (٢٧٦/٢٤)، المعجم الوسيط (٧٥٢/٢).

(٤) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمَّد الفهري مولاهم المصري، ت/١٩٧هـ.

قال أبو عمر: «يقولون إن مالكًا لم يكتب لأحد بالفقيه، إلا إلى ابن وهب».

وقال الذهبي: «الإمام، شيخ الإسلام، الحافظ».

انظر: ترتيب المدارك (٢٣٠/٣)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٢٤).

(٥) سعيد هُنا، هو ابن المسيِّب. موطأ مالك (رواية الليثي- ٢٩٧/١).

(٦) مطالع الأنوار (٣٣٥/٣). والعَرَقُ: «زَبِيلٌ مَنْسوج مِن نَسَائج الخُوص، وَكُلُّ شَيْءٍ مَضْفُور فَهُوَ

=

باب اللَّحْمِ

[٢٠٨٦] قوله: «**سَيِّدُ طَعَامِ أَهْلِ الدُّنْيَا وَأَهْلِ الْجَنَّةِ، اللَّحْمُ**[١]»، في هذا الحديث: أن اللحم أفضلُ من الخُبز، ورأيت قد صرح بذلك ابن القيمِّ في الهدي مستدلًا بهذا وبغيره[٢]، وهذه مسألةٌ يسأل العوامُ الفقهاءَ عنها كثيرا فلهذا ذكرتها ووقعت في القاهرة سأل عنها بعضُ الأمراء بعضَ الطلبة الغُرباءِ وأجابه بهذا فأحسن. [١٦٣/أ]

باب الشِّواءِ

[٢٠٨٧] قوله: «**فَضْلُ شِوىً قَطُّ**[٣]»، كذا في أصلنا مقصور منَوَّن[٤]، وفي الترجمة ممدودٌ وهو المعروف، ولا أعرف القصر[٥]. والله أعلم.

[٢٠٨٨] قوله: «**وَلَا حُمِلَتْ مَعَهُ طِنْفِسَةٌ**» هي بكسر الطاءِ والفاء وبضمِّها وبكسر الطاء وفتح الفاء، وهي البِساط الذي له خَمْلٌ دَقِيقٌ، وجمعه طَنَافِس[٦].

بابُ القَدِيد

[٢٠٨٩] قوله: «**تُرعَدُ فَرَائِصُهُ**[٧]»، ترعد: هو بضم التاء وفتح العين، هكذا

عَرَقٌ وعَرَقَةٌ بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا»، كذا في النهاية (٢١٩/٣).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٢٦، ٢٤١/٢، ح ٣٣٤٨): «عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**سَيِّدُ طَعَامِ أَهْلِ الدُّنْيَا وَأَهْلِ الْجَنَّةِ، اللَّحْمُ**»».

(٢) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (٢٩٥/٤).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٢٨، ٢٤١/٢، ح ٣٣٥٣): «عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: «**مَا رُفِعَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضْلُ شِوَاءٍ قَطُّ، وَلَا حُمِلَتْ مَعَهُ طِنْفِسَةٌ**»».

(٤) وفي النسخة السليمية (١٥٨/ب)، والتيمورية (مج٢/٢٠٣) مقصور أيضا، مع كسر الشين، من دون رسم تنوين.

(٥) ويحتمل أن تكونَ: فضلُ شَوِيٍّ، والشَّوِيُّ والشِّواءُ بمعنى واحد، حكاه ثعلب. انظر: المحكم لابن سيده (١٣٧/٨).

(٦) النهاية (١٤٠/٣).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٢٩، ٢٤٢/٢، ح ٣٣٥٥): «عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ =

سُمِع مَبْنِيًّا، أي: أخذتْهُ الرِّعْدَةُ وأَرْعَدَتْ فَرَائِصَهُ عندَ الفَزَعِ، والفرائِصُ جمع فريصة، وهي اللَّحمة بين الجَنْبِ والكَتِفِ التي لا تزال تُرْعَدُ من الدابة، وجمعها أيضاً فَرِيصٌ(١).

[٢٠٩٠] قوله: «**لَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ الْكُرَاعَ**(٢)»، الْكُرَاعَ: فوق الظلف، وتحت الساق للأنعام(٣).

باب اللَّبَنِ

[٢٠٩١] قوله: «**عَنْ جَعْفَرِ بنِ بُرْدٍ الرَّاسِبِيِّ**(٤)»، بُرْد: بضم الموحدة وإسكان الراء(٥)، قال أبو حاتم: «يُكتبُ حديثه»(٦).

ﷺ رَجُلٌ فَكَلَّمَهُ، فَجَعَلَ تُرْعَدُ فَرَائِصُهُ، فَقَالَ لَهُ: «**هَوِّنْ عَلَيْكَ، فَإِنِّي لَسْتُ بِمَلِكٍ**...»».

(١) كذا قال الأصمعي، ونقله الجوهري وغيره، وقرَّب الزمخشري معناها أكثر فقال: «هي لَحْمة عند نُغْضِ الكَتِف في وَسَط الجَنْبِ عند مَنْبِض القَلْب؛ تُرْعَد وتثور عند الفَزْعة والغضب».

وقد يطلق الفريصُ على أوداج العنق كما في حديث: «**إني لأكرهُ أن أرى الرَّجُلَ ثائرا فريصَ رقبتِه قائمًا على مُرَيّته يضربُها**»، قال أبو عبيد: «وهذا الذي قاله الأصمعي هو المعروف في كلام العرب، ولا أحسب الذي في الحديث إلا غير هذا، كأنه إنما أراد عَصَب الرقبة وعروقها، لأنها هي التي تثور في الغضب، والله أعلم».

انظر: غريب الحديث لابن سلام (٣/٢٠)، الصحاح (٣/١٨٥)، الفائق (٣/٩٨)، النهاية (٢/٢٣٤، ٣/٤٣١-٤٣٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٢٩، ٢/٢٤٢، ح ٣٣٥٦): «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَابِسٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**لَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ الْكُرَاعَ فَيَأْكُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْأَضَاحِيِّ**»».

(٣) المطالع (٣/٣٥١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٣٤، ٢/٢٤٣، ح ٣٣٦٤): «حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابنُ الحُبَابِ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ بُرْدٍ الرَّاسِبِيِّ، حَدَّثَتْنِي مَوْلَاتِي أُمُّ سَالِمٍ الرَّاسِبِيَّةُ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِلَبَنٍ، قَالَ: «**بَرَكَةٌ أَوْ بَرَكَتَانِ**»».

(٥) وكذا ضبطه الحافظ في التقريب (ت ٩٣١)، وهو في النسختين السليمية (١٥٩/أ) والتيمورية (مج٢/٢٠٥) بضم الموحدة أيضا من دون ضبط الراء.

(٦) الجرح والتعديل (٢/٤٧٥). وقال البخاري: «جعفر بن برد الخراز، يُعد في البصريين، وروى =

باب القِثَّاءِ والرُّطَبِ يُجْمَعَانِ

[٢٠٩٢] قولها: «**كَانَتْ أُمِّي تُعَالِجُنِي**(١)»، أمُّها هي أمُّ رُومَان(٢)، تقدَّم اسمها ونسبها فيما مضى ووفاتُها(٣).

[٢٠٩٣] قوله: «**تُعَالِجُنِي لِلسُّمْنَةِ**»، السُّمنة: بالضَمِّ دواءٌ يتَسَمَّنُ به النِّساء(٤)، واللام في «**لِلسُّمْنَةِ**» بمعنى الباء حتى يصِحَّ المعنى(٥). والله أعلم.

[٢٠٩٤] قوله: «**كَأَحْسَنِ سُمْنَةٍ**»، وقد تقدَّم أن السُّمْنة دواء يُتَسَمَّنُ به، وكأنها أطلقت السُّمنة(٦) على [١٦٣/ب] السِّمَنِ لأنها سَببه. والله أعلم.

نصر بن علي عن جعفر الخراز وكان ثقة، سمع ابن سيرين في الرؤيا»، وقال ابن ناصر الدين: «بصري ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الدارقطني: «ليس يحدث عن أم سالم غير جعفر هذا، وهو شيخ بصري مُقِلٌّ، يعتبر بِهِ» وقال ابن حجر: «مقبول».

انظر: التاريخ الكبير (١٨٦/٢)، الثقات لابن حبان (١٣٩/٦)، تهذيب الكمال (١٠/٥)، توضيح المشتبه (٣٤٩/٢)، تقريب التهذيب (ت ٩٣١).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٣٦، ٢٤٤/٢، ح ٣٣٦٧): «عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**كَانَتْ أُمِّي تُعَالِجُنِي لِلسُّمْنَةِ تُرِيدُ أَنْ تُدْخِلَنِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا اسْتَقَامَ لَهَا ذَلِكَ حَتَّى أَكَلْتُ الْقِثَّاءَ بِالرُّطَبِ فَسَمِنْتُ كَأَحْسَنِ سِمْنَةٍ**»».

(٢) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢٠٦/٨).

(٣) انظر النص رقم: ١٠٢٤ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٤) انظر: الصحاح (٤١٦/٥)، تاج العروس (٢١٩/٣٥).

(٥) جاء تفسير اللام بالباء في كثير من كتب التفسير، ولكنه غير مشهور عند أهل اللغة، من ذلك ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (سورة الأنعام: ٧١) وقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (الزمر: ١٢) والتفسير: وأمرنا بأن نسلم / وأمرت بأن أكون، قال ابن حيان: «مجيء اللام بمعنى الباء قول غريب». البحر المحيط (١٦٣/٤).

(٦) يظهر من السياق أن سمنة في قوله «**كأحسن سمنة**» بضم السين، وبين المصنِّف علة ذلك، ولم يُفصح عن ضبطِ الكلمة في أصله، وهي النسخة السليمية (١٥٩/أ) بضم السين،

=

[٢٠٩٥] قوله: «**يَأْكُلُ الرُّطَبَ بالطِّبِّيخِ**[١]»، الطِّبِّيخُ[٢]: كسِكِّينٍ هو لغةٌ في البِطِيخِ وزان سِكِّين أيضا[٣]، وهو معروفٌ.

باب التَّمر

[٢٠٩٦] قوله: «**عن جدَّتِهِ سُلْمَى**[٤]»، هي بضم السين، كذا في أصلنا[٥]، وهذا لا أعرفه، إنما هي بالفتح، وهي سَلمى خادمُ النبي ﷺ، ومولاة صفيَّةَ عمَّتِه عليه السلام، وزوج أبي رافع، ودايةُ[٦] فاطمةَ ابنتِه رضي الله عنها[٧].

باب النَّهْيِ عن قِرَانِ التَّمْرِ

[٢٠٩٧] قوله: «**نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ**[٨]»، يعني في التمر، التبويب جار على

ووردت في التيمورية (مج٢/٢٠٥) من غير ضبطٍ. والسِّمنة بكسر السين لا تعرفها اللغة كما قاله عبد السلام هارون في كناشة النودار (ص ٦٧).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٣٦، ٢/٢٤٤، ح ٣٣٦٩): «عَن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «**يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالبِطِّيخِ**»».

(٢) هكذا بالطاء قبل الباء لدى المصنف وفي النسخة التيمورية (مج٢/٢٠٦) والسليمية (١٥٩/أ)، أما في المطبوع من السنن بتحقيق الأعظمي فبتقديم الباء على الطاء، مع أنَّ الأصل الذي اعتمدَه الأعظمي هو الأصل نفسُه الذي اعتمده المصنِّف.

(٣) لسان العرب (٩/٣)، تاج العروس (٢٣٦/٧).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٣٧، ٢/٢٤٤، ح ٣٣٧١): «حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي رَافِعٍ، عَن جَدَّتِهِ سَلْمَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ، كَالْبَيْتِ لَا طَعَامَ فِيهِ**»».

(٥) ومثله في النسخة السليمية (١٥٩/أ)، ولم تضبط الكلمةُ في التيمورية (مج٢/٢٠٦).

(٦) انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣٤٧/٢). قال النووي: «ذكرها في المهذب في كتاب الجنائز، وهى بفتح السِّين بلا خلاف، وقد غلط بعض المصنفين في ألفاظ المهذب، حيث قال: هي بالضم».

(٧) الدَّاية: الظئرُ والمرضعة والحاضنة. انظر: لسان العرب (٥١٤/٤).

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٤٠، ٢/٢٤٥، ح ٣٣٧٥): «عَنْ سَعْدٍ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ

=

اللغة المعروفة، والحديث وقع فيه الإقران، وكذا في غير حديثٍ في الصحيحين(١)، قال في المطالع: والأول هو المعروف(٢). انتهى. وقال ابن الأثير: القِرانُ، ويُروى: الإقرانُ، والأوَّل أصحُّ(٣)، وقد رأيت في حواشي المنذري(٤) نقل عن أبي بكر المعافري يعني ابن العربي المالكي أنه يقال: قَرَنَ بين الشيئين، وأقرن، إذا جمع بينهما(٥). قال ابن الأثير: وإنما نَهى عنه لأنَّ فيه شَرَهًا، وذلك يُزري بفاعلهِ أو لأن فيه غَبْنًا لصاحبه، وقيل: إنما نَهى عنه لما كانوا فيه من شِدَّة العيش وقِلَّةِ الطعام، وكانوا مع هذا يُواسون من القليل، فإذا اجتمعوا على الأكل آثرَ بعضُهم بعضا على نفسهِ، وقد يكون في القوم من قدِ اشْتَدَّ جوعُه، فربما قرن بين التَّمرتين أو عَظَّم اللُّقمة فأرشدهم إلى الإذنِ فيه لتَطِيبَ به أنفسُ الباقين(٦)، كذا قال، وكأنَّ عندهُ أنَّ الإذنَ في الحديث مرفوعٌ(٧)، والمعروفُ أنَّه من كلام

سَعْدٌ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ يُعْجِبُهُ حَدِيثُهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «**نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ، يَعْنِي: فِي التَّمْرِ**»».

(١) أخرجه البخاري في المظالم والغصب، باب إذا أذن إنسان لآخر شيئا جاز (١٣٠/٣، ٢٤٥٥) عن حفص بن عمر. وأخرجه مسلم في الأشربة، باب نَهْيِ الْآكِلِ مَعَ جَمَاعَةٍ عَنْ قِرَانِ تَمْرَتَيْنِ... (١٦١٧/٣، ح ٢٠٤٥) عن محمد بن المثنى عن محمد بن جعفر. كلاهُما عن شُعبة عَنْ جَبَلَةَ، كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ العِرَاقِ فَأَصَابَنَا سَنَةٌ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ: «**إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الإِقْرَانِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ**». واللَّفظُ للبخاريِّ.

(٢) المطالع (٣٤٩/٥).

(٣) النهاية (٥٢/٤).

(٤) الظاهر أنه يريد حواشيه على اختصاره لأبي داود، ولم أجد هذا منقولا فيها، لا في باب قران الحج، ولا في باب القران بين التمرتين.

(٥) عارضة الأحوذي لابن العربي (٦/٨).

(٦) النهاية (٥٢/٤-٥٣).

(٧) يريد ما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنه المخرَّج في الصحيحين أنَّ «**رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الإِقْرَانِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ**»، وتقدم تخريجُ الحديثِ في التعليق على النص

=

ابن عمر مدرجٌ[(١)]. والله أعلم.

باب التَّمر بالزُبْدِ

[٢٠٩٨] قوله: «**عَنْ (ابْنَيْ بُسْرٍ السُّلَمِيَّيْنِ[(٢)])[(٣)]**»، أبو بُسر: بضم الموحدة ثم بالسين المهملة، كذا في الأصل وينبغي أن يحرَّر هذا الاسم، ومن هو هذا؟ وإلى أي شيء منسوبٌ؟ وفي أصلنا: عن ابني بُسر السَّلميين، ولم أر لأبي بُسر ذكرا، لا في التذهيب، ولا في الأطراف للمزِّي، وفي التَّذهيبِ: ابنا بُسْر السُّلَمِيين، روى عنهما سُليم بن عامر، هما عبد الله وعَطِيَّة[(٤)]. [١٦٤/أ]

رقم ٢٠٩٧.

(١) قوله في حديث ابن عمر: «إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ» مدرجٌ من كلام ابن عمر، وجاء بيان ذلك في الصحيحين، فقد أخرج البخاري في الأطعمة، باب القران في التمر (٨٠/٧، ح ٥٤٤٦) عن آدَمَ عن شُعبةَ راوي الحديث قوله: «الإِذْنُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ». ولمسلم في الأشربة، باب نَهْيِ الْآكِلِ مَعَ جَمَاعَةٍ عَنْ قِرَانِ تَمْرَتَيْنِ... (١٦١٧/٣، ح ٢٠٤٥) عن شُعبة نحوَه. وقد فصَّل الخطيب البغدادي القول فيه في كتابه: الفصل للوصل المدرج في النقل (١٣٠/١-١٣٨)، وانظر التعليق على النص رقم: ٢٠٩٧.

(٢) ما بين القوسين جاء في الأصل بلفظ: (أبي بُسر السلهيني) وهو خطأ، وكُتبَ بالصورة ذاتِها في النسخة التيمورية أيضا (ص ٢٠٧)، لكنَّ الناسخ ضرب عليه بخطٍّ، وكتبَ في الهامش الأيسر قُبالته: «صوابه: عن ابن بسر السُّلَميين».

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٤٢، ٢٤٦/٢، ح ٣٣٧٧): «حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بنُ عَامِرٍ، عَن ابْنَيْ بُسْرٍ السُّلَمِيَّيْنِ، قَالَا: «**دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعْنَا تَحْتَهُ قَطِيفَةً، لَنَا صَبَبْنَاهَا لَهُ صَبًّا**...»».

(٤) تذهيب تهذيب الكمال (٧/١١-٨)، وقبله في تهذيب الكمال (٤٢٧/٣٤).

قلتُ: هما (عبد الله بن بسر، وعطية بن بُسر) صحابيَّان، ونسبتهُما السُّلميُّ والمازِنيُّ.

انظر: الاستيعاب (٨٧٤/٣، ١٠٧٠/٣)، أسد الغابة (١٨٦/٣، ٤٧/٤)، الإصابة (٢٣/٤، ٥٠٩/٤).

باب الحُوَّارَى

[٢٠٩٩] «**الحُوَّارَى**[(١)]»، بضم الحاء المهملة وتشديد الواو والراء مفتوحة، وهو الذي نُخِلَ مرةً بعدَ مرةٍ[(٢)]، وفي الصِّحاح: والحُوَّارَى ما حُوِّرَ من الطعام، أي: بُيِّض[(٣)].

[٢١٠٠] قوله: «**وَمَا بَقِيَ ثَرَّيْنَاهُ**[(٤)]»، أي: بللناه وندَّيناه[(٥)].

[٢١٠١] قوله: «**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ أَبُو الجُمَاهِرِ**[(٦)]»، هو بضم الجيم، وكذا هو في أصلنا[(٧)]، وكذا هو في قاموس شيخنا مجد الدين[(٨)]، وإنما ذكرت ذلك لأني

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٤٣).

(٢) النهاية (١/٤٥٨).

(٣) الصحاح (٢/٢٠٣).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٤٣، ٢/٢٤٦، ح ٣٣٧٨): عن أبي حازمٍ سلمة بن دينار قال: «سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ هَلْ رَأَيْتَ النَّقِيَّ؟ قَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّقِيَّ حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: فَهَلْ كَانَ لَهُمْ مَنَاخِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ مُنْخُلًا حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ الشَّعِيرَ غَيْرَ مَنْخُولٍ قَالَ: نَعَمْ، كُنَّا نَنْفُخُهُ فَيَطِيرُ مِنْهُ مَا طَارَ، **وَمَا بَقِيَ ثَرَّيْنَاهُ**»».

(٥) انظر: النهاية (١/٢١٠)، المطالع (٢/٥٢).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٤٣، ٢/٢٤٦، ح ٣٣٨٠): «حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بنُ الوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُثْمَانَ أَبُو الجُمَاهِرِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: «**مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَغِيفًا مُحَوَّرًا**...»».

(٧) لم تضبط الكلمة في النسخة السليمية (١٥٩/ب)، التيمورية (مج٢/٢٠٧).

(٨) لم أقف على ضبطِ الكلمة في القاموس المحيط، ولعل السبب اختلاف النُّسخ، أو يريدُ المصنف ما رآه من ضبطٍ بالشكل للكلمة، فقد وردت فيه في موضع، وراجعتُ نسخة خطية للقاموس فلم أرها مضبوطة، ورأيت الخزرجي ضبطها بضم الجيم في اسم هذا الراوي، والحافظُ ابن حجر في اسم راو آخر.

وأورد الفارابي في باب فُعالِلَ بِضَمّ الفاء الجُماهر، وقال إنه من أسماء الرجال، وهو بالضبط المذكور: بطنٌ من الأشعر، قال ابن دُريد: «جُمَاهر: فُعالِل من جُمهور الشيء»، وقال

=

رأيت بعض طلبة الشاميين بالقاهرة يسأل عنه، وسمعت أنه سأل عنه بعض الكبار وفتَّش عليه حتى طلب ضبطه، وكشفتُه أنا من القاموس، ويكنى أبو الجُماهِر أيضا أبَا عبد الرحمن، قال عثمانُ الدارميُّ: هو أوثقُ من أدركنا بدمشق، ورأيتهم يقدمونه ويُجمعون على صلاحهِ(١).

باب الرُّقَاقِ

[٢١٠٢] قوله: «**زَارَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَوْمَهُ بِيُبْنَا**(٢)»، يعني قرية يُبْنَا: قال ابن دِحية(٣) في: «أبي داود عن أبي مُسْهِر، وقيل: له أُبنى فقال: نحنُ أعلمُ هي يُبْنَى»، وكذا قيَّدناه في مسند أبي بكر أبي شيبة فساقَه(٤). انتهى. وكما قال: رأيته في سنن أبي داود في كتاب الجهاد(٥). انتهى. وأُبنى موضعٌ من فلسطين.

الزبيدي: «الجُمَاهِرُ بالضم: الضخْمُ».

الاشتقاق (٤١٦/١)، معجم ديوان الأدب (٥٧/٢)، التقريب (ت ٦٧٨٦)، خلاصة التذهيب (ص ٣٥١)، تاج العروس (٤٧٥/١٠).

(١) تاريخ دمشق (٢٠٥/٥٤). ووثقه أبو حاتم وأبو مسهر، وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل (٢٥/٨)، الثقات لابن حبان (٧٧/٩)، تهذيب الكمال (١٠٠/٢٦).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٤٤، ٢٤٦/٢، ح ٣٣٨١): «عَنْ ابْنِ عَطَاءٍ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: **زَارَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَوْمَهُ بِيُبْنَا**، فَأَتَوْهُ بِرُقَاقٍ مِنْ رُقَاقِ الْأُوَلِ، فَبَكَى، وَقَالَ: «**مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا بِعَيْنِهِ قَطُّ**»». وجاء في السليمية (١٥٩/ب) والتيمورية (مج٢/٢٠٨): بالياء: يُبنى. وفي المطبوع بتحقيق الأعظمي: «قومَه يُبنا» بإسقاط حرف الجر الباء، وهو خطأ.

(٣) هو: أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن محمد الأندلسي، الشهير بابن دحية الكلبي، ت/٦٣٣هـ.

أديب، مؤرخ، حافظ للحديث، من أهل سبتة بالأندلس. الأعلام للزركلي (٤٤/٥).

(٤) في المطبوع من مسند أبي بكر بن أبي شيبة (١٢٣/١، ح ١٦٠) أُبْنى.

(٥) أخرجه أبو داود في الجهاد، باب في الحرق في بلاد العدو (٣٤٣/٢، ح ٢٦١٩) تعليقا على حديث سابق في الباب (٣٤٣/٢، ح ٢٦١٨) عن أسامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان عهد إليه فقال: «**أغِر على أُبْنَى صباحًا وحَرِّقْ**»، وقد مال =

باب الفالُوْذَج

[٢١٠٣] قوله: «**أَوَّلُ مَا سَمِعْنَا بِالْفَالُوذَجِ**...[١]» الحديث، الفَالُوْذَجُ: جاء مفسَّرا في الحديث أنَّه خَلْطُ السَّمْنِ والعسل جميعا. وهذا الحديث رواه ابن ماجه بسند ضعيفٍ من حديث ابن عبَّاس[٢]، قال ابن الجوزيِّ في الموضُوعات هذا حديث باطلٌ لا أصل له[٣].

ابن دحية إلى قول أبي مسهر في تسمية المكان، وحديث أسامة ضعيفٌ، فإن صحَّ فإن مجيء (أُبنى) فيه هو الصواب من الناحية التاريخية، وهو اللفظ الذي جاء في سنن أبي داود وغيره، وقد فصلت القول في التفريق بين (أُبنى) و(يُبنى) عند التعليق على النص رقم: ١٧٦٠.

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٤٥، ٢/٢٤٧، ح ٣٣٨٣): «حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ ابنُ الضَّحَّاكِ السُّلَمِيُّ أَبُو الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ طَلحَةَ، عَن عُثْمَانَ بنِ يَحْيَى، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَوَّلُ مَا سَمِعْنَا بِالفَالُوذَجِ أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَام، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ تُفْتَحُ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ فَيُفَاضُ عَلَيْهِمْ مِنْ الدُّنْيَا حَتَّى إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الْفَالُوذَجَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَمَا الفَالُوذَجُ؟**» قَالَ: يَخْلِطُونَ السَّمْنَ وَالعَسَلَ جَمِيعًا، فَشَهِقَ النَّبِيُّ ﷺ لِذَلِكَ شَهْقَةً».

(٢) وإسناده ضعيفٌ جدا.

عبد الوهاب بن الضحاك السلمي شيخُ ابن ماجه ، متروك الحديث متهم بالوضع والكذب. التقريب (ت ٤٢٥٧).

وإسماعيل بن عياش الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلِّط في غيرهم، وروايته هذه عن كوفي عراقي. التقريب (ت ٤٧٣).

ومحمد بن طلحة اليامي، ضعفه ابن معين في رواية، وقال أبو كامل: «ليس بشيء»، وَقَال النَّسَائي: «ليس بالقوي». الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/٧٢)، تهذيب الكمال (٢٥/٤٢٠-٤٢١).

وعثمان بن يحيى الحضرمي، قال أبو الفتح الأزدي: «لا يكتب حديثه». ميزان الاعتدال (٣/٥٩).

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (٣/٢١-٢٢).

باب الخُبْزِ المُلَبَّقِ بالسَّمْنِ

[٢١٠٤] قوله: «**أنبانا الفَضْلُ بنُ مُوسَى السِّينَانِيُّ**(١)»، هو بالسين المهملة المكسورة، وبعد المثناة تحت الساكنة نونٌ(٢)، وسِينانُ من قُرى مرو(٣)، تقدَّم.

[٢١٠٥] قوله: «**مُلَبَّقَةٍ بِسَمْنٍ**»، الملبَّقةُ: المخَلَّطةُ خَلْطاً شَدِيداً(٤).

باب خُبزِ الشَّعِيرِ

[٢١٠٦] قوله: «**أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَشِعًا**(٥)»، البَشِع: بفتح الموحدة وكسر الشين المعجمة، وفي آخره عين مهملة، وهو الخَشِنُ الكَرِيهُ الطَّعْمِ، يريد أنه لم يكن يَذُمَّ طعامًا(٦)، وقد فسَّره الحسن(٧) في الأصل فقال: غليظُ الشعير. [١٦٤/ب]

باب الاقتصادِ في الأكلِ وكراهِيَة الشِّبَعِ

[٢١٠٧] قوله: «**تجشَّأ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: كُفَّ جُشَاءَكَ عَنَّا**(٨)»

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٤٦، ٢/٢٤٧، ح ٣٣٨٣): «حَدَّثَنَا هديَّةُ بن عبدِ الوهَّاب، قال: أنبأنا الفَضْلُ بنُ مُوسَى السِّينَانِيُّ، حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بنُ وَاقِدٍ عَن أَيُّوبَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ «**وَدِدْتُ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمْرَاءَ مُلَبَّقَةٍ بِسَمْنٍ نَأْكُلُهَا...**»».

(٢) انظر: الإكمال (٥/١١٢)، توضيح المشتبه (٥/٢٤٣)، التقريب (ت ٥٤١٩).

(٣) قال السمعاني: «وهي إحدى قرى مرو على خمسة فراسخ منها، على فرسخ من قرية سنج، اجتزت بها غير مرة». الأنساب للسمعاني (٣/٣٦٥)، معجم البلدان (٣/٣٠٠).

(٤) غريب الحديث لابن الجوزي (٢/٣١٣)، لسان العرب (١٠/٣٢٦).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٤٨، ٢/٢٤٨، ح ٣٣٩١): «عَن الحَسَنِ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: «لَبِسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّوفَ، وَاحْتَذَى الْمَخْصُوفَ، وَقَالَ: أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَشِعًا وَلَبِسَ خَشِنًا...»».

(٦) النهاية (١/١٣٠).

(٧) راوي الحديث.

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٤٩، ٢/٢٤٩، ح ٣٣٩٣): «عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: تَجَشَّأَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**كُفَّ جُشَاءَكَ عَنَّا، فَإِنَّ أَطْوَلَكُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أكثركُم شِبَعًا**

=

الحديث، هذا الرجل هو أبو جُحَيفَة وهْب بن عبد [اللهِ(١)] السُّوائي، رواه البيهقيُّ في الشُّعب من حديثه(٢). والله أعلم.

باب النَّهيِ عن إلقاءِ الطَّعامِ

[٢١٠٨] قوله: «**حَدَّثَنَا وَسَّاجُ بنُ عُقْبَةَ بنِ وَسَّاجٍ**(٣)»، هو وجدُّه بفتح الواو وتشديد السين المهملة، وفي آخره جيم في الثقات لابن حبان، أعني وسَّاجُ بن عقبة(٤).

[٢١٠٩] قوله: «**حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ المُوَقَّرِيُّ**»، هو بضم الميم، وفتح الواو وبالقاف المشددة المفتوحة ثم راء، وياء النسبة هذه إلى المُوَقَّرِ حِصْنٌ بالبَلْقَاءِ، قاله ابن الأثير في كتاب الأنساب له(٥)، وكون القاف مفتوحة هو ظاهر عبارة ابن الأثير، وقد صرح به البكري أبو عبيد في معجم البلدان(٦)، والوليد متروك(٧).

في دارِ الدُّنْيا»».

(١) فات المصنِّف ذكر لفظ الجلالة، واستدركتُه من ترجمة الراوي في التقريب (ت ٧٤٧٩).

(٢) انظر: الجامع لشعب الإيمان (٢٦/٥).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٥١، ٢٤٩/٢، ح ٣٣٩٦): «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ، حَدَّثَنَا وَسَّاجُ بنُ عُقْبَةَ بنِ وَسَّاجٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بنُ مُحَمَّدٍ الْمُوَقَّرِيُّ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَن عُرْوَةَ، عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ، فَرَأَى كِسْرَةً مُلْقَاةً فَأَخَذَهَا فَمَسَحَهَا، ثُمَّ أَكَلَهَا، وَقَالَ: «**يَا عَائِشَةُ أَكْرِمِي كَرِيمكِ** ..»».

(٤) انظر: الثقات (٢٣١/٩)، الإكمال (٣٩٣/٧)، توضيح المشتبه (١٨٧/٩).

(٥) اللباب (٢٧٠/٣).

(٦) انظر: معجم ما استعجم للبكري (١٢٨٠/٤).

(٧) ضعفه ابن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني، وغيرهم.

وقال ابن معين: «كذاب»، وقال النسائي: «متروك الحديث».

قال الذهبي: «تركوه»، وقال ابن حجر: «متروك».

انظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٤٤، ت ٦٠٣)، الجرح والتعديل (١٥/٩)، الكامل لابن عدي (٧٢/٧)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٣٨٤، ت ٥٥٨)، الكاشف (٢١٣/٣)، تقريب التهذيب (ت ٧٤٥٣).

باب إذا رأى الضَّيْفُ منكرًا رَجَعَ

[٢١١٠] قوله: «**فَجَاءَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى عِضَادَتَيِ البَابِ**[١]»، عِضَادَتَا الباب: بكسر العين، وهما خَشَبتان من جانبيْهِ[٢].

[٢١١١] قوله: «**فَرَأَى قِرَامًا**»، القِرام: بكسر القاف السِّتر[٣]، وقال الهروي: الرقيق[٤]، وقال ابن دُرَيدٍ: السِّتر الرَّقيق وراء السِّتر الغَليظِ[٥]، وهذا يدلُّ له قوله في حديثٍ آخر: «قِرَامُ سِتْرٍ» أي أنَّه سِترٌ لِستْرٍ، وقال الخَلِيل: القِرَامُ ثَوْبٌ من صُوفٍ فيه ألوَانٌ، وهو شَفِيفٌ يُتَّخَذُ سِتراً[٦] وإذا خِيطَ وصُيّر بيتا فهو كِلّةٌ[٧].

[٢١١٢] قوله: «**أَنْ أَدْخُلَ بَيْتًا مـزَوَّقا**»، أَيْ مُزَيَّنا، قِيلَ: أَصْلُهُ مِنَ الزَّاوُوقِ وَهُوَ الزِّئبق؛ لِأَنَّهُ يُطْلَى بِهِ مَعَ الذَّهب ثُمَّ يُدْخَل النارَ. فَيَذْهَبُ الزِّئبق ويَبْقى الذَّهَبُ[٨]. [١٦٥/أ]

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٥٥، ٢/٢٥٠، ح ٣٤٠٣): «حَدَّثَنَا سَفِينَةُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَجُلًا أَضَافَ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: لَوْ دَعَوْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَكَلَ مَعَنَا، فَدَعَوْهُ فَجَاءَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى عِضَادَتَيِ البَابِ، فَرَأَى قِرَامًا فِي نَاحِيَةِ البَيْتِ فَرَجَعَ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ لِعَلِيٍّ: اِلْحَقْ فَقُل لَهُ: مَا رَجَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَن أَدْخُلَ بَيْتًا مُزَوَّقًا**»».

(٢) الصحاح (٢/٧١).

(٣) النهاية (٤/٤٩).

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (١/٢١٨)، الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (٥/١٥٣٥).

(٥) جَمهرة اللغة (٢/٧٩٢).

(٦) العين (٥/١٥٩).

(٧) غريب الحديث لابن سلام (١/٢١٨)، مطالع الأنوار (٥/٣٣٦-٣٣٧).

(٨) النهاية (٢/٣١٩). قال ابن سيده: «الزاوُوقُ: الزِّئبقُ، والمزوَّقُ: المزَيَّن بِهِ، ثمَّ كَثُرَ حَتَّى سُمِيَ كُلُّ مُزَيَّنٍ بِشَيْءٍ: مُزَوَّقًا»، ونحوه لأبي عمرو البصري، وابن بري، والليث.
المحكم والمحيط الأعظم (٦/٥٣١)، تاج العروس (٢٥/٤٢١).

بابُ أكْلِ الثُّومِ والبصلِ والكُرَّاثِ

[٢١١٣] قوله: «**إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُوذِيَ صَاحِبِي**[١]» صاحبُه عليه السلام هو المَلَكُ، في هذا الحديث وغيره ما يقتضي أنه حرام عليه، عليه السلام، أكل الثُّوم والبصل والكُرَّاثِ، وما له رائحة كريهةٌ من البُقول، وقد اختلف في هذه المسألة على وجهين، أحدهما وبه جَزمَ الماورديُّ: يُحْرَمُ كيلا يَتأذَّى به المَلَكُ وأشبههما لا، وإنما كان عليه السلام يمتنعُ من ذلك ترَفُّعًا[٢]، وفي صحيح مسلم: «أحرامٌ هو؟ قال: «**لا ولكنِّي أكرهُه من أجلِ ريحِه**»، قال: فإني أكرهُ ما كرهتَ، وكان النَّبيُّ عليه السلام يُؤتَى[٣]» أي يأتيه جبريلُ بالوحي، وهذا صريحٌ في نفي التحريم وإثباتِ الكَراهةِ، وفي مسند أحمد وأبي داود بسند صالح من حديث عائشة أنَّها سُئلت: عن أكلِ البَصلِ، فقالت: «**آخرُ طعامٍ أكلهُ رسولُ الله ﷺ فيه بصلٌ**»[٤] ولما ذكر ابن الصَّلاحِ حديث أبي أيوب، قال: إنه يبطل وجه التحريم[٥]، وحديثه هو: «**أحرام هُو**» المتقدم، واعترض عليه ابنُ الرفعة في مطلبِه، فقال: فيه نظر من جهة أن حديث أبي أيوب كان في ابتداءِ الهجرة، والنهي عن

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٥٨، ٢/٢٥٢، ح ٣٤٠٧): «عَن أُمِّ أَيُّوبَ، قَالَتْ: صَنَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا فِيهِ مِنْ بَعْضِ البُقُولِ، فَلَمْ يَأْكُلْ، وَقَالَ: «**إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُوذِيَ صَاحِبِي**»».

(٢) غاية السول في خصائص الرسول لابن الملقن (ص ١٢٨).

(٣) أخرجه مسلم في الأشربة، بَابُ إِبَاحَةِ أَكْلِ الثُّومِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ خِطَابَ الْكِبَارِ تَرْكُهُ... (٣/١٦٢٣، ح ٢٠٥٣) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

(٤) أخرجَه أبو داود في الأطعمة، باب في أكل الثوم (٢/٣٨٩، ح ٣٨٢٩)، وأحمد في المسند (٤١/ ١٣٢، ح ٢٤٥٨٥) عن حَيوَةَ بنِ شُرَيحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَحِيرُ ابنُ سَعْدٍ، عَن خَالِدِ بنِ مَعْدَانَ، عَن أَبِي زِيَادٍ خِيَارِ بنِ سَلَمَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رضي الله عنها، فذكره. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، بقية يدلِّس ويسوي، ولم يصرح بالتحديث، وخيار بن سلمة مجهول، تفرد بالراوية عنه خالد بن معدان.

انظر: ميزان الاعتدال (١/٦٦٩)، المدلسين لأبي زرعة (ص ٣٧، ت ٤).

(٥) شرح مشكل الوسيط (٣/٥١٢).

أكل الثُّوم كان عام خيبر كما رواه البخاري في صحيحه[١] لكن في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد في قصة خيبر: «أنه لما نهى عن أكل الشجرة الخبيثة، قال الناس: حُرِّمَتْ حُرِّمَتْ، فبلغَ ذلك رسولَ الله ﷺ، فقال: يأيها الناس: «**إنَّه ليسَ بي تحريمُ ما أحلَّ اللهُ لِي ولكنَّها شجرةٌ أكرهُ ريحَها**[٢]»»[٣].

اعلم أنه ينهى آكل الثوم والبصل والكُرَّاث ونحوها عن دُخول كل مسجد، وهذا مذهب العلماء كافَّةً إلا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء أن النهي خاص بمسجده عليه السلام[٤] لقوله في بعض الروايات في الصحيح: «**لا يقْربَنَّ مسجِدَنا**[٥]» وحُجَّة الجمهور: « **فلا يقربَنَّ المساجدَ**[٦]» ثم إن هذا النهي إنما هو عن حضور المسجد لا عن أكل الثوم والبصل والكُرَّاثِ، فهذه حلالٌ بالإجماع إلا ما يحكى عن أهل الظاهر تحريمها؛ لأنه يمنع حضور الجماعة، وهي عندهم فرض عين والأحاديث التي قدمتها حجةٌ عليهم، قال العلماء: ويلحق بالبصل والثوم والكراث ما له رائحة كريهة من المأكولات وغيرها، قالوا: ويلحق به من أكل فِجْلا وكان يتجشأ كذا قالوا[٧]، وذكر

---

(١) أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة خيبر (١٣٥/٥، ح ٤٢١٥) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «**نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ أَكْلِ الثُّومِ، وَعَنْ لُحُومِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ**».

(٢) أخرجه مسلم في المساجد، بَابُ نَهْيِ مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا أَوْ كُرَّاثًا أَوْ نَحْوَهَا (٣٩٥/١، ح ٥٦٥) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٣) غاية السول في خصائص الرسول لابن الملقن (ص ١٢٨-١٢٩).

(٤) شرح النووي على مسلم (٤٨/٥).

(٥) أخرجه البخاري في الأذان، باب مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النِّيِّ وَالبَصَلِ وَالكُرَّاثِ (١٧٠/١، ح ٨٥٣) من حديث ابن عمر ﷺ، وأخرجه مسلم في المساجد، بَابُ نَهْيِ مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا أَوْ كُرَّاثًا أَوْ نَحْوَهَا (٣٩٤/١، ح ٥٦٢) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٦) أخرجه أبو داود في الأطعمة، باب في أكل الثوم (٤٢٥/٣، ح ٣٨٢٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٨٢/٣، ح ١٦٦١) من حديث يحيى بن سعيد، عن عُبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر ﷺ، وإسنادُه صحيح.

(٧) انظر: إكمال المعلم (٤٩٧/٢)، شرح النووي على مسلم (٤٧/٥-٤٨).

بعض مشايخي[١] -فيما قرأته عليه- أن الفجل مذكور في معجم الطبراني[٢] ويحرم على الآكل الحضور كما صرح به بعضهم، والمعروف في المذهب الكراهة، والمعذور بأكل هذا الأشياء للتداوي يُعْذَرُ كما صرح به ابن حبان في صحيحه[٣] وهو معذورٌ من الشافعية، ولا يبعد أن يلحق بما في الحديث من به بخر أو جراحة لها رائحة كريهة، وكذا الجُذام والبرص[٤] نسأل الله العافية، قال القاضي عياض: وقاس العلماء على هذا مجامع الصلاة غير المسجد، كمصلى العيد والجنائز ونحوها من مجامع العبادات، وكذا مجامع العلم والذكر والولائم ونحوها، ولا يلحق بها الأسواق ونحوها[٥]، والله أعلم[٦].

[٢١١٤] قوله: «**عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ نِمْرَانَ الحَجْرِيِّ**[٧]»، بفتح الحاء

---

(١) هو ابن الملقن، وكلامه هذا في تحفة المحتاج (٤٤٨/١).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٨/١، ح ١٩١)، والصغير (٤٥/١، ح ٣٧) من طريق «يحيى بن راشد البراء، قال: حدثنا هشام بن حسان الفردوسي، عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «**من أكل من هذه الخضروات فلا يقربن مسجدنا الثوم والكراث والبصل والفجل، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم**»» قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا يحيى بن راشد تفرد به سعيد بن عفير».

قلت: ويحيى بن راشد هو المازني البصري ضعيف الحديث. التقريب (ت ٧٥٤٥).

(٣) صحيح ابن حبان (٤٤٩/٥).

(٤) شرح النووي على مسلم (٤٨/٥).

(٥) إكمال المعلم (٤٩٧/٢). كتب المصنف هنا

(٦) انتهت كتابة هذه المسألة بالمصنف إلى الهامش الأيسر من الوجه ب، وكان بدأ بها في الهامش الأيمن للوجه أ، وكتب عقب الانتهاء منها: «يتلوه قولُه في الهامش: عن عبد الرحمن ابن نِمْرَان الحَجْرِي فاعلمه» ليُنبه على أن النص اللاحق لها يبدأ في الهامش أيضا.

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٥٨، ٢٥٢/٢، ح ٣٤٠٨): «حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بنُ يحيى قال: حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ وَهبٍ، أَنْبَأَنَا أَبُو شُرَيحٍ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ نِمْرَانَ الحَجْرِيِّ، عَن أَبِي الزُّبَيْرِ، عَن جَابِرٍ، أَنَّ نَفَرًا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدَ مِنْهُمْ رِيحَ الكُرَّاثِ، فَقَالَ: «**أَلَمْ أَكُنْ نَهَيْتُكُمْ عَن أَكْلِ هَذِهِ الشَّجَرَةِ...**»».

وسكون الجيم، كذا سمَّاهُ ابن ماجه بعبدِ الرحمن، وإنما هو عبدُ الله بن نِمْرَانَ، وكذا رأيت ابن مأكولا سماه في إكمالِه: الحَجْرِيِّ[١] وقال الذَّهبيُّ في الكاشِف: عبد الرحمن، ثم قال: ويُسمَّى عبد الله[٢] وعبارتُه في التَّذهيبِ: «وإنما هو عبد الله ابن نِمران»[٣].

[٢١١٥] قوله: «**عَنْ دُخَيْنٍ الحَجْرِيِّ**[٤]»، دُخَين: هو بضم الدال المهملة وفتح الخاء المعجمة[٥]، وأما الحَجْرِيُّ: فبفتح الحاء المهملة وإسكان الجيم، وهو نسبة إلى حَجْرِ رُعَينٍ[٦]، ثقةٌ، توفِّي سنة مائة قَتْلا[٧].

[٢١١٦] قوله: «**ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً خَفِيَّةً: النِّيَّ**» كذا في أصلنا النِّيَّ مشدَّد الياء[٨]، والذي أعرفه بهمزة في آخرِه، وقد ذكره ابن الأثير في نهايته بالتشديد في آخره

---

(١) الإكمال (٣/٨٦).

(٢) الكاشف (١/٦٤٧).

(٣) تذهيب تهذيب الكمال (٦/٧٠، ت ٤٠٥٥).

وقال المزي: «ومن الأَوهام: وَهْم ابن ماجه: عَبْد الرَّحْمَن بْن نمران الحجري المِصْرِي.. هكذا وقع عند ابن ماجه فِي جميع الروايات عنه، وهو وهم منه، إِنَّمَا هُوَ: عَبد اللَّهِ ابْن نمران، ذكره أَبُو سَعِيد بْن يونس فِي "تاريخ مصر" وروى له الحديث الذي روى له ابن ماجه، وَقَال: لم يرو عَنْ عَبد اللَّه بْن نمران غير هذا الحديث».

وقال الحافظ ابن حجر: «صوابه عبد الله وهو مجهول من الثامنة».

تهذيب الكمال (١٧/ ٤٦٣)، التقريب (ت ٤٠٣١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٥٨، ٢/٢٥٢، ح ٣٤٠٩): «حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بنُ يحيى قال: حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ وَهبٍ، قال: أخبرَنِي ابنُ لَهِيعَةَ، عَن عُثْمَانَ بنِ نُعَيْمٍ، عَن المُغِيرَةِ ابنِ نَهِيكٍ، عَن دُخَينٍ الحَجْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بنَ عَامِرٍ الجُهَنِيَّ، يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «**لَا تَأْكُلُوا الْبَصَلَ**» ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً خَفِيَّةً: «**النِّيءَ**»».

(٥) الإكمال (٣/٣١٣)، توضيح المشتبه (٤/٢٥)، وهو دُخين بن عامر أبو ليلى البصري.

(٦) نسبة إلى قبيلة. الأنساب للسمعاني (٢/١٧٩).

(٧) قتلتْه الروم. الإكمال (٣/١٣)، التقريب (ت ١٨٢٣).

(٨) وكذا في النسخة السليمية (١٦١/أ)، ولم تضبط في النسخة التيمورية (مج٢/٢١٣).

أيضا، فصار فيه لغتان(١).

بابُ أكلِ الثِّمارِ

[٢١١٧] قوله: «**فَسَمَّانِي غُدَرَ**(٢)»، الغُدَرُ: الغادر ولا يقال غُدَرُ إلا في النداء، وللمرأة، يا غَدَارِ، والغادِرُ ناقضُ العَهْد، وأما غَادَرَ فمعناه تَرَكَ(٣)، وفي الصحاح للجوهري: وأكثر ما يُستعمل -يعني غُدَرَ- هذا في النداء بالشَّتْمِ، ويقال في الجمع: يا آلَ غُدَرَ(٤)، انتهى. وهنا قد استعمله عليه السلام في غير النِّداء، فاعلمه.

[٢١١٨] قوله: «**حَدَّثَنَا نُقَيْبُ بْنُ حَاجِبٍ، عَن أَبِي سَعِيدٍ**(٥)»، كذا في أصلنا(٦)، وعلى نُقيبٍ ضَبَّةٌ، وتُجاهه بخط الملك المحسن(٧): قال المقدسيُّ: نُقَيد. وفي التذهيب: نقيبٌ

---

(١) فيه لُغتان كما قال المصنف «يُقَالُ: نَاءَ اللَّحمُ يَنِيءُ نَيْئاً، بِوَزْنِ ناعَ يَنِيع نَيْعاً، فَهُوَ نِيءٌ، بِالكَسْرِ، كَنِيعٍ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ. وَقَدْ يُتْرك الْهَمْزُ ويُقلَب يَاءً فَيُقَالُ: نِيٌّ، مُشدَّدا».
النهاية (٥/١٤٠).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٦٠، ٢/٢٥٢، ح ٣٤١١): «عَنْ النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ، قَالَ: أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عِنَبٌ مِنْ الطَّائِفِ فَدَعَانِي، فَقَالَ: «**خُذْ هَذَا الْعُنْقُودَ، فَأَبْلِغْهُ أُمَّكَ**» فَأَكَلْتُهُ قَبْلَ أَنْ أُبْلِغَهُ إِيَّاهَا، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ لَيَالٍ قَالَ لِي: «**مَا فَعَلَ الْعُنْقُودُ هَل أَبْلَغْتَهُ أُمَّكَ**» قُلْتُ: لَا «**فَسَمَّانِي غُدَرَ**»».

(٣) النهاية (٣/٣٤٥).

(٤) الصحاح ٢/٣٣٠).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٤، الباب ٦٠، ٢/٢٥٣، ح ٣٤١٢): «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْحِيُّ، حَدَّثَنَا نُقَيْبُ بنُ حَاجِبٍ، عَن أَبِي سَعِيدٍ، عَن عَبْدِ المَلِكِ الزُّبَيْرِيِّ، عَن طَلْحَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِيَدِهِ سَفَرْجَلَةٌ، فَقَالَ: «**دُونَكَهَا يَا طَلْحَةُ فَإِنَّهَا تُجِمُّ الْفُؤَادَ**»».

(٦) أما في النسخة التيمورية (مج٢/٢١٣) والسليمية (١٦١/أ) فبالدال مصغرا: نُقَيد.

(٧) هو الملك المحسنُ ظهيرُ الدين أَحْمَد بنُ السلطان صَلاَحِ الدِّيْنِ يُوْسُفَ بنِ أَيُّوْبَ بن شَاذِي ابن مروان، ولد سنة سبع وسبعين، وتوفي سنة ٦٣٤هـ.
قال الذهبي: «المُحَدِّثُ، العَالِمُ، الزَّاهِدُ.. رَوَى عَنْ: يَحْيَى الثَّقَفِيِّ، وَابنِ صَدَقَةَ، وَكَتَبَ الكَثِيْرَ، وَقَرَأَ، وَأَحْسَن إِلَى طَلَبَة الحَدِيْث كَثِيْراً». قلت: هو صاحب النسخة التي اعتمدَ

=

ويقال: نُقيد[١] وكذا في الميزان[٢] وفي الكاشف: نقيب أو نُقيد[٣] (ولم يغلِّط ثَمَّ نُقَيْدًا[٤]) قال في الميزان: لا يدرى من هو؟ عنهُ إسماعيلُ ابن محمد الطَّلحي حديثِ السَّفَرْجَلَة[٥].

[٢١١٩] قوله: «**تُجِمُّ الفُؤَادَ**»، أي تُرِيحُه، وقيل: تجْمعُه، وتُكَمِّلُ صلاحَه ونشاطَه[٦].

عليها المصنِّف، وقرأها الملك المحسنُ على الإمام ابن قُدامة المقدسي.

بغية الطلب (١٢٥٨/٣)، السير (١٧/٢٣-١٨)، تاريخ الإسلام (١٢٩/١٤).

(١) تذهيب تهذيب الكمال (٢٤١/٩، ت ٧٢٢٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٢٧٣/٤).

(٣) الكاشف (٣٢٦/٢).

(٤) كذا قرأتُ العِبارة، وبها نوعُ طمسٍ في الأصل، وصورتها في المخطوط: 

(٥) ميزان الاعتدال (٢٧٣/٤)، قال ابن حجر: «مجهولٌ». التقريب (ت ٧١٨٥).

(٦) النهاية (٣٠١/١).

بابُ مُدْمِنِ الخَمرِ

[٢١٢٠] قوله: «**مُدْمِنُ الْخَمْرِ كَعَابِدِ وَثَنٍ**[١]» المُدْمِنُ: هو الذي يُلاَزم شُربها، ولا تَنفكُّ عنه، وهذا تغليظٌ في أمرها وتحريمه[٢]، وقوله: «**كَعَابِدِ وَثَنٍ**»، الوثن: كل ما له جُثةٌ معْمولة من جواهر الأرض أو من الخشب والحجارة كصورة الآدمي، تُعمل وتنصبُ فتُعبد، والصَّنَم: الصُّورة بلا جُثَّة، ومنهم من لم يفرِّق بينهما وأطلقهما على المعنيين. وقد يطلق الوثنُ على غير الصُّورة[٣]. [١٦٥/ب]

بابُ من شَرَبَ الخمرَ لمْ تُقبلْ له صلاةٌ

[٢١٢١] قوله: «**عَنْ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ**[٤]»، هو عبد الله بن فَيرُوزَ الدَّيلَمِيُّ، لأبيه صحبةٌ عن أبيه وجماعة منهم عبد الله بن عَمرو وعنه جماعة منهم ربيعة بن يزيد الدمشقي، وثَّقه ابن معين والعِجلي[٥]، وقد تقدم[٦].

[٢١٢٢] قوله: «**أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ رَدَغَةِ الخَبَالِ**»، وقد فسرها رسول الله ﷺ في الحديث، أنها «**عُصَارَةُ أهلِ النَّارِ**» والرَّدغَةُ بسكون الدال المهملة وفتحها ثم بالغين المعجمة: طينٌ وَوَحْلٌ كبير، ويجمع على رَدَغٍ ورِدَاغٍ[٧]، والخَبَالُ: في الأصل الفسادُ ويكون في

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٣، ٢/٢٥٤، ح ٣٤١٨): «عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مُدْمِنُ الْخَمْرِ كَعَابِدِ وَثَنٍ**»».

(٢) النهاية (٢/١٣٥). والضمير في "أمرها" و"تحريمه" راجع إلى الخمر، والخمر تُذكر وتُؤنَّث. المزهر في اللغة (٢/١٩٨).

(٣) النهاية (٥/١٥١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٤، ٢/٢٥٤، ح ٣٤٢٠): «حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَن رَبِيعَةَ ابنِ يَزِيدَ، عَن ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ، عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ وَسَكِرَ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا**...»».

(٥) تاريخ ابن معين -رواية الدارمي (ت ١٣٦)، معرفة الثقات (٢/٢٦، ت ٨٧٦).

(٦) في النص رقم: ٣٣ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٧) النهاية (٢/٢١٥).

الأفعال والأبدانِ والعُقول[١].

باب ما تكونُ منهُ الخمرُ

[٢١٢٣] قوله: «**الخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبَةِ**[٢]»، فيه دليلٌ على أنَّ الأنبِذةَ المتَّخذةَ من التَّمرِ والزَّهْوِ[٣] والزَّبيبِ وغيرِها تُسَمَّى خمراً وهو حرام إذا كانت مُسْكِرَةً، وهذا مذهبُ الجُمهورِ كما يأتي، وليس فيهِ نَفيُ الخَمْرِيَّةِ عن نبيذِ الذُّرَةِ والعسلِ والشَّعيرِ وغير ذلك، فقد ثبتَ في تلك الألفاظ أحاديثُ صحيحة بأنها كُلُّها خَمْرٌ وحرامٌ[٤]. والله أعلم.

[٢١٢٤] قوله: «**أَنَّ خَالِدَ بْنَ كَثِيرٍ الهَمْدَانِيّ حَدَّثَهُ**[٥]»، كَثِير بالمثلثة، والهمْداني بإسكان الميم وبالمهملة، النِّسبة إلى القبيلة[٦]، قال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، وذكر ابن حِبانَ في الثقات[٧]، انفرد بالإخراج له ابن ماجه[٨].

[٢١٢٥] قوله: «**إِنَّ مِنَ الْحِنْطَةِ خَمْرًا**» إلى آخره، فيه تصريح بتحريم جميع الأنبذة المسكرة وأنها تسمى خمرا، وسواء في ذلك نبيذ التمر والرطب والبُسرِ والزَّبيبِ والحِنطةِ والشعير والذُّرةِ والعسل وغيرها، وكلُّها محرمة، تسمى خمرا هذا مذهبنا الذي

---

(١) المصدر السابق (٢/٨).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٥، ٢/٢٥٤، ح ٣٤٢١): «حَدَّثَنَا أَبُو كَثِيرٍ السُّحَيْمِيُّ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبَةِ**»».

(٣) الزَّهْو من البُسْر حِين يَصفَرَّ ويحمرَّ ويَحِلّ جَزْمُه. تهذيب اللغة (٦/١٩٨).

(٤) شرحُ النووي على مسلم (١٣/١٥٣-١٥٤).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٥، ٢/٢٥٥، ح ٣٤٢٢): «حدَّثنا محمد بنُ رُمْح قال: أخبرنا الليثُ بنُ سعدٍ، عَنْ يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ كَثِيرٍ الهَمْدَانِيّ حَدَّثَهُ، أَنَّ السَّرِيَّ بنَ إِسمَاعِيل حَدَّثَهُ، أَنَّ الشَّعْبِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ النُّعْمَانَ بنَ بَشِيرٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنَ الْحِنْطَةِ خَمْرًا**...»».

(٦) الأنساب للسمعاني (٥/٦٤٧).

(٧) الجرح والتعديل (٣/٣٤٩)، الثقات (٦/٢٦٠).

(٨) تذهيب تهذيب الكمال (٣/١٠٠، ت ١٦٦٥).

نعتقده، وبه قال مالك وأحمد والجماهيرُ من السَّلف[١]. وقال قوم من أهل البصرة: إنما يحرم عصيرُ العنب ونَقِيعُ الزَّبيبِ النِّيءِ، وأما المطبوخُ منهما، والنِّيءُ والمطبوخ مما سواهما؛ فحلالٌ ما لم يُشرَب ويُسكِر[٢]. وقال أبو حنيفة: إنما يحرم عصير ثمرات النخل والعنب، قال: فسُلافةُ العِنبِ يحرم قليلها وكثيرها[٣]، إلا أن يُطبخ حتى ينقُص ثلثاها. وأما نَقِيعُ التمر والزبيب فقال: يحل مطبوخهما وإن مسَّتْهُ النَّارُ شيئاً قليلاً من غير اعتبار كما اعتبر في سُلافة العنب، قال: والنِّيءُ منه حرامٌ، قال: ولكن لا يُحَدُّ شاربُه، هذا كله ما لم يشرب ويُسكر[٤]، فإن أسْكَرَ فهو حرامٌ بإجماع المسلمين[٥]، ودليل كل فريق مذكور في كتُبهم، فلا نطوِّلُ به، فإنَّ هذا محلُّ اختصار.

باب لُعنتِ الخمرُ على عشرةِ أوجُهٍ

[٢١٢٦] قوله: «**وَأَبِي طُعْمَةَ مَوْلَاهُمْ**[٦]»، أبو طُعمة: هذا مولى عُمر ابن

---

(١) انظر: المدونة (٥٢٣/٤)، مختصر المزني (٣٧٢/٨)، المغني لابن قدامة (١٥٩/٩)، شرح الزرقاني على موطأ مالك (٢٦٨/٤).

(٢) انظر: المعلم بفوائد مسلم للمازري (١٠١/٣-١٠٢).

(٣) إذا اشتدَّت وقذفت بالزَّبدَ، والسلافة أول كل شيء عصرته. قال المازِري رحمه الله: «قد حصل الاتفاق على تحريم عصير العنب إذا اشتَّد فأسكر، واختلفَ النّاس فيما سواه»، وقال أيضا: «قد اتّفق الجميعُ على منع عصير العنب» أي القليل منه إذا كان شديدا، وقال أيضا: «إذا شُربت سلافة العنب عند اعتصارها ولم تشتدّ وهي حِلوةٌ فهي حلال إجماعا، فإن اشتدّت وغلت وأسكرت حرِّمَت إجماعا، فإن تخلّلت من قبل الله سبحانه حلَّت أيضاً». المعلم بفوائد مسلم (١٠١/٣-١٠٣). تبيين الحقائق للزيلعي (٤٤/٦)، المزهر (١٢١/٢).

(٤) انظر: البحر الرائق لابن نجيم (٢٤٧/٨-٢٤٨).

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (١٤٨/١٣).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٦، ٢٥٥/٢، ح ٣٤٢٣): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ إِسْمَعِيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنِ عَبْدِ اللَّهِ الْغَافِقِيِّ، وَأَبِي طُعْمَةَ مَوْلَاهُمْ، أَنَّهُمَا سَمِعَا ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لُعِنَتِ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجُهٍ بِعَيْنِهَا: وَعَاصِرِهَا...**»».

عبد العزيز بن عُمر، وثَّقه محمد بن عبد الله بن عمَّار[١]، وهو بضم الطاء وإسكان العين المهملتين[٢].

بابُ التِّجارةِ في الخَمرِ

[٢١٢٧] قوله: «**أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمْرًا**[٣]»، سمُرة: هذا هو ابن جُندب ابن هلال بن حَرِيْجٍ، بحاء مهملة مفتوحة وكسر الراء، ثم مثناة تحت ساكنة ثم جيم -كذا قُيِّد- الفزاري[٤]، كنيته أبو سعيد، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو سُليمان[٥]، وقيل: الذي باعها غيرُه[٦]، وقد ذكرتُ الجواب عن فعلِه في تعليقي على البخاري في مكانه[٧]، وكلامَ الناس في ذلك. والله أعلم.

---

(١) اسمه: هلال، أصله من الشام وسكن مصر، وكان يقصُّ بها ويقرئ القرآن، لم يثبت أن مكحولا كذبه، ووثَّقه الذهبي أيضا، وقال الحافظ ابن حجر: «مقبول».
تهذيب الكمال (٣٣/٤٣٦-٤٣٧)، الكاشف (٢/٤٣٧)، التقريب (ت ٨١٨٦).

(٢) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص ٤٥٤)، المقتنى (١/٣٢٨).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٧، ٢/٢٥٥، ح ٣٤٢٦): «عَنْ طَاوُسٍ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَلَغَ عُمَرَ، أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ**...»».

(٤) الإكمال (٢/٦٧).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات (١/٢٣٥).

(٦) قال المحب الطبري: «والمراد بـ فلانًا جابرُ بن سمُرة، كان واليا على البصرة من قبل عمر، وفي كيفية بيعه الخمر ثلاثة أقوال: أحدها: أنه كان يأخذها من أهل الكتاب بالجزية ثم يبيعها عليهم ظنا أن ذلك جائز ... كما قال ﷺ لبريرة: «**هو عليها صدقة ولنا هدية**». الثاني: أن سمرة كان يبيع العصير لمن يتخذه خمرا، وذلك مكروه أو محرم على اختلاف فيه، ... الثالث: أن يكون خلل الخمر وباعها، وإذا خللت لم تطهر ولم يحل بيعها، ذكر الوجهين الخطابي، قال الحافظ أبو الفرج: والأول أظهر». غاية الإحكام (٥/٦٠٥).

(٧) التلقيح لفهم قارئ الصحيح، (مج١، ٢٩٠/أ، مخطوط)، نقل فيه عن المحب الطبري الذي اختصرتُ كلامه آنفا.

باب الخمر يسمونها بغير اسمها

[٢١٢٨] قوله: «**حَتَّى تَشْرَبَ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ، يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا**[(١)]» لعل -والله أعلم- المرادَ بهذه وكذا في الحديث الآخر الآتي «**يَشْرَبُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ بِاسْمٍ يُسَمُّونَهَا إِيَّاهُ**». [١٦٦/أ] طائفةٌ من بني أُمَية، لأنهم كانوا أول من اتخذ المطبوخ من عصير العنب وسموه الباذَقَ، لينقُلُوه عن اسم الخمر وكل مسكر خمر، والاسم لا ينقله غير معناه الموجود فيه، والباذَق في كلامي هو بباء موحدةٍ في أوَّله، وذالٍ مُعجمةٍ مفتوحة بعد الألف ثم قاف، وهو تعريب باذة، وهو اسم الخمر بالفارسية[(٢)]. والله أعلم.

[٢١٢٩] قوله: «**حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَوْسٍ العَنْسِيُّ**[(٣)]»، في الأصل سعد، ولعله الصواب[(٤)]، «**عن بلالِ بن يحيى العَنْسِيِّ**»، هما بنُونٍ في أصلِنا[(٥)]، وقد رأيتُهما

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٨، ٢/٢٥٦، ح ٣٤٢٧): «عَن أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَذْهَبُ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ، حَتَّى تَشْرَبَ فِيهَا طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا**...»».

(٢) مشارق الأنوار (١/٨٢)، النهاية (١/١١١)، مطالع الأنوار (١/٤٦٥)، المعرب من كلام الأعجمي للجواليقي (ص ١٢٩).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٨، ٢/٢٥٦، ح ٣٤٢٨): «حَدَّثَنَا سَعدُ بنُ أَوْسٍ العَبْسِيُّ، عَن بِلَالِ بنِ يَحْيَى العَبْسِيِّ، عَن أَبِي بَكرِ بنِ حَفْصٍ، عَن ابنِ مُحَيْرِيزٍ، عَن ثَابِتِ ابنِ السِّمْطِ، عَن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَشْرَبُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ بِاسْمٍ يُسَمُّونَهَا إِيَّاهُ**»».

(٤) في النسخة التيمورية (مج٢/٢١٦)، كُتب (سعيد) ثم ضُرب عليه بخطٍّ، وكُتب فوقه (سعد) وضُبِّب عليه، والثاني هو الصواب الذي جاء في النسخة السليمية (١٦٢/أ). انظر: تهذيب الكمال (١٠/٢٥٤).

(٥) في النسخة السليمية (١٦٢/أ) والنسخة التيمورية (مج٢/٢١٦) التي هي أصلُ أصلِ المصنِّف في الموضِعينِ: بسكون الباء الموحَّدة، وكسر السين المهملة، وهو الصواب، وكذا في كتب التراجم، وذكر عبد الغني (بلال بن يحيى) منهما في باب العَبْسي، في كتابه مشتبه النسبة

=

مضبوطين في بعض كُتبِ الأسماء بالموحَّدة فيهما فتعارضَ الضبطان، فنرجِع إلى القاعدة، فنقولُ في الشَّاميِّين: عَنْسِي بالنُّونِ، وعَبْسِي في الكوفيين، وهذان كوفيَّان، فهُما بالموحدة[١]، كذا قال الحاكم في علومه[٢]، أعني أن الشاميين بالنون، والكوفيين بالموحدة، وللخطيب نحوه فيما حكاه عنه أبو علي بن البَرَداني[٣]، قال ابن الصلاح: وهذا هو الغالبُ[٤]. واعلم أنَّه مما وقَع نادراً مخالفا للغالب عمَّار بن ياسر، فإنه بالنون، وهو معدودٌ في أهل الكوفة[٥]، وقد احترز ابن مأكولا عن ذلك بقوله: وعَظْمُ عَنْسٍ في الشام[٦]، وكذا قال ابنُ السَّمعاني[٧]، فليُحَرَّرْ هذان الاسمان فإني لا أظنُّهما إلا من الغالِب فإنهم لم يستثنُوهما فيما أعلمه[٨]. والله أعلم.

باب كلُّ مُسْكِرٍ حرامٌ

[٢١٣٠] قوله: «**حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ حَيَّانَ**[٩]»، هو بمثناةٍ تحتُ من قبلها حاء

(٧٠/أ، مخطوط).

(١) انظر ترجمتهما في التقريب (ت ٧٨٦، ت ٢٢٣٢).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٣٠٢).

(٣) هو: أبو علي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسن البَرَداني، ثم البغدادي.
ولد سنة ٤٢٦هـ، و ت/ ٤٩٨هـ.
وثقه السلفي والسعاني وغيره، وقال الذهبي: «الشيخ الإمام الحافظ الثقة، مفيد بغداد».
السير (١٩/٢١٩-٢٢١).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٠٧)، صيانة صحيح مسلم (ص ١٦٥).

(٥) مشتبه النسبة لعبد الغني (٧٠/أ، مخطوط)/ الإكمال (٦/٣٥٣).

(٦) مشتبه النسبة (٦/٣٥٥).

(٧) الأنساب للسمعاني (٩/٢٠٠، ٣٩٥).

(٨) هُما من الغالب الذي ذكر المصنِّفُ، وقد ضُبطتْ نسبتُهما على ذلك في أصل أصله كما تقدم، أعني بالباء والسين: العَبْسِي.

(٩) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٩، ٢/٢٥٦، ح ٣٤٣٢): «حَدَّثَنَا خَالِدُ بنُ حَيَّانَ، عَن سُلَيْمَانَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الزِّبْرِقَانِ، عَن يَعْلَى بنِ شَدَّادِ بنِ أَوْسٍ، سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ

=

مهملة، تقدم(١).

[٢١٣١] قوله: «**عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الزِّبْرِقَانِ**»، تقدَّم ما هو الزِّبْرِقَانُ وأنَّه القمرُ وضبطُهُ(٢).

باب ما أسكرَ كثيرُهُ فقَلِيلهُ حرامٌ

[٢١٣٢] قوله: «**حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ المُنْذِرِ الحِزَامِيُّ**(٣)»، هو بالزاي تقدم(٤).

باب النَّهيِ عن الخَلِيطينِ

[٢١٣٣] قوله: «**نَهَى أَنْ يُنْبَذَ التَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا**(٥)»، ونهى أن ينبذ البُسْرُ والرُّطَبُ جميعًا، قال أصحاب الشافعي وغيرهم من العُلماء: سبب الكراهة فيه أنَّ الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه، فيظن الشارب أنه ليس مسكرا، ويكون مسكرا، ومذهبنا ومذهب الجمهور أن هذا النهي لكراهة التنزيه، ولا يحرم ذلك ما لم يصِرْ مُسْكِرًا، وبهذا قال جماهيرُ العلماء. وقال بعض المالكية: هو حرام(٦). وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية عنه: لا كراهة فيه ولا بأس به لأن ما حَلَّ مُفردا حلَّ مخلُوطًا(٧)، وأنكر عليه الجمهور، والأحاديث الصحيحة الصريحة عليه قاضية عليه في

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ**»».

(١) انظر النص رقم: ٢١٠ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٢) انظر النص رقم: ٣٧٥ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١٠، ٢/٢٥٧، ح ٣٤٣٤): «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بنُ مَنْظُورٍ، عَن أَبِي حَازِمٍ، عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُه، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ**»».

(٤) انظر النص رقم: ١٧٢٦.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١١، ٢/٢٥٧، ح ٣٤٣٧): «عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «**نَهَى أَنْ يُنْبَذَ التَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا** ..»».

(٦) انظر: بداية المجتهد (٣/٢٨)، المجموع شرح المهذب (٢/٥٦٦)،

(٧) انظر: المبسوط للسرخسي (٢٤/٥)،

النهي عنه، فإن لم يكن حراما كان مكروها، واختلف أصحاب مالك في النهي هل يختصُّ بالشُّرب أم يعمه وغيره، والأصحُّ التعْمِيم[١]. وقال الخطابي في معالمه: ذهب غير واحد من العلماء إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب المتخذ منهما مسكرا على ظاهر الحديث ولم يجعلوه معلولا بالإسكار، وبه قال عطاء وطاووس، ومالك وأحمد وإسحاق وعامة أهل الحديث [وهو[٢]] غالب مذهب الشافعي، وقالوا: إن من شرب الخليطين قبل حدوث الشدة فهو آثم من جهة واحدة، وإذا شربه بعد حدوثِ الشدة كان آثما من جهتين، أحدهما: شرب الخليطين، والأخرى: شرب المسكر. ورخَّص فيه سُفيان وأهلُ الرأي، وقال اللَّيث: إنما جاءت الكراهة أن يُنبذا جميعا لأن أحدهما يُسنِد صاحبه. انتهى لفظ الخطابي[٣]، وقد عرفتَ ما نقله، وقال: إنَّ التحريم غالب مذهب الشافعي.

[٢١٣٤] قوله: «**لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الزَّهْوِ وَالرُّطَبِ**[٤]» الزَّهْوُ: بفتحِ الزاي، هو البُسر الملَوَّن يقال: إذا ظهرتِ الحُمرة والصُفرةُ في النَّخلِ فقد ظهر فيه الزَّهْوُ، وأهل الحِجَازِ يقولون: الزُهْوُ بالضَّمِّ، وقد زَهَا النَّخل زَهْوًا، وأَزْهَى، أيضًا لغةٌ حكاها أبو زيدٍ[٥] ولم يعرِفْها الأصمَعيُّ[٦]. [١٦٦/ب]

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (١٣/١٥٤-١٥٥).

(٢) ما بين المعقوفين انطمس من الأصل، واستدركته من المصدر الذي نقل منه المصنف.

(٣) معالم السنن (٤/٢٦٩-٢٧٠).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١١، ٢/٢٥٧، ح ٣٤٤٠): «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَن أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطَبِ وَالزَّهْوِ**...»».

(٥) هو: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، الخزرجي، البصري، ولد سنة نيف وعشرين ومائة، و ت/٢١٥هـ.

إمام حجة في اللغة والنحو صاحب تصانيف. السير (٩/٤٩٤-٤٩٦).

(٦) الصحاح للجوهري (٦/٢١٦-٢١٨).

بابُ صِفَةِ النَّبِيذِ

[٢١٣٥] قوله: «**حَدَّثَنَا تَبَالَةُ بِنْتُ يَزِيدَ**[١]»، وفي نسخةٍ بُنَانَة[٢]، تَبَالَةُ: بفتح المثناة فوقُ ثم موحدة وبعد الألف لام مفتوحة ثم تاءُ التأنيث، وبُنانة: بِضَمِّ الموحدة ثم نون وبعد الألفِ نونٌ أخرى مفتوحةٌ ثم تاءُ التأنيثِ، وفي الكاشف والتذهيب بنانة، ويُقال: تَبَالَة[٣]، فعندَ الذَّهَبِيِّ أنَّ الراجِحَ بُنانة عكس ما صُنع في أصلنا، فإنه عملَ تَبَالَة أصلا، وبَنَانَةَ نُسخةً.

[٢١٣٦] قوله: «**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ صَبِيحٍ**[٤]»، هو بفتح الصاد وكسر

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١٢، ٢/٢٥٨، ح ٣٤٤١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ بنِ أَبِي الشَّوَارِبِ قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بنُ زِيَادٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ، حَدَّثَتْنَا تَبَالَةُ بِنْتُ يَزِيدَ العَبْشَمِيَّةُ، عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**كُنَّا نَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ، فَنَأْخُذُ قَبْضَةً مِنْ تَمْرٍ...**»».

(٢) كذا في أصلِ المصنِّف. وجاء الاسم في النسخة التيمورية (مج٢/٢١٨) والسليمية (ل ١٦٢/ب) والمحمودية (ص ٣٣١) بلفظ: تَبَالَة، وهو في التيمورية والسليمية مضبوط بالشكل والنقط، دون الإشارة إلى الاسم الآخر والنسخة الأخرى، أما في الفرنسية (ص ٤٤١) والأزهرية (ص ٢٧٧) فبلفظ: بُنانة، وكتب ناسخُ الفرنسية في الهامش الأيسر: «روى الإمام أحمد حديث بُنانة كذلك، وقال فيه: تبالة». وفي نسخة عارف حكمت (ص ٣٤١) بلفظ: نَبَاتة. والنسخة السليمية عثرتُ عليها مؤخرا، وهي نسخة نادرة جميلة، عُورضت بأصول قيمة، وكتبت بخط نسخ جميل، وتعتبر الأقدم بين نسخ ابن ماجه، حيث انتهى ناسخها منها في ٤٨٥هـ، وهي محفوظة في المكتبة السليمية الوطنية بأدرنة، تركيا.

(٣) الكاشف (٢/٥٠٤)، تذهيب تهذيب الكمال (١١/١١٧، ت ٨٦١٦). وتبع الذهبيُّ في ذلك المزِّيَّ، أما الحافظ ابن حجر فذكرها بالوجهين على السواء، وهي مجهولة.
تهذيب الكمال (٣٥/١٣٨)، التقريب (ت ٨٥٤٥).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١٢، ٢/٢٥٨، ح ٣٤٤٢): «حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، عَن إِسْمَاعِيل بنِ صَبِيحٍ، عَن أَبِي إِسْرَائِيلَ، عَن أَبِي عُمَرَ البَهْرَانِيِّ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**كَانَ يُنْبَذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ وَالْغَدَ وَالْيَوْمَ الثَّالِثَ...**»».

الموحدة، تقدَّمَ ضبطُهُ[١].

باب النَّهيِ عن نَبيذِ الأوعِيةِ

[٢١٣٧] قوله: «**أَنْ يُنْبَذَ فِي النَّقِيرِ**[٢]»، النَّقِيرُ: هي النَّخلةُ تُنقرُ أي تُحفر في جَوفِها أو جنبِها، ويلقى فيه الماءُ والتَّمرُ للانتباذِ، وقد فسر في الحديث، فقال: «هي النخلة تُنْسَحُ نَسْحًا -بحاء مهملة- وتُنقرُ نَقْرًا[٣]»، أي: تُقشَّر وتُحفر فيها، نهى عنه وعنْ ما ذُكر معه لسُرعة الإسكار[٤].

[٢١٣٨] قوله: «**وَالمُزَفَّتِ**»، هو المَطْليَّ بالزِّفْتِ، بكسر الزاي[٥].

[٢١٣٩] قوله: «**والدُّبَّاء**»، هو القَرْعُ ساكن الراء، جمعُ دُبَّاءةٍ، وكلاهما المفردُ والجمعُ بالمدِّ والقَصْر[٦].

[٢١٤٠] قوله: «**وَالحَنْتَمَةِ**»، فسَّره أبو هريرة بأنه الجِرَارُ الخُضْرُ[٧]، وقيل: الأبيضُ والأخضرُ، وهو ما طُلِيَ بالحَنْتَمِ المعلوم من الزُّجاج[٨] وغيره، وقيل: هو الفخَّار

---

(١) في النص رقم: ١٨٤٣.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١٣، ٢٥٨/٢، ح ٣٤٤٤): «عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُنْبَذَ فِي النَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ وَالدُّبَّاءِ وَالْحَنْتَمَةِ، وَقَالَ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**»».

(٣) أخرجه مسلم في الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء... (١٥٨٣/٣، ح ١٩٩٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٤) مطالع الأنوار (٢٠٣/٤)، وقبله في المشارق (٢٧/٢).

(٥) والزِّفتُ نوعٌ من القار.

انظر: غريب الحديث لابن سلام (١٨٢/٢)، النهاية (٣٠٤/٢)، المطالع (٢٣٨/٣).

(٦) انظر: مشارق الأنوار (٢٥٢/١)، النهاية (٩٦/٢)، المطالع (٧/٣).

(٧) أخرجه مسلم في الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء... (١٥٧٧/٣، ح ١٩٩٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٨) كأن المراد هنا نوع من الأصباغ المعدنية السوداء والخضراء يصبغ بها الزجاج. قال الجوهري: «والحناتم: سحائبٌ سودٌ، لأنَّ السوادَ عندهم خضرة». الصحاح (١٩٠٨/٥).

ومنه قول الشاعر: ألا أبْلِغا الحَسْناء أن حَلِيلَها *** بِمَيْسانٍ يُسْقى من زُجاجٍ وحَنْتَمِ

=

كلُّه، وقيل: الخُضْرُ في تفسير أبي هريرة هو المسوَّدُ بالزِّفْتِ، قال الحَربيُّ: وهي جِرارٌ مُزَفَّتَةٌ، وقيل: هي جِرارٌ يُحملُ فيها الخمرُ من مصر أو الشام، وقيل: جِرارٌ مُضرَّاة بالخمرِ، وقيل: جِرارٌ تُعملُ من طينٍ قد عُجِنَ بِشعْرٍ ودَمٍ، وهو قول عطاء، فنهى عنها لنجاستِها[1]. والانتباذُ فيها هو أن يجعل في الماء حبَّاتٍ من تمراتٍ أو زبيبٍ أو نحوهما، ليحلُو ويُشربَ، وإنما خص هذه بالنهي لأنه يُسرِعُ إليه الإسكارُ فيها، كما تقدم فيصير حراما نجِساً، وتبطلُ ماليتُه، فنهى عنه لما فيه من إتلاف المال؛ ولأنه ربما شربه بعد إسكاره من يطِّلعُ عليه، ولم ينه عن أسقية الأُدُمِ، بل أذِن فيها لأنها لِرِقَّتِها لا يخفى فيها المسكر، بل إذا صار مُسْكِرًا شَقَّها غالبًا، ثم إن هذا النهي كان في أول الأمر ثم نُسخ [١٦٧/أ] بحديث بُريدة الآتي، وهو في صحيح مُسلم[2]، وهذا مذهب الشافعي ومذهبُ الجماهير، وقال الخطَّابي: القولُ بالنَّسخِ هو أصحُّ الأقاويل[3]، وقال قوم: التحريم باقٍ، وكرهوا الانتباذَ في هذه الأوعيةِ، وقد ذهب إليه مالك وأحمد وإسحاق، وهو مرويٌّ عن عُمر وابن عباس[4]. والله أعلم.

لسان العرب (١٠/١٠٦).

(١) المطالع (٢/٣١٤)، وقبله: المشارق (١/٢٠٢-٢٠٣)، وانظر: كشف المشكل لابن الجوزي (٢/٣٨٢)، النهاية (١/٤٤٨).

(٢) أخرجه مسلم في الأشربة، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الِانْتِبَاذِ فِي الْمُزَفَّتِ وَالدُّبَّاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ، وَبَيَانِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَأَنَّهُ الْيَوْمَ حَلَالٌ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا (٣/١٥٨٥، ح ١٩٩٩) من طريق مُحَارِبِ ابنِ دِثَارٍ، عَنِ ابنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ، فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا**».

(٣) معالم السنن (٤/٢٦٨).

(٤) شرحُ النووي على مسلم (١٨٥-١٨٦).

باب نَبِيذُ الجرِّ

[٢١٤١] قوله: «**الجَرُّ**[١]»، هو بفتح الجيم وتشديد الراء، جمع جَرَّة، وهي من الخَزَفِ، ويجمع أيضا على جِرَار[٢]، والحديث الذي في الأصل -الظاهرُ أنَّه- محمولٌ على أنَّه كان أول الأمر ثم نُسخ، لأنه أحدُ أفراد الأوعيةِ المذكورة على تفسيرٍ[٣]، ولئن قُلنا إنَّ الجَرَّ غيرُ أفرادِ الأوعية؛ فهي منسوخةٌ بحديث بُريدة[٤] وغيره لأنَّه يشملُها. والله أعلم.

[٢١٤٢] قوله: «**أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ، بِنَبِيذِ جَرٍّ يَنِشُّ**[٥]»، أي يَغْلِي، يُقال: نشَتِ الخَمرُ، تنشُّ نشيشا، إذا غَلَتْ[٦].

بابُ تَخْمِيرِ الإِنَاءِ

[٢١٤٣] قوله: «**فإِنْ لَم يَجِدْ أَحَدُكُم إِلَّا أَنْ يَعْرُضَ على إنائِه عُودًا...**[٧]» الحديث، يَعْرُضُ: بفتح أوله وضم الراء، كذا قال الأصمعي، قال في المطالع: وكذا

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١٥، ٢/٢٥٩، ح ٣٤٥٠): «عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَعْجِزُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ تَتَّخِذَ كُلَّ عَامٍ مِن جِلْدِ أُضْحِيَّتِهَا سِقَاءً، ثُمَّ قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنْ يُنْبَذَ فِي الجَرِّ**...»».

(٢) المطالِع لابن قرقُول (٢/١٠٨).

(٣) تقدم تفصيل ذلك في النص الذي قبله.

(٤) تقدم تخريجه في التعليق على النص السابق.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١٥، ٢/٢٥٩، ح ٣٤٥٢): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَبِيذِ جَرٍّ يَنِشُّ، فَقَالَ: «**اضْرِبْ بِهَذَا الحَائِطَ**...»».

(٦) النهاية (٥/٥٦).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١٦، ٢/٢٦٠، ح ٣٤٥٣): «عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**غَطُّوا الْإِنَاءَ وَأَوْكُوا السِّقَاءَ، وَأَطْفِئُوا السِّرَاجَ، وَأَغْلِقُوا الْبَابَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَحُلُّ سِقَاءً، وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا أَنْ يَعْرُضَ عَلَى إِنَائِهِ عُودًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فَلْيَفْعَلْ، فَإِنَّ الْفُوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ**»».

روياه، قال: ورواه أبو عبيد، بفتح الياء مع كسر الراء، والأول أشهر، وهو أن يضعه عليه عرضا في قبلته، كذا في المطالع(١).

[٢١٤٤] قوله: «**تُضْرِمُ على أهلِ البيتِ**»، هو بضم أوله وكسر الراء، رباعيٌّ أي: تُحْرِقُ(٢).

[٢١٤٥] قوله: «**حدَّثنا حَرِيشُ بن خِرِّيت**(٣)»، أما حَرِيشٌ: فبفتح الحاء المهملة وكسر الراء ثم مثناة تحت ساكنة ثم شين معجمة(٤)، وخِرِّيتٌ: بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة ثم مثناة تحت ساكنة ثم مثناة فوق(٥)، وفي أصلنا حريث بالمثلثة في آخره، وتجاهه في الهامش: "صوابه ثَمَةَ الخِرِّيتُ" كما ضبطتُه(٦) أولا وهو الصواب، وهذا هو أخو الزُّبير بن الخِرِّيتِ، وهو واهٍ انفرد به ابن ماجه(٧) وقد تقدَّم(٨).

[٢١٤٦] قوله: «**ثلاثة آنِيَةٍ**»، الإناء معروفٌ وجمعه آنية، وجمع الآنية أوان، مثل: سِقاءٍ وأسقِيَة وأَساقٍ، وهذا ظاهر، وإنما نبهتُ عليه لئلا يقف عليه من لا يعرف ذلك فيظن أنه مفرد فيسأل: لم مُيِّزَ ما دون العشرة بالمفرد ومن حقه أن يُمَيَّزَ بالجمع(٩)؟ والله أعلم. [١٦٧/ب].

---

(١) مطالع الأنوار (٤٠٣/٤).

(٢) الإضرامُ هو إشعالُ النَّار وإيقادُها، والحرقُ ينتُجُ عنه. انظر: لسان العرب (٣٥٤/١٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١٦، ٢٦٠/٢، ح ٣٤٥٥): «عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**كُنْتُ أَصنَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ آنِيَةٍ مِنَ اللَّيْلِ مُخَمَّرَةً**...»».

(٤) الإكمال (٤١٩/٢-٤٢٠).

(٥) المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٢٥٤/١، ت ٦٠٧)، تبصير المنتبه (٤٣٠/١).

(٦) ووقع مثله في النسخة التيمورية أيضا (مج٢/٢١٩)، أما النسخة السليمية (١٦٣/أ) فجاء فيها على الصواب دون تصحيف: حَرِيش بن خِرِّيت.

(٧) كذا في الكاشف (٣١٩/١)، وهو كما قال.

(٨) في النص رقم: ١٩١ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٩) انظر: الصحاح للجوهري (٢٢٧٤/٦)، تاج العروس (١٠٧/٣٧).

بابُ الشُّرْبِ في آنية الفِضَّةِ

[٢١٤٧] قوله: «**الذي يَشرَبُ في إناءِ الفِضَّةِ، إنما يُجَرْجِرُ في بطنِه نارُ جَهَنَّمَ**[(١)]»، أي يحْدُرُ فيه نارُ جهنَّم، فجعل الشُّربَ والجَرْعَ جَرْجَرَةً، وهو صوتُ وُقوعِ الماء في الجَوْفِ، قال ابنُ الأثير: قال الزَّمَخْشَرِيُّ: يروي برفع النار والأكثر النصب، انتهى[(٢)]. وفي بعض طُرق مسلم ناراً من جهنم[(٣)]، وهذا يقوّي رواية النصب، قال: وهذا الكلام مجاز لأن نار جهنم على الحقيقة لا تُجَرْجِرُ في جَوْفِه، والجَرْجَرة: صَوْت البَعير عند الضَّجر، ولكِنَّه جَعل صَوت جَرْع الإنسان للماء في هذه الأواني المخصوصةِ لِوُقُوع النَّهْيِ عنها واسْتِحْقاق العقاب على استِعْمالها، كجَرْجَرة نار جهنم في بطْنِه من طَرِيق المجاز، هذا وجْهُ الرفْعِ، وقد ذكر يُجَرْجرُ بالياء للفصْل بيْنَه وبَيْن النار. فأمَّا على النَّصْب فالشَّارِب هو الفاعِل والنَّار مفعولة، يُقال: جَرْجَر فلانٌ الماءَ إذا جرعَه جَرْعاً مُتَواتِراً له صَوْت. والمعْنى: كأنَّما يَجْرَعُ نارَ جهنَّم[(٤)].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١٧، ٢/٢٦٠، ح ٣٤٥٦): «عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ**»».

(٢) في النسخة السليمية (١٦١/أ): «**إنما يُجرْجَرُ في بطنِهِ نارُ جهنَّم**» برفعِ (نار)، فيكون وجهًا ثالثا، وهو يقوي وجه النصب أيضا، لأن (النارَ) هنا نائبُ الفاعل، قال الخطابي: «الرواةُ يرفعون (نار) بمعنى أنَّ الذي يدخلُ جَوْفَهُ هو النارُ. وإلى نحوٍ من هذا أشارَ أبو عُبَيْدٍ. وعلى ذلكَ دَلَّ تفسيرُهُ، لأنّهُ قالَ: الجَرْجَرَةُ: الصوت. ومعنى يجرجرُ: يريدُ صوتَ وقوعِ الماءِ في جَوْفِهِ. قالَ: ومنه قِيلَ للبعير إذا صَوَّتَ: هو يُجَرْجِرُ. قالَ بعضُ أَهْلِ اللغةِ: إنّما هو: يجرجرُ في بطنِهِ نارَ جهنّم، بنصبِ الراءِ. قالَ: والجَرْجَرَةُ: الصَّبُّ. يُقالُ: جَرْجَرَ في بطنِهِ الماءَ، إذا صَبَّهُ، جَرْجَرَةً، وجَرْجَرَ الجَرَّةَ: إذا صَبّها. قالَ: ومعناه: كأَنَّهُ يَصُبُّ في جَوْفِهِ نارَ جهنّم». إصلاح غلط المحدثين (ص ٧٠-٧١).

(٣) أخرجه مسلم في اللباس والزينة، بَابُ تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي الشُّرْبِ وَغَيْرِهِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ (٣/ ١٦٣٥، ح ٢٠٦٥) من حديث أُمِّ سَلَمَةَ، فذكره.

(٤) النهاية (١/٢٥٥).

[٢١٤٨] قولُه: «**عنِ امرأةِ ابنِ عُمرَ**»، في هامش أصلنا ما لفظه وهي صفيَّةُ بنت أبي عُبيدٍ[١]. انتهى. وصدق، هي صفية بنت أبي عُبيد بن مسعود الثَّقَفِيَّة، أختُ المختار بن أبي عُبيد الكَذَّابِ، رأت عُمر وروت عن عائشة وحفصة، وأم سلمة وغيرهنَّ، وعنها سالم ونافع، وعبد الله بن دينار، وموسى بن عقبة، وجماعة، وثقها أحمدُ العجليُّ وغيرُه[٢].

باب الشُّرْب بِثلاثةِ أنْفاسٍ

[٢١٤٩] قوله: «**حدثنا عَزْرةُ بنُ ثابتِ الأنصاريِّ، عن عامرِ بن عبدِ الله، عن أنَسٍ**[٣]»، كذا في أصلنا، وعلى عامرٍ ضَبَّةٌ، ومكتوبٌ تُجاهه وأظنُّه بخطِ واقِفِ الأصلِ الملكِ المحسنِ ما لفظُه: «حاشية: وكذا ذكره المقدسيُّ[٤]، وهو وهمٌ فاحش وقعَ في الأصل، وإنما هو ثمامةُ بن عبد الله، وقد أخرجه مسلم من حديثه»[٥] انتهى.

---

(١) وكذلك في النُّسخة التيمورية (مج٢/٢٢٠) أيضا، أما في السليمية (١٦٣/أ) فجاء النص المذكورُ في أصلِ المتن وسطَ السطرِ دون إلحاقٍ.

(٢) معرفة الثقات (٤٥٤/٢)، تذهيب تهذيب الكمال (١٤٨/١١، ت ٨٦٩٤).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ١٨، ٢٦١/٢، ح ٣٤٥٩): «حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بنُ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ، عَن عامر بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَن أَنَسٍ، أَنَّهُ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا، وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ ﷺ: «**يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا**»».

(٤) هو: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، الجماعيلي المقدسي، ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قُدامة المقدسي، ت/٦٢٠هـ.

إمامٌ في الفقه والحديث، صاحب تصانيف كثيرة شهيرة، من أشهرها المغني، والكافي، وروضة الناظر، ولمعة الاعتقاد. انظر: السير (١٦٥/٢٢-١٦٨).

(٥) قلت: وذكر هذا الكلام محقق السنن مصطفى الأعظمي نقلا عن أصله أيضا (٢٦١/٢، ح ٣٤٥٩)، وخرَّجَ بعضُ من وقع له النسخة التيمورية (مج٢/٢٢٠) التي بخط ابن قُدامة عند اسم (عامر بن عبد الله) خرجةً إلى اليمين وكتب تجاهها في الهامش الأيمن ما نصُّه: «الصوابُ ثُمامة بن عبد الله. ورواه الترمذي عن بندار عن ابن مهدي، عن عزرة، عن ثمامة به، وقال: صحيح. والنسائي عن إسماعيل عن خالد. وإسحاق عن وكيع. عن عزرة عن ثمامة به. ومن

=

وصدقَ؛ فإن مسلمًا أخرجه من حديث عَزْرَة بن ثابتٍ الأنصاري عن ثُمامة بن عبد الله ابن أنسٍ، عن أنس مرفوعا(١). وقد أخرجه: البخاري، مسلم، الترمذي، النسائي، ابن ماجه، فرواه البخاري في الأشربة عن أبي عاصم، وعن أبي نعيم(٢). ومسلم فيه عن أبي بكر بن أبي شيبة، وقُتيبة كلاهما عن وكيع(٣). والترمذي فيه عن بُندار عن ابن مهدي(٤)، وقال: صحيح حسن. والنَّسائي في الوليمة(٥) عن إسماعيل ابن مسعود عن خالد. وعن إسحاق [بن(٦)] إبراهيم، عن وكيعٍ. عن عَزْرةَ بن ثابت، عن ثُمامة عن أنس(٧). وعن إبراهيم بن الحسن عن الحارث بن عطية، عن هشام الدستوائي، عن قتادة

طريق ثمامة ساقه في الأطراف. ومن طريق ثُمامةَ رواه مسلم، البخاري. وقوله: عن عامرٍ تصحيفٌ من بعض الكُتَّابِ عن ثُمامة، ورواه أحمد من طريق عَزْرَةَ به».

أما النسخة السليمية (١٦٣/أ) فأثبت الناسخ (عامر بن عبد الله) في المتن وكتب تجاهه في الهامش الأيمن: «قال أبو الحسن: أخبرناه إبراهيم بن نصر، أخبرنا أبو نعيم، حدثنا عزرة بن ثابت الأنصاري، عن ثمامة بن عبد الله، عن أنس، فذكر نحوه»، وأبو الحسن هو القطان، تلميذ ابن ماجه وراوية سننِه، أما النسخ الباقية فجاء فيها (عامر) على الخطأ.

النسخة الفرنسية (ص ٤٤٢)، النسخة المحمودية (ص ٣٣٢)، نسخة عارف حكمت (ص ٣٤٢)، النسخة الأزهرية (ص ٢٧٨).

(١) الصحيح، كتاب الأشربة بَابُ كَرَاهَةِ التَّنَفُّسِ فِي نَفْسِ الْإِنَاءِ، وَاسْتِحْبَابِ التَّنَفُّسِ ثَلَاثًا خَارِجَ الْإِنَاءِ (١٦٠٢/٣، ح ٢٠٢٨).

(٢) كلاهما عن عزرة عن ثمامة به. بابُ الشُّرْبِ بِنَفَسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ (١١٢/٧، ح ٥٦٣١).

(٣) عن عَزرةَ به. تقدم تخريجُه.

(٤) عن عزرةَ به. باب ما جاء في التنفس في الإناء (٣٠٢/٤، ح ١٨٨٤).

(٥) كذا في تحفة الأشراف (١٥٦/١، ح ٤٩٨)، وفي المطبوع من سنن النسائي الكبرى جاء بالباب في كتاب الأشربة المحظورة ويلي كتاب الوليمة، والأول هو الأنسب، ولعل الاختلاف راجعٌ إلى اختلاف النسخ.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، واستدركتُه من المصدر المنقول عنه.

(٧) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الأشربة المحظورة، الرُّخْصَةُ فِي التَّنَفُّسِ فِي الْإِنَاءِ (٣٠٥/٦، ح ٦٨٥٧، ٣٠٦/٦، ح ٦٨٦٠).

عن ثمامة به نحوه، قال النسائي: قتادةُ في هذا الحديث خطأ[١]. وابنُ ماجه في الأشربة عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن مهدي به، ولم يتعرضِ المزيُّ للوهمِ الذي وقعَ هُنا[٢].

باب اخْتِناثِ الأسْقِيةِ

[٢١٥٠] قوله: «**نَهَى رسولُ الله ﷺ عن اخْتِناثِ الأسْقِيةِ، أنْ يُشْرَبَ من أفْواهِها**[٣]»، تقُول: خَنَثْتُ السِّقَاءَ إذا ثَنَيتَ فَمَه إلى خارجٍ وشربتَ منه، وقَنَعْتُه إذا ثَنَيتَهُ إلى داخِلٍ، وإنما نهى عنه لأنهُ يُنَتِّنُها، فإنَّ إدامةَ الشُّرب هكذا مما يُغَيِّر رِيحَها [١٦٨/أ] وقيل: لا يُؤمَنُ أن يكون فيها هامَّةٌ، كما جرى في الحديث المذكور في الأصل: أنَّه خَرَجتْ عليه حَيَّةٌ[٤]، وقيل: نهى عنه لئلا يترشَّشَ الماءُ على الشارِبِ لِسَعَةِ فَمِ السِّقاءِ[٥].

باب الشُرب قَائمًا

[٢١٥١] قوله: «**وعندها قربةٌ مُعَلَّقةٌ، فَشَرِبَ وهُو قَائمٌ، فَقَطَعَتْ فَمَ القِرْبَةِ**[٦]» الحديث، إنما شرب قائِمًا وقد نهى عنه، فقيل: إنَّهُ بيان للجوازِ وهذا جوابُ

---

(١) وتمام كلامه: «وَالصَّوَابُ حَدِيثُ عَزْرَةَ وَاللهُ أَعْلَمُ». الموضعُ نفسه (ح ٦٨٥٩).

(٢) إلا أنه نقل اسم الراوي (ثمامة بن عبد الله) على الصواب، فلعل نسخته من ابن ماجه خلت من التصحيف، أو قام بتصويبها. تحفة الأشراف (١٥٦/١، ح ٤٩٨).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٢٠، ٢٦١/٢، ح ٣٤٦٣): «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ، اخْتِنَاثِ الأَسْقِيَةِ، أَنْ يُشْرَبَ مِن أَفْوَاهِهَا**»».

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٢٠، ٢٦١/٢، ح ٣٤٦٤) «عَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن اخْتِنَاثِ الأَسْقِيَةِ، وَإِنَّ رَجُلًا بَعْدَ مَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن ذَلِكَ قَامَ مِن اللَّيْلِ إِلَى سِقَاءٍ فَاخْتَنَثَهُ؛ فَخَرَجَتْ عَلَيْهِ مِنْهُ حَيَّةٌ».

(٥) النهاية (٨٢/٢).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٢١، ٢٦٢/٢، ح ٣٤٦٦): «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَن جَدَّةٍ لَهُ يُقَالُ لَهَا كَبْشَةُ الأَنْصَارِيَّةُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «**دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا قِرْبَةٌ مُعَلَّقَةٌ، فَشَرِبَ مِنْهَا وَهُوَ قَائِمٌ**»، فَقَطَعَتْ فَمَ القِرْبَةِ تبتَغِي بركةَ موضِعِ فِيِّ رسُولِ الله ﷺ».

جماعةٍ كثيرة، ، وأهلُ الظاهر عندهم هذا كان قبلَ النَّهي لأن هذا موافقٌ للأصلِ، وحديث النهي فيه شرعٌ زائدٌ [١]، وسلكوا هذا المسلك في أماكن كثيرة، وإنما قطعتْ مكان فمه طلبا للبركة ليكون عندها محفوظا، وهذا مذكور في تكملة الحديث، وهو قوله: «تبتغِ بذلك بركَةَ موضعَ فِيِّ رسُولِ الله ﷺ».

باب إذا شَرِبَ أعْطَى الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ

[٢١٥٢] قوله: «**وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ أَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ**[٢]»، هذا الأعرابي هو خالد بن الوليد، قاله بعضهم، وفيه نظرٌ؛ لأن خالداً ليس أعرابياً إنما هو من أهل الحاضرة[٣].

باب التَّنَفُّس فِي الإناءِ

[٢١٥٣] قوله: «**عن الحارِثِ بن أبي ذُبابٍ، عن عمِّه، عن أبي هُريرة** [٤]»،

---

(١) انظر: المحلَّى (٦/٢٣٠). وقد أطال في الرد عليه شيخُ المصنِّف ابنُ الملقن في كتابه: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٧/١٩٩-٢٠١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٢٢، ٢/٢٦٢، ح ٣٤٦٨): «عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُتِيَ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ أَعْطَى الأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ: «**الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ**»».

(٣) قال ابن عبد البر: «وقد بلغني عن بعض من تكلف الكلام في هذا الشأن أنه قال: الأعرابي في هذا الحديث هو خالد بن الوليد. وهذا منه إغفال شديد وإقدام على القول بالظن الذي هو أكذب الحديث أو تقليد لمن سلك في ذلك سبيله ووهْمٌ بيِّن وغلط واضح من وجهين أحدهما: أن الأعرابي كان عن يمينه ﷺ في حديث أنس هذا، وخالد بن الوليد كان في قصة ابن عباس عن يساره عليه السلام وابن عباس عن يمينه. والآخر: أنه اشتبه عليه حديث سهل ابن سعد في الأشياخ مع الغلام مع حديث أنس في أبي بكر والأعرابي...».
التمهيد (٦/١٥٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٢٢، ٢/٢٦٢، ح ٣٤٦٨): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ عبدِ اللَّهِ، عَن عبدِ العَزِيزِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَن الحَارِثِ بنِ أَبِي ذُبَابٍ، عَن عَمِّهِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ**...»».

كذا في أصلنا[١]، قال أبو القاسم بن عساكر: وفي سماعي: عن محمد بدل عمه، وهو وهم. انتهى. وعمه هو عبد الله، كذا قاله الذهبي[٢] ومن قبله المزي[٣]. والله أعلم.

باب الشُّرْبِ بالأكُفِّ والكَرْعِ[٤]

[٢١٥٤] قوله: «**دخلَ رسولُ الله ﷺ على رجُلٍ من الأنصارِ، وهو يُحوِّلُ الماءَ في حائطِه**[٥]» الحديث، هذا الرجل لا أعرفُه، وفي حفظي أنه مالك بن التَّيِّهان[٦]. والله أعلم.

[٢١٥٥] قوله: هل «**عندكَ ماءٌ باتَ فِي شَنٍّ**»، الشَنُّ: القِرْبَةُ البَالِيةُ[٧].

باب سَاقِي القَومِ آخرُهم شُرْبًا

[٢١٥٦] قوله: «**عن عَبدِ الله بن رَبَاح**[٨]»، هو بفتح الراء ثم موحَّدة[٩]،

---

(١) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٢٢) والسليمية (١٦٣/ب).

(٢) تذهيب تهذيب الكمال (٨٣/١١).

(٣) تهذيب الكمال (٦٩/٣٥). وذكره ابن حبان في الثقات (٣٤/٥) وقال: «عبد الله بن المغيرة ابن أبي ذباب الدوسي من أهل المدينة، يروى عن أبي هريرة روى عنه ابنُ أخيه الحارث بن عبد الرحمن ابن المغيرة بن أبي ذباب». وقد تصحف (ذباب) في المطبوع من الثقات إلى (ذئاب).

(٤) كَرَعَ في الماء يكرَعُ كَرْعاً وكُروعاً: إذا تناوله بفيه. انظر: العين ١٩٩/١.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٢٥، ٢٦٣/٢، ح ٣٤٧٥): «عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ مِن الأَنْصَارِ وَهُوَ يُحَوِّلُ المَاءَ فِي حَائِطِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ فِي شَنٍّ فَاسْقِنَا وَإِلَّا كَرَعْنَا**»...».

(٦) هو كذلك، وهذه القصة جاءت من طريق أبي هريرة رضي الله عنه أيضا، وتقدم الكلام على تعيين المبهم فيها في النص رقم: ٢٠٢٣. وانظر: الأسماء المبهمة (ص ٢٨٢)، غوامض الأسماء المبهمة (٢/ ٦٢٨)، فتح الباري (٧٧/١٠).

(٧) فقهُ اللغة للثعالبي (ص ٥٣).

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٢٦، ٢٦٤/٢، ح ٣٤٧٧): «حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عَن ثَابِتٍ البُنَانِيِّ، عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ رَبَاحٍ، عَن أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**سَاقِي القَوْمِ آخِرُهُمْ شُرْبًا**»».

(٩) المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٣٦١/١)، توضيح المشتبه (١١٨/٤).

وثَّقُوهُ[١]، وليس لهم في الكتب الستَّة عبد الله بن ريَاحٍ، بكسر الراء ثم مثنَّاة تحت، بل ولا في التَّهذيب[٢].

باب الشُّرْب في الزُجاجِ

[٢١٥٧] قوله: «**الزُّجَاج**» مثلثُ الزَّاي معروفٌ[٣] [١٦٨/ب].

[٢١٥٨] قوله: «**كانَ لرسُولِ اللهِ ﷺ قَدَحٌ من قَوَارِيرَ يَشرَبُ فِيهِ** [٤]». هذا القَدَحُ أهداه له المقَوْقِسُ واسمه جُريج بن مِيناء[٥]، صاحبُ الإسكندرية، ذكره ابن منده في الصحابة، وأبو نعيمٍ[٦]، وما زال نصرانيا ومنه أُخِذَتْ مِصْرُ، ولهم مقوقس آخر في معجم ابن قَانع[٧]، ولعله هذا[٨]، قال بعضهم[٩]: أثبتَهُ أبو عُمر[١٠] -يعني المقَوْقِس صاحب الإسكندرية- في الصحابة ثم أمر بأن يُضربَ عليه، وقال: يغلبُ على الظن أنه لم يسلم، وكانت شبهته رواية رواها ابن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة، قال: أخبرني المقوقِس أنه أهدى لرسول الله ﷺ، قدحا من قوارير

---

(١) تهذيب الكمال (٤٨٨/١٤)، التقريب (ت ٣٣٠٧).

(٢) أي تهذيب الكمال.

(٣) الصحاح (٣١٩/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٥، الباب ٢٧، ٢٦٤/٢، ح ٣٤٧٨): «حَدَّثَنَا مَنْدَلُ بنُ عَلِيٍّ، عَن مُحَمَّدِ ابنِ إِسْحَاق عَن الزُّهْرِيِّ، عَن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدَحٌ مِن قَوَارِيرَ يَشْرَبُ فِيهِ**»».

(٥) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٥٣٣/١)، الإكمال (٦٦/٢).

(٦) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢٦٤٨/٥)، ولا يزال الجزء الذي فيه ترجمة المقوقس من كتاب ابن منده في عداد المفقود، وقد وقع لابن حجر، فنقل هذا الكلام منه. الإصابة (٣٧٥/٦).

(٧) معجم الصحابة لابن قانع (٩٥/٣، ت ١٠٦٠).

(٨) كذا قال الذهبي، وأنكر ابنُ الأثير على من ذكره في الصحابة.
أسد الغابة (٢٧٠/٥)، تجريد أسماء الصحابة (ت ١٠٤٠، ١٠٤١).

(٩) هو الدارقطني.

(١٠) أي ابن عبد البر.

فكان شرب فيه هذا القَدَحُ أهداه له المَقَوْقِسُ[١]. انتهى[٢]. ولا أعرف له عليه السلام من قوارير إلا قدحا واحدا فلهذا قلتُ في هذا القدح المذكور في الحديث: أهداه له المقوقِس. والله أعلم.

(١) ساقه ابن قانع في ترجمة المقوقس بإسناده إلى محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عُبيد الله ابن عبد الله بن عُتبة، حدثني المقوقس قال: أهديت إلى رسول الله ﷺ قدح من قواريرَ فشرب فيه. وهذا إسنادٌ صحيح، ولم أقف على الرواية في الجزء الموجود من سيرة ابن إسحاق.
معجم الصحابة لابن قانع (٣/٩٥، ت ١٠٦٠).

(٢) إلى هنا انتهى كلامُ الدارقطني، عزاه إليه كل من الزيلعي، وابن طولون، والملا علي القاري.
انظر: نصب الراية (٤/٤٢٢)، إعلام السائلين لابن طولون (ص ٨٥)، شرح الشفا للقاضي عياض، للملا علي القاري (١/٧٤٦).

أبوابُ الطِّبِّ

[٢١٥٩] الطبُّ: قال شيخنا مجدُ الدين في قاموسِه: الطِّبُّ مُثَلَّثُ الطاء، عِلَاجُ الجِسمِ والنَّفْسِ(١)، وكذا هو مُثَلَّثُ الطاءِ في صِحاحِ الجَوهَريِّ(٢).

باب ما أنزلَ اللهُ داءً إلا أنزلَ له شِفَاءً

[٢١٦٠] قوله: «**إِلَّا مَنِ اقْتَرَضَ مِن عِرْضِ أَخِيهِ** (٣)»، أي: نال منه وقطعه بالغيْبة، وهو افتعال من القرض وهو القَطْعُ(٤).

[٢١٦١] قوله: «**عن ابن أبي خِزامة، عن أبي خِزامة** (٥)»، كذا في أصلنا(٦)، قال الذهبي في تذهيبه: «ابن أبي خزامة عن أبيه وعنه الزهري، وقيل: أبو خزامة وهو الصحيح»، كذا قال في الأبناء(٧)، قال في الآباء: «أبو خِزامة السعدي صحابي له في

---

(١) القاموس المحيط (ص ١٠٨).

(٢) الصحاح للجوهري (١/١٧٠).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ١، ٢/٢٦٥، ح ٣٤٧٨): «عَنْ أُسَامَةَ بنِ شَرِيكٍ، قَالَ: شَهِدْتُ الأَعْرَابَ يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ أَعَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا؟ أَعَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا؟ فَقَالَ لَهُمْ: «**عِبَادَ اللَّهِ، وَضَعَ اللَّهُ الحَرَجَ إِلَّا مَنِ اقْتَرَضَ مِن عِرْضِ أَخِيهِ شَيْئًا**...»».

(٤) النهاية (٤/٤١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ١، ٢/٢٦٥، ح ٣٤٨٠): «عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَن ابنِ أَبِي خُزَامَةَ، عَن أَبِي خُزَامَةَ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَأَيْتَ أَدْوِيَةً نَتَدَاوَى بِهَا، وَرُقًى نَسْتَرْقِي بِهَا، وَتُقًى نَتَّقِيهَا، هَلْ تَرُدُّ مِن قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا، قَالَ: «**هِيَ مِن قَدَرِ اللَّهِ**»».

(٦) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٢٤) والسليمية (١٦٣/ب)، وضُبط (خزامة) في السليمية بضم الخاء، وكذا ضبطه الفيروزآبادي قال: «وكَثُمامةٍ: خُزامَةُ بنُ يَعْمُرٍ الليثي.. وابنُ أبي خُزامةَ، أو أبو خُزامَةَ بنُ خُزيمَةَ شَيْخُ الزُّهْرِيِّ»، وفي التيمورية وعند المصنف بكسر الخاء، وصوبه الحافظ ابن حجر، وهي بالكسر: حلقة من شعر تجعلُ في ثقب في أنف البعير يُقاد به، إذا كان صعبا ليُراض به.

انظر: المشارق (١/٢٣٤)، المطالع (٢/٤٢٨)، القاموس (ص ١١٠٢) التقريب (٨٠٧٧).

(٧) التذهيب (١١/١٥)، وتبع الذهبي في ذلك المزي. تهذيب الكمال (٣٤/٤٣٧).

الرُّقى، قاله الزهري، عن ابن أبي خِزامة عن أَبيه[(١)]»، وقال في تجريدِ الصحابة: «أبو خزامة السعدي، روى الزهري عن ابن أبي خزامة عن أَبيه في التداوي والرقى»[(٢)]. انتهى. وفي الترمذي في الدواء والحث عليه، قال: «وفي الباب عن فلان وفلان، وأبي خزامة». ثم ذكره في الرخصة في الرقى، فقال: «وفي الباب عن فلان وفلان، وأبي خزامة عن أَبيه»، ثم ذكر الترمذي في الرقى والأدوية عن الزهري عن أبي خِزامة عن أبيه مرتين، ثم قال: «وقد رُوي عن ابن عيينة كلتا الروايتين، فقال بعضهم: عن أبي خزامة عن أبيه، وقال بعضهم: عن ابن أبي خزامة عن أبيه، وقد روى غيرُ ابن عيينة هذا الحديثَ عن الزهري عن أبي خزامة عن أبيه، وهذا أصح، ولا يعرف لأبي خزامة غير هذا الحديث[(٣)]» انتهى[(٤)].

---

(١) المصدر نفسه (١٠/٢٤٩).

(٢) تجريد أسماء الصحابة (ص ١٦٢، ت ١٨٩٦).

(٣) كتاب الطب (٤/٣٨٣، ح ٢٠٣٨، ٤/٣٩٣، ح ٢٠٥٦، ٤/٣٩٩، ح ٢٠٦٥). وذكر الترمذي في الموضع الأخير إسنادين، ساق المتن مع أولهما، وهو: عن ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، عن الزهري عن أبي خزامة عن أبيه. بنحو حديث البابِ عند المصنف، ولم يسق المتن مع الثاني، وهو: عن سعيد بن عبد الرحمن، عن ابن عُيينة عن الزهري عن ابن أبي خزامة عن أبيه عن النبي ﷺ، ثم ساق الإسناد الثاني بمتنه في موضع آخر، في القدر، باب ما جاء لا ترد الرقى ولا الدواء من قدر الله شيئا (٤/٤٥٣، ح ٢١٤٨) وقال: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث الزهري وقد روى غير واحد عن سفيان عن الزهري عن أبي خزامة عن أبيه وهذا أصح، هكذا قال غير واحد: عن الزهري عن أبي خزامة عن أبيه».

(٤) قلتُ: الأشبه بالصواب أن اسم الراوي أبُو خزامةَ بن يَعمَر، وليس بصحابي، وإنما هو مجهولٌ من التابعين، وأن الصواب في الإسنادِ: الزهري عن أبي خُزامة عن أبيه.

قال ابن مأكولا: «يَعمَر أوله ياء معجمة باثنتين من تحتها فهو يَعْمر: قلت يا رسولَ الله! أرأيتَ رقى نسترقي بها؟... روى عنه ابنه أبو خزامة بن يعمر، وروى عن أبي خزامة الزهري». الإكمال (٧/٣٢٢).

وكذا سماه الإمامُ مسلم في الكنى، عزاه إليه ابن حجر في الإصابة (٧/١٠٦).

=

ويشهدُ لما ذكرتُه ما رواه الحاكم في المستدرك (٢٥٥/٩، ح ٧٦١٩ طبعة الميمان) بعد حديث صالح الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن حكيم بن حزام ﷺ، فذكر هذا الحديث، وهو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف على الزُّهري؛ قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد رواه يُونس بن يزيد وعُمر بن الحارث بإسناد آخر وهو المحفوظُ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو ابن الحارث ويونس بن يزيد، عن ابن شهاب أنَّ أبا خُزامة بن يَعْمَر -أحدَ بني الحارث ابن سعد- حدثه أن أباه حدثه أنه قال لرسول الله ﷺ». وإنما نقلت عن طبعة الميمان لأن ما جاء فيه هو الأقربُ للصواب والمطابق لما جاء في ثلاث نسخ خطية، وهو موافق لما نقله ابن حجر في التهذيب عن الحاكم، أما الطبعة الهندية فجاء فيها: «حدثني الحارث بن سعد» بدل «أحد بني الحارث بن سعد»، ويبدو أن هذا التصحيف قديمٌ في نُسخِ المستدرك، ووهمٌ من بعضِ رُواة الحديث لدى غير الحاكم، وكان ذلك سببا في الاختلاف في اسم الراوي.

فأخرج الطبراني في الكبير (٤٧/٦، ح ٥٤٦٨، باب: الحارث أبي سعد) من طريق عُثمان بن عمر، ثنا يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن أبي خُزامة، عن الحارث ابن سعد، عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، أرأيت رقى نسترقي بها...، وذكر الحديث.

قال أبو نعيم بعد أن ساق هذا الحديث من طريق الطبراني: «كذا رواه عثمان عن يونس، وخالفه الناس عن يونس، فرووه عن يونس، عن الزهري، عن أبي خزامة أحد بني الحارث بن سعد. وهو الصحيح». معرفة الصحابة (٨٦/٩).

وقال الدولابي: «سمعت العباس بن محمد قال: سمعت يحيى بن معين يقول: حديثُ عثمان بن عمر، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي خزامة، عن الحارث بن سعد، وأخطأ فيه، إنما هو عن أبي خزامة أحد بني الحارث». الكنى والأسماء (٥٢٣/٢-٥٢٤).

وقال المزي: «ابن أَبي خزامة، عن أبيه، عَن النَّبِيِّ ﷺ .. وقيل: أَبُو خزامة عن أبيه، عن النَّبِيِّ ﷺ، وهو الصحيح». تهذيب الكمال (٤٣٨/٣٤).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة أبي خزامة، عند تصويبه ما جاء لدى المزي من أنه: أحد بني سعد بن الحارث بن هُذيم: «قلتُ: صوابه أحد بني الحارث بن سعد بن هُذيم، كذا جاء مصرحا به في رواية الحاكم في المستدرك لهذا الحديث من طريق الزهري عن أبي خزامة عن أبيه وهو الصواب. وقال مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة في التابعين: أبو خزامة ابن يَعْمَر.. وقال يعقوب بن سفيان: هو أبو خزامة بن يَعْمَر، وصحح ذلك البيهقي».

=

كل ذلك نقلتُهُ من الترمذي من نسخة بخط الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي [١٦٩/أ].

تهذيب التهذيب (١٢/٧٥-٧٦).

ومن العجيبِ أن المزيَّ وابن حجر صحَّحا إسناد: الزهري، عن أبي خزامة، عن أبيه، ثم عدّوه من الصحابة، قال في التقريب: «ابن أبي خزامة عن أبيه، وقيل: عن أبي خزامة عن أبيه وهو الصحيح، مجهول»، وقال في الآباء: «أبو خزامة: .. أحد بني الحارث بن سعد ابن هُذيم، يقال: اسمه زيد بن الحارث، ويقال: الحارث، وكلاهما وهم، وهو صحابي له حديث في الرقى، وقلبه بعض الرواة». تهذيب الكمال (٣٣/٢٧٩)، الإصابة (٧/١٠٦)، التقريب (ت ٨٤٦٧، ٨٠٧٧).

ولم أقف على دليل على صحبة أبي خُزامة، باستثناء إسناد الزهري، عن ابن أبي خزامة، عن أبي خُزامة، وفيه من الكلام ما ذكرتُ، وقد سبق من كلام الترمذي أنه لا يُعرف لأبي خِزامة عن أبيه غير هذا الحديث، والأقربُ أنَّه مجهولٌ، وهي الصفة التي أعطاها الحافظ لابن أبي خُزامة تبعًا للترمذي كما صرح به في التهذيب (١٢/٢٦١)، والحالُ أن ذِكرَ هذا الأخيرِ في الإسنادِ وهْمٌ، ولا يصحُّ أصلا، وإن صحَّ كان ابنُ أبي خُزامة مجهولا، حيث لم يؤثر توثيقُه عن أحدٍ، وبالتالي لا تثبتُ الصحبة بسندٍ فيه مثلُه.

قال الحافظُ ابن عبد البر: «وقد ذكر بعضهم في الصحابة آخر أبا خزامة بحديث أخطأ فيه راويه عن ابن شهاب، والصواب ما رواه يونس بن يزيد، وابن عيينة، وعبد الرحمن ابن إسحاق، عن الزهري، عن أبي خزامة أحد بني الحارث بن سعد، عن أبيه..، وقال غيرهم فيه عن الزهري: عن أبي خزامة بن يعمر عن أبيه عن النبي ﷺ، وأبو خزامة هذا من التابعين لا من الصحابة على أن حديثه هذا مختلف فيه جدا». الاستيعاب (٤/١٦٤٠).

قال ابن حجر معلقا على كلام ابن عبد البر: «كأنه جنح إلى تقوية قول من قال: عن أبي خزامة، عن أبيه». الإصابة (٧/١٠٦).

وتسبب ذكرُ نسب أبي خزامة (أحد بني الحارث بن سعد بن هُذيم) في الإسناد في وهم بعض المصنِّفين، فعد ابنُ شاهين والبغويُّ الحارثَ بن سعد، وعدَّ ابن أبي داود سعدًا في الصحابة، وكذا ابنُ عبد البرِّ وصحَّف في اسمِهِ فجعله: سعد بن هُذيل، وإنما هو سعدُ بنُ هُذيم، وليسا من الصحابة.

انظر: الاستيعاب (٢/٦٠٦)، معجم الصحابة للبغوي (٢/١٤٤)، الإصابة (٣/٢٨٣).

باب الحِمْيَةِ

[٢١٦٢] قوله: «**وعليٌّ ناقِهٌ من مَرَضٍ**[١]»، يقال: نَقِهَ المريض ينقَهُ فهو نَاقِهٌ؛ إذا بَرَأَ وأفاقَ وكان قريبَ العَهدِ بالمرضِ لم يرجِعْ إليه كَمالُ صحَّتِه وقوتِه[٢].

[٢١٦٣] قوله: «**وَلَنا دَوَالي معلَّقة**»، الدَّوالي: جمعُ داليةٍ، وهي العِذْق من البُسر يُعَلَّقُ، فإذا أرطبَ أُكل، والواو فيه منقلبة عن الألف[٣].

باب لا تُكرهُوا المرِيضَ على الطَّعامِ

[٢١٦٤] قوله: «**حدثنا محمدُ بن عبد الله بن نُمير، حدثنا يونُس بن بُكير، عن موسى بن عُلَي**[٤]»، كذا أصلُنا[٥]، وتُجاههُ بخطِّ الملك المحسِن واقف الأصل المذكور على المسلمين بالشَّام ما صورتُه: أنه يُقال له: بُكير بن يونس بن بُكير، وفوق ذلك صورة: خ وينظر[٦]، فنظرت فما وجدتُ بُكير بن يُونس، إنما هو مكبَّر، وهو بكرُ ابن يونُس بن بُكير، لكن ذكروا في ترجمةِ والده أبو بكر، ويقال: أبو بكير، فيحتمل أنه

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣، ٢/٢٦٦، ح ٣٤٨٥): «عَنْ أُمِّ الْمُنْذِرِ بِنتِ قَيْسٍ الأَنصَارِيَّةِ، قَالَت: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعَلِيٌّ نَاقِهٌ مِن مَرَضٍ وَلَنَا دَوَالِي مُعَلَّقَةٌ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهَا، فَتَنَاوَلَ عَلِيٌّ لِيَأْكُلَ...»».

(٢) النهاية (٥/١١١).

(٣) المصدر نفسه (٢/١٤١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٤، ٢/٢٦٦، ح ٣٤٨٧): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بنُ يُونُسَ بنِ بُكَيْرٍ، عَن مُوسَى بنِ عُلِيِّ بنِ رَبَاحٍ، عَن أَبِيهِ، عَن عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ الجُهَنِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ**»».

(٥) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٢٥) من دون تنبيه على السقط، ونبه الأعظمي محقق نسخة المصنِّف من ابن ماجه إلى السقط حيث أضاف (بكر بن) بين معقوفين وقال: «ما بين المعكوفتين سقط من الأصل»، أما النسخة السليمية (١٦٤/أ) فجاء فيها الاسم على الصواب من دون سقط: بكرُ بن يونس بن بُكير.

(٦) خ: يعني نسخة.

مكبَّر ولكن صُغِّر[١]. والله أعلم. يروي عن موسى بن عُلي، بضم العين تقدم[٢]، والليثِ، وابن لهيعة وعنه أبو كُريب، وابن نمير وأحمد بن أبي غرزة وجماعة، قال بعضهم: لا بأس به[٣]، وقال البخاري: منكر الحديث[٤]، وقال أبو زرعة: واه[٥]، وقال ابن عدي: عامَّة ما يرويه لا يُتابع عليه[٦]، وقد روى عن والده[٧] ابنُ نمير، والظاهر -والله أعلم- أن المذكور في هذا الباب هو الابن[٨].

باب التَّلْبِينَةُ

[٢١٦٥] «**التَّلْبِينَةُ والتَّلْبِينُ**» حَسَاءٌ يُعمل من دَقيقٍ أو نُخالَةٍ، وربما جُعل فيها عسلٌ[٩]، وقال في المطالع: وقد يُجعل فيها اللبنُ والعسلُ[١٠] انتهى. سُميتْ بذلك تشبيهًا باللبن، لبياضِها ورِقّتها، وذكر بعضُهم أنَّه الذي تسميه الناسُ ماء الشعير، وأنه مطحونٌ أنفعُ لأهل الحجاز من الصَّحيح[١١].

---

(١) تذهيب تهذيب الكمال (١٠/١٥٩، ت ٧٩٤٨).

(٢) انظر النص رقم: ٧٨٠، في القسم الذي حققه زميلي د. محمد رازق من هذا الكتاب. وانظر: الإكمال (٦/٢٥١).

(٣) منهم العجلي. انظر: معرفة الثقات (١/٢٥٣)، تذهيب تهذيب الكمال (٢/٥٥، ت ٧٦١).

(٤) التاريخ الأوسط (٢/٢٨٩).

(٥) الضعفاء لأبي زُرعة الرازي (٢/٦٨٤).

(٦) الكامل في الضعفاء (٢/٣١).

(٧) والدُه: يونس بن بُكير.

(٨) محمد بن عبد الله بن نُمير. تهذيب التهذيب (١١/٣٨٢).

(٩) النهاية (٤/٢٢٩).

(١٠) مطالع الأنوار (٣/٤١٣).

(١١) زاد المعاد (٤/١٢٠، ٢٩٣)، ونصُّ كلام ابن القيم: «وَإِذَا شِئْتَ أَنْ تَعْرِفَ فَضْلَ التَّلْبِينَةِ فَاعْرِفْ فَضْلَ مَاءِ الشَّعِيرِ، بَل هِيَ مَاءُ الشَّعِيرِ لَهُمْ، فَإِنَّهَا حَسَاءٌ مُتَّخَذٌ مِن دَقِيقِ الشَّعِيرِ بِنُخَالَتِهِ، وَالفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَينَ مَاءِ الشَّعِيرِ أَنَّهُ يُطْبَخُ صِحَاحًا، وَالتَّلْبِينَةُ تُطْبَخُ مِنْهُ مَطْحُونًا، وَهِيَ =

[٢١٦٦] قوله: «**إذا أخَذَ أهلَهُ الوَعْكُ**[١]»، الوعْكُ: بإسكان العين وفتحِها الحُمَّى، وقيل: مَغْثُ الحُمَّى[٢].

[٢١٦٧] قوله: «**أمَرَ بِالحَسَاءِ**»، هو بالفتح والمدِّ، طعَامٌ معروفٌ، تقدم[٣].

[٢١٦٨] قوله: «**ليَرْتُوا فُؤادَ الحَزِين**»، هو من رتَا بالمثناة فوْقُ معتَلٌّ، أي: يَشُدُّهُ ويُقَوِّيهِ[٤].

[٢١٦٩] قوله: «**ويَسْرُو عن فؤادِ السَّقيم، كما تَسْرُو إحداكُنَّ الوَسَخَ**»، أي يكشفُ عن فؤادِه الألمَ ويزيلُه[٥]، يقال: سروتُ الثوبَ عني سروًا إذا ألقيته عنك وسَرَيْتُ لغةٌ، وسروتُ عني دِرْعي بالواو، لا غير، وانسرَى عنه الهَمُّ، انكشَفَ وسُرِّي عنه مثله[٦].

[٢١٧٠] قوله: «**حدثنا عليٌّ بن أبي الخَضِيبِ**[٧]»، هو بفتح الخاء وكسر الضَّاد المعجمتين[٨]، وهو عليُّ بن محمد بن أبي الخَضِيبِ الهاشِميُّ الكوفيُّ الوَشَّاءُ، قال

أَنْفَعُ مِنْهُ لِخُرُوجِ خَاصِّيَّةِ الشَّعِيرِ بِالطَّحْنِ».

(١) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٥، ٢/٢٦٦، ح ٣٤٨٨): «عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَخَذَ أَهْلَهُ الوَعْكُ أَمَرَ بِالحَسَاءِ، قَالَتْ: وَكَانَ يَقُولُ: «**إِنَّهُ لَيَرْتُو فُؤَادَ الحَزِينِ وَيَسْرُو عَن فُؤَادِ السَّقِيمِ كَمَا تَسْرُو إِحْدَاكُنَّ الْوَسَخَ عَن وَجْهِهَا بِالْمَاءِ**»».

(٢) الصحاح (٤/١٦١٥)، مشارق الأنوار (٢/٢٩١).

(٣) أولَ الباب.

(٤) النهاية (٣/١٩٤).

(٥) النهاية (٢/٣٦٤).

(٦) الصحاح (٦/٢٣٧٥).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٥، ٢/٢٦٧، ح ٣٤٨٩): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ أَبِي الْخَضِيبِ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن أَيْمَنَ بنِ نَابِلٍ، عَن امْرَأَةٍ مِن قُرَيْشٍ، يُقَالَ لَهَا كُلْثُمٌ، عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِالْبَغِيضِ النَّافِعِ، التَّلْبِين**...»».

(٨) الصوابُ في ضبطِ الخصيب: بالصاد المهملة، كذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٢٥) والسليمية (١٦٤/أ) حيث وضع الناسخ قلامة الإهمال فوق الصاد، وصنع مثله الذهبي في =

ابنُ أبي حاتم: محلُّه الصِّدق[١]، وقد تقدَّم فيما مضَى. [١٦٩/ب].

[٢١٧١] قوله: «**عن امرأةٍ من قُريشٍ، يُقال لها كُلْثُم، عن عائشَةَ**»، كُلْثُم: هذه ويُقال لها أمُّ كُلثُوم عن عائشة: «عليكُم بالتَّلبِين» وعنها أيمنُ بنُ نَابِل، وقيل: بينهما بنتُ أبي اللَّيثِ[٢].

باب الحبَّةِ السَّوداءِ

[٢١٧٢] قوله: «**إنَّ فِي الحَبَّةِ السَّوداءِ شِفاءً من كُلِّ داءٍ، إلا السَّامَ، والحبَّةُ السوداءُ الشُّونِيزُ**[٣]»، الحبة السوداء الشُّونِيزُ: كذا فسرها في الحديث به، قال ابنُ الأعرابي: إنما هو شِينِيز كذا يقولُه العرب[٤]، انتهى. وهي الكَمُونُ الأسود وتسمى الكَمونُ الهندي[٥]، قال الحسن[٦]: الحبة السوداء هي الخَرْدَل[٧]، وحكى الهَرَوي: أنها الحبة الخضراء[٨]، يعني: ثمرة البُطْمِ[٩]،

المجرد من أسماء رجال ابن ماجه (٢٠/ب) بخطه، وضبطه ابن حجر بالإهمال أيضا، وجاء مهملا في كتب الضبط وفي المطبوع من التذهيب وسنن ابن ماجه بتحقيق الأعظمي.

الإكمال (٤٠/٣)، التذهيب (٤٠/٧، ت ٤٨٣١)، التقريب (ت ٤٧٩٢).

(١) الجرح والتعديل (٢٠٢/٦).

(٢) تذهيب تهذيب الكمال (١٧٧/١١، ت ٨٧٤٠).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٦، ٢٦٧/٢، ح ٣٤٩٠): عن أبي هريرة «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ فِي الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءً مِن كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ**»، **وَالسَّامُ المَوْتُ، وَالحَبَّةُ السَّوْدَاءُ الشُّونِيزُ**»».

(٤) المشارق (١٧٥/١، ٢٦٠/٢)، المطالع (٢١٣/٢، ٨٧/٦). ونقل ابن سيده عن أبي حنيفة الدينوري أنها فارسية، وأن الفُرس يضمُّون شِينها. المحكم (١٠/٨).

(٥) كذا قاله عبد اللطيف البغدادي في الطب من الكتاب والسنة (ص ٨٨-٨٩)، ونقله عنه ابن مُفلح والعيني وابن حجر وغيرهم.

الآداب الشرعية (١١٥/٣)، عمدة القاري (٢٣٥/٢١) فتح الباري (١٤٥/١٠).

(٦) هو: الحسن بن أبي الحسن البصري.

(٧) المشارق (٢٣٠/٢).

(٨) الغريبين في القرآن والحديث للهروي (٩٤٩/٤).

(٩) البُطْمُ: «الحَبَّةُ الخَضْراء، أو شَجَرُها، ثَمَرُهُ مُسَخِّنٌ مُدِرٌّ باهِيٌّ، نافِعٌ للسُّعالِ واللَّقْوَةِ والكُلْيَةِ،

=

والصوابُ أنها الشُّونِيزُ[١]. والله أعلم.

باب العَسَل

[٢١٧٣] قوله: «**فقسَم بيننا لُعْقَة لُعْقَة**[٢]»، كذا في أصلنا بضم اللام بالقلم[٣]، واللُّعقَةُ بالضم: اسمٌ ما تأخذه المِلعَقَة، وبالفتح المرَّةُ، فيحتمل أنه أعطاهم لُعقة لُعقة بالضمِّ[٤]. والله أعلم.

باب الكَمْأةِ والعَجْوةِ

[٢١٧٤] قوله: «**الكَمْأَةُ من المَنِّ، وماؤها شفاءٌ للعينِ**[٥]» قيل: هو نفس الماء مجرَّدا، وقيل: معناه أن يُخلط ماؤها بدواء يعالج به العين، وقيل: إن كان لبرودة ما في العين من حرارة فماؤها مجردًا شفاءٌ، وإن كان لغير ذلك فيركَّب مع غيره[٦]، قال النووي: والصحيح، بل الصوابُ أن ماءها مجردا شفاء للعين مطلقا، فيُعصرُ ماؤها ويجعل في العين منه. قال: وقد رأيت أنا وغيري في زماننا من كان عَمِي وذهب بصرَه حقيقة، فكَحَلَ عينيه بماء الكمْأة مجرَّدًا، فشُفي وعاد إليه بصره، وهو الشيخ العدل:

وتَغْلِيفُ الشَّعَرِ بوَرَقِهِ الجافِّ المَنْخُولِ يُنْبِتُهُ ويُحَسِّنُهُ». القاموس (ص ١٠٨٠). قلتُ: شجرتُها وحباتها تُشبهُ شجرة الفُستق وحباته لكنها لا تؤكل، وكلاهما من فصيل واحد.

(١) المشارق (١/١٧٥)، المطالع (٢/٢١٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٧، ٢/٢٦٨، ح ٣٤٩٤): «عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَسَلٌ، فَقَسَمَ بَيْنَنَا لُعْقَةً لُعْقَةً فَأَخَذْتُ لُعْقَتِي، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَزْدَادُ أُخْرَى، قَالَ: نَعَمْ».

(٣) تكررت كلمة (لعقة) في الحديث ثلاث مرات، ضُبطت الثانية منها في النسخة التيمورية (مج٢/٢٢٦) بالضم، والثالثة منها في السليمية (١٦٤/ب) بالفتح، والبقية من دون ضبط.

(٤) الصحاح (٤/١٥٥٠).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٨، ٢/٢٦٨، ح ٣٤٩٦): «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ**...»».

(٦) انظر: إكمال المعلم (٦/٥٣٥).

الكمالُ ابن عبدٍ الدِّمشقي صاحب صلاحٍ وروايةِ حديثٍ(١)، وكان استعماله ماءَ الكمأة، اعتقادًا في الحديث وتبرُّكًا به(٢)، والله أعلم. انتهى. [١٧٠/أ]

[٢١٧٥] قوله: «**هو جُدَرِيُّ الأرض**(٣)» الجُدَرِيُّ، بضم الجيم وفتح الدال المهملة وفتحهما أيضا، نقول منه: جُدِّرَ الرجُلُ فهو مُجَدَّر، وأرضُ مَجْدَرةٍ: ذاتُ جُدَرِيٍّ(٤).

[٢١٧٦] قوله: «**حدثنا المُشْمَعِلّ**(٥)» هو بضم الميم، وإسكان الشين المعجمة وفتح الميم الثانية، وكسر العين المهملة، ثم لام مشدَّدة، مختلَفٌ في توثيقه(٦)،

---

(١) قال ابن حجر بعد نقله القصة عن النووي: «قلت: الكمال المذكور هو كمال الدين بن عبد العزيز بن عبد المنعم بن الخضر، يعرف بابن عبد بغير إضافة، الحارثي الدمشقي، من أصحاب أبي طاهر الخشوعي، سمع منه جماعةٌ من شُيوخ شيوخنا، عاش ثلاثا وثمانين سنة، ومات سنة اثنتين وسبعين وستمائة، قبل النووي بأربع سنين». فتح الباري (١٠/١٦٥).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٤/٤-٥).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٨، ٢/٢٦٨، ح ٣٤٩٩): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْنَا الْكَمْأَةَ، فَقَالَ: هُوَ جُدَرِيُّ الأَرْضِ، فَنُمِيَ الحَدِيثُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**الكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ**...»».

(٤) شبَّهها بالجُدَرِي، وَهُوَ الحَبُّ الَّذِي يَظْهَرُ فِي جَسَدِ الصَّبِي لظُهورها من بطن الأرض، كما يظهر الجُدَرِي مِن بَاطِنِ الجِلْد، وَأَرَادَ بِهِ ذَمَّها.
انظر: النهاية (١/٢٤٦)، القاموس (ص ٣٦٢).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٨، ٢/٢٦٩، ح ٣٥٠٠): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُشْمَعِلُّ بنُ إِيَاسٍ الْمُزَنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو ابنُ سُلَيْمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بنَ عَمْرٍو الْمُزَنِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**الْعَجْوَةُ وَالصَّخْرَةُ مِنَ الْجَنَّةِ**»، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَفِظْتُ الصَّخْرَةَ مِن فِيهِ»».

(٦) وثقه جماعة، قال ابن معين: «بصري ثقة»، وقال أيضا: «والمشمعل بن ملحان صالح الحديث إلا أن المشمعل بن إياس أوثق منه كثيرا»، وقال أبو داود وابن خُزيمة: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات وابن شاهين في ثقاتها، ونقل الأخيرُ توثيق ابن معين له.

وقال ابن معين في رواية: «ليس به بأس» وقال مرة: «إنه أوثق من المشمعل بن

=

كذا أحفظُه، وكذا هو في أصلنا[١]، ورأيت في بعضِ كتب الأسماء بضبط القلم بكسر الميم، فليحرر[٢].

باب السَّنَا والسَّنُّوتِ

[٢١٧٧] قوله: «**حدثنا إبراهيمُ بن محمد بن يوسُفَ بن سَرْجِ الفِرْيَابِيِّ**[٣]»

ملحان كثيرا».

وقال البخاري: «شيعي»، وقال الذهبي: «فيه لين، وقد وُثق»، ووثقه ابن حجر، وهو الصواب، ولم أر أعرف وجه تليين الذهبي له إلا أن يكون أشارَ إلى تشيُّعِه.

انظر: تاريخ ابن معين -رواية الدوري (٢٢٧/٤، ٢٤٧)، التاريخ الكبير (٤٦/٨)، الثقات (٥١٧/٧)، تاريخ أسماء الثقات (ص ٢٢٧)، الكاشف (٢٦٦/٢)، إكمال تهذيب الكمال (٢٠٧/١١)، تهذيب التهذيب (١٤٢/١٠)، تقريب التهذيب (ت ٦٦٨١).

(١) والنسخة التيمورية (مج٢/٢٢٧) والسليمية (١٦٤/ب).

(٢) ضبطُ المصنِّف مطابقٌ لما جاء في النسخ الخطية لابن ماجه، وضبط مثله الحافظُ ابن حجر في التقريب والزبيدي في التاج، وهو ملائم لما يدل عليه الاسم بهذا الضبط من معنًى في اللغة، حيث يدل على الظريف الخفيف، والسريع الماضي من الناس، ولم أقف في كتب اللغة على ضبطه بكسر الميم، ومنه قول الشاعر: له داعٍ بمكّةَ مُشْمَعِلٌّ *** وآخَرُ فوقَ دارته ينادِي

انظر: معجم مقاييس اللغة (٣١٢/٢)، المخصص (٢٦٣/١)، لسان العرب (٣٧٢/١١)، التقريب (ت ٤٥٣٥)، تاج العروس (٢٩٨/٢٩-٢٩٩).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٩، ٢٦٩/٢، ح ٣٥٠١): «حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ ابنِ سَرْجٍ الفِرْيَابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ بَكْرٍ السَّكْسَكِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ أَبِي عَبْلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُبَيِّ بنَ أُمِّ حَرَامٍ، وَكَانَ قَدْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ القِبْلَتَيْنِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**عَلَيْكُمْ بِالسَّنَى وَالسَّنُّوتِ فَإِنَّ فِيهِمَا شِفَاءً مِن كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ**» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: «**الْمَوْتُ**»

قَالَ عَمْرٌو: قَالَ ابْنُ أَبِي عَبْلَةَ: السَّنُّوتُ: الشِّبِتُّ، وقَالَ آخَرُونَ: بَلْ هُوَ العَسَلُ الَّذِي يَكُونُ فِي زِقَاقِ السَّمْنِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

هُمْ السَّمْنُ بِالسَّنُّوتِ لَا أَلْسَ فِيهِمْ *** وَهُمْ يَمْنَعُونَ جَارَهُمْ أَنْ يَتَقَرَّدَا».

سَرْجٌ بجيم في آخره[١]، صدوقٌ[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال الأزدي: «ساقط»، قال الذهبي: «لا يلتفت إلى قول الأزدي؛ فإن [في[٤]] لسانه في الجرح رَهَقا[٥]».

[٢١٧٨] قوله: «**سمعت أَبَا أُبَيٍّ ابنَ أُمِّ حَرامٍ**» أبو أُبَيٍّ اسمُه عبدُ الله بن أُبَيٍّ، وقيل: عُبيد الله بن كعب، وقيل عبد الله بن عمرو بن قيس النَّجَّاري، ممن صلَّى القبلتينَ كما في الأصل، نزل الشَّامَ بالقُدْسِ، وقيل بدِمَشقَ، وقال خليفةُ[٦]: هو بمقبرةِ باب الصغير[٧].

[٢١٧٩] قوله: «**عليكم بالسَّنَا والسَّنُّوتِ**» السَّنا معروفٌ، والسَّنُّوت قيل: إنه العسل، وقيل الرُّبُّ[٨]، وقيل الكَمُّونُ، ويُروى بضم السِّين، والفتح أفصحُ، كذا قال ابن

---

(١) تصحَّف في المطبوع من تحقيق الأعظمي للسنن إلى (سرح).

(٢) قال أبو حاتم: «صدوق» وتبعه الذهبي وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، حديثُه حسن.

الجرح (١٣١/٢)، الثقات (٧٧/٨)، الكاشف (٢٢٤/١)، التقريب (ت ٢٤٢).

(٣) الثقات (٧٧/٨).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، واستدركته من المصدر المنقول منه.

(٥) الميزان (٦١/١).

(٦) هو: خليفة بن خياط، صاحب التاريخ.

(٧) تذهيب تهذيب الكمال (١٧٥/١٠)، الإصابة (٥/٧)، التقريب (ت ٧٩٢٤).

وباب الصغير أحد أبواب دمشق الثمانية، بين الغرب والقبلة، بجوارها مقبرة باب الصغير، أحد أشهر مقابر مدينة دمشق وأكبرها، ولا زال يُدفن بها.

انظر: رحلة ابن جبير (ص ٢٢٩)، المواعظ والاعتبار (٣٠١/١)، الروض المعطار (ص ٢٤٠).

(٨) الرُّبُّ: «الطِّلاءُ الخاثِر، وقيل: هو دِبْسُ كل ثَمَرَة وهو سُلافةُ خُثارَتِها بعد الاعتصار والطَّبْخِ، والجمع الرُّبُوبُ والرِّبابُ، ومنه سقاءٌ مَرْبُوبٌ إذا رَبَبْتَه، أَي جعلت فيه الرُّبَّ وأَصْلَحتَه به».

لسان العرب (٤٠٣/١).

الأثير[١]، وقال شيخنا مجد الدين في قاموسه: والسَّنُّوت كتَنُّور، وسِنَّور: الزبدُ والجُبن والعسلُ، وضَرْبٌ من التمر، والرُّبُّ، والشِّبِتُّ، والرازِيانِجُ[٢]، والكَمُّونُ. فتلخَّص لنا أن في تسميتِه مثليَّة، وأنه العسلُ، أو الرُّبُّ، أو الكَمُّونُ، أو الزُّبْدُ، أو الجُبن، أو ضرب من التمر، أو السِّبِتُّ بإعجام سينه وإهمالها، والرازِيانِج، وفي ابن ماجه: «الشِبْتُ» وقال آخرون: بل هو العسلُ الذي يكون في زِقَاقِ السَّمْنِ، فصار فيه تسعةُ أقوال، الثمانية المقدمة، والعسلُ على صفةٍ خاصة، وقيل فيه غيرُ ذلك. وفي أصلنا: الشِّبْتُ بالإعجامِ مع كسرها، وإسكان الباء، والإعجامُ معروف، وقد ذكرته[٣]، [١٧٠/ب] وأما إسكان الموحدة فلا أعرفه، إنما هي مكسورة، قال شيخنا مجد الدين فيما قرأته عليه في كتاب "تحبير المُوَشِّين في التعبير بالسين والشين": السِّبت والشِّبت بكسر السين -يعني المعجمة والمهملة- فإن هذا الكتاب موضوع لألفاظ تنطق فيها بهما- قال: والباء، آخره مثناة فوقية، وهو نبت معرَّبُ شِوِذْ[٤]، منافعُه كبيرة، ذكرتُه في التحبير الكبير[٥]. وقال في القاموس: الشِّبِتُ كطِمِرٍّ، هذه البقلةُ المعروفة[٦].

---

(١) النهاية (٢/٤٠٧).

(٢) الرازيانج: الشُّمْرَة عند المصريين، وهو تعريب رَازْيَانَه بالفارسية، ويسميه الفرس (بَادْيان) أيضا، ويسميه أهل الهند: (سُوْنف) ولا تنطق نونها، وهو على ثلاثة على أقسام، بستاني وبري، وشامي، والشامي منه هو الأنيسون. انظر: الألفاظ الفارسية المعربة (ص ٧٠).

(٣) في التيمورية (مج٢/٢٢٧) بكسر الشين وفي السليمية (١٦٤/ب) بفتحها، وفيهما بكسر الباء.

(٤) انظر: المعرب للجواليقي (ص ٢٥٧)، وينطقُه الفرس اليوم بـ : شِوِيْدْ.

(٥) تحبير الموشين (ص ٣٦)، أما التحبير الكبير فلم أقف عليه مطبوعا أو مخطوطا.

(٦) القاموس المحيط (ص ١٥٤). ولبقلة الشِّبِتِّ بُذورٌ بُنيِّة محاطةٌ بخط أصفر من أطرافها، تنبتُ من تلقاء نفسها، وبالزرعِ غالبا في إيران، والهند، والدول المطلة على البحر المتوسط جنوبا وشمالا. وتسميتها بالإنجليزية (Dill).

انظر: شِوِيد، لغت نامه دِهْخُدا (قاموس دهخدا اللغوي)، تم النقل منه بتاريخ: ٢١/٣/١٤٣٦هـ، http://www.loghatnaameh.org/. قاموس عميد اللغوي (فرهنگ لغات عميد) مادة: شويد، ص (٧١٣).

[٢١٨٠] قوله: «**وهو قولُ الشَّاعِرِ**» وأنشد بيتًا، وهو:

هم السَّمْنُ بالسَّنُّوت لا أَلْسَ فيهم == وهم يمنَعُونَ الجارَ أن يَتَقَرَّدَا

هذا الشاعر هو الحُصَين بن القَعْقَاعِ، كذا عزى هذا البيت الذي في الأصل إليه في الصحاح للجوهري(١).

[٢١٨١] قوله في البيت الشعر الذي أنشده في الأصل: «لا أَلْسَ فيهم» الأَلْسُ الخيانةُ، وقد أَلَسَ يألِسُ، والألْسُ أيضا اختلاطُ العقلِ، والظاهر أنه أرادَ الشاعرُ الأول، والله أعلم(٢).

[٢١٨٢] قوله في البيت، الشعر: «**أن يتَقَرَّدَا**» التقريدُ الخِداعُ، وأصلُه أن الرجل إذا أراد أن يأخذ البعيرَ الصعب قَرَّده أولاً، كأنَّه ينزِع قِرْدَانَهُ(٣).

باب الصلاة شِفاءٌ

[٢١٨٣] قوله: «**حدثنا ذَوَّادُ بن عُلْبة**(٤)» هو بذال معجمة، ثم واو مشدَّدة، وفي آخره دال مهملة(٥)، وعُلبَة بضم العين المهملة، وإسكان اللام، ثم موحَّدة مفتوحة،

---

(١) (٢/٨٥).

(٢) الصحاح للجوهري (٢/٥٢٣).

(٣) الصحاح للجوهري (٢/٥٢٣). والقِردانُ جمعُ قُراد كغُراب، اسمٌ لما يتعلق بالبعير ونحوه وهو كالقمل للإنسان الواحدة: قُرَادَةٌ، ومنُه نزعت قُرادَ البعير، ووجُه تسمية الخِدَاع تَقْرِيداً، أن اللِّصَّ يأتي البَعِير فيخَاف شِرَادَهُ فَيَنْزِعُ قُرَاده ويَحُكُّهُ حتى يَأْنَسَ به، فَيَقْتَادَهُ، فَيَذْهَبُ به، ومنهُ قولهم: نزعْتُ قُرادَ فلان، أي خدعته.

انظر: المخصص لابن سيده (٢/٣٢٠)، المصباح المنير (٢/٤٩٦).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ١٠، ٢/٢٦٩، ح ٣٥٠٢): «حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُسَافِرٍ، حَدَّثَنَا السَّرِيُّ بنُ مِسْكِينٍ، حَدَّثَنَا ذَوَّادُ بنُ عُلْبَةَ، عَن لَيْثٍ، عَن مُجَاهِدٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: هَجَّرَ النَّبِيُّ ﷺ فَهَجَّرْتُ، فَصَلَّيْتُ، ثُمَّ جَلَسْتُ فَالْتَفَتَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**أَشْكَنْبْ دَرْدْ؟**»، **قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ شِفَاءً»**».

(٥) انظر: الكنى والأسماء (٣/١٠٦٧)، الإكمال (٣/٣٣٧).

ثم تاء التأنيث[١]، أظنُّه تقدم[٢]، وسيأتي بُعَيده في الكلام على هذا الحديث الذي هو في سنده.

[٢١٨٤] قوله: «**هجَّرَ النبيُّ ﷺ فهجَّرتُ**» هو بالتشديد فيهما، أي بكَّر فبكَّرتُ[٣].

[٢١٨٥] قوله: «**أَشْكَنْبْ دَرْدْ**» هو بفتح الهمزة وإسكان الشين المعجمة وفتح الكاف، ثم نون ساكنة ثم موحدة ساكنة[٤]، ودَرْدْ بدالين مهملتين، الأولى مفتُوحة، والثانية ساكنةٌ، بينهُما راءٌ[٥] معناه: جوفُك يُوجِعُك بالعجمية. في سند هذا الحديث ذَوَّاد بن عُلبة المقدَّم ذكرُه قُبيلهُ، ضعَّفه ابن معين[٦]، وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين ذهب حديثُه[٧]»، وقال البخاري: «يخالفُ في بعض حديثه[٨]»، وقال النسائي: «ليس بالقوي[٩]»، [١٧١/أ] وقال أبو داود: «أمَّا الفَضْلُ، فيا لك

---

(١) كذا في النسختين: التيمورية (مج٢/٢٢٨) والسليمية (١٦٤/ب) وانظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٥٤٧/٢)، توضيح المشتبه (٣٣٣/٦).

(٢) لم يخرج ابن ماجه لهذا الراوي إلا هذا الحديث في هذا الموضع.

(٣) التَّهْجِيرُ: التَّبْكِيرُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ والمُبادَرَة إِلَيْهِ، وَهِيَ لُغَةٌ حجازِيَّة. النهاية (٢٤٦/٥).

(٤) شِكَمْبَهْ، شِكَنْبَه، اِشْكَنْبه، اِشْكَمْبَهْ: يطلق على المعدة، وعلى الكِرشِ وما يحتويه، واستعماله في الحيوانات آكلة العلف، ويقابله (شِكَمْ) و(اِشْكَم) للإنسان، وهو البطن، ويحتمل أن يكون لفظ (اشكنب) الوارد في الحديث تصحيفا من (اشْكَمِتْ) حيثُ التاء الساكنة في آخره ضميرُ المخاطب المفرد، وأضيف (اِشْكَمْ) إليه، وهو اللفظ المطابق لما في المعاجم والاستعمال الفارسي، ووردَ به لفظُ أحمد (٢٩/١٥، ح ٩٠٦٦) وغيره. والله أعلم.
انظر: قاموس عميد اللغوي ص (٧٠٥)، قاموس المصطلحات اليومية ص (٨١).

(٥) دَرْدْ: الألَم. قاموس المصطلحات اليومية (ص ٦٠).

(٦) تاريخ ابن معين –رواية الدارمي (ص ١٠٩، ت ٣٢٣).

(٧) الجرح والتعديل (٤٥٣/٣).

(٨) التاريخ الكبير (٢٦٤/٣).

(٩) تهذيب الكمال (٥٢١/٨).

والعِبادَة[١]»، وقال ابن نمير: «صالح، صدوقٌ[٢]»، وقال الذهبي في ميزانه: «روى جماعةٌ عن ذَوَّادٍ عن ليثٍ عن مجاهد، عن أبي هريرة أنَّ النبي ﷺ قال: «**يا أبا هريرة: أَشْكَنْبْ دَرْدْ**»، قلتُ: لا، الحديثَ، أخرجَهُ أحمدُ في مسنده[٣]، والأصحُّ ما رواه المحارِبِيُّ عن ليثٍ عن مجاهد، مرسلاً[٤]»، ثم فسَّر ذلك بما فسَّرتهُ، وقال ابن قيم الجوزية في الهدي: «وقد رُوي هذا الحديث موقوفًا على أبي هُريرة، وأنه هو الذي قال ذلك لمُجاهد، وهو أشبه[٥]» انتهى[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال (٣٢/٢).

(٢) تذهيب تهذيب الكمال (١٩٢/٣، ت ١٨٤٣). وضعفه الحافظ ابن حجر بقوله: «ضعيف عابد». التقريب (ت ١٨٤٤).

(٣) مسند أحمد (٢٩/١٥، ح ٩٠٦٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٣٢/٢-٣٣). ويظهر أن الذهبي أراد بمرسل المحاربيِّ الموقوفَ الذي رواه، كما في تخريج الحديث في الحاشية بعد التالية.

(٥) زاد المعاد (٢١٠/٤).

(٦) هذا الحديثُ -كما نقل المصنِّفُ- رُوي مرفوعا وموقوفا، أما المرفوع فأخرجه ابن ماجه (كما في الباب) وأحمد (٢٩/١٥، ح ٩٠٦٦)، وأبو الحسن القطان في زياداته على ابن ماجه (ص ٥٧، ح ٤٠)، والعُقيلي في الضعفاء (٤٨/٢) وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ (ص ٢٧٧، ح ٧٩٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٧٦/١) كلهم من طُرقٍ عن ذَوَّاد، عن ليث بن أبي سُليم، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، ذوادٌ ضعيف، وليث بن أبي سليم صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك.

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني (ص ٢٧٨، ح ٧٩٩)، وابن الجوزي (١٧٧/١) من طريق الصلت بن الحجاج عن ليثٍ به. والصلتُ عامَّةُ حديثِه منكر. الميزان (٣١٧/٢).

وأما الموقوفُ فأخرجه العُقيلي (٤٨/٢) من طريق شريك، وعبد الرحمن ابن محمد المحاربي. وأخرجه ابن عدي (٢٣/٤)، وابن الجوزي (١٧٨/١) من طريق المحاربي. وأخرجه ابن عدي أيضا (٢٣/٤) من طريق عبد السلام بن حرب. ثلاثتُهم (شريك، والمحاربي، وابن حرب) عن ليثِ بن أبي سُليم، عَن مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ: أَشْكَنْبْ

=

باب دواءِ المشِيّ

[٢١٨٦] «**المشيُ**» في الترجمة: على وِزَانِ صَفِيٍّ، يقال: شربتُ مَشِيًّا، ومَشُوًّا، وهو الدواءُ المسهِّل، لأنه يحمل شاربَه على المشي والتَّرَدُّدِ إلى الخلاء(١).

[٢١٨٧] قوله: «**بالشُبْرم**(٢)» هو بضم الشين المعجمة، ثم موحَّدة ساكنة، ثم راء مضمومة، ثم ميم، حبٌّ يُشْبِه الحُمُّصَ، يُطْبخ ويُشربُ ماؤُه للتَّداوي، وقيل: إنه نوعٌ من الشِّيحِ(٣)، قال ابن الأثير: وأخرجه الزمخشري عن أسماء بنت عُميس(٤)، ولعله حديث آخر(٥)، انتهى. وهو هنا عن أسماء، والذي وقع لابن الأثير هو من حديث أمِّ سلمة(٦)، ولكل واحدة حديثٌ، وقد ذكره بعضهم فقال: الشُّبرم شجرٌ صغير وكبير

دَرْدْ؟، فذكره مَوقُوفًا، وهذه الطرق كلها ضعيفة أيضا، لأن مدارها على ليث بن أبي سليم، وفيه من الكلام ما ذكرتُه، وأعلَّ به البوصيري الحديث في زوائده (مصباح الزجاجة ٥٩/٤) فيبقى الحديث ضعيفا رفعا ووقفا.

وأشار أبو الفرج محمد بن سعيد، ابنُ الأصبهاني والعقيلي وابن عدي وابنُ الجوزيِّ وابن القيِّم إلى أن الموقوف هو المحفوظ، قال ابن الأصبهاني: «رفعه ذَوَّادٌ، وليس له أصلٌ، أبو هريرة لم يكن فارسيًّا، إنما مجاهدٌ فارسِيٌّ». التاريخ الأوسط (٢٥٨/٢)، الضعفاء للعقيلي (٤٨/٢)، الكامل في الضعفاء (٢٣/٤).

(١) النهاية (٣٣٥/٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ١٢، ٢٧٠/٢، ح ٣٥٠٥): «عَن أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بِمَاذَا كُنْتِ تَسْتَمْشِينَ؟**»، **قُلْتُ: بِالشُّبْرُمِ، قَالَ: «حَارٌّ جَارٌّ»**، ثُمَّ اسْتَمْشَيْتُ بِالسَّنَى، فَقَالَ: «**لَوْ كَانَ شَيْءٌ يَشْفِي مِنَ الْمَوْتِ، كَانَ السَّنَى وَالسَّنَى شِفَاءٌ مِنَ الْمَوْتِ**»».

(٣) الشِّيحُ: نبت سهلي من الفصيلة المركبة رائحته طيبة قوية وهو كثير الأنواع ترعاه الماشية. المعجم الوسيط (٥٠٢/١).

(٤) حديث الباب. الفائق (٢١٩/٢).

(٥) أي غير حديث أم سلمة الذي عند ابن الأثير، النهاية (٤٤٠/٢).

(٦) أخرجه الطبراني في الكبير (٣٩٨/٢٣، ح ١٩٩٠٤).

كقامة الرجل أو أرجح، له قُضْبان حُمْرٌ، ملمَّعةٌ بِبَياضٍ، وفي رؤُوسِ قُضْبانِه جُمَّةٌ مِن وَرق، وله نَوْرٌ صِغارٌ أصفرُ إلى البَياضِ، يسقط ويخلُفهُ مَراودُ[1] صِغار فيها حبٌّ صغيرٌ مثل البُطْمِ في قدره، أحمرُ اللون، ولها عُروقٌ عليها قُشور حُمْرٌ، والمستعمَل منه قِشْرُ عُروقِه، ولبنُ قُضْبانِه. حارٌّ يابِسٌ في الدرجة الرابعة[2]، ويسهِّلُ السوداء[3]،

---

(١) المراود: جمعُ مِرود، والمقصود: القضبان والأوتاد الصغار في الغصن، ومنه مِرود المكحلة، والأصل فيه: الميلُ وحديدة تدور في اللجام، ومِحورُ البكرة إذا كان من حديد.
انظر: لسان العرب (١٨٧/٣)، تاج العروس (١٢٨/٨)،

(٢) لكل نبات نستخدمه كدواء طبيعته الخاصة المتمثلة بالخاصية والمزاج الطبيعي الذي يتمتع به ذلك النبات من حيث القوي الأربعة الاساسية الطبيعية لكل دواء وهي الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة، أما درجات قوى الأدوية فهو مقياس مدي تاثير هذا الدواء علي جسم الانسان فهذا مهم جدا في تحديد الجرعة المناسبة لهذا الدواء وتحديد سن المريض الذي يصلح له هذا الدواء أو الزمن المناسب كالصيف أو الشتاء وهكذا وهي أربعة درجات:

الدرجة الأولى: أي أن هذا الدواء والنبات قوته من الدرجة الأولى، وهذه القوة لا تؤثر علي بدن الإنسان من حيث زيادة نبض القلب أو تنبيه الجهاز العصبي، وقد تدر البول والعرق بشكل يسير.

الدرجة الثانية: قد توثر هذه الدرجة علي جسم الإنسان -كزيادة نبض القلب- تأثيرا محسوسا، لكن الجسم يبقي بحالته الطبيعية ولا يخرج عن مجراه الطبيعي كالجعدة والزنجبيل.

الدرجة الثالثة: هذه الدرجة تخرج الجسم عن مجراه الطبيعي من حيث شدة ضربان القلب أو التنفس أو القلق والاضطراب، ولايصل في الأغلب لحالة الإغماء.

الدرجة الرابعة: وهذه أشد الدرجات، وقد يصيب الجسم منها خدر بالأطراف والعرق البارد، وربما الوفاة، والتسممات بأنواعها. انظر: موسوعة الطب البديل (ص ١٩).

(٣) السوداء: مؤنث الأسود، وأحد الأخلاط الأربعة التي زعم الأقدمون أن الجسم مهيأ عليها، بها قوامه ومنها صلاحه وفساده، وهي الصفراء والدم والبلغم والسوداء.
المعجم الوسيط (٤٦١/١). ونظمه شيخنا الأستاذ الدكتور بدر العماش:
أخلاطهم أربعة صفراء *** دمٌ وبلغمٌ كذا سوداءُ

والكَيْمُوسَات الغليظة[١]، والماءَ الأصفر، والبَلْغَمَ، مُكْرِبٌ، مُغْثٍ، والإكثار منه يقتل، وينبغي إذا استعمل أن يُنقع في اللبن الحليب يومًا وليلة، ويغير عليه اللَّبن في اليوم مرتين أو ثلاثًا، ويخرج، ويجفَف في الظل، ويخلط معه الورود والكَثِيراءُ[٢]، ويُشرب بماء العسل، أو عصير العِنَب، والشَّرْبَةُ مِنه ما بيْنَ أربعة دوانِق[٣] إلى دانِقَيْن على حسب القوة، وقال حُنَيْن[٤]: أمَّا لبنُ الشُّبْرُم، فلا خيرَ فيه، ولا أرى شُربه البتة، فقد قَتَلَ به أطباءُ الطُّرقاتِ كثيرًا من الناس[٥].

[٢١٨٨] قوله: «**حارٌّ جارٌّ**» الأولى بالحاء من الحرارة، والثانية بالجيم[٦]،

---

(١) الكيموسة: الخلاصة الغذائية وهي مادة لبنية بيضاء صالحة للامتصاص تستمدها الأمعاء من المواد الغذائية في أثناء مرورها بها. المعجم الوسيط (٨٠٨/٢).

(٢) الكَثيراء: « رُطُوبَةٌ تَخْرُجُ من أصْلِ شَجَرَةٍ، تكونُ بِجِبالِ بَيْروتَ ولُبْنَانَ». القاموس ص (٤٦٨). وفي المعجم الوسيط (٧٧٧/٢): «نوع نبات من جنس الأسطرغالس، من الفصيلة القرنية»، ولا يزال إلى اليوم مستخدما ومعروفا بهذا الاسم بين الناس.

(٣) الدَّوانقُ: جمعُ دانقٍ بفتح النون وكسرها، سُدس الدرهم، وإذا كان الدرهم على المشهور: خمسون حبة وخمسا حبة (٥/٢، ٥٠) من الشعير، فالدانق يكون ثماني حبات وخمسا حبة من الشعير (٥/٢، ٨)، وإذا كانت الحبة = ٠,٠٤٨٦ غراما، فإن الدانق = ٥/٢، ٨×٠,٠٤٨٦=٠,٤٠٨٢ غراما، والأربع من الدوانق = ١,٦٣٢٨ غراما.
انظر: الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية، لمحمد صبحي ابن حسن حلاق ص (١٩٠-١٩١).

(٤) هو: حُنين بن إسحاق العبادي النصراني، علامة وقته في الطب، وكان بارعا في لغة اليونان، عرب كتاب إقليدس، وله تصانيف عدة، مات في صفر سنة ستين ومئتين، وكان ابنه إسحاق ابن حنين من كبار الاطباء أيضا.
السير (٤٩٢/١٢).

(٥) زاد المعاد (٣٢٨/٤)، وانظر: الطب من الكتاب والسنة ص (١٢٢).

(٦) حارٌّ جارٌ: «الجارُّ الذي يَجُرُّ الشيءَ الذي يُصيبه من شِدَّة حَرارته كأنه ينْزِعه ويَسْلَخه مثل اللَّحْم إذا أصابَهُ أو ما أشبَهَه». المخصص (٢١٧/٤).

وهو إتباعٌ[١].

باب دواء العُذْرَةِ والنَّهي عن الغَمْزِ

[٢١٨٩] قوله: «**قَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيهِ مِنَ العُذْرَةِ**[٢]» أَعْلَقْتُ عليه، الإِعْلَاقُ معالجةُ عُذْرَةِ الصبيِّ، وهو وجعٌ في حلْقِه، ووَرَمٌ تدفعُه أمُّه بأصبعِها أو غيرها، وحقيقة أَعْلَقْتُ عنه: أَزَلْتُ عنه العَلُوقَ، وهي الداهِية، قال الخطَّابيُّ: المحدِّثون يقولون: أعلَقتْ عليه، وإنما هو أعلقَتْ عنه[٣]، أي دفعتْ عنه، ومعنى أَعْلَقَتْ عليه: أوردتْ عليه العَلُوقَ أي ما عذَّبَتْه به من دَغْرِهَا، ومنه قولهم: أعلقْتُ عليَّ إذا أَدخلْتُ يديَّ في حَلْقِي [١٧١/ب] أَتَقَيَّأُ، وجاء في بعض الروايات العَلاقُ، وإنما هو الإعلاقُ، وهو مصدر أَعْلَقَتْ، فإن كان العَلاقُ الاسمَ فيجُوز[٤].

[٢١٩٠] قوله: قوله: «**مِنَ العُذْرَةِ**» هي بضم العين المهملة، وإسكان الدال المعجمة، ثم راء مفتوحة، ثم تاء التأنيث، وجَعٌ في الحلق يهيجُ من الدَّم[٥]، وقيل: هي

---

(١) الإتباعُ أن تُتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورَوِيِّها إشباعا وتوكيدا اتِّساعا كقولهم: جائع نائعٌ وساغِب لاغِب ونحو ذلك، وهو على قسمين: أحدهما: أن تكونَ كلمتان مُتَواليتان على رَوِيٍّ واحد. والآخرُ أن يختلف الرويَّان، ثم القسمان على وجهين:

أحدهما: أن تكونَ الكلمةُ الثانيةُ ذات معنى. والثاني: أن تكونَ الثانية غيرَ واضحةِ المعنى ولا بيِّنة الاشتقاق، وقال بعض العرب: هو شيءٌ نَتِدُ به كلامنا. أي نؤكده به.

انظر: الإتباع والمزاوجة (٢٨)، فقه اللغة ص (٢٦٤)، المزهر في علوم اللغة (١/٣٢٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ١٣، ٢/٢٧٠، ح ٣٥٠٦): «عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ، قَالَتْ: دَخَلْتُ بِابْنٍ لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، فَقَالَ: «**عَلَامَ تَدْغَرْنَ أَوْلَادَكُنَّ بِهَذَا العَلَاقِ؟ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ يُسْعَطُ بِهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلَدُّ بِهِ مِن ذَاتِ الْجَنْبِ**»».

(٣) معالم السنن (٤/٢٢٥).

(٤) النهاية، باب: العين، فصل: اللام (٣/٢٨٨).

(٥) قاله الأصمعي، ومثله قولُ أبي عبيد الهروي.

انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/٢٨)، المجموع المغيث، باب العين، فصل: الذال

=

قَرْحَةٌ في الخُرْمِ الذي بين الأنف والحَلْقِ، يَعرَضُ للصبيان عند طُلوع العُذْرَةِ، والعُذْرَةُ خمسة كواكب تحت الشِّعرَى العَبُورِ[١]، وتسمى العَذَارَى، وتطلعُ في وَسطِ الحَرِّ، فتَعْمِدُ المرأة إلى خِرقَةٍ فَتَفْتِلُها فَتْلًا شَديدا، ويدخلُها في أنفِه، فيطعنُ ذلك الموضعَ، فينفجرُ منه دمٌ أسودُ، وربما أقرحَه، وذلك الطعنُ يسمى الدَّغْرُ[٢]، وكانوا بعد ذلك يعلِّقون عليه عَلاقا كالعُوذةِ، وقوله من العُذْرَةِ أي من أجْلِها[٣].

[٢١٩١] قوله: «**بهذا العَلاق**» بفتح العين، ضبطه الشيخ محيي الدين في شرح مسلم، وفي بعض روايات الصحيح: الإِعْلَاق، وهو الأشهرُ عند أهل اللغة، حتى زعم بعضهم أنَّه الصواب، وأنَّ العَلاق لا يجُوز[٤].

(٤١٥/٢).

(١) الشِّعْرى: كوكبٌ نيِّرٌ يطلعُ عند شِدَّةِ الحَرِّ، وهُما شِعْرَيان: الشِّعرى العَبُور، والشِّعرى الغُمَيصاء. المعجم الوسيط (٤٨٤/١).

«والعُذْرَةُ: نَجْمٌ إذا طَلَعَ اشْتَدَّ غَمُّ الحَرّ، وهي تَطْلُعُ بعدَ الشِّعْرَى، ولها وَقْدَةٌ، ولا رِيحَ لها، وتَأْخُذُ بالنَّفَسِ، ثمّ يَطْلُع سُهَيْلٌ بعدَهَا». تاج العروس (٥٥٠/١٢).

(٢) قاله إسحاق الحربي. غريب الحديث (٢٦٩/١).

(٣) النهاية، باب: العين، فصل: الذال (١٩٨/٣). والعُذْرَةُ بضمِّ المهملة وسكون الذال المعجمة: وَجَعُ الحلق من الدم، وذلك الموضع أيضاً يسمَّى عُذْرَةً، وهو قريب من اللهاة، وقيل: هو اسم اللهاة والمراد وجعُها الذي ينتجُ عن سُقوط اللَّهاة، واللَّهاة بفتح اللام: اللَّحمة التي في أقصى الحلق». الصحاح (٧٣٨/٢)، فتح الباري (١٦٧/١٠-١٦٨).

(٤) كذا قال النووي في ضبط: العلاق، وذكر الكرماني، أنه بفتح العين وكسرها، وذكر الملا علي القاري أنه بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وفي بعضِ النُّسَخِ بِفَتحِها، وفي بعضِها بكَسرِها وَالكُلُّ بِمَعنَى العَصرِ، وضبطه الزبيدي في غير هذا المعنى بالفتح فقال: علاق وعلاقة كسحاب وسحابة، وفي النسخة السليمية (١٦٥/أ) رسمَ الناسخ تحت العين ما يُشبه الضمَّ، وأكثر ما وقفتُ عليه في مطبوع المتون والشروح وكتب اللغة بكسرِ العين: العِلاق.

انظر: شرح النووي على مسلم (٢٠٠/١٤)، الكواكب الدراري (٥/٢١)، مرقاة المفاتيح (٢٨٦٥/٧)، تاج العروس، باب: القاف، فصل: العين (١٨٢/٢٦).

[٢١٩٢] قوله: «**عليكم بهذا العُودِ الهِنْدِيِّ**» يقال له: القُسْط، والكُسْتُ، لُغتان مشهورتان(١).

باب دَوَاءِ عِرْقِ النَّسا

[٢١٩٣] قوله: «**النَّسا**(٢)» بفتح النُّونِ والقصْر(٣).

باب دواءِ الجِراحَةِ

[٢١٩٤] قوله: «**جُرِحَ رسولُ الله ﷺ يومَ أحُدٍ وكُسِرَتْ رَباعِيَّتُه، وهُشِمَتِ البَيْضَةُ على رَأْسِه**(٤)» الذي فعل به ذلك ثلاثةُ أشخاص؛ عتبة بن أبي وقاص أخو سعدٍ أحد العشرة، واختُلف في إسلامه، وقد قدمت ذلك(٥)، رماه يوم أُحُدٍ فَكَسَرَ

---

(١) قال الخطابي: «هو القسط البحري». وقال ابن الأثير -بعد ذكر قول الخطابي دون عزوه إليه- «وقيل: هو العود الذي يتبخر به»، وقال النووي: «والعود الهندي يقال له: القسط والكست، لغتان مشهورتان».

انظر: المجموع المغيث، باب: القاف، فصل: السين (٢/٢١٨)، النهاية باب: القاف، فصل: السين (٣/٣١٧)، شرح النووي على مسلم (١٤/٢٠٠-٢٠١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ١٤، ٢/٢٧٠، ح ٣٥٠٨): عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ قالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**شِفَاءُ عِرْقِ النَّسَا، أَلْيَةُ شَاةٍ أَعْرَابِيَّةٍ تُذَابُ، ثُمَّ تُجَزَّأُ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، ثُمَّ تشْرَبُ عَلَى الرِّيقِ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُزْءٌ**»».

(٣) عِرْق يَخْرج مِنَ الوَرِك فيَسْتَبْطِن الفَخذ. النهاية (٥/٥١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ١٥، ٢/٢٧١، ح ٣٥٠٩): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، وَمُحَمَّدُ ابنُ الصَّبَّاحِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بنُ أَبِي حَازِمٍ، عَن أَبِيهِ، عَن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: «**جُرِحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، وَهُشِمَتِ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام تَغْسِلُ الدَّمَ عَنْهُ، وَعَلِيٌّ يَسْكِبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ بِالْمِجَنِّ، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَزِيدُ الدَّمَ إِلَّا كَثْرَةً، أَخَذَتْ قِطْعَةَ حَصِيرٍ فَأَحْرَقَتْهَا حَتَّى إِذَا صَارَ رَمَادًا أَلْزَمَتْهُ الجُرْحَ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ**»».

(٥) في النص رقم: ١١٣٥ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب، وذكر المصنِّف فيه أن بعضهم ذكر عُتبة في الصحابة، ولم يذكره الجمهور، ونقل عن أبي نعيم قوله: «عُتبة

=

رباعيته اليمنى السفلى، وجرح شفته السُّفلى. وعبدُ الله بن شِهاب الزهري، شَجَّه في وجهِه[١]، ثم أسلم بعدُ ومات بمكَّة، وهو جدُّ الزهريِّ في قول الزُّبير بن بَكَّارٍ[٢]، وقيل: بل جده من قِبل أمه[٣]. وابنُ قَمِئَة[٤]، جرح وَجْنَتَه فَدَخَلَتْ حَلَقَتَانِ من المِغْفَرِ في وجْنتِه، كذا في سيرة ابن هشام وغيرها[٥]. [١٧٢/أ]

باب دواء ذاتِ الجَنْبِ

[٢١٩٥] قوله: «**نعتَ رسُولُ الله ﷺ من ذاتِ الجَنبِ**[٦]» الحديث، ذات الجنب هو السُّلُّ، قاله الترمذي كما نقله عنه في المطالع، قال: وفي التاريخ[٧]: وهو الذي يطولُ به مرضُه، وقال النَّضر: هو الدُّبَيلة، وهي قَرْحَةٌ تنقُب البطنَ، وقال

هو الذي شجَّ وجه رسول الله ﷺ وكسر رباعيته، وما علمت له إسلاما، ولم يذكره أحد من المتقدمين في الصحابة، قيل: إنه مات كافرا».

(١) كذا في عيون الأثر (٤١٧/١)، وفي المطبوع من سيرة ابن هشام (٧٩/٢): «جبهته».

(٢) ابن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير الأسدي المدني، أبو عبد الله ابن أبي بكر، قاضي المدينة.
ثقة، ت/٢٦٥هـ، أخرج له ابن ماجه. التقريب (ت ١٩٩١).

(٣) ذكر القولين ابن عبد البر في الاستيعاب (٢٨١/١-٢٨٢)، ونقلهما عنه ابن حجر في الإصابة (١٢٩/٤).

(٤) اسمُه عبد الله، وهو هذلي، ونقل ابن سيد الناس عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، أن ابن قَمِئَة انصرفَ مِن ذَلِكَ اليَوْمِ إِلَى أَهْلِهِ، فَخَرَجَ إِلَى غَنَمِهِ، فأخذَ يَشُدُّ عَلَيْهِ تَيْسُهَا، فَنَطَحَهُ نَطْحَةً أَرْدَاهُ مِن شَاهِقَةِ الْجَبَلِ فَتَقَطَّعَ. عيون الأثر (٢١/٢-٢٢).

(٥) سيرة ابن هشام (٧٩/٢-٨٠)، عيون الأثر (٢١/٢-٢٢).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ١٧، ٢٧١/٢، ح ٣٥١٢): «عَنْ زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ، قَالَ: «نَعَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِن ذَاتِ الْجَنْبِ، وَرْسًا، وَقُسْطًا، وَزَيْتًا يُلَدُّ بِهِ»».

(٧) قوله: وفي التاريخ، كذا في الأصل والنسخ الخطية للمطالع حسب محقِّقه، وصوابه (وفي البارِع) كما في مشارق الأنوار، الجيم مع النون (١٥٥/١) وغيره، والبارع كتاب في اللغة لأبي علي القالي، يشبه كتاب العين للخليل، وجزء كبيرٌ منه مفقود.

بعضهم: هي الشوصة[١].

باب الحُمَّى من فَيحِ جهَنَّم فابْرُدُوها بالماءِ

[٢١٩٦] قوله: «**من فَيحِ جَهنَّمَ**[٢]»، أي من لهيبِها[٣]، ويروى من فَوحِ جهنَّمَ في الصحيح[٤]، وهما سواء، وفَيح في الحديث، بفتح الفاء وإسكان المثنَّاة تحتُ ثم حاء مهملة وهذا ظاهرٌ، ولكن رأيتُ من يقولُ: صح بكسر الفاء في تدريسِ مدرسةٍ هو مدرِّسها، ويحثُّ على ذلك ويصرِّفُ، وما عنده تَصريفٌ[٥].

[٢١٩٧] قوله: «**فَابْرُدُوها بالماء**» هو بضم الراء مع وصل الهمزة، وهي اللغة الفُصحى، وهو الذي في أصلنا[٦]، ويقال: بالقطع وكسر الراء[٧].

---

(١) المطالع (١٤٨/٢). والشُّوصَةُ: وجعٌ في البطن من ريح واختلاج العرق.
المعجم الوسيط (٥٠٠/١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ١٩، ٢٧٢/٢، ح ٣٥١٧): «عَنْ ابنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِنَّ شِدَّةَ الحُمَّى مِن فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَابْرُدُوهَا بِالْمَاءِ**»».

(٣) وسُطُوع حرِّها وانتشاره.
انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين ص (٧٣)، مطالع الأنوار، الفاء مع الواو (٢٧٢/٥).

(٤) أخرجه البخاري في الطب، بَابُ الحُمَّى مِن فَيْحِ جَهَنَّمَ (١٢٩/٧، ح ٥٧٢٦) من حديث رافع بن خَديج رضي الله عنه.

(٥) لأن فَيْح مصدرُ فاحَ يَفاحُ فَيَحًا، أو فاحَ يفيحُ فوحًا، وأصل الأول فَيِحَ يَفْيَحُ، وأصل الثاني: فوَح يفوَح، والمصدرُ المسموع بفتح الفاء: فَيحا وفَوحًا، والإعلال يكون لحاجة من ثقل بسبب التقاء الساكنين أو تتالي الحركات ونحوهما، والأصل بقاء الشيء على أصله، بل إن كسر الفاء في «فيح» قد يورثُ ثقلا ناهيك عن كونه لا تصريف صحيح له.
انظر: كتاب العين (٣٠٧/٣)، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي (ص ٩٧).

(٦) وضُبِطِ في النسخة السليمية (١٦٥/ب) في ثلاثة مواضع بالقطعِ وكسر الراء.

(٧) المطالع (٤٦٨/١).

باب الحِجَامة

[٢١٩٨] قوله: «**فأمرَ النَّبِيُّ ﷺ أبا طَيْبةَ أن يحْجُمَها**[١]»، تقدَّم اسم أبي طَيبة والخلافُ فيه قبلُ، فراجِعْه[٢].

باب موضِعِ الحِجَامة

[٢١٩٩] قوله: «**بلَحْيِ جَمَلٍ**[٣]»، لحيُ جَمَلٍ: بفتح اللام وكسرها، لُغتان في كلٍّ: لحي، وهي عقبةُ الجُحْفَة على سبعةِ أميالٍ من السُّقيا[٤]، وقد روي في الصحيح:

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٠، ٢/٢٧٤، ح ٣٥٢٥): «عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْحِجَامَةِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا طَيْبَةَ أَنْ يَحْجُمَهَا، وَقَالَ: «**حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ أَخَاهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ أَوْ غُلَامًا لَمْ يَحْتَلِمْ**»».

(٢) اسمه دينار، وقيل: ميسرة، وقيل: نافع. كذا قال المصنف في النص رقم: ١٢٤٢، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢١، ٢/٢٧٤، ح ٣٥٢٦): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ بِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ بنُ أَبِي عَلْقَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بنَ بُحَيْنَةَ، يَقُولُ: «**احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَحْيِ جَمَلٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَسَطَ رَأْسِهِ**»».

(٤) مطالع الأنوار، اللام مع الياء (٣/٤٨٠). والسُّقْيا: هي سُقيا مُزينة، قرية جامعة من أعمال وادي الفُرع، بينها وبين الفُرع مما يلي الجُحفة سبعة عشر ميلا، وتسمى أمّ البَرْك اليَوْم. ويقع بئر الطلوب على بُعد سبعة أميال من السُّقيا شمالا، وعلى أثره بنحو ميل لحي جمل، وهو أقرب إلى المدينة منه إلى مكة، وحدد بعضهم كابن وضاح وغيره موقعه إلى جنُوب السقيا بالمسافة المذكورة، بينها وبين الأبواء، وهو الظاهرُ من نصِّ المصنف.

انظر: معجم البلدان (٢/١٦٣، ٣/٢٢٨)، وفاء الوفاء للسمهودي (٣/١٦٨)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص٢٠١، ٢٣٧)، معجم معالم الحجاز (٢/٣٧٧، ٦/١١٨١-١١٨٢، ٧/١٤٦٧).

لحيَيْ جَمَلٍ بالتثنية(١)، وفيه أنه ماء(٢).

[٢٢٠٠] قوله: «**عن الأَصبَغ بن نُباتة**(٣)»، هو بضم النون ثم موحدة وبعد الألف مثناة فوق مفتوحة ثم تاء التأنيث(٤)، وقد اختُلف في ضمِّ نون الخطيب أبي يحيى عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل بن نباتة الفارقي، قال الذهبي: والظاهر أنه بالضم أنشأ خطبه بعد الخمسين [١٧٢/ب] وثلاث مائة، ورواها عنه ولده أبو طاهر محمد ابن عبد الرحيم، توفي أبو يحيى الخطيب المذكور سنة ٣٧٤. وأخطأ من قال عاش ٣٩ سنة(٥). وأصبغ صاحب الترجمة متروك(٦).

---

(١) أشار إليه القاضي عياض وابن الأثير، وكذا وقع في الموطأ برواية الليثي، وجاء في المطبوع من البخاري طبعة بولاق في ثلاثة مواضع بالإفراد: لحيُ جملٍ، وأشار المعتني به في الهامش إلى ما ذكره الحافظ في الفتح أنه وقع في رواية أبي ذر بلحيي جمل بصيغة التثنية ولغيره بالإفراد.
انظر: صحيح البخاري (١٥/٣، ح ١٨٣٦، ١٢٥/٧، ح ٥٦٩٨، ٥٧٠٠)، موطأ مالك (٣٤٩/١، ح ٧٧٦)، المشارق (٣٦٩/١)، النهاية (٢٤٣/٤)، فتح الباري (١٨٢/١، ٥١/٤، ١٥٢/١٠).

(٢) أخرجه البخاري في الطب، بَابُ الحِجَامَةِ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصُّدَاعِ (١٢٥/٧، ح ٥٧٠٠) من حديث ابن عباس ﷺ.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢١، ٢٧٤/٢، ح ٣٥٢٧): «حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، عَن سَعْدٍ الْإِسْكَافِ، عَن الأَصْبَغِ بنِ نُبَاتَةَ، عَن عَلِيٍّ، قَالَ: «**نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِحِجَامَةِ الأَخْدَعَيْنِ وَالْكَاهِلِ**»».

(٤) قَال أَبُو الحَسَنِ الدارقطني: «الأصبغ بن نُباتة يروي عن علي، ونُباتة يروي عن عُمَر بن الخطاب. المحدثون يقولون بضم النُّون، وسمعت أبا بكر بن الأَنْبارِيّ يَقُولُ: الأصبغ بن نباتة بفتح النون». تهذيب الكمال (٣١١/٢٩).

(٥) المشتبه في الرجال للذهبي ص (٩٣).

(٦) قال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال مرة: «ليس بشيء»، وقال النسائي وابن حبان: «متروك»، وقال ابن عدى: «بين الضعف»، وقال الدارقطني: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «فُتن بحب علي، فأتى بالطامات، فاستحق من أجلها الترك».
تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤٥٣/٣)، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (٧٠، ت ١٤٧)، =

[٢٢٠١] قوله: «**بِحِجَامة الأَخْدَعَين والكاهِل**» الأخدعان: عرقان في جانبي العُنق[(١)]، والكاهِلُ: من الإنسان ما بين كتِفِه، وقيل: موصِل العنق في الصُّلب، وهو الكتِد، قال: وهو مُقَدَّمُ أعلا الظهر مما يلي العُنُق، وهو الثُّلُثُ الأعلى، فيه ستُّ فَقَارَات[(٢)].

[٢٢٠٢] قوله: «**حدثنا عليُّ بن أبي الخَضِيْبِ**[(٣)]»، هو بخاءٍ مفتوحة ثم ضادٍ مكسورة معجمتين تقدم قُبيله[(٤)].

[٢٢٠٣] قوله: «**كان يحتجِمُ على هامَتِه**[(٥)]»، هو بتخفيفِ الميم، أي: رأسِه، وهامَةُ كل حيوانٍ رأسُه.

الضعفاء والمتروكين للنسائي (ت ٦٤)، الكامل في الضعفاء (١/٤٠٧)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ت ١١٨)، المجروحين (١/١٧٣)، ميزان الاعتدال (١/٢٧١).

(١) النهاية (٢/١٤).

(٢) المطالع، الكاف مع الهاء (٣/٣٩١)، والقول الأخير في الكاهل للخليل بن أحمد الفراهيدي، قاله في العين (٣/٣٧٨).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢١، ٢/٢٧٤، ح ٣٥٢٨): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ أَبِي الْخَصِيبِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «**احْتَجَمَ فِي الأَخْدَعَيْنِ وَعَلَى الْكَاهِلِ**»».

(٤) في النص رقم: ٢١٧٠. والخضيبُ: في النسخة التيمورية (مج٢/٢٣٢) والسليمية (١٦٦/أ) والمطبوع من سنن ابن ماجه بتحقيق الأعظمي بالصاد المهملة، ووضع ناسخ السليمية قلامة الإهمال فوق الصاد، وذكرتُ في التعليق على النص رقم: ٢١٧٠ أن الذهبي ضبطه في المجرد من أسماء رجال ابن ماجه (٢٠/ب) بخطه بالصاد المهملة، وضبطه ابن حجر بالإهمال أيضا، وجاء مهملا في كتب الضبط وفي المطبوع من التذهيب.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢١، ٢/٢٧٤، ح ٣٥٢٩): «عَنْ أَبِي كَبْشَةَ الأَنْمَارِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ نبي الله ﷺ كَانَ يَحْتَجِمُ عَلَى هَامَتِهِ وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَيَقُولُ: «**مَنْ أَهْرَاقَ مِنْهُ هَذِهِ الدِّمَاءَ، فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ لَا يَتَدَاوَى بِشَيْءٍ لِشَيْءٍ**»».

[٢٢٠٤] قوله: «**من وَثْءٍ**[١]» هو بهمزة في آخره، والوثْءُ: هو ما دون الخلع، يقال: وَثِئَتْ رجلُه فهي مَوْثُوءَةٌ ووثْأْتُها أنا، وقد يُترك الهمز[٢].

بابٌ في أيِّ الأيَّامِ يحتَجِمُ

فائدة: جاء في النَّهي عن الحِجامة في أيام مخصُوصة نهيٌ، منها ما قال الخلَّال[٣] في جامعهِ[٤]، أخبرنا حرب بن إسماعيل[٥]، قال: قلت لأحمد: تكرهُ الحجامة في شيء من الأيام؟ قال: قد جاء في الأربعاء والسبت.

وفيه: عن الحسين بن حسَّان[٦]، أنه سأل أبا عبدِ الله عن الحجامة: أي يوم

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢١، ٢/٢٧٤، ح ٣٥٣٠): «عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَقَطَ عَن فَرَسِهِ عَلَى جِذْعٍ، فَانْفَكَّتْ قَدَمُهُ، قَالَ وَكِيعٌ يَعْنِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ عَلَيْهَا مِن وَثْءٍ»».

(٢) النهاية، باب: الواو، فصل: الثاء (٥/١٥٠).

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخَلَّال البغدادي الحنبلي، ت/٣١١هـ.

مفسر عالم بالحديث واللغة من كبار الحنابلة، رحل إلى فارس، وإلى الشام، والجزيرة يطلب فقه الإمام أحمد وفتاويه وأجوبته، وكتب عن الكبار والصغار، وجمع فأوعى، وصنف كتاب (الجامع في الفقه) من كلام الإمام في عشرين مجلدا. السير (١٤/٢٩٧-٢٩٨).

(٤) كتاب الجامع أكثره مفقودٌ، وقد حاول فريقٌ من الباحثين مؤخرا جمع الروايات المنقولة عن الإمام أحمد من طريق الخلال وغيره، وتقسيمها وترتيبها في مشروع باسم: «الجامع لعلوم الإمام أحمد رضي الله عنه»، وقد طبع.

(٥) هو: الإمام العلامة أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، ت/٢٨٠هـ.

فقيهٌ حنبلي، تتلمذ على الإمام أحمد، ورَحلَ وطلب العلم. قال الخَلاَّلُ: «كان رَجُلاً جليلا، حَثَّنِي المَرُّوْذِيُّ عَلَى الخُرُوْجِ إِلَيْهِ». وقال الذهبي: « مَسَائِلُ حَرْبٍ مِن أَنْفَسِ كُتُبِ الحَنَابِلَةِ، وَهُوَ كَبِيْرٌ فِي مُجَلَّدَيْنِ». السير (١٣/٢٤٤-٢٤٥).

(٦) كذا في الأصل وزاد المعاد (٤/٦٠)، ولم أقف عليه في تلامذة الإمام أحمد بن حنبل، ولعله أحمد بن الحسين بن حسان النسائي، من أهل سُر من رأى، قال الخلال: «رجل جليل، روى عن أبي عبد الله مسائل حسان جدا، في جزءين»، قال ابن مفلح: «صحب إمامنا وروى عنه

=

تكون؟ فقال: يوم السبت ويوم الأربعاء، ويقولون: يوم الجمعة(١).

وروى الخلال عن أبي سلمة، وسعيدِ المقبري، عن أبي هريرة مرفوعا: «**من احْتجَمَ يوم الأربعاءِ، ويوم السَّبتِ فأصابَه بياضٌ فلا يلومَنَّ إلا نفسَه**(٢)».

وقال الخلال: أخبرني محمد بن جعفر أنَّ يعقوب بن بُخْتَان(٣) حدثهم، قال: سئل أحمد عن النُّورَة(٤) والحجامة يوم السبت ويوم الأربعاء؟ فكرهها، وقال: بلغني عن رجل أنه تنوَّر، واحتجم يعني في يوم الأربعاء فأصابه البرصُ. قلتُ له: كأنَّه تهاونَ

أشياء».

انظر: طبقات الحنابلة (٣٦/١)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٨٩/١)، المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد (٦٤٧/٢).

(١) زاد المعاد (٦٠/٤).

(٢) أخرجهُ الحاكم (٤٠٩/٤) والبيهقي (٣٤٠/٩) من طريق حجاج بن منهال، عن حماد ابن سلمة، عن سليمان بن أرقم، عن السدي، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ.

وأخرجه أبو نعيم في الطب النبوي (٥١٩/٢، ح ٥١٠) من طريق الوليد بن مسلم عن ابن سمعان، عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وإسنادُ الحديثين ضعيف جدا، سليمان بن أرقم وابن سمعان: عبد الله بن زياد ابن سليمان بن سمعان؛ متروكان.

وللحديث طرقٌ أخرى لا تخلو من ضعف شديد أو نكارة، وقد تتبع ابن الجوزي طرقه في الموضوعات (٢١١/٣-٢١٢) وابن عراق في تنزيه الشريعة (٣٥٨/٢)، قال ابن الجوزي: «هذه الاحاديث ليس فيها ما يصح».

(٣) هو: يعقوب بن إسحاق بن بُختان أبو يوسف، أحد فقهاء الحنابلة.

وثقه الخطيب، وقال ابن أبي الدنيا: «كان من خيارِ المسلمين»، قال ابن مفلح: «سمع.. إمامَنا أحمد، وكان أحد الصالحين الثقات».

تاريخ بغداد (٢٨٠/١٤)، طبقات الحنابلة (٤١٥/١)، تاريخ الإسلام (٤٠٨/١٦).

(٤) النُّورَة: العلامة، وحجر الكِلْسِ، وأخلاط من أملاح الكالسيوم والباريون تستعمل لإزالة الشعر، والمعنى الأخير هو المراد هنا، وتَنَوَّرَ: تطلَّى بالنُّورة.

المعجم الوسيط (٩٦٢/٢).

بالحديث؟ قال: نعم[١].

وفي كتاب الأفرادِ[٢] للدارقطني من حديث نافع، قال: قال لي عبد الله بن عُمر: تبيَّغَ بي الدَّم فابْغِني حجَّامًا ولا يكنْ صَبِيًّا ولا شيخًا كبيرًا، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**الحِجَامةُ تزيدُ الحافِظَ حِفظًا، والعَاقِلَ عقلًا، فاحتجِمُوا على اسمِ الله، ولا تحتجِمُوا الخمِيسَ والجُمعة والسَّبت والأحد، واحتجِمُوا الاثْنَين، وما كان من جُذامٍ ولا من بَرَصٍ إلا نَزَلَ يوم الأربعاء**»، قال الدارقطني: تفرَّد به زيادُ بن يحيى[٣]، وقد رواه أيُّوب عن نافِع، وقال فيه: «واحتجِمُوا يومَ الاثنينِ والثُّلاثاءِ ولا تحتجِمُوا

---

(١) زاد المعاد (٤/٦٠).

(٢) كتاب الأفراد للدارقطني يتكون من مائة جزء، وهو في عداد المفقود باستثناء أجزاء خمسة: الثاني والثالث والرابع والسادس والثالث والثمانون. وقد طبعت، ومن المعلوم أن ابن طاهر المقدسي رتب أطراف الأفراد على المسانيد وحذف أسانيده، وأبقى كلام الدارقطني على الأحاديث.

(٣) عن نافع، وتفرد به عنه عَدِي بن محمد. انظر: أطراف الأفراد والغرائب (٣/٥٠٢).

أما زيادٌ فثقة، والإشكال في عدي ومن دونه، ذكره السهمي في تاريخ جرجان ص (٢٨٣)، وروى بإسناده من طريقه حديثا موضوعا في محبة علي ﷺ، يرويه عن محمد ابن عدي الجرجاني، عن أبيه، عن الزهري، عن نافع عن ابن عمر رفعه إلى رسول الله ﷺ. قال السهمي: «وذكر حديثا طويلا تركته عمدا لأنه موضوع وكذب، وما بين شيخي أبي الحسن البصري إلى الزهري كلهم مجاهيل»، وذكره ابن حجر في اللسان (٤/١٦١)، وأورد في ترجمته الحديث المذكور.

وقد توبع زيادٌ من محمد بن جُحادة، وسعيد بن ميمون عن نافع كما عند ابن ماجه في حديثين منفصلين (الكتاب ٢٦، الباب ٢٢، ٢/٢٧٥، ح ٣٥٣٢، ٣٥٣٣) يذكرُ المصنِّف الأول منهما آخر هذا الباب، ولكنَّ سعيدًا مجهولٌ. التقريب (٢٤٠٢).

وفي السندِ إلى ابن جُحادة: عثمان بن مطر، والحسن بن أبي جعفر وهما منكرا الحديث. انظر النص رقم: ٢٢٠٧.

قال ابن حجر: «نقل الخلال عن أحمد أنه كره الحجامة في الأيام المذكورة وإن كان الحديث لم يثبت». فتح الباري (١٠/١٤٩).

يومَ الأربِعاء[(١)]».

وقد روى أبو داود في سُننِه من حديث أبي بكرة، أنه كان يكرهُ الحجامة يوم الثلاثاء، وقال: أنه عليه السلام، قال: «**يومُ الثلاثاء يوم الدَّمِ، وفيه ساعةٌ لا يَرْقَأُ**[(٢)]».

والحديث الذي ذكره الدارقطني في أفراده هو في هذا الكتاب، وهو من غير طريق زياد بن يحيى وغيرِ طريق أيوب، وإنما هو من طريق محمد بن جُحادة، عن نافع، عن ابن عمر قال، قال: يا نافع! قد تبيَّغ بي الدمُ، فالتمس لي حجَّامًا واجعله رفيقا، إن استطعت، ولا تجعله شيخًا كبيرا ولا صبيًّا صغيرا، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الحِجامةُ على الرِّيقِ أفضلُ، وفيه شِفاءٌ وبركة، وتزيدُ في العَقْلِ وفي الحِفْظِ، فاحْتَجِمُوا على بَرَكَةِ الله يوم الخَمِيس، واجتَنِبُوا الحِجَامَةَ يوم الأربعاء والجُمُعة والسَّبْتِ ويوم الأحدِ (كدبا)[(٣)] واحتَجِمُوا يومَ الاثْنَينِ والثُّلاثَاءِ، فإنَّهُ اليومَ الذِي**

---

(١) أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٥٣٣/١) والحاكم (٢١١/٤) من طريق محمد بن عمر ابن علي المقدمي، عن عبد الله بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن أيوب، عن نافع، قال: قال لي ابن عمر، فذكره موقوفا. وفيه عبد الله بن هشام متروك الحديث. الجرح (١٩٣/٥).

(٢) أخرجه أبو داود في الطب، باب متى تستحب الحجامة (٣/٤، ح ٣٨٦٤) عن موسى ابن إسماعيل، أخبرني أبو بكرة بكار بن عبد العزيز، أخبرتني عمتي كبشة بنت أبي بكرة –وقال غير موسى: كيسة– أن أباها كان ينهى أهله عن الحجامة يوم الثلاثاء ويزعم عن رسول الله ﷺ، فذكره. وفي الإسناد كبشة بنت أبي بكرة، مجهولة. التقريب (ت ٨٦٧٥).

(٣) هكذا تظهر الكلمة في الأصل وفي النسخة التيمورية (مج٢/٢٣٣) مضبَّبًا عليها، وكتب ناسخُها قبالته في الهامش الأيسر: تحريًّا، ويحتملُ أن تكون (كُدَيًّا) أو (كُذَيًّا) كما جاء في النسخة السليمية (١٦٦/أ) مضبوطة بالشكل، وفي النسخة الفرنسية (ص ٤٥٠) (كَذَبًا) مضبوطة بالشكل أيضا، أما سائر النسخ الأخرى المتأخرة ففيها: تحريًّا بدل ذلك.

ولم يظهرْ لي وجه (كَذَبًا). أما (كُدَيًّا) و(كُذَيًّا) فيمكنُ توجيههما لُغَويًّا، فالكُذَيُّ تصغيرُ الكاذِي، ومن معانيه الأحمر كما قال الفيروز آبادي والزبيدي، ويكون معنى الحديث: اجتنبوا الحجامة في هذه الأيام حيثُ الدمُ الخارجُ أحمر، وأما (كُديًّ) فالكاف والدال والحرف

=

عَافَا الله فيه أيُّوبَ من البَلاءِ، وَضَرَبهُ بِالبَلاءِ يومَ الأَرْبِعاءِ، فإنَّهُ لا يَبْدُو جُذَامٌ ولا بَرَصٌ إلَّا يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ، ولَيْلَةَ الأَرْبِعَاءِ[1]».

فتلخَّص لنا أن الأيَّام كلها حاشى يوم الاثنين ورد فيها نهيٌ عن الحجامة. والله أعلم. واعلم أنه جاء الأمرُ بها في عدد في الشهر معلوم، فمنها ما في الأصلِ مرفوعا: «**مَنْ أرادَ الحِجَامَةَ فليَتَحَرَّ سبعةَ عشرَ، أو تسعةَ عَشرَ أو أحدا وعشرين**[2]»، الحديث وهو في الترمذي وفي أبي داود: «**من احْتَجَمَ سبعَ عشرةَ أو**

المعتل أصلٌ صحيح يدلُّ على صلابةٍ في شيء، ومنه كُديةُ الأرضِ أي صلابتُها، ومنه يقال للرجُل إذا أعطَى يسيراً ثم قَطَع: أكْدَى، شُبِّه بالحافر يَحفِر فيُكدِي، يصل الكُدية من الأرض، فيُمسِك عن الحَفْر. ويقال: كدأ النبت يَكْدأ كُدُوًا، إذا أصابه البرد فلبده في الأرض أو عطش فأبطأ نباتُه، وكُدَيٌّ بِالضَّمِّ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ مصغر كداء، مَوْضِعٌ بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، وهو على طريق الخارج من مكة إلى اليمن. فيكون معنى الحديث اجتنبوا الحجامة في هذه الأيام، وأبطْئوا عنها، واجعلوا بينكم وبينها حاجزًا.

قال الأعظمي محقق السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٢، ٢/٢٧٥، ح ٣٥٣٢): «في الأصل: كدبا، وعليها الضبَّة.. ولم يظهر لي وجهُ الصواب فأبقينا ما هو في المطبوع» أي تحريًّا، قلت: يمكنُ توجيهُها، فَالكدِبُ الدم الطريُّ، فيكون المعنى اجتنبوا الحجامة في الدم الطريِّ، واحتجموا الاثنين والثلاثاء لإخراج الدم المتجلط الأسود، وهو الدم الفاسد. والله أعلم.

انظر: النسخة المحمودية (ص ٣٣٩)، نسخة عارف حكمت (ص ٣٤٨)، النسخة الأزهرية (ص ٢٨٣)، معجم مقاييس اللغة (١٦٦/٥)، القاموس المحيط (ص ١٣٢٨)، تاج العروس (٣٨٨/١٣)، المعجم الوسيط (٧٨١/٢)، معجم معالم الحجاز (١٤٢٩/٧).

(١) السنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٢، ٢/٢٧٤، ح ٣٥٣١)، وفي إسناده عثمانُ بن مطر، منكرُ الحديث، وسيأتي الكلام فيه تفصيلا.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٢، ٢/٢٧٤، ح ٣٥٣١)، وإسناده ضعيف جدا، فيه زكريا ابن ميسرة مجهولٌ، وعثمان بن مطر، متروك الحديث، والنَّهَّاس بن قَهْم، ضعيفٌ جدا، انظر النص التالي مع تخريجه.

تسعَ عشرةَ أو إحدى وعِشْرينَ، كانتْ شِفَاءً من كُلِّ دَاءٍ[(١)]»، ومعناه من كل داء سببه الدم.

وهذه الأحاديثُ موافقة لما اجتمع عليه الأطباءُ أن الحجامة في النصف الثاني وما يليه من الربع الثالث من أرباعه أنفع من أوله وآخره، فإذا استعملت عند الحاجة إليها نفعت أي وقت كان من أول الشهر وآخره، قال الخلال: أخبرني عصمة ابن عصام[(٢)]، قال حنبل[(٣)]: كان أبو عبد الله أحمد بن حنبل يحتجم، أي وقت هاج به الدم، وأي ساعة كانت[(٤)].

وقال صاحب القانون[(٥)]: أوقاتها في النهار الساعة الثانية أو الثالثة، ويجب توقيها

---

(١) هذا حديث أبي داود، أخرجه في الطب، باب متى تستحب الحجامة (٣/٤، ح ٣٨٦٣) عن أبي توبة الربيع بن نافع، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، فذكره، ولم أقف عليه في الترمذي، ولا عزاه إليه المزي في تحفة الأشراف (٤٠٤/٩، ح ١٢٦٥٨)، وإسنادُ أبي داود رجالُه كلهم ثقاتٌ رجالُ الصحيح إلا سعيد الجمحي، ففيه كلامٌ يسير، وقال فيه الحافظ: «صدوق له أوهام».

وله شاهدٌ بإسنادٍ حسنٍ من حديث أنسٍ عند الترمذيِّ -ولعله مراد المصنف-، أخرجُه في الطب، باب ما جاء في الحجامة (١٤٤/٣، ح ٧٧٤) من طريق عمرو بن عاصم، عن همام وجرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ يحتجم في الأخدعين والكاهل، وكان يحتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

(٢) عصمة بن عصام ذكره ابن مفلح في طبقات الحنابلة (٢٤٦/١)، وقال: «نقل عن إمامنا أشياء».

(٣) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل، ابنُ عم الإمام أحمد، ت/٢٧٣هـ.

وثقه الخطيب، وقال الدارقطني: «كان صدوقا»، وقال الذهبي: «له مسائل كثيرة عن أحمد ، ويتفرد ، ويغرب».

تاريخ بغداد (٢٨٦/٨)، طبقات الحنابلة (١٤٠/١)، السير (٥٢/١٣).

(٤) زاد المعاد (٥٩/٤).

(٥) هو: الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، الفيلسوف الرئيس، والطبيب والعالم بالفلك، ولد سنة ٣٧٠ هـ، وتوفي سنة ٤٢٨ هـ. صنف في الطب والمنطق والطبيعيات والإلهيات،

=

بعد الحمام إلا فيمن دمه غليظ، فيجب أن يستحم ثم يستجم ساعة ثم يحتجم(١). انتهى.

وتكره الحجامة على الشِّبع، فإنها ربما أورثت سُدَدًا أو أمراضا رديئة، لا سيما إذا كان الغذاء رديئا غليظا، وفي أثر: "الحجامة على الريق دواءٌ، وعلى الشِّبع داء، وفي سبعة عشر من الشهر شفاء، واختيار هذه الأوقات للحجامة فيما إذا كانت على سبيل الاحتياط والتحرُّزِ من الأذى، وحفظا للصحة(٢).

[٢٢٠٥] قوله: «**عن النَّهَّاس بن قَهْمٍ**(٣)»، هو بالقاف(٤) ضَعَّفُوه(٥).

[٢٢٠٦] قوله: «**لا يتبيَّغُ بأحدِكم الدَّمُ، فيقْتُله**» هو بالغين المعجمة في آخره وزن نتلَطَّفُ، أي: غَلَبَةُ الدم على الإنسان، يقال: يَتَبَيَّغُ به الدم إذا تردَّد فيه، ومنه تَبَيَّغَ الماء إذا تردَّدَ وتحيَّر في مجراهُ. وقيل: إنه من غير هذه المادة(٦)، والله أعلم.

ومن أشهر كتبه القانون.

قال ابن قيم الجوزية: «كان ابن سينا -كما أخبر عن نفسه- هو وأبوه، من أهل دعوة الحاكم، من القرامطة الباطنيين». الأعلام للزركلي (٢/٢٤١).

(١) القانون في الطب لابن سينا (١/٣٠٠).

(٢) زاد المعاد (٤/٥٩).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٢، ٢/٢٧٤، ح ٣٥٣١): «حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ مَطَرٍ، عَن زَكَرِيَّا بنِ مَيْسَرَةَ، عَن النَّهَّاسِ بنِ قَهْمٍ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَرَادَ الْحِجَامَةَ، فَلْيَتَحَرَّ سَبْعَةَ عَشَرَ، أَوْ تِسْعَةَ عَشَرَ، أَوْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَلَا يَتَبَيَّغْ بِأَحَدِكُمُ الدَّمُ فَيَقْتُلَهُ**»».

(٤) المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي (٢/٦٠٠)، الإكمال (٧/٥٩).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣٠/٢٨-٣١)، التذهيب (٩/٢٤٤، ت ٧٢٣٧)، الميزان (٤/٢٧٤)، التقريب (ت ٧١٩٧).

(٦) انظر: النهاية باب: الباء، فصل: الياء (١/١٧٤). قال الجوهري: «لا يتبيغ.. أي لا يتهيَّج. ويقال: أصله يتبغى من البغي، فقلُب مثل جذب وجبذ». الصحاح (٤/١٣١٧).

[٢٢٠٧] حديث ابن عُمر مرفوعًا: «**الحِجَامةُ على الرِّيقِ أفضَلُ**[(١)]...[(٢)]» الحديث في سنده عُثمان بن مَطر، ضعَّفه أبو داود[(٣)]، وروى عبَّاس وغيره عن يحيى: ضعيف[(٤)]، قال أحمد بن أبي مريم عن يحيى: لا يكتبُ حديثه[(٥)]، وقال البخاري: منكر الحديث[(٦)]، وقال النَّسائي: ضعيفٌ[(٧)]، وقد ذكر الذهبي هذا الحديث في ميزانه مما أنكر عليه[(٨)]. وفيه أيضا الحسن بن أبي جعفر، الجُفْري: بالجيم المضمومة وإسكان الفاء[(٩)]، قال الفلاس: صدوقٌ منكرُ الحديث[(١٠)]، وقال ابنُ المديني: ضعيفٌ ضعيفٌ[(١١)]. وضعَّفهُ أحمد والنَّسائي[(١٢)]، وقال البُخاري: منكرُ الحديث[(١٣)]،

---

(١) كذا في الأصل: أفضلُ، وفي التيمورية (مج٢/٢٣٣) والسليمية (١٦٦/أ) والمطبوع بتحقيق الأعظمي: أمثلُ.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٢، ٢/٢٧٥، ح ٣٥٣٢): «حَدَّثَنَا سُوَيدُ بنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ مَطَرٍ، عَن الحَسَنِ بنِ أَبِي جَعفَرٍ، عَن مُحَمَّدِ بنِ جُحَادَةَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: يَا نَافِعُ، قَدْ تَبَيَّغَ بِيَ الدَّمُ، فَالْتَمِسْ لِي حَجَّامًا وَاجْعَلْهُ رَفِيقًا إِنِ اسْتَطَعْتَ، وَلَا تَجْعَلْهُ شَيْخًا كَبِيرًا وَلَا صَبِيًّا صَغِيرًا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**الْحِجَامَةُ عَلَى الرِّيقِ أَمْثَلُ**...»» الحديث، سرد المصنف متنه كاملا في الفائدة التي أوردها أول الباب.

(٣) سؤالات الآجري (ص ٣١٦، ت ٤٨٣).

(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/١٢٨).

(٥) الميزان (٣/٥٣).

(٦) التاريخ الكبير (٦/٢٥٣).

(٧) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص٧٥، ت ٤٢٠).

(٨) الميزان (٣/٥٤).

(٩) الإكمال (٢/٢٤٣).

(١٠) الميزان (١/٤٨٢).

(١١) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص ٦٢، ت ٣٢).

(١٢) ميزان الاعتدال (١/٤٨٢). وقال النسائي أيضا: «متروك الحديث». الضعفاء والمتروكين (ص ٣٤، ت ١٥٥).

(١٣) التاريخ الكبير (٢/٢٨٨).

وفيه كلام غير هذا تركتُه، لأن هذا كاف في ضعفِ الحديث بل بعضُه. [١٧٣/أ]

بابُ الكَيِّ

[٢٢٠٨] قوله: «**عن عَقَّارِ بن المُغِيرة**[١]»، هو ابن شُعبة الثَّقفي، يروي عن أَبيه، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، وعنه جماعة، وهو بفتح العَين المهملة وتشديد القاف، وفي آخره راء[٢]، صحَّح له الترمذيُّ حديثه في الكيِّ والاسترقاء[٣]، وقد وثَّقه العِجْليُّ[٤]، ليس له في الكتب المخرَّج عنه فيها، وهي الترمذي، النسائي[٥]، وابن ماجه، غير هذا الحديث في الكيِّ والاسترقاء، وهو مرسلٌ في ابن ماجه[٦].

واعلم أنَّ الكيَّ مستعملٌ في باب التداوي، كما يُكْوَى من قُطع[٧] يدُه أو رجلُه، وأما النهي عنه فهو أن يكتوي طلبا للشفاء، وكانوا يعتقدون أنه متى لم يكتوِ؛ هلك،

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٣، ٢/٢٧٥، ح ٣٥٣٤): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ عُلَيَّةَ، عَن لَيْثٍ، عَن مُجَاهِدٍ، عَن عَقَّارِ بنِ المُغِيرَةِ، عَن أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنِ اكْتَوَى أَوِ اسْتَرْقَى، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ التَّوَكُّلِ**»».

(٢) الإكمال (٦/٢٢١)، توضيح المشتبه (٦/٣٠٠).

(٣) من أبواب الطب (٤/٣٩٣، ح ٢٠٥٥)، والحديث عنده من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ، عن سُفْيَانَ، عَن مَنْصُورٍ، عَن مُجَاهِدٍ، عَن عَقَّارِ بنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، عَن أَبِيهِ.

(٤) معرفة الثقات (٢/١٤١). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «وثق»، وقال ابن حجر: «ثقة من الثالثة إلا أنه قديم الموت».
الثقات (٥/٢٨٧)، الكاشف (٢/٢٨)، التقريب (ت ٤٦٣٠).

(٥) في الكبرى، كتاب الطب، باب الكي (٧/٩٧، ح ٧٥٦١) من طريق جَرِيرٍ، عَن مَنْصُورٍ، عَن مُجَاهِدٍ، عن العَقَّار بنِ المُغِيرَةِ، عَن أَبِيهِ المغيرة بن شعبة.

(٦) الظاهر أنه ليس بمرسل عند ابن ماجه، بل سقطت عبارة: «عن أبيه» من أصل المصنف، وكذا لم تأت في موضعها من النسخة التيمورية (مج٢/٢٣٣) واستدركها الناسخ في الهامش الأيسر، وجاءت على الوجه الصحيح في النسخة السليمة (١٦٦/ب).
وقد أشار محقق السنن الأعظمي الذي اعتمد على أصل المصنف في تحقيقه إلى السقط الذي عنده في النسخة، وذكر أنه استدرك السقط من المطبوع.

(٧) كذا بالتذكير في الأصل، والأشبهُ تأنيثُه: قُطعت، أو تقطعُ كما في الزاد (٤/٦٥).

فنهاهم عنه لأجل هذه النية، وقيل: إنما نهى عنه عمران بن حُصين خاصَّة، لأنه كان به ناصُورٌ[١]، وكان موضعه خطِرا فنهاه عن كيِّه، فيشبه أن يكون النهي منصرفا إلى الموضع المخوف منه، والله أعلم.

وقال ابنُ قُتيبة: الكيُّ جنسانِ: كيُّ الصحيح لئلا يَعتل، فهذا الذي قيل فيه: «**لم يتوكَّل من اكتوَى**[٢]»، لأنه يريد أن يدفع القدر عن نفسه، والثاني: كَيُّ الجُرح إذا نَغِلَ[٣]، والعُضو إذا قُطع، ففي هذا الشفاء، وأما إذا كان الكي للتداوي الذي يجوز أن ينجح، ويجوز أن لا ينجح، فإنه إلى الكراهة أقرب[٤]، انتهى.

وفي الكيِّ كلام كثيرٌ يضيقُ هذا المكانُ عن استيعابهِ، والأحاديث التي وردت في الكيِّ هنا وغيره تضمَّنت أربعة أنواع؛ أحدهما: فعله، والثاني: عدمُ محبته عليه السلام لهُ، والثالث: الثناء على من تركه، والرابع: النهي عنهُ، ولا تعارض بينها بحمدِ الله، فإن فعلَه يدل على جوازه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه. وأما الثناء على تاركيه، فيدل على أن تركه أولى وأفضل. وأمّا النهيُ عنه، فعلى سبيل الاختيار والكراهة، أو عن النوع الذي لا يُحتاج إليه، بل يفعله خوفًا من حُدوث الداء، والله أعلم. قاله ابن القيم[٥].

---

(١) ناصُور: وناسُورٌ، بالسين والصاد، قُرْحة غائرة قلما تندمل، وتقول الأطباء: كل قرحة تزمن في البدن فهي ناصور. المغرب في ترتيب المعرب (٤٦٦/١)، المصباح المنير (٦٠٧/٢).

(٢) هذا لفظُ حديث عَقَّار بن المغيرة عند الإمام أحمد (١٥٧/٣٠، ح ١٨٢١٧) أخرجه من طريق شُعْبَةَ، عَن مَنْصُورٍ، عن مُجَاهِدٍ، عن عَقَّارِ بنُ الـمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، عن أبيه. وإسنادُه حسن.

(٣) نَغِلَ الأَدِيمُ، كفرحَ، فهو نَغِلٌ: فَسَدَ في الدِّباغِ. وأَنْغَلَهُ. والاسمُ: النُّغْلَةُ، بالضم، نَغِلَ الجُرْحُ: فَسَدَ، ونَغِلَتْ نِيَّتُهُ: ساءَتْ. القاموس المحيط (ص ١٠٦٤).

(٤) اختصره ابن القيم في الزاد (٦٥/٤) من كلام طويل لابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٣٢٩-٣٣٢).

(٥) زاد المعاد (٦٥/٤-٦٦).

بابُ منِ اكْتَوَى

[٢٢٠٩] قوله: «**أخذهُ وجعٌ في حَلْقِه**[(١)]»، يقال له الذُّبْحُ، كذا في أصلنا[(٢)] والمعروف الذُّبَحَةُ، هي بضم الذال المعجمة وفتح الموحدة ثم حاء مهملة مفتوحة ثم تاء التأنيث، وزن هُمَزَةٍ ولُمَزَةٍ، وقد تُسكَّنُ الباء، وجعٌ يعرِضُ في الحلْق من الدَّمِ، وقيل: هي قَرْحَةٌ تظهرُ فيه فينسدُّ معها، وينقطعُ النفس فتقتُل، كذا في النهاية[(٣)]، وأما شيخنا مجد الدين، فقال في القاموس: «والذبحة: كهُمِزةٍ وعِنَبَةٍ، وكِسْرَة، وصُبْرَة، وكِتاب، وغُراب، وجَعٌ في الحلق، أو دمٌ يخنُقُ فيقتُلُ»[(٤)].

[٢٢١٠] قوله: «**ابنُ أبي الخَصِيبِ**[(٥)]»، هو بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة[(٦)]، الهاشمي، الكوفي، الوشَّاء، عن ابن عيينة ووكيع، وطائفة، ذكره ابن حبان في ثقاته وقال: «ربما أخطأ»[(٧)] انتهى. قال مطين: «توفي سنة ٢٥٨»[(٨)].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٤، ٢/٢٧٦، ح ٣٥٣٧): عن مُحَمَّد بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَعْدِ ابنِ زُرَارَةَ الأَنْصَارِيِّ «أَنَّ سَعْدَ بنَ زُرَارَةَ وَهُوَ جَدُّ مُحَمَّدٍ مِن قِبَلِ أُمِّهِ، أَنَّهُ أَخَذَهُ وَجَعٌ فِي حَلْقِهِ يُقَالُ لَهُ: الذُّبْحَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَأُبْلِغَنَّ أَوْ لَأُبْلِيَنَّ فِي أَبِي أُمَامَةَ عُذْرًا**»، فَكَوَاهُ بِيَدِهِ فَمَاتَ...».

(٢) وفي النسختين التيمورية (مج٢/٢٣٤) والسليمية (١٦٦/ب). وفي المطبوع بتحقيق الأعظمي: الذُّبحة.

(٣) لابن الأثير (٢/١٥٤).

(٤) القاموس (ص ٢١٨).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٤، ٢/٢٧٦، ح ٣٥٣٩): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ أَبِي الْخَصِيبِ، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن سُفْيَانَ، عَن أَبِي الزُّبَيْرِ، عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «**كَوَى سَعْدَ بنَ مُعَاذٍ فِي أَكْحَلِهِ مَرَّتَيْنِ**»».

(٦) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٣٤) والسليمية (١٦٦/ب). وضبطه المصنِّف في موضعين سابقين بالضاد المعجمة، وبينتُ فيهما أن الصواب في ضبطها الصاد المهملة، وأنه الضبط الوارد في النسخ الخطية، وكتب الرجال. انظر النصين المرقمين: (٢١٧٠، ٢٢٠٢).

(٧) الثقات (٨/٤٧٥).

(٨) التذهيب (٧/٤٠، ت ٤٨٣١).

[٢٢١١] قوله: «**فَكَواهُ على أَكْحَلِهِ**[١]»، الأكْحَلُ: عِرْقٌ في وسط الذِّراعُ يكثُر فَصْدُهُ[٢].

باب النَّهيِ أن يُتَداوَىَ بالخَمرِ

[٢٢١٢] [١٧٣/ب] قوله: «**إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشِفَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ**[٣]»، اعلم أنه جاءت أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما بالنهي عن التداوي بالمحرمات، قال ابن القيم: والعلاجُ بها قبيح عقلا وشرعا، أما الشرع فالأحاديث المشار إليها -يعني: الذي ذكرها في كتابه الهدي- وأما العقل: فهو أن الله إنما حرمه لخُبثه، فإنه لم يحرم على هذه الأمة طيبا عقوبة لها، كما حرمه على بني إسرائيل بقوله: ﴿**فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ**﴾[٤] وإنما حرم على هذه الأمة ما حرمه لخُبثه وتحريمه له حِميةً لهم، وصيانة عن تناوله؛ فلا يُناسِب أن يُطْلَبَ به الشفاء من الأسقام والعلل، فإنه وإن أثر في إزالتها؛ لكنه يعقب سُقما أعظم منه في القلب بقوة الخُبث الذي فيه، فيكون المُدَاوَى به قد سعى في إزالة سُقم البدن بسُقم القلب، وأيضا فإن تحريمه يقتضي تجَنُّبَه والبعد عنه بكُلِّ طريق، وفي اتخاذه دواءً حَضٌّ على الترغيب فيه وملابسته، وهذا ضدُّ مقصود الشارع، وأيضا فإنه داءٌ كما نصَّ عليه صاحبُ الشريعة، فلا يجوز أن يُتَّخَذَ دواء[٥]، وكغير ذلك، ثم قال: وفي هذا المكان سرٌّ لطيف في كون المحرمات لا يستشفى بها، فإن شرط الشفاء بالدواء تلقيه بالقبول، واعتقاد منفعته، وما جعل الله فيه من بركة الشفاء، فإن النافِع هو المبارك، وأنفع الأشياء أبركها، والمبارك من الناس هو

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٤، ٢/٢٧٦، ح ٣٥٣٨): «عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: مَرِضَ أُبَيُّ ابنُ كَعْبٍ مَرَضًا، «**فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ طَبِيبًا، فَكَوَاهُ عَلَى أَكْحَلِهِ**»».

(٢) النهاية (٤/١٥٤).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٧، ٢/٢٧٧، ح ٣٥٤٥): «عَنْ طَارِقِ بنِ سُوَيْدٍ الحَضْرَمِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ بِأَرْضِنَا أَعْنَابًا نَعْتَصِرُهَا فَنَشْرَبُ مِنْهَا، قَالَ: «**لَا**»، فَرَاجَعْتُهُ، قُلْتُ: إِنَّا نَسْتَشْفِي بِهِ لِلْمَرِيضِ، قَالَ: «**إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشِفَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ**»».

(٤) سورة النساء، الآية: ١٦٠.

(٥) زادُ المعاد في هدي خير العباد (٤/١٥٦).

الذي ينتفع بهِ حيث حل، ومعلوم أن اعتقاد المسلم تحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد بركتها، وبين حسن ظنه بها، وتلقي طبعه لها بالقبول، بل كلما كان العبدُ أعظم إيمانا، كان أكره لها وأسوأ اعتقادا فيها، وطبعه أكره شيء لها، فإذا تناولها في هذه الحال، كانت داءً لهُ لا دواءً إلا أن يزول اعتقاد الخبث فيها، وسوء الظن والكراهة لها بالمحبة، وهذا ينافي الإيمان، فلا يتناولها المؤمن قط إلا على وجهِ داء[1]، انتهى.

واعلم أن مذهب الشافعي في التداوي بالأعيان النجسة جائزٌ غير الخمر على الصحيح من خمسةِ أوجه، أحدها: المنع، والثاني: الجواز، والثالث: يجوز للتداوي دون العطش، والرابع: عكسُه[2]، والخامس: لا يجوز للتداوي، ويجوز للعطش إلا أن يكون عتيقًه[3]، والاضطرارُ لشُربها لدفع الجوع [١٧٤/أ] كهو لدفع العطش[4]، ثم الخلاف في التداوي مخصوصٌ بالقليل الذي لا يُسْكِرُ، ويشترَطُ خَبرُ طبيب مسلم أو معرفةُ المتداوي

---

(١) المصدر نفسه (١٥٧/٤-١٥٨).

(٢) انظر: المجموع للنووي (٥١/٩) روضة الطالبين (١٦٩/١٠). قال النووي معقبًا على القول الرابع في الروضة: «لأن دفع العطش موثوق به في الحال، وهذا هو الصحيح عند الإمام، ونقل اتفاق الأصحاب على تحريم التداوي»، ويقصد بالإمام الرافعي، ولكنه نقل عنه في المجموع (٥١/٩) أن الصحيح عند الجمهور من الأصحاب عدمُ جوازه للشرب والتداوي كليهما، ثم علل النووي مذهب بعض الأصحاب -ومنهم الغزالي وإمام الحرمين- القائل بجواز شربه للعطش دون التداوي، بما ادَّعاه إمام الحرمين أن الخمر يسكن العطش وأن معاقرها يجتزي بها عن الماء، ثم رد ذلك بقوله: «وليس كما ادعى، بل الصواب المشهور عن الشافعي وعن الأصحاب والأطباء أنها لا تسكن العطش، بل تزيده، والمشهور من عادة شَرَبَةِ الخمر أنهم يكثرون شرب الماء»، وذكر الشربيني أن طبعها حارٌ يابس. الإقناع (٥٣٣/٢).

(٣) ذكره ابنُ الرفعة والدميري، وذكر في الروضة قولا سادسا: يجوز للعطش دون الجوع، لأنها تحرق كبد الجائع.

انظر: كفاية النبيه (٢٧٧/٨)، روضة الطالبين (١٧٠/١٠)، النجم الوهاج (٢٢٨/٩).

(٤) انظر: كفاية النبيه (٢٧٧/٨).

إن عرف، ويشترط أن لا يجد ما يقوم مقامه[١]، وإنما يحرُم التداوي لصِرفها، فأما الدرياق[٢] المعجون بها، فإنه جائزٌ قطعا عند الشافعية[٣].

واعلم أنه لا حدَّ على المتداوي، وإن حكمنا بالتحريم، لشبهة الخلاف، وأما شربها للعطش، قال: [إذا[٤]] جوَّزْناه فلا حدَّ، وإلا فكالتَّداوي[٥]، وهذا المكان يَضيقُ عن إبداء الدلائل لكل من المجوِّز والمانِع فنكتَفي بهذا، والله اعلم.

باب الاسْتِشْفَاءِ بِالقُرْآنِ

[٢٢١٣] قوله: «**حدثنا سَعَّاد بن سُليمان**[٦]»، سَعَّاد: بفتح السين وتشديد العين المهملتين فرْد[٧]، والباقي: سُعاد بضم السين وتخفيف العين المهملتين أيضا، وابن

---

(١) انظر: روضة الطالبين (١٠/١٧٠)، النجم الوهاج (٩/٢٢٧).

(٢) «الدِّرْياقُ والدِّرْياقَةُ، بكسرهما، ويُفْتَحَانِ: التِّرْيَاقُ، والخَمْرُ». القاموس المحيط (ص ٨٦٢).
والتِّرْياقُ: «بكسر التاء معروف، فارسي معرّب، هو دَواء السُّموم لغة في الدِّرْياق، والعرب تسمي الخمر تِرياقاً وتِرْياقة لأَنها تذهَب بالهَمِّ» كما زعموا. لسان العرب (١٠/٣٢).

(٣) انظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج للدميري (٩/٢٢٨)، الإقناع للشربيني (٢/٥٣٢).

(٤) أضفتُ (إذا) بين المعقوفين لأنَّ السياق يقتضيه. والعبارة في الروضة (١٠/١٧٠): «وإِذَا جَوَّزْنَا الشُّربَ لِلعَطَشِ، لَزِمَهُ الشُّربُ، كَتَنَاوُلِ المَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ وَلَا حَدَّ، وَإِذَا لَمْ نُجَوِّزْهُ، فَفِي الحَدِّ الخِلَافُ كَالتَّدَاوِي».

(٥) الروضة (١٠/١٧٠).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٨، ٢/٢٧٧، ح ٣٥٤٦): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدِ بنِ عُتْبَةَ ابنِ عَبدِ الرَّحمَنِ الكِنْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ ثَابِتٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعَّادُ بنُ سُلَيْمَانَ، عَن أَبِي إِسحَاق، عَن الحَارِثِ، عَن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**خَيْرُ الدَّوَاءِ القُرْآنُ**»».

(٧) وكذا ضُبط في النُّسخة التيمورية (مج٢/٢٣٥)، وكتبِ الضَّبط، وضبطه محقق السنن الأعظمي بالضم والتخفيف، وسقط هذا الحديثُ مع بابه من النُّسخة السَّلِيميَّة (١٦٦/ب).
انظر: الإكمال (٤/٣٠٦)، توضيح المشتبه (٥/٩٤)، تبصير المنتبه (٢/٦٨١).

سُليمان المذكور شيعيٌّ صُويلِح لم يُتركْ، وقال أبو حاتم: شِيعيٌّ ليسَ بقويٍّ(١).

بابُ الحِنَّاءِ

[٢٢١٤] قوله: «**حَدَّثَنَا فَائِدٌ مَوْلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَبِي رَافِعٍ**(٢)»، هو بفاءٍ(٣).

بابُ أبْوالِ الإبِلِ

[٢٢١٥] قوله: «**فاجْتَوُوا المَدِينَةَ**(٤)»، أي اسْتَوْبَلُوها، اسْتَوْبَلَ أي: اسْتَوْخَمَ واسْتَوْخَمُوها، وقد جاء ذلك مفسَّرا في بعض طرقِه في غيرِ هذا الكتاب، ومعناه: كَرِهُوها لمرضٍ أصابهم بها، وفرَّق بعضُهم بين الاجْتِوَاءِ والاسْتِوْبَالِ، فجعل الاجْتِواءَ كَراهةَ الموضِعِ وإن وافق، والاسْتِوْبَالُ إذا لم يُوافق وإن أحبَّها، ونحوه في «غريبِ المصنَّفِ»(٥).

[٢٢١٦] قوله: «**لو خَرَجْتُم إلى ذَوْدٍ لنا**» الذَّوْدُ: من الثلاثِ إلى التسع في الإبل، وذلك يختَصُّ بالإناثِ، قاله أبو عُبيد. وقال الأصمعيُّ: ما بين الثلاث إلى العشر، قال غيرُ واحد: ويقتضي لفظُ الأحاديث انطلاقَه على الواحدِ، وليس فيه دليل على

---

(١) الجرح والتعديل (٣٢٤/٤)، الكاشف (٤٢٧/١)، التذهيب (٣٩٣/٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٢٩، ٢٧٧/٢، ح ٣٥٤٧): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بنُ الحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَائِدٌ مَوْلَى عُبَيدِ اللَّهِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَوْلَايَ عُبَيدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي جَدَّتِي سَلمَى أُمُّ رَافِعٍ مَوْلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: «**كَانَ لَا يُصِيبُ النَّبِيَّ ﷺ قَرْحَةٌ، وَلَا شَوْكَةٌ، إِلَّا وَضَعَ عَلَيْهِ حِنَّاءَ**»».

(٣) وكذا ضُبط بالشكل في النسخة التيمورية (مج٢/٢٣٥)، وأُودع في كتب التراجم في باب الفاء. انظر على سبيل المثال: التقريب (ت ٥٣٧٥).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٠، ٢٧٨/٢، ح ٣٥٤٨): «حَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: أنبانا حُمَيْدٌ، عَن أَنَسٍ، أَنَّ نَاسًا مِن عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَقَالَ ﷺ: «**لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى ذَوْدٍ لَنَا، فَشَرِبْتُمْ مِن أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا**» فَفَعَلُوا»».

(٥) انظر: الغريب المصنف -تحقيق: د/ صفوان عدنان الداودي- (١٣٩/٢)، ونحوه في مطالع الأنوار (١٨٥/٢).

ما قالوه، وإنما هو لفظٌ للجميع، كما قالوا: ثلاثةُ رَهْطٍ ونَفَرٍ ونِسْوَةٍ، ولم يقولوا لواحد منها، [١٧٤/ب] وذكر ابنُ عبد البرِّ أن بعضهم رواه في قوله: في خمسٍ ذودٍ على البدل لا على الإضافة[١]، وهذا إن تصوَّر له هاهنا فلا يتصوَّر له في قوله: أعطانا خمسَ ذَوْدٍ. والله أعلم[٢].

[٢٢١٧] قوله: «**فَشَرِبْتُم من أَلْبَانِها وَأَبْوَالِها**»، جملةُ الشافعية ومن قالَ بقولِهم على التَّداوي على قاعدةِ مذهبهم في التَّداوي بالأشياءِ النَّجسة إلا الخَمرَ على الصحيح كما تقدَّمَ[٣]، ومذهبُ غيرِهم معروفٌ في الحديث والتَّداوي[٤].

باب الذُّبابِ يقعُ في الإناءِ

[٢٢١٨] قوله: «**أحَد جَنَاحَي الذُّبَابِ سمٌّ**[٥]» الأفصحُ في السمِّ الفتح، ويليه الضم، ويليه الكسر وهو أضعفها وقد أُنكر جُملةً[٦].

---

(١) الاستذكار (١٤/٩).

(٢) المطالع (٢٧١/١) وقبله في المشارق (٨٢/٣)، وانظر: الصحاح (٤٧١/٢)، لسان العرب (١٦٧/٣).

(٣) في النص رقم: ٢٢١٢.

(٤) ذهب بعض الحنفية إلى جواز الاستشفاء بالحرام، إذا أخبر طبيب مسلم أن فيه شفاءً للمريض، ولم يوجد دواء مباح يقوم مقامه في التداوي به من المرض، ولم يستثنوا الخمر كما فعلت الشافعية. والذي عليه ظاهرُ المذهبِ عندهم حرمة التداوي بالمحرم أو النجس على تفصيل بين بعضِهم في ذلك. وعند المالكية يحرمُ التداوي بالنجاسة في ظاهر الجسم أو باطنه، وبشيء مما حرم الله سبحانه. ومذهب الحنابلة عدم جواز التداوي بالمحرَّم ولا بشيء فيه محرَّم.

انظر: المغني لابن قدامة (٤٢٣/٩)، كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي، مع حاشية العدوي (٤٩١/٢)، مغني المحتاج (٢٣٣/١)، حاشية ابن عابدين (٢١٠/١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣١، ٢٧٨/٢، ح ٣٥٤٩): «عَن أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**فِي أَحَدِ جَنَاحَيِ الذُّبَابِ سُمٌّ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ، فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ فَامْقُلُوهُ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ، وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ**»».

(٦) انظر: الصحاح (١٨٢٠/٥)، مطالع الأنوار (٥٠٧/٥)، القاموس (ص ١١٢٣)، تاج =

[٢٢١٩] قوله: «**فامْقُلُوهُ**» أي: اغمِسُوه، يقال: مَقَلْتُ الشَّيْءَ أَمْقُلُه مَقْلاً إذا غَمَسْتَه في الماءِ ونحوه(١).

باب العَيْنِ

[٢٢٢٠] قوله: «**حدثنا عمَّار بن رُزَيْقٍ**(٢)»، هو بتقديم الراء المضمومة على الزاي(٣).

[٢٢٢١] قوله: «**ولا جِلْدَ مُخَبَّأَةٍ**(٤)»، المخَبَّأَةُ: الجارية في خِدْرِها لم تتزَوَّج بعدُ، لأنَّ صيانتَها أبلغُ ممن قد تزَوَّجتْ(٥).

[٢٢٢٢] قوله: «**فما لبِثَ أن لُبِطَ به**»، أي: صُرِعَ وسَقط إلى الأرض، يقال: لُبِطَ بالرجل، فهو مَلبُوطٌ(٦).

[٢٢٢٣] قوله: «**فأمرَ عامِرًا أن يتَوَضَّأَ**»، اعلم أنه ذكر هنا صفةَ الوضوءِ،

العروس (٣٢/٤١٣).

(١) النهاية (٤/٣٤٧).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٢، ٢/٢٧٨، ح ٣٥٥١): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ ابنِ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بنُ رُزَيْقٍ عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عِيسَى، عَن أُمَيَّةَ بنِ هِنْدٍ، عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عَامِرِ بنِ رَبِيعَةَ، عَن أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**العَيْنُ حَقٌّ**»».

(٣) وكذا ضبطُه في النسخة التيمورية (مج٢/٢٣٦) والسليمية (١٦٧/أ) وكتب الضبط.

انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (١/٣٦٧).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٢، ٢/٢٧٩، ح ٣٥٥٤): «عَن أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلِ ابنِ حُنَيْفٍ، قَالَ: مَرَّ عَامِرُ بنُ رَبِيعَةَ، بِسَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ وَهُوَ يَغْتَسِلُ، فَقَالَ: لَمْ أَرَ كَاليَوْمِ وَلَا جِلْدَ مُخَبَّأَةٍ، فَمَا لَبِثَ أَنْ لُبِطَ بِهِ، فَأُتِيَ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَقِيلَ لَهُ: أَدْرِكْ سَهْلًا صَرِيعًا، قَالَ: «**مَنْ تَتَّهِمُونَ بِهِ؟**»، قَالُوا: عَامِرَ بنَ رَبِيعَةَ، قَالَ: «**عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ؟، إِذَا رَأَى أَحَدُكُم مِن أَخِيهِ مَا يُعْجِبُهُ، فَلْيَدْعُ لَهُ بِالبَرَكَةِ**»، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَأَمَرَ عَامِرًا أَن يَتَوَضَّأَ، فَيَغْسِل وَجْهَهُ ويَدَيهِ إِلَى المِرفَقَينِ، وَرُكبَتَيهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ، وَأَمَرَهُ أَن يَصُبَّ عَلَيهِ، قَالَ سُفيَانُ: قَالَ مَعْمَرٌ: عَن الزُّهرِيِّ: وَأَمَرَهُ أَن يَكْفَأَ الْإِنَاءَ مِن خَلْفِهِ».

(٥) النهاية (٢/٣).

(٦) به. المصدر نفسه (٤/٢٢٦).

لكن اختلف العلماء في العائن هل يُجْبَرُ على الوضوء للمَعِينِ أم لا؟ واحتج من أوجبه رواية الكتاب، وفي الموطأ أمرٌ غايتُه أن يتوضَّأ[١]، ولما في صحيح مسلم: «**وإذا اسْتُغْسِلْتُم فَاغْسِلُوا**[٢]» والأمرُ للوجوب، قال المازِرِيُّ: والصحيح عندي الوُجوبُ، ويبعد الخلافُ فيه إذا خُشِيَ على المَعِينِ الهلاك، وكان وضوءُ العائن مما جرت العادة بالبُرءِ به، أو كان الشرعُ أخبر به خبرا عامًّا، ولم يكن زوالُ الهلاك إلا بوضوء العائن فإنه يصيرُ من باب من تعيَّن عليه إحياءُ نفسٍ مُشْرِفَةٍ على الهلاك، وقد تقرَّر أنَّه يُجْبَرُ على بذلِ الطعام للمُضْطَرِّ، فهذا أولى، وبهذا التقرير يرتفعُ الخلاف فيه، هذا آخر كلام المازِرِيِّ[٣]، ثم اعلم أن غسل العائن وجهه إنما هو صبُّه، وأخذه بيده اليمنى، وكذلك باقي أعضائه إنما هو صبُّه صبَّةً على ذلك العضو، ليس على صفة غسل الأعضاء في الوضوء وغيره، وكذلك داخلة الإزار، إنما هو إدخالُه وغمسه في القدح، وداخلةُ الإزار ما يلي الجسدَ منه، وقيل: المراد موضعه من الجسد، وقيل: المرادُ مذاكيره، وقيل: المراد وركه إذ هو مَعْقِدُ الإزار[٤]، قال النَّووي: قال القاضي عياض: فيه من الفقه ما قال بعض العلماء أنه ينبغي إذا عُرف أحد بالإصابة بالعين أن يُجتنب ويُتَحَرَّزَ منه، وينبغي للإمام منعه من مداخلة الناس، ويأمره بلُزوم بيتِه. فإن كان فقيرا رزقَه ما يَكفيه، ويَكُفَّ أذاه عن الناس، فضررُه أشد من ضررِ آكل الثُّوم والبصلِ الذي منعه عليه السلام دخولَ المسجد لئلا يُؤذي المسلمين، ومن ضرر المَجْذُومِ الذي منعه عُمرُ والعلماء بعده

---

(١) رواه مالك في العين، باب الوضوء من العين (٢/٩٣٩، ح ١٦٧٩) «عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال: رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل...» الحديث، وفيه: «فدعا رسولُ الله ﷺ عامرا فتغيَّظ عليه، وقال: «علامَ يقتلُ أحدُكُم أخاه؟ ألَّا بَرَّكْتَ؟ اغتسلْ لهُ» فغسلُ عامر وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخِلة إزاره في قدح، ثم صبَّ عليه، فراح سهلٌ مع الناس ليس به بأس». وإسنادُه صحيح.

(٢) أخرجه مسلم في السلام، باب الطب والمرض والرقى (٤/١٧١٩، ح ٢١٨٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) انظر: المعلم بفوائد مسلم (٣/١٥٧-١٥٨).

(٤) إكمال المعلم (٧/٨٤).

الاختلاطَ بالناسِ، ومن ضرر المُؤذِياتِ من المواشِي التي يُؤمر بتغريبِها إلى حيثُ لا يتأذَّى بها أحد. وهذا الذي قاله هذا القائل صحيحٌ متعيَّن، ولا يعرف عن غيره تصريحٌ بخلافِه[١]، والله أعلم. انتهى. وصفةُ الوضوء المذكور في الحديث، مذكور في الأصل وغيرِه وله غيرُ هذه الكيفيَّة، ولكن أي الكيفِيَّاتِ فعلَ أغناه ونَشَطَه. والله أعلم.

باب ما أُرْخِصَ فيه من الرُّقَى

[٢٢٢٤] قوله: «**لا رُقْيَةَ إلا من عينٍ أو حُمَةٍ**[٢]» الحُمَة: بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم، أي: لَدْغَةٍ ذي حُمَة كالعقرب وشبهها، والحُمة السَّمُّ نفسه، وقيل: غير ذلك[٣].

[٢٢٢٥] قوله: «**رَخَّصَ في الرُّقْيَةِ من الحُمَةِ والعَينِ والنَّمْلَةِ**[٤]» تقدم تفسير الحمة، وأما النَّمْلَةُ: فهي قُروحُ تخرُجُ في الجَنْبِ[٥].

بابُ رُقْيَةِ الحَيَّةِ والعَقْرَبِ

[٢٢٢٦] قوله: «**حَدَّثَنا إسماعيلُ بن بَهْرَامَ**[٦]»، يجُوز في باءِ بَهْرَامَ الفتح والكسر ولا ينصرفُ للعُجْمَةِ والعَلَمِيَّةِ[٧]. [١٧٥/أ]

---

(١) إكمال المعلم (٨٤/٧)، شرح النووي على مسلم (١٧٣/١٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٤، ٢٨٠/٢، ح ٣٥٥٨): «عَنْ بُرَيْدَةَ بن الحصيب، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِن عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ**»».

(٣) النهاية (٤٤٦/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٤، ٢٨٠/٢، ح ٣٥٦١): «عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «**رَخَّصَ فِي الرُّقْيَةِ مِنَ الحُمَةِ، وَالْعَيْنِ وَالنَّمْلَةِ**»».

(٥) النهاية (١٢٠/٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٥، ٢٨٠/٢، ح ٣٥٦٣): «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ بَهْرَامَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيدُ اللَّهِ الأَشْجَعِيُّ، عَن سُفْيَانَ، عَن سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَ: لَدَغَتْ عَقْرَبٌ رَجُلًا، فَلَمْ يَنَمْ لَيْلَتَهُ...».

(٧) بَهْرَام: بهذا الضبط علَمٌ فارسي، ومعناه: المرِّيخ، واليوم العشرون من كل شهر في السنة الشمسية، واسم مَلَكٍ. قاموس عميد اللغوي (ص ٢٥١).

[٢٢٢٧] قوله: «**عَرَضْتُ أو عُرضَتِ النَّهْشَةُ من الحَيَّةِ على رسُولِ الله ﷺ فأَمَرَ بها**[١]» كذا في الأصلِ النَّهْشَةُ، وعليها ضبَّةٌ وكأنه استشكله ولا إشكال، ففيه حذف مضاف وتقديره: رُقْيَةُ النَّهْشَةِ[٢]. والله أعلم.

باب ما عَوَّذَ به النَّبِيُّ ﷺ وما عُوِّذَ به

[٢٢٢٨] قوله: «**لا يُغادِرُ سَقَمًا**[٣]»، أي: لا يُبْقِي ويَتْرُكُ[٤].

[٢٢٢٩] قوله: «**يقُولُ للمَرِيضِ يبُزاقِهِ بإصْبعِه: بسمِ اللهِ، بِتُربَةِ أَرْضِنَا**[٥]» الحديث، وجاء في بعض طرقِه أبينَ من هذا، ومعناه أنه أخذ من ريق نفسه على إصبعه، وهي السبابة إن شاء الله كما صنع سُفيان في الصحيح[٦] بسبَّابته ثم وضعها على الترابِ، ثم رفعها فمسح بها الموضع الجَرِيح والعَلِيل وقال هذا الكلام، قال جمهور العلماء: المرادُ بأرضنا: جُملة الأرض، وقيل: أرضُ المدينة خاصَّةً[٧]، والرِّيَقَة

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٥، ٢/٢٨١، ح ٣٥٦٤): «عَن عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، قَالَ: «**عَرَضْتُ أَوْ عُرِضَتِ النَّهْشَةُ مِنَ الحَيَّةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِهَا**»».

(٢) لم يُضبَّب عليها في النسخة التيمورية (مج٢/٢٣٨) والسليمية (١٦٧/ب).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٦، ٢/٢٨١، ح ٣٥٦٥): «عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى المَرِيضَ فَدَعَا لَهُ، قَالَ: «**أَذْهِبْ البَاسْ رَبَّ النَّاس، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا**»».

(٤) المشارق (٢/١٢٩).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٦، ٢/٢٨١، ح ٣٥٦٦): «عَن عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مِمَّا يَقُولُ لِلْمَرِيضِ يبُزَاقِهِ بِإِصْبَعِهِ: «**بِسْمِ اللَّهِ تُرْبَةُ أَرْضِنَا بِرِيقَةِ بَعْضِنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا بِإِذْنِ رَبِّنَا**»».

(٦) أخرجه مسلم في السلام، بَابُ اسْتِحْبَابِ الرُّقْيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالنَّمْلَةِ وَالْحُمَةِ وَالنَّظْرَةِ (٤/١٧٢٤، ح ٢١٩٤) من طريق سفيان بن عُيينة، عَن عَبْدِ رَبِّهِ بنِ سَعِيدٍ، عَن عَمْرَةَ، عَن عَائِشَةَ رضي الله عنها، وفيه: «وَوَضَعَ سُفْيَانُ سَبَّابَتَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ رَفَعَهَا: بِاسْمِ اللهِ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا».

(٧) في تخصيصه بأرض المدينة نظرٌ لعدم وجود مخصِّص، ولأنه تحجير واسع، وحصر رحمة الله الواسعة المودعة في الرقية الشرعية التي يحتاجها الناس في كل أقطار الدنيا بتربة المدينة دون

=

أقلُّ من الرِّيق(١).

[٢٢٣٠] قوله: «**عن زِيَادِ بن ثوب**(٢)»، كذا في أصلنا، ولكن تحت الموحدة نقطتان وهي مصلَحة، وتأمَّلتُها فغلبَ على ظني أنها كانت ثُويب فأُصلِحتْ على ثَوْبٍ(٣)، والله أعلم. وصوابُه ثُوَيب تصغير ثَوْبٍ(٤)، أَثْنَى عليه ابن حِبَّان(٥)، وقد انفَرَد عنه عاصِمُ بن عُبيد الله العُمَري.

[٢٢٣١] قوله: «**أعُوذُ بكَلماتِ الله التَّامَّة**(٦)» إنما وصف كلامه بالتَّمام، لأنه لا يجوز أن يكون في شيء من كلامه نقصٌ أو عيب، كما يكون في كلام الناس، وقيل: معنى التامَّة هنا أنها تنفع المتعوِّذَ بها، وتحفظُه من الآفاتِ وتكفيه(٧).

[٢٢٣٢] قوله: «**منْ كلِّ شَيطانٍ وهَامَّةٍ**»، الهامَّةُ: قيل: أنها الحيَّة، وقيل: كل

غيرها، وما ذهب إليه الجمهور من أن هذه الصفة عامة لكل راق وكل أرض؛ هو الصواب، وعليه الفتوى في المملكة العربية السعودية. انظر: الفتوى رقم: ١٩٣٠٤، الصادرة عن الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

(١) شرح النووي على مسلم (١٤/١٨٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٦، ٢/٢٨٢، ح ٣٥٦٩): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، وَحَفصُ بنُ عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبدُ الرَّحمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَن عَاصِمِ بنِ عُبَيدِ اللَّهِ، عَن زِيَادِ بنِ ثُوَيْبٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي، فَقَالَ لِي: «**أَلَا أَرْقِيكَ بِرُقْيَةٍ جَاءَنِي بِهَا جِبْرَائِيلُ؟**» قُلْتُ: بِأَبِي وَأُمِّي، بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ».

(٣) في النسخة التيمورية (مج٢/٢٣٩) والسليمية (١٦٧/ب) على الصواب: زياد بن ثويب.

(٤) انظر: توضيح المشتبه (١/٦٧٤).

(٥) الثقات (٤/٢٥١). وقال الذهبي: «وُثِّق»، وقال ابن حجر: «مقبول» يعني إذا تُوبع، وهو الحكم الأجدرُ بحالة الراوي. الكاشف (١/٤٠٨)، التقريب (ت ٢٠٥٨).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٦، ٢/٢٨٢، ح ٣٥٧٠): «عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ الحَسَنَ وَالحُسَيْنَ، يَقُولُ: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِن كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ**»...».

(٧) النهاية (١/١٩٧).

ذي سُمٍّ يقتُل، وجمعُها: هَوَامٌّ، فأما [ما(١)] لا يقتلُ ويسُمُّ فهو السَّوامُّ كالزَّنْبُورِ، وقيل: الهَوَامُّ دوابُّ الأرض التي تَهُمَّ بالناس(٢).

[٢٢٣٣] قوله: «**ومن كُلِّ عَينٍ لامَّةٍ**» أي: ذاتِ لَمَمٍ بإصابتِها وضُرِّها، ولذلك لم يقُل مُلِمَّة، وأصلُها من ألمَمْتُ بالشَّيءِ ليُزَاوِجَ تَامَّةً وهامَّةً(٣).

بابُ ما يُعَوَّذُ به مِنَ الحُمَّى

[٢٢٣٤] [١٧٥/ب] قوله: «**حدثنا إسْماعيلُ بن إبراهيمَ الأشْهَلُ**(٤)»، كذا في أصلنا، وكان فيه الأشْهَلِي منسوبًا فأصلحَه على النعتِ، وكذا بعد بيسير وأصلح على النعت ولا أعرفه إلا منسوبًا(٥)، قال الدارقطني: متروك(٦).

[٢٢٣٥] قوله: «**منْ شرِّ عِرْقٍ نَعَّارٍ**»، قال أبو عامر: أنا أخالِفُ النَّاسَ في

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وأضفته من المطالع (١٣٢/٦) ليستقيم الكلام.

(٢) المطالع (١٣٢/٦).

(٣) النهاية (٢٧٢/٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٧، ٢٨٤/٢، ح ٣٥٧١): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بن إسماعيلَ الأَشْهَلِ، عَن دَاوُدَ بنِ حُصَيْنٍ، عَن عِكْرِمَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ مِنَ الحُمَّى، وَمِنَ الأَوْجَاعِ كُلِّهَا، أَنْ يَقُولُوا: «**بِسْمِ اللَّهِ الْكَبِيرِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ مِن شَرِّ عِرْقٍ نَعَّارٍ، وَمِنْ شَرِّ حَرِّ النَّارِ**»، **قَالَ أَبُو عَامِرٍ: أَنَا أُخَالِفُ النَّاسَ فِي هَذَا أَقُولُ: يَعَّارٍ**».

(٥) على العكس من أصل المصنِّف كان في النسخة التيمورية (مج٢/٢٤٤) على النعت فأصلحه ناسخُها على النسبة: الأشهلي، وهو الصواب، أما السليمية (١٦٧/ب) فجاء فيها على الصواب من غير تعديل.

(٦) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ٢، ت ٣٢). وقال فيه البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال الذهبي: «واه»، وقال ابن حجر: «ضعيف».

الضعفاء الصغير (ص ١٦، ت ٢)، الجرح (٨٣/٢)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ١٤٥، ت ٢)، المقتنى (١٧٩/١، ت ٣٢٤)، التقريب (ت ١٤٦).

هذا. أقولُ: يَعَّار، يعني بالمثناة تحت. والأولى بالنون وتشديد العين المهملة(١)، وفي آخره راء، يقال: نَعَرَ العِرْقُ بالدَّمِ إذا ارتفعَ وعَلَا، وجُرْحٌ نَعّار ونَعُور إذا صَوَّت دمُه عند خروجه(٢)، ولما ذكر الترمذي هذا الحديث في جامعه قال: ويُروى: عِرْق يَعَّار، يعني بالمثنَّاة تحتُ(٣)، ويأتي في ابن ماجه(٤) عُقيبه: من شَرِّ عِرْقٍ نَعَّارٍ، بالنون والغين المعجمة(٥)، كذا في أصلنا وعليه ضَبَّةٌ(٦).

باب تَعْليقِ التَّمائِمِ

[٢٢٣٦] قوله: «**حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ بنُ سُلَيْمَانَ**(٧)»، هو بالتشديد تقدَّم

---

(١) الأولى والثانية في النسخة التيمورية (مج٢/٢٤٤) نَعَّار ويَعارٍ، كما في أصل المصنف، وكلا اللفظين فيهما عن أبي عامر راوي الحديث، أما في النسخة السليمة (١٦٧/ب) فكلاهما عن أبي عامر (يَعَّارٍ)، وهو الأشبه بالصواب، لأن أبا عامرٍ إذا كان يرى اللفظ (يَعَّار) ويرويه كذلك، ويعلم بمخالفتهِ الناسَ فيه؛ فالأصلُ أن لا يُحدث الناس بلفظِ (نَعَّار)؟.

(٢) النهاية (٨١/٥).

(٣) سنن الترمذي، أبواب الطب، بَابُ مَا جَاءَ فِي تَبْرِيدِ الحُمَّى بِالمَاء (٤٠٥/٤، ح ٢٠٧٥).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٧، ٢٨٤/٢، ح ٣٥٧٢).

(٥) نَعَرَ الدم ونَعَرَ وتَعَرَ: كلُّ ذلك إذا انفجرَ، وجُرْحٌ نَعَّارٌ: جيَّاشٌ بالدَّمِ، وسيَّالٌ يسيلُ منه الدَّم. انظر: المحكم لابن سيده (٤٩٥/٥)، لسان العرب (٢٢٣/٥)، القاموس المحيط (ص ٤٨٥)، تاج العروس (٢٦٤/١٤).

(٦) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٤٤)، وفي المطبوع من السنن بتحقيق الأعظميِّ: نَعَّارٍ، وهو مناقضٌ للنسخة التي اعتمد عليها، أما النسخة السليمية (١٦٨/أ) ففيها: (يُغَارُ) مضبوطة بالشكل، وهو: من أَغَارُ يُغيرُ إغارةً، بمعنى الهُجوم.

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٩، ٢٨٥/٢، ح ٣٥٧٦): «حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بنُ مُحَمَّدٍ الرَّقِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ بنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ بِشْرٍ، عَن الأَعْمَشِ، عَن عَمْرِو ابنِ مُرَّةَ، عَن يَحْيَى بنِ الجَزَّارِ، عَن ابنِ أُخْتِ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، عَن زَيْنَبَ، قَالَتْ: كَانَتْ عَجُوزٌ تَدْخُلُ عَلَيْنَا تَرْقِي مِنَ الحُمْرَةِ، وَكَانَ لَنَا سَرِيرٌ طَوِيلُ القَوَائِمِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ تَنَحْنَحَ وَصَوَّتَ، فَدَخَلَ يَوْمًا فَلَمَّا سَمِعَتْ صَوْتَهُ احْتَجَبَتْ مِنْهُ، فَجَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَانِبِي فَمَسَّنِي فَوَجَدَ مَسَّ خَيْطٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقُلْتُ: رُقًى لِي فِيهِ مِنَ الحُمْرَةِ، فَجَذَبَهُ وَقَطَعَهُ

=

غير مرة[١].

[٢٢٣٧] قوله: «**عن يَحْيى بنِ الجَزَّارِ**»، هو بجيم مفتوحةٍ ثم زاي مشددة، وفي آخره راء[٢] تقدَّم.

[٢٢٣٨] قوله: «**والتِّوَلة شِرْكٌ**»، التِوَلَةُ: بكسر التاء المثناة فوق وفتح الواو، ما يُحَبِّبُ المرأة إلى زوجها من السِّحر وغيرِه، جعله من الشرك لاعتقادهم أنَّ ذلك يُؤَثِّر ويفعلُ خلافَ ما قدَّره الله تعالى[٣].

[٢٢٣٩] قوله: «**فِي يَدِهِ حَلْقَةُ صُفْرٍ**[٤]»، الصُّفرُ: النُّحَاسُ، وقيل: نوع منه[٥].

[٢٢٤٠] قوله: «**هَذِهِ مِنَ الوَاهِنَةِ**»، الوَاهِنَةُ: عِرْقٌ يَأْخُذُ من المَنْكِبِ وفي اليد كلها، فَيُرْقَى منها، وقيل: هو مرضٌ يأخذُ في العَضُدِ وربما عُلِّقَ عليها جِنْسٌ منَ الخَرَزِ، يقال له خَرَزُ الوَاهِنَةِ، وهي تأخُذُ الرجالَ دون النساء، وإنما نهاه عنها لأنَّه إنما اتخذَها على أنها تَعْصِمُهُ من الألم، فكان عندهُ في مَعْنَى التَّمائِمِ المَنْهِيِّ عنْها[٦]. [١٧٦/أ]

فَرَمَى بِهِ، وَقَالَ: لَقَدْ أَصْبَحَ آلُ عَبْدِ اللَّهِ أَغْنِيَاءَ عَنِ الشِّرْكِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ**»...».

(١) انظر النص رقم: ١٥٤٥.

(٢) وكذا ضبط في النسخة التيمورية (مج٢/٢٤٥)، والسليمية (١٦٨/أ). وانظر: الإكمال لابن مأكولا (١٨١/٢).

(٣) النهاية (٢٠٠/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٣٩، ٢٨٥/٢، ح ٣٥٧٧): «عَن عِمْرَانَ بنِ الحُصَيْنِ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلْقَةٌ مِن صُفْرٍ، فَقَالَ: «**مَا هَذِهِ الحَلْقَةُ؟**»، قَالَ: هَذِهِ مِنَ الْوَاهِنَةِ، قَالَ: «**انْزِعْهَا فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا**»».

(٥) معجم مقاييس اللغة (٢٩٥/٣)، المخصص لابن سيده (٢٩٦/٣).

(٦) النهاية (٢٣٤/٥).

بابُ قَتْلِ ذِيْ الطُّفْيَتَينِ

[٢٢٤١] قوله: «**أمرَ النبيُّ ﷺ بقتل ذي الطُّفْيَتَيْنِ**[١]»، اعلم أنَّه ثبت في الصحيح أنَّه عليه السلام نهى عن قتل ذَواتِ البُيوت[٢] وفيه أيضا: «إنَّ فتًى من الأنصارِ قتلَ حَيَّةً في بيتِه فماتَ في الحالِ، فقال عليه السلام: «**إنَّ بالمدينة جِنًّا قد أسلمُوا، فإذا رأيتُم منهم شيئًا فآذنوهُ ثلاثةَ أيَّام، فإنْ بدا لكم بعد ذلك فاقتُلوه، فإنَّما هو شيطان**[٣]»» وفي رواية: «**إن لهذِهِ البُيوتِ عَوَامِرَ، فَإذَا رأيتُم شَيئًا منها فَحَرِّجُوا عليهَا ثلاثًا، فَإنْ ذَهَبَ، وَإلَّا فَاقتُلوهُ فإنَّهُ كَافِرٌ**[٤]».

قال المازِرِيُّ والقاضي عِياض: لا تُقتلُ حيَّاتُ مدينة النبي ﷺ إلا بإنذارٍ كما جاء في هذه الأحاديث، فإذا أنذرها ولم تنصرفْ؛ قتلَها، وأما حياتُ غير مدينتِه عليه السلام في جميعِ الأرض والبُيوت والدُّورِ فيندُبُ قتلُها من غيرِ إنذارٍ لعُموم الأحاديث الصحيحة في الأمر بقتلِها، ولم تَذكُرْ إنذارًا، قالوا: فأُخِذ بهذه الأحاديث في استحباب قتل الحيَّاتِ

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٤١، ٢/٢٨٦، ح ٣٥٧٩): «عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِ ذِي الطُّفْيَتَيْنِ، فَإِنَّهُ يَلْتَمِسُ الْبَصَرَ وَيُصِيبُ الحَبَلَ**»، تَعْنِي: حَيَّةً خَبِيثَةً»».

(٢) أخرجه البخاري في بدء الخلق، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ} (٤/١٢٧، ح ٣٢٩٧، ٣٢٩٨) ومسلم في السلام، باب قتل الحيات وغيرها (٤/١٧٥٢، ح ٢٢٣٣) من حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه عبد الله بن عُمر في الأمر بقتل الحيات، وفيه: قال ابن عمر: «فَبينَا أَنَا أُطَارِدُ حَيَّةً لِأَقْتُلَهَا، فَنَادَانِي أَبُو لُبَابَةَ: لاَ تَقْتُلْهَا، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِ الحَيَّاتِ قَالَ: إِنَّهُ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ذَوَاتِ البُيُوتِ، وَهِيَ العَوَامِرُ». واللفظُ للبخاري.

(٣) أخرجه مسلم في السلام، باب قتل الحيات وغيرها (٤/١٧٥٦، ح ٢٣٣٦) من طريق مالك، عن أبي السائب، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم في السلام، باب قتل الحيات وغيرها (٤/١٧٥٦، ح ٢٣٣٦) من طريق أسماء بن عُبيد، عن أبي السائب، عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

مطلقا، وخُصَّت المدينةُ بالإنذار للحديث الوارد فيها[١]، وسببه ما صرِّح به في الحديث الذي ذكرتُه أنَّه أسلم طائفةٌ من الجِنِّ بها.

وذهبت طائفةٌ إلى عُموم الحديث في حيَّاتِ البيوتِ بكل بلد حتى تُنذرَ، وأما ما ليس في البيوت فتُقتل من غير إنذارٍ[٢]. قال مالك: يُقتلُ ما وُجِد في المساجِدِ. قال القاضي: وقال بعضُ العلماء: الأمر بقتل الحياتِ مطلقًا مخصوصٌ بالنهي عن جِنانِ البُيوت، إلا الأَبْترَ وذا الطُّفْيَتَينِ، فإنهما يُقتلان على كل حال، سواء كانا في البيوت أم غيرها، وإلا ما ظهرَ منها بعدَ الإنذارِ، قال: ويُخَصُّ من النهي عن قتل جِنَانِ البيوت الأبترُ وذُو الطُّفْيتين[٣]. والله أعلم.

وينبغِي أيضا أن يُسْتَثنى ما استثناه عليه السلام أيضا وهو في سنن أبي داود من حديث ابن مسعود أنَّه عليه السلام، قال: «**اقتُلُوا الحيَّاتِ كُلَّها [إلَّا[٤]] الجَانَّ الأبيضَ الذي كأنَّه قضيبُ فِضَّةٍ**[٥]».

وأما صيغةُ الإنذار فروى ابنُ حبيبٍ[٦] عنه عليه السلام: «**أَنْشُدُكُنَّ بالعهدِ**

---

(١) وهو مذهب أبي بكر عبد الله بن نافع الزبيري الفقيه.
انظر: المعلم بفوائد مسلم للمازِرِي (١٨٨/٣)، إكمال المعلم (١٦٧/٧)، شرح النووي على مسلم (٢٣٧/١٤).

(٢) هذا مذهبُ مالك، حيثُ يرى إنذار ذواتِ البيت في كل بلد، ويراه في المدينة آكد.
المعلم بفوائد مسلم (١٨٨/٣).

(٣) انظر: إكمال المعلم (١٦٨/٧)، شرح النووي (٢٣٧/١٤).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، واستدركتُه من متن الحديث.

(٥) كذا عند المصنف وهو موقوف، أخرجه أبو داود في الأدب، باب في قتل الحيات (٥٣٧/٤، ح ٥٢٦٣) عن عمرو بن عون، عن أبي عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن ابن مسعود ﷺ موقوفا عليه من قوله، وإسناده صحيح.

(٦) هو: عبد الملك بن حَبِيب بن سليمان بن هارون السلمي الإلبيري، أبو مروان القرطبي، ولد سنة ١٧٤هـ، وتوفي سنة ٢٣٨هـ.

=

الذي أَخَذَ عليكم سُليمانُ بن داودَ أنْ تُؤذُونا، وأنْ تَظْهَرْنَ لنا» وقال مالك: يكفيه أن يقول: «أُحَرِّجُ عليكُم باللهِ واليومِ الآخرِ أنْ لا تَبْدُوَنْ لنا، ولا تؤذَينا[1]»، ولعل مالكًا أخذ لفظَ التحريج مما وقع في صحيح مسلم: «**فَحَرِّجُوا عليها ثَلاثًا**[2]» والله أعلم.

واعلم أنَّ صفة الإنذار جاءت في سُنن أبي داود عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه، أنَّ رسولُ الله ﷺ سُئِلَ عن حَيَّاتِ البيوتِ فقال: «**إذا رأيتُم منهُنَّ في مَساكِنِكُم، فقولوا: أَنْشُدُكُنَّ العَهدَ الذي أَخَذَ عليكُنَّ نُوحٌ، أَنْشُدُكُنَّ العَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَليكُم سُليمانُ أَنْ تُؤْذُونا، فَإِنْ عُدْنَ فَاقْتُلُوهُنَّ**[3]».

الطُّفْيَةُ خُوصَةُ المُقْلِ في الأصل، وجمعها: طُفىً، شبَّه الخَطَّينِ الَّذَيْن على ظَهرِ الحيَّةِ بخُوصَتين من خُوْصِ المُقْلِ[4]، وفي المطالع: وقيل: نُقْطَتانِ[5].

باب مَنْ كان يُعْجِبُه الفَأْلُ ويَكْرهُ الطِّيَرَةَ

[٢٢٤٢] قوله: «**كانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الفَأْلُ**[6]»، الفَأْلُ: مهمُوزٌ

فقيه الأندلس، كان عالما بالتأريخ والأدب، رأسا في فقه المالكية، له تصانيف كثيرة، قيل: تزيد على ألف. الأعلام للزركلي (١٥٧/٤).

(١) المعلم بفوائد مسلم (١٨٨/٣).

(٢) أخرجه مسلم في السلام، باب قتل الحيات وغيرها (١٧٥٦/٤، ح ٢٣٣٦) من طريق أسماء بن عُبيد، عن أبي السائب، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود في الأدب، باب في قتل الحيات (٥٣٧/٤، ح ٥٢٦٢) من طريق محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه مرفوعا، فذكره، وإسنادُه ضعيف، فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، سيء الحفظ جدا.

(٤) شرح النووي على مسلم (٢٣٠/١٤). وقبله الصحاح للجوهري (٢٤١٣/٦).
والمقلُ ثمرُ الدَّوْم. الصحاح (١٨٢٠/٥).

(٥) المطالع (٢٧٨/٣).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٤٢، ٢٨٦/٢، ح ٣٥٨١): «أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يُعْجِبُهُ الْفَأْلُ الحَسَنُ، وَيَكْرَهُ الطِّيَرَةَ**»».

ويجوز تركُه(١).

[٢٢٤٣] قوله: «**ويكرهُ الطِّيَرَةَ**»، الطِّيَرَةُ: بكسر الطاء وفتح الياء وقد تُسكَّنْ، وهي التَّشاؤُمُ بالشيءِ، وهو مصدر تَطَيَّرَ، طِيَرَةً ولم يجئْ من المصادر هكذا غيره، وغيرُ تَخَيَّر خِيَرَةً، وأصلُه فيما يُقال: التطيُّرُ بالسَّوانِحِ والبَوارِحِ(٢) من الطَّيرِ والظِّباءِ وغيرهما، وكان ذلك يصدُّهم عن مقاصدِهم، فنفاهُ الشّرْعُ وأبطلَه ونَهى عنه، وأخبر أنَّه ليس لها تأثيرٌ في جَلْبِ نَفْعٍ أو دَفْعِ ضَرٍّ(٣).

[٢٢٤٤] قوله: «**وما مِنَّا إلَّا. ولكنَّ اللهَ يُذْهِبُه بالتَّوَكُّلِ**(٤)»، هذا مُدْرجٌ من كلام ابن مسعودٍ، نقله التِّرمذي في جامعه عن محمد بن إسماعيل -هو البخاري- عن سُليمانِ بن حرب(٥).

[٢٢٤٥] قوله: «**لا طِيَرَةَ**(٦)» عُرِف الكلام عليها.

[٢٢٤٦] قوله: «**ولا هَامَةَ، ولا صَفَرَ**» أما الهامةُ والهامُ والهَامَةُ: طائرٌ يَأْلَفُ القُبورَ، وهو الصَّدى، وهو طائرٌ يطيرُ بالليل، وهو غير البُوم، لكنه شِبْهُهُ، ويزعمُ العربُ أنَّ الرجُلَ إذا قُتل فلم يُدرَكْ بثأره خرجَ من هامتِه -وهو أعلى رأسه- طائرٌ يصيحُ على

---

(١) والفَأْل يكون فِيمَا يَسُرُّ ويَسُوء، والطِّيَرَة لَا تَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَسُوء، وَرُبَّمَا اسْتعملت فِيمَا يَسُرُّ. النهاية لابن الأثير (٣/٤٠٥).

(٢) السوانح والبوارحُ جمع: سانح وبارح، والسانِحُ ما أَتاكَ عن يمينك من ظبي أَو طائر أَو غير ذلك، والبارح ما أَتاك من ذلك عن يسارك، وكانت العرب تتفاءل بالسانح وتتشاءم بالبارح، ولهم مذاهب غيرُ ما ذكر في ذلك. انظر: لسان العرب (٢/٤٩٠).

(٣) النهاية (٣/١٥٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٤٢، ٢/٢٨٧، ح ٣٥٨٣): «عَن زِرٍّ، عَن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الطِّيَرَةُ شِرْكٌ وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ**»».

(٥) أخرجه الترمذي في أبواب السير، باب ما جاء في الطيرة (٤/ ١٦١، ح ١٦١٤).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٤٢، ٢/٢٨٧، ح ٣٥٨٤): «عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ**»».

قبره «اسْقُوني، اسْقُوني فإنِّي عطشانُ حتَّى يُقتلَ قاتلُه» وقال بعضُهم: يخرجُ من رأسِه دودةٌ فتُسلخ عن طائرٍ تفعل ذلك، فنهى النبيُّ ﷺ عن اعتقاد ذلك وإليه ذهبَ غير واحد منهم أبو عُبيدٍ، والحربيُّ، وقيل: غير ذلك(١).

[٢٢٤٧] قوله: «**ولا صَفَرَ**» يعني النَّسِيءَ وهو الشهر الذي كانوا يحرِّمُونه بعد المحرم، مكانه هذا قولُ مالكٍ، وقيل: بل كانوا يزيدون في كل أربعِ سنين شهرا يُسَمُّونه صَفَرا الثاني، فتكون السنة الرابعة أيضا هو ثلاثة عشر شهرا لتستقيم لهم الأزمان على موافقة أسمائها مع الشهور وأسمائها، فلذلك قال عليه السلام: «**السَّنَةُ اثنا عَشَرَ شهرًا**(٢)» وقيل: الصَّفَر دوابٌّ في البطن كالحيَّاتِ تُصيبُ الإنسان [١٧٦/ب] إذا اشتَدَّ جُوعُه ويُعدي بِزعمهم، فأبطلَ الإسلام ذلك(٣).

[٢٢٤٨] قوله: «**عن أبِي جَنَابٍ**(٤)»، هو بفتح الجيم وتخفيف النون وفي آخره موحدة، واسمه يحيى بن أبي حيَّة حيٍّ(٥)، كلبيٌّ كوفيٌّ، قال النَّسائيُّ وغيره: ليس

---

(١) المطالع (١٤٦/٦).

(٢) متفق عليه، وهو جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في بدء الخلق، بَابُ مَا جَاءَ فِي سَبْعِ أَرَضِينَ (١٠٧/٤، ح ٣١٩٧) ومسلم في القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب تَغلِيظِ تَحرِيمِ الدِّمَاءِ وَالأَعرَاضِ وَالأَموَالِ (١٣٠٥/٣، ح ١٦٧٩) من طريق أيوب، عن محمد ابن سيرين، عن ابن أبي بكرة، عن أبي بكرة ﷺ.

(٣) المطالع (٣٠٢/٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٤٢، ٢٨٧/٢، ح ٣٥٨٥): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن أَبِي جَنَابٍ، عَن أَبِيهِ، عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ**»، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، البَعِيرُ يَكُونُ بِهِ الجَرَبُ، فَتَجْرَبُ بِهِ الإِبِلُ، قَالَ: «**ذَلِكَ القَدَرُ فَمَنْ أَجْرَبَ الأَوَّلَ**»».

(٥) كذا في النسخ الخطية التيمورية (مج٢/٢٤٦)، والسليمية (١٦٨/ب)، وكتب الضبط، وذكر ابنُ عدي أن اسم أبي حية حي.

انظر: الكامل (٢١٢/٧)، المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٢٥٧/١، ٢٨١)، الإكمال =

بالقوي[١]، وقال أبو زرعة: صدوق ولكنه يُدلِّسُ، نقلهُ عنه ابنُ أبي حاتم[٢]، وعن يحيى: ليس به بأسٌ، إلا أنَّه كان يُدلِّسُ[٣]، وروى عُثمان عن يحيى: صدوقٌ، ثم قال عُثمان: هو ضعيفٌ[٤]، وقال الفلَّاسُ: متروكٌ[٥].

[٢٢٤٩] قوله: «**لا يُورَدُ المُمْرِضُ على المُصِحِّ**[٦]» المُمْرِضُ: الذي له إبلٌ مرضَى، فنهى أن يَسقي إبِلَهُ المُمْرِضُ مع إبلِ المصِحِّ، لا لأجل العَدْوَى، ولكن لأنَّ الصِّحاحَ ربما عَرَضَ لها مَرَضٌ، فوقع في نفسِ صاحبها أن ذلكَ من قَبِيل العدوى، فيَفْتِنُه ويُشَكِّكُه، فأمَر باجتنابِه والبعدِ عنه، وقد يحتمل أنَّ ذلك من قَبيلِ الماء والمرعى تَسْتَوبِلُهُ الماشيةُ فَتَمْرَضُ، فإذا شارَكَها في ذلك غيرُها أصابهُ مِثلُ ذلك الداءِ، فكانوا

(١٣٤/٢)، توضيح المشتبه (٣٩/٣).

(١) الضعفاء للنسائي (ص ٢٥٠، ت٦٤٠).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٩/٩).

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣٥٠/٣، ت ١٦٩٣). وقوله: «كان يدلس»؛ نقله ابن معين عن أبي نعيم الفضل بن دُكين.

(٤) تاريخ ابن معين، رواية عثمان الدارمي (ص ٢٣٨، ح ٩٢٨). ومن طريق ابن أبي خيثمة وابن الجنيد عن ابن معين: «ضعيف الحديث».

الجرح (١٣٨/٩)، سؤالات ابن الجنيد (ص ٤١٢، ت ٦٦٠).

(٥) التذهيب (٤٣٠/٩، ت ٧٥٨٣). وقال فيه البخاري: «كان يحيى القطان يضعفه»، وقال ابن حبان: «وكان ممن يدلس على الثقات ما سمع من الضعفاء فالتزق به المناكير التي يرويها عن المشاهير، فوهاه يحيى بن سعيد القطان، وحمل عليه أحمد بن حنبل حملا شديدا»، وجعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة من المدلسين، وقال في التقريب: «ضعَّفوه لكثرة تدليسه».

التاريخ الكبير (٢٦٧/٨)، المجروحين (١١١/٣)، طبقات المدلسين (ت ١٥٢)، التقريب (ت ٧٥٣٧).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٤٢، ٢٨٧/٢، ح ٣٥٨٦): «عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يُورِدُ الْمُمْرِضُ عَلَى الْمُصِحِّ**»».

بجهلِهم يُسَمُّونه عَدْوى، وإِنَّما هُو فعلُ الله تعالى(١).

بابُ الجُذَامِ

[٢٢٥٠] قوله: «**أنَّ رسُولَ الله ﷺ، أخَذَ بِيَدِ مَجْذُومٍ، فَأَدْخَلَها معَهُ في القَصْعَةِ...**(٢)» الحديث، هذا المجذُوم في حفظِي أنه مُعَيْقِيب بن أبي فاطمة فليُنظرْ، ثم وجدتُه كذلك في مبهماتِ ابن بَشْكَوال(٣)، وساقَ له شاهدا(٤).

بابُ السِّحْرِ

[٢٢٥١] قوله: من «**بَنِي زُرَيْقٍ**(٥)»، هو بتقديم الزَّاي المضمومة على الراء(٦).

---

(١) النهاية (٣١٩/٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٤٣، ٢٨٧/٢، ح ٣٥٨٧): «عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ مَجْذُومٍ، فَأَدْخَلَهَا مَعَهُ فِي الْقَصْعَةِ، ثُمَّ قَالَ: «**كُلْ ثِقَةً بِاللَّهِ وَتَوَكُّلًا عَلَى اللَّهِ عزو جل**»».

(٣) انظر: غوامض الأسماء المبهمة (٥٥٨/٢).

(٤) قوله: «ثم وجدتُّه...» إلى آخر الفقرة؛ ألحقه المصنف في الهامش الأيسر، وخرَّج له منعطفا من وسط السطر.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٤٤، ٢٨٨/٢، ح ٣٥٩٠): «عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَهُودِيٌّ مِن يَهُودِ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ لَبِيدُ بنُ الأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَلَا يَفْعَلُهُ، قَالَتْ: حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ دَعَا، ثُمَّ دَعَا، ثُمَّ قَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، أَشَعَرْتِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، جَاءَنِي رَجُلَانِ، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلَّذِي عِنْدَ رِجْلِي، أَوِ الَّذِي عِنْدَ رِجْلِي لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بنُ الأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ، قَالَ: فِي مُشْطٍ، وَمُشَاطَةٍ، وَجُفِّ طَلْعَةِ ذَكَرٍ، قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذِي أَرْوَانَ**»، قَالَتْ: **فَأَتَاهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي أُنَاسٍ مِن أَصْحَابِهِ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ يَا عَائِشَةُ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَّاءِ، وَلَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ»، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَحْرَقْتَهُ، قَالَ: «لَا، أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَافَانِي اللَّهُ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا»، فَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ**»».

(٦) تقدم الكلام عليه في التعليق على النص رقم: ١٧٩٢.

[٢٢٥٢] قوله: «**جاءني رجُلان فجَلَسَ أحدُهما عندَ رأسِي، والآخر عند رِجْلِي**»، هذانِ الرجلان في حفظي أنَّ أحدهما جبريل، والآخر ميكائيل، ثم رأيت بخطي أنَّه كذلك في سيرة الدمياطي(١).

[٢٢٥٣] قوله: «**مَطْبُوبٌ**» أي: مَسْحُورٌ(٢).

[٢٢٥٤] قوله: «**فِي مُشْطٍ ومُشَاطَةٍ**»، المُشَاطَةُ: الشَّعْرُ الذي يَسقُطُ من الرأسِ، واللِّحيةِ عند تسريحِها بِالمُشطِ(٣).

[٢٢٥٥] قوله: «**وجُفّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ**» الجُفُّ: بضم الجيم وبالفاء المشددة، وهو وِعاء طَلْعِ [١٧٧/أ] النَّخل، وهو الغِشاءُ الذي يكُون عليه(٤)، وطَلْعَة مُنَوَّن، وذَكَرٍ(٥) صِفة له، كذا في أصلنا(٦) (البخاري(٧)) وقيَّده

---

(١) انظر: السيرة النبوية لشرف الدين الدمياطي (ص ٢٦٨).

(٢) النهاية (١١٠/٣). «والطِّب: السحر، والطِّب أيضًا: علاج الداء، وهو من الأضداد. وقيل: كنى بالطِّب عن السحر تفاؤلاً، كما سموا اللديغ سليمًا، والطَّب بفتح الطاء: الرجل الحاذق». المطالع (٢٦٢/٣).

(٣) النهاية (٣٣٤/٤). وفي لفظ: «مشط ومُشاقة»، والمشاقة: ما سقط عن المشق من الشعر والكتَّان ونحوهما، والمشق: جذب الشي ليمتدَّ ويطول. الصحاح (١٥٥٥/٤).

(٤) وَيُرْوَى فِي جُبّ طلْعة وَهُمَا مَعاً: وِعاء طَلْع النَّخِيل. النهاية (٢٨٧/١).
قال القرطبي: «الذي بالفاء هو وعاء الطلع وهو الغشاء الذي يكون عليه، وبالموحدة داخل الطلعة إذا خرج منها الكفري». فتح الباري (٢٢٩/١٠).
والجُفُّ أيضا: الشنُّ البالي: تقطع من نصفها فتجعل كالدلو. الصحاح للجوهري (١٣٣٧/٤).

(٥) «الذَّكر من النّخل الَّذِي يُؤْخَذ طلعه فَيجْعَل مِنْهُ فِي طلع النَّخْلَة المثمرة فَيصير بذلك تَمرا، وَلَو لم يَجْعَل فِيهِ لَكَانَ شيصاً لَا نوى فِيهِ، وَلَا يكَاد يُساغ». عمدة القاري (١٧٠/١٥).

(٦) أما في النسخة التيمورية (مج٢/٢٤٧) فقُيِّد بالإضافة (جُفِّ طلعَةِ ذكرٍ)، ووردَ في النسخة السليمية (١٦٨/ب) جُبّ بدل جُفٍّ، مع تقييد (طلعة) بالإضافة أيضا: (جُبِّ طلعةِ ذكرٍ)، وقد تقدَّم معناهما.

(٧) ما بين القوسين غيرُ ظاهر في الأصل، وكذا قرأتُه من خطِّ المصنف، ويستقيمُ الكلامُ بإضافة
=

النوويُّ بالإضافة(١).

[٢٢٥٦] قوله: «**فِي بِئْرِ ذِي أَرْوَانَ**»، هي بئرٌ بالمدينة في بُستان بني زُريق، وجاء أَرْوَان في غير هذا الكتاب من غير ذكر بئرٍ، وجاء ذَرْوَانُ وكلُّه رُوي(٢).

باب الفَزَعِ والأَرَقِ وما يُتَعَوَّذُ منهُ

[٢٢٥٧] قوله: «**حدَّثنا هَارُونُ بن حيَّان**(٣)»، هو بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة تحتُ(٤)، تقدَّم.

[٢٢٥٨] قوله: «**حدثنا أبو جَنَابٍ**»، هو الذي تقدَّم ضبطه قُبيله، وهو يحيى ابن أبي حيَّة فَراجعه(٥).

[٢٢٥٩] قوله: «**بِه لَمَمٌ**» هو طرفٌ من الجنون يُلِمُّ بالإنسان، أي: يقرُبُ منه ويَعْتَريه(٦).

واو العطف: (والبخاري)، والحديث أورده في الصحيح في كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده (١٢٢/٤، ح ٣٢٦٨)، بتنوين (طلعةٍ) كما في أصلِ المصنف.

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (١٧٧/١٤).

(٢) تقدم الكلام عليه تفصيلا في التعليق على النص رقم: ١٧٩٢.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٦، الباب ٤٥، ٢٨٩/٢، ح ٣٥٩٤): «حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ حَيَّانَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدَةُ بنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو جَنَابٍ، عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنِ أَبِي لَيْلَى، عَن أَبِيهِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: إِنَّ لِي أَخًا وَجِعًا، قَالَ: «**مَا وَجَعُ أَخِيكَ؟**»، قَالَ: بِهِ لَمَمٌ، قَالَ: «**اذْهَبْ فَأْتِنِي بِهِ**»، قَالَ: فَذَهَبَ فَجَاءَ بِهِ، فَأَجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَسَمِعْتُهُ: عَوَّذَهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَأَرْبَعِ آيَاتٍ مِن أَوَّلِ الْبَقَرَةِ، وَآيَتَيْنِ مِن وَسَطِهَا...».

(٤) وكذا في التيمورية (مج٢/٢٤٨) والسليمية (١٩٦/أ) بالحاء المهملة والمثناة التحتية، والشدُّ فيها معروفٌ. وهو هارون بن موسى بن حيَّان.

(٥) انظر النص رقم: ٢٢٤٨.

(٦) النهاية (٢٧٢/٤).

كتابُ اللِّبَاسِ

بابُ لبَاسِ رسُولِ الله ﷺ

[٢٢٦٠] قولها: «**صَلَّى رسولُ الله ﷺ فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ**[١]»، الخَمِيصَةُ: ثوبُ خَزٍّ أو صُوفٍ مُعْلَم، وقيل: لا تُسمَّى خَمِيصةً إلا أن تكون سوداء مُعْلَمَةً، وكانت من لباسِ النَّاس أولا، والجمع الخَمَائِصُ[٢].

[٢٢٦١] قوله: «**إلى أَبِي جُهَيمٍ**[٣]» أبو جُهَيم: ويقال: أبو الجهْمِ ابن الحَارِث بن الصِّمَّةِ، كان أبوه من كِبار الصحابة، ولهذا في الكتبِ الستة، وجعله أبو نُعيم[٤] وابنُ منده -أي أبا جَهم عبد الله بن جُهيم- وابنَ الصِّمَّة واحدا، وكذا قال مُسلم في بعضِ كُتبه[٥] وجعلهما ابن عبد البَرِّ اثنين[٦]، قال الذَّهَبِيُّ: وهو أشبه لكن

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١، ٢/٢٩٠، ح ٣٥٩٥): «عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَقَالَ: «**شَغَلَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ، اذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ**»».

(٢) انظر: المطالع (٢/٤٥٢)، النهاية (٢/٨١).

(٣) كذا جاء مصغرا عند المصنف وفي النسخة التيمورية (مج٢/٢٤٩) والسليمية (١٦٩/أ)، أما المطبوعُ بتحقيق الأعظمي ففيها الاسم مكبَّرٌ.

(٤) انظر: معرفة الصحابة (٣/١٦١١، ٥/٢٨٤٧).

(٥) قال الإمام مسلم: «أبو جُهيم بن الحارث بن الصِّمَّة الأنصاري، قال وكيع: اسمه عبد الله ابنُ جُهيم له الصحبة». الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/١٩٥، ت٥٩٨).

(٦) وكذا النوويُّ ولكن على وجه مختلف. فابن عبد البر جعل أحدهما أبا الجهيم ويقال أبو الجهم ابن الحارث بن الصمة الأنصاريِّ، أبوه من كبار الصحابة، روى عن أبي جهيم هذا عُمير مولى ابن عباس في التيمُّم في الحضر على الجدار. وأما الثاني فهو عنده: أبو جهيم عبد الله ابن جهيم الأنصاري، روى عنه بسر بن سعيد مولى الحضرميين عن النبي ﷺ في المارِّ بين يدي المصلي، إنه لو علم ما عليه في المرور بين يديه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمرَّ بين يديه.

أما النووي فجعل راوي الحديثين المذكورين في التيمم والمرور بين يدي المصلي واحدا،

=

متن الحديث واحد[1]. انتهى.

[٢٢٦٢] قوله: «**وائْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ**» المحفوظُ بكسر الموحدة، ويُروى بفتحها يقال: كِسَاءٌ أَنْبجَانِيٌّ منسوب إلى مَنْبِج المدينة المعروفة[2]، وهي مكسورة الباء ففتحت في النسب، وأبدلت الميم همزة، وقيل: إنها منسوبةٌ إلى موضع اسمه أَنْبِجَانَ، قال: وهو أشبه لأن الأول فيه تعسُّف، وهو كساء يُتَّخذُ من الصُّوفِ وله خَمْلٌ ولا عَلَم له، وهي من أَدْوَنِ الثيابِ الغليظةِ، وإنما بعث الخَمِيصة لأبي جَهْمٍ، لأنَّه كان أهدى للنبي ﷺ خَمِيصَةً ذاتَ [١٧٧/ب] أعلامٍ، فلما شغلتْهُ في الصَّلاةِ قال: رُدُّوها عليهِ، وأْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ، وإنما طلب الأَنْبِجَانَ منه لِئَلَّا يُؤثِر ردُّ الهَدِيَّةِ في قَلبهِ[3]، وقال في المطالع: بِأَنْبِجَانِيَّة بفتح الهمزة وكسرها، وبكسر الباء وشدِّ الياء وتخفيفها، وبتاء بعدها وبهاء فقط، فتصيرُ فيها وُجوهٌ، ثم قال: وعند أبي علي الغَسَّانِيِّ بالفتح والتخفيف، وبفتح الباءِ

وهو عنده: أبو الجهيم، بضم الجيم وفتح الهاء وزيادة ياء، وحديثاه في الصحيحين؛ وهو أنصاري نجاري، اسمه عبد الله بن الحارث بن الصِّمَّة، بكسر الصاد المهملة، وهو صحابي أيضًا.

وأما الثاني عنده فهو: أبو الجهم، ويقال: أبو جهم، بحذفِ الألف واللام، بفتح الجيم وإسكان الهاء، الصحابي، مذكور في الخطبة في النكاح، أنَّ فاطمة بنت قيس قالت: خطبني معاوية وأبو الجهم. ومذكور في المهذَّب أيضًا في باب ما يفسد الصلاة في حديث الخميصة ذات الأعلام والأنبِجانية، واسمه عامر، وقيل: عُبيد، بضم العين، ابن حذيفة بن غانم بن عامر بن عبد الله بن عَبِيد، بفتح العين وكسر الباء، ابن عَويج، بفتحها أيضًا، ابن عدي بن كعب القرشي العدوي، كان عالما بالنسب، عُمِّر وتوفي في أيام ابن الزبير وقيل في تاريخ وفاته أقوال أخرى.

انظر: الاستيعاب (٤/١٦٢٤-١٦٢٥)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٠٦).

(١) تجريد أسماء الصحابة (٢/١٥٦، ت ١٨١٩، ١٨٢٠).

(٢) ولا تزال معروفة بهذا الاسم، وهي في الشمال السوريِّ، إلى جهة الشمال الشرقي لمدينة حلب، وإحدى توابعها. تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية (ص ٥٣٠).

(٣) انظر: النهاية (١/٧٣).

وكسرها، ثم ذَكَر كيف رُويت في مسلم والموطأ، ثم شرع يُفسرها، وتعرَّضَ للنَّسبِ فلا نُطَوِّلُ به وإن كان مُفِيدًا(١).

[٢٢٦٣] قولها: «**تُدْعَى المُلَبَّدَةَ**(٢)» أي: مُرَقَّعًا، يقال: لَبَدْتُ القَميصَ أَلْبُدُه ولَبَّدْتُه، ويقال: للخِرقة التي يُرَقَّعُ بها صدرُ القميص اللِّبْدَةُ، والتي تُرَقَّعُ بها قَبُّهُ القَبِيلَة، وقيل: الملبَّدُ الذي ثَخُنَ وسطُه وصَفِقَ حتى صارَ يُشبِهُ اللِّبْدَ(٣).

[٢٢٦٤] قولـه: «**وعليـهِ رِداءٌ نَجْرَانِـيٌّ، غَلِـيظُ الحَاشِـيَةِ**(٤)»، النَجْـرُ: أي منسوبٌ إلى نَجْرَانَ موضِعٌ معروفٌ بين الحِجازِ والشِّام واليَمنِ(٥).

---

(١) انظر: المطالع (١/٢٩٩).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١، ٢/٢٩٠، ح ٣٥٩٦): «عَن أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَخْرَجَتْ لِي إِزَارًا غَلِيظًا مِنَ الَّتِي تُصْنَعُ بِاليَمَنِ، وَكِسَاءً مِن هَذِهِ الأَكْسِيَةِ الَّتِي تُدْعَى الْمُلَبَّدَةَ، وَأَقْسَمَتْ لِي لَقُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِمَا».

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١٤/١٢٩)، لسان العرب (٣/٣٨٥). قلتُ: والقبُّ يسميه الناس اليوم القبة والياقة، وهو طوقُ الثوب الذي يحيطُ بالعنق. المعجم الوسيط (٢/٧٠٩).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١، ٢/٢٩٠، ح ٣٥٩٨): «حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَن إِسْحَاق بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: «**كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الحَاشِيَةِ**»».

(٥) كذا في المطبوع من النهاية لابن الأثير (٥/٤٩). وذِكرُ الشام فيه مُشْكِلٌ، ولو قال: من الحجاز والشام واليمن؛ كان فيه مخرجٌ، وهكذا كتبه المصنف لكنه ضرب على (من) خطًّا بعدُ، وقد ذكر الحمويُّ أنَّ نجران على -وزن فَعْلان- في عدة مواضع: منها نجران في مخاليف اليمن من ناحية مكة -وهي المتبادرة إلى الذهن عند الإطلاق- ونجران أيضا موضعٌ على يومين من الكوفة فيما بينها وبين واسط على الطريق، يُقال إن نصارى نجران لما أخرجوا سكنوا هذا الموضع وسمي باسم بلدهم، ونجران أيضا موضعٌ بالبحرين فيما قيل، ونجران أيضا موضعٌ بحُوران من نواحِي دمشق.

ونجران اليمنِ مدينةٌ عريقةٌ تتكوَّنُ من مجموعة مُدنٍ صغيرة في وادٍ واحد، ولذا فكلما اندثرت مدينة من تلك المدن حملت الأخرى اسم نجران، وهي واد كبير كثيرُ المياه والزرع،

=

[٢٢٦٥] قوله: «**فَجَاءَ فُلانُ بنُ فُلانَ**[(١)]»، رجلٌ سمَّاه هذا الرجل، هو عبد الرحمن بن عوف أحدُ العشرة رضي الله عنهم، ذكر كذلك محبُّ الدين الطبري في أحكامه[(٢)] وعزاهُ للطَّبراني، ويقالُ غيرُه.

يسيل من السَّراةِ شرقا حتى يصب في الربع الخالي، وتقع على الطريق بين صعدة وأبها، على قرابة (٩١٠) أكيال جنوب شرقي مكة، في الجهة الشرقية من السراة، وتربطها بكل من مكة والرياض وشرورى في الربع الخالي – طريق معبَّدة، ولها مطار، وفيها آثار أهمها مدينة الأخدود، ونجرانُ هي الحدُّ الفاصل قديما بين الحجاز واليمنِ على ما ذهب إليه الأصمعي وغيره، حيثُ قال: «بين عُمان إلى نجران، ثم يلتوي على بحر العرب إلى عدن، إلى الشَّحر حتى يجتاز عُمَان فينقطع من بينُونة، وبينُونة: بين عُمَان والبحرين وليست بينُونة من اليمن»، قلت: والبينُونة اليوم في إمارة أبو ظبي التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.



انظر: معجم البلدان (٥/٢٦٦، ٢٧٠، ٤٤٧)، معجم المعالم الجغرافية (ص ٣١٤).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١، ٢/٢٩٠، ح ٣٦٠٠): «عَن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبُرْدَةٍ، قَالَ: وَمَا البُرْدَةُ؟ قَالَ: الشَّمْلَةُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدِي لِأَكْسُوَكَهَا، «**فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ عَلَيْنَا فِيهَا، وَإِنَّهَا لَإِزَارُهُ**»، فَجَاءَ فُلَانُ بنُ فُلَانٍ رَجُلٌ سَمَّاهُ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَحْسَنَ هَذِهِ الْبُرْدَةَ اكْسُنِيهَا، قَالَ: «**نَعَمْ، فَلَمَّا دَخَلَ طَوَاهَا وَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ**» فَقَالَ لَهُ القَوْمُ: وَاللَّهِ مَا أَحْسَنتَ كُسِيَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، ثُمَّ سَأَلْتَهُ إِيَّاهَا وَقَدْ عَلِمتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ سَائِلًا، فَقَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهُ إِيَّاهَا لِأَلْبَسَهَا، وَلَكِنْ سَأَلْتُهُ إِيَّاهَا لِتَكُونَ كَفَنِي، فَقَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنَهُ يَوْمَ مَاتَ».

(٢) غاية الإحكام للطبري (٣/٥٢٦، ح ٦٧٠٥). وفي المعجم الكبير (٦/٢٠٠، ح ٥٩٩٧)

=

[٢٢٦٦] قوله: «**ولَبِسَ خَيْشاً خَشِنًا**[١]»، الخَيْشُ: بفتحِ الخاءِ المعجمة ثُمَّ مثنَّاةٌ تحتُ ساكنة ثم شينٌ مُعجمةٌ وهي نباتٌ من أردأِ الكَتَّانِ[٢].

[٢٢٦٧] قوله: «**فِي كَنَفِ اللهِ**[٣]»، الكنَف: بفتح الكاف والنون، السِّتْرُ[٤].

[٢٢٦٨] قوله: «**اِلبَسْ**[٥]» هو بهمزة وصلٍ وفتحِ الموحَّدةِ، يقول: لَبِسَ الثوبَ يلبَسُه، مكسورُ الماضِي، مفتوحُ المضارع[٦].

باب ما نُهي عنهُ من الثِّيابِ

[٢٢٦٩] قوله: «**اشْتِمَالُ الصَّمَّاءِ**[٧]» هو الالتفافُ في ثوبٍ واحدٍ من رأسِه

عن قُتيبة بن سعيد، أنه كان سعد بن أبي وقاص ﷺ.

(١) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١، ٢/٢٩١، ح ٣٦٠١): «عَن أَنَسٍ، قَالَ: «لَبِسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّوفَ وَاحْتَذَى المَخْصُوفَ، وَلَبِسَ ثَوْبًا خَيْشًا خَشِنًا»».

(٢) الصحاح (٣/١٠٠٥).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٢، ٢/٢٩١، ح ٣٦٠٢): «عن أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: لَبِسَ عُمَرُ ابنُ الخَطَّابِ ثَوْبًا جَدِيدًا، فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ لَبِسَ ثَوْبًا جَدِيدًا، فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الثَّوْبِ الَّذِي أَخْلَقَ أَوْ أَلْقَى فَتَصَدَّقَ بِهِ كَانَ فِي كَنَفِ اللَّهِ، وَفِي حِفْظِ اللَّهِ وَفِي سِتْرِ اللَّهِ حَيًّا وَمَيِّتًا**» قَالَهَا ثَلَاثًا».

(٤) المطالع (٣/٣٧٠).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٢، ٢/٢٩١، ح ٣٦٠٣): «عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ قَمِيصًا أَبْيَضَ، فَقَالَ: «**ثَوْبُكَ هَذَا غَسِيلٌ أَمْ جَدِيدٌ**»، قَالَ: لَا بَلْ غَسِيلٌ، قَالَ: «**الْبَسْ جَدِيدًا، وَعِشْ حَمِيدًا، وَمُتْ شَهِيدًا**»».

(٦) ضُبط في النسخة التيمورية (مج٢/٢٥٠) والسليمية (١٦٩/ب) بفتح الباء في صيغة الأمر.

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣، ٢/٢٩١، ح ٣٦٠٤): «عَن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «**نَهَى عَن لِبْسَتَيْنِ، فَأَمَّا اللِّبْسَتَانِ: فَاشْتِمَالُ الصَّمَّاءِ، وَالاحْتِبَاءُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ**»».

إلى قدميه يُجلِّلُ به جَسَده ويُسمَّى الشَّمْلةَ الصَّمَّاءَ، سميت بذلك لشدِّها وضمِّها جميعَ الجسدِ، ومنه [١٧٨/أ] صِمَامُ القَارُورَةِ، هذا قولُ أهلِ اللُّغَةِ، فأمَّا مالكٌ وجماعةٌ من الفُقَهاءِ فهُو عندهم الالتحافُ بثوبٍ واحدٍ، ويرفعُ جانبَه على كتِفيْه، وهو بغير إزارٍ فيُفضِي ذلك إلى كشفِ عورته(١).

[٢٢٧٠] قوله: «**الاحتِبَاء في ثوبٍ واحِدٍ**» الحديث الاحتِبَاء: هو أن يضُمَّ الإنسانُ رجْليهِ إلى بطنِه بثوبٍ يجمعُهُما به مع ظَهرِه ويشدُّه عليها. وقد يكون الاحتِباء باليدين عِوَضَ الثَّوبِ، وإنما نهى عنه إذا لم يكن عليه إلا ثوبٌ واحد، رُبما تحرَّك أو زال الثوب فتبدُو عورتُه(٢).

[٢٢٧١] قوله: «**عن خُبَيبِ بن عبدِ الرَّحْمنِ**(٣)» واسم والد عبد الرحمن خُبيب أيضا، هما بضمِّ الخاء المعجمة،(٤) روى عن صاحب الترجمةِ شعبةُ ومالك وأخرج له الأئمة الستة، خَزْرَجِيٌّ وثقه ابن معين، والنسائي(٥).

---

(١) المطالع (٢٨٨/٤). قال أبو عبيد: «قال أبو عبيد قال الأصمعي : اشتمال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوبه فيجلل به جسده كله ولا يرفع منه جانبا فيخرج منه يده. قال أبو عبيد: كأنه يذهب إلى أنه لا يدرى لعله يصيبه شيء يريد الاحتراس منه وأن يقيه بيديه فلا يقدر على ذلك لإدخاله إياهما في ثيابه فهذا كلام العرب؛ وأما تفسير الفقهاء فإنهم يقولون: هو أن يشتمِل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيبدو منه فرجه والفقهاء أعلم بالتأويل في هذا وذاك أصح معنى الكلام. والله أعلم». غريب الحديث لابن سلام (١١٧/٢-١١٨).

(٢) النهاية (٣٣٥/١). وأصل معنى الاحتباء إحكام الشَّيء في امتدادٍ واطِّراد.
معجم مقاييس اللغة (١٣٠/٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣، ٢٩١/٢، ح ٣٦٠٥): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ، عَن خُبَيْبِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَن حَفْصِ بنِ عَاصِمٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبي ﷺ: «**نَهَى عَن لِبْسَتَيْنِ: عَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ، وَعَنِ الِاحْتِبَاءِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ يُفْضِي بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ**»».

(٤) توضيح المشتبه (١٠٣/٣).

(٥) الجرح والتعديل (٣٨٧/٣)، التذهيب (١١٩/٣، ت ١٦٩٧).

بابُ مَنْ جَرَّ ثوبَهُ من الخُيَلاءِ

[٢٢٧٢] قوله: «**إنَّ الذي يَجُرُّ ثوبَهُ من الخُيَلاءِ**[١]» -معًا- الحديث، الخُيَلاءُ والمَخْيَلَةُ والاخْتِيَالُ والخَالُ كله التكبر واستحقار الناس، يقال: رجلٌ مُخْتَالٌ وخَايِلٌ وخَالٌ وخُيَلاءُ فِي الحديث -بضَمِّ الخاء وكسرها- ذكرهما صاحبُ المطالع[٢].

[٢٢٧٣] قوله: «**فَلَقِيتُ ابنَ عُمرَ بِالبَلاطِ**[٣]» هو بفتح الموحدة وبالطاء المهملة في آخره، وهو موضع مُبَلَّطٌ بالحِجارَةِ بين المسجد والسُّوق بالمدينة[٤]، تقدم.

بابُ موضِعِ الإزارِ أينَ هُو؟

[٢٢٧٤] «**عن مُسْلِمِ بن نُذَير**[٥]»، هو بضم النون وفتح الذال المعجمة ثم مثناة تحت ساكنة ثم راء[٦]، ويقال: ابن بُدَيل وقد عُزِي لهذا الكتاب وهو صَالِحٌ[٧].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٦، ٢/٢٩٣، ح ٣٦١٤): «عَن ابنِ عُمَرَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الَّذِي يَجُرُّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخُيَلَاءِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»».

(٢) انظر: الصحاح (٤/١٦٩١)، المطالع (٢/٤٩٠).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٦، ٢/٢٩٣، ح ٣٦١٥): «عَن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنَ الْخُيَلَاءِ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»، قَالَ: فَلَقِيتُ ابْنَ عُمَرَ بِالْبَلَاطِ، فَذَكَرْتُ لَهُ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: وَأَشَارَ إِلَى أُذُنَيْهِ، سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي».

(٤) المشارق (١/١١٦)، المطالع (١/٥٨٨).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٧، ٢/٢٩٣، ح ٣٦١٧): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَن أَبِي إِسْحَاق، عَن مُسْلِمِ بنِ نُذَيْرٍ، عَن حُذَيْفَةَ، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَسْفَلِ عَضَلَةِ سَاقِي أَوْ سَاقِهِ، فَقَالَ: «**هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَأَسْفَلَ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَأَسْفَلَ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَلَا حَقَّ لِلْإِزَارِ فِي الْكَعْبَيْنِ**»».

(٦) وكذا ضُبط في النسخة التيمورية (مج٢/٢٥٢)، والسليمية (١٧٠/أ).

(٧) قال أبو حاتم: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر: الجرح (٨/١٩٧)، الثقات (٥/٣٩٨)، التذهيب (٨/٤٣٦، ت ٦٦٩٤).

[٢٢٧٥] قوله: «**أُزْرَةُ المؤمِنِ إلى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ**[١]» الأُزْرَةُ: بضمِّ الهمزة وقال في المطالعِ: كذا ضبطهُ أكثرُ الشُّيوخُ. انتهى. كذا في [١٧٨/ب] أصلنا[٢]، قال في المطالع: قالوا: والصواب كسرُها لأنَّ المراد به الحالةُ والهيئةُ كالقِعدة والرِكبة[٣].

[٢٢٧٦] قوله: «**عن المُغِيرَةِ بن شُعبةَ، قال: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: يا سُفيانَ ابنَ سَهْلٍ! لا تُسْبِلْ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ المُسْبِلِينَ**[٤]»، كذا في أصلِنا وعلى سُفيان ضبَّة[٥]، وما أدريْ لأيِّ شيءٍ فَعَلَ ذلك؟، إلا أن يكونَ في الأصلِ المقابَلِ عليه أو المكتَتَبِ منه: يا ابنَ سهل بغير سُفيان، والناس يتسامحون في الضَّبَّةِ فيكتبُونها على الزائد وإنما حقُّها أن تُكتب على ما صحَّ وُرودا وهو فاسدٌ.

وسفيانُ بن سهل، وقيل: ابن أبي سهل، قال الذَّهبي في تجريدِه: أخذ رسولُ الله ﷺ بحُجزتِه، يعني: بمعقِدِ إزاره وقال: لا تُسْبِلْ إزارَك[٦]، انتهى. ولا نقول: إنه ضَبَّب لأنه لم يقُلْ لهذا، إنما قال للمُغيرة الراوي لشيئين أحدهما: أنه لو كان كذلك لضُبِّب على سُفيان، وعلى ابن، وعلى سَهل، ولأنَّ المغِيرةَ ليس في أجداده إلى ثَقِيفٍ من اسمه سهل[٧].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٧، ٢/٢٩٤، ح ٣٦١٩): «عَن العَلَاءِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ، عَن أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي سَعِيدٍ هَلْ سَمِعْتَ مِن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا فِي الْإِزَارِ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ**...»».

(٢) لم تضبط الكلمة في التيمورية (مج٢/٢٥٢)، وضبطت في السليمية (١٧٠/أ) بالشكل على الوجه الصحيح.

(٣) على وزنِ فِعلة. المطالع (١/٢٤٧) وقبله في المشارق (١/٢٩).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٧، ٢/٢٩٤، ح ٣٦٢٠): «عَن المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا سُفْيَانَ بنَ سَهْلٍ، لَا تُسْبِلْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْبِلِينَ**»».

(٥) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٥٣)، أما في السَّلِيميَّة (١٧٠/أ) فمن دون تَضْبِيبٍ.

(٦) تجريدِ أسماء الصَّحابة (١/٢٢٦، ت ٢٣٦٢).

(٧) انظر ترجمة المغيرة بن شعبة في: الاستيعاب (٤/١٤٤٥)، الإصابة (٦/١٩٧).

بابُ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ

[٢٢٧٧] قوله: «**عَنْ سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عَنْ سُوَيْدِ بنِ قَيْسٍ، قَالَ: «أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَسَاوَمَنَا سَرَاوِيلَ**[(١)]»»، كذا في أصلِنا سُويدُ بن قَيسٍ، وعليه ضَبَّةٌ وما أدريْ لأيِّ شيءٍ عمل عليه ذلك[(٢)]؟.

سُويد بن قَيسٍ المذكور يقال له أبو صَفْوَان وأبو مَرْحب، له صُحْبَةٌ وحديث، وعنه سِماك بن حرب، وقيل: عن أبي صَفْوانَ عنه، فكان يجُوز له أن يَعملَ الضَّبَّة بينَ سِماك وسُفيانَ كتنبيهٍ على الانقطاعِ إن كانَ انقطاعٌ، وحديثُه في شراءِ السَّراويل في السُّنن الأربعة، ورواه الطبرانيَّ أيضا[(٣)].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١١، ٢/٢٩٥، ح ٣٦٢٤): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عَنْ سُوَيْدِ بنِ قَيْسٍ، قَالَ: «**أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَسَاوَمَنَا سَرَاوِيلَ**»».

(٢) وكذا ضُبب عليه في النسخة التيمورية (مج٢/٢٥٤)، ولعل سبب التضبيب عدمُ شهرة الصحابي، أو الإشارة إلى الاختلاف في إسناده.

(٣) أخرجه أبو داود في البيوع، باب في الرُّجْحانِ في الوَزْنِ والوزن بالأجرِ (٣/٢٥٠، ح ٣٣٣٨) والترمذي في البيوع، بابُ ما جاء فِي الرُّجْحَانِ فِي الوَزْنِ (٣/٥٩٠) والنسائي في البيوع، باب الرُّجحان في الوزْن (٧/٢٨٤، ح ٤٥٩٢)، وابن ماجه في اللباس، باب لبس السراويل (٢/٢٩٥، ح ٣٦٢٤)، والطبراني في الكبير (٧/٨٩، ح ٦٤٨١) كلهم من طرق عَنْ سُفْيَانَ الثَّورِيِّ، عَنْ سِمَاكِ بنِ حَربٍ، عَنْ سُوَيدِ بنِ قَيْسٍ ﷺ قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَمَةُ الْعَبْدِيُّ بَزًّا مِنْ هَجَرَ، فَجَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَسَاوَمَنَا بِسَرَاوِيلَ، وَعِنْدِي وَزَّانٌ يَزِنُ بِالْأُجْرَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْوَزَّانِ: «**زِنْ وَأَرْجِحْ**». واللفظُ للترمذي.

كذا إسنادُه عندَ سُفيان، وتابعه عليه قيسُ بن الرَّبيع عند الطيالسي (٢/٥١٦، ح ١٢٨٨) والبيهقي (٦/٣٣)، وأيُّوبُ بن جابر عند البخاري في التاريخ الكبير (٤/١٤٢)، وقيس وأيوبُ صدوقان متكلم فيهما، يعتبرُ بحديثهما.

وخالفه شعبةُ فرواه -كما عند أحمد- (٣١/٤٤٦، ح ١٩٠٩٩) عن سماكٍ «عَنْ

=

ولم يصِحَّ أنَّه عليه السلام لبِسَ سَراويلَ -فيما أعلم- غيرَ أنَّ بعضَ مشايخي فيما قرأتُه عليه بالقاهرة ذكر أنَّ في البزَّار أنَّه عليه السلام كُفِّنَ في ثلاثةٍ سُحوليَّةٍ، وقميصِه وعمامتِه وسراويلِه والقَطِيفَةِ التي جُعلتْ تحتَه[1]، ولكن لا أعلمُ حالَ إسنادِه، وقد قال ابنُ القيم: إنَّه عليه السلام لبِسَ الجُبَّة والقَبَاءَ والقميص والسراويلَ والإزار؛ فجزم بهِ، وقال قبله بقليل: واشترى ﷺ سراويل، والظاهرُ أنَّه إنما اشتراها ليلبسها، وقد رُوِي في غير حديثٍ أنَّه لبِس السراويل، وكانوا يلبسُون السراويلات بإذنِه[2]. انتهى لفظُه. وقد أُخبرتُ أن بعضَ الناسِ من الشَّاميِّين قال في القاهرة: إن أحدًا في القاهرة لا يعرفُ هذه المسألة. يعني أنَّه عليه السلام لم يصحَّ في حديثٍ أنَّه لبِس السراويلَ؛ فلهذا ذكرتُها وإن كانت ظاهرةً يعرفُها صغارُ طلبةِ الحديث. والله أعلم.

بابُ ذَيْلِ المَرْأَةِ كَمْ يَكُونُ

[٢٢٧٨] قوله: «**عَن أَبِي المُهَزِّمِ**[3]»، اسم أبي المُهَزِّم يزيدُ بن سُفيان، وقيل:

مَالِكٍ أَبِي صَفوَانَ بنِ عَمِيرَةَ قَالَ: بِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ رِجْلَ سَرَاوِيلَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ، فَأَرْجَحَ لِي».

وإذا اختلف شعبةُ وسفيانُ؛ فالقولُ قول سفيان، كذا تقرر عند أهل العلم، وكان شعبة يقول: «سفيان أحفظ مني، وإذا خالفني في حديث فالحديثُ حديثُه».

انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٥٣/١).

(١) عزاه إليه العيني أيضا، ولم أقف عليه في المطبوع من مسند البزار، ولا في زوائد المسانيد.

عمدة القاري (٤٩/٨)، البناية شرح الهداية (١٩٦/٣).

(٢) انظر: زاد المعاد (١٣٩/١، ١٤٣). أما شراؤه ﷺ السراويل وإذنه في لبسها فثابتٌ عنه ﷺ، وأما لبسُه إياها فلم يأت من طريق صحيحة كما قال الإمام الشوكاني رحمه الله. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣٢٥/١)، نيل الأوطار (١٢٤/٢).

وقال القسطلاني: «فاختلف هل لبسها النبي ﷺ أم لا؟ فجزم بعض العلماء بأنه ﷺ لم يلبسها، ويستأنس له بما جزم به النوويُّ في ترجمة عثمان بن عفان ﷺ من كتاب تهذيب الأسماء واللغات: أنه ﷺ لم يلبس السراويل في جاهلية ولا إسلام إلا يوم قتله. فإنهم كانوا أحرصَ شيء على اتباعه ﷺ». المواهب اللدنية للقسطلاني (٢١٢/٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١٢، ٢٩٥/٢، ح ٣٦٢٧): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن أَبِي المُهَزِّمِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ

=

عبدُ الرحمن بن سُفيان، ضعَّفه أبو حاتم(١) وغيرُه(٢)، والمُهَزّمُ: بفتح الزاي(٣) قاله ابن مأكُولا، ولكن ابنَ نَاصرٍ حكى عن ابن قُتيبة أنَّه بالكسرِ(٤)، وكذا هُو في أصلِنا(٥)، قال ابن قُتيبة: إنَّه من تغييرِ أصحابِ الحديث(٦)، تقدم(٧). [١٧٩/أ]

بابُ كَرَاهِيَةِ لُبْسِ الحَرِيرِ

[٢٢٧٩] قوله: «**نَهَى رسُولُ الله ﷺ عن الدِّيْبَاجِ**(٨)» الحديث، وهو الثيابُ المتَّخَذَةِ من الإِبْرِيْسَمِ، والدِّيباجُ: فارسيٌّ مُعَرَّبٌ(٩)، وقد يفتح دالُه، ويُجمعُ على دَيَابِيجَ، ودبَابِيجَ بالمثنَّاة تحتُ بعد الدَّالِ، وبالموحَّدة لأن أصلَهُ دَبَّاجٌ(١٠).

[٢٢٨٠] قوله: «**والإِسْتَبْرَقُ**» هو ما غَلُظَ من الحَرِيرِ والإِبْرِيْسَمِ، وهو لفظ

النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْها السلام، أَوْ لِأُمِّ سَلَمَةَ: «**ذَيْلُكِ ذِرَاعٌ**»».

(١) الجرح والتعديل (٢٦٩/٩).

(٢) كشعبة وابن معين وأبي زرعة والنسائي. انظر: التذهيب (٤٠٨/١٠-٤٠٩، ت ٨٤٥٣).

(٣) وتشديدها، مع ضم أوله وفتح ثانيه أيضا. الإكمال (٢٣٤/٧).

(٤) انظر: توضيح المشتبه (٢٩٦/٨)، تبصير المنتبه (١٣٢٦/٤).

(٥) لم تضبط الكلمة في التيمورية (مج٢/٢٥٤)، وفي السليمية (١٧٠/ب) بفتح الهاء والزاي وتشديدِها بمثل ضبط ابن مأكولا، وفي المطبوع بتحقيق الأعظمي بالكسر كما حكاه المصنف، ويُرَجِّح الباحثُ ضبط ابن مأكولا لموافقته للنسخة السليمية، وقول أكثر أهل العلم.

(٦) ولفظُ ابن الملقِّن في البدر المنير (٣٣٩/٦): «حَكَاهُ ابْن قُتَيْبَة فِيمَا غيَّرَهُ أَصْحَابُ الحَدِيث من الْأَسْمَاء».

(٧) يعني لدى ابن ماجهْ في المناسك، باب جزاء الصيد يصيبه المحرم (١٩٦/٢، ح ٣١٢٣).

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١٥، ٢٩٦/٢، ح ٣٦٣٤): «عَن البَرَاءِ، قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدِّيبَاجِ، وَالحَرِيرِ، وَالإِسْتَبْرَقِ**»».

(٩) وأصله بالفارسية (دِيْوْ بَافْ) أي نِساجةُ الجِنِّ.

انظر: المعرَّبُ للجواليقي (ص ١٨٨)، الألفاظ الفارسية المعربة (ص ٦٠).

(١٠) انظر: الصحاح للجوهري (٣١٢/١)، النهاية (٩٧/٢).

أعجميٌّ معرَّبٌ أصلُها إِسْتَبْرَهْ[١]، وقد ذكرها الجوهريُّ في الباء مع القَافِ على أنَّ الهمزةَ والسينَ والتاءَ زوائدُ، وأَعاد ذكرها في السين من الرَّاء[٢]، وذكرها الأزهريُّ في خُماسِيِّ القافِ على أنَّ همزَتَها وحدَها زائدةٌ، وقال: أصلُها بالفارسية اِسْتَفْرَهْ، وقال أيضا: إنها وأمثالها من الألفاظ حروفٌ عَربيَّة وقع فيها وِفاقٌ بين العَجَمِيَّةِ والعربيَّةِ، وقال: هذا عندي هو الصواب[٣]، وقد ذكرها ابن الأثير في الهمزة مع السِّين حَمْلًا على لفظِها[٤]. والله أعلم.

[٢٢٨١] قوله: «**رَأَى سِيَرَاءَ مِنْ حَرِيرٍ**[٥]»، كذا في أصلنا، وبين رأى وسِيرا ضَبَّةٌ إشارةً إلى أنَّه سَقَطَ حُلَّةٌ[٦]، والحُلَّةُ: ثوبانِ غيرُ لِفْقَيْنِ رداءٌ وإزارٌ، وَسُمِّيا بِذلك لأنَّ كلَّ واحد منهما يَحُلُّ على الآخرِ[٧]، وقال الخليل: ولا يقال حُلَّة لثوب واحد[٨]، وقال أبو عبيد: الحُلَلُ بُرود اليمن[٩]، وقال بعضُهم: لا يقال لها حُلَّة حتى تكونَ جديدة لِحِلِّها على طِيِّها[١٠]، وقد تقدَّم تفسيرُ الحُلَّةِ فيما مضى[١١].

---

(١) انظر: المعرب من كلام الأعجمي (ص ٦٣)، الألفاظ الفارسية المعربة (ص ١٠).

(٢) الصحاح للجوهري (١٤٥٠/٤، ١٤٩٦).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (٤٢٢/٩).

(٤) النهاية (٤٧/١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١٥، ٢٩٧/٢، ح ٣٦٣٦): «عَن نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةَ سِيَرَاءَ مِن حَرِيرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوِ ابْتَعْتَ هَذِهِ الحُلَّةَ لِلْوَفْدِ وَلِيَوْمِ الجُمُعَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ**»».

(٦) وسقط لفظُ (حُلَّة) من النسخة التيمورية (مج٢/٢٥٥) ولم يُضبَّب للسقط، ومن المطبوع بتحقيق الأعظمي، أما النسخة السليمية (١٧٠/ب) فلا سقطَ فيها.

(٧) المطالع (٢٨٧/٢).

(٨) كتاب العين (٢٨/٣).

(٩) غريب الحديث لأبي عبيد (٢٢٨/١).

(١٠) المطالع (٢٨٧/٢).

(١١) في النص رقم: ٧٥٢ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

والسِّيَرَاءُ: هي بكسر السِّينِ وفتحِ المُثَنَّاةِ تحتُ وبالمدِّ في آخرها، نوع من البُرود يخالطُه حَرِيرٌ كالسُّيُورِ، فهو فِعَلاءُ من السَيْرِ القِدِّ، هكذا يُرْوَى على الصِّفة، وقال بعضُ المتأخرين: إنما هو حُلَّةُ سِيَرَاءَ على الإضافة، واحتجَّ بأنَّ سيبويه قال: لم يَأتِ فِعَلاء صِفَةً، لكن اسمًا[١]، وشَرَحَ السِّيَرَاءَ بالحَرِيرِ الصَافي، ومعناهُ حُلَّةُ حَرِيرٍ. انتهى. قال مالِكٌ[٢]: السِّيَرَاءُ وَشْيٌ من حَرِيرٍ، وقال ابنُ الأَنْبَارِيِّ[٣]: والسِّيَرَاءُ أيضًا الذَّهَبُ، وقيل: السِّيَرَاءُ نَبْتٌ ذُو أَلْوَانٍ وَخُطُوطٍ مُمْتَدَّةٍ كَأَنَّهُ السُّيُورُ يُخَالِطُهَا حَرِيرٌ[٤].

[٢٢٨٢] قوله: «**مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ**» الحديث أي: لا نصيبَ له[٥].

بابُ مَنْ رُخِّصَ له فِي الحَرِيرِ

[٢٢٨٣][١٧٩/ب] قولُه: «**مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِمَا حِكَّةٌ**[٦]»، الذي ظهرَ لي أنَّه يجُوز في حِكَّةٍ من حيث العربية الجرُّ على أنه بدل من وَجَعٍ، وأنه يجُوز الرفع على أنه انقطع الكلام عندَ وَجَعٍ، وكان بهما حِكَّةٌ؛ كَلامٌ مستقل، فَحِكَّةُ اسمُ كان، وخبرها

---

(١) قال سيبويه رحمه الله: «والصفة نحو: العشراء، والنفساء. وهو كثير إذا كسر عليه الواحد في الجمع نحو: الخلفاء، والحلفاء، والحنفاء. ويكون على فِعَلاء في الاسم. وهو قليل في الكلام نحو: الخِيَلاء والسِّيَرَاءِ. ولا نعلمه جاء وصفاً». الكتاب (٢٥٨/٤).

(٢) هو الإمام مالك. انظر: المسالك في شرح موطأ مالك (٣٠٣/٧).

(٣) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ت/٣٢٨هـ.

من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظًا للشعر والأخبار، صاحب تصانيف، قال الخطيب: صدوقا دينا من أهل السنة.

من أشهر مصنفاته: الزاهر في معاني كلمات الناس، وشرح القصائد السبع الطوال.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٤/١٥-١٥٢٧٦)، الأعلام للزركلي (٣٣٤/٦).

(٤) المطالع (٢٨٦/٢-٢٨٧).

(٥) من الخير. انظر: غريب الحديث للحربي (٢٤/١)، المشارق (٢٣٨/١)، (المطالع (٤٤٤/٢).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١٦، ٢٩٧/٢، ح ٣٦٣٧): «عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، نَبَّأَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «**رَخَّصَ لِلزُّبَيْرِ بنِ الْعَوَّامِ، وَلِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ، فِي قَمِيصَيْنِ مِن حَرِيرٍ مِن وَجَعٍ كَانَ بِهِمَا حِكَّةٍ**»».

الجار والمجرور المتقدِّمُ، والحِكَّة: بكسر الحاء وتشديد الكاف مفتوحةً، قال الجوهري: الجَرَبُ(١)، وقد جمعَ بين الحِكَّةِ والجَرَبِ بعضُ الفُقهاءِ في كتب الفقه(٢). والله أعلم.

بابُ الرُّخْصَةِ فِي العَلَمِ فِي الثَّوْبِ

[٢٢٨٤] قوله: «**فَجَاءَتْ بجُبَّةٍ مَكْفُوفَةِ الكُمَّيْنِ والجَيْبِ والفَرْجَينِ، بِالدِّيْبَاجِ**(٣)»، مَكْفُوفَةٍ: أي: عُمِلَ على ذَيلِها وأَكْمَامِها وَجَيْبِها كِفَافٌ مِن حَرِيرٍ، وكُفَّةُ كُلِّ شيءٍ بالضَّمِّ طُرَّتُه وحاشِيتُه، وكُلُّ مستطيلٍ كُفَّةٌ بالضَّمِ كَكُفَّةِ الثَّوبِ، وهو ما استَدَارَ حولَ الذَّيلِ، وكُلُّ مُسْتَدِيرٍ كِفَّةٌ بِالكَسْرِ كَكِفَّةِ الميزَانِ، كذَا قَالَ الأصمعيُّ، ولكن يُقال أيضًا: كَفَّةُ الميزانِ بِالفتحِ، حكاهُ في الصّحاحِ(٤).

لُبْسُ الحَرِيرِ والذَّهبِ للنِّساءِ

[٢٢٨٥] قوله: «**عَن أَبِي الأَفْلَحِ الهَمْدَانِيِّ**(٥)»، أبو الأَفْلَحِ: بفاءٍ(٦)،

---

(١) الصحاح (١٥٨٠/٤).

(٢) انظر: فتح العزيز (٣٦/٥).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١٧، ٢٩٧/٢، ح ٣٦٣٩): «عَن أَبِي عُمَرَ مَوْلَى أَسْمَاءَ، قَالَ: رَأَيْتُ بنَ عُمَرَ اشْتَرَى عِمَامَةً لَهَا عَلَمٌ، فَدَعَا بِالقَلَمَيْنِ فَقَصَّهُ، فَدَخَلْتُ عَلَى أَسْمَاءَ فَذَكَرْتُ لَهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ: بُؤْسًا لِعَبْدِ اللَّهِ، يَا جَارِيَةُ، هَاتِي جُبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْ بِجُبَّةٍ مَكْفُوفَةِ الكُمَّيْنِ، وَالجَيْبِ، وَالفَرْجَيْنِ بِالدِّيبَاجِ».

(٤) انظر: الصحاح للجوهري (١٤٢٢/٤)، النهاية (١٩١/٤)، لسانُ العرب (٣٠١/٩).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١٨، ٢٩٧/٢، ح ٣٦٤٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بنُ سُلَيْمَانَ، عَن مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاق، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ عَن عَبْدِ الْعَزِيزِ ابنِ أَبِي الصَّعْبَةِ، عَن أَبِي الأَفْلَحِ الْهَمْدَانِيِّ، عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ زُرَيْرٍ الغَافِقِيِّ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ، يَقُولُ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرِيرًا بِشِمَالِهِ، وَذَهَبًا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ رَفَعَ بِهِمَا يَدَيْهِ، فَقَالَ: «**إِنَّ هَذَانِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، حِلٌّ لِإِنَاثِهِمْ**»».

(٦) كذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٥٦) والسليمية (١٧١/أ) وكتب الرجال.

انظر: فتح الباب (ت ٦٤١)، المقتنى في سرد الكنى (٩٢/١، ت ٤٦٩)، التقريب (ت ٧٩٤٤).

ويَشتبِهُ به عاصمُ بن ثابتٍ بن أبي الأَقْلَحِ بالقاف، وكذا أَفْلَحُ بن بسَّامٍ البُخاري، روى عن محمد بن سَلام البِيْكَنْدِي، ذكرهما الأميرُ(١)، والهَمْداني: بإسكان الميم وبالدال المهملة(٢).

[٢٢٨٦] قوله: «**عن عبدِ الله بن زُرَيرٍ الغَافِقِيُّ**»، هو بضم الزاي ثم بالراء المفتوحة، تصغيرُ زِرٍّ متاعُ الثَّوبِ(٣)، وُثِّقَ(٤).

[٢٢٨٧] قوله: «**حدثني هُبَيرةُ بن يَرِيم**(٥)»، هو بمثنَّاتين تحتُ، الأولى مفتوحةٌ، والثانية ساكنةٌ، والراء بينهما مكسورة(٦)، وُثِّقَ(٧)، ويشتبِهُ به عبد الرحمن ابن

---

(١) الإكمال (١/١٠٤).

(٢) الهمْداني -بسكون الميم وبالدال المهملة- منسوب إلى همدان قبيلة، والهمَذاني -بفتح الميم والذال المعجمة- نسبة إلى همَذان، مدينة من عراق العجم من كُور الجبل، وعراقُ العجم هو القسم الأسفل من ما بين نهري الدجلة والفرات. وهي اليوم في إيران.
انظر: الطبقات الكبرى (٦/ ٣٦٩)، الإكمال (٧/ ٤١٩)، الروض المعطار في خبر الأقطار ص (٥٩٦)، بُلدان الخِلافة الشرقية ص (٢٢١، ٢٢٩).

(٣) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (١/٣٧٢)، تبصير المنتبه (٢/٦٤٢).

(٤) كذا قال الذَّهبي، وقد وثقه ابنُ سعد، وذكره ابنُ حبان في الثقات، وقال ابن حجر: «ثقةٌ رُمي بالتشيع».
انظر: الثقات (٥/٢٤)، الكاشف (١/٥٥٢، ح ٢٧٢٣)، تذهيب تهذيب الكمال (٥/١٤٨، ت ٣٣١٩)، التقريب (ت ٣٣٢٢).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١٨، ٢/٢٩٨، ح ٣٦٤١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بنُ سُلَيْمَانَ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي زِيَادٍ، عَن أَبِي فَاخِتَةَ، حَدَّثَنِي هُبَيْرَةُ ابنُ يَرِيمَ، عَن عَلِيٍّ، أَنَّهُ أُهْدِيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةٌ مَكْفُوفَةٌ بِحَرِيرٍ، إِمَّا سَدَاهَا، وَإِمَّا لُحْمَتُهَا فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيَّ فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَصْنَعُ بِهَا أَلْبَسُهَا، قَالَ: «**لَا وَلَكِنْ اجْعَلْهَا خُمُرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ**»».

(٦) انظر: الإكمال (٧/١٤٩)، توضيح المشتبه (٩/٢١٩)، تبصير المنتبه (٤/١٤٨٩).

(٧) الكاشف (٢/٣٣٤). وقال فيه أحمد: «لا بأس بحديثه، هو أحبُّ إلينا من الحارث». وقال أبو حاتم: «شبيهٌ بالمجهول». وقال النسائي: «ليس بالقويِّ». وقال ابن خِرَاشٍ: «ضعيفٌ، كان

=

آدم مولى أمِّ بُرْثُم بموحدة مضمومة ثم راء ساكنة، ثم مثلَّثَةٍ مضمومة، ويقال: أُمُّ بُرْثُن بالنُّون(١).

[٢٢٨٨] قوله: «**اجْعَلْهَا خُمُرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ**»، الفَوَاطِمُ: هي فاطمة بنتُ رسول الله ﷺ، والثَّانية: فاطمةُ بنت أسد بن هاشم أمُّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والثالثة: فاطمةُ بنت حمزة، قال القاضي أبو الفضل(٢): الرابعة: فاطمة بنت عُتبة ابن ربيعة زوجُ عَقيل ابن أبي طالب، وهي التي صار معاويةُ وابنُ عبَّاسٍ حَكَمين بينها وبين عَقيل، وقيل: إنَّ زوجَ عَقيل فاطمةُ بنت شيبة بن ربيع العَبْشَمِيَّة(٣)، فيما قيل، قال الذهبي: ولا يصحُّ(٤). [١٨٠/أ]

[٢٢٨٩] قوله: فقال: «**إنَّ هَاذَين مُحَرَّمٌ**(٥)» كذا في أصلِنا هاذين وعليها ضبَّةٌ، ولا أدري لم ذلِك؟، وهو جارٍ على القاعدة(٦).

يُجهز على قتلى صفين».

وقال الجوزجاني: «كان مختاريًّا يُجهز على القتلى يوم الجازر»، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر: التاريخ الكبير (٢٤١/٨)، أحوال الرجال (ص ٤٦، ح ١٢)، الجرح (١٠٩/٩)، معرفة الثقات (٣٢٥/٢)، الثقات (٥١١/٥)، ميزان الاعتدال (٢٩٣/٤).

(١) انظر: الإكمال (٢٤٠/١-٢٤١)، توضيح المشتبه (٢٢٠/٩).

(٢) هو القاضي عياض.

(٣) انظر: إكمال المعلم (٥٧٨/٦-٥٧٩)، شرح النووي على مسلم (٥٠/١٤-٥١).

(٤) تجريد أسماء الصحابة (٢٩٤/٢، ت ٣٥٤٢).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١٨، ٢٩٨/٢، ح ٣٦٤٢): «عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي إِحْدَى يَدَيْهِ ثَوْبٌ مِن حَرِيرٍ، وَفِي الْأُخْرَى ذَهَبٌ، فَقَالَ: «**إِنَّ هَذَيْنِ مُحَرَّمٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، حِلٌّ لِإِنَاثِهِمْ**»».

(٦) وكذا ضُبِّب عليها في النُّسخة التيمورية (مج٢/٢٥٦) دون السليمية (١٧١/أ)، وقولُ المصنِّف: «وهو جارٍ على القاعدة» يظهرُ أنَّه يريدُ به أنَّ (هاذين) عوملت معاملة المثنى، ونُصبت بأداة: إنَّ، فهو جار على القاعدة، لا كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ سورة

=

بابُ لبْسِ الأَحْمَرِ لِلرِّجَالِ

[٢٢٩٠] قوله: «**مُتَرَجِّلًا فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ**[١]» وقولهُ: «**وعليهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ**[٢]» في هَذَينِ الحدِيثينِ دليلٌ على جَوازِ لُبس الأَحْمَرِ، وقد حَكاهُ بعضُهم إِجْمَاعاً[٣]، وذكر بعضُ النَّاسِ[٤] فقال: وَغَلِطَ من ظَنَّ أنها كانت حمراءُ بَحْتًا لا يخالطُها غيرُها، وإِنَّما الحُلَّةُ الحَمْرَاءُ بُردَانِ يَمانِيَّانِ مَنسُوجانِ بِخُطوطٍ حُمْرٍ مع الأسود كسائر البُرود

طه، الآية: ٦٣.

ويظهرُ لي -والله أعلم- أنَّ علَّة التضبيب الإشارةُ إلى ثبوت وُرود الجملة مع إشكالٍ لُغويٍّ يظهرُ للقارئ فيها، وهو أنَّ اسم إنَّ (هذين) اسمُ إشارةٍ يُعامل معاملة المثنى، وقد جاء خبرُه هنا مفردا (محرَّم)، والأصل التطابق بين المبتدأ والخبر في العدد. ويُجابُ عنه بأن (محرَّم) هُنا بمعنى المصدرِ (حرام)، فعومل معاملته، والمصدرُ لا يثنى ولا يُجمع، وهو في ذلك مثل كلمة (رسُول) في قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. سورة الشعراء، الآية: ١٦. وقال الشاعر:

لَقَد كَذَبَ الواشُونَ ما بُحْتُ عِندَهُمْ *** بِسِرٍّ وَلا أَرسَلتُهُم بِرَسولِ

أي برسالة.

انظر: المحكم (١٢/٢)، لسان العرب (٢٨٧/١١).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١٩، ٢٩٨/٢، ح ٣٦٤٤): «عَن الْبَرَاءِ، قَالَ: «**مَا رَأَيْتُ أَجْمَلَ مِن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَرَجِّلًا فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ**»».

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ١٩، ٢٩٨/٢، ح ٣٦٤٥): عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ بُرَيْدَةَ «أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَأَقْبَلَ حَسَنٌ، وَحُسَيْنٌ عَلَيْهِمَا السَّلَام، عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَعْثُرَانِ وَيَقُومَانِ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخَذَهُمَا فَوَضَعَهُمَا فِي حِجْرِهِ، فَقَالَ: «**صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾، رَأَيْتُ هَذَيْنِ، فَلَمْ أَصْبِرْ**»، ثُمَّ أَخَذَ فِي خُطْبَتِهِ».

(٣) حكاه النووي في المجموع (٤٥٢/٤)، قال: «ودليل جواز الأحمر وغيره مع الإجماع حديثُ البراء: رأيتُ رسولَ الله ﷺ في حُلَّةٍ حَمراء. رواه البخاري ومسلم».

(٤) هو ابنُ القيم رحمه الله.

اليمنيَّة، وهي معروفة بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخُطُوطِ، وإلا فالأحمرُ البَحْتُ يُنهَى عنه أَشَدّ النَّهْيِ، ففي صحيح البُخاري: أنَّهُ عليه السلام نَهَى عن المَياثِرِ[١] الحُمْرِ[٢]، وفي سُنن أبي داود: عن عبد الله بن عَمرو أنَّه عليه السلام رأى عليه رَيْطَةً[٣] مُضَرَّجَةً بِالعُصْفُرِ[٤]، فقال: «**ما هذه الرَّيْطَةُ الَّتِي عَليكَ؟**»، فعرَفتُ مَا كَرِهَ فأتيتُ أهلي وهم يُسَجِّرُونَ تَنُّورًا لهم، فقَذفتُها فيه، ثم أتيتُه من الغَدِ، فقال: «**يا عبدَ الله! ما فعلتِ الرَّيْطَةُ؟**» فأخبرتُه، فقال: «**هَلَّا كَسَوْتَهَا بعضَ أَهْلِكَ، فَإِنَّهُ لا بأسَ بِها للنِّسَاءِ**[٥]». ثم ذكر حديثا من صحيح مسلم عنه أيضا، أنَّه رأى عليه ثَوْبَين مُعَصْفَرَيْنِ. فقال: «**إنَّ هَذهِ مِنْ لِباسِ الكُفَّارِ فَلا تَلْبِسْهَا**[٦]»، ثم ذكر حديثًا آخر منه

---

(١) المياثِرُ: جمعُ مِيثَرَة، مِفْعلَة من الوَثارة، يُقَالُ: وَثُرَ وَثَارَةً فَهُوَ وَثِيرٌ: أَيْ وَطِيءٌ لَيِّن. وميثَرَةُ الفرس: لِبْدَتُهُ، غير مهموز، والجمع مَياثِرُ ومَواثِرُ. قال أبو عبيد: وأمَّا المَياثِرُ الحُمْرُ التي جاء فيها النهيُ فإنَّها كانتْ من مَرَاكِبِ العَجَمِ، من دِيْبَاجٍ أو حَرِيرٍ.
انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٢٨/١)، الصحاح (٨٤٤/٢)، النهاية (١٥٤/٥).

(٢) أخرجه البخاري في اللباس، بَابُ لُبْسِ القَسِّيِّ (١٥١/٧، ح ٥٨٣٨) من حديث البراء ابن عازب ﷺ.

(٣) الرَيْطَةُ: المُلاءةُ إذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لِفْقَيْنِ. وَقِيلَ كُلُّ ثوبٍ رَقِيقٍ لَيِّن، والجمع رَيْطٌ ورِياط. الصحاح (١١٢٨/٣)، النهاية (٢٨٩/٢).

(٤) العُصْفُر: نبتٌ يُستخرج منه صبغٌ أحمر، يُصبغُ به الحرير ونحوه، منه ريفي ومنه بريٌّ، وكلاهما ينبُتُ بأرض العرب، يقال: عَصْفَرَ الثوب: صبغَهُ بالعُصْفُر.
انظر: المحكم (٤٤٣/٢)، المعجم الوسيط (٦٠٥/٢).

(٥) أخرجه أبو داود في اللباس، باب في الحمرة (٩١/٤، ح ٤٠٦٨) عن مسدد. وأخرجه ابن ماجه في اللباس، باب كراهية المعصفر للرجال (٢٩٩/٢، ح ٣٦٤٨) عن أبي بكر ابن أبي شيبة. كلاهما عن عيسى بن يونس، عن هشام بن الغاز، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ﷺ، وهذا إسنادٌ حسن. وسيأتي برقم: ٢٢٩٣.

(٦) أخرجه مسلم في اللباس والزينة، بَابُ النَّهْيِ عَنْ لُبْسِ الرَّجُلِ الثَّوْبَ الْمُعَصْفَرَ (١٦٤٧/٣، ح ٢٠٧٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.

أيضا عن عليٍّ قال: «**نَهَانِي النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبَاسِ المُعَصْفَرِ**[١]». قال: ومعلومٌ أنَّ ذلك إنما يُصْبَغُ صِبَاغًا أَحْمَرَ. وفي بعض السُّنن: أنَّهُم كانوا مع النَّبيِّ ﷺ في سفرٍ فرأى على رواحِلِهم أَكْسِيَةً فيها خطوطٌ عِهْنٍ حُمْرٍ، فقال رسولُ الله ﷺ: «**أَلَا أرَى هذه الحُمْرَةَ قَدْ عَلَتْكُم، فقُمنا سِراعاً لقولِ رسُولِ الله ﷺ، حَتَّى نَفَرَ بعضُ إبِلِنا، فأَخَذْنا الأَكْسِيَةَ فَنَزَعْنَاهَا عَنْهَا**[٢]». رواه أبو داود، وفي جَوازِ لُبْسِ الأحمرِ من الثِّيابِ والجُوخِ[٣] وغيرها نظرٌ. وأما كراهتُه، فَشَدِيدةٌ جِدًّا، فكيفَ يُظَنُّ بِالنَّبيِّ ﷺ أنَّهُ لَبِسَ الأحمرَ القَانِي، كَلَّا لقَدْ أعاذَهُ الله منهُ، وإنَّما وَقَعَتِ الشُّبْهَةُ من لَفْظِ الحُلَّةِ الحَمْرَاءِ، والله أعلم. انتهى كلامُه[٤].

بابُ كَراهِيةِ المُعَصْفَرِ للرِّجَالِ

[٢٢٩١] قوله: «**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ المُفَدَّمِ**[٥]»، وقد فسَّره الراوي فقال: هو المُشْبَعُ بِالعُصْفُرِ، ويقُول أيضًا: هُو الثَّوبُ المُشْبَعُ حُمْرَةً، كأنَّه الذي لا يُقْدَرُ على الزِّيادةِ عليه لتناهِي حُمْرَتِه؛ فهو كالمُمْتَنِع من قبول الصِّبْغِ[٦].

---

(١) أخرجه مسلمٌ في اللباس والزينة، بَابُ النَّهْيِ عَنْ لُبْسِ الرَّجُلِ الثَّوْبَ الْمُعَصْفَرَ (١٦٤٨/٣، ٢٠٧٨) من حديث علي بن أبي طالب ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود في اللباس، باب في الحمرة (٩٢/٤، ح ٤٠٧٢)، وأحمد في المسند (١١٤/٢٥، ح ١٥٨٠٧) وابن أبي شيبة في المصنف (ح ٢٥٧٤٩) والمسند (٧٢/١، ح ٧٢) كلهم من طرق عن مُحَمَّد بنِ عَمْرِو بنِ عَطَاءٍ، عن رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ عن رَافِعِ ابنِ خَدِيجٍ ﷺ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لإبهام راويه عن رافع بن خَدِيج.

(٣) الجُوْخُ: فارسي معرَّب، نسيجٌ من صوفٍ صفيق يُكتسى به.
انظر: تكملة المعاجم العربية (٣٢٨/٢)، المعجم الوسيط (١٤٥/١).

(٤) أي كلامُ ابن القيم. زاد المعاد (١٣٧/١٢-١٣٩).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٢٠، ٢٩٨/٢، ح ٣٦٤٦): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي زِيَادٍ، عَن الحَسَنِ بنِ سُهَيْلٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُفَدَّمِ**»، قَالَ يَزِيدُ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ: مَا الْمُفَدَّمُ؟ قَالَ: الْمُشْبَعُ بِالْعُصْفُرِ».

(٦) النهاية (٤٢١/٣).

ثم اعلم أنَّه يُحرم على الرجل لبس الثوب المُزَعْفَرِ، وقد تقدم بعض ذلك، ونقل البيهقي وغيره عن الشافعي: أنه نهى الرجلَ عن المُزَعْفَرِ، وأباح له المُعَصْفَرَ، قال البيهقيُّ: والصوابُ: إثباتُ نهي الرجل عن المعصفر أيضا للأحاديث الصحيحة فيه، قال: وبه قال الحَلِيميُّ[١]، قال: ولو بلغت أحاديثُه الشافعيَّ لقال بها، وقد أوصانا بالعمل بالحديث الصحيح[٢]، والله أعلم.

[٢٢٩٢] قولُ عليٍّ: «**نَهانِي رسولُ الله ﷺ ولا أقُول: نهاكُم**[٣]»، ليس معناه: أنَّكم ليس داخلين معي في النهي إنما معناه -والله أعلم- أنه عليه السلام نهاني، فقال لي: لا تلبس المعَصْفَرَ، فأنا لا أروي إلا كما تحمَّلتُ، وإن كنتم داخلين في النهي[٤].

[٢٢٩٣] قوله: «**مِنْ ثَنِيَّةِ أذاخِر**[٥]»، هو بضم الهمزة كذا في أصلنا[٦]، ثم ذال

---

(١) هو: أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الحليمي، البخاري الفقيه الشافعي.
ولد بجرجان في سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وحمل إلى بخارى وكتب بها الحديث وتفقه وصار إماماً معظماً وتوفي سنة ثلاث وأربعمائة. قال الحاكم: «أوحد الشافعيين بما وراء النهر وأنظرهم وآدبهم بعد أستاذيه: أبي بكر القفال والأودني»، وَكَانَ مقدما فَاضلا كَبِيرا، له مصنفات مفيدة نقل منها الحافظ أبو بكر البيهقي كثيراً.
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/١٧٨).

(٢) كذا في روضة الطالبين (٢/٦٨) نقلا عن يحيى بن أبي الخير العمراني اليمني، صاحب البيان في فقه الشافعي، شرح فيه المهذب كاملا، ت/٥٥٨هـ، وفي معرفة السنن والآثار للبيهقي نحوه، وليس فيه قوله: «ولو بلغت أحاديثه الشافعي...» الخ.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٢٠، ٢/٢٩٩، ح ٣٦٤٧): «عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ حُنَيْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا، يَقُولُ: «**نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ، عَن لُبْسِ الْمُعَصْفَرِ**»».

(٤) شرح النووي على مسلم (٤/١٩٨).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٢٠، ٢/٢٩٩، ح ٣٦٤٨): «عَن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِن ثَنِيَّةِ أَذَاخِرَ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ وَعَلَيَّ رَيْطَةٌ مُضَرَّجَةٌ بِالعُصْفُرِ...». مضى بتمامه مع تخريجه في النص رقم: ٢٢٩٠.

(٦) أما في النسخة التيمورية (مج٢/٢٥٧) فضُبط بفتح الهمزة، وفي النسخة السليمية (١٧١/أ):
=

معجمة وبعد الألف خاء معجمة مكسورة ثم راء، وفي الذَّيلِ والصِّلَةِ للصغاني: أَذَاخِر موضع وهو مفتوح الهمزة بالقلم[1]، ولكن هذا الأصل الذي نقلت منه غاية في الصحة، فإنَّه قُرئ على للصغاني، أو ماسكُه بنفسه، فإنَّ ما عليه من التخاريج بخطِّه، وهو مضبوطٌ في غاية الصِّحَّة[2].

[٢٢٩٤] قوله: «**وعليه رَيْطَةٌ مُضَرَّجَةٌ**»، الرَّيْطَةُ: كل مُلاءةٍ ليست بِلِفْقَينِ،

ذاخر بدل أذاخر.

(١) في المطبوعِ منه بفتح الهمزة أيضا. انظر: التكملة والذيل والصلة (٢/٥٢٤).

(٢) ضبطُه بفتح الهمزة هو الصواب كما في النسخة التيمورية، وضبطه به ياقوت الحموي والفيروزآبادي والزبيدي وغيرهم.

وأَذَاخِر على وزنِ أَفاعِل، كأنَّه جمعُ الإِذْخِرِ، الحشيش الطيب الريح، وهو في الأصل: الجبل المتصل بالحُجون من الشمال الشرقي، ويشرف على وادي فخ من الجنوب حيث يشق طريقه نحو حي الشهداء، مرورا بحي الزاهر وأم الجود، وقد اقتصر اسم (أَذَاخِرَ) اليوم على تلك الثنية التي تصل بين رأس وادي فخ والأبطح بمكة، وتسمَّى ربع أذاخر، وربع ذاخر، وهي الثنية التي دخل منها رسول الله ﷺ مكة يوم الفتح، ومنها ترى شِعب جليل في الشمال الشرقي يصب في رأس فخٍّ من حراء (جبل النور)، وقد ذكره بلال رضي الله عنه في شعره الذي يُبدي فيه حنينه إلى مكة:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً *** بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرٌ وَجَلِيلُ

وَهَلْ أَرِدَنْ يَوْمًا مِيَاهَ مِجَنَّةٍ **** وَهَلْ تَبْدُوَنْ لِي شَامَةٌ وَطَفِيلُ



انظر: معجم البلدان (١/١٢٧)، القاموس المحيط (ص ٣٩٥)، تاج العروس (١١/٣٦٤)، معجم معالم الحجاز (١/٨١-٨٢، ٧/١٢٩٧).

وقيل: كلُّ ثوبٍ دَقِيقٍ لَيِّنٍ، والجمعُ: رَيْطٌ، ورِيَاط(١)، وقوله: مُضَرَّجَةٌ: أي ليسَ صِبْغُها بِالمُشْبَعِ(٢).

بابُ منْ لَبِسَ شُهْرَةً مِنَ الثِّيابِ

[٢٢٩٥] قوله: «**حدَّثنا محمدُ بنُ عَبَادَة(٣)**»، هو بفتحِ العين وتخفيفِ الموحَّدة(٤)، تقدَّم(٥).

[٢٢٩٦] قوله: «**من لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ**» الحديث، الشُّهْرَةُ: ظُهُورُ الشَّيءِ في شُنْعَةٍ حتَّى يَشْهَرَهُ النَّاسُ(٦).

[٢٢٩٧] قولُه: «**حدَّثَنَا العَبَّاسُ بنُ يَزِيدَ البَحْرَانِيُّ(٧)**»، هو بفتح الموحدة ثم

---

(١) كذا في النهاية (٢/٢٨٩). وقولُه: ليس بلِفْقَين: أي ليست بذات شِقَّتين متضامَّتين، بل هي قطعةٌ واحدة، ونسجٌ واحد، واللِّفْقُ: شِقَّة من شِقَّتي المُلاءة، وهما لِفقان ما دامتا متضامَّتين، فإذا فُتِقَت الخياطةُ ذهب اسم اللِّفْق، ومنه أخذ التلفيق في المسائل.
انظر: الصحاح (٣/١١٢٨)، الفائق (٢/١٠٠)، القاموس المحيط (ص ٦٦٨)، المعجم الوسيط (٢/٨٣٣).

(٢) النهاية (٣/٨١).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٢٣، ٢/٢٩٩، ح ٣٦٥١): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَادَةَ، وَمُحَمَّدُ ابنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْوَاسِطِيَّانِ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ، عَن عُثْمَانَ ابنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَن مُهَاجِرٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ، أَلْبَسَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ**»».

(٤) الواسطي. انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٢/٥٠٥).

(٥) في النص رقم: ٥٤٧ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٦) النهاية (٢/٥١٥).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٢٣، ٢/٢٩٩، ح ٣٦٥٢): «حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بنُ يَزِيدَ البَحْرَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بنُ مُحْرِزٍ النَّاجِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ جَهْمٍ، عَن زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ، عَن أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ، أَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى يَضَعَهُ مَتَى وَضَعَهُ**»».

بالحاء المهملة[١]، تقدم[٢]. [١٨٠/ب]

بابُ صِفَةِ النِّعَالِ

[٢٢٩٨] قوله: «**كانتْ لِنَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ قِبَالَانِ**[٣]»، القِبَالُ: زِمامُ النَّعلِ، وهو السَّيْرُ الذي يكون بين الإصْبعينِ[٤].

[٢٢٩٩] قوله: «**مثنى**[٥] **شِرَاكُهُما**»، الشِّراكُ: أَحدُ سُيُورِ النَّعلِ الذي تكونُ على وجْهِها[٦].

باب الخِفافِ السُّودِ

[٢٣٠٠] قولـه: «**سَـاذَجين**[٧]» هـو بفـتح الـذال المعجمـة، والسـاذَجُ

---

(١) انظر: الإكمال (٤٢٢/١)، توضيح المشتبه (٣٨٨/١).

(٢) تقدم لدى ابن ماجه في أبواب الطلاق، بَاب كَمْ يُطْعَمُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ (٣٨٢/١، ح ٢٠٧٥).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٢٦، ٣٠٠/٢، ح ٣٦٥٨): «عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ العَبَّاسِ، قَالَ: «**كَانَ لِنَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ قِبَالَانِ مَثْنِيٌّ شِرَاكُهُمَا**»».

(٤) النهاية (٨/٤). ويسمَّى القبالُ الشِّسع أيضا. تاج العروس (٢٧٠/٢١).

(٥) كذا في الأصل والنسخة التيمورية (مج٢/٢٥٩) من غير ضبطٍ، ويمكنُ قراءتُها على وجهين: مَثْنًى، ومُثَنًّى. وضُبطت في النسخة السليمية بفتح الميم مع مثناة تحتيَّة مضمومة منوَّنة في آخرها: مَثْنِيٌّ على وزن مَرْضِيٍّ. وهذه الأخيرة ومَثْنًى -على وزن مرمى- بمعنى واحد، من ثنى يَثني ثنيًا، فهو مثنًى، ومَثنِيٌّ، والثَّنيُ ردُّ شيء على شيء، قال الفيروز آبادي: «ثَنَى الشَّيْءَ، كَسَعَى: رَدَّ بَعْضَهُ على بَعْضٍ، فَتَثَنَّى وانْثَنَى واثْنَوْنَى: انْعَطَفَ»، وأما مُثَنًّى فمن التثنية، وهو جعلُ الشَّيء اثنين.

قال الملا علي القاري: «التَّثْنِيَةُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْئَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَفِي الثَّنْيِ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ .. وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الشَّيْئَيْنِ فِي التَّثْنِيَةِ لَا بُدَّ مِنَ انْفِصَالِهِمَا بِخِلَافِهِمَا فِي الثَّنْيِ فَإِنَّهُ يُلَاحَظُ اتِّصَالُهُمَا». وجملةُ «مُثَنًّى شِرَاكُهُما» صفةٌ للقِبالين.

القاموس (ص ١٢٦٧)، جمع الوسائل في شرح الشمائل للملا علي القاري (١٣٠/١).

(٦) انظر: النهاية (٤٦٧/٢).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٠، ٣٠١/٢، ح ٣٦٦٤): «عَن ابنِ بُرَيْدَةَ، عَن أَبِيهِ، «**أَنَّ**

=

مُعَرَّبُ ساذه(١).

بابُ الخِضَابِ بِالحِنَّاءِ

[٢٣٠١] قوله: «**الحِنَّاءِ والكَتَم**(٢)»، الكتم: يقالُ فيه: كَتَم، وكتَّم -بتخفيف التاء وتشديدها وزن بَقَّم- وهو نبتٌ يُخْلَطُ مع الوَسِمَةِ(٣)، ويُصْبَغُ به الشَّعْرُ أسْوَد، وقيل: هو الوسمة(٤)، قال ابنُ الأثير: ويُشْبِه أن يُراد استعمال الكَتَم مُفردا عن الحِنَّاءِ، فإنَّ الحِنَّاءَ إذا خُضِب به مع الكَتَمِ جاء أسود، وقد صح النَّهيُ عن السَّوادِ، ولعل الحديث بالحِنَّاءِ أو الكَتَمِ على التَّخْيِيرِ، ولكن الروايات على اختلافها بالحنَّاء والكتم، قال أبو عبيد: الكَتَّمُ مشدَّدُ التاء، والمشهورُ التَّخْفِيفُ(٥). انتهى.

قال ابن القيم: قال الغافِقِيُّ: الكتم نَبْتٌ ينبتُ بالسُّهول، ورقُّه قريبٌ من ورق الزيتون، يعلو فوق القامة، وله ثمرٌ في قدر حَبِّ الفُلفل، في داخله نوى، إذا رُضِخَ اسْوَدَّ، وذكر كلاما آخر في منافعِه، ثم قال ابن القيم: وقد ظن بعض الناس أن الكتم

النَّجَاشِيَّ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُفَّيْنِ سَاذَجَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، فَلَبِسَهُمَا»».

(١) كذا في الأصل، وتاج العروس (٦/٣٣)، وهي في الفارسية: سَادَهْ، بالدال كما في غير واحد من المصادر، و تعني ما لا نقش فيه، ولا تزال الكلمة -بالدال المهملة- حاضرة في الاستعمال العربي العامي، وفي الاستخدام الفارسي واللغات المجاورة المتأثرة بها.

انظر: المحكم (٧/٢٦٣)، لسان العرب (٢/٢٩٧)، القاموس (ص ١٩٣)، الألفاظ الفارسية المعربة (ص ٨٨).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣١، ٢/٣٠٢، ح ٣٦٦٦): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ إِدْرِيسَ، عَن الأَجْلَحِ، عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عَن أَبِي الأَسْوَدِ الدَّيْلَمِيِّ، عَن أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ الشَّيْبَ الْحِنَّاءُ وَالْكَتَمُ**»».

(٣) الوَسْمَة: بكسر السين وتسكينُها لغة، نبتٌ يختضب به يجعلُ الشعر أسود فاحما، ويسمى ورق النيل، وهو معروف لدى العطارين.

انظر: الصحاح (٥/٢٠٥١)، مشارق الأنوار (٢/٢٩٥)،

(٤) انظر: المطالع (٣/٣٣٥).

(٥) النهاية (٤/١٥٠-١٥١).

هو الوسمة، وهي ورق النيل، وهذا وهم، فإنَّ الوسمة غير الكتم[١]، وذكر كلاما آخر، ثم قال: فإن قيل فقد ثبت في الصحيح عن أنس أنه قال: لم يختضب النَّبي ﷺ[٢]، قيل: قد أجاب أحمدُ عن هذا وقال: قد شهد به غير أنسٍ على رسول الله ﷺ أنه خضب، وليس من شهد بمنزلة من لم يشهد، فأحمد أثبتَ خِضابَ النبي ﷺ، ومعه جماعة من المحدثين، ومالكٌ أنكره. انتهى.

وأخرج حديثا رأيتُه في خضابِه عليه السلام؛ ما رواه البخاري في صحيحِه بسنده إلى عثمانِ بن عبد الله بن موهب، قال: «دخلنا على أم سلمة فأخرجت إلينا شعراً من شَعرِ رسُولِ الله ﷺ فإذا هو مخضُوبٌ بالحِنَّاءِ والكَتَمِ»[٣]، انتهى.

قال ابن القيِّم: فإن قيل: فقد ثبتَ في صحيح مسلم النَّهي عن الخِضَابِ بالسواد في شان أبي قُحَافة، «**غيِّرُوا هذا واجْتَنِبُوا السَّوَادَ**[٤]» فالجواب من وجهين، أحدهما: أنَّ النهي عن التَّسويد البَحْتِ، فأما إذا أضيف إلى الحِنَّاءِ شيء آخر، كالكَتَمِ ونحوه، فلا بأس به، [١٨١/أ] فإنَّ الكتم والحنَّاء يجعل الشعر بين الأحمر والأسود بخلاف الوَسْمَةِ، فإنها تجعله أسودَ فاحِمًا، وهذا أصحُّ الجوابين. الثاني: أنَّ الخِضابَ بالسَّواد المنهيِّ عنه خضابُ التدليس، كخِضابِ شعر الجارية، والمرأةِ الكبيرة تَغُرُّ الزوجَ والسيِّدَ بذلك، وخضابُ الشَّيخِ يَغُرُّ المرأة بذلك، فإنَّه من الغِشِّ والخِداع، فأما إذا لم

---

(١) زاد المعاد (٣٦٦/٤-٣٦٧). قال الجوهري: «الكتم بالتحريك: نبت يخلط بالوسمة يختضب به». الصحاح (٢٠١٩/٥).

(٢) أخرجه البخاري في اللباس، باب ما يذكر في الشيب (١٦٠/٧، ح ٥٨٩٤) وأخرجه مسلم في الفضائل، بَابُ شَيْبِهِ ﷺ (١٨٢١/٤، ح ٢٣٤١) من حديث محمد بن سيرين قال: «سَأَلْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ هَلْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَضَبَ؟ فَقَالَ: لَمْ يَبْلُغِ الْخِضَابَ، كَانَ فِي لِحْيَتِهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ، قَالَ قُلْتُ لَهُ: أَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَخْضِبُ؟ قَالَ فَقَالَ: نَعَمْ، بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ». اللفظُ لمسلم.

(٣) أخرجه البخاري في اللباس، باب ما يذكر في الشيب (١٦٠/٧، ح ٥٨٩٧).

(٤) أخرجه مسلم في اللباس والزينة، بَابٌ فِي صَبْغِ الشَّعْرِ وَتَغْيِيرِ الشَّيْبِ (١٦٦٣/٣، ح ٢١٠٢) من طريق ابنِ جُرَيْجٍ، عَن أَبِي الزُّبَيْرِ، عَن جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه.
وأبو قُحَافَة هو والدُ أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه.

يتضمَّن تدليسًا ولا خِداعًا؛ فقد صح عن الحسن والحسين أنهما كانَا يَخْضِبَانِ بالسَّواد. وذكر جماعةً من الصحابة والتابعين، وذلك في الهدي في الطب، في حرف الكاف فانظره(١).

بابُ الخِضَاب بالسَّوَادِ

[٢٣٠٢] قوله: «**وكَأَنَّ رأسَه ثَغَامَة**(٢)»، الثَّغَامة: بفتح المثلثة ثم بالغين المعجمة، وهو نبْتٌ أبيضُ الزَّهْرِ والثَّمَر يُشَبَّهُ به الشَّيْبُ. وقيل: هي شجرةٌ تبيَضُّ كأنَّها الثَّلْجُ(٣).

[٢٣٠٣] قوله: «**حدَّثنَا دَفَّاعُ بن دَغْفَل**(٤)»، أما دَفَّاعٌ فهو بفتح الدال المهملة، وفي أصلِنا مكسورة بالقلم(٥) ولا أعرفه، ثم فاءٌ مشدَّدةٌ، وفي آخره عين مهملة، ودَغْفَل بالدال المهملة المفتوحة، ثم غين معجمة ساكنة ثم فاء مفتوحة ثم لام(٦)، ضعيفٌ(٧)، ووثَّقهُ

---

(١) زاد المعاد (٤/٣٦٦-٣٦٨).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٢، ٢/٣٠٢، ح ٣٦٦٨): «عَن جَابِرٍ، قَالَ: جِيءَ بِأَبِي قُحَافَةَ، يَوْمَ الْفَتْحِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكَأَنَّ رَأْسَهُ ثَغَامَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اذْهَبُوا بِهِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ فَلْتُغَيِّرْهُ، وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ**»».

(٣) النهاية (١/٢١٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٢، ٢/٣٠٢، ح ٣٦٦٩): «حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ الصَّيْرَفِيُّ مُحَمَّدُ ابنُ فِرَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ بنِ زَكَرِيَّا الرَّاسِبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَفَّاعُ بنُ دَغْفَلٍ السَّدُوسِيُّ، عَن عَبْدِ الحَمِيدِ بنِ صَيْفِيٍّ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ صُهَيْبِ الخَيْرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ أَحْسَنَ مَا اخْتَضَبْتُمْ بِهِ لَهَذَا السَّوَادُ أَرْغَبُ لِنِسَائِكُمْ فِيكُمْ، وَأَهْيَبُ لَكُمْ فِي صُدُورِ عَدُوِّكُمْ**»».

(٥) لم تضبط الكلمة في النسخة التيمورية (مج٢/٢٦٠)، والسليمية (١٧٢/ب).

(٦) لم أقف على اسمه مضبوطا لهذا الراوي في كتب الرجال، وإنما ضُبط دَفَّاعُ اسمًا لهذا الراوي، ودغفل اسما لرواة آخرين.
انظر: تكملة الإكمال لمحمد بن عبد الغني (٢/٥٥٢)، تقريب التهذيب (ت، ١٨٢٦، ١٨٢٧). وضبطه الخزرجي (دفاعا) بكسر الدال. خلاصة التذهيب (ص ١١٢).

(٧) ضعفه أبو حاتم، وابن الجوزي وتبعهما ابن حجر.

=

ابن حبَّان[١].

[٢٣٠٤] حديث صُهيب مرفوعاً: «**إنَّ أَحْسَنَ مَا اخْتَضَبْتُم بِهِ، لَهَذَا السَّوَادُ**» الحديث في سندِه دَفَّاعُ بن دَغْفَل عن عبدِ الحميد، ضَعَّفَ دغفلاً أبو حاتم[٢]، ووثَّقهُ ابن حبَّان كما تقدَّم قُبيله. وعبد الحميد بن صَيْفِيّ بن صُهيب بن سِنان عن أبيهِ، عن جدِّه روى عنه جماعةٌ، ولا أعلمُ فيه جرحًا ولا تعديلا[٣]، وكذا أبوه[٤] فهو في ثقاتِ ابن حبان[٥].

باب الخِضَابِ بالصُّفْرَةِ

[٢٣٠٥] قوله: «**أنَّ جُريجًا سَأَلَ ابنَ عُمرَ**[٦]»، كذا في أصلنا، وعليه ضبَّة وتجاهه ابن جُرَيْجٍ وهو عُبيد، وعلى ابن جُريج صحَّ[٧] و خ، إشارة إلى أنها نسخة، وهو صحيحٌ

انظر: الجرح (٣/٤٤٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/٢٧٠، ت ١١٨٠)، التقريب (ت ١٨٢٧).

(١) بذكره في الثقات (٨/٢٣٧).

(٢) الجرح (٣/٤٤٥).

(٣) وذكره ابنُ حبان في الثقات، وقال فيه الحافظ ابن حجر: «لين الحديث».
انظر: الثقات (٧/١٢١)، تهذيب الكمال (١٦/٤٤٢-٤٤٣)، التذهيب (٥/٣٧٠، ت ٣٧٨٤)، التقريب (ت ٣٧٦٠).

(٤) روى عنه جماعة، لم يوثقه إلا ابن حبان، وقال فيه الحافظ: «مقبول».
انظر: التذهيب (٤/٣٦٤، ت ٢٩٥٢)، التقريب (ت ٢٩٦١).

(٥) (٤/٣٨٤).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٣، ٢/٣٠٣، ح ٣٦٧٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ، عَن سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ جُرَيْجًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: رَأَيْتُكَ تُصَفِّرُ لِحْيَتَكَ بِالوَرْسِ، فَقَالَ ابنُ عُمَرَ: أَمَّا تَصْفِيرِي لِحْيَتِي، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «**يُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ**»».

(٧) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٦٠)، وأشار إليه محقق السنن الأعظميُّ، وفي النسخة السليمية =

كما قال. والله أعلم.

بابُ مَنْ تَرَكَ الخِضَابَ

[٢٣٠٦] ذكر فيه حديث أنس، وحديث ابن عمر وقد تقدَّم أنه عليه السلام خضب فانظره قُبيل هذا، وكلامَ أحمد في ترجَمة الخِضَابِ بِالحِنَّاءِ(١). [١٨١/ب]

بابُ اتِّخَاذِ الجُمَّةِ والذَّوَائِبِ

[٢٣٠٧] قولها: «**دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ بَكَّةَ**(٢)» هكذا هي في أصلنا به بالباء(٣) هي بَكَّة على أنها تبدل الباءُ ميما، وقيل: بكَّةُ بطنُ مكَّة(٤)، وقيل: موضعُ البيت المسجد ومكة ما وراءه، وقيل: مكَّةُ البيتُ وما والاه(٥)، ولمكَّة أسماء أُخَرُ، فمنها العَروض(٦)، والمَعاد، وأم رُحْم بالراء(٧)، وأم راحم،

(١٧٢/ب) جريجٌ دون تعليق. وأورد الحافظُ المزيُّ هذا الحديث في ترجمة عُبيد ابن جُريج في تحفة الأشراف (٦/٦، ح ٧٣١٦).

(١) انظر النص رقم: ٢٣٠١.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٥، ٣٠٣/٢، ح ٣٦٧٥): «عَن مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: «**دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكَّةَ وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ**» تَعْنِي ضَفَائِرَ».

(٣) وكذا في النسختين التيمورية (مج٢/٢٦١) والسليمية (١٧٢/ب).

(٤) سميت مكة؛ لقِلَّة مائها، امتكَّ الفصيلُ ضرع أمه: امتص ما فيه. وقيل: لأنها تمك الذنوب. أي: تُذهب بها. المطالع (٨١/٤).

(٥) المطالع (٥٨٣/١).

(٦) من معاني العَروضِ: طريق في الجبل، والناحيةُ، ومكة والمدينة وما حولهما، يقال: عَرَضَ الرجل، إذا أتى العَروض، وهي مكَّة والمدينة وما حولَهما. ومنه قول الشاعر:

فيا راكِباً إمَّا عَرَضْتَ فبَلِّغَنْ *** نَدامايَ من نَجْرانَ أنْ لا تلاقِيا

الصحاح (١٠٨٢/٣، ١٠٨٩).

(٧) بضم الراء وإسكان الحاء. قال النووي: «نقله الماورديُّ في الأحكام السُّلطانية عن مجاهد، وقال: سميت به لأنَّ الناسَ يتراحمون فيها ويتوادعون». تهذيب الأسماء واللغات (١٥٦/٤).

وأمُّ الزُحْم[١]، وهذه بالزاي، وأم صُبْح، وأمُّ القُرى، والبلدُ، والبلدة، والبلد الأمين، والبلد الحرام، والرِّتاج[٢]، والناسَّة، والناشَّة[٣]، وحرمُ الله، وبلدُ الله، والباسَّة، والبسَّاسة[٤]، والنَسَّاسة[٥]، والنَّسْنَاسَة[٦]، وطَيْبَةُ، والقادِس[٧]، والمقدَّسة، وقرية النَّمل، ونَقْرَةُ

---

(١) الزُّحْمُ: بالضم والإسكانِ أي مكة، حكاها ثعلب، قال ابنُ سِيدَه : والمَعْرُوف رُحُم، أو هي أُمُّ الزُّحْمِ. ولعلها سميت بذلك لتزاحُم الناس بها.

انظر: القاموس المحيط (١١١٧)، تاج العروس (٣٠٦/٣٢).

(٢) الرِّتاج: البابُ العظيم، وأَرْتَجْتُ البابَ: أغلقتُه، والمِرْتاجُ: المغلاقُ، ورِتاجُ الكعبة: بابُها.

انظر: الصحاح (٣١٧/١)، غريب الحديث لابن سلام (٣٢٥/٤)، المطالع (١١٦/٣)، النهاية (١٩٣/٢).

(٣) الناسة بالسين المهملة: من نَسَّ يَنُسُّ نَسًّا، إذا ساقه وزجره، سمِّيت بها لأن من بغى فيها وأحدث حدثًا أُخرِج عنها فكأنها ساقته وزجرته، وقيل: سميت ناسَّة لقلة مائها وعطَشِ أهلها إذ ذاك. والناشَّة بالشين المعجمة من النشِّ، والنشُّ والنسُّ من وادٍ واحد، فالنشُّ: السَّوقُ والزجر، والنشُّ أيضا: نضُوب الماء، يقال نشَّ الغديرُ نَشِيشًا، إذا أخذ ماؤه في النضوب.

انظر: تحبير الموشين (٥٦-٥٧).

(٤) الباسَّة: بالباء والسين المهملة. قال الماوردي: لأنها تَبُسُّ مَنْ ألحد فيها أي: تحطمه وتهلكه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا﴾ سورة الواقعة، الآية: ٥. والباسَّة والبَسَّاسة بمعنى واحد، ومن أصل واحد.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١٥٦/٤)، القاموس المحيط (ص ٥٣٣).

(٥) النساسة من النَّسِّ وهو اليُبْسُ، يقال جاءنا بخُبزةٍ ناسَّةٍ، وقد نسَّ الشَّيءُ ينِسُّ نَسّاً: يبِسَ، قال العجَّاج: وبَلَدٍ تُمْسي قَطاهُ نُسًّا، يعني يابسةً من العَطَشِ، وعلى هذا تكُون النساسة موافقَّة لإحدى معاني النَّاسة المتقدمة.

انظر: المخصص (١١٧/٤)، القاموس المحيط (ص ٥٧٧)، تاج العروس (٥٥٠/١٦).

(٦) النسناسة: العصا، ويظهر لي -والله أعلم- أنها من النسِّ التي منها النَّاسة المتقدمة، فالعصا يُساقُ بها ويُزجرُ بها. انظر: تاج العروس (٣٧٦/١٦).

(٧) القادس من التقديس؛ وهو التطهير؛ لأنها تطهر من الذنوب. المطالع (٨١/٤).

الغُـراب[١]، وقريـةُ الحُمْـسِ[٢]، وصَـلاحِ كَقَطَـامِ[٣]، وصَـلاحٌ منوَّنـة، والحاطِمَـة[٤]، وكُـوثَى[٥]، وسَبُوحة، والسَلاَمُ، والعَذْراءُ، ونـادِرة، والـوادي، والحـرم، والنَجْرُ[٦]، والقريـةُ، ومكة، وبكَّة قد تقدما، والعَرْشُ، والعُرْش، والعَريش، والعُروش، والحُرمة، والحِرْمة بالضم والكسر، وهـذه النِّسبة[٧] عـن ابـن عُـدَيس ذكـره في كتابـه البـاهر[٨]، ذكـر هـذه الأسمـاء

---

(١) يرجع اسما قرية النمل ونقرة الغُراب إلى ما رواه ابن إسحاق بإسناده إلى علي بن أبي طالب ﷺ يُحدِّث عن المنام الذي رآه عبد المطلب يؤمر فيه بحفر زمزم، وفيه أنه قيل له: «احْفِرْ زَمْزَمَ. قَالَ: قُلْتُ: وَمَا زَمْزَمُ؟ قَالَ: لَا تَنْزِفُ أَبَدًا وَلَا تُذَمُّ، تَسْقِي الْحَجِيجَ الْأَعْظَمَ، وَهِيَ بَيْنَ الْفَرْثِ وَالدَّمِ، عِنْدَ نَقْرَةِ الْغُرَابِ الْأَعْصَمِ، عِنْدَ قَرْيَةِ النَّمْلِ» الخ.
سيرة ابن هشام (١/١٤٣).

(٢) قرية الحُمْسِ: «بحاء مهملة مضمونة فميم ساكنة فسين مهملة، جمع أحمس، وهم قريش ومن ولدته قريش وكنانة وجُديلة وقيس، سُموا حمسا لأنهم تحمسوا في دينهم أي تشددوا».
سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد (١/١٩٧).

(٣) صلاحِ: بفتح الصاد وكسر الحاء، مبني على الكسر ،كقطام وحذام ونظائرهما، حكاه مصعب الزبيري. تهذيب الأسماء واللغات (٤/١٥٦).

(٤) الحاطمة: لحطمها الملحدين. تهذيب الأسماء واللغات (٤/١٥٦).

(٥) كُوثى: باسم بُقعة فيها، كانت منزل بني عبد الدار. المطالع (٤/٨١).

(٦) النجْرُ: الأصلُ، وهو علم أرضيْ مكة والمدينة.
انظر: الصحاح (٢/٨٢٣)، القاموس المحيط (٤٧٩).

(٧) أي نسبةُ الأسماء الستَّة الأخيرة كما في التحبير (ص ٥٨).

(٨) هو: عُمَر بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عديس القُضَاعِي، أبو حفص اللّغَوِيّ من أهل بلنسية.
كَانَ من أَكَابِر أَصْحَاب البطليوسي وأئمة أهل اللُّغَات والاستبحار فِيه، أَلَّف الباهرَ في المثَلَّثِ، ينقل منه مصنفو أمهاتِ الكتب في اللُّغة بعده، وعنه يقول ابنُ الأبَّار البلنسي: «وقد وقفتُ عَلى مسودتِه بِخَطِّهِ فِي عشرَة أَجزَاء ضِخام، وأضاف إِلَى ذَلِك مَا وجد للعَرَب من المثنيات فَجلت فَائِدَة هَذَا التَّأْلِيف وعظُمتِ المَنْفَعَةُ به، وَدلَّ عَلى مَكَانِه من سَعَة الحِفظ، وجودة الضَّبْط وَكَثْرَة المطالعة». توفِّي بهَا فِي حُدُود ٥٧٠هـ.

=

شيخي مجدُ الدين الفيروزآبادي[١]، فيما قرأته عليه بالقاهرة[٢].

[٢٣٠٨] قوله: «**كانَ أهلُ الكتابِ يَسْدُلُونَ أَشْعَارَهُمْ**[٣]»، أي: يُرْخُونَها وهُو بِضَمِّ الدالِ، كذا في الصِّحاح، وكَثِيرًا ما يقرأُهُ الناسُ بكسر الدال[٤].

[٢٣٠٩] قوله: «**خَلْفَ يَافُوخِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**[٥]»، اليافُوخ: بالمثناة تحتُ في أولهِ، الموضعُ الذي يتحرَّك من رأسِ الطفلِ، وهو يَفْعُوْلٌ والجمع اليآفيخُ[٦]، وعبارةُ شيخنا مجد الدين في قاموسه وهو: -أي: اليافوخ- حيث التقى عَظْمُ مُقَدَّمِ الرأسِ ومُؤَخَّرِهِ، ثم قال والجمع اليَوَافِيخُ، وهذا يدل على أنَّ أصله يَفَخَ، ووهِمَ الجوهري في ذكره هنا، أي في فصلِ الهمزةِ في باب الخاء[٧].

[٢٣١٠] قوله: «**كانَ شَعْرُ رسُولِ الله ﷺ شعراً رَجِلاً**[٨]» أي لم يكن شديدَ

انظر: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (١٥٤/٣-١٥٥).

(١) انظر: تحبير الموشين للفيروزآبادي (٥٦-٥٨). وذكر فيه أسماء أخرى أيضا.

(٢) ذكر النووي أغلب الأسماء المذكورة في كتابيه تهذيب الأسماء واللغات (١٥٦/٤-١٥٧)، والمجموع شرح المهذب (٣/٨)، كما ذكرها غيره أيضا.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٥، ٣٠٤/٢، ح ٣٦٧٦): «عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَسْدُلُونَ أَشْعَارَهُمْ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الكِتَابِ، قَالَ: «**فَسَدَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاصِيَتَهُ، ثُمَّ فَرَقَ بَعْدُ**»».

(٤) انظر: الصحاح (١٧٢٨/٥).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٥، ٣٠٤/٢، ح ٣٦٧٧): «عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**كُنْتُ أَفْرِقُ خَلْفَ يَافُوخِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَسْدُلُ نَاصِيَتَهُ**»».

(٦) كذا في الصحاح للجوهري باب الخاء: فصل الألف (٤١٨/١).

(٧) القاموس المحيط (ص ٢٤٨). يعني كان الأنسب ذكره بدلا من ذلك في فصل الياء من باب الخاء، حسب رأي صاحب القاموس.

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٥، ٣٠٤/٢، ح ٣٦٧٨): «عَن أَنَسٍ، قَالَ: «**كَانَ شَعَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَعَرًا رَجِلًا، بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَمَنْكِبَيْهِ**»».

الجُعُودة، ولا شدِيدَ السُّبُوطَةِ بل بينهما(١).

[٢٣١١] قوله: «**دُونَ الجُمَّةِ، وفَوقَ الوَفْرَةِ**(٢)»، الجُمَّةُ: من شَعرِ الرأس ما سقط على المَنْكِبين، والوَفْرة: شعرُ الرأس إذا وصلَ إلى شَحْمَةِ الأُذُن(٣)، وقد ناقضَ في الجُمَّة واللِّمَّةِ كلامُ الجوهري، فقال في وفر: الوَفْرَةُ: الشَّعرة إلى شحمة الأذن ثم الجُمَّة، ثم اللِّمَّة، وهي الشعرة التي أَلَمَّت بالمَنْكِبَينِ(٤)، وقال في لمم: واللِّمَّةُ بالكسر الشعر يُجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغت المنكبين فهي جُمَّة(٥). [١٨٢/أ]

[٢٣١٢] قوله: «**ذُنابَ ذنابَ**(٦)» الحديث(٧).

---

(١) النهاية (٢٠٣/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٥، ٣٠٤/٢، ح ٣٦٧٩): «عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَعَرٌ دُونَ الجُمَّةِ، وَفَوْقَ الْوَفْرَةِ**»».

(٣) النهاية (٣٠٠/١، ٢١٠/٥).

(٤) الصحاح للجوهري (٧٤٨/٢).

(٥) المصدرُ نفسه (٢٠٣٢/٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٦، ٣٠٤/٢، ح ٣٦٨٠): «عَن وَائِلِ بنِ حُجْرٍ، قَالَ: رَآنِي النَّبِيُّ ﷺ وَلِي شَعَرٌ طَوِيلٌ، فَقَالَ: «**ذُنَاب ذُنَاب**»، فَانْطَلَقْتُ فَأَخَذْتُهُ، فَرَآنِيَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**إِنِّي لَمْ أَعْنِكَ وَهَذَا أَحْسَنُ**»».

(٧) كذا في الأصل، أورد المصنِّفُ بعض لفظ الحديثِ، ولم يعلق عليه.

وقوله: «ذنابَ ذنابَ» الكلمة الأولى منهما واضحة الكتابة في الأصل وأنها بنون، والثانية محتملة هل هي ذناب أم ذباب؟ وكلاهُما مفتوحة الآخر، وفي النسخة الفرنسية (ص ٤٦٨) والمطبوع من السنن بتحقيق الأعظمي: (ذُنَاب ذُنَاب) بالنون في كليهما، والضبط بالشكل من المطبوع. أما في النسخة التيمورية (مج٢/٢٦١) فالأولى منهما (ذُنابٌ) بالنون، والثانية منهما محتملة، وفي النسخة السليمية (١٧٣/أ) والمحمودية (ص ٣٥١) (ذُبَابٌ ذُبَابٌ) بالباء في كليهما، والضبط بالحركات من السليمية. وفي نسخة عارف حكمت (ص ٣٦١) (ذناب) مرة واحدة.

والأرجحُ -والله أعلم- لفظُ (ذُبَابٌ ذُبَابٌ) لمجيئه في النسخة السليمية، وهي أقدم وأجود نسخة للسنن، بالإضافة إلى أن أغلب من ذكر هذا الحديث ذكره باللفظ المذكور،

=

بابُ نَقْشِ الخَاتَمِ

[٢٣١٣] قوله: «**ثُمَّ نَقَشَ فيه محمَّدٌ رسولُ اللهِ**[١]» المتبادرُ إلى الذهن أن الكتابة التي كانت على خاتمه عليه السلام من فوق إلى أسفل ثلاثة أسطرٍ، سطر فيه محمدٌ، ورسولُ سطر، واللهِ سطرٌ، لكن رأيت في كلام العلامة جمال الدين عبد الرحيم الإِسْنَوِي[٢] في مُهِمَّاتِه، أنه رأى في بعض الكتب ولا يحضرُه اسمُه أنَّ الكتابة التي كانت على خاتمهِ تُقرأ من أسفل إلى فوق، فاسم الرب عز وجل فوق الأسطر، وفي الوسط رسول، وتحته محمد، وهذا إن صحَّ كان حسنا في غايةٍ لمدْرِكه[٣]. والله أعلم.

منهم الخطابي والبغوي وابن الجوزي، وابن العربي، والمزي، والشوكاني، والسندي، وعبد الغني الدهلوي وغيرهم. ونقل بعضُهم عن ثعلب قولَه: «الذُّبابُ الشُؤْمُ والشَّرُّ».

ووقع للحافظ ابن حجر: (ذناب ذباب)، والذِّناب ككتابٍ جمعُ ذَنَبٍ، وهو من كل شيء عقبُه ومؤخره، والذِّنابُ أيضا خَيْطٌ يُشَدُّ به ذَنَبُ البَعِيرِ إلى حَقَبِهِ لِئَلاَّ يَخْطِرَ بِذَنَبِهِ فَيُلَطِّخَ ثَوْبَ رَاكِبِهِ، وهو أيضا المسيل بين تِلْعَتين.

انظر: غريب الحديث للخطابي (٤٩٣/١)، معالم السنن (٢١١/٤)، شرح السنة للبغوي (١٠١/١٢)، عارضة الأحوذي (٢٥٥/٧)، غريب الحديث لابن الجوزي (٣٥٨/١)، تحفة الأشراف (٩٠/٩، ح ١١٧٨٢)، فتح الباري (٣٦٠/١٠)، لسان العرب (٣٨٩/١)، تاج العروس (٤٣٩/٢)، نيل الأوطار (١٥٨/١)، كفاية الحاجة، وإنجاح الحاجة مطبوعان ضمن مجموع: شروح سنن ابن ماجه (ص ١٣٣٠- طبعة بيت الأفكار الدولية).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٨، ٣٠٥/٢، ح ٣٦٨٤): «عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ ثُمَّ نَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ: «**لَا يَنْقُشْ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِي هَذَا**»».

(٢) تقدمت ترجمته، وكتابه المهمات في شرح الروضة والرافعي من أجود كتب الفقه الشافعي وأنفسِها، وضع عليه اختصارات وتعقبات واستدراكات من قبل أعيان مذهب الشافعي بعده.

انظر: مقدمة المحقق على الكتاب (٧٧/١-٧٩).

(٣) انظر: المهمات (١٩٥/٢).

[٢٣١٤] قوله: «**له فَصٌّ حَبَشِيٌّ**[١]»، قال ابنُ الأثير: يحتمل أنه أراد من الجَزْع[٢] أو العَقِيقِ، لأنَّ معدَنَهما اليمنُ والحبشةُ، أو نوعًا آخرَ يُنسب إليها[٣].

بابُ النَّهْيِ عَن خَاتَمِ الذَّهَبِ

[٢٣١٥] قوله: «**عن الحَسَنِ بن سُهيلٍ، عن ابن عُمر**[٤]»، كذا في أصلنا، وبين سُهيل وابن عمر ضبَّةٌ[٥] كأنه يُشير إلى أنَّه منقطعٌ ما بينهما، ولم أر في ذلك شيئاً، فَلْيُحَرَّرْ[٦]، والحسنُ بن سُهيل: هو ابنُ عبد الرحمن بن عوف، عن ابن عُمر، وعنه يزيدُ ابن أبي زِيَادٍ وحده، فيما أعلمُ، لكن وثَّقه ابن حِبان[٧].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٨، ٢/٣٠٥، ح ٣٦٨٥): «عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «**اتَّخَذَ خَاتَمًا مِن فِضَّةٍ لَهُ فَصٌّ حَبَشِيٌّ وَنَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ**»».

(٢) الجَزْع: بفتح الجيم وكسرها، الواحدُ جَزْعَة، خرز يماني فيه سواد وبياض، يشبّه به عُيُون الوحش. ومنه قولُ امرئ القيس:

كأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا *** وأَرْحُلِنَا الْجُزْعُ الّذِي لَمْ يُثَقَّبِ

انظر: الصحاح (٣/١١٩٦)، مقاييس اللغة (١/٤٥٣)، لسان العرب (٨/٤٧).

(٣) النهاية (١/٣٣٠).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٣٩، ٢/٣٠٥، ح ٣٦٨٧): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي زِيَادٍ، عَن الحَسَنِ بنِ سُهَيْلٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ**»».

(٥) لا ضبَّة في النسختين التيمورية (مج٢/٢٦٢) والسليمية (١٧٣/أ).

(٦) لعل السبب ما قاله البخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٩٥) عن الحسن بن سهيل: «لا أدري سمع من ابن عمر أم لا؟».

(٧) بذكره في الثقات (٤/١٢٢). وقال فيه ابن معين: «مشهورٌ». ولم يذكروا في الرواة عنه إلا يزيد ابن أبي زياد، وبقول ابن معين ترتفعُ عنه جهالةُ العين، لكن جهالة حاله لا تزال باقية. قال ابن حجر: «مقبول».

تاريخ ابن معين – رواية الدوري (١/٩٣، ت ٢٥١)، تهذيب الكمال (٦/١٦٨)، التقريب (ت ١٢٤٦).

بابُ الصُّورَةِ فِي البَيْتِ

[٢٣١٦] قوله: «**فَرَاثَ عَلَيهِ**[١]»، أي: أَبْطَأَ[٢].

بابُ الصُّورِ فيما يُوطَأُ

[٢٣١٧] قوله: «**سَتَرْتُ سَهْوَةً لي، تَعْنِي الدَّاخِلَ**[٣]»، السَّهْوَةُ: شِبْهُ الصُفَّةِ تكونُ في البيتِ[٤].

باب المَيَاثِرِ الحُمْرِ

[٢٣١٨] قوله: «**وعَنِ المِيْثَرَةِ**[٥]»، يعني الحَمْرَاءَ، المِيْثَرَةُ: قال في المطالع: عن ابن الأعرابي، هي كالمِرْفَقَة[٦] تُتَّخَذُ كصِفَةِ السَّرْجِ، قال ابنُ الأعرابي: إنما نهى عنها إذا كانت حمراء. وقيل: هي سُروجٌ تُتَّخَذُ من الدِّيباجِ، وذكر البُخارِيُّ عن عليٍّ أنَّها كَمِثلِ القَطَائِفِ[٧]

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٤٣، ٢/٣٠٧، ح ٣٦٩٥): «عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: وَاعَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِبْرِيلُ، فِي سَاعَةٍ يَأْتِيهِ فِيهَا. فَرَاثَ عَلَيْهِ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا هُوَ بِجِبْرِيلَ قَائِمٌ عَلَى الْبَابِ، قَالَ: «**مَا مَنَعَكَ أَنْ تَدْخُلَ؟**»، **قَالَ: إِنَّ فِي الْبَيْتِ كَلْبًا، وَإِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ**»».

(٢) المطالع (٣/٢٠٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٤٤، ٢/٣٠٧، ح ٣٦٩٧): «عَن عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَتَرْتُ سَهْوَةً لِي -تَعْنِي: الدَّاخِلَ- بِسِتْرٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ هَتَكَهُ، فَجَعَلْتُ مِنْهُ مُسْنَدَتَيْنِ: «**فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُتَّكِئًا عَلَى إِحْدَاهُمَا**»».

(٤) وقيل: بيتٌ صغيرٌ منحدرٌ فِي الْأَرْضِ قَلِيلًا، شَبِيهٌ بالمُخْدَع والخِزَانة. وقيل: شَبِيهٌ بالرَّفِّ أو الطاقِ يُوْضع فِيهِ الشيءُ. النهاية (٢/٤٣٠).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٤٥، ٢/٣٠٧، ح ٣٦٩٨): «عَن عَلِيٍّ، قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَعَنِ المِيثَرَةِ**»، يَعْنِي: الحَمْرَاءَ».

(٦) المِرفقة: ما يُرتفَقُ عليه من مُتَّكَأٍ أو مَخَدَّةٍ. المعجم الوسيط (١/٣٦٢).

(٧) جمعُ قَطِيفة: كِساءٌ له أهداب ودِثار أو فِراش ذو أهداب كأهداب الطَّنافِس (البِساطُ والنمرقة فوق الرحل)، ونسيجٌ من الحرير أو القطن صفيق أَوْبَرُ تتخذ منه ثيابٌ وفرشٌ. المعجم الوسيط (٢/٧٤٧).

يضعُونَها على الرِّحَالِ[١]، وذكر عن بُريدة أَنَّها جُلُودُ السِّباعِ، قال: وهذا عندي وَهْمٌ، إِنَّما يجِبُ أن يرجع هذا على تفسير النُّمُورِ، قال: وقال غيرهُ: هي أَغْشِيَةُ السُّرُوجِ من الحَرِيرِ، وقال النَّضْرُ: هِيَ مِرْفَقَةٌ مَحْشُوَّةٌ رِيْشًا أو قُطْنًا تُجْعَلُ في وَسَطِ الرَّحْلِ [١٨٢/ب] وَالمِيْثَرَةُ أيضًا: الحَشِيَّةُ وهي الفِرَاشُ المَحْشُوُّ ياؤُها منقلِبة عن واوٍ، وأصلها الوَثَارَةِ، وهي اللِّينُ، والوِطَاءُ، وقد قيل: في جمعِها مَوَاثِرُ على الأصل[٢]. انتهى.

باب رُكُوبِ النُّمُورِ

[٢٣١٩] قوله: «**حدَّثَنِي عَيَّاشُ بن عبَّاسٍ الحِمْيَرِيِّ**[٣]»، الأولى: بالمثناة تحت وفي آخره معجمة، والثاني: بالموحدة وفي آخره مهملة، وهو عَيَّاشُ بن عَبَّاسٍ القِتْبَانِيُّ، فاعلمْه[٤].

[٢٣٢٠] قوله: «**عن أبي حصين الحَجْري الهيثم**»، أبو حَصِين: بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين، كذا في أصلنا[٥] وعليها صورةُ صح، وأظنَّ أنه كان جيداً ولكن طرأ عليه ذلك، فإنَّ الضبط بخطٍّ جديدٍ، وإنما هو أبو الحُصَين بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، وقد ذكره الحاكم[٦] وغيرُه كابن مأكولا[٧] (..[٨])، وكأنَّ من أصلحه فهم

---

(١) الصحيح، كتاب اللباس، باب لبس القسي (١٥١/٧).

(٢) مطالع الأنوار (١٧١/٦-١٧٢).

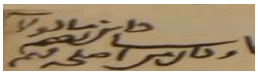
(٣) السُّنن (الكتاب ٢٧، الباب ٤٦، ٣٠٧/٢، ح ٣٦٩٩): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بنُ الحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بنُ عَبَّاسٍ الْحِمْيَرِيُّ، عَن أَبِي حُصَيْنٍ الحَجْرِيِّ الهَيْثَمِ، عَن عَامِرٍ الحَجْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَيْحَانَةَ صَاحِبَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «**يَنْهَى عَن رُكُوبِ النُّمُورِ**»».

(٤) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٥٢٨/٢)، الإكمال (٦٦/٦).

(٥) في النسخة التيمورية (مج٢/٢٦٤) بضمِّ الحاء، أما النسخة السليمة (١٧٣/ب)، فضُبط الاسم فيها بفتح الحاء وكسر الصاد.

(٦) انظر: الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (١٠١/٤، ت ١٧٨٠).

(٧) الإكمال (٤٧٩/٢).

(٨) كلمتان غير مفهومتين في هذا الموضع في الهامش، هذه هي: 

من كلام الذهبي في المشتبه ما لفظه حُصَين ظاهر، وبالفتح كنية جماعة فعدَّدَهم[١]، فلمَّا رأى هذا أن بالفتح كنية جماعة ورأى هذه كنية فأصلحها على ذلك، وليس هذا مراد الذهبي، إنما مراده ما كان على هذا الشكل من غير تعريف، أما ما كان مُعَرَّفًا فهو بالضَّمِّ، وقد ذكر أبو أحمد الحاكم منهم جماعة وقد كنتُ أنا أفهم ذلك أيضا إلى أن تماريتُ أنا وشيخنا حافظ الإسلام العراقي في ذلك واستندتُ أنا إلى كلام الذهبي، وكُنا نقرأ في مسند أحمد، والكلام وقع من أجل شخص مرّ فيه، فأخرج لي شيخنا بعد يوم أو يومين كلام الحاكم أبي أحمد وقد عدَّدَهم فرجعتُ إليه، أحسن الله إليه وكثَّر فوائده.

واسمه كما ذُكِرَ الهيثم، واسمُ أبيه شَفِي، قال الدارقطني: شفي بالفتح أي في الشين المعجمة، والتخفيف أي: في المثناة في آخره، ومن ضَمَّه فقد غَلِطَ[٢]، قال ابن يونس: شَهِدَ فتح مصر، وأدركتُ دارَهُ قائمةً[٣]، قال الذهبيُّ: صالحُ الحديث[٤]، وقال عبد الحق في أحكامِهِ: روى عن صاحب له عن أبي رَيْحَانة: «**نهَى رسولُ الله ﷺ عن الخاتمِ إلا لِذِي سُلْطَان**»[٥]، قال ابنُ القَطَّان: لا يعرف حاله، وقد روى عنه جماعة[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

وأما الحَجْرِيُّ فهو بفتح الحاء المهملة وإسكان الجيم[٨].

---

(١) انظر: المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم للذهبي (١/٢٤٠).

(٢) انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/٥٤٧). ونقل الحافظ ابن حجر عن الدارقطني قوله: «من ضم الشين وثقَّلَ؛ فقد وهم». تهذيب التهذيب (١١/٨٧).

(٣) التذهيب (٩/٣٣١، ت ٧٤١٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/٣٢٣).

(٥) انظر: الأحكام الوسطى لعبد الحق الإشبيلي (٤/١٩٦).

(٦) انظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣/٧٣).

(٧) الثقات (٧/٥٧٧).

(٨) كذا ضبُط الكلمة في النسخة التيمورية (مج٢/٢٦٤)، وضبطَه الناسخُ في السليمية (١٧٣/ب) بفتح الحاء والجيم، وصوبه في الهامش الأيسر بكتابة: الحَجْرِي بسكون الجيم،

=

[٢٣٢١] قوله: «**عن عَامِرِ الحَجْرِيِّ**»، كذا في أصلِنا عَامِر[١]، قال: ابن مأكولا: وعَامِرُ الحجري ويقال: أبو عامر وهو الصوابُ، روى عن أبي رَيْحَانَةَ، روى عنه الهَيْثَمُ بن شَفِي قاله ابن يُونس[٢]، وقد ذكره الذهبي في الكُنى، فقال: أبو عامر الحَجْرِي الأزدي المَعافري[٣]، ويقال: عَامر، وقيل: اسمه عبْدُ الله بن جابر عن أبي رَيْحَانة الأَزْدِيّ، وعنه الهَيْثَم بن شَفِي، وعبدُ الملك بن عبد الله الخَولاني[٤]، و قوله: الحَجْرِي: هو بفتح الحاء المهملة، وإسكان الجيم مثل الذي قبله. والله أعلم.

ووضع علامة (صح) عليه. والحَجْري: بفتح الحاء وتسكين الجيم بعدها الراء المهملة، نسبة إلى ثلاث قبائل، اسم كل واحد منها حجر، إحداها: حجر حمير، والثانية: حجر رُعين، والثالثة: حجر الأزد، وجعل ابن الأثير حجر رعين وحمير واحدا.

انظر: الأنساب (٧٢/٤)، اللباب في تهذيب الأنساب (٣٤٣/١).

(١) وكذا في النسختين: التيمورية (مج٢/٢٦٤)، والسليمية (١٧٣/ب).

(٢) الإكمال (٨٦/٣).

(٣) المَعافري: بفتح الميم، والعين المهملة، والفاء المكسورة. توضيح المشتبه (١٩١/٨).

(٤) التذهيب (٣١٠/١٠، ت ٨٢٥٩). وانظر: المقتنى (٣٣٩/١).

أبواب الآداب

بابُ بِرِّ الوَالِدَينِ

[٢٣٢٢] قوله: «**عن أبي سُلَامَةَ السَّلَامِيِّ**[١]»، أبو سلامة: هذا اسمه خِدَاشُ ابنُ سَلَامَةَ، ويقالُ: ابنُ أبِي سَلَامَةَ السَّلَامِيُّ، وقيل: السُّلَمِيُّ، صحابيٌّ، له عنه عليه السلام في برِّ الوالدين[٢]، والسلاميُّ الظاهرُ أنه مخفَّفٌ، كأنَّه نسبته إلى أَبيه، وهو في أصلِنا مدلس[٣]. [١٨٣/أ]

[٢٣٢٣] قول أبي هريرة: «مَنْ أَبَرُّ؟ قال: أُمُّكَ[٤]»، أُمُّ أبي هُريرة اسمُها: أُميمة بنت صُبَيحِ بن الحارث بن دَوْسٍ، كذا ذكر ابن قُتيبة، كذا قاله ابن بشكوال في مبهماته[٥]، وكذا سماها الذَّهبي في تجريده، قال: وقيل: ميمونة أسلمت[٦]، وذكرها ابنُها في حديثٍ في صحيح مسلم[٧]، وكذا أبوهُ اسمه: صخْر، وقيل: غير ذلك، ولا ذِكْر له

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١، ٣٠٨/٢، ح ٣٧٠١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَن مَنْصُورٍ، عَن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عَلِيٍّ، عَن أَبِي سَلَامَةَ السَّلامِيُّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أُوصِي امْرءًا بِأُمِّهِ، أُوصِي امْرءًا بِأُمِّهِ، أُوصِي امْرءًا بِأُمِّهِ، أُوصِي امْرءًا بِأَبِيهِ، أُوصِي امْرءًا بِمَوْلَاهُ الَّذِي يَلِيهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ أَذًى يُؤْذِيهِ**»».

(٢) انظر: الاستيعاب (٤٤٣/٢)، تكملة الإكمال (٤٠٢/٢)، الإصابة (٢٦٦/٢).

(٣) لعل مقصود المصنف من قوله: (مدلس) أن نسبةَ (السلامي) لم تُضبطْ في أصله، وهل هل هي بفتح السين أم ضمِّها؟ ومثله في النسخة التيمورية (مج٢/٢٦٥)، أما في السليمية (١٧٤/أ) فضُبط بفتح السين: السَّلامِي، والأخذُ به أولى.

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١، ٣٠٨/٢، ح ٣٧٠٢): «عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: «**أُمَّكَ**»، **قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أُمَّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «أَبَاكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «الْأَدْنَى فَالْأَدْنَى»**».

(٥) انظر: غوامض الأسماء المبهمة (٤٨٧/١).

(٦) انظر: تجريد أسماء الصحابة (٢٤٨/٢، ت ٣٠١٠، ٣٣٧/٢، ت ٤٠٩٠).

(٧) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب مِنْ فَضَائِلِ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ ﷺ (١٩٣٨/٤، ح ٢٤٩١) عن أبي هريرة ﷺ قال: «كُنْتُ أَدْعُو أُمِّي إِلَى الْإِسْلَامِ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ...» الحديث،

=

في الصَّحابة والظاهرُ أنه لم يُسلم(١). والله أعلم.

بابٌ صِلْ مَن كان أبُوك يَصِلُ

[٢٣٢٤] قوله: «**عن أَسِيد بنِ عُبيدٍ**(٢)»، وفي نُسخة أخرى: عن أَسِيدِ ابن عَلِيِّ بن عُبَيدٍ، كذا نسبهُ غيرُ واحد(٣)، وكأنَّه في النُّسخة الأولى نسبَهُ إلى جدِّه، وهو بفتح الهمزة وكسرِ السين، وكذا في أصلِنا(٤)، وقيل: إنه أُسَيد بضمِّ الهمزة وفتحِ السين، وهو أَسِيد بن عليِّ بن عُبيدٍ، وهو أَسِيد بن أَبِي أَسِيد، وقيل: إنه مولى أبي أُسيد السَّاعدي، وقيل: من ولده، والأكثر أنه مولاه، روى عن أَبيه، روى عنه عبد الرحمن ابن سُليمان بن الغَسِيل، وموسى بن يعقُوب الزَّمْعِي، والأكثرُ فيه الفتْحُ، جعلهُ البُخاريُّ وغيره رجُلين وهُما واحد، قاله ابنُ مأكولا في إكمالِه(٥).

وفيه قصة إسلام أمه رضوان الله عليهما.

(١) انظر: الاستيعاب (١٧٧٠/٤)، الإصابة (٣١٦/٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٢، ٣٠٩/٢، ح ٣٧٠٨): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ إِدْرِيسَ، عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سُلَيْمَانَ، عَن أَسِيدِ بنِ عَلِيِّ بنِ عُبَيْدٍ مَوْلَى بَنِي سَاعِدَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي أُسَيْدٍ مَالِكِ بنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَجَاءَهُ رَجُلٌ مِن بَنِي سُلَيْمٍ، فَقَالَ: أَبَقِيَ مِن بِرِّ أَبَوَيَّ شَيْءٌ أَبَرُّهُمَا بِهِ مِن بَعْدِ مَوْتِهِمَا، قَالَ: «**نَعَمْ، الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمَا، وَإِيفَاءٌ بِعُهُودِهِمَا مِن بَعْدِهِمَا، وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا، وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا**»».

(٣) انظر على سبيل المثال: الإكمال (٥٧/١)، تهذيب الكمال (٢٤٣/٣).

(٤) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٦٦)، وسقط (علي) بين أسيد وعبيد، فاستدركه الناسخ فويقه، ووضع عليه علامة (صح)، أما النسخة السليمية (١٧٥/أ) فجاء الاسم فيها كاملا منذ البداية: أسيد بن علي بن عُبيد، وضُبِطَ أسيدٌ بضم الهمزة وفتح السين على وزن عُمير، والضبط الأوَّل رجَّحه البخاري، وابنُ مأكولا والأكثرون.

انظر: التاريخ الكبير (١٤/٢)، المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٥٢/١)، الإكمال (٥٧/١)، توضيح المشتبه (٢١٣/١).

(٥) الإكمال (٥٧/١). وأشار ابنُ حجر إلى أنَّ البخاري لم ينفرد بالتفريق بين أسيد بن علي ابن عبيد، وأسيدٍ بن أبي أسيد، بل تبعه ابن حبان في الثقات، وأقره على التفرقة: أبو حاتم =

[٢٣٢٥] قوله: «**عن أبي أسيدِ مَالكِ بنِ رَبِيْعَةَ**»، هو بفتح الهمزة وكسر السين، كذا في أصلنا(١)، قال ابن مأكُولا في إكماله: أبو أُسَيد السَّاعِدِي، ذكر ذلك في المضموم الهمزة، المفتوح السين، مالك بن ربيعة شهد بدراً، وروى عن النبي ﷺ، ذكر أحمد بن حنبل عن ابن مهدي، عن سُفيان عن أبي الزِّناد، عن أبي سلمة، عن أَبِي أَسِيد، قال: أبو عبد الله(٢): وقال: عبد الرزاق، ووكيع: أبو أُسَيد، وهو الصَّواب(٣). انتهى لفظُه. وهو مالك بن ربيعة، أو هلال بن ربيعة، والأوَّل أشهرُ. خَزْرَجِيٌّ، بدريٌّ، مشهورٌ. قيل: إنه آخرُ البدْرِيِّينَ(٤).

وأبو زُرعة الرازيان.

وهو كما قال الحافظ، حيث أنكرا على البخاري ذكر رواية موسى بن يعقوب عنه، وقالا: إنما روى موسى عن ابن الغسيل عنه. ولم ينكرا عليه التفرقة، بل وضع عبد الرحمن ابن أبي حاتم ترجمة مستقلة لأسيد بن أبي أسيد الساعدي، ولكنه ترك في ترجمته بياضًا في موضعين: بعد قوله: «روى عن»، وبعد قوله: «روى عنه».

وتبع عبد الغني الأزدي البخاريَّ في التفرقة أيضا.

وخالفهم الخطيب البغدادي، وابن مأكولا، والمزي وغيرهم فعدُّوهما رجُلا واحدا، وحكاه ابن مأكولا عن أبي الحسن الدارقطني، وأطال فيه الخطيبُ في كتابه المخصَّص لذلك، وسرد من الأدلة ما يثبتُ صِحَّة ما ذهب إليه، وإليه يميلُ الباحثُ.

انظر: التاريخ الكبير (٢/١١، ١٣)، الجرح (٢/٣١٦)، بيان خطأ البخاري (ص ١٥، ت ٥٩)، موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب (١/٧٥-٧٧)، المؤتلف والمختلف لعبد الغني (١/٥٢)، تهذيب مستمر الأوهام (ص ٧٨)، تهذيب الكمال (٣/٣٤٣)، تهذيب التهذيب (١/٣٠٢).

(١) وضبطه في النسخة التيمورية (مج٢/٢٦٦) والسليمية (١٧٥/أ) على التصغير، ووضع ناسخُ الأولى علامة (صح) عليه.

(٢) أي الإمام أحمد بن حنبل، وقد أخرج روايات الثلاثة المذكورين في مسنده إلا أن في المطبوع منه كلُّها بضم الهمزة: أُسَيد. انظر: المسند (٢٥/٤٤٦، ح ١٦٠٥٠، ٢٥/٤٤٧، ح ١٦٠٥١، ١٦٠٥٢).

(٣) الإكمال (١/٧٠)، ورجَّح الضمَّة ابن معين أيضا، كذا في الإصابة (٥/٧٢٣).

(٤) انظر: الاستيعاب (٣/١٣٥١)، الإصابة (٥/٧٢٣).

بابُ بِرِّ الوَالِدَينِ والإحْسَانِ إلى البَنَاتِ

[٢٣٢٦] قوله: «**إنَّ الوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ**[١]» أما المَبْخَلة: فهي مَفْعلة من البُخل، ومَظِنَّةٌ له، أي يَحْمِلُ أبويه على البُخل ويدعوهما إليه فيَبْخَلان بالمال لأجله[٢]، ومنه الحديث الآخر: «**إنَّكم لَتُبَخِّلُونَ وَتُجَبِّنُونَ**»[٣]، وأما المجْبنةُ: فهي مَفْعلة من الجُبن، وذلك لأنَّ الأولادَ تُجَبِّنُ الشَّخْصَ عن الجهادِ وطلبِ الشَّهَادةِ، لأنَّه يَخْشَى عليهم الضَّيْقة، قلتُ ذلك تفقُّهًا ولم أر فيه نقلًا. والله أعلم. [١٨٣/ب]

[٢٣٢٧] قوله: «**عَنْ مُوسَى بنِ عُلَيٍّ**[٤]»، هو بالضم وكان يكرهُ ذلك، تقدَّمَ غير مرَّةٍ[٥].

[٢٣٢٨] قوله: «**سَمِعْتُ أبا عُشَانَةَ المَعَافِرِيَّ**[٦]»، اسم أبي عُشانة حَيُّ ابنُ

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣، ٣٠٩/٢، ح ٣٧١٠): «عَن يَعْلَى الْعَامِرِيِّ، أَنَّهُ جَاءَ الحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يَسْعَيَانِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَضَمَّهُمَا إِلَيْهِ، وَقَالَ: «**إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ**»».

(٢) النهاية (١٠٣/١).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب البر والصلة، باب ما جاء في حب الولد (٣١٧/٤، ح ١٩١٠)، وأحمد (٢٩٣/٤٥، ح ٢٧٣١٤)، وابن راهويه (٤٦/٥، ح ٢١٥٠) والطبراني في الكبير (٢٣٩/٢٤، ح ٢٠٦٣٠) كلهم من طرق عن إبراهيم بن ميسرة، سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي سُوَيْدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ، يَقُولُ: زَعَمَتِ المَرْأَةُ الصَّالِحَةُ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذاتَ يَومٍ... الحديث. وإسناده ضعيف، فيه انقطاع بين عمر بن عبد العزيز وخولة بنت حكيم، وفي ابن أبي سُويد جهالة.

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣، ٣٠٩/٢، ح ٣٧١١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بنُ الحُبَابِ، عَن مُوسَى بنِ عُلَيٍّ، سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ، عَن سُرَاقَةَ بنِ مَالِكٍ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَفْضَلِ الصَّدَقَةِ؟ ابْنَتُكَ مَرْدُودَةً إِلَيْكَ لَيْسَ لَهَا كَاسِبٌ غَيْرُكَ**»».

(٥) انظر النص رقم: ٧٨٠، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب. وانظر: الإكمال (٢٥١/٦).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣، ٣١٠/٢، ح ٣٧١٣): «حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بنُ الحَسَنِ المَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابنُ المُبَارَكِ، عَن حَرْمَلَةَ بنِ عِمْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُشَانَةَ المَعَافِرِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بنَ عَامِرٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ**

=

يُؤْمِنَ[١]، مِصْرِيٌّ، وثَّقه أحمدُ[٢]، وعُشَانَة: بضم العين المهملة، وتخفيفِ الشِّينِ المعجمة، وبعد الألف نونٌ، ثم تاء التأنيث[٣].

[٢٣٢٩] قوله: «**وكَسَاهُنَّ من جِدَتِه**»، هو بكسر الجيم وفتح الدال المهملة، الجِدَةُ: الغِنَى[٤]. والله أعلم، وهو نَقِيضُ الخَلَقِ[٥].

بابُ حَقِّ الضَّيْفِ

[٢٣٣٠] قوله: «**ولا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَثْوِيَ عِنْدَ صَاحِبِهِ** [٦]»، أي: يُقِيم[٧].

فَصَبَرَ عَلَيْهِنَّ، وَأَطْعَمَهُنَّ، وَسَقَاهُنَّ، وَكَسَاهُنَّ مِن جِدَتِهِ؛ كُنَّ لَهُ حِجَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ»».

(١) الكنى والأسماء للدولابي (٧٣٦/٢)، الأسامي والكنى للإمام أحمد (ص ٨١، ح ٢٢٤)، الإكمال (٩٧/٢).

(٢) وابنُ معين، وابن حبان، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».
الجرح (٢٧٦/٣)، مشاهير علماء الأمصار (ص ١٩٧)، التذهيب (٦٥/٣، ت ١٦٠٠).

(٣) وفي النسختين التيمورية (مج٢/٢٦٦) والسليمية (١٧٥/ب) بتخفيف الشين أيضا، ويؤيده ما قاله الجوهري: «العُشانَةُ: أصلُ السَعَفَةِ، وبها كُنِّي أبو عُشانة» قال الفيروزآبادي: عُشانةُ «كثُمامةٍ: لُقاطَةُ التَّمْرِ، وأصْلُ السَّعَفَةِ، كالعُشانِ، وأبو عُشانَةَ: من كُناهُم». وذهب الحافظ ابن حجر إلى تشديدها، ولعله قاسها عل عُكَّاشة.
انظر: الصحاح للجوهري (٢١٦٤/٦)، القاموس المحيط (ص ١٢١٥)، تبصير المنتبه (١٠٤٥/٣)، التقريب (ت ٨٢٥٠).

(٤) انظر: النهاية (٣٩٨/٢)، لسان العرب (١٠٧/٣). ومنه قول أبي العتاهية:
إنَّ الشبابَ والفراغ والجِدَةَ *** مفسدةٌ للمرءِ أيّ مفسدة.
انظر: مختصر المعاني للتفتازاني (٢٣٠/٢-٢٣١).

(٥) والبِلَى إذا شُدِّدتْ الدال المفتوحة: الجِدَّة، وهذا ما أراده المصنف. والله أعلم.
انظر: المحكم (١٨٦/٧)، لسان العرب (١٠٧/٣)، تاج العروس (٤٧٨/٧).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥، ٣١١/٢، ح ٣٧١٩): «عَن أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَثْوِيَ عِنْدَ صَاحِبِهِ، حَتَّى يُحْرِجَهُ، الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَمَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ صَدَقَةٌ**»».

(٧) مطالع الأنوار (٧٦/٢).

[٢٣٣١] قوله: «**يُحْرِجُه**»، أي: يُؤْثِمُه كما جاء في رواية أخرى خارج الكتاب[١]، ومعناه: لا يحلُّ للضيفِ أن يُقيم عنده بعد الثالث، حتى يُوقِعَه في الإثم لأنَّهُ قد يغتابُه لطُول مقامهِ، أو يَعرِض له بما يُؤْذِيه به، أو يَظُنَّ به ما لا يجُوز، وقد قال تعالى: ﴿**ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ**﴾[٢]، وهذا محمولٌ على ما إذا أقام بعد الثَّلاث من غير استِدْعَاءٍ من المُضِيف، أمَّا إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته أو عَلِمَ أو ظَنَّ أنه لا يكرهُ إقامته؛ فلا بأس بالزيادة، لأنَّ النهي ربما كان لأنه يؤثمه، وقد زال هذا المعنى، والحالة هذه[٣]. والله أعلم.

[٢٣٣٢] قوله: «**إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ، فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ**[٤]»، حمله الليث وأحمد على ظاهره، وتأوَّله الجمهور على أوجه، أحدها: أنه محمول على المضطرين، فإن ضيافتهم واجبة، فإذا لم يُضَيِّفوهم فلهم أن يأخذوا حاجتهم من مال الممتنعين. والثاني: أنَّ المراد أنَّ لكم أن تأخُذُوا من أعراضِهم بألسنتِكم، وتَذكُروا للناسِ لُؤْمَهُم وبُخلَهم، والعَيبَ عليهم وذَمَّهم. والثالث: أن هذا كان في أول الإسلام وكانت المواساة واجبة، فلما اتسع الإسلام نُسخ ذلك. هكذا حكاه عِيَاضٌ[٥]. وهو تأويل ضعيفٌ أو باطل، كذا قاله النووي، لأن هذا الذي ادعاه قائله لا يعرف. والرابع: أنه محمول على من مرَّ بأهل الذمة الذين شُرِط عليهم ضيافةُ من يمر بهم من المسلمين، وهو أيضا ضعيفٌ كما قاله النووي، إنما صار هذا في زمن عمر بن الخطاب[٦].

---

(١) أخرجَهُ مسلم في اللقطة، باب الضيافة ونحوها (١٣٥٣/٣) عن أبي شُرَيح الخزاعي ﷺ.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٢.

(٣) شرح النووي على مسلم (٣١/١٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥، ٣١١/٢، ح ٣٧٢٠): «عَن عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ، فَلَا يَقْرُونَا فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ، فَأَمَرُوا**...»».

(٥) انظر: إكمال المعلم (٢٣/٦).

(٦) شرح النووي على مسلم (٣٢/١٢).

[٢٣٣٣] قوله: «**لَيلَةُ الضَّيفِ وَاجِبَةٌ**[١]» الحديث، اعلم أنَّه أجمعَ المسلمون على أنَّ الضِّيافةَ من متأكَّدات الإسلام[٢]. ثم الشافعيُّ[٣]، ومالكٌ[٤]، وأبو حنيفة[٥]، والجمهورُ يقولون هي سُنَّة، وقال الليث وأحمد: هي واجبةٌ يوما وليلة[٦]، قال أحمد: هي واجبة يومًا وليلة على أهل البادية، وأهل القُرى دون المُدُن[٧]، وتأوَّله الجمهور على الاستحباب ومكارم الأخلاق[٨]. [١٨٤/أ]

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥، ٣١١/٢، ح ٣٧٢١): «عَن المِقْدَامِ أَبِي كَرِيمَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَيْلَةُ الضَّيْفِ وَاجِبَةٌ، فَإِنْ أَصْبَحَ بِفِنَائِهِ فَهُوَ دَيْنٌ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَاءَ اقْتَضَى وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ**»».

(٢) شرح النووي على مسلم (٣٢/١٢-٣٣).

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب (٥٧/٩).

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٤٢/٢١).

(٥) ولبعض الحنفية تفصيل في ذلك سعيا إلى الجمع بين الأحاديث، وهو أن الضيف إذا استطاع دفع حاجته بنفسه؛ فالضيافة غير واجبة، وإذا كان يمر على قوم في بادية، ولم يجد بدا من الضيافة؛ وجبت. انظر: المعتصر من المختصر من مشكل الآثار للملطي الحنفي (٣١٦/٢).

(٦) انظر: تفسير القرطبي (٦٤/٩).

(٧) انظر: المغني لابن قدامة (٤٣١/٩).

(٨) شرح النووي على مسلم (٣٢/١٢-٣٣).

بابُ حَقِّ اليَتِيمِ

[٢٣٣٤] قوله: «**عن زَيدِ بن أبِي عَتَّابٍ**[١]»، هو بفتح العين المهملة ثم مثنَّاة فوقُ مشددة، وفي آخره موحَّدة[٢]، ويقالُ: زيد أبو عتَّابٍ وهو مولى أم حَبِيبة، يروي عن سَعد، وأبي هُريرة، ومُعاوية، وعُبيد بن جُريج، وأبي سَلمة وجماعة، وعنه جماعةٌ، وثَّقه ابنُ معين[٣].

بابُ إِمَاطَةِ الأَذَى عن الطَّرِيقِ

[٢٣٣٥] قوله: «**عن أَبَانَ بنِ صَمْعَةَ**[٤]»، هو بفتح الصاد وإسكان الميم وفتح العين المهملة ثم تاءُ التَّأنِيثِ[٥]، قيل: إنَّهُ والد عُتْبَةَ الغلام، قال أحمد: صالح[٦]، وقال

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٦، ٣١١/٢، ح ٣٧٢٣): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابنُ المُبَارَكِ، عن سَعِيدِ بن أَبِي أَيُّوبَ، عن يَحْيَى بن سُلَيْمَانَ، عن زَيْدِ بن أَبِي عَتَّابٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**خَيْرُ بَيْتٍ فِي المُسْلِمِينَ، بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُحْسَنُ إِلَيْهِ، وَشَرُّ بَيْتٍ فِي المُسْلِمِينَ، بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُسَاءُ إِلَيْهِ**»».

(٢) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٦٨). وجاء في السليمية (١٧٦/أ) زيد بن أبي غياث، وهو مخالف لما في كتب التراجم.

انظر: المؤتلف والمختلف للأزدي (٥٤٣/٢)، التقريب (ت ٢١٤٥).

(٣) تاريخ ابن معين -رواية الدارمي (ص ١٣٧، ت ٤٥٣)، الجرح (٥٧١/٣).

وذكره ابن شاهين وابن حبان في ثقاتهما، ووثَّقه الذهبي وابن حجر.

تاريخ أسماء الثقات (ت ٣٨٨)، الثقات (٢٤٦/٤)، التذهيب (٣٥٤/٣-٣٥٥، ت ٢١٤٢)، الكاشف (٤١٨/١)، التقريب (ت ٢١٤٥).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٧، ٣١٢/٢، ح ٣٧٢٥): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن أَبَانَ بن صَمْعَةَ، عن أَبِي الوَازِعِ الرَّاسِبِيِّ، عن أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ أَنْتَفِعُ بِهِ، قَالَ: «**اعْزِلِ الأَذَى عن طَرِيقِ المُسْلِمِينَ**»».

(٥) انظر: الإكمال (١٩٨/٥)، توضيح المشتبه (٤٣٥/٥).

(٦) الجرح والتعديل (٢٩٧/٢).

غيره: ثقةٌ، لكنَّه تغيّر، وقال ابنُ مهديٍّ: أتيتُه وقد اختلط البتة(١)، وقد روى مُسلمٌ لأبانَ هذا عن أبي الوَازِعِ عن أبي بَرْزَةَ في فَضل عمَّارٍ مُستشهِدًا به لأبي بكر ابن شُعيب(٢)، هذا هو الصواب، وقد أُهمل ذلك في بعض المصنَّفات الكبارِ، وهو تنبيهٌ حسن.

[٢٣٣٦] قوله: «**عن وَاصِلِ مَولَى أبي عُيَيَنة**(٣)»، هو مثل أبي سُفيان ابن عُيينة، وواصل هذا حُجَّةٌ(٤).

---

(١) ووثقه ابن معين، والعجلي، وابن حبان.

وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «ليس به بأس إلا أنه كان اختلط»، وقال يحيى بن سعيد القطان: «كان أبان بن صمعة تغير بأخرة».

مال الذهبي إلى توثيقه فذكره فيمن تكلم فيه وهو موثق، وقال عنه ابن حجر: «صدوق تغير آخرا .. وحديثه عند مسلم متابعة».

انظر: تاريخ ابن معين -رواية الدارمي (ت ١٦٣)، الجرح والتعديل (٢٩٨/٢)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ت ٢٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٣٩١/١)، معرفة الثقات (١٩٨/١)، الثقات (٦٧/٦)، الكاشف (٢٠٦/١)، من تكلم فيه وهو موثق (ت ٢)، التقريب (ت ١٣٨).

(٢) لم أقف على هذه الرواية في صحيح مسلم، وإنما الذي فيه في كتاب البر والصلة والآداب، باب فَضْلِ إِزَالَةِ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ (٢٠٢٢/٤، ح ٢٦١٨) حديثُ إماطة الأذى من طريق أبان بن صمعة، عن أبي الوازع، وأعقبه بمتابعة أبي بكر بن شُعيب له عن أبي الوازع، وما ذكره المصنف قاله الحاكم في المدخل للصحيح (١٠٧/٤)، ويشبه أن يكون المصنف نقله منه، وقد عدَّه محقق المدخل الدكتور ربيع المدخلي في أوهام الحاكم.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٧، ٣١٢/٢، ح ٣٧٢٧): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن هَارُونَ، أَنْبَأَنَا هِشَامُ بن حَسَّانَ، عن وَاصِلٍ مَوْلَى أَبِي عُيَيْنَةَ، عن يَحْيَى ابن عُقَيْلٍ، عن يَحْيَى بن يَعْمَرَ، عن أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ أُمَّتِي بِأَعْمَالِهَا حَسَنِهَا وَسَيِّئِهَا، فَرَأَيْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الأَذَى يُنَحَّى عَنِ الطَّرِيقِ، وَرَأَيْتُ فِي سَيِّئِ أَعْمَالِهَا النُّخَاعَةَ فِي المَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ**»».

(٤) قال الذهبي: «ثقة حجة». الكاشف (٣٤٦/٢).

[٢٣٣٧] قوله: «**عن يحيى بن عُقَيل**»، هو بضم العين وفتح القاف، وكذا في أصلنا(١)، وهو صَدُوق(٢).

بابُ فضلِ صَدقةِ المَاءِ

[٢٣٣٨] قوله: «**عن هِشَامٍ صاحبِ الدَّسْتَوَائِيّ**(٣)»، ويقال أيضا: الدَّسْتَوانِي بالنون، والدَّسْتَوائي نسبة إلى بيع الثياب الدستوانية، وهي ثياب تُجلب من دَسْتَوَى قرية بالأهواز(٤)، ويقال له لهذا: صاحبُ الدستوائي، وهو هشام بن أبي عبد الله واسمه سَنْبَر، قال أبو داود الطيالسي: كان هشامُ أمير المؤمنين في الحديث(٥).

[٢٣٣٩] قوله: «**عن سَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ، عن سَعد بن عُبادة**»، في أصلنا

---

(١) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٦٩) وكتب الضبط.
انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٢/٥٣٦)، الإكمال (٦/٢٤١).

(٢) الكاشف (٢/٣٧)، التذهيب (١٠/١٨، ح ٧٦٥٧).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٨، ٢/٣١٢، ح ٣٧٢٨): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن هِشَامٍ صَاحِبِ الدَّسْتُوَائِيِّ، عن قَتَادَةَ، عن سَعِيدِ بن المُسَيَّبِ، عن سَعْدِ ابن عُبَادَةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**سَقْيُ المَاءِ**»».

(٤) انظر: التعديل والتجريح (١/١٩٣)، مشاهير علماء الأمصار (ت ١٢٥٣).
والأهواز اليوم مقاطعةٌ غربيَّ إيران على ساحل الخليج العربي، غنية بالثروة النفطية، يسكنُها شعبٌ عربيٌّ يعاني من التمييز الفارسي العُنْصُرِي، ويَرزَحُ تحتَ نِيرِ الاحتلال الرافِضِي، تُنهبُ ثرواتُه ويتعرض علماؤه ونُخبتُه للقتل والتعذيب الوحشي، وقريةُ دَسْتَوَى الواقعة فيها ذكروا في أصلِها ومعناها ثلاثة أوجه: أولها: أنها من دَسْتْوار، وهي العصا التي يستخدمها كبار السن، ربما لأن هذه القرية كانت اشتهرت بصناعة هذه العِصِي، والوجه الثاني: أنها من دَسْتْواره بمعنى: مثل اليد، ربما لأن سكان القرية كانوا يعتمدون على الحرف اليدوية والزراعة، والوجه الثالث: أنها من دَسْتْوانه، بمعنى صدر المجلس، وذلك لأن القرية كانت صدر المدينة لوجود العلماء وأشراف القوم فيها، وأرى رُجحان الوجه الأخير. والله أعلم.
انظر: دستوا، لغت نامه دِهْخُدا (قاموس دهخدا اللغوي الإلكتروني)، تم النقل منه بتاريخ: ١٤٣٦/٥/٣هـ، http://www.loghatnaameh.org/.

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٩/٦٠)، التذهيب (٩/٢٩٠-٢٩١، ت ٧٣٣٩).

بين سعيد وسعد ضبَّةٌ يُشِير بذلك إلى الانقطاعِ بينهما، وهو كذلك، فإن سعيد ابن المسيب لم يدرك سعدَ بن عُبادة[١]، قال العلائي: وروايته عنه في أبي داود، النسائي، وينبغي أن يُزاد عليه وابن ماجه[٢].

[٢٣٤٠] قوله: «**قد لُطْتُها لإِبِلِي**[٣]»، لاطَ حوضَه: أي طيَّنه وأصْلَحَه، وأصله من اللُّصُوقِ[٤].

[٢٣٤١] قوله: «**حَرَّى**»، الحَرَّى: فَعْلَى من الحَرّ، وهي تأنيث حَرَّانَ، وهما للمبالغة، يُريدُ أنَّها لشِدَّةِ حَرِّها، قَد عَطِشَت ويَبِست من العَطَشِ، والمعنى أن فِي سَقيِ كل ذي [١٨٤/ب] كَبِدٍ حَرَّى أَجْرٌ، وقيل: أراد بالكَبِدِ الحَرَّى حَياةَ صَاحِبِها، لأنَّه إنَّما تَكونُ كَبِدَةً حَرَّى؛ إذا كانَ فيه حياةٌ، يعني في سَقْيِ كُلِّ ذي روحٍ من الحيوانِ، ويشهدُ له ما جاء في الحديثِ الآخر: «**فِي كُلِّ كَبِدٍ حَارَّةٍ أَجْرٌ**» والحديث الآخر: «**مَا دَخَلَ جَوفِي مَا دَخَلَ جَوفَ حَرَّانِ كبِدٍ**[٥]» وغير ذلك.

---

(١) وكذا قال بالانقطاع بينهما المنذريُّ، والذهبي، والهيثمي. وذلك أن سعيدا ولد على الراجِح سنة ١١٥هـ بالمدينة، وسعد بن عبادة توفي بالشام في السنة نفسها أو قبلها أو بعدها بسنة، على اختلاف في ذلك؛ فالانقطاع بينهما ظاهر.
انظر: الطبقات الكبرى (١١٩/٥)، مختصر سنن أبي داود للمنذري (٢٥٥/٢)، السير (٢٧٠/١، ٢١٨/٤)، مجمع الزوائد (٨٥/٣)، الإصابة (٦٦/٣).

(٢) انظر: جامع التحصيل للعلائي (ص ١٢٩).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٨، ٣١٣/٢، ح ٣٧٣٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد اللَّهِ بن نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إِسْحَاق، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبد الرَّحْمَنِ ابن مَالِكِ بن جُعْشُمٍ، عن أَبِيهِ، عن عَمِّهِ سُرَاقَةَ بن جُعْشُمٍ، قَالَ: سَالتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن ضَالَّةِ الإِبِلِ تَغْشَى حِيَاضِي قَدْ لُطْتُهَا لِإِبِلِي، فَهَلْ لِي مِنْ أَجْرٍ إِنْ سَقَيْتُهَا؟ فقَالَ: «**نَعَمْ، فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ حَرَّى أَجْرٌ**»».

(٤) النهاية (٢٧٧/٤).

(٥) المصدر نفسه (٣٦٤/١).

بابُ الرِّفْقِ

[٢٣٤٢] قوله: «**عن عبد اللهِ بن هِلَالٍ العَبْسِيِّ**[١]»، كذا في أصلنا، وفي نسخة على الهامش: الرحمن، ومخرج الهامش وسط لفظ الله، كأنه يشير إلى أنه في نسخة عبد الرحمن بن هلال، وهو كذلك[٢]، وَكذا أخرجه غير واحد في عبد الرحمن والعَبْسي بالموحدة، وهو كوفي، وثَّقه النسائي[٣] وغيره[٤].

[٢٣٤٣] قوله: «**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْنُ حَفْصٍ الْأُبُلِّيُّ**[٥]»، هو بضم الهمزة ثم الموحد إلى الأُبُلَّة تقدَّم[٦].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٩، ٣١٣/٢، ح ٣٧٣١): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشِ، عن تَمِيمِ بن سَلَمَةَ، عن عبد الرَّحْمَنِ بن هِلَالٍ العَبْسِيِّ، عن جَرِيرِ بن عبد اللَّهِ البَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ يُحْرَمْ الرِّفْقَ يُحْرَمْ الخَيْرَ**»».

(٢) وفي النسخة التيمورية (مج٢/٢٧٠) عبد الله بن هلال أيضا، وكُتب فويق لفظ الجلالة: خ: عبد الرحمن. أي وفي نسخة. أما السليمية (١٧٦/أ) ففيها عبد الرحمن بن هلال، وهو الصواب، وهو الذي في كتب التراجم، ووقع في إسناد حديث آخر عند أحمد في المسند (٥٤٩/٣١، ح ١٩٢١٨): موسى بن عبد الله بن هلال العبسي عن جرير بن عبد الله. ونبه الهيثميُّ في المجمع (٧٣٤/٩) على أنه فيه سقطا، وأن الصواب موسى بن عبد الله ابن يزيد، عن عبد الرحمن بن هلال العبسي، عن جرير، وأشار إلى ذلك ابن حجر في تعجيل المنفعة (٢٧٨/٢).

(٣) تهذيب الكمال (٤٧٣/١٧)، التذهيب (٧٢/٦، ت ٤٠٦٠).

(٤) قال العجلي: «تابعي ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات.
معرفة الثقات (٨٩/٢)، الثقات (١١٥/٥).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٩، ٣١٣/٢، ح ٣٧٣٢): «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بن حَفْصٍ الأُبُلِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن عَيَّاشٍ، عن الأَعْمَشِ، عن أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَيْهِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى العُنْفِ**»».

(٦) انظر النص رقم: ١٩٧٩.

بابُ الإحْسانِ إلى المَمَالِيكِ

[٢٣٤٤] قولـه: «**وَلَا تُكَلِّفُـوهُمْ مَـا يُعَنِّـيهِمْ**[١]»، عنَّـاه إذا شَـقَّ عليـه، والعَنَاءُ المَشَقَّة[٢].

بابُ إفشاء السلام

[٢٣٤٥] قوله: «**لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**[٣]»، كذا في أصلنا[٤]، وكذا هو في أكثر الأحاديث، وهو لغةٌ معروفة، حذف النون من غير ناصبٍ ولا جازمٍ[٥]، تقدم قبلُ[٦].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١٠، ٣١٣/٢، ح ٣٧٣٤): «عن أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُـمُ اللَّـهُ تَحْتَ أَيْـدِيكُمْ، فَـأَطْعِمُوهُمْ مِمَّـا تَـأْكُلُونَ، وَالبِسُـوهُمْ مِمَّـا تَلْبَسُونَ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يُعَنِّيهِم، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ**»».

(٢) انظـر: المطـالع (٩/٥). وضـبطُ المصـنِّف للكلمـةِ (يُعَنِّـيهم) يوافـقُ ضـبطَها في التيموريـة (مج٢/٢٧٠) في الهامش الأيمن. واختلفت الكلمة في النسخة السليمية (١٧٦/ب) فكُتبت (يُعْيِيهِم) مضبوطةً بالشكل، من أعيا يُعيي إعياءً، بمعنى أَكَلَّ وأتعبَ.

انظر: القاموس المحيط (ص ١٣١٦).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١١، ٣١٤/٢، ح ٣٧٣٦): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ، أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**»».

(٤) وكذا في النسختين التيمورية (مج٢/٢٧١) والسليمية (١٧٦/ب).

(٥) ومنه قولُ الشاعر: أَبِيتُ أَسْرِي، وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ... وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي.

يريد تبيتين وتدلُكين.

واختلف قول النحاة في ذلك، فذهب بعضهم إلى جوازه، والبعضُ الآخر إلى شذُوذِه وعدم القياس عليه في الاختيار، ويستثنى من ذلك حالة الضرورة.

انظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (٣١٥/٥)، خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (٣٣٩/٨)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١٤٤/١).

(٦) انظر: انظر النص رقم: ٢٦، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

بابُ ردِّ السَّلامِ

[٢٣٤٦] قوله: «**أنَّ رَجُلا دخلَ المسجدَ ورسولُ الله ﷺ جالِسٌ في ناحِيةِ المسجد، فصلَّى، ثم جاء فسلَّم، فقال: «وعليكَ السَّلام**[١]»»، الظاهرُ أنَّ هذا هو المسيءُ صلاتُه فإنَّه كذا، وهو حديث أبي هريرة، فإن كان حديثُه؛ فاسمُه خلَّاد بن رافع ابن مالك الخزرجي، كذا قاله ابن بشكوال في مبهماتِه أنَّه خلاد، وهو الحديث السادس والسبعون بعد المائة، وذكر لهُ شاهداً[٢]، وأظنُّه من مسندِ ابن أبي شيبة[٣]، وإن كان غيره فلا أعلمُه.

وفي هذا الحديث فوائدُ كثيرة، منها: أنَّ هدي النبي ﷺ أنَّ الداخل إلى المسجد يبتدئُ بركعتين تحيَّة المسجد، ثم يجيء فيُسلِّم على القوم، فتكون تحية المسجد قبل تحية أهلِه، فإن تلك حقُّ الله، والسلام على الجلوس حقٌّ لهم، وحق الله في مثل هذا أحقُّ بالتقديم، بخلافِ الحقوق المالية، فإن فيها نزاعاً معروفاً، والفرقُ بينهما حاجة الآدمي، وعدم اتساعِ الحقِّ المالي لأداء الحَقَّين، بخلاف السلام، وكان عادةُ القوم معه هكذا، يدخل أحدُهم المسجد، فيصلي ركعتين، ثم يجيءُ فيُسَلِّم على النبي ﷺ، ولهذا لم ينكر الشارع عليه هذا الفعل، وإنما أنكر عليه صلاته، وعلى هذا فيسن لداخل المسجد إذا كان فيه جماعة؛ ثلاث تحياتٍ مرتبة، أحدها: أن يقول بعد دخُوله: بسم الله والصلاة على رسول الله، ثم يُصلي ركعتين تحيةَ المسجدِ، ثم يُسَلِّمُ على القَومِ. وقد كنتُ قبل تأمُّلِ هذا الحديث أُنْكِرُ على الصُّوفِيَّةِ ابتداءَهم إذا دخلُوا المسجد بالصلاة ثم يسلِّمُون على الجماعة الحاضرين إلى أنْ تأملتُ هذا الحديث، وقد رأيتُه أيضا كذلك في كلام ابن

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١٢، ٢/٣١٤، ح ٣٧٣٩): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ، فَقَالَ: «**وَعَلَيْكَ السَّلَامُ**»».

(٢) رواه من طريق ابن أبي شيبة. انظر: غوامض الأسماء المبهمة (٢/٥٨٣).

(٣) لم أقف في المطبوع من المسند والمصنَّف على ذكر اسم المبهم في الحديث.

قيم الجوزية العلامة شمس الدين عفا الله عنه(١).

بابُ ردِّ السَّلامِ على أهلِ الذِّمَّةِ

[٢٣٤٧] [١٨٥/أ] قوله: «**فقُولُوا وَعَلَيكُم**(٢)»، كذا بالواو في أصلنا، وكذا رواه عامَّةُ المحدثين بها، وكان سفيانُ بن عُيينة يرويه بحذفِها، قال الخطابيُّ: وهو الصوابُ، وذلكَ أنَّه إذا حُذف الواو؛ صار قولهم الذي قالوه بعينِه مردوداً عليهم، وبإدخال الواو يقع به الاشتراك لأن الواو حرف العطف والجمع بين الشيئين، والسام فسروه بالموت(٣). انتهى. قال النووي: والصوابُ أنَّ إثباتَ الواو وحذفَها جائزٌ كما صحَّت به الرواياتُ، وأنَّ الواو أجودُ، كما هو الأكثر، ولا مفسدةَ فيه لأنَّ السامَ الموتُ، وهو علينا وعليهم، ولا ضرر في الواو(٤).

[٢٣٤٨] قوله: «**السَّامُ عليكَ يا أبَا القَاسِم**(٥)»، تقدم أنَّ السَامَ الموتُ، وقال صاحب المطالع: إنما يقولون السَّام عليكُم، فيه تأويلان أحدهما: السآمَةُ يعني الملل، ثم قال: قال الخطابي: وبه فسَّره قتادة(٦)، الثاني: الموت، وعليه يدل: «**وعليكُم**» إذ هو سبيل الكل، وقد جاء في الحديث في الحبَّة السوداء «**شِفاءٌ من كل داءٍ إلا السَّام، والسام: الموت**»(٧). انتهى. وقال ابنُ الأثير في نهايته: عليكُم السَّأْمُ والذَّأْمُ واللعنة، هكذا في روايةٍ مهمُوزا من السَّأم، ومعناه أنكم تَسْأَمُون دينَكم، والمشهورُ فيه تركُ

---

(١) انظر: زاد المعاد (٢/٤١٣-٤١٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١٣، ٢/٣١٤، ح ٣٧٤١): «عن أَنَسِ بن مَالِكٍ، قَالَ: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، فَقُولُوا وَعَلَيْكُمْ**»».

(٣) معالم السنن (٤/١٥٤).

(٤) شرح النووي على مسلم (١٤/١٤٥).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١٣، ٢/٣١٥، ح ٣٧٤٢): «عن عَائِشَةَ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ نَاسٌ مِنْ اليَهُودِ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا القَاسِمِ، فَقَالَ: «**وَعَلَيْكُمْ**»».

(٦) انظر: غريب الحديث للخطابي (١/٣٢٠).

(٧) المطالع (٥/٤٣٣).

الهمز، ويعنُون به الموت[١]. انتهى. وقد ذكره في المطالع في المهمُوز، وكذا في النهاية، ولكن كرَّرهُ فيها في المعْتَلِّ[٢].

بابُ الرَّجُل يُقَبِّلُ يدَ الرَّجُلِ

[٢٣٤٩] قوله: «**عن عبد الله بن سلِمة**[٣]»، هو بكسر اللام من سلِمة[٤] تقدم[٥].

بابُ الاسْتِئْذَانِ

[٢٣٥٠] قوله: «**عن أبي سَوْرَةَ**[٦]»، هو بفتح السِّين المهملة وإسكانِ الواو[٧]، ويروي عن عمِّه أبي أيُّوب وغيره، قال البخاري: منكر الحديث، له عن أبي أيوب مناكير[٨]، وضعَّفه ابن معين[٩]، وأما ابن حبَّان فذكره في الثقات[١٠]، روى

---

(١) النهاية (٣٢٨/٢).

(٢) المصدر نفسه (٤٢٦/٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١٦، ٣١٦/٢، ح ٣٧٤٩): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد اللَّهِ بن إِدْرِيسَ، وَغُنْدَرٌ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عن شُعْبَةَ، عن عَمْرِو بن مُرَّةَ، عن عبد اللَّهِ ابن سَلِمَةَ، عن صَفْوَانَ بن عَسَّالٍ، «**أَنَّ قَوْمًا مِنْ اليَهُودِ قَبَّلُوا يَدَ النَّبِيِّ ﷺ ونَعلَيْهِ**»».

(٤) انظر: الإكمال (٣٣٦/٤).

(٥) في النص رقم: ٤٦ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١٧، ٣١٦/٢، ح ٣٧٥١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الرَّحِيمِ بن سُلَيْمَانَ، عن وَاصِلِ بن السَّائِبِ، عن أَبِي سَوْرَةَ، عن أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا السَّلَامُ، فَمَا الِاسْتِئْنَاسُ؟ قَالَ: «**يَتَكَلَّمُ الرَّجُلُ تَسْبِيحَةً، وَتَكْبِيرَةً، وَتَحْمِيدَةً، وَيَتَنَحْنَحُ، وَيُؤْذِنُ أَهْلَ البَيْتِ**»».

(٧) انظر: تكملة الإكمال (٢٤٥/٣).

(٨) انظر: سنن الترمذي، أبواب صفة الجنة، بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ خَيْلِ الجَنَّةِ (٦٨٢/٤، ح ٢٥٤٤).

(٩) قال الترمذي: «ضعفه ابن معين جدا». انظر: المصدر السابق.

(١٠) الثقات لابن حبان (٥٧٠/٥).

عنه واصِلُ بن السائبِ، ويحيى بن جابرُ الطائيُّ وغيرهما، كذا قال الذهبيُّ في تذهيبه(١)، وقال في الميزان: ما روى عنه سوى واصل بن السائب وآخر(٢)، وبمعناه في الكاشف(٣)، وجزم في التذهيب أنه ابن أخي أبي أيوب وكذا في الكاشف، وفي الميزان قال: يُقال: إنه ابن أخي أبي أيوبَ.

[٢٣٥١] قوله: «**فَكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي، يَتَنَحْنَحُ لِي**(٤)»، رواه النسائي، ابن ماجه، والبيهقيُّ(٥)، وقال: مختلفٌ في إسنادِه ومتنِه، فقيل: سَبَّحَ، وقيل:

---

(١) التذهيب (٢٨٦/١٠، ت ٨٢٠٥).

(٢) الميزان (٥٣٥/٤).

(٣) الكاشف (٤٣٣/٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١٧، ٣١٦/٢، ح ٣٧٥٢): «عن عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُدْخَلَانِ، مُدْخَلٌ بِاللَّيْلِ، وَمُدْخَلٌ بِالنَّهَارِ، فَكُنْتُ «**إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي، يَتَنَحْنَحُ لِي**»».

(٥) أخرجه النسائي في صفة الصلاة، باب التنحنح في الصلاة (١٢/٣، ح ١٢١٢) عن محمد بن عُبيد. وأخرجه ابن ماجه (الكتاب ٢٨، الباب ١٧، ٣١٦/٢، ح ٣٧٥٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة. كلاهما عن أبي بَكرِ بنِ عَيَّاشٍ، عَن مُغِيرَةَ، عَن الحَارِثِ العُكْلي، عَن عبد اللَّهِ بنِ نُجَيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُدْخَلَانِ مُدْخَلٌ بِاللَّيْلِ وَمُدْخَلٌ بِالنَّهَارِ فَكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي يَتَنَحْنَحُ لِي». واللفظ لابن ماجه.

وأخرجه النسائي أيضا في الموضع المذكور (ح ١٢١١) عن محمد بن قدامة، عن جرير، عن المغيرة، عن الحارث العكلي، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن عبد الله بن نجي بنحوه.

وأخرجه البيهقي (٢٤٧/٢) عن محمد بن عُبيد، عن عبد الواحد، عن عمارة بن القعقاع، عن الحارث العكلي عن أبي زرعة بنحوه، وفي لفظه: سبح بدل تنحنح.

وأخرجه النسائي أيضا في الموضع المذكور (ح ١٢١٣) عن القاسم بن زكريا بن دينار، عن أبي أسامة، عن شُرحبيل يعني بن مدرك، عن عبد الله بن نجي عن أبيه، عن علي بنحو حديث ابن ماجه، وزاد في الإسناد نُجيا بين عبد الله وعلي ﷺ. وهذه الرواية تُشير إلى الانقطاع بين عبد الله بن نجي وعلي ﷺ في الطرق الأخرى، وأن الواسطة بينهما هو نجي والد عبد الله، وعلى افتراض ثبوت هذه الزيادة يبقى الإسناد ضعيفا، عبد الله بن نُجي عليه مدار الإسناد متكلَّم فيه كما سيأتي،

=

تَنَحْنَحَ، وقال: ومداره على عبد الله بن نُجَيٍّ، قال البخاري: فيه نظرٌ(١)، انتهى(٢). وقد وثَّقه النسائيُّ(٣)، لا جرَم أخرجه ابن السَّكن في سُننِه الصِّحاحِ(٤). [١٨٥/ب]

بابُ الرَّجُل يُقال له كيفَ أصْبَحتَ

[٢٣٥٢] قوله: «**عنْ جَدِّه أبي أُسيدِ السَّاعِدِي**(٥)»، تقدم قُبيله الكلام على همزته وسينِه فانظره(٦).

ووالده نُجَيٌّ مستورُ الحال، وقال فيه الذهبي: «لين»، وقال ابن حجر: «مقبول» فمثلهما لا يقبل تفرده، وذكر ابن حبان نُجَيًّا في الثقات (٥/٤٨٠) وقال: «يروي عن علي، لا يُعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد».

(١) ونحوه قال ابن عدي. التاريخ الكبير (٥/٢١٤)، الكامل (٤/٢٣٤).

(٢) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢/٢٤٧).

(٣) وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الشافعي في مناظرته مع محمد بن الحسن في الشاهد واليمين: «عبد الله بن نجي مجهول»، وذكر أبو حاتم الرازي عن «إِسْحَق بن مَنْصُورٍ قَالَ: قُلْتُ لِيَحيَى ابنِ مَعِينٍ: عبد اللَّهِ بنُ نُجَيٍّ سَمِعَ مِن عَلِيٍّ؟ قَالَ: لَا، بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلِيٍّ أَبَوُهُ»، وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: «لم يسمع من علي، وليس بقوي في الحديث»، وَقَال ابن حجر في التهذيب: «قال البزار: سمع هو وأبوه من عليٍّ»، وقال في التقريب: «صدوق».

انظر: العلل للدارقطني (٣/٢٥٨)، تهذيب الكمال (١٦/٢٢٠)، تهذيب التهذيب (٦/٥٠)، التقريب (ت ٣٦٦٤).

(٤) صحيح ابن السكن أكثره مفقود، ولا توجد منه إلا قطعة يسيرة مخطوطة.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ١٨، ٢/٣١٧، ح ٣٧٥٥): «حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاق الهَرَوِيُّ إِبْرَاهِيمُ بن عبد اللَّهِ بن حَاتِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد اللَّهِ بن عُثْمَانَ بن إِسْحَاق بن سَعْدِ بن أَبِي وَقَّاصٍ، حَدَّثَنِي جَدِّي أَبُو أُمِّي مَالِكُ بن حَمْزَةَ بن أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ بن عبد المُطَّلِبِ: وَدَخَلَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ**»، قَالُوا: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، قَالَ: «**كَيْفَ أَصْبَحْتُمْ؟**»...».

(٦) انظر النص رقم: ٢٣٢٤.

بابُ تَشْمِيتِ العَاطِسِ

[٢٣٥٣] قوله: «**عَطَسَ رجُلان**[١]» إلى آخره الذي لم يُشَمِّتْهُ هو عَامرُ ابن الطُفَيلِ، والذي شَمَّتَهُ هو ابنُ أخِيه، كما رواه الطَّبرانِيُّ في معجمه الكبيرِ[٢] كما أوردهُ ابن شيخُنا أبي زرعة ابن العِراقي في مبهماتِه[٣].

[٢٣٥٤] قوله: «**فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا أَوْ سَمَّتَ**»: الأولى بالمعجمة، والثانية: بالمهملة، كذا في أصلِنا[٤]، وهذا شك من الراوي، أرادَ أن يحافظَ على اللفظ، وإلا ففيه الإعجامُ والإهمال مع نيف وتسعين كلمة أفردها شيخنا مجد الدين الفيروز آبادِيُّ بتصنيف وقرأته عليه بالقاهرة[٥]، ومعناه بمعجمةٍ: الدعاء، والسَّمت بالمهملة: الهيئةُ الحسنة، كأنه يقال له: جعلك الله على سمتٍ حسن، لأن هيئته تنزعج للعُطاسِ، قال ابن الأثير: وهو بالمعجمة والمهملة، الدعاء بالخير والبركة، والمعجمة أعلاهُما[٦]، وفي المطالع بالمعجمة والمهملة: الدعاء[٧].

باب المَعَاذِيرِ

[٢٣٥٥] قوله: «**عن ابن مِينَاء**[٨]»، هو العبَّاسُ بن عبد الرحمن بن مِينَاء،

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٢٠، ٢/٣١٧، ح ٣٧٥٧): «عن أَنَسِ بن مَالِكٍ، قَالَ: عَطَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا أَوْ سَمَّتَ وَلَمْ يُشَمِّتِ الآخَرَ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَطَسَ عِنْدَكَ رَجُلَانِ، فَشَمَّتَّ أَحَدَهُمَا وَلَمْ تُشَمِّتِ الآخَرَ، فَقَالَ: «**إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَإِنَّ هَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ**»».

(٢) من حديث سهل بن سعد (٦/١٢٥، ح ٥٧٢٤). وفي إسناده عبد المُهَيْمِنِ بنُ عَبَّاسِ ابنِ سَهلِ بنِ سَعدٍ، قال البخاري: «منكر الحديث». التاريخ الكبير (٦/١٣٧).

(٣) انظر: المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (٣/١٤٤٣، ح ٥٧٤).

(٤) وكذا في النسختين التيمورية (مج٢/٢٧٣)، والسليمية (١٧٧/أ).

(٥) يريدُ كتابه: تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين (ص ٤١).

(٦) النهاية (٢/٤٩٩). وكذا قال ذلك أبو عبيد الهروي في غريب الحديث (٣/٢٤٦).

(٧) المطالع (٦/٥٤).

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٢٣، ٢/٣١٨، ح ٣٧٦٢): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ:

=

ذكره ابن حبان في الثِّقات[١]، وقد سمَّاه في الطريق الثانية[٢].

[٢٣٥٦] قوله: «**عن جُوْدَان قال: قال رسولُ الله ﷺ**»، قال الذهبي: ويقال: ابن جُودان، كُوفِيٌّ مختلفٌ في صُحبتِه[٣]، كذا قال في التذهيبِ والكاشف، وذكره في

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عن ابْنِ جُرَيْجٍ، عن ابْنِ مِينَاءَ، عن جُودَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنِ اعْتَذَرَ إِلَى أَخِيهِ بِمَعْذِرَةٍ لَمْ يَقْبَلْهَا، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ خَطِيئَةِ صَاحِبِ مَكْسٍ**»».

(١) (٥/٩٥٢)، وقال الذهبي: «صالح»، وقال ابن حجر: «مقبول».
الكاشف (١/٥٣٥)، التقريب (ت ٣١٧٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٢٣، ٢/٣١٨، ح ٣٧٦٣).

(٣) وكذا قال المنذري، والمزي، وابن كثير، وابن حجر.
وأوردهُ في جُملة الصحابة جمٌّ غفير، منهم: ابن أبي عاصم، والترمذي، والبرديجي، وابن أبي حاتم، وابن قانع، والطبراني، وابن مندة، وأبو نعيم، وابن عبد البر، وابن الجوزي، والذهبي وابن كثير رضوان الله عليهم أجمعين. وقال الترمذي: «مولى رسول الله ﷺ»، وقال ابن حبان: «يقال إن له صحبة»، قال أبو الفتح الأزدي: «له صحبة».
وأضاف مغلطاي إلى المذكورين خليفة بن خياط، وابن البرقي، وابن أبي خيثمة، والطبري، والربعي.
ونفى عنه الصحبة أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في المراسيل: «جودان هذا ليست له صحبة، وهو مجهول». وذكر الحافظ ابن حجر في التقريب أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين، وذكره العلائي حديثه في المراسيل، ونقل قول أبي حاتم السالف فيه، وأعل البوصيري حديثه بالإرسال.
وعمدة المثبتين لصحبتِه حديثُ الباب عند ابن ماجه في المعاذير، إلا أن في صحة إسناده إليه مقالا، فالراوي عنه عبَّاس بن عبد الرحمن بن مِينَاء ليس بالمشهور، وتفرد بتوثيقه ابن حبان بإيراده إياه في الثقات، والراوي عن ابن مِيناء ابنُ جريجٍ، وهو مدلس وقد عنعن، وليس لجودان -على الراجح- إلا هذا الحديث من طريق ابن مِيناء عنه.
انظر: الآحاد والمثاني (٤/٥٥٠)، تسمية أصحاب رسول الله ﷺ للترمذي (ص ٣٧، ت ٩٥)، الجرح والتعديل (٢/٥٤٥)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٤، ح ٣٩)، طبقات =

التجريد[١] ولم يُحَمِّرْ عليهِ لشرطه فيمن الراجح فيه أنه تابعيٌّ، فالراجح عنده أنه صحابي، وهو بجيم مضمومة ثم واو ساكنة ثم دال مهملة وفي آخره نون[٢].

باب المُزَاحِ

[٢٣٥٧] قوله: «**المُـزاح**»، يقال: مَزَح مَزْحًا ومُزاحةً ومُزاحا بضمهما وهما اسمان دَعِبَ ومازحه مُمازَحة ومِزاحا بالكسر[٣].

[٢٣٥٨] قوله: «**عن الزُّهْرِيِّ، عن وَهْبِ بن عبد بن زَمْعَةَ، عن أمِّ سَلَمَةَ**[٤]»،

الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث (ت ٣٥)، معجم الصحابة للبغوي (٥٠٦/١)، معجم الصحابة لابن قانع (١٥٦/١)، الثقات (٦٥/٣)، المعجم الكبير (٢٧٥/٢)، ذكر اسم كل صحابي ممن لا أخ له يوافق اسمه للأزدي (ت ٦٩)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٦٣٢/٢)، الاستيعاب (٢٧٥/١)، تلقيح فهوم الأثر (ص ١٢٦)، أسد الغابة (٤٥٦/١)، تهذيب الكمال (١٦١/٥)، إكمال تهذيب الكمال (٢٥٢/٣-٢٥٥)، جامع المسانيد والسنن (٢٤٣/٢)، تحفة التحصيل (ص ٥٥)، مصباح الزجاجة (١١٤/٤)، الإصابة (٥٢٥/١)، التقريب (ت ٩٨٥).

(١) انظر: التذهيب (١٦٤/٢، ت ٩٨٧)، الكاشف (٢٩٨/١)، التجريد (٩٤/١، ت ٨٨١).

(٢) كذا بضم الجيم في النسخة التيمورية (مج٢/٢٧٤)، وبفتحها في السليمية (١٧٧/ب)، وتصحَّف في المطبوع بتحقيق الأعظمي إلى جُوذان، بالذال المعجمة.

(٣) انظر: غريب الحديث لابن سلام (٣٣٣/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٢٤، ٣١٨/٢، ح ٣٧٦٤): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن زَمْعَةَ بن صَالِحٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن وَهْبِ بن عبد بن زَمْعَةَ، عن أُمِّ سَلَمَةَ. وحَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَمْعَةُ بن صَالِحٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبد اللَّهِ ابن وَهْبِ بن زَمْعَةَ، عن أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: «خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فِي تِجَارَةٍ إِلَى بُصْرَى قَبْلَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ بِعَامٍ، وَمَعَهُ نُعَيْمَانُ، وَسُوَيْبِطُ بن حَرْمَلَةَ، وَكَانَا شَهِدَا بَدْرًا، وَكَانَ نُعَيْمَانُ عَلَى الزَّادِ، وَكَانَ سُوَيْبِطُ رَجُلًا مَزَّاحًا، فَقَالَ لِنُعَيْمَانَ: أَطْعِمْنِي، قَالَ: حَتَّى يَجِيءَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: أما لَأُغِيظَنَّكَ، قَالَ: فَمَرُّوا بِقَوْمٍ، فَقَالَ لَهُمْ سُوَيْبِطٌ: تَشْتَرُونَ مِنِّي عَبْدًا لِي، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: إِنَّهُ عبد لَهُ كَلَامٌ وَهُوَ قَائِلٌ لَكُمْ إِنِّي حُرٌّ، فَإِنْ كُنْتُمْ إِذَا قَالَ لَكُمْ هَذِهِ المَقَالَةَ، تَرَكْتُمُوهُ، فَلَا تُفْسِدُوا عَلَيَّ عَبْدِي، قَالُوا: لَا، بَلْ نَشْتَرِيهِ مِنْكَ، فَاشْتَرَوْهُ مِنْهُ بِعَشْرِ قَلَائِصَ، ثُمَّ أَتَوْهُ فَوَضَعُوا

=

ثم طرَّقه فقال: «**عن الزهري، عن عبد الله بن وهب بن زمعة، عن أم سلمة**»(١)، وقد كتب كاتبٌ تجاه ذلك في الهامش، وغالب ظني أنه بخط واقفِ الأصلِ الملكِ المحسن ما لفظه: الأول خطأٌ، والثاني صوابٌ، وعلى الوجهين أخرجه. انتهى. وقد قال المزيُّ في أطرافه في الطريق الثاني من تطريق هذا الحديث، ما لفظه: «عن وهب بن عبد بن زمعة (ز) كذا في الأصول وهب بن عبد بن زمعة، وفي كتاب أبي القاسم(٢): وهب بن عبد الله بن زمعة، وقال عقيبه: كذا قال»(٣). انتهى. وهذا بعد أن صدره بعبد الله بن وهب ابن زمعة بن الأسود، عن أم سلمة: وهو ابن أخي عبد الله ابن زمعة بن الأسود الأسدي. انتهى.

وقال الذهبي في تذهيبه ما لفظُه: «وهب بن عبد بن زمعة بن الأسود ابن عبد المطلب بن أسد، القرشي، الأسدي، عن أم سلمة، وعنه الزهري. والأصح: الزهري، عن عبد الله بن وهب بن زمعة(٤)، انتهى. وقال في الكاشف: وهب بن عبد ابن زمعة، عن أم سلمة، [١٨٦/أ] وعنه الزهري، لكن صوابُه: عبد الله بن وهب ابن زمعة(٥)». انتهى.

[٢٣٥٩] قوله: «**إلى بُصرى**»، بُصْرى: بضم الموحدة، مدينةُ حُورَان(٦)،

فِي عُنُقِهِ عِمَامَةً أَوْ حَبْلًا، فَقَالَ نُعَيْمَانُ: إِنَّ هَذَا يَسْتَهْزِئُ بِكُمْ وَإِنِّي حُرٌّ لَسْتُ بِعَبْدٍ، فَقَالُوا: قَدْ أَخْبَرَنَا خَبَرَكَ، فَانْطَلَقُوا بِهِ فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَأَخْبَرُوهُ بِذَلِكَ، قَالَ: فَاتَّبَعَ القَوْمَ وَرَدَّ عَلَيْهِمُ القَلَائِصَ، وَأَخَذَ نُعَيْمَانَ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرُوهُ، قَالَ: «**فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مِنْهُ، حَوْلًا**»».

(١) وكذا في النسختين التيمورية (مج٢/٢٧٤) والسليمية (١٧٧/ب).

(٢) هو أبو القاسم ابن عساكر، وله أطراف على السنن، سماه الإشراف على الأطراف (مخطوط)، وقد اعتمده المزي في تحفة الأشراف ومدحه كما في مقدمته (١/٤-٥).

(٣) تحفة الأشراف (١٣/٢١).

(٤) التذهيب (٩/٣٩٣، ت ٧٥٢٥).

(٥) الكاشف (٢/٣٥٧).

(٦) في منتصف المسافة بين عمان ودمشق، وهي اليوم آثار قرب مدينة دَرْعَة التي احتلَّت محلها حتى ظن بعض الناس أنها هي، وبُصرى ودرعة داخل حدود سوريا المعاصرة، على أكيال من

=

فُتحتْ صُلحًا في شهر ربيع الأول لخمسٍ ﷺ بقين منه سنة ثلاث عشرة، وهي أول مدينة فتحت بالشام، ذكر ذلك ابن عساكر. انتهى. وردَها النبي ﷺ مرتين[1]؛ الأولى: مع عمه أبي طالب، والثانية: في متجر لخديجة رضي الله عنها وأرضاها، فالمرَّتان قبل النبوة. ودخل الشام ثلاثاً، هاتان المرتان، والثالِثَة في غزوة تبوك سنة تِسعٍ، ودخل قبل ذلِك في الإسراء على بيت المقدس على القول بأنَّه يقظةً وعلى القول بأنه أُسْري مرتين أو ثلاثا، فيزيدُ عدد الدخول إلى الشام[2]. والله أعلم.

[٢٣٦٠] قوله: «**ومعه نُعيمَانُ وسُوَيبِطُ بن حَرْمَلةَ، وكانَا شَهِدَ بَدْراً، وكانَ نُعَيمانُ على الزادِ، وكانَ سُوَيبِطُ رجلاً مَزَّاحًا، فقالَ لِنُعَيمانَ: أَطْعِمْنِي، قال: حتَّى يَجِيءَ أبوبكر، قال: أَمَا لَأُغِيْظَنَّكَ، قَالَ: فَمَرُّوا بِقَومٍ. فقالَ لهم سُويْبِطُ: تَشْتَرُونَ مِنِّي عُبَيدًا لِي؟ قالُوا: نَعم. إلى قوله: فقال نُعَيمَانُ: إنَّ هذَا يَسْتَهْزِئُ بِكُم...**» الحديث، كذا في أصلنا[3]، أنَّ سويبطا باع نُعيمان، وفي حاشية ما صورته: الصوابُ أن نُعيمان هو الذي باع سُوَيبِط كذا، وكان سُويبط على الزاد، وهذا مشهور، ذكره الزُبير ابن بكار في كتاب المزاح له، والواقدي في مغازيه وغيرهما[4]. انتهى. وعلى الصواب

حدود الأردن الشمالية.

انظر: معجم البلدان (٤٤١/١)، الروض المعطار (ص ٢٠٦)، معجم المعالم الجغرافية (ص ٤٤-٤٥).

(١) انظر: تاريخ دمشق (١٠٥/٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٣٧/٣).

(٢) انظر: سيرة ابن هشام (٣١٩/١، ٦/٢، ٢٤٢).

(٣) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٧٥) والسليمية (١٧٧/ب).

(٤) كتابُ المزاح للزبير بن بكار لا يزال مخطوطا فيما أعلم في نيف وأربعين لوحة، واطلعت على لوحات رقمية منه في صفحة أحد الفضلاء على شبكة المعلومات، ولم أقف على الحديث في المطبوع من مغازي الواقدي، وما نقله المصنف من حاشية أصله مكتوب في الهامش الأيسر للنسخة التيمورية مع مسح في أوله: «وهو الذي باع سويبط، وكان سويبط على الزاد، وهذا مشهور، ذكره الزبير بن بكار في كتاب المزاح، والواقدي في مغازيه وغيرهما» ا.هـ. وأخرجه الإمام أحمد (٢٨٣/٤٤-٢٨٤، ح ٢٦٦٨٧) على الصواب من حديث ابن شِهَابٍ، عن

=

ذكره ابن عبد البر في استيعابه[١]، وفي تجريدِ الذهبي موافَقة لما في الحاشية، قال فيه ما لفظه: «سويبط بن حرملة، وقيل: ابن سعْد بن حرملة، القرشي، العَبْدَرِي، بدريٌّ، هاجر إلى الحبشة، وهو الذي سافر مع أبي بكر، ومزح معه نُعيمان، فباعه نُعيمان». انتهى. وذكر في نعيمان بن عمرو بن رفاعة النجاري: «هو نُعمان فصغِّر، بدري كان يمزحُ كثيرا»[٢]. وذكره النووي في تهذيبه[٣] كما ذكره الذهبي على الصواب، فما في الأصل غلط من بعضِ الرُواةِ، وما في الهامش صوابٌ. والله أعلم.

[٢٣٦١] قوله: «**فاشترَوه بعَشْرِ قَلائِصَ**»، القَلوصُ من النُوق كالجارية في النساء، وجمعُ القَلُوص: قُلُص، وقَلائِص، مثل: قَدُوم، وقُدُم، وقَدائمَ، وجمع القُلُصِ: قِلاص، مثل: سُلُب، وسِلاَب[٤].

[٢٣٦٢] قوله: «**يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْر؟**[٥]»، أما أبو عُمير فهو أخو أنس لأمِّه، ووالدُهُ أبو طلحة زيد بن سهل الأنصاري[٦]، وهو الذي مات وكتمتْ أمُّه

عبد اللهِ ابْنِ وَهْبِ بنِ زَمْعَةَ، «عن أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ خَرَجَ تَاجِرًا إِلَى بُصْرَى، وَمَعَهُ نُعَيْمَانُ وَسُوَيْبِطُ ابْنُ حَرْمَلَةَ، وَكِلَاهُمَا بَدْرِيٌّ، وَكَانَ سُوَيْبِطٌ عَلَى الزَّادِ، فَجَاءَهُ نُعَيْمَانُ...» وذكر الحديث.

(١) ذكره ابن عبد البر على الوجهين، روى الخطأ من طريق وكيع عن زمعة بن صالح، ثم قال: «هكذا روى هذا الخبر وكيع وخالفه غيره فجعل مكان سويبط نُعيمان» ثم رواه على الصواب في حرف النون من طريق روح بن عبادة عن زمعة بن صالح.
انظر: الاستيعاب (٢/٦٩٠، ٤/١٥٢٦).

(٢) تجريد أسماء الصحابة (١/٢٤٨، ت ٢٦٠٧، ٢/١١٢، ت ١٢٦٦).

(٣) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/١٣٠).

(٤) الصحاح للجوهري (٣/١٠٥٤).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٢٤، ٢/٣١٩، ح ٣٧٦٥): عن أنسِ بن مَالِكٍ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَالِطُنَا، حَتَّى يَقُول لِأَخٍ لِي صَغِيرٍ: «**يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْر؟**»، قَالَ وَكِيعٌ: يَعْنِي طَيْرًا كَانَ يَلْعَبُ بِهِ».

(٦) الاستيعاب (٤/١٧٢١).

وفاتَه، وأمُّه أم سُليم[١]، وقوله: ما فعل النُغَير، النُغَير: طائِرٌ يُشبه العُصفور، وقيل: هو فرخُ العصفور، وقيل: نوع من الحُمْرَة، ومُكَبرُه نُغَرٌ، وهو جمع واحدته نُغْرَة، وقيل: بل هو [١٨٦/ب] واحد، وجمعه نُغْران، ويقال: هو طائر أسودُ اللون، أحمرُ المِنقار[٢]، وهذا الحديث فيه فقهٌ كثِير، وقد أفردَهُ بالتأليف: أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري، ابن القاصّ[٣]، وهو عندي، ومن مسائله جواز حبس الطائر في قفصٍ وإطعامه[٤]، والمسألة عزيزة النقل في كتبِ الشافعية، وهي أيضا مذكورة في شرح التعجيز لابن يونس[٥] في كتاب النفقات مصرِّحا بالجواز قائلا: فإن الطائر كالدابة، والقفص كالإسطبل.

[٢٣٦٣] قوله: «**عن أبي المُنِيبِ**[٦]»، هو بضم الميم وكسر النون ثم مثناة

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (١١/١٦).

(٢) المطالع (١٨٧/٤).

(٣) هو: أبو العباس، أحمد بن أبي أحمد الطبري، ثم البغدادي الشافعي، ابن القاص تلميذ أبي العباس بن سريج، ت/٣٣٥هـ.

إمام فقيه، شيخ الشافعية، صنف في المذهب كتاب المفتاح، وكتاب أدب القاضي، وكتاب المواقيت، وفوائد حديث أبي عمير. السير (٣٧١/١٥).

وكتابه مطبوع باسم: فوائد حديث أبي عمير، جمع فيه أكثر من ستين فائدة مستفادة من الحديث.

(٤) انظر: فوائد حديث أبي عمير (ص ٢٨-٢٩).

(٥) هو: تاج الدين عبد الرحيم بن محمد بن محمد بن يونس ، الموصلي، ت/٦٧١هـ.

قال السبكي: «كان آية في القدرة على الاختصار ومن أحسن مختصرٍ له في الفقه كتابٌ سمّاه نهاية النفاسة قل أن رأيتُ مثلَه في عذوبة منطقه وكثرة المعنى وصغر الحجم وسأله الحنفيةُ أن يختصر لهم القدوري فاختصره اختصارا حسنا، وهو عندي».

له التعجيز مختصر الوجيز، والنبيه في اختصار التنبيه، ومختصر المحصول في أصول الفقه، والتطريز في شرح كتاب التعجيز، لم يكمُل ولا يزال مخطوطا، وشرح الوجيز ولم يكمُل أيضا، والتنويه بفضل التنبيه. ذكرها السبكي. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٩١/٨).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٢٦، باب الجلوس بين الظل والشمس، ٣١٩/٢، ح ٣٧٦٧): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بن الحُبَابِ، عن أَبِي المُنِيبِ، عن ابْنِ بُرَيْدَةَ،

=

تحت ساكنة ثم موحدة، وهو جُرَشِيٌّ، دِمَشْقِيٌّ، أرسل عن مُعاذ، وروى عن جماعة، وعنه جماعة، وثَّقه العجلي[١] وغيره، ويشتبهُ بهِ -لكن بمثلَّثة بدل النون- عبد المحسن بن عبد المنعم بن علي بن مُثيب، الكَفَرْطَابي، عن أبي القاسم بن الحُصَين، وعنه أبو المواهب بن صَصْرَى[٢]، وابن مُثَبّت الأندلسي، بتشديد الموحدة، وفي آخره مثناة فوق، أندلسي مقرئ بيتِ المقدس[٣].

باب النهي عن سَبِّ الريحِ

[٢٣٦٤] قوله: «**فإنها من رَوحِ الله**[٤]» أي: من رحمته بعباده[٥].

باب ما يُستَحَبُّ من الأسماءِ

[٢٣٦٥] قوله: «**أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ، عبد اللَّهِ، وَعبد الرَّحْمَنِ**[٦]» رأيتُ غير واحد من طلبةِ العلم يسألون: إذا كان أحبَّ الأسماءِ إلى الله، عبد الله، وعبد الرحمن، فلم سَمَّى النبي عليه السلام بعد النَّبوة ولدَه إبراهيم، والجواب: لعله كان قبلَ أن يُطلعه الله على أن أفضلها عبد الله وعبد الرحمن، أو أنه أراد أن يسميه باسم

عن أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «**نَهَى أَنْ يُقْعَدَ بَيْنَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ**»».

(١) معرفة الثقات (٤٢٨/٢). ووثقه ابن حبان، والذهبي وابن حجر.
انظر: الثقات (٥٦٤/٥)، الكاشف (٤٦٤/٢)، التذهيب (٤٠٨/١٠، ت ٨٤٥١)، التقريب (ت ٨٣٩٥).

(٢) صَصْرَى: بفتح الصاد الأولى وسكون الثانية وفتح الراء. كذا ضُبط في المطبوع من كُتب التراجم. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٨٢/٢٢)، الأعلام للزركلي (٢٢٥/٢).

(٣) انظر: توضيح المشتبه (٢٩٢/٨)، تبصير المنتبه (١٣٢٤/٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٢٩، ٣٢٠/٢، ح ٣٧٧٢): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِنَّهَا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَالعَذَابِ، وَلَكِنْ سَلُوا اللَّهَ مِنْ خَيْرِهَا، وَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا**»».

(٥) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٤١٩/١).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣٠، ٣٢٠/٢، ح ٣٧٧٣): «عن ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عزو جل عبد اللَّهِ، وَعبد الرَّحْمَنِ**»».

من اتفق الناسُ على محبته، وهو أبوه إبراهيم ﷺ لتحبِيبه للناس، أو أنه أراد أن يبين أنه يجوز التسمي بأسماءِ الأنبياء عليهم السلام، أو أنه يجوز أن يسمي الشخصُ ولده باسم مفضولٍ مع وجودِ الفاضل، أو لغير ذلك. والله أعلم. وقد قلتُ غالبَ هذه الأجوبة من غير أن أرى أحداً قالها ولا سمعتُها من أحدٍ فلتُنظر.

بابُ تَغْيِيْرِ الأسْماءِ

ذُكِر في هذا البابِ أنه عليه السلام غيَّر ثلاثة أسماء: زَينب يعني: بنت جَحْشٍ، وكان اسمها بَرَّة[1]، وعاصِية بنت عُمر فغيَّرها بجميلة[2]، وعبد الله بن سَلَام، وكان اسمه الحُصَين قبل ذلك، ولم يُذكر ما كان اسمه إلا أنه غيَّره إلى عبد الله[3].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣٢، ٣٢١/٢، ح ٣٧٧٧): «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ زَيْنَبَ كَانَ اسْمُهَا بَرَّةَ، فَقِيلَ لَهَا: تُزَكِّي نَفْسَهَا، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ».

فقيل: هي زينب بنت جحش، وقيل: هي زينب بنت أم سلمة، والصواب أنه ﷺ غيَّر اسم هذه وهذه، والدليل ما أخرجه مسلم في الآداب، بَابُ اسْتِحْبَابِ تَغْيِيرِ الِاسْمِ الْقَبِيحِ إِلَى حَسَنٍ، وَتَغْيِيرِ اسْمِ بَرَّةَ إِلَى زَيْنَبَ وَجُوَيْرِيَةَ وَنَحْوِهِمَا (١٦٨٧/٣، ح ٢١٤٢) من حديث زَيْنَب بِنْت أُمِّ سَلَمَةَ قالت: «قالت: كان اسمي بَرَّة، فسماني رسول الله ﷺ زينب، قالت: ودخلت عليه زينب بنت جحش، واسمها برَّة ؛ فسماها زينب».

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣٢، ٣٢١/٢، ح ٣٧٧٨): «عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ ابْنَةً لِعُمَرَ كَانَ يُقَالُ لَهَا عَاصِيَةُ، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمِيلَةَ».

وأخرج خبرها الإمام مسلم في الكتاب والباب السابقين (١٦٨٦/٣، ح ٢١٣٩) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أيضا.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣٢، ٣٢١/٢، ح ٣٧٧٩): «عَن عَبْدِ المَلِكِ بنِ عُمَيْرٍ، حَدَّثَنِي ابنُ أَخِي عَبدِ اللَّهِ بنِ سَلَامٍ، عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ سَلَامٍ قَالَ قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ اسْمِي عَبدَ اللَّهِ بنَ سَلَامٍ، فَسَمَّانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بنَ سَلَامٍ». وفيه: ابنُ أخي عبد الله بن سلام، لم يُسمَّ، وباقي رجال الإسناد ثقات.

ونقله الحاكم مسندا عن الواقدي وابن معين، وذكره أصحاب التراجم.

انظر: المستدرك (٤١٤/٣)، الأسامي والكنى للإمام أحمد (٣٢/١، ت ٣٨)، تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٧٦/١)، الاستيعاب (٩٢١/٣)، الإصابة (١١٨/٤).

وقد غير النبي ﷺ أسماء جماعةٍ، وقد حضرني الآن منهم فيما يُروى ولم أعتبر الأسانيد وصحتها فإنه طويل: جُويرية كان اسمها برَّة[١]، وجَميلة زوجة عُمر كان اسمها عاصِية[٢]، [١٨٧/أ] وزينب بنت أم سلمة، كان اسمُها برَّة[٣].

وذكر الأمير في إكماله أن بَشيراً الحارثي، كان اسمه أكبر، فسماه عليه السلام بَشِيرًا، روى عنه عصام[٤]. انتهى.

وأم صَبيح عِنَبة، فسماها عليه السلام عُنقودة في حديث ضعيف[٥].

---

(١) أخرج خبرها الإمام أحمد (١٧٣/٤، ح ٢٣٣٣) عن أَسوَدَ بنِ عَامِرٍ، عن سُفيَان، عن مُحَمَّدِ ابنِ عبدِ الرحمنِ، عن كُرَيْبٍ، عنِ ابن عباسٍ رضي الله عنهما، وإسناده صحيح.

(٢) تقدم آنفا في حديث أن عاصية كان اسما لجميلة بنت عمر. وهذا الذي جاء في أغلب الأحاديث الصحيحة، وروى الدارمي في السنن (٣٨١/٢) عن حجاج بن منهال، عن حماد ابن سلمة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر «أَنَّ أُمَّ عَاصِمٍ كَانَ يُقَالُ لَهَا عَاصِيَةُ، فَسَمَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ جَمِيلَةَ» وهذا إسناد صحيح.

قال ابن بشكوال: «المرأة الأنصارية التي كانت عند عمر بن الخطاب فولدت له عاصمًا هي: جميلة بنت ثابت بن أبي أفلح». غوامض الأسماء المبهمة (٤٢٢/١).

فيكون النبي ﷺ غيَّر اسم ابنة عمر واسم زوجته ، رضي الله عنهم أجمعين.

(٣) تقدم تخريجه أول الباب.

(٤) الإكمال (١٠٧/١). أخرجه النسائي في الكبرى (١٢٥/٩، ح ١٠٠٧٢) من طريق سعيد ابن مروان. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (١/ ٤٠٦) من طريق الحسن بن أعين. كلاهما عن عصام بن بشير به.

وأخرجه ابن منده في المعرفة، وابن السكن في صحيحه، كما في أسد الغابة (٢٢٩/١)، والإصابة (١٦١/١). قال ابن منده: «غريب، لا نعرفه إلا من حديث أهل الجزيرة عن عصام».

قلتُ: عِصام لم يوثقه إلا ابن حبان، وقال فيه الحافظ ابن حجر: «مقبول». فالحديثُ يُرجى حسنُه. والله أعلم. انظر: الثقات (٢٨٢/٥)، التقريب (ت ٤٥٧٩).

(٥) أخرج خبرها أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٤٠٤/٦) بإسنادِه إلى غسان بن المُفضل أبو عمرو، عن صَبيح بن سعد النحاس المدني سنة ثمانين ومائة، وزعم أنه قد بلغ ثنتين

=

وقال خيثمة بن عبد الرحمن، كان اسم أبي عَزِيزًا فغيره عليه السلام(١).

ومحمد بن خليفة شهد الفتح فيما يقال، وكان اسمه عبد مناف، فغيره النبي ﷺ(٢).

ومحمد مولى رسول الله ﷺ ذكره الحاكم فيمن قدم خراسان من الصحابة، وكان اسمه ناهية وأنه كان تاجراً من مرو مجوسيا، فسافر بتجارة إلى الحجاز، فأسلم وسماه النبي ﷺ محمداً، رواه الحاكم بسند مُظلم بل فيه أحمد بن محمد بن عمرو المروزي، فهو وضعه(٣).

وخمسين ومائة، قال: سمعتُ أمي: «أنها كانت اسمها عنبة فسماها النبي ﷺ عنقودة». وهذا الإسناد ضعيف جدا، صَبيح بن سعد كذبه ابن معين. الإصابة (٤١/٨).

(١) توضيح المشتبه (٢٧٣/٦). وحديثه أخرجه أحمد (٢٩/ ١٤٦، ح١٧٦٠٤) عن وكيع، عن يونس بن أبي إسحاق، عن خَيثمة بن عبد الرحمن، عن أبيه ▪ قال: «كَانَ اسْمُ أَبِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَزِيزًا، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ».

وإسنادُه حسنٌ، رجاله كلهم ثقات، إلا يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وهو صدوق حسنُ الحديث، وقد تُوبع. انظر: التقريب (ت ٧٨٩٩).

وللحديث طرق أخرى أيضا، بعضها مرسلة وبعضها موصولة ولا تخلو من ضعف. وعبد الرحمن والد خيثمة هنا هو: عبد الرحمن بن أبي سَبرة يزيد بن مالك. ووالد خيثمة وجده صحابيان. الاستيعاب (٥٧٨/٢).

(٢) تجريد أسماء الصحابة (٥٦/٢، ت ٦٢٢). وعزى ابن حجر في الإصابة (١٤/٦) القصة إلى ابن القداح، وأن ابن شاهين رواها بإسناده عنه، ولم أقف عليها في المطبوع من كتبه.

(٣) من قدم خراسان من الصحابة، فصلٌ من فصول تاريخ نيسابور للحاكم، ولا يزال مفقودا، وذكر ابن الأثيرُ ما نقله المصنفُ أعلاه في أسد الغابة (٨٦/٥) نقلا عن أبي موسى المديني قال: «روى عَبْد اللَّهِ بن مُحَمَّد بن مقاتل بن مُحَمَّد بن موسى بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد مولى رَسُول اللَّهِ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عن أبيه مقاتل بن مُحَمَّد بن موسى، عن أبيه، أن مُحَمَّدا كَانَ اسمه ماناهيه، وَكَانَ مجوسيا، وَكَانَ تاجرا، فسمع يذكر رَسُول اللَّهِ ﷺ وخروجه، فخرج معه بتجارة من مرو حَتَّى هاجر إِلَى النَّبِيّ ﷺ بالمدينة، فأسلم عَلَى يديه، فسماه رَسُول اللَّهِ ﷺ مُحَمَّدا. وأنه مولاه ورجع إِلَى منزله بمرو مسلما، وداره قبالة مسجد الجامع».

=

عاقل بن البُكير كان اسمه غافلا بالغين المعجمة والفاء، فسماه عليه السلام عاقلا(١).

وهشام بن عامر الأنصاري، والد سعد بن هشام، كان اسمه شِهابا فغيره فقال: بل أنت هشام(٢).

وذكر المصنف أعلاه أن في إسنادِه أحمد بن مُحَمد بن عَمْرو المروزي، وأن المروي من وضعه، وقد أنكر الأئمة حديثه، واتهمه بعضهم بالكذب الوضع.

انظر: الكامل (٣٣٩/١)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ت ٥٩).

(١) هذه القصة ذكرها ابن سعد في ترجمته (الطبقات الكبرى ٢٩٦/٣) من دون إسناد، وكل من جاء بعده عزاها إليه. ولم أقف لها على إسناد، ويقال في اسمه: عاقل بن البُكير، وعاقل بن أبي البكير. وانظر ترجمته وقصته هذه في: المؤتلف والمختلف للدارقطني (١٦٧٥/٣)، والاستيعاب (١٢٣٥/٣)، والسير (١٨٥/١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد -واللفظ له- (١٢/٤١، ح ٢٤٤٦٥) والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٨٤، ح ٨٢٥)، والطبراني في الأوسط (٣٥/٣، ح ٢٣٨٧)، والحاكم في المستدرك (٢٧٧/٤) وغيرهم كلهم من طرق عن «عِمْرَانَ بن داوَر القطان، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ سَعْدِ بنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ لِرَجُلٍ: مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: شِهَابٌ، فَقَالَ: «أَنْتَ هِشَامٌ»». وفي الإسناد عمران بن داور العمي، أبو العوام القطان البصري. متكلَّمٌ في حفظه، روى له الجماعة إلا مسلم، أمَّا البخاري فتعليقًا، قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق يهم»، وقد تفرد بالحديث عن إمام مُكثِرٍ يُجمع حديثُه، وحالتُه لا تحتمل التفرد عن مثله، وفيه أيضا عنعنةُ قتادة، وكان يُدلسُ في الحديث، فالإسناد ضعيف، وصححه الحاكم في المستدرك. التقريب (ت ٥١٥٤).

وله شاهد أخرجه الطبراني في الكبير (١٧١/٢٢، ح ٤٤٢)، والحاكم (٢٧٧/٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٧٤٢/٥) من طريق عَبْدِ العَزِيزِ بنِ المُخْتَارِ، عن عَلِيِّ ابنِ زَيْدٍ، عن الحَسَنِ، عن هِشَامِ بنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: شِهَابٌ، قَالَ: «بَلْ أَنْتَ هِشَامٌ». فيه علي بن زيد بن جُدعان، ضعيف، فلا يفيدُ الإسنادُ قوةً لحديث أبي العوام القطان. التقريب (ت ٤٧٣٤).

وله شاهدٌ ثانٍ ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤٢٧/٦) نقلا عن أبي موسى

=

ونَاجِية بن جندب بن كعب صاحب بُدْنِه عليه السلام، كان اسمه ذَكْوَان فغيَّره إلى ناجية(١).

وصُرْمُ بن يَربُوع غيَّره عليه السلام إلى سعيد(٢).

وعبد الله ذو البِجَادين كان اسمه عبد العُزَّى فغيَّره(٣).

المديني، قال: «ساق -أي أبو موسى المديني- من طريق عيسى بن موسى غُنجار، عن أبي أميّة، عن زينب بنت سعد، عن أبيها- أن جدّها- وهو هشام بن عامر- أتى رسول اللَّه ﷺ بمكتل من تمر، فقال: «ما اسمك»؟ قال: اسمي شِهابٌ. قال: «إن شِهابًا اسمٌ من أسماءِ جهنّم، أنتَ هشام»» وفي إسنادِه ثلاث علل: غُنجار رُبما دلس، ويكثر الرواية عن المتروكين، وأبو أمية هو عبد الكريم بن أبي المخارق، قال ابن عبد البر: «مجمع على ضعفه»، وزينب بنت سعد مجهولة، فلا ينهضُ هذا الشاهد أيضا لعضد حديث القطان، فيبقى الحديثُ بشاهِديه ضعيفا. انظر: تهذيب التهذيب (٣٣٧/٦)، التقريب (ت ٥٣٣١).

(١) عزاه ابن عبد البر وغيره إلى سعيد بن كثير بن عُفَير، ولم أقف له على إسناد. الاستيعاب (١٥٢٢/٤).

(٢) أخرجه ابن معين في تاريخه – رواية الدوري (٤٤/٣، ١٨٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٥٣٢/٣)، والبغوي في معجم الصحابة (٧٠/٣، ح ٩٧٢) وابن عساكر (٣٢٤/٢١) كلهم من طريق عمر بن عثمان بن سعيد بن عبد الرحمن بن الصرم، حدثني جدي، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال له: «أينا أكبر أنا أو أنت؟» فقال: أنت أكبر مني، وأخير، وأنا أقدم سنا، فسماه سعيدا، وقال: «الصرم قد ذهب». واللفظُ لأبي نعيم.

قال ابن منده: «غريب لا نعرفه إلا بهذا الإسناد». الإصابة (١١٦/٣).

قلت: عمر بن عثمان هذا ذكره البخاري في الكبير (١٧٨/٦) ولم يورد فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات (١٧٩/٧)، وقال فيه ابن حجر: «مقبول»، وقال فيه اسمه: عمرو بن عثمان، وتبع في ذلك المزي قبله. انظر: تهذيب الكمال (٢١٨٤٥٨)، التقريب (ت ٥٠٧٦).

ويقال في اسمه المغَيَّر: أصرم، قال ابن حجر: «حكاه البخاري والعسكري»، وضعَّف ذلك ابنُ الأثير. انظر: الاستيعاب (٦٢٧/٢)، أسد الغابة (٤٧٠/٢)، الإصابة (١١٦/٣).

(٣) أخرجه ابن إسحاق في السيرة (ص ٢٩٣) ومن طريقه البيهقي في الشعب (١٨٥/٤، ح

=

والحُباب بن عبد الله بن أُبَيّ بن سَلول غيره عليه السلام إلى عبد الله[1].

وعن سعيد بن المسيب: كان رجلٌ يقال له شيطان؛ فسمَّاه عليه السَّلام الحُباب[2].

٢٣٦٨) قال: «حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي قال: كان عبد الله بن مزينة ذو البجادين بينما هو في حجر عمه...»، فذكره، وفيه: «فرآه رسول الله ﷺ فقال: «من أنت؟» قال: أنا عبد العزى، فقال: «بل أنت عبد الله ذو البجادين، فالزم بابي»، فكان يلزم باب رسول الله ﷺ...». وهذا مرسل، محمد بن إبراهيم بن الحارث من صغار التابعين، ت/١٢٠ على الصحيح. انظر: التقريب (ت ٥٦٩١).

وانظر لترجمة ذي البجادين الصحابي: حلية الأولياء (٣٥٦/١)، أسد الغابة (٢٣٠/٣).

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤٠٩/٣) عن عروة مرسلا، ثم أخرج الحديث بلفظ عام: «الْحُبَابَ شَيْطَانٌ»، عن الشعبي، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلاً.

وأخرجه عبد الرزاق (٤٠/١١، ح ١٩٨٤٩) عن معمر عن الزهري مرسلا.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤٢٥/٤-٤٢٦) موصولا من طريقين ضعيفين، في الأولى سويد بن عبد العزيز، وهو ضعيف، وفي الثانية سويدٌ، والسريُّ بن إسماعيل، وهو متروك.

وأخرج ابن وهب في الجامع (٣٢/١، ح ٧٦) عن محمد بن حبان أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر: «**اشتدوا علي**» فقام الحباب بن المنذر الأنصاري فقال: يا رسول الله، أولى ببدر علما؟ قال: «من أنت؟» قال: أنا الحباب بن المنذر، قال: «اسمك الحباب، إنما الحباب شيطان أنت عبد الله». وفي إسناده القاسم بن عبد الله بن عمر، شيخ ابن وهب متروك. التقريب (ت ٥٤٦٨).

ومحمد بن حبان لم أقف له على ترجمة. وأورد ابن وهب بعده (٣٣/١، ٧٧) حديثا بنحوه عن أسامة بن زيد الليثي عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رسول الله عليه السلام قال: «إن حُبَابًا اسم شيطان» وهذا مرسل، وأسامة صدوقٌ يهم. التقريب (ت ٣١٧).

(٢) لم أقف على هذا، بل إن ما اشتهر وورد هو تغيير النبي ﷺ اسم الحباب إلى عبد الله كما بيَّنته آنفا في الحاشية السابقة، بل جاء عكس هذا عن سعيد بن المسيب، قال ابن الأثير: «روى سعيد بن المسيب قال: بلغني أن النبي ﷺ غَيَّر اسم الحُبابِ رجلٍ من الأنصار وقال:

=

والحارث بن حَكيم الضبي، يُروى من طريق وَاهِيَةٍ أنَّه كان اسمه عبد الحارث فسمَّاه عليه السلام عبد الله(١).

ومُكْرِم الغِفَاري كان اسمه مِهْران فغيَّره عليه السلام إلى مُكْرَم(٢).

وفي المسند من حديث عليٍّ: «لما وُلِد الحسن سماه حمزةَ، فلما ولد الحسين سماه بعمِّه جَعْفر، قال: فدعاني رسولُ الله ﷺ فقال: «**أُمِرتُ أنْ أُغَيِّرَ اسمَ هَذَينِ**» قلت: الله ورسوله أعلم، فسمَّاهما حسنًا وحُسينًا(٣)».

وفيه أيضا من حديثه قال: «لمَّا وُلِد الحسن سمَّيتُه حرباً، فجاء عليه السلام فقال: «**أرُونِي ابني ما سَمَّيْتُمُوهُ**»، قلت: حرباً، قال: بل هو حَسَنٌ، قال: فلما ولد الحُسين سميتُه حرباً فجاء عليه السلام، فقال: «**أرُونِي ابنِي ما سَمَّيْتُمُوهُ**»، قلت: حرباً، قال: «**بل هو حُسَين**»، فلما ولد الثالث، سميته حرباً، فجاء عليه السلام فقال: «**أرُونِي**

«الحباب شيطان» أخرجه ابن منده وهذا أظنه عبد الله بن عبد الله بن أبي سلول وقد تقدم». أسد الغابة (٥٣٤/١).

(١) ذكر خبره ابنُ كثير في جامع المسانيد والسنن (٢٦٩/٢) قال: «روى أبو موسى من طريق سيف بن عُمَر، عن الصعب بن هلالٍ، عن أبيه، عن الحارث بن حكيم أنه قَدِمَ على رسول الله ﷺ ...» الحديث، وفيه سيفُ بن عمر ضعيف. التقريب (ت ٢٧٢٤).

(٢) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٦٣١/٥) من حديث عمرو بن نضلة الغَفاري رضي الله عنه، وفي إسناده: عمر بن أيوب الغِفاري، اتهم بوضعِ الحديث.
انظر: أسد الغابة (٢٧١/٥)، الإصابة (٢٠٧/٦)، لسان الميزان (٢٨٦/٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد -واللفظ له- (٤٦٤/٢، ح ١٣٦٩)، والطبراني في الكبير (/٩٨، ح ٢٧٨٠)، والحاكم (٢٧٧/٤)، كلهم من طرق عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله ابن محمد بن عَقِيل، عن محمد بن عليٍّ (ابن الحَنَفية)، عن علي رضي الله عنه. وإسنادُه حسن، عبد الله ابن محمد بن عَقيل فيه كلامٌ لا يُنزلُ حديثه عن الحسن، وباقي رجال الإسناد ثقات، وصححه الحاكم، وحسنه الشيخ الألباني في الصحيحة.
انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢٨٧/١)، تقريب التهذيب (ت ٣٥٩٢)، السلسلة الصحيحة (ح ٢٧٠٩).

ابني ما سَمَّيْتُمُوهُ»، قلت: حرباً، قال: «**بل هو مُحْسِنٌ**»، ثم قال: «**سمَّيتُهم بأسماءِ ولد هارونَ: شَبَّرُ وشَبِيرُ ومُشَبِّرٌ**»[(١)]».

وفي المسند عن سَبْرَةَ بن أبي سَبْرَةَ، عن أَبيه، أنَّه «أتى النبي ﷺ فقال: «**ما ولدك؟**»، قال: فلانٌ وفلانٌ وعبد العُزَّى، فقال عليه السلام: «**هو عبدُ الرحمنِ**»[(٢)]».

وبَشِير بن الخَصاصِيَّة كان اسمه زَحْما فسماه عليه السلام بَشِيرا، وفي الترمذي: إشارة إلى ذلك، وهو في السند[(٣)].

وفي المسند أيضا عن أبي إسحاق، عن رجُل من جُهينة قال: «سمعه عليه السلام يقول: يا حرام، فقال: «**يا حلالُ**»»[(٤)].

وفيه عن مسلم بن عبد الله الأزدي، قال: «جاء عبد الله بن قرط الأزدي إلى النَّبي عليه السلام، فقال: «**ما اسمك؟**» قال: شيطان بن قرط، فقال له عليه السلام: «**بل أنت عبدُ الله بن قرط**»[(٥)]» انتهى.

---

(١) أخرجه أحمد عن يحيى بن آدم (١٥٩/٢، ح ٧٦٨) وحجَّاج الأعور (٢٦٤/٢، ح ٩٥٣) كلاهما عن إسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن هانئ بن هانئ، عن علي ﷺ. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لجهالة هانئ بن هانئ، وعنعنةِ السبيعي لأنه يدلس.
انظر: تهذيب التهذيب (٢٢/١١)، التقريب (ت ٧٢٦٤).

(٢) أخرجه أحمد (١٤٨/٢٩، ١٧٦٠٧) من طريق الحَجَّاجِ، عن عُمَيْرِ بنِ سَعِيدٍ، عن سَبْرَةَ ابنِ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ. وهذا إسنادٌ ضعيف، فيه الحجاجُ بن أرطاة ضعفٌ يُدلس، وقد عنعن. التقريب (ت ١١١٩).

(٣) سنن الترمذي، أبواب الصوم، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ (١٢٧/٣، ح ٧٦٤). وانظر: الاستيعاب (١٧٣/١)، الإصابة (٣١٤/١).

(٤) أخرجه أحمد (١٩٩/٢٥-٢٠٠، ح ١٥٨٦٥) عن يَحْيَى بنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عن أَبِي إِسْحَاقَ، عَن رَجُلٍ مِن جُهَيْنَةَ. وهذا إسنادٌ ضعيف للانقطاع، أبو إسحاق السبيعي لم يسمع من الرجل من جُهينة.

(٥) أخرجه أحمد (٤٢٨/٣١، ح ١٩٠٧٦) عن أَبِي اليَمَانِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ، عَنْ بَكْرِ ابنِ زُرْعَةَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ مُسْلِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَزْدِيِّ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ قُرْطٍ الْأَزْدِيُّ إِلَى

=

وقد قدِم عليه السلام المدينة، واسمها يَثْرِبُ، لا تعرف بغير هذا الاسم، فغيره بطَيْبة(١).

وعبد الله بن أبي عوف بن عُوَيف البجلي، له وِفَادَةٌ، وكان اسمه عبد شمس، فغُيِّر، قاله الكلبي(٢).

وفي سنن أبي داود ما لفظُه: وغيَّر النبيُّ ﷺ اسم العاصي، وعُزيزٌ، وعَتَلَة، وشيطان، وأبو الحكم، وغُراب، وحُباب، وشِهاب فسمَّاه هشام، [١٨٧/ب] وسمى حرباً سِلْماً، وسمى المضطجِعَ المنبَعِثَ، وأرضٌ عَفِرَة سماها خَضِرَة، وشِعْبُ الضلالة سماه شِعب الهُدى، وبنو الزِّنْيَة سماهم بني الرِشْدة، وسمى بني مُغْوِيَة بني رِشْدَة، قال أبو داود: وتركتُ أسانيدَها للاختصار انتهى. ذكر ذلك في باب تغيير الاسم القَبيح، وقد تقدم قبله بعض من ذكره أبو داود(٣)، والله أعلم.

رَسُولِ اللهِ ﷺ فقال لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَنْتَ عَبْدُ اللهِ بْنُ قُرْطٍ**»، وليس في المطبوع من المسند قوله: «ما اسمك؟ قال: شيطان بن قرط»، لكنه ورد في إطراف المسند المعتلي، ومجمع الزوائد وغيرها بمثل اللفظ الذي ذكره المصنف أعلاه، وإسنادُه حسن، بكر بن زرعة الخولاني الشامي، روى عنه جمعٌ، وذكره ابن حبان في الثقات، وإسماعيل بن عياش، حسنُ الحديث عن أهل بلده، وهذه منها تقدمت ترجمتُه، ومسلم بن عبد الرحمن الأزدي له صُحبة، وقد حسَّن إسناده الهيثمي في المجمع وابن حجر في الإصابة.

انظر: الثقات (٧٥/٤)، مجمع الزوائد (٥١/٥، ح ١٢٨٥٨)، إطراف المسند المعتلي (١١٩/٤، ح ٥٤٢٧)، تعجيل المنفعة (٢٥٧/٢)، الإصابة (٢٠٩/٤).

(١) وردت في ذلك أحاديث غزيرة، منها ما أخرجه مسلم في الحج، بَابُ الْمَدِينَةِ تَنْفِي شِرَارَهَا (١٠٠٦/٢، ح ١٣٨٤) من حديث زيد بن ثابت، وفيه: «**إِنَّهَا طَيْبَةُ – يَعْنِي – الْمَدِينَةَ، وَإِنَّهَا تَنْفِي الْخَبَثَ، كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْفِضَّةِ**». وفي البخاري في فضائل المدينة، بَابُ فَضْلِ المدِينَةِ وَأَنَّهَا تَنْفِي النَّاسَ (٢٠/٣، ح ١٨٧١) من حديث أبي هُريرة، وفيه: «**يَقُولُونَ يَثْرِبُ، وَهِيَ المَدِينَةُ**».

(٢) نسب معد واليمن الكبير (٣٤٤/١). وانظر: أسد الغابة (٣٦٧/٣)، الإصابة (٢٠٤/٤).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح (٤٤٤/٤، ح ٤٩٥٨).

هذا بعضُ ما حضرني من هذا القبيل.

وأما من العكس وهو أنه عليه السلام غيَّر اسمًا حسنًا إلى قبيح، فمنه: تغييرُه عليه السلام كُنية أبي الحَكَم بأبي جهل[١]، لأنها كنيةٌ مطابِقة لوصفه ومعناه، وهو أحقُّ الخلق بها[٢].

وكذلك أبو عامر عبد بن عمرو بن صَيفِيّ بن النعمان، أحد بني ضُبَيعة بن زيد، وهو أبو حنظلة الغَسِيل يوم أحد، وكان قد ترهَّب في الجاهلية ولبس المُسُوحَ[٣]، وكان يقال له: الراهب، فلما قدم عليه السلام إلى المدينة؛ أبى أبو عامر إلا الكفرَ والفِراقَ لقومهِ حين اجتمعُوا على الإسلام، فخرج منهم إلى مكَّة ببضعة عشر رجلا مفارِقاً للإسلام، فقال رسولُ الله ﷺ: «**لا تقُولوا: الراهِبَ، ولكن قُولوا: الفاسِقَ**». ذكره ابن إسحاق[٤].

وهذا النوعُ أقل من الذي قبله بكثيرٍ. والله أعلم.

---

(١) كذا قال ابن الأثير وغيره. انظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول (٢٧٥/١٢).

ولم أقف على رواية صريحة أنه لقَّبه بهذا اللقب، ولكن ورد في أحاديث صحيحة أنه ﷺ كان يذكرُه به، منها ما أخرجه البخاري في الوضوء، باب إذا ألقي على ظهر المصلي قذر أو جيفة؛ لم تفسد عليه صلاته (٥٧/١، ح ٢٤٠) من حديث عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ «كان يصلي عند البيت، وأبو جهل وأصحاب له جلوس، إذ قال بعضهم لبعض: أيكم يجيء بسلى جزور بني فلان، فيضعه على ظهر محمد إذا سجد؟..» وفيه: « فرفع رسول الله ﷺ رأسه ثم قال: «اللهم عليك بقريش» .. ثم سمى: «اللهم عليك بأبي جهل، وعليك بعتبة ابن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، وأمية بن خلف، وعقبة بن أبي معيط»».

(٢) انظر: زاد المعاد (٣٣٨/٢).

(٣) جمع مِسح، وهو الصوف يلبسُه الرُهبان وغيرهم.

انظر: مرقاة المفاتيح (٢٢٨/١)، المعجم الوسيط (٨٦٨/٢).

(٤) أخرجه ابن إسحاق عن عاصم بن عُمر بن قتَادة مرسلا (ص ٣٢٦-٣٢٧).

بابُ الجَمعِ بين اسمِ النَّبِيِّ ﷺ وكُنْيَتِهِ

[٢٣٦٦]قوله: «**تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي**[١]» أخرجه: البُخاري، مسلمٌ من رواية جماعة منهم: جابر[٢]، وأبو هرُيرة[٣] وغيرهما، قال بعضُ مشايخي[٤] فيما قرأتُه عليه -لكن المذكور هنا بزيادة يسيرة عليه ونقصٍ أيضا-: قال الشافعي: وليس لأحدٍ أن يكتني بأبي القاسم، سواء كان اسمه محمداً أم لا[٥]. قال الرَّافعي: ومنهم من حمله على كراهية الجمع بين الاسم والكنية، وجوز الإفرادَ، قال: ويُشبه أن يكون هذا أظهر، لأنَّ الناس ما زالوا يكتَنُون به في سائر الاعصار من غير إنكار[٦]. قال النووي في الروضة: وهذا التأويلُ والاستدلالُ ضعيف، والأقربُ مذهب مالك، وهو جواز التكني بأبي القاسم مطلقاً، لمن اسمه محمد ولغيره، والنهيُ مختصٌّ بحياتهِ عليه السلامُ؛ لأن سبب النهيِ أن اليهود تكنَّوا بهِ، وكانوا ينادون يا أبا القاسم فإذا التفت النبي عليه السلامُ، قالوا: لم نَعْنِكَ إظهاراً للإيذاء، وقد زال ذلك المعنى[٧].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣٣، ٣٢٢/٢، ح ٣٧٨٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ، عن أَيُّوبَ، عن مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ أَبُو القَاسِمِ ﷺ: «**تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي**»».

(٢) أخرجه البخاري في المناقب، بَابُ كُنْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ (١٨٦/٤، ح ٣٥٣٨) من حديث شُعبة. وأخرجه مسلم في الآداب، بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّكَنِّي بِأَبِي الْقَاسِمِ (١٦٨٢/٣، ح ٢١٣٣) من حديث جرير. كلاهما عن مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بن عبد الله ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري في العلم، بَابُ إِثْمِ مَن كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (٣٣/١، ح ١١٠) من حديث أبي صالح. وأخرجه مسلم في الآداب، بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّكَنِّي بِأَبِي الْقَاسِمِ (١٦٨٤/٣، ح ٢١٣٤) من حديث محمد بن سيرين. كلاهما عن أبي هريرة ﷺ.

(٤) هو ابنُ الملقن.

(٥) في رواية الربيع عن الشافعي.

(٦) الشرح الكبير للرافعي (٤٦٢/٧).

(٧) انظر: روضة الطالبين للنووي (١٥/٧).

نقله الغزالي عن العلماء في الإحياء[١]، وقول النووي في الروضة كما سلف ما ذكره الرافعي أنه ضعيف، وكذا قوله في الأذكار[٢] أن فيه مخالفة لأصل الحديث؛ صدق[٣]، يعني لهذا الحديث، لكن فيه موافقةٌ لحديثٍ صحيحٍ رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي من حديث أبي الزُبير، عن جابرٍ رَفَعَه «**مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فَلا يَكْتَنِي بِكُنْيَتِي، ومَن تَكَنَّى بِكُنْيَتِي، فَلَا يَتَسَمَّى بِاسْمِي**[٤]» قال الترمذي: حسن غريبٌ، وقال البيهقي في شُعبِه[٥] بعد أن أخرجه: هذا إسناد صحيحٌ، وصححه ابن حبانَ[٦]، وابن السَّكن، وهو مذهب أبي حاتم بن حِبان من جِلَّةِ أصحابنا كما أوضحه في صحيحه. وشذَّ آخرون فمنعوا التسمية باسم النَّبِيِّ عليه السلام جُملةً كيف ما يكنى، حكاه النَّووي، والزكيُّ المنذري، قال: وذهب آخرون إلى أن النهي في ذلك منسوخ.

---

(١) انظر: إحياء علوم الدين (٢/٥٤).

(٢) الأذكار للنووي (ص ٤٦٣).

(٣) كذا العبارة في الأصل، وهي في غاية السول (ص ٢٨٣) المنقول منه أوضح: «وَقَول النَّوَوِيّ فِي الرَّوْضَة كَمَا سلف مَا ذكره الرَّافِعِيّ أَنه ضَعِيف وَكَذَا قَوْله فِي الْأَذْكَار أَن فِيهِ مُخَالفَة لأصل الحَدِيث فِيهِ نظر بل فِيهِ مُوَافقَة لحَدِيث صَحِيح رَوَاهُ الإِمَام أَحْمد».

(٤) أخرجه أبو داود في الأدب، باب من رأى أن لا يُجمع بينهما (٤/٤٤٨، ح ٤٩٦٨)، وأخرجه الترمذيُّ في الأدب، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الجَمْعِ بَيْنَ اسْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَكُنْيَتِهِ (٥/١٣٦، ح ٢٨٤٢) وأخرجه أحمد (٢٢/٢٥٧، ح ١٤٣٥٧) كلهم من طُرق عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي، فَلَا يَتَكَنَّى بِكُنْيَتِي، وَمَنْ تَكَنَّى بِكُنْيَتِي، فَلَا يَتَسَمَّى بِاسْمِي**» واللفظُ لأحمد. وفي إسنادِه عنعنةُ أبي الزبير، وهو مدلِّس، وقد خالفَ سالمَ بن أبي الجعد في حديثِه عن جابرٍ، ومرويُّ سالمٍ مخرَّجٌ في الصحيحين، وتقدَّم تخريجُه في أول الباب، ولفظه: «**تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي**». ولذا لم يصحح الترمذي حديث أبي الزبير، وإنما قال: «حسن غريب»، وتصحيح البيهقي لإسناده فيه نظر.

(٥) شعب الإيمان (١١/١١٧، ح ٨٢٦٦).

(٦) صحيح ابن حبان (١٣/١٣٣-١٣٤، ح ٥٨١٦).

انتهى. وقيل: بالمنع من التَّسَمِّي بقاسم أيضاً، حكاه غير واحدٍ، قال بعضُ مشايخي[١]: وفي آخر كتاب الصبر -يعني الحافظ بخطِّهِ-[٢] ما نصه: ظِئْرُ محمد بن طلحة روى عنها عيسى بن طلحة، قالت: لما وُلد محمد بن طلحة أتينا به رسولَ الله ﷺ، فقال: «**ما سَمَّيْتُمُوهُ؟**» فقلنا: محمدًا، فقال: «**هذا سَمِيِّيْ وكنيتُه أبو القاسم**[٣]» [١٨٨/أ] فإنْ صحَّ فيُحمل أن هذا كان قبل النسخ، ثم ذكرَ كلامًا آخر متعلقًا بالتكنِّي والتَّسَمِّي[٤].

ويلخص ما في هذه المسألة النهي عن التكني بأبي القاسم مطلقاً، الثاني: أنه خاصٌّ بحياتهِ، الثالث: أنه على الأدب، الرابع: إنما يحرم الجمع، الخامس: مع التسمي بقاسم لئلا يُكَنَّى أبوه بأبي القاسم، السادس: المنع من التسمية بمحمدٍ[٥].

فائدة غريبة: قد كره جماعة من السلف والخلف التكني بأبي عيسى، وأجازها آخرون، وقد روى أبو داود في سننه بسنده إلى زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمرَ بن الخطاب ضربَ ابنا له يكنى بأبي عيسى، وأن المغيرة بن شُعبة تكَنَّى بأبي عيسى، فقال له عمر: «أما يَكفِيكَ أن تُكَنَّى بأبي عبد الله؟ فقال: إن رسولَ الله ﷺ كنَّاني، فقال: إن رسولَ الله قد غُفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر، وإنا في جَلَجَتِنا، فلم يزل يُكَنَّى بأبي عيسى حتى هَلَك[٦]»، وقد بوَّب عليه أبو داود في السنن المذكور، باب فيمن يتكنى

---

(١) هو ابن الملقن.

(٢) لا أدري من عناه ابنُ الملقن بقوله: الحافِظ، ومرويُّ ظئر محمد في مصادر متعددة.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥٥٤/١، ح ٦٦٩)، والطبراني في الكبير (١٨٧/٢٥، ح ٢١٥٧٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٦٦/١، ح ٦٣٤) كلهم من طرق عن إِبرَاهِيمَ بنِ عُثْمَانَ أبي شَيبَة، عَن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ، مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، عَن عِيسَى بنِ طَلْحَةَ قَالَ: حَدَّثَتْنِي ظِئْرُ مُحَمَّدِ بنِ طَلْحَةَ...، فذكره، وهذا إسنادٌ ضعيف جدا، فيه إبراهيم بن عثمان أبي شيبة، وهو متروك. مجمع الزوائد (٤٩/٨).

(٤) انظر: غاية السول في خصائص الرسول لابن الملقن (ص ٢٨١-٢٨٤).

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (١١٢/١٤-١١٣).

(٦) أخرج أبو داود في الأدب، باب فيمن يتكنى بأبي عيسى (٤٤٦/٤، ح ٤٩٦٥) عن هارون ابن زيد بن أبي الزرقاء، عن أبيه، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم عن أبيه، أن عمر

=

بأبي عيسى[١].

وقوله: «**وإنا في جَلَجَتِنا**»، هو بفتح الجيم واللام والجيم الثانية ثم مثناة فوق ثم نون ثم ألف، مفردُ جَلَج وجِلَاج: وهم رؤُوسِ الناس واحدَتُها جَلَجَة، المعنى – والله أعلم–: إنا بقِينا في عددِ رؤوسِ كثيرٍ من المسلمين[٢].

بابُ الرَّجُلِ يَكْتَنِي قَبلَ أن يُولَدَ لَهُ

[٢٣٦٧] قوله في حديث عائشة: «**كُلُّ أزواجِك كَنَّيْتَهُ غَيرِي، قال: فأنتِ أُمُّ عبدِ الله**[٣]» قد يُقال أنَّ في التبويب إشعاراً بردِّ القولِ الضعيف من أنها رضي الله عنها أسقطتْ من النبي ﷺ سِقطًا اسمه عبد الله، لكن لو قال في التبويب: باب الشَّخص يَكتنِي؛ لكان أقوى في الردِّ. والله أعلم.

بابُ المَدْحِ

[٢٣٦٨] قوله: «**أَمَرَنا رسولُ الله ﷺ أنْ نَحثُوَ في وجُوه المَدَّاحِينَ التراب**[٤]»، أي: أن نَرْمِيَ، يُقال: حَثَا يَحْثُو حَثْوا، وحَثَا يَحثِي حَثْيًا، يريد به الخَيْبة وأَن

ابن الخطاب ﷺ ضرب ابنا له تكنى أبا عيسى... وذكر الحديث، وإسنادُه حسن، هارون ابن زيد صدوق حسن الحديث، وباقي رجال الإسناد ثقات.

(١) انظر: زاد المعاد (٣٤٨/٢).

(٢) انظر: النهاية (٢٨٣/١). وأول كلامه: «لَمَّا نزلَت: ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾؛ قَالَتِ الصَّحَابَةُ: بَقِينا نَحْنُ فِي جَلَجٍ لَا نَدْرِي مَا يُصْنع بنَا». وفي عون المعبود (٢٠٦/١٣): «وإنا في جَلَجَتِنا» أي في عدد من أمثالنا من المسلمين لا ندري ما يُصنع بنا».

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣٤، ٣٢٢/٢، ح ٣٧٨٤): «عن عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كُلُّ أَزْوَاجِكَ كَنَّيْتَهُ غَيْرِي، قَالَ: «**فَأَنْتِ أُمُّ عبد اللَّهِ**»».

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣٦، ٣٢٣/٢، ح ٣٧٨٧): «عن المِقْدَادِ بن عَمْرٍو، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنْ نَحْثُوَ فِي وُجُوهِ المَدَّاحِينَ التُّرَابَ**»».

لا يُعْطَوْا عليهِ شيئًا، ومنهم من يُجرِيه على ظاهره فيرمي فيها التُّراب(١).

باب دُخُول الحَمَّامِ

[٢٣٦٩] قوله: «**أنبانا عبدُ اللهِ بن شَدَّادٍ، عن أبِي عُذْرَةَ، قال: وكان قَدْ أدْرَكَ النبيَّ ﷺ**(٢)»، أبو عُذرة: هذا هو بضم العين المهملة وإسكان الذال المعجمة ثم راء مفتوحة ثم تاء التأنيث(٣)، وقد حمَّر عليه الذهبيُّ في تجريدِه، فالصحيحُ عنده أنه تابعي(٤)، وقال في غير التجريد: إنه مُخَضرم ولم يسمه(٥)، وفي جامع الترمذي: عبد الله ابن شداد عنه عن عائشة، وفيه: وقد أدرك(٦)، وكذا في غيره من كُتب الأسماءِ(٧). والله أعلم.

---

(١) النهاية (٣٣٩/١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣٨، ٣٢٤/٢، ح ٣٧٩٤): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، أَنْبَأَنَا عبد اللَّهِ بن شَدَّادٍ، عن أَبِي عُذْرَةَ، قَالَ: وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ عن عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «**نَهَى الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ مِنَ الحَمَّامَاتِ، ثُمَّ رَخَّصَ لِلرِّجَالِ أَنْ يَدْخُلُوهَا فِي المَيَازِرِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ لِلنِّسَاءِ**»».

(٣) وكذا ضبط في النسختين التيمورية (مج٢/٢٧٨) والسليمية (١٧٩/أ) والإصابة (٢٩٩/٧).

(٤) انظر: تجريد أسماء الصحابة (١٨٦/٢، ت ٢١٦٠)، ولا يَبين ما ذكره المصنف في المطبوع من التجريد.

(٥) المقتنى (٣٩٥/١، ت ٤١٦٢).

(٦) سنن الترمذي، الأدب، بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الحَمَّامِ (١١٣/٥، ح ٢٨٠٢).

(٧) انظر: الاستيعاب (١٧١٣/٤)، أسد الغابة (٢٢٣/٦).

قال الحافظ ابن حجر: «ذكره ابن أبي خيثمة في الصحابة وتبعه مسلم في الكنى، وعُدَّ في الأوهام، نعم له إدراك ولا صحبة له، قاله البخاري والدولابي والحاكم أبو أحمد.. قال أبو زرعة: لا أعرف أحدا سماه، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال: يقال له صحبة». الإصابة (٢٩٩/٧).

باب الاطِّلاءِ بالنُّورَة

[٢٣٧٠] قوله: «**عن أبي هاشِم الرُّمَّاني**[١]»، هو بضم الراء، كان ينزل قصرَ الرُّمَّان تقدم[٢].

[٢٣٧١] قوله: «**وسائرَ جَسَدِه أهلُهُ**»، سائر: هو منصوب بفعل محذوف تقديره: وطلا، وأهلُه مرفوعٌ على أنَّه الفاعل. والله أعلم.

باب الشعر

[٢٣٧٢] قوله: «**إنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً**[٣]»، وفي الطريق الأخرى: «**إنَّ مِنَ الشِّعرِ حُكْمًا**[٤]» أي: إن من الشعر [١٨٨/ب] كلاماً نافعاً يمنعُ من الجَهْلِ والسَّفه، وينهى عنها. قيل: أراد بها المواعظ والأمثال التي ينتفعُ بها الناس. والحُكم: العلم والفقه والقضاء بالعدل، وهو مصدر حكم يحكم حُكما، وحكمة في الرواية قبله بمعناه[٥]. والله أعلم.

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٣٩، ٢/٣٢٤، ح ٣٧٩٦): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن عبد اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عن أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَّانِيِّ، عن حَبِيبِ بن أَبِي ثَابِتٍ، عن أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «**كَانَ إِذَا اطَّلَى، بَدَأَ بِعَوْرَتِهِ فَطَلَاهَا بِالنُّورَةِ، وَسَائِرَ جَسَدِهِ أَهْلُهُ**»».

(٢) في النص رقم: ١٧٥١.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٤١، ٢/٣٢٥، ح ٣٨٠٠): «عن أُبَيِّ بن كَعْبٍ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً**»».

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٤١، ٢/٣٢٥، ح ٣٨٠١): «عن ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حُكْمًا**»». حُكْمًا: بضم الحاء المهملة وسكون الكاف، هكذا في الأصل وفي النسختين التيمورية (مج٢/٢٨٠) والسليمية (١٧٩/أ). أما المطبوع بتحقيق الأعظمي ففيه بكسر الحاء وفتح الكاف (حِكَمًا)، وهو تصرف من المحقق خلافا للأصل الذي اعتمد عليه.

(٥) النهاية (١/٤١٩).

[٢٣٧٣] قوله: «**كَلِمَةُ لَبِيدٍ**[١]»: لَبِيد هذا المشار إليه هو: لبيد بن ربيعة ابن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صَعْصَعَة بن معاوية بن بكر ابن هَوازن ابن منصور بن عكرمة بن خَصْفة بن قيس عَيْلان بن مُضَر بن نِزار بن مَعْد ابن عدنان، العامري، ثم الجعفري، أبو عَقيل الشاعر المشهور، وفد في وفد بني جعفر ابن كلاب، فأسلم وحسُن إسلامُه، ولم يقل شعراً منذ أسلم، وقيل: إنه قال بيتاً واحداً، وهو:

مَا عَاتَبَ المَرْءُ الكريم كَنَفْسِهِ ... وَالمَرْءُ يُصْلِحُهُ القرين الصالِحُ[٢]

وقال الجُمهور: لم يقل شعراً منذ أسلم، توفي في خلافة عُثمان، وقيل: في أول خلافة معاوية[٣]، قال الذهبي: توفي عام الجماعة[٤] وله مائة وخمسون سنة[٥]، وقال غيره: عاش مائة وأربعاً وخمسين سنة، وقيل: مائة وسبعة وخمسين سنة، وقيل: مائة وأربعين، قاله ابن السمعاني[٦].

باب ما يُكره من الشِّعر

[٢٣٧٤] قوله: «**لأنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أحدكم قيحًا يَرِيْه**[٧]» الحديث، قال

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٤١، ٢/٣٢٥، ح ٣٨٠٢): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ، وَكَادَ أُمَيَّةُ ابن أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ**»».

(٢) أورده ابن قتيبة في الشعر والشعراء وعزاه إليه (١/٦٩).

(٣) انظر: الاستيعاب (٣/١٣٣٥-١٣٣٨)، أسد الغابة (٤/٥٣٨-٥٤١)، الإصابة (٥/٦٧٥-٦٧٩).

(٤) عام الجماعة: هو العام الذي تنازل فيه الحسن بن علي بن أبي طالب عن الخلافة لمعاوية ابن أبي سفيان سنة ٤١ هـ، ﷺ. الاستيعاب (١/٣٨٧).

(٥) تجريد أسماء الصحابة (٢/٣٨، ت ٤٠٨).

(٦) الأنساب للسمعاني (٩/١٥٥). وانظر: الاستيعاب (٣/١٣٣٨)، الإصابة (٤/٥٤١).

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٤٢، ٢/٣٢٦، ح ٣٨٠٥): «عن سَعْدِ بن أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا حَتَّى يَرِيَهُ؛ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا**»».

أبو عبيد: هو من الوَرْي، وهو أن يَدْوَى جوفُه[١]، قال الخليل: هو قيحٌ يأكُل جوفَ الإنسان، وفيه كلام غير ذلك تركته اختصاراً[٢].

[٢٣٧٥] قوله: «**خَيرٌ لهُ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً**» بوب عليه البخاري: باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصده عن ذكر الله والعلم والقرآن[٣]، كأنه حمل الحديث على هذا، وجاء في مسند أبي يعلى الموصلي من رواية محمد بن المنكدر عن جابر: «**لأنْ يَمْتَلِئَ جوفُ أحدِكم قيحًا خيرٌ له من أنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا هُجِيتُ بِه**»[٤].

بابُ اللَّعِبِ بِالحَمَامِ

[٢٣٧٦] قوله: «**حدثنا أبو سَعْدِ السَّاعدي، عن أنسِ بن مالك**[٥]»، كذا في

---

(١) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/٣٥). ويَدْوَى من: دَوِيَ الرجلُ يَدْوَى دَوىً، إذا كانَ به مرضٌ باطِنٌ. إصلاح غلط المحدثين (ص ٦١).

(٢) انظر: المشارق (٢/٢٨٤)، المطالع (٦/١٩٤).

(٣) في كتاب الأدب (٨/٣٦).

(٤) أخرجه أبو يعلى الموصلي (٤/٤٧، ح ٢٠٥٦) من طريق أحمد بن سليمان الخراساني، عن أحمد بن محرز الأزدي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ﷺ. وإسناده ضعيف، أحمد بن محرز لم أقف على ترجمَته، ولعله النضر بن محرز، مجهولٌ أيضا، وبه يعرفُ هذا الحديث، وذكره الذهبي في ترجمته في الميزان، وقال: «مجهول»، وقال العقيلي عن النضر بن محرز: «لا يتابع على حديثه ولا يعرفُ إلا به»، ثم أورد في ترجمته هذا الحديث، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدا، لا يجوزُ الاحتجاج به».

قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفهم». وقلت: ومتنه منكر أيضا.

انظر: الضعفاء (٤/٢٨٨)، المجروحين (٣/٥٠)، الميزان (٤/٢٦٢-٢٦٣)، مجمع الزوائد (٨/١٢٠).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٤٤، ٢/٣٢٧، ح ٣٨١٢): «حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ مُحَمَّدُ بن خَلَفٍ العَسْقَلَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوَّادُ بن الجَرَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ، عن أَنَسِ ابن مَالِكٍ، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَتْبَعُ حَمَامًا، فَقَالَ: «**شَيْطَانٌ يَتْبَعُ شَيْطَانَةً**»».

أصلنا وعليه ضبَّة، وما أدري لأي شيء عملها[١]، وأبو سعد هذا مجهولٌ[٢]، حدث عنه رَوَّاد بن الجَرَّاح فقط -وليس بعُمدة- حديثَ: «رأى رجلًا يتبعُ حَمَامة، فقال: شيطانٌ يتبعُ شيطانةً»، وقد ذكره أحمد بن علي السُليمانيُّ[٣] فيمن يضعُ الحديث[٤]، حديثُه في أول جزء عبَّاس التَّرْقُفِيِّ عن رَوَّاد، متنُه: «من ألقى جِلْبَاب الحياءِ عن وجهِه فلا غِيبةَ لهُ». [١٨٩/أ]

باب النَّهيِ عن النُّزولِ على الطريقِ

[٢٣٧٧] قوله: قال رسول الله ﷺ: «**لا تنزِلوا على جَوَادِّ الطريق**[٥]»، الجَوَادُّ: الطرق، واحدها جادّة، وهي سواء الطريق ووسطه، وقيل: الطريق الأعظم التي تجمع الطرق ولا بُد من المرور عليها[٦].

بابُ تَتْرِيبِ الكتاب

[٢٣٧٨] حديث جابر مرفوعاً: «**تَرِّبُوا صُحُفَكم أنجحُ لها، إن التراب**

---

(١) لا ضبة في هذا الموضع في النسخة التيمورية (مج٢/٢٨٢) والسليمية (١٧٩/ب).

(٢) كذا قال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان. وقال ابن حبان: «شيخ يروى عن أنس بن مالك المناكير التي لا يشارك فيها، لا يجوز الاحتجاج به بحال».
انظر: الجرح (٣٧٨/٩)، المجروحين (١٥٧/٣)، التذهيب (٢٧٢/١٠، ت ٨١٧٠).

(٣) هو الإمام الحافظ: أبو الفضل، أحمد بن علي بن عمرو بن حمد بن إبراهيم بن يوسف ابن عنبر، سبط أحمد بن سليمان، السليماني البيكندي البخاري.
قال السمعاني: «كانت له رحلة إلى الآفاق وعرف بالكثرة والحفظ والإتقان، ولم يكن له نظير في زمانه إسنادا وحفظا ودراية بالحديث وضبطا وإتقانا» ت/٤٠٤هـ.
انظر: الأنساب (٢٨٦/٣)، السير (٢٠١/١٧).

(٤) لم أقف على هذا الكتاب مطبوعا ولا مخطوطا، وأورد المصنِّفُ أبا سعد الساعدي في الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، وذكر فيه ما عزاه إلى السليماني أعلاه (ت ٨٦٨).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٤٧، ٣٢٨/٢، ح ٣٨١٧): «عن جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَنْزِلُوا عَلَى جَوَادِّ الطَّرِيقِ، وَلَا تَقْضُوا عَلَيْهَا الحَاجَاتِ**»».

(٦) النهاية (٢٤٥/١).

مباركٌ[١]» في سنده بقية، هو ابن الوليد الحمصي وترجمتُه معروفة، ونحو هذا المتن ذكره له في الميزان، وشيخُه في هذا الحديث في هذا الكتاب: أبو أحمد الدمشقي، وهو أبو أحمد بن علي الكِلَاعي، يروي عن مكحول، وأبي الزبير، وعمرو بن شعيب، وانفرد عنه بقيَّة، مجهول انفرد بالإخراج له ابن ماجه[٢]، قال في الميزان: فيه جهالةٌ، وأتى بخبر منكر[٣]، وقد عمل في أصلنا على: عن أبي الزُّبير ضبَّة، وما أدري لأيِّ شيء عمل ذلك[٤].

بابُ ثَوابِ القُرْآنِ

[٢٣٧٩] قوله: «**الماهِرُ بالقرآن**[٥]» الماهر: الحاذِقُ بالقراءة، وقد

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٤٩، ٣٢٨/٢، ح ٣٨١٩): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن هَارُونَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا بَقِيَّةُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو أَحْمَدَ الدِّمَشْقِيُّ، عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**تَرِّبُوا صُحُفَكُمْ أَنْجَحُ لَهَا، إِنَّ التُّرَابَ مُبَارَكٌ**»».

(٢) سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: «هذا حديث منكر، وما روى بقية عَنْ بحير ابْن سعد وصفوان والثقات يكتب، وما روى عن المجهولين لا يكتب».

وقال أبو أحمد الحاكم: «روى عنه بقية بن الوليد حديثا لا يتابع عليه»، وقال الذهبي وابن حجر: «مجهول».

انظر: تاريخ دمشق (٤/٦٦)، تهذيب الكمال (١٣/٣٣)، الكاشف (٤٠٥/٢)، التقريب (ت ٧٩٢٥).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٤٨٦/٤).

(٤) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٨٣)، ولعل القصد منها الإشارةُ إلى الانقطاع المحتمل لعنعنة أبي الزبير، فإنه مدلسٌ قال الحافظ العراقي في ألفيته (ص ١٤٤)، في باب التضبيب:

وَمَرَّضُوْا فَضَبَّبُوْا (صَاداً) تُمَدْ *** فَوْقَ الذِّي صَحَّ وُرُوْداً وَفَسَدْ

وَضَبَّبُوْا فِي الْقَطْعِ وَالإِرْسَالِ *** وَبَعْضُهُمْ فِي الأَعْصُرِ الْخَوَالِي

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٢، ٣٢٩/٢، ح ٣٨٢٤): «عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**المَاهِرُ بِالقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرَامِ البَرَرَةِ، وَالَّذِي يَقْرَؤُهُ يَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ اثْنَانِ**»».

مَهَر يمهَرُ[١].

[٢٣٨٠] قوله: «**مع السَّفرة**» هم الملائكة، جمع: سَافر والسَّافر في الأصل الكاتبُ، سُميِّ به لأنَّه يبيّنُ الشيء ويُصلحُه، ومنه قولُه تعالى: ﴿**بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ**﴾[٢][٣].

[٢٣٨١] قوله: «**والذي يقرأُ القُرآنَ يَتَتَعْتَعُ فِيهِ**» أي يتردَّد في قراءتِهِ ويتلبَّدُ فيها لسانُه[٤].

[٢٣٨٢] قوله: «**فيَقْرأُ ويصعَدُ، بكل آية درجةً، حتَّى يَقرأَ آخِرَ شَيْءٍ مَعَه**[٥]»، وذكر أبو حفص المَيَّانِشِيُّ[٦] عن ابن عباس مرفوعًا قال: «**دَرَجُ الجَنَّةِ على عددِ آيِ**

---

(١) النهاية (٤/٣٧٤).

(٢) سورة عبس، الآية: ١٥-١٦.

(٣) النهاية (٢/٣٧١).

(٤) النهاية (١/١٩٠)، وفيه: يتبلَّدُ بدل يتلبَّد، والأوَّلُ هو الأقربُ. ويتلبَّدُ في هذا المقام من جهة جهة المعنى صحيحٌ أيضا، فإنه بمعنى اللصوق واللزوق، كأنَّ لسان القارئ المتتعتِعِ يلتصِقُ ويلتزِقُ داخلَ الفم فلا تبين مخارجُ الحروف على الوجه المطلوب.

انظر: المحكم لابن سيده (٩/٣٤٠).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٢، ٢/٣٢٩، ح ٣٨٢٥): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بن مُوسَى، قَالَ: أخبرنا شَيْبَانُ، عن فِرَاسٍ، عن عَطِيَّةَ، عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يُقَالُ لِصَاحِبِ القُرْآنِ إِذَا دَخَلَ الجَنَّةَ: اقْرَأْ وَاصْعَدْ، فَيَقْرَأُ وَيَصْعَدُ بِكُلِّ آيَةٍ دَرَجَةً، حَتَّى يَقْرَأَ آخِرَ شَيْءٍ مَعَهُ**»».

(٦) هُوَ: أبو حفص عُمر بن عَبْد المجيد بن الحسن، القرشي الميانِشي، ت/٥٨١ هـ بمكة.

له رسالةٌ في علم الْحَدِيْث سمَّاها (ما لا يسعُ المحدِّث جهله)، يُكثر مصنفو المصطلح ذكرها.

والمَيَّانِشي نسبة إلى مَيّانِش قرية من قُرى مدينة المهدية الواقعة في جنوب دولة تونس على ساحل البحر المتوسط.

وجاء في بعض المصادر (المِيانَجي) نسبة إلى ميانج موضعٍ بالشام، أو إلى (ميانه)

=

القُرآن، لكلِّ آية درجةٌ، فتلك ستةُ آلافٍ ومائتا آيةٍ وسِتَّة عشرَ آيةً، بين كل درجتين مقدارُ ما بين السماءِ والأرض[(١)]». الحديث، وقالت عائشةُ: «**إنَّ عددَ آيِ القرآنِ على عددِ درَجِ الجَنَّةِ**[(٢)]».

قاله القرطبي في تذكرته[(٣)].

موضعٍ بآذربيجان، واختار ابن حجر النسبة الأخيرة (الميانجي) في النزهة، وتبعه من بعده.
انظر: الأنساب (٥/٥٢٤-٥٢٥)، اللباب في تهذيب الأنساب (٣/٢٧٨)، معجم البلدان (٥/٢٣١، ٢٣٨)، العبر في خبر من غبر (٣/٨٣)، نكت الزركشي على ابن الصلاح (١/١٧٧)، نزهة النظر (ص ٣٣)، تاج العروس (١٧/٣٩٢).

(١) أورده الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٢/٢١٨، ح ٣٠٦٤)، وأسندَه ابنُه في مسند الفردوس كما قاله الحافظ ابن حجر في تسديد القوس (١٩١/ب)، وأورده الحافظُ في الغرائب الملتقطة مسندا (المجلد الثاني /ص ١٤٥، خ) من طريق أبي منصور العجلي، عن أبي طالب الحربي، عن ابن شاهين، عن الحسن بن محمد بن سعيد الأنصاري، عن أبي إسماعيل الهمذاني، عن الفيض بن وثيق، عن فرات بن سلمان، عن ميمون بن مهران، عن عبد الله بن عباس مرفوعا. وتمام متنه: «فينتهي به إلى أعلى عليين لها، سبعون ألف ركن، وهي ياقوتة تضيء مسيرة أيام وليال». وإسناده ضعيف جدا، فيه الفيض بن وثيق قال فيه ابن معين: «كذاب خبيث»، وأبو إسماعيل الهمذاني لم يتبين لي من هو، والآفة من أحدهما.
تاريخ بغداد (١٢/٣٩٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/١١، ت ٢٧٣٥).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٤٧) من طريق الحاكم عن أبي الحسين محمد بن أحمد الحناط، ثنا أبو عبد الله محمد بن روح، ثنا الحكم بن موسى، ثنا شعيب بن إسحاق، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا. وأورده الديلمي في الفردوس (٣/٥٨، ح ٤١٥٨). قال البيهقي: «قال الحاكم: هذا إسناد صحيح، ولم يكتب هذا المتن إلا بهذا الإسناد وهو من الشواذ».

قلتُ: في إسناده محمد بن روح القَتِيري، وهو منكر الحديث كما قال ابن يونس والذهبي، وقال الدارقطني: «ضعيف».
ميزان الاعتدال (٣/٥٤٦)، ديوان الضعفاء (ت ٣٧٠٦)، لسان الميزان (٥/١٦٤).

(٣) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٩٦١).

إن قيل: إنَّ في حديث آخر في الصحيحين: «**إنَّ في الجنة مائةَ درجةٍ**[(١)]» فما الجمع بين هذا وذاك؟، فالجوابُ من غير أن يُنظر إلى إسناد هذا الحديث الذي في الأصل، ولا في الحديث المذكور من عند المَيَّانِشِيِّ، ولا في سند كلام عائشة رضي الله عنها -وهذا الحديث المذكور في الأصل في سنده: عطية وهو ابن سعد العَوْفي أبو الحسن، قال الذهبي في المغني: مُجمعٌ على ضعفه[(٢)]. انتهى. وقد حسَّن له الترمذي في جامعه حديث: «**يا عليّ! لا يحِلُّ لأحدٍ يُجْنِبُ في هذا المسجدِ غيري وغيرك**»، قال الترمذي: «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[(٣)]، وقال العجلي: «كوفيٌّ تابعي ثقةٌ وليس بالقوي» انتهى كلام العجلي[(٤)]، وفيه كلام كثيرٌ تركته اختصاراً لأني حكيت عن الذهبي ما فيه كفاية، وهو الإجماعُ على ضعفِه[(٥)]- أن ذاكَ الحديث لا

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد والسير، بَابُ دَرَجَاتِ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يُقَالُ: هَذِهِ سَبِيلِي وَهَذَا سَبِيلِي (١٦/٤، ت ٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة ﷺ. وأخرجه مسلم في الإمارة، بَابُ بَيَانِ مَا أَعَدَّهُ اللهُ تَعَالَى لِلْمُجَاهِدِ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الدَّرَجَاتِ (١٥٠١/٣، ح ١٨٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٢) المغني في الضعفاء (٢٣٦/٢، ح ٤١٣٥).

(٣) سنن الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب علي ﷺ (٦٣٩/٥، ح ٣٧٢٧).

(٤) معرفة الثقات (١٤١/٢).

(٥) قلتُ: صحَّ حديثٌ بمعناه من طريق أخرى، أخرج الإمام أحمد (١٠٤/١٦، ح ١٠٠٨٧) عن وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنِ أَبِي سَعِيدٍ -شَكَّ الْأَعْمَشُ- قَالَ: «**يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، اقْرَهْ وَارْقَهْ، فَإِنَّ مَنْزِلَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُهَا**». وإسنادُه صحيح على شرط الشيخين، وهو في حكم المرفوع، لأن مثله لا يُقال من قبيل الرأي.

ونحوه من حديث عبد الله بن عمرو، أخرجه الإمام أحمد أيضا (٤٠٣/١١، ح ٦٧٩٨) عن عَبْد الرَّحْمَنِ بن مهدي، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ: اقْرَأْ، وَارْقَ، وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُهَا**»، وإسناده حسن، فيه عاصم بن أبي النجود، =

يُنافي هذا، لأن ذاك [١٨٩/ب] للمجاهد، والحديثُ المشار إليه: «**إنَّ في الجنة مائةَ درجةٍ، أعدَّها الله للمُجاهدين في سَبيلِه، كلُّ دَرجَتين كما بين السَّماء والأرضِ**» وهذا في القُرّاءِ ولا تَنَافِي، وقد قال القرطبي في تذكرته: الجهاد يحصِّلُ مائة درجة، وقراءة القرآن تُحَصِّل جميع الدرجات[(١)]، انتهى.

فإن قيل: إن في آخر هذا الكتاب في ترجَمة صفة الجنة مرفوعًا من حديث مُعاذ: «**الجنةُ مائةُ درجةٍ، كلُّ درجةٍ منها ما بينَ السماءِ والأرضِ**[(٢)]» الحديث، وهو حديث على شرط مسلم غيرَ أنَّ فيه انقطاعاً، فإنَّ عطاء بن يسار قال فيه: عن معاذ بن جبل، قال الترمذي في باب ما جاء في صفة درجات الجنة: وعطاء يعني ابن يسار لم يُدرِك معاذ بن جبل، قديم الموت، ماتَ في خِلافة عُمَر[(٣)]، ولعل هذه المائة

صدوقٌ حسنُ الحديث، وضعَّفه بعضُهم، وباقي رجاله ثقات. وقال الترمذي في حديث عاصم: «حسن صحيح» وصححه الحاكم.

سنن الترمذي، أبواب فضائل القرآن، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنَ القُرْآنِ مَالَهُ مِنَ الأَجْرِ (١٧٧/٥، ح ٢٩١٤)، المستدرك (٧٣٩/١).

(١) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي (ص ٩٦٣).

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب صفة الجنة (٤٥٥/٢، ح ٤٣٨٦).

(٣) بهذا عقَّب الترمذي الحديث الذي أخرجه من طريق عطاء عن معاذ في أبواب صفة الجنة، بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ دَرَجَاتِ الجَنَّةِ (٦٧٥/٤،ح ٢٥٣٠). وأقره الحافظ ابن حجر في الفتح (١٢/٦) على الانقطاع في الإسناد، لكن الحديث صحَّ عن أبي هريرة، وعبادة بن الصامت، وأبي سعيد ﷺ بنحو حديث معاذ ﷺ. أما حديثُ أبي هريرة ﷺ فأخرجه البخاري في الجهاد والسير، بَابُ دَرَجَاتِ المُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (١٦/٤، ح ٢٧٩٠) من طريق هلال بن علي، عن عطاء عن أبي هريرة. وفيه: «**إِنَّ فِي الجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ، فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ – أُرَاهُ – فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ**».

وأما حديث عبادة بن الصامت فأخرجه الترمذي في أبواب صفة الجنة، بَابُ مَا جَاءَ فِي

=

درجة للمُجاهدين كما في الحديث الأخير، أو إنَّ قوله: «**الجَنَّةُ مائةُ درجةٍ**» لا يدُلُّ على الحصر، وإن قيل إن من جملة أدوات الحصر حصرُ المبتدأ في الخبر فإنه قيل[1]. وقد رأيت في حادي الأرواح لابن القيم ما لفظُه: وقد ثبت في الصحيحين عنه عليه السلام أنه قال: «**إنَّ الجنةَ مائةُ درجةٍ، ما بين كُلِّ درجتينِ كما بينَ السَّماءِ والأرضِ**» وهذا يدلُّ أنها في غايةِ العُلُوِّ والارتِفاعِ. والله أعلم. والحديثُ له لفظان أحدهما هذا، والثاني: «**إنَّ فِي الجنة مائةُ درجةٍ ما بينَ كُل درجتين كما بين السماء والأرض أعدَّها الله للمجاهدين في سبيله**[2]» وشيخُنا[3] يُرَجِّحُ هذا اللَّفظ، وهو لا ينفي أن تكون دَرَجُ الجنة أكثر من ذلك، ونظيرُ ذلك قولُه في الحديث الصحيح: «**إنَّ لله تِسْعةً وتِسعينَ اسمًا، مَنْ أَحْصَاها؛ دَخَلَ الجَنَّةَ**»، أي: من جُملة أسمائِه هذا العددُ، فيكون الكلام جملةً واحدة في الموضِعين، ويدل على صحة هذا أنَّ منزلة نبينا

صِفَةِ دَرَجَاتِ الجَنَّةِ (٤/٦٧٥،ح ٢٥٣١) من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي هريرة.

وأما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم في الإمارة، بَاب بَيَانِ مَا أَعَدَّهُ اللهُ تَعَالَى لِلْمُجَاهِدِ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الدَّرَجَاتِ (٣/١٥٠١، ح ١٨٨٤) من طريق أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ.

(١) ذكر قاعدةَ الحصر المشار إليها بعضُ المصنفين في الأصول، سواء كان الخبر مقرونًا باللام نحو: العالم زيد، أو مضافا نحو: صديقي زيد، يُفيد حصر المبتدأ في الخبر عند عدم قرينة عهد، واشترط ابن القيم أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين كقوله: مفتاح الصلاة الطهور، وقال: «الخبر لا بد وأن يكون مساويا للمبتدأ أو أعم منه ولا يجوز أن يكون أخص منه فإذا كان المبتدأ معرفا بما يقتضي عمومه كاللام وكل ونحوهما ثم أخبر عنه بخبر اقتضى صحة الإخبار أن يكون إخبارا عن جميع أفراد المبتدأ فإنه لا فرد من أفراده إلا والخبر حاصل له».

انظر: حاشية ابن القيم على مختصر سنن أبي داود، باب فرض الوضوء (١/٤٦)، البحر المحيط للزركشي (٥/١٨٤)، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي (٦/٢٩٦٠).

(٢) وهذا لفظ حديث أبي هريرة ﷺ عند البُخاري، تقدم تخريجه آنفا.

(٣) أي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

فوق هذا كله في درجة الجنةِ ليس فوقَها درجة، وتلك المائة ينالُها آحادُ أُمَّتِه بالجهاد[١]. انتهى.

قال في الباب الرابع عشر من الكتاب المذكور، لما ذكر حديثا من المسند عن أبي سعيد عنه عليه السلام أنَّه «**يُقالُ لصاحبِ القُرآنِ إذا دَخَلَ الجنة: اقْرَأْ واصْعَدْ، فَيقرأُ ويَصْعدُ بِكُلِّ آيةٍ دَرَجَةً، حَتَّى يَقْرَأَ آخِرَ شَيْءٍ مَعَهُ**»، وهذا صريحٌ في أنَّ درج الجنة تزيدُ على مائة، وأمَّا حديثُ أبي هريرة الذي رواه البخاري: «**إن في الجنة مائة درجة**».. إلى أن قال: فإمَّا أن تكون هذه المائة درجة من جُملة الدَّرَجِ، وإمَّا أن تكونَ نهايتُها هذه المائة، وفي ضمن كل درجةٍ درجٌ دونها، ويدلُّ على المعنى الأول...، فذكر حديثَ معاذ بن [جبل[٢]] عند الترمذي إلى أن قال: وقد رُويت هذه الأحاديث بلفظة "في" وبدونها، فإن كان المحفوظُ ثبوتَها؛ فهي من جُملة درجتِها، وإن كان المحفوظ سقوطُها فهي الدَّرَجُ الكبارُ المتضمنة للدَّرَجِ الصِّغَار، ولا تناقض بين تقدير ما بين الدرجتين بالمائة، وتقديرها بالخمسمائة لاختلاف السَّير في السرعة والبطء، والنبي عليه السلام ذكر هذا تقريبا للأفهام، ثم ذكر حديثاً يَدُلُّ لِذلك[٣]. والله أعلم.

فإن قيل: كيف يكونُ القُرَّاءُ أعلَى منزلةً من المجاهد، وقد قال القرطبي في تذكرته[٤]ما لفظُه وقد تقدَّم: «**إنَّ في الجنة مائةَ درجةٍ أعَدَّها اللهُ للمجاهدين في سبيلِه**» فالجهادُ يُحَصِّلُ مائة درجة، وقراءة القرآن تُحصِّل جَميع الدرجات. انتهى. -وقد تقدم قريبًا- والذي يظهرُ أنَّ المجاهد أفضل لكثرةِ الأحاديث في فضله، وما أعدَّ الله له وَرَغَّبَ فيه، وإن كان الآخر فاضِلًا بلا شكٍّ، فالجوابُ: أني لم أر في ذلك كلامًا لأحدٍ، ويحتمل أن يُعلَّل على تقدير التَّنَزُّلِ من غيرِ أن يُنظر إلى تفاصيل الأحوال؛ أنَّ الدَّرَجَ

---

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص ٦٦).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٣) انظر: حادي الأرواح (ص ٧٩).

(٤) (ص ٣٦٩).

الـذي[١] يرقَاهـا القـارِئُ وإن كانـت عـددَ آي القـرآنِ قـد تكـونُ دونَ المائـة درجـةٍ في العُلُوِّ. والله أعلم.

[٢٣٨٣] قوله: «**كالرجُل الشَّاحِبِ**[٢]» الشاحِبُ: المتغيِّرُ اللونِ لعارضٍ من مرضٍ أو سفرٍ ونحوهما، وقد شَحَبَ، يشْحُبُ، شُحُوبا، يقال: شَحَب كجَمع وبصَر وكرُم وعُنِي، قاله في القاموس[٣].

[٢٣٨٤] قوله: «**ثلاث خَلِفَات**[٤]» الخَلِفَة: بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام، الحامل من النُوقِ، ويجمعُ على خَلِفات، وخَلائِفَ، وقد خَلِفَتْ إذَا حَمَلَتْ وأَخْلَفَتْ إذا حَالَتْ[٥].

[٢٣٨٥] قوله: «**المُعَقَّلَة**[٦]» أي المشدودة بالعِقَال، والتشديد فيه للتكثير[٧].

---

(١) هكذا في الأصل. ولو قال: الدَّرَجِ التي، على أنها جمعٌ يعامل معاملة المؤنث؛ لكان أولى، لأنه استخدم بعدها ضمير المؤنث في: يرقاها.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٢، ٢/٣٢٩، ح ٣٨٢٦): «عن ابْنِ بُرَيْدَةَ، عن أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَجِيءُ القُرْآنُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ، فَيَقُولُ: أَنَا الَّذِي أَسْهَرْتُ لَيْلَكَ، وَأَظْمَأْتُ نَهَارَكَ**»».

(٣) (ص ٩٩).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٢، ٢/٣٣٠، ح ٣٨٢٧): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، أَنْ يَجِدَ فِيهِ ثَلَاثَ خَلِفَاتٍ عِظَامٍ سِمَانٍ؟**»، قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «**فَثَلَاثُ آيَاتٍ يَقْرَؤُهُنَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ ثَلَاثِ خَلِفَاتٍ سِمَانٍ عِظَامٍ**»».

(٥) النهاية (٢/٦٨). ومعنى حَالت الناقة أي ضربها الفحلُ ولم تحمل بولد تلك السنة.
إسفار الفصيح (١/٥٤٤).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٢، ٢/٣٣٠، ح ٣٨٢٨): «عن ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَثَلُ القُرْآنِ مَثَلُ الإِبِلِ المُعَقَّلَةِ، إِنْ تَعَاهَدَهَا صَاحِبُهَا بِعُقُلِهَا أَمْسَكَهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ عُقُلَهَا ذَهَبَتْ**»».

(٧) النهاية (٣/٢٨١).

[٢٣٨٦] قوله: «**عن خُبَيبِ بن عبدِ الرحمن**»، هو بضم الخاء المعجمة معروف(١).

[٢٣٨٧] قوله: «**لَأُعَلِّمَنَكَ(٢) أَعْظَمَ سُورةٍ في القُرْآنِ(٣)**» الحديث، في هذا حُجَّةٌ للقول بجواز تفضيلِ بعض القرآن على بعض، وفي ذلك خلاف للعلماء، فمنع منه أبو الحسن الأشعري، وابن الباقلاني، وجماعة من الفقهاء والعلماء، لأن تفضيل بعضه يقتضي نقص المفضول وليس في كلامه تعالى نقص، وتأولوا ما ورد من إطلاق أعظم وأفضل في حق بعض الآيات وبعض السور بمعنى عظيم وفاضل، وأجازه إسحاق ابن راهويه وغيره، من العلماء والمتكلمين قالوا: وهو راجعٌ إلى عظم أجر قارئ ذلك وجَزيل ثوابه، قال النووي: والمختار جوازُ قول هذه الآية والسورة أعظم وأفضل بمعنى أن الثواب المتعلق بها أكثر وهو معنى الحديث(٤). والله أعلم. [١٩٠/أ]

[٢٣٨٨] قوله: «**قُل هُو اللهُ أحدٌ، تَعْدِلُ ثُلَثَ القُرْآنِ(٥)**» معناه: كلُّ القرآن على ثلاثةِ أنحاء، قصصٌ وأحكامٌ وصفاتٌ لله تعالى، وقل هو الله أحد، متضَمِّنَةٌ الصفاتِ فهي ثلثٌ، وقيل: معناه أنَّ ثواب قراءتها يُضاعفُ بقدر ثوابِ قراءة ثُلثِ

---

(١) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (١/٣١٠).

(٢) كذا في الأصل. وفي النسخة التيمورية (مج٢/٢٨٥) والسليمية (١٨٠/ب): «**ألا أعلِّمك**». واللفظُ الذي عند المصنف جاء في مصادِرَ حديثية أخرى.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٢، ٢/٣٣٠، ح ٣٨٣٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عن شُعْبَةَ، عن خُبَيْبِ بن عبد الرَّحْمَنِ، عن حَفْصِ بن عَاصِمٍ، عن أَبِي سَعِيدِ بن المُعَلَّى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَلَا أُعَلِّمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ المَسْجِدِ؟**»، قَالَ: فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَخْرُجَ، فَأَذْكَرْتُهُ، فَقَالَ: «**الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ وَهِيَ السَّبْعُ المَثَانِي، وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ**»».

(٤) كذا في شرح النووي على مسلم (٦/٩٣-٩٤)، وأكثره للقاضي عياض، عزاه إليه النووي. انظر: إكمال المعلم (٣/١٧٧-١٧٨).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٢، ٢/٣٣١، ح ٣٨٣٢): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ**»».

القرآن من غير تضعِيفٍ(١).

بابُ فضلِ الذِّكْرِ

[٢٣٨٩] قوله: «**عن زِيَادِ بن أبي زِيادٍ مولى ابن عيَّاشٍ**(٢)»، عيَّاش: هو بمثناة تحت وفي آخره معجمة، وكذا في أصل سماعِنا هذا(٣)، هو زيادُ بن أبي زياد مَيْسَرة المخزومي المدني مولى عبد الله بن عيَّاش، بمثناة تحت وفي آخره معجمة كما تقدم، ابن أبي ربيعة، وثَّقه النَّسائي وغيره، وكان عبْداً صالحاً زاهداً(٤).

[٢٣٩٠] قوله: «**عن عمَّار بن رُزَيق**(٥)»، هو بتقديم الراء مضمومة، وتأخير

---

(١) أجرٍ. قاله المازري.

انظر: المعلم بفوائد مسلم (٤٦١/١)، شرح النووي على مسلم (٩٤/٦-٩٥).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٣، ٣٣١/٢، ح ٣٨٣٥): «حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بن حُمَيْدِ ابن كَاسِبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا المُغِيرَةُ بن عبد الرَّحْمَنِ، عن عبد اللَّهِ بن سَعِيدِ بن أَبِي هِنْدٍ، عن زِيَادِ ابن أَبِي زِيَادٍ مَوْلَى ابْنِ عَيَّاشٍ، عن أَبِي بَحْرِيَّةَ، عن أَبِي الدَّرْدَاءِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ، وَأَرْضَاهَا عِنْدَ مَلِيكِكُمْ .. ذِكْرُ اللَّهِ...**»».

(٣) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٢٨٦)، وكتب فوقه صح، أما في السليمية (١٨٠/ب) فبموحدة ومهملة: عبَّاس، وما في سماع المصنف هو الصواب والموافق لما جاء في كتب الضبط والتراجم.

انظر: المتفق والمفترق (٩٧٨/٢)، المعجم في مشتبه أسامي المحدثين (ت ٢٠٩)، التاريخ الكبير (٣٥٤/٣)، تهذيب التهذيب (٣١٧/٣).

(٤) وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر: الثقات (٢٥٤/٤)، التذهيب (٣١٦/٣، ت ٢٠٧٣).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٣، ٣٣١/٢، ح ٣٨٣٦): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن آدَمَ، عن عَمَّارِ بن رُزَيْقٍ، عن أَبِي إِسْحَاق، عن الأَغَرِّ أَبِي مُسْلِمٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، يَشْهَدَانِ بِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ، إِلَّا حَفَّتْهُمُ المَلَائِكَةُ، وَتَغَشَّتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ**»».

الزاي المفتوحة تقدم[١].

[٢٣٩١] قوله: «**عن الأغَرِّ، أَبي مُسْلِمٍ**»، الأغر: بالغين المعجمة ثم راء مشددة وهو اسمه، وأبو مُسْلم كنيتُه[٢]، فلا يشتبه عليك فتقرأه عن الأَعْرابي مسلمٍ، فتظن بأنه منسوب إلى الأعرابِ وأن مسلما اسمه فتُصَحِّف.

[٢٣٩٢] قوله: «**وَتَنَزَّلَتْ عليهِمُ السَّكِينَة**» قيل: هي الرحمة، وقيل: الطُّمأنِينَةُ، وقيل: الوَقَارُ، وما يَسْكُن به الإنسانُ، (وهو[٣]) مخففةُ الكافِ إلا ما حكاه الحربيُّ عن بعض اللُّغويين من شدِّ الكاف، وحُكي عن الكِسائي والفَرَّاءِ[٤]، وقد نقله أيضا الصَّغاني في كتاب له مفرد شرط فيه أن يذكر فيه لُغات ليست في كتب مخصوصة كالصِّحاح والمحكم وغيرهما، وقد رأيتُه بالقاهرة وله نُسخةٌ بحلب مع بعضإأخواني ونسخة أخرى كتبت منها، وفي هذا الكتاب فوائدُ جليلة[٥]، ورأيته ذكرَ ذلك في كتابه: الذيل والصلة لكتاب التكمِلة، ولفظه: السِّكِّينة: السَّكينة، والسَكنُ: الرحمة والبركة، والمسكين بفتح الميم: المِسكين عن الكسائي، وقال: هي لغة بني أسد[٦]. وإنما ذكرت المسكين وإن لم يتعلق بنا لما فيه من الفائدة التي ذكرها وهي فتح ميمهِ انتهى. وقد ذكر ابن الأثير السكينة ثم قال ما معناه: والسكينة التي ذكرها الله في كتابه قيل: تفسيرُها أنها حيوان له وجه كوجه الإنسان مُجْتَمِعٌ، وسائرُها خَلْقٌ رَقِيقٌ كَالريحِ والهواء، وقيل: هي صورة كالهِرَّة [١٩٠/ب] كانت معهم في جُيُوشهم، فإذا ظهرتْ انهزم أعداؤهم، وقيل:

---

(١) في النص رقم: ٢٢٢٠.

(٢) انظر: الكنى والأسماء للدولابي (١٠٠٦/٣).

(٣) كذا في الأصل، والصواب تأنيثُ الضمير فيه: هي.

(٤) المشارق (٢١٦/٢)، المطالع (٤٩١/٥).

(٥) يريدُ كتاب (الشوارد أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة) للحسن بن محمد الصغاني. وفي المطبوع منه ضُبطت الكلمة بالشكل بكسر الشين من غير تشديد الكاف، قال: «السِكِينَة: السِكِينَةُ، السَكِينَة». يشيرُ إلى ضبطين للكلمة. انظر: (ص ٢٠).

(٦) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصغاني (٢٥١/٦).

هي ما كانوا يَسْكُنون إليه من الآيات التي أُعطيها موسى عليه السلام(١). انتهى.

[٢٣٩٣] قوله: «**عن عبدِ الله بن بُسْر**(٢)»، هو بضم الموحدة ثم سين مهملة ساكنة تقدم(٣).

[٢٣٩٤] قوله: «**عن عبد الله بن بُسْر، أنَّ أعرابيا قال لرسول الله ﷺ إنَّ شَرَائِعَ الإسلام قَدْ كَثُرتْ عَليَّ...**»، الحديث، هذا الأعرابي هو...(٤).

بابُ فَضْلِ لا إله إلا الله

[٢٣٩٥] قوله: «**مَرَّ عُمرُ بِطَلْحَةَ**(٥)، **بعدَ وفاة رسولِ الله ﷺ، فقال: مَالَكَ مُكْتَئِبًا؟ أَسَاءَتْكَ إِمْرَةُ ابنُ عَمِّكَ؟**(٦)» الحديث، ابنُ عَمِّه هو أبُوبكر الصديق عبد الله ابن أبي قُحافة عثمان التَّيمي(٧).

---

(١) انظر: النهاية لابن الأثير (٢/٣٨٦).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٣، ٢/٣٣٢، ح ٣٨٣٨): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ ابن الحُبَابِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بن صَالِحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بن قَيْسٍ الكِنْدِيُّ، عن عبد اللَّهِ بن بُسْرٍ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا، قَالَ: لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّ شَرَائِعَ الإِسْلَامِ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ، فَأَنْبِئْنِي مِنْهَا بِشَيْءٍ أَتَشَبَّثُ بِهِ، قَالَ: «**لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عزو جل**»».

(٣) في النص رقم: ٨٩٩ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب، وانظر: الإكمال (١/٢٧١).

(٤) بيَّض له في الأصل، ولم أقف على اسم الأعرابي المذكور.

(٥) هو: طلحة بن عبيد الله الصحابي الجليل، أحد العشرة المبشرة بالجنة.

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٤، ٢/٣٣٢، ح ٣٨٤٠): «عن يَحْيَى بن طَلْحَةَ، عن أُمِّهِ سُعْدَى المُرِّيَّةِ، قَالَتْ: مَرَّ عُمَرُ بِطَلْحَةَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا لَكَ مُكْتَئِبًا أَسَاءَتْكَ إِمْرَةُ ابْنِ عَمِّكَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَا يَقُولُهَا أَحَدٌ عِنْدَ مَوْتِهِ، إِلَّا كَانَتْ نُورًا لِصَحِيفَتِهِ، وَإِنَّ جَسَدَهُ وَرُوحَهُ لَيَجِدَانِ لَهَا رَوْحًا عِنْدَ المَوْتِ**»، فَلَمْ أَسْأَلْهُ حَتَّى تُوُفِّيَ، قَالَ: أَنَا أَعْلَمُهَا هِيَ الَّتِي أَرَادَ عَمَّهُ عَلَيْهَا، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ شَيْئًا أَنْجَى لَهُ مِنْهَا لَأَمَرَهُ»».

(٧) ورد مصرَّحا به في مسند طلحة بن عبيد الله، عند أحمد (٣/٩، ح ١٣٨٥) عن إِبْرَاهِيمَ ابنِ

=

[٢٣٩٦] قوله: «قال: لا، ولكن سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنِّي لأَعلمُ كلمةً لا يقولُها أحدٌ عِندَ مَوتِه؛ إلا كانتْ نوراً لصَحِيفته، وإنَّ جسدَه وروحَه لَيَجِدَانِ لها رَوْحًا عند الموتِ**» فلم أسألْهُ حتى تُوُفِّي. قال: أنا أعلمُها، هي التي أراد عَمَّهُ عليها، ولو علِم أنَّ شيئًا أنجى له منها؛ لَأَمَرَهُ»، إن قيل: إن عمر سأله: مالك مكتَئِبا، أي: حزيناً، فأجابه بهذا الجواب، فما وجه الرابط بين الجواب والسؤال؟ فالجوابُ أنَّ الذي صيره كئيبًا كونه لم يسأله عن هذه الكلمة، وهي بهذه المثابة والمنزلة، وفَوَّتها على نفسِه، فهذا الذي صيَّرهُ كئيبًا، والله أعلم.

[٢٣٩٧] قوله: «**لَيَجِدَانِ لها رَوحًا**»، هو بفتح الراء، كذا في أصلِنا مضبوط[(١)]، يحتمل أن يجد الجسد والروح لها راحةً أو رحمةً، أو نسيمَ الريح، لأن الرَّوح بالفتح هذه[(٢)]، ويحتمل أنه يجدُ الجميعَ. والله أعلم.

[٢٣٩٨] قوله: قال: «**أنا أعلَمُها**» القائلُ أنا أعلَمُها، هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

[٢٣٩٩] قوله: «**هي الَّتي أراد عمَّهُ عليها**» عمه هو أبو طالب عبدُ مناف، وقيل: عِمران وأُنكر ذلك[(٣)]، والكلمةُ لا إله إلا الله[(٤)]. والله أعلم.

مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ رآه كئيبا، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ كَئِيبًا؟ لَعَلَّهُ سَاءَتْكَ إِمْرَةُ ابْنِ عَمِّكَ – يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ – قَالَ: لَا. وَأَثْنَى عَلَى أَبِي بَكْرٍ... الحديث، وإسناده صحيح.

(١) وكذا في النسختين التيمورية (مج٢/٢٨٧) والسليمية (١٨١/أ).

(٢) انظر: القاموس المحيط (ص ٢٢٠).

(٣) هكذا زعمت الرافضة أنَّ اسمه عمران، وأنه المراد من قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ اصْطَفى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْراهِيمَ وَآلَ عِمْرانَ عَلَى الْعالَمِينَ. سورة آل عمران، الآية: ٣٣.

قال الحافظ ابن كثير: وقد أخطؤوا في ذلك خطأ كبيرا، ولم يتأملوا القرآن قبل أن يقولوا هذا البهتان، فقد ذكر بعد هذه قولُه تعالى: إِذْ قالَتِ امْرَأَتُ عِمْرانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ ما فِي بَطْنِي مُحَرَّراً. سورة آل عمران، الآية: ٣٥. انظر: السيرة الحلبية (١/١٦٥).

(٤) وردتْ قصته في الحديث الذي أخرجه البخاري في الجنائز، بَاب إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ

=

[٢٤٠٠] قوله: «**عن هِصَّانَ بنِ الكَاهِلِ**[١]»، هِصَّان: بكسر الهاء وبالصاد المهملة المشددة، وفي آخره نونٌ[٢]، وقيل: هِصَّان بن كاهِن[٣]، أخرج له النسائي في اليوم والليلة، وابنُ ماجه في سُننه، ذكره ابن حبان: في الثقاتِ[٤].

بابُ فَضْلِ الحَامِدِينَ

[٢٤٠١] قوله: «**حدثنا موسى بنُ إبراهيم بنُ كَثِير**[٥]»، هو بالثاء المثلثة المكسورة مع فتح الكاف، «**ابنُ بَشِير**»: هو بفتح الموحدة[٦]. [١٩١/أ]

[٢٤٠٢] قوله: «**سمعتُ طلحةَ بن خِراشٍ، ابنَ عَمِّ جَابِرٍ**»، خِراش: بخاء

المَوْتِ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (٢/٩٥، ١٣٦٠) من طريق سَعِيد بنِ المُسَيِّبِ، «عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلِ بْنَ هِشَامٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ ابنَ أَبِي أُمَيَّةَ بنِ المُغِيرَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ: «**يَا عَمِّ، قُلْ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ**»...» الحديث.

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٤، ٢/٣٣٢، ح ٣٨٤١): «حَدَّثَنَا عبد الحَمِيدِ بن بَيَانٍ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بن عبد اللَّهِ، عن يُونُسَ، عن حُمَيْدِ بن هِلَالٍ، عن هِصَّانَ ابن الكَاهِلِ، عن عبد الرَّحْمَنِ بن سَمُرَةَ، عن مُعَاذِ بن جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ، تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى قَلْبِ مُوقِنٍ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهَا**»».

(٢) وكذا ضُبط في النسختين التيمورية (مج٢/٢٨٨) والسليمية (١٨١/أ).

(٣) «هصان بن كَاهِل وَابْنُ كَاهِن وَاحِد»، قاله ابن معين. تاريخ الدوري (٣/٢٨٧، ت ١٣٦٥).

(٤) الثقات (٥/٥١٢). وقال الذهبي: «ثقة»، وقال ابن حجر: «مقبول».
الكاشف (٢/٣٣٨)، التقريب (ت ٧٣١٣).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٥، ٢/٣٣٥، ح ٣٨٤٥): «حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بن إِبْرَاهِيمَ بن كَثِيرِ بن بَشِيرِ بن الفَاكِهِ، قَالَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ ابن خِرَاشٍ ابنَ عَمِّ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بن عبد اللَّهِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ الحَمْدُ لِلَّهِ**»».

(٦) كذا في النسختين التيمورية (مج٢/٢٩٨) والسليمية (١٨١/أ).

معجمة مكسورة، قال النسائي: صالحٌ، وذكره ابنُ حبان في الثقاتِ، وقال الأزديُّ: له ما ينكر(١).

[٢٤٠٣] قوله: «**صَدَقة بن بَشِير مولى العُمَرِيين**(٢)»، بَشِير: هو بفتح الموحدة وكسرِ الشين المعجمة، ولم أر في صدقة كلامًا في التذهيب، ولا في الكاشف، ولا في الميزان، وكأنَّ الذهبي لم يقعْ له فيه توثيق ولا جرحٌ فسكتَ عنه(٣)، وقد رأيتُ ابن مأكولا في إكماله في بشير -المفتوح الموحدة- ذكره فيه في الآباء، وقال: ثقةٌ(٤) فاستفده، وقد انفرد بالإخراج له ابن ماجه(٥).

[٢٤٠٤] قوله: «**فعضَلَتْ بالملكين**» كذا في الأصل عَضَلت بفتح العين المهملة والضاد المعجمة ولم يشدِّدها(٦)، وهو مشكلٌ، قال أهل اللغة: أعضل

---

(١) رأى ابنُ معين صُحْبته، واستدرك عليه ابنُ شاهين بقوله: «المعروف المشهور أن طلحة ابن خراش بن عبد الرحمن بن خراش بن الصمة تابعيٌّ» ا.هـ. وهو الصواب إلا يكون ابن معين أراد أخًا للصحابي عبد الرحمن بن خراش، إلا أني لم أقف في الصحابة على أخ له بهذا الاسم. ووثَّقه ابنُ عبد البر، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق».
انظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/١٥٥، ت ٦٥٣)، الثقات (٤/٣٩٤)، الاستيعاب (٣/٩٥٦)، الميزان (٢/٣٣٨)، التذهيب (٤/٣٩٥، ت ٣٠٠٩)، التقريب (ت ٣٠١٩).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٥، ٢/٣٣٥، ح ٣٨٤٦): «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن الْمُنْذِرِ الحِزَامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بن بَشِيرٍ مَوْلَى العُمَرِيِّينَ، قَالَ: سَمِعْتُ قُدَامَةَ بن إِبْرَاهِيمَ الجُمَحِيَّ يُحَدِّثُ، أَنَّهُ كَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى عبد اللَّهِ بن عُمَرَ بن الخَطَّابِ، وَهُوَ غُلَامٌ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ مُعَصْفَرَانِ، قَالَ: فَحَدَّثَنَا عبد اللَّهِ بن عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُمْ: «**أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، قَالَ: يَا رَبِّ، لَكَ الحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ وَجْهِكَ، وَلِعَظِيمِ سُلْطَانِكَ، فَعَضلَتْ بِالمَلَكَيْنِ، فَلَمْ يَدْرِيَا كَيْفَ يَكْتُبَانِهَا...**»».

(٣) انظر: الكاشف (١/٥٠١)، التذهيب (٤/٣٣٩، ت ٢٩٠٠). ولم أقف على اسم الراوي في المطبوع من الميزان.

(٤) الإكمال (١/٢٩١).

(٥) قال الحافظ ابن حجر: «مقبول». التقريب (ت ٢٩١٠).

(٦) لا يبِينُ ضبطُها في التيمورية (مج٢/٢٩٨)، وضبطت في السليمية (١٨١/أ) بالتشديد من =

الأمر: اشْتَدَّ، والمعضِّلاتُ[١] الشدائد، وعَضَّلتِ المرأةُ والشَّاة: إذا نشَبَ ولدُها فلم يخرُج ولم يَسْهُلْ مخرجُه بتشديدِ الضاد أيضاً، فعلى هذا يكون الحديث: أعضلت الملكين -بالهمز- أو عضّلت الملَكَين -بتشديد الضاد بغير باءٍ موحدة[٢] كما في الأصل مشكل- ومعنى عضَّلت الملكين، أي: ضاقت عليهما الحيلةُ في أمرها، وصَعُبت عليهم كتابتُها[٣]. والله أعلم.

[٢٤٠٥] قوله: «**فَمَا نَهْنَهَا شَيْءٌ دُونَ العَرْشِ**[٤]» أي: ما منعها وكفَّها عن الوصول إليه[٥].

بابُ فضلِ التَّسبِيحِ

[٢٤٠٦] قوله: «**عن ابن عبَّاس، عن جُوَيرِيَة، قالت: مَرَّ بها رسُولُ الله ﷺ**[٦]»،

باب التفعيل: فعَضَّلَت.

(١) كذا في الأصل والمصدر المنقول منه بتشديد الضاد، ويجوز التخفيف وهو الأشهر فتقول: المعْضِلات من باب الإفعال.

(٢) كذا عزاه القرطبي في تفسيره (١/١٣٢) إلى أهل اللغة، ولكن استخدامَ الباء مع أعضل وعضَّلٌ موجودٌ في استخداماتهم من غير إنكار، فمنه ما قاله ابن سيده: «عَضّلَتْ بِوَلَدِها، وأعْضَلَتْ: عَسُرَ عليها وِلادَتُها». ومنه أن الشعبي سئل عن مسألة فأجاب: «زَبَّاءُ ذاتُ وبَرٍ أَعْيَتْ قائدَها وسائقَها لو ورَدَت على أَصحابِ محمَّدٍ ﷺ لعَضَّلَتْ بهم، ويُروَى لأَعْضَلَتْ بهم. قال الأَزْهَرِيّ: مَعناهَ أَنَّهم يَضيقونَ بالجَوابِ عنها ذَرْعاً لإشكالِها»، نقله الزبيدي وغير واحد.

انظر: المحيط (١/٣١٢)، تاج العروس (٣٠/٥).

(٣) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٢/٦٤٩)، لسان العرب (١١/٤٥١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٥، ٢/٣٣٦، ح ٣٨٤٧): «عن عبد الجَبَّارِ بن وَائِلٍ، عن أَبِيهِ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: رَجُلٌ الحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا، .. فَقَالَ: «**لَقَدْ فُتِحَتْ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، فَمَا نَهْنَهَا شَيْءٌ دُونَ العَرْشِ**»».

(٥) النهاية (٥/١٣٩).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٦، ٢/٣٣٧، ح ٣٨٥٣): «عن ابْنِ عَبَّاسٍ، عن جُوَيْرِيَةَ،

=

الحديث، هذه جُويريَةُ بنت الحارث بن أبي ضِرار، أم المؤمنين، وكذا جعله المزيُّ من مسندها[١]، وأما أبو حاتمٍ[٢] فإنه ذكره من مسند ابن عبَّاس أنه عليه السلام خرج إلى صلاة الصبح وجُويريةُ جالسة فذكر الحديث، وقال: جويريةُ، هي بنت الحارث بن عبد المطلب، عمِّ النبي ﷺ[٣]، وفي سُنن أبي داود ما يرجِّح أنها جُويريَة أم المؤمنين[٤]. والله أعلم.

[٢٤٠٧] قوله: «**يَنْعطِفْنَ حَوْلَ العَرْشِ**[٥]» العِطافُ والمعطَفُ الرِّدَاءُ، وقد تعطَّف به واعتَطَفَ وتعطَّفَه واعتَطَفَهُ، وسُمِّي عِطَافا لوقوعهِ على عِطْفي الرجل، وهما ناحيتا عُنقِه[٦].

[٢٤٠٨] قوله: «**لهُن دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ**»، الدَّوِيُّ: الصوتُ ليس بالعالي، وهو بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء، وقال في المطالع في قوله: يُسمعُ دَوِيُّ صوتِه بفتح الدال، وجاء عندنا في البخاري بضم الدال والأول أصوبُ[٧].

قَالَتْ: مَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ صَلَّى الغَدَاةَ .. فَقَالَ: «**لَقَدْ قُلْتُ مُنْذُ قُمْتُ عَنْكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَهِيَ أَكْثَرُ وَأَرْجَحُ، أَوْ أَوْزَنُ مِمَّا قُلْتِ، سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ رِضَا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ**»».

(١) تحفة الأشراف (٢٧٥/١١، ح ١٥٧٨٨).

(٢) أي ابن حبان.

(٣) صحيح ابن حبان (١١٣/٣).

(٤) في متن الحديث عند أبي داود في الوتر، باب التسبيح بالحصى (٥٥٦/١، ح ١٥٠٥) ما نصه: «وكان اسمها برة فحول اسمها»، وهذا التحويل لاسم أم المؤمنين لا حفيدة عبد المطلب.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٦، ٣٣٧/٢، ح ٣٨٥٤): «عن النُّعْمَانِ بن بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ مِمَّا تَذْكُرُونَ مِنْ جَلَالِ اللَّهِ: التَّسْبِيحَ، وَالتَّهْلِيلَ، وَالتَّحْمِيدَ، يَنْعَطِفْنَ حَوْلَ العَرْشِ، لَهُنَّ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ، تُذَكِّرُ بِصَاحِبِهَا، أَمَا يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ، أَوْ لَا يَزَالَ لَهُ مَنْ يُذَكِّرُ بِهِ**»».

(٦) انظر: الصحاح (١٤٠٥/٤-١٤٠٦)، مطالع الأنوار (٤٣٠/٤).

(٧) المطالع (٥٦/٣).

[٢٤٠٩] قولُ أم هاني: «**وبَدُنتُ**[(١)]»، كذا في أصلنا[(٢)] بضمِّ الدال، ومعناه عَظُمَ بطني وكثُر لحمي[(٣)].

[٢٤١٠] قوله: «**عن هِلال بنِ يسَاف**[(٤)]»، بكسر الياء يقولُه المحدثون، ويقال: إِسَافٌ، قال غيره: وهو كلام العرب، وقال بعضهم بفتح الياء؛ لأنه لم يأت في كلام العرب كلمةٌ أولها ياء مكسورة، إلا يِسَار لغة في اليد[(٥)]. والله أعلم.

بابُ الاسْتِغْفَارِ

[٢٤١١] [١٩١/ب] قوله: «**كَانَ فِي لِسَانِي ذَرَبٌ**[(٦)]» هو بفتح الذال

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٦، ٣٣٧/٢، ح ٣٨٥٥): «عن أُمِّ هَانِئٍ، قَالَتْ: أَتَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ، فَإِنِّي قَدْ كَبِرْتُ وَضَعُفْتُ وَبَدُنْتُ، فَقَالَ: «**كَبِّرِي اللَّهَ مِائَةَ مَرَّةٍ، وَاحْمَدِي اللَّهَ مِائَةَ مَرَّةٍ، وَسَبِّحِي اللَّهَ مِائَةَ مَرَّةٍ، خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ فَرَسٍ مُلْجَمٍ مُسْرَجٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَخَيْرٌ مِنْ مِائَةِ بَدَنَةٍ، وَخَيْرٌ مِنْ مِائَةِ رَقَبَةٍ**»».

(٢) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٣٠٠). وأما السليمية فبتشديد الدال وفتحها: بَدَّنتُ.

(٣) هذا على تخفيف الدال، أما بتشديد الدال فمعناه: كبرتُ وأسننْتُ. كذا قال أبو عبيد وابن الجوزي، وابنُ الأثير.
انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١٥٣/١)، غريب الحديث لابن الجوزي (٦١/١)، النهاية (١٠٧/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٦، ٣٣٧/٢، ح ٣٨٥٦): «حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَفْصُ ابن عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عن سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ، عن هِلَالِ بن يَسَافٍ، عن سَمُرَةَ بن جُنْدَبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**أَرْبَعٌ أَفْضَلُ الكَلَامِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ**»».

(٥) انظر: المشارق (٣٠٦/٢)، المطالع (٢٩٣/٦)، المزهر (٨٣/٢). قلت: وقد يستدركُ عليه: يِيْجَل، لغة في يَوْجل، ويقال فيه يَاجَل ويَيْجلُ، حكاها سيبويه، وذكر بعضهم أنه سُمع في أبي يِأبَى، وحب يِحَبّ.
انظر: الكتاب (١١١/٤-١١٢)، ليس في كلام العرب (ص ٨٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٧، ٣٣٨/٢، ح ٣٨٦٢): «عن حُذَيْفَةَ، قَالَ: كَانَ فِي لِسَانِي ذَرَبٌ عَلَى أَهْلِي وَكَانَ لَا يَعْدُوهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**أَيْنَ أَنْتَ مِنَ**

=

المعجمة والراءِ ثم موحدة، أي: أنَّه سَليطُ اللسان فاسدُ المنطق، نقول منه: ذَرِب لسانُه إذا كان حادَّ اللسانِ لا يُبالي ما قال(١).

بابُ فَضْلِ العَمَلِ

[٢٤١٢] قوله: «**ومنْ لَقِيَنِي بِقُرَابِ الأرض**(٢)» قُرَابُ الأرض: بضم القاف، ما يَقْرُبُ من مَلئِها قال صاحب المطالع: قال أبو الحسين(٣): ويقال هذا بالكسر أيضا(٤).

بابُ ما جَاء في «لا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إلا بِاللهِ»

[٢٤١٣] قوله: «**عن مَولى حَازِمِ بن حَرْمَلَةَ**(٥)»، حازم بن حرملة بالحاء المهملة في أوَّله، صَحابيٌّ غِفاريٌّ(٦).

الِاسْتِغْفَارِ؟ تَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي اليَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً»».

(١) النهاية (١٥٦/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٨، ٣٣٩/٢، ح ٣٨٦٦): «عن أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ .. وَمَنْ لَقِيَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطِيئَةً، ثُمَّ لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَقِيتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً**»».

(٣) هو: أبو الحسين بن سراج بن عبد الله، النحوي اللغوي الإخباري الأديب الشاعر.
كان عالم الأندلس في وقته، روى عنه القاضي عياض وغيره، ت/٥٠٨هـ.
انظر: معجم الأدباء (٣/ ٣٥٩)، سير أعلام النبلاء (٣٥/ ١٥٩).

(٤) مطالع الأنوار (٣٢٥/٥).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٨، الباب ٥٩، ٣٤٠/٢، ح ٣٨٧١): «حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بن حُمَيْدٍ المدَنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن مَعْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بن سَعِيدٍ، عن أَبِي زَيْنَبَ مَوْلَى حَازِمِ ابن حَرْمَلَةَ، عن حَازِمِ بن حَرْمَلَةَ، قَالَ: مَرَرْتُ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِي: «**يَا حَازِمُ، أَكْثِرْ مِنْ قَوْلِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ**»».

(٦) انظر: الاستيعاب (٣١٠/١)، أسد الغابة (٥٢٧/١)، الإصابة (٣/٢).

أَبْوابُ الدُّعَاءُ

بابُ فَضْلِ الدُّعَاءِ

[٢٤١٤] قوله: «**عن ذَرٍّ بن عَبدِ الله الهَمْدَانِي**[١]»، هو بإسكان الميم وبالدال المهملة، تابعيٌ ثقةٌ، قال أحمد: لا بأس بهِ، هو أول من تكلَّم في الإرجاءِ[٢].

[٢٤١٥] قوله: «**عن يُسَيْعِ الكِنْدِيِّ**»، يُسَيْعُ: هذا بضم المثناة تحتُ في أوله وفتح السين المهملة، ثم مثنَّاةٌ تحتُ ساكنة ثم عينٌ مُهملة، وهو ابنُ مَعْدان، كُوْفِيٌ، ويُقال: فيه أُسيع بهمزة مضمُومة[٣]، عن النُّعمان بن بَشِير وغيره، وعنه ذَرٌّ الهمْداني فقط، وثَّقهُ النسائي[٤].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١، ٣٤١/٢، ح ٣٨٧٣): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن الأَعْمَشِ، عن ذَرٍّ بن عبد اللَّهِ الهَمْدَانِيِّ، عن يُسَيْعٍ الكِنْدِيِّ، عن النُّعْمَانِ ابن بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ العِبَادَةُ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾**»».

(٢) الجرح والتعديل (٤٥٣/٣). وقال ابن معين والنسائي وعبد الرحمن بن يوسف بن خِراش: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال أبو داود: «كان مرجئا»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: «ثقة عابد رمي بالإرجاء»، أخرج حديثه الجماعة.

الجرح والتعديل (٤٥٣/٣)، الثقات (٢٩٥/٦)، تهذيب الكمال (٥١٢/٨)، التقريب (ت ١٨٤٠).

قلت: وهنالك أقوال أخرى في أول من قال بالإرجاء، فقيل: قيس الماصر. انظر: تهذيب الكمال (٤٨٦/٢١).

وقيل الحسن بن محمد بن الحنفية، وقيل غير ذلك. انظر: الطبقات الكبرى (٩٢/٥)، التمهيد لابن عبد البر (٩٠/١٠).

(٣) انظر: الإكمال (٢٥٦/٤)، توضيح المشتبه (٥٣/٥).

(٤) وابن حبان. وتبعهم ابنُ حجر.

انظر: الثقات (٥٥٨/٥)، تهذيب الكمال (٣٠٦/٣٢)، التقريب (ت ٧٨١٠).

بابُ دُعَاء رسول الله ﷺ

[٢٤١٦] قوله: «**حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ مُرَّةَ الجَمَلِيُّ**[١]»، هو بالجيم المفتوحة وبعدها ميم مثلها وجَمَل بطنٌ من مُراد[٢]، وعمرو أحدُ الأعلام، قال أبو حاتم: ثقةٌ إلا أنه يرى الإرجاءَ[٣].

[٢٤١٧] قوله: «(**عن عبدِ الله بن الحارثِ**[٤]) **المُكْتِبِ**»، هو بضمِّ الميم وإسكان الكاف وكسرِ المثناة فوق ثم الموحدة، كذا ضبطَه في أصلنا[٥]، وهو صحيح يقال: أَكْتَبَ فلانٌ فلانًا، إذا علَّمه الكتابة، والإكتابُ تعليم الكتابة كالتَّكتيبِ، فيقال

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٢، ٢/٣٤١، ح ٣٨٧٥): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ فِي مَجْلِسِ الأَعْمَشِ مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بن مُرَّةَ الجَمَلِيُّ فِي زَمَنِ خَالِدٍ، عن عبد اللَّهِ بن الحَارِثِ المُكْتِب، عن قيسِ بن طَلْق الحَنَفِيِّ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «**رَبِّ أَعِنِّي وَلَا تُعِنْ عَلَيَّ، وَانْصُرْنِي وَلَا تَنْصُرْ عَلَيَّ، وَامْكُرْ لِي وَلَا تَمْكُرْ عَلَيَّ، وَاهْدِنِي وَيَسِّرِ الهُدَى لِي، وَانْصُرْنِي عَلَى مَنْ بَغَى عَلَيَّ، رَبِّ اجْعَلْنِي لَكَ شَكَّارًا، لَكَ ذَكَّارًا، لَكَ رَهَّابًا، لَكَ مُطِيعًا، إِلَيْكَ مُخْبِتًا إِلَيْكَ أَوَّاهًا مُنِيبًا، رَبِّ تَقَبَّلْ تَوْبَتِي، وَاغْسِلْ حَوْبَتِي، وَأَجِبْ دَعْوَتِي، وَاهْدِ قَلْبِي، وَسَدِّدْ لِسَانِي، وَثَبِّتْ حُجَّتِي، وَاسْلُلْ سَخِيمَةَ قَلْبِي**»، قَالَ أَبُو الحَسَنِ الطَّنَافِسِيُّ: قُلْتُ لِوَكِيعٍ: أَقُولُهُ فِي قُنُوتِ الوِتْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ».

(٢) انظر: الإكمال (٢/١٢٠، ٢٥١)، الأنساب للسمعاني (٢/٨٧).

(٣) الجرح والتعديل (٦/٢٥٨) وفيه أيضا عن مسعرٍ قوله: «كان عمرو بن مرة من معادن الصدق عندنا»، وعن شُعبة: «كان أكثرهم علما» وعن ابن مهدي: «أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ، منهم عمرو بن مرة» وعنه أيضا: «حفاظ الكوفة أربعة: عمرو بن مرة ومنصور وسلمة بن كُهيل وأبو حصين».

(٤) ما بين القوسين قُلب في الأصل إلى الحارث بن عبد الله، والتصويب من النسخة التيمورية (مج٢/٣٠٣) والسليمية (١٨٢/ب).

(٥) وكذا ضُبط في النسخة التيمورية (مج٢/٣٠٣).

فيه أيضا بالتَّشدِيد[١]، وهو ثقةٌ[٢]. [١٩٢/أ]

[٢٤١٨] قوله: «**وامْكُرْ لِي ولا تَمْكُرْ عَلَيَّ**»، مكرُ الله إيقاعُ بلائِه بأعدائهِ دونَ أوليائهِ، وقيل: هو استدراجُ العبدِ بالطاعاتِ فيَتَوَهَّم أنها مقبولةٌ وهِي مردودةٌ، والمعنى: ألحِقْ مكرك بأعدائي لا بي، وأصلُ المكر الخِدَاعُ، يقال: مكَر يمكُر مكرًا[٣].

[٢٤١٩] قوله: «**إليك مُخْبِتاً**» أي: خاشِعا مُطيعًا والإِخباتُ: الخُشوعُ والتواضُع، وقد أخبتَ للهِ يُخْبِتُ[٤].

[٢٤٢٠] قوله: «**إليكَ أوَّاهًا**» الأوَّاهُ: المتأوِّهُ المتضَرِّعُ، وقيل فيه غير ذلك، وقيل: الكثير الدعاء[٥].

[٢٤٢١] قوله: «**واغْسِلْ حَوْبَتِي**» الحوبةُ: الإثمُ بفتح الحاء وبضم، وقيل: الفتح لغةُ الحِجاز، والضمُّ لغةُ تميم[٦].

[٢٤٢٢] قوله: «**واسْلُلْ سَخِيمةَ قَلبي**» السَّخِيمَةُ: الحِقدُ في النفس[٧].

---

(١) انظر: الصحاح (٢٠٩/١)، القاموس المحيط (ص ١٢٨).

(٢) التذهيب (١١٨/٥، ت ٣٢٦٥).

(٣) كذا في النهاية (٣٤٩/٤). والمكرُ والخديعة بالعدوِّ صفةُ كمال، لأن ذلك يدلُّ على كمالِ العلم والقُدرة والسلطان، وهي من صفات الله الفعلية الخبرية المقيَّدة بما يجعلُه كمالًا؛ حيث وصف الله بها نفسه على وجه الجزاء والمقابلة، ولم يُشْتَقَّ لله منها اسمٌ، نثبتُهما لله من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تكييف ولا تعطيل، وما ذكره المصنِّف هي بعضُ آثارِ هاتينِ الصِّفتين المقيَّدتين.

انظر: التدمرية (ص ٢٦)، إغاثة اللهفان (٣٨٨/١)، معارج القبول للحكمي (١١٨/١).

(٤) النهاية (٤/٢).

(٥) المصدرُ نفسه (٨٢/١).

(٦) انظر: تهذيب اللغة (٢٦٨/٥)، النهاية (٤٥٥/١).

(٧) النهاية (٣٥١/٢). ومنه: سَخِمْتُ بصَدْرِ فُلانٍ: إذا أَغْضبْتُهُ، وَسَلَلْتُ سَخِيمتَهُ بالقَوْلِ اللَّطِيف والتَّرَضِّي، وجمعُ السَّخِيمة سخائِمُ.

انظر: تهذيب اللغة (١٩٦/٧)، تاج العروس (٣٥٥/٣٢).

[٢٤٢٣] قوله: «**اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا**[(١)]» هو بالمثلَّثة، كذا في أصل سماعنا[(٢)]، وقد روى في الصَّحيح[(٣)] بالمثلثة والموحدة[(٤)]، وكلاهما صحيح.

[٢٤٢٤] قوله: «**عَنْ أَبِي مَرْزُوقٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ**[(٥)]»، وخرَّج له بعد «عن» التي في أبي وائِلٍ، وكتب في الهامِش: عن أبي العَدَبَّس. كذا في أصلِنا[(٦)]، وأما

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٢، ٢/٣٤٢، ح ٣٨٨٠): «عن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: «**قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ**»».

(٢) وفي النسخة التيمورية (مج٢/٣٠٤)، وأما في السليمية (١٨٣/أ) فبالموحدة: كبيرا.

(٣) أخرجه البخاري في الأذان، باب الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلاَمِ (١/١٦٦، ح ٨٣٤) وأخرجه مسلم في الذكر، باب اسْتِحْبَابِ خَفْضِ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ (٤/٢٠٧٨، ح ٢٧٠٥) عن قُتَيْبَةَ ابنِ سَعِيدٍ، عن اللَّيْثِ، عَن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَن أَبِي الخَيْرِ، عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ، بالمثلَّثة عند البُخاري، والموحدة عند مسلم: كثيرا، كبيرا.

(٤) أي: كثيرًا، وكبيرًا.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٢، ٢/٣٤٢، ح ٣٨٨١): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن مِسْعَرٍ، عن أَبِي مَرْزُوقٍ، عن أَبِي وَائِلٍ، عن أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى عَصًا، فَلَمَّا رَأَيْنَاهُ قُمْنَا، فَقَالَ: «**لَا تَفْعَلُوا كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ فَارِسَ بِعُظَمَائِهَا**»، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: لَوْ دَعَوْتَ اللَّهَ لَنَا...».

(٦) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٣٠٤): وكيع، عن مسعر، عن أبي مرزُوق، عن أبي العدبَّس، عن أبي وائل، عن أبي أمامة. وأما النسخة السليمية (١٨٣/أ) ففيها: وكيع، عن مسعر، عن أبي مرزوق، عن أبي العدبس، عن أبي أمامة. بإسقاط أبي وائل من الإسناد، ووهَّم المزيُّ ما جاء في كلا النسختين، وعزى ما جاء في التيمورية إلى النُّسخ المتأخرة، وأنه خطأٌ ممَّن دونَ المصنِّف، وصوَّب ما جاء عند أبي داود في الأدب، باب في قيام الرجل للرجل (٤/٥٢٧، ح ٥٢٣٢): ابن نمير، عن مسعر، عن أبي العنبس، عن أبي العدبس، عن أبي مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أمامة. بزيادة أبي العنبس، وتقديم أبي العدبس على أبي مرزوق، وإضافة أبي غالب. انظر: تحفة الأشراف (٤/١٣٨، ح ٤٩٣٤).

=

أبو العَدَبَّس: فهو بفتحِ العين والدال، وتشدِيدِ الموحَّدة بعدَ الدال ثم السِّين المهملات، واسمُه تُبَيْع، بضم المثناة فوقُ، ثم موحدة مفتوحة، ثم مثناةٌ تحت ساكنة، ثم عين مهملة، ابنُ سليمان(١).

قال في الإكمال والتذهيب وغيرهما: عن أبي مرزُوق، يعنِيان يروي عن أبي مَرْزُوق، قالا: وعنه أبو العَنْبَس، كذا في تُبيع(٢).

وقال الذَّهبي في أبي مرزُوق: عن أبي غالب، عن أبي أُمامة، وعنه مِسعرٌ، وأبو العدَبَّس(٣). انتهى.

وقال الأميرُ في عَدَبَّس بعد أن ضبطَهُ: فهو أبو العَدَبَّس تُبيع(٤) بن سُليمان

قلتُ: قد اختُلف فيه على مسعر، وجاءت عنه وُجوه أخرى غيرُ التي ذُكرتْ، والإسنادُ ضعيفٌ على كل الأحوال، أبو العدبَّس شيخُ أبي العنبس مجهولٌ كما سيأتي، وأبو مرزوق ليِّنٌ. التقريب (ت ٨٣٥٣).

وأورده الذهبي في الميزان (٥٧١/٤) وذكر قول ابن حبان فيه: «لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به» ثم ساق له هذا الحديث بإسنادِ أبي داود المذكور، ثم ذكر الإسناد الذي في النسخة السليمية وقال: «وهذا غلط وتخبيط» ثم أشار إلى الإسناد الوارد في النسخة التيمورية بقوله: «وفي بعض النسخ عن أبي وائل بدل عن أبي العدبس».

(١) هذا الضبطُ أورده الأمير ابن مأكولا في ترجمة أبي العدبَّس الأكبر، وسمَّاه منيعًا كما في المطبوع، وسيذكرُ المصنِّفُ مُحيلا على نسختِه من الإكمال أنَّ الأمير سمَّاه تُبيعًا. أما في باب تُبيع فذكر أن كنيته أبو العدبَّس من دون ضبط لها، وذكر أنه يروي عن أبي مرزوق، وعنه أبو العنبس. وهذا هو أبو العدبس الأصغر، وفيه جهالة.

انظر: الإكمال (٤٩٣/١، ١٥١/٦).

(٢) انظر: الإكمال (٤٩٣/١)، التذهيب (٧٤/٢، ت ٧٩٧).

(٣) إلى هُنا لا إشكال، فأبو مرزوق عنهُ أبو العدبس الأصغر، واسمُه تُبيع. انظر: التذهيب (٣٨٦/١٠، ت ٨٤١١).

(٤) كذا في الأصل: تُبيع، وفي المطبوع من الإكمال: مَنيع، وهو الأشبه بالصواب، وهو اسم أبي العدبس الأكبر.

الأسدي، ويُقال الأشعريُّ، روى عن عمر بن الخطاب، وأبي غالب حَزَوَّر، يُعدُّ في [١٩٢/ب] الكوفيين، روى عنه عاصمُ الأحول، والحارثُ أبو العنبس الكوفي، و(سالم[١]) أبو الورقاء، ذكره أبو أحمد[٢]. وروى مسعر عن أبي العنبس، عن أبي العَدَبَّسِ، عن أبي مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أمامة واختُلِف على مسعر في إسناده. انتهى[٣].

فالاثنان ذكراه في تُبيع كما ضبطتُه.

وقد رأيتُ بخط الحافظ ابن خَليل[٤] على نسختي بإكمال الأمير، وهي بخطِّه كلها في الحاشية تُجاه تُبَيع أبي العَدَبَّس ما لفظُه: هذا مما وَهِم فيه ابنُ أبي حاتم واتبعه على ذلك الأميرُ، وقولُه تُبيع تصحيفٌ منه، إنما هو مَنِيع، وكذلك قال البخاري في حرف الميم في باب مَنيعٍ والناس[٥]. انتهى. وقبل قوله في أول الكلام هذا صورة «د»

---

(١) في الأصل: سليم، والتصويبُ من الإكمال (١٥١/٦) وهو الموافق لكتب التراجم.

(٢) كذا نقل ابن مأكولا عن أبي أحمد الحاكم الكبير، وهي ترجمةُ لأبي العدبس الأكبر، إلا أن الحاكم أشكل بذكر أبي العنبس الحارث بن عُبيد في تلاميذه، فأبو العنبس يروي عن الأصغر لا الأكبر، مما جعل البعض يعزُونَ إلى الحاكم أنَّه جعلهما واحدا، ووَهَّمه البعضُ بناء على ذلك، كما وهَّموا ابن مأكُولا الناقل عنه في ذلك أيضا.

(٣) هذا الكلام مما يُرجِّح خلط ابن مأكولا الأكبر بالأصغر بإيراد رواية أبي العدبس الأصغر في ترجمة أبي العدبس الأكبر (مَنيع)، فالأصغر (تُبيع) مجهولٌ لم يروِ عنه إلا أبو العنبس، وأما الأكبر فروى عنه جماعة، وقد وُثِّق.

(٤) هو يوسف بن خليل الحافظ، تقدمت ترجمتُه.

(٥) تقدم آنفا أنَّ أبا العدبَّس اثنان؛ وإليه ذهب المزيُّ في تهذيب الكمال (٨٢/٣٤-٨٣) وصوَّبه، وتبعه الذهبي حيث ترجم لكل واحدٍ منهما ترجمة منفصلة مغايرة في التذهيب والميزان، ومثله الحافظُ ابن حجر في التقريب (ت ٧٩٣، ٨٢٤٨، ٨٢٤٩).

ويظهر لي -والله أعلم- أن ابن أبي حاتم لم يَهِمْ، وأن صنيعَه لم يُخالِفْ صنيعَ البخاري في التاريخ الكبير، كما أنَّ ابن مأكولا لم يُقلِّدْ ابن أبي حاتم بل اختلفَ صنيعُه عنهُ، وكلُّ ما في الأمر أنَّ البُخاريَّ ترجم في التاريخ الكبير (٢٩/٨) لأبي عدبَّس الأكبر وسماه منيع ابن سليمان، وأغفل ترجمة الأصغر، ونص الترجمة فيه: «منيع بن سليمان أبو العدبس

=

وكأنه -والله أعلم- أشار بها إلى شخص أو كتابٍ، ولم يذكر له اصطلاحا، ويقوّي ما قاله بعض الشيء أن في نسختي من مشتبه الذهبي في عَدَبَّس سمَّاه منيعًا[1]، وقد قابلتها مرتين على نسخةٍ بخط الحُسين الشريف[2] وهو قرأها على المؤلف فإن كانت صحيحة فهو قد أخذها منه، ويحتمل أن يكون أخذ ذلك من غيره. والله أعلم.

الأسدي ويقال الأشعري عن عمر، روى عنه عاصم بن بهدلة يعد في الكوفيين»، أما ابنُ أبي حاتم فترجم للأصغر وسمَّاه تُبيعًا، وترجم للأكبر وسمَّاه مَنيعا، وهو رأيُ والده أبي حاتم الرازي، ونص ترجمة الأصغر في الجرح والتعديل (٤٤٧/٢): «تُبيع بن سليمان أبو العدبس روى عن أبي مرزوق، روى عنه أبو العنبس سمعتُ أبي يقول ذلك». ونص ترجمة الأكبر فيه (٤١٤/٨): «منيع بن سليمان أبو العدبس الأسدي كوفي، ويقال الأشعري روى عن عمر ابن الخطاب ﷺ، روى عنه عاصم بن بهدلة، سمعت أبي يقُول ذلك. قال أبو محمد: روى عنه سالم أبو الورقاء».

ثم جاء أبو أحمد الحاكم الكبير (الأسامي والكنى ٣٦/ب-٣٧أ/ الجزء الثاني - مخطوط) فترجم للأكبرِ وأشكلَ بإدخالِ أحد الرواة عن الأصغر في ترجمة الأكبر، واسمُه أبو العنبس الحارث بن عبيد، الراوي الوحيد عن أبي العدبس الأصغر، وقلَّده ابن مأكولا في ذلك، فنقل كلامه في الإكمال، وأشكلَ أكثرَ بذكر روايةِ مسعر عن أبي العنبس، عن أبي العدبس الأصغر في ترجمةِ الأكبر.

قال المزيُّ مرجِّحًا ما ذهب إليه أبو حاتم: «هكذا فرَّق بينهما أَبُو حاتم الرازي، وأبو عبد اللَّه بن مندة وغير واحد، وهو الصواب، وجعلهما الحاكم أَبُو أَحْمَد واحدا، ووهِم فِي ذَلِكَ، واللَّهُ أعلم». تهذيب الكمال (٨٣/٣٤).

(١) كذا قال المصنف، وهو مشكلٌ، ويوافقُه ما في المطبوع من المشتبه للذهبي بتحقيق البجاوي (٤٤٨/١)، وطبعة ليدن (ص ٣٥٣)، وهذا يُناقِضُ ما ذهب إليه الذهبيُّ في التذهيب والميزان، فرجعتُ إلى مخطوطةٍ أزهرية للمشتبه (٧٢/أ) فإذا فيها تُبيع، نقطتان فوق الكلمة، وثلاث نقاط موزعة تحتها. وكَتبَ مُحقق طبعة ليدن في هامش المطبوع باللاتينيَّة أنَّ الكلمة على الرغم من إثباتها منيعا؛ يمكن أن تُقرأ في المخطوط تُبيعا.

(تُبَيع nihilominus probabiliter legendum est)

(٢) لم أقف على ترجمته.

قال الذهبيُّ في الميزان ما معناه: في أبي العدَبَّس جهالة، ما روى عنه سِوى أبي العَنْبَس(١)، فانظر كيف الأميرُ قالَ: روى عنه فلانٌ وفلانٌ أعلاه(٢)، وإنما جاء هذا لأن ابن مأكولا قَلَّد أبا أحمدَ الحاكِم، والحاكمُ وهِم(٣)، كذا قاله الذهبيُّ في تذهيبِه في الكنى ولفظُه: أبو العدبَّس الأكبر تُبيع بن سُليمان الكوفي، عن عُمر وعنه عاصم ابن بهدلة، وعاصم الأحول، وأبو الورقاء سالم بن مِخْرَاق، وجعلهما -أي جعل هذا وأبا العدبس تبيعاً المذكور قبله في الكنى- أبو أحمد الحاكم واحدًا فوهِم، ذُكر للتميز(٤). انتهى. رجعنا إلى أصل سماعنا وتخريجه بعد أبي مرزوق، كان ينبغي على ما قاله الذهبيُّ، وابن مأكولا، أن يُخَرَّجَ من قبله بعد مِسعر، لأنَّ أبا العدبَّس روى عن أبي مرزوق(٥)، وتبقى فيه مخالفة لما قاله الأمير قبلُ في أول هذه الصحيفة فانظره، وأنه ذكر أن مسعرًا اختُلف عليه في الإسناد، والله أعلم.

بابُ ما تَعَوَّذَ منهُ رسُولُ الله ﷺ

[٢٤٢٥] قوله: «**المَسِيحِ الدَّجَّالِ**(٦)» تقدم الكلام عليه من قبل ذلك، في باب ما يُقال بعد التَّشهُّدِ والصلاةِ على النبي ﷺ(٧).

---

(١) الميزان (٥٥١/٤). وتكملة كلامه فيه: «وهذا هو أبو العدبس شيخ أبي العنبس. أما أبو العدبس الأكبر عن عمر، فيروي عنه عاصم القارئ، وعاصم الأحول. وثق».

(٢) لأن الأمير ابن مأكولا أدخل ترجمة في ترجمة كما تقدم.

(٣) في ذكر تلميذ أبي العدبس الأصغر (أبي العنبس) في ترجمة الأكبر فدلَّ على أنَّه يعدُّهما واحدا.

(٤) التذهيب (٢٣٣/١٠-٢٣٤، ت ٨٣٠٧).

(٥) سبق الكلام على هذا في أول هذا النص: ٢٤٢٤ فانظره.

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٣، ٣٤٣/٢، ح ٣٨٨٣): «عن عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الكَلِمَاتِ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ النَّارِ، وَعَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ القَبْرِ، وَعَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الغِنَى، وَشَرِّ فِتْنَةِ الفَقْرِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالبَرَدِ**...»».

(٧) النص رقم: ٤٢٣ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

[٢٤٢٦] قوله: «**اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ**[(١)] **بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ**» الحديث سأل ابنُ القيم ابن تيميَّة: كيف تُطَهَّرُ الخَطايَا بذلِك؟ وما فائِدة التَّخصيصِ بذلك؟ وقوله في لفظ آخر: «**والماءِ البَارِدِ**» والحارُّ أبلغُ في الإنقاء؟ فقال: الخطايا تُوجِبُ للقلبِ حرارةً ونجاسةً وضَعْفًا، [١٩٣/أ] فَتُرخِي القَلبَ وتُضْرِمُ فيه نارَ الشَّهوة وتُنَجِّسُهُ، فإنَّ الخطايا والذُّنُوب لهُ بمنزلةِ الحَطَبِ الذي يَمُدُّ النارَ ويُوقِدُها، ولهذا لما كَثُرت الخطايا اشتدت نارُ القلب وضعفُه، والماء يغسِلُ الخَبَثَ ويُطْفِئُ النار، فإنْ كان باردًا أورثَ الجسم صَلابة وقوةً، فإن كان معهُ ثلجٌ وبردٌ كان أقوى في التبريدِ وصلابة الجسم وشِدَّتِه، فكأنه أذهبَ لأثرِ الخَطايَا. هذا معنى كلامِه، انتهى. ثم قال ابن القيم: وهو يحتاجُ إلى مزيد بيان وشرحٍ، فذكر كلاماً حسنا ذكر ذلك في إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان فانظره منه تجده في أوله. والله أعلم[(٢)].

[٢٤٢٧] قوله: «**وفتنةِ الصَّدْر**[(٣)]» قال وكيعٌ: هو الرجلُ يموتُ على فتنةٍ، لا يَستغفرُ الله منها[(٤)]. انتهى. والصَّدْرُ: بفتح الصاد وإسكان الدال المهملتين ثم الراء، وكذا في أصلنا[(٥)]. والله أعلم.

---

(١) كذا في الأصل، وكتب فُويقها: نسخة، وقُبالتها في الهامش: خطيئاتي، وعلى العكس منه أُثبِتَ في النسخة التيمورية (مج٢/٣٠٥): خطيئاتي، وفي الهامش الأيسر قبالتها: خطاياتي وكتب عليها: نسخة، وهي المثْبَتةُ في النسخة السليمية (١٨٣/أ).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/٥٧).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٣، ٢/٣٤٤، ح ٣٨٨٩): «عن عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ: «**الجُبْنِ وَالبُخْلِ، وَأَرْذَلِ العُمُرِ، وَعَذَابِ القَبْرِ، وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ**»، قَالَ وَكِيعٌ يَعْنِي: الرَّجُلَ يَمُوتُ عَلَى فِتْنَةٍ، لَا يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْهَا»».

(٤) هذا تفسيرٌ من راوي الحديث، انظر الحاشية السابقة.

(٥) وكذا في النسختين التيمورية (مج٢/٣٠٦) والسليمية (١٨٣/ب).

باب الجَوَامِعِ مِنَ الدُّعاءِ

[٢٤٢٨] قوله: «**حدثنا أبو مالِكٍ سَعدُ بن طَارِقٍ، عن أبيه، أنَّه سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ**[(١)]»، طارق: أبو سعد هو طارقُ بن أَشْيَم بن مسعود الأشجعي، انفرد عنه ولده سعْد[(٢)].

[٢٤٢٩] قوله: «**أخبرني جَبْر بن حَبِيب**[(٣)]»، جَبْر: بفتح الجيم ثم الموحدة الساكنة ثم الراء، وحَبيب: بفتح الحاء المهملة[(٤)]، وثَّقهُ ابنُ معين[(٥)].

[٢٤٣٠] قوله: «**قال رسولُ الله ﷺ، لرجُلٍ: ما تقُولُ في الصَّلاة؟ قال: أَتَشَهَّدُ ثم أَسْأَلُ اللهَ الجَنَّةَ**[(٦)]» الحديث، هذا الرجلُ هو سُليم الأنصاري، وقد تقدم

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٤، ٢/٣٤٤، ح ٣٨٩٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابن هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ سَعْدُ بن طَارِقٍ، عن أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَقُولُ حِينَ أَسْأَلُ رَبِّي؟ قَالَ: «**قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي**»...».

(٢) انظر: التذهيب (٤/٣٨٢، ت ٢٩٨٧).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٤، ٢/٣٤٤، ح ٣٨٩١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَبْرُ بن حَبِيبٍ، عن أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، عن عَائِشَةَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الخَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ**...»».

(٤) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (١/١٩١).

(٥) الجرح والتعديل (٢/٥٣٣). ووثقه النسائي أيضا وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن خلفون: «كان إماما في اللغة، وثقه ابن وضاح وابن صالح وغيرهم».
انظر: الثقات لابن حبان (٦/١٥٢)، تاريخ أسماء الثقات (١/٥٧)، تهذيب الكمال (٤/٤٩٣)، التذهيب (٢/١١٦، ت ٨٩٤)، تهذيب التهذيب (٢/٥١).

(٦) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٤، ٢/٣٤٤، ح ٣٨٩٢): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ: «**مَا تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ؟**»، قَالَ: أَتَشَهَّدُ، ثُمَّ أَسْأَلُ اللَّهَ الجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِهِ مِنَ النَّار، أَمَا وَاللَّهِ مَا أُحْسِنُ دَنْدَنَتَكَ وَلَا دَنْدَنَةَ مُعَاذٍ، قَالَ: «**حَوْلَهَا نُدَنْدِنُ**»».

في باب ما يقال بعد التشهد والصلاةِ على النبي ﷺ[١]، والظاهرُ أنه الذي استطول صلاة معاذ، فإنَّ ذاك أيضًا جاء أنَّ اسمه سُليم الأنصاري، وقيل في الذي استطول أنه غير هذا[٢].

[٢٤٣١] قوله: «**أَمَا واللهِ! ما أُحْسِنُ دَنْدَنَتَكَ، وَلَا دَنْدَنَةَ مُعاذٍ**»، الدَّنْدَنَة: أن يتكلَّم الرجل بالكلام، تَسْمَعُ نَغْمَتَهُ ولا يُفْهَمُ، وهو أرفَعُ من الهَيْنَمَةِ قليلا[٣]، وقد تقدَّم في باب ما يقال بعد التشهد المذكور قبله[٤].

[٢٤٣٢] قوله: «**حَوْلَهُما نُدَنْدِنُ**»، أي: حولَ الجنَّةِ والنار، وروى حولها وهو ما في أول سنن ابن ماجه[٥] ونسخةٍ هُنا[٦]، فأراد الجنة، وقد تقدم ذلك في باب ما يقال بعد التشهد بزيادة على هذا فانظُره[٧]. [١٩٣/ب]

باب اسمِ الله الأعظم

اعلم أنَّ الاسم الأعظم فيه أحاديثُ كثيرة[٨]، من أقربها حديثُ أبي أمامة الذي في هذا الكتاب[٩]، أنَّه في ثلاث سور: في البقرة، وآل عمران، وفي طه. قال بعضُ

---

(١) انظر: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (ص ١١٦).

(٢) انظر: غوامض الأسماء المبهمة (٣١٨/١)، وسبق للمصنف كلامٌ عليه في النص رقم: ٤٢٤، و ٤٦٦، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٣) النهاية (١٣٧/٢).

(٤) انظر النص رقم: ٤٢٥ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٥) السُّنن، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال بعد التشهد، (الكتاب ٦، الباب ٢٦، ١٦٥/١، ح ٨٩٧).

(٦) المثبتُ في التيمورية (مج٣٠٧/٢): حولَها، وكتب فُويق لَها: «نسخة: لهما» أي حولهما.

(٧) انظر النص رقم: ٤٢٦ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٨) وأقوال كثيرة، أوصلها ابن حجر إلى أربعة عشر قولا. الفتح (٢٢٤/١١). وللسيوطي فيه رسالة: الدر المنظم في اسم الله الأعظم. جعلها ضمن كتابه: الحاوي للفتاوي (٤٧٢/١).

(٩) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٩، ٣٤٦/٢، ح ٣٩٠١، ٣٩٠٢): «حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابنُ إبرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ العَلَاءِ، عن القَاسِمِ قَالَ:

=

الأئمة المتقدِّمين[١]: هو الحيُّ القيُّوم، لأنه في البقرة في آيةِ الكُرسي[٢]، وفي آل عمران[٣]، وفي طه: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾[٤]، وهذا استنباطٌ حسن. والله أعلم.

[٢٤٣٣] قوله: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الطَّاهِرِ الطَّيِّبِ**[٥]»، الطاهر: هو

اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ فِي سُوَرٍ ثَلَاثٍ: البَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ وَطه». «حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعِيسَى ابنِ مُوسَى فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ سَمِعَ غَيْلَانَ بنَ أَنَسٍ يُحَدِّثُ عن القَاسِمِ، عن أَبِي أُمَامَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ». ومدارُ الحديثِ على القاسِم أبي عبد الرحمن، وهو صدوقٌ حسنُ الحديثِ إن شاء الله تعالى، والإسنادُ ثابتٌ إليه. وقال البُوصيري في مصباح الزجاجة (٢/٢٧٠): «الإسنادُ الأول رجاله ثقاتٌ وهو موقوف، قاله المزي، والإسناد الثاني فيه مقالٌ، غيلان لم أر من جرحه ولا من وثَّقه، وباقي رجال الإسناد ثقات لكن لم ينفرد به غيلان».

(١) منهم القاسم أبو عبد الرحمن راوي الحديث عن أبي أمامة: قال: «فَالْتَمَسْتُهَا فَوَجَدتُ فِي البَقَرَةِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ وَفَاتِحَةَ آلِ عِمْرَانَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ وَفِي طه: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾». وهي زيادةٌ على الرواية السابقة أخرجها الحاكم في المستدرك (١/٤٨٦) وتمَّام الرازيُّ في الفوائد (١/٩٧، ح ٢٢١) من طريق الوَلِيد بن مسلمٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بنُ العَلَاءِ، عَنِ القَاسِمِ أَبِي عَبدِ الرَّحْمَنِ، عَن أَبِي أُمَامَةَ ﷺ. واللفظ لتمَّام. وهذا إسنادٌ حسنٌ كسابقه إن شاء الله، وأَمِنَّا تسوية الوليد بتصريحه وتصريح كل من ابن العلاء والقاسِم بالتحديث عند الحاكم.

(٢) سورة البقرة، الآية رقم: ٢٥٥.

(٣) في الآية الثانية منها.

(٤) سورة طه، الآية رقم: ١١١.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٩، ٢/٣٤٧، ح ٣٩٠٥): «عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الطَّاهِرِ الطَّيِّبِ المُبَارَكِ الأَحَبِّ إِلَيْكَ الَّذِي، إِذَا دُعِيتَ بِهِ أَجَبْتَ...**»، قَالَتْ: وَقَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: «**يَا عَائِشَةُ، هَلْ عَلِمْتِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ دَلَّنِي عَلَى الِاسْمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ**»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ

=

بالطاء المهملة، وكذا هو مُجَوَّدٌ في أصلِنا[1] فاعلمْه.

[٢٤٣٤] قوله: «**فَاسْتُضْحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**»، فاستُضْحك: بضم المثناة فوقُ كذا في أصلنا[2].

بابُ أسماءِ الله عزَّ وجَلَّ

[٢٤٣٥] حديثُ أبي هُريرة في تَعداد الأسماء الحسنى في كتاب ابن ماجه في سنده، **عبد الملك بن محمدٍ الصَّنْعَانيُّ**[3]، قال أبو حاتم: يُكتبُ

وَأُمِّي فَعَلِّمْنِيهِ...»، وفيه: «قَالَتْ: فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَدْعُوكَ اللَّهَ، وَأَدْعُوكَ الرَّحْمَنَ، وَأَدْعُوكَ البَرَّ، الرَّحِيمَ، وَأَدْعُوكَ بِأَسْمَائِكَ الحُسْنَى كُلِّهَا مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، أَنْ تَغْفِرَ لِي، وَتَرْحَمَنِي، قَالَتْ: فَاسْتُضْحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّهُ لَفِي الأَسْمَاءِ الَّتِي دَعَوْتِ بِهَا**»».

(١) وفي النسخة التيمورية (مج٢/٣١٠) والسليمية (١٨٤/ب).

(٢) لم تضبط الكلمة في التيمورية، وفي السَّليمية (١٨٤/ب) بمثل ضبطِ أصلِ المصنف.

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٠، ٢/٣٤٧، ح ٣٩٠٧): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بن عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد المَلِكِ بن مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو المُنْذِرِ زُهَيْرُ بن مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بن عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عبد الرَّحْمَنِ الأَعْرَجُ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، إِنَّهُ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ، مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَهِيَ: اللَّهُ الوَاحِدُ الصَّمَدُ الأَوَّلُ الآخِرُ الظَّاهِرُ البَاطِنُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ المَلِكُ الحَقُّ السَّلَامُ المُؤْمِنُ المُهَيْمِنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ السَّمِيعُ البَصِيرُ العَلِيمُ العَظِيمُ البَارُّ المُتَعَالِ الجَلِيلُ الجَمِيلُ الحَيُّ القَيُّومُ القَادِرُ القَاهِرُ العَلِيُّ الحَكِيمُ القَرِيبُ المُجِيبُ الغَنِيُّ الوَهَّابُ الوَدُودُ الشَّكُورُ المَاجِدُ الوَاجِدُ الوَالِي الرَّاشِدُ العَفُوُّ الغَفُورُ الحَلِيمُ الكَرِيمُ التَّوَّابُ الرَّبُّ المَجِيدُ الوَلِيُّ الشَّهِيدُ المُبِينُ البُرْهَانُ الرَّءُوفُ الرَّحِيمُ المُبْدِئُ المُعِيدُ البَاعِثُ الوَارِثُ القَوِيُّ الشَّدِيدُ الضَّارُّ النَّافِعُ البَاقِي الوَاقِي الخَافِضُ الرَّافِعُ القَابِضُ البَاسِطُ المُعِزُّ المُذِلُّ المُقْسِطُ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ القَائِمُ الدَّائِمُ الحَافِظُ الوَكِيلُ الفَاطِرُ السَّامِعُ المُعْطِي المُحْيِي المُمِيتُ المَانِعُ الجَامِعُ الهَادِي الكَافِي الأَبَدُ العَالِمُ الصَّادِقُ النُّورُ المُنِيرُ التَّامُّ القَدِيمُ

=

حديثُه[١]، وقال سُليمان بن عبد الرحمن: ثقةٌ[٢]، وأما ابن حِبَّان فقال: كان يُجيبُ فيما يُسأل عنه حتى ينفرِدَ بالموضوعات لا يجوزُ الاحتجاج بروايته[٣]، انتهى. يرويه عن زُهير بن محمد التَّميمي، ثقةٌ مُغرِبٌ، ولبعضِهم عنه مناكِير[٤]. وفي هذا الحديث أسماءٌ ليست في الحديثِ الذي في الترمذي[٥]، وها أنا أميِّزُها: البارُّ، الراشد، الرَّبُّ،

الوِتْرُ الأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»...».

(١) الجرح والتعديل (٣٦٩/٥). وذكر ابن أبي حاتم أنه من صنعاء دمشق.

(٢) التذهيب (١٦٦/٦، ت ٤٢٣٧). وسليمان بن عبد الرحمن هو الحافظ أبو سليمان الدمشقي، ابن بنت شرحبيل بن مسلم الخولاني، له كلام في الرجال، صدوق حسنُ الحديث، أكثر عن الضعفاء، وله مناكير، وتكلَّم فيه بعضهم. انظر: تذكرة الحفاظ (٢٠/٢).

(٣) المجروحين لابن حبان (١٣٦/٢). قال فيه ابن حجر: «ليِّنُ الحديث». التقريب (ت ٤٢١١).

(٤) وثقه ابن معين وأحمد، وخصَّ أحمدُ -في رواية الأثرم عنه- المناكير برواية أهل الشام عنه، وفي رواية عنه: ليس به بأس، ونحوه لابن معينٍ في رواية وللنسائي في قولٍ وزاد: «عند عمرو ابن أبي سلمة عنه مناكير»، وضعَّفه معاوية بن صالح والنسائي في قول، وقال مرة: «ليس بالقوي»، وقال الحافظ ابن حجر: «رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيرا الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه». انظر: التذهيب (٣٠٣/٣، ت ٢٠٤٥)، التقريب (ت ٢٠٤٩).

(٥) أخرجه الترمذي في أبواب الدعوات (٥٣٠/٥-٥٣٢، ح ٣٥٠٧) قال: «حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَن أَبِي الزِّنَادِ، عَن الأَعْرَجِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً غَيْرَ وَاحِدٍ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**...»» وسردَ الأسماء كلها، الحديث، قال الترمذي: «هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح، ولا نعرفُه إلا من حديث صفوان بن صالح، وهو ثقةٌ عند أهل الحديث، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا نعلم في كبيرٍ شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث. وقد روى آدم بن أبي إياسٍ، هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وذكر فيه الأسماء، وليس له إسناد صحيح».

قلت: أصلُ الحديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ، وليس فيه ذكرُ الأسماء

=

كما في حديث الوليد عند الترمذي، وعبد الملك عند ابن ماجه، وهذا التعيين مدرجٌ من بعض الرواة ولا يثبتُ مرفوعًا كما قال أهلُ العلم، أما حديثُ عبد الملك الصنعاني فضعيفٌ بسببه، تقدم الكلام فيه، وشيخُه زهيرٌ متكلمٌ في حديثه أيضا، وخاصة في رواية الشاميين عنه، والراوي عنه هنا عبد الملك الصنعاني شاميٌّ من صنعاء دمشق، فهذه روايةٌ ضعيفة.

وأما حديثُ الوليد بن مسلم عن شُعيب بن أبي حمزة فمعَ صحة إسنادِه ظاهرا لخلوه من التدليس بتصريح صفوانَ والوليد بالتَّحدِيث؛ لا يخلُو من اختلافٍ واضطراب في متنِه، ويقوى فيه احتمالُ إدراجِ الأسماء، وقد عزف الشيخان عن إخراجه. ويدلُّ لذلك أن البخاري أخرَج الحديث في الصحيح (١٩٨/٣، ح ٢٧٣٦) من طريقِ أبي اليمان عن شُعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، وليس فيها تعيين الأسماء. واتفق الشيخانِ على إخراجه (البخاري ٨٧/٨، ح ٦٤١٠) (مسلم ٢٠٦٢/٤، ح ٢٦٧٧) من طريق ابن عُيينة، عن أبي الزِّناد به، وليس فيها تعيينُ الأسماء أيضا. وأخرجه مسلم وحدهُ (٢٠٦٣/٤، ح ٢٦٧٧) من حديث ابن سيرين، وهمام بن منبِّه عن أبي هريرة ﷺ، وليس فيه ذكرُ الأسماء أيضا.

وورد الحديثُ من وجُوه أخرى صحيحة عن أبي هريرة ﷺ، وليس فيها ذكرُ الأسماء، منها: ما أخرجه الترمذي (٥٣٠/٥، ح ٣٥٠٦) من طريق قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة ﷺ. قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ».

قال الداودي: «لم يثبت أن النبي ﷺ عين الأسماء المذكورة». الفتح (٢١٧/١١).

وقال البيهقي: «ويحتمل أن يكون التفسير وقع من بعض الرواة ، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح». الأسماء والصفات للبيهقي (٣٢/١).

وقال البغوي: «يحتمل أن يكون ذكر هذه الأسامي من بعض الرواة، وجميع هذه الأسامي في كتاب الله، وفي أحاديث الرسول ﷺ نصا أو دلالة». شرح السنة (٣٥/٥).

وقال ابن العربي: «يحتمل أن تكون الأسماء تكملة الحديث المرفُوع، ويحتمل أن تكون من جمع بعض الرواة وهو الأظهر». الفتح (٢١٧/١١).

وقال ابن كثير: «والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أنَّ سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه، وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصنعاني، عن زهير ابن

=

[المبين(١)] البُرهان، الشَّدِيدُ، الواقِي، القائم، الدائمُ، الحافِظُ، الناظرُ، السامع، الجامع، الكافِي، الأبد، العالم، الصادق، المنيرُ، التامُّ، القديم، الوترُ.

بابُ دَعْوةِ الوَالِدِ ودَعْوَةِ المَظْلُومِ

[٢٤٣٦] قوله: «**حدثنا حَبَابَةُ ابنةُ عَجْلان(٢)**»، حبابة: بفتح المهملة وموحدتين

محمد: أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك، أي: أنهم جمعوها من القرآن كما ورد عن جعفر بن محمد وسفيان بن عيينة وأبي زيد اللغوي». التفسير (٣/٥١٥).

وقال الحافظ ابن حجر: «واختلف العلماء في سرد الأسماء هل هو مرفوع أو مدرج في الخبر من بعض الرواة؟ فمشى كثيرٌ منهم على الأول .. وذهب آخرون إلى أنَّ التعيين مدرج لخلو أكثر الروايات عنه، ونقله عبد العزيز النخشبي عن كثير من العلماء». الفتح (١١/٢١٥).

ومع ما تقدَّم صحَّح الحاكمُ إسناد صفوان عن الوليد على شرط الشيخين وقال: «هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرَّد بسياقته بطوله وذكر أسامي فيه ولم يذكرها غيره، و ليس هذا بعلةٍ فإني لا أعلم اختلافا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق و أحفظ و أعلم و أجل من أبي اليمان و بشر بن شعيب و علي بن عياش و أقرانهم». ووافقه الذهبي على ذلك. المستدرك (١/٦٢).

وتعقبه ابن حجر بقوله: «يشير إلى أن بِشرا وعليا وأبا اليمان رووه عنُ شعيب بدون سياق الأسماء، فرواية أبي اليمان عند المصنف ورواية علي عند النسائي ورواية بشر عند البيهقي، وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط، بل الاختلافُ فيه والاضطراب وتدليسُه واحتمالُ الادراج، قال البيهقي: يحتمل أن يكون التعيين وقع من بعض الرواة في الطريقين معا، ولهذا وقع الاختلاف الشديد بينهما، ولهذا الاحتمال ترك الشيخان تخريج التعيين». الفتح (١١/٢١٥).

(١) في موضع ما بين المعقوفين مسحٌ في الأصل، فأثبتُّ مكانه (المبين)، لأنه وردَ عند ابن ماجه، ولم يردْ عند الترمذي.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١١، ٢/٣٤٨، ح ٣٩٠٩): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَتْنَا حَبَابَةُ ابْنَةُ عَجْلَانَ، عن أُمِّهَا أُمِّ حَفْصٍ، عن صَفِيَّةَ بِنْتِ

=

بينهما ألف وفي آخرها تاء التأنيث[١]. [١٩٤/أ]

باب رفع اليدين في الدعاء

[٢٤٣٧] قوله: «**فيَرُدَّها صِفْرًا**[٢]»، أي: خاليةً بغيرِ شيءٍ[٣]. والله أعلم.

[٢٤٣٨] قوله: «**حدثنا عَايِذُ بن حَبِيبٍ**[٤]»، هو بالمثناة من تحتُ وفي آخرِه ذالٌ معجمةٌ[٥]، وحَبِيبٌ: بفتح الحاء المهملة، وثَّقه ابنُ معين[٦]، وقال الجوزجانيُّ: غالٍ زائِغٌ[٧]. وقال ابن عَدِيٍّ: روى أحاديثَ أُنْكِرَتْ عليه، وسائرُ أحاديثِه مستقيمة. ولم يسُقْ له أحاديث، أعني ابن عدي[٨].

جَرِيرٍ، عن أُمِّ حَكِيمٍ بِنْتِ وَدَّاعٍ الخُزَاعِيَّةِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**دُعَاءُ الوَالِدِ يُفْضِي إِلَى الحِجَابِ**»».

(١) وكذا ضُبِطتْ في النسخة السليمية (١٨٤/ب) وكتب الضبط. وفي المطبوع بتحقيق الأعظمي ضُبطت بضمِّ الحاء، وهو خطأ.

انظر: الإكمال (٣٧٢/٢)، تكملة الإكمال (٣١٨/٢)، توضيح المشتبه (٤٩/٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٣، ٣٤٩/٢، ح ٣٩١١): «عن سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ رَبَّكُمْ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ، فَيَرُدَّهُمَا صِفْرًا أَوْ قَالَ: خَائِبَتَيْنِ**»».

(٣) انظر: المطالع (٣٠٣/٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٣، ٣٤٩/٢، ح ٣٩١٢): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن الصَّبَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَائِذُ بن حَبِيبٍ، عن صَالِحِ بن حَسَّانَ، عن مُحَمَّدِ بن كَعْبٍ القُرَظِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ فَادْعُ اللَّهَ ببطون كَفَّيْكَ، وَلَا تَدْعُ بِظُهُورِهِمَا، فَإِذَا فَرَغْتَ، فَامْسَحْ بِهِمَا وَجْهَكَ**»».

(٥) انظر: الإكمال (٦/٦).

(٦) تاريخ ابن معين للدوري (٥٠١/٣، ت ٢٤٤٩)، تاريخ الدارمي (ت ٦٤١)، سؤالات ابن الجنيد (ت ٣٢٦).

(٧) أحوال الرجال (ت ٦٧).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٥٥/٥). قلت: هو صدوقٌ حسن الحديث، رُمي بالتشيع، =

بابُ ما يَدْعُو بِهِ الرَّجُلُ إذَا أَصْبَحَ وإذَا أَمْسَى

[٢٤٣٩] قوله: «**كان له عِدْل رقبة**[١]» الحديث العِدل: بكسر العين، كذا في أصلنا[٢]، وهو بالكسر، ما عادَلَ الشَّيْءَ وكافأهُ من جِنْسِه، فإن كان من غير جنسه فهو بفتح العين، وقيل: هما لغتان، وهو قول البصريين ونحوه عن ثَعْلب[٣]، وقد تقدم[٤].

[٢٤٤٠] قوله: «**حدثني أبو عَقِيل**[٥]» هو بفتح العين وكسر القاف[٦]، اسمُه هاشِم بن بلال، وقيل: في أَبيه غير ذلك، الدمشقي، قاضي واسِط عن سابِق ابن

وذكر العُقيلي أنه يُقال إنه زَيديٌّ، ولذا أغلظ الجوزجانيُّ القول فيه، وقال أحمد عنه: «ليس به بأس»، وقال أبو زرعة: «صدوقُ الحديثِ»، ووثَّقه ابن القيسرانيِّ، وقال ابن حجر: «صدوق رُميَ بالتشيع».

انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣٦١/٢، ت ٢٦٠٢)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣٨٤/٢)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤١١/٣)، ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (٢٥٢٦/٥)، تقريب التهذيب (ت ٣١١٧).

(١) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٤، ٣٤٩/٢، ح ٣٩١٣): «عن أَبِي عَيَّاشٍ الزُّرَقِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كَانَ لَهُ عِدْلَ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيل...**»».

(٢) لم تضبط الكلمة في التيمورية والسليمية.

(٣) مطالع الأنوار (٣٨٨/٤)، وقبله في المشارق (٦٩/٢).

(٤) في النص رقم: ١٥٧٨.

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٤، ٣٥٠/٢، ح ٣٩١٦): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بِشْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ، عن سَابِقٍ، عن أَبِي سَلَّامٍ خَادِمِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ، أَوْ إِنْسَانٍ، أَوْ عَبْدٍ، يَقُولُ حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُرْضِيَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»».

(٦) انظر: الإكمال (٢٣٣/٦)، الكنى والأسماء للدولابي (٧٤٢/٢).

نَاجية، وعنه جماعة، وثَّقه ابن معين وغيرُه[١].

[٢٤٤١] قوله: «**عن أبي سلَّامٍ خادمِ النَّبي ﷺ**»، أبو سلّام: بتشديد اللام، حديثه: «**من قال: رَضيتُ باللهِ ربًّا**» كذا هُنا. وعند النسائي، وأبي داود من حديث سابق، عن أبي سَلَّام، أنَّه كان في مسجدِ دمشق فمرَّ به رجلٌ، فقالوا: هذا خدم النبي ﷺ فقام إليه فذكر الحديث، وهذا هو الصَّحِيح[٢]، وهو أبو سلّام الأسود[٣]، وقال الذهبي في التَّجريد: سابِق يقال إنَّه خدم النبي ﷺ وله حديثٌ في الأذكار، وهو وهْمٌ، صوابُه أبو سلَّام[٤]. انتهى. وما أشار إليه من أنه

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٨٤/٤، ت ٣٢٥٦)، التذهيب (٢٦٨/٩، ت ٧٢٩٤).

(٢) أخرجه أبو داود في الأدب، باب ما يقول إذا أصبح (٤٧٧/٤، ح ٥٠٧٤) عن حفص ابن عمر. وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص ١٣٥، ح ٤) عن أبي الأشعث، عن خالد ابن الحارث. وأخرجه أحمد في المسند (٣٠٢/٣١، ح ١٨٩٦٧، ١٨٩٦٩) عن أسود ابن عامر وهاشم بن القاسم (فرقهما). أربعتُهم (حفص وأبو الأشعث وأسود وهاشم) عن شعبة عن أبي عقيل عن سابق بن ناجية عن أبي سلَّام أنه كان في مسجد حمص فمرَّ به رجل فقالوا: هذا خدم النبي ﷺ فقام إليه... فذكر الحديث، والسياقُ لأبي داود.

ورواه مسعر عن أبي عَقيل واختلف عليه، فرواه محمد بن بشر (كما في حديث الباب عند ابن ماجه) عنه، عن أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام خادم النبي ﷺ. ورواه وكيع عنه عن أبي عقيل، عن أبي سلام عن سابق خادم النبي ﷺ، أخرجه أحمد (٣٠٣/٣١، ح ١٨٩٦٨)، ووقع في نسخة للمسند: عن سابق، عن خادم النبي ﷺ.

وروايةُ شُعبة هي المحفوظة، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (١٨٥/٧): «وحديث شعبة في هذا هو المحفوظ»، وأشار المزي إلى ذلك بإيراده الطريق غير المحفوظة بصيغة التمريض عقب الطريق المحفوظة. انظر: تحفة الأشراف (٢٠٨/١١، ح ١٥٦٧٥).

(٣) ممطور الحبشي، وثَّقه الحفاظ، منهم: العجلي، والترمذي، والدارقطني، وابن حجر وقال: «يرسل».

انظر: سنن الترمذي (٦٢٩/٤، ح ٢٤٤٤)، معرفة الثقات (٢٩٦/٢)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ت ١٧٠)، التقريب (ت ٦٨٧٩).

(٤) انظر: تجريد أسماء الصحابة (٢٠٢/١، ت ٢١٠٩). وأبو سلام أيضا ليس ممن خدموا النبي

=

سابق؛ كذا جاء في مسند أحمدَ، فإن أحمد ساق هذا الحديث، وقال فيه عن أبي سلّام، عن سابقٍ خادمِ النبي ﷺ(١).

[٢٤٤٢] قوله: «**وآمِنْ رَوْعَاتِي**(٢)»، جمع: رَوْعة، وهي المرة الواحدة من الرَّوع: الفزَع(٣).

[٢٤٤٣] قوله: «**أن أُغْتَال من تَحْتِي**» أي: أُذهب(٤) من حيثُ لا أَشْعُرُ(٥)، وقد فسَّره في الأصل وكيعٌ: بالخَسْف(٦). [١٩٤/ب]

[٢٤٤٤] قوله: «**أَبُوءُ بنعمتِك**(٧)» وكذلك: «**وأبوءُ بِذَنْبِي**» معناه:

ﷺ، وإنما هو تابعي، وإنما عدَّه من عدَّه من الصحابة استنادا لحديث مسعر المتقدم تخريجُه آنفا، وقد تبيَّن أنه خطأ، وأنَّ حديث شُعبة هو المحفوظ. انظر: الإصابة (١٨٥/٧).

(١) في روايةٍ وكيع عن مسعر كما تقدم آنفا في تخريج الحديث.

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٤، ٣٥٠/٢، ح ٣٩١٧): عن ابن عمر ﷺ قال: «لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَعُ هَؤُلَاءِ الدَّعَوَاتِ، حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ العَفْوَ وَالعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ العَفْوَ وَالعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي**»».

(٣) النهاية (٢٧٧/٢).

(٤) هكذا في الأصل: اذهب، وهي في المصادر التالية أُذْهَى، وهو الأقربُ.

(٥) النهاية (٤٠٣/٣)، لسان العرب (٥١٠/١١)، تاج العروس (١٤٠/٣٠).

(٦) هذا التفسير في جملة آخر هذا الحديث في التيمورية (مج٣١٣/٢) والسليمية (١٨٥/أ): «قال وكيع: يعني الخسف». وقد سقطتْ من المطبوع بتحقيق الأعظمي.

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٤، ٣٥٠/٢، ح ٣٩١٨): «عن عبد اللَّهِ بن بُرَيْدَةَ، عن أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ بِنِعْمَتِكَ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ**»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ قَالَهَا فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ فَمَاتَ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ أَوْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، دَخَلَ الجَنَّةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى**»».

أُقِرُّ وأَعْتَرِفُ[١].

باب ما يدعُو إذا أَوَى إلى فِراشِه

[٢٤٤٥] قوله: «**كانَ يقولُ إذا أَوَى إلى فِراشِه**[٢]»، هو بقصر الهمزة، فإذا كان متعديًا؛ كان ممدود الهمزة، هذا الأكثر ويجو[ز][٣] في كلٍ: اللازم والمتعدي المدُّ والقصرُ. والله أعلم[٤].

[٢٤٤٦] قوله: «**دَاخِلَة إِزَارِهِ**[٥]» دَاخِلَةُ الإِزَارِ: طرفُه وحاشِيَتُه مِنْ دَاخِلٍ، وإنما أمرهُ بداخلتِه دون خارجتِه، لأنَّ المؤتزِرَ يأخُذُ إزاره بيمينِه وشمالِه فيُلزِقُ ما بشماله على جسدِه وهي داخلةُ إزاره، ثم يضع ما بيمينه فوق داخلتِه، فمتى عاجله أمرٌ وخشِي سقوطَ إزاره أمسكه بشِماله، ودفع عن نفسه بيمينِه، فإذا صار إلى فراشه فحلَّ إزاره، فإنما يحُلُّ بيمينه خارجةُ الإزار، وتبقى الداخلة معلَّقةً وبها يقع النَّفضُ لأنها غير مشغولة

---

(١) انظر: المطالع (١/٥٥١)، النهاية (١/١٥٩).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٥، ٢/٣٥١، ح ٣٩١٩): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ: «**اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَاةِ، وَالإِنْجِيلِ، وَالقُرْآنِ العَظِيمِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا، أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ، وَأَغْنِنِي مِنَ الفَقْرِ**»».

(٣) في الأصل: ويجو. والمثبتُ يدل عليه السياق.

(٤) «لكن القصر في اللازم أفصح، والمد في المتعدي أفصح وأكثر». تهذيب الأسماء (٣/١٦).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٥، ٢/٣٥١، ح ٣٩٢٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد اللَّهِ بن نُمَيْرٍ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ، عن سَعِيدِ بن أَبِي سَعِيدٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْطَجِعَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَلْيَنْزِعْ دَاخِلَةَ إِزَارِهِ، ثُمَّ لِيَنْفُضْ بِهَا فِرَاشَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَضْطَجِعْ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: رَبِّ بِكَ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، فَإِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَارْحَمْهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا حَفِظْتَ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ**»».

اليد. كذا قاله ابن الأثير في نهايته[١].

[٢٤٤٧] قوله: «**نَفَثَ في يَدَيْهِ**[٢]»، النَّفْثُ: نَفْخٌ لطيفٌ لا رِيق معَهُ، كذا أحفظُه من كلامِ النَّووي[٣]. وفي النِّهاية: النَّفْثُ بالفَمِ وهو شبيهٌ بالنفخ، وهو أقلُّ من التَّفْلِ، لا يكون إلا ومعه شيءٌ من الرِّيْقِ[٤]. انتهى. وفي المطالع: النَّفْثُ: النفخ مثل البُزاق، وقيل: مثل التَّفْلِ إلا أنَّ التفل في قول أبي عُبيد لا يكون إلا ومعه شيء من الريق، وقيل: هما سواء يكون معهما ريقٌ، وقيل بعكس الأول[٥]، وعبارةُ الصحاح: النفث شبيهٌ بالنفخِ، وهو أقلُّ من التَّفْلِ[٦]، والقاموس[٧] بمعنى الصحاح. والله أعلم.

[٢٤٤٨] قوله: «**لا ملجأَ، ولا مَنْجَا**[٨]» الأوَّل: بالهمز، والثاني: بعدمه وهذا ظاهرٌ إلا أني رأيتُ بعضهم يشكُّ فيه ويسألُ عنه، وبعضهم يهمزها[٩].

---

(١) النهاية (١٠٧/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٥، ٣٥١/٢، ح ٣٩٢١): «عن عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ «**إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ، نَفَثَ فِي يَدَيْهِ، وَقَرَأَ بالمعوذتين، وَمَسَحَ بِهِمَا جَسَدَهُ**»».

(٣) انظر: شرح النووي على مسلم (١٨٢/١٤).

(٤) النهاية (٨٨/٥).

(٥) المطالع (١٨٨/٤).

(٦) الصحاح (٢٩٥/١).

(٧) انظر: القاموس المحيط (ص ١٧٧).

(٨) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٥، ٣٥١/٢، ح ٣٩٢٢): «عن البَرَاءِ بن عَازِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «**إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ، أَوْ أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَالجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، مِتَّ عَلَى الفِطْرَةِ، وَإِنْ أَصْبَحْتَ، أَصْبَحْتَ وَقَدْ أَصَبْتَ خَيْرًا**»».

(٩) أصل ملجأ بالهمز، ومنجى بغير همز، ولكن لما جمعا جاز أن يُهمزا للازدواج، وأن يترك الهمز فيهما، وأن يهمز المهموز ويترك الآخر، ويجوز فيهما التنوين مع القصر فتصير خمسة أوجه. انظر: الكواكب الدراري (١٠٧/٣)، فتح الباري (١١١/١١)، تاج العروس (٤١٩/١).

بابُ ما يدعُو بِه إذا انتبَهَ من اللَّيلِ

[٢٤٤٩] قوله: «**من تعارَّ منَ اللَّيل**[١]» هو بتشديدِ الراء في آخره، ومعناهُ: استيقظَ ولا يكونُ إلا يقظةً مع كلام، وقيل هو: تمطّى وأنَّ[٢]. [١٩٥/أ]

[٢٤٥٠] قوله: يقول من الليل: «**سبحان الله رب العالمين**[٣]» الهَوِيَّ، الهَوِيَّ: بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء مفتوحة، وهو ظرفٌ، ومعناه: الحينُ الطويل من الزمان، وقيل: هو مختصٌّ بالليل[٤].

[٢٤٥١] قوله: «**عن أبي ظَبْيَة**[٥]» هو بفتحِ الظاء المعجمة، ثم موحَّدة

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٦، ٣٥٢/٢، ح ٣٩٢٤): «حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَنِ بن إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بن هَانِئٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بن أَبِي أُمَيَّةَ، عن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ حِينَ يَسْتَيْقِظُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ، ثُمَّ دَعَا رَبِّ اغْفِرْ لِي، غُفِرَ لَهُ**»، قَالَ الوَلِيدُ: أَوْ قَالَ: دَعَا اسْتُجِيبَ لَهُ، فَإِنْ قَامَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ»».

(٢) والتاء فيها زائدة. انظر: النهاية (٢٠٤/٣)، المطالع (٤٢/٢، ٢٩٩/٤).

(٣) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٦، ٣٥٢/٢، ح ٣٩٢٥): «عن أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ رَبِيعَةَ ابن كَعْبٍ الأَسْلَمِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ كَانَ يَبِيتُ عِنْدَ بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُول مِنَ اللَّيْلِ: «**سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ**» الهَوِيَّ، ثُمَّ يَقُولُ: «**سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ**»».

(٤) النهاية (٢٨٥/٥).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٦، ٣٥٢/٢، ح ٣٩٢٧): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الحُسَيْنِ، قَالَ: أنبانا حَمَّادِ بن سَلَمَةَ، عن عَاصِمِ بن أَبِي النُّجُودِ، عن شَهْرِ ابن حَوْشَبٍ، عن أَبِي ظَبْيَةَ، عن مُعَاذِ بن جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا مِنْ عبد بَاتَ عَلَى طُهُورٍ، ثُمَّ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَسَأَلَ اللَّهَ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا، أَوْ مِنْ أَمْرِ الآخِرَةِ، إِلَّا أَعْطَاهُ**»».

ساكنة، ثم مثناة تحتُ مفتوحة ثم تاء التأنيث، وكذا هو في أصلنا(١)، ويقال: أبو طيبة باسم مدينة النبي عليه السلام(٢)، وثَّقه ابنُ معين وغيره(٣)، وقال الدارقطني: ليس به بأس(٤).

باب ما يدعُو به إذا خرجَ الرَّجُلُ من بيتِه

[٢٤٥٢] قوله: «**عن عَبِيدة بن حُميد**(٥)» هو بفتح العين وكسر الموحدة، وحُميد مصغر، تقدَّم(٦).

[٢٤٥٣] قوله: «**التُّكْلان على الله**(٧)» التُّكلانُ: بضم التاء وإسكان الكاف، قال في الصِّحاح: والتوكل إظهارُ العجز والاعتمادُ على غيرك، والاسم: التُّكْلان(٨).

---

(١) وفي السليمية (١٨٦/أ)، والتيمورية (مج٢/٣١٥)، إلا أنها في الأخيرة لم تُضبط بالشكل. وانظر: توضيح المشتبه (٣٥/٦).

(٢) ذكره ابن منده بالطَّاء، وقال: «وقيل: أبو ظبية»، وقال الإمام أحمد: «إنما هو أبو ظبية»، قال الذهبي: «وكذا قيَّده الجمهور».
المؤتلف والمختلف للدارقطني (١٤٨٠/٣)، فتح الباب (ص ٤٥١، ت ٤٠٨٤)، التذهيب (٣٠٧/١٠، ت ٨٢٥٢).

(٣) تاريخ ابن معين للدارمي (ت ٩١٥)، تذهيب الكمال (٣٠٧/١٠، ت ٨٢٥٢).

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني (ت ٤٦٥).

(٥) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٨، ٣٥٣/٢، ح ٣٩٣٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بن حُمَيْدٍ، عن مَنْصُورٍ، عن الشَّعْبِيِّ، عن أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أَزِلَّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ**»».

(٦) في النص رقم: ٢٠٨٤.

(٧) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ١٨، ٣٥٣/٢، ح ٣٩٣١): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ، قَالَ: «**بِسْمِ اللَّهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، التُّكْلَانُ عَلَى اللَّهِ**»».

(٨) الصحاح (١٨٤٥/٥).

باب ما يدعُو به الرَّجُلُ إذا سافَر

[٢٤٥٤] قوله: «**مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ**[١]» هو شِدَّةُ السَّفَرِ ومَشَقَّتُهُ، والوَعْثُ: المكانُ الدَهْسُ[٢] الذي تغِيبُ فيه الأقدام، ويَشُقُّ على من يمشي فيه، فجُعِل مثلاً لكل ما يَشُقُّ[٣].

[٢٤٥٥] قوله: «**وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ**» كآبة: الحزنُ، والمنقلَبُ: الرجوعُ من السَّفر إلى الوطن، استعاذ من الكآبة والحُزن في ذلك الحال لما نالهُ من سفره، أو نالَ أهلَه من بعدِه[٤].

[٢٤٥٦] قوله: «**وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ**» كذا هُنا بالراء[٥]، وروى في غير هذا الكتاب الكون بالنَّون أيضًا[٦]، ومعناه: النُّقصان بعد الزِّيادة، وقيل: من

---

(١) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٢٠، ٢/٣٥٤، ح ٣٩٣٤): «عن عبد اللَّهِ بن سَرْجِسَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ .. إِذَا سَافَرَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالحَوْرِ بَعْدَ الكَوْرِ، وَدَعْوَةِ المَظْلُومِ، وَسُوءِ المَنْظَرِ فِي الأَهْلِ وَالمَالِ**»...».

(٢) الدهس: بإسكان الهاء وفتحها، ما سهُل ولاَنَ من الأرض ويثقل فيها المشي، والدال والهاء والسين أصلٌ واحد يدلُّ على لِين في مكان.

انظر: معجم مقاييس اللغة (٢/٣٠٧)، الفائق (١/٤٤٧)، لسان العرب (٦/٨٩).

(٣) مطالع الأنوار (٦/٢٢٤).

(٤) المصدر السابق (٣/٣٢٥).

(٥) وكذا في النسختين التيمورية (مج٢/٣١٧) والسليمية (١٨٦/ب).

(٦) أخرجه مسلم في الحج، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَكِبَ إِلَى سَفَرِ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ (٢/٩٧٩، ت ١٣٤٣) من حديث عبد الله بن سرجس رضي الله عنه.

قال القاضي عياض: «هكذا رواية العذري، وبعضهم بالراء، ورواه الفارسي وابن سعيد (بعد الكون) بالنون. قال القاضي: وهو المعروف في رواية عاصم الأحول الذى ذكره مسلم».

قال النووي: «هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم بعد الكون بالنون، بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا إلا بالنون، وكذا ضبطه الحفاظ المتقنون في

=

الفساد بعد الصلاح، وقيل: من الشُّذُوذ بعد الجماعة، وقيل: من القلّة بعد الكثرة، كارَ عمامته إذا لَفَّها على رأسه فاجتمعت وحارَها إذا نقضها فافترقت، وقيل: حار إذا رجع عن أمر جميلٍ كان عليه، ووَهَّم بعضهم رواية النون[1]، وقيل معناها: رجع إلى الفساد بعد النقص[2]، أي بعد [١٩٥/ب] أن كان على خير مما رجع إليه[3].

باب ما يدعُو به الرجلُ إذا رأى السَّحابَ والمطرَ

[٢٤٥٧] قوله: «**مِنْ أُفُقٍ مِنَ الْآفَاقِ**[4]» أي: من جِهةٍ من الجهاتِ[5].

[٢٤٥٨] قوله: «**اللَّهُمَّ سَيْبًا**» هو بالسين المهملة[6]، وروى في غير هذا

صحيح مسلم».

إكمال المعلم (٤/٤٥٢)، شرح النووي (٩/١١١).

(١) نقل القاضي عياض عن أبي إسحاق الحربي توهيمه لرواية عاصم، وأن الصواب (الكور) بالراء، ورد عليه النووي بقوله: «قلت: وليس كما قال الحربي، بل كلاهما روايتان، وممن ذكر الروايتين جميعا الترمذي في جامعه وخلائقُ من المحدثين، وذكرهما أبو عبيد وخلائق من أهل اللغة وغريب الحديث، قال الترمذي بعد أن رواه بالنون: ويروى بالراء أيضا ثم قال: وكلاهما له وجه».

انظر: إكمال المعلم (٤/٤٥٢)، شرح النووي (٩/١١١).

(٢) بالصاد، كذا في الأصل وفي المطالع (٢/٣٦٤).

(٣) انظر: المعلم بفوائد مسلم للمازري (٢/٢١١)، إكمال المعلم (٤/٤٥٢-٤٥٣)، المطالع (٢/٣٦٤)، شرح النووي (٩/١١١-١١٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٢١، ٢/٣٥٤، ح ٣٩٣٥): عن عائشة «أَن النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى سَحَابًا مُقْبِلًا مِن أُفُقٍ مِنَ الآفَاقِ، تَرَكَ مَا هُوَ فِيهِ، وَإِن كَانَ فِي صَلَاتِهِ، حَتَّى يَسْتَقْبِلَهُ، فَيَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا أُرْسِلَ بِهِ**»، فَإِنْ أَمْطَرَ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ سَيْبًا نَافِعًا**»، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ، وَإِنْ كَشَفَهُ اللَّهُ عزو جل وَلَمْ يُمْطِرْ؛ حَمِدَ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ»».

(٥) انظر: معجم مقاييس اللغة (١/١١٦)، النهاية (١/١٣٥).

(٦) وكذا في النسختين التيمورية (مج٢/٣١٧) والسليمية (١٨٦/ب).

المكان[١] بالصَّاد وتشديد المثناة تحتُ فيهما[٢]، ومعناه بالسين عطاء، ويجوز أن يريد مطرًا سائبًا أي: جاريًا، وبالصاد منهمرًا متدفِّقًا، وأصله الواو من صَابَ يصُوبُ إذا نَزل[٣].

[٢٤٥٩] قوله: «**إِذَا رَأَى مَخِيلَةً**[٤]» المَخِيلَةُ: السَّحابة الخَلِيقة بالمطر، وقيل: يجوزُ غير ذلك[٥].

---

(١) أي: صَيِّبًا، كما في الحديث التالي في الباب: انظر: السنن (الكتاب ٢٩، الباب ٢١، ٣٥٤/٢، ح ٣٩٣٦).

(٢) كذا في الأصل بصيغة التثنية (فيهما)، ولم أقفْ على تشديد الياء في (سيبا)، قال السندي: هو بسكون الياء من سَيَب إذا جرى. انظر: حاشية السندي (٤٤٧/٢).

(٣) النهاية (٤٣٢/٢، ٦٤/٣).

(٤) السُّنن (الكتاب ٢٩، الباب ٢١، ٣٥٤/٢، ح ٣٩٣٧): «عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَى مَخِيلَةً، تَلَوَّنَ وَجْهُهُ وَتَغَيَّرَ، وَدَخَلَ وَخَرَجَ، وَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، فَإِذَا أَمْطَرَتْ سُرِّيَ عَنْهُ، قَالَ: فَذَكَرَتْ لَهُ عَائِشَةُ بَعْضَ مَا رَأَتْ مِنْهُ، فَقَالَ: «**وَمَا يُدْرِيكِ لَعَلَّهُ كَمَا قَالَ قَوْمُ هُودٍ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ﴾**»».

(٥) انظر: غريب الحديث لابن سلام (٢١٦/٢)، النهاية (٩٣/٢).

أبوابُ الرُّؤْيَا

الرُّؤيَا الصَّالِحةُ يراها المسلمُ أو تُرى لهُ

[٢٤٦٠] قوله: «**جُزْءٌ من سِتَّةٍ وأربعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ**(١)» كذا المشهورُ، وفي مسلم: «**خمسة وأربعين**(٢)» وفي رواية أخرى: «**من ستة وأربعين**(٣)»، وهو ما في صحيح البخاري(٤)، وفي رواية في مسلم وغيرِه «**من سَبْعِينَ**(٥)»، وفي غير مسلم من

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ١، ٢/٣٥٥، ح ٣٩٣٩): «عن أَنَسِ بن مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الرُّؤْيَا الحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ**»».

(٢) أخرجه مسلم في الرؤيا (٤/١٧٧٣، ح ٢٣٦٣) من طريق عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في الرؤيا أيضا (٤/١٧٧٣، ح ٢٣٦٣) من طريق معمر عن أيوب السختياني. ومن طريق حماد بن زيد، عن أيوب السختياني وهشام الدستوائي. ومن طريق معاذ ابن هشام، عن أبيه هشام الدستوائي عن قتادة. ثلاثتهم (أيوب، وهاشم، وقتادة) عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن طريق (٤/١٧٧٣، ح ٢٣٦٤) شُعبة عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنهما. ومن طريق شعبة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

(٤) أخرجه البخاري في التعبير، باب رؤيا الصالحين (٩/٣٠، ٣١، ح ٦٩٨٣، ٦٩٩٤) من طريق مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة. ومن طريق عبد العزيز بن المختار، عن ثابت البُناني. كلاهما (فرَّقهما) عن أنس مرفوعا.

وفي باب الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ (٩/٣٠-٣١، ح ٦٩٨٧، ٦٩٨٨، ٦٩٨٩) من طريق شعبة، عن ثابت، عن قتادة، عن أنس، عن عبادة ابن الصامت مرفوعا. ومن طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه. ومن طريق عبد الله بن خبَّاب، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم في الرؤيا (٤/١٧٧٥، ح ٢٢٦٥) من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه.

وهو عند ابن ماجه في السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ١، ٢/٣٥٥، ح ٣٩٤٣) من

=

رواية ابن عبَّاس: «**من أربَعِين**[١]»، وفي روايةٍ: «**تسعةٍ وأربَعِين**[٢]» وفي رواية: «**من خَمسين**[٣]»، ومن رواية ابن عمر: «**من سِتَّةٍ وعشرين**[٤]» ومن رواية غيره: «**من أربعة وأربعين**[٥]» قال القاضي عياض: أشار الطبري[٦] إلى أن هذا الاختلاف راجع إلى حال الرائي، فالمؤمن الصالح تكون رؤياه من ستة وأربعين، والفاسق جزءا من سبعين[٧]. انتهى. وكأنه لم يقف على رواية ما دون ستة وأربعين، وقيل: المراد أنَّ الخفي منها جزء من سبعين والجلي جزء من ستة وأربعين، وقائل هذا كأنه لم يقف على ما دون الستة وأربعين، قال الخطَّابي وغيره: قال بعضُ العلماء: أقام ﷺ يُوحَى إليه ثلاثًا وعشرين سنة، منها بالمدينة عشر، وبمكة ثلاث عشرة، وكان قبل ذلك ستة أشهر، يرى في المنام

طريق أبي أسامة، وعبد الله بن نُمير، كلاهما عن عُبيد الله بن عمر به.

(١) عزاه ابن بطَّال إلى تهذيب الآثار للطبري، ولم أقف عليه فيه، وأخرج أبو يعلى الموصلي في مسنده (٦٣/١٢، ح ٦٧٠٦) من طريق «الأعرج عن سليمان بن عَرِيب قال: سمعت أبا هريرة يقول لابن عباس: قال رسول الله ﷺ: «**رؤيا المسلم جزء من أربعين جزءا من النبوة**» قال ابن عباس: من ستين، فقال أبو هريرة: تسمعُني أقول: قال رسول الله ﷺ وتقول من ستِّين؟!».

انظر: شرح ابن بطال على البخاري (٥١٥/٩).

(٢) أخرجه أحمد (٦٢١/١١، ح ٧٠٤٤) من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ جُبَيْرٍ، عَن عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رضي الله عنه مرفوعا.

(٣) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤١٧/٥) من طريق الأَعْرَجِ، عَن سُلَيْمَانَ بنِ عَرِيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ لِابنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**رُؤْيَا العَبدِ الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ**» فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: مِن خَمْسِينَ».

(٤) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٨٢/١) من طريق عبدِ العزيز بن المُختار، عن ثابتٍ عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا، وحسَّن إسناده.

(٥) ذكره ابن عبد البر في التمهيد (٢٨١/١) من حديث عُبادة بصيغة التمريض، وليَّن إسناده.

(٦) الطبري هو: أبو جعفر بن جرير الطبري، صاحب التفسير وتهذيب الآثار.

(٧) انظر: إكمال المعلم (٢١٣/٧).

الوحي، وهي جزء من ستة وأربعين جُزءًا[١]، وقيل غير ذلك، وبقية الكلام في ذلك انظره من شرح مسلم للنووي[٢] [...[٣]].

[٢٤٦١] قوله: «**حدثنا إسحاقُ بن إسماعيلَ الأيليُّ**[٤]»، هو بفتح الهمزة ثم مثناةٌ تحتُ ساكنة[٥].

بابُ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ

مسألة سُئل عنها النوويُّ وهي أنَّ رؤيته عليه السلام في النَّوم، هل يختصُّ بالصالحين أو تكون لهم ولغيرهم؟ فأجاب: فإنها تكون لهم ولغيرهم[٦].

[٢٤٦٢] قوله: «**مَنْ رآنِي في المَنامِ، فقدْ رآنِي فِي اليَقَظَةِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ**

---

(١) معالم السنن (٤/١٣٩).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (١٥/٢٠-٢١). وقد سرد الحافظ ابن حجر الروايات المختلفة المتعلقة بالأعداد المذكورة وزاد إليها وقال: «فحصلنا من هذه الروايات على عشرة أوجه: أقلها جزء من ستة وعشرين، وأكثرها من ستة وسبعين، وبين ذلك أربعين، وأربعة وأربعين، وخمسة وأربعين، وستة وأربعين، وسبعة وأربعين، وتسعة وأربعين، وخمسين، وسبعين، أصحها مطلقا: الأول ويليه السبعين، ووقع في شرح النووي: وفي رواية عُبادة: أربعة وعشرين، وفي رواية ابن عمر: ستة وعشرين، وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخريج الطبري، ووقع في كلام ابن أبي جمرة أنه ورد بألفاظ مختلفة، فذكر بعض ما تقدم وزاد: في رواية اثنين وسبعين، وفي أخرى اثنين وأربعين، وفي أخرى: سبعة وعشرين، وفي أخرى: خمسة وعشرين، فبلغت على هذا خمسة عشر». الفتح (١٢/٣٦٣).

(٣) بعد كلمة (النووي) مسحٌ بمقدار سطر تقريبا في الهامش الأيمن بسبب بلل.

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ١، ٢/٣٥٦، ح ٣٩٤٥): «حَدَّثَنَا إِسْحَاق بن إِسْمَاعِيل الأَيْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ، عن سُلَيْمَانَ بن سُحَيْمٍ، عن إِبْرَاهِيمَ بن عبد اللَّهِ بن مَعبد ابن عَبَّاسٍ، عن أَبِيهِ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السِّتَارَةَ فِي مَرَضِهِ وَالنَّاسُ صُفُوفٌ، وَالصُّفُوفُ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النُّبُوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ**»».

(٥) انظر: الإكمال (١/١٢٦، ١٢٩).

(٦) انظر: فتاوى النووي (المسائل المنثورة) (ص ٢٧٥).

لا يَتَمَثَّلُ على صُورَتي[(١)]»، قال بعض مشايخي[(٢)] فيما قرأتُه عليه: قال القاضي أبوبكر[(٣)]: معناه: أنَّ رؤياهُ صحيحة، ليستْ بأضغاثٍ، وقال آخرُون: معناه: [١٩٦/أ] رآه حقيقة[(٤)]. قال القاضي عياضٌ: ويحتمل أن يكون المراد ما إذا رآه على صفته المعروفة له في حياتِه، فإن رآه على خلافها كانت رؤيا تأويلٍ لا رؤيا حقيقة. قال بعضُ العلماء: خَصَّ عليه الصلاة والسلام بأنَّ رؤيته في المنام صحيحة، ومُنِع الشيطان أن يتصور في خِلقته لئلا يكذِب على لسانه في النَّوم[(٥)]، كما منعه أن يتصوَّر في صورتِه في اليَقَظة[(٦)] إكرامًا له، فإذا تقرَّر ذلك فما سمعه الرائي منه في المنام مما يتعلق بالأحكام لا

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ٢، ٢/٣٥٦، ح ٣٩٤٦): «عن عبد اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ، فَقَدْ رَآنِي فِي اليَقَظَةِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ عَلَى صُورَتِي**»».

(٢) هو: ابن الملقن.

(٣) هو: القاضي محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، المشهور بأبي بكر الباقلاني المالكي، ت/٤٠٣هـ.

فقيه محدث، وأصولي متكلم، وكان لسان أهل السنة والحديث في الرد على الرافضة والمعتزلة، والخوارج والجهمية والكرامية إلا أنَّه كان أشعريا في باب الأسماء والصفات.

انظر: السير (١٧/١٩٠).

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣/٥٥٤).

(٥) انظر: إكمال المعلم (٧/٢١٩).

(٦) أو يظهرَ بعد مماته حقيقةً ﷺ فيراهُ النَّاس في اليقظة كما يدعيه بعضُ المتصوفة، فهذه دعوى كذب. وقد استدل بعضُهم بحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري في التعبير، بَاب مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي المَنَامِ (٩/٣٣، ح ٦٩٩٣) قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَسَيَرَانِي فِي اليَقَظَةِ، وَلاَ يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي**». وللحديث ألفاظ صحيحة أخرى في الصحيحين وغيرهما، وأصحُّها: «**مَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَقَدْ رَآنِي**» من غير ذكر لليقظة، أما الألفاظ التي ذُكر فيها اليقظة فجاءت على وجوه مختلفة، منها لفظ: «**فَسَيَرَانِي فِي اليَقَظَةِ**» ولفظ «**فسيراني في اليقظة، أو لكأنما رآني في اليقظة**» على الشك، ولفظ: «**فكأنما رآني في اليقظة**» وهي ألفاظ صحيحة، ولا تخالف اللفظ الأصح الأول إلا ما قد يُشكله ظاهر لفظ: «**فسيراني في اليقظة**» وقد خرَّجه العلماء بتخريجات أقربها عند

=

الباحث: حملُها على رؤيةٍ خاصة للنبي ﷺ يوم القيامة يُرزقُها لمن رآه في منامه في الدنيا، وأما تفسيرُ بعض الصوفية له بجواز رؤيته ﷺ بعد موته يقظة فتفسيرٌ باطل. وأنكر عليهم الأئمة في كل الأعصار، فمن ذلك إنكار الإمام القرطبي عليهم بقوله:

«قالت طائفة من القاصرين: هو على ظاهره، فمن رآه في النوم رأى حقيقته، كما يرى في اليقظة. وهو قول يُدرَك فساده بأوائل العقول؛ فإنَّه يلزم عليه ألا يراه أحدٌ إلا على صورته التي توفي عليها، ويلزم عليه ألا يراه رائيان في وقت واحد في مكانين، ويلزم عليه أن يحيا الآن، ويخرج من قبره، ويمشي في الناس، ويخاطبهم، ويخاطبونه كحالته الأولى التي كان عليها، ويخلو قبره عنه، وعن جسده، فلا يبقى منه فيه شيء فيزار غير جدث، ويُسلَّم على غائب؛ لأنَّه يُرى في الليل والنهار مع اتصال الأوقات على حقيقته، في غير قبره. وهذه جهالات لا يبوء بالتزام شيء منها من له أدنى مسكة من المعقول ، وملتزم شيء من ذلك مختل مخبول». المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٦/٢٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «منهم من يظن أن النبي ﷺ خرج من الحجرة وكلمه وجعلوا هذا من كراماته .. وبعضهم كان يحكي أن ابن منده كان إذا أشكل عليه حديث جاء إلى الحجرة النبوية ودخل فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأجابه، وآخر من أهل المغرب حصل له مثل ذلك وجعل ذلك من كراماته حتى قال ابن عبد البر لمن ظن ذلك: ويحك أترى هذا أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار فهل في هؤلاء من سأل النبي ﷺ بعد الموت وأجابه وقد تنازع الصحابة في أشياء فهلا سألوا النبي ﷺ فأجابهم، وهذه ابنته فاطمة تنازع في ميراثها فهلا سألته فأجابها؟». رسالة العبادات الشرعية والفرق بينها وبين البدعية لشيخ الإسلام (ص ٣٧).

وذكر الذهبي حكاية ابن منده في السير (١/٣٧-٣٨) وقال: «هذه حكاية نكتبها للتعجب» وقال عن إسنادها: منقطع.

وقال الذهبي في ترجمة الربيع بن محمود المارديني: «دجال مفتر ادعى الصحبة والتعمير في سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وكان قد سمع من ابن عساكر عام بضع وستين». الميزان (٢/٤٢).

وقال السخاوي: «وأما رؤيته ﷺ في اليقظة بعد موته ﷺ فلم يصل إلينا ذلك عن أحد من الصحابة، ولا عن من بعدهم. وقد اشتد حزن فاطمة عليه ﷺ حتى ماتت كمدا بعده بستة أشهر-على الصحيح- وبيتها مجاور لضريحه الشريف، ولم ينقل عنها رؤيته في المدة التي تأخرت عنه». المواهب اللدنية (٢/٣٧١).

=

يعمل به لعدم ضبطِ الرائي، لا للشك في الرؤيـة، فـإن الخـبر لا يُقبـل إلا مـن ضـابط مكلَّـف، والنَّـائمُ بخلافـه، هـذا مـا ذكـره القاضِـي حُسـين[١] في فتاويـه في مسـألة صـيام رمضان[٢]، وآخرون من الأصحابِ، وجزم به في الروضة من زوائده في أول النكاح في الكلام على الخصائص[٣]، ونقل القاضي عياض الإجماع عليه[٤]، ونقل النووي أيضاً في شرح مسلم في باب بيان أنَّ الإسناد من الدين، عن أصحابنا وغيرهم أنهم نقلوا الاتفاق على أنه لا يُغَيَّر بسبب ما رآه النائم ما تَقَرَّرَ في الشرع. ثم قال: وهذا في مقام يتعلق بإثبات حكم على خلاف ما يحكم به أو لا. أما إذا رآه يأمره بفعل ما هو مندوب إليه أو ينهاه عن منهي عنه أو يرشده إلى فعل مصلحة فلا خلاف في استحباب العمل على وفقه، لأن ذلك ليس حكمًا بمجرد المنام بل بما تقرر من أصل ذلك الشيء[٥]، نعم عن فتاوي الحناطي[٦] من جِلَّة أصحابنا: أن إنسانًا رأى النبي ﷺ في منامه على الصفة المنقولة عنه؛ فسأله عن الحكم فأفتاه بخلاف مذهبه، وليس مخالفًا لنص ولا إجماع؛ فقال: فيه وجهان أحدهما: يأخذ بقوله لأنه مقدم على القياس وثانيهما: لا، لأن القياس دليل والأحلام لا يُعَوَّلُ عليها فَلا يترك من أجلها الدليل. وعن كتاب

وفي المسألة ردود كثيرة لأهل العلم على المذهب الباطل القائل بجواز رؤيته ﷺ يقظة بعد موته، تركتها اختصارا.

(١) هو: القاضي حسين بن محمد بن أحمد، العلامة أبو علي المروروذي.

شيخ الشافعية بخراسان، له (التعليقة الكبرى) و(الفتاوى) وغير ذلك، وكان من أوعية العلم، وكان يُلَقَّبُ بحبرِ الأمَّةِ، ت/٤٦٢هـ. السير (٢٦٠/١٨).

(٢) انظر: فتاوى القاضي الحسين (ص ١٥٥)، المجموع للنووي (٢٨١/٦).

(٣) انظر: روضة الطالبين (١٦/٧).

(٤) انظر: إكمال المعلم (١٥٣/١).

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (١١٥/١).

(٦) هو: الشَّيْخ الإمام الكَبِير الحُسين بن مُحَمَّد بن عبد الله أَبُو عبد الله الحَنَّاطِي الطبري.

قال السبكي: «كَانَ الحناطي إِمَامًا جَلِيلًا لَهُ المصنفات وَالْأَوْجه المنظورة». توفي بعد الأربعمائة للهجرة. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٦٧/٤-٣٦٨).

«**الجدل**» للأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني[١] حكاية وجهين في أنَّ الرجل لو رأى النبي ﷺ في المنام وأمره بأمر هل يجب عليه امتثالُه إذا استيقظ؟. كذا هو في مجموع عتيق منسوب لابن الصلاح عنه، وفيه أيضاً حكايةُ وجهين في وجوب التمسك بالحلم من حيث هو في الحالة المذكورة، وعن «**روضة الحكام**» للقاضي شُريح[٢] -شين معجمة مضمومة وفي آخره حاء مهملة- من أصحابنا: لو كان النبي ﷺ قال: لفلان على فلان كذا، هل للسامع [١٩٦/ب] أن يشهد لفُلان على فُلان كذا وجهان[٣].

فائدة: روى الطبراني -أظنه في أوسط معاجمِهِ- من حديث أبي سعيد أنه ﷺ قال: «**من رآني في المنامِ فقدْ رآنِي، فإنَّ الشيطانَ لا يتمثَّلُ بِي، ولا بالكَعْبَةِ**»، ثم قال: لا تُحفظ هذه اللَّفظةُ إلا في هذا الحديث[٤].

---

(١) هو الإمام العلامة الأوحد الأستاذ: أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإسفراييني، الأصولي، الشافعي، الملقب ركن الدين، ت/٤١٨ هـ بنيسابور.

حدث عنه البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو الطيب الطبري وطائفة، ومن تصانيفه: جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين، في خمس مجلدات. السير (٣٥٣/١٧).

(٢) هو: القاضي الإمام أبو نصر شريح بن عبد الكريم بن الشيخ أبي العباس أحمد الروياني. توفي بدايات القرن السادس الهجري. من بيت القَضَاء والعلم، كان إماما في الفقه، وولي القضاء بآمل طبرستان نقل الرافعي عنه في الباب الثاني من أركان الطلاق فُروعا كثيرة.

انظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٠٢/٧)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٨٤/١).

(٣) روضة الحكام وزينة الأحكام (ص ٢٥٥). صنَّفه للقضاة كما صرح به في مقدمته، وهو كتاب قيم في بابه، وقد حققه الباحث: محمد بن أحمد السهلي في رسالة علمية لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) في جامعة أم القرى، ولم يطبع إلى الآن فيما أعلم.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢٣٧/٣، ح ٣٠٢٦) من طريق محمد بن أبي السَّرِي العسقلاني، عن عبد الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن زَيدِ بنِ أَسْلَمَ، عن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، الحديث، قال الطبراني عقبه: «لم يروه عن زيد بن أسلم إلا معمر». وأخرجه في الصغير (ح ٢٧٧) وقال: «لم يروه عن زيد بن أسلم إلا معمر، ولا عن معمر إلا عبد الرزاق تفرد به ابن أبي السري، ولا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، ولا يحفظ في حديث: ولا بالكعبة، إلا في هذا الحديث». قلتُ: ابن أبي السريِّ صدوقٌ له أوهامٌ كثيرة،

=

تنبيه: جعل القُضاعِي[١] هذه الخصوصية مما خص بها دون غيره من الأنبياء وعبر بقوله: إنه حرم على الشيطان أن يَتَمَثَّلَ به[٢]. انتهى.

باب من لَعِبَ به الشيطانُ في منامهِ فلا يحدِّثْ به النَّاسَ

[٢٤٦٣] قوله: «**فرأيتُه يَتَدَهْدَهُ**[٣]»، أي: يَتَدَحْرَجُ يقال: دهديتُ الحجر ودَهْدَهْتُه[٤].

[٢٤٦٤] قوله: «**يعمِدُ [الشيطانُ إلى**[٥]**] أحَدِكم**»، هو مكسورٌ في المضارع، مفتوح في الماضي عكس صَعِدَ[٦]، وهذا ظاهرٌ، إلا أنَّه جاءني بعضُ النُّحاةِ، وسألني مستفيدا كيف النُّطقُ به فلهذا قيدتُه.

[٢٤٦٥] قوله: «**إِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ**[٧]»، هو بفتح اللام[٨].

وليس في مقام من يقبل تفرُّده عن مثل عبد الرزاق. انظر: التقريب (ت ٦٢٦٣).

(١) هو: الفقيه العلامة، القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القُضاعي، المصري، الشافعي، قاضي مصر ومؤلف كتاب «الشهاب» مجردا ومسندا، ت/٤٥٤هـ.
قال ابن مأكولا: «كان متفنِّنا في عدة علوم، لم أر بمصر من يجري مجراه».
انظر: السير (١٨/٩٢-٩٣).

(٢) انظر: غاية السول في خصائص الرسول لابن الملقن (ص ٢٩١-٢٩٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ٥، ٢/٣٥٨، ح ٣٩٥٧): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَأْسِي ضُرِبَ فَرَأَيْتُهُ يَتَدَهْدَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَعْمِدُ الشَّيْطَانُ إِلَى أَحَدِكُمْ، فَيَتَهَوَّلُ لَهُ، ثُمَّ يَغْدُو يُخْبِرُ النَّاسَ**»».

(٤) انظر: الصحاح للجوهري (٦/٢٢٣١).

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وأضفتُه من التيمورية (مج٢/٣٢١) والسليمية (١٨٧/أ).

(٦) أي من باب: ضَرَب يضرِبُ. انظر: تاج العروس (٨/٤١٤).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ٥، ٢/٣٥٨، ح ٣٩٥٩): «عن جَابِرٍ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ؛ فَلَا يُخْبِرِ النَّاسَ بِتَلَعُّبِ الشَّيْطَانِ بِهِ فِي المَنَامِ**»».

(٨) انظر: لسان العرب (١٢/١٤٥).

باب الرؤيا إذا عُبِّرَتْ وقعتْ فلا يقصُّها إلا على وادٍّ

[٢٤٦٦] قوله: «**الرُّؤْيَا عَلَى رِجْلِ طَائِرٍ**[١]» الحديث أي: أنها على رِجْلِ قَدَرٍ جارٍ، وقضاءٍ ماضٍ من خير أو شر، وأنَّ ذلك هو الذي قسمه الله لصاحبها من قولهم: «**اقْتَسَمُوا دارا فطارَ سَهْمُ فلانٍ في ناحيتِها**» أي: وقع سهمُه وخرجَ، وكلُّ حركةٍ من كلمةٍ أو شيء يجري لك فهو طائرٌ، والمراد أن الرؤيا هي التي يعَبِّرُها المُعَبِّرُ الأول، فكأنَّها كانت على رجلِ طائرٍ فسقطت ووقعت حيث عُبِّرتْ، كما يسقُط الذي يكون على رجل الطائر بأدنى حركةٍ[٢].

[٢٤٦٧] قوله: «**إِلَّا عَلَى وَادٍّ**» بتشديد الدال، من المودَّة وهي المحبَّةُ[٣].

بابُ أَصْدَقِ النَّاسِ رُؤْيًا أصدقُهم حديثًا

[٢٤٦٨] قوله: «**إِذَا قَرُبَ الزَّمَانُ**[٤]» وفي رواية خارج هذا الكتاب، وهي في الصحيح: «**إذا اقترب الزَّمَانُ**[٥]» قالوا: معناه إذا تعادلَ الليل وَالنهار، وقيل: إذا قرب القيامة، قال النووي: والأول أشهر عند أهل الرؤيا، وجاء في حديث ما يؤيد الثاني. انتهى[٦]. [١٩٧/أ]

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ٦، ٣٥٨/٢، ح ٣٩٦٠): عن «أَبِي رَزِينٍ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**الرُّؤْيَا عَلَى رِجْلِ طَائِرٍ مَا لَمْ تُعْبَرْ، فَإِذَا عُبِرَتْ وَقَعَتْ**»، .. قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: «**لَا يَقُصُّهَا إِلَّا عَلَى وَادٍّ أَوْ ذِي رَأْيٍ**»».

(٢) النهاية (٢٠٤/٢).

(٣) انظر: الفتح (٣٦٩/١٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ٩، ٣٥٩/٢، ح ٣٩٦٣): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا قَرُبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ رُؤْيَا المُؤْمِنِ تَكْذِبُ، وَأَصْدَقُهُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُهُمْ حَدِيثًا، وَرُؤْيَا المُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ**»».

(٥) أخرجه البخاري في التعبير، بَاب القَيْدِ فِي المَنَامِ (٣٧/٩، ح ٧٠١٧) وأخرجه مسلم في الرؤيا (١٧٧٣/٤، ح ٢٢٦٣) كلاهما من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) انظر: شرح النووي على مسلم (٢٠/١٥).

بابُ تَعبِيْرِ الرُّؤْيَا

[٢٤٦٩] قوله: «**رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ ظُلَّةً**[١]» أي: سَحابةً[٢].

[٢٤٧٠] قوله: «**تَنْطُفُ**» هو بضم الطاء المهملة وكسرها، ومعناه: تقْطُرُ[٣].

[٢٤٧١] قوله: «**وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ**» أي: يأخذون في أَكُفِّهِم[٤].

[٢٤٧٢] قوله: «**وَرَأَيْتُ سَبَبًا وَاصِلًا**» أي: حَبْلاً[٥].

[٢٤٧٣] قوله: عليه السلام، «**أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا**» قال ابن قُتيبة: وآخرون: معناه أصبت في بيانِ تفسيرها، وحقيقة تأويلها، وأخطأتَ في مُبَادرتك لتفسيرِها من غير أَنْ آمُرك بهِ، وهذا الكلام فيه نظر، فإنه إن أراد أنه عليه السلامُ لم يأمره بالكلية بتعبيرها فهذا يردّه قولُه: «**عَبِّرها**»، وإن أراد أن أبا بكر ابتدأ بقوله: «دعني أُعَبِّرْهَا»؛ فهذا جيدٌ، وقد قال جماعةٌ: إن الذي قال ابن قُتيبة مردود، لأنه عليه

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ١٠، ٢/٣٥٩، ح ٣٩٦٤): «عن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ مُنْصَرَفَهُ مِنْ أُحُدٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ ظُلَّةً تَنْطُفُ سَمْنًا وَعَسَلًا، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَكَفَّفُونَ مِنْهَا، فَالْمُسْتَكْثِرُ وَالْمُسْتَقِلُّ، وَرَأَيْتُ سَبَبًا وَاصِلًا إِلَى السَّمَاءِ، رَأَيْتُكَ أَخَذْتَ بِهِ، فَعَلَوْتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ بَعْدَكَ، فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ بَعْدَهُ، فَعَلَا بِهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ، فَانْقَطَعَ بِهِ، ثُمَّ وُصِلَ لَهُ فَعَلَا بِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: دَعْنِي أَعْبُرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «**عَبِّرْهَا**»، قَالَ: أَمَّا الظُّلَّةُ فَالإِسْلَامُ، وَأَمَّا مَا يَنْطُفُ مِنْهَا مِنَ العَسَلِ وَالسَّمْنِ، فَهُوَ القُرْآنُ حَلَاوَتُهُ وَلِينُهُ، وَأَمَّا مَا يَتَكَفَّفُ مِنْهُ النَّاسُ، فَالآخِذُ مِنَ القُرْآنِ كَثِيرًا وَقَلِيلًا، وَأَمَّا السَّبَبُ الوَاصِلُ إِلَى السَّمَاءِ، فَمَا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنَ الحَقِّ، أَخَذْتَ بِهِ فَعَلَا بِكَ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ، ثُمَّ آخَرُ فَيَنْقَطِعُ بِهِ، ثُمَّ يُوَصَّلُ لَهُ فَيَعْلُو بِهِ، قَالَ: «**أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا**»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُخْبِرَنِّي بِالَّذِي أَصَبْتُ مِنَ الَّذِي أَخْطَأْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تُقْسِمْ يَا أَبَا بَكْرٍ**»».

(٢) المطالع (٣/٨).

(٣) النهاية (٥/٧٥).

(٤) انظر: النهاية (٤/١٩٠)، المطالع (٣/٣٨١).

(٥) النهاية (٢/٣٢٩).

السلام أَذِنَ له في ذلك، وحملُ كلام ابن قتيبة على الصورة الثانية أولى، وقال بعضُهم: إنما أخطأ في تركِ تفسير بعضِها، فإن الرائي: رأى ظُلَّةً تَنْطُفُ السَّمْنَ والعَسَلَ، ففسره بالقرآن حلاوتِه ولينِه، وهذا تفسير العسل فقط، وترك السَّمْنَ وتفسيره بالسُنَّة، وكان حقه أن يقول: «**القرآن والسنة**» وإلى هذا أشار الطحاوي(١)، وقال آخرون: الخطأ وقع في خلع عثمان، لأنه ذكر في المنام أنه أخذ السبب فانقطع بهِ، وذلك يدل على الخَلاعَة بنفسه، وفسره الصديق بأنه يأخذ به رجل فينقطع بهِ، ثم يُوصَلُ له فيعلُو به، وعثمان خُلع قهرًا، وقُتل، وَوُلِّيَ غيرُه، فالصواب في تفسيره أن يحمل وصلُه على ولايةِ غيره من قومه، وقال آخرُون: الخطأُ في سؤالِه ليُعَبِّرها(٢). وعلى هذا حملتُ أنا كلامَ ابن قُتيبة من غير أن أنظره لأحدٍ.

[٢٤٧٤] قوله: «**فَجَلَسْتُ إِلَى أَشْيِخَةٍ**(٣)»، الأشْيِخَةُ: لعله جمعُ جمعٍ لشيخٍ،

---

(١) انظر: شرح مشكل الآثار (٢/١٥١-١٥٢).

(٢) انظر: إكمال المعلم (٧/٢٢٤-٢٢٦)، شرح النووي على مسلم (١٥/٢٩).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ٩، ٢/٣٦٠، ح ٣٩٦٧): «عن خَرَشَةَ بن الحُرِّ، قَالَ: قَدِمْتُ المدِينَةَ، فَجَلَسْتُ إِلَى أَشْيِخَةٍ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَ شَيْخٌ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَصًا لَهُ، فَقَالَ القَوْمُ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا، فَقَامَ خَلْفَ سَارِيَةٍ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُ: قَالَ بَعْضُ القَوْمِ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ، الجَنَّةُ لِلَّهِ يُدْخِلُهَا مَنْ يَشَاءُ، وَإِنِّي رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُؤْيَا، رَأَيْتُ كَأَنَّ رَجُلًا أَتَانِي، فَقَالَ لِي: انْطَلِقْ، فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَسَلَكَ بِي فِي مَنْهَجٍ عَظِيمٍ، فَعُرِضَتْ عَلَيَّ طَرِيقٌ عَلَى يَسَارِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَسْلُكَهَا، فَقَالَ: إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِهَا، ثُمَّ عُرِضَتْ عَلَيَّ طَرِيقٌ عن يَمِينِي، فَسَلَكْتُهَا حَتَّى إِذَا انْتَهَيْتُ إِلَى جَبَلٍ زَلَقٍ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَزَجَّلَ بِي، فَإِذَا أَنَا عَلَى ذُرْوَتِهِ فَلَمْ أَتَقَارَّ وَلَمْ أَتَمَاسَكْ، وَإِذَا عَمُودٌ مِنْ حَدِيدٍ فِي ذُرْوَتِهِ حَلْقَةٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَزَجَّلَ بِي حَتَّى أَخَذْتُ بِالعُرْوَةِ، فَقَالَ: اسْتَمْسَكْتَ، قُلْتُ: نَعَمْ، فَضَرَبَ العَمُودَ بِرِجْلِهِ فَاسْتَمْسَكْتُ بِالعُرْوَةِ، فَقَالَ: قَصَصْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**رَأَيْتَ خَيْرًا، أَمَّا المَنْهَجُ العَظِيمُ: فَالمَحْشَرُ، وَأَمَّا الطَّرِيقُ الَّتِي عُرِضَتْ عن يَسَارِكَ: فَطَرِيقُ أَهْلِ النَّارِ، وَلَسْتَ مِنْ أَهْلِهَا، وَأَمَّا الطَّرِيقُ الَّتِي عُرِضَتْ عن يَمِينِكَ: فَطَرِيقُ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَأَمَّا الجَبَلُ الزَّلَقُ: فَمَنْزِلُ الشُّهَدَاءِ، وَأَمَّا العُرْوَةُ**

=

ولشيخٍ جموعٌ: شُيوخٌ وشِيوخ بضم الشين وكسرها، وأشياخٌ، وشِيَخة، كعِنبة، وشِيْخة كغِيْبة، وشِيخان ومَشْيَخَة، وَمَشِيْخة، وَمشْيُوخاءُ، ومَشْيُخاء، ومشايخ، وتصغيره شُيَيخ، وشِيَيخ، وشُوَيخ، [١٩٧/ب] وهي قليلة ولم يعرفها الجَوْهَرِيُّ، وذكرها شيخنا مجد الدين(١).

[٢٤٧٥] قوله: «**فَسَلَكَ بِي فِي مَنَهْجٍ عَظِيمٍ**» المنهَجُ: الطريق الواضح، ويقال: له أيضاً النهج والمنهَاجُ(٢).

[٢٤٧٦] قوله: «**فَأَخَذَ بِيَدِي فَزَحَلَ بِي**» زحل: بفتح الزاي والحاء المهملة، وفي آخره لام، هكذا في أصلنا(٣) مُجَوَّدٌ، وقد ذكره ابنُ الأثير في «زجل» بالجيم وكذا أحفظه(٤) وقال: «**فَزَجَّلَ بِي**» أي: رَمَاني ودَفَع بي، ومعناه على تقدير صحة ما في الأصل من أنَّه بالحاء المهملة، نحَّاني عن مكاني، يقال: زحل عن مقامهِ، وتزَحَّل إذا زالَ عنه(٥)، وقال ابن قُرقُول في «مطالعه» في الزاي مع الجيم: «**وزجل بي**» رماني، وأكثر ما يستعمل في الشيء الرخو، وللعُذَري -يعني من رواة مسلم-: «**فزحل بي**» بالحاء المغفلة، -يعني: المهملة- قال ابن قُرقُول: وهو تصحيف(٦). انتهى.

[٢٤٧٧] قوله: «**في ذِرْوَتِهِ**»، هو بكسر الذال المعجمة وضمها، أي: أعلاه وذُروة كل شيء أعلاه(٧).

الَّتِي اسْتَمْسَكْتَ بِهَا: فَعُرْوَةُ الإِسْلَامِ، فَاسْتَمْسِكْ بِهَا حَتَّى تَمُوتَ»، فَأَنَا أَرْجُو أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَإِذَا هُوَ عبد اللَّهِ بن سَلَامٍ»».

(١) الفيروزآبادي في القاموس (ص ٢٥٤).

(٢) الصحاح للجوهري (١/٣٤٦).

(٣) أما في التيمورية (مج٢/٣٢٣)، والسليمية (١٨٨/أ) فبالجيم، وصحح عليها في السليمية.

(٤) النهاية (٢/٢٩٧).

(٥) انظر: النهاية (٢/٢٩٨).

(٦) انظر: مطالع الأنوار (٣/٢٢٤).

(٧) انظر: النهاية (٢/١٥٩).

[٢٤٧٨] قوله: «**فَزَحَلَ بِي**» هو مثل الأوَّل بالحاء المهملة في أصلنا(١) وفيه ذاك العمل.

[٢٤٧٩] قوله: «**فَذَهَبَ وَهَلِي**(٢)» يقال: وَهَل إلى الشيءِ بالفتح يَهِل بالكسر وهْلًا بالسكون، إذا ذهب وَهْمُه إليه(٣).

[٢٤٨٠] قوله: «**أَوْ هَجَرٌ**» تقدم أن هجر قاعدة البحرين، وتقدم الكلام في صرْفِها والنسبة إليها فيما تقدم(٤).

[٢٤٨١] قوله: «**وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقَرًا وَاللَّهُ خَيْرٌ**(٥)» في غير هذا الكتاب بل خارج الكتب الستة وهي في المسند لأحمد وغيره: «**بَقَرًا تُنْحَرُ**(٦)» وفي لفظ:

---

(١) في التيمورية والسليمية بالجيم مثل الموضع الأول.

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ١٠، ٣٦١/٢، ح ٣٩٦٨): «عن أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**رَأَيْتُ فِي المَنَامِ أَنِّي أُهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ، فَذَهَبَ وَهَلِي إِلَى أَنَّهَا يَمَامَةُ، أَوْ هَجَرٌ فَإِذَا هِيَ المَدِينَةُ يَثْرِبُ، وَرَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ هَذِهِ، أَنِّي هَزَزْتُ سَيْفًا فَانْقَطَعَ صَدْرُهُ، فَإِذَا هُوَ مَا أُصِيبَ مِنَ المُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الفَتْحِ وَاجْتِمَاعِ المُؤْمِنِينَ، وَرَأَيْتُ فِيهَا أَيْضًا بَقَرًا وَاللَّهُ خَيْرٌ، فَإِذَا هُمُ النَّفَرُ مِنَ المُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَإِذَا الخَيْرُ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الخَيْرِ وَثَوَابِ الصِّدْقِ الَّذِي آتَانَا يَوْمَ بَدْرٍ**»».

(٣) انظر: النهاية (٢٣٣/٥).

(٤) انظر النص رقم: ٩٨٤، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٥) هذا اللفظ أعني بدون ذكر النحر متفق عليه، أخرجه البخاري في المناقب، باب عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ (٢٠٣/٤، ح ٣٦٢٢) عن محمد بن العلاء. وأخرجه مسلم في الرؤيا، باب رؤيا النبي ﷺ (١٧٧٩/٤، ح ٢٢٧٢) عن عبد الله بن برَّاد الأشعري ومحمد ابن العلاء. كلاهما عن حَمَّادِ بنِ أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيدِ بنِ عَبدِ اللَّهِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ، عن جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِي مُوسَى ﷺ.

(٦) هذا اللفظُ أخرجه النسائي في الكبرى كتاب التعبير، باب الدرع (١١٥/٧، ح ٧٦٠٠) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ. أما في المسند (٢٥٩/٤، ح ٢٤٤٥) فمن حديث عبد الله

=

«**مُنحَّرة**[١]» وبهَذه الزيادة يتمُّ تأويلُ الرؤيا بما ذكر، فنحرُ البقر هو قتلُ الصحابةِ، الذين قتلوا في وقعة أُحدٍ.

[٢٤٨٢] قوله: «**واللهُ خيرٌ**» كذا في أصلنا[٢] مرفوعان على أنها مبتدأ وخبر، وكذا رواه جميعُ الرواة، وهي من تكملةِ الرؤيا، وكأن قائلًا يقولُ: «**والله خَيرٌ**» ولهذا قال عليه السلام في تعبيرها: «**وَإِذَا الخَيْرُ**» إلى آخره، وقد تكلَّم القاضي عِياضٌ على هذه كلاماً حسنا فانظره في شرحه لمسلم[٣].

[٢٤٨٣] قوله: «**مُسَيْلِمَةَ، وَالعَنْسِيَّ**[٤]» أما مُسَيْلِمَة: فهو عَدُوُّ الله مُسَيْلِمَةُ ابن حَبيبٍ من بني حَنيفة، كنيته أبو ثُمامة، وهو أول من أدخل البيضَة في القارورة، ولا عَقِبَ له، وجمع جموعًا من بني حنيفةَ وغيرهم من سُفهاءِ العرب وغوغائهم، وقصد قتال الصحابة على أثر وفاةِ رسول الله ﷺ؛ فجهز إليه أبوبكر الصديق الجُيوش وأميرهم خالد بن الوليد، سنة إحدى عشرة من الهجرة، فقاتلوه فظهروا على مسيلمة فقتلُوه كافرا. قيل: قتلهُ وحشى بن حرب، وقيل غيره، وقُتل خلائق من تُبَّاعهِ، وانهزم من أفلت منهم، وأُطفئتْ آثارهم[٥]. [١٩٨/أ]

وأما الأسود فهو الأسود العَنْسِيُّ، واسمه عَبْهَلةُ بن كَعْبٍ، ويقال: له ذو الخِمار،

ابن عباس ﷺ بلفظ: «**بَقَرًا تُذْبَحُ**»، وإسناده حسن.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٣/٩٩، ح ١٤٧٨٧) من حديث أبي الزبير عن جابر ﷺ، وقد صرَّح أبو الزبير بالتحديث كما في تغليق التعليق (٥/٣٣٢) وصحح الحافظ إسناده، وأشار إلى تصريحه في الفتح (١٢/٤٢٢) وعزاه إلى رواية لأحمد.

(٢) لم تضبط الكلمة في التيمورية (مج٢/٣٢٤) والسليمية (١٨٨/أ).

(٣) انظر: إكمال المعلم (٧/٢٣١-٢٣٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ١٠، ٢/٣٦١، ح ٣٩٦٩): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بِشْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عَمْرٍو، عن أَبِي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**رَأَيْتُ فِي يَدِي سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ فَنَفَخْتُهُمَا، فَأَوَّلْتُهُمَا هَذَيْنِ الكَذَّابَيْنِ مُسَيْلِمَةَ، وَالعَنْسِيَّ**»».

(٥) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٩٥).

لأنَّه كان يقول: يأتيني ذو خِمار، وكان الأسود (يُشَعْبِذُ)[١]، ويُرِي الجُهال الأعاجيب، ويَسْبِي بمنطِقِهِ قلبَ من يسمعُه، وهو ممن ارتدَّ وتَنَبَّى من الكذَّابين، وكاتبَهُ أهلُ نجران، وكان هناك من المسلمين عَمرو بن حزم وخالد بن سعيد بن العاص، فأخرجهما أهلُ نجران، وسلَّموهما إلى الأسود، ثم سار الأسودُ من نَجْران إلى صنعاءَ فملكها، وصَفىَ له ملكُ اليمن وكان خليفتُه في مَذْحِج[٢] عمرو بن مَعْدِيْ كَرِبَ، فلما بلغه عليه السلام ذلك بعث رسولا إلى الأنباء[٣] وأمرهم بقتلِ الأسود، إما غِيلةً وإما مُصادمة، وأن يستنجِدوا رجالًا من حِمْيَر وهَمَذان، وكان الأسودُ قد تغيَّر على قيس بن عبد يَغُوث[٤]، فاجتمع به جماعةٌ ممن كاتبَهم عليه السلام وتحدثوا معه في قتل الأسود فوافقهم، واجتمعوا بامرأة الأسود، وكان الأسود قد قتل أباها فقالت: والله إنه أبغض الناس إليَّ، ولكن الحرس محيطُون بقصره، فانْقُبُوا عليه البيت، فواعدُوها على ذلك ونقَّبوا البيت، ودخل عليه شخص اسمه فيرُوز، فقتله واحْتَزَّ رأسَه فخار خُوار الثَّوْرِ، فابْتَدَرَ الحرسُ

---

(١) في الأصل: يشعذب، والتصويب من المصدر المنقول منه.

(٢) مَذْحِج: بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء المهملة والجيم، قبيلة من قبائل اليمن.
انظر: الأنساب للسمعاني (٥/٢٤٠).

(٣) الأنباء، هكذا في الأصل والمصدر المنقول منه وهو كتاب: المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ولعل المقصود من يحملُ الأنباء إلى من يعنيها، وفي بعض النسخ المطبوعة: (الأبناء).
انظر: المختصر في أخبار البشر: (١/١٩٤، تحقيق: زينهم، ط: دار المعارف)، (١/٢١٨، ط: العلمية).

(٤) هو: قيس بن مكشوح -بضم الميم وضم الشين المعجمة- مختلفٌ في صحبته، قال الطبري: هو صحابي، وقال غيره: تابعي أسلم زمن أبي بكر، وقيل: زمن عمر رضى الله عنهما. حكى هذا كله ابنُ عبد البر. قال النووي: «وقول من قال: أسلم في زمن عمر، ضعيفٌ أو باطل؛ لأنه أحد الجماعة الذين قتلوا الأسود العنسي، أو أعان على قتله. وكان قتله في خلافة أبي بكر. وقيل: في زمن النبي ﷺ».
انظر: الاستيعاب (٣/١٢٩٩-١٣٠٠)، تهذيبُ الأسماء واللغات (٢/٦٤).

الباب، فقالت زوجتُه: هذا النبيُّ يُوحَى إليه، فلما طلع الفجرُ، أمروا المؤذِّنَ فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهدُ أن محمداً رسولُ الله، وأن عَبْهَلَةَ كذَّاب، وكتب أصحاب النبي ﷺ بذلك، فورد الخبر من السماء إلى النبي عليه السلام، وأَعْلَمَ أصحابَه بقتل الأسود، ووصل الكتاب بقتل الأسود في خلافة أبي بكر، وكان كما أخبر به عليه السلام، فكان قتلُ الأسود قبل وفاته عليه السلام بيوم وليلة، وكان من أول خُروج الأسود إلى أن قُتِلَ أربعةُ أشهر نقل ذلك بُرمَّته بعضُ المؤرخين(١).

[٢٤٨٤] قوله: «**ثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، ثَنَا مُعاذ بنُ هِشَامٍ، ثَنَا عَلِيُّ ابْنُ صَالِحٍ**(٢)»، كذا في أصلِنا بابن ماجه، وقد راجعتُ أطرافَ المزيِّ من نسختي وهي صحيحة مقابلة، فإذا فيها: ثنا مُعاذ بن هشام لا مُعاوية(٣)، فنظرتُ التذهيب للذهبي(٤) في ترجمة معاذ بن هشام، ومعاوية بن هشام؛ فإذا هو قد ذكر في ترجمة معاوية بن هشام أنه روى عن علي بن صالح، وعنه أبو بكر بن أبي شيبة، ونظرت في ترجمة معاذ بن هشام فلم أره ذكر فيها روايته عن علي بن صالح، ولا رواية أبي بكر بن أبي شيبة عنه، فيخبرنا أن هذه النسخة التي هي أصلنا الصواب فيها -فيما يغلبُ على ظني- معاوية ابن هِشام، لا معاذ بن هشام، والله أعلم، فضعيفٌ أنها على معاذ في أصلنا. والحديث

---

(١) يعني: المؤرخ أبا الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه في كتابه: المختصر في أخبار البشر (١/١٩٤-١٩٥).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ١٠، ٢/٣٦١، ح ٣٩٧٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بن هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن صَالِحٍ، عن سِمَاكٍ، عن قَابُوسَ، قَالَ: قَالَت أُمُّ الفَضْلِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُ كَأَنَّ فِي بَيْتِي عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِكَ، قَالَ: «**خَيْرًا رَأَيْتِ، تَلِدُ فَاطِمَةُ غُلَامًا فَتُرْضِعِيهِ**»...».

(٣) في النسختين التيمورية (مج٢/٣٢٤) والسليمية (١٨٨/ب) كما قال المصنف: معاذ بن هشام، وكتب تجاهه في الهامش الأيمن من التيمورية: «صوابه معاوية». أما في المطبوع من الأطراف للمزي (١٢/٤٨٣، ح ١٨٠٥٥): «معاوية بن هشام».

(٤) انظر: التذهيب (٩/٢٤، ت ٦٧٨٨، ٩/٤٢، ح ٦٨١٧).

انفرد به ابن ماجه في هذه الطريق، وأخرجه أبو داود من طريق أخرى(١).

[٢٤٨٥] قوله: «**عَنْ قَابُوسَ**» لا ينصرف قابُوس للعُجمة والعَلَمِيَّة، وهو قَابُوس بن أبي المُخَارِق، ويقال: ابن المُخَارِق بن سُليم الشيباني الكوفي، يروي عن أبيه، عن أم الفضل زوج العباس، وعنه سماك بن حرب وحده، قال النسائي: ليس به بأس(٢).

[٢٤٨٦] قوله: «**فَأَذِنَ لِلَّذِي تُوُفِّيَ الْآخِرُ مِنْهما**(٣)»، الآخِر: هو بكسر الخاء المعجمة وضم الراء، كذا في أصلنا الراء مضمومة، ويصِحُّ جَرُّها على أنه صفة للذي. والله أعلم(٤).

---

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب بول الصبي يصيب الثوب (١/١٤٤، ح ٣٧٥) عن مسدد، والربيع بن نافع أبي توبة، كلاهما عن أبي الأحوص، عن سماك به.

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٤٥)، الثقات (٥/ ٣٢٧)، التقريب (ت ٥٤٤٦).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٠، الباب ١٠، ٢/٣٦١، ح ٣٩٧٢): «عن طَلْحَةَ بن عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ بَلِيٍّ قَدِمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ إِسْلَامُهُمَا جَمِيعًا، وَكَانَ أَحَدُهُمَا أَشَدَّ اجْتِهَادًا مِنَ الآخَرِ، فَغَزَا المُجْتَهِدُ مِنْهُمَا فَاسْتُشْهِدَ، ثُمَّ مَكَثَ الآخَرُ بَعْدَهُ سَنَةً ثُمَّ تُوُفِّيَ، قَالَ طَلْحَةُ: فَرَأَيْتُ فِي المَنَامِ بَيْنَا أَنَا عِنْدَ بَابِ الجَنَّةِ، إِذَا أَنَا بِهِمَا فَخَرَجَ خَارِجٌ مِنَ الجَنَّةِ، فَأَذِنَ لِلَّذِي تُوُفِّيَ الآخِرُ مِنْهُمَا، ثُمَّ خَرَجَ فَأَذِنَ لِلَّذِي اسْتُشْهِدَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَإِنَّكَ لَمْ يَأْنِ لَكَ بَعْدُ، فَأَصْبَحَ طَلْحَةُ يُحَدِّثُ النَّاسَ فَعَجِبُوا لِذَلِكَ...».

(٤) ضبطت (الآخرِ) بالكسرِ في التيمورية (مج٢/٣٢٥).

أبوابُ الفِتَنِ

بابُ الكَفِّ عمن قالَ: لا إلهَ إلا الله

[٢٤٨٧] قوله: «**عن السُمَيط بن سُمَير**[١]»، هما بضمِّ السين المهملة فيهما، وفتح الميم فيهما[٢]، وقيل: السُمَيط بن عُمير[٣]. [١٩٨/ب]

[٢٤٨٨] قوله: «**مِنْ لُحْمَتِي**» هو بضم اللام، أي: قَرابتي، واللُّحمة: القَرابة[٤].

[٢٤٨٩] قوله: «**فِي بَعْضِ تِلْكَ الشِّعَابِ**»، الشِّعابُ: جمع شِعب، بكسر الشين المعجمة فيها، وهو ما انفرجَ بين الجبلين[٥].

[٢٤٩٠] قوله: «**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ حَفْصٍ الْأَيْلِيُّ**[٦]»، هو بفتح الهمزة

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١، ٣٦٣/٢، ح ٣٩٧٧): «حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بن سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن مُسْهِرٍ، عن عَاصِمٍ، عن السُّمَيْطِ بن السُّمَيرِ، عن عِمْرَانَ بن الحُصَيْنِ، قَالَ: .. شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ بَعَثَ جَيْشًا مِنَ المُسْلِمِينَ إِلَى المُشْرِكِينَ، فَلَمَّا لَقُوهُمْ قَاتَلُوهُمْ قِتَالًا شَدِيدًا، فَمَنَحُوهُمْ أَكْتَافَهُمْ، فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنْ لُحْمَتِي عَلَى رَجُلٍ مِنَ المُشْرِكِينَ بِالرُّمْحِ، فَلَمَّا غَشِيَهُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِنِّي مُسْلِمٌ، فَطَعَنَهُ فَقَتَلَهُ .. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**فَهَلَّا شَقَقْتَ عن بَطْنِهِ فَعَلِمْتَ مَا فِي قَلْبِهِ**» .. فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى مَاتَ، فَدَفَنَّاهُ فَأَصْبَحَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ، فَقَالُوا: لَعَلَّ عَدُوًّا نَبَشَهُ، فَدَفَنَّاهُ ثُمَّ أَمَرْنَا غِلْمَانَنَا يَحْرُسُونَهُ، فَأَصْبَحَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ، فَقُلْنَا: لَعَلَّ الغِلْمَانَ نَعَسُوا، فَدَفَنَّاهُ ثُمَّ حَرَسْنَاهُ بِأَنْفُسِنَا، فَأَصْبَحَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ، فَأَلْقَيْنَاهُ فِي بَعْضِ تِلْكَ الشِّعَابِ»».

(٢) هكذا ضُبط في التيمورية (مج٣٢٦/٢) والسليمية (١٩٠/أ).

(٣) في اسمه واسم أبيه خلاف. انظر: الإكمال (٣٧٢/٤)، توضيح المشتبه (٣٦٨/٥-٣٦٩).

(٤) الصحاح (٢٠٢٧/٥).

(٥) المطالع (٥٣٠/٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١، ٣٦٤/٢، ح ٣٩٧٨): «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بن حَفْصٍ الأَيْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بن غِيَاثٍ، عن عَاصِمٍ، عن السُّمَيْطِ، عن عِمْرَانَ بن الحُصَيْنِ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ المُشْرِكِينَ، فَذَكَرَ

=

وبعدها مثناة تحت ساكنة، كذا في أصلِنا[١] وما إخالُه -بل أَقطعُ به- إلَّا الأُبُلِّي بضم الهمزة ثم موحدة مضمومة، وقد ضبطَه على الصَّواب في آخر الكتاب في ذكر القبر والبِلَى. والله أعلم.

[٢٤٩١] قوله: «**لَتَقْبَلُ مَنْ هُوَ أَشَرُّ مِنْهُ**» كذا هو في أصل سماعنا[٢]، وهو لغة والفصيحُ شر، قال في الصحاح: ولا يقال أَشَرُّ إلا في لغةٍ رَدِيئة[٣].

باب حُرمة دمِ المؤمنِ ومالِه

[٢٤٩٢] قوله: «**حَدَّثَنَي عبد اللَّهِ بْنُ أَبِي قَيْسٍ النَّصْرِيُّ**[٤]»، هو بالنون المفتوحة ثم صاد مهملة[٥].

الحَدِيثَ وَزَادَ فِيهِ: فَنَبَذَتْهُ الأَرْضُ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «**إِنَّ الأَرْضَ لَتَقْبَلُ مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَحَبَّ أَنْ يُرِيَكُمْ تَعْظِيمَ حُرْمَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»».

(١) أما في التيمورية (مج٢/٣٢٧) والسليمية (١٩٠/أ) فعلى الصواب: الأُبُلِيّ، نسبة إلى أُبُلة مدينة كانت على شاطئ شطِّ العربِ حيث يجتمعُ النهران دجلةُ والفرات، وهي اليوم قرية من قرى البصرة. تقدم الكلام عليها في النص رقم: ١٩٧٩.

(٢) وفي النسخة التيمورية (مج٢/٣٢٧)، والسليمية (١٩٠/ب).

(٣) الصحاح (٢/٦٩٥).

قال ابن منظور عن حذف حرف الهمزة في أشرّ: «حذفوه لكثرة استعمالهم إياه، وقد حكاه بعضهم. وَيُقَالُ: هُوَ شَرُّهُم وَهِيَ شَرُّهُنَّ وَلَا يُقَالُ هُوَ أَشَرُّهم». لسان العرب (٤/٤٠٠).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢، ٢/٣٦٤، ح ٣٩٨٠): «حَدَّثَنَا أَبُو القَاسِمِ بن أَبِي ضَمْرَةَ نَصْرُ بن مُحَمَّدِ بن سُلَيْمَانَ الحِمْصِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عبد اللَّهِ بن أَبِي قَيْسٍ النَّصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد اللَّهِ بن عُمَرَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالكَعْبَةِ، وَيَقُولُ: «**مَا أَطْيَبَكِ وَأَطْيَبَ رِيحَكِ، مَا أَعْظَمَكِ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَحُرْمَةُ المُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ حُرْمَةً مِنْكِ مَالِهِ وَدَمِهِ وَأَنْ نَظُنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا**»».

(٥) كذا في التيمورية (مج٢/٣٢٧) والسليمية (١٩٠/ب)، وانظر: تقريب التهذيب (ت ٣٥٤٧).

[٢٤٩٣] قوله: «**مَوْلَى عبد اللَّهِ بنِ عَامِرِ بنِ كُرَيْزٍ**[١]»، هو بضم الكاف وفتح الراء[٢].

[٢٤٩٤] قوله: «**فمرَّ رسولُ الله ﷺ بالقُدور، فَأُكْفِئَتْ، ثم قال: «إِنَّ النُّهْبَةَ لَا تَحِلُّ**[٣]»، هذا الحديث دليل على أنَّ ذبيحةَ السارقِ والغاصبِ لا تحِلُّ، وفي ذلك خلافٌ قدمتُه فيما مضى[٤].

بابُ لا ترجِعوا بعدِي كفاراً يضرِبُ بعضُكم رِقابَ بَعضٍ

[٢٤٩٥] قوله: «**عن جَرِير بن عبد الله، أنّ رسولَ الله ﷺ قال في حَجَّة الوَداع: اسْتَنْصِتِ النَّاسَ**[٥]» الحديث، فيه من الفوائِد: الرد على من قال أنه أسلم قبل وفاته عليه السلام بأربعينَ يومًا، وهذا الحديث في الصحيحين، قال ابن قُتيبة: قدم جَرِيرٌ على النبي ﷺ سنة عشرٍ من الهجرة في شهر رمضان فتابعه وأَسْلَم، وقد جزمَ غير واحد بأنَّه أسلم في رمضان سنة عَشْرٍ، وتُوُفِّيَ سنة ٥٤، وقيل: ٥١[٦].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢، ٢/٣٦٤، ح ٣٩٨١): «حَدَّثَنَا بَكْرُ بن عبد الوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد اللَّهِ بن نَافِعٍ، وَيُونُسُ بن يَحْيَى، جَمِيعًا، عن دَاوُدَ بن قَيْسٍ، عن أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى عبد اللَّهِ بن عَامِرِ بن كُرَيْزٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ**»».

(٢) كذا في التيمورية (مج٢/٣٢٨)، والسليمية (١٩٠/ب) وكتب الضبط. انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي (٢/٦١٨).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣، ٢/٣٦٥، ح ٣٩٨٦): «عن ثَعْلَبَةَ بن الحَكَمِ، قَالَ: أَصَبْنَا غَنَمًا لِلْعَدُوِّ، فَانْتَهَبْنَاهَا، فَنَصَبْنَا قُدُورَنَا، فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِئَتْ، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ النُّهْبَةَ لَا تَحِلُّ**»».

(٤) انظر النص رقم: ١٩٩١.

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٥، ٢/٣٦٦، ح ٣٩٩٠): «عن جَرِيرِ بن عبد اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «**اسْتَنْصِتِ النَّاسَ**» فَقَالَ: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»».

(٦) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٤٧).

[٢٤٩٦] قوله: «**يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ**» الحديث، الروايةُ برفع الباء، وكذا في أصلِنا[١]، ونقل القاضِي عِياضٌ أنَّ بعضَ العُلماء ضبطَهُ بالإسكانِ، قال القاضِي: وهو إحالةٌ للمعنى[٢]، قال النووي: وقال أبو البقاء العُكْبَرِي[٣]: أنه يجوز جزم الباء على تقدير شرط مُضْمَرٍ، أي: إنْ ترجعوا يَضْرِبْ[٤]. انتهى. قال ابن مالك في الكلام الذي له على صحيح البخاري، ولفظه: «ويجوز في يضرب الرفع والجزم[٥]». انتهى. [١٩٩/أ]

[٢٤٩٧] قوله: «**عن الصُنابحِي الأَحْمَسِي، قال: قال رسولُ الله ﷺ**[٦]»، ويقال له الصُنَابِحُ، وهو ابن الأَعْسَرِ الأَحْمَسِيِّ البَجَلي، له صُحبةٌ وحَديثٌ، وهو: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ**» وعنه قَيسُ بن أبي حازِمٍ وحْدَهُ، انفرد بالإخراج له ابن ماجه مرتين من بين الستة[٧].

---

(١) وفي السليمية (١٩١/أ)، ولم تضبط في التيمورية.

(٢) وتمامه: «والصواب ضم الباء». إكمال المعلم (٣٢٤/١).

(٣) هو: محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، أبو البقاء العكبري، أصله من عُكْبَرا، بُلَيدة على دِجْلَة، توفي ببغدادَ سنة ٦١٦هـ.

عالم بالأدب واللغة والنحو والفرائض والحساب، ومصنِّفٌ فيها. قال ابن النجار: «كان ثقة، متدينا، حسن الأخلاق، متواضعا». السير (٩٢/٢٢-٩٣).

(٤) شرح النووي على مسلم (٥٥/٢).

(٥) شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك (ص ١٩٨).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٥، ٣٦٦/٢، ح ٣٩٩٢): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عبد اللَّهِ بن نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، وَمُحمدُ بن بِشْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل، عن قَيْسٍ، عن الصُّنَابِحِ الأَحْمَسِيِّ، قَالَ: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَلَا إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، وَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ، فَلَا تَقْتَتِلُنَّ بَعْدِي**»».

(٧) انظر: الإكمال (١٠٠/١)، الاستيعاب (٢٢٣/١)، الإصابة (٤٤٧/٣).

قال ابن حجر: «من قال فيه الصنابحي فقد وهم» أي بزيادة الياء. التقريب (ت ٢٩٥٣).

باب المُسلمون في ذِمَّة الله

[٢٤٩٨] قوله: «**مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ**[١]» الذِّمَّة: العَهْدُ، والأمان، والضَّمان، والحُرمة، والحقُّ، وهو هنا ضَمان الله، ويجوز أنْ يُراد الأمانُ، أو العَهْدُ، ويجُوز أن يُراد المجموعُ[٢]، والعهدُ لعله الراجح إذْ في الحديث: «**فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي عَهْدِهِ**» والله أعلم.

[٢٤٩٩] قوله: «**فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي عَهْدِهِ**» يقال: خَفَرْتُ الرَّجُلَ إذا أجَرْتَه، وَحَفِظْتَه، وخَفَّرْتُه إذا كنتَ له خَفِيرًا، أي: حاميًا وكَفِيلًا. وتَخَفَّرْتُ به إذا اسْتَجَرْتَ به، والخِفارَةُ: بالكسر والضَّمِّ: الذِّمَامُ، وأَخْفَرْتُهُ إذا نقضتَ عهدَه وذِمَامَهُ، والهَمْزُ فيه للإزالَةِ أي: أَزَلْتُ خِفَارَتَه[٣]، كَأَشْكَيْتُه إذا أزلتَ شَكْوَاهُ، وكما قُرِئَ خَارِجِ السبعة ﴿**أَكَادُ أُخْفِيهَا**﴾[٤]، بفتح الهمزة أي: أُزيل عنها خِفاءَها، أي: غِطاءَها[٥].

[٢٥٠٠] قوله: «**حَتَّى يُكِبَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ**» كذا في أصلِنا بضم أوله وكسر الكاف[٦]، واعلم أنَّ الفعل من هذا متى كان لازما قلتَه بالهمز، ومتى كان متعديًّا قلته بغير همز، وهذا عكس القاعدة، كذا ذكره غير واحد مع عدة أفعال، وقد حضرني منها هذه وهي: أَجْفَل الظَلِيمُ وجَفَلَتْهُ الرِّيْحُ، وأَشْنَقَ البَعِيْرُ وَشَنَقْتُه أنا، وأَنْزَفَتِ البِئْرُ إذا

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٦، ٢/٣٦٦، ح ٣٩٩٣): «عن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي عَهْدِهِ، فَمَنْ قَتَلَهُ؛ طَلَبَهُ اللَّهُ حَتَّى يَكُبَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ**»».

(٢) انظر: المطالع (٣/٧٨)، النهاية (٢/١٦٨).

(٣) انظر: النهاية (٢/٥٢-٥٣).

(٤) سورة طه، الآية: ١٥. قرأها بفتح الهمزة مجاهد: بمعنى أُظهِرُها، والباقون بضمِّها.
انظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها (ص ٣٩٢).

(٥) انظر: الصحاح للجوهري (٦/٢٢٣٠).

(٦) ضُبط في التيمورية (مج٢/٣٣٠) بـ: يَكُبَّه، ويُكِبَّه، وفي السليمية (١٩١/أ) بالثاني منهما فقط.

ذَهَبَ ماؤُها، ونَزَفْتُها أنا، وأَقْشَعَ الغَيْمُ، وقَشَعَتْه الرِّيْحُ، وأَنْسَلَ رِيشُ الطائرِ ونَسَلْتُه، وأَمْرَتِ النَّاقَةُ إذا دَرَّ لبنُها، ومَرَيْتُها، وألوَتِ الناقَةُ بِذَنَبِها ولَوَتْ ذَنَبَها، وَصَرَّ الفَرَسُ أُذُنَهُ وأَصَرَّ بِأُذُنِه، وكَبَّهُ اللهُ على وجهِه وأَكَبَّ هُو، وعَلَوْتُ الوسادة، وأَعْلَيتُ عليها[1]. فعلى هذا ينبغي أن يُقْرَأَ هذا يَكُبَّهُ بفتحِ أوله وضَمِّ ثانيه، غير أنَّه ذكر شيخُنا مجدُ الدِّينِ في قاموسِه ما لفظُه: «كَبَّهُ، قَلَبَه، وصَرَعَهُ: كَأَكَبَّهُ، وكَبْكَبَهُ فَأَكَبَّ، وهو لازِمٌ مُتَعَدٍّ»[2].

باب العَصَبِيَّةِ

[٢٥٠١] قوله: «**عَنْ زِيَادِ بنِ رِباحٍ**[3]»، هو بفتح الراء وبعدها موحدة، كذا في أصلنا[4] ويقال له ابن رِيَاح، بكسر الراء ثم مثناة تحت[5] وقدّمَهُ غيرُ واحد[6]،

---

(١) انظر: المخصص لابن سيده (٣٩٢/٤)، لسان العرب (٢٦٣/١٥).

وقد فسر ابن سيده معاني بعضِ هذه الكلمات في الصحيفة ذاتها، ففسَّر القشع بالتفريق، وأنسل بالسقوط والتقطُّعِ، والشنق بمد البعير بالزمام حتى يرفع رأسَه، والمَرْيَ باستدرار الناقة بمسح ضرعها، وأصرَّ أذنه بأن ينصبها. وفسَّر الزبيدي جفل بالتحريك والطرد، وأجفلت الريح الظليم: أي حركته وطردته، والظليم ذكر النعام إذا اغْتَلَم.

انظر: تاج العروس (٣٦٧/٢، ٢١٣/٢٨).

(٢) القاموس المحيط (ص ١٢٨).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٧، ٣٦٧/٢، ح ٣٩٩٦): «حَدَّثَنَا بِشْرُ بن هِلَالٍ الصَّوَّافُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الوَارِثِ بن سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عن غَيْلَانَ بن جَرِيرٍ، عن زِيَادِ ابن رِبَاحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ، يَدْعُو إِلَى عَصَبِيَّةٍ، أَوْ يَغْضَبُ لِعَصَبِيَّةٍ، فَقِتْلَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ**»».

(٤) وفي السليمية (١٩١/أ) كأنها بالباء أيضا، حيث وضعت فتحة فوق الراء، ونقطة الباء غير واضحة، وأما في التيمورية (مج٢/٣٣٠) فبالياء بنقطتين من تحت.

(٥) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٣٦٣/١، ت ٩٧٥).

(٦) نقل النَّوويُّ ضبطه بالباء الموحدة عن البخاري، وبالمثناة التحتية عن الجماهير واختاره ابن حجر ووثَّق الراوي في التقريب.

انظر: شرح النووي على مسلم (٢٣٨/١٢)، التقريب (ت ٢٠٧٤).

ثقةٌ تقدَّم[١].

[٢٥٠٢] قوله: «**تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ**» هي بكسر العين والميم وشدها، وحكى بعضُهم الضم في العين عِمِّيَّة وعُمِّيَّة، ويقال: عَمْيَا مقصور، ويقال: قَتِيلُ عَمْيَا إذا لم يُعلم قاتِلُه، وفسرها بعضهم بأنه الأمر الأعمى لا يَسْتبين وجههُ، قال ابن راهُويه: [١٩٩/ب] هذا في تهارُجِ القومِ وقَتْلِ بعضِهم بعضًا[٢]، كأنَّه من التَّعْمِيةِ وهو التَّلْبِيسُ، وقيل: العِمِّيَّة الضَّلالةُ، وقيل: فتنة وجهلٍ، وقد فسَّرها في تمام الحديث بقوله: «**يَدْعُو إلى عَصَبِيَّةٍ أو يَغْضَبُ لِعَصَبِيَّةٍ**»[٣].

[٢٥٠٣] قوله: «**فقِتلتُه جَاهِلِيَّةٌ**» القِتْلَةُ بكسرِ القاف، وهي الهيئَة والحالَة من القتل[٤].

[٢٥٠٤] قوله: «**حدثنا زِيادُ بنُ الرَّبيعِ اليُحْمِدي**[٥]»، هو بضم المثناة تحت وسكون الحاء المهملةِ ثم ميم مكسورة ثم دال مهملة ثم ياء النسب[٦]، هذه النسبة إلى يُحْمِد بضم الياء وكسر الميم، كيُعْلِم، ويجوز يُحْمَد بضم الياء وفتح الميم كيُمنَع، وهو أبو قَبِيلة، كذا قاله شيخنا مجد الدين في قاموسه[٧].

[٢٥٠٥] قوله: «**عَن عَبَّادِ بنِ كَثِيرٍ اليَامِيِّ**»، كذا في أصلِنا، وكتب تجاهه

---

(١) في النص رقم: ٧٠٥، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٢) انظر: مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٣٣٤٣/٧).

(٣) انظر: المطالع (٤٥٦/٤).

(٤) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٧٤/٢).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٧، ٣٦٧/٢، ح ٣٩٩٧): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بن الرَّبِيعِ اليُحْمِدِيُّ، عن عَبَّادِ بن كَثِيرٍ الشَّامِيِّ، عن امْرَأَة مِنْهُمْ يُقَالُ لَهَا: فُسَيْلَةُ، قَالَتْ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ، سَالتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمِنَ العَصَبِيَّةِ أَنْ يُحِبَّ الرَّجُلُ قَوْمَهُ، قَالَ: «**لَا، وَلَكِنْ مِنَ العَصَبِيَّةِ أَنْ يُعِينَ الرَّجُلُ قَوْمَهُ عَلَى الظُّلْمِ**»».

(٦) انظر: تبصير المنتبه (١٣٤٥/٤).

(٧) انظر: القاموس المحيط (ص ٢٧٨).

صوابُه الشامي[(١)]. انتهى. يعني: بالشين المعجمة نسبةً إلى الشام، والظاهر أنَّ التصويب جيِّد، وهذا الرجل رَمْلِيٌّ قال الذهبي: قيل: إنه تميمي[(٢)]، قال النسائي: ليس بثقة[(٣)]، وقال البخاري: فيه نظر[(٤)]، وقال ابن عدي: هو خَيْر من عَبّادٍ البصري، ثم ساق له مناكيرَ[(٥)]، وفيه كلام[(٦)] غير ذلك تركتُه اختصارًا.

بابُ السَّوادِ الأَعْظَمِ

[٢٥٠٦] قوله: «**حَدَّثَنَا مُعَانُ بنُ رِفَاعَةَ السَّلَامِيُّ** [(٧)]»، رأيتُ في غير كتابٍ مِن كُتب الأسماءِ بتشديد اللام بالقَلَم، وهو في أصلنا مدلَّس[(٨)].

[٢٥٠٧] قوله: «**فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ**» قال ابنُ الأثير: «عليكم بالسَّواد الأعظم، أي: جُملة النَّاس ومُعظمُهم الذي يجتمعون على طاعةِ السلطان، وسُلوك

---

(١) وكذا في التيمورية (مج٢/٣٣٠): اليامي، وكتب تجاهه في الهامش الأيمن: صوابه الشامي. أما السليمية (١٩١/أ) فجاء فيها على الصواب: الشامي.

(٢) نسبة إلى رَمْلَة، مدينة من مُدنِ فلسطين. انظر: المتفق والمفترق للخطيب (١٥٦٤/٣)، الأنساب (٩١/٣)، التذهيب (٥٤/٥، ت ٣١٣٥).

(٣) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ت ٤٠٧).

(٤) التاريخ الكبير (٤٣/٦).

(٥) انظر: الكامل (٣٣٧/٤). وعباد البصري هو: عباد بن كثير الثقفي البصري، ترجم له قبله في الكامل (٣٣٣/٤)، وكلام الأئمة فيه أشد من كلامهم في عباد الرملي.

(٦) وخلص الحافظ ابن حجر إلى أنه «ضعيف»، وقال في عباد البصري: «متروك». التقريب (ت ٣١٣٩، ٣١٤٠).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٨، ٣٦٧/٢، ح ٣٩٩٨): «حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بن عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَانُ بن رِفَاعَةَ السَّلَامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو خَلَفٍ الأَعْمَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بن مَالِكٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أُمَّتِي لَنْ تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ اخْتِلَافًا فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الأَعْظَمِ**»».

(٨) في النسختين التيمورية (مج٢/٣٣٠) والسليمية (ص ١٩١/أ) من غير تشديد، وضَبطها الحافظ ابن حجر بتخفيف اللام. انظر: تبصير المنتبه (٧٦٠/٢)، التقريب (ت ٦٧٤٧).

النهجِ المستقِيمِ»[(١)]. ونقلَ ابنُ القيِّم في «إغاثةِ اللَّهفانِ» ما لفظُه: سُئل [بعض أهل العلم في زمان[(٢)]] محمد بن أسلم الطُّوسِي[(٣)] -وكان من أتبعِ الناسِ للسُنَّة في زمانِه، حتَّى قال: ما بلغني سُنَّةٌ عن رسول الله ﷺ إلا عملتُ بِها، ولقد حرَصتُ على أن أطوف بالبيت راكبًا، فما مُكِّنْتُ من ذلك- عن قوله في الحديث: «**إذا اختلفَ النَّاسُ فعليكُم بالسَّواد الأعظم**» فقال: محمد بن أسلم هو السَّواد الأعظم، قال ابنُ القيِّم: [٢٠٠/أ] وصدقَ والله، فإنَّ العصر إذا كان فيه إمامٌ عارفٌ بالسُنة، داعٍ إليها، فهو الحُجَّة، وهو الإجماعُ، وهو السَّواد الأعظمُ، وهو سبيلُ المؤمنين التي من فارقَها واتبع سواها ولَّاهُ الله ما تولَّى وأصْلاهُ جهنَّم وساءتْ مصيرا[(٤)]. انتهى. وذكر نحوه في: «معالم الموقِّعين عن رب العالمين» لكن أَبْهَمَ القائِلَ[(٥)]، وهذا الحديثُ سندُهُ ضَعيفٌ[(٦)].

---

(١) النهاية (٤١٩/٢).

(٢) سقط ما بين المعقوفين من نسخة المصنف.

(٣) هو الإمام: أبو الحسن محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد، الكندي مولاهم الخراساني الطوسي.
مولده في حدود الثمانين ومائة، وتوفي سنة ٢٤٢هـ في نيسابور.
قال الحاكم: كان من المتتبعين للآثار، وقال محمد بن رافع: «دخلت على محمد بن أسلم، فما شبهته إلا بأصحاب رسول الله ﷺ». وقال ابن خزيمة: «حدثنا من لم تر عيناي مثله؛ أبو عبد الله محمد بن أسلم». السير (١٩٥/١٢، ١٩٦، ٢٠٤).

(٤) انظر: إغاثة اللهفان (٧٠/١).

(٥) انظر: إعلام الموقعين (٣٠٨/٣). وقد جرى المعاصرون على تسمية الكتاب بـ إعلام الموقعين، وسماه أصحاب التراجم ممن ترجموا لابن القيم بمعالم الموقعين. انظر: الوافي بالوفيات (١٩٦/٢)، أعيان العصر وأعوان النصر (٣٦٩/٤)، شذرات الذهب (٢٥٩/١).

(٦) فيه أبو خَلف الأعمى نزيلُ الموصِل خادم أنس، قيل: اسمه حازم بن عطاء، متروكٌ ورماه ابن معين بالكذب. انظر: التقريب (ت ٨٠٨٣).
وفيه أيضا: مُعان بن رِفاعة السَّلامي، قال الدارقطني: «غَرِيب من حَدِيث أبي خلف واسْمه حَازِم بن عَطاء عَن أنس، تفرَّد بِهِ مُعَان بن رِفَاعَة السَّلَامِي عَنهُ».
ومُعانٌ اختلفُوا فيه، فوثقه دُحيم، وابنُ المديني، وقال أبو داود: «ليس بأس».
وقال ابن معين: «ضعيف»، وقال ابن المديني في سؤالات ابن أبي شيبة عنه: «كان

=

باب ما يكُون من الفِتنِ

[٢٥٠٨] قوله: «**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ شُعَيْبِ بنِ شَابُورَ**[(١)]»، هو بالشين المعجمة، ثقةٌ، تقدم[(٢)].

[٢٥٠٩] قوله: «**زُوِيَتْ لِي الْأَرْضُ**» أي: جُمعتْ.

[٢٥١٠] قوله: «**لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي**» الحديث، الطائِفةُ: الجَماعةُ من

شيخا ضعيفا»، وقال أبو حاتم: «شيخ حمصي، يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال الجوزجاني: «ليس بحجة»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه حديث الأثبات، فلما صار الغالب في رواياته ما ينكره القلب استحق ترك الاحتجاج به»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يُتابع عليه».

وقال الذهبي: «هو صاحب حديث ليس بمتقن».

وقال الحافظ ابن حجر: «لين الحديث، كثيرُ الإرسال».

والحديث مرويٌّ من طرقٍ أخرى، وهي ضعيفةٌ أيضا.

انظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (٢٢٥)، الجرح والتعديل (٤٢١/٨)، تاريخ الدارمي (١٢٩)، المجروحين (٣٦/٣)، الكامل لابن عدي (٣٢٨/٦)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٥٦/٤)، أطراف الغرائب والأفراد (٢٦١/٢)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣٣٥٣)، الكاشف (٢٧٤/٢)، المغني (٦٦٥/٢)، تهذيب التهذيب (١٨٢/١٠)، التقريب (ت ٦٧٤٧).

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٩، ٣٦٨/٢، ح ٤٠٠٠): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بن عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن شُعَيْبِ بن شَابُورَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن بَشِيرٍ، عن قَتَادَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ، عن أَبِي قِلَابَةَ الجَرْمِيِّ عبد اللَّهِ بن زَيْدٍ، عن أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ، عن ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**زُوِيَتْ لِي الأَرْضُ حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَأُعْطِيتُ الكَنْزَيْنِ الأَصْفَرَ أَوِ الأَحْمَرَ، وَالأَبْيَضَ يَعْنِي: الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ، وَقِيلَ لِي: إِنَّ مُلْكَكَ إِلَى حَيْثُ زُوِيَ لَكَ .. وَلَنْ تَزَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ عزو جل**»».

(٢) انظر النص رقم: ١٦٦٠. وانظر: الكاشف (١٨٠/٢)، التقريب (ت ٥٩٥٨).

الناس، وتقعُ على الواحدِ كأنَّه أراد نَفْسًا طائفة، سُئل إسحاق بن راهويه عنه فقال: الطائفة دُون الألفِ، وسيبلُغُ هذا الأمر إلى أن لا يكون عددُ المتمسِّكين بما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابه ألفا يُسَلِّي بذلك ألا يُعجبَهم كثرةُ أهل الباطل(١). وأما تعيين مكان هذه الطائفة، ومن هي؟ ففي الصحيح من قول مُعاذ: وهم بالشام(٢)، وفي صحيح مسلم: وهم أهلُ الغَرْب(٣)، قيل عن ابن المديني: الغَرْبُ هاهُنا الدَّلْوُ، وأراد هاهُنا العربَ لأنهم أصحابُها والمستقُون بها(٤). ومن قال الشام؛ حمله على غَرْبِ الأرض، والشامُ غربَ الحِجاز، وقال مُعاذ: كما نقله عنه صاحب المطالِع: هم أهل الشام وما وراءهُ، وقيل: المراد أهلُ الحِدَّةِ والاستبصار(٥) في الجهاد ونصر دين الله عز وجل والغَرْبُ: الحِدَّة (٦)، انتهى. وكأنَّه يُشير بذلك إلى أنهم أهلُ إقليمه(٧)، لأنهم الآن القائمون بالجهاد مع الروم. والله أعلم. وجاء في حديث: وهم ببيتِ المقدس وأكنافِ بيت المقدس(٨)، وهذا لا يُنافي ما قاله مُعاذ، لأن بيت المقدِس وأكنافَه من الشام،

---

(١) النهاية (١٥٣/٣).

(٢) أخرجه البخاري في آخر بابٍ من كتاب المناقب (٢٠٧/٤، ح ٣٦٤١) من حديث عُمَيْرِ ابنِ هَانِئٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فذكره، وفيه: «قَالَ عُمَيْرٌ: فَقَالَ مَالِكُ بنُ يُخَامِرَ: قَالَ مُعَاذٌ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ».

(٣) أخرجه مسلم في الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم» (١٥٢٥/٣، ح ١٩٢٥) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٤) وعنه أيضا: «هم أَصْحَابُ الْحَدِيثِ». شرف أصحاب الحديث (ص ٢٧).

(٥) هكذا عند المصنف، وفي المطبوع من المطالع: الاستِنْصار، ولكليهما وجه.

(٦) انظر: المطالع لابن قرقول (١٣٤/٥)، وقبله في المشارق للقاضي عياض (١٣٠/٢).

(٧) يريدُ ابنَ قُرْقُول، فهو أندلسي.

(٨) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في المسند (٦٥٦/٣٦، ح ٢٢٣٢٠) عن أبيه قال: «وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي بِخَطِّ يَدِهِ: حَدَّثَنِي مَهْدِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ، عَنِ السَّيْبَانِيِّ وَاسْمُهُ يَحْيَى بنُ أَبِي عَمْرٍو، عن عَمْرِو بنِ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيِّ،عن أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا**

=

وجاء في حديث كما قاله بعض الحُفَّاظ: وهم أهل المغرب[١]، ففي تعيينِها روايتان يُحتاج بينهما إلى الجمع، رواية الشام التي هي من كلام معاذ، ورواية المغرب. وأما بعينِهم فقد قال الإمام أحمد: إن لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم[٢]؟، وقال البخاري في الصحيح: وهم أهل العلم[٣]. ولا مُنَافاة فأهل الحديث أهل العلم، وقال النووي: إن هذه الطائفة منهم محدثون، ومنهم فقهاء، ومنهم مجاهدُون، إلى آخر كلامه[٤].

[٢٥١١] قوله: «**عَنْ زَيْنَبَ بنت أُمِّ سَلَمَةَ، عن حَبِيبة، عن أم حَبِيبة، عن**

تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الدِّينِ ظَاهِرِينَ لَعَدُوِّهِمْ قَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأْوَاءَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَأَيْنَ هُمْ؟ قَالَ: «**بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ وَأَكْنَافِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ**»».

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٤٥/٨، ح ٧٦٤٣) عن يحيى بن عبد الباقي، عن أبي عمير عيسى بن محمد بن إسحاق النحاس، عن ضمرة به.

وفي إسناده عمرو بن عبد الله الحضرمي، لم يرو عنه غيرُ يحيى السيباني، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات وأثبت له الصحبة، وقال عنه الحافظ: «مقبول»، وقد تفرَّد بذكر بيت المقدس وأكنافِ بيت المقدس في الحديث، ويترجَّح لديَّ حُسنُ حديثِه، فهو من القُدماء، حيث رأى ابن حبان صُحبته، ولم يأت بما يُنكر عليه، ولحديثِه شواهدٌ، منها التي ذُكر فيها الشام، وبيتُ المقدس وأكنافها من الشام.

انظر: معرفة الثقات (١٧٨/٢)، الثقات (٨٩٩/٧)، التقريب (ت ٥٠٦٨).

(١) أخرجه أبو عوانة الإسفراييني في مستخرجه (٤٧٤/١٥، ح ٧٩٥٤) من طريق هُشيم عن داود، عن أبي عثمان، عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال أهل المغرب ظاهرين إلى تقوم الساعة». وإسناده جيد.

(٢) ومثله ليزيد بن هارون. انظر: شَرَف أصحاب الحديث (ص ٢٦، ٢٧).

(٣) انظر: كِتَاب الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ» يُقَاتِلُونَ وَهُمْ أَهْلُ العِلْمِ (١٠١/٩).

وعنه أيضا أنهم: «أَصْحَابُ الْحَدِيثِ». شرف أصحاب الحديث (ص ٢٧).

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (٦٧/١٣).

زَيْنَب بنتِ جَحْشٍ(١)»، هذا السندُ فيه طُرفةٌ من طُرفِ الإسناد وهو أنَّه قد اجتمع فيه أربعٌ من الصَّحابيات، فأولهن: زينب بنتُ أمِّ سلمة رَبيبة رسول الله ﷺ(٢)، ترويه عن حَبِيبة بنتِ عُبيد الله بن جَحْشٍ الأسدية رَبيبة النبي ﷺ(٣)، ترويه عن أمِّها أم حبيبة أم المؤمنين عن زينب بنت جَحْشٍ، وهي عمَّةُ حبيبة(٤) أختُ أَبيها، وفيه طُرْفَةٌ أخرى، وهو أنَّ فيه زوجتين ورَبِيبتين، رَبِيبة عن رَبِيبة، وزوجة عن زوجة، وهو في الصَّحيح(٥) بهذا الطريق والله أعلم. وقد أخرج الحافظ أبو الحجاج يوسُف بن خَليل جُزءا فيه أحاديث يروي كلَّ واحد منها أربعةٌ من الصَّحابة بعضهم عن بعض، وآخره حديث فيه خمسة من الصحابة، وقد ذكرته في ثبتي(٦) وفي تعليقِي(٧) على صحيح البخاري، وهو عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عُثمان بن عفَّان، عن عُمر ابن الخطَّاب، عن أبي بكر الصديق، عن بِلالٍ رضي الله عنهم، قال: قال رسولُ الله ﷺ، «**الموتُ**

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٩، ٣٦٨/٢، ح ٤٠٠١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ، عن زَيْنَبَ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عن حَبِيبَةَ، عن أُمِّ حَبِيبَةَ، عن زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَوْمِهِ وَهُوَ مُحْمَرٌّ وَجْهُهُ، وَهُوَ يَقُولُ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ اليَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ، وَمَأْجُوجَ» وَعَقَدَ بِيَدَيْهِ عَشَرَةً، قَالَتْ زَيْنَبُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ»**».

(٢) انظر: الإصابة (٦٧٥/٧).

(٣) المصدر نفسه (٥٧٤/٧).

(٤) الأولى، رَبِيبَة النبي ﷺ.

(٥) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، بَاب قِصَّةِ يَأْجُوجَ، وَمَأْجُوجَ (٣٨/٤، ح ٣٣٤٦) من حديث الزهري، عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أم سلمة به.

(٦) ثبتُه ذكر فيه مسموعاته في ٧٢٧ صفحة، ولا يزال مخطوطا كما تقدم.

(٧) المسمى بـ التلقيح لفهم قارئ الصحيح، سمَّاه بالتعليق أعلاه تواضعا، وهو في مجلدين ضخمين بخطه في أكثر من ٩٠٠ لوحة، ويحقق حاليا في جامعة أم القرى.

كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»(١).

[٢٥١٢] قوله: «**إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ**» أي: الفسْقُ والفجور(٢). [٢٠٠/ب]

[٢٥١٣] قوله: «**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبد اللَّهِ بنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وأبي**(٣)»، هو بفتح الهمزة، وهو عبدُ الله بن نمير روى ابنُه محمدٌ عنه، وعن أبي معاويةَ(٤).

[٢٥١٤] قوله: «**فَمِنَّا مَنْ يَضْرِبُ خِبَاءَهُ**(٥)»، الخِباءُ: بَيتٌ من بُيوت

---

(١) أخرجه السيوطي في الفانيد في حلاوة الأسانيد (ص ٣٤) مسنَدًا إلى يُوسف بن خليل الحافظ بإسناده إلى سُفيان بن عُيينة، عن الزُّهري، عن سعيدِ بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو ابن العاص به. وفي إسناده سُليمان بن داود الشاذكوني، متَّهم بالكذِب في الحديث.
ولم أقفْ على حديث بلال ﷺ في أصول مصادر السنة، وإنما يُعرف من حديث أنس ﷺ، يُروي عنه من طرق ضعيفة جدا لا تخلو من مجهول أو متهم بالكذب أو الوضع.
قال الحافظ ابن حجر: «وقد جمع شيخنا الحافظ أبو الفضل بن العراقي طرقه في جزء، والذي يصح في ذلك حديث حفصة بنت سيرين، عَن أَنس ﷺ بلفظ: «**الطاعون كفارة لكل مسلم**» أخرجه البخاري». لسان الميزان (١/٥٢٠).

(٢) انظر: النهاية (٢/٦).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٩، ٢/٣٦٩، ح ٤٠٠٣): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عبد اللَّهِ بن نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وأبي، عن الأَعْمَشِ، عن شَقِيقٍ، عن حُذَيْفَةَ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الفِتْنَةِ، قَالَ حُذَيْفَةُ: فَقُلْتُ: أَنَا، قَالَ: إِنَّكَ لَجَرِيءٌ، قَالَ: كَيْفَ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ، تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالصَّدَقَةُ، وَالأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ**»...».

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢٥/٥٦٧-٦٧٨).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٩، ٢/٣٦٩، ح ٤٠٠٤): عن عبد اللَّهِ بن عَمْرِو بن العَاصِ قال: «بَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، إِذْ نَزَلَ مَنْزِلًا فَمِنَّا مَنْ يَضْرِبُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَنْتَضِلُ، وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشَرِهِ، إِذْ نَادَى مُنَادِيهِ الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ فَاجْتَمَعْنَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَنَا فَقَالَ: «**إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي، إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ خَيْرًا لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ مَا يَعْلَمُهُ شَرًّا لَهُمْ، وَإِنَّ أُمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَتْ عَافِيَتُهَا فِي أَوَّلِهَا، وَإِنَّ**

=

الأعراب، من وَبَرٍ أو صُوف، ولا يكون من شَعْر، ويكون على عَمُودين أو ثلاثة فما فوق ذلك فهو بيتٌ، والجمع أَخْبِيَة(١).

[٢٥١٥] قوله: «**وَمِنَّا مَنْ يَنْتَضِلُ**» أي: يرمي بالسهام، فقال انتَضل القوم، وتناضلوا: أي رَمَوا للسبق وناضله إذا راماه(٢).

[٢٥١٦] قوله: «**وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشَرِهِ**» الجَشَرُ: بفتح الجيم والشين المعجمة ثم راء، المالُ يخرجُ به أربابُه يرعَى في مكانٍ يُمْسِكُ فيه، وأصلُه التباعُدُ، قال الأصمعي: مالٌ جَشِرٌ إذا كان لا يأوي إلى أهلهِ، وقال غيره: وأصلُه أنَّ الجَشَرَ الرَّبِيعُ، قال أبو عُبيد: الجشر الذين يبيتون مكانهم ولا يرجعون إلى بيوتهم(٣).

[٢٥١٧] قوله: «**ثُمَّ تَجِيءُ فِتَنٌ يُدَفِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا**» كذا في أصلنا بفاء بعد الدال ثم قاف(٤) من الدَّفْقِ، قال في المطالع: فَيُرَقِّقُ بعضُها بعضًا، كذا الرواية بالراء والقافين، وعند الطبري: فَيُدَفِّقُ من الدفق، وهو الدفع أي: أنها تأتي شيئا بعد شيء، فأما الرواية الأخرى -يعني التي بالراء والقافين- فمعناه: تُشَبِّبُ(٥) وتُسَوِّقُ. وكذا ذكر

آخِرَهُمْ يُصِيبُهُمْ بَلَاءٌ وَأُمُورٌ يُنْكِرُونَهَا، ثُمَّ تَجِيءُ فِتَنٌ يُدَفِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي ثُمَّ تَنْكَشِفُ، ثُمَّ تَجِيءُ فِتْنَةٌ...».

(١) النهاية (٢/٩).

(٢) المصدر نفسه (٢/٦٨).

(٣) مطالع الأنوار (٢/١٦٧)، وانظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٣/٤٢٠)، غريب الحديث لابن قتيبة (٢/٦٧).

(٤) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٣٣٣) وكُتب تجاهها في الهامش الأيسر: «خ (نسخة) لهم: يُرَقِّقُ» أما السليمية (١٩١/ب) ففيها تُرَقِّقُ، وكتب تحتها بخط مغاير: «الصواب يُدَفِّقُ»، وفي المطبوع من السنن بتحقيق الأعظمي: (يُدقِّق) بدال وقافين، وهو خطأ، ولفظُ: يُرقِّقُ جاء في صحيح مسلم أيضا، أخرجه في الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول (٣/١٤٧٢، ح ١٨٤٤) من حديث عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٥) كذا قرأتُه من الأصل: تُشَبِّبُ، ومصدرهُ التشبيب، ومنه تَشْبِيبُ الشِّعْر: تَرْقِيقُ أَوله بِذِكْر =

هذا اللفظَ ابن الأثير: في رقق ولم يتعرَّض لرواية يُدَفِّقُ الأولى، وقال معناه: تُشَوِّقُ بتحسينها وتسويلها(١). وفي تذكرة القرطبي...(٢).

باب التَّثَبُّتِ في الفِتْنَةِ

[٢٥١٨] قوله: «**وَتَبْقَى حُثَالَةٌ**(٣)» الحُثالة: الرديءُ من كلِ شيء(٤).

[٢٥١٩] قوله: «**قَدْ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ**» أي: اختلطتْ(٥).

[٢٥٢٠] قوله: «**عَنْ المُشَعَّثِ بنِ طَرِيفٍ**(٦)» هو بضم الميم وفتح الشين المعجمة ثم غَين معجمة مشددة مفتوحة ثم مُثَلَّثة، كذا في أصلنا(٧)، والذي أحفظُه

النِّسَاءِ لتسويقه والتشويق إليه، وفي المطبوع من المشارق والمطالع (تسبب)، والأول أنسبُ للسياق.

انظر: المشارق (٢٦١/١)، المطالع (٤٧/٣)، تاج العروس (٩٦/٣).

(١) انظر: النهاية (٢٥٣/٢).

(٢) بيَّض المصنِّف في هذا الموضع لكلام القرطبي، إلا أنه لم ينقُله، وحديثُ الباب نقله القرطبي في التذكرة (ص ١١٣٩) وفي لفظه: «وتجيء فتنة فيدفق بعضها بعضًا».

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٠، ٣٦٩/٢، ح ٤٠٠٥): «عن عبد اللَّهِ بن عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**كَيْفَ بِكُمْ وَبِزَمَانٍ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ، يُغَرْبَلُ النَّاسُ فِيهِ غَرْبَلَةً، وَتَبْقَى حُثَالَةٌ مِنَ النَّاسِ قَدْ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ، فَاخْتَلَفُوا وَكَانُوا هَكَذَا**»...».

(٤) النهاية (٣٣٩/١).

(٥) المصدر نفسه (٣١٤/٤).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٠، ٣٧٠/٢، ح ٤٠٠٦): «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن عَبْدَةَ، قَالَ: أنبانا حَمَّادُ بن زَيْدٍ، عن أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ، عن المُشَعَّثِ بن طَرِيفٍ، عن عبد اللَّهِ ابن الصَّامِتِ، عن أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كَيْفَ أَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ؟ وَمَوْتًا يُصِيبُ النَّاسَ حَتَّى يُقَوَّمَ البَيْتُ بِالوَصِيفِ**» -يَعْنِي: القَبْرَ- قُلْتُ: مَا خَارَ اللَّهُ لِي وَرَسُولُهُ أَوْ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**تَصَبَّرْ**»، .. ثُمَّ قَالَ: «**كَيْفَ أَنْتَ وَقَتْلًا يُصِيبُ النَّاسَ حَتَّى تُغْرَقَ حِجَارَةُ الزَّيْتِ بِالدَّمِ**»، قُلْتُ: مَا خَارَ اللَّهُ لِي وَرَسُولُهُ، قَالَ: «**الحَقْ بِمَنْ أَنْتَ مِنْهُ**»...».

(٧) أما في التيمورية (مج٣٣٣/٢) والسليمية (١٩٢/أ) فعلى الصواب بالعين المهملة: المشعَّث.

ورأيتُه في كتب الأسماء مضبوطا بالعين المهملة كما ضبطتُّه[١]، غير أنه يقال فيه منبعث وهو تصحيفٌ، ذكر ذلك الذهبي في غير موضع من كتبهِ[٢]. [٢٠١/أ] وهو قاضِي هراة، عن عبد الله بن الصَّامت، لا يُعرف، روى عنه أبو عمران الجَوْني وحده في الفتن، وهو في ثقاتِ ابن حبان[٣].

[٢٥٢١] قوله: «**كَيْفَ أَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ ومَوْتًا**» موتًا: منصوبٌ في الكلِّ، وكذا قوله: وَجُوعًا، وكذا قوله: كيف أنتَ وقَتلًا، على مفعول معَهُ.

[٢٥٢٢] قوله: «**حَتَّى يُقَوَّمَ البَيْتُ بِالْوَصِيفِ**» البيتُ: هنا القبرُ، الوَصِيفُ: العبد، والأمة وَصِيفة، وجمعها: وُصفاء ووصائف، يريدُ يكثرُ الموت حتى يصير موضع قبر يُشترى بعبدٍ من كثرة الموتى. وقبرُ الميت: بيتُه. وكذا فسره في الحديث[٤].

[٢٥٢٣] قوله: «**حَتَّى تُغْرَقَ حِجَارَةُ الزَّيْتِ**» هو موضع بالمدينة[٥].

[٢٥٢٤] قوله: «**حَدَّثَنَا أَسِيدُ بنُ المُنْتَشِر**[٦]»، كذا في أصلنا[٧]، وعليه ضبَّة

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (٦٣/٨)، الثقات (٥٢٤/٧)، تهذيب الكمال (٨/٢٨).

(٢) انظر: الميزان (١١٧/٤)، التذهيب (٤٤٦/٨، ت ٦٧٢٣).

(٣) الثقات (٥٢٤/٧). وقال فيه الذهبي «وُثِّق»، وقال ابن حجر: «مقبول». الكاشف (٢٦٦/٢)، التقريب (ت ٦٦٨٠).

(٤) انظر: النهاية (١٩١/٥).

(٥) حِجارَةُ الزيت أو أحجارُ الزيت: موضع بالمدينة قريبٌ من الزوراء موضع صلاة النبي ﷺ في الاستسقاء، كان هُناك أحجار عَلا عليها الطريقُ فاندفنت، والزوراء موضع كان عند سوق المدينة مرتفع كالمنار، والزوراءُ ستة مواضع، واحدٌ منها في المدينة.
انظر: المشارق (٢٢٠/١)، شرح أبي داود للعيني (١٤/٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٠، ٣٧٠/٢، ح ٤٠٠٧): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عن الحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسِيدُ بن المُتَشَمِّسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لَهَرْجًا**»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الهَرْجُ؟ قَالَ: «**القَتْلُ**» .. «**تُنْزَعُ عُقُولُ أَكْثَرِ ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَيَخْلُفُ لَهُ هَبَاءٌ مِنَ النَّاسِ لَا عُقُولَ لَهُمْ**»...».

(٧) وكذا في النسختين التيمورية (مج٣٣٤/٢) والسليمية (١٩٢/أ) إلا أن الناسخ في الأولى كتب =

ومكتوب تجاهه بخطِّ كاتب الأصل صوابه: المشمّس، كذا قال، ولا أعرفُه إلا المتَشَمِّس بزيادة تاء، وأَسِيد بفتح الهمزة وكسر السين(١)، قال ابن المديني: «مجهول(٢)»، قال الذهبي في الميزان قبل نقل كلامِ ابن المديني: «محلُّهُ الصدق»(٣).

[٢٥٢٥] قوله: «**وَيَخْلُفُ لَهُ هَبَاءٌ مِنَ النَّاسِ لَا عُقُولَ لَهُمْ**» الهَباء: الشيءُ المُنْبَثُّ الذي تراه في البيت من ضَوءِ الشمس، والهباء: أيضاً دُقاق التُّراب(٤). فمعنى الحديث -والله أعلم- أن يُخلف لهم أناسٌ صِغارٌ كالهَباء خِفَّة وطَيْشًا، وارتفاعًا، قلتُ هذا ولم أره لأحد، فإن كان صواباً فمن الله ثم رسوله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان.

[٢٥٢٦] قوله: «**حَدَّثَتْنِي عائِشةُ بِنْتُ أُهْبَانَ(٥)**»، كذا في أصلنا(٦) عائشة، والذي أعرفه وذكروه في كتب الأسماء؛ عُدَيْسَةُ تصغيرُ عَدَسَة(٧)، كذا ذكرها المزي في الأطراف وغيرها(٨)، وكذا ذكرها الذَّهبي في المؤتلِف والمختلف

تجاه الاسم في الهامش الأيسر: «صوابه المُتشمس»، وكتب ناسخ السليمية تجاهه في الهامش الأيمن رواية أبي الحسن القطان للحديث، والاسم فيها على الصواب: «المُتَشمس».

(١) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (١/٥٠)، الإكمال (١/٥٤).

(٢) تهذيب الكمال (٣/٢٤٥)، التذهيب (١/٣٩٢، ت ٥١٨).

(٣) ميزان الاعتدال (١/٢٥٨).

(٤) الصحاح (٦/٢٥٣٢).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٠، ٢/٣٧٠، ح ٤٠٠٨): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بن عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد اللَّهِ بن عُبَيْدٍ مُؤَذِّنُ مَسْجِدِ حُرْدَانَ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي عائشة بِنْتُ أُهْبَانَ، قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ هَاهُنَا البَصْرَةَ دَخَلَ عَلَى أَبِي..» وفيه: «إِنَّ خَلِيلِي وَابْنَ عَمِّكَ ﷺ عَهِدَ إِلَيَّ «**إِذَا كَانَتِ الفِتْنَةُ بَيْنَ المُسْلِمِينَ فَاتَّخِذْ سَيْفًا مِنْ خَشَبٍ**» فَإِنْ شِئْتَ خَرَجْتُ مَعَكَ، قَالَ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ...».

(٦) وفي النسخة التيمورية (مج٢/٣٣٤). أما في السليمية (١٩٢/ب) فعلى الصواب: عُدَيْسَة.

(٧) انظر: الإكمال (٧/٨٢)، توضيح المشتبه (٦/٢٠٢-٢٠٣).

(٨) انظر: تحفة الأشراف (٢/١، ح ١٧٣٤).

له[١]، ولم يذكرها ابن مأكولا في إكماله بالكلية، وكأنها عنده لم يقع لها مشتبه[٢]. والله أعلم. بنت أُهْبان ابن صَيْفِيّ الغِفاري، روتْ عن أَبيها وعليّ، وعنها عبد الله بن عُبيد وغيرُه، وأبوها صحابي[٣]، وقيل فيه: وَهْبان بالواو عوض الهمزة[٤].

[٢٥٢٧] قوله: «**فَقَدْ وَقَعَتْ وَفَعَلْتُ مَا قَالَ النَّبِي ﷺ**[٥]» وقعتْ: بتاء التأنيث الساكنة، أي: وقعت الفتنةُ، وفعلتُ: بتاء المتكلم المضمومة، فاعلمْه.

[٢٥٢٨] قوله: «**فَهُمَا عَلَى جُرُفِ جَهَنَّمَ**[٦]» الجُرْف والجُرُف: ما تجرَّفَتْهُ السُّيولُ وأكلتْهُ من الأرض[٧].

ومنه قوله تعالى: ﴿**عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ**﴾[٨]. [٢٠١/ب]

---

(١) انظر: المشتبه في الرجال، أسمائهم وأنسابهم (٤٤٩/١).

(٢) بل ذكرها ابنُ مأكولا في باب عُديسة وقُديسة. انظر: الإكمال (٨٢/٧).

(٣) انظر: التذهيب (١٦٠/١١، ت ٨٧١١).

(٤) الإكمال (٨٢/٧).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٠، ٣٧١/٢، ح ٤٠١٠): «عن أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بن مَسْلَمَةَ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ وَفُرْقَةٌ وَاخْتِلَافٌ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأْتِ بِسَيْفِكَ أُحُدًا فَاضْرِبْهُ حَتَّى يَنْقَطِعَ، ثُمَّ اجْلِسْ فِي بَيْتِكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ يَدٌ خَاطِئَةٌ، أَوْ مَنِيَّةٌ قَاضِيَةٌ**»، فَقَدْ وَقَعَتْ وَفَعَلْتُ مَا قَالَ النبي ﷺ»».

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١١، ٣٧٢/٢، ح ٤٠١٣): «عن أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السِّلَاحَ فَهُمَا عَلَى جُرُفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلَا جَمِيعًا**»».

(٧) الصحاح (١٣٣٦/٤).

(٨) سورة التوبة، الآية: ١٠٩.

بابُ كَفِّ اللسانِ في الفِتنةِ

[٢٥٢٩]قوله: «**عَنْ زِيَادِ بن سَمِين كُوشْ**[١]»، كذا في أصلنا[٢]، والمعروف إنما هو سِيْمِين كُوش: بكسر المهملة ثم مثناة تحت ساكنة ثم ميم مكسورة ثم ياء بمثناة تحت ثم نون[٣]، وكُوش: بضم الكاف وإسكان الواو ثم شين معجمة ساكنة[٤]، كذا لقبُ أبيه، أو اسمُه كذا في الترمذي[٥]، وعزاه بعضهم إلى أبي داود، لكن قال أبو داود: لقبه[٦]. يعني لقب زياد، والذي في الترمذي بخط ابن الجوزي الحافظ كما رأيتُه في «باب ما جاء في الرجل تكون في الفتنة» ساقه في السند وقال في آخره: «هذا حديث غريب، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: لا يعرف لزياد بن سِيمين كُوش غير هذا الحديث»[٧]. انتهى.

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٢، ٣٧٢/٢، ح ٤٠١٥): «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ مُعَاوِيَةَ الجُمَحِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عن لَيْثٍ، عن طَاوُسٍ، عن زِيَادِ سِيْمِينْ كُوشْ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَكُونُ فِتْنَةٌ تَسْتَنْظِفُ العَرَبَ قَتْلَاهَا فِي النَّارِ، اللِّسَانُ فِيهَا أَشَدُّ مِنْ وَقْعِ السَّيْفِ**»».

(٢) في التيمورية (مج٣٣٦/٢) على الصواب: (سيمين كوش) ويظهر عليه أثر التعديل من سمين كوش، وكتب تجاهه في الهامش الأيمن بخط مغاير: (سيمين كوش) ثم ضُبط بالحروف كضبط المصنف، وفي السليمية (١٩٢/ب) على الصواب أيضا، وكتب تجاهه في الهامش الأيمن: «نسخة: سَمين قُوش، وعلى حاشية أيضا: كُوش».

(٣) انظر: نزهة الألباب في الألقاب (٣٨٥/١).

(٤) سِيمِين بالفارسية بمعنى: الفِضَّة والفِضِّي، وكوش بالفارسية گوش: بمعنى الأُذُن. وتنطق گ في الفارسية كنطق الجيم في اللهجة المصرية، ومعناهما مركبا: الأُذُن الفضيَّة.

انظر: سيمين، لغت نامه دِهْخُدا (قاموس دهخدا اللغوي الإلكتروني)، تم النقل منه بتاريخ: ١٤٣٦/٦/٢٤هـ، http://www.loghatnaameh.org/.

(٥) في إسناد الترمذي وفيما نقله عن البخاري: «زياد بن سيمين كوش». فجعله اسما لأبيه أو لقبا له. السنن، أبواب الفتن (٤٧٣/٤، ح ٢١٧٨).

(٦) أخرجَ أبو داود في الفتن، باب في كف اللسان (١٦٥/٤، ح ٤٢٦٨) عن محمد ابن عيسى بن الطباع، عن عبد الله بن عبد القدوس قال: «زياد سيمين كوش» فجعله لقبا له.

(٧) سنن الترمذي، أبواب الفتن (٤٧٣/٤، ح ٢١٧٨).

وهو زياد بن سُليم، ويقال: ابن سُليمان، ويقال: ابن سَلْمَى، أبو أُمامة العَبْدي، مولى عبدِ القيس(١)، له في أبي داود، والترمذي(٢)، وابن ماجه حديثٌ واحد عن عبد الله ابن عَمرو في الفِتن، وهو هذا الذي في الأصل.

[٢٥٣٠]قوله: «**تَسْتَنْظِفُ العَرَبَ**» أي: تَسْتَوعِبُهم هَلاكًا، يقال: استنظفتُ الشيءَ إذا أخذتَه كلَّهُ، والعربُ منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ، وكونه بالظاء المعجمة(٣)، كذا ذكره ابن الأثير في نهايته(٤)، وفي التذكرة للقرطبي قاله بالمهملة، وقد تصحَّف عليه(٥). والله أعلم.

[٢٥٣١] قوله: «**فَيَهْوِي بِهَا**(٦)» هو بفتح الياء، وكسر الواو، ويقال: هَوَى بالفتح، يهْوِي بالكسر: إذا سقط(٧).

---

(١) انظر: التذهيب (٣١٨/٣، ح ٢٠٧٨).

(٢) أخرجَه أبو داود في الفتن، باب في كف اللسان (١٦٥/٤، ح ٤٢٦٧)، والترمذي في أبواب الفتن (٤٧٣/٤، ح ٢١٧٨) من طريق ليث، عن طاوس، عن زياد سيمين كوش، عن عبد الله بن عمرو ﷺ.

(٣) كذا في النسخة السليمية (١٩٢/ب) وتحفة الأشراف (٢٩١/٦، ح ٨٦٣١) وإتحاف المهرة (٤٥٥/٩، ح ١١٦٦٦)، ولم يتبين لي ضبطُها في التيمورية (مج٢/٣٣٦).

(٤) (٧٩/٥).

(٥) قرأها القرطبي بالطاء، قال: «تستنطف، أي ترمي. مأخوذ من نطف الماء أي قطر. والنطفة الماء الصافي قل أو كثر والجمع النطاف، أي أن هذه الفتنة تقطر قتلاها في النار أي ترميهم فيها لاقتتالهم على الدنيا واتباع الشيطان والهوى. وقتلاها بدلٌ من قوله: العرب، هذا المعنى الذي ظهر لي في هذا ولم أقف فيه على شيء لغيري، والله أعلم».
التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ١١٣١).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٢، ٣٧٣/٢، ح ٤٠١٨): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سُخْطِ اللَّهِ لَا يَرَى بِهَا بَأْسًا، فَيَهْوِي بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا**»».

(٧) انظر: الصحاح (٢٥٣٨/٦).

[٢٥٣٢] قوله: «**الصَّوْمُ جُنَّةٌ**[١]» هو بضم الجيم وتشديد النون مفتوحة، أي: وِقاية تَقِي صاحبَهُ ما يُؤذيه من الشهوات، والجُنَّة: الوقاية[٢].

[٢٥٣٣] قوله: «**وَذُرْوَةِ سَنَامِهِ**» الذُّروة: بكسر الذال المعجمة وضمها أعلى الشيء، تقدمت قبْله بقليل[٣].

[٢٥٣٤] قوله: «**بِمِلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ**» مِلاك الشيء: بكسر الميم، أي: مقصودُهُ[٤].

[٢٥٣٥] قوله: «**وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ**» هو بفتح أوله وضم ثانيه، ثلاثيٌّ وهو متعدٍ، فإن كان رباعيا كان لازما، وهذا هو هنا مُعدًّى، وفي أصلنا يُكِبُّ بضم أوله وكسر ثانيه[٥]، وقد تقدم قبله بقليل أنَّه لغة، والأكثرون من أهل اللغة لم يذكروها، إنما رأيتها في كلام شيخنا مجد الدين في قاموسه[٦]. [٢٠٢/أ]

[٢٥٣٦] قوله: «**إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ**» أي: ما يقطعُونه من الكلام الذي لا

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٢، ٣٧٣/٢، ح ٤٠٢١): «عن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ .. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ، قَالَ: «**لَقَدْ سَأَلْتَ عَظِيمًا وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا .. الصَّوْمُ جُنَّةٌ**» .. ثُمَّ قَالَ: «**أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذُرْوَةِ سَنَامِهِ؟ الجِهَادُ**»، **ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمِلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟»** قُلْتُ: بَلَى، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، فَقَالَ: «**تَكُفُّ عَلَيْكَ هَذَا**»، قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟، قَالَ: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يُكِبُّ النَّاسَ عَلَى وُجُوهِهِمْ فِي النَّارِ إِلَّا حَصَائِدُ السِنَتِهِمْ**»».

(٢) انظر: النهاية (١٩٢/١).

(٣) انظر النص رقم: ٢٤٧٧.

(٤) وملاك الشيء أيضا: أصله ومبناه، وملاك الأمر: قِوامه وما يتم به، ولهذا يقال: القلب ملاك الجسد.

انظر: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (٤٨٧/٣).

(٥) لم تُضبط الكلمة في التيمورية (مج٣٣٧/٢) والسليمية (١٩٣/أ).

(٦) انظر النص رقم: ٢٥٠٠.

خيرَ فيه، وهي جمعٌ واحدتُها حَصِيْدة، تشبيها بما يُحصد من الزرع، وتشبيهًا للسان وما يقطعُه من القول بِحَدِّ المِنْجَلِ الذي يُحْصَدُ بِه(١).

[٢٥٣٧] قوله: «**حدثنا محمد بن يَزيد بن خُنَيس**(٢)»، هو بخاء معجمة مضمومة ثم نون مفتوحة ثم مثناة تحت ساكنة ثم سين مهملة(٣)، قال أبو حاتم: شيخٌ صالح كتبنا عنه، يعني محمدًا(٤).

[٢٥٣٨] قوله: «**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُورَ**(٥)»، شابور: بالشين المعجمة، تقدم قبل ذلك بيسير(٦).

[٢٥٣٩] قوله: «**عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ حَيْوِيْل**»، هو بحاء مهملة مفتوحة ثم مثناة تحت ساكنة ثم واو مكسورة ثم مثناة تحت ساكنة ثم لام(٧).

---

(١) النهاية (٣٩٤/١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٢، ٣٧٣/٢، ح ٤٠٢٢): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ بنِ خُنَيْسٍ المَكِّيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بنَ حَسَّانَ المِخْزُومِيَّ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمُّ صَالِحٍ، عن صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عن أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**كَلَامُ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ لَا لَهُ، إِلَّا الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ المُنْكَرِ، وَذِكْرَ اللَّهِ عز وجل**»».

(٣) انظر: المؤتلِف والمختلِف لعبدِ الغني (٣١٨/١)، الإكمال (٣٤٠/١).

(٤) وتتمة كلام ابن أبي حاتم: «وكان ممتنعا من التحديث فأدخلني عليه ابنه، فقيل لأبي: فما قولك فيه؟ فقال: ثقة». الجرح والتعديل (١٢٧/٨).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٢، ٣٧٤/٢، ح ٤٠٢٤): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ شُعَيْبِ بنِ شَابُورَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عن قُرَّةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنِ حَيْوَئِيلَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أَبِي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ**»».

(٦) انظر النص رقم: ١٦٦٠، و ٢٥٠٨.

(٧) انظر: الإكمال (٣٦/٢)، تبصير المنتبه (٢٤٢/١).

باب العُزْلَة

[٢٥٤٠] قوله: «**عَنْ بَعْجَةَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ بَدْرٍ الجُهَنِيِّ**[١]»، بَعْجَة: بفتح الموحدة ثم عين مهملة ساكنة ثم جيم مفتوحة ثم تاء التأنيث[٢]، ثقة[٣].

[٢٥٤١] قوله: «**كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً**» الهَيْعَة: الصوتُ الذي تفْزَع منه وتخافُه، وقد هاعَ يَهِيعُ هُيُوعًا إذا جَبُنَ[٤].

[٢٥٤٢] قوله: «**مَظَانَّهُ**» هو منصوبٌ على أنه مفعول وهو جمع مَظِنّة، بكسر الظَّاءِ، وهو موضعُ الشَّيءِ ومَعْدَنُه، مَفْعِلةٌ من الظنِّ، بمعنى: العِلْمِ، وكان القياسُ فتحُ الظاءِ، والمعنى: طلبَها في المواضِعِ الذي يعلمهُ فيها[٥].

[٢٥٤٣] قوله: «**فِي رَأْسِ شَعَفَةٍ من هذه الشِّعافِ**» وفي نسخة: «**في شِعْبة من هذه الشِّعاب**[٦]»، أما الأولى فالشَّعَفَةُ بفتح حروفها، وهي أعلَى الشي، وشَعَفَةُ كلِّ شيءٍ [٢٠٢/ب] أعلاه، وجمعُها شِعَافٌ كما قال في الحديث، يريدُ به رأسَ جبلٍ من الجبال، ومنه قيل لأعلى شَعْرِ الرَّأسِ: شَعَفَة، وأما الشِّعاب فجمع شِعبة بكسر

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٣، ٢/٣٧٤، ح ٤٠٢٥): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بنُ أَبِي حَازِمٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عن بَعْجَةَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ بَدْرٍ الجُهَنِيِّ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**خَيْرُ مَعَايِشِ النَّاسِ لَهُمْ، رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَزْعَةً طَارَ عَلَيْهِ إِلَيْهَا، يَبْتَغِي المَوْتَ والْقَتْلَ، مَظَانَّهُ، وَرَجُلٌ فِي غُنَيْمَةٍ، فِي رَأْسِ شَعَفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشِّعَافِ، أَوْ بَطْنِ وَادٍ مِنْ هَذِهِ الأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ اليَقِينُ، لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ**»».

(٢) انظر: الإكمال (١/٣٣٦).

(٣) وثقه النسائي. التذهيب (٢/٤٤، ت ٧٣٩).

(٤) انظر: النهاية (٥/٢٨٨).

(٥) انظر: شرح المشكاة للطيبي (ص: ٧٤٣). وانظر: الصحاح (٦/٢١٦٠) النهاية (٣/١٦٤، ٤/٣٤٠).

(٦) انظر: الصحاح (٤/١٣٨١)، النهاية (٢/٤٨١).

الشِّين، وهو الطريقُ في الجبلِ[١]، وقد أنَّثَه في [..[٢]] والطريقُ فيه التأنيثُ والتذكيرُ.

[٢٥٤٤] قوله: «**حَدَّثَنِي بُسْرُ بنُ عُبَيْدِ اللَّهِ**[٣]»، هو بضم الموحدة ثم سينٌ مهملةٌ ساكنةٌ[٤].

[٢٥٤٥] قوله: «**مِنْ جِلْدَتِنَا**» أي: من أنفُسِنا وعَشِيرتِنا[٥].

[٢٥٤٦] قوله: «**شَعَفَ الْجِبَالِ**[٦]» أي: أعلاها[٧] وهو بالشِّين المعجمة المفتوحة ثم بالعين المهملة كذلك، ثم بالفاءِ[٨]، وقد رواه بعضهم خارجَ هذا الكتاب سَعَف بالسين المهملة[٩]، ولهم فيه غير ذلك من الضبط فلا نُطوِّل بهِ، فإن هذا هو المشهور اليوم، وإن كان صاحبُ المطالِع قد ذكره في السِّين المهملة، وقال: هذا هو

---

(١) انظر: الصحاح (١/١٥٦).

(٢) في الموضع بين المعقوفين طمسٌ بمقدار كلمة بسبب بللٍ، ويُناسب أن يكون فيه: «الحديث».

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٣، ٢/٣٧٤، ح ٤٠٢٧): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُسْرُ ابنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ حُذَيْفَةَ بنَ اليَمَانِ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَكُونُ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا**»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: «**هُمْ قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا، يَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا**»...».

(٤) انظر: توضيح المشتبه (١/٥٢٤).

(٥) انظر: النهاية (١/٢٨٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٣، ٢/٣٧٥، ح ٤٠٢٨): «عن أبي سعيد الخُدرِيِّ ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَعَفَ الجِبَالِ، أَوَ مَوَاقِعَ القَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ**»».

(٧) انظر: الصحاح (٤/١٣٨١)، المطالع (٥/٥٣٠).

(٨) كذا في السَّليمية (١٩٣/ب). أما في التيمورية (مج٢/٣٣٩) فبالسين.

(٩) أخرجه البخاريُّ في المناقِبِ، بَاب عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ (٤/١٩٨، ح ٣٦٠٠) من طريق عَبدِ الرَّحمنِ بنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عن أبيه، عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ.

المشهور(١)، يعني أنه بالسين المهملة، وذكره أيضا في الشين المعجمة، وأحال عليه في السين المهملة(٢). والله أعلم.

[٢٥٤٧] قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْخَزَّازُ**(٣)»، نسبة إلى الخَزِّ، واسمه صالح ابن رُسْتُم(٤)، وثَّقه أبو داود(٥)، وليَّنَه ابن معين(٦) وغيرُه(٧). [٢٠٣/أ]

---

(١) ذكره في السين المهملة ولكن في باب الاختلاف، فجعله بالشين المعجمة وقال: «هذا هو المشهور»، ثم ذكر أن عند بعضهم بالسين المهملة وهو بعيد. المطالع (٥٣٠/٥).

(٢) انظر: المطالع (٥٣٠/٥، ٦٥/٦).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٣، ٣٧٥/٢، ح ٤٠٢٩): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ عَلِيٍّ المُقَدِّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الخَزَّازُ، عن حُمَيْدِ بنِ هِلَالٍ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ قُرْطٍ، عن حُذَيْفَةَ بنِ اليَمَانِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَكُونُ فِتَنٌ عَلَى أَبْوَابِهَا دُعَاةٌ إِلَى النَّارِ، فَأَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ عَاضٌّ عَلَى جِذْلِ شَجَرَةٍ، خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتْبَعَ أَحَدًا مِنْهُمْ**»».

(٤) انظر: الإكمال (١٨٢/٢)، الكنى والأسماء (٧٠٥/٢).

(٥) الجرح والتعديل (٤٠٣/٤).

(٦) فقال: «ليس بشيء»، ونقل العُقيلي عنه أنه «ضعيف».

الجرح والتعديل (٤٠٣/٤)، سؤالات ابن الجنيد (ت ٦١٥)، الضعفاء الكبير (٢٠٣/٢).

(٧) وممن وثقه أيضا أبو داود الطيالسي، والبزار، وذكره العجليُّ وابنُ حبَّان في ثقاتِهما، وقال العجلي: «بصري جائز الحديث».

وقال فيه الإمام أحمد: «صالحُ الحديث»، وقال ابن عدي: «لعل جميع ما أسنده خمسين حديثا، وقد روى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه، وهو عندي لا بأس به ولم أر حديثا منكرا جدا».

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»، وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق، وخَلُص ابن حجر في التقريب إلى أنه «صدوق كثير الخطأ».

وأميلُ إلى القول بحُسنِ حديثِه إذا لم يُغرب، واعتمادي في هذا على قول الإمام المعتدل ابن عدي، الدالِّ على الاستقصاء، والله أعلم.

انظر: العلل ومعرفة الرجال (٥٤٦/١، ت ١٣٠٢)، الجرح والتعديل (٤٠٣/٤)، الكامل في

=

[٢٥٤٨] قوله: «**عَلَى جِذْلِ شَجَرَةٍ**» الجذل: بكسر الجيم وفتحها، وإسكان الذال المعجمة، وهو أصل الشجرة تُقْطع[١]، ووقع في أصلِنَا[٢] بفتح الجيم بالقلم وفيه نظرٌ.

باب الوُقُوفِ عند الشُّبُهاتِ

[٢٥٤٩] قوله: «**العِبَادَةُ فِي الهَرْجِ كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ**[٣]» يقال: هَرَج الناس يَهْرِجُون: وقعُوا في فتنةٍ واختلاطٍ وقتلٍ[٤].

باب بَدأ الإسلامُ غريبًا

[٢٥٥٠] قوله: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ**[٥]» هو بغير همز معناه: ظهر، كذا في حفظي أنَّه ضبطه بعضهم وأنه قال: ويجوز فيه الهمز، وكذا هو مهموزٌ في أصل سماعنا بسنن ابن ماجه[٦]، وكذا هو في الطريق الثانية، وكذا في الطريق الثالثة، ولم يُترك همزه إلا في التبويب أي: ابتدأ وقال النووي في شرح مسلم: بدأ كذا ضبطناهُ بالهمز من الابتداء،

ضعفاء الرجال (٧٢/٤)، معرفة الثقات (٤٦٣/١)، الثقات (٤٥٧/٦)، التذهيب (٣١٩/٤، ح ٢٨٥١)، من تكلم فيه وهو موثق (ت ١٦٣)، تهذيب التهذيب (٣٤٢/٤)، التقريب (ت ٢٨٦١).

(١) انظر: النهاية (٢٥١/١).

(٢) وكذا في التيمورية (مج٣٣٩/٢)، والسليمية (١٩٣/ب)، وكُتب تجاهها في الأخيرة: «نسخة: على جِذلٍ» مضبوطةً بكسر الجيم، ولم ترد فيها لفظةُ (شجرة).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٤، ٣٧٦/٢، ح ٤٠٣٣): «عن مَعْقِلِ بنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْعِبَادَةُ فِي الهَرْجِ كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ**»».

(٤) انظر: الصحاح (٣٥٠/١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٥، ٣٧٦/٢، ح ٤٠٣٤): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**»».

(٦) في التيمورية (مج٣٤٠/٢) رُسمتِ الهمزة في الحديث الأول، ولم تُرسم في ترجمة الباب والحديث الثاني والثالث منها، أما في السليمية (١٩٤/أ) فرُسمت الهمزُ في ترجمة الباب دون أحاديثها الثلاثة. ولا يعني عدمُ رسمِها حذفَها، فقد تحذفُ في الرسم ولكنها حاضرة في النطق.

ومعناه: إنه كان في أول مرة كالغريب الوحيد الذي لا أهل عندهُ لقِلَّة المسلمين يومئذ، وسيعود غريبًا كما كان: أي يقلّ المسلمون في آخر الزمان فيصيرون كالغُرباء فطوبى للغُرباء: أي الجنةُ لأولئك المسلمين الذين كانوا في أول الإسلام، ويكونون في آخره، وإنما خصهم بالجنة لصبرهم على أذى الكفار أولًا وآخرًا، ولُزومِهم دين الإسلام(١).

[٢٥٥١] قوله: «**النُّزَّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ**(٢)» النُزّاع: جمع نازعٍ، ونَزيع، وهو الغريب الذي نَزَع عن أهلهِ وعشيرته، أي: بَعُد وغاب، وقيل: لأنه يَنْزِع إلى وطنه، أي: ينجذِبُ ويميلُ، والمرادُ الأول: أي طُوبى للمهاجرين الذين هجروا أوطانهم في الله(٣).

بابُ من تُرْجَى لهُ السَّلامةُ من الفِتَنِ

[٢٥٥٢] قوله: «**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الأَبْرَارَ الْأَتْقِيَاءَ الأَخْفِيَاءَ**(٤)» الأخفياء: جمع خَفِيٍّ، وهو المعتزِلُ عن الناس الذي يخفَى عليهم مكانُه(٥).

بابُ افْتِرَاقِ الأُمَمِ

[٢٥٥٣] قوله: «**لَتَتَّبِعُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**(٦)» أي: طريقَهم، وجاء في غيرِ

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (٢/١٧٥-١٧٦).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٥، ٢/٣٧٦، ح ٤٠٣٦): «عن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ الإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**»، قَالَ: قِيلَ: وَمَنِ الغُرَبَاءُ؟ قَالَ: النُّزَّاعُ مِنَ القَبَائِلِ»».

(٣) النهاية (٥/٤١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٦، ٢/٣٧٦، ح ٤٠٣٧): «عن مُعاذ بن جَبل ﷺ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ يَسِيرَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ، وَإِنَّ مَن عَادَى لِلَّهِ وَلِيًّا فَقَد بَارَزَ اللَّهَ بِالمُحَارَبَةِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الأَبْرَارَ الأَتْقِيَاءَ الأَخْفِيَاءَ**...»».

(٥) انظر: النهاية (٢/٥٧).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٧، ٢/٣٧٧، ح ٤٠٤٢): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بَاعًا بِبَاعٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، وَشِبْرًا بِشِبْرٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمْ فِيهِ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اليَهُودُ، وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «**فَمَنْ إِذًا**»».

هذا الكتاب[(١)]: سَنَن: بفتح السِّين والنُّون، أي: طريقَهم، وسَنَنُ الطريقِ نهجُه، وسُنُنه: بالضم، وسَنُنُه: بفتح السين [وضمِّ[(٢)]] النُّون، وكأنَّ هذا جمع سُنَّة، وهي الطريقة.

[٢٥٥٤] قوله: «**اليَهُود وَالنَّصَارَى**» هما مجروران على أنها بدل مِنْ: «مَنْ» المجرورة بالإضافة، ويجوز أن يُرفعا على تقدير: هم اليهودُ والنصارى، ويصح نصبُهما على تقدير فعل وهو: [٢٠٣/ب] أتَعْني اليهود والنصارى؟ أو نحوه. والله أعلم.

باب فتنة المال

[٢٥٥٥] قوله: «**يَقْتُلُ حَبَطًا**[(٣)]» هو بفتح الحاء المهملة والباءِ الموحدة ثم بطاء مهملة، وهذا حديثٌ إذا تُكلِّم عليه متفرقًا، لا يكاد يُفهمُ وها أنا أسوقُه: قولُه: «**لَا وَاللَّهِ مَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُم مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا**» وذكر الحديث، ثم قال: «**إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ، أَوَ خَيْرٌ هُوَ؟ إِنَّ كُلَّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ ما يَقْتُلُ حَبَطًا، أَوْ يُلِمُّ إِلَّا آكِلَةَ الخَضِرِ أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتِ امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا، اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسَ فَثَلَطَتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ اجْتَرَّتْ فَعَادَتْ فَأَكَلَتْ، فَمَنْ يَأْخُذُ مَالًا بِحَقِّهِ يُبَارَكُ لَهُ، وَمَنْ يَأْخُذُ مَالًا بِغَيْرِ حَقِّهِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ**» الحَبَطُ، الهَلاكُ، وقد روى في غير هذا الكتاب بالخاء المعجمة من التَّخَبُّطِ، وهو الاضطرابُ، ويُلِمُّ: أي يقرُبُ ويدنُو من الهلاك، والخضِر: بكسر الضاد المعجمة،

---

(١) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، مَا ذُكِرَ عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ (١٦٩/٤، ت ٣٤٥٦) عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٢) ما بين المعقوفين استدركتُه من المصدر المنقول منه وهو المطالع (٥١٨/٥)، ومثله في المشارق (٢٢٣/٢) ولم أقف على هذا الضبط في كُتبِ اللغة، أعني فتح السين وضم النون، وإنما نقلوا فيه تثليثَ السين مع فتح النون، وضم السين والنون، فهذه أربعُ لغات. والله أعلم
انظر: المحكم (٤١٧/٨)، لسان العرب (٢٢٠/١٣)، تاج العروس (٢٧٩/١٣).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٨، ٣٧٨/٢، ح ٤٠٤٣): «عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «**لَا وَاللَّهِ مَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا**...»» الحديث.

نوع من البُقُول، ليس من أحرارها وجيِّدها، وأحرارُ البُقول ما يُؤْكَلُ غير مطبوخٍ(١)، وفي أصلنا: الخُضَر أيضا بضم الخاء وفتح الضاد بالقلم(٢)، وهو جمع خُضرة، وقد وقع في هذا الحديث للطبري إلا أكلة الخُضْر، ورواه العذري: الخَضِرة بكسر الضاد وفتح الخاء، وأكثر الروايات الخَضِر: بفتح الخاء وكسر الضاد من غير تاء التأنيث(٣)، وثَلَطَ البعيرُ إذا ألقى رَجِيعَه سَهْلا رَقِيقًا، ضرب في هذا الحديث مَثَلين أحدهما: للمُفْرِطِ في جمع الدنيا والمنع من حقها، والآخرَ: للمقتصِد في أخذها والنفع بها. فقوله: «**إن كل ما يُنْبِتُ الربيعُ ما يقتُل حَبَطًا أو يُلِمُّ**»، فإنه مثلٌ للمُفرِط الذي يأخذ الدنيا بغير حقها، وذلك أنَّ الربيع يُنبِتُ أحرارَ البُقولِ فتستكثِرُ الماشيةُ منه لاستطابتِها إياه، حتى تنتفخ بطونُها عند مجاوزتها حدَّ الاحتمال، فتنشَقُّ أمعاؤُها من ذلك فتهلِك أو تُقارِب الهَلاك، وكذلك الذي يجمعُ الدنيا من غير حِلِّها ويمنعُها مستحِقَّها قد تَعَرَّضَ للهلاك في الآخرة بدخول النار، وفي الدنيا بأذَى الناس له وحسدِهم إيَّاه، وغير ذلك من أنواع الأذى، وأما قوله: «**إلا آكلة الخَضِر**»، فإنه مثل للمقتصد، وذلك أن الخَضِر ليس من أحرار البُقول وجيِّدها الذي ينبِتُها الربيعُ بتوالي أمطارِه فتَحْسُن وتَنْعُمُ، ولكنه من البُقول التي ترعاها المواشي بعد هَيْجِ البُقولِ ويُبْسِها حيث لا تجدَ سواها، وتُسمِّيها العربُ الجَنْبَة، فلا ترى الماشية تُكثِر من أكلها ولا تَسْتَمْرِئُها، فضربَ آكلةَ الخَضِر من المواشي مَثلا لمن يقتصِد في أخذ الدنيا وجمعِها، ولا يحمِله الحرصُ على أخذها بغير حقِّها، فهو بِنَجوةٍ [٢٠٤/أ] من وَبالها، كما نجتْ آكلةُ الخَضِرِ، ألا تراه قال: «**أكلَتْ حتى إذا امْتَدَّتْ خاصِرتاها استقبلتْ عينَ الشمسِ فَثَلَطَتْ وبالَتْ**»، أراد أنها إذا شبِعت منها بَرَكَتْ مستقبِلةً عين الشمس تستمرئُ بذلك ما أكلتْ، وتجتّرُ وتَثْلِطُ، فإذا ثَلَطَت فقد زال عنها الحبَط، وإنما تَحْبَطُ الماشيةُ لأنها تمتلئُ بطونُها ولا تَثْلِطُ ولا تبُول، فتنتفخ أجوافُها،

---

(١) انظر: النهاية (٢/٤٠).

(٢) في النسختين التيمورية (مج٢/٣٤٢) والسليمية (١٩٥/أ) ضُبطت الكلمة بفتح الخاء وكسر الضاد بالشكل.

(٣) انظر: مطالع الأنوار (٢/٤٦٧) وقبله مشارق الأنوار (١/٢٤٣).

فَيَعْرِضُ لها المرِضُ فَتَهْلِكُ. وأراد بزَهرة الدنيا حُسنَها وبهجتَها[١]. والله أعلم.

[٢٥٥٦] قولـه: «**حَـدَّثَنَا عَمْـرُو بـنُ سَـوَّادٍ**[٢]»، هـو بتشـديد الـواو[٣] تقدَّم غير مرة.

[٢٥٥٧] قوله: «**أَنَّ يَزِيدَ بنَ رَبَاحٍ حَدَّثَهُ**»، رَباح: بفتح الراء ثم الموحدة[٤].

[٢٥٥٨] قولـه: «**بعـثَ أبـا عُبيـدَة بـن الجَـرَّاحِ إلـى البَحْـرَينِ**[٥]»، هـو بلفـظِ التَّثْنِيَـةِ بـلادٌ معروفـةٌ بـاليَمَنِ، وهـو عُمِـلَ فيـه مُـدُنٌ قاعِـدَتُها هَجَـرٌ[٦]،

---

(١) انظر: النهاية (٢/٤٠-٤١).

(٢) السُّـنن (الكتـاب ٣١، البـاب ١٨، ٢/٣٧٨، ح ٤٠٤٤): «حَـدَّثَنَا عَمْـرُو بـنُ سَـوَّادٍ المِصْرِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَمْرُو بنُ الحَارِثِ، أَنَّ بَكْرَ بنَ سَوَادَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ يَزِيدَ بنَ رَبَاحٍ حَدَّثَهُ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرِو بنِ العَاصِ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِذَا فُتِحَتْ عَلَيْكُمْ خَزَائِنُ فَارِسَ، وَالرُّومِ أَيُّ قَوْمٍ أَنْتُمْ؟**»...».

(٣) انظر: الإكمال (٤/٣٩١).

(٤) المصدر السابق (٤/١٢).

(٥) السُّـنن (الكتـاب ٣١، البـاب ١٨، ٢/٣٧٨، ح ٤٠٤٥): «عـن عَمْـرِو بـنِ عَـوْفٍ -وَهُـوَ حَلِيـفُ بَنِي عَـامِرِ بـنِ لُـؤَيٍّ، وَكَـانَ شَـهِدَ بَـدْرًا مَـع رَسُـولِ اللَّـهِ ﷺ- أَنَّ رَسُـولَ اللَّـهِ ﷺ بَعَـثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بنَ الجَرَّاحِ إِلَى البَحْرَينِ يَأْتِي بِجِزْيَتِهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ صَالَحَ أَهْلَ البَحْرَيْنِ، وَأَمَّرَ عَلَيهِم العَلَاءَ بنَ الحَضْرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِمَالٍ من البَحْرَيْنِ...».

(٦) كـذا في مشـارق الأنـوار (١/١١٧) ومطـالع الأنـوار (١/٥٩١)، وهـو مشـكلٌ، قـال الحَمَـوِيُّ: «البحرين.. اسم جامِعٌ لبلادٍ على ساحل بحر الهند بين البصرة وعُمَان .. وقد عدَّها قومٌ من اليمن وجعلها آخرون قصبةً برأسِها .. وربما عَدَّ بعضهم اليَمَامة من أعمالها، والصحيحُ أنَّ اليمامة عَمَلٌ برأسه في وسَط الطريق بين مكة والبحرين». معجم البلدان (١/٣٤٧).

قلتُ: إذا كانت اليمامة قَصَبةً برأسِها، فإنَّ البَحْرَين قَصَبةٌ برأسها قطعًا، لأن اليمامة تقع بين البحرين واليمن، وقد تقدَّم في التعليق على النص رقم: ٢٢٦٤ أن اليمن ينقطع عند بَينُونـة، وبينُونـة ليسـتْ مـن اليـمن، وتقـع اليـوم في إمـارة أبـو ظَـبي التابعـة للإمـارات العربيـة المتحدة، والبحرين تقع شِمال بَينُونة على مسافة عظيمة، وتتوسط بينهُما دولة قطر.

وقال البلادي: «والبحرينُ كان اسمًا لسواحل نجد بين قطر والكويت، وكانت هجر =

... تقدَّمتْ[١].

[٢٥٥٩] قوله: «**وَأَمَّرَ عَلَيهِم العَلَاءَ بنَ الحَضْرَمِيِّ**» اسمُ الحَضْرَمِيِّ عبدُ الله ابن عَبَّاد، أو ابن عَمَّار، والعلاءُ صحابيٌّ معروف، وهو حَليفُ بني أُمَيَّة، وله عَشرةٌ إخوة، وَلِيَ البحرين فأقرَّهُ أبوبكر ثم عُمر، ثم وَلَّاهُ عُمرُ البصرةَ، وتوفي سنة إحدى وعشرين[٢].

باب فِتْنَةِ النِّساءِ

[٢٥٦٠] قوله: «**عَنْ عَاصِمٍ**[٣]»، هو عاصم بن عُبيد الله بن عاصم بن عُمر العُمري، ضعَّفه ابن معين[٤]، وقال البُخاري وغيره: منكرُ الحديث[٥]. انتهى. وفيه كلام غير ذلك تركتُه اختصارًا.

[٢٥٦١] قوله: «**عَنْ مَوْلَى أَبِي رُهْمٍ**»، اسمه عُبيد، وهو كما في الأصل اسمه عُبيد بن أبي عُبيد مولى أبي رُهْمٍ، يروي عن أبي هُرَيرة، وعنه عاصِم بن عبدِ الله المقدَّم ذكرهُ أعلاهُ، وفُليحٌ الشماسي وغيرهما، ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[٦].

قصبتُه وهي الهُفوف اليوم، وتسمى الحَسَا، ثم أطلق على هذا الإقليم اسم الأحساء حتى نهاية العهد العُثماني، وانتقل إلى جزيرة كبيرة تواجِه هذا الساحل من الشَّرق، هذه الجزيرة كانت تسمى (أَوَالُ) وهي إمارة البحرين اليوم، وعندما تكوَّنت المملكة العربية السعودية أطلق على هذا الإقليم اسم المنطقة الشرقية، وجُعلت مدينة الدَّمام قاعدتها...».

معجم المعالم الجغرافية (ص ٤٠).

(١) انظر النص رقم: ٩٨٤، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/٣٤١).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٩، ٢/٣٨١، ح ٤٠٥٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عن عَاصِمٍ، عن مَوْلَى أَبِي رُهْمٍ وَاسْمُهُ عُبَيْدٌ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، لَقِيَ امْرَأَةً مُتَطَيِّبَةً تُرِيدُ المَسْجِدَ، فَقَالَ: يَا أَمَةَ الجَبَّارِ أَيْنَ تُرِيدِينَ؟ قَالَتْ: المَسْجِدَ...».

(٤) تاريخ ابن معين -رواية الدارمي (ت ٤٥١).

(٥) الضعفاء الصغير (ت ٢٨١)، وانظر: التذهيب (٥/١١، ت ٣٠٥٦).

(٦) (٥/١٣٥). وانظر: التذهيب (٦/٢٥٦، ت ٤٤١٧).

[٢٥٦٢] قوله: «**فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزْلَةٌ**[١]»، أي: تامَّة، قال ابن الأثير: ويجوزُ أن تكونَ ذاتَ كلامٍ جَزْلٍ، أي: قَوِيٍّ شَدِيدٍ[٢]. [٢٠٤/ب]

[٢٥٦٣] قوله: «**وَتَكْفُرْنَ العَشِيرَ**» أي: يَجْحَدْن العَشِيرَ وهو الزوج، والعشيرُ: المعاشِرُ كالمصادِقِ في الصديق، لأنَّها تُعاشِرُه ويُعاشِرُها وهو فَعِيلٌ من العِشْرَةِ: الصُّحْبةِ[٣].

[٢٥٦٤] قوله: «**لِذِي لُبٍّ**» أي: لصَاحِبِ عَقْلٍ، واللُّبُّ: العَقْلُ[٤]. والله أعلم.

بابُ الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عنِ المُنْكَرِ

[٢٥٦٥] قوله: «**عَنْ عَاصِمِ بنِ عُمَرَ بنِ عُثْمَانَ**[٥]»، كذا في أصلِنا وهو مُضَبَّب على عثمان[٦]، وما أدري لأي شيءٍ ضُبِّبَ عليه، وهو صَوابٌ، اللَّهُمَّ! إلا أن يكون لم يقع عثمان في الرواية فضبب عليه، وإنَّ الناس يتساهلُون في الضَّبَّة، وعاصم أحد المجاهيل يروي عن عُروة، وعنه عمرو بن عثمان بن هَانِئ، ذكره ابن حبان

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ١٩، ٣٨١/٢، ح ٤٠٥١): «عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ، وَأَكْثِرْنَ مِنَ الِاسْتِغْفَارِ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ**»، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزْلَةٌ: وَمَا لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «**تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ العَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِذِي لُبٍّ مِنْكُنَّ**...»».

(٢) النهاية (٢٧٠/١).

(٣) المصدر السابق (٢٤٠/٣).

(٤) انظر: الصحاح للجوهري (٢١٦/١).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٠، ٣٨١/٢، ح ٤٠٥١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بنُ هِشَامٍ، عن هِشَامِ بنِ سَعْدٍ، عن عَمْرِو بنِ عُثْمَانَ، عن عَاصِمِ ابنِ عُمَرَ بنِ عُثْمَانَ، عن عُرْوَةَ، عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مُرُوا بِالمَعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ المُنْكَرِ، قَبْلَ أَنْ تَدْعُوا فَلَا يُسْتَجَابَ لَكُمْ**»».

(٦) وكذا ضُبِّبَ عليه في النسخة التيمورية (مج٣٥٧/٢) دون السليمية (١٩٥/ب).

في الثقات[١].

[٢٥٦٦] قوله: «**عَن عَلِيِّ بنِ بَذِيمَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ**[٢]**»** الحديث كذا هو في أصلِنا مُرسَلٌ، وأبو عُبيدة هذا اسمه عامر ابن عبد الله بن مسعود، وساقه ثانيًا، فقال عنه عن أبي عُبيدة، عن عَبد الله[٣]، وهو كذلك لأنه لم يدرك أباه، وإن شئتَ سميتَه في الطريقِ الثانية منقطعًا[٤].

[٢٥٦٧] قوله: «**فتأْطِرُوه عَلَى الحَقِّ أَطْرًا**» أي: تَعْطِفُوه عليه عطْفا[٥]، يقال: أَطَرَ الشيءَ بالفتح، يأطِرُه: بالكسر، أَطْرًا: بفتح الهمزة، وإنما ضبطتُ ذلك لأني رأيتُ قليلا من الناس يُتقنها.

[٢٥٦٨] قوله: «**عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ**[٦]**»**، جرير: هو بفتح

---

(١) (٢٥٧/٧)، وانظر: التذهيب (١٥/٥-١٦، ت ٣٠٦١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٠، ٣٨٢/٢، ح ٤٠٥٤): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عن عَلِيِّ بنِ بَذِيمَةَ، عن أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا وَقَعَ فِيهِمُ النَّقْصُ، كَانَ الرَّجُلُ يَرَى أَخَاهُ عَلَى الذَّنْبِ فَيَنْهَاهُ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ الغَدُ لَمْ يَمْنَعْهُ مَا رَأَى مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيبَهُ وَخَلِيطَهُ، فَضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ**» .. قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَّكِئًا فَجَلَسَ، وَقَالَ: «**لَا، حَتَّى تَأْخُذُوا عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ، فَتَأْطِرُوهُ عَلَى الحَقِّ أَطْرًا**»».

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٠، ٣٨٢/٢، ح ٤٠٥٥).

(٤) قال بالانقطاع بينه وبين أبيه غيرُ واحد، فالإسنادُ ضعيفٌ للإرسال أو الانقطاع.
انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (١٩٨/١)، جامع التحصيل للعلائي (ص ٢٠٤، ت ٣٢٤).

(٥) انظر: النهاية (٥٣/١).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٠، ٣٨٢/٢، ح ٤٠٥٨): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن إِسْرَائِيلَ، عن أَبِي إِسْحَاق، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ جَرِيرٍ، عن أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا مِنْ قَوْمٍ يُعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي، هُمْ أَعَزُّ مِنْهُمْ وَأَمْنَعُ، لَا يُغَيِّرُونَ؛ إِلَّا عَمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ**»».

الجيم وكسر الراء، وهو جَرير بن عبد الله البَجليّ(١)، وُثِّقَ عبُيد الله المذكور(٢).

[٢٥٦٩] قوله: «**حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سُلَيْمٍ**(٣)»، هو بضم السين وفتح اللام، يحيى بن سليم، هذا هو يحيى بن سُليم الطائِفي، مولى قريش، وليس هو يحيى بن سُليم الهاشمي، ذاك ليس له شيء في هذا الكتاب، إنما رُوي له في أبي داود، وهذا أخرج له الأئمة الستة: ثقة، وقال أبو حاتِم: لا يحتج بهِ(٤)، وقال النسائي: منكرُ الحديث، عن عُبيد الله بن عُمر(٥)، وفيه كلام أكثر من هذا جرحًا وتعديلا(٦)، تركته اختصارا.

[٢٥٧٠] قوله: «**مِنْ عَجَائِزِ رَهَابِينِهِمْ**» الرهابينُ: جمع راهبٍ، ويجمع أيضا على رُهبان، ورَهَابِنَةَ، ورُهْبَانين(٧). [٢٠٥/أ]

[٢٥٧١] قوله: «**كَيْفَ يُقَدِّسُ اللَّهُ أُمَّةً**» الاسم الجليل: فاعل، وأُمّة: مفعول، والتقديس: التطهير، هذا ظاهر، وإنما ضبطتُّه إيضاحًا.

---

(١) وكذا ضُبطَ في النسخة التيمورية (مج٢/٣٥٨).

(٢) قاله الذهبي (الكاشف ٦٧٩/١). وقال ابن حجر (التقريب ت ٤٢٨٠): «مقبول»، وإطلاق هذين اللفظين عادتهما في أحايين كثيرة في من يذكره ابن حِبَّان في الثقات (٦٥/٥).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٠، ٣٨٣/٢، ح ٤٠٥٩): «حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سُلَيْمٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُثْمَانَ بنِ خُثَيْمٍ، عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ، قَالَ: لَمَّا رَجَعَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهَاجِرَةُ البَحْرِ، قَالَ: «**أَلَا تُحَدِّثُونِي بِأَعَاجِيبِ مَا رَأَيْتُمْ بِأَرْضِ الحَبَشَةِ**»، قَالَ فِتْيَةٌ مِنْهُمْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَرَّتْ بِنَا عَجُوزٌ مِنْ عَجَائِزِ رَهَابِينِهِمْ...» وفيه: «يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**صَدَقَتْ صَدَقَتْ، كَيْفَ يُقَدِّسُ اللَّهُ أُمَّةً لَا يُؤْخَذُ لِضَعِيفِهِمْ مِنْ شَدِيدِهِمْ**»».

(٤) الجرح (١٥٦/٩).

(٥) نقله المزي (تهذيب الكمال ٣٦٨/٣١) عنه والذهبي (الكاشف ٣٦٧/٢)، عنه، وقال النسائي في الضعفاء (ت ٦٣٣): «ليس بالقوي».

(٦) وتقدم الكلام عليه أيضا في النص رقم: ٢٠٥٨، ومجموعُ كلام الأئمة يدل على أنه يعتبر به، وقد خلص ابن حجر إلى أنه «صدوقٌ سيءُ الحفظ» التقريب (ت ٧٥٦٣).

(٧) انظر: مشارق الأنوار (٣٠٠/١)، النهاية (٢٨١/٢).

[٢٥٧٢] قوله: «**وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبَادَةَ الوَاسِطِيُّ**[١]»، عَبادة: بفتح العين وتخفيف الموحدة[٢].

[٢٥٧٣] قوله: «**وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الغَرْزِ**[٣]» الغَرْزُ: رِكاب كُور البَعير إذا كان من جِلد أو خَشَب، وقيل: هو للكُورِ مطلقًا مثل الرِّكاب للسَّرْجِ[٤].

[٢٥٧٤] قوله: «**أَخْرَجَ مَرْوَانُ المِنْبَرَ يَوْمِ عِيدٍ، فَبَدَأَ بِالخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ**[٥]»، تقدَّم في باب ما جاء في صلاةِ العيدين، أوَّلُ من قدم الخطبة في العيد على الصلاة فراجعْه[٦].

[٢٥٧٥] قوله: «**فَقَالَ رَجُلٌ: يَا مَرْوَانُ، خَالَفْتَ**»، هذا الرجُل في حفظي أنه

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٠، ٢/٣٨٣، ح ٤٠٦٠): «حَدَّثَنَا القَاسِمُ بنُ زَكَرِيَّا بنِ دِينَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُصْعَبٍ. وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبَادَةَ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، قَالَ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بنُ جُحَادَةَ، عن عَطِيَّةَ العَوْفِيِّ، عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَفْضَلُ الجِهَادِ، كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ**»».

(٢) انظر: الإكمال (٦/٢٧).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٠، ٢/٣٨٣، ح ٤٠٦١): «عن أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: عَرَضَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ عِنْدَ الجَمْرَةِ الأُولَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الجِهَادِ أَفْضَلُ؟ .. فَلَمَّا رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةِ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الغَرْزِ لِيَرْكَبَ، قَالَ: «**أَيْنَ السَّائِلُ؟**»، قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «**كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ ذِي سُلْطَانٍ جَائِرٍ**»».

(٤) النهاية (٣/٣٥٩).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٠، ٢/٣٨٣، ح ٤٠٦٢): «عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، وعَنْ قَيْسِ بنِ مُسْلِمٍ. عن طَارِقِ بنِ شِهَابٍ، عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: أَخْرَجَ مَرْوَانُ المِنْبَرَ يَوْمِ عِيدٍ، فَبَدَأَ بِالخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا مَرْوَانُ، خَالَفْتَ السُّنَّةَ، أَخْرَجْتَ المِنْبَرَ فِي هَذَا اليَوْمِ وَلَمْ يَكُنْ يُخْرَجُ، وَبَدَأْتَ بِالخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَكُنْ يُبْدَأُ بِهَا، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا، فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**»».

(٦) انظر النص رقم: ٦٢٠ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

أبو سعيد، وكذا أبهمه في الباب المذكور وذكرتُ أنه أبو سعيد، وهنا وهناك ما يُعرف ذلك عن أبي سعيد، لقول أبي سعيد: «**أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ**».

[٢٥٧٦] قوله: «**وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**» أي: أقلُّه ثمرة[١].

باب: يأيها الذين آمنُوا عليكُم أنفسَكم

[٢٥٧٧] قوله: «**حَدَّثَنِي عَمِّي عَمْرو بن جَارِيَةَ**[٢]»، هو بالجيم في أوله، وبعد الراء مثنَّاة تحت[٣]، قال الترمذي: عقب حديثه: هذا حديث حسنٌ غريب[٤]. انتهى. وقد ذكره ابن حبان في الثِّقات[٥]، له في أبي داود، والترمذي[٦]، وابن ماجه حديث عن

---

(١) شرح مسلم على النووي (٢/٢٥).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢١، ٢/٣٨٤، ح ٤٠٦٣): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بنُ أَبِي حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي عَمْرو ابن جَارِيَةَ، عن أَبِي أُمَيَّةَ الشَّعْبَانِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيَّ، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ تَصْنَعُ فِي هَذِهِ الآيَةِ، قَالَ: أَيَّةُ آيَةٍ؟، قُلْتُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ﴾ قَالَ: سَأَلْتَ عَنْهَا خَبِيرًا، سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**بَلِ ائْتَمِرُوا بِالمَعْرُوفِ وَتَنَاهَوْا عَنِ المُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، وَرَأَيْتَ أَمْرًا لَا يَدَانِ لَكَ بِهِ، فَعَلَيْكَ خُوَيْصَةَ نَفْسِكَ، ودَعْ أمرَ العَوَامّ...**»».

(٣) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (١/١٨٥، ت ٣٩٦).

(٤) سنن الترمذي (٥/٢٥٧، ح ٣٠٥٨).

(٥) (٧/٢١٨).

(٦) أخرجه أبو داود في الملاحم، باب الأمر والنهي (٢/٥٢٦، ح ٤٣٤١)، وأخرجه الترمذي في تفسير القرآن، باب: ومن سورة المائدة (٥/٢٥٧، ح ٣٠٥٨) من طريق ابن المبارك، عن عُتبة بن أبي حكيم به. وهذا إسنادٌ ضعيف، عمرو بن جارية وأبو أمية الشعباني لم يوثقهما غيرُ ابن حبان، ومعروفٌ مذهبُه في توثيق المجاهيل، ولذا ذهب ابن حجر إلى أنهما مقبولان إذا تُوبعا، ولم أقف لهما على متابعة، وعُتبة بن أبي حكيم متكلم فيه أيضا، وخلص ابن حجر إلى أنه «صدوق يخطئ كثيرا»، الثقات (٥/٥٥٨، ٧/٢١٨)، التقريب (ت ٤٤٢٧، =

أبي أُمَيَّة، عن أبي ثَعْلَبَة الخُشَنِيِّ: «**إذا رأيتَ شُحًّا مُطاعًا**...» الحديث.

[٢٥٧٨] قوله: «**سَأَلْتَ عَنْهَا خَبِيرًا**»، هو بتاء المخاطَب المفتوحة، وقوله: «**سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ الله**»، هو بتاءِ المتكلم المضمومة، وهذا ظاهر، ولكن ربما اشتبه، فإن سألتَ الأولى، لو قرأه الشخص بالضمِّ لكان له وجهٌ، ولكن هكذا ينبغي أن تُقرأَ، وكذا هو مضبوطٌ في أصلنا(١).

[٢٥٧٩] قوله: «**وَرَأَيْتَ أَمْرًا لَا يَدَانِ لَكَ بِهِ**» يدان: تثنية يَدٍ، وهو مرفوعٌ على أنَّه اسم «لا» التي هي بمعنى ليس، والخبر محذوف تقديره كائن، أو أن «لا» هي التي لنفي الجنس، ويدان منصوبٌ على لغة من أجرى التثنية بالألف مطلقا(٢)، ومعناه: لا قدرة ولا

٧٩٤٧، ٤٩٩٧).

ثم إن متن الحديثِ -كما قاله العلامة ناصر الدين الألباني- مخالفٌ لحديث صحيحٍ آخر «أخرجه أصحاب السنن وأحمد وابن حبان وغيرهم بسند صحيح عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قام فحمد الله، ثم قال: يا أيُّها الناس! إنكم تقرؤون هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ﴾، وإنكم تضعونها على غير موضعها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ الناس إذا رأوا المنكر ولا يغيرونه يوشك أن يَعُمَّهم بعقابه**»». سورة المائدة، الآية: ١٠٥، السلسلة الضعيفة (ح ١٠٢٥).

(١) وكذا ضُبِط في التيمورية (مج٢/٢٦٠) والسليمية (١٩٦/ب).

(٢) على لغَة بني الْحَارِث بن كَعْب، لأَنهم يجْعَلُونَ الْمثنى بِالْألف فِي كل وَجه، فَيَقُولُونَ رَأَيْت الرّجلَانِ ومررت بالرجلان وأتاني الرّجلَانِ، وَإِنَّمَا صَار كَذَلِك لِأَن الْألف أخف بَنَات الْمَدّ واللين، وعلى لُغتهم نزل قولُه تعالى: (إنَّ هذان لساحران) سورة طه، الآية رقم: ٦٣.

فقد أجمع القراء على تشديد نون إن، إلا ابن كثير وحفصا عن عاصم فإنهما خففاها، وأجمعوا على لفظ الألف في قوله هذان إلا أبا عمرو فإنه قرأها بالياء. الحجة في القراءات السبع، ص (٢٤٢).

ومنه قول الشاعر:

نصرانة قد ولدت نصرانا أعرف منها الجيدَ والعينانا

ومقلتان أشبها ظبيانا

=

طاقة، يقال: مالي بهذا الأمر يد ولا يدان، لأن المباشرة والدفاع إنما يكون باليد، فكأنّ يديه معدومتان، لعجزِه عن دفعه(١). [٢٠٥/ب]

[٢٥٨٠] قوله: «**حَدَّثَنَا الهَيْثَمُ بنُ حُمَيْدٍ**(٢)»، هو مُصَغَّرٌ، وهذا ظاهرٌ(٣)، إلا أنَّه ربما اشتبه بالهَيثم بن جَميل -بالجيم مفتوحة وكسر الميم وفي آخره لام-، وابن حُميد له في ٤(٤)، وابن جَميل(٥) له في ابن ماجه فقط، قال دُحيم عن صاحب الترجمة: كان أعلم الناس بقول مكحول(٦)، وقال أبو داود: ثقة(٧)، وقال أبو مُسْهِر الغَسَّاني: ضعيفٌ قدريٌّ(٨)، انتهى. وابن جَميل حُجَّةٌ صالحٌ(٩).

[٢٥٨١] قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو مُعَيْدٍ حَفْصُ**»، أبو مُعَيْد: بضم الميم وفتح العين المهملة ثم مثناة تحت ساكنة ثم دال مهملة(١٠)، قال أبو حاتم وغيره: لا يحتج بهِ(١١)،

انظر: الجمل في النحو (ص ١٣٢)، سر صناعة الإعراب (٣٤٠/٢).

(١) انظر: النهاية (٢٩٣/٥).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢١، ٣٨٤/٢، ح ٤٠٦٤): «حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بنُ الوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بنُ يَحْيَى بنِ عُبَيْدٍ الخُزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الهَيْثَمُ بنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَيْدٍ حَفْصُ بنُ غَيْلَانَ الرُّعَيْنِيُّ، عن مَكْحُولٍ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى نَتْرُكُ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ؟ قَالَ: «**إِذَا ظَهَرَ فِيكُمْ مَا ظَهَرَ فِي الأُمَمِ قَبْلَكُمْ**»...».

(٣) وكذا ضُبِط في التيمورية (مج٢/٢٦٠) والسليمية (١٩٦/ب) وتوضيح المشتبه (٤٤٢/٢).

(٤) أي في السنن الأربعة.

(٥) انظر: توضيح المشتبه (٤٤٢/٢).

(٦) الكاشف (٣٤٤/٢).

(٧) تهذيب الكمال (٣٧٢/٣٠).

(٨) التذهيب (٣٢٥/٩، ت ٧٤٠٣). وخلص الحافظ ابن حجر إلى أنه «صدوق رُمي بالقدر». التقريب (ت ٧٣٦٢).

(٩) انظر: التذهيب (٣٢٤/٩، ت ٧٤٠١).

(١٠) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٦٥٠/٢).

(١١) الجرح والتعديل (١٨٦/٣).

وقد رُمي بالقدر، رماه أبو داود(١)، ووثقه ابن معين(٢) تقدم(٣)، ومثله عبد الله بن مُعَيْد حراني عن النَّضر بن عربي، في مسند أبي عوانة(٤) شيخ(٥).

[٢٥٨٢] قوله: «**حَدَّثَنَا نَهَارٌ العَبْدِيُّ**(٦)»، نهار: بفتح النُّون، ثِقةٌ انفرد ابن ماجه بالإخراج له(٧)، ويشتبِهُ بهِ عبدُ السَّلام بن الحسن بن نَصر بن بَهار بالموحدة المفتوحة المعبّر، ويقال: بَهارة وإن لم يكن من طَبَقته، وهذا الرجُلُ حدَّثَ عن ابن ناصِرٍ(٨).

[٢٥٨٣] قوله: «**فَإِذَا لَقَّنَ اللَّهُ عَبْدًا حُجَّتَهُ**» لَقَّن: بفتح اللام وتشديد القاف.

باب العُقُوبات

[٢٥٨٤] قوله: «**حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ**(٩)»، كذا في أصلنا، وكُتب تجاهه قبل «أبي» «ابن» فصار: «عن ابن

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٥٦٨/١).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (١٨٦/٣).

(٣) في النص رقم: ٧٤٩ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٤) لم أقف عليه في المطبوع والمحقق من مسند أبي عوانة، ولعله في الجزء المفقود منه.

(٥) انظر: توضيح المشتبه (٢٠١/٨).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢١، ٣٨٤/٢، ح ٤٠٦٦): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو طُوَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَهَارٌ العَبْدِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ لَيَسْأَلُ العَبْدَ يَوْمَ القِيَامَةِ، حَتَّى يَقُولَ: مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَ المُنْكَرَ أَنْ تُنْكِرَهُ، فَإِذَا لَقَّنَ اللَّهُ عَبْدًا حُجَّتَهُ، قَالَ: يَا رَبِّ، رَجَوْتُكَ وَفَرِقْتُ مِنَ النَّاسِ**»».

(٧) انظر: الإكمال (٢٨٢/٧)، التذهيب (٢٤٣/٩، ت ٧٢٣٥).

(٨) انظر: توضيح المشتبه (١٢٨/٩).

(٩) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٢، ٣٨٥/٢، ح ٤٠٦٨): «حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بنُ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو أَيُّوبَ، عن ابن أَبِي مَالِكٍ، عن أَبِيهِ، عن

=

أبي مالك[١]»، وكتب تجاهه: يُنظر، فنظرتُ فوجدته كما ذكر ابن أبي مالك هو، واسمُه خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك هانئ، الهَمْداني، الدمشقي، أبو هاشم، يروي عن أَبيه وغيره، وعنه سليمان بن عبد الرحمن، وأحمد بن أبي الحواري، وغيرهما، وهّاه ابن معين[٢]، وقال أحمد: ليس بشيء[٣]، وقال النسائي: غير ثقة[٤]، وأما دُحيم فقال: صاحب فُتيا، وقال أحمد بن صالح وأبو زرعة الدمشقي: ثقة[٥]، وقال ابن حبان: هو من فقهاء الشام، وَكان صدوقا، لكنه يخطئ كثيرًا، وفي حديثه مناكِير، لا يعجبُني الاحتجاج بهِ، وهو ممن أستخير الله فيه[٦]، وقال ابن عدي: أبوه مُفْتِي دمشق[٧]. [٢٠٦/أ]

[٢٥٨٥] قوله: «**يُعْزَفُ عَلَى رُءُوسِهِمْ بِالمَعَازِفِ**[٨]»، يُعزفُ: بضم المثناة

عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ، قَالَ: أَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**يَا مَعْشَرَ المُهَاجِرِينَ، إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ، لَمْ تَظْهَرِ الفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ، حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الطَّاعُونُ وَالْأَوْجَاعُ...**»».

(١) وكذا جرى في التيمورية (مج٢/٣٦١)، أما السليمية (١٩٦/ب) فجاء فيها على الصواب منذ البداية.

(٢) فقال: «ليس بشيء». تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/٤٢٥، ت ٥١٠١).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/١٠).

(٤) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ت ١٧٠).

(٥) التذهيب (٣/١١١، ت ١٦٨٢).

(٦) انظر: المجروحين لابن حبان (١/٢٨٤).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/١٢). وانظر: التذهيب (٣/١١١، ت ١٦٨٢).

(٨) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٢، ٢/٣٨٥، ح ٤٠٦٩): «عن أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَيَشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الخَمْرَ، يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا، يُعْزَفُ عَلَى رُءُوسِهِمْ بِالْمَعَازِفِ وَالْمُغَنِّيَاتِ، يَخْسِفُ اللَّهُ بِهِمُ الأَرْضَ، وَيَجْعَلُ مِنْهُمُ القِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ**»».

تحت ثم عين مهملة ساكنة ثم زاي[١] [..[٢]]، أي: يُغَنَّى على رءوسِهم بالمعازفِ، المعَازِفُ: المزاهِرُ، وهي عِيْدانُ اللَّهو، وكلُّ الملاهي مَعَازِفُ[٣].

بابُ الصبرِ على البلاءِ

[٢٥٨٦] قوله: «**حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِيُّ**[٤]»، هو منسوبٌ إلى معْنِ ابن زائدة، لأنه من ولدِه[٥]، وقد تقدَّمَ[٦].

[٢٥٨٧] قوله: «**ابْتُلِيَ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ**» حسَب: في الموضعين بفتح السين، أي: على قدْرِ دينه، وحسَبٌ: مثلُ محسُوبٍ، وهما بمعنى: مَعْدُودٍ، نقولُ منه: هذا بحسَبِ ذا، أي: بعدَدِه وقدرِه، قال الشيخ مجد الدين في قاموسه: وقد يُسكَّن[٧].

[٢٥٨٨] قوله: «**وَهُوَ يُوعَكُ**[٨]»، الوَعَكُ: بفتح العين وإسكانها الحُمَّى،

---

(١) كذا ضبطُ الكلمة في التيمورية (مج٢/٣٦١)، وفي السليمية (١٩٧/أ) (تُعْزَفُ) بالتأنيث.

(٢) في الموضع بين المعقوفين طمسٌ بمقدار كلمة أو اثنتين بسبب بلل.

(٣) انظر: الصحاح (٤/١٤٠٣)، المطالع (٤/٤٢٦)، النهاية (٣/٢٣٠).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٣، ٢/٣٨٦، ح ٤٠٧٢): «حَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ حَمَّادٍ المَعْنِيُّ، وَيَحْيَى بنُ دُرُسْتَ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عن عَاصِمٍ، عن مُصْعَبِ بنِ سَعْدٍ، عن أَبِيهِ سَعْدِ ابنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً؟ قَالَ: «**الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ، يُبْتَلَى العَبْدُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ صُلْبًا اشْتَدَّ بَلَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ ابْتُلِيَ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، فَمَا يَبْرَحُ البَلَاءُ بِالْعَبْدِ حَتَّى يَتْرُكَهُ يَمْشِي عَلَى الأَرْضِ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ خَطِيئَةٍ**»».

(٥) انظر: الأنساب (٤/٣٣٢). والمَعنيُّ من الأزد: نسبةٌ إلى معنِ بن مالك بن قَهم من الأزد.

(٦) تقدم في النص رقم: ٨٣٩، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٧) القاموس المحيط (ص ٧٤).

(٨) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٣، ٢/٣٨٦، ح ٤٠٧٣): «عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ، فَوَجَدْتُ حَرَّهُ بَيْنَ يَدَيَّ فَوْقَ اللِّحَافِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَشَدَّهَا عَلَيْكَ، قَالَ: «**إِنَّا كَذَلِكَ يُضَعَّفُ لَنَا البَلَاءُ وَيُضَعَّفُ لَنَا الأَجْرُ**»...».

وقيل: مَغَثُها[١]، وقد تقدم[٢].

[٢٥٨٩] قوله: «**نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ**[٣]» أي: إن إبراهيم لم يَشُكَّ ونحن كذلك، فهو نفيٌ للشَّكِّ لا إثباتٌ له، وقيل: بل قال ذلك على سبيل التواضُع والتقديم لأَبيه إبراهيم عليه السلام، أي: أنه لم يَشُكَّ ولو شَكَّ لكنتُ أنا أَحَقَّ بالشَّكِّ منه، كأنه قال: لا أشُكُّ فكيفَ إبراهيم عليه السلام؟، وقيل: قال ذلك جوابًا لقومٍ قالوا: شَكَّ إبراهيمُ ولم يَشُكَّ نبيُنا؛ فقال هذا[٤].

فائدةٌ شاردة: وهو أن طلبة العلم يكثر سؤالهم عن قوله: ﴿**قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي**﴾ وعن القول المنسوب إلى علي: «لو كشف الغطاءُ ما ازددتُ يقينًا» والأنبياء أعلى مقامًا من الأولياءِ بالإجماع، فما الجوابُ؟ والجوابُ: ذكره السبكي أبو نصر[٥] «في طبقات الفقهاء الصغرى»[٦] في ترجمة شخصٍ وعظمه وقال: ما معناه

---

(١) المَغَثُ: الضربُ ليس بالشديد، ومغَثَته الحمى: أصابته وأخذته، وأصلُ المغث: المَرْسُ والدلك بالأصابع، ومَغَثوا فلانا، إذا ضربوه ضربا غير مُبَرِّحٍ.
انظر: الصحاح للجوهري (١/٢٩٣)، النهاية (٤/ ٣٤٥).

(٢) في النص رقم: ٢١٦٦.

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٣، ٢/٣٨٦، ح ٤٠٧٥): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، وَيَرْحَمُ اللَّهُ لُوطًا، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ طُولَ مَا لَبِثَ يُوسُفُ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ**»».

(٤) انظر: إكمال المعلم (٧/٣٤٣).

(٥) هو: تاج الدين عبد الوَهَّاب بن تقي الدين عَليّ بن عبد الْكَافِي بن عَليّ بن تَمام السُّبْكِيّ أَبُو نصر، ولد سنة ٧٢٧هـ، وتوفي سنة ٧٧١هـ.
قَرَأَ بِنَفسِهِ على المزي ولازم الذَّهَبِيّ، وَكتب الْأَجْزَاء والطباق مَعَ مُلَازمَة الِاشْتِغَال بالفقه وَالْأُصُول والعربية، وَعمل الطَّبَقَات الْكُبْرَى وَالْوُسْطَى وَالصُّغْرَى وغيرها الكثير، وَكَانَ ذَا بلاغة وطلاوة اللِّسَان عَارِفًا بالأمور وانتشرت تصانيفه فِي حَيَاته. الدرر الكامنة (٣/٢٣٢-٢٣٥).

(٦) انظر: طبقات الشافعية الصغرى (١٢/ب/مخطوط) ترجمة أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد =

إنَّ الطمأنينة لا يتطرق إليها الجُحود بخلاف اليقين، فإن الجُحود قد يتطرق إليه، قال الله: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[1]، وهذا [٢٠٦/ب] جواب حسنٌ في غاية[2].

[٢٥٩٠] قوله: «**وَيَرْحَمُ اللَّهُ لُوطًا، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ**» يريدُ الله سبحانه وتعالى، وأصلُه الركن من الجبل يُلجأ إليه، وهو الناحية منه، ترحَّم عليه لسهوه عن التوكل على الله والاستناد إليه، كذا قاله في المطالعِ[3]، وَكذا في النهاية ولفظُه: ﴿أَوَ ءَاوِيَ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾[4]، أي: إلى الله، أي: هو أشَدُّ الأركانِ وأقواها، وإنما ترحم عليه لسهوه حين ضاق صدُره من قومِه حتى قال: ﴿أَوَ ءَاوِيَ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾، أراد عن العَشِيرة الذين يستنِدُ إليهم كما يستنِدُ إلى الركنِ من الحائِطِ.

[٢٥٩١] قوله: «**وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ**» يريد حين دُعِيَ للخُروج من الحبسِ فلم يخْرُجْ، وقال: ارجع إلى ربك فاسأله، يَصِفُه بالصبر والثبات، أي: وَلو كنت مكانه لخرجتُ ولم ألبَثْ، وهذا من جِنسِ تواضُعِهِ في قولِه: «**لا تُفَضِّلُونِي على يُونسَ بنِ مَتَّى**[5]»[6].

[٢٥٩٢] قوله: «**لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ كُسِرَتْ رَبَاعِيَةُ النبي ﷺ وَشُجَّ**[7]»، قد

الطوسي، أخو الغزالي. وقاله السبكيُّ أيضا في طبقات الشافعية الكبرى (٦١/٦).

(١) سورة النمل، الآية رقم: ١٤.

(٢) كذا العبارة في الأصل، وكأن فيها سقطا.

(٣) مطالع الأنوار (١٤٩/٣).

(٤) سورة هود، الآية رقم: ٨٠.

(٥) بهذا اللفظ أورده ابن الأثير في جامع الأصول (٦٢٥/٨) وأصلُه في البخاري في أحاديث الأنبياء، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ (١٥٩/٤، ح ٣٤١٦) من حديث أبي هُريرة ﷺ.

(٦) النهاية (١٢١/٢).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٣، ٣٨٧/٢، ح ٤٠٧٦): «عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا =

ذكرتُ ذلك من فعل ذلك بهِ، فيما تقدم فانظره(١).

[٢٥٩٣] قوله: «**لَعَلَّكُمْ أَنْ تُبْتَلَوا**(٢)» هو بفتح اللام(٣)، وقد رأيت الصَّغاني ذكر في كتاب له مفرد(٤) فيه لغات زائدة على كتبٍ عدَّدها، ومنها أنه قُرئ: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا**﴾(٥) بضم اللام وهي لغةٌ، فقياسُ هذه ضَمُّ لامِ تبتلُوا. والله أعلم.

[٢٥٩٤] حديث أُبَيٍّ بن كعْب مرفوعا: «**أَنَّهُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ وَجَدَ رِيحًا طَيِّبَةً، فَقَالَ: «يَا جِبْرِيلُ، مَا هَذِهِ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ؟»، قَالَ: هَذِهِ رِيحُ قَبْرِ المَاشِطَةِ وَابْنَتِهَا وَزَوْجِهَا**(٦)» الحديث في سندِه سَعِيد بن بَشِير، صاحبُ قَتادة، قال أبو مُسْهِر: «لم

كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ كُسِرَتْ رَبَاعِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشُجَّ، فَجَعَلَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، وَجَعَلَ يَمْسَحُ الدَّمَ عن وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: «**كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ خَضَبُوا وَجْهَ نَبِيِّهِمْ بِالدَّمِ...**»».

(١) انظر النص رقم: ٢١٩٤.

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٣، ٢/٣٨٧، ح ٤٠٧٨): «عن حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَحْصُوا لِي كُلَّ مَنْ يَلْفِظُ بِالْإِسْلَامِ**»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَخَافُ عَلَيْنَا، وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السِّتِّ مِائَةٍ إِلَى السَّبْعِ مِائَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ لَعَلَّكُمْ أَنْ تُبْتَلُوا**»، قَالَ: فَابْتُلِينَا حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا مَا يُصَلِّي إِلَّا سِرًّا».

(٣) لم تُضبط الكلمة في التيمورية، وضبطت في السليمية (١٩٧/ب)، بضم اللام.

(٤) يريدُ كتاب (الشوارد أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة) للحسن بن محمد الصغاني (ص ١٤).

(٥) سورة الأنعام، الآية رقم: ١٥١. نسب ابنُ حيان هذه القراءة إلى الحسن، وأبي واقد، وأبي السَّمَّال: وقال: «ووجههم أن أصله: تعالَيُوا، كما تقول: تجادلوا، نقل الضمة من الياء إلى اللام بعد حذف فتحتها، فبقيت الياء ساكنة وواو الضمير ساكنة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهذا تعليل شذوذ». البحر المحيط في التفسير (٣/ ١٨٨)

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٣، ٢/٣٨٧، ح ٤٠٧٩): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ بَشِيرٍ، عن قَتَادَةَ، عن مُجَاهِدٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، عن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ وَجَدَ رِيحًا طَيِّبَةً، فَقَالَ: «**يَا جِبْرِيلُ، مَا هَذِهِ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ؟**»، قَالَ: هَذِهِ رِيحُ قَبْرِ المَاشِطَةِ وَابْنَتِهَا وَزَوْجِهَا، قَالَ: وَكَانَ بَدْءُ ذَلِكَ، أَنَّ الخَضِرَ كَانَ من أَشْرَافِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ مَمَرُّهُ بِرَاهِبٍ فِي صَوْمَعَتِهِ فَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرَّاهِبُ

=

يكن في بلدِنا أحفظَ منه، وهو مُنكرُ الحديث»[١]، وقال أبو حاتم: «محلُّه الصِّدق»[٢]، وقال البُخاري: «يتكلَّمون في حفظهِ»[٣]، وقال بقية: «سألت شُعبة عنه فقال: ذلك صدوق اللسان»[٤]، وقال عثمان عن ابن معين: «ضعيف»[٥]، وقال عباس عن ابن معين: «ليس بشيء»[٦]، وقال الفلاس: «حدثنا عنه ابن مهدي ثم تركه»[٧]، وقال النسائي: «ضعيف»[٨]، وقال ابن الجوزي: «قد وثّقه شعبة ودحيم»[٩]، وقال ابن عُيينة: [٢٠٧/أ] «حدثنا سعيد بن بَشير، وكان حافظًا»[١٠]، وقال أبو زرعة النَصْري: «قلت لأبي الجُماهر: كان سعيد بن بشير قدريًّا؟ قال: معاذَ الله، وسمعتُ أبا مسهر يقول:

فَيُعَلِّمُهُ الإِسْلَامَ، فَلَمَّا بَلَغَ الخَضِرُ زَوَّجَهُ أَبُوهُ امْرَأَةً، فَعَلَّمَهَا الخَضِرُ وَأَخَذَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تُعْلِمَهُ أَحَدًا، وَكَانَ لَا يَقْرَبُ النِّسَاءَ فَطَلَّقَهَا ثُمَّ زَوَّجَهُ أَبُوهُ أُخْرَى، فَعَلَّمَهَا وَأَخَذَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تُعْلِمَهُ أَحَدًا، فَكَتَمَتْ إِحْدَاهُمَا، وَأَفْشَتْ عَلَيْهِ الأُخْرَى، فَانْطَلَقَ هَارِبًا حَتَّى أَتَى جَزِيرَةً فِي البَحْرِ، فَأَقْبَلَ رَجُلَانِ يَخْتَطِبَانِ فَرَأَيَاهُ، فَكَتَمَ أَحَدُهُمَا وَأَفْشَى الآخَرُ، وَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ الخَضِرَ، فَقِيلَ: وَمَنْ رَآهُ مَعَكَ؟ قَالَ: فُلَانٌ: فَسُئِلَ فَكَتَمَ، وَكَانَ فِي دِينِهِمْ أَنَّ مَنْ كَذَبَ قُتِلَ، قَالَ: فَتَزَوَّجَ المَرْأَةَ الكَاتِمَةَ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشُطُ ابْنَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ سَقَطَ المُشْطُ، فَقَالَتْ: تَعِسَ فِرْعَوْنُ، فَأَخْبَرَتْ أَبَاهَا، وَكَانَ لِلْمَرْأَةِ ابْنَانِ وَزَوْجٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ فَرَاوَدَ المَرْأَةَ وَزَوْجَهَا أَنْ يَرْجِعَا عن دِينِهِمَا فَأَبَيَا، فَقَالَ: إِنِّي قَاتِلُكُمَا، فَقَالَا: إِحْسَانًا مِنْكَ إِلَيْنَا إِنْ قَتَلْتَنَا أَنْ تَجْعَلَنَا فِي بَيْتٍ، فَفَعَلَ، فَلَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَجَدَ رِيحًا طَيِّبَةً فَسَأَلَ جِبْرِيلَ فَأَخْبَرَهُ».

(١) ميزان الاعتدال (١٢٨/٢).

(٢) الجرح والتعديل (٦/٤).

(٣) الضعفاء الصغير (ت ١٣١).

(٤) مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٤٣).

(٥) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨١).

(٦) تاريخ ابن معين –رواية عباس الدوري (٩٤/٤، ت ٣٣١٩).

(٧) ميزان الاعتدال (١٢٨/٢).

(٨) الضعفاء والمتروكون (ت ٢٦٧).

(٩) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣١٤/١، ت ١٣٦٩).

(١٠) الكامل لابن عدي (٣٧٠/٣).

أتيت سعيدًا أنا ومحمد بن شعيب فقال: والله لا أقول إنّ الله يُقَدِّرُ الشر ويعذِّب عليه، ثم قال: أستغفرُ الله، أردتُ الخير فوقعتُ في الشرِّ»[١]. انتهى[٢]. وفيه كلام غير ذلك[٣] تركتُه اختصارًا، أُنكِر على سعيد بن بشير حديث الماشِطة المذكور هنا وغيرُه، وقد روى الحديث المذكور ثقتان هكذا عن هِشام بن عمَّار، وقد رواه الوليد بن عُتبة عن الوليد، فأسقط من سنده ابن عباس[٤].

[٢٥٩٥] قوله: «**وذَلِكَ، أَنَّ الخَضِرَ كَانَ مِنْ أَشْرَافِ بَنِي إِسْرَائِيلَ**» ولنتكلم على الخضر، فنقول: الكلام عليه في مواضع، أحدها: في ضبطه، وهو بفتح أوله وكسر ثانيه، ويجوز كسر أوله مع إسكان ثانيه[٥].

ثانيها: في سبب تسميته بذلك: واعلم أن في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**إنما سُمِّي الخَضِرَ لأنه جلس على فَـرْوَةٍ، فإذَا هِيَ تَهْتَزُّ من خَلْفِه خَضْـرَاءَ**[٦]» والفَـرْوةُ الأرضُ اليابسـةُ، أو الحَشِـيش اليـابِسُ، وقيـل: وجـهُ الأرض أي:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: التذهيب للذهبي (٣/٤٢١-٤٢٢، ت ٢٢٧١).

(٣) وقال فيه ابن عدي: «لا أرى بما يرويه بأسا»، وبالإضافة إلى مضعِّفيه الذي ذكرهم المصنف، ضعفه كل من ابن المديني، وأبي أحمد الحاكم، وابن حبان، والحافظ ابن حجر.
انظر: سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ت ٢٢٣)، الكامل لابن عدي (٣/٣٦٩)، المجروحين (١/٣١٩)، تهذيب الكمال (١٠/٣٤٨)، التقريب (ت ٢٢٧٦).

(٤) كذا قال ابن عدي في الكامل (٣/٣٧٢)، والوليد بن عُتبة هو الأشجعي، أبو العباس الدمشقي المقرئ، ثقة، ولكن الحديث ضعيفٌ لعلتين: ضعف سعيد بن بشير، وتدليس التسوية في الوليد بن مسلم، ولم يصرح بالتحديث في جميع طبقات السند. تقريب التهذيب (ت ٧٤٣٩).

(٥) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٧٧).

(٦) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، بَاب حَدِيثِ الخَضِرِ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ (٤/١٥٦، ح ٣٤٠٢) من طريق معمر عن همَّام، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أنبتَتْ واخْضَرَّتْ بعد أن كانت جَرْدَاء[١]، وقيل: إنما سُمي بذلك لأنه إذا جلس اخْضَرَّ ما حوله، وقيل: إنَّه إذا صلَّى اخْضَرَّ ما حوله[٢].

ثالثُها في اسمه: قيل: بَلْيَا بموحدة مفتوحة ثم لام ساكنة ثم مثناة تحت، وعن الدِّمْيَاطي: يلْيا، يعني: بمثناتين تحت بينهما لام ساكنة[٣]، ابن مَلْكان: بفتح الميم وإسكان اللام، ابن فَالِغَ بن عَابَرَ بن شَالِخَ بن أَرْفَخْشَذَ بن سَامِ بن نوحٍ، حكاه ابن قُتيبة عن وهب بن مُنَبِّه[٤]. وحكى ابن الجوزي: إيليا بدل بَلْيا، وكان أبوه من الملوك[٥]، وقيل: اسمه الخَضِر بن عَامِيل[٦]، وقيل: إِرْميا بن حِلْقِيَّا[٧]، وَوُهِّي لأن إِرْميا كان في زمن بَخْتِ نَصْر وبين عهد موسى وبَخْتِ نَصر زمن طويل[٨]، وعن خطِّ الدِّمْياطي: أَرُوميا من ولد عِيص بن إسحاق[٩]، وقيل: إلياس وَوُهِّي[١٠]، وقيل: اليَسَعُ وسُمِّي بذلك لأنَّ علمَه وسِع ستَّ سماوات وستَّ أرضين، وَوُهِّي أيضا[١١]، واليَسَعُ اسمٌ عَجَمِيٌّ ليس بمشتقٍّ[١٢]. وقيل اسمه:

---

(١) وقال ابن فارس: «الفروة: كل نبات مجتمع إذا يبس». مجمل اللغة (ص ٧١٩).

(٢) وصوَّب النووي الأول. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٧٧).

(٣) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣/٣٧١).

(٤) انظر: المعارف لابن قتيبة (ص ٤٢).

(٥) انظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (١/٣٥٤).

(٦) جاء ذلك عن كعب الأحبار. انظر: المنتظم في تاريخ الأمم (١/٣٥٧).

(٧) كذا في الأصل وفي بعض كتب التراجم بالحاء المهملة، وفي بعضها الآخر بالخاء المعجمة.

(٨) سماه ابن إسحاق بالاسم المذكور، وردَّه أبو جعفر بن جرير الطبري استنادا إلى ما ذكره المصنِّف.

انظر: تاريخ الطبري (١/٣٧٦)، تاريخ دمشق (٨/٢٧)، المنتظم (١/٣٥٧).

(٩) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣/٣٧١).

(١٠) المصدر السابق. ونقله القرطبي أيضا. انظر: تفسير القرطبي (٧/٣٣).

(١١) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣/٣٧١)، ونقله القرطبي في تفسيره (٧/٣٣)، وحكاه ابن حجر عن مقاتل، وقال: «وهو بعيد». الإصابة (٢/٢٨٧).

(١٢) انظر: تفسير القرطبي (٧/٣٣).

أحمد، حكاهُ القُشيريُّ[١]، ووهَّاه ابن دِحْيَة، فإنه لم يَتَسَمَّ أحدٌ قبل نبيِّنا ﷺ بذلك[٢]. وقيل: عامر، حكاه ابن دِحْية في «مرج البحرين»[٣]. وقيل: (خَضِرُون[٤]) بن قَابيل بن آدم[٥]، حكاه هُو أيضا. وكنيتُه أبو العبَّاس[٦].

رابعُها: في أي وقتٍ كان؟ قيل: إنه ولدُ آدم لصُلْبِه[٧]، وقيل: إنه الولدُ الرابعُ

---

(١) هو: الزاهد أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري، الخراساني النيسابوري، الشافعي، الصوفي، المفسر، صاحب «الرسالة» الصوفية في رجال الطريقة.

ولد سنة ٣٧٥هـ، وتوفي سنة ٤٦٥هـ، قال ابن خلكان: «كان أبو القاسم علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب والشعر والكتابة، صنف "التفسير الكبير" وهو من أجودِ التفاسير». انظر: السير (١٨/٢٢٧-٢٣٣).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣/٣٧١).

(٣) لم أقف عليه مخطوطا ولا مطبوعا، ونقل القولَ عن ابن دحية ابنُ الملقن وكذا ابن حجر، وذكر أنَّ ابن دحية نقله عن ابن حبيب البغدادي.

انظر: التوضيح (٣/٣٧١) الإصابة (٢/٢٨٦).

(٤) ضبطُ الكلمة غير ظاهر في الأصل، تُركتْ من غير إعجام هكذا (حصرون)، وفي المطبوع من التوضيح (حضرون) بالحاء المهملة والضاد المعجمة، وعلق المحقق في الهامش أن في نسخة عنده (خصرون) بالخاء المعجمة والصاد المهملة، والمثبتُ أعلاه من المطبوع من تاريخ دمشق ومختصره لابن منظور، وتفسير القرطبي، وتاريخ ابن العديم.

انظر: تاريخ مدينة دمشق (١٦/٣٩٩)، بغية الطلب في تاريخ حلب (٦/٣٢٨٠)، تفسير القرطبي (١٦/٦، ط دار الكتب المصرية، و٢٢١/٧ ط عبد الله التركي)، مختصر تاريخ مدينة دمشق لابن منظور (٨/٥٧).

(٥) انظر: المصادر السابقة، البداية والنهاية (١/٣٢٤)، الإصابة (٢/٢٥٠).

(٦) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٧٦)، قصص الأنبياء لابن كثير (٢/٢١٧). قال ابن حجر في الإصابة (٢/٢٨٧): «قال النووي: كنيته أبو العباس، وهذا متفق عليه».

(٧) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١٦/٣٩٩).

قال ابن كثير: «وهذا منقطع وغريب». قصص الأنبياء (٢/٢١٤).

وقال ابن حجر: فيه «ورواد ضعيف ومقاتل متروك». الإصابة (٢/٢٨٦).

من أولاد آدم[١]، وقيل: من ولد عيص حكاه ابن دحية[٢] وتقدم عن خطِّ الدمياطي، وقيل: إنه من سبط هارون[٣]، وروى محمد بن أيوب، عن ابن لهيعة، أنه ابن فرعونِ موسى وهذا [٢٠٧/ب] بعيد، لأنَّ ابن لهيعة وابن أيوب مطعونٌ فيهما[٤]، وقيل: إنه من ولد فارس[٥]، وقيل: إنه كان في أيام أَفْرَيْدُون[٦]، قيل: كان على مقدِّمة ذي القرنين الأكبر الذي كان أيَّام إبراهيم الخليل، وذو القرنين عند قوم هو أَفْرَيْدُون[٧]، وقال بعض

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣/٣٧٢).

(٢) انظر: تاريخ مدينة دمشق (١٦/٣٩٩).

(٣) كذا قال ابن الملقن في التوضيح (٣/٣٧٢) وابن حجر في الإصابة (٢/٢٨٧)، وهو قول ابن إسحاق.

(٤) كذا عند ابن الملقن في التوضيح (٣/٣٧٢) بالإسناد المعلق أعلاه، وحكاه ابن كثير في البداية والنهاية (١/٢٩٩) عن البعض من غير إسناد فقال: «قُلتُ: وَقَد أَغْرَبَ جِدًّا من قال هُوَ ابنُ فِرْعَوْنَ»، وذكر ابن حجر القول المذكور في الإصابة (٢/٢٨٧) فنسبه إلى النقَّاش، وساق بالسند المذكور قولا مغايرا، وهو أنه ابن بنت فرعون. وضعف ابن لهيعة ظاهر، ونقل ابن كثير عن ابن الجوزي تضعيفه لمحمد بن أيوب وابن لهيعة.
انظر: في الميزان (٢/٤٧٥)، قصص الأنبياء (٢/٢١٥).

(٥) أي الفرس، رواه ابن جرير بسنده عن عبد الله بن شَوْذَب. تاريخ الطبري (١/٣٦٥)، قال الحافظ ابن حجر: «أخرجه الطبري بإسناد جيد». الإصابة (٢/٢٨٧).

(٦) نقله ابن جرير عن عامة أهل الكتاب. انظر: تاريخ الطبري (١/٣٦٥).

(٧) أَفْرَيْدُون: ملِكٌ فارسي تُحيطه الفرس بأساطير خرافية، فيزعمون أنه الملك الخامس من ملوكهم، وأنه قتل ملك العرب الضحاك بيوراسب بن مرداس الذي يُقدَّم على أنه شخصية شريرة كان إبليسُ يقوم على خدمته، وكان يحب اللهو والطرب والصيد والطرد، إلى أن أغراه إبليس بقتل والده الملك لتولي الحكم من بعده، ليصبح إثر حادثة دبرها له إبليس مستبدا بالخلق، ناشرا للذعر والجور والرعب في نفوس شعبه، إلى أن تسلط عليه ملك الفرس أفريدون، فقتله. وذهب الطبري إلى أن الخضر ممن كان في أيام أفريدون الملك بن أثفيان في قول عامة أهل الكتاب الأول وقبل موسى بن عمران ﷺ، ونقل عن آخرين أن أفريدون هو ذو القرنين، واسم أبيه أَثْفِيان، وأنه عاصر إبراهيم الخليل عليه السلام، وأن الخضر كان معاصره وبقي حيا

=

أهل الكتاب: إنه ابن خالة ذي القرنين ووزيره، وأنه شرب من ماء الحياة[١]، وعن الثعلبي[٢] أيضا أنه ذكر اختلافًا هل كان في زمن إبراهيم أم بعده بقليل أو بكثير، وقيل: إنه كان في زمن سُليمان، وأنه المراد بقوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٣]،[٤].

خامسها: اختُلف هل كان وليا أم نبيا؟ وبالأول جزم بعضُهم[٥]، واختُلف أيضا هل كان مرسلا أم لا؟ وأغرب ما قيل فيه أنه من الملائكة[٦]، وجزم جماعة بأنه نبي[٧]، وقال

إلى زمن موسى ﷺ. والله تعالى أعلم.

انظر: تاريخ الطبري (٣٦٥/١)، الشاهنامة ملحمة الفرس الكبرى، لأبي القاسم الفردوسي ص (١٢-١٥)، عرائس المجالس للثعلبي (ص ٢٣٧).

(١) انظر: المصدر السابق، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٧٣/٣).

(٢) هو: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، ت/٤٢٧هـ.

كان أحد أوعية العلم، وكان صادقا موثقا، بصيرا بالعربية، له في التفسير: الكشف والبيان، وفي قصص الأنبياء: عرائس المجالس. السير (٤٣٦/١٧-٤٣٧).

(٣) سورة النمل، الآية رقم: ٤٠.

(٤) قاله الداودي. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٧٣/٣).

(٥) ذهب إليه أبو علي بن أبي موسى من الحنابلة، وأبو بكر الأنباري، وجماعة من الصوفية منهم أبو القاسم القشيري صاحب الرسالة الصوفية، والولاية عند الصوفية أفضل من الرسالة، وهو مذهبٌ مردود.

انظر: مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية للبعلي (ص ٥٦٠-٥٦١)، الزهر النضر في حال الخضر لابن حجر (ص ٩٨، النص رقم: ٢٣).

(٦) قال النووي: «هذا غريب باطل»، وقال ابن كثير: «غريب جدا».

شرح النووي على مسلم (١٣٦/١٥)، البداية والنهاية (٣٢٨/١).

(٧) وهذا قول جمهور العلماء، قال القرطبي: «الخضر نبي عند الجمهور» ثم نقل عن الإمام الخطابي مثله، ونقل الآلوسي نُبُوَّته عن الجمهور أيضا، ورجحه الحافظ ابن حجر فقال:

«وَكَانَ بعض أكَابِر الْعلمَاء يَقُول: أول عقدَة تحل من الزندقة، اعْتِقَاد كَون الْخضر نَبيا، لِأَن الزَّنَادِقَة يتذرعون بِكَوْنِهِ غير نَبِي إِلَى أَن الْوَلِيّ أفضل من النَّبِي؛ كَمَا قَالَ قَائِلهمْ:

مقَام النُّبُوَّة فِي برزخ ... فويق الرَّسُول وَدون الْوَلِيّ». والبيتُ لهذا للصوفي الملحد

=

الثعلبي: هو نبيٌّ على جميع الأقوال، مُعَمَّر محجوبٌ عن الأبصار[١]، وصححه ابن الجوزي في كتابه فيه[٢] لقوله تعالى حكاية عنه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾[٣] فدل على أنه نبي أوحي إليه ولغير ذلك[٤].

سادسها: في حياته: وقد أنكرها جماعة[٥] منهم: البخاري، وإبراهيم الحربي،

ابن عربي.

انظر: تفسير القرطبي (١٦/١١)، روح المعاني (٣٠٢/٨)، نقض المنطق (ص ١٤٠)، الزهر النضر في حال الخضر (ص ٩٦، النص رقم: ١٧).

(١) انظر: التذكرة للقرطبي (ص ١٢٢٣).

(٢) لابن الجوزي فيه: (عجالة المنتظر في شرح حالة الخضر)، لم أقف عليه مطبوعا ولا مخطوطا.

(٣) سورة الكهف، الآية رقم: ٨٢.

(٤) انظر: التوضيح شرح الجامع الصحيح (٣٧٣/٣).

(٥) ونصر هذا القول القاضي أبو بكر بن العربي، وابن الجوزي في كتابه (عجالة المنتظر)، وهو القول الراجح من أقوال أهل العلم، الموافق للكتاب والسنة.

قال السهيلي: «وَنصر شَيخنَا أَبُو بكر بن الْعَرَبِيّ هَذَا لقَوْله: «على رَأس مائَة سنة، لَا يبْقى على الأَرْض مِمَّن هُوَ عَلَيْهَا أحد» يُرِيد مِمَّن كَانَ حَيا حِين هَذِه الْمقَالة». التعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن من الأسماء والأعلام (٢٤/ب/مخطوط).

وقال ابن القيم: ومن الأحاديث الموضوعة «الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب ولا يصح في حياته حديث واحد»، ثم نقل عن ابن الجوزي أن الدليل «على أن الخضر ليس بباق في الدنيا أربعة أشياء: القرآن والسنة وإجماع المحققين من العلماء والمعقول. أما القرآن فقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ فلو دام الخضر كان خالدا.

وأما السنة فذكر حديث: «أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مئة سنة منها لا يبقى على ظهر الأرض ممن هو اليوم عليها أحد» متفق عليه. وفي صحيح مسلم عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ قبل موته بقليل: «ما من نفس منفوسة يأتي عليها مئة سنة وهي يومئذ حية».

وأما إجماع المحققين من العلماء فقد ذكر عن البخاري وعلي بن موسى الرضا أن الخضر مات وأن البخاري سئل عن حياته؟ فقال: «وكيف يكون ذلك وقد قال النبي ﷺ: «أرأيتكم

=

وابن المنادي[١]، وأفردها ابن الجوزي بالتأليف[٢]، قال بعضهم: والمختار بقاؤها[٣]، قال ابن الصلاح: هو عند جماهير العلماء، والصالحين، والعامة معهم في ذلك، وإنما شذ بإنكارِها بعضُ المحدثين[٤]، ونقل الحياةَ النوويُّ عن الأكثرين، وقيل: إنه لا يموت إلا في آخر الزمان حين يرتفع القرآن[٥]، وفي صحيح مسلم في حديث الدجال: أنه يقتل رجلا

ليلتكم هذه فإن على رأس مئة سنة منها لا يبقى ممن على ظهر الأرض أحد»»، قال: وممن قال إن الخضر مات إبراهيم بن إسحاق الحربي وأبو الحسين بن المنادي وهما إمامان وكان ابن المنادي يقبح قول من يقول: إنه حي.

وحكى القاضي أبو يعلى موته عن بعض أصحاب أحمد وذكر عن بعض أهل العلم أنه احتج بأنه لو كان حيا لوجب عليه أن يأتي إلى النبي ﷺ.

وقال: حدثنا أحمد حدثنا شريح بن النعمان حدثنا هشيم أخبرنا مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني» فكيف يكون حيا ولا يصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة والجماعة ويجاهد معه؟

ألا ترى أن عيسى عليه السلام إذا نزل إلى الأرض يصلي خلف إمام هذه الأمة ولا يتقدم لئلا يكون ذلك خدشا في نبوة نبينا ﷺ.

قال أبو الفرج: وما أبعد فهم من يثبت وجود الخضر وينسى ما في طي إثباته من الإعراض عن هذه الشريعة.

أما الدليل من المعقول فمن عشرة أوجه...» انتهى كلام ابن القيم من المنار المنيف في الصحيح والضعيف (٦٩-٧٣)، وقد سرد الأوجه العشرة كاملة فلتُراجع للاستزادة.

(١) هو: أَحْمَد بْن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْن عبيد اللَّه بن يَزِيدَ أَبُو الحسين بْن المنادي، ت/٣٣٦هـ.

كَانَ ثقة صدوقا ورعا حجة، صنف كتبا كثيرة قِيلَ: إن مصنفاته نحوا من أربعمائة مصنف ولم يسمع الناس من مصنفاته إلا أقلها. طبقات الحنابلة (٦/٢).

(٢) تقدم الكلام عليه في التعليق الفقرة السابقة.

(٣) قاله ابن الملقن في التوضيح (٣٧٣/٣).

(٤) انظر: فتاوى ابن الصلاح (١٨٥/١).

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (١٣٥/١٥، ١٣٦)، تهذيب الأسماء واللغات (١٧٧/١).

ثم يحييه[١]. قال إبراهيم بن سفيان راوي كتاب مسلم: يقال إنه الخضر، قال بعض مشايخي فيما قرأته عليه بالقاهرة: وكذلك قال معْمر في مسنده[٢]. انتهى.

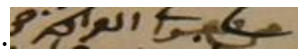
وحكى لي بعض مشايخي: وهو الإمام الحافظ سراج الدين ابن الملقن الأنصاري، أنه اجتمع بشيخ ذي هيئة حسنة جِدًّا بجِسْرِ الجامِعِ، فتحدث معه ثم افتقده فلم يره ولم يعرف أين ذهب مع سرعة الوقت، فلما أن قدم القاهرة اجتمع به بعضُ الصالحين (من قَفوا الطُّرق[٣])، وأخبره من غير أن يذكر له الشيخ شيئا من ذلك، أن الشيخ الذي اجتمعت به في المكان الفلاني الخضر، انتهى. فالله أعلم أهو حي أم لا؟، وقد روى ابن الصلاح في بعضِ تخاريجِه له ولإلياس حديثَ: «**مَنْ كَذَب عَلَيَّ**[٤]» بإسنادٍ باطلٍ، كما قاله الذهبي أبو عبد الله الحافظ.

واعلم أن الذهبي ذكر في ترجمة محمد بن عبد الله بن الخيَّام السَّمَرْقَنْدِي أبي المُظَفَّر، وقال: «لا أدري من ذا، قال وهو القائل: سمعت الخَضِر، وإلياس، يقولان: سمعنا رسولَ الله ﷺ يقول: «**من قال علي ما لم أقل؛ فليتبوأ مقعده من النار**» رواه العلامة أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الفُوراني صاحبُ التصانيف[٥]: حدثنا أبوبكر

---

(١) أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في صفة الدجال، وتحريم المدينة عليه وقتله المؤمن وإحيائه (٢٢٥٦/٤، ح ٢٩٣٨) من طريق ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد ﷺ.

(٢) يعني ابن الملقن. انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٧٥/٣)، وقول معمر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٩٣/١١، ح ٢٠٨٢٤).

(٣) كذا قرأت النص، وهذه صورته في الأصل بين سطرين:  .

(٤) هذا حديثٌ صحيح تواتر نقلُه عن النبي ﷺ، اتفق الشيخان على إخراجه في مواضع من كتابه، منها ما أخرجه البخاري في العلم، بَاب إِثْمِ مَن كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (٣٣/١، ح ١٠٧) من حديث الزبير بن العوام ﷺ. وما أخرجه مسلم في الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم (٢٢٩٨/٤، ح ٣٠٠٤) من حديث أبي سعيد ﷺ.

(٥) هو: العلامة أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن فوران المروزي الفقيه الشافعي، صاحب أبي بكر القفال، ت/٤٦١هـ.

=

[٢٠٨/أ] أحمد بن محمد بن علي الدَّنْدَانْقَاني[١] المؤذِّن، حدثنا أبو المظفر، يعني صاحب الترجمة محمد بن عبد الله بن الخيام، وهذا الحديث أملاه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وقال: هذا وقع لنا في نسخة من حديث الخضر وإلياس، قال الذهبي: لا أدري من وضعها»[٢].

[٢٥٩٦] قوله: «**تَعِسَ فِرْعَوْنُ**» يجوز في عين تَعِسَ الكسر والفتح[٣].

[٢٥٩٧] قوله: «**وَمَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا**[٤]» هُنا سؤال، وهو أنه كيف قال: «**مما**» ولم يقل ممن، وما لما لا يعقل غالبا، ومن للعقلاء غالبا؟ وجوابه: أنَّه عَبَّر بما دون مَنْ لعموم مَا، «**ما سِواهما**» جميعُ المخلوقات من مَلَكٍ ونبيٍ وغيرهما.

وفي هذا الحديث دلالة على أنه لا بأس بمثل هذه التثنية، أعني قوله: «**سواهما**»، وأما قولُه عليه السلام للذي خطب وقال: ومن يعصِهما فقد غَوى، «**بِئسَ الخطيبُ أنتَ، قل: ومن يَعْصِ اللهِ ورسولَه**» رواه مُسلمٌ[٥] من حديث عديِّ بن حاتِم،

من أساطين المذهب، وكان سيد فقهاء مرو، له المصنفات الكبيرة في المذهب، منها كتاب (مقدمة الإبانة عن فروع الديانة). انظر: السير (٢٦٤/١٨).

(١) الدَّنْدَانْقَاني نسبة إلى دَنْدَانقَان، مدينة في نواحي مدينة مرو الشاهْجان، بين سَرَخْس ومَرْو، جرى على أرضها معركة شهيرة بين السلاجقة والغزنويين سنة ٤٥٣هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٣٩٠/٩)، دنداقان، لغت نامه دِهْخُدا (قاموس دهخدا اللغوي)، تم النقل منه بتاريخ: ١٤٣٦/٩/٢٤هـ، http://www.loghatnaameh.org/.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٦٠٢/٣)، ولم أقف عليه في المتوفر من كتب ابن الصلاح.

(٣) النهاية (١٩٠/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٣، ٣٨٨/٢، ح ٤٠٨٢): «عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ طَعْمَ الإِيمَانِ، مَنْ كَانَ يُحِبُّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ فِي الكُفْرِ، بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ**»».

(٥) في الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٥٩٤/٢، ح ٨٧٠).

فجوابُه من وجوه:

أحسنُها: أنه ليس من هذا النوع، لأنَّ المراد في الخُطَب الإيضاح لا الرموز والإشارات، وأما هنا فالمرادُ الإيجاز في اللفظ ليُحفظ، ومما يدل على هذا حديث ابن مسعود مرفوعًا في خُطبة الحاجة «**مَن يُطعِ الله ورسولَه فقد رَشَدَ، ومن يعصِهما فلا يَضُرُّ إلا نفسَه**» أخرجه أبو داود[١] وغيره بإسناد جيد، وحكم غيرُ واحد لإسنادِهِ بالصحة[٢]، مع أن فيه عمران بن دَاوَر بالراء في آخره، أخرج له البُخاري متابعة[٣].

ثانيها: إنما أنكر الجمع تعظيما لله تعالى، وقد قال عليه السلام «**لا يقولَنَّ أحدُكم ما شاء الله وشاء فلان، ولكن ثم شاء فلان**[٤]» لما في ثُمَّ من التراخي، بخلاف الواو التي تقتضي التَّسوية، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ﴾[٥] فيه اشتراك الضمير أيضا، لكن قدَّره آخرون بأن الله يصلي وملائكته يصلون.

ثالثها: إنما أنكر عليه وقوفَهُ على «**ومن يعصهِما**»، رأيته منقولا وسمعتُه من

---

(١) في الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس (٤٢٨/١، ح ١٠٩٩) من طريق عمران بن دَاور عن قتادة، عن عبد ربه، عن أبي عياض، عن ابن مسعود ﷺ.

(٢) قلتُ: في هذا نظر، فالحديث صحح إسناده النووي، وضعفه آخرون، وتضعيفُه أشبه بالصواب، ففي إسنادِه أبو عياض مجهول، وعبد ربه هو ابن أبي يزيد، مستور، وعمران بن داور صدوق يهم كما تقدم، وفي متنه مخالفة لما في حديث صحيح مسلم المتقدم، ومثل هذا السند لا ينهضُ متنُه ليُستَدل بكلمة منه على خلاف عبارة النص في حديث مسلم، وقد أعله المنذري بعمران بن داور، وتبعه ابن القيم، والشوكاني.
انظر: مختصر أبي داود للمنذري (١٨/٢)، شرح النووي على مسلم (١٦٠/٦)، حاشية ابن القيم على أبي داود (١٠٩/٦)، التقريب (ت ٣٧٩١، ٨٢٩٣)، نيل الأوطار (٣١٤/٣).

(٣) انظر: التقريب (ت ٥١٥٤)، وقد تقدمت ترجمتُه في التعليق على: النص رقم: ١٧٠٢، والفائدة الواردة قبل النص رقم: ٢٣٦٦.

(٤) أخرجه أبو داود في الأدب، باب لا يقال خبثت نفسي (٤٥٢/٤، ح ٤٩٨٢) من طريق شعبة، عن منصور، عن عبد الله بن يسار، عن حذيفة ﷺ. وإسنادُه صحيح.

(٥) سورة الأحزاب، الآية رقم: ٥٦.

بعض مشايخي[١] وغالبُ ظني أنَّه عزاه لبعض القرآءِ، ولكن قوله: «قل: ومن يعصِ الله ورسولَه» يردُّ ذلك.

رابعُها: أنه عليه السلام له أن يجمع بخلاف غيره.

خامسها: أن كلامه عليه السلام جملة واحدة، فيكره لغة إقامة المضمر مقام الظاهر بخلاف كلام الخطيب، فإنه جملتان، وأجاب بعضهم بأن المتكلم لا يتوجه تحت خطابِ نفسه [٢٠٧/ب] إذا وجهه لغيره[٢].

باب شِدَّةِ الزَّمَانِ

[٢٥٩٨] قوله: «**سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ**[٣]» بفتح الخاء المعجمة وتشديد الدال المهملة، أي: يكثُر فيها الأمطار، ويقلُّ الرِّيْعُ، فذلك خداعها، لأنها تُطمِعُهم في الخَصْبِ بالمطر، ثم تُخْلِفُ، وقيل: الخدّاعة القليلة المطر، من خَدَعَ الرِّيْقُ إذا جفَّ[٤].

[٢٥٩٩] قوله: «**وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: الرَّجُلُ التَّافِهُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ**»، هكذا فسره الشارع في هذا الحديث، الرويبضة: تصغير رابِضة، وهو العاجزُ الذي رَبَضَ عن مَعالي الأمور، وقَعد عن طلبها، وزيادة التاء للمبالغة، والتافه: الحقِير الخَسِيس[٥].

[٢٦٠٠] قوله: «حدثنا محمد بن فُضَيل، عن إسماعيل الأَسْلمي، عن أبي حازِمٍ، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَذْهَبُ**

---

(١) هو شيخه الحافظ ابن الملقن رحمه الله.

(٢) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢/٢٣٠-٢٣١).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٤، ٢/٣٨٩، ح ٤٠٨٥): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ، يُصَدَّقُ فِيهَا الكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: الرَّجُلُ التَّافِهُ فِي أَمْرِ العَامَّةِ**»».

(٤) النهاية (٢/١٤).

(٥) النهاية (٢/١٨٥).

الدُّنْيَا(١)»» الحديث، كذا في أصلِنا عن إسماعيل الأسلمي، وهذا وهم فيه ابنُ ماجه، كذا صرح بوهمه الذهبي في الميزان(٢)، وإنما هو أبو إسماعيل بَشير(٣)، والله أعلم.

[٢٦٠١] قوله: «**كَمَا يُنْتَقَى التَّمْرُ مِنْ أَغْفَالِهِ**(٤)» كذا في أصلنا والظاهر – والله أعلم– أنه جمعُ غُفْل: بضم الغين المعجمة وإسكان الفاءِ وفي آخره لام، يقال: أرضٌ غُفْلٌ، أي: لا عَلَم بها ولا أَثَر عِمارة، يعني مَوَاتا(٥)، فإذا وجَدَ الشخص نخلة في مَوَات؛ بادر إلى أخذِها، وفي هذا الحديث إشارة إلى أنهم يكونون قليلين، لأن النخل بهذه المثابة، أعني في مواتٍ من الأرض قليل، والله أعلم. قلتُ ذلك وما رأيته منقولا، فإن كان صوابًا؛ فمن الله ورسوله، وإن كان خطًا؛ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان(٦).

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٤، ٢/٣٨٩، ح ٤٠٨٦): «حَدَّثَنَا وَاصِلُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيْلٍ، عن أَبِي إِسْمَاعِيل الأَسْلَمِيِّ، عن أَبِي حَازِمٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ عَلَى القَبْرِ، فَيَتَمَرَّغَ عَلَيْهِ، وَيَقُولَ: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَكَانَ صَاحِبِ هَذَا القَبْرِ، وَلَيْسَ بِهِ الدِّينُ إِلَّا البَلَاءُ**»».

(٢) ميزان الاعتدال (١/٢٥٥). وما ذهب إليه المصنف والذهبي فيه نظر، نعم، ورد الاسم على الخطأ في بعض النسخ ومنها التيمورية (مج٢/٣٦٥) التي نُسخ منها نسخةُ الذهبي (الفرنسية)، لكنه ورد على الصواب في السليمية (١٩٨/أ) وهي النسخة الأقدم والأوثق من سواها، فالوهم على الأرجح حصل من بعض الرواة أو النساخ، لا من ابن ماجه.

(٣) ابن سلمان الأسلمي، ثقة أخرجه له الخمسة. انظر: التقريب (ت ٧١٥).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٤، ٢/٣٨٩، ح ٤٠٨٧): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَتُنْتَقَوُنَّ كَمَا يُنْتَقَى التَّمْرُ مِنْ أَغْفَالِهِ، فَلْيَذْهَبَنَّ خِيَارُكُمْ وَلَيَبْقَيَنَّ شِرَارُكُمْ، فَمُوتُوا إِنِ اسْتَطَعْتُمْ**»».

(٥) وهي أيضا: الأرضُ التي لم تمطر. ودابَّةٌ غُفْلٌ: لا سِمَةَ عليها. وقد أغفلتُها؛ إذا لم تسمها. والغُفْل: ما لا علامةَ فيه من القِداحِ والطرُقِ وغيرِها. ورجلٌ غُفْلٌ: لم يجرِّب الأمور، والغُفْلُ أيضا: مَن لا يُرجى خَيْرُه، ولا يُخشى شرُّه، فهو كالمُقَيَّدِ الذي أُغْفِلَ.
انظر: الصحاح للجوهري (٥/١٧٨٣)، تاج العروس (٣٠/١١٠).

(٦) هو كما قال المصنف، وقولُه: لتنتَقَوُنَّ أي لتُختارُنَّ وتُنْظفُنَّ بالموت.

=

[٢٦٠٢] حديث أنسٍ مرفوعًا: «**لَا يَزْدَادُ الْأَمْرُ إِلَّا شِدَّةً، وَلَا الدُّنْيَا إِلَّا إِدْبَارًا، وَلَا النَّاسُ إِلَّا شُحًّا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ النَّاسِ، وَلَا الْمَهْدِيُّ إِلَّا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ**[(١)]»، رواه ابن ماجه عن يونس بن عبد الأعلى، عن الشافعيِّ أي: أبي عبد الله محمد بن إدريس العَلَم ناصِر السُنة، وقد وثَّق يونسَ أبو حاتم وغيرُه[(٢)]، ونعتُوه بالحفظ والعقل، إلا أنه انفرد عن الشافعي بهذا الحديث.

قال الذهبيُّ: وهو منكرٌ جدًّا[(٣)].

وقال الحافظ أبو العباس بن تيمية ما لفظه: روى حديث: «**لا مهديَّ إلا عِيسى**» ابن ماجه عن يونس، عن الشافعي، عن شيخ مجهولٍ من أهل اليمن، لا تقوم بإسناده حجة، وليس هذا الحديث في مسند [٢٠٩/أ] الشَّافعي، بل مدارُه على يونس، قال ابن تيمية: ورُوي عنه أنَّه قال: حُدِّثتُ عن الشافعي، وفي الخِلَعِيَّات[(٤)] وغيرها، حدثنا يونس عن الشافعي، وَلم يقُل: حدثنا الشافعي ثم قال: عن حديث محمد ابن خالد الجَنَدي[(٥)]، وهذا تدليسٌ يدل على توهينِه، ومن الناس من يقول: إن الشافعي

انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي (٢/٢٩٠)، التنوير شرح الجامع الصغير للأمير الصنعاني (٩/٣١).

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٤، ٢/٣٨٩، ح ٤٠٨٨): «حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ خَالِدٍ الجَنَدِيُّ، عن أَبَانَ ابنِ صَالِحٍ، عن الحَسَنِ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَزْدَادُ الأَمْرُ إِلَّا شِدَّةً**...»»، وذكر الحديث بمثل اللفظ الذي ساقه المصنف أعلاه.

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٩/٢٤٣).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٣/٥٣٥-٥٣٦)

(٤) انظر: الخلعيات - الفوائد المنتقاة الحسان الصحاح الغرائب، للقاضي أبي الحسن علي بن الحسين الخلعي الموصلي (٤٤/ب/مخطوط).

(٥) قلت: في النسختين: التيمورية (مج٢/٣٦٦) والسليمية (١٩٨/أ) صرَّح يُونس بن عبد الأعلى بالتحديث عن الشافعي وعن شيخه محمد بن خالد الجَنَدِي، وكذا في إتحاف المهرة (١/٥٨١، ح ٧٩٧) عزوًا إلى الحاكم.

لم يروه[١]. انتهى كلامه في الرد على ابن مطهِّر الرافضي[٢].

وقد روى عن محمد بن خالد الجَنَدِي الصنعاني المؤذنِ، الشافعيُّ، ومنصورُ ابن محمد البلخي، ويحيى بن السَّكن، وعبدُ الحميد بن عمر[٣].

قال: محمد بن الحسين الآبُرِّيُّ: أخبرني محمد بن عبد الرحمن الهمذاني ببغداد، حدثنا محمد بن مخلد العطار، حدثنا أحمد بن محمد بن المؤمل، قال: قال لي يونس ابن عبد الأعلى: جاءني رجل سنة ثلاث عشرة ومائتين، يسألني عن هذا الحديث فقال لي: من محمد بن خالد الجنَدي؟، قلت: لا أدري، قال: هذا مؤذِّن الجَنَد، وهو ثقة، فقلت له: أنتَ يحيى بن معين؟ قال: نعم. فقلت له: حديث ابن وهب؟، فقال: ثقة، وكان فيه تساهل. فقال الآبُرِّي: محمد بن خالد، وإن كان يذكر عن ابن معين ما ذكرته، فإنه غير معروف[٤]، قال أبو عبد الله الحاكم: رجلٌ مجهول، اختلفُوا عليه في إسناده[٥].

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (١٠٢/٤).

(٢) هو: الحُسَيْن بن يُوسُف بن المطهر الحِلِيّ المعتزلي جمال الدّين الرافضي، ولد في مدينة الحِلَّة العراقية، وتوفي سنة ٧٢٦هـ.

لازم النصيرَ الطوسيَّ مُدَّة واشتغل فِي العُلُوم العَقْلِيَّة وصنف فِي الأُصُول وَالْحِكمَة، وكان رَأس الشِّيعَة بالحلة، له كتاب فِي الإِمَامَة رد عَلَيْهِ فِيهِ شيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِية بِالكتاب المَشْهُور المُسَمّى بـ (منهاج السنة النبوية). انظر: الدرر الكامنة (١٨٨/٢-١٨٩).

(٣) تذهيب التهذيب (٨٨/٨، ت ٥٩٠٢).

(٤) ساقها الآبري في مناقب الشافعي، ونقلها عنه المزي والذهبي، كما ذكر هذه القصة ابنُ الصلاح في أماليه وعلق عليها بقوله: «إن هذا لم يثبت له وصفَ العدالة، ولم يخرجه عن حيز الجهالة عند أهل هذه الصناعة».

انظر: مناقب الشافعي للآبري (ص ٩٥، ح ٦٥)، الجزء الثالث من أمالي ابن الصلاح (ص ٥٢)، تهذيب الكمال (٢٥-١٤٨-١٤٩)، التذهيب (٨٩/٨، ت ٥٩٠٢).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (١٤٩/٢٥). ونقل ابن الصلاح في الجزء الثالث من أماليه (ص ٤٩) بإسناده إلى البيهقي قال: «هذا الحديث إن كان منكرا بهذا الإسناد، كان الحمل فيه على محمد بن خالد الجندي، فإنه شيخ مجهول، لم يعرف بما تثبت به عدالته، ويوجب قبول خبره».

قال صامتُ بن معاذ: حدثنا يحيى بن السَّكن، حدثنا محمد بن خالد الجَنَدِيَّ، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنسٍ مثله، قال صامت: فعَدَلتُ إلى الجَنَدِ مسيرة يومين من صنعاء، فدخلتُ على محدِّثٍ لهم، فوجدتُّ الحديث عنده، عن محمد ابن خالد، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن الحسن، عن النبي ﷺ، رواه مُفَضَّلُ بن محمد الجَنَدِي، عن الصَّامت(١). قال البيهقيُّ: رجع الحديث إلى محمد بن خالد، مجهولٌ، عن أبان بن أبي عياش، وهو متروكٌ، عن الحسن مرسلا(٢).

والأحاديثُ في التنصِيص في خُروج المهديِّ أصحُّ، وأنه من عِتْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ(٣).

وروى أحمد بن محمد بن رشدين، حدثني علي بن عبد الله الواسطي، قال: رأيتُ الشَّافعي في المنام فسمعتُه يقول: كذب علي يونس في حديث الجندي، ما هذا من حديثي، ولا حدثت بهِ(٤).

قال الذَّهبي: عندي مسند يونس بن عبد الأعلى من رواية أبي الطاهر المديني عنه وفيه هذا الحديث، حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: حديثٌ عن الشافعي فذكر الحديث. انتهى. أعني كما أشار إليه ابن تيمية، ثم ساقه الذهبي من الخِلَعيات، وفيه:

---

(١) علقه الحاكم في المستدرك (٤/٤٤٨) عن صامت بن معاذ. ورواه البيهقيُّ من طريقه عن عَبد الرَّحْمَنِ بن عَبد اللَّهِ بن يَزْدَاد، عن عبد الرَّحمَنِ بن أَحْمَد بن محمد بن الحجاج، عن المفضل بن مُحَمَّد، عن صامت بن معاذ. عزاه إليه المزي في تهذيب الكمال (٢٥/١٥٠).

(٢) وتتمة كلامه: «وهذا المتن بأبان بن أبي عياش أشبه، والله أعلم».
انظر: معرفة السنن (١٤/٤٧٠).

(٣) قاله الذهبي، ونحوه للآبري قبله، وكُتب على هامش النسخة السليمية (١٩٨/أ): «قال أبو عبد الله: كرهت أن أكتب هذا الحديث لأن في المهدي أحاديث عن النبي ﷺ».
وأبو عبد الله هو ابن ماجه. والله أعلم.
انظر: مناقب الشافعي (ص٩٥)، التذهيب (٨/٨٩).

(٤) أخرجه الحافظ أبو الْقَاسِمِ ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٤٧/٥١٩) بإسناده إلى أَحْمَد ابن مُحَمَّد بن رشدين، عن الواسطي، فذكره.

يونسُ عن الشافعي بالعنعنة كما ذكر ابن تيمية[١].

قال الذهبي: وقد رواه شيخنا أبو الحجاج -يعني المزيَّ- بإسناده [٢٠٩/ب] من طريق ابن زياد النيسابوري. ومن طريق ابن منده، عن الحسن بن يوسف الطرائفي، وأبي الطاهر بن عَمرو. قالوا ثلاثتُهم: حدثنا يونس، حدثنا الشافعيُّ فذكره. قال ابن زياد: هذا حديث غريبٌ[٢].

وقد ذكر محمد بن خالد الجَنَدي الذهبيُّ وذكر فيه كلامًا تقدم جُلُّه، ومنه أن الصحيح أنَّ يونس لم يسمعه من الشافعي، وأن أبان بن صالح قيل: إنه (لم يسمع من الحسن[٣])، ومنه أن ابن الصلاح ذكر الحديث في أماليه، ثم قال: محمد بن خالد شيخ مجهول[٤]. وفي آخر ترجمة محمد بن خالد المذكور في الميزان حكايةُ صامتِ بن مُعاذٍ التي تقدّمت، وفي آخرها: قلتُ: فانكشفَ الحديثُ وَوَهَى[٥].

وقد ذكر حديثَ: «**لا مهديَّ إلا عيسى**» القرطبيُّ مع الكلام عليه في تذكرته في أواخرها وقال في آخر الكلام، ويحتملُ أن يكون قوله ﷺ: «**لا مهديَّ إلا**

---

(١) انظر: تذهيب التهذيب (٨/٨٩-٩٠، ت ٥٩٠٢).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٥/١٤٧-١٤٨)، تذهيب الكمال (٨/٨٩-٩٠).

(٣) في الموضع بين القوسين نوعُ طمسٍ، واستدركتُ المثبَت من ميزان الاعتدال (٣/٥٣٥).

(٤) انظر: أمالي ابن الصلاح (ص ٤٧-٤٩). وفي الموضع نفسه قال ابن الصلاح أيضا: «وهذا حديث غريب معروف بالشافعي الإمام رضي الله عنه، معدود في غرائب حديثه، وأنكره عليه بعض من جازف من خصومه، وإنما الحمل فيه على من فوقه». ثم ذكر علة الجهالة وعلة الانقطاع بين أبان والحسن.

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (٣/٥٣٦). قلت: وأنكره النسائي، وذكره ابن القيم في المنار المنيف، وقال بعد بيان علله ونقل تضعيف العلماء له: «والأحاديث على خروج المهدي أصح إسنادا». وأورده الفتَّني والشوكاني في موضوعاتهما، ونقلا عن الصغاني أنه موضوع، ولم أقف على ذلك في المطبوع من موضوعات الصغاني.

انظر: العلل المتناهية (٢/٣٧٩)، تذكرة الموضوعات للفتني (ص ٢٢٣)، الفوائد المجموعة (ص ٥١٠).

عيسى» أي: لا مهدي كاملًا معصومًا إلا عيسى، وعلى هذا تجتمعُ الأحاديث ويرتفعُ التعارُض(١). انتهى.

بابُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ

[٢٦٠٣] قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ**(٢)» هو بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين(٣)، واسمه عُثمان بن عاصِم الأسدي، ثِقةٌ ثبتٌ صاحبُ سُنةٍ(٤).

[٢٦٠٤] قوله: «**بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ**» يجوز نصبُها ورفعُها(٥).

[٢٦٠٥] قوله: «**عَنْ حُذَيْفَةَ بنِ أَسِيدٍ**(٦)» هو بفتحِ الهمزةِ وكسرِ السِّينِ(٧).

[٢٦٠٦] قوله: «**حَدَّثَنِي بُسْرُ بنُ عُبَيْدِ اللَّهِ**(٨)»، هو بضمِّ الموحدة وإسكان

---

(١) انظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ١٢٠٦).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٥، ٢/٣٨٩، ح ٤٠٨٩): «حَدَّثَنَا هَنَّادُ بنُ السَّرِيِّ، وَأَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ، عن أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ**» وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ»».

(٣) انظر: الكُنى والأسماء للدولابي (٢/٤٦٨).

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/٨).

(٥) رفعُها على العطف، ونصبها على أنها مفعول معه، وهو المشهور.
انظر: شرح النووي على مسلم (٦/١٥٤).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٥، ٢/٣٩٠، ح ٤٠٩٠): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن سُفْيَانَ، عن فُرَاتٍ القَزَّازِ، عن أَبِي الطُّفَيْلِ، عن حُذَيْفَةَ بنِ أَسِيدٍ، قَالَ: اطَّلَعَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غُرْفَةٍ وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ السَّاعَةَ، فَقَالَ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ: الدَّجَّالُ، وَالدُّخَانُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا**»».

(٧) له صُحبة. انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي (١/٥٢، ت ١٠).

(٨) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٥، ٢/٣٩٠، ح ٤٠٩١): «حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ العَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُسْرُ ابنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْفُ بنُ مَالِكٍ الأَشْجَعِيُّ، قَالَ:

=

السين المهملة[١].

[٢٦٠٧] قوله: «**فَوَجَمْتُ عِنْدَهَا وَجْمَةً شَدِيدَةً**»، الواجِمُ: السَّاكِتُ من الهَمِّ الذي عَلَتْه الكآبَةُ، وقد وجِم يَجِم وُجُوما، وقيل: الوجُوم، الحُزن[٢].

[٢٦٠٨] قوله: «**ثُمَّ تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ هُدْنَةٌ**» الأصفرُ هو ابنُ الروم بن عِيصُو بن إسحاق بن إبراهيم، قال عياضُ القاضي: وهو أشبهُ من قول ابن الأنباري: يعني: أنهم سموا بذلك لأنَّ جَيشًا من الحبشةِ غلب على بلادِهم في وقتٍ؛ فوطِئ نساءَهم فولدوا أولادًا صُفرا من سوادِ الحبشة وبياضِ الرومِ[٣]. انتهى.

[٢٦٠٩] قوله: «**فِي ثَمَانِينَ غَايَةٍ**» الغايةُ والراية سواء، قال ابن الأثير: ومن رواه بالباءِ الموحدة أراد به الأجَمَةَ فشَبَّه كثرة رماحِ العسكر بها[٤].

[٢٦١٠] قوله: «**وَتَجْتَلِدُوا بِأَسْيَافِكُمْ**[٥]» أي: تضارَبُوا بها[٦].

[٢٦١١] قوله: «**إِذَا وَلَدَتِ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا**[٧]» فيه أقوالٌ، أكبَرُها: أنَّه إخبارٌ عن

أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ .. قَالَ: «**يَا عَوْفُ، احْفَظْ خِلَالًا سِتًّا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، إِحْدَاهُنَّ مَوْتِي**»، قَالَ: فَوَجَمْتُ عِنْدَهَا وَجْمَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ: «**قُلْ: إِحْدَى، ثُمَّ فَتْحُ بَيْتِ المَقْدِسِ، .. ثُمَّ تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الأَصْفَرِ هُدْنَةٌ، فَيَغْدِرُونَ بِكُمْ، فَيَسِيرُونَ إِلَيْكُمْ فِي ثَمَانِينَ غَايَةٍ تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ الفًا**»».

(١) انظر: الإكمال (٢٦٩/١).

(٢) انظر: النهاية (١٥٧/٥).

(٣) انظر: إكمال المعلم (١٢٢/٦-١٢٣)، شرح النووي على مسلم (١١١/١٢).

(٤) انظر: النهاية (٤٠٤/٣). والأجَمَة محرَّكةً: الشجر الكثير الملتفُّ والجمع أُجْمٌ وأُجُمٌ وأُجَمٌ. القاموس المحيط (ص ١٠٧٤).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٥، ٣٩٠/٢، ح ٤٠٩٢): «عن حُذَيْفَةَ بنِ اليَمَانِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى تَقْتُلُوا إِمَامَكُمْ، وَتَجْتَلِدُوا بِأَسْيَافِكُمْ، وَيَرِثُ دُنْيَاكُمْ شِرَارُكُمْ**»».

(٦) انظر: لسان العرب (١٢٤/٣)، تاج العروس (٥١٠/٧).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٥، ٣٩٠/٢، ح ٤٠٩٣): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ

=

كثرةِ السَّرَارِيِّ وأولادِهن، فإنَّ ولدَها من سيِّدِها بمنزلة سيدِّها، لأنَّ مال الإنسان [٢١٠/أ] صائرٌ إلى ولدِه غالبا، وقد يتصرَّفُ فيه في حياتِه تصرُّفَ المالكين، إمَّا بإذنِ أبِيه له فيه أو بقرينةِ الحال أو عُرفِ الاستعمال.

وعبَّر بعضُهم عنه بأن المراد استيلاء المسلمين على الكفرة فتكون الأَمَةُ من سيدِّها بمنزلةِ سيِّدِها، والعلامةُ على هذا كثرة الفُتوح والتَّسَرِّي.

وقيل معناه: أن الإماء يَلِدْنَ الملوك، فتكون أُمُّهُ من جُملة رعيَّتِه وهو سيِّدُها وسيِّدُ غيرِها من رعيَّتِه، ووليُّ أمورهم.

وقيل معناه: أنه تفسد أحوالُ الناس فيكثر بيعُ أمهات الأولادِ في آخر الزمان فيكثرُ ترددُها في أيدي المشترِين حتى يشتريها ابنُها ولا يدري، وعلى هذا القول لا يختصُّ بأمهات الأولاد بل يُتصوَّرُ في غيرِهن، فإنَّ الأمةَ قد تلدُ حرًا بوطءِ غيرِ سيِّدِها بشُبهةٍ، أو ولدًا رقيقًا بنكاحٍ أو زِنًا، ثم تباع الأمة في الصورتين بيعًا صحيحًا، وتدُور في الأيدي حتى يشتريها ابنُها وبنتُها، وعلى هذا تكون من الأشراطِ غلبةُ الجهل بتحريم بيعِ أمهاتِ الأولاد.

وقيل: إنَّ أمَّ الولد لما عتُقتْ بولدِها فكأنَّه سيدُها.

وقيل معناه أن يكثُر العُقوق في الأولاد فيعامِلُ الولدُ أمَّه معاملةَ السيِّد أَمتَه من الإهانة، وقيل: غير ذلك مما فيه ضَعْفٌ(١). والله أعلم.

[٢٦١٢] قوله: «**حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً قَيِّمٌ وَاحِدٌ**(٢)» قال ابنُ الأثير:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟ فَقَالَ: «**مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَلَكِنْ سَأُخْبِرُكَ عن أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَلَدَتِ الأَمَةُ رَبَّتَهَا فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا كَانَتِ الحُفَاةُ العُرَاةُ رُءُوسَ النَّاسِ، فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا...**»».

(١) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٧٩/٣-١٧٨)، ونحوه عند النووي في شرحه على مسلم (١٥٨/١-١٥٩).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٥، ٣٩١/٢، ح ٤٠٩٤): «عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يُحَدِّثُكُمْ بِهِ أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُهُ مِنْهُ: «**إِنَّ مِنْ**

=

قَيِّم المرأة زوجُها لأنَّه يَقُوم بأمْرها وما تَحْتاج إليه(١). انتهى. ويحتملُ -والله أعلم- أنه يكونُ لهن قَيِّمٌ واحدٌ أي: شخصٌ واحدٌ يقُوم بأمورهن وتدبيرهن في جميع أحوالهن، لا أنه يتزوج بخمسين امرأة، فإن كان ما قاله ابن الأثير صحيحًا فلعله يكون هذا حين لا يُقال في الأرض: الله الله، والله أعلم. ثم رأيتُ القرطبي في التذكرة ذكر القولين: الذي ذكرتُه تفقُّها والقول الآخر، بمعناهما، ثم قال: والأوَّل أشبه، يعني القول بأنَّه يقوم بأمورهن وحوائِجهن لا أنَّه يتزوَّجُ بهن. والله أعلم(٢).

باب ذَهَاب القُرآنِ والعِلمِ

[٢٦١٣] قوله: «**إِنْ كُنْتُ لَأُرَاكَ مِنْ أَفْقَهِ رَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ**(٣)» أراك: هو بضم الهمزة، أي: لأظُنُّك.

[٢٦١٤] قوله: «**وليُسْرًا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ**(٤)» في أصلنا بنونٍ، ولعله خطأ، ويحتملُ [٢١٠/ب] أنه أراد بالتنوين(٥) أن يُشيرَ إلى أنه يُقرأ بنُون التوكيد الخفيفة، والنون المذكورة إنما تُكتبُ بالألفِ، لكن لو كان كذلك ما كان ينبغي له أن يجعل عليها تضبيبتين، بل كان

أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ، وَيَظْهَرَ الجَهْلُ، وَيَفْشُوَ الزِّنَا، وَيُشْرَبَ الخَمْرُ، وَيَذْهَبَ الرِّجَالُ، وَيَبْقَى النِّسَاءُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً قَيِّمٌ وَاحِدٌ»».

(١) النهاية (٤/١٣٥).

(٢) انظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ١٢٤٠).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٦، ٢/٣٩١، ح ٤٠٩٧): «عن زِيَادِ بنِ لَبِيدٍ، قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، فَقَالَ: «**ذَاكَ عِنْدَ أَوَانِ ذَهَابِ العِلْمِ**»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَذْهَبُ العِلْمُ؟ وَنَحْنُ نَقْرَأُ القُرْآنَ، وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءَنَا، وَيُقْرِئُهُ أَبْنَاؤُنَا أَبْنَاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، قَالَ: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ زِيَادُ، إِنْ كُنْتُ لَأُرَاكَ مِنْ أَفْقَهِ رَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ، أَوَلَيْسَ هَذِهِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ، وَالْإِنْجِيلَ، لَا يَعْمَلُونَ بِشَيْءٍ مِمَّا فِيهِمَا**»».

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٦، ٢/٣٩١، ح ٤٠٩٨): «عن حُذَيْفَةَ بنِ اليَمَانِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَدْرُسُ الإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ، وَلَا صَلَاةٌ، وَلَا نُسُكٌ، وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عزو جل فِي لَيْلَةٍ...**»».

(٥) أي وضعِ النون.

يكتبها بالألف، وينبِّه عليها في الهامش أنها بنون خفيفة[١]. والله أعلم.

باب ذَهابِ الأمانةِ

[٢٦١٥] قوله: «**فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ**[٢]» الجَذْرُ: بالجِيم المفتوحة وبالذَّالِ المعجمة الساكنة الأصلِ[٣]، وقد فَسرَّهُ بعضُ الرواةِ في الأصلِ بأنَّه يعني: وَسَط

---

(١) رُسِم حرفُ الألف في التيمورية (مج٢/٣٦٨) والسليمية (١٩٩/أ) آخر الكلمة، إلا أنها بلام التأكيد في النسخة الأولى دون الثانية. وتُرسَمُ نونُ التوكيد الخفيفة المفتوحِ ما قبلها على شكل تنوين (فتحتين) على ألفٍ مراعاةً للوقف، قال ابن مالكٍ في ألفيته (ص ٥٥):

وأبدلنها بعد فتحٍ ألِفا ... وقفًا كما تقول في قفنْ قفا

ومنه في القرآن: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ سورة يوسف، الآية رقم: ٣٢.

وقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ سورة العلق، الآية رقم: ١٥.

وهذا في القُرآن مطلقًا، أما في غيره فمذهبُ الكوفيين كتابتُها على الألف، ومذهب البصريين كتابتها نونا، ونقل بعضُ المعاصرين عنهم عكسَ ذلك.

انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/٣٣١)، قواعد الإملاء لعبد السلام هارون (ص ٣٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٧، ٢/٣٩٢، ح ٤١٠٢): «عن حُذَيْفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .. «**أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ**»، -قَالَ الطَّنَافِسِيُّ: يَعْنِي: وَسْطَ قُلُوبِ الرِّجَالِ- .. ثُمَّ حَدَّثَنَا عن رَفْعِهَا، فَقَالَ: «**يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتُرْفَعُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا كَأَثَرِ الوَكْتِ، وَيَنَامُ النَّوْمَةَ، فَتُنْزَعُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا كَأَثَرِ المَجْلِ، كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَى رِجْلِكَ فَنَفِطَ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ .. فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، وَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَحَتَّى يُقَالَ: لِلرَّجُلِ مَا أَعْقَلَهُ وَأَجْلَدَهُ وَأَظْرَفَهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**»، وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَلَسْتُ أُبَالِي أَيَّكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ إِسْلَامُهُ، وَلَئِنْ كَانَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا اليَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأُبَايِعَ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا».

(٣) كذا ضُبطت في السليمية (١٩٩/أ). وفسَّر أهلُ اللغة الجذر بفتح الجيم وكسرها بالأصل، ومنهُ جذرُ الأسنانِ أصولُها، وجذرُ الشجرةِ أصلُها.

انظر: غريب الحديث للحربي (٣/١١٧٨)، الاشتقاق لابن دريد (ص ٥٥١)، إكمال =

قُلوبِ الرِّجالِ.

[٢٦١٦] قوله: «**كَأَثَرِ الوَكْتِ**» الوَكْتُ: جمع وَكْتة، وهما بفتحِ الواو وإسكانِ الكافِ ثُمَّ مُثَنَّاةٌ فَوقُ، وهي الأثرُ في الشيءِ كالنُّقطة من غيرِ لونهِ(١).

[٢٦١٧] قوله: «**فَيَظَلُّ أَثَرُهَا كَأَثَرِ المَجْلِ**» المَجْلُ: بفتح الميم وإسكان الجيم ثم لام، يقال: مَجَلَتْ يدُه تمجُل مَجْلًا، ومَجِلتْ تمجَلُ مَجَلًا، إذا ثَخُنَ جِلْدُها وتَعَجَّرَ، وظهر فيها ما شبه البَثْر من العمل بالأشياء الصُّلبة الخَشِنة(٢).

[٢٦١٨] قوله: «**فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا**» أي: مرتفعًا(٣).

[٢٦١٩] قوله: «**حَتَّى يُقَالَ: لِلرَّجُلِ مَا أَعْقَلَهُ وَأَجْلَدَهُ!**» أي: أقواه(٤).

[٢٦٢٠] قوله: «**لَيَرُدَّنَّ عَلَيَّ سَاعِيه**» يعني: رئيسُهم الذين يصدُرون عن رأيه، ولا يُمضُون أمرا دونه، وقيل: أرادَ الوالي الذي عليه أي يُنصفُني منهُ وكل من وَلِيَ أمرَ قومٍ فهو سَاعٍ عليهم(٥).

[٢٦٢١] قوله: «**لم تُلْفِه إلا مَقِيتًا**(٦)» لم تُلْفِهِ(٧): أي لم تجِدْه، ومَقيتا: على

الأعلام بتثليث الكلام (ص ١٠٤)، لسان العرب (١٢٣/٤).

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٢٧٠/١)، النهاية (٢١٨/٥).

(٢) النهاية (٣٠٠/٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (٧/٥).

(٤) انظر: مطالع الأنوار (١٢٧/٢).

(٥) النهاية في غريب الحديث (٣٧٠/٢).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٧، ٣٩٣/٢، ح ٤١٠٣): «عن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ عزو جل إِذَا أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ عَبْدًا، نَزَعَ مِنْهُ الحَيَاءَ، فَإِذَا نَزَعَ مِنْهُ الحَيَاءَ، لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا مَقِيتًا مُمَقَّتًا .. فَإِذَا نُزِعَتْ مِنْهُ الرَّحْمَةُ، لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا رَجِيمًا مُلَعَّنًا، فَإِذَا لَمْ تَلْقَهُ إِلَّا رَجِيمًا مُلَعَّنًا، نُزِعَتْ مِنْهُ رِبْقَةُ الإِسْلَامِ**»».

(٧) هكذا بالفاء عند المصنف، ولكنها بالقاف في النسخة التيمورية (مج٢/٣٧٠) والسليمية (١٩٩/ب): تلقه.

فَعِيْلٍ بمعنى مفعولٍ، والمَقْتُ البُغْضُ، ويقال: أشدُّه[١].

[٢٦٢٢] قوله: «**لم تُلفِه إِلَّا رَجِيمًا**» رَجِيم: وهذا ظاهر، إلا أنه ربما اشتبه على مُغَفّلٍ.

[٢٦٢٣] قوله: «**نُزِعَتْ مِنْهُ رِبْقَةُ الْإِسْلَامِ**» الرِّبْقَةُ: بكسر الراء ثم موحدة ساكنة ثم قافٍ مفتُوحةٍ ثم تاء التأنيث، والرِّبقةُ في الأصل: عُرْوَةٌ في حبلٍ يُجعلُ في عُنق البهيمةِ [٢١١/أ] أو يدِها تُمسِكُها، فاستعارها للإسلام، يعني ما يَشُدُّ المسلم به نفسَه من عُرى الإسلام أي: حُدودِه وأحكامِه وأوامرِه ونواهيه، وتُجمع الرِّبْقَةُ على رِبَقٍ ورِبَاقٍ وأَرْبَاقٍ[٢].

بابُ الآيَاتِ

[٢٦٢٤] قوله: «**عَنْ حُذَيْفَةَ بنِ أَسِيدٍ أَبِي سَرِيحَةَ**[٣]»، تقدم قبله، أَسيدًا: بفتح الهمزة وكسر السين المهملة[٤]، وتقدم قبل ذلك ضبطُ أبي سَرِيحَة فراجعْهُ[٥].

[٢٦٢٥] قوله: «**وَالدَّابَّةُ**» الدابَّةُ: قيل: إنها دَابَّةٌ طولُها سِتُّون ذراعا، ذاتُ قوائم وَوَبَرٍ. وقيل: هي مختلفة الخِلْقَة، تُشبه عدةً من الحيوانات، ينصدِعُ جبلُ الصفا، فتخرج منه ليلةَ جَمْعٍ، والناسُ سائرون إلى منى. وقيل: من أرض الطائف، ومعها عصا موسى، وخاتم سليمان عليهما السلام، لا يُدركُها طالبٌ، ولا يُعجزُها هاربٌ، تضرِبُ

---

(١) انظر: الصحاح (٢٦٦/١)، المطالع (٥٧/٤).

(٢) النهاية (١٩٠/٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٨، ٣٩٣/٢، ح ٤١٠٤): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عن فُرَاتٍ القَزَّازِ، عن عَامِرِ بنِ وَاثِلَةَ أَبِي الطُّفَيْلِ الكِنَانِيِّ، عن حُذَيْفَةَ بنِ أَسِيدٍ أَبِي سَرِيحَةَ، قَالَ: اطَّلَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غُرْفَةٍ وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ السَّاعَةَ، فَقَالَ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدَّجَّالُ، وَالدُّخَانُ، وَالدَّابَّةُ، .. وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدَنِ أَبْيَنَ، تَسُوقُ النَّاسَ إِلَى المَحْشَرِ، تَبِيتُ مَعَهُمْ إِذَا بَاتُوا وَتَقِيلُ مَعَهُمْ إِذَا قَالُوا**»».

(٤) تقدم في النص رقم: ٢٦٠٥.

(٥) تقدم في النص رقم: ٢٠٠٦.

المؤمنَ بالعَصَا، وتكتبُ في وجهه: مؤمن، وتطبَعُ الكافرَ بالخاتَم، وتكتبُ في وجْهه: كافر(١).

وستأتي بترجمةٍ مفردةٍ وذَكر فيها حديثًا مرفوعًا أنَّ معها خاتمَ سُليمان، وعصى موسى فتَجلُوا وجه المؤمن بالعصا، وتَخْطِم أنفَ الكافر بالخاتم(٢)، وجاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنَّ الدَّابة هي الجَسَّاسَة، بمعنى التي تَجَسَّسُ الأخبارَ للدَّجَّالِ (٣).

[٢٦٢٦] قوله: «**مِنْ قَعْرِ عَدَنِ أَبْيَنَ**» عَدَن: بفتح العين والدال المهملتين، مدينة معروفةٌ باليمن، يقال لها: عَدَنُ أَبْيَن منسوبةً إلى أبْيَن، بفتح الهمزة ثم موحدة ساكنة ثم مثناة تحت مفتوحة ثم نون، وهو أَبْيَن بن زُهير بن أعيَن بن الهَميسع بن حِمْير ابن سبأ، وقال بعضهم: إنما سمِّيت بذلك لأن تُبَّعًا كان يحبِس بها أصحاب الجرائم، وعَدَنَ بالمكان إذا أقام بهِ(٤)، وقد تقدَّمت(٥).

[٢٦٢٧] قوله: «**حَدَّثَنَا حازم أَبُو مُحَمَّدٍ العَنَزِيُّ**(٦)»، حَازِمٌ: بالحاء المهملة في أوله، كذا في أصلِنا، وتحت الحاء علامةُ إهمالٍ(٧)، وإنما هو خازم بالخاء المعجمة، كذا ضبطه الأميرُ(٨) وغيره، وقال الذهبي في المشتبه: وأبو محمد خازم -يعني: بمعجمة- ابن

---

(١) النهاية (٢/٩٦).

(٢) انظر: باب دابة الأرض، النص رقم: ٢٦٢٩.

(٣) انظر: إكمال المعلم (٨/٥٠٠)، شرح النووي على مسلم (١٨/٧٨).

(٤) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٤/٥٥).

(٥) انظر: النص رقم ٩٣٩ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٢٨، ٢/٣٩٤، ح ٤١٠٨): «حَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَازِمٌ أَبُو مُحَمَّدٍ العَنَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا المِسْوَرُ بنُ الحَسَنِ، عن أَبِي مَعْنٍ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أُمَّتِي عَلَى خَمْسِ طَبَقَاتٍ، كُلُّ طَبَقَةٍ أَرْبَعُونَ عَامًا، فَأَمَّا طَبَقَتِي وَطَبَقَةُ أَصْحَابِي، فَأَهْلُ عِلْمٍ وَإِيمَانٍ، وَأَمَّا الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ مَا بَيْنَ الأَرْبَعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ فَأَهْلُ بِرٍّ وَتَقْوَى**»، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ».

(٧) أما في التيمورية (مج٢/٣٧١) مصَحَّحا عليه، والسليمية (١٩٩/ب) بالخاء المعجمة.

(٨) انظر: الإكمال (٢/٢٨٤).

مروان، عن عطاء بن السائب، وفيه خُلْفٌ؛ فإن ابنَ الفَلَكِي[١] قيَّده بحاءٍ يعني مهملة[٢]. انتهى. وهو واهٍ أخرج له ابن ماجه حديث: «**أُمَّتِي على خَمْسِ طَبَقَاتٍ**»، قال أبو حاتم: الحديثُ الذي رواه باطلٌ[٣]. انفردَ بالإخراج له ابن ماجه[٤].

باب جَيْشِ البَيْدَاءِ

[٢٦٢٨] قوله: «**عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ المُرْهِبِيِّ**[٥]»، أبو إدريس: اسمه سَوَّارُ، وقيل: مُسَاوِر، ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[٦]، والمُرْهبي: بضم الميم وإسكان الراءِ ثم هاء مكسورة ثم موحَّدةٌ ثم ياءُ النِّسبةِ، هذه نسبة إلى بني مُرْهِبَة بطنٌ من هَمْدان، وهو مُرْهِبَة دُعام بن مالك بن معاوية بن سعد بن دَوْمَان بن بَكِيل بن جُشَم بن خَيْران بن نُوف

---

(١) هو: أبو الفضل، علي بن الحسين بن أحمد، الهمذاني، عرف بابن الفلكي، ت/٣٨٤هـ.
«كان حافظا متقنا يُحسن هذا الشأن جيدا جيدا. صنف الكتب منه: الطبقات الملقب بـ: المنتهى في معرفة الرجال، في ألف جزء». السير (١٧/٥٠٢-٥٠٣).

(٢) انظر: المشتبه للذهبي (١/٢٠١).

(٣) وقال عنه أيضا: «مجهول، منكر الحديث»، ووافقه على تجهيله ابنُ حجر، وقال عنه الذهبي في الكاشف: «واه»، وفي الميزان «ضُعِّف».
الجرح والتعديل (٣/٣٩٣)، الكاشف (١/١٨٦)، ميزان الاعتدال (١/٦٢٧)، تقريب التهذيب (ت ١٦١٥).

(٤) انظر: التقريب، الموضع السابق.

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٠، ٢/٣٩٥، ح ٤١١٤): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عن أَبِي إِدْرِيسَ المُرْهِبِيِّ، عن مُسْلِمِ بنِ صَفْوَانَ، عن صَفِيَّةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يَنْتَهِي النَّاسُ عن غَزْوِ هَذَا البَيْتِ حَتَّى يَغْزُوَ جَيْشٌ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بَيْدَاءَ مِنَ الأَرْضِ خُسِفَ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَلَمْ يَنْجُ أَوْسَطُهُمْ**»...».

(٦) الثقات (٤/٣٣٨). وَقَال ابن عَبد البَرِّ: «كان من ثقاتِ الكوفيِّين وفيه تشيُّع، وذلك غيرُ معدُومٍ فِي أهل الكوفة». تهذيب الكمال (٣٣/٢١).
وقال ابن حجر: «صدوقٌ يَتشيَّع». التقريب (ت ٧٩٢٨).

ابن همْدان[١].

باب دَابَّةُ الأرضِ

[٢٦٢٩] قوله: «**حَتَّى أَنَّ أَهْلَ الحِواءِ**[٢]» هو بكسر الحاء المهملة، وفي آخره همزة ممدودة، والحِوَاءُ: بيوتٌ مجتمِعةٌ من الناسِ على ماء، والجمع: أَحْوِية[٣]، كذا في أصلنا بابن ماجه في الهامشِ وعليه صح صح مرتين، وعليه «خ»[٤]، وفي الأصل الخِوار[٥] وعليه ضبَّة، وأما الترمذيُّ فإنه أخرجه في التَّفسِير[٦] وفيه: الخِوان بالخاء المعجمة وفي آخره نون، والخِوان معروف، وكذا ذكره ابن الأثير في نهايتِه[٧]، وكذا في الغَرِيبين للهَرَوي[٨]. والله أعلم. [٢١١/ب]

[٢٦٣٠] قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو زُنَيْجٌ**[٩]»، هو بضم

---

(١) انظر: الأنساب للسمعاني (٢٦٦/٥).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣١، ٣٩٥/٢، ح ٤١١٦): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**تَخْرُجُ الدَّابَّةُ وَمَعَهَا خَاتَمُ سُلَيْمَانَ بنِ دَاوُدَ، وَعَصَا مُوسَى بنِ عِمْرَانَ عَلَيْهِمَا السَّلَام، فَتَجْلُو وَجْهَ المُؤْمِنِ بِالْعَصَا، وَتَخْطِمُ أَنْفَ الكَافِرِ بِالْخَاتِمِ، حَتَّى أَنَّ أَهْلَ الحِواءِ لَيَجْتَمِعُونَ، فَيَقُولُ: هَذَا يَا مُؤْمِنُ، وَيَقُولُ: هَذَا يَا كَافِرُ...**»».

(٣) انظر: النهاية (٤٦٥/١).

(٤) خ تعني نسخة.

(٥) وكذا في السليمية (٢٠٠/أ)، أما التيمورية وهي أصلُ أصلِ المصنف (مج٣٧٣/٢) ففيها الخِوان: بالنون في آخرها وعليها علامة صح، وفي الهامش الأيمن تجاهها: «خ: الحِواء». وكلتا الكلمتين مناسبتين في لفظ الحديث، أما الخوار بالخاء المعجمة، فلا يناسبه، ومعناه بضم الخاء صوت العجل ونحوه. انظر: تاج العروس (٢٣٣/١١).

(٦) باب: ومن سورة النمل (٣٤٠/٥، ح ٣١٨٧) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٧) وفي الخِوانِ لغةٌ أخرى بإضافة الهمزة في أولها: إِخْوان. انظر: النهاية (٩٠/٢).

(٨) انظر: الغريبين في القرآن والحديث للهروي (٦٠٧/٣).

(٩) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣١، ٣٩٦/٢، ح ٤١١٨): «حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بنُ عَمْرٍو زُنَيْجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ بُرَيْدَةَ،

=

الزاي وفتح النون ثم مثناة تحت ساكنة ثم جيم، وهو لَقَبُ هذا الحافظِ، ويشتبِهُ به زُنَيحٌ بضم الزاي ثم موحدة مفتوحة ثم مثناة تحت ساكنة ثم حاء مهملة، ابن عبد الرحمن ابن أبي سعيد الخدري، وغيرُه، ولهم زَبَنَّجُ: بالزاي ثم موحدة ثم نون مشددةٍ مفتوحات ثم جيم، ابن زَبَنَّج راوية ابنِ هَرْمة، روى عنه أيوب بن عُمَر ذكره الأمير(١).

[٢٦٣١] قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ**»، هو بضم المثناة فوق، واسمه يحيى ابن واضِح(٢).

باب فتنةُ الدَّجَّالِ وخُروجِ عِيسى بن مريم عليه السلام، وخُروجِ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجَ

[٢٦٣٢] قوله: «**أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُسْرَى**(٣)» كذا هُنا وكذا هو في صحيح مسلم(٤)، ويَكثُر سؤالُ الناس عن الجمعِ بين قولِه ﷺ هذا وبين قولِه عليه السلام: «**أَعْوَر العَينِ اليُمْنَى**» والجواب: أنَّ اليمنى طافِئَة -تُهْمَزُ ولا تُهمَزُ- فالمهموزُ معناه: ذهبَ نورُها بالكليَّة، وغيرُ المهموز هي التي نَتَأَتْ وطَفِئَت مرتفِعة وفيها ضَوءٌ، وأمَّا أعورُ العين اليُسرى، فإنَّ العَوَرَ هُو العَيبُ، وكأنَّه قال: إنَّ اليُمنى بها ما ذكرنا، وأنَّ اليسرى معيُوبة(٥)، والله أعلم.

عن أَبِيهِ، قَالَ: ذَهَبَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَوْضِعٍ بِالْبَادِيَةِ قَرِيبٍ مِنْ مَكَّةَ، فَإِذَا أَرْضٌ يَابِسَةٌ حَوْلَهَا رَمْلٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَخْرُجُ الدَّابَّةُ مِنْ هَذَا المَوْضِعِ، فَإِذَا فِئْرٌ فِي شِبْرٍ**»...».

(١) انظر: الإكمال (١٨٨/٤)، الكاشف (٢٠٦/٢).

(٢) انظر: المؤتلف والمختلف لمحمد عبد الغني (١٥٥/١).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٣، ٣٩٧/٢، ح ٤١٢٢): «عن حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الدَّجَّالُ أَعْوَرُ عَيْنِ اليُسْرَى، جُفَالُ الشَّعَرِ، مَعَهُ جَنَّةٌ وَنَارٌ، فَنَارُهُ جَنَّةٌ وَجَنَّتُهُ نَارٌ**»».

(٤) أخرجه مسلم في الفتن، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٢٢٤٨/٤، ح ٢٩٣٤) من حديث الأعمش، عن شقيق، عن حُذيفة ﷺ.

(٥) انظر: إكمال المعلم (٥٢١/١-٥٢٢)، شرح النووي على مسلم (٢٣٥/٢).

[٢٦٣٣] قوله: «**جُفَالُ الشَّعَرِ**» هو بضَمِّ الجيم ثم فاء وفي آخره لام، أي: كثِيرُ الشَّعر(١).

[٢٦٣٤] قوله: «**كأنَّها الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ**(٢)» المَجَانّ: بفتح الميم وشدِّ النون، جمع: مجن، ووزنه مَفَاعِل، وكان بعضُهم يقوله بكسر الميم، قال بعضهم: وهو خطأ وإنما هو مثل: مِحمل ومَحامل فيه الميم زائدة مفتوحة في الجمع، وقد رواه (بعضهم من رواة(٣)) البخاري كما تقدم بكسر الجيم(٤). والمُطْرَقة: بإسكان الطاءِ وفتح الراء، وهو ما في أصلِنا(٥)، أي: التُّرْسَةُ التي لُبست بالعَقَبِ طاقَةً فوق أخرى(٦)، وقال بعضهم: الأصوب المطَرّقة، يعني: بفتح الطاء وتشديد الراءِ، وهو ما رُكِّب بعضُه فوق بعضٍ، وقيل: هو أن يُقَوَّرَ جلدٌ بمقداره، ويُلصق به كأنَّهُ تُرْسٌ على تُرْسٍ(٧). وهذه صفة التُّرْكِ وقد صرَّح بِهِم هُمْ ابنُ الأثير في نهايته(٨). [٢١٢/أ]

[٢٦٣٥] قوله: «**هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ**(٩)» أي: هو أهْونُ أن يجعل ما

---

(١) مطالع الأنوار (١٦٢/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٣، ٣٩٧/٢، ح ٤١٢٣): «عن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَّ الدَّجَّالَ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا: خُرَاسَانُ، يَتْبَعُهُ أَقْوَامٌ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ**»».

(٣) كذا العبارة في الأصل، وبعد كلمة (بعضهم) حرفان غير مقروئين، وهي في الأصل المنقول عنه: «وقد رواه ابن السماك وغيره من رواة البخاري».

(٤) انظر: المطالع (١٥١/٢-١٥٢). والقائل بكسر الميم هو ابن الأَفليلي، ومن ردَّ عليه أبو مروان ابن سِراج، وراوي البُخاري ابنُ السمَّاك.

(٥) في النسختين: التيمورية (مج٣٧٤/٢) والسليمية (٢٠٠/ب) بفتح الراء دون تشديدها.

(٦) وفي غريب الحديث لابن سلام (٤٨/٢): «المَجَانّ المطرقة يعني قد أُطرِقت بالجلود والعصَب، أي أُلبسته، وكذلك النعل المطرقة هي التي أضيفت إليها أخرى».

(٧) انظر: مطالع الأنوار (٢٦٧/٣).

(٨) انظر: النهاية (٣٠٨/١).

(٩) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٣، ٣٩٧/٢، ح ٤١٢٤): «عن المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، قَالَ: مَا =

خلقه على يدِه مُضِلًّا للمؤمنين ومُشَكِّكًا لقُلوبِهم، بل إنَّما جعلهُ الله ليزداد الذين آمنوا إيمانا، ويثبتَ الحُجَّةَ على الكافِرين والمُنَافِقِين(١).

[٢٦٣٦] قوله: «**وَلَكِنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ، أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي**(٢)» تَمِيمُ الداري: هو ابن أوس بن حَارثة بن سُويد بن خُزيمة، وقيل: سَواد بن خُزيمة، وقيل: سود بن جَذِيمة ابن ذِراع بن عَدي بن الدار بن هانئ بن حبيب بن أنمار بن لخم بن عدي بن عمرو ابن سبأ الدَّارِي، وقيل في نسبه غير هذا، كنيته أبو رقية، كُنِّي بابنته رقية، ولم يُولد له

سَأَلَ أَحَدٌ النَّبِيَّ ﷺ عن الدَّجَّالِ أَكْثَرَ مِمَّا سَأَلْتُهُ، .. فَقَالَ لِي: «**مَا تَسْأَلُ عَنْهُ**»، قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ مَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، قَالَ: «**هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ**»».

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (١٨/٧٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٣، ٢/٣٩٧، ح ٤١٢٥): «عن فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، وَصَعِدَ المِنْبَرَ، وَكَانَ لَا يَصْعَدُ عَلَيْهِ، قَبْلَ ذَلِكَ إِلَّا يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، فَمِنْ بَيْنِ قَائِمٍ وَجَالِسٍ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ أَنِ اقْعُدُوا: «**فَإِنِّي وَاللَّهِ مَا قُمْتُ مَقَامِي هَذَا لِأَمْرٍ يُنْغِصُكم، لِرَغْبَةٍ وَلَا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ، أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي.. أَلَا إِنَّ ابْنَ عَمٍّ لِتَمِيمٍ الدَّارِيِّ أَخْبَرَنِي أَنَّ الرِّيحَ ألجَأَتْهُمْ إِلَى جَزِيرَةٍ لَا يَعْرِفُونَهَا، فَقَعَدُوا فِي قَوَارِبِ السَّفِينَةِ، فَخَرَجُوا فِيهَا، فَإِذَا هُمْ بِشَيْءٍ أَهْدَبَ أَسْوَدَ، قَالُوا لَهُ: مَا أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا الجَسَّاسَةُ .. هَذَا الدَّيْرُ قَدْ رَمَقْتُمُوهُ فَأْتُوهُ، فَإِنَّ فِيهِ رَجُلًا بِالْأَشْوَاقِ إِلَى أَنْ تُخْبِرُوهُ وَيُخْبِرَكُمْ .. فَقَالَ لَهُمْ: مِنْ أَيْنَ؟ قَالُوا: مِنْ الشَّامِ، قَالَ: مَا فَعَلَتْ العَرَبُ؟ قَالُوا: نَحْنُ قَوْمٌ مِنْ العَرَبِ، عَمَّ تَسْأَلُ؟ قَالَ: مَا فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي خَرَجَ فِيكُمْ، قَالُوا: خَيْرًا، نَاوَى قَوْمًا، فَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْرُهُمُ اليَوْمَ جَمِيعٌ، إِلَهُهُمْ وَاحِدٌ وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ، قَالَ: مَا فَعَلَتْ عَيْنُ زُغَرَ؟ قَالُوا: خَيْرًا، يَسْقُونَ مِنْهَا زُرُوعَهُمْ وَيَسْتَقُونَ مِنْهَا لِسَقْيِهِمْ، قَالَ: فَمَا فَعَلَ نَخْلٌ بَيْنَ عَمَّانَ وَبَيْسَانَ؟ قَالُوا: يُطْعِمُ ثَمَرَهُ كُلَّ عَامٍ، قَالَ: فَمَا فَعَلَتْ بُحَيْرَةُ الطَّبَرِيَّةِ؟ قَالُوا: تَدَفَّقُ جَنَبَاتُهَا مِنْ كَثْرَةِ المَاءِ، قَالَ: فَزَفَرَ ثَلَاثَ زَفَرَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: لَوِ انْفَلَتُّ مِنْ وَثَاقِي هَذَا، لَمْ أَدَعْ أَرْضًا إِلَّا وَطِئْتُهَا بِرِجْلَيَّ هَاتَيْنِ، إِلَّا طَيْبَةَ، لَيْسَ لِي عَلَيْهَا سَبِيلٌ»...».

غيرُها، وإنما العقب لأَخيه لأمهِ: أبي هند، واسمُه بر بن عبد الله[١]، وقيل: في اسم أبي هند زيدٌ، قال الذهبي: ورأيتُها بخط أبي العلاء الفَرَضِي[٢] بربر، وقيل: هو أبو هند ابن البراء، وقيل: إنه ابن عم تميم له صحبة لم يخرجه ابنُ منده[٣]. يقال لتميم الداري، والدِّيري، فالدَّاري منسوبٌ إلى جدٍّ، الدار، وقيل غير ذلك، والدِّيْرِي نسبة إلى دير، كان يتعبَّدُ فيه قبل الإسلام، وكان نصرانيًّا، كما جاء في صحيح مسلم[٤]، أسلم سنة تسعٍ من الهجرة.

روى عنه عليه السلام حديثَ الجَسَّاسة، وهذه منقبةٌ شريفة لا يشاركُه فيها غيره، وفيه لطيفةٌ أُخرى وهي رواية الأكابر عن الأصاغر[٥].

وفي حفظي أنه عليه السلام حدَّث عن امرأة في مسند أحمد ولم يسمِّها[٦]، (ورُوي عن محرز المدنيِّ قوله[٧]).

كان بالمدينة[٨] ثم انتقل إلى بيت المقدس بعد مقتل عثمان، وهو أول من قصَّ على

---

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٣٨).

(٢) هو: شمس الدين محمود بن أَبِي بَكْر بن أبي العلاء بن عليّ، الفَرَضيّ، أَبُو العلاء البُخَارِيّ، الكلاباذيّ، الحَنَفِيّ، الصُّوفِيّ، ت/٧٠٠هـ.

كان ديّنًا، متحريًّا، متقنًا، كثير المعارف، حَسَن العِشْرة، كثير الإفادة، مُحِبًّا للطَّلبة، سمِع منه المِزّيّ وأبو حيان وابنُ سيّد النّاس والبِرْزاليُّ وغيرهم، صنف في الفرائض وكان بارعا فيه، وله معجمٌ سوَّده لنفسه، استفادَ منه الذهبي.

انظر: تاريخ الإسلام (١٥/٩٦١).

(٣) انظر: تجريد أسماء الصحابة (١/٤٦، ٢/٢١٠).

(٤) أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة (٤/٢٢٦٢، ح ٢٩٤٢) من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها.

(٥) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٣٨)، شرح النووي على مسلم (١/١٤٢).

(٦) لم أقف عليه.

(٧) ما بين القوسين خَرَّج له المصنف من وسط السطر، وكتبه في الهامش الأيمن، ولم أقف عليه.

(٨) أي تميم الداري.

الناس، استأذَنَ عمر في ذلك، فأذِنَ له، وهو أوَّل من أَسْرَجَ المسجدَ(١)، كما في أول هذا الكتاب(٢)، وذكره أبو نعيم أيضا(٣). توفي سنة ٤٠(٤). وقد ذكر تميمًا الذهبيُّ في تجريده ثم قال: فأمَّا تميم الداريُّ المذكور في قصة الجام، فذاك نصرانيٌّ من أهل دارين(٥)، قاله مقاتلُ بن حيَّان(٦). انتهى.

---

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٣٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه في الصلاة، باب تطهير المساجد وتطييبها (١/٣٩٧، ح ٧٤٣) من حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه.

(٣) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/٤٤٨).

(٤) انظر: التذهيب (٢/٧٨، ت ٨٠٢).

(٥) دارِين: ويقال دارُون، والنسبة إليها داري، جزيرة صغيرة كانت مرفأ سفنٍ بالبحرين، كان يجلبُ إليها المسكُ من الهند، وهي اليوم متَّصِلة بجزيرة تاروت شرق مدينة القَطيف السعودية، وقد ذكرها بعض الشعراء فقال:

يَمُرُّون بالدَّهْنا خِفافًا عِيابُهم *** ويَخْرُجْن من دارِينَ بُجْرَ الحَقائب



انظر: معجم البلدان (٢/٤٣٢)، لسان العرب (١١/٦٥٣)، الروض المعطار (ص ٢٣٠).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من التجريد (١/٥٨، ت ٥٤٩) في ترجمة تميم الداري، ولعله ملحقٌ بهامِشِه، قال الزبيدي في تاج العروس (١١/٣٣٦): «وأَمّا تَمِيمٌ الدَّارِيُّ المَذْكُور فِي قِصَّة الجَام فَذَاك نَصْرَانِيٌّ من أَهل دَارِين، كَذَا وَجدتُ فِي هامِش التَّجْرِيد للذَّهَبِيّ»، وورد أيضا بهامش التوضيح لابن الملقن (١٧/٣٠٥) أشار إليه محققه بقوله: «ورد بهامش الأصل: قال الذهبي في تجريده: تميم بن أوس بن خارجة بن سويد، ويقال: سواد، أبو رقية الداري، فأما تميم الداري المذكور في قصة الجام، فذاك نصراني من أهل دارين قاله مقاتل بن حيان. وقال في ترجمة عدي: والصحيح أنَّ عديا نصراني لم يبلغنا إسلامه».

انظر لترجمة عدي: تجريد أسماء الصحابة (١/٣٧٦، ت ٤٠٢٤).

وفي ذلك نظر، إذ هما واحد، فإنَّ قصة الجام في الترمذي من حديثهِ رواها ابن عباس، وفيها: فلما أسلمتُ بعد قُدوم رسول الله ﷺ المدينة، الحديث[١]، ذكره من غير طريقٍ غير أنَّ الطريقَ الثانية مختصرة، وفي كتاب النَّحَّاس[٢] في القِصَّة: فاعترف تميمٌ بالخِيانة، فقال له عليه السلام: «**ويْحك يا تَمِيم! أَسْلِمْ يتجاوزُ الله عنك ما كانَ في شِركك**[٣]» فأسلم وحسُن إسلامُه، ومات عَدِيٌّ بن بَدَّاء، يعني رفيقُه في إخفاء الجامِ المذكور في البخاريِّ[٤] نصرانيًّا[٥]. والله أعلم بالصواب.

[٢٦٣٧] قوله: «**فِي قَوَارِبِ السَّفِينَةِ**» جمع قارِب وهن سُفُنٌ صغار تكون مع

---

(١) أخرجه الترمذي في تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة (٢٥٨/٥، ح ٣٠٥٩) من طريق محمد بن إسحاق، عن أبي النضر، عن باذان مولى أم هانئ، عن ابن عباس، عن تميم الداري ﷺ. قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب، وليس إسناده بصحيح، وأبو النضر .. هو عندي محمد بن السائب الكلبي يكنى أبا النضر، وقد تركه أهل الحديث، وهو صاحب التفسير .. ولا نعرف لسالم أبي النضر المديني رواية عن أبي صالح مولى أم هانئ. وقد روي عن ابن عباس شيء من هذا على الاختصار من غير هذا الوجه».

قلت: وقد أشار الذهبي في التجريد (٣٧٦/١، ت ٤٠٢٤) إلى هذا الحديث في ترجمة عدي بن بداء، وصوَّب نصرانيته لأنه لم يبلغنا إسلامُه، وقد يُجابُ عن اعتراض المصنف على ذكر الذهبي نصرانية تميم الداري، بأنه أثبتَ نصرانيَّته زمنَ الحادثة، ولم ينف عنه الإسلام بعدها كما نفاه عن عدي، كما لم يدَّع أن تميمَ قصة الجام غير تميم قصة الجسَّاسة.

(٢) هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي النَّحَّاس، ت/٣٣٨هـ.

إمامُ العربية، صاحبُ التصانيف، منها: إعراب القرآن، اشتقاق الأسماء الحسنى، تفسير أبيات سيبويه، كتاب المعاني، الكافي في النحو، الناسخ والمنسوخ. السير (٤٠١/١٥).

(٣) لم أقف عليه في المطبوعة من تصانيفِ النحاس، وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٣/١١) بإسنادِه إلى مقاتل بن سُليمان، فساق الحديث مطوَّلا، وفي إسنادهِ انقطاع واضح بين مقاتل وتميم الداري.

(٤) في الوصايا، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾، إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ... (١٣/٤، ح ٢٧٨٠) من طريق سعيد بن جُبير، عن عبد الله بن عباس ﷺ.

(٥) انظر: التوضيح (٣٠٨/١٧).

السُّفُنِ [٢١٢/ب] الكبار البحرية، كالجنائب لها واحدها قارِب، وأمَّا ما جاء في بعض طرقه خارج هذا الكتاب: في أَقْرُبِ السَّفينة؛ فغير معروف في جمع قارب إلا أن تكون على غير قِياس، وقيل: أَقْرُبُ السفينة أدانيها، أي: ما قاربَ إلى الأرض منها. والله أعلم(١).

[٢٦٣٨] قوله: «**فَإِذَا هُمْ بِشَيْءٍ أَهْدَبَ**» الهُدْبُ: بضم الهاء وإسكان الدال المهملة وضمها، شَعر أشفار العين، ورجل أهدب كثيرُ هُدُبِ العين(٢).

[٢٦٣٩] قوله: «**أَنَا الجَسَّاسَةُ**» هي بفتح الجيم وتشديد السين المهملة، سميت بذلك لتجَسُّسِها الأخبارَ عن الدَّجال(٣)، وجاء عن عبد الله بن عَمرو ابن العاص أنَّها دابة الأرض المذكورة في القرآن، وقد تقدم(٤).

[٢٦٤٠] قوله: «**نَاوَى قَوْمًا**» أي: عادى قوما، وأصله الهمز، لأنه من النَوْءِ، وهو النُّهوض(٥).

[٢٦٤١] قوله: «**مَا فَعَلَتْ عَيْنُ زُغَرَ**» زُغَرُ: بضم الزاي وفتح العين المعجمة ثم بالراء، وهو موضعٌ بالشام، أعني بلدةً معروفة في الجانبِ القبلي من الشام(٦).

[٢٦٤٢] قوله: «**بَيْنَ عَمَّانَ وَبَيْسَانَ**» أما عَمَّان: فبفتح العين وشد الميم،

---

(١) انظر: مطالع الأنوار (٥-٣٢٦-٣٢٧).

(٢) انظر: الصحاح للجوهري (٢٣٧/١).

(٣) انظر: إكمال المعلم (٥٠٠/٨)، شرح النووي على مسلم (٧٨/١٨).

(٤) انظر النص رقم: ٢٦٢٥، ولم أقف على قوله مسندا.

(٥) انظر: الصحاح للجوهري (٢٥١٧/٦).

(٦) انظر: المطالع (٢٥٩/٣). وذكرَ ابنُ الأثير أنها بالبلقاء من الشام، والبلقاء -كما سبق- الإقليم الَّذِي تتوَسَّطُه مَدِينَةُ عَمَّان عَاصِمَةُ الأُرْدُنِّ، وذكر ابنُ الوردي أنها على طرف البحيرة المنتنة -يعني البحر الميت- بالشام، بينها وبين بيت المقدس ثلاثة أيام، وذكر الكلبي أن زُغر اسم امرأة نسبت إليها العين.

انظر: الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري (ص ١٦٥)، النهاية (٣٠٤/٢)، خريدة العجائب وفريدة الغرائب لابن الوردي (ص ٢٦٣).

وهي قريةٌ من عمل دمشق(١)، وحُكِي فيها تخفيف الميم، قال البَكري: ويقال فيه أيضا: عُمان بضم العين والتخفيف، كالتي من بلاد اليمن، لكن التي في بلاد اليمن بالضم والتخفيف ليس غيرُ(٢).

وأما بَيْسان: فبفتح الموحدة وإسكان المثناة تحت بُليدة معروفةٌ بالشام(٣)، دخلتُها غيرَ مَرَّةٍ، وفي المطالع: بَيْسَانُ بالشام، وآخِرُ بلادِ الحجاز(٤)، وفي ذلك نظر.

[٢٦٤٣] قوله: «**مَا فَعَلَتْ بُحَيْرَةُ الطَّبَرِيَّةِ**» هي بالشام، يعني: في الغَوْرِ، طولها عشرة أميال، ولزِمها الياء لأنها تصغير بحرة، لا تصغير بحر، لأن تصغير البحر بحير، وهي بحيرة عظيمة، يخرج منها نهر بينها وبين الصَّخرة ثمانية عشر ميلا، كذا قال(٥)

---

(١) هي اليوم عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية وأكبرُه مُدُنها.

(٢) حكى البكريُّ عن الإمام الخطَّابيِّ في عَمَّان الأردن تخفيف ميمِها لا ضمَّ عينِها، وفي عُمَانَ الخليجِ ضمَّ عينها مع تخفيف ميمها لا غيرُ.

انظر: إصلاح غلطِ المحدثين (ص ٣٨-٣٩)، معجم ما استعجم للبكري (٣/٩٧٠).

(٣) انظر: معجم البلدان (١/٥٢٧)، الروض المعطار (ص ١١٩). وهي اليوم مدينة في ضِفَّةِ الغَوْرِ الأُرْدُنِّيِّ الغَرْبِيَّةِ فِي فِلَسْطِينَ المُحْتَلَّةِ، جنوب بحيرة طَبَرِيَّةَ، وشَمَالَ غربي مدينة جنين التابعة للسلطة الفلسطينية. انظر: معجم المعالم الجغرافية (ص ٢٣٤).



(٤) كذا في المطبوع من مطالع الأنوار (١/٥٨٧)، ولو قال: «ببلاد الحجاز» لم يُشكل، فإنه أراد أن بَيسان اسم لموضعين، وذكر هذا البكري أيضا، قال: «بيسان:.. موضعان، أحدهما بالشام.. والثاني بالحجاز». معجم ما استعجم (١/٢٩٢).

(٥) في مطالع الأنوار (١/٥٩١).

وفيه نظر، بل بينهما تحويلات مراحل(١). [٢١٣/أ]

[٢٦٤٤] قوله: «**تَدَفَّق**» هو بفتح التاء في أوله وتشديد الفاء مفتوحة، وهو محذوف إحدى التاء بين تَتَدَفَّقُ(٢).

[٢٦٤٥] قوله: «**فَزَفَرَ ثَلَاثَ زَفَرَاتٍ**» الزَّفِير: اغتِراقُ النَّفَس للشدة، والزفير: أول صوت الحمار والشَّهيق آخرُه، لأن الزفير: إدخال النفس والشهيق إخراجه، وقد زَفَر بالفتح، يَزْفِر: بالكسر والاسم الزَّفْرَة(٣).

[٢٦٤٦] قوله: «**فَخَفَضَ فِيهِ وَرَفَعَ**(٤)» أي: عظَّم فِتْنَتَهُ، ورفع قدرها، ثم وَهَّن

---

(١) كذا قرأتُ العبارة عند المصنف. والمسافة اليوم بين بُحيرة طبرية وقبة الصخرة ١٦٢ كيلا، ما يساوي أربع مراحل تقريبا.

(٢) حذفت إحدى التاءين لكراهة اجتماعهما، وحذفها فصيحٌ كإثباتها.
انظر: شرح شافية ابن الحاجب للإستراباذي (٩٦٦/٢).

(٣) الصحاح للجوهري (٦٧٠/٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٣، ٣٩٨/٢، ح ٤١٢٦): «عن النَّوَّاسِ بنِ سَمْعَانَ الكِلَابِيَّ قال: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدَّجَّالَ الغَدَاةَ، فَخَفَضَ فِيهِ وَرَفَعَ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، قَالَ: «**غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ .. إِنَّهُ شَابٌّ قَطَطٌ، عَيْنُهُ قَائِمَةٌ، كَأَنِّي أُشَبِّهُهُ بِعَبْدِ العُزَّى بنِ قَطَنٍ، فَمَنْ رَآهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الكَهفِ، إِنَّهُ يَخْرُجُ مِن خَلَّةٍ بَيْنَ الشَّامِ وَالعِرَاقِ، فَعَاثَ يَمِينًا، وَعَاثَ شِمَالًا، يَا عِبَادَ اللَّهِ! اثْبُتُوا**»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا لُبْثُهُ فِي الأَرْضِ؟ قَالَ: «**أَرْبَعُونَ يَوْمًا، يَوْمٌ كَسَنَةٍ، وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ، وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ**»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَلِكَ اليَوْمُ الَّذِي كَسَنَةٍ تَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةُ يَوْمٍ؟ قَالَ: «**فَاقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ**» .. قَالَ: «**فَيَأْتِي القَوْمَ فَيَدْعُوهُمْ فَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ، وَيُؤْمِنُونَ بِهِ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ أَنْ تُمْطِرَ فَتُمْطِرَ، وَيَأْمُرُ الأَرْضَ أَنْ تُنْبِتَ فَتُنْبِتَ، وَتَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتُهُمْ أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرًى، وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا .. ثُمَّ يَمُرُّ بِالخَرِبَةِ، فَيَقُولُ لَهَا: أَخْرِجِي كُنُوزَكِ، فَيَنْطَلِقُ، فَتَتْبَعُهُ كُنُوزُهَا كَيَعَاسِيبِ النَّحْلِ، ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مُمْتَلِئًا شَبَابًا، فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ ضَرْبَةً فَيَقْطَعُهُ جِزْلَتَيْنِ رَمْيَةَ الغَرَضِ، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَيُقْبِلُ يَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ يَضْحَكُ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَيَنْزِلُ عِنْدَ المَنَارَةِ البَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ، وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى أَجْنِحَةِ مَلَكَيْنِ، إِذَا طَأْطَأَ رَأْسَهُ قَطَرَ،**

=

أمره وقدره وهوَّنه، وقيل: إنه أراد رفع صوته وخفضه في اقتصاص أمره[١].

[٢٦٤٧] قوله: «**حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ**»، الطائفة من الشيء: قطعة منه[٢]، فمعناه -والله أعلم- حتى ظَنَنَّا أنَّه في ناحية النخل، أي: قريبًا منا جدًا.

[٢٦٤٨] قوله: «**قَطَطٌ**» أي: شديد الجُعودة، يعني: أنَّ شعرَهُ كشعور السودان[٣].

وَإِذَا رَفَعَهُ يَتحَدَّرُ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ، وَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ أَنْ يَجِدُ رِيحَ نَفَسِهِ؛ إِلَّا مَاتَ، وَنَفَسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرَفُهُ، فَيَنْطَلِقُ حَتَّى يُدْرِكَهُ عِنْدَ بَابِ لُدٍّ فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَأْتِي نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى قَوْمًا قَدْ عَصَمَهُمُ اللَّهُ، فَيَمْسَحُ وُجُوهَهُمْ، وَيُحَدِّثُهُمْ بِدَرَجَاتِهِمْ فِي الجَنَّةِ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: يَا عِيسَى، إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِم، فَأَحْرِزْ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ، وَيَبْعَثُ اللَّهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَهُمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾، فَيَمُرُّ أَوَائِلُهُم عَلَى بُحَيْرَةِ الطَّبَرِيَّةِ، فَيَشْرَبُونَ مَا فِيهَا، ثُمَّ يَمُرُّ آخِرُهُمْ، فَيَقُولُونَ: لَقَدْ كَانَ فِي هَذَا مَاءٌ، مَرَّةً، وَيُحْصَرُ نَبِيُّ اللَّهِ عيسَى وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى يَكُونَ رَأْسُ الثَّوْرِ لِأَحَدِهِمْ خَيْرًا مِن مِائَةِ دِينَارٍ لِأَحَدِكُمُ اليَوْمَ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى اللَّهِ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّغَفَ فِي رِقَابِهِمْ، فَيُصْبِحُونَ فَرْسَى كَمَوْتِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، وَيَهْبِطُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ، فَلَا يَجِدُونَ مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا قَدْ مَلَأَهُ زَهَمُهُمْ، وَنَتْنُهُمْ، وَدِمَاؤُهُمْ، فَيَرْغَبُونَ إِلَى اللَّهِ، فَيُرْسِلُ عَلَيْهِمْ طَيْرًا كَأَعْنَاقِ البُخْتِ، فَتَحْمِلُهُمْ فَتَطْرَحُهُمْ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَطَرًا لَا يُكِنُّ مِنْهُ بَيْتُ مَدَرٍ، وَلَا وَبَرٍ فَيَغْسِلُهُ حَتَّى يَتْرُكَهُ كَالزَّلَقَةِ، ثُمَّ يُقَالُ لِلْأَرْضِ أَنْبِتِي ثَمَرَتَكِ، وَرُدِّي بَرَكَتَكِ، فَيَوْمَئِذٍ تَأْكُلُ العِصَابَةُ مِنَ الرُّمَّانَةِ فَتُشْبِعُهُمْ، وَيَسْتَظِلُّونَ بِقِحْفِهَا، وَيُبَارِكُ اللَّهُ فِي الرِّسْلِ، حَتَّى إِنَّ اللِّقْحَةَ مِنَ الإِبِلِ تَكْفِي الفِئَامَ مِنَ النَّاسِ، وَاللِّقْحَةَ مِنَ البَقَرِ تَكْفِي القَبِيلَةَ، وَاللِّقْحَةَ مِنَ الغَنَمِ تَكْفِي الفَخِذَ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَأْخُذُ تَحْتَ آبَاطِهِمْ فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلَّ مُسْلِمٍ، وَيَبْقَى سَائِرُ النَّاسِ يَتَهَارَجُونَ كَمَا تَتَهَارَجُ الحُمُرُ، فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ»».

(١) انظر: مطالع الأنوار (٢/٤٧٢).

(٢) والجزء منه. انظر: لسان العرب (٩/٢٢٥)، القاموس المحيط (ص ٨٣٣).

(٣) مطالع الأنوار (٢/١٥٧).

[٢٦٤٩] قوله: «**أُشَبِّهُهُ بِعَبْدِ العُزَّى بنِ قَطَنٍ**» هو عبد العُزَّى بن قَطَن ابن عمرو بن حبيب بن سعيد بن عائذ بن مالك بن جَذيمة وهو المصطلِق بن سعْد(١)، وهو [و(٢)] كعب وعَدِيٌّ، أولاد عمرو بن ربيعة. وأمُّه هالةُ أختُ خديجة، كذا قاله الدِّمياطي، نقلتُه عن خَطِه(٣).

[٢٦٥٠] قوله: «**إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ حِلَّةٍ بَيْنَ الشَّامِ، وَالْعِرَاقِ**» الحلة: بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام ثم تاء التأنيث، كذا في أصلنا(٤)، وقد رواه بعضهم خارج هذا الكتاب خَلَّة، بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام وتنوين الهاء، والمشهور في هذه اللفظة من خَلّةٍ، ورويت من غير منْ الجارة، فتفتح التاء، أي: سِمْت ذلك وقُبالته(٥)، ورواه بعضهم في مسلم حَلُّه، أي: نزولُه(٦)، ومعنى: خَلّة بالخاء المعجمة وتشديد اللام،

---

(١) ابن عمرو بن ربيعة لُحي بن حارثة. وعمرو بن لُحي هو أبو خزاعة. وهو الذي بحر البحيرةَ، وسيَّبَ السَّائبةَ، ووصل الوصيلةَ، وحمى الحامي، وغيَّر دين إسماعيل عليه السلام، ودعا العرب إلى عبادة الأصنامِ.

انظر: نسب معد واليمن الكبير للكلبي (٤٣٩/٢)، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة للتلمساني (٧١/٢).

(٢) سقطت الواو من الأصل، واستدركتُها من كتب الأنساب. والمقصودُ أن سعدا، وكعبا، وعديا أولاد عمرو بن ربيعة، ويقال: عمرو بن عامر بن ربيعة.

انظر: نسب معد واليمن الكبير للكلبي (٤٤٠/٢)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص ٢٣٥).

(٣) لم أقف عليه في المتوفر من كتب الدمياطي، وعزاهُ إليه ابن حجر، وذكر أن عبد العزى ابن قَطَن هلك في الجاهلية. انظر: فتح الباري (٤٨٨/٦).

(٤) وضبطَه محقق السنن الأعظميُّ بفتح الحاء المهملة، أما النسخة التيمورية (مج٣٧٥/٢) والسليمية (٢٠١/أ) ففيهما بالخاء المعجمة المفتوحة، مع كتابة صح عليها في النسخة الأولى، وتشديد اللام المفتوحة في الثانية، وهو الصواب.

(٥) وهي في المطبوعِ من صحيح مسلم. انظر التخريج في الحاشية الملاصقة، وتفسيرها للقاضي عياض في مشارق الأنوار (١٩٨/١).

(٦) ذكر هذه الرواية وتفسيرَها القاضي عياض في مشارق الأنوار (١٩٨/١)، أما المطبوع من =

الطريق بين البلدين، والخَلُّ أيضا الطريق في الرَّمل، فيجوز أن يكونَ استعارةُ لغيرِ الرَّمل، ولعل ذلك المكان رَملٌ[١]، وقد سقطت هذه اللفظة لبعض رواة مسلم، ففي الكلام: خارج بين الشام والعراق، ولم أر من ضبطه في أصلِنا من أنه بكسر الحاء، فليُحرَّر ذلك، ثم ذكره بعدَه[٢] ولم يتعرض للحاء فاعلمْه.

[٢٦٥١] قوله: «**فَعَاثَ يمِينًا وعَاثَ شَمالا**»، في أصلِنا: وعاث الثانية مفتوحة الثاءِ [٢١٣/ب] المثلَّثة، ودلنا ذلك على أنه أرادَ بالأولى كذلك[٣]، على أنهما فعل ماضي [..[٤]] ومعنى عاثَ أفسد[٥]، وقد رواه بعضهم في صحيح مسلم، عاثَ في الموضعين، على أنَّه فعل ماضي كما هنا[٦]، ورواه بعضهم: فعاثٍ بمثناة، وعاثٍ شمالا، على وزن قاضٍ اسمُ فاعلٍ من عَثَا[٧].

[٢٦٥٢] قوله: «**ما لُبْثُه فِينا؟ قال: أَرْبَعُونَ يَوْمًا، يَوْما كَسَنَةٍ، وَيَوْما كَشَهْرٍ، وَيَوْما كَجُمُعَةٍ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ**»، فمدَّةُ إقامتِه إذا قدَّرناها بأيامِنا سنة، وشهران، وخمسةَ عشرَ يوما[٨]. والله أعلم.

[٢٦٥٣] قوله: «**يَوْمٌ كَسَنَةٍ، وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ، وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ**

الصحيح ففيه لفظ: خَلَّة، من غير الجار، أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٤/٢٢٥٠، ح ٢٩٣٧) من حديث جُبير بن نُفير عن النواس بن سمعان ﷺ.

(١) انظر: المطالع (٢/٢٩٦) وقبله المشارق (١/٢١٠).

(٢) أي في الحديث الذي بعده، وهو حديث أبي أُمامة الباهلي ﷺ.

(٣) كذا قرأت العبارة في الهامش الأعلى.

(٤) طمسٌ بمقدار كلمة في هذا الموضع بسبب بلل ونحوه.

(٥) انظر: النهاية (٣/٣٢٧).

(٦) أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٤/٢٢٥٠، ح ٢٩٣٧) من حديث جُبير بن نُفير عن النواس بن سمعان ﷺ.

(٧) ذكره القاضي عياض عن الجياني. انظر: إكمال المعلم (٨/٤٨٣).

(٨) إذا حسبنا أحد الشهرين ٢٩ يوما والآخر ٣٠ يوما.

كَأَيَّامِكُمْ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسَنَةٍ تَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةُ يَوْمٍ؟ قَالَ: «فَاقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ» هذا حديثٌ كثيرُ الفوائد ويُلْغَزُ من الحُكْم الذي فيه لُغزٌ، فيقال: يتصور أن يجب على المكلفين أجمعين في اليوم والليلة، وهو من طلوع الشمس إلى طلوعها ثانيا من غير نذر أكثر من خمس صلوات، وإن شئت قلت: أكثر من ألف صلاة، وصورته في هذا الحُكْمِ المذكور في خروج الدجال، والحديثُ في صحيح مسلم، وهذا الذي نص عليه في الحديث؛ لا يخفى مجيئُه في سائر الأحكام المتعلقة بالأيام، كإقامة الأعياد، وصوم رمضان، ومواقيت الحج، ويوم عرفة، وأيام منى، ومدة الآجال، كالسَّلَم، والإجارة، والإيلاء، والعُنَّة[1] وغيرها، فيُفطن لذلك، وامتحِنْ بجميعها فقل مثلا: امرأة ماتَ عنها زوجُها وليست بحامل، ومع ذلك فإنها تَعْتَدُّ من طلوع الشمس إلى زوالها، وكذا في بدء الإيلاء، والعُنَّةِ، ونحوها فالقياسُ أن يُوترَ ويصليَ التراويح نهارا، وأن يُسِرَّ في المغرب، والعشاءِ، والصبحِ، لأنَّه لا يريد على القضاءِ، وحينئذ فامتحن بذلك كله، فقل: مَغْرِبٌ يُفعل بالنهار أداء، وهكذا في الوتر والتراويح، وتقول أيضا: مغربٌ يصليها الإمام والمنفردُ أداءً لا قضاءً، ومع ذلك يُسِرُّ بهما، ويقع الامتحان بهذا كله، فيقال: ظُهرٌ وقعتْ ليلًا، وهي أداءٌ لا قَضَاءٌ، وهكذا ما في الفرائض والضُّحَى، وسُنَّةِ الفَجْرِ، وتقول: ظُهرٌ أو عصرٌ أو عِشاءٌ، وقعتْ أداءً، ومع ذلك يُجْهَرُ بها، ويُفْطَرُ في رمضان، والشمسُ طالعة.

واعلم أنَّ الأيَّام مختلفة في الطول والقِصَر باعتبار الفُصول، فيُنظرُ إلى الفصل

---

(١) العُنَّة: عَجْزٌ يصيب الرجلَ فلا يقدر على الجماع، وأصل الكلمة من عَنَّ يَعُنُّ بمعنى عرَضَ واعترضَ وظَهر حَبسَ. ومنه عِنانُ الفرس: سَيْرُ اللجام الذي تُمْسَكُ به الدابةُ، سُمِّي بذلك لأنه يعترضُ سرعة الفرس، ويحبس مشْيه. ومنه قول امرئ القيس:

فَعَنَّ لنا سِرْبٌ كأنَّ نِعاجه *** عذارَى دَوارٍ في مُلاءٍ مُزَيَّل

أي عرض وظهر واعْتَرَضَنا سِربٌ من النعاج، والعُنَّة التي بمعنى العجز المذكور تشتمل على المعاني السابقة كلها، وهي معاني متقاربة في دلالاتها.

انظر: الصحاح (٢١٦٦/٦)، معجم مقاييس اللغة (١٩/٤)، القاموس المحيط (ص ١٢٦٦/١)، المعجم الوسيط (٦٣٣/٢).

الذي وقع ذلك عَقِبَهُ، ثم تُوَزَّعُ الأوقاتُ على نسبةِ الأيام الواقعة بعد ذلك الفصل. والله أعلم. كُلُّهُ من كَلامِ بعضِ شُيوخِ شُيوخِي[١] الذين أدركتُهم بالسِّنِّ. [٢١٤/أ]

[٢٦٥٤] قوله: «**سَارِحَتُهُمْ**» أي: ماشِيَتُهم[٢].

[٢٦٥٥] قوله: « **أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرًا**» أي: أسْنِمَة جمع ذُروةٍ، بكسر الذال المعجمة وضمِّها تقدمت[٣].

[٢٦٥٦] قوله: «**وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا**» أي: أتمَّها وأعظمَها لكثرة لبنِها، وهو بالسين المهملة ثم موحدة ثم غين معجمة، وقد وقع عند بعض رواة مسلم، أشبعه: بالشين المعجمة والعين المهملة، وهو خطأ[٤]. والله أعلم.

[٢٦٥٧] قوله: «**كَيَعَاسِيبِ النَّحْلِ**» هو جمع يَعْسُوب، وهو ذكر النحل، وقال بعضهم: المراد جماعةُ النحل، لا ذكورُها، لكنه كنى عن الجماعة باليعسوب، لأنه أميرها متى طار اتبعتْه جماعتُه[٥].

[٢٦٥٨] قوله: «**جِزْلَتَيْنِ**» هو بفتح الجيم وكسرها، أي: قطعتين[٦].

[٢٦٥٩] قوله: «**رَمْيَةَ الغَرَضِ**» أي: أنه يجعل بين الجِزلتين مقدار رَمْيَةِ

---

(١) لم يتبيَّن لي من هو، وبعضُ ما نقله المصنِّف ذكره الرملي في حاشيته على أسنى المطالب لزكريا الأنصاري (١١٧/١)، حيث قال عند شرحه للفظ الحديث: «**قال: لا، اقدروا له قدره**» «هذا الذي نص عليه في الحديث لا يخفى مجيئه في سائر الأحكام المتعلقة بالأيام كإقامة الأعياد وصوم رمضان ومواقيت الحج ويوم عرفة وأيام منى ومدة الآجال كالسلم والإجارة والإيلاء والعنة والعدة، واعلم أن الأيام مختلفة في الطول والقصر باعتبار الفصول، فينظر إلى الفصل الذي وقع ذلك عقبه، ثم توزع الأوقات على نسبة الأيام الواقعة بعد ذلك الفصل».

(٢) مطالع الأنوار (٤٧٥/٥).

(٣) تقدم في النص رقم: ٢٤٧٧.

(٤) انظر: مطالع الأنوار (٤٤٩/٥).

(٥) انظر: إكمال المعلم (٤٨٤/٨)، مطالع الأنوار (٢٨٣/٦).

(٦) الصحاح للجوهري (١٦٥٥/٤).

الغَرَضِ، قال القاضي عِياض: وعندي أنه أراد فيصيبه في قَطْعِهِ إيَّاه إصابةَ الرَّمْيَةِ الغَرض، ثم اختُصِر لفهم السامع(١).

[٢٦٦٠] قوله: «**عِنْدَ المَنَارَةِ البَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ**» المنارة: بفتح الميم، وهذه المنارةُ موجودةٌ اليوم شرقيَّ دِمَشق(٢).

[٢٦٦١] قوله: «**بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ**» هو بالذال المعجمة والمهملة، والمهملة أكثر، وهما مشهوران للأوائل والأواخر من أهل اللغة والغريب، وأكثر ما يقع في النسخ بالإهمال، وكذا هو في أصلنا(٣)، ومعناه: لابسٌ مهرودتين، أي: ثوبين مصبوغين بورس ثم الزعفران(٤)، كذا قالوا، وفي ذلك نظر، لأنه يحكم بشرع النبي ﷺ، ولبسُ المزعفر حرام، وكذلك المورَّسِ على الصحيح، وقيل: هما شِقَّتانِ والشِّقَّةُ نصفُ المُلاءة، وهذا ظاهر(٥). والله أعلم. [٢١٤/ب]

[٢٦٦٢] قوله: «**جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ**» الجُمان: بضم الجيم وتخفيف الميم، وهو حَبَّاتٌ من الفضة، تصنَعُ على هيئةِ اللؤلؤ الكبار، والمراد: يتحدَّر منه الماء على هيئة

---

(١) انظر: إكمال المعلم (٤٨٤/٨)، شرح النووي على مسلم (٦٧/١٨).

(٢) كذا قال النووي وغيرهُ، ونقل المقريزيُّ نحوه عن شيخ الإسلام ابن تيمية، قال: «أخبرني الحافظ شيخ السنة عمادُ الدين أبو بكر بن أبي المجد الحنبلي رحمه الله قال: أخبرني عمادُ الدين ابن كثير قال: سمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: (لينزلنّ عيسى ابن مريم على هذه المنارة)، ويشير إلى منارة جامع بني أمية الشرقية، وتكون يومئذٍ بيضاء. قال: وكانت حينئذٍ غير بيضاء فاحترقت بعد موت الشيخ، وأُعِيدَت وبيّضت. قال كاتبه (أي: المقريزي): وهي باقية إلى اليوم لم تحترق عند حريق الجامع في نوبة الطاغية تيمورلنك في سنة ثلاث وثمان مئة عند دخوله دمشق وتحريقها».

شرح النووي على مسلم (٦٧/١٨)، درر العقود الفريدة (١٥٠/١-١٥١).

(٣) وكذا في النسختين التيمورية (مج٣٧٦/٢) والسليمية (٢٠١/ب)، وانظر: شرح النووي على مسلم (٦٧/١٨).

(٤) انظر: النهاية (٢٥٨/٥).

(٥) انظر: مطالع الأنوار (١٢١/٦).

اللؤلؤ في صفائه، فسمَّى الماء جُمانا لشبهه بهِ في الصفاء والحُسن[١].

[٢٦٦٣] قوله: «**وَلا يحِلُّ لِكَافِرٍ أَنْ يَجِدُ رِيحَ نَفَسِهِ، إِلَّا مَاتَ**» ومعنى لا يحِلُّ أي: لا يمكنُ ولا يقعُ، وقال القاضي: معناه عندي حق واجب. انتهى. ويحلُّ: بفتح الياء وكسر الحاء المهملة، وقد رواه بعضهُم بضم الحاء، وهو وهمٌ وغلطٌ[٢].

[٢٦٦٤] قوله: «**يَجِدُ رِيحَ نَفَسِهِ**» وكذلك «**وَنَفَسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرَفُهُ**»، هما بفتح الفاءِ فيهما[٣]. فاعلمْه.

[٢٦٦٥] قوله: «**حَتَّى يُدْرِكَهُ عِنْدَ بَابِ لُـدٍّ**» هو بضم اللام وتشديد الدال المهملة، معروف وهي بلدةٌ قريبة من الرملة، وهما قريتان من بيت المقدس[٤].

[٢٦٦٦] قوله: «**فَيَمْسَحُ وُجُوهَهُمْ**» قال القاضي: هذا المسح حقيقة، فيمسحُ وجوههم تبركًا وبرًا، ويحتملُ أنَّه كشف ما يكونون فيه من الشدة والخوف[٥].

---

(١) شرح النووي على مسلم (٦٧/١٨)، وانظر: النهاية لابن الأثير (٣٠١/١).

(٢) انظر: إكمال المعلم (٤٨٦/٨)، شرح النووي على مسلم (٦٧/١٨).

(٣) وكذا ضُبط في النسختين التيمورية (مج٣٧٦/٢) والسليمية (٢٠١/ب) بالفتح. والفرقُ واضحٌ بين النَّفَسِ والنَّفْسِ.

(٤) كذا قال النووي في شرحه على مسلم (٦٨/١٨)، وفيه أقوال أخرى ذكرها القاضي عياض في إكمال المعلم (٤٨٦/٨)، وما ذكره النووي هو الأقرب، ولا تزال مدينة قديمة قائمة في فلسطين التاريخية تحملُ اسم: اللُّدّ، وتبعد من مدينة القدس ٣٨ كيلا غربا تحت سلطة الاحتلال الصهيونية.



(٥) شرح النووي على مسلم (٦٨/١٨).

[٢٦٦٧] قوله: «**لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ**» هو تثنيةُ يد، ومعناه: لا قدرة ولا طاقة، وقد تقدم مع زيادة، وتقدم إعرابُه قبله بقليل(١).

[٢٦٦٨] قوله: «**فأَحْرِزْ عِبَادِي إِلَى الطُّور**» أي: ضُمَّهم، ووقع في هذه اللَّفظة في غير هذا الكتاب غير ما ذكرتُ كحَزِّبْ: بالزاي والباءِ أي: اجْمَعْهُم، وحَوِّزْ بالواو والزاي أي: نحِّهم عن طريقِهم إلى الطُّور(٢).

[٢٦٦٩] قوله: «**مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ**» الحَدَبُ: المرتفعُ من الأرض(٣)، ويَنْسِلُون: يمشُونَ مُسْرِعِينَ(٤).

[٢٦٧٠] قوله: «**وَيُحْصُرُ نَبِيُّ اللَّهِ عيسى وَأَصْحَابُهُ**» هو من الحَصْرِ: بالحاء والصاد المهملتين ثم الراءِ(٥)، وهو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

[٢٦٧١] قوله: «**فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّغَفَ**» هو بنون وعين معجمة مفتوحتين ثم بالفاء، وهو دُودٌ تكون في أنوف الإبلِ والغنم، الواحدة: نَغَفَةٌ(٦). [٢١٥/أ]

[٢٦٧٢] قوله: «**فَيُصْبِحُونَ فَرْسَا**» هو بفتح الفاء وإسكان الراء ثم بالسين المهملة منصوبٌ بنون، كذا في أصلنا(٧)، والذي أحفظه وضبطه غير واحدٍ، فرسى:

---

(١) تقدم شرح الجملة في النص رقم: ٢٥٧٩.

(٢) انظر: مشارق الأنوار (١٨٩/١)، مطالع الأنوار (٢٦٣/٢)، شرح النووي على مسلم (٦٨/١٨).

(٣) ومنه حدبُ الظهر، وهو مَا ارْتَفَع وغَلُظ منه. النهاية (٣٤٩/١).

(٤) كذا فسره الزَّجَّاج. كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢٠٦/٤).

وفسره ابنُ قتيبة بأنه من «النَّسَلان وهو: مُقَارَبَةُ الخطْو مع الإسراع، كمشيِ الذئبِ إذا بادر». غريب القرآن لابن قتيبة (ص ٢٨٨).

(٥) وكذا في النسختين التيمورية (مج٢/٣٧٦) والسليمية (٢٠١/ب).

(٦) الصحاح للجوهري (١٤٣٥/٤).

(٧) وكذا في النسختين التيمورية (مج٢/٣٧٦) والسليمية (٢٠١/ب)، هو راجع إلى الاختلاف في الرسم لا غير.

بفتح الفاء مقصور، أي: قتلَى واحدهم فَرِيس(١).

[٢٦٧٣] قوله: «**إِلَّا قَدْ مَلَأَهُ زَهَمُهُمْ، وَنَتْنُهُمْ**» أي: دسمُهم ورائحتهم الكريهة(٢).

[٢٦٧٤] قوله: «**لَا يُكِنُّ مِنْهُ بَيْتُ مَدَرٍ، وَلَا وَبَرٍ**» أي: لا يمنع من نزول (الماء(٣)) بيتُ المدر، بفتح الميم والدال وهو الطين الصُلب.

[٢٦٧٥] قوله: «**حَتَّى يَتْرُكَهُ كَالزَّلَفَةِ**» هو بالزاي وبالفاء، كذا في هذا الكتاب(٤)، وروى في صحيح مسلم(٥) كالزَّلَقة: بفتح الزاي واللام وبالقاف، وروي كما هنا، وروى بفتح الزاي واللام وبالفاء(٦)، وفي المطالع: كالزَّلَفَةِ، ويروى بالقاف، وبالوجهين ضبطناه عن متقني شيوخنا، وبهما ذكره أهلُ اللغة وفسرها ابن عباس بالمِرآة، وقاله ثعلب وأبو زيد، وقال آخرون: هو بالفاء الإِجَّانة(٧) الخضراء، وقيل: الصحفة، وقيل: المصانعُ الممتلئةُ ماءً(٨)، وقد أسقطتُ قولا آخر من كلامه.

---

(١) انظر: مطالع الأنوار (٢٢٢/٥)، النهاية (٤٢٨/٣).

(٢) والزُّهمة: الريح المنتنة. انظر: الصحاح للجوهري (١٩٤٦/٥).

(٣) في الأصل: الملائكة، وأراه سبق قلم، والتصويب من شرح النووي على مسلم (٦٩/١٨).

(٤) وفي النسختين التيمورية (مج٣٧٦/٢) والسليمية (٢٠١/ب).

(٥) أخرجه مسلم في الفتن، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٢٢٥٤/٤، ح ٢٩٣٧) من حديث النواس بن سمعان ﷺ.

(٦) قال القاضي عياض: «كالزلفة يريد الأرض، بفتح الزاي واللام وتسكين اللام أيضا ويقال بالقاف أيضا بالوجهين، وبجميعها روينا الحرف في كتاب مسلم، وضبطناه عن متقني شيوخنا، وذكر جميع ذلك أهل اللغة وصححوه».
مشارق الأنوار (٣١٠/١).

(٧) الإِجَّانَة: اسمٌ لإناءٍ يُغسلُ فيه الثياب، وهو فارسي معرب.
انظر: المخصص لابن سيده (٤٦٢/٢)، إسفار الفصيح (٧٥١/٢)، لسان العرب (١٥٣/٧).

(٨) المطالع (٢٣١/٢)

[٢٦٧٦] قوله: «**تَأْكُلُ الْعِصَابَةُ**» هم الجماعة من الناس(١).

[٢٦٧٧] قوله: «**وَيَسْتَظِلُّونَ بِقِحْفِهَا**» هو بكسر القاف، وهو مقعَّرُ قِشْرِها، شبَّهها بقِحْفِ الرأس، وهو الذي فوقَ الدماغ، وقيل: هو ما انفَلَق من جُمْجُمَتِه وانْفَصَل(٢).

[٢٦٧٨] قوله: «**وَيُبَارِكُ اللَّهُ فِي الرِّسْلِ**» هو بكسر الراء وإسكان السين المهملة اللبن(٣).

[٢٦٧٩] قوله: «**حَتَّى إِنَّ اللِّقْحَةَ**» هي بكسرِ اللام وفتحها، الأول أشهر، وهي القريبة العهد بالولادة(٤).

[٢٦٨٠] قوله: «**تَكْفِي الفِئَامَ**» بكسر الفاءِ وبعدها همزةٌ ممدودة، وهم الجماعةُ الكبيرة، قال القاضي: ومنهم من يقوله بالياء، ولا يجيزُ الهمز، وقال أيضا: وحكاه الخليل بفتح الفاء، قال: وهي رواية القابسيِّ، وذكره صاحب العين غير مهموزٍ فأدخله في حرف الياء، [٢١٥/ب] وذكر الخطابي: أن بعضهم ذكره بفتح الفاء وتشديد الياء، وهو غلطٌ فاحش(٥).

[٢٦٨١] قوله: «**تَكْفِي الفَخِذَ**» الفَخِذَ: الجماعةُ من الأقارب، قال بعضُهم: أنه لا يقال إلا بإسكان الخاءِ، بخلاف الفخِذ التي هي العضو(٦).

[٢٦٨٢] قوله: «**يَتَهَارَجُونَ كَمَا تَتَهَارَجُ الحُمُرُ**» أي: يُجامِعُ الرجال النساء علانِيةً بحضرةِ الناس، كما يفعلُ الحَمِير، ولا يكترِثُون لذلك، والهَرْجُ: بإسكان الراء

---

(١) الصحاح للجوهري (١/١٨٣).

(٢) النهاية لابن الأثير (٤/١٧).

(٣) الصحاح للجوهري (٤/١٧٠٩).

(٤) انظر: مطالع الأنوار (٣/٤٤٩).

(٥) انظر: إصلاحُ غلطِ المحدثين (ص ٣٣)، مشارق الأنوار (٢/١٤٤).

(٦) القائل بإسكان الخاء فيه ابنُ فارس.

انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/٤٨١)، مشارق الأنوار (٢/١٤٨).

الجماعُ، يقال: هَرَجَ زوجتَه أي: جامَعَها يهرِجُها، ويهرُجها، ويهرَجُها[١]، مثلَّثُ الراء، كذا رأيتُه في كلام غير واحدٍ منهم صاحب المطالع[٢].

[٢٦٨٣] قوله: «**عَنْ أَبِي زُرْعَةَ السَّيْبَانِيِّ يَحْيَى بنِ أَبِي عَمْرٍو**[٣]»، والسَّيْبَانِيُّ:

---

(١) شرح النووي على مسلم (٧٠/١٨). انظر: المحيط في اللغة لابن عباد (٣٧٥/٣)،

(٢) مطالع الأنوار (١٢١/٦). وانظر: المحيط في اللغة لابن عباد (٣٧٥/٣)، مشارق الأنوار (٢٦٧/٢)، لسان العرب (٣٨٩/٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٣، ٣٩٩/٢، ح ٤١٢٨): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ المُحَارِبِيُّ، عن إِسْمَاعِيل بنِ رَافِعٍ أَبِي رَافِعٍ، عن أَبِي زُرْعَةَ السَّيْبَانِيِّ يَحْيَى ابنِ أَبِي عَمْرٍو، عن عَمْرِو بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .. قَالَ: «**إِنَّهُ لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ مُنْذُ ذَرَأَ اللَّهُ ذُرِّيَّةَ آدَمَ أَعْظَمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ، .. إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ خَلَّةٍ بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، فَيَعِيثُ يَمِينًا، وَيَعِيثُ شِمَالًا، .. وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ أَنَّ مَعَهُ جَنَّةً وَنَارًا، فَنَارُهُ جَنَّةٌ وَجَنَّتُهُ نَارٌ، فَمَنِ ابْتُلِيَ بِنَارِهِ فَلْيَسْتَغِثْ بِاللَّهِ، وَلْيَقْرَأْ فَوَاتِحَ الكَهْفِ، .. وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ أَنْ يُسَلَّطَ عَلَى نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، فَيَقْتُلَهَا وَيَنْشُرَهَا بِالْمِنْشَارِ، حَتَّى يُلْقَى شِقَّتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولَ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي هَذَا، فَإِنِّي أَبْعَثُهُ الآنَ .. وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ أَنْ يَمُرَّ بِالْحَيِّ فَيُكَذِّبُونَهُ، فَلَا تَبْقَى لَهُمْ سَائِمَةٌ إِلَّا هَلَكَتْ، .. وَإِنَّهُ لَا يَبْقَى شَيْءٌ مِنَ الأَرْضِ إِلَّا وَطِئَهُ، وَظَهَرَ عَلَيْهِ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، لَا يَأْتِيهِمَا ؛ إِلَّا لَقِيَتْهُ المَلَائِكَةُ بِالسُّيُوفِ صَلْتَةً، حَتَّى يَنْزِلَ عِنْدَ الضُّرَيْبِ الأَحْمَرِ ..»، فَقَالَتْ أُمُّ شَرِيكٍ بِنْتُ أَبِي العَكَرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَيْنَ العَرَبُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «**هُمْ يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ، وَجُلُّهُمْ بِبَيْتِ المَقْدِسِ، وَإِمَامُهُمْ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَبَيْنَمَا إِمَامُهُمْ قَدْ تَقَدَّمَ يُصَلِّي بِهِمُ الصُّبْحَ، إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِمْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ الصُّبْحَ، .. قَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَام: افْتَحُوا البَابَ، فَيُفْتَحُ وَوَرَاءَهُ الدَّجَّالُ مَعَهُ سَبْعُونَ الفَ يَهُودِيٍّ، كُلُّهُمْ ذُو سَيْفٍ مُحَلًّى وَسَاجٍ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ الدَّجَّالُ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ المِلْحُ فِي المَاءِ، .. فَيُدْرِكُهُ عِنْدَ بَابِ اللُّدِّ الشَّرْقِيِّ فَيَقْتُلُهُ، فَيَهْزِمُ اللَّهُ اليَهُودَ، فَلَا يَبْقَى شَيْءٌ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ يَتَوَارَى بِهِ يَهُودِيٌّ إِلَّا أَنْطَقَ اللَّهُ ذَلِكَ الشَّيْءَ، لَا حَجَرَ، وَلَا شَجَرَ، وَلَا حَائِطَ، وَلَا دَابَّةَ إِلَّا الغَرْقَدَةَ، فَإِنَّهَا مِنْ شَجَرِهِمْ لَا تَنْطِقُ، إِلَّا قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ المُسْلِمَ، هَذَا يَهُودِيٌّ، فَتَعَالَ اقْتُلْهُ»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَإِنَّ أَيَّامَهُ أَرْبَعُونَ سَنَةً، السَّنَةُ كَنِصْفِ السَّنَةِ، وَالسَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَالشَّهْرُ كَالْجُمُعَةِ، وَآخِرُ أَيَّامِهِ

=

هو بفتح السين والكسر، ثم مثناة تحت ساكنة، ثم موحدة، وسَيْبَان بطن من مُرادٍ(١).

[٢٦٨٤] قوله: «**مِنْ حلَّةٍ بَيْنَ الشَّامِ وَالعِرَاقِ**» تقدم الكلام عليها قُبيله، وهنا لم يكسر الحاء فَسَلِم(٢).

[٢٦٨٥] قوله: «**فَمَنِ ابْتُلِيَ بِنَارِهِ فَلْيَسْتَغِيثْ بِاللَّهِ**» كذا هو في أصلنا بإثبات الياءِ(٣)، وهو لغةٌ مشهورة(٤).

[٢٦٨٦] قوله: «**يَنْشُرَهَا بِالمِئشَارِ**» المئشار: هو بهمزةٍ بعد الميم، وهو الأصحُّ، ويجوز تخفيف الهمزة، وهو الذي في أصلنا، ويجوزُ فيه المنشار، النون(٥) من حيثُ اللغة(٦).

[٢٦٨٧] قوله: «**فَلَا تَبْقَى لَهُمْ سَائِمَةٌ**» السائمة من الماشية: الراعِية يقال:

كَالشَّرَرَةِ...»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**فَيَكُونُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَام فِي أُمَّتِي حَكَمًا عَدْلًا، يَدُقُّ الصليب ويضَعُ الجِزْيَة .. وَتُرْفَعُ الشَّحْنَاءُ وَالتَّبَاغُضُ، وَتُنْزَعُ حُمَةُ كُلِّ ذَاتِ حُمَةٍ، حَتَّى يُدْخِلَ الوَلِيدُ يَدَهُ فِي الحَيَّةِ فَلَا تَضُرَّهُ، وَتُفِرَّ الوَلِيدَةُ الأَسَدَ فَلَا يَضُرُّهَا، وَيَكُونَ الذِّئْبُ فِي الغَنَمِ كَأَنَّهُ كَلْبُهَا، وَتُمْلَأُ الأَرْضُ مِنَ السِّلْمِ كَمَا يُمْلَأُ الإِنَاءُ مِنَ المَاءِ، .. وَتَكُونُ الأَرْضُ كَفَاثُورِ الفِضَّةِ، تُنْبِتُ نَبَاتَهَا بِعَهْدِ آدَمَ، حَتَّى يَجْتَمِعَ النَّفَرُ عَلَى القِطْفِ مِنَ العِنَبِ فَيُشْبِعَهُمْ، وَيَجْتَمِعَ النَّفَرُ عَلَى الرُّمَّانَةِ فَتُشْبِعَهُمْ، وَيَكُونَ الثَّوْرُ بِكَذَا وَكَذَا مِنَ المَالِ...**»».

(١) انظر: توضيح المشتبه (٥/٢٤٤).

(٢) كذا (حلة) بالحاء المهملة في الأصل، وتقدم في النص رقم: ٢٦٥٠، وفي النسخة التيمورية (مج٢/٣٧٨) والسليمية (٢٠٢/أ) في الموضعين: (خلة) بالخاء المعجمة، وهو الصواب كما سبق بيانه.

(٣) وفي النسخة السليمية (٢٠٢)، ولا يبينُ الأمرُ في التيمورية (مج٢/٣٧٨).

(٤) لبني عبس وبني حنيفة، قاله الفراء. انظر: معاني القرآن للفراء (١/١٦١).

(٥) كذا في الأصل، ولفظ: (بالنون) أولى.

(٦) انظر: إكمال المعلم (٨/٥٥٥)، مطالع الأنوار (١/٣٣٦)، النهاية (١/٥١)، لسان العرب (٤/٢٠).

سامتْ تسومُ سَوْمًا وأَسَمْتُها أنا[١].

[٢٦٨٨] قوله: «**مِنْ نَقْبٍ مِنْ نِقَابِهِمَا**» قال ابن وهب: مداخِلهما، وقال غيره: الأبواب وفُوَّهاتُ طرقِها التي يُدخل إليهما منها، والنَّقْبُ أيضا الطريقُ بين الجبلين، وهي المنقبة أيضا، والنَّقْبَة والنَّقْبُ أيضا في الحائط وغيره، كالبابِ يُخْلَصُ منه إلى ما سواه[٢]. [٢١٦/أ]

[٢٦٨٩] قوله: «**صَلْتَةً**» أي: مسلُولة، يُقال: جاء وبيده السَّيفُ صَلتا وصُلتا، بالفتح والضم، أي: مسلُولا[٣].

[٢٦٩٠] قوله: «**حَتَّى يَنْزِلَ عِنْدَ الضُّرَيْبِ الْأَحْمَر**» الضُّرَيب: بضم الضاد المعجمة وفتح الراء ثم مثناة تحت ساكنة ثم موحدة، هكذا هو مضبوطٌ في أصلنا بالقلم[٤]، وهو مكانٌ بقرب مدينة النبي عليه السلام[٥]. كما صرحت به الرواية.

[٢٦٩١] قوله: «**فَقَالَتْ أُمُّ شَرِيكٍ بِنْتُ أَبِي العُكَرِ**» العُكَر: بضم العين المهملة وفتح الكاف ثم راء، كذا هي في أصلنا[٦]، وأنا لا أعرف في هذا الاسم شيئا[٧].

---

(١) إذا أخرجتَها إلى الرَعْيِ. الصحاح للجوهري (١٩٥٦/٥).

(٢) مطالع الأنوار (٢٠١/٤)، وقبله في مشارق الأنوار (٢٣/٢).

(٣) ومنه الإصليتُ، اسمٌ من أسماء السيف، ومنه قول الشنفرى في لاميَّته:

ثَلاَثَةُ أَصْحابٍ: فُؤَادٌ مُشَيَّعٌ *** وأَبْيَضُ إصْلِيْتٌ وصَفْرَاءُ عَيْطَلُ

انظر: لامية العرب (ص ٤)، المخصص لابن سيده (٢٠/٢)، مشارق الأنوار (٤٤/٢).

(٤) وكذا في النسخة التيمورية (مج٣٧٩/٢)، أما في السليمية (٢٠٢/أ) فبالظاء المعجمة، وهو الأشبه بالصواب، وضبطَه ابن الأثير بضم الظاء، وذكر أنه مُصَغَّرٌ من ظَرِب ككَتِفٍ، ومعناه الجبل الصغير. انظر: النهاية (١٥٦/٣).

(٥) عند منقطَع السَبِخة كما في الحديث، وُحدِّدتْ في حديث أنس لدى مسلم (٢٢٦٦/٤، ح ٢٩٤٣) بسَبِخَة الجُرف. والجُرفُ حي كبيرٌ شمال غرب المدينة، والأرضُ السبخة هي الأرض المالحة. انظر: لسان العرب (٢٣/٣).

(٦) وفي التيمورية (مج٣٧٩/٢). أما في السليمية (٢٠٢/أ) فبفتح العين وتسكين الكاف.

(٧) ذكرها ابن مأكولا في إكماله وقال: أم شريك بن أبي العكر، فجعل شريكا ابنا لأبي العكر، =

[٢٦٩٢] قوله: «**وَسَاجٍ**» السَّاج: الطَّيلسانُ الأخضر، وقيل: الطيلسان المُقَوَّرُ يُنسج كذلك، والطَّيْلَسان مثلَّثُ اللام[(١)].

[٢٦٩٣] قوله: «**إِلَّا الغَرْقَدَةَ، فَإِنَّهَا مِنْ شَجَرِهِمْ**» الغَرْقَدَةُ: شجرةٌ من العِضاه، وشجر الشَّوْكِ، والغَرْقَدُ جمعُها[(٢)].

[٢٦٩٤] قوله: «**وَإِنَّ أَيَّامَهُ أَرْبَعُونَ سَنَةً، السَّنَةُ كَنِصْفِ السَّنَةِ، وَالسَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَالشَّهْرُ كَالْجُمُعَةِ، وَآخِرُ أَيَّامِهِ كَالشَّرَرَةِ**»، في سندِه عطيَّة هو العوفي، وحالته معروفة[(٣)]، والحديث الذي تقدم وذكرتُ فيه ذاك اللُّغز، هو الذي جاء في الصحيح فاعلمْه.

لا أنها ابنة أبي العكر، وصوب ابنُ حجر كونها زوجا لأبي العكر في ترجمة أبي العكر وترجمة أم شريك، وهي المرأة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، فلم يتزوجها ولم تتزوج حتى ماتت، ونقل ابن مأكولا عن الزبير بن بكار أنها من ولد رواحة بن منقذ واسمها: غزية بنت دودان بن عمرو ابن عامر بن رواحة، وحكى ابن حجر في اسمها: غُزَيلة.

انظر: الإكمال (١١٩/٣)، الإصابة (٢٨٢/٧، ٢٣٨/٨).

(١) تقدم الكلام عليه تفصيلا في باب حجة رسول الله ﷺ النص رقم: ١٩٢٠.

(٢) النهاية في غريب الحديث (٣٦٢/٣).

(٣) عطية بن سعد العوفي ضعيف، بل ذكر الذهبي أنه مجمعٌ على ضعفِه، تقدم الكلام عليه في النص رقم: ٢٣٨٢. وسندُ الحديث في السنن داخل سياقِ حديث أبي زرعة السَّيباني: (الكتاب ٣١، الباب ٣٣، ٤٠٠/٢، ح ٤١٢٨): «فَحَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابنُ الوَلِيدِ الوَصَّافِيُّ، عن عَطِيَّةَ عن أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ «ذلكَ الرجلُ أرفعُ أمتي درجةً في الجنة» عن الرجل الذي يقتلُه الدجال، ثم رجَع المحاربي إلى حديث أبي رافع السابق، فلا أدري هل روى المحاربي قوله: «السَّنَةُ كَنِصْفِ السَّنَةِ» بسندِ أبي رافع، أم بسند عطية العوفي، ولكن اللفظ في كلتا الحالتين ضعيفٌ لضعفِ الإسنادين، ولمخالفته لفظ الصحيح، وهو: «يَوْمٌ كَسَنَةٍ، وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ»، ففي أحد الإسنادين عطية كما تقدم، وفي الثاني: عمرو بن عبد الله الحضرمي لم يرو عنه غير السيباني، ولم يوثقه غير ابن حبان.

انظر: الثقات (١٨٥/١).

[٢٦٩٥] قوله: «**كَالشَّرَرَةِ**» كذا هو بالشين المعجمة ثم راء، ثم راء مدلسة من غير علامة إهمال ولا إعجام، كذا في أصلنا(١)، والظاهر أنها راء، ثم تاء التأنيث، ولم يتحرَّر لي ما هي(٢). والله أعلم.

[٢٦٩٦] قوله: «**وَتُنْزَعُ حُمَةُ كُلِّ ذَاتِ حُمَةٍ**» الحُمَة: بضم الحاء وتخفيف الميم مفتوحة، وهي السُّمُّ، وقيلَ: حِدَّتُه وحرارتُه(٣)، وقد تقدم.

[٢٦٩٧] قوله: «**وتَفُرُّ الوليدةُ الأسدَ**» يقال: فررتُ الفرسَ أفُرُّه، بالضم فَرًّا إذا نظرتَ إلى أسنانه(٤).

[٢٦٩٨] قوله: «**وَتُمْلَأُ الْأَرْضُ مِنَ السِّلْمِ**» هو بكسر السين وإسكان اللام، وهو كذا في الأصل(٥)، الصُّلح، والله أعلم. فإن كان الصُّلح ففي سينِه الفتح أيضا(٦). [٢١٦/ب]

[٢٦٩٩] قوله: «**وَتَكُونُ الْأَرْضُ كَمَاثُورِ الْفِضَّةِ**» كذا في الأصل وعليه ضبَّة، وفي الهامش كفاثور: بالفاءِ وبعد الألف ثاء مثلَّثة وآخرهما راء، وعليه صح، و خ إشارة إلى أنه في نسخة، وأنه الصحيح(٧)، والفاثور الخِوان، وقيل: هو طِسْتٌ أو جامٌ من فِضَّةٍ أو ذَهَبٍ، ومنه قيل: لقُرصِ الشَّمسِ فاثورُها(٨).

---

(١) وكذا خلت الراء في التيمورية (مج٢/٣٧٩) من العلامتين، أما في السليمية (٢٠٢/ب) فوضعت علامة الإهمال على الراءين، وهو الأشبه بالصواب، والأنسب للمقام.

(٢) الشَّرَرَةُ: واحدَةُ الشَّرَرِ، وهي ما يتطايَرُ من النار، وما يسقطُ عن الزناد، شبه الأيام بها لسرعة انقضائها.

انظر: الصحاح (٦٩٥/٢)، القاموس المحيط (٢٣٠/٢).

(٣) انظر: مطالع الأنوار (٢٩٩/٢).

(٤) انظر: الصحاح للجوهري (٧٨٠/٢).

(٥) والنسخة السليمية (٢٠٢/ب).

(٦) انظر: مختار الصحاح (ص ٣٢٦).

(٧) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٣٨٠) تماما، أما السليمية (٢٠٢/ب) فعلى الصواب.

(٨) النهاية لابن الأثير (٤١٢/٣).

[٢٧٠٠] قوله: «**وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ**» أي: يُسْقِطُ حكمَها فلا يقبلُ إلا الإسلام، وقيل: يضعُها على كُلِّ كافرٍ لغلبته وظُهوره، وقيل: يقتل من كان يؤديها لنبذِهم العهدَ وخروجهم مع الدَّجَّال(١)، وهنا سؤالٌ على القول الأول، وهو أنه كيف لا يقبلُ الجزية وهو عليه السلام إنَّما يحكُمُ بشرعِ نبيِّنا محمد ﷺ، ومن شرعِنا أخذ الجزية؟ والجواب: أن حكم أخذ الجزية من أهل الكتابين وغيرهم ممن يؤخذ منه على خلاف العلماء في ذلك مؤقَّتٌ بنزول عيسى، فإذا نزل انتهى ونُسخ، فهو يحكُم في ذاك الوقت بالناسِخِ الذي هو من شرعِنا. والله أعلم.

[٢٧٠١] قوله: «**فَتَشْكَرُ عَلَيْهَا كَأَحْسَنِ مَا شَكِرَتْ مِنْ نَبَاتٍ أَصَابَتْهُ قَطُّ**(٢)» يقال: شَكِرت الدَّابَّةُ بالكسر، تشكَر: بالفتح، وفي أصلنا في الطريق الثانية(٣) تشكُر الكاف مضمُومةٌ بالقلم(٤)، ولا أعلمه، شَكَرا بالتحريك، إذا سَمِنَتْ وامْتَلَأَ ضَرْعُها لَبَنًا(٥).

[٢٧٠٢] قوله: «**فإذا أراد الله أن يُبْثِقَهم**(٦)» هو بضم أوله ثم موحدة ساكنة

---

(١) انظر: إكمال المعلم (٤٧١/١)، مشارق الأنوار (٢٩٠/٢)، شرح النووي على مسلم (١٩٠/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٣، ٤٠١/٢، ح ٤١٣٠): «عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**تُفْتَحُ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ فَيَخْرُجُونَ .. فَيَعُمُّونَ الأَرْضَ، .. فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ بَعَثَ اللَّهُ دَوَابَّ كَنَغَفِ الجَرَادِ، فَتَأْخُذُ بِأَعْنَاقِهِمْ فَيَمُوتُونَ مَوْتَ الجَرَادِ، .. فَيَخْرُجُ النَّاسُ، وَيَحْلُونَ سَبِيلَ مَوَاشِيهِمْ فَمَا يَكُونُ لَهُمْ رَعْيٌ إِلَّا لُحُومُهُمْ، فَتَشْكَرُ عَلَيْهَا كَأَحْسَنِ مَا شَكِرَتْ مِنْ نَبَاتٍ أَصَابَتْهُ قَطُّ**»».

(٣) أي حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي بعده.

(٤) خلتِ الكلمة من الضبطِ في التيمورية (مج٣٨٢/٢)، وضُبطت على الصواب في السليمية (٢٠٣/أ): تشكَرُ شكَرًا.

(٥) انظر: النهاية (٤٩٣/٢).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٣، ٤٠٢/٢، ح ٤١٣١): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ يَحْفِرُونَ كُلَّ يَوْمٍ، .. حَتَّى إِذَا .. أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْثِقَهم**

=

ثم مثلثة مكسورة ثم قاف، كذا هو في أصلنا(١)، لكنه مدلَّس من غير ضبط، وإنما هو منقوطٌ ومعناه -والله أعلم- أي: يُفجِّرهم على الناس، ومعناه: يُخرجهم مع سرعة وكثرة(٢)، وفي نسخةٍ: يبعثُهم، ومعناها ظاهرٌ.

[٢٧٠٣] قوله: «**فَيَبْعَثُ اللَّهُ نَغَفًا**» تقدم تفسيره قبلَهُ بقَليل(٣).

[٢٧٠٤] قوله: «**عن مؤثّر بن عَفَارة(٤)**»، مؤثَّر: بتشديد الثاء المثلثة المفتوحة على أنَّه اسمُ مفعول، وعَفَارة: بفتح العين وهي مدلَّسة في أصلنا ولا شكَّ في إهمالها، وبالفاء وبعد الألف راء عليها علامةُ إهمال ثم تاء التأنيث، والضبط الذي ذكرتُه عن أصلِنا كله بالقلم(٥)، وفي نسخةٍ بالكاشِفِ صحيحة قُرئت على شيخ بعض شيوخي

عَلَى النَّاسِ، حَفَرُوا .. يَخْرُجُونَ عَلَى النَّاسِ، فَيُنْشِفُونَ المَاءَ وَيَتَحَصَّنُ النَّاسُ مِنْهُمْ فِي حُصُونِهِمْ، .. فَيَبْعَثُ اللَّهُ نَغَفًا فِي أَقْفَائِهِمْ فَيَقْتُلُهُمْ بِهَا»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ دَوَابَّ الأَرْضِ لَتَسْمَنُ وَتَشْكَرُ شَكَرًا مِنْ لُحُومِهِمْ**»».

(١) في النسخة التيمورية (مج٢/٣٨٢) والسليمية (٢٠٣/أ) بفتح الياء: يَبْثِقهم. وفي المطبوع من السنن بتحقيق الأعظمي: يبعثهم، وهو مخالف للأصل الذي اعتمد لديه.

(٢) والبَثقُ: الخرقُ والشقُّ، ومنه: بَثَقَ السيلُ موضعَ كذا يبثقه بثْقا، أي شقَّه فانبثق أي انفجر، والبَثْقُ والبَثَقُ موضعُ انفجار الماء.

انظر: الصحاح للجوهري (٤/١٤٤٨)، مطالع الأنوار (١/٤٤٧).

(٣) في النص رقم: ٢٦٧١.

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٣، ٢/٤٠٢، ح ٤١٣٢): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا العَوَّامُ بنُ حَوْشَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَبَلَةُ بنُ سُحَيْمٍ، عن مُؤْثَّر بنِ عَفَارَةَ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «**لَمَّا كَانَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقِيَ إِبْرَاهِيمَ، وَمُوسَى، وَعِيسَى فَتَذَاكَرُوا السَّاعَةَ .. فَرُدَّ الحَدِيثُ إِلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، فَقَالَ: قَدْ عُهِدَ إِلَيَّ فِيمَا دُونَ وَجْبَتِهَا، فَأَمَّا وَجْبَتُهَا فَلَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، فَذَكَرَ خُرُوجَ الدَّجَّالِ، قَالَ: فَأَنْزِلُ فَأَقْتُلُهُ، فَيَرْجِعُ النَّاسُ إِلَى بِلَادِهِمْ فَيَسْتَقْبِلُهُمْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ .. فَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُمِيتَهُمْ فَتَنْتُنُ الأَرْضُ مِنْ رِيحِهِمْ...**»».

(٥) في النسخة التيمورية (مج٢/٣٨٢) والسليمية (٢٠٣/أ) مؤثِر بكسر الثاء المثلثة، إلا أنها =

الحافظ تقي الدين ابن رافع السَّلامي: مؤثِر مكسور الثَّاء على أنَّه اسم فاعل، وعفازة: بغين تحتها علامة إهمال وبالفاء مثل الأول وبعد الألف زاي مفتوحة مجوَّدة بنُقطة فوقها، ثم تاء التأنيث كالأوَّل[١]، فينبغِي أن يُحَرَّرَ هذا الاسم[٢]، وقد ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[٣]، وانفرد ابن ماجه بالإخراج له[٤]. [٢١٧/أ]

[٢٧٠٥] قوله: «**قَدْ عُهِدَ إِلَيَّ فِيمَا دُونَ وَجْبَتِهَا**» الوَجْبَةُ: السُّقُوطُ والمراد: قيامُها[٥].

[٢٧٠٦] قوله: «**فَتُنْتِنُ الْأَرْضُ مِنْ رِيحِهِمْ**» كذا في أصلنا بضم التاءِ الأولى، وكسر الثانية[٦]، يقال: نَتُن الشيءُ، وأَنتنَ بمعنى فهو مُنْتِنٌ ومِنْتِنٌ، كسرت الميم اتباعا لكسرة التاءِ لأنَّ مِفْعِلًا ليس من الأبنية، ونتَّنَهُ غيره تنتِينًا، أي: جعله مُنْتَنًا[٧]، فالضبط الذي في أصلِنا صحيحٌ. والله أعلم.

أغفلت عن الشدة في النسخة الأولى، وشُدَّت في الثانية. وأما عفازة: فبالزاي المعجمة في كلتا النسختين.

(١) وكذا في المطبوع من الكاشف (٣٠٠/٢) أيضا، مع زيادة إسكان الهمز.

(٢) كذا ضبْطُ (عَفَازَةَ) بالحروفِ لدى ابن حجر والخزرجي، وفي النسخ الخطية، والمطبوع من كتب التراجم. أما (موثر) فضبطه ابن حجر بضم الميم وتسكين الواو وكسر الثاء.
انظر: تهذيب الكمال (١٥/٢٩)، تذهيب تهذيب الكمال (١٢٥/٩، ت ٦٩٨١)، التقريب (٦٩٣٩)، خلاصة التذهيب (ص ٣٩٨).

(٣) انظر: الثقات (٤٦٣/٥).

(٤) تقريب التهذيب (ت ٦٩٣٩).

(٥) انظر: النهاية (١٥٤/٥).

(٦) لم تضبط الكلمة في التيمورية (مج٣٨٢/٢)، وضُبطت في السليمية (٢٠٣/أ) بكسر التاء الثانية.

(٧) انظر: الصحاح للجوهري (٢٢١٠/٦).

خُروجُ المَهْدِيِّ

فائدة: تقدم الكلامُ على الحديث المرويِّ: «**ولا مهديَّ إلا عِيسى**» في باب شِدةِّ الزمان قبل هذا بورقاتٍ فانظرْهُ(١).

[٢٧٠٧] قوله: «**اغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ**(٢)» أي: غَرقَتا بالدُّمُوعِ، وهو افْعَوْعَلَتْ من الغَرَقِ، وقد تقدَّم(٣).

[٢٧٠٨] قوله: «**إِنَّا أَهْلَ بَيْتٍ**» أهل منصوبٌ على الاختصاصِ(٤).

[٢٧٠٩] قوله: «**وَالْمَالُ يَوْمَئِذٍ كُدُوسٌ**(٥)» هو جمع كُدْسٍ بضم الكاف وإسكانِ الدال المهملة، ومعناه -والله أعلم- والمالُ صُبَرٌ مجتَمِعة(٦).

---

(١) تقدم في النص رقم: ٢٦٠٢.

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٤، ٤٠٢/٢، ح ٤١٣٣): «عن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَقْبَلَ فِتْيَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَلَمَّا رَآهُمُ النَّبِيُّ ﷺ اغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ وَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا نَزَالُ نَرَى فِي وَجْهِكَ شَيْئًا نَكْرَهُهُ، فَقَالَ: «**إِنَّا أَهْلَ بَيْتٍ، اخْتَارَ اللَّهُ لَنَا الآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ أَهْلَ بَيْتِي سَيَلْقَوْنَ بَعْدِي بَلَاءً وَتَشْرِيدًا وَتَطْرِيدًا...**»».

(٣) النهاية (٣٦١/٣).

(٤) النصب بالاختصاص إحدى وجوه النَّصبِ، ويكون بإضمار أخص، أو أعني، أو ما شابههما، مثل قَوْلهم: «إِنَّا بني عبد الله نَفْعل كَذَا وَكَذَا، نصب بني لِأَنَّهُ اخْتِصَاص اخْتصَّ الْفِعْل، وَلم يخبر أَنهم بنوا عبد الله، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّا أَعنِي بني عبد الله، قَالَ مهلهل:

إِنَّا بني تغلب قوم معاقلنا ... بيض السيوف إِذا مَا أفزع الْبَلَد»

انظر: الجمل في النحو (ص ٦٤، ٩٣).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٤، ٤٠٣/٢، ح ٤١٣٤): «عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**يَكُونُ فِي أُمَّتِي المَهْدِيُّ، إِنْ قُصِرَ فَسَبْعٌ وَإِلَّا فَتِسْعٌ، فَتَنْعَمُ فِيهِ أُمَّتِي نِعْمَةً لَمْ يَنْعَمُوا مِثْلَهَا قَطُّ، تُؤْتَى أُكُلَهَا وَلَا تَدَّخِرُ مِنْهُمْ شَيْئًا، وَالْمَالُ يَوْمَئِذٍ كُدُوسٌ، فَيَقُومُ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: يَا مَهْدِيُّ! أَعْطِنِي، فَيَقُولُ: خُذْ**»».

(٦) والكُدْسُ: بالضم وكرُمَّانٍ، الْمُجْتَمع من الطَّعَام، والحَبُّ المَحْصُودُ المَجْمُوعُ.

انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص ٢٢٩)، القاموس المحيط (ص ٥٧٠).

[٢٧١٠] قولـه: «**المَهْـدِيُّ مِنَّـا أَهْـلَ البَيْـتِ**[١]» أهـل منصـوب علـى الاختصاص.

[٢٧١١] قوله: «**حَدَّثَنَا هَـدِيَّةُ بنُ عَبْـدِ الْوَهَّـابِ**[٢]»، هو بفتح الهاء وكسر الدال المهملة، ثم مثناة تحت مشددة مفتوحة ثم تاء التأنيث[٣]، تقدَّم غير مرة[٤].

[٢٧١٢] قوله: «**نَحْنُ وَلَدَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ**» ولد: منصوبٌ على الاختصاص.

المَلَاحِم

[٢٧١٣]الملاحِمُ: جمع مَلْحَمَةٍ، وهي الحَرْبُ، ومَوضِعُ القِتال، وهو مأخوذٌ من اشتباكِ النَّاسِ، واختلاطِهم فيها كاشتباكِ لُحمةِ الثوبِ بالسَّدَى[٥]، وقيل: هو من اللَّحم لكثرةِ لُحُومِ القَتلَى فيها[٦].

[٢٧١٤] قوله: «**انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ذِي مِخْمَـرٍ**[٧]» ذُو مِخْمَـرٍ: هو بكسر الميم

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٤، ٢/٤٠٣، ح ٤١٣٦): «عن عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**المَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ البَيْتِ، يُصْلِحُهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةٍ**»».

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٤، ٢/٤٠٣، ح ٤١٣٨): «حَدَّثَنَا هَدِيَّةُ بنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بنُ عَبْدِ الحَمِيدِ بنِ جَعْفَرٍ، عن عَلِيِّ بنِ زِيَادٍ اليَمَامِيِّ، عن عِكْرِمَةَ بنِ عَمَّارٍ، عن إِسْحَاق بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**نَحْنُ وَلَدَ عَبْدِ المُطَّلِبِ، سَادَةُ أَهْلِ الجَنَّةِ، أَنَا، وَحَمْزَةُ، وَعَلِيٌّ، وَجَعْفَرٌ، وَالْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ، وَالْمَهْدِيُّ**»».

(٣) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (٢/٧٣٦)، الإكمال (٧/٣١١).

(٤) انظر النص رقم: ٦٣٠، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٥) السَدى: نَدى الليل. الصحاح (٦/٢٥٠٧).

(٦) النهاية (٤/٢٤٠).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٥، ٢/٤٠٤، ح ٤١٤٠): «عن جُبَيْرِ بنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: قَالَ لِي جُبَيْرٌ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ذِي مِخْمَرٍ، وَكَانَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَانْطَلَقْتُ مَعَهُمَا، فَسَأَلَهُ عَنِ الهُدْنَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**سَتُصَالِحُكُمُ الرُّومُ صُلْحًا آمِنًا، ثُمَّ تَغْزُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدُوًّا، فَتَنْتَصِرُونَ وَتَغْنَمُونَ وَتَسْلَمُونَ، ثُمَّ تَنْصَرِفُونَ حَتَّى تَنْزِلُوا بِمَرْجٍ ذِي تُلُولٍ،**

=

الأولى، وإسكانِ الخاء المعجمة، وفتح الميمِ الثانية، ثم راء، ويقال: له ذُو مِخْبَرٍ بموحَّدَةٍ عِوَضَ الميمِ الثانية(١)، وهو ابنُ أَخِي النَّجَاشِيِّ خَدَمَ النبيَّ عليه السلام، روى عنه أحاديثَ، تُوفِّيَ بالشَّام(٢).

[٢٧١٥] قوله: «**فَعِنْدَ ذلك يجتَمِعُونَ لِلْمَلْحَمَةِ**» أي: للقِتالِ(٣).

[٢٧١٦] قوله: «**فَيَأْتُونَ حِينَئِذٍ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةٍ**(٤)» الغايةُ: بالغين المعجمة الرَّاية، وقد تقدَّمت بما فيها من الرواية الأخرى(٥). [٢١٧/ب]

[٢٧١٧] قوله: «**عَنْ يَزِيدَ بنِ قُطَيْبٍ السَّكُونِيِّ**(٦)»، كذا في أصلِنا وضبّب على قُطَيْبٍ(٧)، وما أدري لأي شيء ضبب عليه؟ وكأنه ظنَّ أن قُطيبا خطأ، وأنَّ قطبة هو الصواب، والله أعلم. ويزيد بن قُطَيْب، ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات(٨).

فَيَرْفَعُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الصَّلِيبِ الصَّلِيبَ، فَيَقُولُ: غَلَبَ الصَّلِيبُ، فَيَغْضَبُ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ، فَيَقُومُ إِلَيْهِ فَيَدُقُّهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ تَغْدِرُ الرُّومُ وَيَجْتَمِعُونَ لِلْمَلْحَمَةِ»».

(١) انظر: الإكمال (١٦٢/٧)، توضيح المشتبه (٥٠/٨).

(٢) انظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٤٧٥/٢)، الإصابة لابن حجر (٤١٧/٢).

(٣) انظر: مطالع الأنوار (١٣٣/٣).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٥، ٤٠٤/٢، ح ٤١٤١): عن ذِي مِخْمَرٍ بنحوِ الحديثِ السابقِ، مع زيادة قوله: «**فَيَجْتَمِعُونَ لِلْمَلْحَمَةِ، فَيَأْتُونَ حِينَئِذٍ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةٍ، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا**».

(٥) الرواية الأخرى فيها: غابة، بالموحدة، تقدمت في النص رقم: ٢٦٠٩.

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٥، ٤٠٥/٢، ح ٤١٤٤): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، وَإِسْمَاعِيل بنُ عَيَّاشٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي مَرْيَمَ، عن الوَلِيدِ ابنِ سُفْيَانَ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، عن يَزِيدَ بنِ قُطَيْبٍ السَّكُونِيِّ، وَقَالَ الوَلِيدُ: يَزِيدُ بنُ قُطْبَةَ، عن أَبِي بَحْرِيَّةَ، عن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الْمَلْحَمَةُ الكُبْرَى، وَفَتْحُ القُسْطَنْطِينِيَّةِ، وَخُرُوجُ الدَّجَّالِ فِي سَبْعَةِ أَشْهُرٍ**»».

(٧) في النسخة التيمورية (مج٣٨٥/٢) والسليمية (٢٠٤/أ) قُطَيب مضبوطًا بالشكل، من دون تضبيب، وضبطه ابنُ حجر بالحروف وقال: «مقبول». التقريب (ت ٧٧٦٤).

(٨) (٥٤٤/٥).

[٢٧١٨] قوله: «**الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ**» هي بضم الطاء الأولى وقبل تاءِ التأنيث ياء مشددة، وحذفَ أكثرُ الرواةِ لغير هذا الكتاب الياءَ المشددة المذكورة. ورأيتُها في الذيل والصلة لكتاب التكملة، والكتاب المذكور عندي وهو قُرئ على الصَّغاني وعليه حواشٍ كثيرة بخطِّ الصَّغاني، وقد ضبطها مع إثبات الياء بالتخفيف بالقلم فكتب عليها هـ(١)، ثم قال: ويقال: قُسْطُنْطِيْنَة يعني: بحذفِ الياء دارُ ملك الروم(٢). انتهى. وقد ذكرت ذلك قبل هذا فراجعْه(٣).

[٢٧١٩] قوله: «**عَنْ بَحِيرِ بنِ سَعْدٍ**(٤)»، هو بفتح الموحدة وكسرِ الحاء المهملة ثم مُثَنَّاةٌ تحتُ ساكنة، ثم راءٌ(٥)، تقدم.

[٢٧٢٠] قوله: «**مَسَالِحِ المُسْلِمِينَ**(٦)» المسالح: جمع مَسْلَحَة، وهم القوم الذين يحفظون الثُّغُورَ من العَدُوِّ، وسُمُّوا بذلك لأنهم يكونون ذوي سِلاح أو لأنهم

---

(١) هكذا في الأصل، ولم أرها في المطبوع من التكملة والذيل والصلة، ويظهر أنها اختصار.

(٢) التكملة والذيل والصلة (١٦٥/٤). وفي المطبوع منه قدَّم التي ليس فيها الياء (قسطنطينة) على التي فيها الياء (قسطنطينية).

(٣) تقدم الكلام على (قسطنطينية) مُفَصَّلا في النص رقم: ١٧٠٤.

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٥، ٤٠٥/٢، ح ٤١٤٥): «حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عن بَحِيرِ بنِ سَعْدٍ، عن خَالِدٍ، عن ابْنِ أَبِي بِلَالٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ بُسْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بَيْنَ المَلْحَمَةِ وَفَتْحِ المَدِينَةِ، سِتُّ سِنِينَ، وَيَخْرُجُ الدَّجَّالُ فِي السَّابِعَةِ**»».

(٥) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (١٢٠/١)، الإكمال (١٩٧/١).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٥، ٤٠٥/٢، ح ٤١٤٦): «عن كَثِيرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرِو ابنِ عَوْفٍ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى تَكُونَ أَدْنَى مَسَالِحِ المُسْلِمِينَ بِبَوْلَاءَ**»، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «**يَا عَلِيُّ يَا عَلِيُّ يَا عَلِيُّ**»، قَالَ: بِأَبِي وَأُمِّي، قَالَ: «**إِنَّكُمْ سَتُقَاتِلُونَ بَنِي الأَصْفَرِ وَيُقَاتِلُهُمُ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِكُمْ، حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ رُوقَةُ الإِسْلَامِ أَهْلُ الحِجَازِ، الَّذِينَ لَا يَخَافُونَ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، فَيَفْتَتِحُونَ القُسْطَنْطِينِيَّةَ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ...**»».

يسكنُون المَسْلَحَة، وهي كالثَّغرِ والمَرْقَبِ يكون فيه أقوامٌ يرقُبون العَدُوَّ لئلا يَطْرُقَهم على غفلةٍ، فإذا رأوه أعلموا أصحابَهم لِيَتَأَهَّبُوا له(١).

[٢٧٢١] قوله: «**حَتَّى يكُونَ أَدْنَى مَسَالِحِ الْمُسْلِمِينَ بِبَوْلَاءَ**» بَولاءُ: هي مكان، وهي في أصلنا بباءين موحدتين وبعد الواو لا وفي آخره همزة ممدودة(٢).

[٢٧٢٢] قوله: «**حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ رَوْقَةُ الْإِسْلَامِ**» الرَّوْقَة: بفتح الراء وإسكان الواو ثم بالقاف ثم تاء التأنيث، وهم خِيار الإسلام وسَراتُهم، وهو جمع رائِق من راقَ الشيء، إذا صفا وخَلُص، وقد تكون للواحدِ يقال: غلام رُوقة وغِلْمانٌ رُوقَة(٣). والله أعلم.

[٢٧٢٣] قوله: «**تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ هُدْنَةٌ**(٤)»، تقدم الكلام في بني الأصفر(٥)، والهُدنَةُ: الصُّلحُ والموادعَةُ بين المسلمين والكُفَّار، وبين كل متحارِبين. يقال: هَدَنْتُ الرجل وأهدَنْتُه إذا سَكَّنْتَه، وهدن هو يتعدَّى ولا يتعدَّى. وهادنهُ مُهادَنَةً: صالحه، والاسم الهُدنة(٦). [٢١٨/أ]

[٢٧٢٤] قوله: «**نِعَالُهُمُ الشَّعْرُ**(٧)» ظاهرُهُ أن نعالَهم من ضَفائِر الشعر(٨)، أو

---

(١) النهاية (٣٨٨/٢).

(٢) وكذا في النسختين التيمورية (مج٣٨٦/٢) والسليمية (٢٠٤/أ).

(٣) النهاية (٢٧٩/٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٥، ٤٠٥/٢، ح ٤١٤٧): عن عَوْفِ بنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ، «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الأَصْفَرِ هُدْنَةٌ، فَيَغْدِرُونَ بِكُمْ، فَيَسِيرُونَ إِلَيْكُمْ فِي ثَمَانِينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ الفًا**»».

(٥) في النص رقم: ٢٦٠٨.

(٦) النهاية (٢٥٢/٥).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٦، ٤٠٥/٢، ح ٤١٤٨): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعَرُ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا صِغَارَ الأَعْيُنِ**»».

(٨) كذا قال القاضي عياض. إكمال المعلم (٤٥٦/٨).

من جُلود مُشْعِرَة نيئَةً غير مدبوغة، قال في المطالِع: ويحتملُ أن يريد كمال شعورهم ووفُورها حتى يطؤوها بأقدامِهم أو يقارب ذلك منها الأرض(١).

[٢٧٢٥] قوله: «**ذُلْفَ الأُنُوف**(٢)» هو بالذال المعجمة المضمومة وإسكان اللام ثم الفاء في آخره، قيل: معناه فَطَسُ الأُنوف، وقيل: صِغارُ الأُنُوفِ، وقيل: قِصَارُ الأُنُوفِ، والذَّلَف: تأخُّرُ الأَرْنَبَة، وقيل: هو غِلَظٌ في الأرنبة، وقيل: تَطَامُنٌ فيها، وقيل: غير ذلك(٣)، وقد رواه بعضهم خارجَ هذا الكتاب بالدال المهملة، والذال في أصلنا ليس لها علامة إِهْمَالٍ ولا إِعْجامٍ، ومن المعجمة أكثرُ في الرواية(٤).

[٢٧٢٦] قوله: «**المَجَانُّ المُطْرَقَةُ**» تقدم قبله بقليل فراجعْه(٥).

[٢٧٢٧] قوله: «**كَأَنَّ أَعْيُنَهُمْ حَدَقُ الْجَرَادِ**(٦)» يعني: صغيرة. والله أعلم.

---

(١) المطالع (١٨٠/٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٦، ٤٠٦/٢، ح ٤١٤٩): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا صِغَارَ الأَعْيُنِ، ذُلْفَ الأُنُوفِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعرُ**»».

(٣) مطالع الأنوار (٧٦/٣)، وقبله مشارق الأنوار (٢٧٠/١).

(٤) في النسخة التيمورية (مج٣٨٦/٢) والسليمية (٢١٧/ب) بدال مهملة من دون إعجام، وذكر القاضي عياض أنه رواها عن التميمي أحد رواة صحيح البخاري بالوجهين، ونقله ابن قرقول عنه في المطالع. مشارق الأنوار (٢٧٠/١)، مطالع الأنوار (٧٦/٣).

(٥) انظر النص رقم: ٢٦٣٤.

(٦) السُّنن (الكتاب ٣١، الباب ٣٦، ٤٠٦/٢، ح ٤١٥١): «عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا صِغَارَ الأَعْيُنِ، عِرَاضَ الوُجُوهِ، كَأَنَّ أَعْيُنَهُمْ حَدَقُ الجَرَادِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ، يَنْتَعِلُونَ الشَّعَرَ، وَيَتَّخِذُونَ الدَّرَقَ، يَرْبُطُونَ خَيْلَهُمْ بِالنَّخْلِ**»».

أبواب الزُّهْدِ

باب الزهد في الدنيا

[٢٧٢٨] قوله: «**كَمِثْلِ الْإِبْرِيزِ**[١]» الإبريز: بكسر الهمزة والراء وإسكان الموحدة بينهما، وهو الذهبُ الخالص[٢].

[٢٧٢٩] قوله: «**عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ أَبِي خَلَّادٍ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ**[٣]»، أبو خلاد: هذا لا أعرف اسمه، وقوله: «عن أبي فروة، عن أبي خلاد»، كذا في ابن ماجه[٤]، وقال غيره: «أبو فروة، عن أبي مريم، عن أبي خلاد»، قال البخاري: «وهو أولى[٥]»، وحكى القولين في التجريد[٦]، وفي الكاشف[٧]، قال: «وصوابه

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١، ٢/٤٠٧، ح ٤١٥٢): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ وَاقِدٍ القُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ مَيْسَرَةَ بنِ حَلْبَسٍ، عن أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيِّ، عن أَبِي ذَرٍّ الغِفَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَيْسَ الزَّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا بِتَحْرِيمِ الحَلَالِ، وَلَا فِي إِضَاعَةِ المَالِ، وَلَكِنْ الزَّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا أَنْ لَا تَكُونَ بِمَا فِي يَدَيْكَ أَوْثَقَ مِنْكَ بِمَا فِي يَدِ اللَّهِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي ثَوَابِ المُصِيبَةِ إِذَا أُصِبْتَ بِهَا، أَرْغَبَ مِنْكَ فِيهَا لَوْ أَنَّهَا أُبْقِيَتْ لَكَ**»، قَالَ هِشَامٌ: «كَانَ أَبُو إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيُّ، يَقُولُ: مِثْلُ هَذَا الحَدِيثِ فِي الأَحَادِيثِ كَمِثْلِ الإِبْرِيزِ فِي الذَّهَبِ». قلت: إسنادُه ضعيفٌ جدا، فيه عمرو بن واقد منكر الحديث، متروك. انظر: التقريب (ت ٥١٣٢).

(٢) كذا في لفظ الحديث من لفظ الخولاني، وانظر: النهاية (١/١٤).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١، ٢/٤٠٧، ح ٤١٥٢): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَكَمُ بنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ، عن أَبِي فَرْوَةَ، عن أَبِي خَلَّادٍ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « **إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ أُعْطِيَ زُهْدًا فِي الدُّنْيَا، وَقِلَّةَ مَنْطِقٍ، فَاقْتَرِبُوا مِنْهُ فَإِنَّهُ يُلْقِي الحِكْمَةَ**»».

(٤) وكذا في النسختين السليمية والتيمورية.

(٥) التاريخ الكبير (٩/٢٨).

(٦) تجريد أسماء الصحابة (٢/١٦٢، ت ١٩٠٢).

(٧) الكاشف (/٤٢٤).

بينهما أبو مريم»[(١)].

[٢٧٣٠] قوله: «**أَوَجَعٌ يُشْئِزُكَ**[(٢)]» يقال: أشأَزَهُ الوجَعُ إذا أَقْلَقَهُ، وأصْلُه الشأْزُ، وهو الموضعُ الغَليظُ الكبير الحجارة[(٣)]. [٢١٨/ب]

[٢٧٣١] قوله: «**مَا أَبْكِي ضِنًّا لِلدُّنْيَا**[(٤)]» هو بكسرِ الضَّاد المعجمة، أي: بُخلا وشُحًّا[(٥)]، وقد تقدم[(٦)].

[٢٧٣٢] قوله: «**ما أُراني**» هو بضم الهمزة، أي: ما أَظُنُّني[(٧)].

[٢٧٣٣] قوله: «**مِنْ نُفَيْقَةٍ**» هي تصغيرُ نفقةٍ[(٨)].

---

(١) أورده ابن حجر في الإصابة (١٠٨/٧) ونقل عن البزار قوله: «إنما أدخلناه في المسند لقوله وكانت له صحبة مع أنه لم يقل رأيت ولا سمعت».

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١، ٤٠٧/٢، ح ٤١٥٥): عن سَمُرَةَ بنِ سَهْمٍ قال: «نَزَلْتُ عَلَى أَبِي هَاشِمِ بنِ عُتْبَةَ وَهُوَ طَعِينٌ، فَأَتَاهُ مُعَاوِيَةُ يَعُودُهُ، فَبَكَى أَبُو هَاشِمٍ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: مَا يُبْكِيكَ؟ أَيْ خَالِ أَوَجَعٌ يُشْئِزُكَ؟، أَمْ عَلَى الدُّنْيَا فَقَدْ ذَهَبَ صَفْوُهَا، قَالَ: عَلَى كُلٍّ لَا، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَهِدَ إِلَيَّ عَهْدًا وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ تَبِعْتُهُ، قَالَ: «**إِنَّكَ لَعَلَّكَ تُدْرِكُ أَمْوَالًا تُقْسَمُ بَيْنَ أَقْوَامٍ، وَإِنَّمَا يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ خَادِمٌ وَمَرْكَبٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**»، فَأَدْرَكْتُ فَجَمَعْتُ».

(٣) النهاية (٤٣٦/٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١، ٤٠٨/٢، ح ٤١٥٦): «عن أَنَسٍ، قَالَ: اشْتَكَى سَلْمَانُ، فَعَادَهُ سَعْدٌ فَرَآهُ يَبْكِي، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: مَا يُبْكِيكَ يَا أَخِي، أَلَيْسَ قَدْ صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَلَيْسَ؟ أَلَيْسَ؟، قَالَ سَلْمَانُ: مَا أَبْكِي وَاحِدَةً مِنَ اثْنَتَيْنِ، مَا أَبْكِي ضِنًّا لِلدُّنْيَا، وَلَا كَرَاهِيَةً لِلْآخِرَةِ، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَهِدَ إِلَيَّ عَهْدًا فَمَا أُرَانِي إِلَّا قَدْ تَعَدَّيْتُ، قَالَ: وَمَا عَهِدَ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «**عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ يَكْفِي أَحَدَكُمْ مِثْلُ زَادِ الرَّاكِبِ**»، وَلَا أُرَانِي إِلَّا قَدْ تَعَدَّيْتُ .. قَالَ ثَابِتٌ: فَبَلَغَنِي أَنَّهُ مَا تَرَكَ إِلَّا بِضْعَةً وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا، مِنْ نُفَيْقَةٍ كَانَتْ عِنْدَهُ».

(٥) انظر: مشارق الأنوار (٦٠/٢)، مطالع الأنوار (٣٤٧/٤).

(٦) في النص رقم: ١٦٩٢.

(٧) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٧٣/١٠).

(٨) كذا بالتصغير في التيمورية (مج٣٨٨/٢) والسليمية (٢٠٦/أ).

الهَمُّ بالدنيا

[٢٧٣٤] قوله: «**وَهِيَ رَاغِمَةٌ**[١]» أي: غاضبةٌ تريد أنها أتته غَضْبَى، أو كارهةٌ مجيئَها له[٢]، والله أعلم. قلت ذلك ولم أره لأحد والله ورسولُه بريئان من الخطأ.

[٢٧٣٥] قوله: «**عَنْ مُعَاوِيَةَ النَّصْرِيِّ**[٣]»، هو بالنون ثم الصاد المهملة[٤] فيه لين مَّا[٥].

مثلُ الدُّنيا

[٢٧٣٦] قوله: «**لَوْ كُنْتَ آذَنْتَنَا فَفَرَشْنَا لَكَ شَيْئًا يَقِيكَ**[٦]» هو منصوب في

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢، ٤٠٨/٢، ح ٤١٥٧): عن زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ ﷺ قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا هَمَّهُ، فَرَّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَمْرَهُ، وَجَعَلَ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا كُتِبَ لَهُ، وَمَنْ كَانَتِ الآخِرَةُ نِيَّتَهُ، جَمَعَ اللَّهُ لَهُ أَمْرَهُ، وَجَعَلَ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ**»».

(٢) وبنحو هذا فسرها النووي في حديث أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: «قَدِمَتَ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ رَاهِبَةٌ أَوْ رَاغِمَةٌ»، قال: «كَارِهَةٌ لِلْإِسْلَامِ سَاخِطَتُهُ». شرح النووي على سلم (٨٩/٧).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢، ٤٠٨/٢، ح ٤١٥٩): «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، وَالْحُسَيْنُ ابنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ نُمَيْرٍ، عن مُعَاوِيَةَ النَّصْرِيِّ، عن نَهْشَلٍ، عن الضَّحَّاكِ، عن الأَسْوَدِ بنِ يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ جَعَلَ الهُمُومَ هَمًّا وَاحِدًا هَمَّ المَعَادِ، كَفَاهُ اللَّهُ هَمَّ دُنْيَاهُ...**»».

(٤) هو معاوية بن سَلَمة النَّصري، بالنون. الإكمال (٣٩٠/١).

(٥) وثقه عبد الله بن نمير، وقال أبو حاتم الرازي: «كان ثقة مستقيم الحديث»، وقال ابراهيم ابن الجنيد: «سألت ابن معين عنه فكأنه ضعفه»، وقال الذهبي: «ليس بقوي»، وقال ابن حجر: «مقبول».

انظر: التاريخ الكبير (٣٣٤/٧)، الجرح والتعديل (٣٨٥/٨) تهذيب الكمال (١٨٠/٢٨)، الكاشف (٢٧٥/٢)، التقريب (ت ٦٧٥٩).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣، ٤٠٩/٢، ح ٤١٦١): «عن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اضْطَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَصِيرٍ فَأَثَّرَ فِي جِلْدِهِ، فَقُلْتُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ كُنْتَ آذَنْتَنَا فَفَرَشْنَا لَكَ

=

أصلنا بالقلم[١]، والذي يظهرُ لي الرفعُ، وأما النصبُ فيحتمل أنه يكون على تقدير لام كي المحذوفة، أو لغير ذلك، والله أعلم.

[٢٧٣٧] قوله: «**عَنْ مُجَالِدِ بنِ سَعِيدٍ الهَمْدَانِيِّ**[٢]»، هو بإسكان الميم وبالدال المهملة[٣].

[٢٧٣٨] قوله: «**عَنْ قَيْسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ الهَمْدَانِيِّ**»، هو مثل الذي قبله[٤].

من لا يؤبَهُ له

[٢٧٣٩] قوله: «**عَنْ زَيْدِ بنِ وَاقِدٍ**[٥]»، هو بالقاف[٦].

شَيْئًا يَقِيكَ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا أَنَا وَالدُّنْيَا، إِنَّمَا أَنَا وَالدُّنْيَا كَرَاكِبٍ اسْتَظَلَّ تَحْتَ شَجَرَةٍ، ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا**»».

(١) وكذا في السليمية (٢٠٦/ب) «يقيكَ»، ولم تضبط في التيمورية (مج٢/٣٨٩).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣، ٢/٤٠٩، ح ٤١٦٣): «حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَبِيبِ بنِ عَرَبِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عن مُجَالِدِ بنِ سَعِيدٍ الهَمْدَانِيِّ، عن قَيْسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ الهَمْدَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا المُسْتَوْرِدُ بنُ شَدَّادٍ، قَالَ: إِنِّي لَفِي الرَّكْبِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَى عَلَى سَخْلَةٍ مَنْبُوذَةٍ، قَالَ: فَقَالَ: «**أَتُرَوْنَ هَذِهِ هَانَتْ عَلَى أَهْلِهَا؟**»، قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ هَوَانِهَا أَلْقَوْهَا أَوْ كَمَا قَالَ، قَالَ: «**فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا**»».

(٣) انظر: الأنساب للسمعاني (٥/٦٤٧-٦٤٨).

(٤) وهكذا ضُبط في النسختين التيمورية (مج٢/٣٨٩)، والسليمية (٢٠٦/ب).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٤، ٢/٤١٠، ح ٤١٦٧): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ، عن زَيْدِ بنِ وَاقِدٍ، عن بُسْرِ بنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عن أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيِّ، عن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكَ عن مُلُوكِ الجَنَّةِ؟**»، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «**رَجُلٌ ضَعِيفٌ مُسْتَضْعَفٌ ذُو طِمْرَيْنِ، لَا يُؤْبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ**»».

(٦) وكذا في النسخة السلمية (٢٠٧/أ)، وواقد بالقاف كثير، وبالفاء (وافد) اسم جماعة ذكرتهم كتبُ الضبطِ.

[٢٧٤٠] قوله: «**كل رَجُلٌ ضَعِيفٌ مُسْتَضْعَفٌ**» هو بفتح العَين.

[٢٧٤١] قوله: «**ذُو طِمْرَيْنِ**» أي: ثوبين خَلَقَين والطِّمْرُ: الثوب الخَلَق(١).

[٢٧٤٢] قوله: «**كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعَّفٍ**(٢)» ضبطوا متضعَّف بفتح العين وكسرها، والمشهور الأول، ولم يذكُر الأكثرون غيره، ومعنى كل ضَعيفٍ متضَعَّف، قيل: الضعيفُ عن أذَى الناس بمالٍ أو قوة بدنٍ، وعن معاصي الله عزو جل، والتزام الخُشُوع لله وللمسلمين، وقيل: الخاضِعُ لله المذِلُّ نفسَه له ضد المتكبِّر الأشِرِ، وقد يكونُ الضُّعفاء، والمتضعف والضَّعيف كنايةً عن رِقَّةِ القُلوبِ كما قال في أهلِ اليمن: «**أَرَقُّ قُلوبًا، وأضعفُ أفئِدةً**» كنايةً عن سُرعة قبُولهم، ولِين جَوانبهم، عكس القوة والغِلْظَة والجَفاء(٣). [٢١٩/أ]

[٢٧٤٣] قوله: «**كُلُّ عُتُلٍّ**» العُتُلُّ: الجافي الغلِيظُ القلبِ من الناس، وقيل: الشديدُ الخصُومة مع جَفَاءٍ ولُؤْمٍ، وقيل: الشديد من كل شيء(٤).

[٢٧٤٤] وقوله: «**جَوَّاظٍ**» هو بفتح الجيم وتشديد الواو ثم ظاء معجمة، هو القصيرُ البَطِين، وقيل: الجموع المنُوع، وقيل: الكبيرُ الضَّخم، المختالُ في مِشْيَته، وقيل: الغَلِيظُ الرَّقبَة والجسم، وقيل: الذي لا يستقيم على أمر يصانِعُ هاهنا وهاهنا، وقيل: الفاجِرُ(٥). وفي الغَرِيبينِ «قيل: يا رسولَ الله ما الجَظُّ؟، قال: الضَّخْمُ»(٦)، وفي موضع

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٧٢٦/٢)، النهاية في غريب الحديث (١٣٨/٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٤، ٤١٠/٢، ح ٤١٦٨): «عن مَعْبَدِ بنِ خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بنَ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ، كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ، كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ**»».

(٣) انظر: إكمال المعلم (٣٨٣/٨)، شرح النووي على مسلم (١٧٨/١٧).

(٤) مطالع الأنوار (٣٧٢/٤). ونحوه في: الصحاح للجوهري (١٧٥٨/٥)، النهاية في غريب الحديث (١٨٠/٣).

(٥) مطالع الأنوار (١٨٣/٢). ونحوه في: إكمال المعلم (٣٨٤/٨)، النهاية (٣١٦/١)، شرح النووي على مسلم (١٨٨/١٧).

(٦) الغريبين في القرآن والحديث للهروي (٣٤٣/١).

آخر: «أهلُ النَّار كل جَظٍّ جَعْظٍ[١]»، وكأنَّهُ يُقالُ: جَظٌّ وجَوَّاظٌ وجَعْظٌ، وجَعْظَرِيٌّ بمعنى[٢]. والله أعلم.

[٢٧٤٥] قوله: «**أَغْبَطَ النَّاسِ**[٣]»، هو من الغِبْطة.

[٢٧٤٦] قوله: «**خَفِيفُ الْحَاذِ**» هو بالحاء المهملة وفي آخره ذال معجمة، وهو الحال، وأصلُ الحاذِ طريقة المَتْن، وهو ما يقع عليه اللِّبْدُ من ظهر الفرسِ أي: خفيفُ الظَّهر من العيال[٤]. والله أعلم.

[٢٧٤٧] قوله: «**غَامِضٌ فِي النَّاسِ**» أي: مغمُورٌ فيهم ليسَ بمشْهُورٍ[٥].

[٢٧٤٨] قوله: «**وَقَلَّ تُرَاثُهُ**» التُّراثُ: ما يُخَلِّفُهُ الرجل لورثتِه، والتاء فيه بدلٌ من الواو[٦].

---

(١) الغريبين في القرآن والحديث للهروي (٣٤٤/١). والجملتان المذكورتان من متن حديث واحد أخرجه أبو يعلى (٥١٠/١٠) ، والطبراني في الأوسط (٣٠٢/٤، ح ٤٢٦٣) ، والبيهقي في الشعب (٢٨٦/٦) كلهم من طريق إسرائيل، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، «عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا أنبئك بأهل الجنة؟**» قلت: بلى يا رسول الله قال: «**كل ضعيف متضعَّف ذي طِمْرَين لا يُؤْبَه له، لو أقسم على الله لأبَرَّه، ألا أنبئك بأهل النار؟**» قلت: بلى يا رسول الله قال: «**كل جظ جعظ مستكبر**»، قال: قلت لأبي هريرة: ما الجظ؟ قال: الضخم قال: قلت: ما الجعظ ؟ قال: العظيم في نفسه».

وإسنادُه ضعيف، أبو يحيى القتات لين الحديث، وقد تفرد به عن مجاهد. التقريب (ت ٨٤٤٤).

(٢) انظر: لسان العرب (١٤١/٤)، تاج العروس (٤٤٤/١٠).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٤، ٤١٠/٢، ح ٤١٦٩): «عن أَبِي أُمَامَةَ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ أَغْبَطَ النَّاسِ عِنْدِي، مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الحَاذِ ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ، غَامِضٌ فِي النَّاسِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ، كَانَ رِزْقُهُ كَفَافًا وَصَبَرَ عَلَيْهِ، عَجِلَتْ مَنِيَّتُهُ، وَقَلَّ تُرَاثُهُ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ**»».

(٤) والحَاذ وَالْحَالُ وَاحِدٌ. النهاية (٤٥٧/١). وانظر: الصحاح للجوهري (٥٦٣/٢).

(٥) النهاية (٣٨٧/٣).

(٦) المصدرُ نفسه (١٨٦/١).

[٢٧٤٩] قوله: «**البَذَاذَةُ مِنَ الْإِيمَان**[(١)]» البذاذة: بذالين معجمتين بينهما ألف قبلها موحدة مفتوحة، وهي رَثَاثة الهَيئَة. يقال: بَذُّ الهيئة وبَاذُّ الهيئة: أي رَثُّ اللِّبْسَة. أراد التواضُعَ في اللباسِ وتَرك التَّبَجُّحِ بهِ[(٢)].

فضل الفقر

[٢٧٥٠] قوله: «**مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟**[(٣)]» الصحيحُ أنه قال لرجل جالسٍ عنده، «**ما رأيك في هذا**» الرجلُ أبو ذر، وعلى ما في هذه الرواية من القائلين أبو ذر[(٤)]. والله أعلم. «قالوا: رأيَك في هذا ... الحديثَ» رأيَك: منصوب على المصدر.

[٢٧٥١] قوله: «**هَذَا حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ**» يقال: فلان حريٌّ بكذا وحَرًى بكذا،

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٤، ٢/٤١٠، ح ٤١٧٠): «عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي أُمَامَةَ الحَارِثِيِّ، عن أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**البَذَاذَةُ مِنَ الإِيمَان**»، قَالَ: البَذَاذَةُ القَشَافَةُ يَعْنِي: المُتَقَشِّفَ».

(٢) النهاية (١/١١٠)، ونحوه في: الصحاح (٢/٥٦١)، شرح النووي على مسلم (١٦/٩٦).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٥، ٢/٤١١، ح ٤١٧٢): «عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟**»، قَالُوا: رَأْيَكَ فِي هَذَا، نَقُولُ: هَذَا مِنْ أَشْرَفِ النَّاسِ، هَذَا حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُخَطَّبَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ، أَنْ يُسْمَعَ لِقَوْلِهِ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَرَّ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا**»، قَالُوا: نَقُولُ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَذَا مِنْ فُقَرَاءِ المُسْلِمِينَ، هَذَا حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ لَمْ يُنْكَحْ، وَإِنْ شَفَعَ لَا يُشَفَّعْ، وَإِنْ قَالَ لَا يُسْمَعْ لِقَوْلِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَهَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الأَرْضِ مِثْلَ هَذَا**»».

(٤) كذا قرأت العبارة من الهامش الأيمن في الأصل، وقد أخرجه المعافى بن عمران في الزهد (ح ٥٩) عن أفلح بن سعيد، عن محمد بن كعب القرظي، قال: حُدِّثْتُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسِ بنِ حَدَثَانَ – قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ حَفِظَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ – أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ذَرٍّ يُحَدِّثُ، أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَطَلَعَ رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، كَيْفَ رَأْيُكَ فِي هَذَا؟» فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ... وذكر الحديث. وفي إسنادِه مبهم.

أي: جَدِيرٌ وخَلِيقٌ، والمثقَّلُ يُثنى ويُجمع ويُؤنثُ، والمخفَّفُ يقعُ على الواحد، والاثنين، والجمع، والمذكر، والمؤنث على حالة واحدة لأنَّهُ مصدر(١)، والذي أحفظه كذا. ووقع في أصل سماعنا بهذا الكتاب: حريء بالهمز في آخره ضبطا بالقلم، وفي المرة الثانية شدَّده، وجعله على المعروف (...(٢)) بهمز.

[٢٧٥٢] قوله: «**وَمَرَّ رَجُلٌ آخَرُ**» الرجل الثاني هو جِعَال بن سُراقة(٣) (...(٤)). [٢١٩/ب]

مجالَسة الفُقَراء

[٢٧٥٣] قوله: «**اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا**(٥)» إلى آخره أراد به ﷺ التواضعَ والإخباتَ، وأن لا يكون من الجبّارين المتكبِّرين(٦).

[٢٧٥٤] قوله: «**نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا سِتَّةً**(٧)» هو منصوب على

---

(١) النهاية (٣٧٦/١). و «حَرٍ» يُثنى ويُجمع ويُؤنثُ أيضا. مطالع الأنوار (٢٦٢/٢).

(٢) في الموضع بين القوسين مسحٌ بمقدار كلمة.

(٣) ويقال له "جُعيل بن سراقة" أيضا. انظر: عمدة القاري (٨٧/٢٠)، فتح الباري (٢٧٧/١١)، إرشاد الساري (٢٣/٨).

(٤) في الموضع بين القوسين مسحٌ بمقدار كلمة أو كلمتين.

(٥) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٧، ٤١٢/٢، ح ٤١٧٨): «عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: أَحِبُّوا المَسَاكِينَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «**اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا، وَأَمِتْنِي مِسْكِينًا، وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ المَسَاكِينِ**»».

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٨٥/٢).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٧، ٤١٣/٢، ح ٤١٨٠): «عن سَعْدٍ، قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِينَا سِتَّةً: فِيَّ وَفِي ابْنِ مَسْعُودٍ، وَصُهَيْبٍ، وَعَمَّارٍ، وَالْمِقْدَادِ، وَبِلَالٍ، قَالَ: قَالَتْ قُرَيْشٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّا لَا نَرْضَى أَنْ نَكُونَ أَتْبَاعًا لَهُمْ فَاطْرُدْهُمْ عَنْكَ**»، قَالَ: فَدَخَلَ قَلْبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْخُلَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عزو جل: ﴿**وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ**﴾»».

الاختصاص[(١)].

[٢٧٥٥] قوله: «**إِلَّا مَنْ قَالَ: بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا، وَهَكَذَا وَهَكَذَا أَرْبَع**[(٢)]» كذا في أصلنا أربع بغير ألف، وكأنَّه نوى به الوقف، أو أنه مكتوب على اصطلاح القدماء من المحدثين الذين يكتبون المنصوب بغير ألف[(٣)]. والله أعلم.

[٢٧٥٦] قوله: «**حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ**[(٤)]»، هو بالمثناة تحت في أوله ثم زاي فاعلمْهُ[(٥)].

[٢٧٥٧] قوله: «**حَدَّثَنَا غَسَّانُ بْنُ بُرْزِينَ**[(٦)]»، الذي نحفظُه بضم الموحدة،

---

(١) تقدم الكلام على الاختصاص في التعليق على النص رقم: ٢٧٠٨.

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٨، ٤١٣/٢، ح ٤١٨١): «عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**وَيْلٌ لِلْمُكْثِرِينَ، إِلَّا مَنْ قَالَ: بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا، وَهَكَذَا وَهَكَذَا**» أَرْبَعٌ عن يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ، وَمِنْ قُدَّامِهِ، وَمِنْ وَرَائِهِ»».

(٣) وقد ذكر العلامة أحمد شاكر -رحمه الله- أنَّ «الرسمَ بغير الألف جائز، وقد ثبت في أصول صحيحة عتيقة من كتب الحديث وغيرها، بخطوط علماء أعلام .. على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور».

انظر: تحقيق أحمد شاكر لكتاب (الرِّسالة) للإمام الشَّافعي (ص٥٩، حاشية ٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٨، ٤١٤/٢، ح ٤١٨٥): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ أَبِي مَرْيَمَ، عن أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ مُسْلِمِ بنِ مِشْكَمٍ، عن عَمْرِو بنِ غَيْلَانَ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ مَنْ آمَنَ بِي وَصَدَّقَنِي، وَعَلِمَ أَنَّ مَا جِئْتُ بِهِ هُوَ الحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ، فَأَقْلِلْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَحَبِّبْ إِلَيْهِ لِقَاءَكَ...**»».

(٥) انظر: توضيح المشتبه (٢٢٧/٩).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٨، ٤١٤/٢، ح ٤١٨٦): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا غَسَّانُ بنُ بُرْزِينَ. ح وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ مُعَاوِيَةَ الجُمَحِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا غَسَّانُ بنُ بُرْزِينَ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ بنُ سَلَامَةَ، عن البَرَاءِ السَّلِيطِيِّ، عن نُقَادَةَ الأَسَدِيِّ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ يَسْتَمْنِحُهُ نَاقَةً، فَرَدَّهُ، ثُمَّ بَعَثَنِي إِلَى رَجُلٍ آخَرَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ بِنَاقَةٍ، فَلَمَّا أَبْصَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهَا وَفِيمَنْ بَعَثَ بِهَا**»...»».

وفي أصلنا مفتوحها في مكانين[١]، ثم راء ساكنة، ثم زاي مكسورة، ثم مثناة تحت[٢]، ثم نون، وثقَ غسانَ ابنُ مَعين، والعجلي[٣].

[٢٧٥٨] قوله: «**تَعِسَ**[٤]» هو بكسر العين وفتحها لُغتان[٥] تقدم.

[٢٧٥٩] قوله: «**وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ**» الخَمِيصة: كِسَاءٌ من صُوف أو خَزٍّ مُعَلَّمٍ، وقيل: كِسَاءٌ مُرَبَّعٌ له عَلَمان[٦]، وقال الجوهري: كِساء رقيق، أصفر، أو أحمر، أو أسود[٧].

[٢٧٦٠] قوله: «**وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ**» أي: إذا أصابته الشوكة في قدمِه، فلا قدرَ على إخراجِها، يقال: انْتَقَشَ الرَّجُلُ إذا سَلَّ الشَّوكةَ من قدمه بالمنقاشِ، وهو شيءٌ يُجذَبُ به الشوكةُ من القَدَمِ[٨].

باب القناعةِ

[٢٧٦١] [٢٢٠/أ] قوله: «**عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ**[٩]» هو بفتح العين المهملة

---

(١) وفي السليمية (ص ٢٠٨/أ) والتيمورية (مج٢/٣٩٤) بضم الباء، ثم راء ساكنة، ثم زاي مكسورة.

(٢) انظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ص ٣٠٧).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٧/٥٠)، معرفة الثقات للعجلي (٢/٢٠٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٨، ٢/٤١٤، ح ٤١٨٨): «حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاق بنُ سَعِيدٍ، عن صَفْوَانَ بنِ سُلَيْمٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ دِينَارٍ، عن أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ، وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَ**»».

(٥) انظر: الصحاح للجوهري (١/١٩٠). وانظر النص رقم: ٢٥٩٦.

(٦) تقدم الكلام عليه في النص رقم: ٢٢٦٠.

(٧) كذا في مطالع الأنوار (٢/٤٥٢)، ولم أقف عليه في الصحاح.

(٨) مطالع الأنوار (٤/٢٠٧).

(٩) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٩، ٢/٤١٥، ح ٤١٨٩): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَيْسَ الغِنَى عن كَثْرَةِ العَرَضِ، وَلَكِنَّ الغِنَى غِنَى النَّفْسِ**»».

والراء، وهو كثرةُ المال والمتاع، والعرض ما عدا العين قاله أبو زيد، وقال الأصمعيُّ: ما كان من مالٍ غير نقدٍ، وقال أبو عُبيد: ما عدا الحيوان والعَقار والمكيل والموزون(١).

[٢٧٦٢] قوله: «**سَمِعَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُبُلِيَّ**(٢)»، هو بضم الحاء المهملة، وفي بائِه ثلاثة أوجه المشهور الضم، وبه يقوله المحدثون، وأهل العربية يقولونه بالفتح، كذا قاله عياض، والسكون أيضا لغة، قال بعضهم: ينسب إلى بني الحُبلي(٣).

[٢٧٦٣] «**اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا**(٤)» أي: بقدْرِ ما يُمسِكُ الرَّمَق من المطعم، قاله في النهاية(٥).

[٢٧٦٤] قوله: «**آمِنًا فِي سِرْبِهِ**(٦)» السِرْب: بكسر السين المهملة، وإسكان الراء ثم موحدة، أي في نفسه. وفلان واسعُ السِّرب: أي رَخِيُّ البال. ويُروى بالفَتح، وهو المسلَكُ والطَّريقُ. يقال: خَلِّ له سِرْبَهُ: أي طريقَه ومذهبَه الذي يَمُرُّ فيه(٧).

---

(١) مطالع الأنوار (٤/٤٠٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٩، ٢/٤١٥، ح ٤١٩٠): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ رُمْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ لَهِيعَةَ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَحُمَيْدِ بنِ هَانِئٍ الخَوْلَانِيِّ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُبُلِيَّ، يُخْبِرُ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرِو بنِ العَاصِ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ هُدِيَ إِلَى الإِسْلَامِ، وَرُزِقَ الكَفَافَ وَقَنَعَ بِهِ**»».

(٣) انظر: إكمال المعلم (١/٢٢٧)، مطالع الأنوار (٢/٤٠١)، الأنساب (٢/١٧٠)، شرح النووي على مسلم (٧/١٤٥)، توضيح المشتبه (٢٠/٢٠٠)، تبصير المنتبه (١/٢٩٦).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٩، ٢/٤١٥، ح ٤١٩١): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا**»».

(٥) (٤/١١٩).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٩، ٢/٤١٥، ح ٤١٩٣): «عن سَلَمَةَ بنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ مِحْصَنٍ الأَنْصَارِيِّ، عن أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، آمِنًا فِي سِرْبِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا**»».

(٧) الصحاح للجوهري (١/٤٥-١٤٦).

[٢٧٦٥] قوله: «**حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا**» أي: جُمِعت(١).

مَعِيشةُ آلِ محمَّد ﷺ

[٢٧٦٦] قوله: «**إِنْ كُنَّا آلُ مُحَمَّدٍ**(٢)» هو بضَمِّ اللام في آلٍ، كذا في أصلنا(٣)، وهو بدلٌ من الضمير في كنا المرفُوع الذي هو اسمها، والذي أحفظُه آلَ بالنصب على الاختصاص(٤).

[٢٧٦٧] قوله: «**ما نُوقِدُ بِنَارٍ**» كذا في أصلنا(٥)، ولعل معناه ما نَطبخ طعامًا أو ما نَنضِجُ شيئا أو نحوهما(٦).

[٢٧٦٨] قوله: «**وَكَانَتْ لَهُمْ رَبَائِبُ**(٧)» الربائب: الغنَمُ التي تكون في البيت، وليست بسائمة، واحدتها ربيبة بمعنى مربوبة، لأن صاحبها يَرُبُّها(٨).

[٢٧٦٩] قوله: «**مَا يَجِدُ مِنَ الدَّقَلِ**(٩)» الحديث. الدَّقَلُ: الرديءُ من

---

(١) من حازَ يحُوزُ حَوْزاً وحِيازَةً. والحوزُ الجمع. الصحاح للجوهري (٣/٨٧٥).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٠، ٢/٤١٦، ح ٤١٩٦): «عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**إِنْ كُنَّا آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَنَمْكُثُ شَهْرًا مَا نُوقِدُ فِيهِ بِنَارٍ، مَا هُوَ إِلَّا التَّمْرُ وَالْمَاءُ**»، إِلَّا أَنَّ ابْنَ نُمَيْرٍ قَالَ: نَلْبَثُ شَهْرًا»».

(٣) لم تضبط الكلمة في النسختين السليمية (٢٠٨/ب) والتيمورية (مج٢/٣٩٦).

(٤) تقدم الكلام على الاختصاص في التعليق على النص رقم: ٢٧٠٨.

(٥) ويحتمل أن تكون الجملة في الأصل: ما تُوقَد بنارٍ. أما في النسختين التيمورية (مج٢/٣٩٦) والسليمية (٢٠٨/ب): «ما تُوقدُ فيه بنارٍ».

(٦) انظر: عمدة القاري (١٢/٤٤٥).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٠، ٢/٤١٦، ح ٤١٩٧): «عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: «**لَقَدْ كَانَ يَأْتِي عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ الشَّهْرُ مَا يُرَى فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِهِ الدُّخَانُ**»، قُلْتُ: فَمَا كَانَ طَعَامُهُمْ؟ قَالَتْ: «**الْأَسْوَدَانِ، التَّمْرُ وَالْمَاءُ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ لَنَا جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ جِيرَانُ صِدْقٍ، وَكَانَتْ لَهُمْ رَبَائِبُ، فَكَانُوا يَبْعَثُونَ إِلَيْهِ البَانَهَا**» ...»».

(٨) النهاية (٢/١٨٠).

(٩) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٠، ٢/٤١٦، ح ٤١٩٨): «عن النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ، قَالَ:

=

التمرِ[١]. [٢٢٠/ب]

[٢٧٧٠] قوله: «**وَإِنَّ لَهُ يَوْمَئِذٍ لِتِسْعَ نِسْوَةٍ**[٢]» يعني أزواجه، (وهو الذي[٣]) توفي عنهن، وهن: عائشة، وحفصة، وأم حبيبة، وأم سلمة، وميمونة، وصفيّة، وجُوَيْرِيَة، وزينب بنت جَحْش، وسَوْدَة بنت زَمْعَة، فهؤلاء أزواجُه التسع الذي توفي عنه[٤]، ولا نُطَوِّلُ بذكر نسبهن، ووفاتهن، ومناقبهن، ومتى تزوَّج كلَّ واحدة، فإن هذا مشهور. والله أعلم.

[٢٧٧١] قوله: «**وَإِذَا أَنَا بِقُبْضَةٍ مِنْ شَعِيرٍ**[٥]» هي بضم القاف ما ضممت عليه من شيء، يقال: أعطاه قُبضة من سَوِيق أو تمر أي: كَفًّا منه، وربما جاء بالفتح[٦]، وإنما قال هنا بقبضةٍ نحو الصاع، والقبضة هي ما تقدم، كأنه استعارَ لها ذلك لقلّتها.

[٢٧٧٢] قوله: «**وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ**» الخِزانة: بكسر الخاء معروفة، وقد ذكرتها

سَمِعْتُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ، يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «**يَلْتَوِي فِي اليَوْمِ مِنَ الجُوعِ، مَا يَجِدُ مِنَ الدَّقَلِ مَا يَمْلَأُ بِهِ بَطْنَهُ**»».

(١) وأردَؤُه. انظر: الصحاح للجوهري (١٦٩٨/٤)، النهاية (١٢٧/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٠، ٤١٦/٢، ح ٤١٩٩): «عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مِرَارًا: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، مَا أَصْبَحَ عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ صَاعُ حَبٍّ وَلَا صَاعُ تَمْرٍ**»، وَإِنَّ لَهُ يَوْمَئِذٍ لِتِسْعَ نِسْوَةٍ».

(٣) كذا في الأصل، ولعل الأصوب: وهن اللاتي توفي عنهن.

(٤) انظر: شرف المصطفى للخركوشي (١١٣/٣)، عيون الأثر (٣٧٦/٣).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١١، ٤١٧/٢، ح ٤٢٠٥): عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ قال: «دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى حَصِيرٍ، قَالَ: فَجَلَسْتُ، فَإِذَا عَلَيْهِ إِزَارٌ وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَإِذَا الحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، وَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرٍ نَحْوِ الصَّاعِ، وَقَرَظٍ فِي نَاحِيَةٍ فِي الغُرْفَةِ، وَإِذَا إِهَابٌ مُعَلَّقٌ فَابْتَدَرَتْ عَيْنَايَ، فَقَالَ: «**مَا يُبْكِيكَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ**»، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَمَالِي لَا أَبْكِي وَهَذَا الحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِكَ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى، وَذَلِكَ كِسْرَى وَقَيْصَرُ فِي الثِّمَارِ وَالْأَنْهَارِ، وَأَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَصَفْوَتُهُ وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ، قَالَ: «**يَا ابْنَ الخَطَّابِ، أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟**»، قُلْتُ: بَلَى»».

(٦) انظر: الصحاح للجوهري (١١٠٠/٣).

قبل ذلك[١].

[٢٧٧٣] قوله: «**وَذَلِكَ كِسْرَى**» كِسْرى: بكسر الكاف وفتحها[٢].

[٢٧٧٤] قوله: «**وَصِفْوَتُهُ**» بكسر الصاد في أصلنا، وهي مُثَلَّثَةُ الصاد. والله أعلم[٣].

[٢٧٧٥] قوله: «**إِلَّا مَسْكَ كَبْشٍ**[٤]» المَسْكُ: بفتح الميم وإسكان السين المهملة: الجِلْدُ[٥].

مَعِيشةُ أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ

[٢٧٧٦] قوله: «**يَتَحَامَلُ**[٦]» أي: يتكلَّفُ الحملَ بالأُجْرَةِ ليكسِبَ ما يتصَدَّقُ بهِ، تحاملتُ الشيءَ تكلَّفْتُه[٧].

[٢٧٧٧] قوله: «**حَتَّى قَرِحَتْ**[٨]» هو بكسر الراء، ومن قبلها قاف

---

(١) انظر: مشارق الأنوار (٢٣١/١). وانظر النص رقم: ١٣١٥، في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٢) مطالع الأنوار (٤٠٤/٣).

(٣) انظر: المثلث للبطليوسي (٢١٣/٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١١، ٤١٨/٢، ح ٤٢٠٦): «عن عَلِيٍّ، قَالَ: «**أُهْدِيَتِ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ، فَمَا كَانَ فِرَاشُنَا، لَيْلَةَ أُهْدِيَتْ، إِلَّا مَسْكَ كَبْشٍ**»».

(٥) النهاية (٣٣١/٤).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٢، ٤١٨/٢، ح ٤٢٠٧): «عن أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَأْمُرُ بِالصَّدَقَةِ، فَيَنْطَلِقُ أَحَدُنَا يَتَحَامَلُ حَتَّى يَجِيءَ بِالْمُدِّ، وَإِنَّ لِأَحَدِهِمُ الْيَوْمَ مِائَةَ أَلْفٍ**»، قَالَ شَقِيقٌ: كَأَنَّهُ يُعَرِّضُ بِنَفْسِهِ».

(٧) على مشقة. انظر: النهاية (٤٤٣/١).

(٨) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٢، ٤١٨/٢، ح ٤٢٠٨): «عن خَالِدِ بنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: خَطَبَنَا عُتْبَةُ بنُ غَزْوَانَ، عَلَى المِنْبَرِ، فَقَالَ: «**لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَنَا طَعَامٌ نَأْكُلُهُ إِلَّا وَرَقُ الشَّجَرِ، حَتَّى قَرِحَتْ أَشْدَاقُنَا**»».

مفتوحة[١].

[٢٧٧٨] قوله: «**أَشْدَاقُنَا**» جمع شِدْقٍ: بالدال المهملة فيهما[٢]، ووقع في كلام بعض الناس أن الشِّدْقَ بالذال المعجمة، وهذا سهوٌ منه أراد يقول بالمهملة فقال بالمعجمة[٣]. والله أعلم.

[٢٧٧٩] قوله: «﴿**لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ**﴾[٤]»، هذا سؤال تَعداد النِّعَمِ لا سؤال تقريعٍ وتوبيخٍ[٥].

في البِناءِ والخَرابِ

[٢٧٨٠] قوله: «**وَنَحْنُ نُعَالِجُ خُصًّا لَنَا**[٦]» الخُصُّ: بيتٌ يُعمل من الخشب، والقصب، وجمعه خصائص، وأخصاص، سمي به لما فيه من الخِصَاص، وهي الفُرَج

---

(١) مشارق الأنوار (١٧٧/٢).

(٢) أي جانب الفم. الصحاح للجوهري (١٥٠٠/٤).

(٣) لعله يريد بكلامه ابنَ قُرقُول، فإنه ضبطها في المطالع (٢٦/٦) بالذال المعجمة في جُملة «**فيُشَرْشِرَ شِدْقَه**»، التي أوردها في فصل الشين والذال وقال: «بذال معجمة، كذا قال، وهو جانب الفم». وتبِع في ذلك القاضي عياض في المشارق (٢٤٦/٢) حيث أشار إليه بقوله: كذا قال، والجملة جزء من حديث أخرجه البخاري في التعبير، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح (٤٤/٩، ٧٠٤٧) عن سَمُرة بن جندب ﷺ.

قال الصفدي: «ويقولون لجانب الفم: شذق. والصواب: شِدْق بالدال المهملة». تصحيح التصحيف وتحرير التحريف (ص ٣٣٢).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٢، ٤١٨/٢، ح ٤٢١٠): «عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ، عن أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿**ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ**﴾، قَالَ الزُّبَيْرُ: «وَأَيُّ نَعِيمٍ نُسْأَلُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ الأَسْوَدَانِ التَّمْرُ وَالْمَاءُ»، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ سَيَكُونُ»».

(٥) انظر: إكمال المعلم (٩٦/٦)، شرح النووي على مسلم (٢١٤/١٣).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٣، ٤١٩/٢، ح ٤٢١٢): «عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو، قَالَ: مَرَّ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نُعَالِجُ خُصًّا لَنَا، فَقَالَ: «**مَا هَذَا؟**»، فَقُلْتُ: خُصٌّ لَنَا وَهَى، نَحْنُ نُصْلِحُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا أُرَى الأَمْرَ إِلَّا أَعْجَلَ مِنْ ذَلِكَ**»».

والأثقاب[١]. [٢٢١/أ]

[٢٧٨١] قوله: «**كُلُّ مَالٍ يَكُنُ هَكَذَا، فَهُوَ وَبَالٌ**[٢]» كذا في أصلنا يكنْ[٣]، ولا أدري ما وجه جزمِه والوجه رفعُه. والله أعلم.

التوكُّلُ واليَقينُ

[٢٧٨٢] قوله: «**تَغْدُوا خِمَاصًا**[٤]» أي: تَغْدُوا بُكْرة فارغةَ البطون من الجوع، وتروح عِشاء وهي ممتلئةُ الأجوافِ من الشِّبَع[٥].

[٢٧٨٣] قوله: «**عَنْ حَبَّةَ، وَسَوَاءٍ ابْنَيْ خَالِدٍ**[٦]» حَبَّة: بفتح الحاء المهملة وبالموحدة المشددة المفتوحة، ثم تاء التأنيث[٧]، وسواء: بفتح السين، وفي آخره همزة مشدُودة[٨]، صحابيَّان[٩]، عنهما سلّام بالتشديد ابن شُرحبيل فقط، وعن سلَّامٍ

---

(١) النهاية (٣٧/٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٣، ٤١٩/٢، ح ٤٢١٣): «عن أَنَسٍ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبَّةٍ عَلَى بَابِ رَجُلٍ مِن الأَنْصَارِ، فَقَالَ: «**مَا هَذِهِ؟**»، قَالُوا: قُبَّةٌ بَنَاهَا فُلَانٌ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كُلُّ مَالٍ يَكُنْ هَكَذَا، فَهُوَ وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**»...».

(٣) وفي النسخة التيمورية «يكون» وكأن الواو أُدرجَ لاحقا بين الكاف والنون، أما في السليمية (٢٠٩/أ) فكُتب «ما لم يكن» وتجاهه في الحاشية: «صوابه كل مالٍ يكون».

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٤، ٤١٩/٢، ح ٤٢١٦): «عن أَبِي تَمِيمٍ الجَيْشَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُوا خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا**»».

(٥) انظر: النهاية (٨٠/٢).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٤، ٤١٩/٢، ح ٤٢١٧): «عن حَبَّةَ، وَسَوَاءٍ ابْنَيْ خَالِدٍ، قَالَا: دَخَلْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُعَالِجُ شَيْئًا فَأَعَنَّاهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «**لَا تَيْأَسَا مِنَ الرِّزْقِ مَا تَهَزَّزَتْ رُءُوسُكُمَا، فَإِنَّ الإِنْسَانَ تَلِدُهُ أُمُّهُ أَحْمَرَ لَيْسَ عَلَيْهِ قِشْرٌ، ثُمَّ يَرْزُقُهُ اللَّهُ عز وجل**»».

(٧) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد (٢٥٥/١، ت ٦٠٩).

(٨) انظر: تكملة الإكمال (١٥٥/٣).

(٩) انظر: الإصابة (١٤/٢).

الأعمشُ انفرد عنه أيضا(١)، ذكره ابن حبان في ثقاتهِ(٢).

[٢٧٨٤] قوله: «**أَنْبَأَنَا أَبُو شُعَيْبٍ صَالِحُ بنُ زُرَيْقٍ**(٣)»، زُريق: بتقديم الزاي، كذا في أصلنا(٤)، وصَوابه تقديم الراء ثم الزاي، كذا أخرجه الذهبي في كتبه: الكاشف، والتذهيب، والميزان(٥)، روى عن صالح الكَوْسَج فقط بحديث منكر عن الجُمَحِيِّ، عن موسى بن عُلَيّ –بالتصغير–، عن أبيه، عن عمرو بن العاص، قال رسولُ الله ﷺ «**إن من قلبِ ابن آدم بكل واد شُعبةً** ... الحديث».

[٢٧٨٥] قوله: «**وَإِيَّاكَ وَاللَّوْ، فَإِنَّ اللَّوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**(٦)» هو بإسكان الواو، كذا قاله في المطالِع(٧)، وكذا في أصلنا(٨) يريد قول: «لو كان كذا لكان كذا، ولم يكن كذا» وسيأتي بعيدهُ بقية من هذا، وقال ابن الأثير: والأصل فيه لو

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٥/٣٥٥)، تذهيب تهذيب الكمال (٢/٢٠١-٢٠٢، ت ١٠٨٣).

(٢) الثقات (٣/٩٠، ١٨١).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٤، ٢/٤٢٠، ح ٤٢١٨): «حَدَّثَنَا إِسْحَاق بنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو شُعَيْبٍ صَالِحُ بنُ زُرَيْقٍ العَطَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُمَحِيُّ، عن مُوسَى بنِ عُلَيِّ بنِ رَبَاحٍ، عن أَبِيهِ، عن عَمْرِو بنِ العَاصِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنْ قَلْبِ ابْنِ آدَمَ بِكُلِّ وَادٍ شُعْبَةً، فَمَنِ اتَّبَعَ قَلْبُهُ الشُّعَبَ كُلَّهَا، لَمْ يُبَالِ اللَّهُ بِأَيِّ وَادٍ أَهْلَكَهُ، وَمَنْ تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ كَفَاهُ التَّشَعُّبَ**»».

(٤) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٤٠٠)، أما في السليمية (٢٠٩/ب) فعلى الصواب: زُرَيق، ونص ابن حجر في التقريب (ت ٢٨٥٩) على تقديم الراء.

(٥) انظر: التذهيب (٤/٣١٩، ت ٢٨٤٩)، ميزان الاعتدال (٢/٢٩٤)، الكاشف (١/٤٩٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٤، ٢/٤٢٠، ح ٤٢٢٠): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الْمُؤْمِنُ القَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَلَا تَعْجِزْ، فَإِنْ غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، وَإِيَّاكَ وَاللَّوْ، فَإِنَّ اللَّوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»».

(٧) (٣/٤٦٥).

(٨) وكذا في النسخة السليمية (٢٠٩/ب).

ساكنة الواو، وهو حرف من حروف المعاني، يمتنعُ بها الشيءُ لامتناعِ غيره، فإذا سُمِّيَ بها زيدَ فيها واو أخرى، ثم أُدغِمت وشُدِّدَتْ، حملا على نظائرها من حُروف المعاني[1]. انتهى.

[٢٧٨٦] قوله: «**تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**» معناه: أنَّ قولها واعتيادَ معناها: يُفضي بالعبدِ إلى التكذيب بالقدر، أو عدمِ الرِّضا بصُنع الله، لأنَّ القدَرَ إذا ظهَرَ بما يكرهُ العبدُ، قال: لو فعلتُ كذا لم يكن هذا، وقد مرَّ في علم الله أنه لا يفعل إلا الذي فعل ولا يكون إلا الذي كان، وقد أنكر بعضُهم على البخاريِّ في ترجمته: ما يجوز من اللو فقال: فأدخل الألف واللام على لو وهو حرفٌ، وهو غير جائز في العربية، وأُجيب عنه بأنه أقامها مقام اسم بمعنىً قد عُلِمَ كالنَّدم والتمنِّي[2] انتهى. وهذا المنكِرُ لو وَقَفَ على حديث الأصل لم يُنْكِرْ[3]. والله أعلم. [٢٢١/ب]

[٢٧٨٧] قوله: «**يَا رَاعِي، أَجْزِرْنِي**[4]» هو بفتح الهمزة وإسكان الجيم ثم زاي مكسورة ثم راء ساكنة، والباقي معروف، أي: أعطِني شاةً تصلحُ للذَّبح[5].

البراءة من الكِبْر والتواضُعُ

[٢٧٨٨] التواضُع: معروفٌ، وهو بضم العين معطوفٌ على البراءةِ.

[٢٧٨٩] قوله: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ**

---

(١) النهاية (٤/٢٨٠).

(٢) مطالع الأنوار (٣/٤٦٢).

(٣) لأن فيه (اللو) بالألف واللام.

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٥، ٢/٤٢١، ح ٤٢٢٤): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَثَلُ الَّذِي يَجْلِسُ يَسْمَعُ الحِكْمَةَ، ثُمَّ لَا يُحَدِّثُ عن صَاحِبِهِ إِلَّا بِشَرِّ مَا يَسْمَعُ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى رَاعِيًا، فَقَالَ: يَا رَاعِي، أَجْزِرْنِي شَاةً مِنْ غَنَمِكَ، قَالَ: اذْهَبْ فَخُذْ بِأُذُنِ خَيْرِهَا، فَذَهَبَ فَأَخَذَ بِأُذُنِ كَلْبِ الغَنَمِ**»».

(٥) انظر: النهاية (١/٢٦٧).

مِنْ كِبْرٍ(١)» الحديث أي: لا يدخلُها مع الفائزين، أو لا يدخلها في أوَّل وهْلَةٍ(٢)، أو أنه محمول على المستحِلِّ، وقوله: «**وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ**» أي: لا يدخلها دخول تخليد(٣). والله أعلم.

[٢٧٩٠] قوله: «**وَمَنْ يَتَكَبَّرُ عَلَى اللَّهِ**(٤)» أي: على خلقِ الله(٥). والله أعلم.

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٦، ٢/٤٢١، ح ٤٢٢٦): «عن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرٍ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**»».

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (٢/٩١).

(٣) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/٣٢٢-٣٢٣)، وذكر فيه ابن الجوزي وجوها أخرى أيضا.

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٦، ٢/٤٢١، ح ٤٢٢٩): «عن أَبِي سَعِيدٍ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ يَتَوَاضَعُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ دَرَجَةً، يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً، وَمَنْ يَتَكَبَّرُ عَلَى اللَّهِ دَرَجَةً، يَضَعُهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً، حَتَّى يَجْعَلَهُ فِي أَسْفَلِ السَّافِلِينَ**»».

(٥) أو يستكبر عن آياته. والله أعلم.

الحياءُ

[٢٧٩١]قوله: «**وَالبَذَاءُ مِنَ الجَفَاءِ**[١]» إلى آخرِه، البَذاءُ: بفتحِ الموحَّدَةِ ثم الذال المعجمة وبالمد في آخر، الفُحْشُ في القَوْلِ. تقول منه: بَذَوْتُ على القَوْمِ وابْتَذَيْتُ، أَبْذُو، بَذاءً[٢]. والجَفَاءُ: غِلَظُ الطَّبْعِ[٣].

الحُلْمُ

[٢٧٩٢]قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بنُ الْعَلَاءِ الهَمْدَانِيُّ**[٤]»، هو بإسكان الميم وبالدال المهملة[٥].

[٢٧٩٣] قوله: «**وَبَقِيَ الْأَشَجُّ الْعَصَرِيُّ**» الأشَجُّ: اسمُه المنذِرُ بن عَائِذ، وقيل: المنذر بن الحرب بن زِياد، وقيل: المنذر بن عامِر، وقيل: ابن عُبيد، وقيل: عبد الله بن عَوف، ولُقِّبَ بالأَشَجِّ لأَثَرٍ كانَ في وجْهِهِ، ونسبتُه بِه، يقالُ: المنذر بن عائذ بن المنذر ابن الحارث بن النُّعمان بن زياد بن عَصَر بن عمرو بن عَوْف بن بكر بن أنمار بن عمرو بن وَدِيعة بن لُكَيْز[٦] بن أَفْصَى بن عبد القَيس -ابن أَفْصَى بالفاء وصادٍ

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٧، ٤٢٣/٢، ح ٤٢٣٧): «عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ، وَالإِيمَانُ فِي الجَنَّةِ وَالبَذَاءُ مِنَ الجَفَاءِ، وَالجَفَاءُ فِي النَّارِ**»».

(٢) انظر: النهاية (١١١/١).

(٣) المصدر نفسُه (٢٨١/١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٨، ٤٢٣/٢، ح ٤٢٤٠): «حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ الهَمْدَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بنُ دِينَارٍ الشَّيْبَانِيُّ، عن عُمَارَةَ العَبْدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**أَتَتْكُمْ وُفُودُ عبدِ القَيْسِ**»، وَمَا يَرَى أَحَدٌ فِينَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ جَاءُوا فَنَزَلُوا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَبَقِيَ الأَشَجُّ العَصَرِيُّ، فَجَاءَ بَعْدُ فَنَزَلَ مَنْزِلًا، فَأَنَاخَ رَاحِلَتَهُ وَوَضَعَ ثِيَابَهُ جَانِبًا، ثُمَّ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا أَشَجُّ، إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الحِلْمَ وَالتُّؤَدَةَ**»...».

(٥) انظر: توضيح المشتبه (١٥٢/٩).

(٦) مصغر. انظر: الإكمال (١٠٨/١)، تبصير المنتبه (١٢٢٨/٣).

مهملة[١]- ابن دُعْمِي[٢] بن جَدِيلة بن أسد بن ربيعة بن نِزار، العبدي، العَصَري، والعَصَر: بالعين والصاد المهملتين المفتوحتين ثم الراء[٣]، وقد رأيتُ بعضهم سمَّى بعض وفدِ عبد القيس وهم أربعة عشر راكبا، وقيل: -أربعون- فقال: الأَشَجُّ العَصَرِيُّ رئيسهم -وقد سمَّيتُه أنا-، ومَزْيَدَة بن مالك المحاربي، وعُبيدة بن همَّام المحاربي، وصَحَار بن العباس المري، وعمرو بن مرجُوم -بالجيم[٤]- العَصَري، والحارث بن شُعيب العصري، والحارث بن جُندب من بني عَايِش، وفدوا عام الفتح قبل خروجه عليه السلام إلى مكة[٥]، وقد ذكرت أنا بقيَّة الأربعة عشر، أوردت فيهم غير واحد في أوائل تعليقي على صحيح البخاري[٦] في كتاب الإيمان فانظرهُم. [٢٢٢/أ]

[٢٧٩٤] قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ**[٧]»، هو نصرُ بن عمران، بالجيم والراء[٨].

الحُزْنُ والبُكَاءُ

[٢٧٩٥] قوله: «**إِنَّ السَّمَاءَ أَطَّتْ وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ**[٩]» الأَطِيطُ: صَوتُ

---

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١١٠).

(٢) بالعين المهملة الساكنة وضم أوله. تبصير المنتبه (٢/٥٦٠).

(٣) انظر: الإكمال لابن مأكولا (٧/٢٥)، اللباب في تهذيب الأنساب (٢/٣٤٣).

(٤) الإكمال لابن مأكولا (٧/١٨٣).

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (١/١٨١)، سبل الهدى والرشاد (٦/٣٧١).

(٦) شرح المصنف (التلقيح لفهم قارئ الصحيح) قيد التحقيق في رسائل علمية في جامعة أم القرى.

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٨، ٢/٤٢٤، ح ٤٢٤١): «حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاق الهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بنُ الفَضْلِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، عَن ابنِ عَبَّاسٍ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْأَشَجِّ العَصَرِيِّ: «**إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الحِلْمَ وَالحَيَاءَ**»».

(٨) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد (١/٢٤٣).

(٩) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٩، ٢/٤٢٤، ح ٤٢٤٣): «عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ، وَأَسْمَعُ مَا لَا تَسْمَعُونَ، إِنَّ السَّمَاءَ أَطَّتْ وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ، إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ سَاجِدًا لِلَّهِ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا، وَمَا تَلَذَّذْتُمْ بِالنِّسَاءِ عَلَى الفُرُشَاتِ، وَلَخَرَجْتُمْ إِلَى**

=

الأَقْتَابُ، وأَطِيطُ: الإبلِ أصواتُها وحَنِينها، أي إنَّ كثرةَ من فيها من الملائكةِ، قد أثقَلَها حتَّى أَطَّتْ، وهذا مَثَلٌ وإيذانٌ بكثرةٍ، وإنْ لم يكنْ هناك أَطِيطٌ، وإنما هو كلام تقريبٌ أُرِيدَ به تقريرُ عَظَمةِ الله[1].

[٢٧٩٦]قوله: «**وَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ شَجَرَةً تُعْضَدُ**» هذا مُدرجٌ من كلام أبي ذرٍّ، وهذا ظاهرٌ لمن تأمله[2].

[٢٧٩٧]قوله: «**مِنْ حُرِّ وَجْهِهِ**[3]» حُرُّ الوجه: بضم الحاء المهملة وتشديد الراء، هو ما بَدا من الوَجْنَةِ، يقال: لَطَمتُه على حُرِّ وَجْهِه[4].

التَّوَقِّي على العمل

[٢٧٩٨]قوله: «**عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَعدٍ الْهَمْدَانِيِّ**[5]»، هو بإسكان الميم

الصُّعُدَاتِ تَجْأَرُونَ إِلَى اللَّهِ»، وَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ شَجَرَةً تُعْضَدُ».

(١) النهاية (١/٥٤).

(٢) أشار إلى إدراجِهِ الترمذيُّ بقوله: «ويروى من غير هذا الوجه أن أبا ذر، قال: لوددت أني كنت شجرةً تُعضد»، واعتمدَهُ الخطيب البغدادي.
سنن الترمذي، أبواب الزهد، باب في قول النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا» (٤/٥٥٦، ح ٢٣١٢)، الفصل للوصل المدرج في المتن (١/٧٩-٨٠).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ١٩، ٢/٤٢٥، ح ٤٢٥٠): «عَنْ عبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يَخْرُجُ مِنْ عَيْنَيْهِ دُمُوعٌ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَ رَأْسِ الذُّبَابِ، مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، ثُمَّ تُصِيبُ شَيْئًا مِنْ حُرِّ وَجْهِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ**»».

(٤) انظر: الصحاح للجوهري (٢/٦٢٧).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٠، ٢/٤٢٥، ح ٤٢٥١): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَن مَالِكِ بنِ مِغْوَلٍ، عَن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَعِيدٍ الهَمْدَانِيِّ، عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ**﴾، أَهُوَ يُضَافُ الرَّجُلُ الَّذِي يَزْنِي وَيَسْرِقُ وَيَشْرَبُ الخَمْرَ؟ قَالَ: «**لَا، يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، أَوْ يَا بِنْتَ الصِّدِّيقِ، وَلَكِنَّهُ الرَّجُلُ يَصُومُ وَيَتَصَدَّقُ وَيُصَلِّي، وَهُوَ يَخَافُ أَن لَا يُتَقَبَّلَ مِنْهُ**»».

وبالدال المهملة[١]، وقوله في الأصل ابن سَعْد، كذا فيه، وفي الحاشية سعيد وعليه صورة (خ) في إشارة إلى أنه نسخة[٢]، وكتب تجاهه: ينظر، فنظرتُ فإذا هو سَعيد لا سَعْدٌ، يروي عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمْداني الخَيْواني، بالخاء المعجمة المفتوحة، ثم المثناة تحت[٣]، عن أبيه، وعائشة، فقيل: لم يدركْهما[٤]، وغيرِهما، وعنه جماعة[٥]، وثقه أبو حاتم والنسائي[٦]، له في الكتب، أعْني في مسلم[٧]، والترمذي[٨]، وابن ماجه، حديثين، أحدهما عن عائشة في قوله: ﴿يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ الذي في الأصل[٩].

---

(١) وكذا في التيمورية (مج٢/٤٠٥) والسليمية (٢١١/أ).

(٢) في التيمورية (مج٢/٤٠٥) سعدٌ، وفي السليمية (٢١١/أ) سعيدٌ وهو الصواب.

(٣) ساكنة، نسبة إلى خيوان بن زيد بن مالك بن جشم من همْدان. كذا ضبطه السمعاني عند ذكره والد المترجَم: سعيد بن وهب الخيواني. الأنساب (٤٣٣/٢).

(٤) كذا في الأصل، وفي التذهيب: «لم يدركها» فأرجعَ الضمير على عائشة رضي الله عنها فحسب، وذكر أبو حاتم في المراسيل أنه لم يلق عائشة رضي الله عنها، وروى عن أبيه.
انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٢٧، ت ٤٥٦)، التذهيب (٤١٩/٥، ت ٣٩٠٣).

(٥) روى عن أبيه وأبي حازم، وعنه مالك بن مغول وخالد الحذاء. الثقات لابن حبان (٧١/٧).

(٦) وذكره ابن حبان في الثقات. الجرح والتعديل (٢٣٩/٥)، الثقات (٧١/٧)، تهذيب الكمال (١٧١٤٥).

(٧) في المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات (١٢٢٠/٢، ح ١٥٩٩) من طريقه عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ: «**إن الحلال بين، وإن الحرام بين** ...».

(٨) في التفسير، باب: ومن سورة المؤمنون (٣٢٧/٥، ح ٣١٧٥) من طريق مالك بن مغول، عنه، عن عائشة رضي الله عنها حديثُ الباب.

(٩) وإسناده ضعيف للانقطاع بين عبد الرحمن بن سعيد وعائشة رضي الله عنها، وله طريق آخر من حديث أبي هريرة ذكره الترمذي معلقا في الموضع السابق، ووصله ابن جرير في تفسيره (٤٦/١٩) فرواه عن ابن حميد، عن الحكم بن بشير، عن عمر بن قيس، عن عبد الرحمن ابن سعيد، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قالت عائشة، الحديث، وهذا إسنادٌ ضعيف أيضا لضعف محمد بن حميد بن حيان الرازي. والله أعلم. انظر: ميزان الاعتدال (٥٣٠/٣).

الرِّيَاءُ والسُّمْعَةُ

[٢٧٩٩] قوله: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ**[١]» الحديث، اعلم أن الشخص إذا أشرك في العبادة غيرها من أمر دنيوي أو رياء، فاختار الغزالي اعتبار الباعث على العملِ فإن كان القصدُ الدنيوي هو الأغلب، لم يكن فيه أجرٌ، وإن كان القصد الديني هو الأغلب، كان له أجر بقدره، وإن تساويا تساقطا، واختار الشيخ عز الدين بن عبد السلام[٢]، أنه لا أجر فيه مطلقا، سواء تساوى القصدان أو اختلف، وهذا الذي يقصده هذا [٢٢٢/ب] الحديثُ وغيرهُ، وقال المحاسِبي[٣]: إذا كان الباعثُ

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢١، ٤٢٦/٢، ح ٤٢٥٥): «حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبدُ الْعَزِيزِ بنُ أَبِي حَازِمٍ، عن العَلَاءِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، عن أَبِيهِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ اللَّهُ عزو جل: **أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، فَمَنْ عَمِلَ لِي عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ، غَيْرِي فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ وَهُوَ لِلَّذِي أَشْرَكَ**».

(٢) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقيّ، عز الدين، الفقيه الشافعي الملقب بسلطان العلماء، ولد سنة ٥٧٧هـ، وتوفي سنة ٦٦٠هـ.

قال فيه السبكي: «شيخ الْإِسْلَام وَالْمُسْلِمين، وَأحد الْأَئِمَّة الْأَعْلَام، سُلْطَان الْعلمَاء، إِمَام عصره بِلَا مدافعة .. لم ير مثل نَفسه وَلَا رأى من رَآهُ مثله علما وورعا وقياما فِي الْحق وشجاعة وَقُوَّة جنان وسلاطة لِسَان»، من كتبه "التفسير الكبير"، و"الإلمام في أدلة الاحكام"، و"بداية السول في تفضيل الرسول"، وغيرها.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٠٩/٨)، الأعلام للزركلي (٢١/٤).

(٣) هو: الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله، ت/٢٤٣هـ.

كان من أكابر الصوفية، عالما بالأصول والمعاملات، واعظا مبكيا، وله تصانيف في الزهد والرد على المعتزلة وغيرهم، ولد ونشأ بالبصرة، ومات ببغداد.

قال ابن حجر: «قال أبو القاسم النصر اباذي: بلغني أن الحارث تكلم في شيء من الكلام فهجره أحمد بن حنبل، فاختفى فلما مات لم يصل عليه إلا أربعة نفر. وقال البرذعي: سئل أبو زرعة عن المحاسبي وكتبِه فقال للسائل: إياك وهذه الكتب، بدع وضلالات عليك بالأثر، فإنك تجد فيه ما يُغنيك عن هذه الكتب، قيل له: في هذه الكتب عبرة؟ فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه عبرة...». تهذيب التهذيب (١١٧/٢).

الدينيُّ أقوى بطل عملُه. قال بعضُ مشايخِي[١]: وخالفَ في ذلك الجمهور، وقال محمد ابن جرير الطبري: إذا كان ابتداء العمل لله لم يضره ما عرض بعده في نفسه من عجب، هذا قول عامة السَّلف[٢].

[٢٨٠٠] قوله: «**عَنْ رُبَيْحِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**[٣]»، هو بضم الراء ثم موحدة مفتوحة، ثم مثناة تحت ساكنة، ثم حاء مهملة[٤]، تقدَّم ضبطُه[٥].

[٢٨٠١] قوله: «**مَنْ يُسَمِّعْ؛ يُسَمِّعِ اللَّهُ بِهِ**[٦]» أي: يعملُ عَمَلًا مُراياةً للنَّاسِ يشتهِرُ بذلك ويُعَظِّمُ شُهرةَ الناس؛ شهرَهُ الله يوم القيامة، وقيل معناه: من يُذِيعُ على مسلمٍ غيبًا ويُسمِعُهُ عليه أظهر الله عيوبَهُ، وقيل: يسمعُ الله بِه: أَسمعهُ المكروه[٧].

[٢٨٠٢] قوله: «**وَمَنْ يُرَاءِ؛ يُرَاءِ اللَّهُ بِهِ**» معناه: من يتزيَّن للناسِ بما ليس فيه من عمل صالح، ليَعْظُمَ في نُفُوسِهم أظهرَ اللهُ في الآخِرةِ سَرِيرَته على رؤُوسِ الخلائقِ[٨].

---

(١) يريدُ ابنَ الملقن.

(٢) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (١٨٨/٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢١، ٤٢٧/٢، ح ٤٢٥٧): «حَدَّثَنَا عبدُ اللَّهِ بنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عن كَثِيرِ بنِ زَيْدٍ، عن رُبَيْحِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عن أَبِيهِ، عن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ المَسِيحَ الدَّجَّالَ، فَقَالَ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنْ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»، قَالَ: قُلْنَا: بَلَى، فَقَالَ: «**الشِّرْكُ الخَفِيُّ**...»».

(٤) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي (٣٨٦/١)، الإكمال لابن مأكولا (١٨٨/٤).

(٥) لم أقف على ضبط المصنف له في غير هذا الموضع، وله حديث في باب ما جاء في التسمية على الوضوء، وتقدم في الباب نفسِه ضبطُ رَباحُ بن عبد الرحمن بن أبي سفيان في النص رقم ٢٠٦ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢١، ٤٢٧/٢، ح ٤٢٥٩): «عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ يُسَمِّعْ؛ يُسَمِّعِ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ يُرَاءِ؛ يُرَاءِ اللَّهُ بِهِ**»».

(٧) انظر: إكمال المعلم (٥٣٥/٨)، مشارق الأنوار (٢٢٠/٢)، مطالع الأنوار (٥٠٨/٥).

(٨) مطالع الأنوار (٢٠٥/٣).

الحَسَدُ

[٢٨٠٣] قوله: «**فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ**(١)» الآناءُ: الساعاتُ واحدها: إِنًا وزن مِعًا، وقيل واحدها: إِنْيٌ، وإِنْوٌ، تقول: مضى إِنْيَانِ، وإِنْوَانِ من اللَّيل، واقتصر بعضُهم على إِنْيٍ فقط مثالُ نِحْيٍ(٢).

[٢٨٠٤] قوله: «**عَنْ عِيسَى بنِ أَبِي عِيسَى الحنَّاط**(٣)»، هذا الرجلُ عالجَ الأسبابَ الثلاثة هو: خَيَّاطٌ، وحَنّاطٌ، وخَبَّاطٌ، لكن المشهور فيه بالحاء المهملة والنون(٤)، ومثله بثلاثةِ أسباب: مسلم بن أبي مسلم، الأشهر فيه خَبَّاط بمعجمة وموحدة(٥)، ورجَّح الذهبيُّ في كل واحدٍ ما اشتهرَ بهِ(٦)، وقد تقدَّم(٧).

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٢، ٢/٤٢٧، ح ٤٢٦٢): عن ابن عمرَ «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ القُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ**»».

(٢) وَقِدْرٍ. انظر: الصحاح للجوهري (٦/٢٢٧٣)، مطالع الأنوار (١/٣١٧).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٢، ٢/٤٢٨، ح ٤٢٦٣): «حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ عبدِ اللَّهِ الحَمَّالُ، وَأَحْمَدُ بنُ الأَزْهَر، قَالَا: حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عن عِيسَى بنِ أَبِي عِيسَى الحَنَّاطِ، عن أَبِي الزِّنَادِ، عن أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**الحَسَدُ يَأْكُلُ الحَسَنَاتِ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ، كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ...**»».

(٤) وكذا مثبتٌ في النسخة التيمورية (مج٢/٤٠٧) والسليمية (٢١١/ب) وذكرَ ابنُ مأكولا أنه مشهورٌ بالحنَّاط.

انظر: الإكمال (٣/٢٧٥).

(٥) انظر: الإكمال (٣/٢٧٥).

(٦) انظر: المشتبه في الرجال وأسمائهم وأنسابهم للذهبي (١/٢٥٢-٢٥٣).

(٧) في النص رقم ١٦٨ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

الوَرَعُ والتَّقْوى

[٢٨٠٥] قوله: «**حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ**(١)» هو بفتح العين وكسر القاف(٢)، اسمُه عبد الله بن عَقيل، ثَقَفِيٌّ، كوفيٌّ، روى عن جماعة، وعنه جماعة(٣)، قال أحمد: ثقةٌ صالح الحديث(٤)، واختلف قول ابن معين فيه(٥)، وقال أبو داود، النسائي: ثقة(٦)، وقال أبو حاتم: شيخ روى له الأربعة(٧). [٢٢٣/أ]

[٢٨٠٦] قوله: «قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**كُلُّ مَخْمُومِ القَلْبِ**(٨)» إلى آخره مَخْمُوم: بالخاءِ المعجمةِ، وهو من خَمَمْتُ البيتَ إذا

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب٢٤، ٤٢٨/٢، ح ٤٢٦٨): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ، .. عن عَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ المُتَّقِينَ، حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ البَأْسُ**»».

(٢) انظر: الإكمال (٢٣٤/٦).

(٣) التذهيب (٢٣٠/٥، ت ٣٤٨٣).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٥٦٣/٢، ٣٩٢/٣).

(٥) وثَّقه في رواية الدارمي والدوري وابن أبي خيثمة عنه، وقال في رواية الأحوص بن المفضل الغلابي عنه: «منكر الحديث»، ذكرها الخطيب البغدادي في تاريخه، وعند المزي المفضل بن غسان الغلابي بدل الأحوص.

انظر: تاريخ ابن معين -رواية الدارمي (ت ٤٦١)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري (٣٨٤/٣، ت ١٨٦٥)، الجرح والتعديل (١٢٥/٥)، تاريخ بغداد (١٩٢/١١)، تهذيب الكمال (٣١٥/١٥).

(٦) تهذيب الكمال (١٩٢/١١).

(٧) الجرح والتعديل (١٢٥/٥). وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يعتبر حديثه إذا لم يكن دونه وفوقه شيخ ضعيف وأما نسخته عن محمد بن مالك عن البراء فهو منقطع»، وقال عنه الذهبي وابن حجر: «صدوق».

الثقات (٣٤٤/٨)، الكاشف (٥٧٥/١)، التقريب (ت ٣٤٨١).

(٨) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٤، ٤٢٩/٢، ح ٤٢٦٩): «عن عبدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو، قَالَ: قِيلَ

=

كَنَسْتَه[١]، وجاء تفسيره في الحديث نفسه أنَّه «**التَّقِيُّ النَّقِيُّ، لَا إِثْمَ فِيهِ، وَلَا غِلَّ، وَلَا حَسَدَ**».

[٢٨٠٧] قوله: «**عن المَاضِي بنِ مُحَمَّدٍ**[٢]»، الماضي: بالضاد المعجمة المكسورة[٣]، مصريٌّ، كاتِبُ المصاحفِ، عن لَيث بن أبي سُليم، وهِشام بن عروة، وجويبر، وعنه ابن وهب فقط[٤]، فيه جهالة، قال ابن عدي: منكرُ الحديث[٥]، وقال أبو حاتم: الذي [رواه] باطل[٦]. انتهى. له مناكيرُ منها بإسناد فيه ضعفٌ بمرة: «**الزنا يورث الفقر**»[٧].

[٢٨٠٨] قوله: «**حَدَّثَنَا سَلَّامُ بنُ أَبِي مُطِيعٍ**[٨]»، هو بتشديدِ اللام[٩].

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**كُلُّ مَخْمُومِ القَلْبِ صَدُوقِ اللِّسَانِ**»، قَالُوا: صَدُوقُ اللِّسَانِ نَعْرِفُهُ، فَمَا مَخْمُومُ القَلْبِ؟، قَالَ: «**هُوَ التَّقِيُّ النَّقِيُّ، لَا إِثْمَ فِيهِ، وَلَا غِلَّ، وَلَا حَسَدَ**»».

(١) النهاية (٢/٨١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٤، ٢/٤٢٩، ح ٤٢٧١): «حَدَّثَنَا عبدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ رُمْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبدُ اللَّهِ بنُ وَهْبٍ، عن المَاضِي بنِ مُحَمَّدٍ، عن عَلِيِّ بنِ سُلَيْمَانَ، عن القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عن أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيِّ، عن أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا عَقْلَ كَالتَّدْبِيرِ، وَلَا وَرَعَ كَالكَفِّ، وَلَا حَسَبَ كَحُسْنِ الخُلُقِ**»».

(٣) هو بالضاد المعجمة في النسخة السليمية (٢١١/ب).

(٤) التذهيب (٨/٣٥٠-٣٥١، ح ٦٤٦٨).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٤٣٢).

(٦) وقع طمس بقدر كلمة في الموضع بين المعقوفين، واستدركته من الجرح والتعديل (٨/٤٤٢)، ونصُّ قول أبي حاتم فيه: «لا أعرفه، والحديث الذى رواه باطل».

(٧) انظر: ميزان الاعتدال (٣/٤٢٤). وخلص ابن حجر إلى أنه ضعيف. التقريب (ت ٦٤٢٣).

(٨) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٤، ٢/٤٢٩، ح ٤٢٧٢): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ خَلَفٍ العَسْقَلَانِيُّ، .. حَدَّثَنَا سَلَّامُ بنُ أَبِي مُطِيعٍ، عن قَتَادَةَ، عن الحَسَنِ، عن سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الحَسَبُ المَالُ وَالكَرَمُ التَّقْوَى**»».

(٩) وكذا في النسخة السليمية (٢١٢/أ)، والأصل في سلام التثقيل، قال الحافظ العراقي:

=

[٢٨٠٩] قوله: «**عَنْ أَبِي السَّلِيلِ ضُرَيْبِ بنِ نُقَيْرٍ**[١] **عن أبي ذَرٍّ**»، أبو السَّليل: بفتح السين المهملة وكسر اللام، ثم مثناة تحت ساكنة، ثم لام[٢]، وضُرَيب: بضم الضاد المعجمة، وفتح الراء، ثم مثناة تحت ساكنة، ثم موحدة[٣]، ونُقَير: بضمِّ النون وفتح القاف، ويقال: بالفاءِ ثم مثناة تحت ساكنة، ثم راء[٤]، ويقال: ابن نُفَيل، وثَّقُوه[٥]، أرسلَ عن أبي ذَرٍّ[٦].

الثَّنَاءُ الحَسَنْ

[٢٨١٠] قوله: «**خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالبَتَا أَوْ النَبَاوَةِ، قَالَ: وَالنَّبَاوَةُ مِنْ الطَّائِفِ**[٧]»، أما اللفظة الأولى فهي بالموحدة في أولها ثم المثناة فوق، وهي مقصورة، وأما اللَّفظةُ الثانية فهي بالنون المفتوحة ثم بالموحدة وبالواو بعد الألف، ثم تاء التأنيث[٨].

نَحْوُ سَلاَمٍ كلُّهُ فَثَقِّلِ ... لاَ ابْنَ سَلاَمِ الحِبْرَ والمُعْتَزِلِي

ألفية العراقي في علوم الحديث (التبصرة والتذكرة) (ص ١٧٣).

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٤، ٢/٤٢٩، ح ٤٢٧٣): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، .. عن أَبِي السَّلِيلِ ضُرَيْبِ بنِ نُقَيْرٍ، عن أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنِّي لَأَعْرِفُ كَلِمَةً، وَقَالَ عُثْمَانُ: آيَةً، لَوْ أَخَذَ النَّاسُ كُلُّهُمْ بِهَا لَكَفَتْهُمْ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَّةُ آيَةٍ؟ قَالَ: **﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾**»».

(٢) انظر: المؤتلف والمختلف لعبد الغني (١/٤٢٨، ت ١٢٠١)، تبصير المنتبه (٢/٩٨٦).

(٣) الإكمال لابن مأكولا (٧/١٣٤).

(٤) الإكمال لابن مأكولا (١/٣٤٠)، توضيح المشتبه (٩/١١٣).

(٥) تذهيب تهذيب الكمال (٤/٣٧٧، ت ٢٩٧٥).

(٦) انظر: تحفة التحصيل (ص ١٥٦).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٥، ٢/٤٣٠، ح ٤٢٧٤): «عن أَبِي بَكْرِ بنِ أَبِي زُهَيْرٍ الثَّقَفِيِّ، عن أَبِيهِ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالبَتَا أَوْ النَبَاوَةِ، قَالَ: وَالنَّبَاوَةُ مِنْ الطَّائِفِ، قَالَ: «**يُوشِكُ أَنْ تَعْرِفُوا أَهْلَ الجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ .. بِالثَّنَاءِ الحَسَنِ، وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ**...»».

(٨) وفي السليمية (٢١٢/أ) بالباء ثم النون: البنا والبناوة في الكلمتين. أما في التيمورية (مج٢/٤٠٩) فبالنون ثم الباء فيهما: النبا أو النباوة، ورُسِمَ عليهما علامة صح، والنَباوَةُ: ما

=

[٢٨١١] قوله: «**حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بنُ أَبِي ثُبَيْتٍ**[١]»، هو بضم المثلَّثةِ في أوله، ثم موحدة مفتوحة، ثم مثناة تحت ساكنة، ثم مثناة فوق، وهو عُقبةُ بن شُرَيح، الرَّاسِبِي، البصريُّ[٢]، وثَّقهُ ابن معين[٣].

[٢٨١٢] قوله: «**عَنْ أَبِي الجَوْزَاءِ**»، هو بالجيم المفتوحة في أوله، وبالزاي بعد الواو، وآخره ممدود[٤]، واسمه أوسُ بن عبد الله الرَّبَعِيُّ[٥]، تقدَّم في أوائل هذا الكتاب مع أبي الحوراء، بالحاء المهملة والراء[٦]. [٢٢٣/ب]

[٢٨١٣] قوله: «**حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سِنَانٍ**[٧]»، كذا في الأصل وكتب تجاهه سعد، وعليه صورة خ إشارة إلى أنه نسخة، وكتب تجاهه ينظر، فنظرتُ فإذا هو سعيد

ارتفع من الأرض، وهو الأشبهُ بالصواب. انظر: الصحاح للجوهري (٦/٢٥٠٠).

ولا تزيدُ المصادر البلدانية على في الحديث عن موضع النباوة، ولم يتسنى لي تحديد مكانه اليوم. انظر: معجم البلدان (٥/٢٥٧)، معجم ما استعجم (٤/١٢٩٣)، معجم معالم الحجاز (٩/١٧١٦).

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٥، ٢/٤٣٠، ح ٤٢٧٧): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى، وَزَيْدُ ابنُ أَخْزَمَ، .. حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بنُ أَبِي ثُبَيْتٍ، عن أَبِي الجَوْزَاءِ، عن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَهْلُ الجَنَّةِ مَنْ مَلَأَ اللَّهَ أُذُنَيْهِ مِنْ ثَنَاءِ النَّاسِ خَيْرًا، وَهُوَ يَسْمَعُ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنْ مَلَأَ أُذُنَيْهِ مِنْ ثَنَاءِ النَّاسِ شَرًّا، وَهُوَ يَسْمَعُ**»».

(٢) انظر: الإكمال لابن مأكولا (١/٥٥٤)، توضيح المشتبه (٢/٨٩).

(٣) الجرح والتعديل (٦/٣١١-٣١٢)، ووثقه ابن حجر. التقريب (ت ٤٦٣٣).

(٤) انظر: الإكمال لابن مأكولا (٢/١٦٦)، توضيح المشتبه (٣/٣٨١)، فتح الباب (ص ٢٠٤، ت ١٦٦٩).

(٥) بفتح الراء والباء الموحدة نسبة إلى ربيعة الأزد. الأنساب (٢/٢٩٤).

(٦) في النص رقم ٣٩١ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٥، ٢/٤٣١، ح ٤٢٧٩): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ سِنَانٍ أَبُو سِنَانٍ الشَّيْبَانِيُّ، عن حَبِيبِ بنِ أَبِي ثَابِتٍ، عن أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَعْمَلُ العَمَلَ فَيُطَّلَعُ عَلَيْهِ فَيُعْجِبُنِي، قَالَ: «**لَكَ أَجْرَانِ، أَجْرُ السِّرِّ وَأَجْرُ العَلَانِيَةِ**»».

بزيادة ياء[١]، البُرجمي، قال أحمدُ: «كان رجلا صالحا، ولم يكن يقيم الحديث[٢]»، وقال ابن معين: «ثقة[٣]»، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق[٤]، وقال غيره: كان عابدًا فاضلًا، من رفعاء الناس، وكان كثير الحج، قال الذهبي: «أظنه توفي قبل الستين ومائة[٥]».

النية

[٢٨١٤] قوله: «**أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا**[٦]» هذه المرأة كنيتُها أمُّ قيس، وادعى ابن دِحيةَ أنَّ اسمها قيْلة، ولا يُعرف اسم الرجلِ بعد التفتيش[٧].

باب الأَمَلِ والأَجَلِ

[٢٨١٥] قوله: «**خَطَّ خَطًّا مُرَبَّعًا، وَخَطًّا وَسَطَ الْخَطِّ الْمُرَبَّعِ، وَخُطُوطًا إِلَى**

---

(١) في التيمورية (مج٢/٤٠٩) والسليمية (٢١٢/أ) على الصواب: سعيد.

(٢) في رواية أبي طالب عن أحمد. الجرح والتعديل (٢٨/٤). وفي رواية ابنه عبد الله عنه: «ليس بقوي في الحديث». العلل ومعرفة الرجال (٥٢٠/١، ت ١٢٢٢).

(٣) تاريخ ابن معين -رواية الدوري (٣٦٤/٤، ت ٤٨٠٣).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٢٨/٤).

(٥) تذهيب تهذيب الكمال (١٢/٤، ت ٢٣٢٥)، وخلص الحافظ ابن حجر إلى أنه صدوق له أوهام. التقريب (ت ٢٣٣٢).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٦، ٤٣١/٢، ح ٤٢٨٠): عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ قال «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، .. وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»».

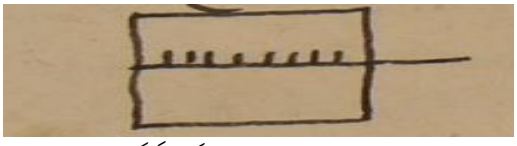
(٧) ولعله للستر عليه فسمي مهاجر أم قيس، وكان قصده بالهجرة من مكة إلى المدينة التزوج بها لا فضيلة الهجرة. انظر: التوضيح شرح الجامع الصحيح لابن الملقن (١٩٣/٢).

ومرويُّ أم قيسٍ أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٣/٩، ح ٨٥٤٠) من طريق سعيد ابن منصور، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٦/ ١٢٦)، والذهبي في السير (١٠/ ٥٩٠)، وصححا إسناده.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠١/٢، ح ٢٥٨٠): «رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح». وصحَّح الحافظ إسناده في الفتح (١/ ١٠) على شرط الشيخين.

جَانِبِ الْخَطِّ الَّذِي فِي وَسَطَ الْخَطِّ الْمُرَبَّعِ، وَخَطًّا خَارِجًا مِنَ الْخَطِّ الْمُرَبَّعِ(١)»

الحديث وهذا مثالُ الخطِّ الذي خطَّهُ عليه السلام(٢):



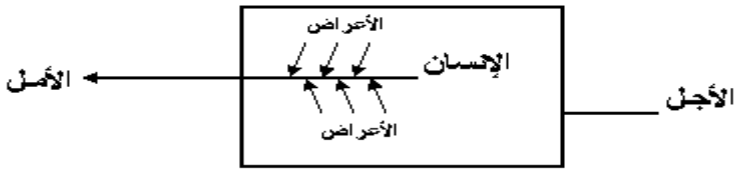
[٢٨١٦] قوله: «**لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَيْنِ مِنْ مَالٍ، لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ، وَلَا يَمْلَأُ نَفْسَهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ**(٣)» هذا كان قُرْآنًا ويجبُ تلاوته، فإن قيل أي سورة كان، وهذا السؤال سئلت عنه حين دخلت القاهرة، والجوابُ: إنه كان في سورة: ﴿لَمْ يَكُنِ﴾، كذا جاء في مسند أحمد من غير طريق، وفي الروض للسُّهيلي(٤) أنه كان في سورة يُونس، وأما إثبات كونه كان قرآناً، ففي مسند أحمد أحاديث، منها:

عن زيدِ بن أَرْقَم قال: «لقد كُنَّا نقرأُ على عهد رسول الله ﷺ «**لو كان لابن آدم وادِيان من ذهبٍ وفضةٍ**(٥)»» الحديث.

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٧، ٤٣٤/٢، ح ٤٢٨٥): «عن عبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ خَطَّ خَطًّا مُرَبَّعًا، وَخَطًّا وَسَطَ الخَطِّ المُرَبَّعِ، وَخُطُوطًا إِلَى جَانِبِ الخَطِّ الَّذِي وَسَطَ الخَطِّ المُرَبَّعِ، وَخَطًّا خَارِجًا مِنَ الخَطِّ المُرَبَّعِ، فَقَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا هَذَا؟**»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**هَذَا الإِنْسَانُ الخَطُّ الأَوْسَطُ، وَهَذِهِ الخُطُوطُ إِلَى جَنْبِهِ الأَعْرَاضُ تَنْهَشُهُ أَوْ تَنْهَسُهُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، فَإِنْ أَخْطَأَهُ هَذَا أَصَابَهُ هَذَا، وَالخَطُّ المُرَبَّعُ الأَجَلُ المُحِيطُ، وَالخَطُّ الخَارِجُ الأَمَلُ**»».

(٢) أعلاه رسمُ المصنِّف في الأصل، ورسمه بعضُهم هكذا:



(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٧، ٤٣٥/٢، ح ٤٢٨٩): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَيْنِ...**»».

(٤) انظر: الروض الأنف للسهيلي (١٥٦/٦).

(٥) أخرجه أحمد (٣١/٣٢، ح ١٩٢٨٠) والبزار (٢٣٨/١٠) والطبراني في الكبير (١٨٤/٥، ح

=

ومنها: عن عائشة أنه عليه السلام «كان إذا دخل البيت تمثَّلَ: «**لو كان لابن آدم، واديان من مال لابتغى واديا ثالثًا ولا يملأ فمَهُ إلا التُّراب، وما جعلنا المال إلا لإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ويتُوبُ الله على من تاب**[1]»».

ومنها: عن أبي واقِدٍ اللَّيْثِيِّ قال: «كُنَّا نَأتي النبي ﷺ إذ أنزل عليه الوحي فيحدثنا فقال لنا ذات يوم: إن الله عزو جل قال: «**إنا أنزلنا المالَ لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو كان لابن آدم وادٍ لأحب أن يكون إليه ثان، [٢٢٤/أ] ولو كان له واديان لأحب أن يكون إليهما ثالث، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ثم يتوب الله على من تاب**[2]»».

وأما تعيينُ السُّورة فروى أحمد أيضا [...[3]] عن أُبَيِّ بن كعب من غير طريق باختلاف بعض الشيء، قال: «إن رسولَ الله ﷺ قال: «**إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن**» قال: فقرأ عليه ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ قال: فقرأ فيها: «**ولو أن ابن آدم سأل واديًا من مال فأعطيه لسأل ثانيًا، ولو سأله ثانيًا فأعطيه، سأله**

٥٠٣٢) كلهم من طرق عن يوسف بن صهيب، عن حَبِيبِ بنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ ﷺ، وإسناده صحيح. وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٤٣/١٠) إلى الكتب المذكورة وقال: «رجالهم ثقات».

(١) أخرجه أحمد (٣٢١/٤٠، ح ٢٤٢٧٦) عن يحيى بن سعيد القطان. وأخرجه أبو يعلى (٤٣٨/٧، ح ٤٤٦٠) من طريق هُشيم. كلاهما عن مجالد بن سعيد، عن عامر بن شراحيل الشعبي، عن مسروق الأجدع، عن عائشة رضي الله عنها. وإسناده ضعيف لضعف مجالد، قال ابن حجر في التقريب (ت ٦٤٨٧): «ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره»، وبقية رجال الإسناد ثقات، وقد صح الحديث من مسند آخرين، ولا يصح من متنه قولُه: «وما جعلنا المال إلا لإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ويتُوبُ الله على من تاب»، لتفرد مجالد به.

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٧/٣٦، ح ٢١٩٠٦) والطبراني في الكبير (٢٤٧/٣، ح ٣٣٠٠) والأوسط (٥١/٣، ح ٢٤٤٦)، والبيهقي في الشعب (٢٧١/٧) كلهم من طريق هشام ابن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي ﷺ. وهذا إسنادٌ ضعيف لضعف هشام بن سعد. ميزان الاعتدال (٢٩٨/٤-٢٩٩).

(٣) في الموضع بين المعقوفين طمس بسبب بلل بقدر كلمة أو كلمتين، ولعلهما: في مسنده.

ثالثًا، ولا يملأُ جوفَ ابن آدم إلا التراب، ويتوبَ الله على من تاب، وإن ذاتَ الدين عند الله الحَنِيفِيَّة، غير المشركة، ولا اليهودية، ولا النصرانية، ومن يفعل خيرا فلن يُكْفَرَهُ»»[(١)].

المُدَاوَمة على العمل

[٢٨١٧] قوله: «**عَنْ عَائِشَةَ، كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟»، قُلْتُ: فُلَانَةُ لَا تَنَامُ تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا**[(٢)]» الحديث، هذه المرأة، قال الخطيب: هي الحولاء بنت تُوَيتٍ بن حبيب بن أسد بن عبد العزى[(٣)]، وقد خرَّج بها مسلم في صحيحه[(٤)].

[٢٨١٨] قوله: «**فَوَ اللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا**» «حتى» هاهنا على بابها

---

(١) أحمد (١٢٩/٣٥، ح ٢١٢٠٢) عن محمد بن جعفر، وحجاج، قالا: حدثنا شعبة، عن عاصم بن بهدلة، عن زِرٍّ بن حبيش، عن أبي بن كعب ﷺ.

وأخرجه الترمذي في المناقِب، باب فضل أبي بن كعب ﷺ (٧١١/٥، ح ٣٨٩٨)، والحاكم في المستدرك (٢٤٤/٢)، وأبو نعيم في الحِلية (١٨٧/٤) كلهم من طُرقٍ عن شُعبة به، وإسنادُه حسنٌ، عاصِم بن بَهدلة صدوقٌ حسن الحديث، روى له البخاري ومسلم مقرونا، وأصحاب السنن، قال ابن حجر (التقريب ٣٠٥٤): «صدوق له أوهام»، وباقي رجالِ الإسنادِ ثقات رجالُ الشيخين، وصحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: «حسنٌ صحيح».

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٨، ٤٣٥/٢، ح ٤٢٩٢): «عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**مَنْ هَذِهِ؟**»، قُلْتُ: فُلَانَةُ لَا تَنَامُ تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَهْ عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ، فَوَ اللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا**»...».

(٣) انظر: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (ص ٦٢).

(٤) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب أمر من نعس في صلاته... (٥٤٢/١، ح ٢٢٠) من حديث عروة بن الزبير، «أن عائشة، زوج النبي ﷺ، أخبرته أنَّ الحولاء بنت تويت بن حبيب ابن أسد بن عبد العزى مرت بها وعندها رسول الله ﷺ، فقلت: هذه الحولاء بنت تويت، وزعموا أنها لا تنام الليل...» الحديث.

من الغاية وإليه ذهبَ بعضُهم أي لا يملُّ لثوابهم مللًا مقابلةً بمللِهم، وقيل: خرج الكلام مخرج قولهم: حتى يشيب الغُراب على نفي القصة لا على وجودِها، أي: إن الله لا يمل ولا يليقُ به الملل، إنْ مللتُم أنتم، وهو من المقابلة بين الكلامين أي: لا يتركُ ثوابكم حتى تمَلوا ويتركوا عبادته فسمى تركه لثوابهم مللا، والملل إنما هو من صفات المخلوقين، وهو تركُ الشيءِ استثقالًا وكراهيةً بعد حرصٍ عليه ومحبَّةٍ فيه(١).

[٢٨١٩] قوله: «**عَنْ حَنْظَلَةَ الْكَاتِبِ الأُسَيِّدِيِّ**(٢)»، هو بضم الهمزة وفتح السين وتشديد الياء مكسورة(٣).

[٢٨٢٠] قوله: «**كانا رَأْيَ عَيْنٍ**» في أصلِنا كانا: كان واسمها، ورأي منصوبٌ على أنه خبر كان(٤)، وهذا صحيحٌ، والذي أحفظُه كَأَنَّا رأيُ عين، كأنَّ التي هي من أخوات إنَّ، والضمير اسمها، ورأي: مرفوع الخبر كذا أعربه بعض الحُفَّاظِ، وهو

---

(١) مطالع الأنوار (٤/٤٢)، وقبله مشارق الأنوار (١/٣٨٠). قلتُ: ومذهبُ أهلِ السنَّة إثباتُ هذا الفعل لله تعالى وإن لم يكن كمالا في حق المخلوق، إلا أنَّه يُثْبتُ لله تعالى كما ورد على وجه المقابلة وكما يليق بجلاله وكماله، مثل فعلي الاستهزاء والمكر، فلا يشتق لله عز وجل منه صفة ولا اسمٌ.

قال ابن عبد البر: «وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأسا برواية الحديث أن الله ضحك، وذلك لأن الضحك من الله والتنزل والملالة والتعجب منه؛ ليس على جهة ما يكون من عباده». التمهيد (٧/١٥٢).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٨، ٢/٤٣٦، ح ٤٢٩٣): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، .. عن أَبِي عُثْمَانَ، عن حَنْظَلَةَ الكَاتِبِ التَّمِيمِيِّ الأُسَيِّدِيِّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْنَا الجَنَّةَ وَالنَّارَ، حَتَّى كَأَنَّا رَأْيَ العَيْنِ، فَقُمْتُ إِلَى أَهْلِي وَوَلَدِي فَضَحِكْتُ وَلَعِبْتُ... فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «**يَا حَنْظَلَةُ لَوْ كُنْتُمْ كَمَا تَكُونُونَ عِنْدِي لَصَافَحَتْكُمْ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ أَوْ عَلَى طُرُقِكُمْ يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً**»».

(٣) انظر: الإكمال (١/١١٨).

(٤) لم تضبط الجملة في التيمورية (مج٢/٤٢٩)، وضُبطت في السليمية (٢١٣/أ) على ضم الياء في (رأيُ العين).

[...[١]] رأي عين. انتهى. وهذه الرواية نظَمَ الناسُ عليها، أما الَّتي في الأصلِ، فلم أرَها إلَّا فيه، لكنه[٢] صحيحة المعنى. والله أعلم. [٢٢٤/ب]

[٢٨٢١] قوله: «**أُكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ**[٣]» أُكلَفوا: بضم الهمزة وفتح اللام، كذا في أصلنا[٤]، ولا أعرفه، والمعروفُ أنَّه ثلاثي يقال: كلِفتُ الشيء أُولِعْتُ به، ثلاثيٌّ مفتوحُ اللام في المضارع مكسورُها في الماضي، ووقع عند بعض رواة الصحيح بهمزة القطع ولام مكسورة، ولا يصحُّ عند أهل العربية[٥]، وما في الأصل غير معروف قطعا لا روايةً ولا لغةً.

[٢٨٢٢] قوله: «**عَنْ عِيسَى بنِ جَارِيَةَ**[٦]»، هو بالجيم وبمثناة تحت بعد الراءِ،

---

(١) في الموضع بين المعقوفين طمسٌ بمقدار ثلاث جُمل، ويظهرُ أنه قولٌ للقاضي عياض في إعراب الجُملة، حيث يظهر في بداية الطمس ما رسمه: (عياض رحمه الله) ونصُّ كلامه في كتابه إكمال المعلم (٢٤٩/٨): «كأنا رأيُ العين: كذا ضبطناه بالضمِّ، أي كائناً بحال من يراها بعينه، ويصح النَّصب على المصدر، أي يراها رأى عين». ونقله النووي عنه في شرحه على مسلم (٦٦/١٧).

(٢) هكذا في الأصل، وإتيان ضميرِ التأنيث (لكنها) هو الصواب لرجوعه على كلمة: الرواية.

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٨، ٤٣٦/٢، ح ٤٢٩٤): عن أبي هريرة ﷺ قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اكْلَفُوا مِنَ العَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ خَيْرَ العَمَلِ أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ**»».

(٤) لم تضبط الكلمة في التيمورية (مج٤٢٩/٢) وضبطت في السليمية (٢١٣/أ) على: «أُكْلُفوا».

(٥) مطالع الأنوار (٣٦٤/٣). فالصواب أنها بهمزة الوصل وفتح اللام، وهي رواية الجمهور، وهمزة الوصل تُضمُّ إذا كان عينُ الفعلِ الثلاثيِّ مضموما، وتُكسَرُ إذا كان مفتوحًا أو مكسورًا، وكَلِفَ يكْلَفُ على وزن سمِع يسمَع وعلِم يعلَم، فصيغة الأمر منه اِكْلَفْ قياسًا على: اِسْمَع-اِعْلَم. انظر: مشارق الأنوار (٣٤١/١)، الكافية لابن الحاجب (ص ٤٦).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٨، ٤٣٦/٢، ح ٤٢٩٥): «حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ رَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بنُ عبدِ اللَّهِ الأَشْعَرِيُّ، عن عِيسَى بنِ جَارِيَةَ، عن جَابِرِ بنِ عبدِ اللَّهِ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ يُصَلِّي عَلَى صَخْرَةٍ، فَأَتَى نَاحِيَةَ مَكَّةَ فَمَكَثَ مَلِيًّا ثُمَّ انْصَرَفَ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ يُصَلِّي عَلَى حَالِهِ فَقَامَ فَجَمَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالقَصْدِ**»،

=

وكذا هو في الأصل[١]، مختلف فيه، قال ابن معين: عنده مناكير[٢].

[٢٨٢٣] قوله: «**عَلَيْكُمْ بِالقَصْدِ**» القَصْدُ: الوسَطُ بين الطَّرَفين لا إفراط ولا تفريط[٣].

[٢٨٢٤] قولُه: «**فَمَكَثَ مَلِيًّا**» أي: زمانًا طويلًا[٤].

ذكر الذُّنُوب

[٢٨٢٥] قوله: «**حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَأَبِي، عَنْ الْأَعْمَشِ**[٥]»، أَبِي: بفتح الهمزة وفي آخره ياءُ المتكلم، وقائلُ ذلك هو محمد بن عبد الله بن نُمير، وأبوه معروف، وقد

ثَلَاثًا، «**فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا**»».

(١) وكذا في التيمورية (مج٢/٤٢٩) والسليمية (٢١٣/أ)، وانظر: المؤتلف لعبد الغني (١/١٨٥).

(٢) وقال أيضا: «حديثه ليس بذاك». تاريخ ابن معين -رواية الدوري (٤/٣٦٥-٣٦٩).

وقال أبو زرعة: «لا بأس به». وقال النسائي: «منكر الحديث»، ونقل المزي عن أبي داود مثله، ونقل الذهبي عن النسائي أيضا: «متروك الحديث». وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، وقال الذهبي في الكاشف: «مختلف فيه»، وقال ابن حجر: «فيه لين».

انظر: الجرح والتعديل (٦/٢٧٣)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢١٦، ت ٤٢٣)، الكامل في الضعفاء (٥/٢٤٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/٢٣٨)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٥٨٩)، الكاشف (٢/ ١٠٩) ميزان الاعتدال (٣/ ٣١١)، تهذيب التهذيب (٨/١٨٦)، تقريب التهذيب (ت ٥٢٨٨).

(٣) انظر: النهاية (٤/٦٧).

(٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/٢٩).

«والميم واللام والحرف المعتلُّ. كلمة واحدةٌ، هي الزَّمن الطّويل». معجم مقاييس اللغة (٥/٣٦٤).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٩، ٢/٤٣٦، ح ٤٢٩٦): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَأَبِي، عن الأَعْمَشِ عن شَقِيقٍ، عن عبدِ اللَّهِ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنُؤَاخَذُ بِمَا كُنَّا نَعْمَلُ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ أَحْسَنَ فِي الإِسْلَامِ...**»».

تقدَّم مثلُه قبل ذلك(١).

[٢٨٢٦] قوله: «**مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ، لَمْ يُؤَاخَذْ بِمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ**» المراد بالإحسان: هنا الإسلام بالظاهر والباطن، والمراد: بالإساءة أن يسلم بظاهره دون باطنه.

[٢٨٢٧] قوله: «**حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مُسْلِمِ بنِ بَانَكَ**(٢)»، بانَك: بالموحدة في أوله ونون مفتوحة بعد الألف، ثم كاف في آخره، غير مصروفٍ للعجمة والعلمية، وصاحبُ الترجمة سعيدٌ ثقةٌ مشهورٌ(٣).

[٢٨٢٨] قوله: «**كَانَتْ نُكْتَةً**(٤)» نكتة: منصوب كذا في أصلنا(٥)، وهو منصوب على أنَّه خبر، والاسم محذوف تقديرُهُ: كانت معصيتُه أو خطيته نكتة أو نحوهما، ويجوز من حيث العربية رفع نكتة على أنه الاسم، والخبر الجار والمجرور، وهو: في قلبه، وسوداء تابع لنكتة إن نصبًا فنصبٌ، وإن رفعًا فرفعٌ.

[٢٨٢٩] قوله: «**صُقِلَ**» أي: جُلِيَ، ويقال: سُقِل أيضا من حيث اللغة بالمعنى(٦)، وهو في أصلنا بالصاد(٧).

[٢٨٣٠] قوله: «**فَذَلِكَ الرَّانُ**» أصل الران التغطية والطبع، يقال: رَينٌ وِرانٌ.

---

(١) السُّنن (كتاب الإيمان، بَاب فِيمَا أَنْكَرَت الْجَهْمِيَّةُ، ١/٣٤، ح ١٦٥).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٩، ٢/٤٣٦، ح ٤٢٩٧): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، .. حَدَّثَنِي سَعِيدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ بَانَكَ، .. حَدَّثَنِي عَوْفُ بنُ الحَارِثِ، عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ، إِيَّاكِ وَمُحَقَّرَاتِ الأَعْمَالِ، فَإِنَّ لَهَا مِنَ اللَّهِ طَالِبًا**»».

(٣) انظر: الإكمال لابن مأكولا (١/١٧٥)، التقريب (ت ٢٣٩٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٩، ٢/٤٣٧، ح ٤٢٩٨): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ كَانَتْ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ فِي قَلْبِهِ، فَإِنْ تَابَ وَنَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ، صُقِلَ قَلْبُهُ، فَإِنْ زَادَ زَادَتْ، فَذَلِكَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ...**»».

(٥) وكذا في النسخة التيمورية (مج٢/٤٣٠)، ولم تضبط في السليمية (٢١٣/ب).

(٦) انظر: الصحاح للجوهري (٦/٢٣٠٤)، النهاية (٣/٤٢).

(٧) وكذا في النُّسخة التيمورية (مج٢/٤٣٠)، وبالسين في السليمية (٢١٣/ب): سقل.

والله أعلم[١]. [٢٢٥/أ]

[٢٨٣١] قوله: «**حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بنُ عَلْقَمَةَ بنِ حُدَيجٍ**[٢]»، بضم الحاء وفتح الدال المهملتين[٣]، والباقي معروف، صدوقٌ له غرائبُ[٤].

[٢٨٣٢] قوله: «**وَمِنْ جِلْدَتِكُمْ**» بكسر الجيم، أي: جنسِكم[٥].

ذكر التَّوْبَة

اعلمْ أنَّ التوبة لها شروط، الأول: أن يقلع عن الذنب الذي هو عليه ويفرغ قلبه [منه] الثاني: أن يندم على ما وقع منه وسواء ندم بعد الإقلاع أو قبله، [الثالث:] أن

---

(١) انظر: النهاية (٢/٢٩١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٢٩، ٢/٤٣٧، ح ٤٢٩٩): «حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ يُونُسَ الرَّمْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بنُ عَلْقَمَةَ بنِ حُدِيجٍ .. عن ثَوْبَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَأَعْلَمَنَّ أَقْوَامًا مِنْ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ بِحَسَنَاتٍ أَمْثَالِ جِبَالِ تِهَامَةَ بِيضًا، فَيَجْعَلُهَا اللَّهُ عز وجل هَبَاءً مَنْثُورًا .. أَمَا إِنَّهُمْ إِخْوَانُكُمْ وَمِنْ جِلْدَتِكُمْ، وَيَأْخُذُونَ مِنَ اللَّيْلِ كَمَا تَأْخُذُونَ، وَلَكِنَّهُمْ أَقْوَامٌ إِذَا خَلَوْا بِمَحَارِمِ اللَّهِ انْتَهَكُوهَا**»».

(٣) كذا ضبط في التيمورية (مج٢/٤٣٠) والسليمية (٢١٣/ب)، والتقريب (ت ٤٦٤٥).

(٤) وثقه أبو مسهر، والنسائي، وابنُ خراش، والحاكم، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه محمد بن عقبة عنه، لأن محمدا كان يدخل عليه الحديث، فيجيب فيه».

وقال ابن معين: «لا بأس به»، وقال ابن قانع: «صالح»، وقال العُقيلي: «لا يتابع على حديثه. وَقَال ابن عدي: «روى عن الأَوزاعِيّ ما لم يوافقه عليه أحد».

وقال الذهبي: «صدوقٌ يغرب»، وقال أيضا: «صدوق مشهور»، وقال ابن حجر: «صدوق لكن كان ابنه محمد يدخل عليه ما ليس من حديثه». والتفصيل الذي ذكره ابن حبان أقربُ للأخذ به، ويظهر أن الذهبي ارتضاه ومن بعده ابن حجر.

انظر: الثقات لابن حبان (٨/٥٠٠)، تهذيب الكمال (٢٠/٢١٢-٢١٣)، الكاشف (٢/٢٩)، ميزان الاعتدال (٣/٨٧)، تهذيب التهذيب (٧/٢٤٧)، التقريب (ت ٤٦٤٥).

(٥) وأنفسكم وعشيرتكم وجيلكم. انظر: مطالع الأنوار (٢/١٢٧)، النهاية (١/٢٨٥).

يعزم أن لا [يعود إليه] الرابع: أن [يرُدَّ الظُّلامة] على من [وقعت] فيرد العين المغصوبة على مالكها[١]، حتى لو تَلِفتْ عنده وكان مُفْلِسًا وَجَبَ عليه الكسبُ والتوفِية لصِحَّة التوبة كما قاله ابنُ الرِّفعة نقلًا عن أبي الفضلِ العِراقي[٢]، فلا يصحُّ توبةُ المكَّاسِ حتى يَرُدَّ أموالَ النَّاسِ، وكذلك لا تُقبل توبةُ سائر الظلمة والسارق، حتى يرد أموال الناس إليهم، فأما المكَّاس وغيره ممن غصب أموالا ثم تابَ و عَسُر عليه ردّها إلى أصحابها، أو إلى ورثتهم لجهله بهم أو لانقراضِهم وغير ذلك، فقالت طائفة: لا توبة له إلا بأداء هذه المظالم إلى أربابها، فإذا كان ذلك قد تعذر عليه، تعذرت عليه التوبة، والقصاص أمامه يوم القيامة بالحسنات والسيئات ليس إلا، وهذا مقتضى كلام من اطلعتُ على كلامه من أصحابِ الشافعي[٣]، حاشا الغزالي في منهاجه فله فيه كلام يخالف ما قاله من وقفت على كلامه، وهو حسنٌ[٤]، فإنهم شرطوا في التوبة التبري من حق صاحب الظلامة، قال القرطبي في شرح مختصر مسلم المسمى بالمفهم عند قوله: «لو تابها صاحبُ مكس قُبلت منه»، قال: «فإن تاب أي المكاس من ذلك، ورد المظالم إلى أهلها؛ صحت توبتُه وقُبلت، لكنه بعيد أن يتخلص من ذلك، لكثرة الحقوق وانتشارها في الناس، وعدم تعين المظلومين[٥]»، انتهى. ثم اختلف القائلون بأنها لا تصح توبته حتى يردها، في حكم ما بيده

---

(١) حصل طمس بسبب بلل في المواضع الخمسة التي بين المعقوفات، واستوحيت المطموس أو ما يناسبه من دلالة السياق ومن شرحِ النووي على مسلم (٢٥/١٧).

(٢) لم أقف عليه في كفاية النبيه لابن الرفعة، وكتبُه الأخرى لم تُطبع بعد.

(٣) انظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج للدميري (٣٣٥/١٠).

(٤) قال الغزالي: «ذنوب بينك وبين العِبَاد، وهذا أشكل وأصعب وهي أقسام قد تكون في المال، وفي النفس، وفي العِرض، وفي الحرمة، وفي الدين. فما كان في المال فيجب أن ترده عليه إن أمكنك، فإن عجزت عن ذلك لغيبة الرجل أو موته وأمكن التصدق عنه، فافعل، وإن لم يمكن فعليك بتكثير حسناتك والرجوع إلى الله عز وجل بالتضرع والابتهال إليه أن يرضيه عنك يوم القيامة. وما كان في النفس فتمكنه من القصاص حتى يقضي فيك، أو يجعلك في حِلٍّ، فإن عجزت فالرجاء إلى الله عز وجل، والابتهال إليه أن يرضيه عنك يوم القيامة».
منهاج العابدين (ص ٧٦-٧٧).

(٥) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي (٩٩/٥).

من الأموال، فقالت طائفة: يوقف أمرها ولا يتصرف فيها البتة، وقالت طائفة: يدفعها إلى الإمام أو نائبه لأنه وكل أربابها فيحفظها لهم، ويكون حكمها حكم الأموال الضائعة. وقالت طائفة أخرى: بل باب التوبة مفتوح لهذا، ولم يغلق عنه ولا عن مذنب تاب التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها، وتوبته أن يتصدق بتلك الأموال عن أربابها، فإذا كان يوم استيفاءِ الحقوق كان لهم الخيار بين أن يجيزوا ما فعل وتكون أجورها لهم وبين أن لا يجيزوا ويأخذوا من حسناته بقدر أموالهم، فتكون ثواب تلك الصدقة له إذ لا يبطل الله سبحانه ثوابها، ولا يجمع [٢٢٥/ب] لأربابها بين العِوَض والمعوض فيغرِّمُه إياها، ويجعل أجرها لهم، وقد غُرم من حسناته مثلها، قال الإمام العلامة شمس الدين ابن القيم الحنبلي في إغاثة اللهفان، وهذا مذهب جماعة من الصحابة كما هو مروي عن ابن مسعود، ومعاوية، وحجاج بن الشاعر[١]. الشرط الخامس: أن يكون الإقلاع والعزم على ترك العود خوفا من الله، فإن كان ذلك لأجل الخوف على سقوط منزلته من أعين الناس، أو خوفا على عزله من ولاية ونحوها؛ لم تصح التوبة كما ذكره المَسِيْلي[٢] في التذكرة[٣]. السادس: أن يكون إقلاعه مع القدرة على العود، فإن عجز عن العود كالزاني إذا جُبَّ ذكرهُ فتابَ لأجل فقدِ ذكره وذهاب جِماعه لم يتحقق بذلك صحة توبته، لأن من ترك الزنا، وشرب الخمر، لعدم شهوتهِ لم يثب على تركه كما نقله ابن التلمساني[٤] «في شرح معالم أصول

---

(١) لم أقف على هذا في إغاثة اللهفان، وهو بنصه في مدارج السالكين لابن القيم رحمه الله (١/٣٨٧-٣٨٨).

(٢) هو: حسن بن علي بن محمد أبو علي المسيلي، توفي في حدود ٥٨٠ هـ.

فقيه شافعي، من أهل بجاية بالأندلس، كان ينعت بأبي حامد الصغير، تشبيها له بأبي حامد الغزالي، لتأليفه كتاب: (التفكر فيما تشتمل عليه السور والآيات من المبادئ والغايات) على نسق إحياء علوم الدين، ومن كتبه التذكرة في أصول علم الدين، وكان معاصرا للفقيه عبد الحق الإشبيلي. انظر: الأعلام للزركلي (٢/٢٠٣).

(٣) اسم كتابه: التذكرة في علم أصول الدين، لم أقف عليه مخطوطا ولا مطبوعا.

(٤) هو: عبد الله بن محمد بن علي، أبو محمد، شرف الدين الفهري التلمساني، ت/٦٨٣هـ.

فقيه أصولي شافعيّ، أصله من تلمسان اشتهر بمصر، وتصدر للإقراء، وصنف كتبا، منها: «شرح المعالم في أصول الفقه» و «شرح التنبيه»، وغيرهما. الأعلام للزركلي (٤/١٢٥).

الفقه» عن الغزالي[١]، السابع: شرط جماعةٌ من الصوفية وقاله الزمخشري: أن يفارق موضع المعصية، قال بعضهم: والثياب التي عصى فيها، وهذا الشرط لحظه الشيخ أبو إسحاق في التنبيه، حيث قال في كتاب الحج، ويستحب أن يتفرقا من المكان الذي جامعها فيه[٢]. قال الرافعي: وإنما استحب ذلك لأن معهَدَ الوصال مُشَوِّقٌ[٣]. **الثامن**: أن لا تطلع الشمس من مغربها، لقوله: ﴿**يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا**﴾[٤] إلا أنه قال بعض أصحابي ومن قرأت عليه، وفي الآية دليلٌ على أنَّ التكليف يرتفعُ بعد طلوع الشمس[٥]، وأن المسلمين لا يُكلَّفون العمل بعده، وأن من عمل صالحا بعد ذلك لا يحسب، كما لو عمل سيّئا لا يكتب عليه، قال: ويدلُّ عليه ما رواه أحمد في مسنده: عن معاوية، وعبد الرحمن بن عوف، وعبدِ الله بن عمرو، أنَّ النبي ﷺ قال: «**إن الهجرة خصلتان، إحداهما: أن تهجر السيئات، والأخرى: أن تهاجر إلى الله ورسوله، ولا تنقطع الهجرة ما تُقُبِّلت التوبة، ولا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من المغرب، فإذا طلعتْ من المغرب طُبِعَ على كل قلب بما فيه وَكُفِيَ الناس العمل**[٦]». **التاسع**: أن لا تبلغَ الروح الحلقوم، فإن انتهت إلى هذه الحالة لم تقبل التوبة.

---

(١) لأنه تكليف بما لا يُطاق، ولا يجوز وقوعه، والتكليف يشملُ الفعل والترك معا، وقد نقل التلمساني مذهبين في المسألة، أولهما: جوازُ وقوع التكليف بما يُطاق ونسبه للرازي مصنف المعالم في أصول الفقه، والمذهب الثاني: عدم جواز وقوعه، ونسبه للغزالي وإمام الحرمين والمعتزلة. انظر: شرح المعالم في أصول الفقه (٣٥٣/١).

(٢) انظر: كفاية النبيه شرح التنبيه (٢٧١/٧).

(٣) انظر: فتح العزيز للرافعي (٤٧٦/٧).

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٥٨.

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (٢٨/١٧).

(٦) أخرجه أحمد (٢٠٦/٣، ح ١٦٧١) عن الحَكَم بن نافع، حدثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن ضَمْضَم بن زُرعة، عن شُريح بن عُبيد، يرده إلى مالِكِ بن يَخَامر، عن ابن السَّعدي، أنَّ النبي ﷺ، قال: «**لا تنقطِعُ الهجرةُ ما دامَ العدوُّ يُقاتِلُ**» فقال معاويةُ، وعبدُ الرحمن بن عوف، وعبد الله بن عمرو بن العاص: إنَّ النبي ﷺ، قال: «**إنَّ الهِجْرَة خِصْلَتَان**...» الحديث. وإسناده حسن، ضمضم بن زرعة الحمصي فيه كلام لا يُنزِلُ حديثَه عن رُتبة الحسن،

=

العاشر: شرطَ القاضي أبوبكر بن الباقِلَّاني، أن لا يعُود إلى الذنب، فإن عاد بطلت توبته السابقة وانتقضت، وخالفه النووي، فصحَّحَ أنها لا تبطل، ويظهر أثر الخلاف فيما لو تاب وعقد به النكاح، ثم عادَ إلى الذَّنب، فعلى قول القاضي: يتبين بطلان النكاح لتبيُّن الفسق حالة العقد. **الحادي عشر**: شرط بعضُهم: أنه كلما ذكر الذنب يجب عليه أن يجدد التوبة منه، والصحيح خلافه[١]. والله أعلم. وهذا أجمع ما رأيتُ في شروطها، وقد ذكر غيرُ واحد منها ثلاثة شروط: [إذا كانت المعصية بين[٢]] العبد وبين الله لا تتعلق بحق آدمي: الإقلاع عن المعصية والندم على [فعلها والعزم على أن لا يعود إليها، فإذا كانت[٣]] المعصية تتعلق بحق آدمي فشرطٌ رابع، وهو أي يتبرأ من حق صاحبها[٤]. [٢٢٦/أ]

[٢٨٣٣] قوله: «**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي**[٥]»، هو بفتح الهمزة، وفي آخرها ياءُ المتكلم[٦].

[٢٨٣٤] قوله: «**تَسَجَّى بِثَوْبِهِ**» أي: تغطَّى[٧].

وإسماعيل بن عيَّاش متكلَّمٌ في حفظه عن غير الشاميِّين، أما روايتُه عن الشاميِّين فمستقيمة، وهذه منها، وباقي رجال الإسنادِ ثقاتٌ. وللحديث شواهدٌ في الصحيح وغيره.

انظر: تهذيب التهذيب (٤/٤٠٥)، التقريب (ت ٢٩٩٢).

(١) انظر: روضة الطالبين (١١/٢٥٠)، النجم الوهاج للدميري (١٠/٣٣٥).

(٢) في الموضع بين المعقوفين طمس بسبب بلل، والمثبَتُ يدلُّ عليه السياق.

(٣) في الموضع بين المعقوفين طمس بسبب بلل، والمثبَتُ يدلُّ عليه السياق.

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (١٧/٢٥).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٠، ٢/٤٣٧، ح ٤٣٠٣): «حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ وَكِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عن فُضَيْلِ بنِ مَرْزُوقٍ، عن عَطِيَّةَ، عن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَلَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ أَضَلَّ رَاحِلَتَهُ بِفَلَاةٍ مِنَ الأَرْضِ، فَالتَمَسَهَا، حَتَّى إِذَا أَعْيَى تَسَجَّى بِثَوْبِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ سَمِعَ وَجْبَةَ الرَّاحِلَةِ حَيْثُ فَقَدَهَا، فَكَشَفَ الثَّوْبَ عن وَجْهِهِ، فَإِذَا هُوَ بِرَاحِلَتِهِ**»».

(٦) وكذا في التيمورية (مج٢/٤٣١) والسليمية (٢١٣/ب).

(٧) النهاية (٢/٣٤٤).

[٢٨٣٥] قوله: «**وَجْبَةَ الرَّاحِلَةِ**» هو بفتحِ الواو، وإسكان الجيم، أي: صوتَها، أو صوت أقدامها(١). والله أعلم.

[٢٨٣٦] قوله: «**أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ أَنَّهُ أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً**(٢)» الحديث هذا الرجل هو أبو اليَسَرِ كعب بن عمرو الأنصاري، وقد تقدم(٣)، وهو بفتح المثنَّاة تحتُ والسين المهملة(٤).

[٢٨٣٧] قوله: «**لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي**(٥)» الحديث قدر: بالتخفيف، وهو مدلَّس في أصلنا ورووه في الصحيح(٦) بالتشديد والتخفيف، وقد اختلف في تأويله فقيل: كان رجلا مؤمنا بالله، لكنه جهل صفة من صفاتِه، وهذا ظاهر الحديث، ومن جمع بين طرقه عرف ذلك، واختلف هل هو بجهلها كافر أم لا؟، وقيل: قَدَر مخففا بمعنى: قدَّر مشددا، بمعنى: ضيق، كقوله: ﴿ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ ﴾: قال في المطالع: وهذان التأويلان قيل في قوله تعالى:﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾(٧) إلا أنه لا يجوز أن يُتَأَوَّل في

---

(١) وهي أيضا صوتُ الوقعة والهدَّة. انظر: مشارق الأنوار (٢/٢٨٠)، النهاية (٥/١٥٤).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٠، ٢/٤٣٨، ح ٤٣٠٨): «عن ابنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ أَنَّهُ أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عن كَفَّارَتِهَا...».

(٣) في النص رقم ٧٠١ في القسم الذي حققه د. محمد رازق من هذا الكتاب.

(٤) الغوامض والمبهمات للأزدي (ص ١٩٣)، الإصابة (٧/٤٦٧).

(٥) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٠، ٢/٤٣٨، ح ٤٣٠٩): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ أَوْصَى بَنِيهِ، فَقَالَ: إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الرِّيحِ فِي البَحْرِ، فَوَ اللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا، قَالَ: فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ، .. فَقَالَ لَهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ، قَالَ: خَشْيَتُكَ أَوْ مَخَافَتُكَ يَا رَبِّ، فَغَفَرَ لَهُ لِذَلِكَ**»».

(٦) أخرجه مسلم في التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى (٤/٢١١٠، ح ٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة ﷺ. قال النووي: «يقال منه قدر بالتخفيف، وقدَّر بالتشديد بمعنى واحد». شرح النووي على مسلم (١٧/٧١).

(٧) سورة الأنبياء، الآية رقم: ٨٧.

يونس أن يجهل صفة من صفات ربه، يعني: فتعين التأويل الأول، وهو الذي ينبغي، بل لا يجوزُ ذاك، قال: وقد قيل: إنَّ قوله: «لئِنْ قَدَرَ اللهُ عليَّ» في حال دَهَشٍ وخَوْفٍ وشِدَّة ذُعْرٍ فلم يضبط(١). انتهى. وكان هذا الرجلُ نبَّاشا، كذا جاء في الصحيح(٢).

[٢٨٣٨] قوله: «**خَشْيَتُكَ أَوْ مَخَافَتُكَ**» في أصلنا مضمومُ التاء فيهما(٣)، ويجوز نصبه على أنه حذف حرف الجر منه، وهو: من، فنُصب. والله أعلم.

[٢٨٣٩] قوله: «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ**(٤)» إلى آخره، في هذا الحديث أنَّ «في» تقع سَبَبِيَّةً [أي بسبب(٥)] هرة، قال النَّوويُّ: وظاهِرُ الحديث أنها كانت مسلمة، دخلت النار بسبب الهرة، وقال عياضٌ: إنه يجوز أنها كانت كافرة، عُذِّبَتْ بكُفرها، وزِيدَ في عذابِها بسببِ الهِرَّةِ، واستَحَقَّتْ ذلك لكونها ليست مؤمنة تغفر صغائرها باجتناب الكبائر. قال النووي: والصواب ما قدم أنها كانت مسلمة، وأنها دخلت النار بسببها، كما هو ظاهر الحديث، وهذه المعصية ليست كبيرة بل صارت بإصرارها كبيرة، وليس في الحديث أنها تخلد في النار، وفي الحديث: وجُوب [نفقة] الحيوان على [مالكه](٦).

وقد جاء أنها [كانتْ كافرةً] كما رواه أبو نُعَيم [الحافظ(٧)] في تاريخ أصبهان،

---

(١) مطالع الأنوار (٥/٣١١).

(٢) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٤/١٦٩، ح ٣٤٥٢) عن حذيفة رضي الله عنه.

(٣) وكذا في التيمورية (مج٢/٤٣٢) والسليمية (٢١٤/أ).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٠، ٢/٤٣٩، ح ٤٣١٠): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ**» قَالَ الزُّهْرِيُّ: لِئَلَّا يَتَّكِلَ رَجُلٌ وَلَا يَيْأَسَ رَجُلٌ».

(٥) في الموضع بين المعقوفين طمس بسبب بلل، والمثبَتُ يدلُّ عليه السياق.

(٦) حصل في المواضع بين المعقوفات طمس، واستدركتُ الكلمات المثبتة فيها من شرح النووي على مسلم (١٤/٢٤٠)، وانظر: إكمال المعلم (٧/١٧٩).

(٧) حصل في المواضع بين المعقوفات طمس، والمثبتُ يدل عليه السياق، ومن عادة المصنف تلقيب أبي نعيم بالحافظ.

والبيهقي في [البعْثِ والنُّشورِ(١)] عن عائشة(٢). وتُستنبطُ منه مسألة حَسَنة وهي غزيرة النَّقل، وهو جوازُ حبسِ الطائر في قفص وإطعامه وقد تقدم استنباطها من حديث: «**يا أبا عُمير! ما فَعَل النُّغَير**» من استنباط ابن القاصِّ. فراجعه فإنَّه هناك أبسط(٣).

[٢٨٤٠] قوله: «**مِنْ خشَاشِ الْأَرْضِ**» هو مُثَلَّثُ الخاء المعجمة، وهو بشينين معجمتين بينهما ألف، وهو هوامُّها، وفي غير هذا الكتاب، رواه بعضهم بالحاء المهملة [والشين(٤)] المعجمة(٥).

[٢٨٤١] قوله: «**ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ(٦)**» هو بتخفيف الواو، وللنَّاس عبارات في معناه أحدها: الكثير الجود، أو السَّخِيُّ، وقيل الذي يتفضَّل على من لا يستحق، ويعطي من لا يسأل، ويعطي الكثير، ولا يخاف الفقر، [...(٧)] أبو جعفر

---

(١) في الموضع بين المعقُوفين طمس، ولا يظهر من الكلمتين إلا: البعـ، والمثبتُ يدل عليه وُجود حديث عائشة في البعث والنشور كما في الحاشية التالية.

(٢) أخرجه أحمد (١٦/٤٢٤، ح ١٠٧٢٧) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/١٥٤) والبيهقي في البعث والنشور (ص ٧٩، ح ٤٨) من طريق أبي داود الطيالسي، عن أبو عامر صالح ابن رستم الخزاز، عن سيار أبي الحكم، عن عامر بن شراحيل الشعبي، عن علقمة، قال: كنا عند عائشة فدخل أبو هريرة، الحديث، وإسنادُه ضعيفٌ، أبو عامر الخزاز صدوقٌ كثيرُ الخطأ، وقد تفرَّد بالمرويِّ. التقريب (ت ٢٨٦١).

(٣) انظر النص رقم: ٢٣٦٢.

(٤) في الموضع بين المعقوفين طمس بسبب بلل، والمثبَتُ يدلُّ عليه السياق والمصدرُ المنقول منه.

(٥) انظر: إكمال المعلم (٧/١٧٨)، المطالع (٢/٣٦١)، شرح النووي على مسلم (١٤/٢٤٠).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٠، ٢/٤٣٩، ح ٤٣١١): «عن أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، يَقُولُ: يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ مُذْنِبٌ إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ، فَسَلُونِي الْمَغْفِرَةَ فَأَغْفِرَ لَكُمْ .. وَلَوْ أَنَّ حَيَّكُمْ وَمَيِّتَكُمْ، وَأَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَرَطْبَكُمْ وَيَابِسَكُمُ اجْتَمَعُوا، فَسَأَلَ كُلُّ سَائِلٍ مِنْهُمْ مَا بَلَغَتْ أُمْنِيَّتُهُ، مَا نَقَصَ مِنْ مُلْكِي إِلَّا كَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ مَرَّ بِشَفَةِ الْبَحْرِ فَغَمَسَ فِيهَا إِبْرَةً ثُمَّ نَزَعَهَا، ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ عَطَائِي كَلَامٌ، إِذَا أَرَدْتُ شَيْئًا فَإِنَّمَا أَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**»».

(٧) في الموضع بين المعقوفين طمسٌ بمقدار ثلاث كلمات.

النحَّاس[١]، [...[٢]] ولا أعرفُ تشديدَ الواو إلا أنه في ألسنةِ بعض الناس.

ذكرُ المَوتِ

[٢٨٤٢] قوله: «**أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَاذِمِ اللَّذَّاتِ**[٣]» هَاذِم: بالذال المعجمة، كذا في أصلنا[٤]، وكذا قاله السُّهَيلي في روضتِه في غزوة أُحد، وذلك في قتلِ وحشِيٍّ حمزةَ، وذكر أنه الرواية[٥]. انتهى. ولا يعرِفُ هذا إلا القليلُ من الناس، ومعناه بالمعجمة: قاطعُ اللذَّات[٦]، وله بالمهملة معنى، ولكن الرواية كما قال.

[٢٨٤٣] قوله: «**الكَيِّسُ مَن دَانَ نَفْسَهُ**[٧]» أي: حاسَبَها وقيل: أَذَلَّها واستعْبَدها[٨].

[٢٨٤٤] قوله: «**فِي مِثْلِ هَذَا المَركز**[٩]» هو بفتح الميم، أي: الموضِعِ[١٠].

---

(١) النحاس تقدمت ترجمتُه، والكلام المذكور عزاه إليه النووي في تهذيب الأسماء (٣/٥٧)، والزرقاني في شرح المواهب اللدنية (٤/١٧١) ونصه: «قال النحاس: الجواد الذي يتفضل على من لا يستحق، ويُعطي من لا يسأل ويُعطي الكثيرَ ولا يخافُ الفقرَ».

(٢) في الموضع بين المعقوفين طمسٌ بمقدار كلمتين.

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣١، ٢/٤٣٩، ح ٤٣١٢): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَاذِمِ اللَّذَّاتِ**» يَعْنِي: المَوْتَ».

(٤) لا يبينُ الضبط في السليمية (٢١٤/أ) والتيمورية (مج٢/٤٣٣) والظاهر أنه بالدال المهملة فيهما، لأن الناسخ يضع على المعجمة نقطة.

(٥) انظر: الروض الأنف (٥/٣١٥).

(٦) ومنه: الهُذامُ: السيفُ القاطع، وسيفٌ مِهْذَمٌ، مثل مخذم. الصحاح للجوهري (٥/٢٠٥٦).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣١، ٢/٤٤٠، ح ٤٣١٤): «عن أَبِي يَعْلَى شَدَّادِ بنِ أَوْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ، وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ المَوْتِ...**»».

(٨) النهاية (٢/١٤٨).

(٩) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣١، ٢/٤٤٠، ح ٤٣١٥): «عن أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍّ وَهُوَ فِي المَوْتِ، فَقَالَ: « **كَيْفَ تَجِدُكَ**»، قَالَ: أَرْجُو اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَخَافُ ذُنُوبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي مِثْلِ هَذَا المَركز، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يَرْجُو، وَآمَنَهُ مِمَّا يَخَافُ**»».

(١٠) ومنه قولهم: أَخَلَّ فلانٌ بمَرْكَزِه. انظر: الصحاح للجوهري (٣/٨٨٠).

[٢٨٤٥] قوله: «**وَأَبْشِرِي بِرَوْحٍ**[١]» بفتحِ الراء، وهو الرَّحمة[٢].

[٢٨٤٦] قوله: «**وَغَسَّاقٍ**» هو بالتخفيف والتشديد: ما يَسِيل من صَدِيد أهلِ النار وغُسَالتِهم. وقيل: ما يَسِيل من دُموعِهم. وقيل: هو الزَّمْهَرِيرُ[٣].

[٢٨٤٧] قوله: «**وَعُمَرُ بنُ شَبَّةَ بنِ عَبِيدَةَ**[٤]»، هو بفتح العين وكسر الموَحَّدَةِ[٥] تقدَّم[٦].

[٢٨٤٨] قوله: «**أُتِيَت إِلَيْهَا الحَاجَةُ**» أُتِيت: في أصلنا بضم الهمزة، ثم مثناة فوق مكسورة ثم مُثَنَّاةٍ [تحتُ..[٧]] ومعناه: [...[٨]] سُهِّلَتْ إليه الحاجة، يقال: منه أَتَيْتُ للماءِ تَأْتِيَةً أي سَهَّلْتُ سبيلَه ليَخْرُجَ إلى مَوْضِعٍ[٩]. [٢٢٦/ب]

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣١، ٢/٤٤٠، ح ٤٣١٦): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**المَيِّتُ تَحْضُرُهُ المَلَائِكَةُ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَالِحًا، قَالُوا: اخْرُجِي أَيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ، .. وَأَبْشِرِي بِرَوْحٍ وَرَيْحَانٍ .. وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ السُّوءُ، قَالَ: اخْرُجِي أَيَّتُهَا النَّفْسُ الخَبِيثَةُ، .. اخْرُجِي ذَمِيمَةً، وَأَبْشِرِي بِحَمِيمٍ وَغَسَّاقٍ**... »».

(٢) انظر: الصحاح للجوهري (١/٣٦٨).

(٣) النهاية (٣/٣٦٦). وقيل: الغَسَّاقُ: المُنتنُ، «وقال السُّدي: هو ما يُغسَق من دُمُوعهم يُسْقَونه مع الحميم، وقال أبو عُبَيدة: هو ما سَالَ من جُلود أهل النار». المطالع (٥/١٦٥).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣١، ٢/٤٤٠، ح ٤٣١٧): «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ ثَابِتٍ الجَحْدَرِيُّ، وَعُمَرُ بنُ شَبَّةَ بنِ عَبِيدَةَ، .. عن عبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا كَانَ أَجَلُ أَحَدِكُمْ بِأَرْضٍ، أَوْثَبَتْهُ إِلَيْهَا الحَاجَةُ**...»».

(٥) وكذا ضُبط في التيمورية (مج٢/٤٣٤) والسليمية (٢١٤/ب) وتبصير المنتبه (٣/٩١٧).

(٦) السُّنن (الكتاب ٦، أبواب إقامة الصلاة، الباب ١٣٥، ١/٢٢١، ح ١٢١٢).

(٧) في الموضع بين المعقُوفين طمس بسبب بلل بمقدار ثلاث كلمات، والمثبَتُ يدلُّ عليه السياق.

(٨) في الموضع بين المعقُوفين طمس بمقدار كلمتين سبَّبهُ بللٌ.

(٩) انظر: الصحاح للجوهري (٦/٢٢٦٣)، معجم مقاييس اللغة (١/٥٢)، تاج العروس (٣٧/٣٨).

ذكر القبر والبِلاْ

[٢٨٤٩] قوله: «**إلا عَجْبُ الذَّنَبِ**[١]» العَجْبُ: بفتحِ العين وسكون الجيم، العَظْمُ الذي في أسَفَلِ الصُلْبِ عندَ العَجُز، وهو العَسِيبُ من الدوابِّ[٢].

[٢٨٥٠] قوله: «**عَن عَبْدِ اللَّهِ بنِ بَحِيرٍ**[٣]»، هو بفتح الموحدة وكسر الحاء المهملة ثم مثناة تحت ثم راء[٤]، بن رَيْسَان، المراديّ، الصَّنعاني، كنيتُه أبو وائِل، وُثِّقَ وليس بذاك[٥].

[٢٨٥١] قوله: «**إِلَّا وَالقَبْرُ أَفْظَعُ مِنْهُ**» أفظَعُ: بالظاءِ المعجمة، أي:

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٢، ٢/٤٤١، ح ٤٣٢٠): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الإِنْسَانِ إِلَّا يَبْلَى، إِلَّا عَظْمًا وَاحِدًا، وَهُوَ عَجْبُ الذَّنَبِ، وَمِنْهُ يُرَكَّبُ الخَلْقُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»».

(٢) النهاية (٣/١٨٤).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٢، ٢/٤٤١، ح ٤٣٢١): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاق، .. عن عبدِ اللَّهِ بنِ بَحِيرٍ، عن هَانِئٍ مَوْلَى عُثْمَانَ، قَالَ: كَانَ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ إِذَا وَقَفَ عَلَى قَبْرٍ يَبْكِي حَتَّى يَبُلَّ لِحْيَتَهُ، .. قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا رَأَيْتُ مَنْظَرًا قَطُّ إِلَّا وَالقَبْرُ أَفْظَعُ مِنْهُ**»».

(٤) انظر: الإكمال لابن مأكولا (١/٢٠٠)، توضيح المشتبه (١/٣٥٠).

(٥) قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثِقةٌ، وقال ابن المديني سمعت هشام بن يوسف: «كان يتقنُ ما سمع»، وعدَّهُ ابن حبان شخصين، فذكره في الثقات، وقال في المجروحين: «أبو وائل القاص اسمه عبد الله بن بحير الصنعاني، وليس هو عبد الله بن بحير بن ريسان، ذاك ثقة وهذا يروي عن عروة بن محمد بن عطية وعبد الرحمن بن يزيد الصنعاني العجائب التي كأنَّها معمولةٌ لا يجوزُ الاحتجاج به».

قال الذهبي: «لم يفرق بينهما أحد قبل ابن حبان، وهما واحد»، وقال الحافظ ابن حجر: «وثقه ابن معين، واضطرب فيه كلام ابن حبان».

انظر: الجرح والتعديل (٥/١٥)، الثقات (٨/٣٣١)، المجروحين (٢/٢٤)، التذهيب (٥/٩٧، ت ٣٢١٩)، تهذيب التهذيب (٥/١٣٥)، التقريب (ت ٣٢٢٢).

أَشَدّ وأَشْنَعُ[١].

[٢٨٥٢] قوله: «**غَيْرَ فَزِعٍ**[٢]» بكسرِ الزايِ معروفٌ.

[٢٨٥٣] قوله: «**وَلَا مَشْعُوفٍ**» هو بفتح الميم وإسكان الشين المعجمة ثم عين مهملة وفي آخره فاء، الشَعَفُ: شِدَّة الفزع بالقلب[٣]، وبالغين المعجمة: شِدَّةُ الحُبِّ، وما يَغْشى قلبَ صاحبه[٤]، وفي نسخة: «**ولا مَسْغُوب**» بالغين المعجمة ثم سين مهملة ثم موحدة[٥]، وهو مأخوذ من السَغَب بفتح الغين المعجمة وهو المخاصَمة والمفاتنةُ[٦]، وهو معروف.

[٢٨٥٤] قوله: «**إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ**[٧]» الحديث، النسمة: الروحُ والنفس[٨].

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري (١٢٥٩/٣)، النهاية (٤٥٩/٣).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٢، ٤٤٢/٢، ح ٤٣٢٢): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ المَيِّتَ يَصِيرُ إِلَى القَبْرِ، فَيُجْلَسُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فِي قَبْرِهِ غَيْرَ فَزِعٍ، وَلَا مَشْعُوفٍ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: فِيمَ كُنْتَ؟ فَيَقُولُ: كُنْتُ فِي الإِسْلَامِ...**»».

(٣) النهاية (٤٨١/٢).

(٤) انظر: الصحاح للجوهري (١٣٨٢/٤)، المطالع (٦٦/٦).

(٥) كذا في السليمية (٢١٥/أ)، وفي التيمورية (مج٢/٤٣٥): مشعوف.

(٦) كذا قال المصنف، والسَّغَبُ أيضا الجوعُ، والشغب بمعنى المخاصمة والمفاتنة، ولعلها من الكلمات التي تنطق بالسين والشين معا، ولكني لم أقف على من نصَّ على ذلك، وكثيرا ما يؤدي السَّغَبَ إلى الشَّغب.

انظر: معجم مقاييس اللغة (٧٧/٣)، النهاية (١١٧٦/٢)، لسان العرب (٤٦٨/١، ٥٠٤)، تاج العروس (٦٠/٣).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٢، ٤٤٢/٢، ح ٤٣٢٥): «عن عبدِ اللَّهِ بنِ كَعْبٍ الأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُحَدِّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّمَا نَسَمَةُ المُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلُقُ فِي شَجَرِ الجَنَّةِ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يُبْعَثُ**»».

(٨) انظر: المطالع (٢١٥/٤).

[٢٨٥٥] قوله: «**طائر يَعْلُق**» هو بضم اللام وفتح أوله، كذا في أصلنا(١)، أي: يتناولُ، وقيل: يَشُمُّ، وبفتح اللام أيضا ومعناه: يتعلق ويلزَم ثمارَها ويَقع عليها، وتَأْوي(٢) إليها، وقيل: هما سواء، وقد روي في غير هذا الكتاب يَسْرَحُ، وهذا يشهدُ بضم اللام، ومن رواه بالمثناة فوق [٢٢٧/أ] في أوله عَنَى النسمة، ويحتمل أن يرجع على الطير على أن يكون جمعًا، ويكون ذكر النَّسَمة لأنه أراد الجنسَ لا الواحد، وقد يكون التذكير والتأنيث جميعًا للروح، لأنَّ الروح تُذكَّر وتؤنث(٣)، وقد تقدَّم بعضُ ذلك فراجعهُ.

[٢٨٥٦] قوله: «**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ حَفْصٍ الْأُبُلِّيُّ**(٤)»، هو بضم الهمزة ثم بالموحدة المضمومة أيضا، وكذا في أصْلنا(٥) تقدَّم(٦)، وقد عمله إيليا باثنتين من تحت ساكنة في أبواب الفِتن(٧) وتكلمت عليه هناك، وهُنا عَمِلَهُ على الصَّواب.

ذِكرُ البَعْثِ

[٢٨٥٧] قوله: «**إِنَّ صَاحِبَي الصُّورِ**(٨)» صاحِبا الصُّورِ أحدهما: إسرافيلُ،

---

(١) وكذا في التيمورية (مج٢/٢٣٦) والسليمية (٢١٥/أ) لكن بالتاء في أوله: تَعْلُق.

(٢) كذا بالمثناة فوق في أول الكلمة.

(٣) مطالع الأنوار (٤/٤٤٠)، وقبله المشارق (٢/٨٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٢، ٢/٤٤٣، ح ٤٣٢٦): «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بنُ حَفْصٍ الأُبُلِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكرِ بنُ عَيَّاشٍ، عن الأَعْمَشِ، عن أَبِي سُفْيَانَ، عن جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا دَخَلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ مُثِّلَتِ الشَّمْسُ لَهُ عِنْدَ غُرُوبِهَا، فَيَجْلِسُ يَمْسَحُ عَيْنَيْهِ، وَيَقُولُ: دَعُونِي أُصَلِّي**»».

(٥) وكذا في التيمورية (مج٢/٢٣٦) والسليمية (٢١٥/أ).

(٦) في النص رقم: ١٩٧٩.

(٧) انظر النص رقم: ٢٤٩٠.

(٨) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٣، ٢/٤٤٣، ح ٤٣٢٧): «حدثنا أبو بكر بن أبي شَيبة قال: حدثنا عبَّاد بن العوَّام، عن حجَّاج، عن عطيَّة، عن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ صَاحِبَي الصُّورِ بِأَيْدِيهِمَا أَوْ فِي أَيْدِيهِمَا قَرْنَانِ، يُلَاحِظَانِ النَّظَرَ مَتَى يُؤْمَرَانِ**»».

وأما الآخرُ فقد ذكر أبو نُعيم الحافظ، قال: «حدثنا سُليمان قال: حدثنا أحمد ابن القاسم، حدثنا عفان بن مسلم، حدثنا حماد بن سلمة، عن عليِّ بن زيد، عن عبد الله ابن الحارث، قال: كنت عند عائشة رضي الله عنها وعندها كعب الأحبار فذكر كعبٌ إسرافيل، فقالت عائشة: يا كعبُ! أخبرني عن إسرافيل، فقال كعبٌ: عندكم العلم، فقالت: أجلْ، فأخبرني، فقال: له أربعةُ أجنحة، جناحان في الهواء وجناح قد تسربل به، وجَناح على كاهلهِ[1]، والعرشُ على كاهلِه، والقلَمُ على أُذُنه، فإذا نزل الوحيُ كَتبَ القلمُ، ثم دَرَسَتِ الملائكةُ، وملكُ الصور جَاثٍ على إحدى ركبتيه وقد نصَب الأخرى وهو مُلتَقِمَ الصور مُحْنِيًّا ظهْرُه شاخصًا ببصره ينظرُ إلى إسرافيل، وقد أُمر إذا رأى إسرافيل قد ضَمَّ جَناحَه أن يَنفُخَ في الصُّورِ، قالت عائشة: هكذا سمعتُ من رسول الله ﷺ يقول. غريبٌ من حديث كعب لم يروه عنه إلا عبد الله بن الحارث، ورواه خالد الحذاء، عن الوليد، عن أبي بشر، عن عبد الله بن رباح، عن كعبٍ نحوه[2]»، قال

---

(١) الكاهِلُ: ما بين الكتِفين: سمِّي بذلك لقُوّته. ويقولون للرَّجُل المجتمِع إذا وَخَطه الشَّيب: كَهْل. معجم مقاييس اللغة (٥/١٤٤).

(٢) حلية الأولياء (٦/٤٧). وإسنادُه ضعيف لضعف عليِّ بن زيد بن جُدعان. تهذيب التهذيب (٧/٢٨٣-٢٨٥).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٩/١١٤، ح ٩٢٨٣) عن الوليد بن أبان، عن محمد ابن عمار الرازي، عن مؤمَّل بن إسماعيل، عن حماد بن زيد، عن علي بن زيد به. قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن حماد بن زيد إلا مؤمل».

وسئل أبو حاتم الرازي عن حديث مؤمل هذا فقال: «حدَّثنا أَبُو سَلَمة عن حمَّاد، عن عَلِيٍّ، عَن رَجُلٍ، عن عائِشَة؛ وَهُوَ أشبهُ». وأبو سلمة هو موسى بن إسماعيل التبوذكي. علل الحديث (٥/٥٣٢، ح ٢١٦٤)

وأما رواية خالد الحذاء التي أشار إليها أبو نعيم فأخرجها أبو الشيخ في العظمة (٢/٦٩٩) إلا أنه وقع عنده: «عن الوليد بن مسلم أبي بشر» فرواه عن شباب الواسطي، عن وهب بن بقية، عن خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطحان، عن خالد الحذاء، عن الوليد ابن مسلم أبي بشر، عن عبد الله بن رباح عن كعب «أنه قال لعائشة رضي الله عنها: هل سمعت رسول الله ﷺ يقول في إسرافيل شيئا؟ قالت: كيف تجدونه في التوراة؟ قال: نجد

=

القرطبي في التذكرة: فلعل هذا الملَك هو الآخر، قال: وفي هذا الحديث ما يدلُّ على انفراد هذا الملَك بالصُّور(١). والله أعلم. والحديث الذي في ابن ماجه في سندِه الحجاج، وهو ابن أرطاة، عن عطيَّة، وهو العَوْفي وحالهما معروفة(٢)، وقد تُوبِع عبَّاد بن العوام في روايته عن حجَّاج، تابعه أبو خالد الأحمر كما أفاده المزيُّ في أطرافه(٣).

وجاء غير حديث يدل على أنَّ صاحب الصور واحد، فإن قيل: لعله ميكائيل، يعني الثاني، فالجواب: أن في سنن أبي داود في الحروف والقراءات(٤) من حديث عطية

له أربعة أجنحة: جَناح بالمشرق، وَجناح بالمغرب، ولوَّح على جبهته، فإذا أراد الله عز وجل أمرا أثبته في اللوح». ولم أقف على ترجمة شباب الواسطي، وباقي رجال الإسناد ثقات، وليس في لفظه ما يستدل به على أنَّ نافخ الصور ملَك آخر غيرُ إسرافيل.

وقد تظاهرت الأخبار عن رسول الله ﷺ بأن الملَك الموكَّل بنفخ الصور قد التقمه وحنى جبهته ينتظر متى يؤمر فينفخ، إلا أنه لم تصح رواية بتسميته بإسرافيل، وإن كان نقل بعضُهم الإجماع على تسميته بذلك.

قال القرطبي: «والأمم مجمعة على أن الذي ينفخ في الصور إسرافيل عليه السلام». الجامع لأحكام القرآن (٢٠/٧).

قال الحافظ ابن حجر: «اشتهر أن صاحب الصور إسرافيل عليه السلام ونقل فيه الحليمي الإجماع، ووقع التصريح به في حديث وهب بن منبه المذكور، وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي، وفي حديث أبي هريرة عند ابن مردويه، وكذا في حديث الصور الطويل الذي أخرجه عبد بن حميد، والطبري، وأبو يعلى في الكبير، والطبراني في الطوالات، وعلي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية، والبيهقي في البعث من حديث أبي هريرة، ومداره على إسماعيل ابن رافع واضطرب في سنده مع ضعفه». الفتح (٣٦٨/١١). قلت: الحليمي هو: الحسين ابن الحسن بن حليم البخاري الشافعي، ت/٤٠٣هـ.

(١) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٤٨٨).

(٢) حجاج بن أرطاة صدوقٌ كثير الخطأ والتدليس، وعطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيرا وكان شيعيا مدلسا. التقريب (ت ١١١٩، ٤٦١٦).

(٣) انظر: تحفة الأشراف (٤١٥/٣، ح ٤١٩٣).

(٤) (٦٤/٤، ح ٤٠٠١). وإسنادُه ضعيف لضعف عطية بن سعد العوفي.

العوفي عن أبي سعيد قال: ذكر رسول الله ﷺ صاحب الصور، فقال: عن يمينه جبريل، وعن يساره ميكاييل.

قال القُرطبي: فلعل لأحدهما قرنا آخر ينفخ فيه[١]، والله أعلم.

ثم ذكر حديثا آخر من عند هنَّاد بن السري، وفيه: «وملكان مُوَكَّلانِ بالصُّورِ»، بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي عمرة[٢] موقوفا عليه[٣]، ثم ذكر ذلك هَنَّاد بسنده إلى كعبٍ موقُوفًا عليه، وزاد بعد قوله: وملَكان مُوكَّلان بالصُّور: «ينتظِران متى يؤمران فينفُخان[٤]»[٥].

وأما الصُّوْرُ فهو القَرْنُ الذي يُنفخ فيه عند بعث الموتى إلى المحشر، وقال بعضُهم: إنَّ الصُّوَرَ جمع صُورة، يريد صور الموتى يُنفخ فيها الأرواح، والصحيح الأول: لأنَّ الأحاديث تعاضدتْ عليه، تارة بالصور وتارة بالقرن[٦]، وفي هذا الحديث: «**بأيديهما أو في أيديهما قَرْنَان**». والله أعلم.

[٢٨٥٨] قوله: «**فِي رَشْحِهِ**[٧]» أي: عَرَقِه[٨].

---

(١) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٤٨٩).

(٢) الأنصاري النجاري، يقال ولد في عهد النبي ﷺ، ليست له صحبة، وحديثه عن النبي ﷺ مرسلٌ، أخرج حديثه الجماعة.

انظر: الجرح والتعديل (٢٧٣/٥)، العلل لابن أبي حاتم (٢٠٩/٥)، التقريب (ت ٣٩٦٩).

(٣) أخرجه هناد بن السَّري في الزهد (٣٣٩/١) عن أبي الأحوص، عن منصور، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة. وإسنادُه صحيح موقوفا، رجاله كلهم ثقات، وصححه ابن حجر في المطالب العالية (٦٥٨/٥)، والفتح (٣٦٩/١١).

(٤) أخرجه هناد بن السَّري في الزهد (٣٣٩/١) عن وكيع عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله ابن ضمرة، عن كعب رضي الله عنه، وإسنادهُ صحيح، رجاله كلهم ثقات، وصححه ابن حجر في المطالب العالية (٦٥٨/٥).

(٥) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٤٨٩-٤٩٠).

(٦) النهاية في غريب الحديث (٦٠/٣).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٣، ٤٤٤/٢، ح ٤٣٣٢): «عن ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿**يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العَالَمِينَ**﴾، قَالَ: «**يَقُومُ أَحَدُهُمْ فِي رَشْحِهِ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ**»».

(٨) الصحاح للجوهري (٣٦٥/١).

[٢٨٥٩] قوله: «**عَلَى حَسَكٍ كَحَسَكِ السَّعْدَانِ**[١]» الحسَكَ: جمع حَسَكة وهي شوكة صُلْبَةٌ معروفة[٢]، والسَعْدان: جمع سَعْدانة وهو نَبْتٌ ذُو شَوْكٍ، وهو من جَيِّد مراعي الإبل تَسْمَنُ عليه[٣].

صفة أُمَّةِ محمد ﷺ

[٢٨٦٠] قوله: «**تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرّ مُحَجَّلُون**[٤]» كذا في أصلنا[٥]، وعلى غُرّ ضَبَّة، وكذا على محجلون، وكأنه استشكله كله لأنه كان ينبغي أن يكون منصوبا، لأنه حال، ويأتي في الحَوْضِ كما هُنا لكنه لم يُضبِّب عليه هناك، ولا إشكال، فما في الأصل خبر مبتدأٍ محذوفٍ تقديرهُ: وأنتم[٦]. [٢٢٧/ب]

[٢٨٦١] قوله: «**سِيمَاءُ أُمَّتِي**» السيماء: بكسر السين وبالقصر والمدِ، ويقال: سيمياء بزيادة ياء وآخره ممدود، وكُلُّه العلامة[٧].

[٢٨٦٢] قوله: «**إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ**[٨]» جرتْ عادة

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٣، ٢/٤٤٤، ح ٤٣٣٤): «عن أبي سعيد ﷺ قَالَ: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**يُوضَعُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ، عَلَى حَسَكٍ كَحَسَكِ السَّعْدَانِ، ثُمَّ يَسْتَجِيزُ النَّاسُ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ وَمَخْدُوجٌ بِهِ، ثُمَّ نَاجٍ وَمُحْتَبَسٌ بِهِ...**»».

(٢) النهاية (١/٣٨٦).

(٣) المصدر السابق (٢/٣٦٧).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٤، ٢/٤٤٥، ح ٤٣٣٦): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرٌّ مُحَجَّلُونَ مِنَ الْوُضُوءِ سِيمَاءُ أُمَّتِي، لَيْسَ لِأَحَدٍ غَيْرِهَا**»».

(٥) وكذا في التيمورية (مج٢/٤٣٨) والسليمية (٢١٦/أ)، وفي المطبوع من السنن بتحقيق الأعظمي بالنصب: (غرا محجلين)، والمنبغِي الرفعُ لأنَّهُ اعتمد على أصل المصنِّف لابن ماجه.

(٦) انظر النص رقم: ٢٨٦٩.

(٧) انظر: مشارق الأنوار (٢/٢٢١)، إكمال المعلم (٣/٦١١).

(٨) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٤، ٢/٤٤٥، ح ٤٣٣٧): «عن عبدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةٍ، فَقَالَ: «**أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟**»، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «**أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟**»، قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ...**»».

الناس أن يسألوا ما وجهُ الجمع بين هذا الحديث والحديث الآخر الآتي هنا؟، وهو أيضًا في غير هذا الكتاب: «**أهل الجنة عشرون ومائة صف، ثمانُون من هذا الأمة، وأربعون من سائر الأمم**[(١)]» هذا يقتضي أن تكون أمته عليه السلام الثُّلُثَين؟ والجوابُ: لعله أخبر عليه السلام بأنَّهم النصفُ ثم أطلعه الله على أنهم الثلثان[(٢)]، أو أن الثمانين صف هم النصفُ المذكور في الحديث، ولا يلزم منه تساوي الصُّفوف في العددِ أو غير ذلك[(٣)]، فإني كنت أحفظُ جوابًا غير هذين لا أستحضره الآن، وهاذان فُتوحٌ.

[٢٨٦٣] قوله: «**حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ مُحَمَّدِ بنِ النَّحَّاسِ الرَّمْلِيُّ**[(٤)]»، النَّحَّاسِ: بالحاء المهملة تقدم[(٥)].

باب ما يُرجى من رَحْمةِ الله يوم القِيامة

[٢٨٦٤] قوله: «**وَامْرَأَةٌ تَحْصِبُ تَنُّورَهَا**[(٦)]» تحصَبُ: بفتح الصاد كذا هو في

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٤، ٤٤٦/٢، ح ٤٣٤٣) عن سليمان بن بُريدة عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «**أهلُ الجَنَّةِ عشرونَ ومائةُ صَفٍّ**...».

(٢) نحوه للنووي في شرح مسلم (٩٦/٣).

(٣) ونحوه للطيبي في شرح مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (٣٥٦٧/١١).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٤، ٤٤٦/٢، ح ٤٣٤١): «حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ مُحَمَّدِ ابنِ النَّحَّاسِ الرَّمْلِيُّ، ... عن بَهْزِ بنِ حَكِيمٍ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**نُكْمِلُ يَوْمَ القِيَامَةِ سَبْعِينَ أُمَّةً، نَحْنُ آخِرُهَا وَخَيْرُهَا**»».

(٥) تقدم في النص رقم: ١٦٣٨.

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٥، ٤٤٧/٢، ح ٤٣٥١): «عن ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، فَمَرَّ بِقَوْمٍ، فَقَالَ: «**مَنِ القَوْمُ؟**»، فَقَالُوا: نَحْنُ المُسْلِمُونَ، وَامْرَأَةٌ تَحْصِبُ تَنُّورَهَا، وَمَعَهَا ابنٌ لَهَا، فَإِذَا ارْتَفَعَ وَهَجُ التَّنُّورِ، تَنَحَّتْ بِهِ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قَالَتْ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ؟ قَالَ: «**بَلَى**»، قَالَتْ: أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَرْحَمَ بِعِبَادِهِ مِنَ الأُمِّ بِوَلَدِهَا؟ قَالَ: «**بَلَى**»، قَالَتْ: فَإِنَّ الأُمَّ لَا تُلْقِي وَلَدَهَا فِي النَّارِ، فَأَكَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْكِي ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَ: «**إِنَّ**

=

أصلنا، وفيه نظر[١].

[٢٨٦٥] قوله: «**فَإِذَا ارْتَفَعَ وَهَجُ التَّنُّورِ**» هو بفتح الهاء في أصلنا، يُريد الاسم فإنه بالفتح، وأما المصْدر فهو بالسكون[٢].

[٢٨٦٦] قوله: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا المَارِدَ المُتَمَرِّدَ، الَّذِي يَتَمَرَّدُ عَلَى اللَّهِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**» صريحُ هذا أنه لا يعذّبُ إلا الكافر، وقد ثبت أنه يدخل جماعةٌ من الموحدين النار ثم يُخرجون منها، ووجهُ الجمع -من غير أن نقُول: إن هذا فيه إبراهيم بن أَعْيَن، ضعَّفه أبو حاتِم الرَّازِي[٣]. وشيخُه إسماعيلُ بن يحيى الشَّيْبَانِيُّ كذَّبه يزيدُ بن هارون[٤]، وقال ابن حِبَّان: [٢٢٨/أ] لا تحِلُّ الرواية عنه، ذكره عن ابنِ حبانَ ابنُ الجوزي[٥]، قال الذَّهبي: وَلم أره[٦]. وذكره العُقيلي فقال: لا يتابَع على حديثه[٧]، يُقال له: الشَّعِيري[٨]- أنَّ قوله: «**لَا يُعَذِّبُ مِنْ عِبَادِهِ**» إلى آخره

اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا المَارِدَ المُتَمَرِّدَ، الَّذِي يَتَمَرَّدُ عَلَى اللَّهِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»».

(١) أما في السليمية (٢١٦/ب) فبكسر الصاد، ولا يبِينُ ضبطُها في التيمورية (مج٢/٤٤١)، وكسرها هو الصواب، ومعناه: تُلقي في النار ما تُوقد به، وكُلُّ ما ألقيته في النار فقد حصبتها به. انظر: الصحاح للجوهري (١/١١٢).

(٢) لم تضبط الكلمة في التيمورية والسليمية، والوَهَجُ بالتحريك -كما قال المصنف- اسمٌ لحَرِّ النار. والوَهْجُ بالتسكين: مصدرُ وَهَجَتِ النار تَهِجُ وَهْجاً ووَهَجاناً، إذا اتَّقدت. انظر: الصحاح (١/٣٤٨).

(٣) بقوله: «شيخ بصري ضعيف الحديث منكر الحديث». الجرح والتعديل (٢/٨٧).

(٤) رواه العُقيليُّ في الضُّعفاء (١/٩٦) عن محمدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغ، عَن الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ الخَلال، قال: سمعت يزِيدَ بنَ هارونَ يَقُولُ: «كَانَ إسماعيل الشعيري كذَّابا».

(٥) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (ت ٤٢٦).

(٦) ولم أقف عليه أيا في المجروحين لابن حبان. انظر: ميزان الاعتدال (١/٢٥٣).

(٧) الضعفاء الكبير (١/٩٦).

(٨) وقال الذهبي: «متَّهم»، وقال ابن حجر: «متَّهم بالكذب».

=

أي: لا يُعذِّبُ بالخُلود أو لا يعذب عذاب تخليدٍ أو نحو ذلك. والله أعلم.

[٢٨٦٧] قوله: «**فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ**[١]» البِطاقة: بكسر الموحدة، قاله الجوهري[٢]، وقال ابنُ الأثير: رُقْعَةٌ صغيرةٌ يُثبتُ فيها مِقدارُ ما يُجعلُ فيه إن كان عينًا فوزنُه أو عدده، وإن كان متاعًا فثَمنُه. قيل: سمِّيَتْ بذلك لأنها تُشَدُّ بِطاقَةٍ من الثَّوبِ، فتكون الباءُ حينئذٍ زائدةً، وهي كلمةٌ كثيرةُ الاستعمالِ بمصرَ، ومنه حديث ابن عبَّاسٍ قال: لامرأةٍ سألتْهُ عن مسألة: «**اكتُبِيها في بِطَاقةٍ**» أي: رُقْعَةٌ صغيرة، ويُروى بالنَّون وهو غريب[٣]. انتهى. وقد فسَّرها في الحديث بأنها الرُّقْعَةُ، وهذا الحديث له جُزءٌ مفردٌ معروف بمجلسِ البِطاقةِ رويتُهُ غير مَرَّةٍ عن غيرِ شيخٍ في غير بلدٍ[٤].

[٢٨٦٨] قوله: «**فِي كِفَّةٍ**» هو بكسر الكافِ، ويقال: بالفَتح، تقدَّم[٥].

الكاشف (١/٢٥٠)، ميزان الاعتدال (١/٢٥٣)، التقريب (ت ٤٩٤).

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٥، ٢/٤٤٨، ح ٤٣٥٥): «عن عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى رُءُوسِ الخَلَائِقِ، فَيُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجِلًّا .. فَيُهَابُ الرَّجُلُ .. فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، .. فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ**»...».

(٢) الصحاح (٤/١٤٥٠).

(٣) النهاية (١/١٣٥).

(٤) جُزء البطاقة يحتوي على (١١) حديثا في فضل كلمة التوحيد، وثوابها، وأنها سبب النجاة، من إملاء حمزة بن محمد بن علي بن العباس أبي القاسم الكناني المصري. سمع النسائي وأبا يعلى الموصلي. عنه الدارقطني وابن سعيد وعلي بن حمصة خاتمة أصحابه.

قال الحاكم: «متفق على تقدمه في معرفة الحديث يذكر بالورع والزهد والعبادة». وقال الصوري: «كان حافظاً ثبتاً». ت/٣٧٥هـ. انظر: طبقات السيوطي (١/٣٧٨).

وهو مطبوعٌ بدار السلام بالرياض.

(٥) في النص رقم: ٢٢٨٤.

ذِكْرُ الحَوْضِ

[٢٨٦٩] قوله: «**تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرٌّ مُحَجَّلُونَ**[١]» إعرابُه كما تقدَّم قبلهُ بيَسِير، أنَّه خبرٌ ومبتدؤُه محذوفٌ أي: وأنتُمْ محَجَّلُونَ[٢].

[٢٨٧٠] قوله: «**وَلَا يُفْتَحُ لَهُمُ السُّدَدُ**[٣]» أي: الأَبْوابُ[٤].

[٢٨٧١] قوله: «**حَتَّى اخْضَلَّتْ لِحْيَتُهُ**» هو بالخاء والضاد المعجمتين وتشديد اللام، يقال: خَضِلَ واخْضَلَّ إذا نَدِيَ، ولِحْيَتُه: بالرَّفْعِ على أنَّه الفاعلُ، فإذا أردت تعديةً قلت: [٢٢٨/ب] أَخْضلْتُه أَنَا[٥].

[٢٨٧٢] قوله: «**أَوْ كَمَا بَيْنَ المَدِينَةِ وَعُمَانَ**[٦]» هو بضم العين، كذا في أصلِنا[٧] بعين وتخفيف الميم، وقد تقدم الكلام عليها فيما تقدم فراجعْه[٨].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٦، ٢/٤٤٩، ح ٤٣٥٧): «عن حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ حَوْضِي لَأَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ إِلَى عَدَنَ** ..»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: «**نَعَمْ، تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرٌّ مُحَجَّلُونَ مِنْ أَثَرِ الوُضُوءِ، لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ**»».

(٢) انظر النص رقم: ٢٨٦٠.

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٦، ٢/٤٤٩، ح ٤٣٥٨): «عن أَبِي سَلَّامٍ الحَبَشِيِّ، قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ .. فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَيْهِ، قَالَ: .. وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ المَشَقَّةَ عَلَيْكَ، وَلَكِنْ حَدِيثٌ بَلَغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُ بِهِ .. قَالَ: فَقُلْتُ: حَدَّثَنِي ثَوْبَانُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ حَوْضِي مَا بَيْنَ عَدَنَ إِلَى أَيْلَةَ، أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ .. وَأَوَّلُ مَنْ يَرِدُهُ عَلَيَّ فُقَرَاءُ المُهَاجِرِينَ، الدُّنْسُ ثِيَابًا وَالشُّعْثُ رُؤُوسًا، الَّذِينَ لَا يَنْكِحُونَ المُنَعَّمَاتِ، وَلَا يُفْتَحُ لَهُمُ السُّدَدُ**»، قَالَ: فَبَكَى عُمَرُ حَتَّى اخْضَلَّتْ لِحْيَتُهُ...».

(٤) مطالع الأنوار (٥/٤٧١).

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٣١).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٦، ٢/٤٤٩، ح ٤٣٥٩): «عن أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالمَدِينَةِ، أَوْ كَمَا بَيْنَ المَدِينَةِ وَعُمَانَ**»».

(٧) وفي التيمورية (مج٢/٤٤٣). وأما في السليمية (٢١٧/ب) فبفتح العين.

(٨) انظر النص رقم: ٢٦٤٢، وعَمَّان بالفتح والتشديد في الشام عاصمة الأردن حاليا، وبالضم =

[٢٨٧٣] قوله: «**وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ**[١]» الحديث قيل معناه: إذ شاء الله، لأنه عليه السلام على يقين من وفاته، والصواب: أنه على وجهه من الاستثناء والشرط، ثم يختلف في معناه، لأن الاستثناء لا يكون في الواجب، فقيل: معناه: لاحقون بكم في هذه المقبرة، وقيل المراد امتثال قول الله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢]، فالتزم عليه السلام تأديب ربه إياه حتى في الواجب، وقيل هذا على التبري والتفويض وإن كان في واجبٍ كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[٣]، وقيل: الاستثناء في الوفاة على الإيمان، والمراد من معه من المؤمنين، وقيل: غير ذلك[٤]، ومن جملة ما ذكره في ذلك الخطابي أن هذا من عادة المتكلم يحسِّنُ كلامه[٥].

[٢٨٧٤] قوله: «**وَأَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ**»، الفَرَطُ هو الذي يتقدم الوارِدين فيهيئُ لهم ما يحتاجون إليه[٦].

[٢٨٧٥] قوله: «**لَيُذَادَنَّ**» أي: ليُطْرَدَنَّ ويُدفَعَنَّ[٧].

والتخفيف بلدٌ عربي مجاورٌ لليمن في جنوب شرق الجزيرة العربية. و(عَمَّان) بالفتح والتشديد هو الأشبه بالصواب في هذا الحديث، وعليه أغلبُ الروايات.

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٦، ٢/٤٥٠، ح ٤٣٦١): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَّهُ أَتَى الْمَقْبَرَةَ فَسَلَّمَ عَلَى الْمَقْبَرَةِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِكُمْ لَاحِقُونَ**» .. قَالَ: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ**»، ثُمَّ قَالَ: «**لَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عن حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، فَأُنَادِيهِمْ أَلَا هَلُمُّوا**»، فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ وَلَمْ يَزَالُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، فَأَقُولُ: «**أَلَا سُحْقًا سُحْقًا**»».

(٢) سورة الكهف، الآية رقم: ٢٣-٢٤.

(٣) سورة الفتح، الآية رقم: ٢٧.

(٤) المشارق (١/٤٤)، المطالع (١/٣١٢).

(٥) معالم السنن (١/٣١٨).

(٦) انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/٤٣٤).

(٧) المصدر السابق (٢/١٧٢).

[٢٨٧٦] قوله: فَأَقُولُ: «**أَلَا سُحْقًا سُحْقًا!**» أي: بُعْدًا بُعْدًا[١].

ذكرُ الشَّفَاعَةِ

فائدةٌ: اعلم أنه عليه السلام له شفاعات أولاهن: الشفاعة العُظْمى في الفصل بين أهل الموقف حين يفزعون إليه بعد الأنبياء كما ثبت في الصحيح وغيره في حديث الشفاعةِ، والشفاعة الثانية: في جماعة يدخلون الجنة بغير حسابٍ، [٢٢٩/أ] والثالثة: في ناس استحقوا دخول النار، والرابعةُ: في ناس دخلوا النارَ فيُخرجون، والخامسة: في رفع درجات ناسٍ في الجنة، والأولى مختصة بهِ وكذا الثانية[٢].

قال النووي في الروضة: ويجوز أن تكون الثالثة والخامسة أيضا[٣].

وما قاله في الثالثة قال القاضي عياض في شرح مسلم له[٤] كما نقله النووي عنه أنه يشاركه فيها من يشاءُ الله[٥]، وكذا نقله عنه القرطبي في التذكرة[٦]. انتهى. أي الرابعة يشاركه فيها غيره من الأنبياءِ والعلماءِ والأولياءِ.

وقال القاضي عِياض: إن شفاعته لإخراج من في قلبه مثقال حبة من إيمان؛ مختصةٌ به إذ لم يأت شفاعةٌ لغيره إلا قبل هذِه[٧]. وأهمل الشيخ محيي الدين[٨] شفاعةً سادسة: وهي تخفيف العذاب عن من استحق الخلود فيها كما في حق أبي طالبٍ في إخراجهِ من غَمَراتِ النَّار إلى ضَحْضَاحِها[٩]، فإن قيل: إنَّ القرآن فيه: ﴿**فَمَا تَنفَعُهُمْ**

---

(١) مطالع الأنوار (٥/٤٦٤).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٧/١٣)، غاية السول في خصائص الرسول لابن الملقن (ص ٢٦٣).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٧/١٣).

(٤) انظر: إكمال المعلم (١/٥٦٦).

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (٣/٣٥).

(٦) انظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٦٠٧).

(٧) إكمال المعلم (٢/٤٣٧).

(٨) يعني النووي.

(٩) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب (٥/٥٢، ح ٣٨٨٣) ومسلم في الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه (١/١٩٤، ح ٢٠٩) من

=

﴿شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾[١]، وكذا قوله -«**وهي نائلةٌ** -إن شاء الله- **من ماتَ لا يشركُ بالله شيئا**[٢]» فما الجواب؟ فقيل: إن شفاعتَه في أبي طالب بالحال لا بالمقال[٣].

وسابعة: وهي شفاعة لمن مات بالمدينة لما روى الترمذيُّ وصححه عن ابن عُمر أنَّ النبي ﷺ قال: «**من استطاع أن يمُوتَ بالمدينة فليَمُتْ بها فإني أشفعُ لمن مات بها**[٤]» نبَّه على هذه والتي قبلها القاضي عياض في إكماله[٥]، وفي صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري وغيره «**لا يثبُتُ أحدٌ على لأوائِها وجَهْدِها إلا كنتُ له شفيعًا أو شهيدًا يوم القيامة**[٦]» فهذه شفاعةٌ أخرى خاصَّة بأهل المدينة.

وَكذلك الشهادة زائدةً على شهادته للأُمَّة، وقد قال عليه السلام في شُهداء أُحُد «**أنا شهيدٌ على هؤلاءِ**[٧]» وفي العُرْوةِ الوُثْقَى للقَزْوِيني[٨] أن من شفاعاته شفاعتُه

حديث العباس بن عبد المطلب ﷺ. وغَمَراتُ النار المَوَاضِع الَّتِي تكْثُر فِيهَا النَّارُ، واحدتها غَمرة، والضَّحْضَاح فِي الأصْل: ما رقَّ مِنَ الْمَاءِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَا يبلُغ الكَعْبين، فاستَعارَه لِلنَّارِ. انظر: النهاية (٣/٧٥، ٣٨٣).

(١) سورة المدثر، الآية رقم: ٤٨.

(٢) وتمامُه: «**دخل الجنة**». أخرجه البخاري في الرقاق، بَاب المُكْثِرُونَ هُمُ المُقِلُّونَ (٨/٩٤، ح ٦٤٤٣)، وأخرجه مسلم في الزكاة، باب الترغيب في الصدقة (٢/٦٨٨، ح ٩٩١) من حديث أبي ذرٍّ ﷺ. وأخرجه ابن ماجه في السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٧، ٢/٤٥٠، ح ٤٣٦٢) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) انظر: إكمال المعلم (١/٥٩٦).

(٤) أخرجه الترمذي في المناقب، باب ما جاء في فضل المدينة (٥/٧١٩، ح ٣٩١٧) من حديث عبد الله بن عمر ﷺ.

(٥) انظر: إكمال المعلم (١/٥٩٦، ٤/٤٨٣).

(٦) أخرجه مسلم في الحج، باب الترغيب في سكن المدينة والصبر على لأوائها (٢/١٠٠٢، ح ١٣٧٤) من حديث أبي سعيد الخُدريِّ ﷺ.

(٧) أخرجه البخاري في الجنائز، باب الصلاة على الشهيد (٢/٩١، ح ١٣٤٣) من حديث جابر ﷺ.

(٨) هو الفقيه: أَحْمد بن إِسْمَاعِيل بن يُوسُف، أَبُو الخَيْر القزْوِيني الطَّالقَانِي، الشافعي، ت/٥٩٠هـ.

=

لجماعة من صُلَحاء المؤمنين فيتجاوزُ عنهم في تقصيرهم في الطاعات[١]. وأطلق الرافعي: أن من خصائصه شفاعتُه في أهل الكبائر. وفي ذلك نظر، فإنَّ المختصة بهِ ليست في مطلق أهل الكبائر[٢]. والله أعلم.

وله شفاعةٌ أُخرى لفتحِ باب الجَنَّة والشفاعة العُظْمى في الإراحة من كَرْبِ الموقِف وهما (متقاربان[٣])، وقد روى مسلم في كتاب الإيمان وهي «**فيأتونَ آدم فيقُولون يا أبانا اسْتَفْتِحْ لَنَا الجَنَّة**[٤]» الحديث. [٢٢٩/ب]

[٢٨٧٧] قوله: «**أنا سيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْر**[٥]»[٦] وفي بعض طرق هذا الحديث خارجَ هذا الكتاب: «**ألا وإني سيِّدُ ولدِ آدم يومَ القيامةِ**» وهو سيد ولد آدم مُطْلَقًا، وإنما

قَالَ ابْن النجار: «كَانَ رَئِيس أَصْحَاب الشَّافِعِي وَكَانَ إِمَامًا فِي الْمَذْهَب وَالْخلاف وَالأُصُول وَالتَّفْسِير والوعظ والزهد»، وَحدث عَنهُ الإِمَام الرَّافِعِيّ فِي أَمَالِيهِ، وكتابُه العروة الوثقى في أصول الدين، عزاه إليه البقاعي، ولم أقف عليه مخطوطا أو مطبوعا. انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٦/٧-٨)، نظم الدرر للبقاعي (٢٢/٣٦٦)، الأعلام (١/٩٦).

(١) غاية السول (ص ٢٦٦). قال ابن حجر بعد نقله كلام القزويني أعلاه: «ولم يذكر مستنده». الفتح (١١/٤٢٨).

(٢) غاية السول (ص ٢٦٦).

(٣) كذا قرأت الكلمة، ولو قال: متقاربتان؛ كان أوضح.

(٤) أخرجه مسلم في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/١٨٦ ح ٣٢٩) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٥) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٧، ٢/٤٥٠، ح ٤٣٦٣): «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ وَلَا فَخْرَ وَلِوَاءُ الْحَمْدِ بِيَدِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ**»».

(٦) كتب المصنف هذه الفقرة في الهامش الأيسر بعد الفقرتين المرقمتين الآتيتين، وكتب في أولها: «مقدم على ما في أول هذه الصحيفة» أي أن موضعها قبل الفقرتين المذكورتين، وترتيبُ الأحاديث في البابِ يوافقُ الترتيب الذي أراده المصنف، كما أنه كتب كلمة (مؤخر) فوق كلمة (قوله) بداية الفقرة المرقَّمة التالية.

خصَّ يوم القيامة لظهوره ذلك اليوم لكل أحد من غير مُنازَعة كما في قوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾[١]، وإنما أخبر عليه السلام بذلك لأمرين أحدهما: امتثالًا لقوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[٢]، الثاني: أنه من البيان الذي عليه تبليغُه إلى أمته ليعرفوه ويعملوا بمقتضاه، ويلزم من ذلك تفضيلُه على جميع الخلق، لأن مذهب أهل السُنة أنَّ الأنبياء أفضلُ من الملائكة، فإن قيل: فما الجمع بين هذا وبين «**لا تُفَضِّلوا بينَ الأنبياء**[٣]»، فالجواب من أوجُه[٤]، واقتصر البيهقي في دلائله[٥] على أنه محمول على مجادلة أهل الكتاب في تفضيل نبينا على أنبيائهم لئلا يُؤدي إلى الإزراء، ونقله عن الحليمي[٦]، ثم نقل عن الخطابي أيضا أن النهي عن ذلك خوف الإزراء، قال الخطَّابي: والجمع بين حديث أبي هُريرة: «**أنا سيد ولد آدم**» وحديث ابن عباس: «**ما ينبغِي لعبدٍ أن يقُول أنا**[٧]» وفي رواية: «**إني خيرٌ من يونس بن مَتَّى**[٨]» ظاهرٌ؛ لأن الأول إخبار عما أكرمه الله به من التفضيل والسُؤدد، والثاني: مؤوَّلٌ بوجهين، أحدهما: أن المراد بالعبدِ من سواه دون نفسه، ثانيهما: أنه قاله إظهارا للتواضع يقول: لا ينبغي لي أن أقول أنا خير

---

(١) سورة غافر، الآية رقم: ١٦.

(٢) سورة الضحى، الآية رقم: ١١.

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ (١٥٩/٤، ح ٣٤١٤) وأخرجه مسلم في الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ (١٨٤٣/٤، ح ٢٣٧٣) من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه.

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (٣٧/١٥-٣٨).

(٥) انظر: دلائل النبوة للبيهقي (٤٩١/٥).

(٦) هو: الحسين بن الحسن بن حليم الحليمي البخاري الشافعي، تقدمت ترجمته.

(٧) أخرجه البخاري في التفسير، باب قوله: ﴿وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (٥٧/٦، ح ٤٦٣٠) وأخرجه مسلم في الفضائل، باب في ذكر يونس عليه السلام ... (١٨٤٦/٤، ح ٢٣٧٧) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٨) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ (١٥٩/٤، ح ٣٤١٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

منه لأن الفضيلة التي نلتُها كرامة من الله لا من قبل نفسي، فليس لي أن أفتخر بها، وإنما خص يونس بالذكر -فيما نَرى، والله أعلم- لما قد قَصَّ الله علينا من شأنه، وما كان له مع قومِهِ، وخرج مغاضبا فلم يصبر كما صبر أولو العَزْمِ من الرُّسلِ(١)، وقال الخطابي في موضعٍ آخر: وجهُ الجمع بينهما أنَّ هذه السيادة في القيامةِ إذا قُدم في الشفاعة على جميعِ الأنبياء، وإنما منع أن يُفَضَّلَ على غيره منهم في الدُّنيا وإن كان مُفضَّلا في الدارين من قبل الله، ومعنى: «**لا فَخْرَ**» أي: لا أقول هذا القول على سبيل الفخر الذي يدخله الكبر، وأما قوله عليه السلام لما قال له ذلك الرجل يا خير البَرِيَّة: «**ذَاكَ إِبْرَاهِيمُ**» كما رواه مسلم(٢)، فجوابه: أنه قاله تواضعا واحتراما لإبراهيم لِخُلَّتِهِ وأُبَوَّتِهِ، وقيل قبل [أن(٣)] يعلم أنه سيِّد ولد آدم(٤)، [وجوابٌ(٥)] ثالثٌ: ذكره ابنُ العربي أن قوله «**ذاك إبراهيم**» يعني بعده، وضعَّفه ابنُ دِحْيَة في المستوفى(٦) قال: والصحيح الجوابُ الثاني، فإن قلت: هذا خبر فلا يدخله خلف ولا نسخ، فجوابه من وجهين أحدهما: أن المراد خيرُ البرية الموجودين في عصره، وأطلق العبارة الموهمة للعُموم [لأنه أبلغ(٧)] في التواضع، ثانيهما: أنه إن كان خبرا فالنَّسخ يدخُله لأن التفضيل يمنحُه الله [لمن يشاء(٨)](٩).

---

(١) انظر: دلائل النبوة للبيهقي (٥/٤٩٥).

(٢) أخرجه مسلم في الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ (٤/١٨٣٩، ح ٢٣٦٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) وقع في الموضع بين المعقوفين طمسٌ، واستدركتُ المثبتَ من غاية السول (ص ٢٧٠).

(٤) انظر: دلائل النبوة (٥/٤٩٧)، غاية السُّول (ص ٢٦٩).

(٥) وقع في الموضع بين المعقوفين طمسٌ، واستدركتُ المثبتَ من المصدر السابق.

(٦) ابنُ دحية تقدمت ترجمتُه، وكتابه: المستوفى من أسماء المصطفى؛ لم أقف عليه مطبوعا ولا مخطوطا.

(٧) وقع في الموضع بين المعقوفين طمسٌ، واستدركتُ المثبتَ من المصدر السابق.

(٨) وقع في الموضع بين المعقوفين طمسٌ، واستدركتُ المثبتَ المصدر السابق.

(٩) انظر: غاية السول في خصائص الرسول (ص ٢٧٠).

وعن قوله: «**لا تُخَيِّرُونِي على مُوسَى**[١]» في حديث مسند أنه قاله قبل أن يعلم أنَّه أفضل الرسل، وعن قولِه: «**لا تُفَضِّلُوا بين الأَنْبِيَاءِ**» بأنه قبل نُزول: ﴿**تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾[٢] وقيل: لا تخيروني تخييرا يؤدي إلى مخاصمة وعداوة، أو تفضيلا [في] نفس النبوة [فإنها] واحدة ويخص [الله] من يشاء بمزيد الإكرام أو تفضيلًا يؤدي إلى نقص بعضهم[٣]، وقيل: غير ذلك مما تضيق عنه هذه الورقة.

وجرتْ عادةُ كبار أهل العلم أنهم يسألون هنا سؤالا فيقولوا: إنه جاء في آخر صحيح البخاري، قال: [رسولُ[٤]] الله «**من قالَ أنا خيرٌ من يُونُس بن مَتَّى فقد كَذَب**[٥]» فما الجوابُ عنه؟.

[٢٨٧٨] قوله: «**وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ**[٦]»

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود (٣/١٢٠، ح ٢٤١١) وأخرجه مسلم في الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ (٣/١٢٠، ح ٢٤١١) من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه، وفيه: قال النبي ﷺ: «**لاَ تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَصْعَقُ مَعَهُمْ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ العَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ، فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللَّهُ**».

(٢) سورة البقرة، الآية رقم: ٢٥٣.

(٣) انظر: شرح النووي على مسلم (١٥/٣٨).

(٤) وقع طمسٌ في الموضع بين المعقوفين بسبب بلل، وكذا في المواضع الثلاثة قبلها، وما أثبتُّه بين المعقوفات يدلُّ عليه السياق.

(٥) أخرجه البُخاري في التفسير، باب ﴿**وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾ (٦/١٢٤، ح ٤٨٠٥) من حديثِ أبي هُريرة رضي الله عنه.

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٧، ٢/٤٥٠، ح ٤٣٦٣): «عن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ الأَرْضُ عَنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ وَلَا فَخْرَ، وَلِوَاءُ الحَمْدِ بِيَدِي يَوْمَ القِيَامَةِ**

=

فإن قيل: فما الجمعُ بين هذا وبين حديث: «**فإذا موسَى باطِشٌ بِجانبِ العَرْشِ، فلا أدري أكانَ فيمن صَعِقَ فَأفاقَ قبْلِي، أم كانَ ممن اسْتَثْنَى الله**» والجوابُ: أنه يحتمل كما قاله عِياضٌ: أنه عليه السلامُ قال هذا قبل أن يعلم أنه أول من تَنْشَقُّ عنه الأرض على الإطلاق، قال: ويجوزُ أن يكون معناه أنه من الزُّمْرَةِ الذين هم أول من تَنْشَقُّ عنهم الأرض، فيكون موسى من تلك الزُمرة، وهم -والله أعلم- زُمْرة الأنبياء عليهم السلام(١).

[٢٨٧٩] قوله: «**وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**» أي أول من تُجَابُ شفاعتُه، فقد يَشْفَعُ اثنان ويُجاب الثَّاني قبل الأول، فهذا معنى قوله: «**وأول مُشَفَّعٍ**»(٢). [٢٣٠/أ]

[٢٨٨٠] قوله: «**وَلِوَاءُ الْحَمْدِ بِيَدِي**» اللِّوَاءُ: الرَّايَةُ ولا يُمْسِكُها إلا صاحبُ الجَيشِ(٣).

[٢٨٨١] قوله: «**قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بنُ الفَضلِ**(٤)»، كذا الآنَ في الأصل، وكان فيه قبل ذلك المفضل، بميم في أوله فأُصْلِحَ على هذا، وهذا خطأ محْضٌ(٥)، بل هذا بشر بن المُفَضَّل، بفتح الضاد المعجمة المشددة وميم في أوله، الحافظُ

وَلَا فَخْرَ»».

(١) انظر: إكمال المعلم (٣٥٧/٧).

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (٣٨/١٥).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٢٧٩/٤).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٧، ٤٥٠/٢، ح ٤٣٦٣): «حَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ، وَإِسْحَاق ابنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ حَبِيبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بنُ المُفَضَّلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ يَزِيدَ، عن أَبِي نَضْرَةَ، عن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فأنهم لا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمْ نَارٌ بِذُنُوبِهِمْ أَوْ بِخَطَايَاهُمْ، فَأَمَاتَتْهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا، أُذِنَ لَهُمْ فِي الشَّفَاعَةِ، فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ، فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الجَنَّةِ، فَقِيلَ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الحِبَّةِ، تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**»، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: كَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ فِي البَادِيَةِ»».

(٥) في النسختين التيمورية (مج٢/٤٤٤) والسليمية (٢١٧/ب) على الصواب: بِشْرُ بن المُفَضَّل.

المشهور[١]، ولا أعرف أحدًا في رواة الكتب الستة، يقال له: بشر بن الفضل كما في الأصل. والله أعلم.

[٢٨٨٢] قوله: «**ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ**» هو منصوبٌ على الحال، وهو بالضاد المعجمة المفتوحة، ثم موحدة مفتوحة، ثم همزة ممدودة، ثم راء، جمع ضِبَارة بفتح الضاد وكسرها وهي الجماعاتُ في تفرقة[٢]. قال في المطالع: ورأيت لبعض المتعسِّفين أن صواب هذه الكلمة أَضَابر جمع إِضْبَارة، وكذا قال ثابت[٣]، يقال: إِضْبَارَةٌ من كُتبٍ ولا يقال: ضَبَارَة، وغيره يصححها منهم الخطابي قال: ضَبائر جمع ضَبارة يقال: جاء القوم ضبائر أي: جماعاتٍ في تفرِقة[٤].

[٢٨٨٣] قوله: «**نَبَاتَ الحِبَّةِ**» الحِبَّة: بكسر الحاء المهملة، ثم موحَّدَةٍ مُشَدَّدَةٍ مفتوحة، ثم تاء التأنيث، هي بُزُورُ البَقْلِ، وقيل: حبُّ الرَّيَاحِين، وقيل: هي نَبْتٌ تنبتُ في الحَشِيشِ صِغَارٌ، وقيل: اسم جامع لحُبوبِ البَقْلِ الذي يَنْتَشِرُ إذا هاجَتْ، فإذا مُطِرَتْ نبتتْ، وشَبَّه نباتهم بنباتِ الحِبّة لأمرين أحدهما: بياضُها[٥] كما جاء في بعض طُرُقِه، والثاني: سُرْعَةُ نَبَاتِها لأنها تَنْبُتُ في يومٍ ولَيْلَةٍ، وربما رَوِيَت من الماءِ، وتَرَدَّدتْ في غُثاء السَّيل وتَيَسَّرَت قلبتُها للخُروج، فإذا خرجت في حَميل السَّيلِ غَرَزَتْ عُروقَها فيها لحينها، ونبتتْ بِسُرعةٍ[٦].

---

(١) تذهيب تهذيب الكمال (٣٢/٢، ت ٧٠٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٧١/٣).

(٣) هو ثابت بن حزم بن عبد الرحمن أبو القاسم السرقسطي، ت/٣١٣هـ.
لغوي أندلسي، حافظٌ علامة، صاحب كتاب (الدلائل)، كان عالما مضيئًا بصيرًا بالحديث والنحو واللغة والغريب والشعر. السير (٥٦٢/١٤).

(٤) مطالع الأنوار (٣٢٥/٤).

(٥) كتب المصنِّف في الهامش الأيمن تجُاه كلمة بياضها: صفارها، ولعله أراد أن الرسم في المخطوط عنده يحتملُ كلتا الكلمتين، و(بياضها) هو المثبتُ في المطبوع من مشارق الأنوار (١٧٤/١) ومطالع الأنوار (٢١٢/٢).

(٦) مطالع الأنوار (٢١٢/٢).

[٢٨٨٤] قوله: «**فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**» هو ما احتمله من طِين وغُثاء، فَعِيل بمعنى مفْعُول(١). [٢٣٠/ب]

[٢٨٨٥] قوله: «**إِنَّ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**(٢)» أراد عليه السلام شَفَاعَةً من شَفاعاتِه لا أنَّهُ ليس له شَفَاعَةٌ إلا في أهل الكبائر(٣). والله أعلم.

[٢٨٨٦] قوله: «**أَتُرَوْنَهَا**(٤)» هو بضم التاء، أي: أتَظُنُّونَها(٥). وقوله: «**للمُنَقَّيْن**» هو بضم الميم وفتح النون وتشديد القاف مفتوحة، ثم مثناة تحت ساكنة، ثم نون، كذا أحفظُه وكذا رويتُه، وكذا هو مضبوطٌ في أصلِنا(٦).

[٢٨٨٧] قوله: «**فَاشْفَعْ لَنَا يُرِيحُنَا**(٧)» كذا في أصلنا بإثبات الياءِ، وقد

---

(١) مطالع الأنوار (٣٠٤/٢). فَإِذَا اتَّفَقَت فِي حَمِيلِ السَّيلِ حِبَّة واسْتَقَرّت عَلَى شَطّ مَجْرَى السَّيْل فَإِنَّهَا تَنْبُت فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فشُبِّه بِهَا سُرْعة عَوْد أبْدَانِهم وأجْسَامِهم إِلَيْهِمْ بَعْدَ إحْراق النَّار لَهَا. انظر: النهاية (٤٤٢/١).

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٧، ٤٥١/٢، ح ٤٣٦٥): «عن جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**»».

(٣) تقدمت أنواعُ شفاعاته ﷺ في الفائدة التي أول الباب.

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٧، ٤٥١/٢، ح ٤٣٦٦): «عن أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**خُيِّرْتُ بَيْنَ الشَّفَاعَةِ وَبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الجَنَّةَ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ لِأَنَّهَا أَعَمُّ وَأَكْفَى، أَتُرَوْنَهَا لِلْمُتَّقِينَ؟ لَا، وَلَكِنَّهَا لِلْمُذْنِبِينَ الخَطَّائِينَ المُتَلَوِّثِينَ**»».

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (٦٥/١).

(٦) وكذا ضُبطتِ الكلمةُ في التيمورية (مج٤٤٥/٢) أيضا. وضُبطت في السليمية (٢١٨/أ) بفتح النون، وكسر القاف، مع إضافة كلمة (المتقين) قبلها فصار الكلام: «المتقين المُنَقِّين». وإضافة الكلمة المذكورة أجملُ في السياق وأكمل، وكأنها سقطت من التيمورية.

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٧، ٤٥١/٢، ح ٤٣٦٧): «عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**يَجْتَمِعُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ يُلْهَمُونَ .. فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ أَنْتَ آدَمُ أَبُو**

=

ضَبَّب عليها[١] وكأنه حسِبه لَحَنًا، وليسَ بلحنٍ بل هو لُغةٌ مشهورةٌ[٢].

[٢٨٨٨] قوله: «**بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ**» قد يُسأل هنا فيقال: كيف يكون مبعوثًا إلى أهل الأرض ولم يُبْعَثْ إلى النَّاسِ عَامةً إلَّا النبيُّ محمد ﷺ؟، والجواب: أنَّ أهل الأرض إذا ذاك هم قومُه فلا يقتضي ذلك تعميمُ رسالتِه، بل (إنه ما[٣]) بُعث برسالة عامة إلا النبي ﷺ، وكان النبي يُبعث إلى قومِهِ خاصة. والله أعلم.

[٢٨٨٩] قوله: «**فَأَمْشِي بَيْنَ السِّمَاطَيْنِ**» السِّماطانِ تثنية سِمَاطٍ، وهو الجماعة من الناس[٤]، والمعنى -والله أعلم- أمشي بين الصَّفَّين.

[٢٨٩٠] قوله: «**فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي**»، إن قيل: فهل يعرفُ مقدار هذه السجدة فقل: نعم، جاء في مسند أحمد من حديث أبي بكر الصديق أنها مقدار جُمعةٍ، وكذا السجدة الثانية[٥].

النَّاسِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ يُرِيحُنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ .. وَلَكِنْ ائْتُوا نُوحًا فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، .. وَلَكِنْ ائْتُوا مُحَمَّدًا عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ: فَيَأْتُونِي فَأَنْطَلِقُ .. فَأَمْشِي بَيْنَ السِّمَاطَيْنِ مِنَ المُؤْمِنِينَ .. فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ يَا مُحَمَّدُ» .. يَقُولُ قَتَادَةُ: عَلَى أَثَرِ هَذَا الحَدِيثِ، وَحَدَّثَنَا أَنَسُ بنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «.. **وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ**»».

(١) في النسختين السليمية (٢١٨/أ) والتيمورية (مج٢/٤٤٥) كما عند المصنِّف بإثبات الياء.

(٢) قال السيوطي: «الجمهور على أَنه مُخْتَصٌّ بِالضَّرُورَةِ، وَقَالَ بَعضهم: إِنَّه يجوز فِي سَعَة الْكَلَام وَإِنَّهُ لُغَة لبَعض العَرَب، وَخرج عَلَيْهِ قِرَاءَة ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾». الآية الأولى: بقراءة حمزة، والثانية: رواية قنبل عن ابن كثير.

همعُ الهوامع للسُّيوطي (ص ٢٠٥).

(٣) التعديل بين القوسين يقتضيه السياق، والجملةُ في الأصل: (بل إنما بعث برسالة عامة...).

(٤) انظر: النهاية (٢/٤٠١).

(٥) أخرجه أحمد (١/١٩٣-١٩٥، ح ١٥) من طريقِ النضر بن شُميل المازني، قال: حدثني

=

[٢٨٩١] قوله: «**مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ**» الذَّرَّة: بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء المفتوحة، وكذا في أصلنا(١)، ولا التفات إلى من صحَّفها بذُرة بضم الذال المعجمة وتخفيف الراء مفتوحة، ومعنى ذَرَّة نملةٌ صغيرة، وقيل: واحدة الذَّرِّ وهو الهَبَاء الذي يظهر في شُعاع الشمس مثل رؤوس الإبَر، ورُوي عن ابن عباس أنه قال: «إِذَا وَضَعْتَ كفَّكَ عَلَى غُبَارٍ ثُمَّ رَفَعْتَهَا فَقَبَضْتَهَا فَمَا سَقَطَ مِنْ ذَلِك [٢٣١/أ] الغُبَارِ فَهُوَ الذَّرُّ»، وقيل: الذرة جزءٌ من خَرْدَلَةٍ، وأن الخَرْدَلَةَ تعدِل في الوزن أربع ذَرَّات، وقيل: الذَّرَّةُ جزءٌ من ألف وأربعة وعشرين جزءًا من شَعِيرة(٢). والله أعلم.

[٢٨٩٢] قوله: «**عَنْ عَلَّاقِ بنِ أَبِي مُسْلِمٍ**(٣)»، عَلَّاق: بفتح العين المهملة وتشديد اللام وفي آخره قاف(٤)، وهو واهٍ(٥).

[٢٨٩٣] قوله: «**حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ ذَكْوَانَ**(٦)»، كذا في الأصل(٧)، وصوابه الحسين، كذا في هامش الأصل، والذي غلب على ظني صحة ما في الأصل ثم إني راجعت أطراف المزي فوجدته الحسن مكبرا، وقد عقبه بشيء عن أبي مسعود هو

أبو نعامة، قال: حدثني أبو هُنيدة البراء بن نوفل، عن والان العدوي، عن حُذَيفة عن أبي بكر الصديق ﷺ، وفيه: «فينطلقُ به جبريلُ فيَخِرُّ ساجِدًا قَدْرَ جُمْعَةٍ»، وإسنادُه حسن.

(١) لم تُضبط الكلمة في النسختين التيمورية (مج٢/٤٤٦) والسليمية (٢١٨/أ).

(٢) مطالع الأنوار (٣/٧١-٧٢).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٧، ٢/٤٥٢، ح ٤٣٦٨): «حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ مَرْوَانَ، .. عن عَلَّاقِ بنِ أَبِي مُسْلِمٍ، عن أَبَانَ بنِ عُثْمَانَ، عن عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَشْفَعُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ الأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ العُلَمَاءُ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ**»».

(٤) انظر: الإكمال لابن مأكولا (٧/٣١)، توضيح المشتبه (٦/٣٩٧).

(٥) كذا قال الذهبي، وقال: ابن حجر: «مجهول». الكاشف (٢/١٠٦)، التقريب (ت ٥٢٦٥).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٧، ٢/٤٥٢، ح ٤٣٧٠): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ، .. حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ ذَكْوَانَ، عن أَبِي رَجَاءٍ العُطَارِدِيِّ، عن عِمْرَانَ بنِ الحُصَيْنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَيَخْرُجَنَّ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَتِي، يُسَمَّوْنَ الجَهَنَّمِيِّينَ**»».

(٧) وكذا في التيمورية (مج٢/٤٤٦) والسليمية (٢١٨/ب) مكبرا: الحسن، وهو الصواب.

الدمشقي يَرْفَعُ الإشكالَ[١]. والله أعلم. والحسن بن ذكوان المكبر قال فيه النَّسائي: ليس بالقويِّ[٢]، وقال أحمدُ: أحاديثُه بواطيلُ[٣].

[٢٨٩٤] قوله: «**سَمِعْتُ سُلَيْمَ بنَ عَامِرٍ**[٤]»، هو بضم السين وفتح اللام، وهذا معروف[٥].

صفةُ النَّارِ

[٢٨٩٥] قوله: «**وَلَوْ أَنَّ قَطْرَةً مِنَ الزَّقُّومِ قَطَرَتْ**[٦]» الحديث، الزَّقُّومُ: هو ما وصفه الله في كتابهِ العزيز فقال: ﴿**إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِيٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ۝٦٤ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ**﴾[٧] وهي فَعُول من الزَّقْمِ: اللَّقْمُ الشَّدِيدُ والشُّرْبُ المُفْرِط[٨].

---

(١) انظر: تحفة الأشراف (١٩٦/٨، ح ١٠٨٧١).

(٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ت ١٥٢).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٨٢٧/٢). وضعفه ابن معين وأبو حاتم، ونقل الذهبي قول النسائي فيه، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ ورمي بالقدر وكان يدلس».
الجرح والتعديل (١٣/٣)، الكاشف (٣٢٤/١)، التقريب (ت ١٢٤٠).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٧، ٤٥٢/٢، ح ٤٣٧٢): «حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ .. سَمِعْتُ سُلَيْمَ بْنَ عَامِرٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الأَشْجَعِيَّ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَتَدْرُونَ مَا خَيَّرَنِي رَبِّيَ اللَّيْلَةَ؟**»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**فَإِنَّهُ خَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الجَنَّةَ وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ**»...».

(٥) وكذا ضُبط في التيمورية (مج٤٤٧/٢) والسليمية (٢١٨/ب)، وكذا ضبطه ابن حجر في الإصابة (٢٩٨/٣).

(٦) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٨، ٤٥٤/٢، ح ٤٣٨٠): «عن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾، **وَلَوْ أَنَّ قَطْرَةً مِنَ الزَّقُّومِ قَطَرَتْ فِي الأَرْضِ، لَأَفْسَدَتْ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا مَعِيشَتَهُمْ، فَكَيْفَ بِمَنْ لَيْسَ لَهُ طَعَامٌ غَيْرُهُ**»».

(٧) سورة الصافات، الآية رقم: ٦٤-٦٥.

(٨) النهاية لابن الأثير (٣٠٦/٢).

[٢٨٩٦] قوله: «**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبَادَةَ الوَاسِطِيُّ** [(١)]»، عَبَادة: بفتح العين وتخفيف الموحَّدة، تقدم غير مرة[(٢)].

[٢٨٩٧] قوله: «**حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ**» ظاهرُ هذا أنَّ النار لا تأكلُ جميع أعضاء السجود السبعة المأمور بالسُّجود عليها، وهي: الجبهة، واليدان، والركبتان، والقدمان، وكذا قاله بعضُ العلماءِ، وأنكره القاضي عياض وقال: المراد بأثر السجود الجبهة خاصَّةً[(٣)]، قال النَّووي: والمختار الأول[(٤)]، فإن قيل: إن في مسلم: «**إنَّ قومًا يخرجُون من النار يحترقُون فيها إلا دَاراتُ** [٢٣١/ب][(٥)] **وجوهِهم**[(٦)]» فالجوابُ: أن هؤلاء القوم مخصُوصُون من جُملة الخارجين من النار، بأنه لا يَسْلَمُ منهم من النار إلا داراتُ الوُجُوه، وأمَّا غيرهم فيسلمُ جميعُ أعضاء السُّجود منهم عملًا بعُمومِ هذا الحديث، فهذا عام وذاك خاصٌّ، فيُعمل بالعام إلا ما خُصَّ[(٧)].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٨، ٢/٤٥٤، ح ٤٣٨١): «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبَادَةَ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عَطَاءِ ابنِ يَزِيدَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ**»».

(٢) انظر النص رقم: ٢٢٩٥.

(٣) انظر: إكمال المعلم (١/٥٦٠-٥٦١).

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (٣/٢٢).

(٥) كتب هنا كلمة: (وقف) في أعلى الصحفة بخطٍّ عريضٍ.

(٦) أخرجه مسلم في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/١٨٧، ح ١٩١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعا.

(٧) انظر: شرح النووي على مسلم (٣/٢٢).

صِفَةُ الجَنَّة

[٢٨٩٨] قوله: «**قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَمِنْ بَلْهَ مَا قَدْ أَطْلَعَكُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ**[١]» كذا فيه وعلى قوله: «ومن» ضَبَّةٌ كأنَّه يشير إلى أنه بَلْهَ من غير «مِنْ»، ومعنى بَلْهَ: دع، كأنَّه إضراب عما ذكره لاستحقاره في جَنْبِ ما لم يَذكر، وقيل: معنى ذلك: كيف ما أطلعتم عليه، كذا في المطالع[٢].

وقد ذكر الشيخ جمال الدين ابن هشام النحوي القاهري شيخُ بعضِ شيوخي: «بَلْهَ على ثلاثة أوجه: اسم لـ دَعْ، ومصدرٌ بمعنى الترك، واسم مرادفٌ لـ كيف، وما بعدها منصوبٌ على الأول، ومخفوضٌ على الثاني، ومرفوعٌ على الثالث، وفتحها بناءٌ على الأول والثالث، وإعرابٌ على الثاني»، قال: «ومن الغريبِ أنَّ في البُخاري في تفسيرِ السَّجْدَة: يقول الله: «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي**» وساقَ حتى قال من بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عليه، فاستُعْمِلت مُعَرَّبَةً مجرورة بـ من، وخارجةً عن المعاني الثلاثة، وفسَّرها بعضُهم بـ غير، وهو ظاهر، وبهذا يتقوّى من يعدُّها في ألفاظِ الاستثناء»[٣]. انتهى.

قال الدَّمَامِيني[٤] في حاشية المغني: نصَّ ابن التِّين في شرح البخاري على أن

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٩، ٢/٤٥٥، ح ٤٣٨٣): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَقُولُ اللَّهُ عز وجلَّ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَمِنْ بَلْهَ مَا قَدْ أَطْلَعَكُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ، اقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ ، قَالَ وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْرَأُهَا مِنْ قُرَّاتِ أَعْيُنٍ». سورة السجدة، الآية رقم: ١٧.

(٢) (١/٤٩٨).

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (١/١٥٦).

(٤) هو: محمد بن أبي بكر بن عمر، المخزومي بدر الدين المعروف بابن الدَّمَامِيني، ت/٨٢٧هـ.

ماهرٌ باللغة والنحو، وشارك في الفقه، رحل في طلب العلم إلى الهند فمات بها، من كتبه (تحفة الغريب) شرح لمغني اللبيب، و (نزول الغيث) انتقد فيه شرح لامية العجم للصفدي، و (عين الحياة) اختصر به حياة الحيوان للدميري، وغيرها. انظر: الضوء اللامع (٧/١٨٤-١٨٥).

بَلْـهَ ضُـبطَ بـالفتح وبـالجرِّ، وكلاهمـا مـع وُجـودُ مـن، فأمـا الجـر فقـد وجَّهـهُ المصنِّفُ[١]، وأما توجيه الفتح فأقول: قال (القاضي)[٢]: وإذا كان معنى بَلْهَ بمعنى: كيف، جاز أن يدخله من، حكى أبو زيدٌ أن فلانًا لا يطيق حمل الفِهْر فمن بلْهَ أن يأتي بالصخرة، أي: كيف؟، ومن أين؟ انتهى. فعليه (تتخرج[٣]) هذه الرواية (فيكونُ[٤]) بَلْهَ بمعنى كيف التي يُقصد بها الاستبعاد، وما مصدرية، وهي مع صلتها مبتدأ خبرُه [من بله[٥]] أي: كيف، و[من أين اطِّلاعُكم[٦]] على ما ادَّخَرْتُه لعبادِهِ الصالحِين[٧]. انتهى فقابلْهُ.

[٢٨٩٩] قوله: «**فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْرَأُهَا مِنْ قُرَّاتِ أَعْيُنٍ**» قراءةُ أبي هريرة هذه[٨].

[٢٩٠٠] قوله: «**الْجَنَّةُ مِائَةُ دَرَجَةٍ**[٩]» تقدم الكلام على هذا الحديث في باب

---

(١) يريد ابن هشام مؤلف مغني اللبيب.

(٢) كذا في الأصل، وفي المصدر المنقول منه: الرضي، وهو محمد بن الحسن الرَضِيُّ، نجم الدين الإستراباذِيُّ، توفي في حدود ٦٨٦هـ.

عالم بالعربية، اشتهر بكتابيه (الوافِية في شرحِ الكافية، لابن الحاجِبِ)، و (شرح مقدمة ابن الحاجِبِ) وهي المسماة بالشَّافِية، في علم الصرف. الأعلام للزركلي (٨٦/٦).

(٣) في الأصل يتخرج، والمثبت هو الصواب.

(٤) في الأصل فيكن، والمثبتُ هو الصواب، وفي شرح الدماميني (٤٢٧/١) (فتكون).

(٥) وقع طمسٌ في الموضع بين المعقوفين، واستدركتُ المثبتَ من شرح الدماميني (٤٢٧/١).

(٦) مثل سابقه.

(٧) انظر: شرح الدَّمَامِيني على مُغْني اللبيب (٤٢٧/١).

(٨) بيض المصنف هُنا بمقدار سطر للتعليق لاحقا على قراءة أبي هريرة ﷺ، ولكنه لم يفعل. وهذه القراءة من نوع الآحاد عند أهل العلم بالقراءات، وهو ما صح سندُه وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يقرأ به. انظر: الإتقان للسيوطي (٢٦٤/١).

(٩) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٩، ٤٥٥/٢، ح ٤٣٨٦): «عن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، أَنَّ مُعَاذَ ابْنَ جَبَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**الجَنَّةُ مِائَةُ دَرَجَةٍ، كُلُّ دَرَجَةٍ مِنْهَا مَا بَيْنَ**

=

ثواب القرآن، فراجعْه[١].

[٢٩٠١] قوله: «**فَسَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ**» الفِرْدَوس: في السِّرْيانِيَّة البُستان الذي فيه الكَرْمُ والأشجار، والجمع: فراديس[٢]، قال في المطالع: والفردوس في السريانية البستانُ، وقيل: الكَرْمُ وهو هاهنا أي: في هذا الحديث، رَبْوَةٌ في الجنة هي أوسطُ الجنة وأعلاها وأفضلُها[٣]. [٢٣٢/أ]

[٢٩٠٢] قوله: «**عَن الضَّحَّاكُ المَعَافِرِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ مُوسَى**[٤]»، كذا في أصلِنا وعلى سَليمان ضَبَّة، وما أدري لأي شيء صنعَ ذلك[٥]، والضَّحَّاك لا يُعرف[٦]، ما روى عنه سوى محمد بن المهاجر الأنصاري، ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[٧]، انفرد بالإخراج له ابن ماجه حديثَ: «**أَلَا مُشَمِّرٌ لِلْجَنَّةِ**»[٨] وهذا الحديث

السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَإِنَّ أَعْلَاهَا الفِرْدَوْسُ، .. فَإِذَا مَا سَأَلتُمُ اللَّهَ فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ»».

(١) انظر النص رقم: ٢٣٨٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث (٤٢٧/٣).

(٣) مطالع الأنوار (٢١٣/٥).

(٤) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٩، ٤٥٥/٢، ح ٤٣٨٧): «حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بنُ عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ، .. حدثنا محمَّد بن مُهاجِر الأنصَاريُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ المَعَافِرِيُّ، عن سُلَيْمَانَ بنِ مُوسَى، عن كُرَيْبٍ مَوْلَى ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بنُ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ لِأَصْحَابِهِ: «**أَلَا مُشَمِّرٌ لِلْجَنَّةِ، فَإِنَّ الجَنَّةَ لَا خَطَرَ لَهَا، هِيَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ نُورٌ يَتَلَأْلَأُ، وَرَيْحَانَةٌ تَهْتَزُّ، وَقَصْرٌ مَشِيدٌ، وَنَهَرٌ مُطَّرِدٌ، وَفَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ، نَضِيجَةٌ وَزَوْجَةٌ، حَسْنَاءُ جَمِيلَةٌ، وَحُلَلٌ كَثِيرَةٌ فِي مَقَامٍ أَبَدًا، فِي حَبْرَةٍ وَنَضْرَةٍ فِي دَارٍ عَالِيَةٍ سَلِيمَةٍ بَهِيَّةٍ**»...».

(٥) لا ضبَّة في النسخة التيمورية (مج٤٤٩/٢)، والسليمية (٢١٩/أ).

(٦) قاله الذهبي. ميزان الاعتدال (٣٢٧/٢)، المغني في الضعفاء (٣١٢/١).

(٧) (٣٢٥/٨).

(٨) انظر: تهذيب الكمال (٣٠١/١٣). وقال فيه ابن حجر: «مقبول». التقريب (ت ٢٩٨١).

رويناه [بطرق(١)] أعلاها هذا الوجه(٢).

[٢٩٠٣] قوله: «**فَإِنَّ الجَنَّةَ لَا خَطَرَ لَهَا**» أي لا عِوض لها ولا مِثْلَ، والخطر بالتحريك في الأصل الرَّهْنُ وما يُخَاطَرُ عليه، ومِثْلُ الشيء وعِدْلُه، ولا يُقال إلا في الشيء الذي له قَدْرٌ ومَزِيَّةٌ(٣).

[٢٩٠٤] قوله: «**وَنَهَرٌ مُطَّرِدٌ**» بتشديد الطاء المهملة، وكسر الراء أي جارٍ(٤).

[٢٩٠٥] قوله: «**فِي حَبْرَةٍ**» الحَبْرَة بفتح الحاء المهملة، النِّعْمَة وسَعَة العيش، وكذلك الحُبور(٥).

[٢٩٠٦]قوله: «**وَنَضْرَةٍ**» النَّضْرَةُ هي حُسْنُ الوجه والبَرِيق(٦).

[٢٩٠٧] قوله: «**وَمَجَامِرُهُمُ الْأَلُوَّةُ**(٧)» هو بفتح الهمزة وتُضَمُّ، قاله ابن

---

(١) وقع طمسٌ في الموضع بين المعقوفين، وما أثبتُّه يدلُّ السياق عليه.

(٢) قال البزار بعد إخراجه: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا أسامة، ولا نعلم له طريقا عن أسامة إلا هذا الطريق، ولا نعلم رواه عن الضحاك المعافري، إلا هذا الرجل محمد ابن مهاجر». مسند البزار (٤٣/٧).

وقال البوصيري: «هذا إسناد فيه مقال، الضحاك المعافري ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في طبقات التهذيب: مجهول، وسليمان بن موسى الأموي مختلف فيه، وباقي رجال الإسناد ثقات رواه ابن أبي الدنيا والبزار في مسنده وابن حبان في صحيحه والبيهقي كلهم من رواية محمد بن مهاجر به». مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢٦٥/٤).

(٣) النهاية لابن الأثير (٤٦/٢).

(٤) «واطَّرَدَ الشيءُ: تبع بعضُه بعضًا وجرى. تقُول: اطَّرَدَ الأمرُ، إذا استقام. والأنهار تَطَّرِدُ، أي تجري». الصحاح للجوهري (٢٠٥/٢).

(٥) النهاية (٣٢٧/١).

(٦) المصدرُ نفسه (٧١/٥).

(٧) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٩، ٤٥٦/٢، ح ٤٣٨٨): «عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الجَنَّةَ، عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ.. لَا يَبُولُونَ، وَلَا يَتَغَوَّطُونَ، وَلَا يَمْتَخِطُونَ، وَلَا يَتْفُلُونَ، أَمْشَاطُهُمُ الذَّهَبُ، وَرَشْحُهُمُ المِسْكُ،**

=

الأثير، وبضم اللام وتشديد الواو ثم تاء التأنيث، ويقال لَهُ: يلنجُوج، ويَلَنْجَجُ، وألَنْجَجُ، والألَنْجُوجُ، واليَلنْجَجُ، واليَلنجُوجِيُّ، وهو عُودُ الطِّيْبِ(١).

[٢٩٠٨] قوله: «**أَخْلَاقُهُمْ عَلَى خَلْقِ رَجُلٍ وَاحِدٍ**» هو بفتح الخاء وسكون اللام، ويجوز فيه ضمُّ الخاء واللام، وبالوجهين معًا رواه البخاري(٢) ومسلم(٣)، وفي أصلنا مُدَلَّسُ الضبطِ(٤)، قال صاحب المطالع: وبالضم أَوْجَهُ لقوله: «**أخلاقهم**»، أي إنهم على خُلق واحد من التودُّد والتوافق ليس في أحد منهم خُلُقٌ يُذَمُّ كما في الحديث الآخر: «**لا اختِلافَ بينهُم ولا تباغُضَ، قلوبُهم على قلبِ واحدٍ**(٥)»، وعلى الرواية الأخرى يكون المعنى أنَّهُم على صورةِ أبيهِم آدمُ(٦)، انتهى.

وَمَجَامِرُهُمُ الأَلُوَّةُ، أَزْوَاجُهُمُ الحُورُ العِينُ، أَخْلَاقُهُمْ عَلَى خُلُقِ رَجُلٍ وَاحِدٍ...»».

(١) الذي يُتَبَخَّر به، وحدَّدهُ ابن قرقول بالعود الهندي.

انظر: الصحاح للجوهري (٦/٢٢٧١)، مطالع الأنوار (١/٢٥٨)، النهاية (١/٦٣)، القاموس المحيط (ص ٢٠٣).

(٢) ذكرَ ابن قَرْقُول أن فتح الخاء وسكون اللام للكافة عن البخاري، وبضم الخاء واللام في رواية النسفي، ومثله لابن حجر. انظر: مطالع الأنوار (٢/٤٤٨)، هدي الساري (١/١١٤).

والحديث أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته (٤/١٣٢، ح ٣٣٢٧) من حديث أبي هُريرة ﷺ، لفظُه: «**على خلْقِ رجُل واحد**».

(٣) ذكر ابن قَرْقُول أن كلمة (خلق) في صحيح مسلم بالوجهين جميعًا، السكون مع الفتح عن أبي كريب، والضم فيهما عن ابن أبي شيبة، وكلاهما صحيح. مطالع الأنوار (٢/٤٤٨).

والحديث أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها...، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر... (٤/٢١٧٨، ح ٢٨٣٤) من حديثِ أبي هريرة ﷺ. وفيه: «قال ابن أبي شيبة: على خُلُق رجل، وقال أبو كريب: على خَلْق رجل».

(٤) لم تُضبط في السليمية (٢١٩/ب)، وضبطت بضم الخاء واللام في التيمورية (مج٢/٤٥٠).

(٥) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة (٤/١١٨، ح ٣٢٤٦) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٦) انظر: مطالع الأنوار (٢/٤٤٨-٤٤٩).

[٢٩٠٩] قوله: «**أَوَ فِيهَا سُوقٌ**[١]» هو بفتح الواو لأنها للاستفهام، و «**أو**» إذا جاءت للاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو الرد أو الإنكار كانت الواو مفتوحة، وإذا جاءت للشك أو التقسيم أو الإبهام أو التسوية أو التَّخْيِير أو بمعنى الواو على رأي بعضِهم أو بمعنى بل أو بمعنى أو بمعنى حتى أو بمعنى إلى وكيف ما كانت عاطفة؛ فهي ساكنة[٢].

[٢٩١٠] قوله: «**وَمَا فِيهِمْ دَنِيءٌ**» يعني وما فيهم دُون، وهو مهموزٌ، وهو في الأصل[٣] مشدَّدُ الياء، ولا أعرف تشديد الياء إلا في القريب[٤]، يقال: [...[٥]] أي قريب. انتهى.

[٢٩١١] قوله: «**قَدْ حَفَّتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ**» أي أَطَافَتْ[٦].

---

(١) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٩، ٢/٤٥٦، ح ٤٣٩٢): «حَدَّثَنِي سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ، أَنَّهُ لَقِيَ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فِي سُوقِ الجَنَّةِ، قَالَ سَعِيدٌ: أَوَ فِيهَا سُوقٌ؟، قَالَ: نَعَمْ، أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ إِذَا دَخَلُوهَا نَزَلُوا فِيهَا بِفَضْلِ أَعْمَالِهِمْ .. فَتُوضَعُ لَهُمْ مَنَابِرُ مِنْ نُورٍ .. وَيَجْلِسُ أَدْنَاهُمْ وَمَا فِيهِمْ دَنِيءٌ عَلَى كُثْبَانِ المِسْكِ وَالكَافُورِ .. فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، غَشِيَتْهُمْ سَحَابَةٌ مِنْ فَوْقِهِمْ، فَأَمْطَرَتْ عَلَيْهِمْ طِيبًا لَمْ يَجِدُوا مِثْلَ رِيحِهِ شَيْئًا قَطُّ .. قَالَ: فَنَأْتِي سُوقًا قَدْ حَفَّتْ بِهِ المَلَائِكَةُ .. فَيُقْبِلُ الرَّجُلُ ذُو المَنْزِلَةِ المُرْتَفِعَةِ فَيَلْقَى مَنْ هُوَ دُونَهُ، وَمَا فِيهِمْ دَنِيءٌ، فَيَرُوعُهُ مَا يَرَى عَلَيْهِ مِنَ اللِّبَاسِ، فَمَا يَنْقَضِي آخِرُ حَدِيثِهِ حَتَّى يَتَمَثَّلَ لَهُ عَلَيْهِ أَحْسَنُ مِنْهُ...**»».

(٢) مطالع الأنوار (١/٣٤٧).

(٣) في النسخة التيمورية (مج٢/٤٥١) والسليمية (٢١٩/ب) بتنوين الياء في آخر اللَّفظ من غير رسمٍ للهمزة أو الشدّ. والظنُّ أنَّه دَنِيٌّ، بتشديد الياء من غير همزٍ.

(٤) أي في معنى القريب، والأصل في الدنيء الدال على معنى الحقير والوضيع والخسيس أن يكون مهموزا، وقد تُخَفَّفُ الهمزُ فيقال: دنِيٌّ. أما الدنيُّ بمعنى القريب فلا يكون إلا من دون هَمْزٍ. انظر: الصحاح للجوهري (٦/٢٣٤١)، النهاية (٢/١٣٧)، المطالع (٣/٣٤).

(٥) في الموضع بين المعقوفين طمسٌ بمقدار كلمتين.

(٦) حفَّتْ بِهِمُ المَلَائِكَةُ: أي أحدقوا بهم وصاروا أحفَّتَهم، أي: جوانبهم، ومنه قوله ﷺ: «حُفَّت الجنة بالمكارِه» أي: أحْدقَت بها. ومنه قوله تعالى: : ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ قال الراغب الأصفهاني: «أي: مطيفين بحافتيه، أي: جانبيه».

=

[٢٩١٢] قوله: «**وَمَا فِيهِمْ دَنِيّ**» بتشديد الياء في آخره في أصلنا، وصوابه أن يكون بهمز آخره كما قدمته قبلَ قَبلِه(١). [٢٣٢/ب]

[٢٩١٣] قوله: «**عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ**(٢)» بفتح العين، وكسر الموحدة، تقدم التنبيهُ عليه غير مرة(٣).

[٢٩١٤] قوله: «**إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا إِلَى الجَنَّةَ**» هذا الرجل سماه بعضهم جُهينة، وسمَّاه بعضُهم هنَّادًا كذا [...(٤)] سمعتُ الثاني من [...(٥)] بعض الطلبة.

ورأيتُ بخطي أن شيخَنا العلامة سراج [الدين(٦)] الأنصاري الشهير بابن الملقِّن قال في شرح البخاري له: إن اسم هذا الرجل جُهينة من جُهينة، كذا عنهُ في الرواة عن

انظر: سورة الزمر، الآية رقم: ٧٥، غريب القرآن (ص ٢٤٣)، مطالع الأنوار (٣٣٧/٢).

(١) في النسخة التيمورية (مج٤٥١/٢) والسليمية (٢٢٠/أ) بالياء في آخر اللَّفظ من غير رسمٍ للهمزة أو الشدّ، وضُبطت الياء بتنوين الضم في النسخة الأخيرة.

(٢) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٩، ٤٥٧/٢، ح ٤٣٩٥): «حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، .. عن عَبِيدَةَ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، وَآخِرَ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا الجَنَّةَ، رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ حَبْوًا، فَيُقَالُ لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الجَنَّةَ، فَيَأْتِيهَا فَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مَلْأَى، فَيَرْجِعُ .. فَيَقُولُ اللَّهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشَرَةَ أَمْثَالِهَا، أَوْ إِنَّ لَكَ مِثْلَ عَشَرَةِ أَمْثَالِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَتَسْخَرُ بِي أَوْ أَتَضْحَكُ بِي وَأَنْتَ المَلِكُ؟**»، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، فَكَانَ يُقَالُ: هَذَا أَدْنَى أَهْلِ الجَنَّةِ مَنْزِلًا»».

(٣) هو عَبِيدة بن عمرو السلماني. انظر: المؤتلف والمختلف للأزدي (٤٩١/٢). وتكرر اسمُ عَبيدة كثيرا أثناء الكتاب.

(٤) حصلَ في الموضع بين المعقوفين طمسٌ بمقدار كلمة بسبب بلل.

(٥) وقع في الموضع بين المعقوفين طمسٌ بمقدار كلمة بسبب بلل.

(٦) حصل في الموضع بين المعقوفين طمسٌ، والمثبت يدلُّ عليه السياق.

مالك للدارقطني[١] (وفي التذكرة للقُرطُبي[٢]). قال شيخُنا: وقال السُهيلي: اسمه هنَّاد[٣]. انتهى. وقد رأيتُ ما قاله السُّهيلي في روضِه[٤]. انتهى.

[٢٩١٥] قوله: «**أَتَسْخَرُ أَوْ أَتَضْحَكُ بِي وَأَنْتَ الْمَلِكُ؟**» [...[٥]] ثم اعلم أن السُّخْرِيَةَ في حقِّ الله لا يجُوز، لأنه تعالى متعال عن الخُلْفِ في أقواله ومواعيده، فمعنى أتسخر بي؟ أي: أتضعُني فيما لا أراه من حَقِّي، فكأنها صورة السخرية، ويحتمل أن يكون قائل هذا أصابه من الدَّهَشِ والحِيْرَةِ لما أصابَه من سعة رحمة الله عز وجل بعد إشرافه على الهلاكِ، وما ناله من السُّفول والزَّحْفِ على الصراطِ، وما لقيه من حَرِّ النار، وريحها، وانفِهاقِ[٦] الجنَّة له بعدَ بُعدِه عنها ما لم يحتسبه ولم يطمع فيه فلم يحفظ فَرَحًا ودَهَشا لفظَهُ، وأجرى كلامَه على عادتِه[٧].

وقيل معنى: أتسخرُ بي، أي أنت لا تسخرُ بي وأنت الملك، وأن الهمزة هنا ليست للاستفهام والتقرير للسُّخرية، بل لنفيها كما قال تعالى: ﴿**أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ**﴾[٨]، أي إنك لا تفعل ذلك.

وقد يكون الكلامُ على طريق المقابَلة من جهة المعنى والمجانَسة كما قال: ﴿**فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ**﴾[٩] ونحوه، وذلك لما أخْلَفَ هو مواعيدَ الله غير

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك للدارقطني.

(٢) الجُملة بين القوسين كتبت منفردة قبل قوله: «وقد رأيت ما قاله»، ولعلها وُصلت بموضِعها الحالي بخطٍّ أزالهُ الطمس لاحقا. انظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٩١٢).

(٣) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (١٩٢/٧).

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من الروض الأنف للسُّهيلي.

(٥) خرَّج المصنِّف هُنا منعَطفًا إلى الهامشِ الأيمنِ، وكتب ما قدره ثلاث كلمات انطمست لاحقا بسبب بلل.

(٦) أي اتِّساعها له. لسان العرب (٣١٣/١٠).

(٧) كما قال الآخر من الدهش والفرح: أنت عبدي وأنا ربك. مطالع الأنوار (٢١٠/٢).

(٨) سورة الأعراف، الآية رقم: ١٥٧.

(٩) سورة التوبة، الآية رقم: ٧٩.

مرة أن لا يسأله شيئا غير ما سأله أوَّلًا، فلما رأى ذلك خَشِيَ أن يكون ذلك إطماعا له فيما رآه، ثم يمنع منه معاقبةً لإخلافه وغُدْرَتِه، ومكافأتِه له على ذلك، فسمَّاه سخرية مقابَلة لمعنى ما فعل، وفي هذا عندي بُعْدٌ، على أني بسطتُ فيه البيان ما لم يبسطه قائله، فإن الآية سمي فيها العقوبةُ استهزاء وسخريةً مقابلة لأفعالهم، ولا عُقوبة هنا إلا بتصور الإطماع، وهو حقيقة السخرية التي لا تليق بالله، وخُلْفُ الموعِدِ والقولِ الذي هو منزَّهٌ عنه، فإنَّ قبله: «**ادخل الجنة**». انتهى كلام المطالع(١).

[٢٩١٦] قوله: «**حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ**» النواجِذُ بالذال المعجمة الأنيابُ، والأضْرَاسُ. وقيل المضاحِكُ والنواجذُ أيضًا أواخِرُ الأسْنَانِ، وهي أضْرَاسُ العَقْلِ(٢).

[٢٩١٧] قوله: «**عَنْ يَزِيدَ بنِ أَبِي مَرْيَمَ**(٣)»، يزيد هو بالمثناة تحتُ المفتوحة ثم راء مكسورة، كذا في الأصل(٤)، وصوابُه بُريد بضم الموحدة وفتح الراء، فإنَّ بُريدا روى عن أنسٍ هذا الحديث، ذكره [المزيُّ في] أطرافه(٥) في ترجمة [بُرَيد بن أبي مريم] يعني

---

(١) نقلهُ بتمامه عن مطالع الأنوار (٥/٤٦٧-٤٦٨)، ونقله صاحبُ المطالع بتمامِه عن مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/٢٠٩-٢١٠).

وقد ذكرت عند التعليق على النص رقم ٢٨١٨ أن الأصل إثباتُ مثلِ هذه الأفعال لله تعالى إذا أثبتها الله لنفسه أو أثبتها له رسوله على الوجه الثابت الوارد، وأنها وإن لم تكن كمالا في حقِّ المخلوق، فإنَّ إثباتها لله تعالى كما ورد على وجه المقابَلة كمالٌ يليق بجلاله وكماله، ولكن لا يشتق لله عز وجل منها صفة ولا اسمٌ، وأما بخصوص هذا الحديث فإن هذا الفعلَ نُسب إلى الله تعالى من هذا العبد الدَّهِش الحيران توهُّمًا منه، ويشتملُ على معنى نقصٍ لا يجُوز في حق الله تعالى، فيُنَزَّهُ الله تعالى عنه في هذا المقام.

(٢) مطالع الأنوار (٤/١٣٤)، وقبله المشارق (٢/٤).

(٣) السُّنن (الكتاب ٣٢، الباب ٣٩، ٢/٤٥٨، ح ٤٣٩٦): «حَدَّثَنَا هَنَّادُ بنُ السَّرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عن أَبِي إِسْحَاق، عن بُرَيد بنِ أَبِي مَرْيَمَ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ سَأَلَ الجَنَّةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَتِ الجَنَّةُ: اللَّهُمَّ أَدْخِلْهُ الجَنَّةَ**...»».

(٤) في التيمورية (مج٢/٤٥٢) والسليمية (٢٢٠/أ) على الصواب: بُريد بن أبي مريم، وقُيِّد في المطبوع من السنن بتحقيق الأعظمي بالمثناة التحتية والزاي، وهو خطأ.

(٥) انظر: تحفة الأشراف (١/٩٩، ح ٢٤٣).

بالموحدة والراء عن أنس، وليس [يُروى] بالمثنَّاة والزاي عن أنس في الكتب الستة شيء، فليعلم ذلك[١]. [٢٣٣/أ]

آخرُهُ

فرغتُ منه يوم الأحد باثني عشر من شهر رمضان من سنة إحدى وتسعين وسبعمائةٍ، وابتدأت فيه في أوائل رجب من السنة أحسن الله تَقَضِّيها، وتَخَلَّلَ بين الابتداء والفراغ فوق ثلاثين يوما من غير عملٍ لضعف أصابني ومِطَالَةٍ[٢] أيضا.

الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

علَّقه إبراهيم سبط ابنُ العجمي طلبا للفائدة، أحسن خاتمته بمحمد وآله وصحبه[٣].

---

(١) وقع في الموضع بين المعقوفين والموضعين قبله طمسٌ بسبب بللٍ، والمثبتُ فيها بدلالة السياق.

(٢) المِطالة من ماطل يُماطِل مماطلةً ومِطالا، ومعناه المدُّ والتسويف، ومنه حِرفة المِطالة، وهي ضرب الحديدة الحامية ومدُّها لِتَطُول، والمَطَّال صانع ذلك، ومن ذلك قولُ الشنفرى:

أُديمُ مِطَالَ الجُوعِ حتّى أُمِيتَهُ *** وأضْرِبُ عَنْهُ الذِّكْرَ صَفْحاً فأُذْهَلُ

انظر: المحكم (١٨٣/٩)، شرح لامية العرب للتبريزي (ص ١٥٤)، لسان العرب (٦٢٤/١١)، القاموس (ص ١٠٥٧).

(٣) بعد التَّمامِ خُتم الأصلُ بختم عليهِ ما نصُّه: «السند: وقف شيخ الإسلام فيض أفندي غفر الله له ولوالديه بشرط أن لا يخرج من المدرسة التي أنشأها بالقسطنطينية، سنة ١١١٢هـ».

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



سَقَى الله قبرًا ضَمَّ سِبْطًا قد أبدعا حَواشِيَّ فيها العلمُ حقَّ تَرَبَّعا

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أحمد الله على إنعامه بإنجاز هذا العمل المبارك، وتوفيقه لإتمام تحقيق الشطر الثاني من كتاب الحواشي على سنن ابن ماجه للحافظ برهان الدين الحلبي رحمهما الله تعالى، اللهم تقبله مني، واكتب له القبول، وانفع به وبصاحبه الإسلام والمسلمين.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

بعد معايشتي لهذا الكتاب لسنوات عديدة، وتحقيق الشطر الثاني منه كاملا توصلت إلى النتائج التالية:

أولا: لم يلق سننُ ابن ماجهْ العناية اللائقة التي حظيت بها باقي الكتب الستة.

ثانيا: لا يوجد لحد الآن عمل علمي متقن يعتني بالاختلافات بين نسخ سنن ابن ماجهْ، وقد اهتم الحافظ الحلبي بهذا الجانب، وأشار إلى اختلاف النسخ.

ثالثا: المكانة العالية للحافظ الحلبي رحمه الله ومنزلته المرموقة بين أقرانه ومعاصريه ومن جاؤوا بعده، لإمامته وتضلعه من العلوم، ورُسوخ قدمِه في التاريخ والرجال واللغة.

رابعا: الوقوف على دِقَّته وإتقانه في مؤلفاته الحديثية الدالة على علمه بالحديث رواية ودراية، وهو مجتهد غير مقلد، ينقل الأقوال ويناقشها، ويشيرُ إلى الراجح منها.

خامسا: الحافظ الحلبي يلتزم بالأمانة العلمية في عزو القول إلى قائله.

سادسا: الوقوف على منهجه المتميز في التعامل مع نسخته الخطية من السنن بعد اعتماده إياها بعناية فائقة، ويتمثل منهجه في تقديم ما جاء في أصله عند الاختلاف، ولا يقدم عليها غيرها إلا في النادر عند وُضوح وُقوعِ الخطأ بلا لبسٍ من الناسخ، وهو بهذا موافق لمنهج التحقيق العلمي المعاصر في إثبات النصوص.

سابعا: نشأ الحافظ الحلبي في بيئة صوفية، ولكنه اجتنبَ البدع الصوفية بعد طلبه الحديث، وكان ينهج منهج الأشاعرة في باب الأسماء والصفات، ولكنه كان رادًّا للبدع، محبا لأئمة أهل السنة، مدافعا عنهم، ينقل عنهم، ويأخذ بترجيحاتهم وتقريراتهم.

ثامنا: ظهور القيمة العلمية لشرح الحافظ الحلبي من خلال اعتنائه بأحاديث ابن

ماجه من أوجه كثيرة، كضبط المتون، ورفع الغُموض المتولد عن اختلاف النسخ فيها، وإعرابها، وشرح غريبها، وذكر المسائل الفقهية التي اشتملت عليها، ونقل أقوال المذاهب الفقهية ومناقشتها بصورة مختصرة، مع العناية بتراجم رجال السنن ضبطا، وجرحا وتعديلا، كل ذلك بصورة موجزة ومختصرة.

تاسعا: بلغ عدد الأحاديث التي تناولها المصنف بالضبط أو الشرح في القسم المحقق (٨٧٨) حديثا من أصل (١٨٠٠) حديثا في كتاب السنن حسب تحقيق وترقيم الأعظمي.

التوصيات:

أولا: كتاب السنن لابن ماجه بحاجة إلى تحقيق علمي يعتمد على النسخ الخطية المجودة كالسليمية، ويعتني ببيان الاختلاف بين النسخ كما صنع المصنف في حواشيه.

ثانيا: العناية بالكتب الستة من جهة تحقيقها وإخراجها إخراجا علميا يليق بمكانتها.

ثالثا: تشتمل المؤلفات الحديثية للحافظ برهان الدين الحلبي رحمه الله على درر الفوائد، وغرر الفرائد، والنكات النفيسة التي ينبغي العمل على عدم تفويتها من خلال الاهتمام بتحقيق تلك المؤلفات وإخراجها إلى النور، فهي ثروة علمية فريدة ومفيدة.

رابعا: أهمية الاقتداء بمناهج العلم أمثال الحافظ الحلبي في تحقيق المخطوطات، وينبغي للباحث عدم التسرع في الحكم على النص الموجود في الأصل المعتمد بالخطأ ، خاصة إذا كان هذا الأصل مقروءا على أئمة كبار.

خامسا: تفاديا للأخطاء الكثيرة التي تقع في الكتب المطبوعة، والتي تتولد غالبا من الإدخال المطبعي أو السقط أو القراءة المصحفة أو المحرفة للمخطوط، وفي ظل رخص الورق ووفرته؛ أوصي بتبني مشروع لطباعة الكتب الحديثية لا سيما الأمهات منها بطريقة مبتكرة، يتم الجمع فيها بين المخطوط والمطبوع، فتكون الصفحة اليمنى مطبوعة على الحاسوب، واليسرى صورة لها من النسخة الخطية المعتمدة بعناية.

هذا آخر ما أردت تسطيره، والحمد لله أولا وآخرا، والصلاة والسلام على نبيه دائما وأبدا، وما كان في هذا العمل من صواب فمن الله، وما كان فيه من شطط فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الآثار

٤- فهرس الرواة المترجم لهم

٥- فهرس الفوائد الحديثية

٦- فهرس الألفاظ الغريبة

٧- فهرس الأماكن والبلدان

٨- فهرس المصادر والمراجع

٩- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾	البقرة، ١٢٥	٣٨٠
﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾	البقرة، ١٥٨	٣٤٦
﴿فَفِدۡيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٍ﴾	البقرة، ١٩٦	٣٩١
﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾	البقرة: ٢١٠	٩٦
﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾	البقرة، ٢٨٣	٩٠١
﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾	البقرة، ٢٦٠	٧٧٣
﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾	البقرة، ٢٦١	٢٤٠
﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾	آل عمران، ٩٧	٣٠٢
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾	آل عمران، ١٠٢	٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾	النساء، ١	٥
﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	النساء، ٣	٣٧٨
﴿وَمَن كَانَ فَقِيرٗا فَلۡيَأۡكُلۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾	النساء، ٦	٢٢٣
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾	النساء ٤٨	١٧١
﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾	النساء ٧٣	٢٣٩

﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾	النساء، ٩٣	١٧١
﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟﴾	النساء، ٩٤	١٧٤
﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾	النساء، ١٧٦	٢٢٥
﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾	النساء، ١٢	٢٢٦
﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾	المائدة، ٣٤	١٥٥
﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾	المائدة، ٩٦	٤٦٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾	المائدة، ١٠٦	٨٠٨
﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾	الأنعام، ١٣٣	٩٥
﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾	الأنعام، ١٥٨	٨٧٧
﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	الأنعام، ٧١	٤٨٨
﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّا﴾	الأعراف، ١٥٥	٩١٦
﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾	التوبة، ٧٩	٩١٦
﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾	التوبة، ١٠٩	٧٤٩
﴿أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾	هود، ٨٠	٧٧٤
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾	الكهف، ٢٣-٢٤	٨٩٥
﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى ﴿٩٨﴾﴾	الكهف، ٩٨	٩٤
﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾	الكهف، ٨٢	٧٨٢
﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾	طه، ١٥	٧٣٥

﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ﴾	الأنبياء، ٨٧	٨٧٩
﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ﴾	المؤمنون، ٦٠	
﴿ فَأۡتِيَا فِرۡعَوۡنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	الشعراء، ١٦	٦٠١
﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ٦٩ إِلَّا مَن تَابَ ﴾	الفرقان ٦٨-٧٠	١٧١
﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾	النمل، ٤٠	٧٧٨
﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ ﴾	الروم، ٥٠	٩٥
﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧ ﴾	السجدة، ١٧	٩٠٩
﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾	الأحزاب ٥٦	٧٨٦
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾	الأحزاب، ٧٠-٧١	٥
﴿إِنَّهَا شَجَرَةٞ تَخۡرُجُ فِيٓ أَصۡلِ ٱلۡجَحِيمِ ٦٤ طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾	الصافات، ٦٤-٦٥	٩٠٧
﴿ وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾	الزمر، ١٢	٤٨٨
﴿ وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ﴾	الزمر، ٧٥	٩١٤
﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾	غافر، ١٦	٨٩٩

﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾	غافر، ٦٠	٦٨٧
﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾	الفتح، ٢٧	٨٩٥
﴿ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾	الحجرات، ١٢	٦٢٨
﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾	الطلاق، ٢	٨٦٤
﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾	المدثر، ٤٨	٨٩٧
﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾	المرسلات، ٢٥-٢٦	٢٣٩
﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	المطففين، ٦	٨٨٩
﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾	الفجر: ٢٢	٩٦
﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾	الضحى، ١١	٨٩٩
﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾	البينة، ١	٨٦٨
﴿لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾	التكاثر، ٨	٨٥٠
﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾	الكافرون ١	٣٨٠
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	الإخلاص، ١	٣٨٠

فهرس الأحاديث النبوية

طرفُ الحديث	الصفحة
أَأَبُو بَكْرٍ كَانَ يَتَأَمَّرُ عَلَى وَصِيِّ رسول الله ﷺ	٢٠٨
ابْتَعْنَا كَبْشًا نُضَحِّي بِهِ، فَأَصَابَ الذِّئْبُ	٤٢٨
أَتَانَا النبي ﷺ فَسَاوَمَنَا سَرَاوِيلَ	٥٩٣
أَتَتْكُمْ وُفُودُ عبدِ القَيْسِ	٨٥٥
اتَّخَذَ رسول الله ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ ثُمَّ نَقَشَ فِيهِ	٦١٧
أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا، وَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا	٣٧١
أَتَدْرُونَ مَا خَيَّرَنِي رَبِّيَ اللَّيْلَةَ	٩٠٧
أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ	٨٩٠
أَتُرَوْنَ هَذِهِ هَانَتْ عَلَى أَهْلِهَا	٨٣٩
أَتَى النبي ﷺ رَجُلٌ فَكَلَّمَهُ، فَجَعَلَ تُرْعَدُ فَرَائِصُهُ	٤٨٧
أَتَى النبي ﷺ رَجُلٌ مُنْصَرَفَهُ مِنْ أُحُدٍ	٧٢٣
أَتَى رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ، فَأَخَذَ الشَّفْرَةَ لِيَذْبَحَ لِرسول الله ﷺ	٤٣٩
أُتِيَ الحَجَّاجُ بنُ يُوسُفَ بِرَجُلٍ قَدِ اغْتَصَبَ أُخْتَهُ نَفْسَهَا	١٦١
أُتِيَ النبي ﷺ بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالوَدَكِ	٤٧٥
أُتِيَ النبي ﷺ بِنَبِيذِ جَرٍّ يَنِشُّ	٥١٥
أَتَيْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيَّ	٧٦٧
أَتَيْتُ رسول الله ﷺ وَهُوَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ	٧٩٤
أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ، عبد اللَّهِ، وَعبد الرَّحْمَنِ	٦٤٨
أَحِبُّوا المِسَاكِينَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رسول الله ﷺ	٨٤٣
احتجت الجنة والنار	٩٥
احْتَجَمَ رسول الله ﷺ بِلَحْيِ جَمَلٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ	٥٤٩
أَحْصُوا لِي كُلَّ مَنْ يَلْفِظُ بِالْإِسْلَامِ	٧٧٥
أَخَذَ رسول الله ﷺ بِرَأْسِ الثَّرِيدِ	٤٧٨

أَخَذَ رسول الله ﷺ حَرِيرًا بِشِمَالِهِ، وَذَهَبًا بِيَمِينِهِ	٥٩٨
أَخَذَ رسول الله ﷺ بِأَسْفَلِ عَضَلَةِ سَاقِي أَوْ سَاقِهِ	٥٩١
آخرُ طعامٍ أكلهُ رسول الله ﷺ فيه بصلٌ	٤٩٨
أَخْرَجَ مَرْوَانُ الْمِنْبَرَ يَوْمِ عِيدٍ، فَبَدَأَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ	٧٦٦
أَخْرِجُوهُ مِنْ بُيُوتِكُمْ	١٦٦
إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَأَطْعِمُوهُمْ	٦٣٥
ادَّلَجَ النبي ﷺ لَيْلَةَ النَّفْرِ مِنْ الْبَطْحَاءِ ادِّلَاجًا	٣٧٨
إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْطَجِعَ عَلَى فِرَاشِهِ	٧٠٧
إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السِّلَاحَ	٧٤٩
إِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ؛ فَلَا يُخْبِرِ النَّاسَ	٧٢١
إِذَا دَخَلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ مُثِّلَتِ الشَّمْسُ لَهُ عِنْدَ غُرُوبِهَا	٨٨٦
إِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ فَادْعُ اللَّهَ ببطون كَفَّيْكَ	٧٠٣
إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ أُعْطِيَ زُهْدًا فِي الدُّنْيَا	٨٣٦
إِذَا رَمَيْتَ، وَخَزَقْتَ فَكُلْ مَا خَزَقْتَ	٤٥١
إِذَا سَرَقَ الْعَبْدُ فَبِيعُوهُ وَلَوْ بِنَشٍّ	١٥٦
إِذَا سَكِرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ	١٤٦
إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ	٦٣٧
إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ	٥٢١
إِذَا ظَهَرَ فِيكُمْ مَا ظَهَرَ فِي الأُمَمِ قَبْلَكُمْ	٧٦٩
إِذَا عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا	٤٠١
إِذَا فُتِحَتْ عَلَيْكُمْ خَزَائِنُ فَارِسَ	٧٦١
إِذَا قَرُبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ رُؤْيَا المُؤْمِنِ تَكْذِبُ	٧٢٢
إِذَا كَانَ أَجَلُ أَحَدِكُمْ بِأَرْضٍ	٨٨٣
إِذَا كَانَتِ الفِتْنَةُ بَيْنَ المُسْلِمِينَ	٧٤٨
إِذَا وُضِعَتِ الْمَائِدَةُ فَلَا يَقُومُ رَجُلٌ حَتَّى تُرْفَعَ الْمَائِدَةُ	٤٨٣
اذْبَحْهَا وَلَنْ تُجْزِئَ جَذَعَةٌ عَن أَحَدٍ بَعْدَكَ	٤٣١

اذْبَحُوا لِلَّهِ عزو جل فِي أَيِّ شَهْرٍ ما كَانَ	٤٣٣
اذبحُوا لله في أيِّ شهرٍ كان	٤١٦
أَذْهِبْ البَاسْ رَبَّ النَّاس، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي	٥٧١
أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مئة سنة	٧٨٢
أَرْبَعٌ أَفْضَلُ الكَلَامِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ	٦٨٥
أَرْبَعٌ، لَا تُجْزِئُ فِي الْأَضَاحِيِّ	٤٢٧
أرُوني ابني ما سَمَّيْتُمُوهُ	٦٥٥
إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ	٥٩٢
اسْتُكْرِهَتِ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رسول الله ﷺ فَدَرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ	١٥٧
اسْتَنْصِتِ النَّاسَ	٧٣٣
أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ، وَأَمَانَتَكَ، وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ	٢٧٣
اسْتَيْقَظَ رسول الله ﷺ مِنْ نَوْمِهِ وَهُوَ مُحْمَرٌّ وَجْهُهُ	٧٤٣
أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ	٨٧٩
اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ	٢٩٠
اشْتَكَى سَلْمَانُ، فَعَادَهُ سَعْدٌ فَرَآهُ يَبْكِي	٨٣٧
أصابتْنا مجاعةٌ يومَ خَيبرَ ونحنُ معَ النبي ﷺ	٤٤٣
أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا	٧٢٣
أَصَبْنَا غَنَمًا لِلْعَدُوِّ، فَانْتَهَبْنَاهَا، فَنَصَبْنَا قُدُورَنَا	٧٣٣
أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ	٦٦٥
اضْرِبْ بِهَذَا الحَائِطَ	٥١٥
اضْطَجَعَ النبي ﷺ عَلَى حَصِيرٍ فَأَثَّرَ فِي جِلْدِهِ	٨٣٨
اطَّلَعَ رسول الله ﷺ مِنْ غُرْفَةٍ وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ السَّاعَةَ	٧٩٩
اطَّلَعَ عَلَيْنَا النبي ﷺ مِنْ غُرْفَةٍ وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ السَّاعَةَ	٧٩٣
اعْزِلِ الأَذَى عن طَرِيقِ المُسْلِمِينَ	٦٣٠
أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ	٥٧٢
أَعْوَر العَينِ اليُمْنَى	٨٠٣

أغِر على أُبْنَى صباحًا وحَرِّقْ	٤٩٣
اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ	٢٨٨
اغسِلُوهُ بماءٍ وَسِدْرٍ وكَفِّنُوه في ثوبَيهِ	٣٩٣
اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ، وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ	٣٩٣
اغسلُوه وكفِّنُوه ولا تُغَطُّوا رأسَه	٣٩٣
اغسِلُوه ولا تقرِّبُوه طِيبًا	٣٩٤
أَفَاضَ النبي ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ	٣٦٠
أَفْضَلُ الجِهَادِ، كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ	٧٦٦
أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٦٨١
أَقْبَلَ عَلَيْنَا رسول الله ﷺ	٧٧١
أَقْبَلْنَا مَعَ رسول الله ﷺ مِن ثَنِيَّةِ أَذَاخِرَ	٦٠٤
أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَاذِمِ اللَّذَّاتِ	٨٨٢
اكْلَفُوا مِنَ العَمَلِ مَا تُطِيقُونَ	٨٧١
ألا أحدِّثُكم بأحبِّكم إلى اللهِ	٣٣٨
أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رسول الله ﷺ	٧٩٥
أَلَا أُخْبِرُكَ عن مُلُوكِ الجَنَّةِ	٨٣٩
أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ	٨٦٠
أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَفْضَلِ الصَّدَقَةِ	٦٢٦
أَلَا أرَى هذه الحُمْرَةَ قَدْ عَلَتْكُم	٦٠٣
أَلَا أُعَلِّمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ	٦٧٦
أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ، كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ	٨٤٠
أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ	٦٧٧
أَلَا إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ	٧٣٤
أَلَا تُحَدِّثُونِي بِأَعَاجِيبِ مَا رَأَيْتُمْ بِأَرْضِ الحَبَشَةِ	٧٦٥
إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِدَانَةِ البَيْتِ	١٧٦
أَلَا مُشَمِّرٌ لِلْجَنَّةِ، فَإِنَّ الجَنَّةَ لَا خَطَرَ لَهَا	٩١١

أَلَا وَإِنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ	٢٦٥
أَلَا وَإِنَّ أَمْوَالَكُمْ وَدِمَاءَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ	٣٧١
ألا وإني سيِّدُ ولدِ آدم يومَ القيامةِ	٨٩٨
أَلَا، لَا يَلُومَنَّ امْرُؤٌ إِلَّا نَفْسَهُ	٤٨٤
أَمَا إِنَّ الأَرْضَ تَقْبَلُ مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ	١٧٤
أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا	٩٠٢
أُمَّتِي عَلَى خَمْسِ طَبَقَاتٍ، كُلُّ طَبَقَةٍ أَرْبَعُونَ عَامًا	٨٠٠
أَمَرَ النبي ﷺ بِقَتْلِ ذِي الطُّفْيَتَيْنِ	٥٧٦
أُمِرتُ أنْ أُغَيِّرَ اسمَ هَذَينِ	٦٥٥
أَمْرِرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ، وَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ	٤٣٤
أَمَرَنَا رسول الله ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً وَأَنْ نَحِلَّ إِلَى النِّسَاءِ	٣٤٦
أَمَرَنا رسول الله ﷺ أنْ نَحثُوَ في وجُوه المِدَّاحِينَ الترابَ	٦٦٢
أَمَرَنَا رسول الله ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ	٤٢٧
أَمَرَنَا رسول الله ﷺ أَنْ نُلْقِيَ لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ	٤٤٥
أمرنا رسول الله ﷺ بالفَرَعَةِ من كُلِّ خمسينَ واحِدَة	٤١٧
أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، لَقِيَ امْرَأَةً مُتَطَيِّبَةً تُرِيدُ المَسْجِدَ	٧٦٢
أَنَّ ابْنَةً لِعُمَرَ كَانَ يُقَالُ لَهَا عَاصِيَةُ	٦٤٩
إِنَّ أُحُدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ	٤٠٧
إِنَّ أَحْسَنَ مَا اخْتَضَبْتُمْ بِهِ لَهَذَا السَّوَادُ أَرْغَبُ لِنِسَائِكُمْ فِيكُمْ	٦١٠
إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ الشَّيْبَ الْحِنَّاءُ وَالْكَتَمُ	٦٠٨
أَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ	٢٣١
إِنَّ أَغْبَطَ النَّاسِ عِنْدِي، مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الحَاذِ ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ	٨٤١
إِنَّ الإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا	٧٥٨
أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ	٧٩٧
إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ	٤٠٦
إِنَّ الجَذَعَ يُوفِي مِمَّا تُوفِي مِنْهُ الثَّنِيَّةُ	٤٢٤

إِنَّ الْجَرَادَ نَثْرَةُ الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ	٤٥٣
أَنَّ الدَّجَّالَ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ	٨٠٤
إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ العِبَادَةُ	٦٨٧
إِنَّ الَّذِي يَجُرُّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخُيَلَاءِ	٥٩١
إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ	٥١٧
إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سُخْطِ اللَّهِ	٧٥١
إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ	٥٧٥
إِنَّ اللهَ أَعْطَى كُلَّ ذِيْ حَقٍّ حَقَّهُ	٢١٨
إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن	٨٦٨
إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، يَقُولُ يَا عِبَادِي	٨٨١
إن الله خلق الرحمة	٩٤
إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ	٦٣٤
إِنَّ اللَّهَ عزو جل إِذَا أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ عَبْدًا	٧٩٨
إِنَّ اللَّهَ عزو جل كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ	٤٣٤
إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ عَلَيَّ الشِّقْوَةَ فَمَا أُرَانِي أُرْزَقُ	١٦٦
إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ مِنْ عِبَادِهِ	٨٩٢
إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلًا وَلَا عَقِبًا	٤٦٣
إِنَّ اللَّهَ لَيُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الوَاحِدِ الثَّلَاثَةَ الجَنَّةَ	٢٦٥
إِنَّ اللَّهَ لَيَسْأَلُ العَبْدَ يَوْمَ القِيَامَةِ	٧٧٠
إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَقُولُونَ أَشْرِقْ ثَبِيرُ كَيْمَا نُغِيرُ	٣٦٠
إِنَّ المُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ كَانَتْ نُكْتَةً سَوْدَاءُ فِي قَلْبِهِ	٨٧٣
إِنَّ المَيِّتَ يَصِيرُ إِلَى القَبْرِ	٨٨٥
أَنّ النبي ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ المِغْفَرُ	٢٦١
أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يَدَّهِنُ رَأْسَهُ بِالزَّيْتِ	٣٩٢
أَنَّ النبي ﷺ احْتَجَمَ فِي الأَخْدَعَيْنِ وَعَلَى الْكَاهِلِ	٥٥١
أَنَّ النبي ﷺ احْتَجَمَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ	٣٩٢

أن النبي ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ	٣٧٢
أَنَّ النبي ﷺ أَمَرَهُ، أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ، فَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ	٣٤٩
أَنَّ النبي ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَقَطَعَ	٢٨٣
أَنَّ النبي ﷺ خَطَبَهُمْ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ	٢١٧
أَنَّ النبي ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَلِوَاؤُهُ أَبْيَضُ	٢٧٠
أَنَّ النبي ﷺ دَعَا لِأُمَّتِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْمَغْفِرَةِ	٣٥٧
أَنّ النبي ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلْقَةٌ مِن صُفْرٍ	٥٧٥
أَنَّ النبي ﷺ رَخَّصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا	٣٦٧
أَنَّ النبي ﷺ سَقَطَ عَن فَرَسِهِ عَلَى جِذْعٍ، فَانْفَكَّتْ قَدَمُهُ	٥٥٢
أَنَّ النبي ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ	٣٣١
أَنَّ النبي ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا	٣٣٦
أَنّ النبي ﷺ قَالَ الحَرْبُ خَدْعَةٌ	٢٧٧
أَنّ النبي ﷺ قَالَ خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ	٣٩٥
أَنَّ النبي ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ	٧٠٨
أَنَّ النبي ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْها السلام، أَوْ لِأُمِّ سَلَمَةَ ذَيْلُكِ ذِرَاعٌ	٥٩٥
أَنّ النبي ﷺ قَالَ لِلْأَشَجِّ العَصَرِيِّ إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ	٨٥٦
أَنَّ النبي ﷺ كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ	٧٠٨
أَنَّ النبي ﷺ كَانَ إِذَا اطَّلَى، بَدَأَ بِعَوْرَتِهِ	٦٦٤
أَنَّ النبي ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ	٧١٠
أَنَّ النبي ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ	٧١٠
أن النبي ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا عَلَى الْجَرَادِ	٤٥٢
أن النبي ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى سَحَابًا مُقْبِلًا	٧١٢
أَنَّ النبي ﷺ كَانَ مِمَّا يَقُولُ لِلْمَرِيضِ بِبُزَاقِهِ بِإِصْبَعِهِ	٥٧١
أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ الجُبْنِ وَالبُخْلِ	٦٩٥
أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الكَلِمَاتِ	٦٩٤
أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ مِنَ الحُمَّى، وَمِنَ الأَوْجَاعِ كُلِّهَا	٥٧٣

أَنّ النبي ﷺ نَفَّلَ فِي البَدْأَةِ الرُّبُعَ، وَفِي الرَّجْعَةِ الثُّلُثَ	٢٨٦
أَنَّ النبي ﷺ نَهَى الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ مِنَ الحَمَّامَاتِ	٦٦٣
إِنَّ النبي ﷺ نَهَى عَنِ الخَذْفِ	٤٥٩
أَنَّ النبي ﷺ نَهَى عَن لِبْسَتَيْنِ	٥٨٩
أن النبي ﷺ ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها	١٨٨
أَنَّ النبي ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ أَخَذَ دِرْعَيْنِ	٢٦٢
أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى لِرسول الله ﷺ خُفَّيْنِ سَاذَجَيْنِ	٦٠٨
إِنَّ النُّهْبَةَ لَا تَحِلُّ	٧٣٣
إن الهجرة خصلتان	٨٧٧
أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النبي ﷺ اسْتَأْذَنَتْ رسول الله ﷺ فِي الْحِجَامَةِ	٥٤٩
إِنَّ أُمَّةً فَيْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ دَوَابَّ فِي الْأَرْضِ	٤٦٣
إِنَّ أُمَّتِي لَنْ تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ	٧٣٨
إِنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدَّعٌ	٢٩٠
أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلى رسول الله ﷺ بِبُرْدَةٍ	٥٨٨
إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا وَلَمْ تُوصِ	٢٢٣
أَنَّ أُنَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى عَهْدِ رسول الله ﷺ	١٥٢
أَنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ إِذَا دَخَلُوهَا نَزَلُوا فِيهَا بِفَضْلِ أَعْمَالِهِمْ	٩١٤
إِنَّ بالمدينة جِنًّا قد أسلمُوا	٥٧٦
إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ تَسُوسُهُمْ أَنْبِيَاؤُهُمْ	٢٩٥
إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا وَقَعَ فِيهِمُ النَّقْصُ	٧٦٤
إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لَهَرْجًا	٧٤٧
أَنْ تَدْفَعَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ دَفْعَةِ النَّاسِ	٣٦٢
أَنَّ جُرَيْجًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ رَأَيْتُكَ تُصَفِّرُ لِحْيَتَكَ بِالوَرْسِ	٦١١
إِنَّ حَوْضِي لَأَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ إِلَى عَدَنَ	٨٩٤
إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا	٣٨١
إِنَّ رَبَّكُمْ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ	٧٠٣

أَنَّ رَجُلًا أَتَى النبي ﷺ فَذَكَرَ أَنَّهُ أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً ٨٧٩
أَنَّ رَجُلًا أَضَافَ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا ٤٩٧
أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ٣٩٣
أنَّ رجُلا أَوْقَصَتْهُ راحلتُه وهو محرِمٌ فماتَ ٣٩٣
أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ المَسْجِدَ، وَرسول الله ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ المِسْجِدِ ٦٣٦
أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النبي ﷺ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا ١٤٧
أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ بَلِيٍّ قَدِمَا عَلَى رسول الله ﷺ ٧٣٠
أَنَّ رسول الله ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَقَطَعَ وَهِيَ الْبُوَيْرَةُ ٢٨٢
أَنَّ رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ ٣٣٢
أَنَّ رسول الله ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا، فَقَسَمَهَا ٤٢٣
أَنَّ رسول الله ﷺ بَعَثَ عَلْقَمَةَ بْنَ مُجَزِّرٍ عَلَى بَعْثٍ وَأَنَا فِيهِمْ ٢٩٣
أَنَّ رسول الله ﷺ حَرَّمَ أَشْيَاءَ، حَتَّى ذَكَرَ الْحُمُرَ ٤٤٤
أن رسول الله ﷺ خطب الناس وعليه عمامة سوداء ٢٧١
أَنَّ رسول الله ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا قِرْبَةٌ مُعَلَّقَةٌ ٥٢٠
أن رسول الله ﷺ دخل مكَّة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام ٢٧١
أَنَّ رسول الله ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ قَمِيصًا أَبْيَضَ ٥٨٩
أَنَّ رسول الله ﷺ سُئِلَ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ٣٢١
أَنَّ رسول الله ﷺ صَلَّى بِمِنًى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ٣٥٤
أَنّ رسول الله ﷺ قَالَ رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ ٣٦٧
أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ قَالَ اللَّهُ عزو جل أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ ٨٥٩
أَنَّ رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ ٣١٩
أَنَّ رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ ٤١٢
أَنَّ رسول الله ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا ٥١٨
أَنَّ رسول الله ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِعَرَفَةَ فِي وَادِي نَمِرَةَ ٣٥٥

أَنَّ رسول الله ﷺ مَرَّ بِغُلَامٍ يَسْلُخُ شَاةً ٤٣٨
إِنَّ رسول الله ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحُجَّ ٣٨٠
أَنَّ رسول الله ﷺ نَهَى أَنْ، يُضَحَّى بِأَعْضَبِ ٤٢٨
إِنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عَنِ الإِقْرَانِ ٤٩٠
أَنَّ رسول الله ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِن فِضَّةٍ ٦١٨
أَنّ رسول الله ﷺ أُتِيَ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ ٥٢١
أَنَّ رسول الله ﷺ أَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ مَجْذُومٍ ٥٨٢
أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ ٧٣٣
أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ كَانَتِ امْرَأَةً ثَبْطَةً، فَاسْتَأْذَنَتْ ٣٦٢
إِنَّ شِدَّةَ الحُمَّى مِن فَيْحِ جَهَنَّمَ ٥٤٨
إِنَّ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ لِأَهْلِ الكَبَائِرِ ٩٠٤
إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذًا لَقَلِيلٌ، القَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ شَهَادَةٌ ٢٦١
إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ ١٥٤
إِنَّ صَاحِبَيِ الصُّورِ بِأَيْدِيهِمَا أَوْ فِي أَيْدِيهِمَا قَرْنَانِ ٨٨٦
إِنَّ طَعَامَ الْوَاحِدِ يَكْفِي الِاثْنَيْنِ ٤٧٠
أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، قَالَ يَا رَبِّ ٦٨٢
إِنَّ عددَ آيِ القرآنِ على عددِ درَجِ الجَنَّةِ ٦٧٠
أَنَّ عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةً سِيَرَاءَ مِن حَرِيرٍ ٥٩٦
أَنَّ عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ قَامَ خَطِيبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٢٢٥
إِنَّ فِي الجنة مائةَ درجةٍ ٦٧١،
إِنَّ فِي الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءً مِن كُلِّ دَاءٍ ٥٣٢
أَنَّ قَوْمًا مِنْ اليَهُودِ قَبَّلُوا يَدَ النبي ﷺ ٦٣٨
إِنَّ قَوْمَكُمْ غَدًا سَيَرَوْنَكُمْ فَلَيَرَوُنَّكُمْ جُلْدًا ٣٣٥
إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ فِي شَنٍّ فَاسْقِنَا ٥٢٢
إِنْ كُنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لَنَمْكُثُ شَهْرًا مَا نُوقِدُ فِيهِ بِنَارٍ ٨٤٧
إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا ٦٩٩

إنَّ لله تِسْعةً وتِسعينَ اسمًا، مَنْ أَحْصَاها	٦٧٣
إن لهذِهِ البُيوتِ عَوَامِرَ	٥٧٦
إنَّ مِمَّا تَذْكُرُونَ مِنْ جَلَالِ اللَّهِ	٦٨٤
إنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ	٧٩٦
إنَّ مِنَ الْحِنْطَةِ خَمْرًا	٥٠٥
إنَّ مِنَ الشِّعرِ حُكْمًا	٦٦٤
إنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً	٦٦٤
إن من قلبِ ابن آدم بكل واد شُعبةً	٨٥٢
إنَّ مِنْ قَلْبِ ابْنِ آدَمَ بِكُلِّ وَادٍ شُعْبَةً	٨٥٢
إنَّ مِنْبَرِي هَذا تُرْعَةٌ مِنْ تُرَعِ الجَنَّةِ	٤٠٨
أنَّ مَولًى لِلنَّبِيِّ وَقَعَ مِنْ نَخْلَةٍ فَمَاتَ	٢٢٨
أَنَّ نَاسًا مِن عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رسول الله ﷺ فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ	٥٦٦
أَنَّ نبي الله كَانَ يَحْتَجِمُ عَلَى هَامَتِهِ وَبَيْنَ كَتِفَيْهِ	٥٥١
إنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَرَصَتْهُ نَمْلَةٌ	٤٥٧
إنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ، فَأَمَرُوا	٦٢٨
أَنَّ نَفَرًا أَتَوْا النبي ﷺ فَوَجَدَ مِنْهُمْ رِيحِ الكُرَّاثِ	٥٠٠
إنَّ هَذَا حَمِدَ اللَّهَ	٦٤١
إنَّ هَذَا لَيَقُولُ بِقَولِ شَاعِرٍ	١٨٥
إنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ يَحْفِرُونَ كُلَّ يَوْمٍ	٨٢٧
إنَّ يَسِيرَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ، وَإِنَّ مَن عَادَى لِلَّهِ وَلِيًّا	٧٥٨
إنْ يَفْتَحْ اللَّهُ الطَّائِفَ غَدًا، دَلَلْتُكَ عَلَى امْرَأَةٍ تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ	١٦٦
أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ	٨٥٩
أنا سيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْر	٨٩٨
أنا شهيدٌ على هؤلاءِ	٨٩٧
إنَّا كَذَلِكَ يُضَعَّفُ لَنَا البَلَاءُ	٧٧٢
إنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ	٢٧٦

إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ	٤٦٥
إِنَّا نَصِيدُ الصَّيْدَ فَلَا نَجِدُ سِكِّينًا	٤٣٤
أَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، أَعْقِلُ عَنْهُ وَأَرِثُهُ وَالخَالُ	١٧٩
الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ	٧٧٢
انْحَرْهُ وَاغْمِسْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ	٤٠٢
أَنْشُدُكُنَّ بالعهدِ الذي أخَذَ عليكم سُليمانُ	٥٧٨
انْطَلِقُوا بِنَا إِلَى هذا الْوَاقِفِيِّ	٤٣٩
انْظُرُوا إِلَى هَذَا المِحْرِمِ مَا يَصْنَعُ	٣٢٢
إِنَّك بِوادٍ مُبَارَكٍ	٣٤٤
إِنَّمَا أَرَى بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْئًا وَاحِدًا	٣٠٠
إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	٨٦٦
إنما أنت رحمتي أرحم بك من أشاء	٩٥
إِنَّمَا نَسَمَةُ المُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلُقُ فِي شَجَرِ الجَنَّةِ	٨٨٥
إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ	٥٩٦
أَنَّهُ أَتَى المَقْبَرَةَ فَسَلَّمَ عَلَى المَقْبَرَةِ	٨٩٥
أَنَّهُ أَتَى النبي ﷺ نَاسٌ مِنْ اليَهُودِ،	٦٣٧
أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الرَّبَذَةِ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ	٢٩١
أَنَّهُ أُهْدِيَ لِرسول الله ﷺ حُلَّةٌ مَكْفُوفَةٌ بِحَرِيرٍ، إِمَّا سَدَاهَا	٥٩٩
أَنَّهُ جَاءَ الحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يَسْعَيَانِ إِلَى النبي ﷺ فَضَمَّهُمَا إِلَيْهِ	٦٢٦
أَنَّهُ خَطَّ خَطًّا مُرَبَّعًا، وَخَطًّا وَسَطَ الخَطِّ المُرَبَّعِ	٨٦٧
أَنَّهُ سُئِلَ كَيْفَ كَانَ رسول الله ﷺ يَسِيرُ حِينَ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ	٣٥٨
أنَّه عليه السلام رأى عليه رَيْطَةً	٦٠٢
أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى النبي ﷺ وَقَدْ أَحْصَى غُلَامًا لَهُ «فَأَعْتَقَهُ رسول الله ﷺ	٢٠٠
أنه كان مع رسول الله ﷺ حتى إذا كان ببعض طريق مكة	٣٩٨
أَنَّهُ كَانَ يَبِيتُ عِنْدَ بَابِ رسول الله ﷺ	٧٠٩

أَنَّهُ لَقِيَ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فِي سُوقِ الجَنَّةِ	٩١٤
إِنَّهُ لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ	٨٢٢
أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ جَاءَهُ رسول الله ﷺ	٦٨١
إِنَّهُ لَيَرْتُو فُؤَادَ الحَزِينِ وَيَسْرُو عَن فُؤَادِ السَّقِيمِ	٥٣١
إنَّه ليسَ بي تحريمُ ما أحلَّ اللهُ لِي	٤٩٩
أَنَّهُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ وَجَدَ رِيحًا طَيِّبَةً	٧٧٥
أَنَّهُ مَرَّ عَلَى النبي ﷺ بِأَرْنَبَيْنِ مُعَلِّقِهُمَا	٤٦٤
أَنَّهَا أَخْرَجَتْ جُبَّةً مُزَرَّرَةً بِالدِّيبَاجِ	٢٧١
إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ وَفُرْقَةٌ وَاخْتِلَافٌ	٧٤٩
أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ كُلُّ أَزْوَاجِكَ كَنَّيْتَهُ غَيْرِي	٦٦٢
إِنَّهَا لَا تَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَا تَنْكَأُ العَدُوَّ	٤٥٩
أَنُؤَاخَذُ بِمَا كُنَّا نَعْمَلُ فِي الجَاهِلِيَّةِ	٨٧٢
إِنِّي أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ	٣٤٥
إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ، وَأَسْمَعُ مَا لَا تَسْمَعُونَ	٨٥٦
إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُوذِيَ صَاحِبِي	٤٩٨
إِنِّي أَنْضَيْتُ رَاحِلَتِي، وَأَتْعَبْتُ نَفْسِي	٣٥٨
إِنِّي رَأَيْتُ رَأْسِي ضُرِبَ فَرَأَيْتُهُ يَتَدَهْدَهُ	٧٢١
إِنِّي عِنْدَ ثَنِيَاتِ نَاقَةِ رسول الله ﷺ عِنْدَ الشَّجَرَةِ،	٣١٩
إِنِّي لَأَعْرِفُ كَلِمَةً، وَقَالَ عُثْمَانُ آيَةً	٨٦٤
إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا،	٩١٥
إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَا يَقُولُهَا أَحَدٌ عِنْدَ مَوْتِهِ	٦٧٩
إِنِّي لَأُقَبِّلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ	٣٣٠
إِنِّي لَتَحْتَ نَاقَةِ رسول الله ﷺ يَسِيلُ عَلَيَّ لُعَامُهَا فَسَمِعْتُهُ	٢٢٢
إِنِّي لَفِي الرَّكْبِ مَعَ رسول الله ﷺ إِذْ أَتَى عَلَى سَحْلَةٍ مَنْبُوذَةٍ	٨٣٩
أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ عَسَلٌ، فَقَسَمَ بَيْنَنَا لُعْقَةً لُعْقَةً فَأَخَذْتُ لُعْقَتِي	٥٣٣

أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ عِنَبٌ مِنْ الطَّائِفِ فَدَعَانِي	٥٠٢
أُهْدِيَتِ ابْنَةُ رسول الله ﷺ إِلَيَّ	٨٤٩
أهل الجنة عشرون ومائة صف	٨٩١
أَهْلُ الجَنَّةِ مَنْ مَلَأَ اللَّهَ أُذُنَيْهِ مِنْ ثَنَاءِ النَّاسِ خَيْرًا	٨٦٥
أَهْلَلْنَا مَعَ رسول الله ﷺ بِالْحَجِّ خَالِصًا لَا نَخْلِطُهُ بِعُمْرَةٍ	٣٤٦
أَهُوَ يُضَافُ الرَّجُلُ الَّذِي يَزْنِي وَيَسْرِقُ	٨٥٧
أَوْصَانِي خَلِيلِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا	٢٩١
أُوصِي امْرِءًا بِأُمِّهِ، أُوصِي امْرِءًا بِأُمِّهِ	٦٢٣
أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ	٢٤٤
أَوْقَدَ الْقَوْمُ نَارًا لِيَصْطَلُوا أَوْ لِيَصْنَعُوا عَلَيْهَا صَنِيعًا	٢٩٣
أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الجَنَّةَ، عَلَى صُورَةِ القَمَرِ	٩١٢
أَوَّلُ مَا سَمِعْنَا بِالفَالُوذَجِ أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَام، أَتَى النبي ﷺ	٤٩٤
أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ	١٦٧
أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً	٧٧٢
أَيْ رَبِّ، إِنْ شِئْتَ أَعْطَيْتَ الْمَظْلُومَ مِنَ الْجَنَّةِ	٣٥٧
إِيَّاكَ وَالْحَلُوبَ	٤٣٨
إِيَّاكُمْ وَالسَّرِيَّةَ الَّتِي إِنْ لَقِيَتْ فَرَّتْ	٢٧٣
إِيَّاكُم وهاتَانِ الكَعْبَتَانِ المَوْسُومَتَانِ	١٧٧
ائْتَنِفُوا الْعَمَلَ، فَقَدْ غُفِرَ	٤١٠
أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ	٦٧٥
الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ	٥٢١
أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النُّبُوَّةِ	٧١٦
بَايَعْنَا رسول الله ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ	٢٩٣
بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا	١٥٨
الْبَحْر الطَّهُورُ مَاؤُهُ	٤٦٥
بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا	٧٥٧

البَذَاذَةُ مِنَ الإِيمَان	٨٤٢
بَزَقَ النبي ﷺ فِي كَفِّهِ ثُمَّ وَضَعَ أُصْبُعَهُ السَّبَّابَةَ	٢١٣
الْبَسْ جَدِيدًا، وَعِشْ حَمِيدًا، وَمُتْ شَهِيدًا	٥٨٩
بِسْمِ اللَّهِ الْكَبِيرِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ	٥٧٣
بِسْمِ اللَّهِ تُرْبَةُ أَرْضِنَا بِرِيقَةِ بَعْضِنَا	٥٧١
بِسْمِ اللَّهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ	٧١٠
بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بنَ الجَرَّاحِ إِلَى البَحْرَينِ يَأْتِي بِجِزْيَتِهَا	٧٦١
بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ	٧٩٣
بَعَثَتْ مَعِي أُمُّ سُلَيْمٍ بِمِكْتَلٍ فِيهِ رُطَبٌ إِلَى رسول الله ﷺ	٤٨٥
بَعَثَنِي رسول الله ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةَ أَبِيهِ أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ	١٦٤
بَعَثَنِي رسول الله ﷺ إِلَى رَجُلٍ يَسْتَمْنِحُهُ نَاقَةً، فَرَدَّهُ	٨٤٤
بَعَثَنِي رسول الله ﷺ إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا أُبْنَى	٢٨٠
بَلِ ائْتَمِرُوا بِالمَعْرُوفِ وَتَنَاهَوْا عَنِ المُنْكَرِ	٧٦٧
بَلَغَ عُمَرَ، أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمْرًا	٥٠٧
بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ، كَالْبَيْتِ لَا طَعَامَ فِيهِ	٤٨٩
بَيْنَ الْمَلْحَمَةِ وَفَتْحِ المَدِينَةِ	٨٣٣
بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ النبي ﷺ وَجَاءَهُ رَجُلٌ مِن بَنِي سُلَيْمٍ	٦٢٤
بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رسول الله ﷺ إِذْ أَقْبَلَ فِتْيَةٌ	٨٣٠
تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ	٩٠٨
تَجَشَّأَ رَجُلٌ عِنْدَ النبي ﷺ	٤٩٥
تحتَ رَايةٍ عِمِّيَّةٍ	١٨٠
تَخْرُجُ الدَّابَّةُ مِنْ هَذَا المَوْضِعِ	٨٠٣
تَخْرُجُ الدَّابَّةُ وَمَعَهَا خَاتَمُ سُلَيْمَانَ بنِ دَاوُدَ	٨٠٢
تَرِّبُوا صُحُفَكُمْ أَنْجَحُ لَهَا	٦٦٨
تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرٌّ مُحَجَّلُونَ مِنَ الوُضُوءِ	٨٩٠
تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي	٦٥٩

تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ ٨٤٥
تُفْتَحُ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ فَيَخْرُجُونَ ٨٢٧
تَكُونُ فِتَنٌ عَلَى أَبْوَابِهَا دُعَاةٌ إِلَى النَّارِ ٧٥٦
تَكُونُ فِتْنَةٌ تَسْتَنْظِفُ العَرَبَ قَتْلَاهَا فِي النَّارِ ٧٥٠
تَلَقَّفْتُ التَّلْبِيَةَ مِنْ رسول الله ﷺ ٣١٩
تَنَحَّ حَتَّى أُرِيَكَ ٤٣٨
ثَلاثٌ لا يُغَلُّ عليهِنَّ قلبُ مؤمنٍ ٣٧١
ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ طَعْمَ الإِيمَانِ ٧٨٥
جَاءَ النبي ﷺ يَعُودُنِي، فَقَالَ لِي أَلَا أَرْقِيكَ بِرُقْيَةٍ ٥٧٢
جَاء رَجُلٌ إِلَى النبي ﷺ صَارِخًا ٢٠٠
جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ قُرْطٍ الْأَزْدِيُّ إِلَى رسول الله ﷺ ٦٥٧
جُرِحَ رسول الله ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ ٥٤٦
جَعَلَ الدِّيَةَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا ١٧٧
جعل الله الرحمة مائة جزء ٩٤
الجنةُ مائةُ درجةٍ ٦٧٢، ٩١٠
جِيءَ بِأَبِي قُحَافَةَ، يَوْمَ الْفَتْحِ إِلَى النبي ﷺ وَكَأَنَّ رَأْسَهُ ثَغَامَةٌ ٦١٠
حَجَّ النبي ﷺ عَلَى رَحْلٍ رَثٍّ، وَقَطِيفَةٍ تُسَاوِي أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ ٣٠٤
حَجَّ النبي ﷺ وَأَصْحَابُهُ مُشَاةً مِنْ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ ٤١١
الْحَجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ ٣٤٧
حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ ٣٠٩
الحِجَامةُ تزيدُ الحافِظَ حِفظًا ٥٥٤
الحِجامةُ على الرِّيقِ أفضلُ، وفيه شِفاءٌ ٥٥٥
الْحِجَامَةُ عَلَى الرِّيقِ أَمْثَلُ ٥٥٩
حَجَجْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نُفِيضَ مِنْ الْمُزْدَلِفَةِ ٣٦٠
حَدَّثَ أَنّ النبي ﷺ كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبُدْنِ ٤٠١
الحَسَبُ المَالُ وَالكَرَمُ التَّقْوَى ٨٦٣

الحَسَدُ يَأْكُلُ الحَسَنَاتِ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ	٨٦١
الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ	١٧٦
الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا	٤٨٠
حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ	٤٢٩
الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ، وَالإِيمَانُ فِي الجَنَّةِ	٨٥٥
حِينَ أَخَذْتُ بِكَظَمِكَ	٢١٦
حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الحُدُودِ، وَكَانَ رَجُلًا غَيُورًا	١٥٩
خُذْ هَذَا الْعُنْقُودَ، فَأَبْلِغْهُ أُمَّكَ	٥٠٢
خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فِي تِجَارَةٍ إِلَى بُصْرَى قَبْلَ مَوْتِ النبي ﷺ	٦٤٣
خَرَجَ عَلَيْنَا رسول الله ﷺ وَفِي إِحْدَى يَدَيْهِ ثَوْبٌ مِن حَرِيرٍ	٦٠٠
خَرَجَ عَلَيْنَا رسول الله ﷺ وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ المَسِيحَ الدَّجَّالَ	٨٦٠
خَرَجَ عَلَيْنَا رسول الله ﷺ وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى عَصًا	٦٩٠
خَرَجْتُ مَعَ أَبِي سَعِيدٍ الزُّرَقِيِّ صَاحِبِ رسول الله ﷺ	٤٢٠
خَرَجْتُ مَعَ رسول الله ﷺ زَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ	٣٩٧
خَرَجْنَا مَعَ رسول الله ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْعَرْجِ نَزَلْنَا	٣٢٢
خرجنا مع رسول الله ﷺ حتَّى إذا كنَّا بالقاحة	٣٩٨
خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فأصاب النَّاس	٤٢٣
خَرَجْنَا مَعَ رسول الله ﷺ لَا نُرَى إِلَّا الْحَجَّ،	٣٣٩
خَطَبَنَا رسول الله ﷺ	٨٢٢
خَطَبَنَا رسول الله ﷺ بالبَتَا أَوْ النبَاوَةِ،	٨٦٤
خَطَبَنَا عُتْبَةُ بنُ غَزْوَانَ عَلَى المِنْبَرِ	٨٤٩
الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ	٥٠٥
خَيْرُ الدَّوَاءِ القُرْآنُ	٥٦٥
خَيْرُ الكَفَنِ الحُلَّةُ، وَخَيْرُ الضَّحَايَا الْكَبْشُ	٤٢٠
خَيْرُ بَيْتٍ فِي الـمُسْلِمِينَ، بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُحْسَنُ إِلَيْهِ	٦٣٠
خَيْرُ مَعَايِشِ النَّاسِ لَهُمْ، رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ	٧٥٤

خَيْرًا رَأَيْتِ، تَلِدُ فَاطِمَةُ غُلَامًا	٧٢٩
خُيِّرْتُ بَيْنَ الشَّفَاعَةِ وَبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الجَنَّةَ	٩٠٤
الخَيْلُ ثَلَاثَةٌ	٢٥٣
الخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ	٢٥٣
الدَّجَّالُ أَعْوَرُ عَيْنِ اليُسْرَى، جُفَالُ الشَّعَرِ	٨٠٣
دَخَلَ النبي ﷺ الْبَيْتَ، فَرَأَى كِسْرَةً مُلْقَاةً	٤٩٦
دَخَلَ رسول الله ﷺ بَكَّةَ وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ	٦١٢
دَخَلَ رسول الله ﷺ عَلَى رَجُلٍ مِن الأَنْصَارِ وَهُوَ يُحَوِّلُ المَاءَ فِي حَائِطِهِ	٥٢٢
دَخَلَ رسول الله ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ الْكَعْبَةَ	٣٧٨
دَخَلَ عَلَيْنَا رسول الله ﷺ فَوَضَعْنَا تَحْتَهُ قَطِيفَةً	٤٩١
دَخَلَ عَلَيْنَا رسول الله ﷺ وَمَعَهُ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ	٥٢٩
دَخَلَ عَلَيْنَا نُبَيْشَةُ وَنَحْنُ نَأْكُلُ فِي قَصْعَةٍ لَنَا	٤٧٤
دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ	٣٨١
دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا	٨٨٠
دَخَلْتُ بِابْنٍ لِي عَلَى النبي ﷺ وَقَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ	٥٤٤
دَخَلْتُ عَلَى النبي ﷺ وَبِيَدِهِ سَفَرْجَلَةٌ	٥٠٢
دَخَلْتُ عَلَى النبي ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ	٧٧٢
دَخَلْتُ عَلَى رسول الله ﷺ وَهُوَ عَلَى حَصِيرٍ	٨٤٨
دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَخْرَجَتْ لِي إِزَارًا غَلِيظًا	٥٨٧
دَخَلْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بن مَسْلَمَةَ	٧٤٩
دَخَلْنَا عَلَى النبي ﷺ وَهُوَ يُعَالِجُ شَيْئًا فَأَعَنَّاهُ عَلَيْهِ	٨٥١
دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ	٣٨٠
دَرَجُ الجَنَّةِ على عددِ آيِ القُرآن	٦٧٠
دُعَاءُ الوَالِدِ يُفْضِي إِلَى الحِجَابِ	٧٠٣
دَعِي عُمْرَتَكِ، وَانْقُضِي رَأْسَكِ	٣٥٢

دُونَكَهَا يَا طَلْحَةُ فَإِنَّهَا تُجِمُّ الْفُؤَادَ	٥٠٢
ذَاتَ يَوْمٍ وَدِدْتُ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ	٤٩٥
ذَاكَ عِنْدَ أَوَانِ ذَهَابِ العِلْمِ	٧٩٦
ذَبَحْتُ أَرْنَبَيْنِ بِمَرْوَةٍ فَأَتَيْتُ بِهِمَا النبي ﷺ	٤٣٤
ذَكَرَ النبي ﷺ شَيْئًا	٧٩٦
ذَكَرَ رسول الله ﷺ الدَّجَّالَ الغَدَاةَ، فَخَفَضَ فِيهِ وَرَفَعَ	٨١١
ذَكَرَ رسول الله ﷺ صَفِيَّةَ	٣٧٩
ذُنَاب ذُنَاب	٦١٦
ذَهَبَ بِي رسول الله ﷺ إِلَى مَوْضِعٍ بِالْبَادِيَةِ قَرِيبٍ مِنْ مَكَّةَ	٨٠٣
رَآنِي النبي ﷺ وَلِي شَعْرٌ طَوِيلٌ	٦١٦
رَأَى رسول الله ﷺ رَجُلًا يَتْبَعُ حَمَامًا	٦٦٦
رَأَيْتُ النبي ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ	٣٣٢
رَأَيْتُ النبي ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَهُوَ رَاكِبٌ	٣٦٢
رَأَيْتُ بنَ عُمَرَ اشْتَرَى عِمَامَةً لَهَا عَلَمٌ، فَدَعَا بِالقَلَمَيْنِ فَقَصَّهُ	٥٩٨
رأيتُ رسول الله ﷺ في حُلَّةٍ حَمراء	٦٠١
رَأَيْتُ رسول الله ﷺ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ وَاقِفٌ بِالْجَمْرَةِ	٤٠٣
رَأَيْتُ رسول الله ﷺ يَخْطُبُ، فَأَقْبَلَ حَسَنٌ، وَحُسَيْنٌ	٦٠١
رَأَيْتُ رسول الله ﷺ يَطُوفُ بِالكَعْبَةِ	٧٣٢
رَأَيْتُ رسول الله ﷺ يَلْتَوِي فِي اليَوْمِ مِنَ الجُوعِ	٨٤٨
رَأَيْتُ فِي المَنَامِ أَنِّي أُهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ	٧٢٦
رَأَيْتُ فِي يَدِي سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ فَنَفَخْتُهُمَا	٧٢٧
رَأَيْتُ كَأَنَّ فِي بَيْتِي عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِكَ	٧٢٩
رَبِّ أَعِنِّي وَلَا تُعِنْ عَلَيَّ	٦٨٨
رَجُلٌ مِنَ الْفُرْعِ أَنَّهُ اسْتَفْتَى النبي ﷺ عَنْ حَجَّةٍ كَانَتْ عَلَى أَبِيهِ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ	٣٠٨
رَخَّصَ فِي الرُّقْيَةِ مِنَ الحُمَةِ	٥٧٠

رَخَّصَ لِلزُّبَيْرِ بنِ الْعَوَّامِ، وَلِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ	٥٩٧
الرُّؤْيَا الحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ	٧١٤
رُؤْيَا العَبدِ الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ	٧١٥
رؤيا المسلم جزء من أربعين	٧١٥
الرُّؤْيَا عَلَى رِجْلِ طَائِرٍ مَا لَمْ تُعْبَرْ	٧٢٢
زَارَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَوْمَهُ بِيُبْنَا، فَأَتَوْهُ بِرُقَاقٍ مِنْ رُقَاقِ الْأُوَلِ	٤٩٣
زُوِيَتْ لِي الأَرْضُ حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا	٧٤٠
سَاقِي القَوْمِ آخِرُهُمْ شُرْبًا	٥٢٢
سَأَلْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ هَلْ كَانَ رسول الله ﷺ خَضَبَ	٦٠٩
سَأَلْتُ رسول الله ﷺ عَنِ الصَّيْدِ بِالمِعْرَاضِ	٤٥١
سَأَلْتُ رسول الله ﷺ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى	٢٧٤
سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ هَلْ رَأَيْتَ النَّقِيَّ	٤٩٢
سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ	٧٠٩
سَتَرْتُ سَهْوَةً لِي	٦١٩
سَتُصَالِحُكُمْ الرُّومُ صُلْحًا آمِنًا، ثُمَّ تَغْزُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدُوًّا	٨٣١
سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمُ الآفَاقُ، وَسَتُفْتَحُ عَلَيْكُم مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا قَزْوِينُ	٢٤٩
سَحَرَ النبي ﷺ يَهُودِيٌّ مِن يَهُودِ بَنِي زُرَيْقٍ	٥٨٢
السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ	٣٠٢
سَمِعَ النبي ﷺ رَجُلًا يَقُولُ لِرَجُلٍ مَا اسْمُكَ	٦٥٢
سَمِعْتُ النبي ﷺ يَخْطُبُ عَامَ الْفَتْحِ	٤٠٤
سَمِعْتُ النبي ﷺ يَقُولُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَا أَيُّهَا النَّاسُ	٣٧٠
سَمِعْتُ النبي ﷺ يَقُولُ مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ	٣٩١
سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ	٢١٨
سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يَقُولُ مِرَارًا	٨٤٨
سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بِالْعَقِيقِ	٣٤٢
السَّنَةُ اثنا عَشَرَ شهرًا	٥٨٠

سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ	٧٨٧
سَيِّدُ طَعَامِ أَهْلِ الدُّنْيَا وَأَهْلِ الْجَنَّةِ، اللَّحْمُ	٤٨٦
سِيرُوا بِاسْمِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ	٢٨٧
سُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ عَمَّنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ثُمَّ تَابَ	١٧٣
سُئِلَ النبي ﷺ عَنِ الْفَرَعِ	٤١٤
سُئِلَ النبي ﷺ عَن أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيَّتُونَ	٢٧٨
سُئِلَ رسول الله ﷺ أَرَأَيْتَ أَدْوِيَةً نَتَدَاوَى بِهَا	٥٢٥
شَغَلَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ، اذْهَبُوا بِهَا	٥٨٥
شِفَاءُ عِرْقِ النَّسَا، أَلْيَةُ شَاةٍ أَعْرَابِيَّةٍ تُذَابُ	٥٤٦
شِفاءٌ من كل داءٍ إلا السَّام	٦٣٧
شَهِدْتُ الأَعْرَابَ يَسْأَلُونَ النبي ﷺ أَعَلَيْنَا حَرَجٌ فِي كَذَا	٥٢٥
شَهِدْتُ رسول الله ﷺ وَقَدْ بَعَثَ جَيْشًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ	٧٣١
شَهِدْتُ مَعَ النبي ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فَضَرَبْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ	٢٥٣
شَهِيدُ البَحْرِ مِثْلُ شَهِيدَيِ البَرِّ	٢٤٥
صَلَّى بِنَا رسول الله ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِلَى جَنْبِ بَعِيرٍ مِنَ الْمَقَاسِمِ	٢٨٥
صَلَّى رسول الله ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، وَصَعِدَ الْمِنْبَرَ	٨٠٥
صَلَّى رسول الله ﷺ فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ	٥٨٥
صَلَّيْتُ مَعَ النبي ﷺ فَقَالَ رَجُلٌ الحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا	٦٨٣
صَنَعْتُ لِلنَّبِيِّ طَعَامًا فِيهِ مِنْ بَعْضِ الْبُقُولِ	٤٩٨
الصَّوْمُ جُنَّةٌ	٧٥٢
ضَحَّى رسول الله ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلٍ	٤١٩
ضَحَّى رسول الله ﷺ يَوْمَ عِيدٍ بِكَبْشَيْنِ	٤١٢
ضَمَّرَ رسول الله ﷺ الْخَيْلَ، فَكَانَ يُرْسِلُ الَّتِي ضُمِّرَتْ	٢٩٧
طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَلَمَّا فَرَغْنَا مِنَ السَّبْعِ رَكَعْنَا	٣٣٨
طُفْنَا مَعَ أَبِي عِقَالٍ فِي مَطَرٍ	٤١٠
الطِّيَرَةُ شِرْكٌ وَمَا مِنَّا إِلَّا	٥٧٩

عِبَادَ اللَّهِ، وَضَعَ اللَّهُ الحَرَجَ	٥٢٥
الْعِبَادَةُ فِي الهَرْجِ كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ	٧٥٧
الْعَجْوَةُ وَالصَّخْرَةُ مِنَ الْجَنَّةِ	٥٣٤
عَرَضَ لِرسول الله ﷺ رَجُلٌ عِنْدَ الجَمْرَةِ الأُولَى	٧٦٦
عَرَضْتُ أَوْ عُرِضَتِ النَّهْشَةُ مِنَ الحَيَّةِ عَلَى رسول الله ﷺ	٥٧١
عُرِضَتْ عَلَيَّ أُمَّتِي بِأَعْمَالِهَا حَسَنِهَا وَسَيِّئِهَا	٦٣١
عَطَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ النبي ﷺ فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا وَلَمْ يُشَمِّتِ الآخَرَ	٦٤١
عَقْرَى حَلْقَى، مَا أُرَاهَا إِلَّا حَابِسَتَنَا	٣٧٩
عَلَامَ تَدْغَرْنَ أَوْلَادَكُنَّ بِهَذَا العَلَاقِ	٥٤٤
عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي	٦٩٠
على رأسِ مائةِ سَنةٍ من هذه اللَّيلة	٤٧٦
عَلَيْكُمْ بِالْبَغِيضِ النَّافِعِ، التِّلْبِين	٥٣١
عَلَيْكُمْ بِالسَّنَى وَالسَّنُّوتِ فَإِنَّ فِيهِمَا شِفَاءً	٥٣٥
العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ مَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ	٣٠٤
عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ، تَعْدِلُ حَجَّةً	٣٤٨
عن أُحدٍ وَهُوَ عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الجَنَّةِ	٤٠٧
عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُتَكَافِئَتَانِ	٤٣٢
عَنِ النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ	٧٠٧
عَنِ النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا رُفِعَ طَعَامُهُ أَوْ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ	٤٨٠
عَنْ عَائِشَةَ، أَنّ رسول الله ﷺ بَعَثَ أَبَا جَهْمِ بنَ حُذَيْفَةَ مُصَدِّقًا فَلَاحَّهُ	١٨٣
العَيْنُ حَقٌّ	٥٦٨
غَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ	٢٤٠
غَزْوَةٌ فِي البَحْرِ مِثْلُ عَشْرِ غَزَوَاتٍ فِي البَرِّ	٢٤٥
غَزَوْتُ مَعَ مَوْلَايَ يَوْمَ خَيْبَرَ	٢٨٦

غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَبَطِ	٤٦٧
غَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ هَوَازِنَ عَلَى عَهْدِ النبي ﷺ فَأَتَيْنَا مَاءً	٢٧٨
غَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ هَوَازِنَ عَلَى عَهْدِ رسول الله ﷺ فَنَفَّلَنِي جَارِيَةً مِنْ بَنِي فَزَارَةَ مِنْ أَجْمَلِ الْعَرَبِ	٢٨٤
غَزَوْنَا مَعَ رسول الله ﷺ غَزْوَةَ خَيْبَرَ	٤٤٩
غَزَوْنَا مَعَ رسول الله ﷺ فَمَرَرْنَا عَلَى امْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ	٢٧٩
غَطُّوا الْإِنَاءَ وَأَوْكُوا السِّقَاءَ	٥١٥
غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ	٨١١
غيرَ مَكْفِيٍّ ولا مُوَدَّعٍ ولا مُسْتَغْنًى عنهُ رَبَّنَا	٤٨١
فأخبرني أنَّه صَلَّى على وجْهِه، حِينَ دخلَ، بينَ العَمُودَينِ	٣٧٨
فَارْحَضُوهَا رَحْضًا حَسَنًا، ثُمَّ اطْبُخُوا وَكُلُوا	٢٧٥
فَأَمَرَ النبي ﷺ أَصْحَابَهُ فَأَكَلُوا، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ	٣٩٧
فأمر النبي ﷺ أصحابَه فأكلوا، ولم يأكُلْ منه حِينَ أخبرتُه	٣٩٨
فَإِنِّي وَاللَّهِ مَا قُمْتُ مَقَامِي هَذَا لِأَمْرٍ يُنْغِصُكم	٨٠٥
الفَرَعُ حَقٌّ	٤١٥
فَرِّعُوا إنْ شِئْتُم	٤١٤
فَسَدَلَ رسول الله ﷺ نَاصِيَتَهُ	٦١٥
فَقَالَ الذِي قُضِيَ عَليهِ	١٨٥
فَمَاتُوا فِي طَاعُونِ عَمْوَاسٍ	٢٢٧
فَهَلَّا شَقَقْتَ عن بَطْنِهِ فَعَلِمْتَ مَا فِي قَلْبِهِ	٧٣١
فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ	٢٠٦
فِي أَحَدِ جَنَاحَيِ الذُّبَابِ سُمٌّ	٥٦٧
في كلِّ خمسينَ شاةً شاةٌ	٤١٧
فِي كُلِّ كَبِدٍ حَارَّةٍ أَجْرٌ	٦٣٣
فيأتونَ آدم فيقُولون يا أبانا اسْتَفْتِحْ	٨٩٨
فِيمَ الرَّمَلَانُ الْآنَ؟ وَقَدْ أَطَّأَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ	٣٣٤

قَالَ النبي ﷺ لِأَصْحَابِهِ حِينَ أَرَادُوا دُخُولَ مَكَّةَ فِي عُمْرَتِهِ	٣٣٥
قَالَ رَأَيْتُ الْأُصَيْلِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُقَبِّلُ الْحَجَرَ	٣٢٩
قَالَ رسول الله ﷺ غَدَاةَ الْعَقَبَةِ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ	٣٦٤
قَالَ لِي جُبَيْرٌ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ذِي مِخْمَرٍ	٨٣١
قَالَ لِي رسول الله ﷺ بِمَاذَا كُنْتِ تَسْتَمْشِينَ	٥٤١
قَامَ رسول الله ﷺ فَخَطَبَ النَّاسَ	٧٥٩
قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدَهُ عَمْدًا مُتَعَمِّدًا	١٩٢
قَتِيلُ الْخَطَإِ شِبْهِ العَمْدِ قَتِيلُ السَّوْطِ وَالْعَصَا	١٧٦
قَدْ أَفْلَحَ مَنْ هُدِيَ إِلَى الإِسْلَامِ	٨٤٦
قَدِمْتُ المدِينَةَ، فَجَلَسْتُ إِلَى أَشِيَخَةٍ	٧٢٤
قَدِمْتُ عَلَى النبي ﷺ فَعَقَدَ لِي رَايَةً بَيْضَاءَ	٢٦٧
قَدِمْتُ عَلَى رسول الله ﷺ وَلَيْسَ اسْمِي عَبدَ اللَّهِ	٦٤٩
قَدِمْنَا رسول الله ﷺ أُغَيْلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمُرَاتٍ لَنَا	٣٦١
قَضَى رسول الله ﷺ بِالدِّيَةِ عَلَى العَاقِلَةِ	١٧٩
قَضَى رسول الله ﷺ فِي الجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ	١٨٣
قَطَعَ النبي ﷺ فِي مِجَنٍّ	١٥٦
قُلْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي	٦٩٦
قُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا	٦٩٠
قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ	٦٧٦
قُلْتُ لِأَبِي سَعِيدٍ هَلْ سَمِعْتَ مِن رسول الله ﷺ شَيْئًا فِي الْإِزَارِ	٥٩٢
قُلْنَا لِرسول الله ﷺ إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ	٦٢٨
قُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ شِفَاءً	٥٣٨
قِيلَ لِرسول الله ﷺ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ	٨٦٣
قِيلَ يَا رسول الله ﷺ، لِمَ ظَاهَرْتَ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا	٣٦٨
كَانَ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ النَّاسِ	٢٤٤
كَانَ آخِرُ كَلَامِ النبي ﷺ الصَّلَاةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ	٢٠٨

كان إذا اعتَمَّ سَدَلَ عمامته بين كتفيه	٢٧١
كَانَ النبي ﷺ يَكْرَهُ الشِّكَالَ مِنَ الخَيْلِ	٢٥٦
كَانَ النبي ﷺ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا، قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ	٤٧٩
كَانَ النبي ﷺ يُحِبُّ الْقَرْعَ	٤٨٤
كانَ النبي ﷺ يُعْجِبُهُ الفَأْلُ	٥٧٨
كَانَ النبي ﷺ يُعَوِّذُ الحَسَنَ وَالحُسَيْنَ	٥٧٢
كَانَ النبي ﷺ يَلْبَسُ هَذِهِ إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ	٢٧١
كَانَ بِالمَدِينَةِ فَزَعٌ فَاسْتَعَارَ النبي ﷺ فَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ	٢٤٤
كَانَ بَيْنَ أَبْيَاتِنَا رَجُلٌ مُخْدَجٌ ضَعِيفٌ	١٥١
كَانَ رسول الله ﷺ إِذَا أُتِيَ بِلَبَنٍ، قَالَ بَرَكَةٌ أَوْ بَرَكَتَانِ	٤٨٧
كَانَ رسول الله ﷺ إِذَا أَخَذَ أَهْلَهُ الوَعْكُ أَمَرَ بِالحَسَاءِ	٥٣١
كَانَ رسول الله ﷺ إِذَا أَمَّرَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ	٢٨٨
كَانَ رسول الله ﷺ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالبِطِّيخِ	٤٨٩
كَانَ رسول الله ﷺ يَنْهَى عَن رُكُوبِ النُّمُور	٦٢٠
كَانَ رسول الله ﷺ إِذَا أَتَى المَرِيضَ فَدَعَا لَهُ	٥٧١
كَانَ رسول الله ﷺ إِذَا رَأَى مَخِيلَةً	٧١٣
كَانَ رسول الله ﷺ يَأْمُرُ بِالصَّدَقَةِ	٨٤٩
كَانَ رسول الله ﷺ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ	٧٩٥
كَانَ سَعْدٌ يَخْدُمُ النبي ﷺ وَكَانَ يُعْجِبُهُ حَدِيثُهُ	٤٩٠
كَانَ شَعَرُ رسول الله ﷺ شَعَرًا رَجِلًا	٦١٥
كَانَ فِي لِسَانِي ذَرَبٌ عَلَى أَهْلِي وَكَانَ لَا يَعْدُوهُمْ	٦٨٥
كَانَ لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ	٢٨٦
كَانَ لَا يُصِيبُ النبي ﷺ قَرْحَةٌ، وَلَا شَوْكَةٌ	٥٦٦
كَانَ لِرسول الله ﷺ شَعَرٌ دُونَ الجُمَّةِ	٦١٦
كَانَ لِرسول الله ﷺ قَدَحٌ مِن قَوَارِيرَ	٥٢٣

كَانَ لِنَعْلِ النبي ﷺ قِبَالَانِ مَثْنِيٌّ شِرَاكُهُمَا	٦٠٧
كَانَ لِي مِنْ رسول الله ﷺ مُدْخَلَانِ	٦٣٩
كان مع رسول الله ﷺ رجلٌ فوقصتْه ناقتُه فماتَ	٣٩٣
كَانَ يُنْبَذُ لِرسول الله ﷺ فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ	٥١٢
كَانَتِ الْأَنْبِيَاءُ تَدْخُلُ الْحَرَمَ مُشَاةً حُفَاةً	٣٢٩
كَانَتْ أُمِّي تُعَالِجُنِي لِلسُّمْنَةِ	٤٨٨
كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض	٢٦٨
كانت سوداء مربَّعَة من نَمِرةٍ	٢٦٦
كَانَتْ عَجُوزٌ تَدْخُلُ عَلَيْنَا تَرْقِي مِنَ الحُمْرَةِ	٥٧٤
كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النبي ﷺ	٨٦٩
كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلام فَذَكَرَ مِنْ طُولِ شَعرِهِ شَيْئًا	٣٠٦
كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطِّيبِ، فِي مَفَارِقِ رسول الله ﷺ	٣٢١
كَشَفَ رسول الله ﷺ السِّتَارَةَ فِي مَرَضِهِ وَالنَّاسُ صُفُوفٌ	٧١٦
كُفَّ جُشَاءَكَ عَنَّا	٤٩٥
كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ	٤٧٩
كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ	٧٣٣
كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السَّيفُ، وَلِكُلِّ خَطَأٍ أَرْشٌ	١٩٤
كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ	٤٣٢
كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ	٥١٠
كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُه	٥١٠
كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ	٥١٣
كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُتَأَثِّلٍ مَالًا	٢٢٣
كَلَامُ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ لَا لَهُ، إِلَّا الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ	٧٥٣
كُلُوا الباذِنْجانَ فإنَّه شَجرةٌ رأيتُها في جنَّةِ المأوى	٣٧٧
كُلُوا بِسْمِ اللَّهِ مِنْ حَوَالَيْهَا	٤٧٨
كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا، وَدَعُوا ذُرْوَتَهَا	٤٧٧

الكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ	٥٣٣
كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ	٤٧٩
كُنَّ أَزْوَاجُ النبي ﷺ يَتَهَادَيْنَ الْجَرَادَ	٤٥٢
كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ العِرَاقِ فَأَصَابَنَا سَنَةٌ	٤٩٠
كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رسول الله ﷺ	٨٥٥
كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ، فَقَالَ أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ	٧٤٤
كُنَّا عِنْدَ رسول الله ﷺ فَذَكَرْنَا الجَنَّةَ وَالنَّارَ	٨٧٠
كُنَّا لَنَرْجُو أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ قَتْلَ شَهَادَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ	٢٦١
كُنَّا مَعَ النبي ﷺ فَأَصَابَ النَّاسُ ضِبَابًا	٤٦٣
كُنَّا مَعَ النبي ﷺ فِي سَفَرٍ فَنَدَّ بَعِيرٌ فَرَمَاهُ	٤٤٠
كُنَّا مَعَ النبي ﷺ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ	٣٢٤
كُنَّا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رسول الله ﷺ	٤٢٤
كُنَّا مَعَ رسول الله ﷺ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَمَرَرْنَا بِوَادٍ	٣٠٦
كُنَّا مَعَ رسول الله ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، فَمَرَّ بِقَوْمٍ	٨٩١
كُنَّا مَعَ رسول الله ﷺ وَنَحْنُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ	٤٢٠
كُنَّا مَعَ رسول الله ﷺ فِي قُبَّةٍ،	٨٩٠
كُنَّا نَتَحَدَّثُ عِنْدَ رسول الله ﷺ فَذَكَرْنَا الْكَمْأَةَ	٥٣٤
كُنَّا نَنْبِذُ لِرسول الله ﷺ فِي سِقَاءٍ	٥١٢
كُنَّا وُقُوفًا عِنْدَ النبي ﷺ بِعَرَفَةَ	٤١٣
كُنَّا وُقُوفًا فِي مَكَانٍ تُبَاعِدُهُ مِنَ الْمَوْقِفِ	٣٥٦
كُنْتُ أَدْعُو أُمِّي إِلَى الْإِسْلَامِ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ	٦٢٣
كُنْتُ أَصنَعُ لِرسول الله ﷺ ثَلَاثَةَ آنِيَةٍ	٥١٦
كُنْتُ أَفْرِقُ خَلْفَ يَافُوخِ رسول الله ﷺ	٦١٥
كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ	١٨٧
كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النبي ﷺ إِذْ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ	٥٨٤
كُنْتُ مَعَ النبي ﷺ وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ نَجْرَانِيٌّ	٥٨٧

كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ ٥١٤
كَوَى سَعْدَ بنَ مُعَاذٍ فِي أَكْحَلِهِ مَرَّتَيْنِ ٥٦٢
الكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ ٨٨٢
كَيْفَ أَقُولُ حِينَ أَسْأَلُ رَبِّي ٦٩٦
كَيْفَ أَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ وَمَوْتًا يُصِيبُ النَّاسَ ٧٤٦
كَيْفَ بِكُمْ وَبِزَمَانٍ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ ٧٤٦
لَا آذَنُ لَكَ وَلَا كَرَامَةَ وَلَا نُعْمَةَ عَيْنٍ ١٦٦
لَا آكُلُ مُتَّكِئًا ٤٧٢
لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا ٤٤٢
لَا تَجِفُّ الْأَرْضُ مِنْ دَمِ الشَّهِيدِ حَتَّى تَبْتَدِرَهُ زَوْجَتَاهُ ٢٥٧
لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطَبِ وَالزَّهْوِ ٥١١
لَا تَجُوزُ الوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ الوَرَثَةُ ٢٢٠
لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ ٤٢٥
لَا تَذْهَبُ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ ٥٠٨
لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الدِّينِ ٧٤٢
لا تسبُّوا أصحابي ٤٦
لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِنَّهَا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ٦٤٨
لا تُفَضِّلوا بينَ الأنبياء ٨٩٩
لَا تَفْعَلُوا كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ فَارِسَ بِعُظَمَائِهَا ٦٩٠
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا صِغَارَ الأَعْيُنِ ٨٣٥
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعَرُ ٨٣٤
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ ٧٩٣، ٧٩٩
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى تَقْتُلُوا إِمَامَكُمْ ٧٩٤
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى تَكُونَ أَدْنَى مَسَالِحِ المُسْلِمِينَ ٨٣٣
لَا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ٥٢٩
لَا تَنْزِلُوا عَلَى جَوَادِّ الطَّرِيقِ ٦٦٧

لا تنقطِعُ الهجرةُ ما دامَ العدوُّ يُقاتِلُ	٨٧٧
لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ القُرْآنَ	٨٦١
لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِن عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ	٥٧٠
لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ	٣٠٠
لَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ	٥٧٩
لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ	٥٨٠
لَا عَقْلَ كَالتَّدْبِيرِ، وَلَا وَرَعَ كَالكَفِّ	٨٦٣
لا فَرَعَ ولا عَتِيرَةَ	٤١٦
لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثَرٍ	١٥٦
لَا قَوَدَ فِي المَأْمُومَةِ وَلَا الجَائِفَةِ وَلَا المُنَقِّلَةِ	١٨٢
لَا مِنًى مُنَاخُ مَنْ سَبَقَ	٣٥٤
لَا وَاللَّهِ مَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ	٧٥٩
لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ المُتَّقِينَ	٨٦٢
لا يَحِلُّ دمُ امرِئٍ مُسلِمٍ إلاَّ بإحدَى ثلاثٍ	١٤٧
لا يحل سلف وبيع	٣٣٩
لَا يَخْتَلِجَنَّ فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ، ضَارَعْتَ فِيهِ نَصْرَانِيَّةً	٢٧٤
لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ	٨٥٣، ٨٥٤
لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ	٢٢٦
لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عزو جل	٦٧٩
لَا يَزْدَادُ الأَمْرُ إِلَّا شِدَّةً	٧٨٩
لا يُقبلُ منهُ صَرْفٌ ولا عَدْلٌ	١٨٠، ٢١٧
لا يقولَنَّ أحدُكم ما شاء الله وشاء فلان	٧٨٦
لَا يَنْتَهِي النَّاسُ عن غَزْوِ هَذَا البَيْتِ	٨٠١
لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ، حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ	٣٧٨
لَا يُورِدُ الْمُمْرِضُ عَلَى الْمُصِحِّ	٥٨١
لَأُبْلِغَنَّ أَوْ لَأُبْلِيَنَّ فِي أَبِي أُمَامَةَ عُذْرًا	٥٦٢

لَأَعْلَمَنَّ أَقْوَامًا مِنْ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ بِحَسَنَاتٍ ٨٧٤
لَأَنْ أُشَيِّعَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَكُفَّهُ عَلَى رَحْلِهِ ٢٧٣
لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا حَتَّى يَرِيَهُ ٦٦٥
لأنْ يَمْتَلِئَ جوفُ أحدِكم قيحًا خيرٌ له ٦٦٦
لَبِسَ رسول الله ﷺ الصُّوفَ ٤٩٥
لَبِسَ رسول الله ﷺ الصُّوفَ وَاحْتَذَى المَخْصُوفَ ٥٨٩
لَبِسَ عُمَرُ ابنُ الخَطَّابِ ثَوْبًا جَدِيدًا، ٥٨٩
لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ٣١٩، ٣٨٠
لِتَأْخُذْ أُمَّتِي نُسُكَهَا ٣٦٠
لَتَتَّبِعُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بَاعًا بِبَاعٍ ٧٥٨
لَتُنْتَقَوُنَّ كَمَا يُنْتَقَى التَّمْرُ مِنْ أَغْفَالِهِ ٧٨٨
لَرِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ مُحْتَسِبًا ٢٤٢
لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ، فَتُقْطَعُ يَدُهُ ١٥٥
لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ٥٠٧
لُعِنَتِ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجُهٍ بِعَيْنِهَا ٥٠٦
لَقَدْ قُلْتُ مُنْذُ قُمْتُ عَنْكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ ٦٨٤
لَقَدْ كَانَ يَأْتِي عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ الشَّهْرُ ٨٤٧
لَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ الْكُرَاعَ فَيَأْكُلُهُ رسول الله ﷺ ٤٨٧
لَكَ أَجْرَانِ، أَجْرُ السِّرِّ وَأَجْرُ العَلَانِيَةِ ٨٦٥
للشُّهَدَاءِ عِندَ اللهِ سِتَّةُ خِصَالٍ ٢٥٧
لَلَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ ٨٧٨
لَمْ يَكُنْ رسول الله ﷺ يَدَعُ هَؤُلَاءِ الدَّعَوَاتِ ٧٠٦
لَمْ يَكُنْ رسول الله ﷺ يَنْفُخُ فِي طَعَامٍ ٤٨١
لَمَّا أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بنُ مَسْعُودٍ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، اسْتَبْطَنَ الْوَادِيَ ٣٦٦
لَمَّا اطْمَأَنَّ رسول الله ﷺ عَامَ الْفَتْحِ ٣٣١
لَمَّا جَاءَ عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ هَاهُنَا البَصْرَةَ دَخَلَ عَلَى أَبِي ٧٤٨

لَمَّا رَجَعَتْ إِلَى رسول الله ﷺ مُهَاجِرَةُ البَحْرِ	٧٦٥
لَمَّا قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَمْرِو بنِ حَرَامٍ يَوْمَ أُحُدٍ	٢٥٩
لَمَّا قَدِمَ النبي ﷺ الْمَدِينَةَ، انْجَفَلَ النَّاسُ قِبَلَهُ	٤٧٠
لَمَّا كَانَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرسول الله ﷺ لَقِيَ إِبْرَاهِيمَ	٨٢٨
لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ كُسِرَتْ رَبَاعِيَةُ النبي ﷺ	٧٧٤
لمَّا وُلِد الحسن سمَّيتُه حرباً، فجاء عليه السلام	٦٥٥
اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا	٨٤٦
اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا، وَأَمِتْنِي مِسْكِينًا	٨٤٣
اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا أُرْسِلَ بِهِ	٧١٢
اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ	٧٠٦
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ العَفْوَ وَالعَافِيَةَ	٧٠٦
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الطَّاهِرِ الطَّيِّبِ	٦٩٨
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الخَيْرِ كُلِّهِ	٦٩٦
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أَزِلَّ	٧١٠
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ النَّارِ	٦٩٤
اللَّهُمَّ أَهْلِكْ كِبَارَهُ، وَاقْتُلْ صِغَارَهُ	٤٥٢
اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهَا وَفِيمَنْ بَعَثَ بِهَا	٨٤٤
اللَّهُمَّ حَجَّةٌ لَا رِيَاءَ فِيهَا، وَلَا سُمْعَةَ	٣٠٤
اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ	٧٠٧
اللَّهُمَّ مَنْ آمَنَ بِي وَصَدَّقَنِي	٨٤٤
لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَيْنِ مِنْ مَالٍ	٨٦٧
لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ	٨٥١
لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى ذَوْدٍ لَنَا، فَشَرِبْتُمْ مِن أَلْبَانِهَا	٥٦٦
لو كان لابن آدم وادِيان من ذهبٍ وفضةٍ	٨٦٧
لو كان لابن آدم، واديان من مال لابتغى واديا ثالثًا	٨٦٨
لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ، لَطَوَّلَهُ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ	٢٤٧

لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ	٤٥١
لَيَخْرُجَنَّ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَتِي	٩٠٦
لَيْسَ الزَّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا بِتَحْرِيمِ الحَلَالِ	٨٣٦
لَيْسَ الغِنَى عن كَثْرَةِ العَرَضِ	٨٤٥
لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الإِنْسَانِ إِلَّا يَبْلَى	٨٨٤
ليس منا من شق الجيوب	٩٧
لَيَشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الخَمْرَ	٧٧١
لَيْلَةُ الضَّيْفِ وَاجِبَةٌ	٦٢٩
مَا أَحْرَزَ الوَلَدُ وَالوَالِدُ فَهُوَ لِعَصَبَتِهِ مَنْ كَانَ	٢٢٧
مَا أُخِذَ فِي أَكْمَامِهِ فَاحْتُمِلَ، فَثَمَنُهُ وَمِثْلُهُ مَعَهُ	١٥٧
ما أدرى أتُبَّعٌ لَعينٌ هو أم لا	٤٥٨
مَا أَدْرِي أَتُبَّعٌ كَانَ لَعِينًا أَمْ لا، وَمَا أَدْرِي أَذُو الْقَرْنَيْنِ كَانَ نَبِيًّا أَمْ لا	١٥٨
ما أدري عزيرٌ نبيٌّ أم لا	٤٥٨
مَا أَرَى عَلَيَّ جُنَاحًا أَنْ لَا أَطَّوَّفَ	٣٤٦
مَا أَطْيَبَكِ وَأَطْيَبَ رِيحَكِ	٧٣٢
مَا أَكَلَ النبي ﷺ عَلَى خِوَانٍ	٤٨١
مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ	٤٦٧
مَا أَنَا وَالدُّنْيَا، إِنَّمَا أَنَا وَالدُّنْيَا كَرَاكِبٍ	٨٣٩
مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكرُ اسمُ الله عليه فَكُلْ	٤٣٦
مَا بَيْنَ نَاحِيَتَيْ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالمَدِينَةِ	٨٩٤
مَا تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ	٦٩٦
مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا الرَّجُلِ	٨٤٢
مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ	٦٧٧
مَا دَخَلَ جَوفِي	٦٣٣
مَا رَأَى رسول الله ﷺ رَغِيفًا مُحَوَّرًا	٤٩٢

مَا رَأَى رسول الله ﷺ هَذَا بِعَيْنِهِ قَطُّ	٤٩٣
مَا رَأَيْتُ أَجْمَلَ مِن رسول الله ﷺ مُتَرَجِّلًا	٦٠١
مَا رَأَيْتُ رسول الله ﷺ أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ	٤٨٣
مَا رَأَيْتُ مُنْخُلًا حَتَّى قُبِضَ رسول الله ﷺ	٤٩٢
مَا رَأَيْتُ مَنْظَرًا قَطُّ إِلَّا وَالقَبْرُ أَفْظَعُ مِنْهُ	٨٨٤
مَا رُفِعَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ رسول الله ﷺ فَضْلُ شِوَاءٍ قَطُّ	٤٨٦
مَا سَأَلَ أَحَدٌ النبي ﷺ عن الدَّجَّالِ أَكْثَرَ مِمَّا سَأَلْتُهُ	٨٠٥
مَا كَلَّمَ اللَّهُ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَكَلَّمَ أَبَاكَ كِفَاحًا	٢٥٩
ما كُنتُ أَدِيْ منْ أَقَمْتُ عَليهِ الحَدَّ، إلاَّ شاربَ الخَمْرِ	١٤٥
ما كنتُ لِأَدِيَ مَنْ أقمتُ عليهِ الحدَّ إلاَّ شاربَ الخَمْرِ	١٥٠
مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يَخْرُجُ مِنْ عَيْنَيْهِ دُمُوع	٨٥٧
مَا مِنْ قَوْمٍ يُعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي، هُمْ أَعَزُّ مِنْهُمْ وَأَمْنَعُ	٧٦٤
مَا مِنْ مُحْرِمٍ يَضْحَى لِلَّهِ يَوْمَهُ يُلَبِّي حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ	٣٢١
مَا مِنْ مُسْلِمٍ، أَوْ إِنْسَانٍ، أَوْ عَبْدٍ	٧٠٤
مَا مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ، تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٦٨١
ما هذه الرَّيْطَةُ الَّتِي عَليكَ	٦٠٢
ما ينبغِي لعبدٍ أن يقُول أنا	٨٩٩
ماء زمزم لما شرب له	١٣٧
مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ	٣٧٣
مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ، فَإِنْ شَرِبْتَهُ تَسْتَشْفِي بِهِ	٣٧٥
مَاتَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رسول الله ﷺ وَلَمْ يَدَعْ لَهُ وَارِثًا	٢٣٢
مَاتَ مَوْلَايَ وَتَرَكَ ابْنَةً	٢٢٩
المَاهِرُ بِالقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرَامِ البَرَرَةِ	٦٦٨
مَتَى نَتْرُكُ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ المُنْكَرِ	٧٦٩
مَثَلُ الَّذِي يَجْلِسُ يَسْمَعُ الحِكْمَةَ	٨٥٣
مَثَلُ القُرْآنِ مَثَلُ الإِبِلِ المُعَقَّلَةِ	٦٧٥

مِجَنٍّ" قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ١٥٦
مُدْمِنُ الْخَمْرِ كَعَابِدِ وَثَنٍ ٥٠٤
مَرَّ النبي ﷺ بِرَجُلٍ وَهُوَ يَجُرُّ شَاةً بِأُذُنِهَا ٤٣٤
مَرَّ بِهَا رسول الله ﷺ حِينَ صَلَّى الغَدَاةَ ٦٨٤
مَرَّ رسول الله ﷺ بِدَارٍ مِنْ دُورِ الْأَنْصَارِ فَوَجَدَ رِيحَ قُتَارٍ ٤٣٠
مَرَّ رسول الله ﷺ عَلَى رَجُلٍ يُصَلِّي عَلَى صَخْرَةٍ ٨٧١
مَرَّ رسول الله ﷺ بِقُبَّةٍ عَلَى بَابِ رَجُلٍ مِن الأَنْصَارِ ٨٥١
مَرَّ عَامِرُ بنُ رَبِيعَةَ، بِسَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ وَهُوَ يَغْتَسِلُ ٥٦٨
مَرَّ عَلَى رسول الله ﷺ رَجُلٌ ٨٤٢
مَرَّ عَلَيْنَا رسول الله ﷺ وَنَحْنُ نُعَالِجُ خُصًّا لَنَا ٨٥٠
مَرَّ عُمَرُ بِطَلْحَةَ بَعْدَ وَفَاةِ رسول الله ﷺ فَقَالَ مَا لَكَ مُكتَئِبًا ٦٧٩
مَرِضَ أُبَيُّ ابنُ كَعْبٍ مَرَضًا فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النبي ﷺ طَبِيبًا ٥٦٣
مَرِضْتُ عَامَ الْفَتْحِ حَتَّى أَشْفَيْتُ عَلَى المَوْتِ فَعَادَنِي رسول الله ﷺ ٢١٥
مرضتُ فأتاني النبي ﷺ يعودني وأنا لا أعْقِلُ ٤٦
مُرُوا بِالمَعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ المُنْكَرِ ٧٦٣
الْمَلْحَمَةُ الكُبْرَى، وَفَتْحُ القُسْطَنْطِينِيَّةِ ٨٣٢
مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُكْثِرَ اللَّهُ خَيْرَ بَيْتِهِ ٤٧٢
من احْتجَمَ يوم الأربعاءِ، ويوم السَّبتِ فأصابَه بياضٌ ٥٥٣
مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ ٢٩٥
مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ ٢٩٥
مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ بِمَكَّةَ فَصَامَ ٤٠٨
مَن أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ، فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرَضُ الْمَرِيضُ ٣٠٢
مَنْ أرادَ الحِجَامَةَ فليَتَحَرَّ سبعةَ عشرَ ٥٥٦، ٥٥٨
مَنْ أَرْسَلَ بِنَفَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَقَامَ فِي بَيْتِهِ ٢٤٠
من استطاع أن يمُوتَ بالمدينة فليَمُتْ ٨٩٧

مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ٤٥٨

مَنْ أَصَابَ فِي الدُّنْيَا ذَنْبًا فَعُوقِبَ بِهِ، فَاللَّهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُثَنِّيَ عُقُوبَتَهُ عَلَى عَبْدِهِ ١٥٨

مَنْ أَصَابَ مِنْكُمْ حَدًّا، فَعُجِّلَتْ لَهُ عُقُوبَتُهُ، فَهُوَ كَفَّارَتُهُ ١٥٨

مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ ٨٤٦

مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ ١٦٨

مَنِ اعْتَذَرَ إِلَى أَخِيهِ بِمَعْذِرَةٍ لَمْ يَقْبَلْهَا ٦٤٢

مَنِ اكْتَوَى أَوِ اسْتَرْقَى، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ التَّوَكُّلِ ٥٦٠

من أكل من هذه الخضروات فلا يقربن مسجدنا ٥٠٠

مَنِ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالملَائِكَةِ ١٦٤

مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَتْ لَهُ كَفَّارَةً ٣٥٣

مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، غُفِرَ لَهُ ٣٥٣

من أَهَلَّ لِعُمْرَةٍ من بَيْتِ المَقْدِسِ ٣٥٤

مَنْ تَخَطَّى الحُرْمَتَيْنِ الاثنَتَيْنِ؛ فَخُطُّوا وَسَطَهُ ١٦١

مَنْ تَخَطَّى الحُرْمَتَيْنِ الاثنَتَيْنِ؛ فَخُطُّوا وَسَطَهُ بِالسَّيْفِ ١٦١

مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فَلا يَكْتَنِي بِكُنْيَتِي ٦٦٠

مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ ٧٠٩

مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنَ الْخُيَلَاءِ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ ٥٩١

مَنْ جَعَلَ الهُمُومَ هَمًّا وَاحِدًا هَمَّ المِعَادِ ٨٣٨

مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ ٣٠٤

مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ ٧٥٣

مَنْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَأَوْصَى وَكَانَتْ وَصِيَّتُهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ٢٠٩

مَنْ رَابَطَ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ كَانَتْ كَأَلْفِ لَيْلَةٍ ٢٤١

مَنْ رَآنِي فِي المنَامِ فَسَيَرَانِي فِي اليَقَظَةِ ٧١٧

من رآني في المنامِ فقدْ رآني ٧١٧، ٧٢٠

مَنْ رَآنِي فِي المنَامِ فَقَدْ رَآنِي ٧١٧
مَنْ رَآنِي فِي المنَامِ، فَقَدْ رَآنِي فِي اليَقَظَةِ ٧١٧
مَنْ سَأَلَ الجَنَّةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ٩١٧
مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ وَسَكِرَ ٥٠٤
مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ ٧٣٥
مَنْ فَاوَضَهُ، فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ ٣٣٧
مَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ ٧٣٦
مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عز وجلَّ، مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ ٢٥٧
من قالَ أنا خيرٌ من يُونُس بن مَتَّى فقد كَذَب ٩٠١
مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ٧٠٤
من قال علي ما لم أقل ٧٨٤
مَنْ قُتِلَ خَطَأً، فَدِيَتُهُ مِنَ الإِبِلِ ثَلَاثُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ ١٧٧
مَنْ قَتَلَ عَمْدًا، دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ القَتِيلِ، فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا ١٧٥
مَنْ قَتَلَ فِي عِمِّيَّةٍ أَوْ عَصَبِيَّةٍ بِحَجَرٍ أَوْ سَوْطٍ أَوْ عَصًا ١٨٠
مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ١٧٣
مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَصَبَرَ عَلَيْهِنَّ ٦٢٧
مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحِّ ٤١٣
مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ٦٢٧
مَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا هَمَّهُ، فَرَّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَمْرَهُ ٨٣٨
مَنْ لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ، أَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ ٦٠٦
مَنْ لَبِسَ ثَوْبًا جَدِيدًا، فَقَالَ الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي ٥٨٩
من لَحَسَ القَصْعَةَ استغفرتْ له ٤٧٤
مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، لَمْ يَتَنَدَّ بِدَمٍ حَرَامٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ ١٦٧
مَنْ لَمْ يَغْزُ أَوْ يُجَهِّزْ غَازِيًا أَوْ يَخْلُفْ غَازِيًا ٢٤١
مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَجْرَى عَلَيْهِ أَجْرَ عَمَلِهِ الصَّالِحِ ٢٤٢
مَنْ يَتَوَاضَعُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ دَرَجَةً ٨٥٤

مَنْ يُحْرَمْ الرِّفْقَ يُحْرَمْ الخَيْرَ	٦٣٤
مَنْ يُسَمِّعْ؛ يُسَمِّعِ اللَّهُ بِهِ	٨٦٠
المهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ البَيْتِ	٨٣١
المهْدِيُّ مِنِّي، أَجْلَى الجَبْهَةِ أَقْنَى الْأَنْفِ	٢٤٨
مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ	٣١٨
الموتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ	٧٤٤
الْمُؤْمِنُ القَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ	٨٥٢
الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ	٤٧٠
نادى رجلٌ رسول الله ﷺ فقال إنَّا كُنَّا نَعْتَرُّ عَتِيرة	٤١٧
نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ	٣٨٠
نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ	٧٧٣
نَحْنُ بَنُو النَّضْرِ بنِ كِنَانَةَ لَا نَقْفُو أُمَّنَا وَلَا نَنْتَفِي مِنْ أَبِينَا	١٦٥
نَحْنُ وَلَدَ عَبْدِ المطَّلِبِ، سَادَةُ أَهْلِ الجَنَّةِ	٨٣١
نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَى النبي ﷺ بِحِجَامَةِ الأَخْدَعَيْنِ	٥٥٠
نَزَلْتُ عَلَى أَبِي هَاشِمِ بنِ عُتْبَةَ وَهُوَ طَعِينٌ	٨٣٧
نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِينَا سِتَّةٍ	٨٤٣
نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا	٣٧١
نَعَتَ رسول الله ﷺ مِن ذَاتِ الْجَنْبِ، وَرْسًا	٥٤٧
نُفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِالشَّجَرَةِ	٣١٠
نُكْمِلُ يَوْمَ القِيَامَةِ سَبْعِينَ أُمَّةً	٨٩١
نَهَانِي النبي ﷺ عَنْ لِبَاسِ المُعَصْفَرِ	٦٠٣
نَهَانِي رسول الله ﷺ وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ	٦٠٤
نَهَى أَنْ يُقَامَ عَنِ الطَّعَامِ حَتَّى يُرْفَعَ	٤٨٣
نَهَى أَنْ يُنْبَذَ التَّمْرُ وَالزَّبِيبُ جَمِيعًا	٥١٠
نَهَى رسول الله ﷺ أَنْ يُضَحَّى بِمُقَابَلَةٍ	٤٢٥
نَهَى رسول الله ﷺ أَنْ يُنْبَذَ فِي الجَرِّ	٥١٥

نَهَى رسول الله ﷺ أَنْ يُنْبَذَ فِي النَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ ٥١٣
نَهَى رسول الله ﷺ عَن اخْتِنَاثِ الأَسْقِيَةِ ٥٢٠
نَهَى رسول الله ﷺ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ٦١٨، ٦١٩
نَهَى رسول الله ﷺ عَن صَبْرِ الْبَهَائِمِ ٤٤٢
نَهَى رسول الله ﷺ عَن قَتْلِ الصُّرَدِ ٤٥٣
نَهَى رسول الله ﷺ عَن قَتْلِ الصُّرَدِ، وَالضِّفْدَعِ، وَالنَّمْلَةِ ٤٥٦
نَهَى رسول الله ﷺ عَن لُحُومِ الْجَلَّالَةِ وَأَلْبَانِهَا ٤٤٢
نهى رسول الله ﷺ عن لحُومِ الخَيلِ والبِغَالِ ٤٤٨
نَهَى رسول الله ﷺ عَنْ، اخْتِنَاثِ الأَسْقِيَةِ ٥٢٠
نَهَى رسول الله ﷺ عَنِ الدِّيبَاجِ ٥٩٥
نَهَى رسول الله ﷺ عَنِ الْمُفَدَّمِ»، ٦٠٣
نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ أَكْلِ الثُّومِ ٤٩٩
هَجَّرَ النبي ﷺ فَهَجَّرْتُ، فَصَلَّيْتُ، ثُمَّ جَلَسْتُ فَالْتَفَتَ إِلَيَّ النبي ﷺ ٥٣٨
هَذَا الإِنْسَانُ الخَطُّ الأَوْسَطُ ٨٦٧
هَذَا السَّلَامُ، فَمَا الِاسْتِئْنَاسُ ٦٣٨
هُوَ التَّقِيُّ النَّقِيُّ، لَا إِثْمَ فِيهِ ٨٦٣
هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُه ٤٦٦
هُوَ أَولَى النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ ٢٣٥
هُوَ فِي النَّارِ ٢٨٥
وَاجْتَمَعَ مَا جَاءَ بِهِ النبي ﷺ وَمَا جَاءَ بِهِ عَلِيٌّ مِائَةَ بَدَنَةٍ ٣٩٠
وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحِلَّكِ حَيْثُ حُبِسْتِ ٣٢٥، ٣٢٨
وَاعَدَ رسول الله ﷺ جِبْرِيلُ، فِي سَاعَةٍ يَأْتِيهِ فِيهَا ٦١٩
واكفِتُوا صِبْيَانكم ٢٣٩
وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ٨٤٨
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا ٧٨٨

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا	٦٣٥
وَاللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ	٤٠٣
وإنَّ أَعْيَانَ بَنِي الأُمِّ يَتَوَارَثُونَ	٢٢٢
وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ	٨٩٨، ٩٠١،
وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ	٤١٢
وَدَّ أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ وَجَدَ مِنْ رسول الله ﷺ	٢٠٨
وَقَفَ رسول الله ﷺ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ هَذَا الْمَوْقِفُ	٣٥٥
وَكَانَا شَهِدَا حُنَيْنًا مَعَ رسول الله ﷺ	١٧٣
وَلَكِنْ هُوَ ذَاكَ السُّدُسُ	٢٢٤
ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته لك	٣٩٩
وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا حَمِيمًا	٢٢٨
وَلَوْ أَنَّ قَطْرَةً مِنَ الزَّقُّومِ قَطَرَتْ فِي الأَرْضِ	٩٠٧
وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي	٢١٥
ومِثْلُ ذلِكَ يُطَالُّ	١٨٥
وَمِنْ بَلْهَ مَا قَدْ أَطْلَعَكُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ	٩٠٩
ومن قُتلَ عَمْدًا فهو قوَدٌ	١٨١
وَيْحَكَ الْزَمْ رِجْلَهَا فَثَمَّ الْجَنَّةُ	٢٥٢
ويْحك يا تَمِيم! أَسْلِمْ يتجاوزُ الله عنك	٨٠٨
وَيْلٌ لِلْمُكْثِرِينَ، إِلَّا مَنْ قَالَ	٨٤٤
وَيُهِلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ	٣١١، ٣١٢
يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْر	٦٤٦
يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا بَلَغَكَ فِي هَذَا الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ	٣٣٧
يَا ابْنَ آدَمَ اثْنَتَانِ لَمْ تَكُنْ لَكَ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا	٢١٦
يَا أُخَيَّ، أَشْرِكْنَا فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِكَ	٣٠٧
يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَة	٣٦٢
يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ	٤٠٤

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ	٤١٣
يَا جِبْرِيلُ، مَا هَذِهِ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ	٧٧٥
يَا حَازِمُ، أَكْثِرْ مِنْ قَوْلِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ	٦٨٦
يَا حَنْظَلَةُ لَوْ كُنْتُمْ كَمَا تَكُونُونَ عِنْدِي لَصَافَحَتْكُمْ الْمَلَائِكَةُ	٨٧٠
يَا رسول الله ﷺ مَا تَقُولُ فِي الْأَرْنَبِ	٤٦٥
يَا رسول الله ﷺ مَا تَقُولُ فِي الضَّبُعِ، قَالَ وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبُعَ	٤٦٢
يَا رسول الله ﷺ مَا تَكُونُ الذَّكَاةُ	٤٤٠
يَا رسول الله ﷺ نَبِّئْنِي مَا حَقُّ النَّاسِ مِنِّي بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ	٢١١
يَا رسول الله ﷺ هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدٍ قُتِلَ مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ	٢٢٤
يَا رسول الله ﷺ، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الحَجَّ وَلَا العُمْرَةَ وَلَا الظَّعْنَ	٣٠٩
يَا رسول الله ﷺ، إِنَّ بِأَرْضِنَا أَعْنَابًا نَعْتَصِرُهَا فَنَشْرَبُ مِنْهَا	٥٦٣
يَا رسول الله ﷺ، إِنَّا قَوْمٌ نَرْمِي	٤٥١
يَا رسول الله ﷺ، إِنَّا كُنَّا نَعْتِرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ	٤٣٣
يَا رسول الله ﷺ، إِنَّا نَكُونُ فِي الْمَغَازِي	٤٣٦
يَا رسول الله ﷺ، جِئْتُكَ، لِأَسْأَلَكَ عَن أَحْنَاشِ الْأَرْضِ	٤٦٠
يَا رسول الله ﷺ، دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ، فَإِنِّي قَدْ كَبِرْتُ	٦٨٥
يَا رسول الله ﷺ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ الْبُدْنِ	٤٠٢
يَا رسول الله ﷺ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا، وَلَمْ تَحِلَّ	٣٦٩
يَا رسول الله ﷺ، مَنْ أَبَرُّ قَالَ أُمَّكَ	٦٢٣
يَا رسول الله ﷺ، أَلَا نَبْنِي لَكَ بِمِنًى بَيْتًا	٣٥٤
يَا سُفْيَانَ بنَ سَهْلٍ، لَا تُسْبِلْ	٥٩٢
يَا عَائِشَةُ، إِيَّاكِ وَمُحَقَّرَاتِ الأَعْمَالِ	٨٧٣
يا عبدَ الله! ما فعلتِ الرَّيْطَةُ	٦٠٢
يَا عَمِّ، قُلْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٦٨١
يَا عُمَرُ تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ	٢٢٥

يَا عَوْفُ، احْفَظْ خِلَالًا سِتًّا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ ٧٩٤

يَا مَعْشَرَ المهَاجِرِينَ، إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ ٧٧١

يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ، وَأَكْثِرْنَ مِنَ الِاسْتِغْفَارِ ٧٦٣

يَا نَافِعُ، قَدْ تَبَيَّغَ بِيَ الدَّمُ، فَالْتَمِسْ لِي حَجَّامًا وَاجْعَلْهُ رَفِيقًا ٥٥٩

يَتَكَلَّمُ الرَّجُلُ تَسْبِيحَةً، وَتَكْبِيرَةً ٦٣٨

يَجْتَمِعُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ يُلْهَمُونَ ٩٠٤

يَجُوزُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ أُضْحِيَّةً ٤٢٣

يَجِيءُ القُرْآنُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ ٦٧٥

يَدْرُسُ الإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ ٧٩٦

يَشْرَبُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ ٥٠٨

يَشْرَبُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ بِاسْمٍ يُسَمُّونَهَا إِيَّاهُ ٥٠٨

يَشْفَعُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ الأَنْبِيَاءُ ٩٠٦

يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى رُءُوسِ الخَلَائِقِ ٨٩٣

يَعْمِدُ الشَّيْطَانُ إِلَى أَحَدِكُمْ ٧٢١

يُقَالُ لِصَاحِبِ القُرْآنِ إِذَا دَخَلَ الجَنَّةَ ٦٦٩

يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٦٧١

يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ ٦٨٦

يَقُومُ أَحَدُهُمْ فِي رَشْحِهِ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ ٨٨٩

يَكُونُ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ ٧٥٥

يَكُونُ فِي أُمَّتِي المهْدِيُّ ٨٣٠

يُهِلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنْ الْجُحْفَةِ ٣١١، ٣١٢

يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ المسْلِمِ غَنَمٌ ٧٥٥

يُوضَعُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ ٨٩٠

يومُ الثلاثاء يوم الدَّمِ ٥٥٥

فهرس الآثار

الأثر	الصفحة
إِذَا وَضَعْتَ كَفَّكَ عَلَى غُبَارٍ	٩٠٦
اِئْتُونِي بِهِ فِي الرَّابِعَةِ فَعَلَيَّ أَنْ أَقْتُلَهُ لَكُمْ	١٤٧
بَيْنَمَا هُوَ يَتَغَدَّى، إِذْ سَقَطَتْ مِنْهُ لُقْمَةٌ	٤٧٩
دَخَلْنَا عَلَى أَبِي أُمَامَةَ فَرَأَى فِي سُيُوفِنَا شَيْئًا مِنْ حِلْيَةِ فِضَّةٍ	٢٦٣
الدِّيَةُ لِلْعَاقِلَةِ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا	١٨٨
رأيتُ رَايَةَ رسُولِ الله صَفْراء	٢٦٨
عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ أَنَّهُ نَشَدَ النَّاسَ قَضَاءَ النَّبِيِّ فِي ذَلِكَ يَعْنِي فِي الجَنِينِ	١٨٦
فَعَضَّ الرَّجُلُ يَدَ صَاحِبِهِ فَجَذَبَ صَاحِبُهُ يَدَهُ مِنْ فِيهِ	١٩٠
قَعَدْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي الْمَسْجِدِ فَسَأَلْتُهُ	٣٩١
كَانَ عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ أَبْيَضَ، أَمْهَقَ، تَعْلُوهُ حُمْرَةٌ	٣٣٠
كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَالِسًا، فَجَاءَهُ رَجُلٌ	٣٧٣
لَدَغَتْ عَقْرَبٌ رَجُلًا، فَلَمْ يَنَمْ لَيْلَتَهُ	٥٧٠
لَقَدْ فَتَحَ الْفُتُوحَ قَوْمٌ مَا كَانَ حِلْيَةُ سُيُوفِهِمْ مِنَ الذَّهَبِ	٢٦٣
لَمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ احْتَفَزَ بِنَفْسِهِ	١٧٣
لَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي هَؤُلَاءِ الرَّهْطِ السِّتَّةِ يَوْمَ بَدْر	٢٧٧
مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ	٣٩٥
مَرَرْنَا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَاسْتَنْفَجْنَا أَرْنَبًا	٤٦٤
وَأَيُّ نَعِيمٍ نُسْأَلُ عَنْهُ	٨٥٠
وُقِصَتْ بِرجُلٍ مُحْرِمٍ ناقتُه فقتلتْه	٣٩٣
وَلَا إِخَالُ أَحَدًا يَرْمِيهَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ	٣٦١

فهرس الرواة المترجم لهم

العلم	الصفحة
أبان بن صمْعة	٦٣٠
إبراهيم بن المنْذر الحزاميّ	٥١٠
إبراهيم بن دينار الحوْشبي الورّاق الهمذاني	٤٦
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم	٧٢٠
إبراهيم بن محمد بن خليل، النجّار	٧٩
إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سرْج الفرْيابيّ	٥٣٥
أبيّ بن كعْبٍ	٢٤٢
أحمد بن إبراهيم القزويني	٢٨
أحمد بن أبي أحمد	٤٧٣
أحمد بن أبي أحمد الطبري	٦٤٧
أحمد بن أبي الحواريْ	٣٦٧
أحمد بن الحسين بن حسان النسائي	٥٥٢
أحمد بن بشير	٣٣٢
أحْمد بْن جعْفر بْن محمّد	٧٨٣
أحمد بن حنبل	٥٥٧
أحمد بن روح، أبو الطيب الشعراني	٢٨
أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين	٣٣٤
أحمد بن علي بن عمرو	٦٦٧
أحمد بن محمد الهروي	٣١٠
أحمد بن محمد بن إبراهيم	٧٨١
أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد	٥٠٩
أحمد بن محمد بن حكيم	٢٨
أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلّال	٥٥٢

أحمد بن يوْسف بن أيّوْب بن شاذي ٥٠٢
أحْمد بن يوسف بن علي بن يوسف شهاب الدين اللّبْليّ ١٩١
أرسطوطاليس بن قوماخس ٤٥٥
أرطاطاليس ٤٥٥
أسامة بن مالك بن قهْطم ٤٤١
إسحاق بن محمد القزويني ٢٩
إسرافيل، صاحب الصور ٨٨٦
إسْماعيل بْن حفْصٍ الْأبلّيّ ٤١١
إسماعيل الأسْلمي ٧٨٧
إسْماعيل بن إبراهيم الأشْهل ٥٧٣
إسماعيل بن القاسم بن عيذون ٣٢٠
إسماعيل بن بهْرام ٥٧٠
إسْماعيل بن حفْصٍ الْأبلّيّ ٨٨٦
إسْماعيل بْن حفْصٍ الْأبلّيّ ٦٣٤
إسْماعيل بن حفْصٍ الْأيْليّ ٧٣١
إسماعيل بن صبيحٍ ٣٢٩
إسْماعيل بن صبيحٍ ٥١٢
أسيد بن المنْتشر ٧٤٧
أسيد بن عبيدٍ ٦٢٤
الْأشجّ الْعصريّ ٨٥٥
أشْيم الضبابي ١٨٨
الأصبغ بن نباتة ٥٥٠
الأغرّ أبي مسْلمٍ ٦٧٧
أوس بن عبد الله ٨٦٥
بحير بن سعْدٍ ٨٣٣
بسْر بن جحّاشٍ ٢١٣

بسْر بن عبيْد اللّه ٧٥٥،
٧٩٣
بشْر بن الفضل ٩٠٢
بلال بن الحارث بن عاصم ٣٤٤
بلال بن يحيى العنْسيّ ٥٠٨
تاج الدين عبد الوهّاب بن تقي الدين ٧٧٣
تميم الداري ٨٠٥
ثابت بن أبي ثابت ٣٢٣
ثابت بن حزم بن عبد الرحمن ٩٠٣
جابرٍ بن يزيد الجعفي ١٩٣
جبْر بن حبيب ٦٩٦
جرير بن حازم ٤٧٦
جرير بن عبد الله ٧٣٣
جعال بن سراقة ٨٤٣
جعفر بن إدريس، أبو عبد الله القزويني ٢٩
جعْفر بن برْدٍ الرّاسبيّ ٤٨٧
جهينة ٩١٥
الحارث بن أسد ٨٥٩
الحارث بن الصّمّة ٥٨٥
الحارث بن عبد المطّلب ٣٧٠
حازم أبو محمّدٍ العنزيّ ٨٠٠
حبّان بن جزْي ٤٦٠
حذيفة بن أسيد ٤٢٩
حذيْفة بن أسيدٍ ٧٩٣
حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني ٥٥٢
حريز بن عثْمان ٢١٣

حريش بن خرّيت	٥١٦
الْحسن بْن يحْيى الْخشنيّ	٣٤٧
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار	١٨٠
الحسن بن ذكْوان	٩٠٦
الحسن بن سهيلٍ	٦١٨
حسن بن علي بن محمد	٨٧٦
الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم	٦٠٤
الحسين بن عبد الله بن سينا	٥٥٧
الحسين بن علي بن يزْدانْيار أبو بكر	٢٩
حسين بن محمد بن أحمد	٧١٩
الحسين بن محمّد بن عبد الله	٧١٩
الحسيْن بن يوسف بن المطهر	٧٩٠
حضيْن بن المنْذر	١٤٥
حكيم بن حكيم بن عبّاد بن حنيْفٍ الأنْصاريّ	٢٣٠
حنْظلة الْكاتب الأسيّديّ	٨٧٠
حنين بن إسحاق العبادي	٥٤٣
حيّ بن يؤْمن	٦٢٧
خالد بْن حيّان	٥٠٩
خالد بْن كثيرٍ الهمْدانيّ	٥٠٥
خالد بن يزيد بن عبد الرحمن	٧٧١
خبيب بن عبد الرّحْمن	٥٩٠
الخشْخاش العنْبريّ	١٩٥
خليل الحافظ	٢٧٦
داود بن المحبّر	٢٥٠
داود بن يزيد الزّعافريّ	٣٤٨
دخيْنٍ الحجْريّ	٥٠١

دفاع بن دغْفل ٦١٠
ذرّ بن عبد اللّه الهمْدانيّ ٦٨٧
ذو مخْمرٍ ٨٣١
ذوّاد بن علْبة ٥٣٨
ذؤيب بن حبيب ٤٠٢
رباح بن الرّبيع ٢٧٩
ربيْح بن عبْد الرّحْمن ٨٦٠
الرّبيع بن صبيحٍ ٢٥٢
رفاعة بن شدّادٍ الفتْيانيّ ٢٠٣
رئاب بن حذيْفة بْن سعيد بن سهْمٍ ٢٢٧
رياح بن عبيدة ٤٧٩
زبّان بن فائدٍ ٢٧٢
الزّبير بن بكّارٍ ٥٤٧
زياد بن أبي زيادٍ مولى ابن عيّاشٍ ٦٧٧
زياد بن الربيع اليحْمدي ٧٣٧
زياد بن ثوب ٥٧٢
زياد بن رياحٍ ٧٣٦
زياد بن سمين ٧٥٠
زياد بْن عبْد اللّه بن علاثة ٤٥٢
زيد بن أبي عتّابٍ ٦٣٠
زيد بن الصّامت ٤١٢
زيْد بن واقدٍ ٨٣٩
سراقة بن مالك بن جعْشم ٣٨٥
سعّاد بن سليمان ٥٦٥
سعْد بْن الرّبيع ٢٢٤
سعد بن عبادة ٦٣٢

سعيد بن المرْزبان العبْسي ٤٥٢
سعيد بن المسيّب ٦٣٢
سعيد بن أوْسٍ العنْسيّ ٥٠٨
سعيد بن أوس بن ثابت ٥١١
سعيد بْن سنانٍ ٨٦٥
سعيد بْن مسْلم بن بانك ٨٧٣
سعيد بن يحْيى بن الْأزْهر ١٦٧
سفيان ابن سهْلٍ ٥٩٢
سفْيان بن وكيعٍ ٨٧٨
سلّام بن أبي مطيعٍ ٨٦٣
سلمة بن روح بن زنْباعٍ ٢٠٠
سليم الأنصاري ٦٩٦
سليمان بن خلف بن سعد التجيبي ٣٣٢
سليْمان بن عبْد اللّه بن الزّبْرقان ٥١٠
سليْمان بن موسى ٩١١
سليمان بن يزيد بن سليمان ٤٥
سليمان بن يزيد بن سليمان، أبو داود الفامي القزْويني ٣٠
سماك بن حرْبٍ ٥٩٣
سمرة بن جُندب ٥٠٧
السميط بن سمير ٧٣١
سنْدرٍ ٢٠٠
سهل بن سعد مالك بن خالد ٤٧٦
سهل بن محمد بن عثمان ٤٥٥
سوّار أبو إدريس المرهبي ٨٠١
سويد بن خزيمة ٨٠٥
سويْد بن قيْسٍ ٥٩٣

سيف، ظئر إبراهيم ٢٥٧
شريح بن النّعمان الصائدي ٤٢٦
شريح بن عبد الكريم بن الشيخ ٧٢٠
صالح بن رسْتم ٧٥٦
صالح بن زريْقٍ ٨٥٢
الصّبيّ بْن معْبدٍ ٣٤٠
صدقة بن بشير ٦٨٢
الصّعْب بن جثّامة ٣٩٥
الضّحّاك المعافريّ ٩١١
الضحّاك بن سفيان ٣٦٥
ضمام بن ثعْلبة السّعْدي ٣٠٣
طارق بن أشْيم ٦٩٦
طاهر بن الحافظ محمد بن طاهر ٥١
طاوسٍ بن كيسان ٣٧٢
طلحة بن خراشٍ ٦٨١
طلحة بن عبيد الله ٦٧٩
عاصم بن عبيد الله بن عاصم ٧٦٢
عاصم بن عمر بن عثْمان ٧٦٣
عامر الحجْريّ ٦٢٢
عامر بن الأضْبط ١٧٤
عامر بن الطفيل ٦٤١
عامر بن سعْدٍ ٢١٥
عامر بن عبد الله ٥١٨
عامر بن واثلة الليثي ٤٧٦
عايذ بن حبيبٍ ٧٠٣
عبّاد بن كثيرٍ ٧٣٧

العبّاس بن عبد الرحمن بن ميناء ٦٤١
العبّاس بن يزيد البحْرانيّ ٦٠٦
عبْد الرّحْمن بن أبي قسيمة ٤٧٨
عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله ١٨٩
عبْد الرّحْمن بن سعدٍ ٨٥٧
عبد الرحمن بن سفيان ٥٩٥
عبْد الرّحْمن بن عايذٍ ١٦٧
عبد الرحمن بن عوف ٤٤٤
عبد الرّحمن بن عيّاشٍ ٣٥٥
عبْد الرّحْمن بْن عيّاشٍ ١٩١
عبد الرحمن بن محمد بن فوران ٧٨٤
عبْد الرّحْمن بن نمْران الحجْريّ ٥٠٠
عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي ٣٠٢
عبد العزيز بن عبد السلام ٨٥٩
عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي ٢٣٦
عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر ٣٨٣
عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك ٧٧٩
عبد الله بن إبراهيم بن محمد ٣٢٨
عبد الله بن أبيٍّ ٥٣٦
عبْد اللّه بْن أحْمد بن بشير بن ذكْوان ٤٨٣
عبد الله بن الحارث ٦٨٨
عبْد اللّه بن بحيرٍ ٨٨٤
عبد الله بن بسر ٤٩١
عبد الله بن رباح ٥٢٢
عبد الله بن زرير الغافقيّ ٥٩٩
عبد الله بن علي بن عبد الله اللّخمي الأندلسي ١٥٣

عبد الله بن عمْرو بن حرامٍ ٢٥٩، ٢٦٠
عبد الله بن عمرو بن قيس ٥٣٦
عبد الله بن عيّاش القتْبانيّ ٤١٣
عبد الله بن فيْرُوْز الدّاناج ١٤٥
عبد الله بن فيروز الدّيلميّ ٥٠٤
عبد الله بن محمد بن إبراهيم ٢٥
عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسي ٣١٧
عبد الله بن محمد بن علي ٨٧٦
عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوْري ١٥٥
عبد الله بن معْقل بن مقْرن ٣٩١
عبْد اللّه بن مكْنفٍ ٤٠٧
عبد الله بن موْهبٍ ٢٣٧
عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد ٢٢
عبد الله بن وهب بن مسلم ٤٨٥
عبد الملك بن أبي القاسم سراج بن عبد الله ٤٠٣
عبد الملك بن حبيب بن سليمان ٥٧٧
عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن ميمون ٢٣٦
عبد الواحد بن الحسين الصيمري ٢٠٥
عبد الواحد بن عبد اللّه النّصْريّ ٢٣٤
عبد الرحمن بن عوف ٥٨٨
عبد الرحيم بن محمد بن محمد ٦٤٧
عبد الله ابن عبّاد ٧٦٢
عبد اللّه بن أبي قيْسٍ النّصْريّ ٧٣٢
عبد الله بن بسْر ٦٧٩
عبد الله بن سلمة ٦٣٨

عبد اللّه بن عامر بن كريْزٍ ٧٣٣
عبد الله بن عقيل ٨٦٢
عبد الله بن نمْران ٥٠١
عبد الله بن نمير ٧٤٤
عبد الله بن هلال العبْسيّ ٦٣٤
عبد الملك بن محمدٍ الصّنْعانيّ ٦٩٩
عبْهلة بن كعْبٍ ٧٢٧
عبيْد اللّه بن جريرٍ ٧٦٤
عبيد الله بن خليفة ٢٨٧
عبيد الله بن كعب ٥٣٦
عبيد الله بن يوسف الجبيريّ ٢٤٥
عبيْد اللّه بن يوسف الجبيْريّ ٤٨٣
عبيْد بن الوسيم الجمّال ٤٨٤
عبيدة بْن حميْدٍ ٤٨٤
عتّابٍ موْلى هرْمز ٢٩٤
عزْرة بن ثابت الأنصاريّ ٥١٨
عطيّة بن الحارث أبو روْقٍ ٢٨٧
عفير بن معْدان الحمصي ٤٢٠
عفّار بن المغيرة ٥٦٠
عقْبة بن أبي ثبيْتٍ ٨٦٥
عقبة بن صهبان أزْديٌّ بصريٌّ ١٨٢
عقْبة بن علْقمة ٨٧٤
عكْراش بن ذؤيبٍ ٤٧٥
علاء الدين مغْلطاي بن قليج البكجري ٧٣
العلاء بن الحضْرميّ ٧٦٢
علّاق بن أبي مسْلمٍ ٩٠٦

علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القزويني ٤٧
عليّ بن أبي الخضيْب ٥٥١
عليٌّ بن أبي الخضيب ٥٣١
علي بن الحسين بن أحمد ٨٠١
عليّ بن بذيمة ٧٦٤
عليّ بن رباحٍ ٢٥٤
علي بن سعيد بن عبد الله الغداني العسْكريّ ٢٩
علي بن محمد بن إسحاق ٢٦
علي بن محمد بن خلف المعافري ٤٠٦
عمّارٍ الدّهْنيّ ٢٧٠
عمّار بن رزيْقٍ ٥٦٨
عمّار بن معاوية أبو معاوية الدّهْنيّ ١٧٣
عمر بن الحسن بن علي ٤٩٣
عمر بن الدّرفْس ٤٧٧
عمر بن حسن بن علي ٤٧٣
عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي ٢١٦
عمر بن علي سراج الدين أبو حفص البلقيني ٣١٨
عمر بن عيسى بن عمر الباريني ٢١٤
عمر بن محمّد بن أحْمد بن عديس ٦١٤
عمْرو بن جارية ٧٦٧
عمْرو بن قرّة ١٦٦
عمْرو بن مرّة الجمليّ ٦٨٨
عمير بن رؤْبة التّغْلبيّ ٢٣٣
العنْسيّ ٧٢٧
عيّاشٍ الزّرقيّ ٤١٢
عيّاش بن عبّاس الحمْيريّ ٦٢٠

عيسى بن أبي عيسى الحنّاط	٨٦١
عيسى بن جارية	٨٧١
غسّان بْن برْزين	٨٤٤
فائدٌ موْلى عبيْد اللّه بن عليّ	٥٦٦
فروة بن عمرو الجذاميّ	٣٦٣
الفضْل بن موسى السّينانيّ	٤٩٥
قابوس بن أبي المخارق	٧٣٠
القاسم بن محمد بن أحمد بن منصور	٤٩
القاضي أبو القاسم عبد الواحد	٤٥٧
القاضي عبد الوهاب المالكي	٢٢٦
قبيصة بن هلبٍ	٢٧٤
قرّة بْن عبْد الرّحْمن بن حيْويْل	٧٥٣
قيْس بن أبي حازمٍ	٨٣٩
قيس بن عباد	٢٧٨
قيس بن عبد يغوث	٧٢٨
كعب بن عمرو	٨٧٩
لبيد بن ربيعة ابن مالك	٦٦٥
لقيط بن عامر بن صبرة ابن عبد الله	٣٠٩
الماضي بن محمّدٍ	٨٦٣
مالك بن ربيعة	٦٢٥
مجالد بن سعيدٍ	٨٣٩
محب الدين عبد الله بن الحسين	٧٣٤
محلّم بن جثّامة	١٧٣
محمد بن إبراهيم بن مسلمٍ الخزاعيّ	٣٠٣
محمد بن أبي الضّيف	١٦٤
محمد بن أبي الضّيف	٣٩٢

محمد بن أبي بكر بن عمر	٩٠٩
محمد بن أبي جعفر المنصور	٢٢
محمد بن أحمد بن عبد الله	٤٠٦
محمد بن أسلم بن سالم	٧٣٩
محمد بن الحسن الرضيّ	٩١٠
محمد بن الحسين بن الهيثم، الهيثمي	٤٩
محمد بن الرشيد هارون بن المهدي	٢٢
محمد بن الطيب بن محمد	٧١٧
محمّد بن الْعلاء	٨٥٥
محمد بن القاسم بن محمد	٥٩٧
محمد بن القاسم بن محمد بن بشار	٣٢٠
محمد بن المنصور عبد الله	٢٢
محمد بن بشّار بن عثمان	٢٦
محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي	٣٠٣
محمد بن رجب الزبيريّ القاهري	٧٥
محمد بن سلامة بن جعفر	٧٢١
محمّد بن شعيْب	٧٤٠
محمّد بن شعيْبٍ بن شابورٍ	٢٢٢
محمّد بن عبادة	٩٠٨
محمّد بن عبادة الواسطيّ	٧٦٦
محمد بن عبد الرحمن بن العباس	٤٥٣
محمد بن عبد الله الأصبهاني	٣٠
محمد بن عبد الله بن محمد	٨٩
محمد بن عبد الله بن نمير	٢٧
محمد بن عبد الله بن نمير	٨٧٢
محمد بن عبد الله	٢٤٧

محمّد بْن عثْمان أبو الجماهر	٤٩٢
محمد بن علي بن خسْروماه القزويني	٣٠
محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني	٣٣٤
محمد بن عمر بن واقد السهمي	٣٢٧
محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي	٣٢٧
محمّد بن عمْرٍو زنيْجٌ	٨٠٢
محمّد بن عيسى أبو جعْفر المطّوّعيّ	٤٥
محمد بن عيسى، أبو عبد الله القزْويني	٢٩
محمّد بن قرظة	٤٢٨
محمد بن معن بن سلطان	٣١٤
محمد بن موسى الدّميري، القاهري	٧٤
محمد بن موسى بن المثنى	٣١١
محمد بن يزيد	٧٥٣
محمد بن يزيد، ابن ماجه	١٧
محمود بن أبي بكْر شمس الدين	٨٠٦
مريّ بن قطري	٤٣٤
مسْلم بن نذير	٥٩١
مسلْم بن هيْصمٍ	١٦٥
مسيْلمة	٧٢٧
المشغّث بن طريفٍ	٧٤٦
الْمشْمعلّ بن إياسٍ الْمزنيّ	٥٣٤
مصعب بن عبد الله بن مصعب	٤٧٦
معان بن رفاعة	٧٣٨
معاوية النّصْريّ	٨٣٨
معاوية بن جاهمة	٢٥٢
معْدان بن أبي طلْحة اليعْمريّ	٢٢٥

معْديّ بن سليمان	٢٠٣
معْروف بْن خرّبوذ	٣٣٢
معلّى بن راشد	٤٧٤
معمّر بن سليمان	١٥٧
معمّر بن سليْمان	٥٧٤
مقاتل بن حيّان	٢٨٨
المقْدام بن معْديْ كرب بن عمْرٍو	١٧٩
المقوقس	٣٦٢
مكيْتلٌ	١٧٥
مليكة بنت عويمرٍ الهذليّة	١٨٧
المنذر بن الحرب	٨٥٥
المهْديّ	٢٤٧
مؤثّر بن عفارة	٨٢٨
موسى بن إبراهيم بن كثير	٦٨١
موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد	٥١٨
موفق الدين، عبد الله بن أحمد بن محمد	٥١
مولى آبي اللّحْم	٢٨٦
مولى حازم بن حرْملة	٦٨٦
الميموني صاحب أحمد	٢٣٦
ناجية الخزاعيّ	٤٠٢
نصر بن عمران	٨٥٦
النّضر بن شميل	٤٥٤
نقيْب بْن حاجبٍ	٥٠٢
نكيْتل	١٧٤
نمْران بن جارية	١٨١
نمران بن حارثة	١٨٢

نهارٌ العبْديّ ٧٧٠
النّهاس بن قهْمٍ ٥٥٨
هارون بن موسى بن حيان ٤٢٥
هاشم بن بلال ٧٠٤
هبيرة بن يريم ٥٩٩
هديّة بن عبْد الْوهّاب ٨٣١
الهزيْل بن شرحْبيْل ٢٠٨
هشام بن عمّار بن نصير ٢٦
هشام بن محمد أبي النضر بن السائب بن بشر الكوفي، الكلبي ١٥٣
هشام صاحب الدّسْتوائيّ ٦٣٢
هصّان بن الكاهل ٦٨١
هلال بن أميّة بن عامر ٤٤٠
هلال بن يساف ٦٨٥
هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ٤٩٥
الهيْثم بن حميْدٍ ٧٦٩
واصل مولى أبي عيينة ٦٣١
وسّاج بن عقْبة بن وسّاجٍ ٤٩٦
الْوليد بْن محمّدٍ الموقّريّ ٤٩٦
وهْب بْن خنْبشٍ ٣٤٧
يحيى بن أبي حيّة حيٍّ ٥٨٠
يحْيى بن الجزّار ٥٧٥
يحْيى بن سليْمٍ ٧٦٥
يزيد بْن أبي مرْيم ٨٤٤
يزيد بن رباحٍ ٧٦١
يزيد بن قطيْبٍ ٨٣٢
يسيْع الكنْديّ ٦٨٧

يعقوب بن بَخْتان ٥٥٣
يوسف بْن حمّادٍ الْمعْنيّ ٧٧٢
يوسف بن خليل بن عبد الله، أبو الحجاج شمس الدين الدمشقي ٢٧٦
يوسف بن خليل بن قراجا ٤٦٠
يوسف بن عبد الله الجبيْريّ ٢٤٥
يوسف بن ماهكٍ ٣٥٤
يوسف بن منازل ١٦٣
أبو إدريس ٨٠١
أبو الأفْلح ٥٩٨
أبو البدّاح بن عديٍّ ٣٦٦
أبو الحسين ٦٨٦
أبو الشّيخ ابن حيّان ٢٦٨
أبو الطفيل ٤٧٦
أبو العدبّس تبيع ٦٩١
أبو الْعشراء ٤٤٠
أبو الغوْث بن حصينٍ ٣٠٨
أبو الفضائل رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن، العدوي العمري ٢٤٧
أبو القاسم علي بن الحسن ٢٧٧
أبو المنيب ٦٤٧
أبو المهزّم ٥٩٤
أبو الهيثم بن التيهان ٤٣٩
أبو الورْد ٢٧٣
أبو الْيمان الْبرّاء ٤٧٣
أبو بسر ٤٩١
أبو بكر أحمد بن سلمان النجّاد ٢٥٨

أبو بكر بن الحسين بن عمر بن محمد بن يونس ٢٨٢
أبو بكر حامد بن ليْثويه الأبْهريّ ٤٦
أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد ٣٩٨
أبو تميْلة ٨٠٣
أبو جمْرة ٨٥٦
أبو جنابٍ ٥٨٠
أبو جهيم ٥٨٥
أبو حصين ٦٢٠
أبو حصينٍ ٧٩٣
أبو حلْبسٍ ٢٠٩
أبو خزامة ٥٢٥
أبو ذر ٨٤٢
أبو رزين ٣٠٩
أبو رهْمٍ ٧٦٢
أبو زرْعة السّيْبانيّ ٨٢٢
أبو سلاّمٍ الأعْرج ممطور ٢٦٥، ٢٨٥
أبو سلاّم خادم النبي ﷺ ٧٠٥
أبو سلامة السّلاميّ ٦٢٣
أبو سوْرة ٦٣٨
أبو طعمة ٥٠٦
أبو طيبة ٧١٠
أبو ظبْية ٧٠٩
أبو عازبٍ ١٩٣، ١٩٤
أبو عبيدة ٧٦٤

أبو عذرة ٦٦٣
أبو عشانة المعافري ٦٢٦
أبو عقيل ٧٠٤
أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ٣٠٥
أبو عليّ الهمْدانيّ ٢٦٥
أبو عمير ٦٤٦
أبو عميْرٍ عيسى بن محمّد بن النّحّاس ٢٠٧
أبو فرْوة ٨٣٦
أبو ليْلى ٢٠٤
أبو مالكٍ ٧٧٠
أبو محمد عبد الوهاب بن نصر بن علي التغلبي البغدادي ٢٢٦
أبو مرزوق ٦٩٠
أبو معاوية ٧٤٤
أبو معيْد ٧٦٩
أبو هاشم الرّمّاني ٢٧٧،
٦٦٤
أبو السّليل ٨٦٤
أبو العدبّس ٦٩١
أبو خلاد ٨٣٦
أبو طيبة ٥٤٩
أبو وائل ٦٩٠
ابن أبي الخصيب ٥٦٢
ابن العلْماء ٣٦٣
ابن بسر السّلميين ٤٩١
ابن حلْبسٍ ٢٠٩
ابن قمئة ٥٤٧

ابن مالك بن النّابغة ١٨٥
ابن مربعٍ ٣٥٦
ابن مكّيٍّ ٢١٦
ابن ناصر الدين الدمشقي ٢٥١
أمّ جنْدبٍ ٣٦٦
أمّ حكيمٍ ٣٥٣
أمّ رومان ٤٨٨
أمّ شريكٍ بنْت أبي العكر ٨٢٤
أم غطيف بنت مسروح الهذلية ١٨٧
أمّ قيس ٨٦٦
أمّ كلثوم ٥٣٢
أمّ موسى ٢٠٨
أميمة بنت صبيح بن الحارث ٦٢٣
تبالة بنْت يزيد ٥١٢
جويرية بنت الحارث ٦٨٤
حبابة ابنة عجْلان ٧٠٢
حبيبة بنت عبيد الله ٧٤٣
حبيبة، أم موسى ٢٠٨
حُكيمة بنت أُمية ٣٥٣
الحولاء بنت تويتٍ ٨٦٩
زيْنب بنت أمّ سلمة ٧٤٢
سلْمى، جدة عبيد الله بن أبي رافع ٤٨٩
صفيّة بنت أبي عبيدٍ ٥١٨
صفيّة بنْت شيْبة ٤٠٣
ضباعة بنْت عبْد الْمطّلب ٣٢٥
ضباعة بنت عمرو بن محْصنٍ ٣٢٧

عائشة بنْت أهْبان ٧٤٨
عائشة بنت سعْدٍ ٢١٦
فاختة ٢٠٨
فاطمة بنت أسد بن هاشم ٦٠٠
فاطمة بنت حمزة ٦٠٠
فاطمة بنت رسول الله ٦٠٠
فاطمة بنت عتبة ابن ربيعة ٦٠٠
كلْثم، أو أم كلثوم ٥٣٢
ابنة حمزة ٢٢٩

فهرس الفوائد الحديثية

الفائدة	رقم النص
ليسَ في الرواة أحدٌ اسمُهُ حُضَيْنٌ بالضَّاد المعجَمة سِوى حُضين بن المنذر.	١٥٢٨
آخر من مات من الصحابة.	٢٠٦٦
اختصاص سورة البقرة بالذكر دون غيرها في قول عبد الله بن مسعود.	١٨٩٩
تاريخ إسلام خالد بن الوليد رضي الله عنه.	٢٠٢٩
تدليس أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، وحكم عنعنتِه.	١٩١٣
التعامل مع تحفة الأشراف كنسخة متقنة للكتب الستة، هذه الفائدة ظهرت من عمل المصنف.	١٨٥٨، ٢٤٨٤، ٢٨٩٣
ثلاثيات ابن ماجه خمسة، وهي ضعيفة.	٢٠٦٢
حديث إسماعيل بن عياش عن الشاميين وغيرهم.	١٦٥٩
خنبش، اسم لعدة، لم يستوعبهم الذهبي في مشتبه النسبة.	١٨٧١
رواية الأكابر عن الأصاغر.	٧٨٢، ٢٦٣٦
سماع الحسن عن سمرة.	١٦١٠
سماع طاوس عن عائشة.	١٩١١
سماع أبي العشراء عن أبيه.	٢٠٢٥
سماع قبيصة بن ذؤيب عن تميم الداري.	١٦٨٥
سماع قتادة عن عقبة بن صهبان.	١٥٨٧
سماع الحسن بن سُهيل عن ابن عمر.	٢٣١٥
شان ابن ماجه سننه بإدخال الحديث الموضوع عن قزوين فيها.	١٧٠٤
صحبة أشيم الضبابي.	١٦٠٢
عادة الذهبي إذا حمر اسما في التجريد، يكون الراجح فيه أنه تابعي.	١٩٧٣

عنسي بالنون في الشاميين، وعبسي بالباء في الكوفيين. ٢١٢٩
أقوال أبي زرعة في عدد الصحابة. ١٩٢١
قول القاضي عياض: لا يصح في الاشتراط إسناد صحيح. والرد عليه. ١٨٤٢
كتاب العقل وضعه ميسرة وسرقه داود بن المحبر ووضع له أسانيد. ١٧٠٤
لا يصح في فضل قزوين شيء. ١٧٠٤
لا يوجد في رواة الكتب الستة من اسمه بشر بن الفضل. ٢٨٨١
مجاوزة أبي قتادة الميقات من دون إحرام؟. ١٩٦٧
ليس في الصحابيات ضُباعة غير بنت الزبير، وبنت الحارث. ١٨٤١
حديث زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، مرفوعا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ» مسلسلٌ بأربع من الصحابيات. ٢٥٥١
بيان الإدراج في حديث ابن عمر مرفوعا: «نهى عن الإقران في التمر». ٢٠٩٧
معمر له أوهام معروفة احتملت في سعة ما أتقن. ١٩٦٨
وضع غياث بن إبراهيم حديث: لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح، وقصته مع المهدي. ١٧٩٣
يعمل بالعام إلا ما خص. ٢٨٩٧
تساهل كثير من الناس في الضبة، وإنما حقها أن تعمل على ما صح ورودا وهو فاسد. ١٩٩٤
اصطلاح القدماء من المحدثين: يكتبون المنصوب بغير ألف. ٢٧٥٥
موالي النبي ﷺ. ١٩٥٠
نوقه ﷺ. ١٨٩٨
عمائم النبي ﷺ. قبل النص ١٧٤٣
عمات النبي ﷺ. ١٨٤١
سيوفه ﷺ. ١٧٣٧

أدراع النبي ﷺ. ١٧٣٤
ألوية النبي ﷺ. قبل ١٧٤١
بغلاتُ النبي ﷺ. ١٨٩٧
أسماء أولاد سعد بن أبي وقاص بعد تعافيه من مرضه. ١٦٥٢

فهرس الألفاظ الغريبة

الألفاظ الغريبة	الصفحة
الأبـازير	٤٨٢
ابْرُدُوها	٥٤٨
الإبريز	٨٣٦
أَبُوءُ	٧٠٦
أُبَيْنِيَّ	٣٦١
أَتُرَوْنَهَا	٩٠٤
الأُثْرَةِ	٢٩٤
الإِجَّـانَة	٨٢٠
اجْتَوَوْا	١٥٤
أَجْزِرْنِي	٨٥٣
الأجلاْ	٢٤٨
أُجْمٌ	٧٩٤
الأجَمَةَ	٧٩٤
الاحتِبَاء	٥٩٠
احْتَفَزَ	١٧٣
أَحْرِزْ	٨١٩
الأَحْزَابَ	٣٨٥
أَحْسَنَ	٨٧٣
الإحصارُ	٣٩١
أَحْنَاشِ	٤٦١
إِخَالُ	٣٦٢
أَخَالُك	١٥٧
الإِخباتُ	٦٨٩

الأخدعان ٥٥١
الأخفياء ٧٥٨
الأَدْغَـمُ ٤٢٠
أَدْلَجَ ٣٧٨
الأُدْمَةِ ٣٣٠
الأَدْهَـمُ ٢٥٤
أُراني ٨٣٧
الأَرْثَـمُ ٢٥٥
ارْحَضُوهَا ٢٧٥
أَرْشاً ١٩٤
الإِزْرَةُ ٥٩٢
أسبغه ٨١٦
الإِسْتَبْرَقُ ٥٩٥
استشرف ٤٢٧
اسْتَنَّتْ ٢٥٣
استنظفتُ ٧٥١
اسْتَنْفَجْنَا ٤٦٤
اسْتَوْبَلَ ٥٦٦
أَسْدَلْنَا ٣٢٤
أُسْكُرَّجَة ٤٨٢
أشأَزَهُ ٨٣٧
اشْتِمَالُ الصَّمَّاءِ ٥٨٩
الأَشَرُ ٢٥٤
أَشْرِقْ ٣٦٠
أَشْكَنْبْ ٥٣٩
أَشْيِخَةٍ ٧٢٤

الأُصْبُعِ	٢١٤
الاصْطِلاءُ	٢٩٣
الْأَصْفَرِ	٧٩٤
أَصْلَعَ	٣٢٩
الإضرامُ	٥١٦
الاضْطِبَاعُ	٣٣٦
أَطْرًا	٧٦٤
الأَطِيطُ	٨٥٦
أَظِرَّةٍ	٤٣٥
الإعذارُ	٤٨٣
أَعْضَبِ	٤٢٧
أعضل	٦٨٢
الإِعْلَاقُ	٥٤٤
أَعْلَقْتُ	٥٤٤
الأعور	٤٧١
الأَعْيانُ	٢٢٢
أَغْبَطَ	٨٤١
أُغْتَال	٧٠٦
اغْرَوْرَقَتْ	٨٣٠
أَغْفَالِهِ	٧٨٨
أُغَيْلِمَةَ	٣٦١
افْتُلِتَتْ	٢٢٣
أفظَعُ	٨٨٤
أقْتادُ	١٨١
اقْتَرَضَ	٥٢٥
الْإِقْرَانِ	٤٨٩

الأَقْرَحُ ٢٥٤
أَقْصَاهُم ٢٠٢
أَقْنَى الأنف ٢٤٨
الأَكْحَلُ ٥٦٣
أكفئت ٤٢١
الأَلْسُ ٥٣٨
الأُمَّة ٤٥٨
الآمَّةُ ١٨٢
إمْرِ ٤٣٥
أَمْعَاءٍ ٤٧٠
الإِمْلَاصُ ١٨٦
الأمهق ٣٣١
الإناء ٥١٦
الآناءُ ٨٦١
أَنْبِجَانِيَّة ٥٨٦
الأنبذة المسكرة ٥٠٥
انتَضل ٧٤٥
انْجَفَلَ ٤٧٠
الْإِنْسِيَّةَ ٤٤٤
الآنُكُ ٢٦٢
أَنْكِيْ ٤٥٩
أَنْهَرَ ٤٣٦
آنية ٥١٦
أَوَابِدَ ٤٤٠
الأوَّاهُ ٦٨٩
أَوْضَاحٍ ١٩٣

أوْقَصَتْهُ	٣٩٢
الإيضاعُ	٣٦٠
البَتْراء	٢٦٢
بَثَقَ	٨٢٨
بَدَأَ	٧٥٧
بَدُنتُ	٦٨٥
البَذاءُ	٨٥٥
البذاذة	٨٤٢
البَذَخُ	٢٥٤
البَراحُ	٢٥٧
بُرَة	٣٦٥
البرنيِّ	٢٨٢
البَشِع	٤٩٥
بَضْعَةٍ	٣٩٠
البِطاقة	٨٩٣
بَطَلَ	١٨٥
البُطْمُ	٥٣٢
البَقَّالُ	٤٥٢
بَلْهَ	٩٠٩
البواب	٤٧١
البوارحُ	٥٧٩
البيتُ	٧٤٧
بيتُ المدر	٨٢٠
بِيصِ الطِّيبِ	٣٢١
التامَّة	٥٧٢
تبييتُ	٢٧٨

تتايَعَ	١٥٩
تَجْتَلِدُوا	٧٩٤
تُجِمُّ	٥٠٣
تحصَبُ	٨٩١
تَدَفَّق	٨١١
تَذَرْ	٢١٦
التُّراثُ	٨٤١
التُّرْعَةُ	٤٠٨
ترعد	٤٨٦
التَّرْوِيَة	٣٥٤
التِّرْياقُ	٥٦٥
تَسَجَّى	٨٧٨
التشبيب	٧٤٥
تَشْكَرُ	٨٢٧
تُضْرِمُ	٥١٦
تَضَلّعْ	٣٧٣
تعارَّ	٧٠٩
التَّعريسُ	٢٧٨
تَعِسَ	٧٨٥
تَغْدُوا	٨٥١
التَّغْلِبِيُّ	٢٣٤
التَّفَثُ	٣٥٨
التَفِلُ	٣٠٨
التقريدُ	٥٣٨
التُّكلانُ	٧١٠
تَلْبِيدُ	٣٦٩

التَّلْبِينَةُ ٥٣٠
تُلْفِه ٧٩٨
تُنْتِنُ ٨٢٩
تَنْطُفُ ٧٢٣
تَنْكأُ ٤٥٩
تَهَارُجِ ١٨٠، ٨٢١
التَّهْجِيرُ ٥٣٩
التَّوسيطُ ١٦٠
التِوَلَةُ ٥٧٥
ثَبْطَةً ٣٦٢
الثَّجُّ ٣٢١
الثريدُ ٤٧٩
ثَرَّيْنَاهُ ٤٩٢
الثَّغَامة ٦١٠
الثَّفْرِ ٣١١
ثَفِنة ٣١٩
ثَلَطَ ٧٦٠
ثَنَى ١٥٩
الثَّنِيَّةُ ٤٢٤
الجَايِفَةِ ١٨٢
جُبَارٌ ١٩٥
جِدَتِه ٦٢٧
الجُدَرِيُّ ٥٣٤
الجَدْعُ ١٩٢
الجَدْعَاءُ ٤٢٦
جَذْر ٧٩٧

الجَذَعَة	١٧٥
الجَرُّ	٥١٥
الجِرَّةُ	٢١٧
جَرْجَرَةً	٥١٧
جَرْحُهَا	١٩٦
الجَرْعَ	٥١٧
الجُرْف	٧٤٩
جَزَرَ	٤٦٧
جَزْلَةٌ	٧٦٣
جِزْلَتَيْنِ	٨١٦
الْجِزْيَةَ	٨٢٧
الجَشَرُ	٧٤٥
جَظٌّ	٨٤١
الجُفُّ	٥٨٣
الجَفَاءُ	٨٥٥
جُفَالُ	٨٠٤
الجلَّالة	٤٤٢
الجِلَّةُ	٤٤٢
جَلَجَة	٦٦٢
جَلَدٍ	٣٣٥
جِلْدَتِنَا	٧٥٥، ٨٧٤
جُمَّار النَّخْل	١٥٦
الجُمان	٨١٧
الجُمَّةِ	٦١٦
جُمْعٍ	٢٦١
الجَنْبَ	٢٦١

جُنَّةٌ	٧٥٢
الجَوَادُّ	٦٦٧
الجُؤَار	٣٠٦
الجُوَارِشْنُ	٤٨٢
الجُوَارِشْنَاتِ	٤٨٢
جَوَّاظٍ	٨٤٠
الجُوْخُ	٦٠٣
الجَوَى	١٥٤
الحاجِزُ	٢٩٣
الحاذِ	٨٤١
حارٌّ جارٌّ	٥٤٣
حازَ	٨٤٧
حَبَّة	٨٥١
الحِبَّةِ	٩٠٣
الحَبَّة السَّوداءِ	٥٣٢
حَبْرَةٍ	٩١٢
الحَبَطُ	٧٥٩
حَبَطًا	٧٥٩
حَبْل	٣٥٨، ٣٨٩
حَبْلَ المشَاةِ	٣٨٨
الحَتْف	٢٦٤
الحُثالة	٧٤٦
حَثْوا	٦٦٢
الحَجُّ الْمَبْرُورُ	٣٠٤
الحِجْرُ	٣٣٦
الحَدَبُ	٨١٩

حُرُّ الوجه	٨٥٧
حِرْزٍ	٢٣٥
الحَرَمُ	٣٩٥
حَرَّى	٦٣٣
حريٌّ	٨٤٢
الحزُّ	٢٦٤
الحُزُوزُ	٢٦٤
الحَسَاءِ	٥٣١
حسَب	٧٧٢
حَصَائِدُ	٧٥٢
الحصْبةُ	٣٥٢
الحَصْرِ	٨١٩
حَصِيْدة	٧٥٣
حَفَّتْ	٩١٤
الحَفْدِ	٣٦٦
الحِقَّةِ	١٧٥
حِكَّةٍ	٥٩٧
الحلة	٨١٣
الحُلَّةُ	٥٩٦
حَلَجَ	٢٧٥
حَلْقَى	٣٧٩
الحُمَة	٥٧٠
الحُمَة	٨٢٦
حَمَلٌ	٤٣١
الحَمِيم	٢٢٨
الحَنْتَمَةِ	٥١٣

الحِواءِ	٨٠٢
الحُوَّارَى	٤٩٢
الحوبةُ	٦٨٩
حُوَيِّصَةُ	١٩٨
الخَبالُ	٥٠٤
الخَبَبِ	٣٣٣
الْخَبَثُ	٧٤٤
الْخَبَطُ	٢٠٥
الخِدَاجِ	١٨٦
خَدَّاعَاتُ	٧٨٧
خدعَةٌ	٢٧٧
الخَذْفُ	٤٥٩
الخُرْثِيُّ	٢٨٦
الخَرْقَاء	٤٢٦
الخِرْنِقُ	٢٦٢
الخِزانة	٨٤٨
خزق	٤٥١
خشَاشِ	٨٨١
الخُصُّ	٨٥٠
الخضر	٧٧٧
الخضِر	٧٥٩
خَضِلَ	٨٩٤
خَطَرَ	٩١٢
خِفاءَها	٧٣٥
الخُفَارةُ	٢٨٨
خَفَرْتُ	٧٣٥

خَفَضَ ٨١١
الخُلْبة ٣٠٧
خَلّة ٨١٣
خلج ٢٧٥
خَلِفَات ٦٧٥
الخَلِفَة ٦٧٥
الخَلِفَةُ ١٧٥
الخَلَقِ الرَّثِّ ١٥٥
خَلَقٍ رَثٍّ ١٥٥
الخَمْلُ ٣٠٥
الخَمِيصة ٨٤٥
الخَمِيصَةُ ٥٨٥
الخَيْشُ ٥٨٩
الخُيَلاءِ ٥٩١
الدابَّةُ ٧٩٩
دَاخِلَةُ الإِزَارِ ٧٠٧
الدَّارِ ٢٧٨
دَانَ ٨٨٢
الدَّانَاجُ ١٤٥
دانقٍ ٥٤٣
الدُبَّاء ٥١٣
دَرْدْ ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠
الدِّرَفْسُ ٤٧٨
الدرفش ٤٧٨
الدرياق ٥٦٥
دُعَابَة ٢٩٣

الدُّفْعة	٢٥٩
الدَّفْقِ	٧٤٥
الدَّقل	٢٨٢
الدَّقَلُ	٨٤٧
الدُّلْجَةُ	٣٧٨
الدُّلْدُلُ	٣٦٢
الدَّنْدَنَة	٦٩٧
الدهاقينُ	٤٧٩
الدهس	٧١١
دِهْقَان	٤٧٩
الدَّوالي	٥٢٩
الدَّوانقُ	٥٤٣
الدَّوِيُّ	٦٨٤
الدِّيْبَاجِ	٥٩٥
الدَّيْلَم	٢٤٦
ذات الجنب	٥٤٧
ذاتُ الحواشي	٢٦٢
ذاتُ الفُضول	٢٦٢
ذاتُ الوِشاح	٢٦٢
ذَاكَ	١٥٩، ١٨٩، ٢٢٤
الذُّبْحَةُ	٥٦٢
ذَرَبٌ	٦٨٥
الذَّرَّة	٩٠٦
ذرْوَة	٧٢٥
الذُّروة	٤٧٧، ٧٥٢
ذُلْفَ	٨٣٥

الذِّمَّة	٧٣٥
الذَّنَبِ	٨٨٤
ذُو الفَقَار	٢٦٣
الذَّوْدُ	٥٦٦
رابِضة	٧٨٧
الرازيانج	٥٣٧
رَاغِمَةٌ	٨٣٨
الران	٨٧٣
الرُّبُّ	٥٣٦
الرِّبا	٣٨٧
الربائب	٨٤٧
الرِجْلُ	٤٥٣
رَجِلاً	٦١٥
الرَّحْض	٢٧٥
رُحِلَتْ	٣٨٦
الرَّدغَةُ	٥٠٤
الرِّسْلِ	٨٢١
الرَّسوب	٢٦٥
رَشْحِهِ	٨٨٩
الرَّغْباءُ	٣٢٠
الرفثُ	٣٠٤
الرُّفْقَة	٤٠٢
رقِيقٌ	٤٨١
الرَّقيق	٤٧١
الرَّمَلُ	٣٣٣
الرَّمَلَانُ	٣٣٤

رَمْيَةَ الغَرَضِ	٨١٦
الرهابينُ	٧٦٥
الرَّهْصُ	٣٩٢
الرَّوح	٦٨٠
رَوْح	٨٨٣
رَوْعَاتِي	٧٠٦
رَوْعة	٧٠٦
رَوْقَةُ	٨٣٤
الرويضة	٧٨٧
رِئَابُ	٢٢٧
الرَّيْطَةُ	٦٠٥
الرَيْطَةُ	٦٠٢
زَبَرْجَدَةٌ	٢٥٠
زَجَّلَ	٧٢٥
زحل	٧٢٥
الزِّفتُ	٥١٣
الزَّفِير	٨١١
الزَّقُّومُ	٩٠٧
الزلفة	٨٢٠
زِمالةُ	٣٢٢
الزَّهْوُ	٥١١
زُوِيَتْ	٧٤٠
السَّاج	٨٢٥
الساذَجُ	٦٠٧
سَاذَجين	٦٠٧
السالِفة	٤٣٤

السَامَ	٦٣٧
السآمَةُ	٦٣٧
سانح	٥٧٩
السائمة	٨٢٣
سبب	٧٢٣
السَبْقُ	٢٩٥
سُحْقًا	٨٩٦
السَّخْلَة	٤٤٣
السَّخِيمَةُ	٦٨٩
السِّدَانَةُ	١٧٦
السُّدَدُ	٨٩٤
السَّدَرُ	٢٤٥
سَرَاةِ	٢٨٤
السِرْب	٨٤٦
سُرِّيَّةُ	٢٠٨
السَّعْدَانِ	٨٩٠
السَّعدية	٢٦٢
السَّعْدية	٢٦٢
السَّفرة	٦٦٩
السفرية	٢٦٢
سِقَايَةِ الحَاجِّ	١٧٧
سُقْطَهَا	١٨٦
سُكُرُّجَةٍ	٤٨١
السَّكِينَة	٦٧٨
السَّكِينَةَ	٣٨٩
السمِّ	٥٦٧

سِمَاطٍ ٩٠٥
السِّمَاطَيْنِ ٩٠٥
السُّمنة ٤٨٨
السَّنا ٥٣٦
سُنَّةَ ٧٥٨
سَنَن ٧٥٩
السَّنُّوتُ ٥٣٦
السَّهْوَةُ ٦١٩
السوانح ٥٧٩
السوداء ٥٤٢
سَوَى ٣٠٥
سَيْبًا ٧١٢
السِّيَرَاءُ ٥٩٧
السَّيَلانِ ٣٣٤
السيماء ٨٩٠
سِيمِين ٧٥٠
الشاحِبُ ٦٧٥
الشِّبِتُّ ٥٣٥
الشبرم ٥٤١، ٥٤٣
شُبْرُمَةَ ٣٠٨
شِبْهِ العَمْدِ ١٧٦
شَخصَ ٢٧٣
شخُوصُ ٢٧٣
شِدْقٍ ٨٥٠
الشِّراكُ ٦٠٧
الشَّرَرَةُ ٨٢٦

شَرَفٍ	٢٤٤
شَرَفاً أو شَرَفَيْنِ	٢٥٤
الشَّرْقَاءُ	٤٢٦
الشِّعابُ	٧٣١
الشَعِثُ	٣٠٧
الشِّعْرى	٥٤٥
شَعَفَ	٧٥٥
الشَعَفُ	٨٨٥
شَعَفَةٍ	٧٥٤
الشِّكَالَ	٢٥٦
شِكَمْبَهْ	٥٣٩
الشَّمْلةَ الصَّمَّاءَ	٥٩٠
الشَّنُّ	١٥٦
الشَنُّ	٥٢٢
الشَّنَارُ	٢٨٥
شَنَقَ	٣٨٨
شَنَنَّاهَا	٢٧٩
الشَّهَبِ	٣٦٢
الشُّهْرَةُ	٦٠٦
الشوصة	٥٤٨
الشوكة	٨٤٥
شِوىً	٤٨٦
الشِيَةُ	٢٥٥
الشِّيحُ	٥٤١
الصائم	٤٧١
صَبْرِ الْبَهَائِمِ	٤٤٢

الصَّدْرُ ٦٩٥
الصُّرَدُ ٤٥٣، ٤٥٥
الصرفُ ١٨١
الصُّفرُ ٥٧٥
صَفَرَ ٥٨٠
صِفْرًا ٧٠٣
صُقِلَ ٨٧٣
الصمصامة ٢٦٤
الصُّهبة ٣٦٤
ضَارَعْتَ ٢٧٥
الضَّأْنِ ٤٢٣
ضِبَارة ٩٠٣
ضَحى ٣٢١
الضِّنُّ ٢٤١
ضِنًّا ٨٣٧
الطاهر ٦٩٨
الطائفة ٨١٢
الطائِفةُ ٧٤٠
الطِّبِّيخُ ٤٨٩
الطُّفْيَةُ ٥٧٨
الطِّمْرُ ٨٤٠
الطِّيَرَةُ ٥٧٩
الطَّيلَسان ٣٨٣
ظَاهَرَ ٢٦٢
ظَاهَرْتَ ٣٦٨
الظِّرَارَةُ ٤٣٥

الظُعُن	٣٨٩
الظَّعِينَةِ	٣٨٩
ظُلَّةً	٧٢٣
الظَّلْعُ	٤٢٧
الظِئْرُ	٢٥٧
عَالَةً	٢١٦
عبداً	٢٩٢
العُتُلُّ	٨٤٠
العَتُود	٤٢٣
العَتِيرَةُ	٤١٣
العِثْكَالُ	١٥١
العَجُّ	٣٢١
العَجْمَاءُ	١٩٥
العَجوةِ	٢٨٣
العَدْلُ	١٧٨، ١٨١
العِدل	٧٠٤
العُذْرَةِ	٥٤٤
عَرِجَ	٣٩١
الْعَرَضِ	٨٤٥
العَرَقُ	٤٨٥
العَرَنُ	١٥٣
عَسِيفًا	٢٧٩
العشيرُ	٧٦٣
العُصْفُر	٦٠٢
عِضَادَتَيَّ	٤٩٧
العضبُ	٢٦٤

عَضَلت ٦٨٢
العِطافُ ٦٨٤
عَقْرَى ٣٧٩
العَقْلُ ١٧٥
الْعَلَابِيُّ ٢٦٣
العَلاَّتُ ٢٢٢
العَلاق ٥٤٥
عِلْبَآء ٢٦٣
عمامة ٢٧١
عَمية ١٨١
عِمِّيَّة ١٨٠، ٧٣٧
العَنَاءُ ٦٣٥
العَنَقُ ٣٥٨
العُودِ ٥٤٦
العَوَرَ ٨٠٣
عِيدان ٣٣١
عَينِ ١٩٨
الغارة ٢٧٩
غَامِضٌ ٨٤١
غَبَرَ ٣٩٠
الغُدَرُ ٥٠٢
الغَدْوَةُ ٢٤٠
الغُرَّة ١٨٣
الغَرْزِ ٣١٩، ٧٦٦
الغَرَضُ ٤٤٢
الغَرْقَدَةُ ٨٢٥

غَسَّاقٍ ٨٨٣
غُفْل ٧٨٨
غير المُمَتَّتِ ٣٩٢
غَيْرَ مُبَرِّحٍ ٣٨٧
الغَيْرَانُ ١٥٩
الفَأْلُ ٥٧٨
الفَالُوْذَجُ ٤٩٤
فتَّانُ ٢٤٢
الفَجْوَةُ ٣٥٩
الفَحْلُ ١٩١
الفَحِيل ٤١٩
الفَخِذَ ٨٢١
فراديس ٩١١
فَرَائِصَهُ ٤٨٧
الفِرْدَوس ٩١١
فرر ٨٢٦
الفرسُ ٢٤٤
فَرْسًا ٨١٩
الفَرَطُ ٨٩٥
الفَرَعُ ٤٣٣
فَرِّعُوا ٤١٤
فَرْوَةٍ ٧٧٧
فَصٌّ ٦١٨
الفِضَّة ٢٦٢
الفَقِيرِ ١٩٨
فَلاَحَّهُ ١٨٣

الفَنَدُ	٣٠٩
فُوَاقَ	٢٥٧
الفِئَامَ	٨٢١
فَيحِ	٥٤٨
فيقْتُله	٥٥٨
قَارِعَةٍ	٢٤١
قاطِنٍ	٣٥٩
القِبَالُ	٦٠٧
قُبضة	٨٤٨
القُتَار	٤٣٠
القتـلة	٧٣٧
القِتْلَةَ	٤٣٤
القِتْلَةُ	٢٠٠
قِحْـفِ	٨٢١
قُـرَابُ	٦٨٦
القِرام	٤٩٧
قِرَامُ سِتْرٍ	٤٩٧
القَـرَدَةُ	٢٨٥
قَـرَنَ	٤٩٠
القَرْنَين	٣٢٤
القريب	٢٢٨
قَزْوِينُ	٢٤٦
القَسَـامَةَ	١٩٧
قُسْطُنْطِيْنَة	٢٤٩
قُسْطُنْطِينِيَّة	٢٤٩
قِشْعٌ	٢٨٤

القَصْدُ ٨٧٢
قَصَّرُوا ٣٨٥
القَصْوَاء ٣٦٤
القَصْوَاءَ ٣٦٤، ٣٨٥
القَضِيب ٢٦٥
القضيَّة ٤٤٣
القَطَائِفِ ٦١٩
القَطِيفَةُ ٣٠٤
قَفَا ١٦٥
القُفَّة ٤٨٥
قَلائِصَ ٦٤٦
القُلُصِ ٦٤٦
القلَعي ٢٦٥
القَلُوص ٦٤٦
القَهْرَمَانُ ٤٧٠
قَوَارِبِ ٨٠٨
قَوَاطِنُ ٣٥٩
القَوَدُ ١٨١
القُولُون ٤٧١
قَيْلُونِ ٤٧١
كَآبة ٧١١
الكامَخ ٤٨٢
الكاهِلُ ٥٥١، ٨٨٧
كُبَّةِ شَعْرٍ ١٥٥
كَبّرْ ١٩٩
الكُبْرَ ١٩٩

الكتم	٦٠٨
كَثَر	١٥٦
الكَثيراء	٥٤٣
كُدْسٍ	٨٣٠
كُدُوسٌ	٨٣٠
الْكُرَاعَ	٤٨٧
كرْكَرَةُ	٢٨٤
كَظَمٍ	٢١٧
كفاثور	٨٢٦
كِفَاحًا	٢٦٠
الكَفْتُ	٢٣٩
الْكِلَابَ	٤٥١
الكَلَالَةِ	٢٢٥
كَلِمَةِ اللهِ	٣٨٧
الكَمْأَةُ	٥٣٣
كَمَاثُورِ	٨٢٦
الكُمَيتُ	٢٥٥
الكنَف	٥٨٩
الكَوَامِيخِ	٤٨٢
الْكَوْرِ	٧١١
الكَيْمُوسَات	٥٤٣
الكيموسة	٥٤٣
لَا تُنْقِي	٤٢٧
لا يحِلُّ	٨١٨
لامَّةٍ	٥٧٣
لُبِّ	٧٦٣

لُبِطَ ٥٦٨
لحمتي ٧٣١
لُطْتُها ٦٣٣
اللَّطْحُ ٣٦١
لُعْقَة ٥٣٣
لُغَامُ ٢٢٢
لُغَامُهَا ٢٢٢
اللِّقْحَة ٣٦٥، ٨٢١
لَقَّن ٧٧٠
لَمَمٌ ٥٨٤
لَنْ تُرَاعُوا ٢٤٤
اللواء ٢٦٩
اللِّوَاءُ ٩٠٢
اللَّوَذَانِ ٣٣٤
لَيَأْرِزُ ٤٠٦
لَيُذَادَنَّ ٨٩٥
ليَرْتُوا ٥٣١
اللِّينة ٢٨٢
المَأْثُرَةُ ١٧٦
المأثُورُ ٢٦٤
مَادَ ٢٤٦
المَأْمُومَةِ ١٨٢
الماهر ٦٦٨
مُتَأَثِّلٍ ٢٢٣
مَجَامِرُهُمُ ٩١٢
المَجْبنة ٦٢٦

مجدَّعًا ٢٩٠، ٢٩١
المَجْلُ ٧٩٨
مِجَنٍّ ١٥٦
المِجْنُوبُ ٢٦١
المِحَجَّلُ ٢٥٥
المِحْجَنُ ٣٣١
المِحذم ٢٦٥
المُحَصَّبُ ٣٥٢
مُحَيِّصَةُ ١٩٨
المُخَاصَمَةُ ١٨٣
المخَبَّأَةُ ٥٦٨
مُخْبِتاً ٦٨٩
مُخْدَجٌ ١٥١
الْمُخَضْرَمَةِ ٣٧١
مَخْمُوم ٨٦٢
مُخَنَّثًا ١٦٦
المَخِيلَةُ ٧١٣
المَخْيَلَةُ ٥٩١
مَدِّ ٣٨٥
المُدابَرَةُ ٤٢٦
المُدْمِنُ ٥٠٤
مَذَاكِيرُنَا ٣٤٦
المراود ٥٤٢
المِرفقة ٦١٩
المَركز ٨٨٢
المَرْوَةُ ٤٣٤

مِرود	٥٤٢
المُزاح	٦٤٣
مُزَرَّرَةٌ	٢٧١
المزَفَّتِ	٥١٣
المزوَّقُ	٤٩٧
مزَوَّقا	٤٩٧
المسالح	٨٣٣
المستقيم	٤٧١
مِسْطَحٍ	١٨٨
المَسْكُ	٨٤٩
المُسِنَّةُ	٤٢٥
المُسُوحَ	٦٥٨
المُشَاطَةُ	٥٨٣
المشْجَبُ	٣٨٣
مشط	٥٨٣
المشيُ	٥٤١
مُضَرَّجَةٌ	٦٠٦
مَطْبُوبٌ	٥٨٣
مُطَّرِدٌ	٩١٢
المُطْرَقة	٨٠٤
مَظَانَّهُ، مَظِنّة	٧٥٤
المعَازِفُ	٧٧٢
المِعْرَاضُ	٤٥١
المعَقَّلَة	٦٧٥
مِعًى	٤٧٠
المِغْفَرُ	٢٦١

المفاوضة	٣٣٧
المُفَدَّمِ	٦٠٣
المقابلة	٤٢٦
مقل	٥٦٨
المُقوَّرُ	٣٨٣
مكافِأتان	٤٣٢
المِكْتَلُ	٤٨٥
مكتَئِبا	٦٨٠
المكر	٦٨٩
مَكْفُوفَةٍ	٥٩٨
مَكْفِيٍّ	٤٨٠
المِلاحِمُ	٨٣١
مِلاك	٧٥٢
المِلَبَّدَةَ	٥٨٧
الملبَّقةُ	٤٩٥
المُلتزمُ	٣٣٨
ملجأً	٧٠٨
ملحمة	٨٣٢
مَلْحَمَةٍ	٨٣١
مَلِيًّا	٨٧٢
المُمِدَّ	٢٦٥
المُمْرِضُ	٥٨١
المُنَاخُ	٣٥٤
مُنْتَبِرًا	٧٩٨
مَنْجَا	٧٠٨
المَنْشَطُ	٢٩٣

المنقلَبُ	٧١١
المُنَقِّلَةِ	١٨٣
مَنَهْجٍ	٧٢٥
مَهْرُودَتَيْنِ	٨١٧
المَهْرِيَّة	٣٦٦
المَوَاضِحِ	١٩٠
مَوْجُوءَيْنِ	٤١٢
مُوجَّى	٤١٢
مُوَدَّعٍ	٤٨٠
مُورِكَ رَحْلِهِ	٣٨٨
المَياثِرُ	٦٠٢
المِيْثَرَةُ	٦١٩
المِيرَةِ	١٩٩
المئشار	٨٢٣
نازِعٍ	٧٥٨
ناقِهٌ	٥٢٩
نَاوَى	٨٠٩
نُبِّئْتُ	٤٦٤
نَتُن	٨٢٩
النَّشْرَةُ	٤٥٣
نَحْثُوَ	٦٦٢
نَخْتَبِطُ	٢٠٥
النُزّاع	٧٥٨
النَّزَوَانِ	٣٣٤
النَّسا	٥٤٦
نِسَاجَةٍ	٣٨٠

نَسْتَشْرِفَ	٤٢٧
النَّسَلَانِ	٣٣٤
النسمة	٨٨٥
النَّشُّ	١٥٦
نَشٍّ	١٥٦
نَشَدَ النَّاسَ	١٨٦
نَصَّ	٣٥٩
النَّضارة	٣٧١
نَضَّرَ	٣٧١
النَّضْرَةُ	٩١٢
نَعَّارٍ	٥٧٣
نِعَالُهُمُ	٨٣٤
نُعْمُ عَيْنٍ	١٦٦
نُعْمَةُ عَيْنٍ	١٦٦
نَغَفَةٌ	٨١٩
نَغِلَ	٥٦١
النُّغْلَةُ	٥٦١
النُّغَير	٦٤٧
النَّفْثُ	٧٠٨
نُفِست	٣١٠
نفقةٍ	٨٣٧
النفل	٢٦٣
النَّفَلُ	٢٨٥
نَقْفُوا	١٦٥
النَّقْيُ	٤٢٧
النَّقِيرُ	٥١٣

نِكَايةً	٤٥٩
نَكَتَ	٣٨٨
النَّمْلَةُ	٥٧٠
النُّهْبَةَ	٧٣٣
النَّهْشَةُ	٥٧١
النهمة	٣٠٢
نَهْنَهَهَا	٦٨٣
النواجِذُ	٩١٧
النُّورَة	٥٥٣
النِّيَّ	٥٠١
نيِّئة	٤٤٥
هَاذِمِ	٨٨٢
الهامَّةُ	٥٧٢
هامَةُ	٥٥١
هَامَةَ	٥٧٩
هَانَ	٢٨٤
هَبَاءٌ	٧٤٨
الهُدْبُ	٨٠٩
هُدْنَةٌ	٨٣٤
هَرَجَ	٨٢٢
هلب	٢٧٤
الهَوِيَّ	٧٠٩
الهَيْعَة	٧٥٤
الواجِمُ	٧٩٤
وَادٍّ	٧٢٢
الوَاهِنَةُ	٥٧٥

الوبر	٢٨٥
الوثْءُ	٥٥٢
الوثن	٥٠٤
وَجْبَةَ	٨٧٩
الوَجْبَةُ	٨٢٩
وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا	٢٤٥
وجعٌ	٥٦٢
وَسِيْمًا	٣٨٩
الوَصِيفُ	٧٤٧
الوَعْثُ	٧١١
وَعْثَاءِ السَّفَرِ	٧١١
الوعْكُ	٥٣١
الوَفْرَةُ	٦١٦
وقعتْ	٧٤٩
الوَكْتُ	٧٩٨
وَلَدَتِ	٧٩٤
وَهَجُ	٨٩٢
وهَل	٧٢٦
اليافُوخ	٦١٥
يُبْثِقَهم	٨٢٧
يَتَتَعْتَعُ	٦٦٩
يَتَحَامَلُ	٨٤٩
يَتَدَهْدَهُ	٧٢١
يَتَكَبَّرُ	٨٥٤
يَتَكَفَّفُونَ	٢١٥، ٢١٦
يَتَكَفَّفُونَ	٧٢٣

يتلبَّد	٦٦٩
يَثْوِيَ	٦٢٧
يُحْرِجُه	٦٢٨
يَخْبُثُ	١٥١
يُرَاءِ	٨٦٠
يَرِيْه	٦٦٥
يَسْدُلُونَ	٦١٥
يَسْرُو	٥٣١
يُسَمِّعِ	٨٦٠
يَعْرُضُ	٥١٥
يُعزفُ	٧٧١
يَعْسُوب	٨١٦
يَعْلُق	٨٨٦
يَفْسُقْ	٣٠٤
يُكِبَّهُ	٧٣٥
يلنجُوج	٩١٣
يَمْتَارُونَ	١٩٩
يَنْتَضِلُ	٧٤٥
يَنِشُّ	٥١٥
ينكُبُها	٣٨٨

فهرس الأماكن والبلدان

الأماكن والبلدان	الصفحة
الأُبلَةِ	٤١١
أُبْنَى	٢٨٠
الأبواءُ	٣٢٣
أحجارُ الزيت	٧٤٧
أَطرَابُلُس	٨٠
أَلَمْلَم	٣١٧
أَنْبِجَانَ	٥٨٦
أَيْلَةَ	٣٦٣
الباسَّة	٦١٣
بَالِسٍ	٣١٢
البحر الأبيض	٣١٤
بحر الروم	٣١٤
البَحْرَينِ	٧٦١
بُحَيْرَةُ	٨٠٥، ٨١٠
بُصْرى	٦٤٤
بَكَّةَ	٦١٢
البَلاطِ	٥٩١
البَلْقَاءُ	٢٨١
بَولاءُ	٨٣٤
البُوَيْرَةُ	٢٨١
بَيْسان	٨١٠
تالشان	٣٨٣
تبُوك	٣١٥

التَّنْعِيمِ ٣٤٩
ثَبِيرُ ٣٦٠
ثَنِيَّةِ الوَدَاعِ ٢٩٨
جبل سلمى ٣١٣
جبل طيِّءٍ ٣١٣
الجُحفة ٣٠٦، ٣١٥
جُرَش ٣١٦
الْجُرْفُ ٢٨١
الجِعْرَانَة ٣٤٩
الجَلُّوم ٨٣
حِجارَةُ الزيت ٧٤٧
الحِجازُ ٣١٦
الحَزْوَرَةِ ٤٠٣
الحَفْيَاءِ ٢٩٧
الْخَزَّازُ ٧٥٦
الخُليل ٢٩٨
دارِين ٨٠٧
دمشق ٨١٠
دُومة الجَنْدَل ٣٦٣
ذاتِ عِرْقٍ ٢٩٢، ٣١٨، ٣٤٥
ذُو الجُدْرِ ٣٦٥
ذي الحليفة ٣١٠
الرَّبَذَةُ ٢٩١
الرَّبّاج ٦١٣
الرملة ٨١٨

رَمْلَة	٧٣٨
الزُّحْمُ	٦١٣
زُغَرُ	٨٠٩
السُّقيا	٥٤٩
الشَّامُ	٣١٢
الشامي	٧٣٨
الشَّراةُ	٢٨١
الضُّرَيب	٨٢٤
الطَّبرِيَّةِ	٨١٠
طَيْبَةُ	٦٥٧
عَدَن	٨٠٠
العَرْجُ	٣٢٢
العَروض	٦١٢
العَرِيش	٣١٢
عَمَّان	٨٠٩
عَمَّان	٨٩٥
عَمْوَاس	٢٢٧
الفُرَاتِ	٣١٢
الفُرْعِ	٣٠٩
القادس	٦١٣
قُدَيد	٤٠٢
القَرْنُ	٣١٦
قَزْوِين	١٨
الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ	٨٣٣
لحيُ جَمَلٍ	٥٤٩
لُدٍّ	٨١٨

لِفْت	٣٠٦
مُحَسِّر	٣٦٠
المِحَصَّب	٣٧٨
المِحِلُّ	٣٢٨
مكة	٦١٢
المنارة	٨١٧
المُهَلُّ	٣١٨
مُؤْتَةُ	٢٨٠
المُوَقَّرِ	٤٩٦
الناسة	٦١٣
الناشَّة	٦١٣
نَجْدٍ	٣١٦
النَجْرُ	٥٨٧
نَجْرَانَ	٥٨٧
النساسة	٦١٣
النسناسة	٦١٣
نَمِرةُ	٣٨٦
هَرْشَى	٣٠٦
هَمَذان	٢٦٥
يُبنا	٤٩٣
يُبْنَا	٤٩٣
يَثْرِبُ	٦٥٧

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الإتباع والمزاوجة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين، ت/٣٩٥هـ، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٣. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدين، قايماز بن عثمان البوصيري الكناني، ت/٨٤٠هـ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر، ط١، عام ١٤٢٠هـ، دار الوطن، الرياض.

٤. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، ط١، عام ١٤١٥هـ، دار مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة.

٥. الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط: عام ١٣٩٤هـ، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦. آثار البلاد وأخبار العباد للإمام زكريا بن محمد بن محمود القزويني، ت/٦٨٦هـ، دار صادر بيروت لبنان.

٧. الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت/٣١٩هـ، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط١، عام ١٤٢٥هـ، دار المسلم.

٨. إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، دار مطبعة السنة المحمدية.

٩. أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني، ت/٢٥٩هـ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان.

١٠. إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ت/٥٠٥هـ، دار المعرفة، بيروت.

١١. أخبار المدينة، لمحمد بن الحسن ابن زبالة، ت/١٩٩هـ، تحقيق: صلاح عبد

العزيز سلامة، ط١، عام ١٤٢٤هـ، دار مركز بحوث ودراسات، المدينة المنورة.
١٢. الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، أبي الفضل الحنفي، ت/٦٨٣هـ، تعليق: محمود أبي دقيقة، ط: الحلبي، القاهرة، عام ١٣٥٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣. أخلاق النبي وآدابه، لأبي محمد عبد الله المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ت/٣٦٩هـ، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، ط١، عام ١٩٩٨هـ، دار المسلم.
١٤. آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد عبد الرحمن بن المنذر التميمي، الحنظلي، ت/٣٢٧هـ، تعليق: عبد الغني عبد الخالق، ط١، عام ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٥. الآداب الشرعية والمنح المرعبة، لمحمد بن مفلح أبي عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي، ت/٧٦٣هـ، دار عالم الكتب.
١٦. الأذكار للنووي، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت/٦٧٦هـ، ط١، عام ١٤٢٥هـ، دار ابن حزم، الجفان والجابي.
١٧. الأربعون العشارية السامية مما وقع لشيخنا من الأخبار العالية، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت/٨٠٦هـ، تحقيق: بدر عبد الله البدر، ط١، ١٤١٣هـ، دار ابن حزم، بيروت.
١٨. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد بن أبي بكر، القسطلاني القتيبي، ت/٩٢٣هـ، ط: ٧، عام ١٣٢٣هـ، دار المطبعة الكبرى الأميرية، مصر.
١٩. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني اليمني، ت/١٢٥٠هـ، تحقيق: أحمد عزو عناية، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار الكتاب العربي.
٢٠. الإرشاد في معرفة علوم الحديث – لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي، ت/٤٤٦ هـ، تحقيق الدكتور: محمد سعيد بن عمر إدريس، ط١، عام ١٤٠٩ هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٢١. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السيل، لمحمد ناصر الدين الألباني،

ت/١٤٢٠هـ، ط٢، عام ١٤٠٥هـ، دار المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٢. أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود الزمخشري جار الله، ت/٥٣٨هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٣. الأسامي والكنى، لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، ط١، عام ١٤٠٦هـ، مكتبة دار الأقصى، الكويت.
٢٤. الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، ت/٤٦٢هـ، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥. الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم النيسابوري، ت/٣٧٨هـ، نسخة خطية محفوظة في المكتبة السليمية بأدرنة بتركيا، تحت رقم: ٦/٣١٩ ضمن مجموع.
٢٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، ت/٤٦٣هـ، ط: عام ١٤١٢هـ، دار النشر، بيروت.
٢٧. أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، ت/٦٣٠هـ، ط: عام ١٤٠٩هـ، دار الفكر، بيروت.
٢٨. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لعلي بن سلطان محمد أبي الحسن الهروي القاري، ت/١٠١٤هـ، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٩. إسفار الفصيح، لمحمد بن علي بن محمد، أبي سهل الهروي، ت/٤٣٣هـ، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط١، عام ١٤٢٠هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٣٠. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن ثابت، الخطيب البغدادي، ت/٤٦٣هـ، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، ط: ٣، عام ١٤١٧هـ، دار مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
٣١. الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات، لأبي زكريا محيي بن شرف النووي، ت/٦٧٦هـ، مخطوط محفوظ في المكتبة السليمانية برقم ٣٩٦/٢، إستنبول،

تركيا.
٣٢. الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت/٣٢١هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، عام ١٤١١هـ، دار الجيل، بيروت، لبنان.
٣٣. الإشراف على مذاهب العلماء، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت/٣١٩هـ، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، ط١، عام ١٤٢٥هـ، دار مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة.
٣٤. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن حدر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، عام ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٥. إصلاح غلط المحدثين، لأبي سليمان حمد بن محمد المعروف بالخطابي، ت/٣٨٨هـ، تحقيق: د. حاتم الضامن، ط٢، عام ١٤٠٥هـ، دار مؤسسة الرسالة.
٣٦. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، ت/٥٠٧هـ، تحقيق: محمود محمد محمود، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٧. إطراف المسند المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، بيروت.
٣٨. الكتاب: إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، لأبي بكر عثمان بن محمد الدمياطي الشافعي، ت/١٣١٠هـ، ط١، ١٤١٨هـ، دار الفكر، بيروت.
٣٩. الاعتصام بالكتاب والسنة أصل السعادة في الدنيا والآخرة ونجاة من مضلات الفتن، لـ. د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، دار مطبعة سفير، الرياض.
٤٠. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ت/٦١٦هـ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، ١٤٢٠هـ، مؤسسة المختار، مصر، القاهرة.
٤١. إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين لابن طولون، لشمس الدين محمد بن خمارويه بن طولون الدمشقي الصالحي، ت/٩٥٣هـ، تحقيق: محمود الأرناؤوط،

ط٢، عام ١٤٠٧هـ، دار الرسالة، بيروت.

٤٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر، شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت/٧٥١هـ، تحقيق: محمد عبد السلام، ط١، عام ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٣. إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، لمحمد راغب بن محمود بن هاشم الطباخ الحلبي، ط١، ١٣٤١هـ، ٢، ١٤٠٨هـ، دار القلم العربي بحلب، سوريا، حلب.

٤٤. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، الدمشقي، ت/١٣٩٦هـ ط١٥، عام ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين.

٤٥. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي، ط١، عام ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٦. أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت/٧٦٤هـ، تحقيق: د. علي أبي زيد، د. نبيل أبي عشمة، د. محمد موعد، د. محمود سالم، ط١، عام ١٤١٨هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا.

٤٧. إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت/٧٥١هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.

٤٨. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط – لسبط ابن العجمي، ت/٨٤١ هـ، تحقيق: علاء الدين علي رضا (سمَّاه نهاية الاغتباط..)، ط١، عام ١٤٠٨ هـ دار الحديث، القاهرة، مصر.

٤٩. اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار، لأبي محمد عبد الله بن علي، اللخمي الرشاطي، ت/٥٤٢هـ، ط: عام ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية،

٥٠. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، ت/٩٧٧هـ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت.

٥١. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموسى بن أحمد بن موسى، الحجاوي المقدسي، شرف الدين، أبو النجا، ت/٩٦٨هـ، تحقيق: عبد اللطيف السبكي،

دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٢. أقوال الرواة والعلماء في معجم العين وإشكالية النسبة، لسعود بن عبد الله آل حسين، مجلة العلوم العربية، العدد ١٦، رجب ١٤٣١هـ، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود.

٥٣. إكمال الأعلام بتثليث الكلام، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، ت/٦٧٢هـ، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، ط١، عام ١٤٠٤هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة السعودية.

٥٤. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأمير الحافظ ابن مأكولا، ت/٤٧٥هـ، ط١، ١٤١١هـ، دار إحياء التراث العربي.

٥٥. الألفاظ الفارسية المعربة، للسيد أدّي شير، ط٢، عام ١٩٨٨م، دار العرب للبستاني، القاهرة.

٥٦. ألفية السيرة النبوية، لأبي الفضل زين الدين العراقي، ت/٨٠٦هـ، ط١، عام ١٤٢٦هـ، دار المنهاج، بيروت.

٥٧. ألفية العراقي (التبصرة والتذكرة في علوم الحديث)، لأبي الفضل زين الدين العراقي، ت/٨٠٦هـ، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، ط٢، عام ١٤٢٨هـ، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

٥٨. الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي أبي عبد الله، ت/٢٠٤هـ، ط: عام ١٣٩٣هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٩. الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني، زين الدين، ت/٥٨٤هـ، تحقيق: حمد بن محمد الجاسر، ط: عام ١٤١٥هـ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر.

٦٠. إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، لأحمد بن علي، أبي العباس، تقي الدين المقريزي، ت/٨٤٥هـ، تحقيق: محمد عبد الحميد، ط١، عام ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦١. الإملاء المختصر في شرح غريب السير، لمصعب بن محمد الجياني الأندلسي،

ت/٦٠٤هـ، تحقيق: بولس برونله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦٢. إنباء الغمر بأبناء العمر – للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، تحقيق: حسن حبشي، ط عام ١٣٨٩هـ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.
٦٣. إنجاح الحاجة، للشيخ عبد الغني المجددي الدهلوي، ت/١٢٩٦هـ، ط١، ٢٠٠٧، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
٦٤. الأنساب – لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ت/٥٦٢ هـ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط١، عام ١٩٩٨م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٦٥. الأنساب، لإمام أبي سعد عبد الكريم، التميمي السمعاني، ت/٥٦٢هـ، ط١، عام ١٣٨٢هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
٦٦. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن المرداوي الصالحي الحنبلي، ت/٨٨٥هـ، ط٢، دار إحياء التراث العربي.
٦٧. الأنوار في شمائل النبي المختار، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن الفراء البغوي الشافعي، ت/٥١٦هـ، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، ط١، عام ١٤١٦هـ، دار المكتبي، دمشق.
٦٨. الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت/٦٧٦هـ، تخريج: مشهور حسن سلمان، ط١، ١٤٢٨هـ، الدار الأثرية، عمان، الأردن.
٦٩. الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية، لمحمد صبحي بن حسن حلاق، أبي مصعب، ط١، عام ١٤٢٨هـ، دار مكتبة الجيل الجديد، اليمن.
٧٠. البارع في اللغة، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم، ت/٣٥٦هـ، تحقيق: هشام الطعان، ط١، عام ١٩٧٥م، دار مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت.
٧١. الباعِثُ الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير – لأحمد محمد شاكر،

ط٢، -بدون تاريخ-، دار الكتب العلمية لبنان.

٧٢. بحر الدم، ليوسف بن حسن بن أحمد، الحنبلي، ت/٩٠٩هـ، تحقيق: د. روحية عبد الرحمن السويفي، ط١، عام ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٧٣. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين إبراهيم، المعروف بابن نجيم المصري، ت/٩٧٠هـ، ط٢، دار الكتب الإسلامي.

٧٤. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي، ابن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت/ ٧٤٥هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل، ط١، ١٤٢٠هـ، دار الفكر، بيروت.

٧٥. بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ، لعبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي، عز الدين الملقب بسلطان العلماء، ت/٦٦٠هـ، ط: ٤، عام ١٤٠٦هـ، دار المكتب الإسلامي، بيروت.

٧٦. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد، الشهير بابن رشد الحفيد، ت/٥٩٥هـ، ط: عام ١٤٢٥هـ، دار الحديث، القاهرة.

٧٧. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ت/٧٧٤هـ، ط: عام ١٤٠٧هـ، دار الفكر، بيروت.

٧٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر الكاساني، الحنفي، ت/٥٨٧هـ، ط٢، عام ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية.

٧٩. بدائع الفوائد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت/٧٥١هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٨٠. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني، ت/١٢٥٠هـ، دار المعرفة، بيروت.

٨١. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص، الشافعي المصري، ت/٨٠٤هـ، ط١، عام ١٤٢٥هـ، تحقيق: مصطفى أبي الغيط وعبد الله بن سلمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض.

٨٢. برنامج الوادي آشي، لمحمد بن جابر بن محمد، شمس الدين، أبي عبد الله الوادي

آشي الأندلسي، ت/٧٤٩هـ، ط:١، عام ١٤٠٠هـ، تحقيق: دار المغرب الإسلامي، أثينا، بيروت.

٨٣. برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي وجهوده في علم الحديث، لعلي جابر الثبيتي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عام ١٤١٨هـ.

٨٤. بستان المحدثين للدهلوي في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين، لعبد العزيز بن ولي الدهلوي ت/١٢٣٩هـ، نقله من الفارسية إلى العربية: د. محمد أكرم الندوي، طبعة دار الغرب الإسلامي.

٨٥. البعث والنشور، لأحمد بن الحسين بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي، ت/٤٥٨هـ، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط١، عام ١٤٠٦هـ، دار مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت.

٨٦. بغية الطلب في تاريخ حلب – لكمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، ت/٦٦٠هـ، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٨٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

٨٨. بلادنا فلسطين، لمصطفى مراد الدباغ، ط: عام ١٩٩١هـ، دار الهدى، كفر قرع.

٨٩. بلدان الخلافة الشرقية – للمستشرق كي لسترنج، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد ط٢، عام ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٩٠. البلدان، لأبي عبد الله أحمد بن محمد الهمداني المعروف بابن الفقيه، ت/٣٦٥هـ، ط١، عام ١٤١٦هـ، تحقيق: يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت.

٩١. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر، الفيروزآبادي، ت/٨١٧هـ، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

٩٢. البناية شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، ت/٨٥٥هـ، ط١، عام ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٩٣. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك، أبي الحسن ابن القطان، ت/٦٢٨هـ، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط١، عام ١٤١٨هـ، دار طيبة، الرياض.

٩٤. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم، بن محمد ابن تيمية الدمشقي، ت/٧٢٨هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، عام ١٤٢٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٩٥. البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني الشافعي، ت/٥٥٨هـ، تحقيق: قاسم محمد النوري، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار المنهاج، جدة.

٩٦. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب: مرتضي الزبيدي، ت/١٢٠٥هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، طبعة دار الهداية.

٩٧. التاج والإكليل لمختصر خليل، لمحمد بن يوسف العبدري الغرناطي، أبي عبد الله المواق المالكي، ت/٨٩٧هـ، ط١، عام ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية.

٩٨. تاريخ ابن الوردي، لعمر بن مظفر بن عمر بن محمد، أبي حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي، ت/٧٤٩هـ، ط:١، عام ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.

٩٩. تاريخ ابن معين، (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين، البغدادي، ت/٢٣٣هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط١، عام ١٣٩٩هـ، دار مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

١٠٠. تاريخ ابن معين، (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين، البغدادي، ت/٢٣٣هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق. حمد محمد نور سيف، ط١، عام ١٣٩٩هـ، دار مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

١٠١. تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد الصدفي، أبي سعيد، ت/٣٤٧هـ، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٢. تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد، البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، ت/٣٨٥هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، ط١، عام ١٤٠٤هـ، الدار السلفية، الكويت.

١٠٣. تاريخ أصبهان، (أخبار أصبهان)، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، ت/٤٣٠هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، عام ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام – لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت: ٧٤٨ هـ، تحقيق د. عمر عبد السلام التدمري، ط١، عام ١٤٠٧ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٠٥. التاريخ الأوسط – (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ت/٢٥٦ هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط١، عام ١٤٠٦ هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٠٦. تاريخ الحكماء، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، ت/٦٤٦هـ، تحقيق: جوليوس ليبرت، ط: عام ١٩١٩، لايبتسج عربي، الهند.

١٠٧. التاريخ الكبير، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، ت/٢٧٩هـ، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط١، عام ١٤٢٧هـ، دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

١٠٨. التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ت/٢٥٦ هـ، تحقيق السيد هاشم الندوي، ط: دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٠٩. تاريخ بغداد – لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت/٤٦٣ هـ، ط١، عام ١٤٢٢هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، لبنان.

١١٠. تاريخ جرجان – لحمزة بن يوسف السهمي، ت/٤٢٧ هـ، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، ط: ٣، عام ١٤٠١ هـ، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

١١١. تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن، ابن عساكر، ت/٥٧١هـ، ط: عام ١٤١٥هـ، تحقيق: محب الدين غرامة العمري، دار الفكر، بيروت.

١١٢. تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، لمحمد بن

أحمد بن الضياء المعروف بابن الضياء، ت/٨٥٤هـ، تحقيق: علاء إبراهيم، أيمن نصر، ط٢، عام ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٣. تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بخليفة النيسابوري، مكتبة ابن سينا، طهران.

١١٤. تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، ت/٢٧٦هـ، ط٢، عام ١٤١٩هـ، دار المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق.

١١٥. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، تحقيق: محمد علي النجار، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

١١٦. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشبلي، لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي، ت/٧٤٣هـ، والحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد الشلبي، ت/١٠٢١هـ، ط١، عام ١٣١٣هـ، دار المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة.

١١٧. تجريد أسماء الصحابة، لحافظ شمس الدين قايماز الذهبي، ت/٦٧٣-٧٤٨هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١١٨. تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين، لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: محمد خير محمود البقاعي، ط: عام ١٤٠٣هـ، دار قتيبة.

١١٩. تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي -لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، ت/١٣٥٣ هـ، اعتناء: عصام الصبابطي، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار الحديث، القاهرة.

١٢٠. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف -لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، ت/٧٤٢ هـ، تصحيح وتعليق: عبد الصمد شرف الدين ط١، عام ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢١. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأحمد بن عبد الرحيم، ابن العراقي، ت/٨٢٦هـ، تحقيق: عبد الله نوارة، دار مكتبة الرشد، الرياض.

١٢٢. التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية، لسليمان بن خليل بن بطرس، طبعة عام

١٨٨٧م، دار صادر، بيروت.
١٢٣. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة المنورة، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن، أبي الخير السخاوي، ت/٩٠٢هـ، ط١، عام ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٢٤. تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، لعبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصاري، ت/١١٩٥هـ، ط:١، عام ١٣٩٠هـ، تحقيق: محمد العروسي المطوي، المكتبة العتيقة، تونس.
١٢٥. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص أحمد الشافعي المصري، ت/٨٠٤هـ، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، ط١، عام ١٤٠٦هـ، دار حراء، مكة المكرمة.
١٢٦. تحفة المودود بأحكام المولود، لمحمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت/٧٥١هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، عام ١٣٩١هـ، مكتبة دار البيان، دمشق.
١٢٧. تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية، للدكتور عبدالله الحلو، ط١، ١٩٩٩، بيان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
١٢٨. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
١٢٩. التدمرية، (تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع)، لتقي الدين أبي العباس بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي، ت/٧٢٨هـ، تحقيق: د. محمد بن عودة، ط: ٦، عام ١٤٢١هـ، دار مكتبة العبيكان، الرياض.
١٣٠. التدوين في أخبار قزوين، لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، ت/٦٢٣هـ، ط: عام ١٤٠٨هـ، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣١. تذكرة الحُفَّاظ -لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت/٧٤٨ هـ، ط: دار الكتُب العلمية، -التاريخ غير متوفر- بيروت، لبنان.
١٣٢. تذكرة الموضوعات، تذكرة لمحمد طاهر بن علي الهندي الفَتَّنِي، ت/٩٨٦هـ،

ط١، ١٣٤٣هـ، إدارة الطباعة المنيرية.
١٣٣. التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد، الخزرجي شمس الدين القرطبي، ت/٦٧١هـ، تحقيق: الدكتور/ الصادق بن محمد، ط١، عام ١٤٢٥هـ، دار مكتبة دار المنهاج، الرياض.
١٣٤. التذنيب في الفروع على الوجيز للغزالي، لعبد الكريم بن محمد الرافعي ت/٦٢٤هـ، ط١، ١٤٢٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٣٥. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت/٥٤٤هـ، ط١، دار مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.
١٣٦. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوي، المنذري، ت/٦٥٦هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣٧. تسمية أصحاب رسول الله ﷺ، لأبي عيسى بن سوره الترمذي، ت/٢٧٩هـ، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط١، عام ١٤٠٦هـ، دار الجنان، بيروت، لبنان.
١٣٨. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت/٧٦٤هـ، تحقيق: السيد الشرقاوي، ط١، ١٤٠٧هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٣٩. تصحيح لسان العرب، لأحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور، ت/١٣٤٨هـ، ط١، عام ١٤٢٢هـ، دار الآفاق العربية، مصر، القاهرة.
١٤٠. تطور كتابة السيرة النبوية، لعمار عبودي محمد حسين نصار، ط١، عام ١٤١٨هـ، دار الثقافية العامة، بغداد.
١٤١. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، ط١، عام ١٩٩٦م، دار البشائر، بيروت.
١٤٢. التعديل والتجريح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، ت/٤٧٤هـ، تحقيق: د. أبي لبابة حسين، ط١، عام ١٤٠٦هـ، دار اللواء، الرياض.

١٤٣. التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس –رحمه الله–، لعبيد الله بن الحسين أبي القاسم ابن الجلاب المالكي، ت/٣٧٨هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، عام ١٤٢٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤٤. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، ت/٧٧٤هـ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، عام ١٤٢٠هـ، دار طيبة.

١٤٥. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي الميورقي الحميدي، ت/٤٨٨هـ، تحقيق: الدكتورة/ زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، ط١، عام ١٤١٥هـ، دار مكتبة السنة، القاهرة، مصر.

١٤٦. تقريب التهذيب – للحافظ أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني ت/٨٥٢ هـ، تحقيق: خليل مأمون شِيحا، ط ٢، عام ١٤١٧ هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٤٧. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة ت/٨٥٢هـ، ط١، عام ١٤٠٦هـ، دار الرشيد، سوريا.

١٤٨. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبي بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، ت/٦٢٩هـ تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، عام ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية.

١٤٩. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين العراقي، ت/٨٠٦هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط١، عام ١٣٨٩، دار المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

١٥٠. تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، لمحمد بن علي بن محمود، أبي حامد، جمال الدين المحمودي، ت/٦٨٠هـ، ط: عام ١٣٧٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

١٥١. تكملة الإكمال، لمحمد بن عبد الغني البغدادي أبي بكر، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، ط١، عام ١٤١٠هـ، دار جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٥٢. تكملة المعاجم العربية، لرينهارت بيتر آن دُوزِي، ت/١٣٠٠هـ، تعليق: محمد سليم النعيمي، وجمال الخياط، ط١، عام ١٩٧٩هـ، وزارة الثقافة والإعلام،

الجمهورية العراقية.
١٥٣. التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر، القضاعي البلنسي، ت/٦٥٨هـ، تحقيق: عبد السلام الهراس، ط: عام ١٤١٥هـ، دار الفكر للطباعة، لبنان.
١٥٤. تلخيص "تاريخ نيسابُور"، لحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الضبي الطمهاني النيسابوري، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف، بالخليفة النيسابوري، مكتبة ابن سينا، تهران.
١٥٥. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي، بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية.
١٥٦. تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، ت/٥٠٨هـ، ٥٩٧هـ، ط١، عام ١٩٩٧هـ، دار شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
١٥٧. التلقيح لفهم قارئ الصحيح لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، الشهير بسبط ابن العجمي، ت/٨٤١هـ، تحقيق: كمال بن عبد اللطيف بن محمد الدعيس، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير، مقدمة إلى قسم الكتاب والسنة، بجامعة أم القرى.
١٥٨. التلقيح لفهم قارئ الصحيح لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، الشهير بسبط ابن العجمي، ت/٨٤١هـ، تحقيق: نوار بن سعد الجعيد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير لجامعة أم القرى، عام ١٤٣٥هـ.
١٥٩. التلقيح لفهم قارئ الصحيح، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، الشهير بسبط ابن العجمي، ت/٨٤١هـ، نسخة خطية بخط المصنف، محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي، برقم: ٤٣٥، ٤٣٦، وتاريخ نسخها: ٨٢٤هـ.
١٦٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، النمري القرطبي، ت/٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، ط: عام ١٣٨٧هـ، دار وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

١٦١. التنبيه في الفقه الشافعي، لإبراهيم بن علي الفيروزآبادي أبي إسحاق الشيرازي، ت/٤٧٦هـ، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط: عام ١٤٠٣هـ، دار عالم الكتب، بيروت.

١٦٢. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين، علي بن محمد عراق الكناني، ت/٩٦٣هـ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط١، عام ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٣. تنقيح التحقيق في أحاديث العليق، لشمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي، ت/٧٤٤هـ، تحقيق: سامي بن محمد الخباني، ط١، عام ١٤٢٨هـ، دار أضواء السلف، الرياض.

١٦٤. التنوير شرح الجامع الصغير، لمحمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني، أبي إبراهيم عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، ت/١١٨٢هـ، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط١، عام ١٤٣٢هـ، مكتبة دار السلام، الرياض.

١٦٥. تهذيب الأسماء واللغات – لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ت/٦٧٦ هـ، ط ١، عام ١٩٩٦، دار الفكر، بيروت.

١٦٦. تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي، ط١، ١٩٩٦، تحقيق: مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت.

١٦٧. تهذيب التهذيب – للحافظ أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢ هـ، ط١، ١٤٠٤هـ، دار الفكر، بيروت.

١٦٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال – لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، ت/٧٤٢ هـ، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، ط١، عام ١٤٠٠هـ، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان.

١٦٩. تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، ت/٣٧٠هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

١٧٠. تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام، لسعد الملك، أبي نصر علي بن مأكولا، ت/٤٧٥هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، عام ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧١. توجيه النظر إلى أصول الأثر - لطاهر الجزائري الدمشقي، ت/١٣٣٨ هـ، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح أبي غدة، ط١، عام ١٤١٦هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٧٢. توشيح الديباج وحلية الابتهاج، لبدر الدين محمد بن يحيى بن عمر القرافي، ت/١٠٠٨هـ، ط١، عام ١٤٢٥هـ، تحقيق: الدكتور علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية.

١٧٣. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح، الكحلاني ثم الصنعاني، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، ت/١١٨٢هـ، ط١، عام ١٤١٧هـ، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٧٤. توضيح المشتبه، لمحمد بن عبد الله، ابن ناصر الدين، ت/٨٤٢هـ، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط١، عام ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٧٥. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص بن أحمد الشافعي المصري، ت/٨٠٤هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط١، عام ١٤٢٩هـ، دار النوادر، دمشق، سوريا.

١٧٦. التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف، زين العابدين الحدادي المناوي القاهري، ت/١٠٣١هـ، ط: ٣، عام ١٤٠٨هـ، دار مكتبة الإمام الشافعي، الرياض.

١٧٧. ثبت برهان الدين الحلبي، المؤلف، وهو بخط المؤلف في ٧٢٢ صفحة.

١٧٨. الثقات - لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ت/٣٥٤ هـ، ط١، عام ١٣٩٣ هـ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.

١٧٩. جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير، ت/٦٠٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، عام ١٣٩٠هـ، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان.

١٨٠. جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير، أبي جعفر الطبري، ت/٣١٠هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨١. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيد الدمشقي العلائي، ت/٧٦١هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، عام ١٤٠٧هـ، دار عالم الكتب، بيروت.

١٨٢. جامع المسانيد والسنن، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي البصري، ت/٧٧٤هـ، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله، ط٢، عام ١٤١٩هـ، دار خضر، بيروت، لبنان، ومكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

١٨٣. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، عام ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة.

١٨٤. الجامع في الحديث لابن وهب، لأبي محمد بن وهب بن مسلم المصري القرشي، ت/١٩٧هـ، تحقيق: د. مصطفى حسن حسين، ط١، عام ١٤١٦هـ، دار ابن الجوزي، الرياض.

١٨٥. الجامع في العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن أسد الشيباني، ت/٢٤١هـ، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، ط١، عام ١٤٠٨هـ، الدار السلفية، بومباي- الهند.

١٨٦. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد، الخزرجي شمس الدين القرطبي، ت/٦٧١هـ، تحقيق: هشام سمير البخاري، ط: عام ١٤٢٣هـ، دار عالم الكتب، الرياض.

١٨٧. الجبال والأمكنة والمياه، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت/٥٣٨هـ، تحقيق: د. أحمد عبد التواب عوض، ط: عام ١٣١٩هـ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٨٨. جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، لأحمد ابن القاضي المكناسي، ت/١٠٢٥هـ، دار المنصور، الرباط ١٩٧٣.

١٨٩. الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم، ت/٣٢٧ هـ، ط١، ١٢٧١هـ، دائرة العارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

١٩٠. جزء في حديث، ماء زمزم لما شرب له، لشهاب الدين أبي الفضل ابن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، تحقيق: كيلاني محمد خليفة، دار مؤسسة قرطبة.
١٩١. الجمل في النحو، منسوبٌ لأبي عبد الرحمن الخليل بن تميم الفراهيدي البصري، ت/١٧٠هـ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط: ٥، عام ١٤١٦هـ، دار مؤسسة الرسالة.
١٩٢. جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، ت/١٧٠هـ، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
١٩٣. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت/٣٢١هـ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، عام ١٩٨٧هـ، دار العلم للملايين، بيروت.
١٩٤. جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، ت/٤٥٦هـ، تحقيق: لجنة من العلماء، ط١، عام ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩٥. جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة، لعبد الرحمن عبد الجبار الفريوائى، ط:١، عام ١٤٠٠هـ، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء، بالجامعة السلفية، بنارس، الهند.
١٩٦. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ت/٧٥١هـ، ط١، ١٤١٨هـ، دار المعرفة، المغرب.
١٩٧. جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لعلي بن أحمد بن سعيد، ابن حزم، الأندلسي، الظاهري، تحقيق: إحسان عباس، ط١، ١٩٠٠، دار المعارف، مصر.
١٩٨. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، ت/٩٠٢هـ، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، ١٤١٩هـ.
١٩٩. الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة، لمحمد بن أبي بكر بن عبد الله الأنصاري التلمساني المعروف بالبري، ت/بعد ٦٤٥هـ، تعليق: د. محمد التونجي، ط١، عام ١٤٠٣هـ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض.
٢٠٠. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت/٧٥١هـ،

دار مطبعة المدني، القاهرة.

٢٠١. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (طبعت بحاشية عون المعبود)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط٢، ١٣٨٩هـ، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٢٠٢. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، ت/١٢٣٠هـ، دار الفكر.

٢٠٣. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه) لمحمد بن عبد الهادي التتوي، نور الدين السندي، ت/١١٣٨هـ، ط٢، عام ١٤٠٦هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٢٠٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ت/١٢٠٦هـ، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٠٥. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، ت/١١٨٩هـ، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، ط: عام ١٤١٤هـ، دار الفكر، بيروت.

٢٠٦. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الشهير بالماوردي، ت/٤٥٠هـ، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٠٧. الحاوي للفتاوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت/٩١١، ط ١٤٢٤هـ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٢٠٨. الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، ت/٣٧٠هـ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٤، ١٤٠١هـ، دار الشروق، الكويت.

٢٠٩. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، عام ١٣٨٧هِ، دار إحياء

الكتب العربية، مصر.
٢١٠. الحطة في ذكر الصحاح الستة، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسين بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، ت/١٣٠٧هـ، ط١، عام ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١١. حليةُ الأولياء وطبقاتُ الأصفياء – لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت/٤٣٠ هـ، ط: عام ١٤٠٥ هـ، دار الكتاب العربِي، بيروت.
٢١٢. حياة الحيوان الكبرى، لمحمد بن موسى الدميري، أبي البقاء، كمال الدين الشافعي، ت/٨٠٨هـ، ط٢، عام ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١٣. ختم السنن الحافظ ابن ماجه، للعلامة عبد الله سالم البصري، ت/١١٣٤هـ، تحقيق: أ.د. بدر محمد العماش، نشر مجلة الحكمة، ع ١٣، جمادي الثانية، عام ١٤٢٦هـ.
٢١٤. خريدة العجائب وفريدة الغرائب، لسراج الدين أبي حفص بن الوردي، البكري الحلبي، ت/٨٥٢هـ، تحقيق: أنور محمود زناتي، كلية التربية، جامعة عين شمس، ط١، عام ١٤٢٨هـ، دار مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة.
٢١٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت/١٠٩٣هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: ٤، عام ١٤١٨هـ، دار مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢١٦. خزانة التراث، فهرس مخطوطات إلكتروني أصدره مركز الملك فيصل يشتمل على فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم، ويشتمل على معلومات عن المخطوطات وأماكن وجودها.
٢١٧. خطط الشام، لمحمد بن عبد الرزاق بن محمد، كرد علي، ت/١٣٧٢هـ، ط: ٣، عام ١٤٠٣هـ، مكتبة النوري، دمشق.
٢١٨. خلاصة البدر المنير، لابن الملقن سراج الدين الشافعي المصري، ت/٨٠٤هـ، ط١، عام ١٤١٠هـ، دار مكتبة الرشد.
٢١٩. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي الأنصاري، ت/٩٢٣هـ، ط: ٥، عام ١٤١٦هـ، تحقيق: عبد

الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت.
٢٢٠. خلاصة سير سيد البشر، لأبي العباس، محب الدين الطبري، ت/٦٩٤هـ، تحقيق: طلال بن جميل الرفاعي، ط١، عام ١٤١٨هـ، دار مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
٢٢١. الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، ت/٩٢٧هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، عام ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية.
٢٢٢. الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، لمحمد بن علي المعروف بعلاء الدين الحصكفي الحنفي، ت/١٠٨٨هـ، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، عام ١٤٢٣هـ، دار الكتب العلمية.
٢٢٣. درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي، ط:١، عام ١٤٢٣هـ، تحقيق: الدكتور محمود الخليلي، دار الغرب الإسلامي.
٢٢٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة – للحافظ أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢ هـ، عام ١٣٩٢م، مجلس دائرة المعارف العُثمانية، حيدر آباد، الهند.
٢٢٥. دلائل النبوة، لأحمد بن الحسين الخسروجردي الخراساني، أبي بكر البيهقي، ت/٤٥٨هـ، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، ط١، عام ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث.
٢٢٦. الدليل الشافعي على المنهل الصافي، لابن تغري بردي، ت/٨٧٤هـ، تحقيق: فهيم شلتوت، مركز البحوث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٢٢٧. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، لعبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، ط١، عام ١٤١٦هـ، دار ابن عفان، الخبر.
٢٢٨. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد قايماز الذهبي، ت/٧٤٨هـ، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، ط٢، عام ١٣٨٧هـ، دار مكتبة النهضة الحديثة، مكة.
٢٢٩. ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث، لعبد الغني النابلسي، ط١، عام

١٣٥٢هـ، مطبعة جمعية النشر والتأليف الأزهرية.
٢٣٠. ذخيرة الحفاظ، (من الكامل لابن عدي)، لأبي الفضل محمد بن طاهر، المعروف بابن القيسراني، ت/٥٠٧هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، ط١، عام ١٤١٦هـ، دار السلف، الرياض.
٢٣١. الذخيرة، لأبي العباس شهاب الدين، الشهير بالقرافي، ت/٦٨٤هـ، تحقيق: جماعة من المحققين، ط١، عام ١٩٩٤هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٢٣٢. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، ت/٣٨٥هـ، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، ط١، عام ١٤٠٦هـ، دار مؤسسة الثقافية، بيروت، لبنان.
٢٣٣. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين الحسني الفاسي، ت/٨٣٢هـ، ط:١، عام ١٤١٠هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٣٤. ذيل الكاشف، للحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، ت/٨٢٦هـ، تحقيق: بوران الضناوي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية.
٢٣٥. ذيل طبقات الحفاظ للحافظ لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.
٢٣٦. ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي، ت/٧٩٥هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، عام ١٤٢٥، مكتبة العبيكان، الرياض.
٢٣٧. رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبي بكر ابن منجويه، ت/٤٢٨هـ، ط١، ١٤٠٧هـ، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت.
٢٣٨. رحلة ابن جبير، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي، ت/٦١٤هـ،
مكتبة الهلال، بيروت.

٢٣٩. رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر عابدين الدمشقي، ت/١٢٥٢هـ، ط٢، عام ١٤١٢هـ، دار الفكر، بيروت.
٢٤٠. الرد الوافر، على من زعم: بأن من سمي ابن تيمية "شيخ الإسلام" كافر، لابن ناصر الدين الدمشقي، ت/٨٤٢هـ، ط١، عام ١٣٩٣هـ، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.
٢٤١. رسالة العبادات الشرعية والفرق بينها وبين البدعية، لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت/٧٢٨هـ، تعليق: محمد رشيد رضا، ط١، دار مكتبة ابن الجوزي، الاحساء، الدمام.
٢٤٢. الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، (مطبوع ضمن الفتوى الحموية الكبرى)، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم، بن محمد ابن تيمية الحراني الدمشقي، ت/٧٢٨هـ، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة، ط: ٦، مطبعة المدني، القاهرة.
٢٤٣. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني، ت/١٣٤٥هـ، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، ط: ٦، عام ١٤٢١هـ، دار البشائر الإسلامية.
٢٤٤. الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي ت/٢٠٤هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، ١٣٥٨هـ، مكتبة الحلبي مصر.
٢٤٥. رسوم التحديث في علوم الحديث، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم الجعبري، ت/٧٣٢هـ، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار ابن حزم، لبنان، بيروت.
٢٤٦. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لشمس الدين أبي عبد الله قايماز الذهبي، ت/٧٤٨هـ، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، ط١، عام ١٤١٢هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.
٢٤٧. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ت/٥٨١هـ، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، ط١، عام

١٤٢١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٤٨. الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمد بن عبد المنعم الحميري، ت/٩٠٠هـ، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، ١٩٨٠هـ، دار مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت.
٢٤٩. روضة الحكام وزينة الأحكام، لأبي نصر القاضي شريح بن عبد الكريم الروياني، ت/٥٠٥هـ، دراسة وتحقيق: محمد بن أحمد بن حاسر السهلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه، عام ١٤١٩هـ، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٢٥٠. روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت/٦٧٦هـ، تحقيق: زهير الشاويش، ط: ٣، عام ١٤١٢هـ، دار المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان.
٢٥١. زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ت/٧٥١هـ، ط٢٧، عام ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٥٢. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، ت/٣٧٠هـ، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.
٢٥٣. الزهر النضر في حال الخضر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، تحقيق: صلاح مقبول أحمد، ط١، عام ١٤٠٨هـ، دار مجمع البحوث الإسلامية، جوغابائي نيو دلهي، الهند.
٢٥٤. زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه، لدكتور مفسر بن غرم الله الدميني، دار الرياض.
٢٥٥. الزيادات على كتاب المزني، لأبي بكر، عبد الله بن محمد النيسابوري، ت/٣٢٤هـ، تحقيق: د. خالد بن هايف بن عريج المطيري، ط١، عام ١٤٢٦هـ، دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت.
٢٥٦. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي، ت/٩٤٢هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١، عام ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٧. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت/٣٩٢هـ، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٥٨. سلسلة الأحاديث الصحيحة، للشيخ العلامة الألباني، ت/١٤٢٠هـ، ط١، عام ١٤١٥هـ، دار مكتبة المعارف، الرياض.
٢٥٩. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للشيخ العلامة الألباني، ت/١٤٢٠هـ، ط١، عام ١٤١٢هـ، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٢٦٠. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، ت/٢٧٥، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، ط١، ١٤٣٠هـ، دار الرسالة العالمية.
٢٦١. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت/٢٧٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٦٢. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت/٢٧٩هـ، تحقيق: أحمد شاكر، ط٢، ١٣٩٥هـ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٢٦٣. سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد ابن ماجه، ت/٢٧٣هـ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط١، ١٤٠٤، شركة الطباعة العربية السعودية.
٢٦٤. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت/٤٥٨هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٢، عام ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٦٥. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين – لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي المعروف بابن الجنيد، ت/٢٦٠ هـ، تحقيق الدكتور: أحمد محمد نور سيف، ط١، عام ١٤٠٨هـ، دار مكتبة الدار، المدينة المنورة.
٢٦٦. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، ت/٢٧٥هـ، ط١، عام ١٤٠٣هـ، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، دار الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٢٦٧. سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، لأحمد بن محمد بن أحمد، أبي بكر المعروف بالبرقاني، ت/٤٢٥هـ، تحقيق: عبد الرحيم محمد، ط١، عام ١٤٠٤هـ، دار كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان.
٢٦٨. سؤالات الحاكم للدارقطني ت/٣٨٥هـ، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري

ت/٤٠٥هـ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، عام ١٤٠٤ هـ، دار مكتبة المعارف، الرياض.

٢٦٩. سؤالات حمزة بن يوسف السَّهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق: د. موفق بن عبد الله، ط١، عام ١٤٠٤ هـ، دار مكتبة المعارف، الرياض.

٢٧٠. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبي عبد الله الذهبي، ت/٧٤٨ هـ، تحقيق: جمعٍ من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط ٩، عام ١٤١٣هـ، دار مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٢٧١. سيرة ابن إسحاق، لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني، ت/١٥١هـ، تحقيق: سهيل زكار، ط١، ١٣٩٨هـ، دار الفكر، بيروت.

٢٧٢. السيرة الحلبية، لعلي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، ت/١٠٤٤هـ، ط٢، عام ١٤٢٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧٣. السيرة النبوية لابن هشام، لعبد الملك بن هشام الحميري المعافري، أبي محمد، جمال الدين، ت/٢١٣هـ، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ، ط: ٣، عام ١٣٧٥هـ، دار شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٢٧٤. السيرة النبوية، لشرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، ت/٧٠٥هـ، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط١، عام ١٤١٦هـ، دار الصابوني، حلب، سوريا.

٢٧٥. الشاهنامة ملحمة الفرس الكبرى، لأبي القاسم الفردوسي، ترجمة: سمير مالطي، ط١-٢، عام ١٩٧٧- ١٩٧٩، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٧٦. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر ابن سالم مخلوف، ت/١٣٦٠هـ، تعليق: عبد المجيد خيالي، ط١، عام ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، لبنان.

٢٧٧. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، لإبراهيم بن موسى بن أيوب الشافعي، ت/٨٠٢هـ، تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط١، عام ١٤١٨هـ، دار مكتبة الرشد.

٢٧٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، ت/١٠٣٢هـ، ط عام ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق.

٢٧٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، الأشموني الشافعي، ت/٩٠٠هـ، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

٢٨٠. شرح الدماميني على مغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدماميني، ت/٨٢٨هـ، تعليق: أحمد عزو عناية، ط١، عام ١٤٢٨هـ، دار مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

٢٨١. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، ط١، عام ١٤٢٤هـ، دار مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٢٨٢. شرح السنة، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين البغوي الشافعي، ت/٥١٦هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، ط٢، عام ١٤٠٣هـ، دار المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.

٢٨٣. شرح الشفا، لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، ت/١٠١٤هـ، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨٤. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، ت/٧٤٣هـ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض.

٢٨٥. شرح حديث النزول، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم، بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت/٧٢٨هـ، ط: ٥، عام ١٣٩٧هـ، دار المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٢٨٦. شرح سنن أبي داود، لأبي محمد محمود بن أحمد الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، ت/٨٥٥هـ، تحقيق: أبي المنذر خالد، ط١، عام ١٤٢٠هـ، دار مكتبة الرشد، الرياض.

٢٨٧. شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، ت/٧١٥هـ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، عام ١٤٢٥هـ، دار مكتبة الثقافة الدينية.

٢٨٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد الجوجري القاهري، ت/٨٨٩هـ، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط١، عام ١٤٢٣هـ، دار عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٢٨٩. شرح صحيح البخاري، لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، ت/٤٤٩هـ، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، ط٢، عام ١٤٢٣هـ، دار مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

٢٩٠. شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِي عِيَاض المسَمَّى إِكمَالُ المعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، أبي الفضل، ت/٥٤٤هـ، تحقيق: الدكتور يَحْيَى إِسْمَاعِيل، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

٢٩١. شرح علل الترمذي -لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي الدمشقي ت/٧٩٥ هـ، تحقيق الدكتور: همام عبد الرحيم سعيد، ط ٢، عام ١٤٢١ هـ، دار مكتبة الرشد، الرياض.

٢٩٢. شرح لامية العرب لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، تحقيق: محمود محمد العامودي، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج٤١، جـ١.

٢٩٣. شرح مشكل الوسيط، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ت/٦٤٣هـ، تحقيق: د. عبد المنعم خليفة، ط١، عام ١٤٣٢هـ، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية.

٢٩٤. شرح معاني الآثار، لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، ط١، عام ١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩٥. شرف أصحاب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي، ت/٤٦٣هـ، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.

٢٩٦. شرف المصطفى، لعبد الملك بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الخركوشي، أبي سعيد، ت/٤٠٧هـ، ط١، عام ١٤٢٤هـ، دار البشائر الإسلامية، مكة المكرمة.
٢٩٧. شروط الأئمة الخمسة لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، ت/٥٨٤، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٩٨. شروط الأئمة الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ت/٥٠٧هـ، ط١، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٩٩. شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين، الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي، ت/٤٥٨هـ، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، ط١، عام ١٤٢٣هـ، دار مكتبة الرشد، الرياض.
٣٠٠. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للعلامة القاضي أبي الفضل عياض اليحصبي ت/٥٤٤هـ، ط١٤٠٩هـ، دار الفكر، بيروت لبنان.
٣٠١. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، ت/١٠٦٩هـ، تحقيق: د. محمد كشاش، ط١، عام ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٠٢. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، لمحمد بن عيسى بن سورة، الترمذي، ت/٢٧٩هـ، تحقيق: سيد بن عباس الجليمي، ط١، عام ١٤١٣هـ، دار المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.
٣٠٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك، أبي عبد الله الجياني، ت/٦٧٢هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة.
٣٠٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت/٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: ٤، عام ١٤٠٧هـ، دار العلم للملايين، بيروت.
٣٠٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٢، ١٤١٤هـ، دار مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٠٦. صفة الصفوة، ابن الجوزي، لعبد الرحمن بن علي بن محمد أبي الفرج، ط٢، عام ١٤٢١هـ، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة.
٣٠٧. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لعثمان ابن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، ت/٦٤٣هـ، تحقيق: مرفق عبد الله، ط٢، عام ١٤٠٨هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٣٠٨. ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي ا لإشبيلي، أبي الحسن المعروف بابن عصفور، ت/٦٦٩هـ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، عام ١٩٨٠هـ، دار الأندلس.
٣٠٩. الضعفاء (وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي)، لعبيد الله بن عبد الكريم الرازي أبي زرعة، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، ط١، عام ١٤٠٢هـ، دار الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٣١٠. الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت/٢٥٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، عام ١٣٩٦هـ، دار الوعي، حلب.
٣١١. الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي، ت/٣٢٢هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، عام ١٤٠٤هـ، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
٣١٢. الضعفاء والمتروكين – لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت/٣٠٣ هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، عام ١٣٩٦هـ، دار الوعي، حلب.
٣١٣. الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، لأحمد محرم الشيخ ناجي، ط: ٥.
٣١٤. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع – للحافظ شمسُ الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي، ت/٩٠٢ هـ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان. –التاريخ غير متوفر–.
٣١٥. الطب من الكتاب والسنة، لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي، ت/٦٢٩هـ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط: ٣، عام ١٤١٤هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣١٦. طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث، لأبي بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي، ت/٣٠١هـ، ط١، عام ١٩٨٧م، تحقيق: سكينة الشهابي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
٣١٧. طبقات الحفاظ لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، ت/٩١١هـ، ط١، عام ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣١٨. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي ت/٧٧١هـ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، عام ١٤١٣هـ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
٣١٩. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، ت/٨٥١هـ، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط١، عام ١٤٠٧هـ، دار عالم الكتب، بيروت.
٣٢٠. طبقات الفقهاء الشافعية، القاضي أبي عاصم محمد بن أحمد العبادي الشافعي، ت ٤٥٨هـ، مخطوط محفوظ في مكتبة برلين تحت رقم: ٢٩٥ S.
٣٢١. الطبقات الكبرى (القسم المتمم) لمحمد بن سعد بن منيع الزهري المعروف بابن سعد، ت/٢٣٠هـ، تحقيق الدكتور: زياد محمد منصور، ط ٢، عام ١٤٠٨هـ، دار مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
٣٢٢. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها – لأبي محمد عبد الله بن محمد جعفر الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ت/٣٦٩هـ، تحقيق الدكتور: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، ط ٢، عام ١٤١٢هـ، دار مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٣٢٣. طبقات المفسرين للداوودي، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، ت/٩٤٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٢٤. طبقات النحويين واللغويين، لمحمد بن الحسن بن عبيد الله، مذحج الزبيدي الأندلسي، الإشبيلي، ت/٣٧٩هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف.
٣٢٥. طرح التثريب في شرح التقريب، لأبي الفضل زين الدين العراقي، ت/٨٠٦هـ، دار

الفكر العربي.
٣٢٦. طيبة مدينة الرسول ﷺ، للدكتور أحمد الخاني، ورقة بحث، "المدينة المنورة عاصمة الثقافة الإسلامية، لعام ١٤٣٤هـ" منشور على موقع الألوكة الإلكتروني.
٣٢٧. عارضة الأحوذي للقاضي محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي، ت/٥٤٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٢٨. العبر في خبر من غير، لشمس الدين أبي عبد الله قايماز الذهبي، ت/٧٤٨هـ، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٢٩. العدة شرح العمدة، لعبد الرحمن بن إبراهيم، المقدسي، ت/٦٢٤هـ، ط: عام ١٤٢٤هـ، دار الحديث، القاهرة.
٣٣٠. العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة
لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني الحنبلي، ت/٧٢٨هـ، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، ط٢، ١٤٢٠هـ، أضواء السلف، الرياض.
٣٣١. علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى الترمذي، ت/٢٧٩هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبي المعاطي النووي، ومحمود خليل الصعيدي، ط١، عام ١٤٠٩هـ، دار عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
٣٣٢. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لجمال الدين أبي الفرج، الجوزي، ت/٥٩٧هـ، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط٢، عام ١٤٠١هـ، دار إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان.
٣٣٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية – لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت/٣٨٥ هـ، تحقيق الدكتور: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط١، عام ١٤٠٥هـ، دار طيبة، الرياض.
٣٣٤. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قايماز الذهبي، تحقيق: أبي محمد أشرف بن عبد المقصود، ت/٧٤٨هـ، ط١، عام ١٤١٦هـ، مكتبة أضواء السلف، بالرياض.

٣٣٥. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، ت/٨٥٥هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٣٦. عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، لإبراهيم بن حسن البقاعي، ت/٨٨٥هـ، تحقيق: الدكتور حسن حبسي، ط١، عام ١٤٢٢هـ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.
٣٣٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد أشرف بن أمير بن علي، أبي عبد الرحمن العظيم آبادي، ت/١٣٢٩هـ، ط٢، عام ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٣٨. عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، لمحمد بن محمد بن محمد بن أحمد، فتح الدين، ابن سيد الناس، ت/٧٣٤هـ، ط١، عام ١٤١٤هـ، دار القلم، بيروت.
٣٣٩. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لأحمد بن القاسم الخزرجي، أبي العباس بن أبي أصيبعة، ت/٦٦٨هـ، تحقيق: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت.
٣٤٠. غاية الإحكام في أحاديث الأحكام، للإمام محب الدين أبي جعفر الطبري، ت/٦٩٤هـ، تحقيق: د. حمزة أحمد الزين، ط١، عام ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٤١. غاية السول في خصائص الرسول ﷺ، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص، عمر بن علي الشافعي المصري، ت/٨٠٤هـ، تحقيق: عبد الله بحر الدين، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.
٣٤٢. غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد البستي المعروف بالخطابي، ت/٣٨٨هـ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، ط: عام ١٤٠٢هـ، دار الفكر.
٣٤٣. غريب الحديث، لأبي عُبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي، ت/٢٢٤هـ، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط١، ١٣٨٤هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.
٣٤٤. غريب الحديث، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي، ت/٥٩٧هـ،

تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، عام ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٤٥. الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، ت/٤٠١هـ، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط: عام ١٤١٩هـ، دار مكتبة نزار مصطفى الباز.

٣٤٦. غنية الملتمس ايضاح الملتبس، لأبي بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، ت/٤٦٣هـ، تحقيق: د. يحيى بن عبد الله البكري، ط١، عام ١٤٢٢هـ، دار مكتبة الرشد، السعودية، الرياض.

٣٤٧. غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بشكوال الخزرجي، ت/٥٧٨هـ، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين ط١، عام ١٤٠٧هـ، عالم الكتب، بيروت.

٣٤٨. الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي، لأبي محمد عبد الغني بن مروان الأزدي المصري، ت/٤٠٩هـ، تحقيق: د. حمزة أبي الفتح بن حسين، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار المنارة.

٣٤٩. الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت/٥٣٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، لبنان.

٣٥٠. فتاوى الإمام النووي المسماة: (بالمسائل المنثورة)، لأبي زكريا محيي بن شرف النووي، ت/٦٧٦هـ، تحقيق: محمد الحجاز، ط: ٦، عام ١٤١٧هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٣٥١. الفتاوى الكبرى لابن تيمية، لتقي الدين أبي العباس بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحنبلي، ت/٧٢٨هـ، ط١، عام ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية.

٣٥٢. الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، ط٢، عام ١٣١٠هـ، دار الفكر.

٣٥٣. فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي، ت/٣٩٥هـ، ط١، ١٤١٧هـ، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض.

٣٥٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي العسقلاني الشافعي، ط: عام ١٣٧٩هـ، دار المعرفة، بيروت.
٣٥٥. فتح العزيز بشرح الوجيز، لأبي حامد الغزالي، ت/٥٠٥هـ، تحقيق: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، ت/٦٢٣هـ، دار الفكر.
٣٥٦. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي – لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت/٩٠٢ هـ، ط١، عام ١٤٠٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٥٧. فتوح البلدان، لأحمد بن يحي بن جابر بن داود البلاذُري، ت/٢٧٩هـ، ط: عام ١٩٨٨م، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
٣٥٨. فردوس الأخبار بمأثور الخطاب، لشيرويه بن شهردار، أبي شجاع الديلمي الهمذاني، ت/٥٠٩هـ، (وبحاشيته مسند الفردوس وتسديد القوس) تحقيق: فواز أحمد زمرلي ومحمد المعتصم البغدادي، ط١، عام ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٥٩. الفصل للوصل المدرج في النقل، لأبي بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي، ت/٤٦٣هـ، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، ط١، عام ١٤١٨هـ، دار الهجرة.
٣٦٠. فقه السنة، لسيد سابق، ت/١٤٢٠هـ، ط: ٣، عام ١٣٩٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٣٦١. فقه اللغة وسر العربية، لعبد الملك بن محمد أبي منصور الثعالبي، ت/٤٢٩هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، عام ١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي.
٣٦٢. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، قسم الحديث النبوي، مؤسسة آل البيت، عمان، عام ١٩٩١م.
٣٦٣. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي الكتاني، ت/١٣٨٢هـ، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، عام ١٩٨٢هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٣٦٤. الفهرست، لأبي الفرج البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم،

ت/٤٣٨هـ، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط٢، عام ١٤١٧هـ، دار المعرفة بيروت، لبنان.

٣٦٥. فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد الملقب بصلاح الدين، ت/٧٦٤هـ، تحقيق: إحسان عباس، ط١، عام ١٩٧٤هـ، دار صادر، بيروت.

٣٦٦. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، ط: ٣، عام ١٤٠٧هـ، دار المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٦٧. الفوائد المنتقاة الحسان الصحاح والغرائب، (الخلعيات)- لعلي بن الحسن بن الحسين، أبي الحسن الخلعي الشافعي، ت/٤٩٢هـ، مخطوط محفوظ بالمكتبة الأزهرية تحت رقم: (٦٥٩) ٢٧١٢ حديث، القاهرة.

٣٦٨. فوائد حديث أبي عمير، لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بـ ابن القاصٍّ، ت/٣٣٥هـ، تحقيق: صابر أحمد البطاوي، ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة السنة، القاهرة.

٣٦٩. القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت/٨١٧هـ، ط ٨، عام ١٤٢٦هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت، لبنان.

٣٧٠. قاموس المصطلحات اليومية (فرهنگ اصطلاحات روز) فارسي – عربي، لمحمد غفراني، وسيد مرتضى شيرازي، ط ١٣، ١٣٨٠ هـ ش، مؤسسة أمير كبير للنشر، طهران.

٣٧١. قاموس عميد اللغوي (فرهنگ لغات عميد)، لحسن عميد، ط١٣٦٢ هـ ش، مؤسسة أمير كبير للنشر، طهران.

٣٧٢. القانون في الطب، لحسين بن عبد الله بن سينا، أبي علي، الفيلسوف الرئيس، ت/٤٢٨هـ، تحقيق: محمد أمين الضناوي، ط١، عام ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧٣. قبيلة مزينة في الجاهلية والإسلام، لمساعد بن مسلم البهيمة الحصيني المزني، ط١، عام ١٤٠٨هـ، دار المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

٣٧٤. القرى لقاصد أم القرى، لأبي العباس أحمد محب الدين الطبري، ت/٦٩٤هـ، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
٣٧٥. قصص الأنبياء، (المسمى بالعرائس المجالس)، لأبي إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري الثعلبي، ت/٤٢٧هـ، مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة.
٣٧٦. قصص الأنبياء، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، ت/٧٧٤هـ، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، ط١، عام ١٣٨٨هـ، مطبعة دار التأليف، القاهرة.
٣٧٧. قلائد العقيان، لفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبي محمد، ت/٢٤٧هـ، ط: عام ١٢٨٤هـ، طبعة مصر.
٣٧٨. قواعد الإملاء، لعبد السلام محمد هارون، ت/١٤٠٨هـ، ط: عام ١٩٩٣م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٣٧٩. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أبي عبد الله شمس الدين، وحاشيته لسبط ابن العجمي، ط١، عام ١٤١٣هـ، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جده.
٣٨٠. الكافي في فقه الإمام أحمد، لأبي محمد موفق الدين بن قدامة الجماعيلي، المقدسي، ت/٦٢٠هـ، ط١، عام ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية.
٣٨١. الكافية في علم النحو، لابن الحاجب جمال الدين بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، ت/٦٤٦هـ، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، عام ٢٠١٠م، مكتبة الآداب، القاهرة.
٣٨٢. الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم، الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، ت/٦٣٠هـ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٣٨٣. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده، الهُذَلي اليشكري المغربي، ت/٤٦٥هـ، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، ط١، ١٤٢٨هـ، مؤسسة سما،

القاهرة.
٣٨٤. الكبائر، لشمس الدين أبي عبد الله محمد الذهبي، ت/٧٤٨هـ، دار الندوة الجديدة، بيروت.
٣٨٥. كتاب الأفعال، لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، تحقيق: دكتور حسين محمد محمد شرف، ط: عام ١٣٩٥هـ، دار الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، القاهرة.
٣٨٦. كتاب الأفعال، لعلي بن جعفر بن علي السعدي، أبي القاسم، المعروف بابن القطاع الصقلي، ت/٥١٥هـ، ط١، عام ١٤٠٣هـ، دار عالم الكتب.
٣٨٧. كتاب الحواشي على سنن الحفاظ ابن ماجه، لبرهان الدين الحلبي، وهو كتابنا هذا، وقد تقدم وصف نسختها في قسم الدراسة.
٣٨٨. كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٣٨٩. كتاب النخلة، لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، ت/٢٥٥هـ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، ١٤٢٢هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٣٩٠. الكتاب: غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت/٢٧٦هـ، تحقيق: أحمد صقر، ط١٣٩٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٩١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود الزمخشري جار الله، ت/٥٣٨هـ، ط: ٣، عام ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٩٢. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لإسماعيل بن محمد أبي الفداء الجراحي العجلوني الدمشقي، ت/١١٦٢هـ، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد، ط١، عام ١٤٢٠هـ، دار المكتبة العصرية.
٣٩٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون – لمصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة، ت/١٠٦٧هـ، ط: عام ١٩٤١هـ، دار الكُتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٩٤. كشف المشكل من حديث الصحيحين، لجمال الدين أبي الفرج بن الجوزي، ت/٥٩٧هـ، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض.
٣٩٥. كفاية النبيه في شرح التنبيه، لأحمد بن محمد أبي العباس المعروف بابن الرفعة، ت/٧١٠هـ، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، ط١، عام ٢٠٠٩م، دار الكتب العلمية.
٣٩٦. كناشة النوادر، لـ عبد السلام محمد هارون، ت/١٤٠٨هـ، ط١، ١٤٠٥م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٩٧. كنوز الذهب في تاريخ حلب، لأحمد بن إبراهيم أبي ذر سبط ابن العجمي، ت/٨٨٤هـ، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار القلم، حلب.
٣٩٨. الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد، الأنصاري الدولابي الرازي، ت/٣١٠هـ، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
٣٩٩. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف، شمس الدين الكرماني، ت/٧٨٦هـ، ط١- ٢، عام ١٣٥٦هـ -١٤٠١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنا.
٤٠٠. الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لبركات بن أحمد زين الدين ابن الكيال، ت/٩٢٩هـ، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، ط١، عام ١٩٨١هـ، دار المأمون، بيروت.
٤٠١. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٠٢. لامية العرب للشنفري، شرح ودراسة: أ. د. عبد الحليم حفني، ط١، عام ١٤٢٩هـ، مكتبة الآداب، القاهرة.
٤٠٣. اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير، ت/٦٣٠هـ، دار صادر، بيروت، لبنان.
٤٠٤. اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين، بن عادل الحنبلي الدمشقي

النعماني، ت/٧٧٥هـ، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٤٠٥. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، ت/٦١٦هـ، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، ١٩٩٥م، دار الفكر، دمشق، سورية.
٤٠٦. لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ، لابن فهد المكي، ت/٨٧١هـ، المطبوع مع ذيول التذكرة للذهبي، بعناية: حسام الدين القدسي.
٤٠٧. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، الرويفعي الإفريقي، ت/٧١١هـ، ط: ٣، عام ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت.
٤٠٨. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، ط٢، عام ١٣٩٠هـ، دار مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.
٤٠٩. لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام للقاشاني، ط١، عام ١٤٢٦هـ، تحقيق: أ.د. أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية.
٤١٠. اللطائف في اللغة، لأحمد بن مصطفى اللبابيدي الدمشقي، ت/١٣١٨هـ، دار الفضيلة، القاهرة.
٤١١. لغت نامه دهخدا (قاموس اللغة الفارسي الإلكتروني) /http://parsi.wiki
٤١٢. الكتاب: ليس في كلام العرب، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، ت/٣٧٠هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، ١٣٩٩، مكة المكرمة.
٤١٣. ما تمسُّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري – لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ت/٦٧٦ هـ، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد الحلبي، ط دار الفكر، عمان، توزيع دار الكتب العلمية، بيروت، التاريخ غير متوفر.
٤١٤. المبدع شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد، برهان الدين، ت/٨٨٤هـ، ط: عام ١٤٢٣هـ، دار عالم الكتب، الرياض.
٤١٥. المبسوط، لمحمد بن أحمد الأئمة السرخسي، ت/٤٨٣هـ، ط: عام ١٤١٤هـ، دار المعرفة، بيروت.

٤١٦. المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، ت/٤٦٣هـ، تحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار القادري، دمشق.
٤١٧. متن أبي شجاع المسمى الغاية والتقريب، لأحمد بن الحسين بن أحمد، أبي شجاع، الأصفهاني، ت/٥٩٣هـ، دار عالم الكتب.
٤١٨. متن الخرقي على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، لأبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي، ت/٣٣٤هـ، ط: عام ١٤١٣هـ، دار الصحابة للتراث.
٤١٩. المثلث، لابن السيد البطليوسي، ت/٥٢١هـ، تحقيق: د. صلاح مهدي الفرطوسي، ط: عام ١٤٠٣هـ، دار الرشد للنشر.
٤٢٠. المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد الدينوري المالكي، ت/٣٣٣هـ، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط: عام ١٤١٩هـ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
٤٢١. المجتبى من السنن لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، النسائي، ت/٣٠٣هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، ط٢، عام ١٤٠٦هـ، دار مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
٤٢٢. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد البستي، ت/٣٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، عام ١٣٩٦هـ، دار الوعي، حلب.
٤٢٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين، الهيثمي، ت/٨٠٧هـ، تحقيق: حسام الدين القدسي، ط: عام ١٤١٤هـ، دار مكتبة القدسي، القاهرة.
٤٢٤. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.
٤٢٥. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدين، الفتني الكجراتي، ت/٩٨٦هـ، ط: ٣، عام ١٣٨٧هـ، دار مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٤٢٦. مجمل اللغة لابن فارس، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين، ت/٣٩٥هـ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن، ط٢، عام ١٤٠٦هـ، دار مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٢٧. مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت/٧٢٨هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: عام ١٤١٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة.

٤٢٨. المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت/٦٧٦هـ، دار الفكر.

٤٢٩. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ت/١٤٢١هـ، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، ط١٤١٣هـ، دار الوطن، دار الثريا.

٤٣٠. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت/٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٣١. المحلى، لعلي بن أحمد بن سعيد، أبو محمد، ابن حزم القرطبي، الأندلسي، الظاهري، ت/٤٥٦هـ، دار الفكر، بيروت.

٤٣٢. المحيط في اللغة، لكافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد، ت/٣٨٥هـ، تحقيق: محمد حسن، ط١، عام ١٣٩٥هـ، دار مطبعة المعارف، بغداد.

٤٣٣. مختصر الكامل في الضعفاء، لأحمد بن علي بن عبد القادر، تقي الدين المقريزي، ت/٨٤٥هـ، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط١، عام ١٤١٥هـ، دار مكتبة السنة، مصر، القاهرة.

٤٣٤. مختصر المزني، لإسماعيل بن يحيى أبي إبراهيم المزني، ت/٢٦٤هـ، (ملحق بكتاب الأم للشافعي)، لمحمد بن إدريس الشافعي أبي عبد الله، ط: عام ١٣٩٣هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤٣٥. مختصر المعاني، للبيب مسعود بن عمر التفتازاني، ت/٧٩٢هـ، مع الحاشية: لشيخ الهند محمود حسن، ط١، عام ١٤٣١هـ، دار مكتبة البشرى، كراتشي،

باكستان.
٤٣٦. مختصر سنن أبي داود، للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي، أبي محمد زكي الدين المنذري، ت/٦٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
٤٣٧. المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء عماد الدين، ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد صاحب حماة، ت/٧٣٢هـ، ط١، دار المطبعة الحسينية المصرية.
٤٣٨. المختصر في أخبار البشر، للملك المؤيد عماد الدين إسماعيل ابن علي المعروف بأبي الفداء، ت/٧٣٢هـ، تحقيق: د. محمد زينهم محمد عزب، ط١، دار المعارف، القاهرة.
٤٣٩. مختصر ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه، لمحمد عبد الرشيد النعماني، ت/١٤٢٠هـ، ط١، ٢٠٠٧، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
٤٤٠. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٤١. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب شمس الدين ابن قيم الجوزية، ت/٧٥١هـ، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط: ٣، عام ١٤١٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٤٤٢. المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، ت/٤٠٥هـ، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الاسكندرية.
٤٤٣. المدخل، لأبي عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، ت/٧٣٧هـ، دار التراث.
٤٤٤. المدلسين، لأحمد بن عبد الرحيم الكردي الرازياني، ثم المصري، أبي زرعة ولي الدين، ابن العراقي، ت/٨٢٦هـ، تحقيق: د. رفعت فوزي، ود. نافذ حسين حماد، ط١، عام ١٤١٥هـ، دار الوفاء.

٤٤٥. المدونة، للإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني، ت/١٧٩هـ، ط١، عام ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية.
٤٤٦. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عنيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي، ت/٧٦٨هـ، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٤٤٧. مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، ت/٤٥٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٤٨. المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمن الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، ت/٣٢٧هـ، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، ط١، عام ١٣٩٧هـ، دار مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٤٩. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لعبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفي الدين، ت/٧٣٩هـ، ط:١، عام ١٤١٢هـ، دار الجيل، بيروت.
٤٥٠. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري، ت/١٤١٤هـ، ط: ٣، عام ١٤٠٤هـ، دار إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند.
٤٥١. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد، ت/١٠١٤هـ، ط١، عام ١٤٢٢هـ، دار الفكر بيروت، لبنان.
٤٥٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، عام ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٥٣. المسالك في شرح موطأ مالك، لمحمد بن عبد الله بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، ت/٥٤٣هـ، تعليق: محمد بن الحسين، وعائشة بنت الحسين، ط١، عام ١٤٢٨هـ، دار الغرب الإسلامي.
٤٥٤. المسالك والممالك، لأبي إسحاق إبراهيم، الفارسي الاصطخري، المعروف بالكرخي، ت/٣٤٦هـ، ط: عام ٢٠٠٤م، دار صارد، بيروت.

٤٥٥. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، لأبي عبد الله أحمد بن محمد، الشيباني، ت/٢٤١هـ، دار العلمية، الهند.
٤٥٦. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، لإسحاق بن منصور بن بهرام، المعروف بالكوسج، ت/٢٥١هـ، ط١، عام ١٤٢٥هـ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٤٥٧. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، لأبي داود سليمان بن الأشعث، السجستاني، ت/٢٧٥هـ، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، ط١، عام ١٤٢٠هـ، دار مكتبة ابن تيمية، مصر.
٤٥٨. المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٥٩. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لحافظ ابن النجار البغدادي، ت/٧٤٩ هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان
٤٦٠. المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، ت/٨٢٦هـ، تحقيق:الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر، ط١، ١٤١٤هـ، دار الوفاء، دار الأندلس الخضراء.
٤٦١. مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي البصري، ت/٢٠٤هـ، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار هجر، مصر.
٤٦٢. مسند أحمد بن حنبل، لمسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، دار مؤسسة قرطبة، القاهرة.
٤٦٣. مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البصري، البزار، ت/٢٩٢هـ، تحقيق: علي بن نايف الشحود.
٤٦٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، ت/٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٦٥. مشارق الأنوار على صِحاح الآثار – للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، ت/٥٤٤هـ، ط المكتبة العتيقة ودار التراث. –المعلومات ناقصة–.

٤٦٦. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لمحمد بن حبان بن الدارمي، البُستي، ت/ ٣٥٤هـ، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، ط١، عام ١٤١١هـ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة.

٤٦٧. مشتبه النسبة، والمختلف والمؤتلف، لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي، مخطوط محفوظ بدار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم: ٦٧٧٤، وتاريخ نسخها: ٦١٦هـ، عندي منه نسخة رقمية.

٤٦٨. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين البوصيري الكناني، ت/٨٤٠هـ، تحقيق: محمد المنتقي الكشناوي، ط٢، عام ١٤٠٣هـ، دار العربية، بيروت.

٤٦٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد الحموي، أبي العباس، ت/٧٧٠هـ، دار المكتبة العلمية، بيروت.

٤٧٠. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢هـ، تحقيق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية، ط١، عام ١٤٢٠هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع.

٤٧١. مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لإبراهيم بن يوسف بن أدهم، أبي إسحاق ابن قرقول، ت/٥٦٩هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط١، عام ١٤٣٣هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر.

٤٧٢. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي ت/١٣٧٧هـ، تحقيق: عمر بن محمود أبي عمر، ط١، عام ١٤١٠هـ، دار ابن القيم، الدمام.

٤٧٣. معارف السنن شرح جامع الترمذي، لمحمد يوسف بن محمد زكريا الحسيني البنوري، ت/١٣٩٧هـ، المطبعة الأكاديمية، كراتشي، باكستان.

٤٧٤. المعارف لابن قتيبة، لأبي محمد عبد الله بن مسلم، ت/٢٧٦هـ، تحقيق: دكتور

ثروت عكاشة، ط: ٤، دار المعارف.
٤٧٥. المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد بن محمد حسن شراب، ط١، عام ١٤١١هـ، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت.
٤٧٦. معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد البستي المعروف بالخطابي، ت/٣٨٨هـ، ط١، عام ١٣٥١هـ، دار المطبعة العلمية، حلب.
٤٧٧. معالم مكة التاريخية والأثرية، لعاتق بن غيث البلادي، ت/١٤٣١هـ، ط١، عام ١٤٠٠هـ، دار مكة، مكة المكرمة.
٤٧٨. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي الفراء، ت/٢٠٧هـ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
٤٧٩. معجم الأدباء، لشهاب الدين أبي عبد الله الرومي الحموي، ت/٦٢٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، ط١، عام ١٤١٤هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٤٨٠. المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني، ت/٣٦٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
٤٨١. معجم البلدان – لياقوت بن عبد الله الحَموي، ت/٦٢٦ هـ، ط٢، عام ١٩٩٥م، دار صادر، بيروت، لبنان.
٤٨٢. معجم الشيوخ، لعمر بن فهد المكي، ت/٨٨٥هـ، تحقيق: محمد الزاهي، المطابع الأهلية، الرياض.
٤٨٣. معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع الأموي بالولاء البغدادي، ت/٣٥١هـ، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، ط١، عام ١٤١٨هـ، دار مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.
٤٨٤. معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن المرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي، ت/٣١٧هـ، تحقيق: محمد الأمين، ط١، عام ١٤٢١هـ، مكتبة دار البيان، الكويت.
٤٨٥. المعجم الكبير – لأبي القاسم سُلَيمان بن أحمد الطَّبَراني، ت/٣٦٠ هـ، تحقيق:

حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، عام ١٤٠٤ هـ، مكتبة الزهراء، الموصل.

٤٨٦. معجم الكتب، ليوسف بن حسن ابن المبرد الحنبلي، ت/٩٠٩هـ، تحقيق: يسرى عبد الغني البشري، دار مكتبة ابن سينا، مصر.

٤٨٧. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، لعاتق بن غيث بن زوير البلادي الحربي، ت/١٤٣١هـ، ط١، عام ١٤٠٢هـ، دار مكة، مكة المكرمة.

٤٨٨. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، ت/١٤٠٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٨٩. المعجم الوسيط – إعداد: مجمع اللّغة العربية برئاسة إبراهيم مصطفى، ط٢، دار الدعوة.

٤٩٠. معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن الحسين الفارابي، ت/٣٥٠هـ، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ط: عام ١٤٢٤هـ، دار مؤسسة الشعب للصحافة، القاهرة.

٤٩١. المعجم في مشتبه أسامي المحدثين، لأبي الفضل عبيد الله بن يوسف الهروي، ت/٤٠٥هـ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، ط١، عام ١٤١١هـ، دار مكتبة الرشد، الرياض.

٤٩٢. معجم قبائل المملكة العربية السعودية، لحمد بن محمد الجاسر، ت/١٤٢١هـ، ط١، عام ١٤٠١هـ، دار النادي الأدبي في الرياض، الرياض، السعودية.

٤٩٣. معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي، ط٢، ١٤٠٨، دار النفائس.

٤٩٤. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله البكري الأندلسي، ت/٤٨٧هـ، ط: ٣، عام ١٤٠٣هـ، دار عالم الكتب، بيروت.

٤٩٥. معجم معالم الحجاز، لـ د. عاتق بن غيث البلادي، ت/١٤٣١هـ، ط٢، عام ١٤٣١هـ، دار مكة، مكة المكرمة.

٤٩٦. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: عام ١٤٢٣هـ، دار اتحاد الكتاب العرب.

٤٩٧. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي،

موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، ت/٥٤٠هـ، تحقيق: د. ف. عبد الرحيم، ط١، ١٤١٠هـ، دار القلم، دمشق.

٤٩٨. معرفة الثقات من رجال العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم – لأحمد بن عبد الله العجلي الكوفي، ت/٢٦١ هـ، تحقيق الدكتور: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط١، عام ١٤٠٥ هـ، مكتبة الدار، المدينة.

٤٩٩. معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، ت/٤٣٠هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار الوطن للنشر، الرياض.

٥٠٠. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، ت/٤٠٥هـ، تحقيق: السيد معظم حسين، ط٢، عام ١٣٩٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٠١. المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، ت/٢٧٧هـ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط٢، عام ١٤٠١هـ، دار مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٠٢. المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي التميمي المازري المالكي، ت/٥٣٦هـ، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، ط٢، عام ١٩٨٨م، دار التونسية للنشر.

٥٠٣. المعونة على مذهب عالم المدينة، لأبي محمد عبد الوهاب الثعلبي البغدادي المالكي، ت/٤٢٢هـ، تحقيق: حميش عبد الحق، دار المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.

٥٠٤. المعين في طبقات المحدثين، لشمس الدين أبي عبد الله قَايْماز الذهبي، ت/٧٤٨هـ، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، ط١، عام ١٤٠٤هـ، دار الفرقان، عمان، الأردن.

٥٠٥. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد، بدر الدين العيني، ت/٨٥٥هـ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، عام ١٤٢٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٠٦. المغرب في ترتيب المعرب، لناصر بن بعد السيد أبي المكارم، الخوارزمي المطرزي،

ت/٦١٠هـ، دار الكتاب العربي.
٥٠٧. المغرب في حلى المغرب، لأبي الحسن علي بن موسى المغربي الأندلسي، ت/٦٨٥هـ، تحقيق: د. شوقي ضعيف، ط: ٣، عام ١٩٥٥م، دار المعارف، القاهرة.
٥٠٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف أبي محمد جمال الدين، ابن هشام، ت/٧٦١هـ، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط: ٦، عام ١٩٨٥م، دار الفكر، دمشق.
٥٠٩. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الشربيني الشافعي، ت/٩٧٧هـ، ط١، عام ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية.
٥١٠. المغني عن الحفظ والكتاب، لعمر بن بدر الموصلي أبي حفص الحنفي، ت/٦٢٢هـ، ط١، عام ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٥١١. المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبي عبد الله بن قايماز الذهبي، ت/٧٤٨هـ، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
٥١٢. المغني لابن قدامة، لأبي محمد موفق الدين، الشهير بابن قدامة المقدسي، ت/٦٢٠هـ، دار مكتبة القاهرة.
٥١٣. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: جماعة من المحققين، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار ابن كثير، دمشق.
٥١٤. مفيد الأنام ونور الظلام في تحرير الأحكام لحج بيت الله الحرام، لعبد الله بن عبد الرحمن بن جاسر، النجدي التميمي الوهيبي الأشيقري، ت/١٤٠١هـ، ط٢، عام ١٣٨٩هـ، دار مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
٥١٥. المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، للدكتور محمد نجم الدين الكردي، ط٢، ١٤٢٦هـ، القاهرة.
٥١٦. المقتنى في سرد الكنى، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت/٧٤٨هـ، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، ط١، ١٤٠٨هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٥١٧. المقدمات الممهدات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت/٥٢٠هـ، تحقيق: الدكتور محمد حجي، ط١، ١٤٠٨هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
٥١٨. مقدمة ابن أبي زيد القيرواني، (الرسالة)، لعبد الله بن عبد الرحمن، ابن أبي زيد القيرواني، ت/٣٨٦هـ، دار الفكر، بيروت.
٥١٩. مقدمة ابن الصلاح، علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ط١، عام ١٩٨٤هـ، دار مكتبة الفارابي.
٥٢٠. المقصد الأرشد، لإبراهيم بن محمد برهان الدين، ت/٨٨٤هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، عام ١٤١٠هـ، دار مكتبة الرشد، الرياض.
٥٢١. المقفى الكبير، لتقي الدين المقريزي، ت/٨٤٥، ط١، عام ١٤١١هـ، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.
٥٢٢. من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، لشمس الدين أبي عبد الله بن قايماز الذهبي، ت/٧٤٨هـ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله، ط١، عام ١٤٢٦هـ، دار مكتبة المنار، الزرقاء.
٥٢٣. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ت/٢٣٣، رواية ابن طهمان، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط١، ، دار المأمون للتراث، دمشق، بإشراف جامعة أم القرى.
٥٢٤. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت/٧٥١هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، ط١، عام ١٣٩٠هـ، دار مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
٥٢٥. مناقب الإمام الشافعي، لمحمد بن الحسين، الآبري السجستاني، ت/٣٦٣هـ، تحقيق: د. جمال عزون، ط١، عام ١٤٣٠هـ، الدار الأثرية.
٥٢٦. مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، لأبي الحسن علي بن سعيد الرجراجي، ت/٦٣٣هـ، ط١، عام ١٤٢٨هـ، دار ابن حزم.
٥٢٧. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي،

ت/٥٩٧هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، ط١، عام ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٢٨. المنفردات والوحدان، لمسلم بن الحجاج، القشيري النيسابوري، ت/٢٦١هـ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، ط١، عام ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٢٩. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم، الحراني الحنبلي الدمشقي، ت/٧٢٨هـ، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١، عام ١٤٠٦هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥٣٠. منهاج الطالبين، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت/٦٧٦هـ، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، ط١، عام ١٤٢٥هـ، دار الفكر.

٥٣١. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ليوسف بن تغري بردي، ت/٨٧٤هـ، تحقيق: د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥٣٢. المهذب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، ت/٤٧٦هـ، تحقيق: الزحيلي، دار الكتب العلمية.

٥٣٣. المهمات في شرح الروضة والرافعي، لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، ت/٧٧٢هـ، ط١، عام ١٤٣٠هـ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

٥٣٤. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبي عبد الله، المعروف بالحطاب الرعيني المالكي، ت/٩٥٤هـ، ط: ٣، عام ١٤١٢هـ، دار الفكر.

٥٣٥. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، لأحمد بن محمد بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبي العباس، شهاب الدين، ت/٩٢٣هـ، دار المكتبة التوفيقة، القاهرة، مصر.

٥٣٦. المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، ت/٣٨٥هـ، ط١، عام ١٤٠٦هـ، تحقيق: مرفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٥٣٧. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبي العباس الحُسيني العُبيدي، تقي الدين المقريزي، ت/٨٤٥هـ، ط١، ١٤١٨هـ،

دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٣٨. الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، ت/١٤١٧هـ، ط: عام ١٤٢٤هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٥٣٩. موسوعة ألف مدينة إسلامية، لعبد الحكيم العفيفي، ط١، عام ١٤٢١هـ، دار أوراق شرقية، بيروت، لبنان.
٥٤٠. موسوعة الطب البديل، لإياد عبد القادر يونس، ط١، ٢٠٠٩م، مطبعة الديار.
٥٤١. الموسوعة الفقهية الكويتية، لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت. ط١، ٢، عام من (١٤٠٤هـ – ١٤٢٧هـ)، دار السلاسل، الكويت.
٥٤٢. موسوعة عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ط٢، عام ١٣٨١هـ، لمحمود رزق سليم، مكتبة الآداب، القاهرة.
٥٤٣. الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي، الجوزي، ت/٥٩٧هـ، ط١، ١٣٨٨هـ، دار محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
٥٤٤. موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس أبي عبد الله الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٥٤٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال – لشمس الدين محمد بن أحمد بن قايماز التركماني الذهبي، ت/٧٤٨ هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: عام ١٩٩٥، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٤٦. النجم الوهاج في شرح المنهاج، لكمال الدين، محمد بن موسى الدميري، أبي البقاء الشافعي، ت/٨٠٨هـ، تحقيق: لجنة علمية، ط١، عام ١٤٢٥هـ، دار المنهاج، جدة.
٥٤٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة – لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ت/٨٧٤ هـ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي – مصر.
٥٤٨. نزهة الألباب في الألقاب – للحافظ أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢ هـ، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن صالح السَّدلان، ط١، عام ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٥٤٩. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، لمحمد بن محمد بن عبد الله، المعروف بالشريف

الادريسي، ت/٥٦٠هـ، ط١، عام ١٤٠٩هـ، دار عالم الكتب، بيروت.
٥٥٠. نسب معد واليمن الكبير، لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، ت/٢٠٤هـ، تحقيق: د. ناجي حسن، ط١، عام ١٤٠٨هـ، دار عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
٥٥١. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي، لجمال الدين أبي محمد عبد الله الزيعلي، ت/٧٦٢هـ، تحقيق: محمد عوامة، وحاشيته: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، ط١، عام ١٤١٨هـ، دار مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.
٥٥٢. النكت على كتاب ابن الصلاح – للحافظ أحمد بن محمد بن علي ابن حجر العسقلاني، ت/٨٥٢ هـ، تحقيق الدكتور: ربيع بن هادي بن عمير المدخلي، ط: ٣، عام ١٤١٩هـ، دار الراية، الرياض.
٥٥٣. النُّكت على مقدمة ابن الصلاح – للإمام بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، ت/٧٩٤هـ، تحقيق الدكتور: زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط١، عام ١٤١٩هـ، أضواء السلف، الرياض.
٥٥٤. نهاية السول شرح منهاج الوصول، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبي محمد، جمال الدين، ت/٧٧٢هـ، ط١، عام ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٥٥٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير، ت/٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط: عام ١٣٩٩هـ، دار المكتبة العلمية، بيروت.
٥٥٦. نهر الذهب في تاريخ حلب، لكامل حسين الغزي، ت/١٣٥١هـ، دار القلم، حلب.
٥٥٧. نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، لمحمد بن علي، أبي عبد الله، الحكيم الترمذي، ت/نحو ٣٢٠هـ، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.
٥٥٨. نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس، لسبط ابن العجمي. تحقيق: د. سعاد بنت صالح بن سعيد، رسالة علمية مقدمة لجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه،

٥٥٩. نيل الأوطار، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني، ت/١٢٥٠هـ، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، ط١، عام ١٤١٣هـ، دار الحديث، مصر.
٥٦٠. الهداية شرح بداية، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الرشداني المرغياني، ت/٥٩٣هـ، دار المكتبة الإسلامية.
٥٦١. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون – لإسماعيل باشا البابانى البغدادي، ت/١٣٩٩هـ، مُصوَّرة عن طبعة وكالة المعارف الجليلة باستانبول، ١٩٥١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٥٦٢. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت/٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: عام ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث، بيروت.
٥٦٣. الوسيط في المذهب، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ت/٥٠٥هـ، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، ط١، عام ١٤١٧هـ، دار السلام، القاهرة.
٥٦٤. وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، لعلي بن عبد الله الحسني الشافعي، نور الدين أبي الحسن السمهودي، ت/٩١١هـ، ط١، عام ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٦٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – لشمس الدين أحمد بن محمد بن خلِّكان، ت/٦٨١ هـ، تحقيق: إحسان عبَّاس، ط١، عام ١٩٩٤م، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

المقدمة ٥

أسباب اختيار الموضوع: ٧

الدراسات السابقة: ٩

خطة البحث: ٩

منهجي في التحقيق: ١١

الاختصارات المستخدمة في البحث ١٣

الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث ١٤

الفصل الأول: تعريف موجز بالإمام ابن ماجه رحمه الله، وسننه، وتحته مبحثان: ١٥

المبحث الأول: تعريف مُوجَز بالإمام ابن ماجه –رحمه الله–. ١٧

المطلب الأول: اسمه، ونسبُه، وكنيته. ١٧

المطلب الثاني: مولده، ونشأته العلمية، ووفاته. ٢٠

المطلب الثالث: أوَّلُ طلبِه للعِلْمِ، ورحلاتُه. ٢٤

المطلب الرابع: أشهرُ شُيوخِه. ٢٥

المطلب الخامس: أشهرُ تلاميذِه. ٢٨

المطلب السادس: عقيدتُه ومذهبُه: ٣٠

المطلب السابع: مكانتُه العلميَّة وثناءُ العُلماء عليه. ٣١

المطلب الثامن: أشْهَرُ مؤلَّفَاتِه. ٣٢

المبحث الثاني: تعريفٌ موجزٌ بكتاب سنن ابن ماجه، وتحته أربعة مطالب: ٣٤

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب. ٣٤

المطلب الثاني: مكانتُه العلميَّة بين المصنَّفاتِ الحديثيَّة. ٣٥

المطلب الثالث: أقوالُ العلماء في عدِّه سادس كتب الستة المعتمدة. ٤٠

المطلب الرابع: عِنَايةُ العُلماءِ بسُننِ ابن ماجَهْ. ٤٤

أولا: العناية بالسنن روايةً. ٤٤
ثانيا: العناية بكتاب السنن نسخًا وطِباعة: ٥٣
ثالثا: العناية بدراسة منهج ابن ماجهْ في السُّنن. ٦٩
رابعا: العناية برجال السنن. ٧٠
خامسا: العناية بأحاديث السنن. ٧١
سادسا: العناية بشرحِ السُّنن: ٧٣
الفصل الثاني: ترجمة موجزة للحافظ برهان الدين الحلبي –رحمه الله–، وفيه ثمانية مباحث: ٧٨
المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه. ٧٩
المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية، ووفاته. ٨٣
المبحث الثالث: أول طلبه للعلم، ورحلاته. ٨٥
المبحث الرابع: أشهر شيوخه. ٨٧
المبحث الخامس: أشهر تلاميذه. ٨٨
المبحث السادس: عقيدته ومذهبه. ٩٠
المبحث السابع: منزلته بين علماء عصره، وثناء العلماء عليه. ١٠٠
المبحث الثامن: مصنفاته. ١٠٣
الفصل الثالث: دراسة الكتاب، وفيه خمسة مباحث: ١٠٧
المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه. ١٠٨
المبحث الثاني: أهمية الكتاب ومكانته العلمية. ١١٠
المبحث الثالث: مصادره في القسم المحقق. ١١١
المبحث الرابع: منهج المؤلف في القسم المحقق. ١٢٥
المبحث الخامس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها. ١٤٠
القسم الثاني: النص المحقق **١٤٤**
حَدُّ السَّكْرَانِ ١٤٥
مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ مِرَارًا ١٤٦

الكَبيرُ والمريضُ يجِبُ عَليهِ الحَدُّ	١٥١
مَنْ سَعَى فِي الأَرْضِ فَسَادًا	١٥٢
حَدُّ السَّارِقِ	١٥٥
العَبدُ يَسْرِقُ	١٥٦
لاَ يُقْطَعُ فِي ثَمَرٍ وَلاَ كَثَرٍ	١٥٦
تَلْقِينُ السارِقِ	١٥٧
المسْتَكْرَهُ	١٥٧
الحَدُّ كَفَّارَةٌ	١٥٨
الرجُلُ يجِدُ مَعَ امْرَأتِهِ رَجُلاً	١٥٩
منْ تَزَوَّجَ امْرَأَةَ أبِيهِ مِنْ بَعْدِهِ	١٦٠
مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيْهِ أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيْهِ	١٦٤
مَنْ نَفَى رَجُلاً مِنْ قَبِيْلَتِهِ	١٦٥
المخَنَّثِينَ	١٦٦
أَبْوَابُ الدِّيَاتِ	**١٦٧**
هَلْ لِقَاتِلٍ مُؤْمِنٍ تَوْبَةٌ؟	١٧١
مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِالخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ	١٧٣
دِيَةُ شِبْهِ العَمْدِ	١٧٦
الدِّيَةُ عَلَى العَاقِلَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ؛ فَفِيْ بَيْتِ المَالِ	١٧٩
مَنْ حَالَ بَينَ وَلِيِّ المَقْتُولِ، وَبَينَ القَوَدِ أَوِ الدِّيَةِ	١٨٠
مَا لا قَودَ فِيهِ	١٨١
دِيَةُ الجَنِيْنِ	١٨٣
المِيرَاثُ مِنَ الدِّيَةِ	١٨٨
ديَةُ الكَافِرِ	١٨٩
المُوْضِحَةُ	١٩٠
مَنْ عَضَّ رَجُلًا فَنَزَعَ يَدَهُ فَنَدَرَ ثَنَايَاهُ	١٩٠
لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ	١٩١

هَلْ يُقْتَلُ الحُرُّ بِالعَبْدِ؟ ١٩٢
يُقْتَادُ مِنَ القَاتِلِ كَمَا قَتَلَ ١٩٣
لَا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ ١٩٣
لا يَجْنِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ ١٩٥
الجُبَارُ ١٩٥
القَسَامَةُ ١٩٧
مَنْ مَثَّلَ بِعَبْدِهِ فَهُوَ حُرٌّ ٢٠٠
بَابُ أَعَفِّ النَّاسِ قِتْلَةً أَهْلُ الإِيمَانِ ٢٠٠
بَابُ مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا ٢٠٣
من أَمِنَ رَجُلًا عَلى دَمِهِ فَقَتَلَهُ ٢٠٣
العَفْوُ عَنِ القَاتِلِ ٢٠٤
بَابُ الوَصَايَا ٢٠٨
الحَيْفُ فِي الوَصِيَّةِ ٢٠٩
الوَصِيَّةُ بِالثُّلُثِ ٢١٥
لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ ٢١٧
الدَّيْنُ قَبْلَ الوَصِيَّةِ ٢٢٢
مَنْ مَاتَ وَلَمْ يُوصِ هَلْ يُتَصَدَّقُ عَنْهُ؟ ٢٢٣
قَوْلُه: وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالمَعْرُوفِ ٢٢٣
فَرَائِضُ الصُّلْبِ ٢٢٤
الكَلَالَةُ ٢٢٥
ميراثُ أهلِ الإسلام من أهلِ الشِّرْكِ ٢٢٦
ميراثُ الولاء ٢٢٧
ميراثُ القَاتِلِ ٢٢٩
ذَوِيْ الأَرْحَامِ ٢٣٠
مِيرَاثُ العَصَبَةِ ٢٣١
مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ٢٣٢

باب تُحْرِزُ المرأة ثلاث مواريث	٢٣٣
إذا استَهَلَّ المَولودُ	٢٣٥
الرَّجُلُ يُسْلِمُ عَلى يَدَيِ الرَّجُلِ	٢٣٥
أبواب الجهاد، فضل الجهاد في سبيل الله	**٢٣٩**
فَضْلُ الغُدُوِّ وَالرَّوَاحِ فِي سَبِيلِ اللهِ	٢٤٠
فَضْلُ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللهِ	٢٤٠
التَّغليظُ في تركِ الجِهادِ	٢٤١
فضلُ الرِّباطِ في سَبيلِ الله	٢٤١
بابُ فَضلِ الحَرَسِ والتَّكْبِيرِ	٢٤٤
الخروجُ فِي النَّفِيرِ	٢٤٤
فضلُ غَزْوِ البَحرِ	٢٤٥
ذكر الدَّيلَمِ وفَضْلُ قِزْوين	٢٤٦
الرَّجُلُ يَغْزُو وله أَبَوَانِ	٢٥٢
النِّيَةُ فِي القِتَالِ	٢٥٣
ارتِبَاطُ الخَيْلِ فِي سَبِيلِ اللهِ	٢٥٣
القِتَالُ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلّ	٢٥٧
فَضْلُ الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللهِ	٢٥٧
مَا يُرْجَى فِيهِ الشَّهَادَةُ	٢٦١
السِّلَاحُ	٢٦١
الرَّمْيُ فِي سَبِيلِ الله عَزَّ وَجَلَّ	٢٦٥
الرَّايَاتُ وَالأَلْوِيَةُ	٢٦٦
لُبسُ الحَريرِ والدِّيبَاجِ في الحَربِ	٢٧٠
لُبْسُ العَمَائِمِ فِي الحَرْبِ	٢٧١
تَشييعُ الغُزاةِ ودُعَاؤُهُم	٢٧٢
السرايا	٢٧٣
الأَكْلُ في قُدُورِ المُشْرِكِينَ	٢٧٤

الاستِعَانَةُ بِالمُشْرِكِينَ	٢٧٦
الخديعةُ في الحرب	٢٧٧
المبارَزَةُ والسَّلَبُ	٢٧٧
الغَارَةُ والبَيَاتُ وقتلُ النِّساءِ والصِّبيانِ	٢٧٨
التَّحرِيقُ بِأرضِ العَدُوِّ	٢٨٠
فِداءُ الأسرى	٢٨٤
الغُلولُ	٢٨٤
النَّفَلُ	٢٨٥
العَبيدُ والنِّساءُ يَشهَدون معَ المسلمِين	٢٨٦
وَصِيَّةُ الإمَامِ	٢٨٧
باب لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ	٢٩٣
الوَفاءُ بِالبَيْعةِ	٢٩٥
السَّبْقُ والرِّهَانُ	٢٩٥
باب قِسْمَةِ الخُمْسِ	٣٠٠
أبوَابُ المَنَاسِكِ	**٣٠٢**
فَرْضُ الحَجِّ	٣٠٢
فضلُ الحجِّ والعمرة	٣٠٤
الحجُّ على الرَّحْلِ	٣٠٤
فضلُ دُعاءِ الحَاجِّ	٣٠٧
مَا يُوجِبُ الحَجَّ	٣٠٧
الحجُّ عنِ الميِّتِ	٣٠٨
الحَجُّ عن الحَيِّ إذَا لَمْ يَسْتَطِعْ	٣٠٩
النُّفَسَاءُ والحائِضُ تُهِلُّ بِالحَجِّ	٣١٠
مَوَاقِيتُ أَهْلِ الآفَاقِ	٣١١
الإِحْرَامُ	٣١٩
التَّلْبِيَةُ	٣١٩

رفعُ الصَّوتِ بالتَّلبِيةِ	٣٢١
الطِّيبُ عندَ الإحْرَامِ	٣٢١
التَّوَقِّي في الإحْرامِ	٣٢٢
المُحرِمُ يَغْسِلُ رأسَهُ	٣٢٣
المُحْرِمَةُ تُسْدِلُ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِهَا	٣٢٤
الشَّرْطُ فِي الحَجِّ	٣٢٥
دُخُولُ الحرَمِ	٣٢٩
اسْتِلامُ الحَجَرِ	٣٢٩
من استَلَم الرُّكْنَ بِمِحْجَنِه	٣٣١
الرَّمَلُ حولَ البَيتِ	٣٣٢
الاضْطِبَاعُ	٣٣٦
الطَّوَافُ بالحِجْرِ	٣٣٦
الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الطَّوَافِ	٣٣٧
المُلْتَزَمُ	٣٣٨
الحائِضُ تَقْضِي المَنَاسِكَ إلَّا الطَّوَافَ	٣٣٩
مَنْ قَرَنَ الحَجَّ والعُمْرَةَ	٣٤٠
طوافُ القَارِنِ	٣٤١
التَّمَتُّعُ بِالعُمْرَةِ إلَى الحَجِّ	٣٤٢
فَسْخُ الحَجِّ	٣٤٦
السَّعْيُ بينَ الصَّفا والمرْوَةِ	٣٤٦
العُمْرَةُ	٣٤٧
العُمْرَةُ فِي رَمَضَانَ	٣٤٧
العُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ	٣٤٩
مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيتِ المَقْدِسِ	٣٥٣
الخُروجُ إلى مِنًى	٣٥٤
النُّزُولُ بِمِنًى	٣٥٤

المَنْزِلُ بِعَرَفَةَ	٣٥٥
المَوْقِفُ بِعَرَفَةَ	٣٥٥
الدُّعاءُ بِعَرَفَةَ	٣٥٦
مَنْ أَتَى عَرَفَةَ قَبلَ الفَجْرِ لَيلَةَ جَمْعٍ	٣٥٧
الدَّفْعُ منْ عَرَفَةَ	٣٥٨
الوُقُوفُ بِجَمْعٍ	٣٦٠
مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ جَمْعٍ لِرَمْيِ الجِمَارِ	٣٦١
قَدْرُ حَصَى الرَّمْيِ	٣٦٢
من أين تُرمَى جَمرة ُالعَقَبة؟	٣٦٦
تَأْخِيرُ رَمْيِ الجِمَارِ	٣٦٦
الحَلْقُ	٣٦٧
مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ	٣٦٩
الخُطْبَةُ يَوْمَ النَّحْرِ	٣٧٠
زِيَارَةُ البَيْتِ	٣٧٢
الشُّربُ منْ زَمزمْ	٣٧٣
دُخولُ الكعْبةِ	٣٧٨
نزُولُ المُحَصَّبِ	٣٧٨
طوافُ الوَداعِ	٣٧٨
الحائِضُ تَنْفِرُ قبلَ أن تُوَدِّعَ	٣٧٩
حَجَّةُ رسُولِ الله ﷺ	٣٨٠
المُحْصَر	٣٩١
فِدْيَةُ المُحْصَرِ	٣٩١
الحِجامة للمُحرِم	٣٩٢
مَا يَدَّهِنُ بِهِ المُحرِم	٣٩٢
المُحْرِمُ يَمُوتُ	٣٩٢
مَا يُقْتَلُ المُحْرِمُ	٣٩٥

باب ما يُنهى عنهُ المُحْرِمُ منَ الصَّيدِ ٣٩٥
الرُّخصة في ذلِك إذا لم يُصَد لهُ ٣٩٧
فِي الهَدْيِ إِذَا عَطِبَ ٤٠١
فَضْلُ مَكَّةَ ٤٠٣
فضلُ المَدِينَةِ ٤٠٦
صَومُ شهرِ رمضانَ بِمَكَّة ٤٠٨
الطَّوافُ في مَطَرٍ ٤١٠
الحجُّ ماشِيًا ٤١١
أبوابُ الأَضَاحِيِّ **٤١٢**
أضَاحِيُّ رسولِ الله ﷺ ٤١٢
الأضَاحِيُّ وَاجِبةٌ أمْ لَا؟ ٤١٣
ما يُستحبُّ من الأضَاحِيِّ ٤١٩
كمْ تُجزِئُ من الغَنَمِ عن البَدَنَة ٤٢٠
ما تُجْزِئُ في الأضاحِيِّ ٤٢٣
ما يُكْرَهُ أنْ يُضَحَّى بِه ٤٢٥
من اشْترى أُضْحِيَةً صَحِيحةً فأصابَها عندهُ شَيْءٌ ٤٢٨
من ضَحَّى بشاةٍ عن أهلِه ٤٢٨
النَّهي عن ذَبحِ الأُضْحِيَةِ قبلَ الصَّلاةِ ٤٢٩
أبواب الذَّبائحِ **٤٣٢**
العَقِيقَةُ ٤٣٢
الفَرَعة والعَتِيرَةِ ٤٣٣
إذَا ذَبَحْتُم فأحْسِنوا الذَّبْحَ ٤٣٤
ما يُذَكَّى بهِ ٤٣٤
السَّلْخُ ٤٣٨
النَّهيُ عن ذَبْحِ ذواتِ الدَّرِّ ٤٣٨
ذَكاةُ النادِّ من البهائم ٤٤٠

النهي عن صَبْرِ البَهائِم وعن المُثْلَةِ ٤٤٢
النهي عن لُحوم الجَلَّالَةِ ٤٤٢
لحومُ الحُمُر الأهلِيَّة ٤٤٣
لحُومُ البِغَالِ ٤٤٨
صيدُ القَوسِ ٤٥١
صيدُ المِعْرَاضِ ٤٥١
صيدُ الحِيتانِ والجَرَادِ ٤٥٢
ما يُنْهَى عنْ قَتْلِهِ ٤٥٣
النُّهي عن الخَذْفِ ٤٥٩
كلُّ ذي نَابٍ من السِّباع ٤٥٩
الذِّئْبُ والثَّعْلَبُ ٤٦٠
الضَّبُعُ ٤٦٢
باب الضَبِّ ٤٦٣
بابُ الأرْنَبِ ٤٦٤
بابُ الطَّافِي من صَيدِ البَحْرِ ٤٦٥
أبوابُ الأطْعِمَة ٤٧٠
بابُ إطْعَامِ الطَّعَامِ ٤٧٠
باب طعامِ الوَاحدِ يَكْفِي الاثنين ٤٧٠
باب المُؤْمِن يَأْكُلُ في مِعًى وَاحِدٍ، إلى آخره ٤٧٠
بابُ الوُضُوءِ عندَ الطَّعام ٤٧٢
باب الأكلِ مُتَّكِئًا ٤٧٢
باب تَنْقِيَة الصَّحْفَةِ ٤٧٣
باب الأَكْلِ مِمَّا يَلِيكَ ٤٧٥
باب النَّهي عن الأكلِ منْ ذِرْوَةِ الثَّرِيدِ ٤٧٧
اللُّقْمَةُ إذا سَقطتْ ٤٧٩
فضلُ الثَّرِيدِ على الطعام ٤٧٩

باب ما يُقالُ إذا فُرِغ من الطَعامِ ٤٧٩
باب النَّفْخِ في الطَّعَامِ ٤٨١
باب الأَكْلِ على الخِوَانِ والسُّفَرِ ٤٨١
باب النَّهي أن يُقام عن الطعامِ حتى يُرفَعَ، وأن يَكُفَّ يدَهُ حتَّى يَفْرُغَ القَومُ ٤٨٣
باب من بات وفي يده ريح غَمَر ٤٨٤
باب الدُبَّاءِ ٤٨٤
باب اللَّحْمِ ٤٨٦
باب الشِّواءِ ٤٨٦
بابُ القَدِيد ٤٨٦
باب اللَّبَنِ ٤٨٧
باب القِثَّاءِ والرُّطَبِ يُجْمَعَانِ ٤٨٨
باب التَّمر ٤٨٩
باب النَّهْيِ عن قِرَانِ التَّمْرِ ٤٨٩
باب التَّمر بالزُبْدِ ٤٩١
باب الحُوَّارَى ٤٩٢
باب الرُّقَاقِ ٤٩٣
باب الفالُوْذَج ٤٩٤
باب الخُبْزِ المُلَبَّقِ بالسَّمْنِ ٤٩٥
باب خُبزِ الشَّعِيرِ ٤٩٥
باب الاقتصادِ في الأكلِ وكراهِيَة الشِّبَعِ ٤٩٥
باب النَّهيِ عن إلقاءِ الطَّعامِ ٤٩٦
باب إذا رأى الضَّيْفُ منكرًا رَجَعَ ٤٩٧
بابُ أكْلِ الثُّومِ والبصلِ والكُرَّاثِ ٤٩٨
بابُ أكلِ الثِّمارِ ٥٠٢
أبوبُ الأشْرِبة ٥٠٤
بابُ مُدْمِنِ الخَمرِ ٥٠٤

بابُ من شَرَبَ الخمرَ لمْ تُقبلْ له صلاةٌ	٥٠٤
باب ما تكونُ منهُ الخمرُ	٥٠٥
باب لُعنتِ الخمرُ على عشرةِ أوجُهٍ	٥٠٦
بابُ التِّجارةِ في الخَمرِ	٥٠٧
باب الخمر يسمونها بغير اسمها	٥٠٨
باب كلُّ مُسْكِرٍ حرامٌ	٥٠٩
باب ما أسكرَ كثيرُهُ فقَلِيلهُ حرامٌ	٥١٠
باب النَّهيِ عن الخَلِيطينِ	٥١٠
بابُ صِفَةِ النَّبِيذِ	٥١٢
باب النَّهيِ عن نَبيذِ الأوعِيةِ	٥١٣
باب نَبِيذُ الجرِّ	٥١٥
بابُ تَخْمِيرِ الإِنَاءِ	٥١٥
بابُ الشُّرْبِ في آنية الفِضَّةِ	٥١٧
باب الشُّرْب بِثلاثةِ أنْفاسٍ	٥١٨
باب اخْتِناثِ الأسْقِيةِ	٥٢٠
باب الشُرب قَائمًا	٥٢٠
باب إذا شَرِبَ أعْطَى الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ	٥٢١
باب التَّنَفُّس فِي الإناءِ	٥٢١
باب الشُّرْبِ بالأكُفِّ والكَرْعِ	٥٢٢
باب سَاقِي القَومِ آخرُهم شُرْبًا	٥٢٢
باب الشُّرْب في الزُجاجِ	٥٢٣
أبوابُ الطِّبِّ	**٥٢٥**
باب ما أنزلَ اللهُ داءً إلا أنزلَ له شِفَاءً	٥٢٥
باب الحِمْيَةِ	٥٢٩
باب لا تُكرهُوا المرِيضَ على الطَّعامِ	٥٢٩
باب التَّلْبِينَةُ	٥٣٠

باب الحبَّةِ السَّوداءِ	٥٣٢
باب العَسَل	٥٣٣
باب الكَمْأةِ والعَجْوةِ	٥٣٣
باب السَّنَا والسَّنُّوتِ	٥٣٥
باب الصلاة شِفاءٌ	٥٣٨
باب دواءِ المشِيّ	٥٤١
باب دواء العُذْرَةِ والنَّهي عن الغَمْزِ	٥٤٤
باب دَوَاءِ عِرْقِ النَّسا	٥٤٦
باب دواءِ الجِراحَةِ	٥٤٦
باب دواء ذاتِ الجَنْبِ	٥٤٧
باب الحُمَّى من فَيحِ جهَنَّم فابْرُدُوها بالماءِ	٥٤٨
باب الحِجَامة	٥٤٩
باب موضِعِ الحِجَامة	٥٤٩
بابٌ في أيِّ الأيَّامِ يحتَجِمُ	٥٥٢
بابُ الكَيِّ	٥٦٠
بابُ منِ اكْتَوَى	٥٦٢
باب النَّهيِ أن يُتَداوَىَ بالخَمرِ	٥٦٣
باب الاسْتِشْفَاءِ بِالقُرْآنِ	٥٦٥
بابُ الحِنَّاءِ	٥٦٦
بابُ أبْوالِ الإبِلِ	٥٦٦
باب الذُّبابِ يقعُ في الإناءِ	٥٦٧
باب العَيْنِ	٥٦٨
باب ما أُرْخِصَ فيه من الرُّقَى	٥٧٠
بابُ رُقْيَةِ الحَيَّةِ والعَقْرَبِ	٥٧٠
باب ما عَوَّذَ به النَّبِيُّ ﷺ وما عُوِّذَ بِه	٥٧١
بابُ ما يُعَوَّذُ به مِنَ الحُمَّى	٥٧٣

باب تَعْليقِ التَّمائِمِ ٥٧٤
بابُ قَتْلِ ذِيْ الطُّفْيَتَينِ ٥٧٦
باب مَنْ كان يُعْجِبُه الفَأْلُ ويَكْرهُ الطِّيَرَةَ ٥٧٨
بابُ الجُذَامِ ٥٨٢
بابُ السِّحْرِ ٥٨٢
باب الفَزَعِ والأَرَقِ وما يُتَعَوَّذُ منهُ ٥٨٤
كتابُ اللِّبَاسِ ٥٨٥
بابُ لبَاسِ رسُولِ الله ﷺ ٥٨٥
باب ما نُهي عنهُ من الثِّيابِ ٥٨٩
بابُ مَنْ جَرَّ ثوبَهُ من الخُيَلاءِ ٥٩١
بابُ موضِعِ الإزارِ أينَ هُو؟ ٥٩١
بابُ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ ٥٩٣
بابُ ذَيْلِ المَرْأَةِ كَمْ يَكُونُ ٥٩٤
بابُ كَرَاهِيَةِ لُبْسِ الحَرِيرِ ٥٩٥
بابُ مَنْ رُخِّصَ له فِي الحَرِيرِ ٥٩٧
بابُ الرُّخْصَةِ فِي العَلَمِ فِي الثَّوْبِ ٥٩٨
لُبْسُ الحَرِيرِ والذَّهبِ للنِّساءِ ٥٩٨
بابُ لبْسِ الأَحْمَرِ لِلرِّجَالِ ٦٠١
بابُ كَراهِيةِ المُعَصْفَرِ للرِّجَالِ ٦٠٣
بابُ منْ لَبِسَ شُهْرَةً مِنَ الثِّيابِ ٦٠٦
بابُ صِفَةِ النِّعَالِ ٦٠٧
باب الخِفافِ السُّودِ ٦٠٧
بابُ الخِضَابِ بِالحِنَّاءِ ٦٠٨
بابُ الخِضَاب بالسَّوَادِ ٦١٠
باب الخِضَابِ بالصُّفْرَةِ ٦١١
بابُ مَنْ تَرَكَ الخِضَابَ ٦١٢

بابُ اتِّخَاذِ الجُمَّةِ والذَّوَائِبِ ٦١٢
بابُ نَقْشِ الخَاتَمِ ٦١٧
بابُ النَّهْيِ عَن خَاتَمِ الذَّهَبِ ٦١٨
بابُ الصُّورَةِ فِي البَيْتِ ٦١٩
بابُ الصُّورِ فيما يُوطَأُ ٦١٩
باب المَيَاثِرِ الحُمْرِ ٦١٩
باب رُكُوبِ النُّمُورِ ٦٢٠
أبواب الآداب ٦٢٣
بابُ بِرِّ الوَالِدَينِ ٦٢٣
بابٌ صِلْ مَن كان أبُوك يَصِلُ ٦٢٤
بابُ بِرِّ الوَالِدَينِ والإحْسَانِ إلى البَنَاتِ ٦٢٦
بابُ حَقِّ الضَّيْفِ ٦٢٧
بابُ حَقِّ اليَتِيمِ ٦٣٠
بابُ إِمَاطَةِ الأَذَى عن الطَّرِيقِ ٦٣٠
بابُ فضلِ صَدقةِ المَاءِ ٦٣٢
بابُ الرِّفْقِ ٦٣٤
بابُ الإحْسانِ إلى المَمَالِيكِ ٦٣٥
بابُ إفشاء السلام ٦٣٥
بابُ ردِّ السَّلامِ ٦٣٦
بابُ ردِّ السَّلامِ على أهلِ الذِّمَّةِ ٦٣٧
بابُ الرَّجُل يُقَبِّلُ يدَ الرَّجُلِ ٦٣٨
بابُ الاسْتِئْذَانِ ٦٣٨
بابُ الرَّجُل يُقال له كيفَ أصْبَحتَ ٦٤٠
بابُ تَشْمِيتِ العَاطِسِ ٦٤١
باب المَعَاذِيرِ ٦٤١
باب المُزَاحِ ٦٤٣

باب النهي عن سَبِّ الريحِ ٦٤٨
بابُ تَغْيِيْرِ الأسْماءِ ٦٤٩
بابُ الجَمعِ بين اسمِ النَّبِيِّ ﷺ وكُنْيَتِهِ ٦٥٩
بابُ الرَّجُلِ يَكْتَنِي قَبلَ أن يُولَدَ لَهُ ٦٦٢
بابُ المَدْحِ ٦٦٢
باب دُخُول الحَمَّامِ ٦٦٣
باب الاطِّلاءِ بالنُّورَة ٦٦٤
باب الشعر ٦٦٤
باب ما يُكره من الشِّعر ٦٦٥
بابُ اللَّعِبِ بِالحَمَامِ ٦٦٦
باب النَّهيِ عن النُّزولِ على الطريقِ ٦٦٧
بابُ تَتْرِيبِ الكتاب ٦٦٧
بابُ ثَوابِ القُرْآنِ ٦٦٨
بابُ فضلِ الذِّكْرِ ٦٧٧
بابُ فَضْلِ لا إله إلا الله ٦٧٩
بابُ فَضْلِ الحَامِدِينَ ٦٨١
بابُ فضلِ التَّسبِيحِ ٦٨٣
بابُ الاسْتِغْفَارِ ٦٨٥
بابُ فَضْلِ العَمَلِ ٦٨٦
أَبْوابُ الدُّعَاءُ ٦٨٧
بابُ فَضْلِ الدُّعَاءِ ٦٨٧
بابُ دُعَاء رسول الله ﷺ ٦٨٨
بابُ ما تَعَوَّذَ منهُ رسُولُ الله ﷺ ٦٩٤
باب الجَوَامِعِ مِنَ الدُّعاءِ ٦٩٦
باب اسمِ الله الأعظم ٦٩٧
بابُ أسماءِ الله عزَّ وجَلَّ ٦٩٩

بابُ دَعْوةِ الوَالِدِ ودَعْوَةِ المَظْلُومِ ٧٠٢
باب رفع اليدين في الدعاء ٧٠٣
بابُ ما يَدْعُو بِهِ الرَّجُلُ إذَا أَصْبَحَ وإِذَا أَمْسَى ٧٠٤
باب ما يدعُو إذا أَوَى إلى فِراشِه ٧٠٧
بابُ ما يدعُو بِه إذا انتَبَهَ من اللَّيلِ ٧٠٩
باب ما يدعُو به إذا خرجَ الرَّجُلُ من بيتِه ٧١٠
باب ما يدعُو به الرَّجُلُ إذا سافَر ٧١١
باب ما يدعُو به الرجلُ إذا رأى السَّحابَ والمطرَ ٧١٢
أبوابُ الرُّؤْيَا ٧١٤
الرُّؤيَا الصَّالِحةُ يراها المسلمُ أو تُرى لهُ ٧١٤
بابُ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ٧١٦
باب من لَعِبَ به الشيطانُ في منامِهِ فلا يحدِّثْ به النَّاسَ ٧٢١
باب الرؤيا إذا عُبِّرَتْ وقعتْ فلا يقصُّها إلا على وادٍّ ٧٢٢
بابُ أَصْدَقِ النَّاسِ رُؤْيًا أصدقُهم حديثًا ٧٢٢
بابُ تَعبِيْرِ الرُّؤْيَا ٧٢٣
أبوابُ الفِتَنِ ٧٣١
بابُ الكَفِّ عمن قالَ: لا إلهَ إلا الله ٧٣١
باب حُرمة دمِ المؤمنِ ومالِه ٧٣٢
بابُ لا ترجِعوا بعدِي كفاراً يضرِبُ بعضُكم رِقابَ بَعضٍ ٧٣٣
باب المُسلمون في ذِمَّة الله ٧٣٥
باب العَصَبِيَّةِ ٧٣٦
بابُ السَّوادِ الأَعْظَمِ ٧٣٨
باب ما يكُون من الفِتنِ ٧٤٠
باب التَّثَبُّتِ في الفِتْنَةِ ٧٤٦
بابُ كَفِّ اللسانِ في الفِتنةِ ٧٥٠
باب العُزْلَة ٧٥٤

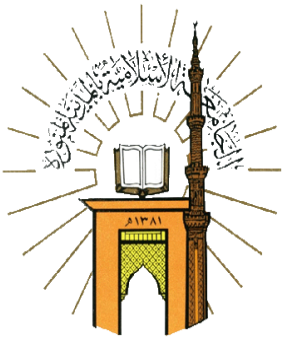
باب الوُقُوفِ عند الشُّبُهاتِ	٧٥٧
باب بَدأ الإسلامُ غريبًا	٧٥٧
بابُ من تُرْجَى لهُ السَّلامةُ من الفِتَنِ	٧٥٨
بابُ افْتِرَاقِ الأُمَمِ	٧٥٨
باب فتنة المال	٧٥٩
باب فِتْنَةِ النِّساءِ	٧٦٢
بابُ الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عنِ المُنْكَرِ	٧٦٣
باب: يأيها الذين آمنُوا عليكُم أنفسَكم	٧٦٧
باب العُقُوبات	٧٧٠
بابُ الصبرِ على البلاءِ	٧٧٢
باب شِدَّةِ الزَّمَانِ	٧٨٧
بابُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ	٧٩٣
باب ذَهَاب القُرآنِ والعِلمِ	٧٩٦
باب ذَهابِ الأمانةِ	٧٩٧
بابُ الآيَاتِ	٧٩٩
باب جَيْشِ البَيْدَاءِ	٨٠١
باب دَابَّةُ الأرضِ	٨٠٢
باب فتنةُ الدَّجَّالِ وخُروجِ عِيسى بن مريم عليه السلام، وخُروجِ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجَ	٨٠٣
خُروجُ المَهْدِيِّ	٨٣٠
المَلَاحِم	٨٣١
أبواب الزُّهْدِ	**٨٣٦**
باب الزهد في الدنيا	٨٣٦
الهَمُّ بالدنيا	٨٣٨
مثلُ الدُّنيا	٨٣٨
من لا يؤبَهُ له	٨٣٩

فضل الفقر	٨٤٢
مجالَسة الفُقَراء	٨٤٣
باب القناعةِ	٨٤٥
مَعِيشةُ آلِ محمَّد ﷺ	٨٤٧
مَعِيشةُ أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ	٨٤٩
في البِناءِ والخَرابِ	٨٥٠
التوكُّلُ واليَقينُ	٨٥١
البراءة من الكِبْر والتواضُعُ	٨٥٣
الحياءُ	٨٥٥
الحُلْمُ	٨٥٥
الحُزْنُ والبُكَاءُ	٨٥٦
التَّوَقِّي على العمل	٨٥٧
الرِّيَاءُ والسُّمْعَةُ	٨٥٩
الحَسَدُ	٨٦١
الوَرَعُ والتَّقْوى	٨٦٢
الثَّنَاءُ الحَسَنْ	٨٦٤
النية	٨٦٦
باب الأَمَلِ والأَجَلِ	٨٦٦
المُدَاوَمة على العمل	٨٦٩
ذكر الذُّنُوب	٨٧٢
ذكر التَّوْبَة	٨٧٤
ذكرُ المَوتِ	٨٨٢
ذكر القبر والبِلاْ	٨٨٤
ذِكرُ البَعْثِ	٨٨٦
صفة أُمَّةِ محمد ﷺ	٨٩٠
باب ما يُرجى من رَحْمةِ الله يوم القِيامة	٨٩١

ذِكْرُ الحَوْضِ ٨٩٤
ذكرُ الشَّفَاعَةِ ٨٩٦
صفةُ النَّارِ ٩٠٧
صفَةُ الجَنَّة ٩٠٩
آخرُهُ ٩١٨
الخاتمة ٩١٩
فهرس الآيات ٩٢٣
فهرس الأحاديث ٩٢٧
فهرس الآثار ٩٦٨
فهرس الرواة المترجم لهم ٩٦٩
فهرس الفوائد الحديثية ٩٩٠
فهرس الألفاظ الغريبة ٩٩٣
فهرس الأماكن والبلدان ١٠٢٧
فهرس المصادر والمراجع ١٠٣١
فهرس الموضوعات ١٠٨٨

تم بحمد الله وتوفيقه
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

KINGDOM OF SUADI ARABIA
MINISTRY OF HIGH EDUCATION
ISLAMIC UNNIVERSIY OF MADINA (032)
FECULTY OF PROPHETIC TREDTIONS
(HADEETH)
FUNDAMENTEL OF HADEETH DEPARTMENT



KITHABUL HAWASHI ALA

SUNAN IBN MAJA

(AN EXPLANATION BOOK FOR SUNAN IBN MAJA)

BY: (BURHANUD DEEN AL-HALABI [841 A.H]

CHECKING AND EDITING

The Scientific Dissertation for the degree of Doctor of philosophy

Prepared by:

SIRAJULHAQ MOHAMMAD HASHIM

Supervised By As- Sheikh

Prof: BADR BIN MOHAMMAD AL-AMMASH

ACADEMIC YEAR: 1437-1438 A.H = 2016-2017 A.C